

إفادة البرية

بالتعليق على شرح الطحاوية

يمكنكم طلب الكتب

عبر متجرنا الإلكتروني



حيثما كنت يصلك طلبك

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة معالم السنن

الطبعة الأولى (1443هـ - 2021م)



دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينفع به



معالم السنن

dar.taibagreen123

dar.taiba

@dar_tg

dar_tg

dartaibagreen@gmail.com

yyy.01@hotmail.com

012 556 2986 055 042 8992

مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

المملكة العربية السعودية - الرياض - حي الجزيرة -

شارع طلحة بن عبيد الله - مبنى معالم السنن.

هاتف: 00966114450458 - فاكس: تحويلة 105

جوال: 00966552749555 - البريد الإلكتروني:

- shkhudheir.com

b00ks@malemassunan.com

إفادة البرية

بالتعليق على شرح الطحاوية



الجزء الأول

معالي الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء

وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء سابقاً



دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينفع به



معالم السنن



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
 أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله
 وصحبه أجمعين -

أنا بعد قائه أصل هذا الكتاب دروس القيمة
 على الطلاب وجمعت ثم قام المكتب العلمي
 - معالم السنة - بعناية من أمينه العام الشيخ
 الدكتور إبراهيم محمد الفوزان - بتزويد المادة
 العلمية ومراجعة من قبل كبار الطلاب المختصين
 ولم يقصد التأليف والنشر من الأصل الذي
 تكون فيه المادة محررة من المصادر مجرداً والعمل
 المرجعة الفرائض تكونه بعد صدوره وحسنه
 عليه ولا يفرغ والله ولي التوفيق صلى الله عليه
 وآله نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

وكتبه

عبد الكريم بن عبد الله المحض
 في شهر ربيع الأول سنة ١٤٢٥ هـ



تَقَالِيدُ
معالي الشيخ
عبد الكريم الخضير

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء
والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ أصل هذا الكتاب دروس ألقى على الطلاب وسجّلت، ثم
قام المكتب العلمي -معالم السنن- بعناية من أمينه العام الشيخ الدكتور
إبراهيم بن محمد الفوزان بتفريغ المادة العلمية ومراجعتها من قبل كبار
الطلاب المختصّين، ولم يُقصد التأليف والنشر من الأصل الذي تكون
فيه المادة محررةً من المصادر بحروفها، ولعل المراجعة النهائية تكون
بعد صدوره وحصر الملحوظات عليه وتلافيها، والله وليّ التوفيق،
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عفا الله عنه



كلمة

مؤسسة معالم السنن

الحمد لله الذي رفع بالعلم أهله واجتباهم، وأورثهم علم الكتاب وبه اصطفاهم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه من مبدئهم إلى منتهاهم، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين واقتفاهم.

أما بعد:

فإن مما لا يخفى على أحد ما للعلماء من منزلة عليّة، ومكانة سنّية، فهم ورثة الأنبياء، ونجوم السماء، وزينة الدنيا، وبهم قوام الدين، روى أبو الدرداء رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضىً لطالب العلم، وإن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض، حتى الحيتان في الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنّما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظّ وافر».

ومن العلماء الذين بذلوا وقتهم في تعليم العلم ونشره فضيلة الشيخ العلامة عبد الكريم بن عبد الله الخضير - حفظه الله ومثّعه به-، والذي عرفه أهل العلم وطلبته بالتفنن والاتساع، وجودة التحقيق، وسعة الاطلاع.

وقد وفق الله الشيخ منذ زمن طويل للتصدي لشرح كتب أهل العلم في مختلف الفنون والتعليق عليها، فشرحها بشروح جامعة نافعة، أثراها سعة اطلاع الشيخ ومعرفته بمكنونات الكتب - لا سيما المطولات منها -، واختلاف طبعاتها؛ مما جعل لهذه الشروح رواجاً بين طلاب العلم، على اختلاف مستوياتهم.

كما هيّا الله مؤسّسة «معالم السنن» لخدمة علم الشيخ ونشره منذ تأسيسها عام ١٤٣٣؛ بشتى الطرق المتاحة، وها هي -بفضل الله- تبشّر طلاب العلم ومحبيه بطباعة كتاب: «إفادة البرية بالتعليق على شرح الطحاوية».

ومما يحسن التّنبية عليه أن هذا الكتاب هو في الأصل شرحٌ صوتيٌّ، تمّ تفرّغه، وترتيبه، وخدمته خدمة علميّة بعد إذن الشيخ بذلك؛ ونظرًا للصعوبة البالغة في تحويل النتاج الصوتيِّ إلى قالب الكتب المطبوعة؛ ولاستشعار المؤسّسة المسؤولية المنوطة بها؛ وطلبًا للإتقان دون تكلفٍ، رسمت المؤسّسة لنفسها خطة مجوّدة - أقرها الشيخ حفظه الله -؛ لتخرج كتبه بجودة عالية، تُرضي - بإذن الله - طلاب العلم ومحبيه، وقد كانت مراحلُ العمل على كتب الشيخ وفق الآتي:

- ◀ **الأولى:** صفُّ المفرّغ من التسجيل الصوتي ومطابقته.
- ◀ **الثانية:** العمل على ترتيب المادّة بما يتناسب مع الكتاب، مع عدم التصرف في كلام الشيخ، وعند وجود ما يشكل من المسائل يتمّ عرضه على الشيخ حفظه الله، كما تتم في هذه المرحلة مقابلة المتن المشروح على نسخة معتمدة من قبل الشيخ، وقبول شرح ابن أبي العز لمّتن الطحاوية على نسخة مؤسّسة الرسالة المطبوعة بتحقيق: شعيب الأرّنؤوط ود. عبدالله بن عبد المحسن التركي.
- ◀ **الثالثة:** تخريج الأحاديث والآثار، وعزو الأقوال والمذاهب إلى أصحابها، والخدمة العلمية للكتاب.
- ◀ **الرابعة:** إضافة عناوين فرعية بين معكوفتين هكذا: [...]؛ ترتيبًا لمسائل الكتاب، وتسهيلًا للوصول إلى المراد.
- ◀ **الخامسة:** المراجعة اللغوية للكتاب والتأكد من سلامة النص من الأخطاء النحوية والإملائية التي قد تحدث أثناء العمل.

◀ **السادسة:** مراجعة الكتاب من قبل متخصص؛ للتأكد من سلامة المادة العلمية بعد العمل عليها من قبل الباحثين.

◀ **السابعة:** إجازة الكتاب للطباعة من قبل مستشاري المؤسسة العلميين.

وفي هذا المقام البهيج لطباعة هذا الكتاب نشكر الشيخ - حفظه الله - على ما قدّمه، ولا يزال يقدّمه لطلاب العلم، أعظم الله له المثوبة والأجر، وبارك في علمه وعمله وعمره، ونفع بعلمه الإسلام والمسلمين.

ونثني بالشكر لفريق العمل في مؤسسة «معالم السنن» على الجهد الكبير الذي بذلوه لإخراج الكتاب.

ونثنتُ بشكر المستشارين العلميين في المؤسسة، والمراجعين المختصين، وكلّ مَنْ ساهم وشارك في إخراج الكتاب، فجزاهم الله خيرًا، وبارك في أعمالهم.

والشكر موصول لمؤسسة آل جميع الخيرية على حرصها على نشر العلم الشرعي بدعم إخراج هذا الكتاب.

ونسأل الله تعالى التّوفيق والسداد، وندعو كافة أهل العلم وطلّابه حيثما كانوا إلى مدّ يد النّصيحة، والمساعدة بإبداء الملاحظات والاقتراحات على ما قد يقع من أخطاء فيما طُبِعَ ويُطَبَع من شروح الشّيخ؛ فالمرء كثير بإخوانه، والله المسؤول أن يبارك في الجهود ويتقبّلها.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنّ العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي الحنفي متن مختصر في علم العقيدة، ومع ذلك هو متين للغاية.

وأبو جعفر الطحاوي الحنفي -المتوفى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة- من أئمة الحنفية ومقدميهم، كان شافعيًا، وانتقل إلى مذهب أبي حنيفة لقصة وقعت له^(١)، له مصنفات ذائعة الصيت في الحديث والفقه، إمام ذو قدم راسخة في الحديث وما يتعلق به، وفي العقائد ومعرفة مذاهب الناس^(٢).

وهذه العقيدة عقيدة مباركة، كتب لها القبول، واعتمدها أهل العلم منذ تأليفها، وكتبوا عليها الشروح الكثيرة، والحواشي العديدة، وُجد منها إلى الآن نحو عشرة شروح، غير أن غالب هذه الشروح حرفت العقيدة عن مسارها الصحيح؛ فجرى مؤلفوها على طريقة أهل الكلام من الأشعرية والماتريدية^(٣)، وغيرهم.

(١) قال ابن خلكان في وفيات الأعيان، ١/٧١: «كان شافعي المذهب، يقرأ على المزني -خاله-، فقال له يوماً: والله لا جاء منك شيء، فغضب أبو جعفر من ذلك، وانتقل إلى أبي جعفر ابن أبي عمران الحنفي، واشتغل عليه، فلما صنف مختصره قال: رحم الله أبا إبراهيم -يعني: المزني-، لو كان حيًّا لكفر عن يمينه»، وذكر الخليلي في الإرشاد، ١/٤٣١، سببًا آخر.

(٢) ينظر ترجمته في: الطبقات السننية، ٢/٤٩، وفيات الأعيان، ١/٧١، تذكرة الحفاظ، ٣/٢١، تاريخ الإسلام، ٧/٤٣٩.

(٣) ينظر: كشف الظنون، ٢/١١٤٣، ومقدمة تحقيق الأرنؤوط لشرح الطحاوية، ١/٤٦-٥٠.

والشرح الذي سيكون الاعتماد والتعليق عليه - وصاحبه على عقيدة أهل السنة والجماعة - هو شرح ابن أبي العز، من تلاميذ الحافظ ابن كثير، وتأثره بشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم واضح؛ لأن الشرح محشو بكلامهما إلا أنه لا يصرح بالعزو إليهما، ولعل هذا من باب طلب الترويج للكتاب؛ لأن غالب أهل العلم في زمنه كانوا منحرفين عن ابن تيمية، ويعتقدون مذاهب الخلف في مسائل الاعتقاد والأسماء والصفات، فصارت كتب ابن تيمية تحرق^(١)، وربما لا يسلم من التبديع والأدئ من أظهر ميلاً إليه، فضمّن كلامه وكلام تلميذه شرحه دون عزو، مثل ما صنع ابن عروة^(٢) حين رتب مسند الإمام أحمد على أبواب صحيح البخاري ثم شرحه^(٣)، وحفظ في هذا الشرح مؤلفات شيخ الإسلام، وابن القيم، فالناس إذا رأوا هذا الكتاب الكبير «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري»، الذي يبلغ مائة وعشرين مجلداً كباراً مخطوطاً، ويزيد على الثلاثمائة لو طبع - ظنوه في شرح البخاري، مع أنه حفظ لنا كتب شيخ الإسلام من الضياع؛ لأنها كانت تُتلف في وقته، فإذا مر بمسألة فيها تصنيف لشيخ الإسلام أو لابن القيم نقله بحروفه.

والترويج كما يكون بالحذف والنقص يكون -أيضاً- بالذكر والزيادة، فبعض المؤلفين يعيش في بلد يغلب على أهله اعتناق مذهب من المذاهب، فتجده يكثر

(١) أشار إلى حرق كتبه المقرئ في كتابه: «المقفى الكبير»، حيث قال: «وأكثر مصنفاته مسودات لم تُبصّص، وأكثر ما يوجد منها الآن بأيدي الناس قليل من كثير؛ فإنه أحرق منها شيء كثير، ولا قوة إلا بالله». الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، (ص: ٥١٣).

(٢) هو: أبو الحسن علي بن الحسين بن عروة، المشرقي ثم الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن زكنون، المتوفى سنة ٨٣٧هـ. ينظر: هدية العارفين، ١/ ٧٣١.

(٣) وطريقته فيه: أنه إذا جاء إلى حديث الإفك مثلاً؛ يأخذ نسخة من شرحه للقاضي عياض مثلاً؛ فيضعها بتمامها، وإذا مر به مسألة فيها تصنيف مفرد لابن القيم، أو شيخه ابن تيمية، أو غيرهما؛ وضعه بتمامه، واستوفى ذلك الباب من المغنى لابن قدامة، ونحوه. ينظر: معجم الكتب، ليوسف بن عبد الهادي، (ص: ١١٤).

من ذكر أقوال أهل هذا المذهب ولو لم يكن يرتضيها؛ بل ولو كانت بدعية، وكل ذلك من أجل أن يروج كتابه، كما هو موجود في كتب الصنعاني، والشوكاني، من نقل لأقوال الهادوية، والزيدية^(١).

وإذا تسامحنا عن مثل هذا الصنيع؛ لأن الزيدية وإن كانت مذهباً مبتدعاً في الاعتقاد إلا أنها أخف من البدع المشتملة على الكفریات، فلن نتسامح عن تضمين المصنفات بأباطيل الإمامية مثلاً، أو الصوفية المغرقة في المعتقدات الكفرية، كالقول بوحدة الوجود^(٢)، وأن للأولياء تصرفاً في الكون؛ ليروج الكتاب، كما فعل الفيروز آبادي صاحب القاموس^(٣) في شرحه للبخاري^(٤)، وأراد أن يروج الكتاب، فضمنه مقالات ابن عربي الصوفي^(٥)؛ لرواجها في اليمن حين نزول صاحب القاموس بها، ومن نعم الله ﷺ على الأمة أنه لما أتم العشرين مجلداً جاءت الأرضة فأكلته من أوله إلى آخره^(٦).

- (١) الهادوية: المنسوبون إلى: يحيى بن الحسين بن القاسم الملقب بالهادي، المتوفى سنة ٢٩٨هـ باليمن، وهم زيدية، إلا أن لقب الهادوية يغلب إطلاقه على المذهب الفقهي للزيدية. ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ٧٧/١.
- (٢) وحدة الوجود: ادعاء أن الوجود واحد، والخالق هو المخلوق، وأن كل ما رأته فهو الله -تعالى الله-، وأن الموجودات مظاهر وتجليات فحسب، ولوازم هذا القول تفضي إلى إنكار الخالق. ينظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، (ص: ١١٣)، النونية لابن القيم وشرحها لابن عيسى، ١٣٧/١.
- (٣) ينظر: إنباء الغمر، ٤٨/٣.
- (٤) واسمه -كما في الضوء اللامع- منح الباري بالسيح الفسيح المجاري في شرح صحيح البخاري، وسماه الأدهوي: فتح الباري شرح صحيح البخاري، والأول أقوى. ينظر: الضوء اللامع ٤/١٨٤، طبقات المفسرين (ص: ٣٩٥).
- (٥) هو: محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله، الطائفي، الحاتمي، الأندلسي، المعروف بابن عربي، المتوفى سنة ٦٣٨هـ. ينظر: ترجمته والكلام عليه باستفاضة في العقد الثمين للفاسي، ٢/٢٧٧.
- (٦) ينظر: الضوء اللامع، ١٠/٨٥.

فعلى الإنسان أن يجعل عمله وعلمه خالصاً لله ﷻ؛ ينوي به التقرب إلى الله ﷻ، ونفع نفسه ونفع غيره، والله ﷻ يتكفل بحفظه وإعلائه، وما كان لله دام واتصل، وما كان لغيره انقطع وانفصل.

وهناك كتب راجت بين الناس، واعتنى بها أهل العلم وطلابه، وهي فروع من أصول لم تشتهر، فمثلاً: التلخيص الحبير لابن حجر مأخوذ من البدر المنير لشيخه ابن الملقن، ولا يساوي الفرع خمس الأصل، والأصل أفضل منه بمراحل، ومع ذلك طبع التلخيص قبل الأصل بنحو مائة سنة، وتداوله الناس، واستفادوا منه أكثر من الأصل، وكذلك مطالع الأنوار لابن قرقول^(١) فرع عن مشارق الأنوار للقاضي عياض، اعتنى به أهل العلم، ونقلوا منه كثيراً، مع أن المشارق مطبوع قبل فرعه بنحو سبعين سنة، وهذا كثير في الكتب، والله ﷻ يخلق ما يشاء ويختار، هو المقدم والمؤخر وهو على كل شيء قدير.

وكتاب ابن أبي العز: «شرح العقيدة الطحاوية» طبع لأول مرة -دون ذكر مؤلفه- بمكة على نفقة الملك عبد العزيز ﷺ، واعتنى به الشيخ عبد الله بن حسن، ومعه عشرة من أهل العلم، قابلوه، وصححوه، لكن النسخة التي اعتمدوا عليها كانت سقيمة، كثيرة الأخطاء؛ فكثرت الأخطاء في هذه الطبعة؛ رغم حرص الشيخ ونباهته ومن معه من أهل العلم، ثم طبعه الشيخ أحمد شاکر ﷺ بأمر المفتي الأكبر محمد بن إبراهيم ﷺ، ولم يكن عنده أصل يعتمد عليه إلا طبعة مكة السابقة، فجهد في تصحيحها، ومع ذلك لم تسلم؛ لأن الكتاب إذا لم يكن له أصول صحيحة تبقى اجتهادات المصححين محدودة؛ حيث إنه من الأخطاء ما يُعرف من خلال السياق فهذه تُصحح، ومنها ما ليست كذلك فتبقى على حالها.

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن قرقول، عالم فاضل، توفي بفاس سنة ٥٦٩هـ. ينظر: وفيات الأعيان، ١/٦٢.

ثم توالى الطبعات، فطبعه المكتب الإسلامي بعناية الشيخ ناصر الدين الألباني، لكنه اعتمد على نسخة خطية واحدة مع أن النسخ الخطية كانت كثيرة جداً، لكن جلها متأخر، وبعضها منقول عن بعض.

ثم طبع بتحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، وليس من الموصوفين بالتدقيق والتحقيق.

ثم طبع بتحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، طبعته مؤسسة الرسالة، وأشرف عليها الشيخ عبد الله التركي، ولعل هذه أجود الطبعات وأصحها؛ لأنهم جمعوا الأصول والمخطوطات التي وقفوا عليها، وكذلك الطبعات السابقة، وقابلوا بين النسخ، وبحوزتي نسخة أصلية من الكتاب.

والشيخ أحمد شاکر رحمته الله اسمه لامع في مجال التحقيق، ويعتني الناس بكتبه، ويبالغون في الحرص عليها، ومقدمته لرسالة الشافعي نبراس ينبغي أن يدرسها كل مرید للتحقيق، لكن الشيخ رحمته الله أحياناً يعتمد على غيره، وإذا اشترك معه أخوه علي في إخراج كتاب، فالاسم مشترك، والجهد غالبه لعلي، كما في تفسير الجلالين، وألفية العراقي، والروض المربع، وغير ذلك من الكتب.

يقول أحمد شاکر في مقدمة تحقيقه للشرح: «فما أن شرعت في قراءته والتحقيق منه حتى وجدت بين يدي كتاباً يندر أن يؤلف مثله في دقته وعمقه، وتحقيقه وبيانه، والتزامه مذهب السلف الصالح، من غير حيدة عنه، ولا تأول ولا تمحل، ووجدتني حُمَّلت عبئاً عظيماً من تحقيقه؛ إذ لم أجد منه مخطوطة معتمدة؛ بل لم أجد المخطوط الأصلي الذي طبع عنه الطبعة السالفة، فاجتهدت في تصحيح كلام الشارح ما استطعت، وعدت إلى الأحاديث والآثار والنصوص التي ينقلها فيما أجد من أصولها عندي، ولعلي بهذا أكون قد أدت الأمانة في حدود مقدوري

واستطاعتي، ولكن لا أزال أرى هذه الطبعة مؤقتة -أيضاً-، حتى يوفقنا الله إلى أصل محفوظ للشرح صحيح، يكون عمدة في التصحيح، فنعيد طبعه، ونتقنه ونخرجه إخراجاً سليماً -إن شاء الله ذلك ويسره-، وكان في العمر بقية»^(١).



(١) شرح الطحاوية، بتحقيق: أحمد شاكر، (ص: ٧-٨).

قال الإمام علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي في شرحه للعقيدة

الطحاوية:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حسبي الله ونعم الوكيل.

الحمد لله، نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً».

﴿خطبة الحاجة﴾

هذه الخطبة -في الجملة- هي خطبة الحاجة، وكان يقولها ﷺ بين يدي خطبه، وهي في سنن أبي داود وغيره^(١)، وصححها جمع من أهل العلم^(٢)، ثم يتبعها بقوله: أما بعد، وثبت عن النبي ﷺ في أكثر من ثلاثين حديثاً أنه كان يقول في خطبه «أما بعد»^(٣)، واختلف في أول من قالها على ثمانية أقوال،

(١) أخرجه أبو داود، كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، (٢١١٨)، والترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، (١١٠٥)، والنسائي، كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة، (١٤٠٤)، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، (١٨٩٢)، وأحمد، (٣٧٢٠)، كلهم من طرق عن ابن مسعود باختلاف قليل في ألفاظه. ينظر له: الفتح لابن رجب، ٨/٢٦٥.

(٢) حسنه الترمذي، ٢/٤٠٥، وصححه النووي في شرح مسلم، ٦/١٦٠، وقال ابن رجب في الفتح، ٨/٢٦٥: «صححه جماعة منهم: ابن خراش، وغيره»، وأفرد لها الألباني رسالة مشهورة أفاض في الحديث على سندها مصححاً إياه. ينظر: رسالة خطبة الحاجة، (ص: ٩-١٦).

(٣) ينظر: فتح الباري، ٢/٤٠٦.

جمعها الشاعر فقال:

جرى الخلف أما بعد من كان بادئاً بها غداً أقوال وداود أقرب
 ويعقوبُ أيوبُ الصبورُ وأدمُ وقسُّ وسحبانٌ وكعبٌ ويعربُ^(١)
 وداودُ أقربها، فهي فصل الخطاب الذي أوتيهِ^(٢).

وأما إعرابها؛ فـ(أما) حرف شرط، و(بعد) قائم مقام الشرط مبني على الضم؛ لأنه قطع عن الإضافة مع نية المضاف، وقبل وبعد والجهات الست في إعرابها ثلاثة أوجه^(٣): إما أن تضاف فتعرب بالحركات كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، أو تقطع عن الإضافة وينوي المضاف إليه، فتبنى على الضم، كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، أو تقطع عن الإضافة مع عدم نية المضاف إليه، فتعرب مع التنوين، كما في قول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات^(٤)

✦ [شرف علم العقيدة]

«فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم؛ إذ شرف العلم بشرف المعلوم»، والمعلوم في علم أصول الدين، الذي هو العقائد، هو الله ﷻ، وهو تعالى أشرف معلوم، والعلم به أشرف العلوم على الإطلاق، ومعرفة الله ﷻ بأسمائه

(١) البيتان للشمس الميداني، كما في لوامع الأنوار البهية للسفاريني، ١/٥٦، والقول بأنه داود ﷺ جاء به الأثر عن أبي موسى الأشعري ﷺ، خرجه ابن أبي حاتم في التفسير، ١٠/٣٢٣٧، وسكت عليه الحافظ ابن كثير في تفسيره، ٧/٥٩.

(٢) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم، ١٠/٣٢٣٧، تفسير الطبري، ٢١/١٧٣.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي، ٢/٨١٧، أوضح المسالك، ٣/١٣٠.

(٤) البيت من الوافر، ونسب للنابغة الذبياني، وليزيد بن الصعق، ولغيره، وهو شاهد لقطع المضاف عن الإضافة لفظاً ومعنى، وفي البيت روايات أخرى. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٣/٢٤٧.

وصفاته وأفعاله من أقوى ما يحقق محبة الله ﷻ، فلا طريق للعبد لتحقيق التوحيد، وتحصيل محبة الرب ﷻ، والخوف المحمود، والرجاء النافع إلا بمعرفة الله حق المعرفة، ولذلك كان رسول الله ﷺ أخوف الخلق من الله، وأتقاهم له؛ لأنه أعلمهم به، ومن كان بالله أعرف كان منه أخوف.

«وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع»، علم العقيدة هو الفقه الأكبر، ودخوله أولي في حديث معاوية رضي الله عنه: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(١)، والدين أشمل من أن يكون المقصود به فقه الفروع؛ بل المراد مجموع الدين أصولاً وفروعاً، ولما سأل جبريل النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان، قال: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»^(٢).

«ولهذا سمي الإمام أبو حنيفة -رحمة الله عليه- ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين الفقه الأكبر»، وبعض أهل العلم يشكك في نسبة هذا الكتاب للإمام أبي حنيفة، ومنهم من أثبتته^(٣)، وللحنفية عناية به، ولهم عليه شروح بعضها مطبوع متداول، ومن أشهرها شرح ملا علي قاري^(٤) طبع مراراً، وشرح أبي منصور الماتريدي^(٥).

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، (٧١)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، (١٠٣٧)، عن معاوية، والترمذي، (٢٦٤٥)، وأحمد، (٢٧٩٠)، عن ابن عباس رضي الله عنه، وابن ماجه، (٢٢٠)، وأحمد، (٧٢٣٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله رضي الله عنه، وأبو داود، (٤٦٩٥)، والترمذي، (٢٦١٠)، والنسائي، (٤٩٩٠)، وابن ماجه، (٦٣)، من حديث عمر رضي الله عنه. وجاء عن طلحة بن عبيد الله، وأنس، وأبي هريرة، وابن عمر، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٣) ممن أثبتته له: ابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وقال المفتي ابن إبراهيم، ١٤٣/١٣: «شهرته معروفة معلومة، وثابت عن أبي حنيفة بالأسانيد الثابتة، ويوجد من هو دعي في الأحناف ليس منهم أشكل عليه نسبه إليه، وذلك لما دخل عليه من التجهم؛ فراه يخالف معتقده». وينظر: مقدمة تحقيق السنبادي للفقه الأكبر، (ص: ١٨).

(٤) واسمه: «منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر».

(٥) وطبع باسم: «شرح الفقه الأكبر»، وينظر: معجم المطبوعات العربية، ١٩٧٩/٢.

ونسبة الكتب نفيًا أو إثباتًا تحتاج إلى النظر في أسانيد الكتب إلى مؤلفيها، فإن صحت الأسانيد ثبتت النسبة، وقد تنقطع الأسانيد، فإن كانت نسبتها مستفيضة إلى مؤلفيها، وتتابع أهل العلم على النقل منها من غير نكير، فلا إشكال في نسبتها إليهم، مع أن الذهبي يشدد في هذا، ونفى كتبًا كثيرة عن مؤلفيها؛ لأن أسانيدنا انقطعت، أو في إسنادها إليهم من فيه ضعف^(١).

والاستفاضة وموافقة المحتوى لأصول من نسبت إليه، ونقل أهل العلم عن هذا الكتاب منسوبًا إلى من نسب إليه كافٍ في مثل هذا، فمثلًا كتاب «الرد على الجهمية» للإمام أحمد شكك في نسبه كثير من المؤرخين، ومنهم الذهبي^(٢)، لكن تجد شيخ الإسلام نقل عنه، ونسبه للإمام أحمد في منهاج السنة، وفي غيره من كتبه^(٣)، والذي يصدق ذلك كله أو يكذبه محتوى الكتاب.

«وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة؛ لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم، ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها بأسمائه وصفاته وأفعاله، ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه، ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك وإدراكه على التفصيل»، الخلق مضطرون لله، محتاجون أشد الحاجة إلى عبادته، ولا يجدون النعيم والسرور إلا في قربه، ولكن لا بد لهم من معرفة وصف معبودهم، فإن المحبة تعظم بمعرفة أسماء المحبوب وصفاته وأفعاله.

«فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرفين، وإليه داعين، ولمن أجاهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم

(١) ينظر: السير، ١١/٢٨٦-٢٨٧.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) ينظر تمثيلاً: منهاج السنة، ٢/٤٨٤، ٥٦٨، التدمرية، (ص: ١١٢)، الجواب الصحيح، ٢/١٦، ٤/٦٦، بغية المرئاد، (ص: ٤٢٦).

معرفة المعبود سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله؛ إذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة كلها، من أولها إلى آخرها، ثم يتبع ذلك أصلاً عظيماً:

أحدهما: تعريف الطريق الموصلة إليه، وهي شريعته المتضمنة لأمره ونهيه.

والثاني: تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه من النعيم المقيم، فأعرفُ الناس بالله ﷻ أتبعهم للطريق الموصول إليه، وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه.

ولهذا سمى الله ما أنزله على رسوله روحاً؛ لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونوراً لتوقف الهداية عليه، فقال تعالى: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [غافر: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكُتُبُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٤﴾ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣]: وهذا الخطاب للنبي ﷺ، فقبل أن يوحى إليه لم يكن يدري ما الإيمان، وكذلك سائر البشر لا يوجد أحد يمكن أن يعرف الهداية دون استهداء، ويسلك الحق من غير أن يُعرَّف بهذا الطريق الذي يجب سلوكه.

«فلا روح إلا فيما جاء به الرسول، ولا نور إلا في الاستضاءة به»، ومن المؤسف أن نسمع من بعض المثقفين قوله: إن جزيرة العرب ما رأت النور منذ خمسة آلاف سنة! - نسأل الله العافية-، وكيف بالنور الذي جاء به محمد ﷺ والذي لا نور مثله؟! -

«وهو الشفاء، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً﴾ [فصلت: ٤٤]، فهو وإن كان هدئاً وشفاءً مطلقاً، لكن لما كان المتتبع بذلك في الغالب هم المؤمنون خُصوا بالذكر، وإلا فقد ينتفع به غير المؤمن، ككافر يسمعه فيسلم بسببه، فصار هدئاً له، وقد يشفى المريض الكافر به؛ كما في قصة اللديغ في حديث

أبي سعيد^(١).

والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق؛ فلا هدى إلا فيما جاء به، ولا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً عاماً مجملاً». ويستوي في هذا الوجوب القارئ والأمي، وأما تفاصيل مسائل الاعتقاد وأدلتها؛ فيختص به أهل العلم.

✦ [حكم معرفة ما جاء به الرسول ﷺ تفصيلاً]

«ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية». يقوم به أهل العلم، فهو فرض كفاية لا يجوز أن تضعه الأمة؛ بل يقوم به من يكفي.

«فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب والحكمة، وحفظ الذكر والدعاء إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك مما أوجه الله على المؤمنين، فهو واجب على الكفاية منهم»، ودخول ما يتعلق بالله ﷻ ومعرفته في هذه الأمور أولي أصلي، فهو أولها وأهمها، وتدبر القرآن واجب، ومن تدبره معرفة ما جاء به الرسول ﷺ تفصيلاً، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «إن قراءة القرآن على الوجه المأمور به تورث القلب من العلم واليقين والطمأنينة ما لا يعرفه إلا من جربه»^(٢)، ومع الأسف أن بضاعتنا من هذا قليلة، فقد نقرأ القرآن ولكن بقلوب غائبة عن تدبره، والتفكر في مراد الله منه.

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب، (٥٠٠٧)، ومسلم، كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، (٢٢٠١)، وأحمد، (١١٧٨٧).

(٢) الفتاوى، ٧/٢٨٣.

ويقول ابن القيم:

فتدبر القرآن إن رمت الهدى فالعلم تحت تدبر القرآن^(١)
«وأما ما يجب على أعيانهم؛ فهذا يتنوع بتنوع قُدرِهم، وحاجتهم، ومعرفتهم،
وما أمر به أعيانهم»، فيجب على العالم القادر كثرة النظر والتعرف على مراد الله
ورسوله، وطالب العلم دونه وفوق العامي، وهكذا يتنوع ويتفاضل باختلاف القُدر
والملكات والاستعدادات، كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَنَهَا﴾ [الطلاق: ٧].

وكذلك يختلف باختلاف الحاجات، وما أمر به كل واحد، فالغني يجب عليه
من معرفة أحكام الزكاة وأنصبتها وشروطها ما لا يجب على الفقير، ومن استطاع
الحج يجب عليه من معرفة أحكامه ما لا يجب على غير المستطيع.

«ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على
القادر على ذلك، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما
لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي، والمحدث، والحاكم؛ ما
لا يجب على من ليس كذلك»؛ لأن لديهم الآلة والاستعداد، بخلاف من لم يكن
مثلهم، وليس هذا عذراً للجاهل ليبقى في جهله، ولكنه بيان للحال.

❖ [سبب الضلال في العقيدة]

«وينبغي أن يعرف أن عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق؛
فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى
معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
هُدَىٰ فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۗ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا
وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ۗ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ۗ ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ
آيَاتُنَا فَنَسِيْنَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ ۗ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].»

(١) نونية ابن القيم، (ص: ٤٩).

علم العقيدة وما يتعلق بالإيمان بالله ﷻ وغيره من الغيبات يؤخذ من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ولا مصدر له غير الكتاب والسنة؛ لأنه يتعلق بأمور غيبية؛ لا تدرك بالعقل، ولا يقاس بعضها على بعض، وسبب ضلال من ضل ممن زاغ وحاد عن الصراط المستقيم من أهل الكلام ورؤوس البدع - ميلهم عن هذا الصراط المستقيم، واعتمادهم في تلقي مسائل هذا العلم على غير الكتاب والسنة.

ومن اتخذ عقله أو عقل غيره ممن يعظمهم مصدرًا للتشريع، واغتر باجتهاده وذكائه، فإن مآله إلى الضلال - نسال الله العافية -، ورؤوس البدع كان عندهم ذكاء مفرط؛ فغرم وجعلهم يعتمدون عليه، والعقل إدراكه محدود، فهو لا يدرك إلا ما وصل إليه بالحواس، فأمور الشهادة إذا رآها الإنسان أو سمعها أمكنه أن يقيس عليها نظيرها، لكن مسائل الاعتقاد والغيبات لا تدرك بالحواس، فالله ﷻ ليس له نظير ولا مثل ولا شبهة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فلا نستطيع أن نصفه بشيء إلا بما جاء عنه في كتابه أو على لسان رسوله؛ فهذا الباب كله توقيف.

فعلى الإنسان المسلم الحريص المشفق على نفسه أن يُعنى بكتاب الله ﷻ، وما يعين على فهمه على طريقة أهل العلم الثقات، أهل الاستقامة والنظر الصحيح من سلف هذه الأمة وأئمتها.

✦ [القرآن عاصم من الضلال]

«قال ابن عباس رضي الله عنهما: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضل ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية، وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستكون فتن»، قلت: فما المخرج منها، يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم،

هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو جبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنفضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم»^(١)، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على مثل هذا المعنى»، حديث علي عليه السلام هذا ضعيف جداً؛ في إسناده الحارث الأعور، كذبه الشعبي وغيره^(٢)، وله شواهد بمعناه، لكنها شديدة الضعف؛ فلا يجبر بعضها بعضاً^(٣).

والصحيح أنه موقوف، ومعاني جملة صحيحة، فالعصمة في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، ونحن نرى ونسمع من يخوض في الفتن، ومعوله في ذلك على وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، فهو يحلل ويخرج بنتائج يجزم بها، وفي النهاية يتضح أنها لا شيء؛ بل تأتي النتائج عكس ما كان يتوقع؛ لأنه اعتمد مخارج للفتن غير ما جاء من مخارج في ديننا الحنيف، والحال أنه لا مخرج من هذه الفتن إلا بالتمسك بالكتاب والسنة، وأبواب الفتن والملاحم مما لا يمكن الجزم بأنه ينطبق على الوقائع.

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم» يعني: ما قصه الله علينا في القرآن من أخبار الرسل وأممهم، ومن الأمم والرسل من لم يقصهم الله علينا، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾، وما لم يقصه الله علينا لا نتبعه، ففيما قصه الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) أخرجه الترمذي، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، ١٧٢/٥، شاکر، (٢٩٠٦)، وقال: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال».

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ٢٠٩/٦، المجروحين لابن حبان، ١/٢٢٢.

(٣) واستشهد به شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال في الدرء، ١/١٦٧: «وفي حديث علي عليه السلام الذي رواه الترمذي، ورواه أبو نعيم من عدة طرق عن علي، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال: إنها ستكون فتنة...»، وذكره. وينظر: الاستقامة، ١/٢٠.

علينا كفاية وتذكرة لمن يتذكر.

وبعض الناس يظن أن قصص الأنبياء مع أممهم ذكرت لمجرد الخبر عن مضي، وليس بصحيح، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ﴾، لكن لمن؟ ﴿لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

وعمر رضي الله عنه يقول: مضي القوم، وإنما يعني به أنتم^(١)، فمن عمل مثل أعمالهم فالنتيجة واحدة مثلهم، سنة إلهية مطردة.

قوله رضي الله عنه: «وخبر ما بعدكم» ما سيحدث في آخر الزمان، ويوم القيامة.

قوله رضي الله عنه: «وحكم ما بينكم» عند الخلاف والنزاع، فالفصل فيها لكتاب الله وسنة نبيه رضي الله عنه: ﴿وَمَا يَطُوقُ عَيْنَ أَهْوَىٰ (٣) إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، ومن اعتقد جواز التحاكم إلى غيره؛ فهو كافر.

قوله رضي الله عنه: «هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم».

وقال الناظم:

هو الكتاب الذي من قام يقرؤه كأنما خاطب الرحمن بالكلم^(٢)

قوله رضي الله عنه: «وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء» شريطة أن يقف عند حدود الله صلواته له، بحيث لا يتجاوزها، ولا يتجاوز المحكم إلى المتشابه، فيكون كأهل الزيغ.

(١) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم، (٤٩٦).

(٢) المنظومة الميمية في الوصايا والآداب العلمية لحافظ الحكمي، (ص: ٢٧).

قوله ﷺ: «ولا تلتبس به الألسن» لا تختلط بقراءته الألسن؛ فكلها تنطقه على ما هو عليه من أول يوم أنزل فيه إلى قيام الساعة، فالأعجمي والعربي في أصل قراءته سواء، الجميع يقرؤونه مثل قراءة العرب، والأمر ليس كذلك في أي كتاب آخر، كصحيح البخاري، وهو أصح كتاب بعد كتاب الله ﷺ، فتجد القراءة تلتبس على كثير من الأعاجم، وتختلف من شخص إلى آخر.

قوله ﷺ: «ولا تنقضي عجائبه» ويعرف ذلك أهل القرآن الذين يتلونه على الوجه المأمور به، «ولا يشبعُ منه العلماء» لا يشبعون من تلاوته ولا من تدبره، وطلب الهداية والشفاء به، بخلاف غيره من الكتب والجرائد والمجلات، فإن قرأها مرة لن يكاد يطيق قراءتها ثانية وثالثة ورابعة إلا راهباً أو راغباً.

قوله ﷺ: «من قال به صدق»؛ لأنه كلام الله ﷺ، ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾

[النساء: ١٢٢].

قوله ﷺ: «ومن عمل به أجر» من تلاه تلاوة مجردة؛ فله الأجر العظيم فضلاً عما تدبره وعمل به، فإذا كانت قراءة الحرف بعشر حسنات^(١)، والختمة الواحدة بثلاثة ملايين حسنة، فكيف بمن قرأ القرآن بالتدبر والترتيل والاتعاظ والاعتبار، والعمل بما يستنبط.

قوله ﷺ: «ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم» ومعاني هذا الحديث واضحة بيّنة.

(١) إشارة إلى ما أخرجه الترمذي، فضائل القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ماله من الأجر، (٢٩١٠)، عن ابن مسعود رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله؛ فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: (ألم) حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، وجزم به ابن تيمية في غير موضع من كتبه. ينظر: الفتاوى، ١٠/٢٣٢، ٢٣/٢٨٢.

❖ [لا يقبل الله ديناً غير الإسلام] ❖

«ولا يقبل الله من الأولين والآخرين ديناً يدينونه إلا أن يكون موافقاً لدينه الذي شرعه على السنة رسله ﷺ»، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فدين الإسلام نسخ جميع الأديان، ومن تمسك بدينه بعد الإسلام؛ فهو كافر مخلد في النار، قال ﷺ: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»^(١).

❖ [تنزيه الله لنفسه مما يصفه به العباد] ❖

«وقد نزه الله تعالى نفسه عما يصفه به العباد إلا ما وصفه به المرسلون بقوله سبحانه: ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾^(١٨٠) وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ^(١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ [الصفات: ١٨٠-١٨٢] فزده نفسه سبحانه عما يصفه به الكافرون، ثم سلم على المرسلين؛ لسلامة ما وصفوه به من النقائص والعيوب، ثم حمد نفسه على تفرده بالأوصاف التي يستحق عليها كمال الحمد»، فزده نفسه سبحانه عما يصفه به الكافرون، فقال: ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصفات: ١٨٠] ومعنى سبحان: التنزيه^(٢)، فثمة طائفتان: المرسلون ومن تابعهم يصفونه بصفات السلامة والتقديس من العيوب والنقائص، وطائفة الضالين الذين يصفون ربهم بصفات النقص والعيوب.

والمرسلون هم الواسطة بين الله وبين خلقه فيما ينزل منه، لا فيما يصعد إليه

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب إيمان أهل الكتاب برسالة الإسلام، (١٥٣)، وأحمد،

(٨٢٠٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: الفتاوى، ١٦/١٢٥، ومسألة سبحان لفظويه، (ص ٣٨٠).

منهم، فما يصعد إليه منهم لا يحتاج إلى وسائط، خلافاً لما كان المشركون يفعلونه من اتخاذ الشفعاء.

﴿ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ثم حمد نفسه تعالى على تفرده بأوصاف الكمال والجلال والجمال؛ التي يستحق عليها كمال الحمد.

والتسبيح يكون في الأصل في سياق التنزيه عن عيب خاص ادّعي، ولا يمنع أن يوجد التسبيح في سياق مدح الله ﷻ والثناء عليه، وتنزيهه عموماً عن كل ما يتوهم من نقص، وفي الحديث: «أحب الكلام إلى الله أربع: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، لا يضررك بأيهنّ بدأت»^(١).

ومنه قول الناس: «قال الله ﷻ...»، ومنه تسبيح المأموم في القنوت عند ثناء إمامه على الله - عند من قال به -.

❖ [اقتداء السلف بالنبوي ﷺ]

«ومضى على ما كان عليه الرسول ﷺ خير القرون، وهم الصحابة، والتابعون لهم بإحسان»، قال ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(٢)، واختلف الناس في حد القرن، فمنهم من قال: مائة سنة، وهذا الذي استقر عليه الاصطلاح، ومنهم من قال: سبعون، وقيل: مائة وعشرة، وقيل: غير ذلك^(٣).

قال ابن حجر: «ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة سنة

(١) أخرجه مسلم، كتاب الأدب، باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة وبنافع ونحوه، (٢١٣٧)، وابن ماجه، (٣٨١١)، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، (٣٦٥١)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، (٢٥٣٣)، والترمذي، (٣٨٥٩)، وابن ماجه، (٢٣٦٢)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، ٩/٩٠، الشذا الفيح، ٢/٤٩٥.

وعشرون سنة أو دونها أو فوقها بقليل، على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل، وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته عليه السلام فيكون مائة سنة أو تسعين أو سبعاً وتسعين، وأما قرن التابعين؛ فإن اعتبر من سنة مائة كان نحو سبعين أو ثمانين، وأما الذين بعدهم؛ فإن اعتبر منها؛ كان نحواً من خمسين، فظهر بذلك أن مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان، والله أعلم^(١).

«يوصي به الأول الآخر، ويقتدي فيه اللاحق بالسابق، وهم في ذلك كله بنبيهم عليه السلام مقتدون، وعلى منهاجه سالكون، كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، فإن كان قوله: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ معطوفاً على الضمير في ﴿أَدْعُو﴾، فهو دليل على أن أتباعه هم الدعاة إلى الله، وإن كان معطوفاً على الضمير المنفصل، فهو صريح أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به دون غيرهم، وكلا المعنيين حق، وكلا المعنيين حق، فأتباعه هم الدعاة إلى الله، وهم لا يدعون إليه إلا على بصيرة^(٢)، وبعض الناس يفصل بين العلم والدعوة، فيظن أنه يمكن أن تقوم دعوة بغير علم، وهذا ضلال؛ فلا دعوة إلا بعلم، ولا ينفع العلم صاحبه إلا إذا دعا إلى الله، فهما متلازمان، وإذا لم يكن العلماء هم الدعاة، فلا نعلم من هم الدعاة؟! وهناك من فتح عليه في جانب الدعوة والتأثير في عواطف الناس، لكن ليس معنى هذا أنه لا يملك علماً فيما يدعو إليه، وإلا صار من جملة القصاص، وأفسد أكثر مما يصلح، وهذا يُعرِّض نفسه لفتنة إذا لم يتصف بالعلم، واليوم وزارة الشؤون الإسلامية لديها آلاف الوظائف بمسمى داعية، ومع الأسف أن كثيراً من هؤلاء الشباب يحسنون الكلام أمام العامة، وليس لديهم علم.

(١) فتح الباري، ٦/٧.

(٢) ينظر: الصواعق المرسله، ١/١٥٥.

❖ [قيام العلماء بواجب البلاغ ومنهم الطحاوي]

«وقد بلغ الرسول ﷺ البلاغ المبين، وأوضح الحجة للمستبصرين، وسلك سبيله خير القرون، ثم خلف من بعدهم خلف اتبعوا أهواءهم وافترقوا، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها دينها، كما أخبر الصادق ﷺ بقوله: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم»^(١)، هذا الحديث رواه أكثر من عشرة من الصحابة، ورواه عن كل واحد منهم جمع من التابعين، فهو من الأحاديث المتواترة^(٢).

«وممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي -تغمده الله برحمته- بعد المائتين؛ فإن مولده سنة تسع وثلاثين ومائتين ووفاته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، فأخبر ﷺ عما كان عليه السلف، ونقل عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وصاحبيه: أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحميري الأنصاري، ومحمد بن الحسن الشيباني ﷺ، ما كانوا يعتقدونه من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين»، الترضي في العرف العلمي عند أهل العلم مخصوص بالصحابة -رضوان الله عليهم-، والترحم لمن بعدهم، ويتجوز بعض أهل العلم ويخرجون عن هذا العرف فيترضون عن من جاء بعد الصحابة استقلالاً، وقد قرر ابن القيم أن الصلاة قد صارت مخصوصة في لسان الأمة بالنبي ﷺ تذكر مع ذكر اسمه، كما صار «عز وجل» و«سبحانه وتعالى» مخصوصاً بالله ﷻ يذكر مع ذكر اسمه، ولا يسوغ أن يستعمل ذلك لغيره، فلا يقال: محمدٌ عز وجل، ولا سبحانه وتعالى، فلا يعطى

(١) هذا لفظ رواية ثوبان، وأخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم» (١٩٢٠)، وأخرجه من حديث معاوية، والمغيرة ﷺ.

(٢) ينظر: نظم المتناثر، (ص: ١٤١).

المخلوق مرتبة الخالق، فهكذا لا ينبغي أن يعطى غير النبي ﷺ مرتبته، فيقال: قال فلان ﷺ، وأما إن صلى عليه أحياناً؛ بحيث لا يجعل ذلك شعاراً، كما صلى على دافع الزكاة؛ فهذا لا بأس به^(١).

فلا يقال لأحد الناس على سبيل الانفراد: صلى الله عليه، وما جاء في بعض النصوص ك: «اللهم صل على آل أبي أوفى»^(٢) - يحمل على جوازه، ما لم يتخذ عادة ولا ديدناً.

وكثير من أتباع المذاهب خرجوا عن هذا العرف، فيقولون: أحمد ﷺ، والشافعي ﷺ، وأبو حنيفة ﷺ، واتخذه ديدناً فيه مضادة للعرف المتبع عند السلف وأهل العلم.

«وكلما بعد العهد ظهرت البدع، وكثر التحريف الذي سماه أهله تأويلاً ليقبل»، يلفظون العبارة، ويزنون القبيح باسم حسن، فيسمون التحريف - المذموم لفظاً ومعنى - تأويلاً؛ ليروج ويقبل.

والتأويل له معان: بعضها صحيح مقبول، وبعضها قبيح مردود^(٣)، ومتى كانت اللفظة محتملة خف أمرها عند من يسمعها، فمن إطلاق التأويل على معنى مقبول إطلاقه على التفسير، وقد سمى ابن جرير كتابه في التفسير ب: «جامع البيان في تأويل القرآن»؛ أي: تفسيره، ويقول فيه: «القول في تأويل أسماء القرآن وسوره وآيه»^(٤)،

(١) ينظر: جلاء الأفهام لابن القيم، (ص: ٤٦٥)، وما بعدها.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (٤١٦٦)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقته، (١٠٧٨)، وأبو داود، (١٥٩٠)، والنسائي، (٢٤٥٩)، وابن ماجه، (١٧٩٦)، عن عبد الله بن أبي أوفى ﷺ.

(٣) ينظر في معاني التأويل: مجموع الفتاوى، ٣/ ٥٥، مختصر الصواعق المرسله، (ص: ٢١).

(٤) تفسير الطبري، ١/ ٨٩.

«القول في تأويل الاستعادة»^(١)، «القول في تأويل قوله تعالى:..»^(٢).

«وقل من يهتدي إلى الفرق بين التحريف والتأويل؛ إذ قد سمي صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله اللفظ في الجملة تأويلاً، وإن لم يكن ثم قرينة توجب ذلك، ومن هنا حصل الفساد»، المعنى المذموم للتأويل هو: صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله اللفظ بلا قرينة، والقاعدة أنه لا يعدل على المعنى الراجح إلى المرجوح إلا لقرينة توجب ذلك العدول، وإلا فالأصل في الكلام الحقيقة والظاهر، والعدول عنهما إلى المجاز -على القول به- أو إلى خلاف الظاهر بغير مقتضى وقوع في المحذور.

«فإذا سموه تأويلاً قُبِلَ وراج على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما»؛ لأن له معنى صحيحاً، فيشبهه على أكثر النفوس، ويروج عندها.

«فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلة، ودفع الشبه الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب»^(٣)، وسبب ذلك إصغائهم إلى شبه المبطلين، وخوضهم في الكلام المذموم الذي عابه السلف»، الشبه خطافة، تستهوي النفوس، وتعلق بالقلوب -لا سيما الفارغة-، وتسرع إليها أسرع من الماء في منحدره، ولذلك تجد عامة الناس إذا أصغوا إلى الشبه أشربتها قلوبهم، ثم عسر انتزاعها منهم، ولما كانت كذلك احتاج السلف إلى البيان، ودفع الشبه وتزييفها، وحذروا من الخوض في الكلام المذموم، وعدوه رأس أسباب الضلال في هذه الأبواب.

«ونها عن النظر فيه، والاشتغال به، والإصغاء إليه؛ امتثالاً لأمر ربهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]،

(١) تفسير الطبري، ١/ ١٠٩.

(٢) وهذا كثير جداً ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري، ١/ ١٢١.

(٣) الشغب: الخلاف، وعدم المواتاة. تهذيب اللغة، ٨/ ٤٦.

فإن معنى الآية يشملهم».

✦ [تفاوت مراتب التحريف والانحراف]

«وكل من التحريف والانحراف على مراتب، فقد يكون كفراً، وقد يكون فسقاً، وقد يكون معصية، وقد يكون خطأ»: من تحريف النصوص ما يتضمن الخروج من الملة، ومنه ما يوقع في خلل كبير في الاعتقاد، وإن لم يصل إلى الخروج من الملة، والبدع - كما نقرأ في كتب الفرق -، منها البدع المغلظة التي تخرج من الملة، ومنها ما هو دون ذلك، والكل في الظاهر يعتمدون على نصوص من الكتاب والسنة، لكنهم يحرفونها، وبسبب هذا التحريف وقعوا فيما وقعوا فيه، ولو جاؤوا بأقوال مجردة عن النصوص ما راجت على أحد، لكنهم يعتمدون على نصوص وألفاظ يفرغونها من معانيها الظاهرة، ويحرفونها إلى معان بعيدة لا دليل عليها، فالخوارج أخذوا نصوصاً من القرآن والسنة، وحرفوا معانيها لصالح مذهبهم، وهكذا كل ذي بدعة، والسبب في ذلك أنهم آمنوا ببعض النصوص وكفروا ببعض، ووفق الله ﷺ أهل السنة والجماعة الذين هم وسط بين هذه الفرق، فعملوا بهذه النصوص جميعها، وقد يكون التحريف ناتجاً عن خطأ معذور فيه صاحبه، وكل ذلك مبسوط في مظانه.

«فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم، وقد ختمهم الله بمحمد ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمناً على ما بين يديه من كتب السماء، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل دعوته عامة لجميع الثقليين الجن والإنس، باقية إلى يوم القيامة، وقطعت به حجة العباد على الله؛ لثلاث يكون للناس على الله حجة بعد إنزال القرآن ﴿لَأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فمن بلغه القرآن؛ فقد قامت عليه الحجة، وحينئذ لا يُعذر، ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، والقرآن نزل بلغة العرب، فمن كان من الأعاجم أو من في حكمهم ممن لا يفهم

الكلام العربي، كعوام الناس في الأقطار، يبين لهم الحق، لكن يبقى عند كثير منهم بعد البيان شبهة التعلق بالشيوخ، فيقولون: لو كان هذا هو الحق ما خالفه فلان وفلان من شيوخنا، وليس زوال هذا شرطاً لإقامة الحججة، فتقوم الحججة بدونه، ومنهم من يقول: العوام حكمهم إذا بلغهم الدليل حكم متبوعيهم، ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧] (١).

﴿تحكيم الهوى وعواقبه﴾

«وقد بين الله به كل شيء، وأكمل له ولأمته الدين خبراً وأمرًا، وجعل طاعته طاعة له، ومعصيته معصية له، وأقسم بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه فيما شجر بينهم، وأخبر أن المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى غيره، وأنهم إذا دُعوا إلى الله والرسول - وهو الدعاء إلى كتاب الله وسنة رسوله - صدُّوا صدودًا، وأنهم يزعمون أنهم إنما أرادوا إحسانًا وتوفيقًا: يفعلون المنكر، ويزعمون بألستهم أن مقصودهم الإحسان والتوفيق بين الأمور، والجمع بين المختلفات، مثل الذين يدعون للتقارب بين القوانين البشرية والشريعة الربانية، ويريدون أن يوفقوا بينها، ويزيلوا الفروق بينهما، وهذا الإحسان والتوفيق الذي قاله المنافقون.

«وكما يقول كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريد أن نحس الأشياء بحقيقتها؛ أي: ندركها ونعرفها، ونريد التوفيق بين الدلائل التي يسمونها العقلية - وهي في الحقيقة جهليات - وبين الدلائل النقلية المنقولة عن الرسول، أو نريد التوفيق بين الشريعة والفلسفة، وكما يقوله كثير من المبتدعة من المنتسكة والمتصوفة: إنما نريد الأعمال بالعمل الحسن (٢)، والتوفيق بين الشريعة وبين

(١) ينظر: طريق الهجرتين وباب السعادتين، (ص: ٤١).

(٢) في الطبعة بتحقيق: أحمد شاكر، (ص: ١٤): «نريد الأعمال، بالعمل الحسن»، وقال الأرنؤوط، ١٥/١: «كذا في الأصول، ولعل الصواب: إنما نريد الإحسان بالجمع بين العلم والإيقان».

ما يدعونه من الباطل الذي يسمونه حقائق، وهي جهل وضلال».

والذين يزعمون التوفيق بين المباحث الكلامية اليونانية والنصوص الشرعية المحمدية، أو الصوفية الذين يتدعون أوراذاً وأعمالاً - يزعمون أنهم يريدون بذلك العمل الصالح.

«وكما يقوله كثير من المتملكة والمتأمرة: إنما نريد الإحسان بالسياسة الحسنة والتوفيق بينهما وبين الشريعة، ونحو ذلك»: المتملكة: الملوك، والمتأمرة: الأمراء، الذين يريدون بسياساتهم الجائرة التوفيق بينها وبين السياسة الشرعية.

«وكل من طلب أن يحكم في شيء من أمر الدين غير ما جاء به الرسول، ويظن أن ذلك حسن، وأن ذلك جمع بين ما جاء به الرسول وبين ما يخالفه، فله نصيب من ذلك؛ بل ما جاء به الرسول كافٍ كامل يدخل فيه كل حق، وإنما وقع التقصير من كثير من المنتسبين إليه؛ فلم يعلموا ما جاء به الرسول في كثير من الأمور الكلامية الاعتقادية، ولا في كثير من الأحوال العبادية، ولا في كثير من الإمارة السياسية، أو نسبوا إلى شريعة الرسول - بظنهم وتقليدهم - ما ليس منها، وأخرجوا عنها كثيراً مما هو منها».

الشرع حاكم، والعقل خادم، فمن اتخذ النص أصلاً وفق، ومن عكس فجعل العقل هو الأصل؛ فإنه يُحرم معرفة النص فضلاً عن فهمه؛ ولذا تجد في رؤوس المبتدعة من لا يحفظ القرآن، ولا يكاد يحفظ من السنة إلا ما يؤيد - في نظره - بدعته، فتكثر في مؤلفاتهم الأحاديث الموضوعية، ويندر أن تجد في كلامهم حديثاً نقلوه بلفظه، فمن تتبع الكلام واشتغل به ضل، وزهد في الحق، ولم يطق حفظه، ولم يصبر على مدارسته.

«فسبب جهل هؤلاء وضلالهم وتفريطهم، وبسبب عدوان أولئك وجهلهم ونفاقهم، كثر النفاق، ودرس كثير من علم الرسالة».

بل البحث التام والنظر القوي والاجتهاد الكامل فيما جاء به الرسول ﷺ ليُعلم ويعتقد، ويعمل به ظاهراً وباطناً، فيكون قد تلي حق تلاوته، وألا يُهمل منه شيء؛ فيستفرغ العباد وسعهم في فهم ما جاء عن الله ورسوله، ليعملوا بما علموه، وليعتقدوه ويؤمنوا به، فهذا هو معنى التلاوة الحقة، وما سواه فإهمال وتضييع.

«وإن كان العبد عاجزاً عن معرفة بعض ذلك أو العمل به؛ فلا يَنْهَى عما عجز عنه مما جاء به الرسول»؛ فالناس ليسوا على درجة واحدة من الحفظ والفهم، قد يعالج شخص النص ويحاول حفظه ولا يحفظه، وقد يحفظه ويجاهد في فهمه فلا يوفِّق لذلك، فلا يلام إذا بذل وسعه، لكنه يلام إذا نهى عن حفظ أو فهم ما عجز هو عن فهمه، وشكك فيه، وجعل قصوره وتفريطه مسوغاً للنهي عن الفهم عن الله ورسوله، فيقول: هذا صعب الفهم، نعدل إلى غيره، أو هذا شبيه بالغاز لا يفهم معناه.

وكم من عائب قولاً صحيحاً وأفته من الفهم السقيم^(١)

«بل حسبه أن يسقط عنه اللوم لعجزه، لكن عليه أن يفرح بقيام غيره به، ويرضى بذلك، ويود أن يكون قائماً به، وألا يؤمن ببعضه ويترك بعضه؛ بل يؤمن بالكتاب كله، وأن يصاب عن أن يدخل فيه ما ليس منه من رواية أو رأي، أو يتبع ما ليس من عند الله اعتقاداً أو عملاً، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبُطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]»، يكفي هذا العاجز أن يسقط عنه اللوم؛ لأنه قد يكون مفرطاً، أما أن يزيد عن هذا فيقدح فيما عجز عن فهمه؛ فهذا الذي يلام عليه أشد اللوم، فإن الواجب على من صح إيمانه، وخلا قلبه من الغش للإسلام والمسلمين، أن يفرح بقيام شرع الله، وانتشار نصوصه، وفهم الناس لها، سواء كان ذلك على يده أم على يد غيره، وأن يكره أشد الكره أن يؤمن ببعض النصوص ويكفر ببعضها

(١) البيت للمتنبي. ينظر: ديوانه بشرح الواحدي، (ص: ١٧١).

الآخر بالقدح فيها، وتطلب المغامز والمطاعن فيها.

«وهذه كانت طريقة السابقين الأولين، وهي طريقة التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وأولهم السلف القديم من التابعين الأولين»: ومن أراد أن يعرف فضل السلف على من جاء بعدهم؛ فليقرأ كتاب ابن رجب «بيان فضل علم السلف على علم الخلف»، وكلام السلف قليل، لكنه مبارك محرر، وكثير من كلام الخلف حشو لا طائل تحته، وإن عاد بشيء؛ فقليل في جنب كثرة ألفاظه.

«ومن هؤلاء أئمة الدين المشهود لهم عند الأمة الوسط بالإمامة»، يدخل في حكم السلف السابقين الأئمة المتبعون، المشهود لهم بصحة المعتقد، وصلاح العمل.

✿ [موقف السلف من علم الكلام]

«فعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى-^(١) أنه قال لبشر المريسي^(٢): العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأساً في الكلام قيل: زنديق، أو رمي بالزندقة^(٣). أراد بالجهل به: اعتقاد عدم صحته؛ فإن ذلك علم نافع، أو أراد به: الإعراض عنه، وترك الالتفات إلى اعتباره؛ فإن ذلك يصون علم الرجل وعقله، فيكون علمًا بهذا الاعتبار، والله أعلم».

(١) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبش، أبو يوسف الكوفي، الإمام المجتهد المحدث، قاضي القضاة، صاحب أبي حنيفة، (ت: ١٨٢ هـ)، له من المؤلفات: الخراج، والآثار، والرد على سير الأوزاعي. ينظر: وفيات الأعيان، ٦/ ٣٧٨، السير، ٨/ ٥٣٥.

(٢) هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي البغدادي المريسي، قال الذهبي: «نظر في الكلام فغلب عليه، وانسلخ من الورع والتقوى، وجرّد القول بخلق القرآن، ودعا إليه حتى كان عين الجهمية في عصره وعالمهم، فمقتته أهل العلم وكفره عدة»، (ت: ٢١٨ هـ). ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، ٧/ ٥٦، وفيات الأعيان، ١/ ٢٧٧، السير، ١٠/ ١٩٩.

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد، ٧/ ٦٦.

أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، وبشر المريسي رأس الجهمية القائل: سبحان ربي الأسفل^(١) - نسأل الله العافية -.

والبدع دركات، وخطوات، وما وصل من وصل إلى الأقوال الفظيعة، والاعتقادات الشنيعة، إلا بالتساهل في سماع البدع، وإرخاء الأذن لها، فتعلق الشبه ولا تخرج، ولذلك أوصي إخواني من طلاب العلم أن يهتموا بهذا الباب أشد الاهتمام، وأن يحذروا من الإصغاء لأهل الأهواء، وأن يجعل الإنسان بينه وبين المشتبهات سياجًا؛ فإننا رأينا من تساهل فيها لم يلبث أن خاض في الحرام البين.

والنظر في علم الكلام وكتب أهله لا يجوز إلا لمتأهل ينوي نقضها والرد عليها، وإلا فلا يأمن ألا تزل قدمه، ويعلق بقلبه منه شيء فيهلك، وكثير من العلماء الأذكياء ابتلوا بشبهه من جراء الخوض فيه ما استطاعوا الانفكاك منها.

«وعنه -أيضًا- أنه قال: من طلب العلم بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمايا أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب^(٢)»، من طلب العلم بالكلام، وظن أنه يحصله من جهته، من غير اعتماد على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ تزندق؛ أي: جره هذا الكلام إلى الزندقة، وهي الإلحاد والخروج من الدين؛ لأن علم الكلام مناقض لما جاء عن الله وعن رسوله ﷺ، وإذا تركت الحق ذهبت إلى الباطل.

وقوله: «ومن طلب المال بالكيمايا أفلس» يعني: أن من أراد كسب المال باستعمال الكيمايا، وهي عند المتقدمين: استعمال مواد تقلب الأشياء عن حقائقها إلى ذهب وفضة ونحوه مما يطلب به المال، وهي أشبه ما تكون بالسحر^(٣)، أفلس فكسب عكس مقصوده؛ لأنها مجرد حيل وتخيل وخلطات يفعلونها مثل ما يفعله

(١) ينظر: العرش للذهبي، ٢/٣٠٨، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم، (ص: ١٦٨).

(٢) أخرجه وكيع في أخبار القضاة، ٣/٢٥٨، وابن عدي في الكامل، ٨/٤٦٦، وغيرهما.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢٩/٣٩٠، التعريفات الفقهية للبركتي، (ص: ١٨٦).

السحرة، لا يلبث أن ينكشف أمره.

وقوله: «من طلب غريب الحديث كذب» المراد بغريب الحديث: الغرائب التي جلها غير صحيح، ولا توجد عند عامة الشيوخ الأثبات، وطالبها لا بد أن يقع في الكذب، سواء كان منشئاً له أو آثراً له عن غيره، وفي الحديث: «ومن حدث عني بحديث يُرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين أو الكاذبين»^(١).

«وقال الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام»^(٢).

وقال أيضاً، -رحمه الله تعالى-:

كل العلوم سوى القرآن مشغلة
إلا الحديث وإلا الفقه في الدين
العلم ما كان فيه قال حدثنا
وما سوى ذلك وسواس الشياطين^(٣)
يقول ابن القيم:

العلم قال الله قال رسوله
قال الصحابة هم أولو العرفان
ما العلم نصبك للخلاف سفاهة
بين الرسول وبين رأي فلان^(٤)

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن كان عليماً بهذه الأمور؛ تَبَيَّنَ له بذلك

(١) أخرجه مسلم في المقدمة، ٨/١، من حديث سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما، وفي لفظ آخر: «يرى أنه كاذب» أخرجه الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء فيمن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب، (٢٦٦٢)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه، المقدمة، باب من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً وهو يرى أنه كذب، (٤١)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي، ١/٤٦٢.

(٣) ينظر: طبقات الشافعية للسبكي، ١/٢٩٧.

(٤) النونية، (ص: ٢٢٦).

حذق السلف وعلمهم وخبرتهم، حيث حذروا عن الكلام ونهوا عنه، وذموا أهله وعابوهم، وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزد إلا بعداً^(١).

«وذكر الأصحاب في الفتاوى» مراده الحنفية؛ لأن المؤلف حنفي «أنه لو أوصى لعلماء بلده لا يدخل المتكلمون» وعلى هذا أهل المذاهب كلهم من أهل السنة^(٢).

«ولو أوصى إنسان أن يوقف من كتبه ما هو من كتب العلم، فأفتى السلف أن يباع ما فيه من كتب الكلام، ذكر ذلك بمعناه في الفتاوى الظهيرية^(٣)، لكن هل يباع أو يتلف؛ لأن فيه مضرة على المتعلمين؟ إذا كان المشتري ممن يوثق بعلمه ورسوخه ويستفيد منه ويرد عليه، فهذا لا إشكال في بيعه له.

«فكيف يرام الوصول إلى علم الأصول بغير اتباع ما جاء به الرسول؟! ولقد أحسن القائل:

أيها المغتدي ليطلب علمًا كل علم عبد لعلم الرسول
تطلب الفرع كي تصحح أصلًا كيف أغفلت علم أصل الأصول
ونبينا ﷺ أوتي فواتح الكلم، وخواتمه، وجوامعه^(٤)، فُبعت بالعلوم الكلية، والعلوم الأولية والآخرية على أتم الوجوه، ولكن كلما ابتدع شخص بدعة اتسعوا في جوابها، فلذلك صار كلام المتأخرين كثيرًا قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليل، كثير البركة»: كلما ابتدع شخص بدعة ودونها ألزم بلوازمها والتزمها،

(١) الفتاوى، ٥/ ١١٩.

(٢) ينظر: البحر الرائق، ٨/ ٥١١، جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٩٢٤، روضة الطالبين، ٦/ ١٦٩.

(٣) لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد البخاري، المتوفى سنة ٦١٩هـ. ينظر: الجواهر المضية، ٢/ ٢٠، والكتاب مطبوع.

(٤) إشارة إلى حديث ابن عمرو رضي الله عنه، وأخرجه بهذا السياق أحمد، (٦٦٠٦)، وبعضه في الصحيح، وينظر: جامع العلوم والحكم، ١/ ٥٤.

فجاء من يشرحها حتى صارت كتب الكلام كبيرة جداً، ثم جاء الرد عليها نظيرها في الطول والحشو، فشرح المواقف للجرجاني ثمانية مجلدات كبار^(١)، والفتوحات لابن عربي الطائي طبع الطبعة الأخيرة في عشرين مجلداً كباراً - نسال الله العافية -.

«لا كما يقوله ضلال المتكلمين وجهلهم: إن طريقة القوم»؛ أي: السلف «أسلم، وإن طريقتنا»؛ أي: الخلف «أحكم وأعلم»: وهذا كلام متناقض؛ فالسلامة لا يقابلها إلا العطب، فإذا حصلت السلامة في طريقة السلف؛ كان العطب في طريقة الخلف، فكيف تكون أعلم وأحكم؟!»

«وكما يقوله من لم يقدرهم قدرهم من المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرغوا لاستنباطه، وضبط قواعده وأحكامه؛ اشتغلاً منهم بغيره، والمتأخرون تفرغوا، لذلك فهم أفقه»، مقصودهم: أن السلف لم يتفرغوا لاستنباط الفقه، وأن الخلف المتأخرين تفرغوا له.

«فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم، وقلة تكلفهم، وكمال بصائرهم، وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهممهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء، فالتأخرون في شأن والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا»^(٢).

(١) المواقف في علم الكلام للإيجي - بكسر الهمزة، ثم إسكان آخر الحروف، ثم جيم مكسورة - عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي، المتوفى سنة ٧٥٦هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، ٤٦/١٠.

وشرحه الجرجاني وهو: علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني، المتوفى سنة ٨١٤هـ، وقيل: غير ذلك. ينظر: بغية الوعاة ١٩٦/٢.

(٢) من: مدارج السالكين، ١٦٠/١.

ونحن نذكر مثالا يوضح شيئا من هذا: أهل الحديث المتقدمون يهتمون بضبط الحديث وثبوته، وإتقانه وتجويده بلفظه، وهذا ظاهر في مصنفاتهم، ولا يهتمون بعد الأحاديث؛ ولذا اختلفوا في عدد أحاديث صحيح مسلم، فقال بعضهم: سبعة آلاف، وقال آخرون: ثمانية آلاف، وقال ابن سلمة^(١): اثنا عشر ألفاً^(٢)، فهذا التباين؛ لأن عنايتهم لم تكن منصبة على مثل هذه الفروع واللطائف، بخلاف اهتمامات المتأخرين حتى بلغ بهم الأمر أن عدوا حروف بعض المؤلفات، قال بعض علماء اليمن: عددت حروف القرآن، وتفسيره للجلالين، فوجدتهما متساويين، إلى سورة المزمل، ومن سورة المدثر: زائد التفسير على القرآن، فعلى هذا يجوز حمله بغير وضوء^(٣).

«وقد شرح هذه العقيدة غير واحد من العلماء، ولكن رأيت بعض الشارحين قد أصغى إلى أهل الكلام المذموم، واستمد منهم، وتكلم بعباراتهم، والسلف لم يكرهوا التكلم بالجوهر، والجسم، والعرض، ونحو ذلك لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معانٍ صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ لعلوم صحيحة، ولا كرهوا -أيضاً- الدلالة على الحق والمحااجة لأهل الباطل؛ بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها للكتاب والسنة، ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين فضلاً عن علمائهم».

الانسياق وراء التشقيق والتوسع في بعض الأمور يذهب هيبة النصوص، ويوقع -ولا بد- في الخلل، لا سيما إذا كانت هذه التشقيقات والاصطلاحات تخفي وراءها معاني باطلة.

(١) هو: أبو الفضل أحمد بن سلمة بن عبد الله البزار المعدل النيسابوري، زميل الإمام مسلم، توفي

سنة (٢٨٦هـ). ينظر: تاريخ بغداد، ٤/٤٠٨.

(٢) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزرکشي، ١/١٩٠.

(٣) كشف الظنون، ١/٤٤٥.

وبعض العلماء من المحققين الراسخين أوغل في تفصيلات دخل عليه بسببها خلل؛ لأن علم الاعتقاد علم سمعي لا مجال لاستقلال العقل فيه، ولهذا تجد عند العوام تعظيمًا للنصوص وللشريعة أكثر مما عند هؤلاء المتحذلقين.

«ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل كثر المرء والجدال، وانتشر القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيّق عنه المجال، وسيأتي ذلك زيادة بيان عند قوله: «فمن رام علم ما حُظِر عنه علمه»، وقد أحببت أن أشرحها سالكًا طريق السلف في عباراتهم، وأنسج على منوالهم، متطفلاً عليهم لعلني أنظم في سلوكهم، وأدخل في عدادهم، وأحشر في زمرتهم ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

ولما رأيت النفوس مائلة إلى الاختصار أثرته على التطويل والإسهاب ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

❖ [أهمية التوحيد]

«قوله: «نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له».

اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله ﷻ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَّبِعُونَ اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، وقال هود ﷻ لقومه: ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ [هود: ٥٠]، وقال صالح ﷻ لقومه: ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقال شعيب ﷻ لقومه: ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾

[النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»^(١)، ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم؛ بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميّز عند من يرى ذلك، ولم يوجب أحد منهم على وليّه أن يخاطبه حينئذ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجباً باتفاق المسلمين، ووجوبه يسبق وجوب الصلاة، لكن هو أدنى هذا الواجب قبل ذلك».

يبين المؤلف رحمه الله في بداية كلامه أهمية التوحيد، وأنه هو الأصل الذي يترتب عليه قبول الأعمال أو ردها، فالذي لا يحقق التوحيد أعماله مردودة عليه، والذي يحقق التوحيد الجنة ماله؛ ولذا قال الإمام المجدد رحمه الله: «باب من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب»^(٢)، فتحقيق التوحيد تمحيصه وتنقيته من شوائب الشرك والبدع، وعلى هذا فأول ما يجب على المكلف ما أورده المؤلف من آيات القرآن فيما جاء عن الأنبياء: نوح، وهود، وصالح، وشعيب، وبقية الرسل - أن أول ما كانوا يدعون الناس إليه هو توحيد الله، وقال النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله»؛ أي: حتى يدخلوا في الإسلام بهذه الكلمة، ولما بعث معاذاً إلى اليمن قال ﷺ: «إنك تأتي قومًا أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن

(١) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، رقم الحديث، (١٣٣٥)، ومسلم، كتاب

الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، رقم الحديث، (٢٠)، وأبو داود،

(١٥٥٦)، والترمذي، (٢٦٠٦)، والنسائي، (٣٠٩٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) كتاب التوحيد، (ص: ١٥).

لا إله إلا الله»^(١)، فهذا أول واجب عند الأنبياء ﷺ وأتباعهم.

وأما المتكلمون؛ فزعموا أن أول ما يجب على الإنسان النظر؛ ليتوصل إلى الحقيقة بنفسه، أو ما يسبق النظر وهو القصد إلى النظر، أو الشك؛ لأنه إذا وقف حيران بين مفترق طرق لا يدري أيذهب يميناً أو شمالاً سيصل إلى الحقيقة بنفسه^(٢).

وهذا كله لا دليل عليه، ولا أصل له من كتاب، ولا سنة، ولا قولٍ من يعتد بقوله من سلف الأمة وأئمتها، وأدلة السلف واضحة لا مرية فيها، تقدم بعضها، فإذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؛ دخل في الإسلام، سواء كان مكلفاً أو قبل البلوغ، لكن إذا بلغ؛ فهل يجدد هذه الشهادة باعتبار أن ما تقدم نفل بالنسبة له، والفرض يقع هنا عند التكليف أو لا يجدد؟ الجواب: لا يجدد؛ إذ لم يعرف في سيرة الرسول ﷺ أنه لما بلغ علي ﷺ أو أحد ممن أسلم صغيراً أو ولد مسلماً، أمره أن يجدد شهادته، وكذلك سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، لم ينقل عن أحد منهم شيء من ذلك.

ومن أهل العلم من يرى أنه إذا بلغ الصبي في أثناء الصلاة أو بعد أن صلى مع بقاء الوقت يلزمه إعادة الصلاة، وهذا منصوص عند الحنابلة^(٣)؛ لأنه صلاها على أنها نفل، فلا تجزئ عن الفريضة، وهذا الكلام ليس بصحيح، فلم يحفظ ولا في واقعة واحدة أن شخصاً أمر بالإعادة عندما بلغ، وما أدري كيف يتصور أن يعرف بلوغه وهو في أثناء الصلاة؛ لأنه إن ضبط بالوقت، فلا يؤمن أن تكون هناك زيادة في طول نهار أو قصره، أو زيادة شهر أو نقصانه، أو خطأ في رؤية بعض الأشهر أو ما أشبه ذلك؛ فهذا من العنت الذي لا تأتي به الشريعة، وقل مثل هذا في جميع الأمور المستقرة

(١) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، (١٤٥٨)، ومسلم،

كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، (١٩)، عن ابن عباس ﷺ.

(٢) ينظر: الاستقامة، ١/١٤٢-١٤٣، درء تعارض العقل والنقل، ٧/٣٥٣، تشنيف المسامح، ٤/٩١٧.

(٣) وكذلك المالكية. ينظر: مواهب الجليل ١/٤١٠، الكافي، ١/١٧٥.

التي لم يطرأ عليها ناقض، ومن ذلك تجديد بيعة ولاة الأمور؛ لأن البيعة ثابتة ومفروغ منها، فلا يجوز التشويش على الناس بمثل هذا الكلام، وقد سمعناه من بعض من ينتسب إلى طلب العلم، أما الكبار من أهل العلم؛ فما سمعنا منهم شيئاً أبداً.

✿ [الحكم بإسلام من صلى أو أدى عبادة]

«وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء: فمن صلى ولم يتكلم بالشهادتين، أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام ولم يتكلم بهما، هل يصير مسلماً أم لا؟ والصحيح أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام»^(١)، يقول الفقهاء إذا صلى الكافر؛ فمسلم حكماً؛ لأن الصلاة تشتمل على الشهادتين، وهذا في الغالب، وإلا فقد يصلي الرجل وليس مسلماً، ورأيت أحدهم يصلي معنا وليس عليه علامة معرفة بالصلاة، فسألته: هل أنت مسلم؟ قال: لا، لكنه كان يحضر إلى الصلاة؛ لأن كفيله يصلي، فمثل هذا إذا دلت القرائن على عدم إسلامه، ففعله الظاهر لا يكفي في الحكم بإسلامه.

ومن قر الإيمان في قلبه، وبغته الأجل قبل أن ينطق بالشهادتين، فحكمه في الدنيا حكم الكفار، لأن النبي ﷺ غيًّا ترك القتال بغاية وهي النطق بالشهادتين، وما في قلوبهم لا يعلمه إلا الله ﷻ، ويتعذر أن نرتب عليه أحكاماً، وأما في الآخرة؛ فالله يتولاه، وبعض العلماء كالغزالي^(٢) صرح بأنه يحكم بإسلامه ما دام هذا حقيقة أمره^(٣).

(١) بنصها من: درء التعارض، ٨ / ١٤.

(٢) هو: أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي الطوسي، فيلسوف متصوف، (ت: ٥٠٥)، له مؤلفات منها: «إحياء علوم الدين»، و«تهافت الفلاسفة»، و«الاقتصاد في الاعتقاد»، و«محك النظر». ينظر: وفيات الأعيان ٤ / ٢١٦، تاريخ الإسلام ١١ / ٦٢.

(٣) قال في إحياء علوم الدين، ١ / ١١٨: «أن يوجد التصديق بالقلب قبل أن ينطق باللسان أو يشتغل بالأعمال ومات، فهل نقول مات مؤمناً بينه وبين الله تعالى، وهذا مما اختلف فيه، ومن شرط القول لتمام الإيمان يقول: هذا مات قبل الإيمان، وهو فاسد؛ إذ قال ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان»، وهذا قلبه طافح بالإيمان، فكيف يخلد في النار؟!».

وكنت أقرأ هذه المسألة وأظنها نظرية، حتى سألني سائل إفريقي وقال: لي زميل نصراني، دعوته إلى الإسلام فاستجاب بعد مدة طويلة، ووقر الإيمان في قلبه، وأردنا الذهاب إلى شيخ في البلد ليلقنه الشهادتين، فذهبنا إلى شيخ، وكان قد بقي على صلاة الظهر ربع ساعة، فقلنا له: هذا شخص يريد الإسلام، فلقنه الشهادتين؛ كي يصلي معنا الظهر، قال: لا، الوقت ضيق ولا يمكنني، وبعد الصلاة نقلناه، يقول سائلي: فخرجنا من بيته، واتفق أن حصل ثمة تبادل إطلاق نار، فجاءت رصاصة طائشة، فاستقرت في جسد صاحبي الذي وقر الإيمان في قلبه، فمات، فما حكمه؟

وكان الجواب ما سبق أنه في الظاهر ليس بمسلم؛ لافتقاد شرط الدخول في الإسلام وهو النطق بالشهادتين، وأما في الآخرة؛ فالله أعلم به.

ولا يحكم بإسلام من صام يوماً؛ لأن الصيام كتب على الذين من قبلنا، فليس من خصائص هذه الأمة.

وكذلك لو توضأ، فلا يحكم بإسلامه؛ لأن الوضوء معروف عند من قبلنا، كما جاء في قصة سارة امرأة إبراهيم عليه السلام: «فقامت توضأ وتصلي، فقالت: اللهم إن كنت أمنت بك وبرسولك، فلا تسلط علي الكافر»^(١)، وقصة جريج الراهب^(٢)، وإنما اختصت أمة محمد بالغرة والتحجيل^(٣).

(١) أخرجه البخاري كتاب الإكراه، باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها، (٩٦٥٠)، وأحمد، (٩٢٤١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾، (٣٤٣٦)، وفيه: «فتوضأ وصلّى ثم أتى الغلام»، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو في صحيح مسلم بدونها.

(٣) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء، والغر المحجلون من آثار الوضوء، (١٣٦)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، (٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء...» الحديث.

✦ [أنواع التوحيد]

«فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»^(١)، وهو أول واجب، وآخر واجب، فالتوحيد أول الأمر وآخره، أعني: توحيد الإلهية؛ فإن التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع:

أحدها: الكلام في الصفات.

والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء.

والثالث: توحيد الإلهية؛ وهو استحقاقه ﷻ أن يعبد وحده لا شريك له».

✦ [توحيد الصفات]

«أما الأول؛ فإن نفاة الصفات أدخلوا نفي الصفات في مسمى التوحيد، كالجهم بن صفوان، ومن وافقه، فإنهم قالوا: إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب. وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة، فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج، وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله، وهذا غاية التعطيل»: لا يمكن أن يوجد إنسان بدون صفات، كأن يكون ليس له رأس، ولا أذنان، ولا يداً ولا أرجلان، ولا لون، ولا حجم، وإنما يمكن أن يتصوره الذهن؛ لأن خيال الذهن واسع، أما في الواقع؛ فلا يمكن وجود ذات بلا صفة، وبعض أهل البدعة أثبتوا ذاتاً لا صفات لها، وزعموا أنه يلزم من إثبات صفات للذات التعدد!

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الجنائز، باب في التلقين، (٣١١٦)، وأحمد، (٢٢٠٣٤)، عن معاذ ﷺ، وصححه الحاكم، (١٢٩٩).

وصفات الله قائمة به ليست غيره، حتى يدعى فيها ما ادعاه المبطلون، وقد كان الجهم هذا مع بدعته هذه من أشد الناس جهلاً بالشرع، فقد سئل عن رجل طلق قبل الدخول، فأفتى بوجوب العدة على امرأته^(١)، والإنسان متى ما حاد عن السنة والكتاب يعاقب بمثل هذا وأشد.

وهم يظنون أن العقول تستقل بمعرفة الغيبات، والغيبات إنما تعرف بالسمع لا بالعقل، وهؤلاء الذين ينفون الصفات من: الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم ممن ينفي الكل أو البعض، هؤلاء أمرهم عظيم، وشأنهم خطير، وفي الحديث: «إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن: ليتبع كل أمة ما كانت تعبد، فلا يبقى أحد كان يعبد غير الله سبحانه من الأصنام والأنصاب إلا يتساقطون في النار، حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر وفاجر وعُبر^(٢) أهل الكتاب، فيدعى اليهود، فيقال لهم: ما كنتم تعبدون؟ قالوا: كنا نعبد عزير ابن الله، فيقال: كذبتم، ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد، فماذا تبغون؟ قالوا: عطشنا يا ربنا، فاسقنا، فيشار إليهم ألا تردون؟ فيحشرون إلى النار كأنها سراب يحطم بعضها بعضاً، فيتساقطون في النار، ثم يدعى النصارى، فيقال لهم: ما كنتم تعبدون؟ قالوا: كنا نعبد المسيح ابن الله، فيقال لهم: كذبتم، ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد، فيقال لهم: ماذا تبغون؟ فيقولون: عطشنا يا ربنا، فاسقنا، قال: فيشار إليهم ألا تردون؟ فيحشرون إلى جهنم كأنها سراب يحطم بعضها بعضاً، فيتساقطون في النار حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله تعالى من بر وفاجر، أتاهم رب العالمين ﷺ في أدنى صورة من التي رآوه فيها قال: فما تنتظرون؟ تتبع كل أمة ما كانت تعبد، قالوا: يا ربنا، فارقنا الناس في الدنيا أفقر ما كنا إليهم،

(١) ينظر: فتح الباري، ٣٤٥/١٣.

(٢) عُبر - بضم الغين المعجمة، وفتح الباء الموحدة المشددة - جمع غابر، أي: بقاياهم. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي، ١/٢٤٠.

ولم نصاحبهم، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك، لا نشرك بالله شيئاً مرتين أو ثلاثاً، حتى إن بعضهم ليكاد أن ينقلب، فيقول: هل بينكم وبينه آية فتعرفونه^(١) بها؟ فيقولون: نعم، فيكشف عن ساق، فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود، ولا يبقى من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة، كلما أراد أن يسجد خر على قفاه ثم يرفعون رءوسهم، وقد تحول في صورته التي رأوه فيها أول مرة، فقال: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا^(٢).

إذا جاءهم بالصفات التي وردت في الكتاب والسنة سجد له المقرون بها، لكن ما حال منكري صفاته الذين أثبتوا خالقاً بلا صفات، وقد ذكرها في كتابه وسنة نبيه ﷺ، وسجد له المؤمنون الموحدون الذين أقرروا له بها، ما حالهم إذا جاء متصفاً بهذه الصفات التي نفوها عنه؟!

وبعض الناس يتساهل فيجعل الأشاعرة من أهل السنة، وقرره بعض أهل العلم ممن ينتسب إلى مذهب الإمام أحمد وغيرهم، كالسفاريني^(٣)(٤)، وهذا خطأ بين؛ فإن الذي ينفي عن الله ما جاء عنه وعن رسوله لا يكون من أهل السنة، إلا أن هناك من وقع في التأويل لشبهة عرضت، لا عن معاندة وإصرار، وهذا أمره أسهل من المعاند، وكذلك الأتباع، فأمرهم أخف من أمر رؤوس البدع المؤصلين المنظرين؛ ولذلك تجد أهل العلم يتساهلون في أمر النووي أكثر مما يتساهلون في

(١) إثبات النون بعد الناصب لغة.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الأذان، باب فضل السجود، (٨٠٦)، مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، (١٨٢)، وأحمد، (٧٧١٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، شمس الدين، أبو العون، عالم بالحديث والأصول والأدب، من مؤلفاته: «الدراري المصنوعات في اختصار الموضوعات»، و«لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية المضوية في عقد أهل الفرقة المرضية». ينظر: سلك الدرر لمحمد خليل الحسيني، ٤/٣١، الأعلام للزركلي، ٦/١٤.

(٤) ينظر: لوامع الأنوار، ١/٧٣.

أمر الرازي - وهما أشعريان-؛ لأن النووي ظاهر عليه الإخلاص وطلب الحق، وأما الرازي؛ فمنظر لمذهب الأشاعرة ومتعصب له؛ ولذا تصدر عنه الشدة في الكلام تجاه أهل السنة، كما قال في تفسيره عند قوله ﷺ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]: «واعلم أن محمد بن إسحاق بن خزيمة أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية في الكتاب الذي سماه «بالتوحيد»، وهو في الحقيقة كتاب الشرك»^(١)، ثم وصفه بالجهل، وبكونه من العوام^(٢)؛ لأنه أثبت الصفات.

✦ [الحلول والاتحاد]

«وهذا القول قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول أو الاتحاد، وهو أقبح من كفر النصاري؛ فإن النصاري خصوه بالمسيح، وهؤلاء عموا جميع المخلوقات». الحلول والاتحاد بينهما فرق، وكل واحد منهما قسمان، عام وخاص، أو مطلق ومقيد، فالحلول - وهو أسهل من الاتحاد-: أن يتميز كل منهما عن الآخر، كالماء في الإناء.

والاتحاد: أن يختلطا، فلا يتميز أحدهما عن الآخر، كالماء في اللبن. والقسمة رباعية؛ لأن من جعل الرب هو العبد حقيقة؛ فإما أن يقول بحلولة فيه؛ أو اتحاده به، وعلى التقديرين، فإما أن يجعل ذلك مختصاً ببعض الخلق كالمسيح، أو يجعله عاماً لجميع الخلق^(٣).

والحلول والاتحاد من أعظم الكفر وأكبر الإلحاد^(٤)، وإذا حُصَّ بشخص

(١) تفسير الرازي، ٢٧/٥٨٢.

(٢) ٢٧/٥٨٣، ٥٨٤.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢/١٧١.

(٤) ينظر: جامع المسائل لابن تيمية، ٤/٢٦٢.

يمكن أن يمشي على سُدجِ الناس، لا سيما إذا كان كعيسى عليه السلام؛ لكونه يحيي الموتى، ويبرئ الأكمه والأبرص، أما أهل الحلول العام الذين جعلوا الله -تعالى الله عما يقولون- حالاً في الكلاب، والخنازير، والحشوش والقاذورات؛ فقولهم أعظم من أهل الخاص^(١)، فكفر النصارى -وقولهم كفر بالإجماع، ومن شك في كفر من يقول بقولهم فهو كافر-، أقل شناعة من كفر هؤلاء، وبعض الشر أهون من بعض، ومن شك في كفر من يعتقد هذا؛ فهو كافر.

«ومن فروع هذا التوحيد أن فرعون وقومه كاملو الإيمان، عارفون بالله على الحقيقة».

زعم ذلك أهل الحلول والاتحاد، مثل: ابن عربي، وابن سبعين، والتلمساني، وغيرهم، وقد ألفوا في إيمان فرعون مؤلفات^(٢).

«ومن فروعه أن عباد الأصنام على الحق والصواب، وأنهم إنما عبدوا الله لا غيره»؛ لأن الله حال في كل شيء -تعالى الله-، فإذا عبدوا أي شيء؛ فقد عبدوا الإله، نسأل الله العافية.

(١) قال ابن تيمية: «فالحلول والاتحاد المطلق: كقول الجهمية الذين يقولون: إنه بذاته في كل مكان، ومن يناسبهم من الاتحادية وأهل الوحدة، وأما المقيد؛ فكقول النصارى بالحلول والاتحاد في المسيح». الرد على الشاذلي، (ص: ١٧٤).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كفر فرعون، وموته كافرًا، وكونه من أهل النار هو مما علم بالاضطرار من دين المسلمين؛ بل ومن دين اليهود والنصارى، فإن أهل الملل الثلاثة متفقون على أنه من أعظم الخلق كفرًا، ولهذا كان المسلمون متفقين على أن من توقف في كفره وكونه من أهل النار، فإنه يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل كافرًا مرتدًا، فضلًا عما يقول: إنه مات مؤمنًا». الرسائل، ١/ ٢٠٣-٢٠٤.

ينظر على سبيل المثال: إيمان فرعون لجلال الدين الدواني والرد عليه للملا علي القاري، المطبعة المصرية ومكتبتها، الطبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ، تحقيق: ابن الخطيب.

«ومن فروعه: أنه لا فرق في التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنا والنكاح؛ الكل من عين واحدة، لا؛ بل هو العين الواحدة»؛ فالكل من عين واحدة على القول بالحلول؛ بل هو العين الواحدة عند الاتحادية، فكل ما رآته عينك فهو الله عندهم، -نسأل الله العافية-.

«ومن فروعه أن الأنبياء ضيقوا على الناس، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا»؛ أي: ضيقوا على الناس بأمرهم أممهم بعبادة إله واحد، وجعلهم ما سواه شركاً! وكفى بهذا كفراً مبيئاً.

والمصيبة أن رؤوس هؤلاء ومن يقرر هذه البلايا تُدعى فيهم الولاية، وإذا نقدوا وُجد من يقول لأهل التوحيد: أنتم لا تفهمون مراد الأولياء؛ لذلك دافعوا عن ابن عربي بكل ما أوتوا من بيان، ولمزوا غيرهم بالتكودن^(١) والدروشة.

وهذا، والله العجب، فإذا كان قول ابن عربي:

بذكر الله تزداد الذنوب

له مغزى غير ظاهره، فهذا يدل على أنه لا يوثق بخطاب.

❖ [توحيد الربوبية]

«وأما الثاني: وهو توحيد الربوبية، كالإقرار بأنه خالق كل شيء، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام، وطائفة من الصوفية، وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفةٌ معروفة من بني آدم» أقر به المشركون الذين قاتلهم

(١) التكودن: كلمة فارسية، من كُودن، وتعني: قلة العقل والحمق، وقال المطرزي: «الكودن: البرذون الثقيل، والكودنة: البطء في المشي». ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، (ص: ٤٠٣)، قاموس عميد الفارسي، (ص: ٨٥٧).

النبي ﷺ، فلا يزعمون أن لهم خالقاً غير الله ﷻ أو رازقاً غيره، كلهم معترفون به، ومن جحده أو نازع فيه فقلبه موقن به.

«بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل ﷺ فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أِنِّي آلَهُ شَكُّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقناً به في الباطل، كما قال له موسى ﷺ: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢].»

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾؛ أي: عندك علم ويقين أنه ما أنزل هؤلاء إلا الله ﷻ رب السموات والأرض، وعندك من الأدلة والبصائر ما يجعلك توقن به، لكن كما جاء في الآية الأخرى: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَقِنْتَهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤]؛ لأنه لا يمكن أن يقر بوجود رب وهو يدعي الربوبية، لا بد أن يجحد، والله المستعان.

«وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَقِنْتَهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، ولهذا قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، على وجه الإنكار له، تجاهل العارف، قال له موسى: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّكُمْ مُوقِنِينَ﴾ (٢٤) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ (٢٥) قَالَ رَبِّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ (٢٦) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (٢٧) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٤ - ٢٨]، وقد زعم طائفة أن فرعون سأل موسى مستفهماً عن الماهية، وأن المسؤول عنه لما لم تكن له ماهية، عجز موسى عن الجواب: «زعموا أنه لما قال: وما رب العالمين؟ سأله عن ماهيته - وهو الذي وضعت له (ما)-، لا عن الذات، كأنه يقول: الرب موجود، لكن مم هو؟»

وهذا الكلام ليس بصحيح، فالقرآن مصرح بأنه ادعى الربوبية.

«وهذا غلط، وإنما هذا استفهام إنكار وجحد، كما دل سائر آيات القرآن على أن فرعون كان جاحداً لله، نافيًا له، لم يكن مثبتًا له طالبًا للعلم بماهيته؛ فلهذا بين لهم موسى أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يسأل عنه بما هو؛ بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يُجهل؛ بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من معرفة كل معروف، ولم يعرف عن أحد من الطوائف أنه قال: إن العالم له صانعان متماثلان في الصفات والأفعال؛ فإن الثنوية^(١) من المجوس، والمانوية^(٢) القائلين بالأصلين: النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما متفقون على أن النور خير من الظلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة، وهم متنازعون في الظلمة: هل هي قديمة أو حديثة؟ فلم يثبتوا ريبين متماثلين»، وكون أحدهما خيرًا من الآخر أو كون الظلمة محدثة - ينفي التماثل والتكافؤ، يقول المتنبي:

وكم لظلام الليل عندك من يد تخبر أن المانوية تكذب^(٣)

في ادعائهم أن الظلام شر من النهار^(٤).

«وأما النصارى القائلون بالتثليث؛ فإنهم لم يثبتوا للعالم ثلاثة أرباب ينفصل بعضهم عن بعض؛ بل هم متفقون على أن صانع العالم واحد، ويقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد^(٥)، وقولهم في التثليث متناقض في نفسه،

(١) الثنوية: القائلون بأن الخالق اثنان أزليان؛ الظلمة والنور. ينظر: الملل والنحل، ٤٩/٢.

(٢) المانوية: أتباع ماني بن فاتك الحكيم، الذي ظهر في زمان سابور بن أردشير، وكان يقول بنوة المسيح ﷺ، ولا يقول بنوة موسى ﷺ، والمانوية قائمة بالظلمة والنور، وأنها أزليان، والظلمة خالقة الشر. ينظر: الملل والنحل، ٤٩/٢.

(٣) ديوانه بشرح الواحدي، (ص: ٣٢٨).

(٤) ينظر: شرح الواحدي لديوان المتنبي، (ص: ٣٢٨).

(٥) ينظر: الجواب الصحيح، ٣/٢٣٧.

وقولهم في الحلول أفسد منه؛ ولهذا كانوا مضطربين في فهمه، وفي التعبير عنه، لا يكاد واحد منهم يعبر عنه بمعنى معقول، ولا يكاد اثنان يتفقان على معنى واحد؛ فإنهم يقولون: هو واحد بالذات ثلاثة بالأقنوم^(١)، والأقنيم يفسرونها تارة: بالخواص، وتارة: بالصفات، وتارة: بالأشخاص، وقد فطر الله العباد على فساد هذه الأقوال بعد التصور التام^(٢).

فهم لم يستقروا على مذهب واحد؛ لأن أصولهم في ذلك مضطربة.

قال ابن تيمية: «فإن قولهم في نفسه باطل، ولا يضبطه عقل عاقل، ولهذا يقال: لو اجتمع عشرة من النصارى؛ لافترقوا على أحد عشر قولاً»^(٣)، فلا يمكن أن يتفقوا على شيء؛ لأنهم مختلفون في أصل الأصول، وهو إثبات وحدانية الله، فعلام يتفقون بعده؟!!

❖ [دليل التمانع]

«وفي الجملة، فهم لا يقولون بإثبات خالقين متماثلين، والمقصود هنا أنه ليس في الطوائف من ثبت للعالم صانعين متماثلين، مع أن كثيراً من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره، ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا بالعقل، وزعم أنه يتلقى من السمع، والمشهور عند أهل النظر إثباته بدليل التمانع: وهو أنه لو كان للعالم صانعان، فعند اختلافهما، مثل: أن يريد أحدهما تحريك جسم، والآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه، والآخر إماتته،

(١) الأقنوم: مفرد أقنيم، وهي: الأصول. تهذيب الصحاح، ٢٠١٦/٥.

(٢) ينظر: تحقيق القول في مسألة عيسى كلمة الله، (ص: ٥٤)، الرد على الشاذلي، (ص: ١٧٠)، كلاهما لابن تيمية، وتمهيد الأوائل، (ص ٩٨، ١٠٦، وما بعدها).

(٣) مجموع الفتاوى، ١٧/٢٧٧، وينظر: إغاثة اللهفان، ٢/٢٧١، تفسير ابن كثير، ٢/٤٧٩.

فإما أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما، والأول ممتنع؛ لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع؛ لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم -أيضاً- عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلهًا، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزًا لا يصلح للإلهية، وتمام الكلام على هذا الأصل معروف في موضعه» ما دام عندنا الدليل السمعي الذي جاء عن الله ﷻ، فلا نحتاج إلى مثل هذا إلا في محاجة من لا يتدين بالسمع؛ ولذا فالسواد الأعظم من المسلمين حتى كثير ممن يتسب إلى العلم لا يعرف دليل التمانع.

وبيانه: أنه إن ادعي وجود صانعين للعالم، فإذا اختلفا في شيء، أحدهما يريد تحريكه والآخر تسكينه، فلا يخلو من الآتي:

الأول: أن يحصل مرادهما جميعًا، وهو التحريك والتسكين، وهذا جمع بين الضدين، والجمع بين الضدين ممتنع، وهذا هو التمانع، كذا قال الشارح، ولعل الصواب: أنه جمع بين النقيضين؛ لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان معًا، بخلاف الضدين، فهما لا يجتمعان لكنهما قد يرتفعان معًا، ولا يمكن أن ترتفع الحركة والسكون، والعلماء قد يتسامحون في تسميته ضدًا أو نقيضًا في باب الاجتماع؛ لأن المؤدئ واحد؛ إذ النقيضان لا يجتمعان، والضدان كذلك، لكن في باب الارتفاع الضدان يمكن أن يرتفعا، ولكن النقيضين لا يمكن أن يرتفعا معًا.

والثاني: ألا يحصل مراد أي منهما، وهو ممتنع لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، ويستلزم -أيضاً- عجز كل واحد منهما، والعاجز لا يكون إلهًا.

والثالث: أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر، والذي حصل مراده هو الإله القادر، والآخر عاجز.

«وكثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي بينه القرآن، ودعت إليه الرسل ﷺ، وليس الأمر كذلك؛ بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب - هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية؛ وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السموات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقوله: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٥]، ومثل هذا كثير في القرآن».

السبب الأساس في بعثة الرسل تقرير توحيد العبادة المتضمن لتوحيد الربوبية، وهؤلاء يزعمون أن الله أنزل كتبه وبعث رسله لأجل تقرير توحيد الربوبية، ولو كان المطلوب توحيد الربوبية ما حصل نزاع بين الرسل وأمهم؛ لأن الأمم مقرة بتوحيد الربوبية.

وتوحيد العبادة متضمن لتوحيد الربوبية؛ فإذا أفردت الرب بالعبادة؛ فهذا يعني أنك جعلته متفرداً بالربوبية؛ إذ لا يمكن أن تعبد من لا يخلق، ولا يرزق، ولا يضر، ولا ينفع.

وتوحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية؛ فالمتفرد بالخلق والرزق والضر والنفع هو المستحق للعبادة دون سواه.

والمشركون من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السموات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم، ولا يشركون في الخلق، ولا في الرزق، ولا في شيء من خصائص الربوبية؛ بل إذا قيل لهم: «قولوا: لا إله إلا الله يستكبرون»،

وقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلْهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥]؛ لأنهم يعرفون معنى لا إله إلا الله، ولذلك نفروا واستكبروا عن الإقرار بها، وهذا يدل -للأسف- أن مشركي قريش كانوا أعرف بمعنى لا إله إلا الله من فئام كثيرة من أهل هذه العصور ممن يدعون الإسلام؛ لأنهم نفروا لما قيل لهم: قولوا: لا إله إلا الله؛ إذ يعلمون أن معناها أفراد الله بالطلب والقصد، وتجد الألوف في هذه العصور يستغيث بالموتى وهو يقول: لا إله إلا الله، ويذبح للأولياء وهو يقول لا إله إلا الله!

وثمة من هو أشد منهم شركًا، وهم أهل الشرك الصريح الذين يطوفون بقبور الموتى وهم يرددون: يا أبا عبد الله جئنا بيتك، وقصدنا حرمك، نرجو مغفرتك! وها هنا أمر يجب التنبه له، وهو: أن المشركين أقروا بالأصل الذي هو أن الخالق الرازق المدبر هو الله، ثم بعد ذلك أشركوا به من جهات ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، فلا يعد هذا ونظيره نقضًا لما قرره القرآن من كونهم يقرون بالربوبية.

«ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم؛ بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند، والترك، والبربر، وغيرهم؛ تارة يعتقدون أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونهم شفعاء، ويتوسلون بهم إلى الله، وهذا كان أصل شرك العرب.

قال تعالى حكاية عن قوم نوح: ﴿لَا نَذْرَ لِهَٰتِكُمْ وَلَا نَذْرَ وِدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَعْوَتَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، وقد ثبت في صحيح البخاري وكتب التفسير وقصص الأنبياء وغيرها عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من السلف: أن هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم، وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب، ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما

قبيلة قبيلة^(١).

في أول الأمر كان لمجرد التصوير والتذكر، فيتذكرون هؤلاء الصالحين، وينشطون للعبادة التي كان عليها هؤلاء المصورون، ثم تعاقبت الأجيال فظنوا في هذه التماثيل غير ما ظنه مصوروها، ظنوا أن لها تصرفاً ونفعاً وضراً، فعبدوها.

ومع الأسف أن التصوير للذكرى موجود عند الناس اليوم، وهو علة الشرك الأول نفسها؛ حيث إنهم صوروهم للتذكر فحسب، ثم طال الأمد، وجاءهم الشيطان فقال لهم: ما صورهم آباؤكم إلا ليستشفعوا بهم، ويطلبوا منهم المدد والحوائج، فعبدوهم.

«وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب عليه السلام: ألا أبعثك على ما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أمرني ألا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تماثلاً إلا طمسته»^(٢).

قوله: «قبراً مشرفاً»؛ أي: مرتفعاً، والسنة في القبر ألا يرفع ولا يشيّد، ولا يبنى عليه؛ بل لا يزداد على التراب الخارج منه، بما يجعله واضحاً أنه قبر، وما زاد على ذلك يزال.

قوله: «ولا تماثلاً إلا طمسته» المراد بالتماثل الصورة، فإن الطمس يكون لكل صورة، ولو لم يكن لها ظل، فدل على أن التماثل يطلق على كل صورة، كان لها ظل أم لا.

وما يصنع في بعض البلدان الإسلامية كمصر، من جعلهم قبر الميت على هيئة

(١) ينظر: صحيح البخاري، (٤٩٢٠).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، (٩٦٩)، وأبوداود، (٣٢١٨)، والترمذي، (١٠٤٩)، والنسائي، (٢٠٣١)، عن علي عليه السلام.

غرفة، هذا لا يجوز، أولاً: لأنه بناء على قبر، ثانياً: لتركهم سنة الدفن في الأرض واللحد.

«وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما فعلوا، قالت عائشة رضي الله عنها: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً»^(١)، اليهود لهم أنبياء كثر، لكن الإشكال في النصارى؛ إذ ليس لهم إلا نبي واحد ولم يقبر، فكيف يقول رضي الله عنه: «اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»؟

أجاب عن هذا بعض الشراح: بأن الأنبياء لليهود، والصالحين للنصارى، ولذا جاء في بعض الروايات: «اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحهم»^(٢)، وقيل: إن أنبياء اليهود أنبياء للنصارى للاتفاق الكبير بين الملتين^(٣).

«ولولا ذلك لأبرز قبره» ولم يُدفن في بيت عائشة؛ لأنه لو أخرج وأبرز لكل أحد لفعل معه رضي الله عنه كما فعل مع من سبقه من الأنبياء - عليه وعليهم السلام -.

وليس في دفنه رضي الله عنه في بيت عائشة مستند لمن يقول بجواز البناية على القبور؛ لأن البناية المنهي عنها هي البناية التي تكون بعد القبر أو لأجله، والنبي رضي الله عنه دفن في بيته، فلم بين البيت عليه بعد قبره، ولأن دفنه رضي الله عنه حيث قبض من خصائصه وخصائص الأنبياء^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، (٤٣٥)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع

الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، (٥٢٩٥)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، (٥٣٢)،

من حديث جندب رضي الله عنه.

(٣) ينظر: فتح الباري، ١/ ٥٣٢.

(٤) إشارة إلى حديث عائشة رضي الله عنها، حيث قالت: لما قبض رسول الله رضي الله عنه اختلفوا في دفنه، فقال أبو بكر:

سمعت من رسول الله رضي الله عنه شيئاً ما نسيته، قال: ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذي يحب أن يدفن =

وقال النبي ﷺ: «لا تتخذوا قبري عيداً»^(١)، ودعا فقال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»^(٢)، يقول ابن القيم:

ودعاً بالألّا يجعل القبر الذي قد ضمه وثناً من الأوثان
فأجاب رب العالمين دعاءه وأحاطه بثلاثة الجدران^(٣)

«وفي الصحيحين أنه ذكر له في مرض موته كنيسة بأرض الحبشة، وذكر له من حسننها وتصاوير فيها، فقال: «إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»^(٤).

وفي صحيح مسلم عنه ﷺ: أنه قال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد؛ فإني أنهاكم عن ذلك»^(٥)، ومن أسباب الشرك عبادة الكواكب، واتخاذ الأصنام بحسب ما يُظن أنه مناسب للكواكب من طباعها، وشرك قوم إبراهيم عليه السلام كان فيما يقال من هذا الباب، وكذلك الشرك بالملائكة والجن، واتخاذ الأصنام لهم، وهؤلاء كانوا مقرين بالصانع، وأنه ليس للعالم صانعان، ولكن اتخذوا هذه الوسائط شفعاء، كما أخبر

= فيه، ادفنوه في موضع فراشه. أخرجه الترمذي، أبواب الجنائز، باب ما جاء في دفن النبي ﷺ، (١٠١٨)، وأحمد، (٢٨)، وأخرجه ابن ماجه، (١٦٢٨)، من حديث ابن عباس عليه السلام، وصححه الحافظ في الفتح، ١/٥٢٩، ووقفه على أبي بكر عليه السلام.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب المناسك، باب في الصلاة على النبي ﷺ وزيارة قبره، (٢٠٤٢)، وأحمد، (٨٨٠٤)، عن أبي هريرة عليه السلام.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، (٨٥)، عن عطاء بن يسار به مرسلًا.

(٣) النونية، (ص: ٢٥٢).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، ويتخذ مكانها مساجد، (٤٢٧)، مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، (٥٢٨).

(٥) تقدم تخريجه ١/٦٢.

عنهم تعالى بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ ۗ قُلْ أَنتِئْتُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۗ سُبْحٰنَهُ، وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس: ١٨]؛ أي: أتخبرون الله بما لا يكون في السموات ولا في الأرض؟! فالله يعلم السر وأخفى، يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوْا لِمٰهُمُ اَعْنٰهُ ﴾ [الأنعام: ٢٨].

وأما إدخال قبر النبي ﷺ داخل مسجده؛ فهذا حدث سنة ٨٨ هـ بأمر الوليد بن عبد الملك^(١)، وأنكر عليه من أنكر من التابعين الموجودين^(٢)، وبعضهم سكت درءاً للمفسدة، وهو فعل خاطئ، ولو لم يكن فيه إلا تذرع من تذرع بوجود القبر في المسجد لجواز البناء على القبور، والحق أن المسجد كان في جهة والقبر في الحجرة خارج المسجد، والحجر ليست من المسجد حتى في زماننا هذا، نعم شملها سورة، كما أن المسعى ليس من المسجد الحرام، وإن شمله سورة.

«وكذلك كان حال الأمم السالفة المشركين الذين كذبوا الرسل، كما حكى الله تعالى في قصة صالح عليه السلام عن التسعة رهط الذين تقاسموا بالله؛ أي: تحالفوا بالله، لنبيته وأهله، فهؤلاء المفسدون المشركون تحالفوا بالله على قتل نبيهم وأهله، وهذا يبين أنهم كانوا مؤمنين بالله إيمان المشركين»، ولولا إقرارهم بتوحيد الربوبية ما حلفوا بالله، ولحلفوا بما يعتقدونه رباً.

«فَعَلِمَ أَنَّ التَّوْحِيدَ الْمَطْلُوبَ هُوَ تَوْحِيدَ الْإِلَهِيَّةِ الَّذِي يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرَّبُّوبِيَّةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَقْرِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۗ

(١) ينظر: البداية والنهاية، ٨٩/٩، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، ٤٣٥/٢.

(٢) ينظر: البداية والنهاية، ٩٠/٩.

ذَلِكَ الدِّينِ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ إلى قوله: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»^(١)، ولا يقال: إن معناه يولد ساذجًا لا يعرف توحيدًا ولا شركًا، كما قاله بعضهم؛ لما تلونا، ولقوله ﷺ فيما يروي عن ربه ﷻ: «خلقت عبادي حنفاء، فاجتالهم الشياطين» الحديث^(٢)، وفي الحديث المتقدم ما يدل على ذلك، حيث قال: «يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»، ولم يقل: ويسلمانه، وفي رواية: «يولد على الملة»^(٣)، وفي أخرى: «على هذه الملة»^(٤).

قوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه» لو كان قبل بعثة محمد ﷺ في زمن موسىؑ مثلاً لم يتناول الذم من هود أو نصر؛ لأنهما دينان صحيحان قبل الإسلام، ولما جاء الإسلام نسخ جميع الأديان وهيمن عليها، قال تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران: ١٩]، فعرف المبتدأ والخبر، وهذا يفيد الحصر.

«وهذا الذي أخبر به ﷺ هو الذي تشهد الأدلة العقلية بصدقه، منها أن يقال:

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام، (١٣٥٨)، ومسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، (٢٦٥٨)، وأبوداود، (٤٧١٤)، والترمذي، (٢١٣٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، (٢٨٦٥)، وأحمد، (١٧٤٨٤)، عن عياض بن حمار رضي الله عنه.

(٣) هي رواية الترمذي، (٢١٣٨).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، (٢٦٥٨-٢٤).

لا ريب أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقاً، وتارة ما يكون باطلاً، وهو حساس متحرك بالإرادة، فلا بد له من أحدهما، ولا بد له من مرجح لأحدهما، ونعلم أنه إذا عُرض على كل أحد أن يصدق ويتنفع، وأن يكذب ويتضرر، مال بفطرته إلى أن يصدق ويتنفع: كل إنسان مريد ومتحرك، لا يمكن أن يكون معطلاً من الإرادة والحركة، لكن إراداته وحركته قد تكونان إلى ما ينفعه، وقد تكونان إلى ما يضره، وهو - لولا سكر العقل - يفرق بفطرته بين ما ينفعه وما يضره، وكذلك البهائم لها قوى مدركة تفرّق بين ما ينفعها وما يضرها، فترى الغنم تفر من المفترس؛ لأنها مفطورة على أنه يضرها، ولذا نهي عن ذبح البهيمة وأختها تراها^(١)؛ لأنه يفجع الحية، ويؤلمها، فكيف بابن آدم الذي رُكّب فيه العقل وتميز به عن سائر المخلوقات؟!

«وحيثُذِّ فالاعتراف بوجود الصانع والإيمان به هو الحق أو نقيضه، والثاني فاسد قطعاً، فتعيّن الأول»؛ لأنه هو النافع.

«فوجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمان به، وبعد ذلك إما أن تكون محبته أنفع للعبد أو لا، والثاني فاسد قطعاً، فوجب أن يكون في فطرته محبة ما ينفعه».

الثاني- وهو كونها ليست بأنفع للعبد- فاسد قطعاً، فمحبته تعالى أنفع للعبد، وهذا المتعين؛ لأنه هو الذي خلقه ورزقه وأوجده من العدم، وأغدق عليه النعم، والنفوس مجبولة على محبة من أحسن إليها، وأعظم محسن على الإطلاق هو الله سبحانه.

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٧/١٣، المغني، ٣٩٨/٩، الإشراف لعبد الوهاب المالكي، ٤٢٧/٣.

«ومنها أنه مفطور على جلب المنافع، ودفع المضار بحسبه» في بعض النسخ: «بحسّه»، فلعلها هي المتجهة، «وحيثُ وإن لم تكن فطرة كل واحد مستقلة بتحصيل ذلك؛ بل يحتاج إلى سبب مُعين للفطرة، كالتعليم ونحوه، فإذا وُجد الشرط وانتفى المانع؛ استجابت لما فيها من المقتضي لذلك»^(١).

والعاقل يدرك ما ينفعه بحسّه، وقيل: الفطرة في قلوب المخلوقين كالجمر تحت الرماد، فتحتاج إلى معين ينفخ هذا الرماد، ومع وجود المعين -وهو السبب- تحتاج إلى انتفاء المانع، فإذا وجد السبب، وانتفى المانع، ترتب عليه وجود المسبّب.

«ومنها أن يقال: من المعلوم أن كل نفس قابلة للعلم وإرادة الحق، ومجرد التعليم والتضيض لا يوجد العلم والإرادة، لولا أن في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو علّم الجماد والبهائم وحضضا لم يقبلا، ومعلوم أن حصول إقرارها بالصانع ممكن من غير سبب منفصل من خارج، وتكون الذات كافية في ذلك، فإذا كان المقتضي قائماً في النفس، وقُدّر عدم المعارض، فالمقتضي السالم عن المعارض يوجد مقتضاه، فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها من يفسدها كانت مقرّة بالصانع عابدة له»: خلق الله ﷻ الخلق حنفاء على الفطرة، فجاءتهم الشياطين فاجتالتهم، هذا وجود المعارض: «وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين، فاجتالتهم عن دينهم»^(٢)، وإلا فالفطرة موجودة ما وجد السبب المعين، ومعلوم أنه إذا وجد المانع فلا يترتب على السبب وجود المسبّب، فكيف إذا كان المعارض قويا؟! كأن يكون هناك أبٌ حريص على ولده، يتعاهده بالتعليم فيما

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيم، (ص: ٣٠٤)

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، (٢٨٦٥)، وأحمد، (١٧٤٨٤)، من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

يخالف هذه الفطرة، ويرغبه إذا امتثل ما أمر به، ويهدده إذا ترك، فإن مثل هذا - كما جاء -: «فأبواه يهودانه، أو ينصرانه»^(١).

ومع الأسف أن كثيرًا من الآباء يزجون بأولادهم في بلاد الكفر، ويجعلونهم يدرسون في مدارس الكفرة من اليهود والنصارى، ويوجدون الموانع من اشتعال جذوة الفطرة في قلوبهم، ثم يرجون ويأملون في حديث «أو ولد صالح يدعو له»^(٢)، فالأسباب غير مبذولة، والموانع كلها موجودة، فكيف يخرج ولد صالح يدعو له، وهو أسلمه للشيطان وأعوانه؟!

حتى في بلاد المسلمين وفي بيوت المسلمين لا توجد مقاومة لهذه الشرور التي غزت البيوت، ولا يوجد أي جهد يبذل من أولياء الأمور إلا ممن رحم الله، فكيف نرجو أن ندخل في «أو ولد صالح يدعو له»؟! والله ﷻ يقول: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤]، والمعنى: أنك إذا ما رببته وهو صغير لن تنتفع به، والدعوة هذه لن تنفعك؛ لأن الكاف للتعليل، والله المستعان.

«ومنها أن يقال: إنه إذا لم يحصل المفسد الخارج، ولا المصلح الخارج؛ كانت الفطرة مقتضية للصلاح؛ لأن المقتضي فيها للعلم والإرادة قائم، والمانع منتفٍ، ويحكى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أن قومًا من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم: أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة تذهب فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها، فترسي بنفسها، وتتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يدبرها أحد! فقالوا: هذا محال، لا يمكن أبدًا. فقال لهم: إذا كان هذا محالًا في سفينة، فكيف في هذا العالم كله علوه

(١) تقدم تخريجه ٦٥/١.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، (١٦٣١)، وأبو داود، (٢٨٨٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وسفله؟! وتحكى هذه الحكاية -أيضاً- عن غير أبي حنيفة -أيضاً-؛ فإذا كان هذا مستحيلاً، فكيف بهذا الكون كله، وما فيه من دقيق الصنع، وغاية الإتقان، والسيرورة على نمط واحد؟!

لا يقول قائل: توجد اليوم طائرات بغير قائد، وهي مع هذا تحقق الهدف الذي من أجلها وجدت، كما أنه توجد تماثيل يسمونها إنساناً آلياً تقوم بوظائف كثيرة، هل نقول: إن هذا مخالف لما في هذا المثل؟

الجواب: لا، فهي وإن كانت ليس لها قائد من البشر، إلا أنها تقاد من قبله وبسببه، كأن يكون ذلك عن طريق جهاز تحكم، أو برمجة تتحرك وفقها هذه الأجهزة، والمسألة مفترضة في جماد يتحرك بنفسه دون تدخل أي شيء آخر، وهذا مستحيل عقلاً؛ ولذا لو اعتقد أحدهم في جماد نفعاً أو ضرراً، كأن قال: إن هذه الورقة تشفي بمجرد وضعها في الجيب، قلنا: هذا شرك؛ لأنه ليس بسبب: لا شرعي ولا طبعي عادي.

وأبو حنيفة رحمته الله ضرب هذا المثل وهو مقنع لمن يسمعه، فالمشرك لا يستطيع أن يجيب عن هذا الافتراض.

«فلو أقر رجل بتوحيد الربوبية الذي يقر به هؤلاء النظار، ويفنى فيه كثير من أهل التصوف، ويجعلونه غاية السالكين، كما ذكره صاحب منازل السائرين وغيره، وهو مع ذلك إن لم يعبد الله وحده ويتبرأ من عبادة ما سواه؛ كان مشرکاً من جنس أمثاله من المشركين»: «منازل السائرين» لأبي إسماعيل الهروي، وفيه شوب تصوّف، وأمور يُفهم منها ميل إلى أهل الوحدة^(١)، وشرحه ابن القيم رحمته الله، وسماه «مدارج السالكين»، وحاول جاهداً أن يجعل كلام الهروي موافقاً للسلف، والذي

(١) سيأتي الكلام على أبياته في كلام الشارح، والتعليق عليه ٩٧/١.

لم يستطع الإجابة عنه رد عليه ﷺ، ومع ذلك بقي فيه مواطن أغفلها ابن القيم أو وجهها بما خولف فيه، وتعقّبها فيها بعض المعلقين، مثل: الشيخ حامد الفقي، وابن القيم ليس بالمعصوم، ومع ذلك فالكتاب نفيس ومشحون بالفوائد التي لا توجد في غيره، خاصة في منازل التوبة، ولإخبات، والخشوع؛ حيث عالج فيها ابن القيم قضايا حساسة مما يداوي أمراض القلوب، فهذا الكتاب من أمتع الكتب.

«والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد، وبيانه، وضرب الأمثال له، ومن ذلك أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق إلا الله، وأن ذلك مستلزم ألا يعبد إلا الله، فيجعل الأول دليلاً على الثاني»؛ فإذا كان الله ﷻ هو الخالق الرازق، فما الوجه من عقل أو نقل في إشراك غيره معه؟ إذ ليس من المعقول أن تشرك في عبادتك من لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بخلقك ورزقك وإحيائك وإماتتك.

«إذ كانوا يسلمون الأول، وينازعون في الثاني، فبيّن لهم سبحانه أنكم إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله، وأنه هو الذي يأتي العباد بما ينفعهم ويدفع عنهم ما يضرهم، لا شريك له في ذلك، فلم تعبدون غيره، وتجعلون معه آلهة أخرى، كقوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِي اصْطَفَىٰ ۗ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا يَشْرِكُونَ﴾ (٥٩) أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ۗ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ بَلٌّ لَهُمْ قَوْمٌ يَعِدُونَ ﴿[النمل: ٥٩ - ٦٠] الآيات، يقول الله تعالى في آخر كل آية: ﴿أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ﴾؛ أي: أله مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار يتضمن نفي ذلك».

وليس بسؤال استعلام؛ بل هو استفهام إنكاري، لكنهم كما قال الله ﷻ: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعِدُونَ﴾، يعدلون بالله غيره، ويجعلونه نظيراً له ونداً، تعالى الله عما يقولون. «وهم كانوا مقرّين بأنه لم يفعل ذلك غير الله، فاحتج عليهم بذلك،

وليس المعنى استفهام هل مع الله إله؟ كما ظنه بعضهم؛ لأن هذا المعنى لا يناسب سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى، كما قال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَىٰ قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وكانوا يقولون: ﴿أَجْعَلُ الْإِلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُّجَابٌ﴾ [ص: ٥]، لكنهم ما كانوا يقولون: إن معه إلها ﴿جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَافَهَا أَنْهَدًا وَجَعَلَ لَهَا رَوْسًا وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ [النمل: ٦١]؛ بل هم مقرون بأن الله وحده فعل هذا، وهكذا سائر الآيات.

في الطبعة الأولى - طبعة مكة - التي طبعت على نفقة الملك عبد العزيز، وأشرف على تصحيحها الشيخ عبد الله بن حسن، قرر ما نفاه شارح الكتاب، ففي الشرح: «وليس المعنى استفهام...»، ووقع في الطبعة الأولى: «أنه استفهام»، وهذا يدل على أن لجمع النسخ العديدة للكتاب فائدة عظيمة في بيان المشكل، وإلا فالطبعة الأولى كما سلف في صدر الكتاب اجتمع لتحقيقها عشرة من أهل العلم، لكن لما كانت على نسخة واحدة، وقع منهم ما وقع، وأنا أعجب كيف شحت عندهم النسخ، مع أن نُسَخَ الكتاب كثيرة جدًا، وعندني نسخة أصلية.

«وكذلك قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، وكذلك قوله في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَنَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، وأمثال ذلك، وإذا كان توحيد الربوبية الذي يجعله هؤلاء النظائر ومن وافقهم من الصوفية هو الغاية في التوحيد داخلاً في التوحيد الذي جاءت به الرسل ﷺ، ونزلت به الكتب، فليعلم أن دلائله متعددة، كدلائل إثبات الصانع، ودلائل صدق الرسول، فإن العلم كلما كان الناس إليه أحوج كانت أدلته أظهر رحمة من الله بخلقه»: وهذه حكمة إلهية أنه كلما كانت الحاجة إلى الشيء أكثر كان وجوده وتيسره أكثر، ومن هذا ما يحتاج إليه من

العلوم والمعارف، فهذا النوع من العلوم متيسر لجميع المسلمين، ويعرفه الخاص والعام، ومن ذلك ما يحتاج إليه مما يعين على تحصيل العلم، فالناس يحتاجون كلهم إلى المصحف، وهو موجود ومبذول بأرخص الأثمان والله الحمد، ويحتاجون الكتب الستة، وهي متوفرة ورخيصة الثمن، ويحتاج عامة الناس إلى مثل رياض الصالحين، وهو مبذول وبكثرة والله الحمد، لكن كتب لا يحتاجها عامة الناس، تجدها بأغلى الأثمان، وكل ما مست الحاجة إليه كان وجوده في الناس أكثر، وثمرته لعموم الناس أهيأ، وفي الأطعمة تجد أرخص شيء الماء، رحمة من الله.

«والقرآن قد ضرب الله للناس فيه من كل مثل، وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يبين الحق في الحكم والدليل، فماذا بعد الحق إلا الضلال، وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها استدل بها ولم يحتج إلى الاستدلال عليها»: المقدمات الضرورية التي تلقاها الناس كلهم، وعرفوها وأتقنوها، واستقرت علومهم وفهومهم عليها لا تحتاج إلى تدليل على صحتها، وهي ما يعلم من الدين بالضرورة، فهذه لا تحتاج أن يستدل عليها، إنما يستدل بها على ما يخفى على الناس من نظائرها.

«والطريقة الفصيحة في البيان أن تحذف»، فلا تذكر؛ لأنها معلومة ومستقرة، وذكرها من بيان البين.

«وهي طريقة القرآن، بخلاف ما يدعيه الجهال الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة برهانية»: ليس في القرآن -بزعمهم- طريقة برهانية^(١)؛ لأنها حذفت المقدمة الأولى! ولكن المقدمة إنما حذفت لأنها معلومة عند الخاص والعام، فلا يحتاج إلى ذكرها.

(١) الطريقة البرهانية في المنطق: هي قياس منطقي يتكون من مقدمتين: صغرى وكبرى، تنتجان حكماً يقينياً. ينظر: الرد على المنطقيين، (ص: ٥)، معيار العلم، (ص: ٢٥٧).

«بخلاف ما قد يشتهه ويقع فيه نزاع، فإنه بيّنه ويدل عليه، ولما كان الشرك في الربوبية معلوم الامتناع عند الناس كلهم باعتبار إثبات خالقين متماثلين في الصفات والأفعال»، على ما تقدم من إقرار جميع الطوائف بتوحيد الربوبية حتى المشركين، وقرروه بدليل التمانع، وأما الأدلة السمعية؛ فكثيرة جدًا.

«وإنما ذهب بعض المشركين إلى أن ثم خالقًا خلق بعض العالم، كما يقوله الثنوية في الظلمة، وكما يقوله القدرية في أفعال الحيوان، وكما يقوله الفلاسفة الدهرية في حركة الأفلاك، أو حركات النفوس، أو الأجسام الطبيعية، فإن هؤلاء يثبتون أمورًا محدثة بدون إحداث الله إياها، فهم مشركون في بعض الربوبية، وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته شيئًا من نفع أو ضرر بدون أن يخلق الله ذلك».

تقدم قول الثنوية، والمجوس، وكذا قول القدرية الذين يقولون: إن العبد يخلق فعله، فهؤلاء جميعهم يثبتون ربوبية خاصة لمن يعتقدون، لكنها جزئية، ليست بكلية، فهم يتفوقون في الجملة على إثبات الربوبية، وأن الله هو الخالق الرازق، لكن قد يشذون في بعض الأشياء فينسبونها إلى غير الله.

أما الدهرية؛ فهم المنسوبون إلى الدهر؛ لأنهم يقولون كما قال الله: ﴿وَمَا يُهْلِكُكُمْ إِلَّا الدَّهْرُ﴾، وهم لا يثبتون الرب أصلًا.

«فلما كان هذا الشرك في الربوبية موجودًا في الناس بين القرآن بطلانه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لُدَّهِبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فتأمل هذا البرهان الباهر بهذا اللفظ الوجيز الظاهر: الآية تثبت توحيد الألوهية، وتثبت توحيد الربوبية ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].»

«فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقًا فاعلًا يوصل إلى عابده النفع، ويدفع عنه

الضر، فلو كان معه سبحانه إله آخر يشركه في ملكه؛ لكان له خلق وفعل، وحيثئذ فلا يرضى تلك الشركة؛ بل إن قدر على قهر ذلك الشريك وتفرد بالملك والإلهية دونه فعل، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب بذلك الخلق، كما ينفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بمملكته إذا لم يقدر المنفرد منهم على قهر الآخر والعلو عليه، فلا بد من أحد ثلاثة أمور:

إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه؛ أي: هذا له خلقه، والآخر له خلقه؛ لأن كل واحد كما سلف عجز عن قهر الآخر.

«وإما أن يعلو بعضهم على بعض»؛ أي: يعلو القوي، فتظهر آثار المنازعات، فتتعطل بعض المصنوعات، ويختل نظامها.

«وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد، يتصرف فيهم كيف يشاء، ولا يتصرفون فيه؛ بل يكون وحده هو الإله، وهم العبيد المرهبون المقهورون من كل وجه، وانتظام أمر العالم كله، وإحكام أمره من أدل دليل على أن مُدبره إله واحد، وملك واحد، ورب واحد، لا إله للخلق غيره، ولا رب لهم سواه، كما قد دل دليل التمانع على أن خالق العالم واحد، لا رب غيره، فلا إله سواه، فذلك تمنع في الفعل والإيجاد، وهذا تمنع في العبادة والإلهية».

وتقدم أن المتكلمين استدلون على دليل التمانع بقوله ﷺ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقرر المؤلف ﷺ فيما سيأتي أن هذا الاستدلال غير سديد؛ لأن دليل التمانع في توحيد الربوبية، وأما الآية؛ ففي توحيد الألوهية.

«فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، كذلك يستحيل أن يكون لهم إلهان معبودان، فالعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته مستقر في الفطر، معلوم بصريح العقل بطلانه، فكذا تبطل إلهية اثنين، فالآية

الكريمة موافقة لما ثبت واستقر في الفطر من توحيد الربوبية، دالة مثبتة ملزمة لتوحيد الإلهية، وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقد ظن طوائف أن هذا دليل التمانع الذي تقدم ذكره، وهو أنه لو كان للعالم صانعان إلى آخره، وغفلوا عن مضمون الآية، فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره، ولم يقل أرباب؛ فدل على أن الآية في توحيد الألوهية، وهو مستلزم لتوحيد الربوبية، كما أن توحيد الربوبية متضمن لتوحيد الإلهية، ثم أردف بما يرجح أن المراد توحيد الألوهية فقال:

«و-أيضًا- فإن هذا إنما هو بعد وجودهما، وأنه لو كان فيهما -وهما موجودتان- آلهة سواه لفسدتا، و-أيضًا- فإنه قال: ﴿لَفَسَدَتَا﴾، وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل لم يوجد؛ لو كان المراد بالآية توحيد الربوبية؛ لكان قبل وجودها، أما بعد وجودها وخلقها؛ ما يتجه الكلام عن توحيد الربوبية، وما يتعلق بالخلق والإيجاد هذا توحيد الربوبية، وما يتعلق بأفعال المكلفين وإخلاصها لله ﷻ مع حبه وتعظيمه بعد إيجادهم، هذا يتعلق بتوحيد الألوهية.

«ودلت الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهة متعددة؛ بل لا يكون الإله إلا واحدًا، وعلى أنه لا يجوز أن يكون هذا الإله الواحد إلا الله ﷻ، وأن فساد السموات والأرض يلزم من كون الآلهة فيهما متعددة، ومن كون الإله الواحد غير الله، وأنه لا صلاح لهما إلا بأن يكون الإله فيهما هو الله وحده لا غيره، فلو كان للعالم إلهان معبودان؛ لفسد نظامه كله، فإن قيامه إنما هو بالعدل، وبه قامت السموات والأرض، وأظلم الظلم على الإطلاق الشرك، وأعدل العدل التوحيد»، كما ضرب الله ﷻ المثل للمشرك بالعبد الذي له أكثر من سيد، وهم متشاكسون فيه، هذا يأمره وذاك ينهاه، هذا يقول: اذهب إلى جهة المغرب، والثاني يقول: اذهب إلى جهة المشرق، هذا مثال للمشرك، فيكون مترددًا متذبذبًا لا قرار له في حياته؛

لأنه لا يدري من يطيع! فحياة المشرك كلها شقاء، بخلاف حياة الموحد الذي يعيش الطمأنينة والاستقرار، والراحة النفسية مهما كانت حالته في الدنيا من ضعف في بدنه أو في ماله أو في جميع شؤون الحياة.

ويطرح اليوم - مع الأسف - في القنوات الإسلامية موضوعات مفادها: أين أجد السعادة؟ فيقرر بعض المفتونين أن السعادة في الغرب لا في الشرق! ونسي أن معدلات الانتحار فيهم كبيرة إلى حد لا تكاد تصدق؟! والمؤمن كلما كان تمسكه بدينه وقربه من ربه أشد كان نصيبه من السعادة أشد وأكثر، حتى قال شيخ الإسلام: إن في الدنيا جنة من لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة^(١)، وكثير من الناس محروم من هذه الجنة، فتجده دائماً يتشكى ويتذمر ويتسخط، بسبب بعده عن الله، وعدم ثقته وبقينه به.

«وتوحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية، دون العكس، فمن لا يقدر على أن يخلق يكون عاجزاً، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهاً، قال الله تعالى: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْفُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، وكذا قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٢].»

الدلالات - كما يقرر أهل العلم - ثلاث: مطابقة، وتضمن، والتزام^(٢)، فدلالة المطابقة كدلالة القلم عليه، ودلالة التضمن لو أظهرت جزءاً من القلم تستدل به على القلم كاملاً، ودلالة الالتزام الاستدلال بالقلم على صانعه؛ لأن القلم لا بد له من صانع، فدلالة توحيد الإلهية على توحيد الربوبية دلالة تضمن، ودلالة توحيد الربوبية على توحيد الإلهية دلالة التزام.

(١) ينظر: الوابل الصيب، (ص: ٤٨).

(٢) ينظر: أصول الفقه لابن مفلح، ٥٦/١، التحبير شرح التحرير، ١/٣١٩.

«وكذا قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ءِالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٤٢]، وفيهما للمتأخرين قولان: أحدهما: لاتخذوا سبيلاً إلى مغالبتة، والثاني - وهو الصحيح المنقول عن السلف، كقتادة وغيره، وهو الذي ذكره ابن جرير ولم يذكر غيره-: لاتخذوا سبيلاً بالتقرب إليه^(١)، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ﴾ [المزمل: ١٩]، وذلك أنه قال: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ءِالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٤٢]، وهم لم يقولوا: إن العالم له صانعان؛ بل جعلوا معه آلهة اتخذوهم شفعاء، وقالوا: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَىٰ اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾ [الزمر: ٣]، بخلاف الآية الأولى».

القول الثاني هو الصحيح المنقول عن السلف، وهو كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [الزخرف: ٨١]، يكون معنى هذه الآية مثل معنى تلك الآية؛ لأنه لو كان معه آلهة - كما يقولون - إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً يقربهم إليه، يدل عليه السياق؛ فإنهم لم يدعوا صانعين؛ بل زعموا أن ثمة آلهة تتخذ شافعة وتقرب إلى ذي العرش سبحانه.

✦ [التوحيد الذي دعت إليه الرسل]

«ثم التوحيد الذي دعت إليه رسل الله، ونزلت به كتبه نوعان: توحيد في الإثبات والمعرفة، وتوحيد في الطلب والقصد؛ فالأول هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى، وصفاته، وأفعاله، وأسمائه»: تقسيم التوحيد إلى هذين القسمين لا ينافي التقسيم الثلاثي المعروف، فالربوبية في التقسيم الثلاثي تدخل مع الأسماء والصفات في توحيد الإثبات والمعرفة، وينفرد توحيد الألوهية في توحيد القصد والطلب.

(١) ينظر: تفسير الطبري، ١٧/ ٤٥٤.

«ليس كمثلته شيء في ذلك كله، كما أخبر به عن نفسه، وكما أخبر رسوله ﷺ، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كل الإفصاح، كما في أول الحديد، وطه، وآخر الحشر، وأول (الم تنزيل) السجدة، وأول آل عمران، وسورة الإخلاص بكمالها، وغير ذلك»، كلها فيها الدلائل على توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات.

«والثاني: وهو توحيد الطلب والقصد، مثلما تضمنته سورة ﴿قُلْ يَتَّيِّهَا الْكٰفِرُونَ﴾، و﴿قُلْ يٰٓاَهْلَ الْكِتٰبِ تَعٰلَوْا۟ اِلٰى كَلِمَةٍ سَوّٰءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة ﴿تَنْزِيلُ الْكِتٰبِ﴾ [الزمر]، وآخرها.

وأول سورة يونس وأوسطها وآخرها، وأول سورة الأعراف وآخرها، وجملة سورة الأنعام، وغالب سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد.

بل كل سورة في القرآن؛ فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهو التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي، وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته، فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته، وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيد، وما فعل بهم في الدنيا، وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيد، وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبي من العذاب، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد، فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم، ف﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ﴾ [الفاتحة: ٢] توحيد، ﴿الرَّحْمٰنُ الرَّحِيْمُ﴾ [الفاتحة: ٣]، توحيد، ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّيْنِ﴾ [الفاتحة: ٤]، توحيد، ﴿يٰٓاَكْفَبُدْ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِيْبُ﴾ [الفاتحة: ٥]، توحيد: هذه الفقرة مأخوذة - كأكثر ما في الشرح - من كلام الشيخين، وما هنا خاصة من كلام ابن القيم^(١)، فالآيات الأولى من الفاتحة كلها في توحيد الربوبية، والأسماء والصفات، والألوهية، ودلالاتها ظاهرة ف﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ﴾

[الفاتحة: ٢]، في توحيد الربوبية، ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣]، في الأسماء والصفات، ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤-٥]، في الألوهية.

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، توحيد متضمن لسؤال الهداية إلى طريق أهل التوحيد، ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، الذين فارقوا التوحيد.

وكذلك شهد الله لنفسه بهذا التوحيد، وشهدت له به ملائكته، وأنبيأؤه، ورسله، قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿١٨﴾ ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٨ - ١٩]، فتضمنت هذه الآية الكريمة إثبات حقيقة التوحيد، والرد على جميع طوائف الضلال، فتضمنت أجلاً شهادة وأعظمها وأعدلها وأصدقها، من أجل شاهد بأجل مشهود به.

لما كان المشهود به أعظم ما يمكن أن يشهد به، وهو إثبات التوحيد لله ﷻ، ونفي الشرك عما سواه، كان الشاهد أعظم شاهد وهو الله ﷻ، ومن الخلق أعظمهم وهم الملائكة والرسل وأتباعهم من أهل العلم، وهكذا جرت العادة أنه إذا كان المشهود به أمراً عظيماً ينتقى له من الشهود كل عظيم، وابن القيم رحمته الله تكلم على هذه الآية في مفتاح دار السعادة^(١) بتوسع لا تجده عند غيره، والشارح أخذ منه كثيراً.

«وعبارات السلف في ﴿شَهِدَ﴾ تدور على: الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار، وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها؛ فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه، فلها أربع مراتب، فأول مراتبها: علمٌ ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته»: لا يمكن أن يشهد شخص من غير

(١) ٤٨/١، وما بعدها.

علم، حتى شاهد الزور لا يمكن أن يشهد من غير أن يعلم ما يشهد به، لا بد أن يلحق
فيما يزور له من كلام إذا ذهب إلى القاضي لإثبات هذه الشهادة، فكيف بمن يشهد
شهادة الحق؟!

«وثانيها: تكلمه بذلك وإن لم يُعلم به غيره؛ بل يتكلم بها مع نفسه، ويذكرها،
وينطق بها أو يكتبها»، يعني: يعتقدونها في نفسه، ويتكلم بها لنفسه أو يكتبها؛ لتخرج
من الأذهان إلى الأعيان، وإن لم يُعلم أحدًا به.

«وثالثها: أن يُعلم غيره بما يشهد به، ويخبر به ويبينه له.

ورابعها: أن يلزمه بمضمونها، ويأمره به، فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية
والقيام بالقسط، تضمنت هذه المراتب الأربع: علمه سبحانه بذلك، وتكلمه به،
وإعلامه وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به.

فأما مرتبة العلم؛ فإن الشهادة تضمنتها ضرورة، وإلا كان الشاهد شاهدًا
بما لا علم له به، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]،
وقال ﷺ: «علني مثلها فاشهد، وأشار إلى الشمس»^(١)، هذا الحديث ضعفه
ابن حجر وغيره^(٢).

«وأما مرتبة التكلم والخبر؛ فقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ
الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيَسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]، فجعل ذلك
منهم شهادة وإن لم يتلفظوا بلفظ الشهادة ولم يؤدوها عند غيرهم؛ فسمى قولهم
الذي لم يجاوزوا به أنفسهم شهادة.

«وأما مرتبة الإعلام والإخبار؛ فنوعان: إعلام بالقول، وإعلام بالفعل،

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک، (٧٠٤٥)، وقال: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي، فقال: وإو.

(٢) ينظر: بلوغ المرام، (ص: ٥١٨)، التلخيص، ٤/٤٧٨، البدر المنير، ٩/٦١٧، نصب الرأية، ٤/٨٢.

وهذا شأن كل معلمٍ لغيره بأمر، تارة يعلمه به بقوله، وتارة بفعله: والإعلام بالقول، والفعل، من أنواع سنة النبي ﷺ، وطرق بيانه لدين ربه.

«ولهذا كان من جعل داره مسجداً وفتح بابها، وأفرزها بطريقها، وأذن للناس بالدخول والصلاة فيها، مُعلِّماً أنها وقف وإن لم يتلفظ بذلك»: وهذا إذا لم تدل قرينة على خلاف ذلك، فإن دلت القرينة بأن فعله ذلك مؤقت فيؤخذ بها.

«وكذلك من وُجد متقرباً إلى غيره بأنواع المسار يكون معلماً له ولغيره أنه يحبه، وإن لم يتلفظ بقوله، وكذلك بالعكس، وكذلك شهادة الرب ﷻ وبيانه وإعلامه يكون بقوله تارة وبفعله أخرى، فالقول ما أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، وأما بيانه وإعلامه بفعله؛ فكما قال ابنُ كيسان^(١): شهد الله بتدبيره العجيب وأموره المحكمة عند خلقه أنه لا إله إلا هو^(٢)، وقال آخر:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد
يختلفون في نسبة هذا البيت أهو لأبي نواس أم لأبي العتاهية^(٣)؟، ومعناه عال صحيح.

«ومما يدل على أن الشهادة تكون بالفعل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ﴾ [التوبة: ١٧]، فهذه شهادة منهم على أنفسهم بما يفعلونه، والمقصود أنه سبحانه يشهد بما جعل آياته المخلوقة دالة عليه، ودلالاتها إنما هي بخلقه وجعله؛ فإذا كانت الآيات المخلوقة من السموات والأرض وما فيهما وما بينهما تدل بما فيها من فعل وبديع صنع على وجود الله ﷻ، وأنه هو المتفرد بالخلق والرزق والتدبير والإلهية، فكذلك آياته المتلوة -وهي

(١) هو وهب بن كيسان المدني المؤدب، توفي سنة (١٢٧هـ). ينظر: طبقات ابن سعد، ٤١١/٥.

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي، ٣/٣٢، زاد المسير، ١/٢٦٦.

(٣) ينظر: المحاسن والأضداد للجاحظ، (ص: ١٦٨)، التمثيل والمحاضرة، (ص: ١١)، زهر

كلامه تعالى وقوله - تدل على ذلك، والمتلوة قد تكون أوضح؛ لأن الآيات المنطوقة يفهمها غالب الناس بخلاف المخلوقة، فإنه لا ينتبه إليها إلا من وفقه الله للتدبر والتأمل والتفكير.

«وأما مرتبة الأمر بذلك والإلزام به، وأن مجرد الشهادة لا يستلزمه، لكن الشهادة في هذا الموضوع تدل عليه وتضمنه، فإنه سبحانه شهد به شهادة من حكم به وقضى وأمر وألزم عباده به، كما قال تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل: ٥١]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ [التوبة: ٣١]، وقال تعالى: ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ [الإسراء: ٢٢]، وقال: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ [الفصص: ٨٨]، والقرآن كله شاهد بذلك»؛ أي: بأن الله أمر بهذه الشهادة، وتحقيق ما تضمنته، وإلزام عباده بذلك.

«ووجه استلزام شهادته سبحانه لذلك أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبين وأعلم وحكم وقضى أن ما سواه ليس بإله، وأن إلهية ما سواه باطلة، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذ وحده إلهًا، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهًا، وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلاً يستفتي رجلاً أو يستشهادة أو يستطبه، وهو ليس أهلاً لذلك، ويدع من هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفتي، ولا شاهد، ولا طبيب؛ المفتي فلان، والشاهد فلان، والطبيب فلان»، فالله ﷻ لما شهد لنفسه بالألوهية، وأشهد على ذلك ملائكته، وأهل العلم، فإن هذا ليس بمجرد خبر للعلم والإحاطة والاطلاع، وإنما هو خبر متضمن للنفي والإثبات؛ نفي ألوهية ما سوى الله سبحانه، وإثبات الألوهية له، وهذه الشهادة المتضمنة للنفي والإثبات فيها إلزام وحكم وقضاء، بخلاف الفتوى؛ حيث إنها بيان الحكم من غير إلزام به^(١).

(١) ينظر: الفروق للقرافي، ٤/ ٨٩.

وأورد بذلك مثلاً وهو: أنك إذا رأيت رجلاً يستفتي آخر ليس بأهل للفتوى، أو يستشده، وهو ليس ممن يثبت الحق بشهادته، أو يستطبه، وهو لا يعرف من الطب شيئاً، فتنهاه، وتُخبره بجهلهم، فتقول له: هذا ليس بمفتي، المفتي فلان، فهذا يتضمن النهي عن الذهاب إلى غير المتأهل، والأمر بالذهاب إلى المتأهل، وهذا ما يفهمه المخاطب من النفي والإثبات في قوله: لا إله إلا الله؛ أي: لا تعبدوا هذه الآلهة واعبدوا الله وحده.

وجميع ما في القرآن من الأخبار لها لوازم، ومن ذلك الأخبار عن الأمم الماضية، وكثير من الناس يقرأ كتب التواريخ؛ لمجرد التسلية والعلم، لا للاعتبار بها؛ لأنه لا بد من التأمل في أخبار الأمم الماضية، والنظر في أعمالهم الصالحة والسيئة، والنظر فيما عُوقبوا بسببه لاجتنابه، فما فعله التتر بحلب سنة ثمانمائة وثلاث^(١) فعل مثله أو أشد منه الأمريكان في العراق، والسنن الإلهية ماضية: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، فمن غير وبدل غير وبدل له، والله المستعان.

«و-أيضاً- فالآية دلت على أنه وحده المستحق للعبادة، فإذا أخبر أنه هو وحده المستحق للعبادة؛ تضمن هذا الإخبار أمر العباد وإلزامهم بأداء ما يستحقه الرب تعالى عليهم، وأن القيام بذلك هو خالص حقه عليهم، -وأيضاً- فلفظ الحكم والقضاء يستعمل في الجملة الخبرية، ويقال للجملة الخبرية قضية^(٢)، وقد حكم فيها بكذا قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَّ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥١ - ١٥٤]، فجعل هذا الإخبار المجرد منهم حكماً، وقال تعالى: ﴿أَفَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾

(١) ينظر: النجوم الزاهرة، ١٢/٢٢٣-٢٣٤، ٢٤٤-٢٤٦.

(٢) ينظر: الواضح لابن عقيل، ١/٤٠٤، رفع الحاجب، (ص: ٢٩٩).

[القلم: ٣٥ - ٣٦]، لكن هذا حكم لا إزام معه، والحكم والقضاء بأن لا إله إلا هو متضمنٌ للإزام، ولو كان المراد مجرد شهادة؛ لم يتمكنوا من العلم بها، ولم ينتفعوا بها، ولم تقم عليهم بها الحجة؛ بل قد تضمنت البيان للعباد ودلائلهم وتعريفهم بما شهد به، كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة ولم يبينها؛ بل كتمها لم ينتفع بها أحد، ولم تقم بها حجة».

والذي لديه حكم شرعي، وعليه دليل من الكتاب والسنة، ولا يبينه للناس - لم ينتفع الناس بما عنده من علم، فصار علمه حجة عليه، ولم ينتفع به أحد، فحرم من أجور من ينتفع بهذا العلم.

«وإذا كان لا ينتفع بها إلا ببيانها؛ فهو سبحانه قد بينها غاية البيان بطرق ثلاثة: السمع، والبصر، والعقل، أما السمع؛ فبسمع آياته المتلوة المبيّنة لما عرفنا إياه من صفات كماله كلها؛ الوحداية وغيرها غاية البيان، لا كما يزعمه الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة ومعتلة بعض الصفات من دعوى احتمالات توقع في الحيرة، تنافي البيان الذي وصف الله به كتابه العزيز ورسوله الكريم، كما قال تعالى:

﴿ حَمَّ ۝١ ۝ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ [الزخرف: ١-٢]، وقال: ﴿ الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ [يوسف: ١]، وقال: ﴿ الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ ﴾ [الحجر: ١]، وقال: ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، وقال: ﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَي رَسُولُنَا أَلْبَلِغُ الْمُبِينِ ﴾ [المائدة: ٩٢]، وقال: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]».

الطريقة الأولى: السمعية، بآياته المتلوة المسموعة، ففيها البيان الواضح التام.

وقد بلغ ﷺ ما أمر بتبليغه، وبينه أوضح بيان، بأفصح عبارة، فقد أدى الأمانة تامة لم ينقص منها شيئاً، نشهد له بهذا، كما شهد له به الصحابة رضي الله عنهم.

«وكذلك السنة تأتي مبيّنة أو مقررة لما دل عليه القرآن، لم يحوجنا ربنا ﷺ إلى رأي فلان، ولا إلى ذوق فلان، ووجدته في أصول ديننا؛ ولذلك من اتبع الطريقة الشرعية في هذا البيان من كلام الله، وكلام نبيه ﷺ فيما أُجمل؛ نجا وسلم من الاضطراب، وأما من طلبوا الهدى من غيره، وتلقفوا معرفة دينهم من حكمة اليونان وغيرهم؛ فهؤلاء صاروا رؤوساً في الابتداع، وضلوا ضلالاً مبيناً، وأضلوا غيرهم، فعليهم أوزارهم وأزار من أضلوهم - نسأل الله السلامة والعافية -.

«ولهذا نجد من خالف الكتاب والسنة مختلفين مضطربين؛ بل قد قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ لَكُمْ دِينُكُمْ وَآمَنْتُمْ عَلَيْنَا نِعْمَتِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فلا يحتاج في تكميله إلى أمر خارج عن الكتاب والسنة»، وإلى من ضل وحاد عن الطريق، ممن زعم أنه يكمل الدين بمنطق وهذيان اليونان، أو بأخبار واهية وأحاديث ضعيفة وموضوعة، يزعم أنه يكذب للدين ولا يكذب عليه^(١)، فالدين كامل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ الصحيحة، وليس بحاجة إلى زيادة.

«وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو جعفر الطحاوي رحمه الله»، يعني: صاحب المتن.

«فيما يأتي من كلامه بقوله: لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا؛ فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله ﷻ ولرسوله ﷺ»، يعني: فيما يتعلق بالله ﷻ الذي لا تدرکه الأوهام، ولا تبلغه الأفهام بذاتها من غير اعتماد على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وما سلم في دينه إلا من سلم؛ لأن الإسلام هو الاستسلام، وقدم الإسلام لا تثبت إلا على قنطرة التسليم.

«وأما آياته العيانة الخلقية؛ فالنظر فيها والاستدلال بها يدل على ما تدل عليه آياته القولية السمعية، والعقل يجمع بين هذه وهذه؛ فيجزم بصحة ما جاءت به

(١) ينظر: اختصار علوم الحديث، (ص: ٧٩).

الرسول، فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة»: وحياة القلوب إنما تتم بالنظر في الآيات المتلوة والمرئية، وما عدا ذلك فلا نفع فيه ولا خير، وأما كلام أهل العلم؛ ففيه كذلك نفع عظيم؛ لأنه مستند إلى الكتاب والسنة، فهو من الكتاب والسنة، أما كلامهم المبني على اجتهاداتهم الخالية عن الاعتماد على الكتاب والسنة؛ فلا ينفع.

❖ [ما بعث الله نبياً إلا ومعه آية تدل على صدقه] ❖

«فهو سبحانه لكمال عدله ورحمته وإحسانه وحكمته ومحبته للعدر وإقامة الحجة لم يبعث نبياً إلا ومعه آية تدل على صدقه فيما أخبر به»، وتكون هذه الآية مناسبة لظرفه وعصره وبيئته التي يعيش فيها.

«قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ﴾ ﴿٤٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ❖ [النحل: ٤٣ - ٤٤].»

تصرف محققو هذه الطبعة في هذه الجزئية، وقالوا في الحاشية: «في الأصل (يوحى)، بضم الياء على ما لم يسم فاعله، وهي قراءة عامة القراء إلا حفصاً، وعدلها المحقق إلى نوحى» وهذا خطأ؛ فيمكن أن تكون قراءة المؤلف على قراءة العامة، والأصل أن تبقى الآية كما وجدت في الأصل، إلا أن تكون خطأ فتصحح، والتصرف في كتب أهل العلم من غير عارف يوقع في إشكالات كبيرة، فأحياناً يكون المؤلف نقل خطأ وعناه، ثم يأتي من يحقق ويصححه، فيضع مضمون الكلام، ومثال على ذلك ما ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» من أنه: «ادعى يهود خيبر في أزمان متأخرة بعد الثلاثمائة أن بأيديهم كتاباً من رسول الله ﷺ، فيه أنه وضع الجزية عنهم، وقد اغتر بهذا الكتاب بعض العلماء حتى قال بإسقاط الجزية عنهم،

وقد وقفت عليه فإذا هو مكذوب؛ فإن فيه شهادة سعد بن معاذ وقد كان مات قبل زمن خبير، وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان ولم يكن أسلم يومئذ، وفي آخره: وكتبه علي بن أبو طالب، وهذا لحن وخطأ، وفيه وضع الجزية ولم تكن شرعت بعد، فإنها إنما شرعت أول ما شرعت وأخذ من أهل نجران»^(١).

جاء بعض النساخ وصححوها، فكتبوا: «وكتب علي بن أبي طالب»، بينما وجود الخطأ مهم لبيان تزويرها.

وقريب منه ما وقع في المتن المطبوع مع فتح الباري، فقد أدخلوا متناً لا يتفق مع الرواية التي شرح ابن حجر عليها، فنجد ابن حجر يقول: قوله: كذا، ولا نجد هذه اللفظة في المتن.

وإقحام المتن في الشرح خطأ، فابن حجر قصد أن يجرد الشرح من المتن، وليت الطابع إذ أقحم أقحم رواية الشارح.

وليس في أصل تفسير القرطبي - حتى الطبعة الأولى للمجلد الأول والثاني - آيات في المتن، فأدخلت الآيات بعد ذلك، وليتهم إذ أدخلوا الآيات جعلوها على قراءة نافع التي اختارها القرطبي.

«وقال تعالى: ﴿ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، وقال تعالى: ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، وقال تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ ﴾ [الشورى: ١٧]، حتى إن من أخفى آيات الرسل آيات هود حتى قال له قومه ﴿ يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ﴾ [هود: ٥٣].»

كانت آية صالح الناقة، وهي ظاهرة ملموسة، وكذلك آيات موسى، وعيسى، وكذلك آية محمد ﷺ القرآن العظيم وهي أعظمها، وأما آية هود؛ فلا يوجد شيء ملموس يناسب عصرهم، لكنه جاء بآيات قد لا تدرك بالأبصار، لكن يدركها العاقل إذا تأمل في آيات الله.

«ومع هذا فينته من أوضح البيّنات لمن وفقه الله لتدبرها، وقد أشار إليها بقوله: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا أَعْرَبْنَاكَ بَعْضَ الْهَتَنَاتِ سِوَى اللَّهِ قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود:٤٤]، فهذا من أعظم الآيات أن رجلاً واحداً يخاطب أمة عظيمة بهذا الخطاب غير جزع ولا فزع ولا خوَار؛ بل هو واثق بما قاله، جازم به، فأشهد الله أولاً على براءته من دينهم وما هم عليه إسهاداً واثق به، معتمدٍ عليه، معلّمٍ لقوله أنه وليه وناصره، وغيرٍ مسلّطٍ لهم عليه، ثم أشهدهم إسهاداً مجاهر لهم بالمخالفة: أنه بريء من دينهم، وآلهتهم التي يوالون عليها ويعادون عليها، ويبدلون دماءهم وأموالهم في نصرتهم لها ثم أكد ذلك عليهم بالاستهانة بهم، واحتقارهم وازدراءهم، ولو يجتمعون كلهم على كيد وشفاء غيظهم منه، ثم يعاجلونه ولا يمهلونهم، ثم قرر دعوتهم أحسن تقرير، وبيّن أن ربه تعالى وربهم الذي نواصيهم بيده، هو وليه ووكيله القائم بنصره وتأييده، وأنه على صراط مستقيم؛ فلا يخذل من توكل عليه، وأقرّ به، ولا يُشمت به أعداءه»^(١).

آية هود ﷺ قد لا تلوح لكثير ممن يقرأ القرآن حتى من أوساط المتعلمين؛ لأن هذا يحتاج إلى مزيد نظر، وإعمال فكر وتدبر وربط قصة هود في جميع مواضعها من القرآن، ومثل هذا الاستنباط العجيب فتح من الله، والفتح في القرآن يحتاج إلى صدق مع الله ﷻ، وطيب مطعم، ونظافة قلب، وشفاء فكر، وحفظ

(١) ينظر: مدارج السالكين، ٣/٤٣٢.

جوارح، وسفيان بن عيينة يقول: أعلمكم أني كنت أوتيت فهم القرآن، فلما أخذت مال أبي جعفر منعت^(١).

وابن القيم يتكلم على بعض الآيات في عشرين صفحة، فتعجب من أين افترع هذه الأبيكار؟! وكيف اجتمع له هذا الكم من الفوائد؟! والواحد منا يعصر ذهنه، فلا يزيد على سطرين، وإنك والله لتعجب حقاً لأناس كيف نزعوا هذه المنازع من هذه الآيات، فعلى الإنسان أن يصدق اللجأ مع ربه، ويخلص له في عمله، ويطيب مطعمه، ويحفظ قلبه وجوارحه، والله المستعان.

«فأي آية وبرهان أحسن من آيات الأنبياء ﷺ وبراهينهم وأدلتهم، وهي شهادة من الله سبحانه لهم بينها لعباده غاية البيان، ومن أسمائه تعالى المؤمن، وهو في أحد التفسيرين: المصدق الذي يُصدق الصادقين، بما يقيم لهم من شواهد صدقهم، فإنه لا بد أن يري العباد من الآيات الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن الوحي الذي بلغته رسله حق، قال تعالى: ﴿سَزُرِيهِمْ عَابِتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]؛ أي: القرآن، فإنه هو المتقدم في قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [فصلت: ٥٤] ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]، فشهد سبحانه لرسوله بقوله: إن ما جاء به حق، ووعد أن يري العباد من آياته الفعلية الخلقية ما يشهد بذلك -أيضاً-، ثم ذكر ما هو أعظم من ذلك كله وأجل، وهو شهادته سبحانه على كل شيء، فإن من أسمائه الشهيد الذي لا يغيب عنه شيء، ولا يعزب عنه؛ بل هو مطلع على كل شيء، مشاهد له، عليم بتفاصيله، وهذا استدلال بأسمائه وصفاته، والأول استدلال بقوله وكلماته، والاستدلال بالآيات الأفقية والنفسية استدلالاً بأفعاله ومخلوقاته».

(١) ينظر: المنتظم لابن الجوزي، ١٠/٦٨.

كثير من طلاب العلم يقرؤون في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ من الأسماء الحسنی الشيء الكثير، لكنهم لا يعرفون معناها، مثل: اسم المؤمن، والسبب أننا ما أعطينا هذا الجانب حظه من العناية، وقد أُلّف في الأسماء الحسنی مصنفاتٌ كثيرةٌ نشرًا ونظمًا.

ومن خير ما يقرأ في هذا ما كتبه ابن القيم رحمه الله في نونيته عن معاني الأسماء الحسنی، والشرّاح زادوا على ذلك.

وعلى طالب العلم في كل شيء يطلبه أن يسلك هذا الطريق بصدق، فإذا فعله بلغ بإذن الله مناه، فيبحث فيما جاء عن الله وعن رسوله من معاني هذه الأسماء، ويضم بعضها إلى بعض، ويتعرف معانيها، فلا يلبث أن يجد لذلك أثرًا في عمله كله، فلا يرضى إلا بالإكثار وكثرة النظر، والله يفتح على من يشاء بما شاء.

وذكر الشارح أن لاسم المؤمن تفسيرين، الأول: الذي يصدّق أوليائه بآياته الشرعية والكونية، ولم يذكر الثاني وهو: الذي أمن خلقه من أن يظلمهم^(١).

❖ [الاستدلال بأسماء الله وصفاته وأفعاله على وحدانيته] ❖

«فإن قلت كيف يُستدل بأسمائه وصفاته، فإن الاستدلال بذلك لا يعهد في الاصطلاح؟ فالجواب أن الله تعالى قد أودع في الفِطر التي لم تتنجس بالجحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل: أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته»: المقصود الفِطر التي لم تجتلبها الشياطين، ولم تلوث بأفكار وافدة، فهذه هي الفِطرة التي تنقاد للنص، وتصل إلى الهدف، أما من تلوثت فطرته بأفكار الغرب والشرق، من مسلمين وغير مسلمين، وزعم أن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذها^(٢)،

(١) ينظر: تفسير ابن كثير، ٨/٨٠.

(٢) لفظ حديث مرفوع لا يصح. ينظر: المقاصد الحسنة، (ص: ٣١٠).

وولج من هذه المقالة إلى متاهات لا آخر لها؛ فلا شك أن مثل هذا لا ينتفع بمثل هذه الدلائل والحجج.

«أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته، وأنه الموصوف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسله، وما خفي عن الخلق من كماله أعظم وأعظم مما عرفوه منه، ومن كماله المقدس شهادته على كل شيء وإطلاعه عليه، بحيث لا يغيب عنه ذرة في السموات ولا في الأرض باطنًا وظاهرًا، ومن هذا شأنه كيف يليق بالعباد أن يشركوا به، وأن يعبدوا غيره ويجعلوا معه إلهاً آخر؟! وكيف يليق بكماله أن يقرّ من يكذب عليه أعظم الكذب، ويخبر عنه بخلاف ما الأمر عليه ثم ينصره على ذلك، ويؤيده، ويعلي شأنه، ويجيب دعوته، ويهلك عدوّه؟!»: نعم هذا مستحيل أن يكون النبي ﷺ وأولياء الله بهذه المثابة؛ يكذبون عليه أشد الكذب ثم ينصرهم ويعلي شأنهم، إذا لا بد أن يكونوا صادقين؛ لأنه لا يستحق النصر إلا من نصر الله: ﴿وَلْيَنْصُرَكَ اللَّهُ مَنِ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٤٠].

«ويظهر على يديه من الآيات والبراهين ما يعجز عن مثله قوى البشر، وهو مع ذلك كاذب عليه، مفتر، ومعلوم أن شهادته سبحانه على كل شيء وقدرته وحكمته وعزته وكماله المقدس يابى ذلك، ومن جوّز ذلك فهو من أبعد الناس عن معرفته، والقرآن مملوء من هذه الطريق، وهي طريق الخواص؛ يستدلون بالله على أفعاله وما يليق به أن يفعله ولا يفعله»: لو أن إنساناً تفرد بخدمة إنسان، وعرف ما يحبه وما يكرهه، وما يرضيه وما يغضبه، ثم أهدي طعام لهذا المخدوم، لبادر هذا الخادم وقال: لا، هذا الطعام لا يناسبه، هذا يضره أو العكس؛ لأنه عرف أحوال مخدومه، وعاشره معاشرة أصبح بها يعرف ما ينفعه وما يضره، فمن اعتنى بالنبي ﷺ وسننه وأحواله وأيامه، لا يمكن أن يمشي عليه حديث منحول على النبي ﷺ، كما نراه في أحوال الجهابذة من أئمة السنة، وكذلك من اعتنى بالكتاب والسنة عرف ما ينسب إلى

الله ﷻ وما لا يجوز أن ينسب إليه.

إن مما يستحيل مع كمال الله أن يعيش شخص ردحًا من الزمن، ويموت في علو وقوة وتأيد وتمكين، وهو كذاب ليس معه رسالة، ولا أوحى إليه بشيء؛ بل كل أقواله افتراء على الله!

«قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾

فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَنِيزٌ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٧]، وسيأتي لذلك زيادة بيان - إن شاء الله تعالى - . ويُستدل - أيضًا - بأسمائه وصفاته على وحدانيته، وعلى بطلان الشرك كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّبُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣]، وأضعاف ذلك في القرآن، وهذه الطريق قليل سالكها، لا يهتدي إليها إلا الخواص، وطريقة الجمهور الاستدلال بالآيات المشاهدة؛ لأنها أسهل تناولًا وأوسع، والله سبحانه يفضل بعض خلقه على بعض»: تجد عامة استدلالات العلماء وطلاب العلم بالآيات المشاهدة، وهذه الجادة سليمة، ولا إشكال فيها، وهي الأصل، لكن كثيرًا منهم لا يعرف غيرها، وهي الاستدلال بأسمائه وصفاته على أفعاله تعالى، وهي فهوم واستنباطات يفتح الله بها على بعض خلقه من أهل العلم، أصحاب العقائد الصحيحة السليمة.

«فالقرآن العظيم قد اجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره، فإنه الدليل والمدلول عليه، والشاهد والمشهود له، قال تعالى لمن طلب آية تدل على صدق رسوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ فِي ذَٰلِكَ لِرَحْمَةٍ وَذِكْرٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]».

من قرأ في التفسير الإشاري^(١) للصوفية لا بد أن يجد فيه خفاء وغموضاً، مع أنهم يزعمون أنه إلهام، وفي الحقيقة هو إلهام شيطاني لا رحماني؛ لأنهم لم يعولوا على الكتاب والسنة، ولم يسلكوا الجادة التي سلكها سلف هذه الأمة، فلو تنظر في تفسير المهائمي^(٢) أو القاشاني^(٣) أو التفسير الإشاري للقشيري^(٤)، وما ينقله الألوسي في أواخر تفسير الآيات تجد شيئاً عجيباً، تجدهم ينزعون إلى أشياء يزعمون أن القرآن يدل عليها، ويعتقدون أنها فتوح وإلهامات، وصدقوا، فليس الشأن في مجرد أن يكون المنقذ في الذهن فهماً أو إلهاماً، لكن الشأن في مصدر هذا الإلهام والفهم.

❖ [تقسيم غلاة الصوفية للتوحيد]

«وإذا عُرف أن توحيد الإلهية هو التوحيد الذي أرسلت به الرسل، وأنزلت به الكتب، كما تقدمت إليه الإشارة، فلا يلتفت إلى قول من قسّم التوحيد إلى ثلاثة أنواع، وجعل هذا النوع توحيد العامة، والنوع الثاني: توحيد الخاصة، وهو الذي يثبت بالحقائق، والنوع الثالث: توحيد قائم بالقدم، وهو توحيد خاصة الخاصة»: جعلوا الظاهر الذي يؤخذ من الآيات الواضحة توحيد العامة^(٥)، مع أنه التوحيد

(١) التفسير الإشاري: تأويل القرآن بغير ظاهره؛ لإشارة خفية تظهر لأرباب السلوك والتصوف. مناهل العرفان، ٢/٧٨.

(٢) واسمه: «تبصير الرحمن وتيسير المنان»، والمهائمي: أبو الحسن علي علاء الدين بن أحمد بن علي المهائمي الهندي الحنفي، من كبار الصوفية في عصره، كان يقول بوحدة الوجود، ويزعم أنه تلقى عن الخضر العلم، توفي سنة (٨٥٣هـ). ينظر: طبقات المفسرين للأذهوي، (ص: ٤٢٧)، الأعلام، ٤/٢٥٧.

(٣) هو: عبد الرزاق جمال الدين بن أحمد كمال الدين ابن أبي الغنائم محمد الكاشاني أو الكاشي أو القاشاني، شيعي باطني، توفي سنة (٧٣٠هـ) تقريباً، له كتاب «لطائف الإعلام في إشارات أهل الأفهام، وتأويلات القرآن». ينظر: الأعلام، ٣/٣٥٠.

(٤) ويسمى: «لطائف الإشارات»، مطبوع مشهور.

(٥) ينظر: منهاج السنة، ٥/٣٤٣.

الذي بعث الله لأجله الرسل، وأما توحيد الخاصة؛ فهو في الحقيقة الفناء في توحيد الربوبية^(١)، وأما الثالث الذي سموه توحيد خاصة الخاصة؛ فهو توحيد قائم بالقدم، ومعناه عندهم: ألا يكون معه شيء قديم بقدمه، لا أسماء، ولا صفات، فالله بزعمهم مجرد عن كل ذلك، ويكون التوحيد منصباً على هذا المطلق عن الأوصاف والنعوت^(٢).

وقول الشارح: «فلا يلتفت إلى قول من قَسَمَ التوحيد إلى ثلاثة أنواع» لا يستدل به مفتون على أهل السنة الذين يقسمون التوحيد إلى أقسام ثلاثة، فيقول: ابن أبي العز ينهى عن تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام!، كلا؛ بل هو يعني التقسيم السالف الباطل، أما الصحيح المأخوذ بالاستقراء من الكتاب والسنة؛ فلا.

«فإن أكمل الناس توحيداً الأنبياء -صلوات الله عليهم-، والمرسلون منهم أكمل في ذلك، وأولو العزم من الرسل أكملهم توحيداً، وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد -صلى الله وسلم عليهم أجمعين-، وأكملهم توحيداً الخليان محمد وإبراهيم -صلوات الله عليهما وسلامه-؛ فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به غيرهما علماً ومعرفةً وحالاً، ودعوةً للخلق، وجهاداً، فلا توحيد أكمل من الذي قامت به الرسل، ودعوا إليه، وجاهدوا الأمم عليه، ولهذا أمر سبحانه نبيه ﷺ أن يقتدي بهم فيه، كما قال تعالى بعد ذكر مناظرة إبراهيم قومه في بطلان الشرك، وصحة التوحيد، وذكر الأنبياء من ذريته: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَلْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]».

هذا دليل من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه؛ فيكون ناسخاً له^(٣)، ومن اللطائف أن ممن ذكر في هذه الآيات من الأنبياء هارون، وثبت في

(١) ينظر: المنهاج، ٥/٣٥٥.

(٢) اضطرب الناس في فهم مرادهم، وفيه شوب اتحاد ووحدة. ينظر مدارج السالكين، ٣/٤٧٥، ٤٨٠.

(٣) ينظر: الواضح لابن عقيل، ٢/٣١٩، إرشاد الفحول، ٢/١٨١.

القرآن أن هارون له لحية أخذ بها موسى عليه السلام، فقال له: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ [طه: ٩٤]، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاعتداء به، وهذا استدلال خفي، لكن قد يحتاج إليه في مثل هذه الأيام، وفي الحديث: أنهم كانوا يعرفون قراءته صلى الله عليه وسلم باضطراب لحيته^(١). ومع وفرة أدلة الباب وصراحتها جاء من يقول إن اسم اللحية يطلق على أدنى شعر موجود على اللحيين، وألف كتابًا سماه: «إيضاح النص في أن المراد من إعفاء اللحية هو القص»^(٢).

«فلا أكمل من توحيد من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتدي بهم، وكان صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: «أصبحنا على فطرة الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودين نبينا محمد، وملة أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين»^(٣)، فملة إبراهيم التوحيد، ودين محمد صلى الله عليه وسلم ما جاء به من عند الله قولاً وعملاً واعتقاداً، وكلمة الإخلاص هي شهادة أن لا إله إلا الله، وفطرة الإسلام هي ما فطر عليه عباده من محبته وعبادته وحده لا شريك له، والاستسلام له، والانقياداً وإنابة، فهذا هو توحيد خاصة الخاصة الذي من رغب عنه فهو من أسفه السفهاء، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ، وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [١٣٠] إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿[البقرة: ١٣٠ - ١٣١]: توحيد خاصة الخاصة هو الاقتداء بإبراهيم ومحمد -عليهما الصلاة والسلام-، وعلى سائر الأنبياء-.

«وكل من له حس سليم، وعقل يميز به، لا يحتاج في الاستدلال إلى أوضاع

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة، (٧٤٦)، وأبو داود، (٨٠١) عن خباب.

(٢) لمؤلفه: عبد الرحمن بن محمد الحكمي الفيقي، وطبعته دار العربية للموسوعات، عام ٢٠٠٧ م.

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ذكر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا أصبح، (٩٧٤٣)، وأحمد، (١٥٣٦٠)، عن ابن أبيزئ، وقال الهيثمي في المجمع، ١٠/١١٦: «رواه أحمد والطبراني، ورجالهما رجال الصحيح».

أهل الكلام والجدل واصطلاحهم، وطرقهم ألبتة»: لاحتاج إلى مقدماتهم ونتائجهم، فهم يهتمون بطريقة القرآن في الاستدلال بأنها غير برهانية، ولا تعطي نتيجة؛ لأن المقدمة الأولى محذوفة؛ حيث إنهم لا بد أن يذكروا المقدمة الأولى ولو كانت أوضح من الشمس.

«بل ربما يقع بسببها في شكوك وشبه يحصل له بها الحيرة والضلال والريية، فإن التوحيد إنما ينفع إذا سلم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو القلب السليم الذي لا يفلح إلا من أتى الله به»، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩]، وقد فصل الإمام ابن القيم رحمته في مقدمة الجواب الكافي عن ماهية القلب السليم، وعن كيفية تحصيل سلامته^(١).

«ولا شك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة ينتهي إلى الفناء الذي يشمر إليه غالب الصوفية، وهو دربٌ خطر يفضي إلى الاتحاد، انظر إلى ما أنشده شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري رحمته»: الهروي صاحب منازل السائرين^(٢)، اشتهر بشيخ الإسلام، أثنى عليه ابن تيمية وابن القيم، لكن في كلامه ما قد يتهم بسببه كما سيأتي، ونحن لا نبرئ من وقع في الخطأ ولو كان حبيباً، لكن سيرة الرجل وطريقته إلى أهل السنة أقرب، وإن كان في كلامه ما يفهم منه شوب الابتداع والاتحاد، وقد حاول ابن القيم رحمته جاهداً أن يقرب كلامه إلى كلام أهل السنة في مدارج السالكين^(٣).

(١) ينظر: الجواب الكافي، ١/ ٢٨٢، وما بعدها.

(٢) هو: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، من ذرية أبي أيوب الأنصاري، فقيه حنبلي، له معرفة بالتاريخ كان سيفاً مسلواً على المخالفين، وجذعاً في أعين المتكلمين، وطوداً في السنة لا يتزلزل، وقد امتحن مرات، له مؤلفات منها: «ذم الكلام وأهله»، و«منازل السائرين»، و«سيرة أحمد بن حنبل»، توفي سنة (٤٨١هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ، ٣/ ٢٤٩.

(٣) ١/ ١٦٧.

«حيث يقول:

ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد
توحيد من ينطق عن نعته عارضة أبطلها الواحد
توحيده إياه توحيد ونعت من ينعت له لاجد^(١)

كيف يكون كل من وحده جاحداً؟! الحمد لله الذي عافانا من التلوث بمثل هذا الكلام.

وكنت مرة في درس في المدينة وتكلمت عن بعض عبارات جاءت عن ابن عربي الاتحادي، وحمدنا الله ﷺ أن سلّمنا من هذه الشكوك والشبهات، ثم أرسل إلي شخص رسالة مطوّلة مفادها أن في كلام الإمام ابن عربي ما يخفى عليك، وعلى أمثالك، وعلى شيخك ابن تيمية، وعلى جميع شيوخك، أنتم لا تفهمون الكلام، وتطعنون في أهله.

وعجبت -والله- أن يوجد مثل هذا في أوساط المتعلمين، وفي مدينة الرسول ﷺ، والمصيبة لو كان مبتعثاً جاء بمنحة من بلده ليدرس في هذه البلاد ثم هذه النتيجة.

«وإن كان قائله ﷺ لم يرد به الاتحاد لكن ذكر لفظاً مجملاً محتملاً جذبه به الاتحادي إليه، وأقسم بالله جهد أيمانه: إنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق»؛ ولذلك يمنع أهل العلم إطلاق كل ما يلتبس فيه الحق بالباطل، من قول أو فعل.

«مع أن المعنى الذي حام حوله لو كان مطلوباً منا لنبه الشارع عليه، ودعا الناس إليه ويّنه؛ فإن على الرسول البلاغ المبين، فأين قال الرسول: هذا توحيد

(١) الأبيات لشيخ الإسلام الهروي. ينظر: منازل السائرين له، (ص: ١٣٩).

العامة، وهذا توحيد الخاصة، وهذا توحيد خاصة الخاصة أو ما يقرب من هذا المعنى أو أشار إليه؟ هذه النقول والعقول حاضرة، فهذا كلام الله المنزل على رسوله ﷺ، وهذه سنة الرسول، وهذا كلام خير القرون بعد الرسول وسادات العارفين من الأئمة، هل جاء ذكر الفناء فيها وهذا التقسيم عن أحد منهم؟ وإنما حصل هذا من زيادة الغلو في الدين المشبه لغلو الخوارج؛ بل لغلو النصارى في دينهم، وقد ذمَّ الله تعالى الغلو في الدين، ونهى عنه؛ فقال تعالى: ﴿يَأْهَلْ أَلْكِتَابِ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال: ﴿قُلْ يَأْهَلْ أَلْكِتَابِ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

وقال ﷺ: «لا تشددوا فيشدد الله عليكم؛ فإن من كان قبلكم شددوا فشدد الله عليهم، فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات، رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم» رواه أبو داود^(١): «وفي قصة البقرة التي أمر بنو إسرائيل بذبحها، شددوا فشدد عليهم، ولو ذبحوا أي بقرة كفتهم، لكنهم تعنتوا فوقعوا في الحرج.

✽ [ليس كمثله شيء]

«قوله: «ولا شيء مثله» اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً، يراد به المعنى الصحيح؛ وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، رد على الممثلة المشبهة، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، رد على النفاة المعطلة، فمن جعل

(١) كتاب الأدب، باب في الحسد، (٤٩٠٤).

صفات الخالق مثل صفات المخلوق فهو المشبه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق فهو نظير النصارى في كفرهم^(١).

ويراد به^(٢): أنه لا يثبت لله شيء من الصفات، فلا يقال: له قدرة، ولا علم، ولا حياة؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات، ولازم هذا القول أنه لا يقال له: حي عليم قدير؛ لأن العبد يُسمَّى بهذه الأسماء، وكذا كلامه، وسمعه، وبصره، ورؤيته^(٣)، وغير ذلك».

«ولا شيء مثله» كما في قوله ﷺ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وهذا فيه رد على المشبهة الذين يشبهون الله بالمخلوق، ويقولون: لله سمع كسمعنا، وبصر كبصرنا، ونفي لمشابهة المخلوق للخالق، كما تدعيه النصارى، والله ﷻ ليس له مشابهة في الذات، وكذلك ليس له شبيهة في الصفات؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وإن كانت المشابهة في أصل المعنى ثابتة، فالله ﷻ سميع بصير، والمخلوق سميع بصير، الله ﷻ حي عليم قادر، وكذلك المخلوق موصوف بهذه الصفات، أما تمام المعنى؛ فلا، فله صفات تليق به، وللمخلوق صفات تليق به^(٤)، فوجود الخالق يختلف عن وجود المخلوق، وعلم الخالق يختلف عن علم المخلوق، وإن كان الاشتراك في اللفظ وأصل المعنى ثابتاً.

ولفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً يراد به المعنى الصحيح؛ وهو ما نفاه القرآن وهو المشابهة في الكيفية، فهذه منفية، لكن المعطلة أرادوا من التشابه في اللفظ التوصل إلى نفي الصفات؛ لأنها بزعمهم تقتضي التشبيه، فلا يقال

(١) من هنا إلى نحو ثمان صفحات منقول من منهاج السنة، ٢/ ١١٢-١١٢٠.

(٢) أي: لفظ التشبيه.

(٣) كذا الأصل، ولعل المقصود بصره وإرادته، كما هو في إحدى النسخ المطبوعة.

(٤) ينظر: الرد على المنطقيين، (ص: ١٥٥)، الصفدية، ١/ ١٠٢.

له سمع ولا بصر؛ لأن المخلوق موصوف بهذه الصفات، ووصف الخالق بها يقتضي مشابهة المخلوق للخالق فيها من كل وجه، كذا زعموا!

ولازم هذا القول: ألا يقال له: حي عليم قدير؛ لأن المخلوق موصوف بها، فإما أن يُثبَّتَ الجميع أو يُنْفَى الجميع؛ حيث إن إثبات الشيء ونفي نظيره بلا دليل تحكم وتفريق بين المتماثلات، وهذا الكلام يوجه لمن يثبت البعض وينفي البعض كالأشعرية الذين يثبتون سبع صفات دون غيرها^(١)، وكذلك للمعتزلة نفاة الصفات كلها دون الأسماء؛ لأنه يلزمهم في إثباتهم الأسماء ما يلزمهم في الصفات، ثم بعد ذلك يوافقون الجهمية الذين يعبدون عدماً لا وجود له في الخارج، وإلا فكيف يتصور موجود لا اسم له ولا صفة!؟

«وهم يوافقون أهل السنة على أنه موجود عليم قدير حي، والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل؛ فإن الله سمى نفسه بأسماء وسمى بعض عباده بها، وكذلك سمى صفاته بأسماء وسمى ببعضها صفات خلقه، وليس المسمى كالمسمى، فسمى نفسه حياً، عليمًا، قديرًا، رؤوفًا، رحيمًا، عزيزًا، حكيمًا، سميعًا، بصيرًا، ملكًا، مؤمنًا، جبارًا، متكبرًا، وقد سمى بعض عباده بهذه الأسماء فقال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]: «أطلق على المخلوق أنه حي، وأنه عليم، وحليم، ورؤوف، ورحيم، وسميع، وبصير، وعزيز، وملك، ومؤمن، ومتكبر، وجبار، كما في قوله تعالى: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]، ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصفات: ١٠١]، ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]،

(١) ينظر: التدمرية، (ص: ٣١)، بيان تلبيس الجهمية، ٣/ ٢١١.

﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا ﴾ [السجدة: ١٨]، ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [غافر: ٣٥]، وجاء مثل هذا في حق الخالق.

«ومعلوم أنه لا يماثل الحي الحي، ولا العليم العليم، ولا العزيز العزيز، وكذلك سائر الأسماء؛ وإذا كانت المخلوقات تشترك في هذه الأسماء، وتتفاوت من مخلوق لآخر، فالجمل له وجه، والبعوضة لها وجه، والإنسان له وجه، والحمار له وجه، ولا يقتضي هذا التماثل، وهي أقرب إلى التشابه فيما بينها، فكيف يدعى هذا بين الخالق والمخلوق؟!»

«وقال تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ [النساء: ١٦٦] وقال: ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾ [فاطر: ١١]، وقال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقال: ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ [فصلت: ١٥]، وعن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول: «إذا هم أحدكم بالأمر؛ فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم؛ فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: عاجل أمري وآجله، فاقدره لي، ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: عاجل أمري وآجله، فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم رضني به. قال: ويسمي حاجته» رواه البخاري^(١).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، (٦٣٨٢)، والترمذي، (٤٨٠)، والنسائي، (٣٢٥٣)، عن جابر رضي الله عنه.

قال: «إذا هم أحدكم بالأمر؛ فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل» والعطف بـ«ثم» يقوي أن يكون الدعاء بعد السلام، «اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك» فأثبت له صفتي العلم والقدرة، «فإنك تقدر ولا أقدر» هذا نفي للقدرة المستقلة بالفعل، وإلا فللمخلوق قدرة تليق به تابعة لقدرة الله، «وتعلم ولا أعلم» نفي علم المخلوق في مقابل علم الخالق، والمراد نفي العلم المحيط بحقائق الأمور وعواقبها، وإلا فالعبد يوصف بالعلم، يقول الخضر لموسى: «ما علمك وعلمي وعلم الخلائق في علم الله إلا مقدار ما غمس هذا العصفور منقاره»^(١).

«في حديث عمار بن ياسر الذي رواه النسائي وغيره عن النبي ﷺ: أنه كان يدعو بهذا: «اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي، اللهم إني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا، وأسألك القصد في الغنى والفقر، وأسألك نعيماً لا ينفد، وقرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضا بعد القضاء، وأسألك برد العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلى وجهك الكريم، والشوق إلى لقائك، في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين»^(٢).

والشاهد منه قوله: «بعلمك الغيب وقدرتك» فأثبت له العلم والقدرة، «أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي» فالحياة خير للمسلم الذي يستغلها فيما يرضي الله ﷻ، والموت خير لمن لا يستفيد من حياته ما يقربه

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتْنِهِ ء إِنَّا عَدَاءُ نَا لَقَدْ لَعِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ ﴿٤٧٢٧﴾، واللفظ له، ومسلم، كتاب الفضائل،

باب من فضائل الخضر، (٢٣٨٠)، والترمذي، (٣١٤٩)، عن ابن عباس ؓ.

(٢) أخرجه النسائي، كتاب السهو، باب نوع آخر، (١٣٠٥)، وأحمد، (١٨٣٢٥)، وصححه ابن حبان، (١٩٧١)، والحاكم، (١٩٣٢).

إلى الله ﷻ أو يخشى الفتنة في دينه، فإذا تردد الإنسان وخشي وغلب على ظنه أنه قد يعرض له ما يصرفه عن طاعة الله ويفتنه عن دينه، فيقول مثل هذا الدعاء، والأصل أن الحياة خير؛ لأن المسلم يزداد بها قرباً إلى الله ﷻ، وهذه الأيام والليالي ظروف وأوعية للأعمال الصالحة أو العكس، فاختر لنفسك، وفي الحديث «خيركم من طال عمره، وحسن عمله»^(١)، وفي حديث عبد الله بن شداد قال: «جاء ثلاثة رهط من بني عذرة إلى النبي ﷺ فأسلموا، قال: فقال النبي ﷺ: من يكفيني هؤلاء؟ قال: فقال طلحة: أنا، قال: فكانوا عندي، قال: فضرب على الناس بعث، قال: فخرج أحدهم فاستشهد، ثم ضرب بعث الثاني فيه فاستشهد، قال: وبقي الثالث حتى مات مريضاً على فراشه، قال طلحة: فرأيت في النوم كأي أدخلت الجنة، فرأيتهم أعرفهم بأسمائهم وسيماهم، قال: فإذا الذي مات على فراشه دخل أولهم، وإذا الثاني من المستشهدين على أثره، وإذا أولهم آخرهم، قال: فدخلني من ذلك، قال: فأتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال النبي ﷺ: «ليس أحد عند الله أفضل من معمر يعمر في الإسلام؛ لتلهيله وتكبيره وتسييحه وتحميده»^(٢).

«فقد سمى الله ورسوله صفات الله علماً وقدرة وقوة، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم: ٥٤]، هذا بالنسبة للمخلوق، وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [يوسف: ٦٨] ومعلوم أنه ليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة، ونظائر هذا كثيرة، وهذا لازم لجميع العقلاء؛ فإن من نفى صفة من صفاته التي وصف الله بها نفسه كالرضا،

(١) أخرجه الترمذي، أبواب الزهد، باب ما جاء في طول العمر، (٢٣٢٩)، عن عبد الله بن بسر، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وأحمد، (١٧٦٨٠)، وصححه الحاكم، (١٢٥٦)، وجاء نحوه من حديث أنس وأبي بكر، وجابر وعبادة بن الصامت وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم، وحسن الهيثمي بعض هذه الروايات. ينظر: مجمع الزوائد، ١٠/ ٢٠٤.

(٢) أخرجه أحمد، (١٣٢٧٩)، قال الهيثمي في المجمع، ١٠/ ٢٠٤: «رواه أبو يعلى والبخاري فقالا: عن عبد الله بن شداد، عن طلحة، فوصله بنحوه، ورجالهم رجال الصحيح».

والغضب، والمحبة، والبغض، ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم، قيل له: فأنت تثبت له الإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيتَه وأثبتته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبتته؛ إذ لا فرق بينهما؛ فالتشابه في أصل الصفة لا يقتضي التشابه من كل وجه، وفي الحديث: «إن أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر ليلة البدر»^(١)، فهل أول من يدخل الجنة ليس لهم عيون ولا فم ولا أنف كالقمر؟ كلا، ولكنها مشابهة من وجه دون وجه.

فإذا تُصوِّر مثل هذا الاختلاف الكبير في المخلوق، فكيف به بين الخالق والمخلوق؟! لكنه الضلال وتلبيس الشيطان والبعد عن الوحيين، وإذا جاء الرب ﷻ يوم القيامة على الصفة التي يعرفه بها المؤمنون، التي جاءت بها النصوص، وسجدوا له، فما موقف هؤلاء الذين ينفون صفاته تعالى؟! هل يعرفونه وهم لا يثبتون له صفة بها يعرف؟!!

«فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً من الصفات، قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنی، مثل: حي، عليم، قدير، والعبد يسمى بهذه الأسماء، وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يثبت للعبد، فقل في صفاته نظير قولك في مسمى أسمائه»: لو كان الكلام مع المعتزلي القائل: أنا لا أثبت شيئاً من الصفات حتى تلزموني بما أثبت فيما لا أثبت، لقليل له: أنت تثبت الأسماء، ومن أسماء الله: الحي، العليم، ونحوها، والعبد يسمى بها ويتصف، فهلا نفيت الأسماء -أيضاً- للسبب الذي لأجله نفيت الصفات.

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة، (٣٢٤٥)، ومسلم، كتاب باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم، (٢٨٣٤)، وابن ماجه، (٤٣٣٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

«فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنى؛ بل أقول هي مجاز، وهي أسماء لبعض مبتدعاته كقول غلاة الباطنية^(١) والمتفلسفة»: يقولون هذه الأسماء التي أثبتها الله لنفسه، ليست وصفاً له، إنما هي أسماء لبعض مخلوقاته.

فيكون وصفه لنفسه بأنه السميع البصير، ليس لأنه يسمع ويبصر؛ بل هذا مجاز، أو هو لبعض مخلوقاته ومبتدعاته، ومع أن هذه مغالطات يقال له:

«فلا بد أن تعتقد أنه موجود حق قائم بنفسه، والجسم موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له»، فإذا التزمه يقال له: فقد تشابهها في الوجود، فيلزمك نفي وجود الله؛ لئلا يشابه المخلوق.

«فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً؛ بل أنكر وجود الواجب»: نفى وجود الخالق.

«قيل له: معلوم بصريح العقل أن الموجود إما واجب بنفسه، وإما غير واجب بنفسه، وإما قديم أزلي، وإما حادث كائن بعد أن لم يكن، وإما مخلوق مفتقر إلى خالق، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلى خالق، وإما فقير إلى ما سواه، وإما غني عما سواه، وغير الواجب بنفسه لا يكون إلا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلا بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغني عنه، فقد لزم على تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلي خالق غني عما سواه، وما سواه بخلاف ذلك، وقد علم بالحس والضرورة وجود موجود حادث كائن بعد أن لم يكن، والحادث لا يكون واجباً بنفسه»: كل مخلوق حادث، وموجد من عدم، وفقير محتاج إلى غيره، لا يمكن أن يوجد مخلوق يستغني بنفسه عن غيره، ولو تصورت رئيس أعظم دولة في الدنيا لا يمكن أن يستغني بنفسه وينفك عن هذه

(١) الباطنية: طوائف كثيرة من مختلف النحل والمشارب، يجمعهم القول بأن للنصوص ظاهراً يعرفه العوام، وباطناً يعرفه الخواص، ويعنون أنفسهم، وهي مقالة كفرية، تفضي بأصحابها إلى الزندقة الصريحة. ينظر: القرامطة لابن الجوزي، (ص: ٣٦).

الصفات، وأضعف مخلوق يؤثر في هذا المخلوق الذي يرى في نفسه أنه أعظم رجل في الدنيا، فهذا النمروود سلطت عليه بعوضة فأهلكته.

«والحادث لا يكون واجباً بنفسه، ولا قديماً أزلياً، ولا خالقاً لما سواه، ولا غنياً عما سواه، فثبت بالضرورة وجود موجودين: أحدهما واجب والآخر ممكن، أحدهما قديم والآخر حادث، أحدهما غني والآخر فقير، أحدهما خالق والآخر مخلوق، وهما متفقان في كون كل منهما شيئاً موجوداً ثابتاً؛ فاشتراكهما في الوجود لا يعني أن وجود هذا مثل وجود هذا؛ فوجود هذا مع الوجوب الذي لا يحتمل النقيض، ووجود ذاك مع الإمكان الذي يحتمل النقيض في أي لحظة، فهذا موجود يمكن أن يعدم، وذاك موجود لكنه واجب الوجود؛ لا يمكن أن يطرأ عليه النقيض^(١).

«ومن المعلوم -أيضاً- أن أحدهما ليس مماثلاً للآخر في حقيقته؛ إذ لو كان كذلك؛ لتمثلاً فيما يجب ويجوز ويمتنع، وأحدهما يجب قدمه وهو موجود بنفسه، والآخر لا يجب قدمه ولا هو موجود بنفسه، وأحدهما خالق، والآخر ليس بخالق، وأحدهما غني عما سواه والآخر فقير؛ فلو تماثلاً للزم أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم، موجوداً بنفسه غير موجود بنفسه، خالقاً ليس بخالق، غنياً غير غني؛ فيلزم اجتماع الضدين على تقدير تماثلهما»، واجتماع الضدين محال.

«فعلم أن تماثلهما منتف بصريح العقل، كما هو منتف بنصوص الشرع، فعلم بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه واختلافهما من وجه، فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلاً قائلاً للباطل»: اتفاقهما من وجه، وهو: الوجه اللفظي وأصل المعنى، واختلافهما

(١) الواجب: الموجود الذي يمتنع عدمه، ليس الوجود له من غيره؛ بل من نفس ذاته؛ فإن كان وجوب الوجود لذاته، سمي: واجباً لذاته، وإن كان لغيره، سمي: واجباً لغيره. التعريفات، (ص: ٢٤٩).

والممكن: ما يمكن وجوده، ويمكن عدمه. ينظر: معجم مقاليد العلوم، (ص: ٧٠).

من وجه الحقيقة والكيفية.

«ومن جعلهما متماثلين كان مشبَّهًا قائلاً للباطل والله أعلم؛ وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه، فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يشركه في شيء من ذلك، والعبد -أيضاً- مختص بوجوده وعلمه وقدرته، والله تعالى منزّه عن مشاركة العبد في خصائصه، وإذا اتفقا في مسمى الوجود والعلم والقدرة، فهذا المشترك مطلق كلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود في الأعيان مختص لا اشترك فيه»: وإذا وجد اشترك في الأسماء بين المخلوقات مع عدم التماثل في الكيفيات وهي مخلوقة، فكيف لا يتصور مثل هذا التباين بين الخالق والمخلوق؟! وقد ذكر في الجنة أشياء مسمياتها موجودة في الدنيا وليس في الدنيا مما في الجنة - كما يقول ابن عباس - إلا الأسماء^(١)، ولا اشترك في كيفياتها، وهذا بين مخلوقات، فكيف بما بين الخالق والمخلوق.

«وهذا موضع اضطرب فيه كثير من النظار؛ حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد، وطائفة ظنت أن لفظ الوجود يقال بالاشترك اللفظي^(٢)، وكابروا عقولهم؛ فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم؛ كما يقال: الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم وحادث، ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، واللفظ المشترك كلفظ «المشتري» الواقع على المبتاع والكوكب، ولكن يقال: لفظ المشتري يقال على كذا وعلى كذا»: وسبب بطلان كونه من قبيل المشترك اللفظي؛ قبول هذا اللفظ -الوجود- للتقسيم، والمشارك اللفظي لا يقبل التقسيم، كالمشتري، فهذا اللفظ مشترك لفظي؛ لأنه يقال على المبتاع وعلى الكوكب المعروف، ولا يقال المشتري ينقسم إلى

(١) أخرجه ابن جرير في التفسير، ١/٣٩٢، وابن أبي حاتم في التفسير، ١/٦٦، وغيرهما.

(٢) المشترك اللفظي: ما اتحد لفظه وتعدد وضعه ومعناه. ينظر: تشنيف المسامع، ١/٤٠٤.

قسمين: المبتاع والكوكب.

«وأمثال هذه المقالات التي قد بُسط الكلام عليها في موضعه، وأصل الخطأ والغلط توهمهم أن هذه الأشياء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك؛ فإنما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كلياً، لا يوجد إلا معيناً مختصاً»: لو تصورت شخصين هما أعلم من في البلد، وتخرجا من مدرسة واحدة بتقدير واحد، مع كون الاختبارات على مستوى ثمانية فصول نفسها، وكذلك المواد، والأساتذة، والمقررات، هل تستطيع أن تقول: علم هذا مطابق لعلم هذا مع اتحادهما في الظاهر؟ هذا مستحيل! وإذا كان هذا مستحيلاً في المتقاربين فكيف بالمتباينين، وإذا كان هذا في المخلوقين؛ فكيف بما بين الخالق والمخلوق، والله المستعان.

«وهذه الأسماء إذا سمي الله بها كان مسماها معيناً مختصاً به، فإذا سمي بها العبد كان مسماها مختصاً به، فوجود الله وحياته لا يشاركه فيها غيره؛ بل وجود هذا الموجود المعين لا يشاركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؟! ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك، فالمشار إليه واحد، لكن بوجهين مختلفين، وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى وزادوا فيه على الحق؛ فضلوا، وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه وزادوا فيه على الحق؛ حتى ضلوا؛ فصاروا على طرفي نقيض؛ هذا في أقصى اليمين، وهذا في أقصى الشمال، ووفق الله أهل السنة وأثبتوا ما أثبتته الله لنفسه، ولم يقعوا في محذور التشبيه، ولا في محذور التعطيل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

«وأن كتاب الله دل على الحق المحض الذي تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه، فالنفاة أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساؤوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس

«الأمر»، فهم بالغوا في هذا التنزيه حتى وقعوا في النفي المحض، وعبادة شيء لا حقيقة له.

«والمشبهة أحسنوا في إثبات الصفات، ولكن أسأؤوا بزيادة التشبيه»، فوقعوا في التمثيل.

«واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها، ويكون بينهما قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يمكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قط، حتى في أول تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل: تربية الصبي الذي يعلم البيان واللغة، ينطق له باللفظ المفرد، ويشار له إلى معناه إن كان مشهودًا بالإحساس الظاهر أو الباطن؛ فيقال له: لبن، خبز، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر، ماء، ويشار له مع العبارة إلى كل مسمى من هذه المسميات، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به». وإذا أردت أن تثبت هذه الألفاظ في ذهنه؛ فأشر إليها مع النطق بها، قل له: هذا لبن، فيثبت في ذهنه، وهذا خبز إلى آخر ما ذكره المؤلف رحمه الله، فإذا اتفق اللفظ الذي يعبر عنه بالحروف مع وجوده في الخارج، وتطابق ما في الذهن مع ما في الأعيان، رسخ في ذهنه، لكن لو أخذه نظريًا، قيل له: خبز وما رآه في عمره كله، اضطرب في تعيينه، يبقى أن هناك أشياء هي في الأذهان وجاءت بها النصوص، ودور المسلم فيها أن يرضى ويسلم بقدر ما بلغه من السمع.

«وليس أحد من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدم أبو البشر أول ما علمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية، وهي الأسماء كلها، وكلمه وعلمه بخطاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل؛ فدلالة اللفظ على المعنى هي بواسطة دلالة على ما عناه المتكلم وأراده، وإرادته وعنايته في قلبه؛ فلا يعرف باللفظ ابتداء، ولكن لا يعرف المعنى بغير اللفظ حتى يعلم أولاً أن المعنى المراد هو الذي

يراد بذلك اللفظ ويعنى به، فإذا عرف ذلك ثم سمع اللفظ مرة ثانية؛ عرف المعنى المراد بلا إشارة إليه».

أحيانا يعرف الشخص الشيء باسم عرفي في بلده، وله أسماء أخرى في بلدان أخرى لا يعرفها، فقد سأل رجل أشخاصاً عن (أم عامر) في قول الشاعر:

ومن يصنع المعروف في غير أهله يلاقي الذي لاقى مجيراً أم عامر^(١)

فأجابه بعضهم وهو يغلطهم، وقال أحدهم: هي (الجعيرة)، فقال: خطأ؛ لأن السائل لا يدري أن هذا هو اسم الضبع عند قوم المجيب!، مع أن من أسمائه في لغة العرب الجعار^(٢).

فإذا تطابق الاسم الأصلي مع الاسم العرفي مع الحقيقة الواقعة في الأذهان اتضح المعنى بجلاء، ولم يُخطأ أحد كما في الواقعة السابقة. وتوجد كتب مؤلفة في المغرب أو في الأندلس تشتمل على ألفاظ لا يعرفها أهل المشرق، والعكس، فتفوت بسببها فوائد، وقد يخفى أو يلتبس المعنى، ولذلك ينبغي أن يكون عند طالب العلم شيء من الإحاطة بهذه المصطلحات، وسقنا هذه الأمثلة لنستدل بها على ما وراءها مما يهتم به في العلم، أما بالنسبة لأموال الناس العادية ومخاطباتها؛ فأمرها سهل.

«وإن كانت الإشارة إلى ما يحس بالباطن، مثل: الجوع والشبع، والرّي والعطش، والحزن والفرح؛ فإنه لا يعرف اسم ذلك حتى يجده من نفسه، فإذا وجد أشير له إليه، وعرف أن اسمه كذا، والإشارة تارة تكون إلى جوع نفسه أو عطش نفسه، مثل: أن يراه أنه قد جاع، فيقول له: جعت، أنت جائع؛ فيسمع اللفظ ويعلم ما عينه بالإشارة أو ما يجري مجراها من القرائن التي تعين المراد، مثل: نظر أمه إليه في حال جوعه، وإدراكه بنظرها أو نحوه أنها تعني جوعه، أو يسمعون يعبرون بذلك عن جوع غيره»؛

(١) البيت غير منسوب في البيان والتبيين، ٧٥/٢، ربيع الأبرار، ٢٧٩/٥.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، ١/٢٣٣.

فالجوع وما في معناه لا يمكن أن يشار إليه؛ إذ ليس شيئاً مشهوداً، لكن إذا وجدته الشخص من نفسه وقعت الإشارة على ما في النفس من هذا الوجدان، وكذا إذا وجدته غيره واحتفت القرائن الدالة على أن هذا هو المراد بهذا اللفظ.

«إذا عُرِفَ ذلك، فالمخاطب المتكلم إذا أراد بيان معانٍ، فلا يخلو إما أن يكون مما أدركها المخاطب المستمع بإحساسه وشهوده أو بمعقوله، وإما ألا يكون كذلك، فإن كانت من القسمين الأولين لم يحتج إلا إلى معرفة اللغة؛ بأن يكون قد عرف معاني الألفاظ المفردة ومعنى التركيب، فإذا قيل له بعد ذلك: ﴿أَلَمْ تَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾ (٨) ﴿وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ [البلد: ٨ - ٩]، أو قيل له: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْعِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، ونحو ذلك، فهم المخاطب بما أدركه بحسه؛ فيكفي فيهما معرفة اللغة للتعبير عن المشهود بالحس أو المعروف بالعقل.

«وإن كانت المعاني التي يراد تعريفه بها ليست مما أحسه وشهده بعينه، ولا بحيث صار له معقول كلي يتناولها حتى يفهم به المراد بتلك الألفاظ؛ بل هي مما لم يدركه بشيء من حواسه الباطنة والظاهرة، فلا بد في تعريفه من طريق القياس والتمثيل والاعتبار»: إذا كان ليس مما أحسه وشهده بالحواس، ولا عقله، فهنا لا يمكن أن يصل إلى معرفة المعنى إلا بالقياس على مشهود بحس أو معقول.

وهذا -أيضاً- في بعض ما يشكل حكمه ولم ينص عليه كالسقنقور^(١)، وهي دويبة معروفة لم يشاهدها كثير من الناس، ويتعذر معرفتها بمجرد العقل، فليس ثمة سوى استعمال قياس الشبه، فهل تقاس على الضب فتحل، أم على الوزغ فتحرم؟

(١) السقنقور: حيوان صحراوي، وبعض أنواعه برمائي؛ يغتذي بالسماك في الماء، وبالقطا في البر، يسترطه كالحيات، أثنائه تبيض عشرين بيضة تدفنها في الرمل، فيكون ذلك حضناً لها، وللاثنى فرجان، وللذكر ذكران كالضب، اشتهر في علاج الباه. ينظر: حياة الحيوان، ٣٢/٢، نهاية الأرب، ٣١٥/١٠.

وعدم الاتفاق على حقيقتها سببه غياب طريقي تصور المراد باللفظ، وهما الإشارة للمشهود أو وجدان أثره في النفس.

«بما بينه وبين معقولات الأمور التي شاهدها من التشابه والتناسب، وكلما كان التمثيل أقوى كان البيان أحسن والفهم أكمل؛ فالرسول -صلوات الله وسلامه عليه- لما بين لنا أمورًا لم تكن معروفة قبل ذلك، وليس في لغتهم لفظ يدل عليها بعينها، أتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعاني، وجعلها أسماء لها؛ فيكون بينهما قدر مشترك، كالصلاة، والزكاة، والصوم، والإيمان، والكفر»: هذه موجودة أصولها في لغة العرب، والشرع أثبت هذه الحقائق الموجودة، وزاد عليها قيودًا؛ لتنتقل الحقيقة من اللغوية إلى الشرعية.

«وكذلك لما أخبرنا بأمر تتعلق بالإيمان بالله وباليوم الآخر، وهم لم يكونوا يعرفونها قبل ذلك حتى يكون لهم ألفاظ تدل عليها بعينها، أخذ من اللغة الألفاظ المناسبة لتلك بما تدل عليه من القدر المشترك بين تلك المعاني الغيبية والمعاني الشهودية التي كانوا يعرفونها، وقرن بذلك من الإشارة ونحوها ما يعلم به حقيقة المراد كتعليم الصبي، كما قال ربعة بن أبي عبد الرحمن: الناس في حجور علمائهم كالصبيان في حجور آبائهم^(١)»، يعني هؤلاء يعلمونهم العلم، وأولئك يعلمونهم المبادئ التي يحتاجون إليها.

«وأما ما يخبر به الرسول من الأمور الغائبة؛ فقد يكون مما أدركوا نظيره بحسهم وعقلهم؛ كإخبارهم بأن الريح أهلكت عادًا، فإن عادًا من جنسهم، والريح من جنس ريحهم، وإن كانت أشد»: ما احتاجوا إلى تفصيل؛ لأنهم يعرفون من

(١) أخرجه عنه بسنده أبو نعيم في الحلية، ٣/٢٥٩، والعكبري في الإبانة، (٤٠)، واللفظ له، وابن عبد البر في الجامع، ٢/٩٨٨.

لغتهم ومن واقعهم أن عادًا مثلهم من بني آدم، ويعرفون أن هذه الريح مثل الريح التي تهب عليهم، وإن كانت الرياح متفاوتة.

«وكذلك غرق فرعون في البحر، وكذا بقية الأخبار عن الأمم الماضية، ولهذا كان الإخبار بذلك فيه عبرة لنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]، وقد يكون الذي يخبر به الرسول ما لم يدركوا مثله الموافق له في الحقيقة من كل وجه، لكن في مفرداته ما يشبه مفرداتهم من بعض الوجوه، كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلا بد أن يعلموا معنى مشتركًا وشبهًا بين مفردات تلك الألفاظ وبين مفردات ألفاظ ما علموه في الدنيا بحسهم وعقلهم، فإذا كان ذلك المعنى الذي في الدنيا لم يشهدوه بعد، ويريد أن يجعلهم يشهدونه شهادة كاملة ليفهموا به القدر المشترك بينه وبين المعنى الغائب، أشهدهم إياه وأشار لهم إليه، وفعل فعلاً يكون حكاية له وشبهًا به، يعلم المستمعون أن معرفتهم بالحقائق المشهودة هي الطريق التي يعرفون بها الأمور الغائبة، فينبغي أن تعرف هذه الدرجات أولها: إدراك الإنسان المعاني الحسية المشاهدة. وثانيها: عقله لمعانيها الكلية. وثالثها: تعريف الألفاظ الدالة على تلك المعاني الحسية والعقلية؛ فهذه المراتب الثلاث لا بد منها في كل خطاب؛ ل يتم الفهم، وإدراك معاني الخطاب.

«فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة، فلا بد من تعريفنا المعاني المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة، ثم إن كانت مثلها لم يُحتج إلى ذكر الفارق كما تقدم في قصص الأمم»، يعني: مثل: ريح عاد، لا نحتاج إلى ذكر الفارق الذي بين تلك الريح وبين الأعاصير العاتية التي دمرت وأهلكت أممًا من المتأخرين، وما دونها في الأثر؛ لأن هذا معروف، وهذا معروف، والنسب بينها بحسب الأثر المترتب عليها.

«وإن لم يكن مثلها بين ذلك بذكر الفارق، بأن يقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك»؛ فالله ﷻ ذكر لنا الأسماء والصفات المضافة إليه ﷻ، لكن نحتاج إلى ذكر الفارق؛ لئلا نقع في المحذور من التشبيه والتعطيل، ولذلك قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، نحتاج إلى ذكر الفارق.

«وإذا تقدر انتفاء المماثلة كانت الإضافة وحدها كافية في بيان الفارق، وانتفاء التساوي لا يمنع منه وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة، ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط»؛ فإضافة الصفة إلى الله يكفي في منع التساوي بينها وبين التي أضيفت للمخلوق، ووجود القدر المشترك بين الصفتين الذي لولاه ما فهمنا الأمور الغائبة - لا يعني التماثل.

❖ [كمال قدرته سبحانه وانتفاء العجز عنه]

قوله: «ولا شيء يعجزه»؛ لكمال قدرته، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، وقال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، لا يؤوده: أي: لا يكرثه ولا يثقله، ولا يعجزه».

القدرة الإلهية صالحة لكل شيء، ولا يقف دونها شيء، قد يعترض بعضهم بالمحال^(١)، كاجتماع الضدين أو النقيضين، ككون الشيء موجودًا معدومًا مثلًا، فيقول: هل يستطيع الله ﷻ هذا، وقد أخبر أنه على كل شيء قدير؟

فيقال: المحال، كإيجاد شيء وإعدامه في وقت واحد، ليس بشيء أصلاً حتى

(١) المحال هو الممتنع لذاته، وهو: ما اقتضت ذاته عدم وجوده في الخارج، معجم مقاليد العلوم، (ص: ٧٠).

يدخل في الآية (١).

وبعض المفسرين لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، قد يقيدون ذلك بمشيئته ﷻ فيقولون: إنه على ما يشاء قدير (٢)، لكن هذا له مفهوم باطل؛ وهو أن الذي لا يشاؤه لا يقدر عليه، فإن قيل: فكيف بقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩]؟ فالجواب: أن قدرة الله ﷻ ليست مربوطة بمشيئته في هذه الآية، لكن المعلق بالمشيئة هنا وقت الجمع، فمتى شاء جمعهم، فهو عليه قدير.

وأما حديث: «إني على ما أشاء قادر» (٣)؛ فإما أن يكون المفهوم ملغى، ونظائره كثيرة، أو أن يقال - كما قاله بعض أهل العلم -: إن هذا في الأمر الذي وقع، والواقع لا يكون إلا بعد المشيئة، وليس المراد بها ذكر الصفة المطلقة التي هي وصف الله تعالى أولاً وأبداً (٤).

وأما قول الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١]: «وهو على ما يشاء فعله ذو قدرة؛ لا يمنعه من فعله مانع، ولا يحول بينه وبينه عجز» (٥)؛ فهذا مع الآية العامة يعد هفوة منه ﷻ، أما لو كان في غيرها؛ فيخرج بما خرجت به النصوص.

«فهذا النفي لثبوت كمال ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظِلُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾

(١) ينظر: درء التعارض، ٣٦٥/٩، الفتاوى، ٣٨٣/٨.

(٢) ينظر: تفسير الطبري، ٨٢/٢٣.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب آخر أهل النار خروجاً، (١٨٧)، وأحمد، (٣٨٩٩)، عن ابن

مسعود ﷺ.

(٤) ينظر: فتاوى العثيمين، ٨٤/٣.

(٥) الطبري، ٥٠٥/٢٣.

[الكهف: ٤٩]؛ لكمال عدله، وقوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]؛ لكمال علمه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]؛ لكمال قدرته: اللغوب: التعب، فلم يمسه سبحانه وتعالى تعب من جراء خلق السموات والأرض؛ لكمال قدرته ﷺ.

«وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لكمال حياته وقِيوميته، وقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ لكمال جلاله وعظمته وكبريائه، وإلا فالنفي الصّرف لا مدح فيه، ألا ترى أن قول الشاعر:

قُبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةِ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ^(١)

لما اقترن بنفي الغدر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت وبعده، وتصغيرهم بقوله: «قُبَيْلَةٌ» عُلِمَ أن المراد عجزهم وضعفهم، لا كمال قدرتهم؛ لأن هذا أسلوب ذم عند العرب، فكون الإنسان لا يستطيع أن يظلم ولا يستطيع أن يغلب هذا مذموم عندهم، وعدم الظلم ممدوح في شرعنا، لكن المراد من يستطيع فعل الظلم ويتركه لله، فهذا محل المدح، أما من لا قدرة له عليه أصلاً؛ فلا يمدح بتركه.

«وقوله الآخر:

لَكِن قَوْمِي وَإِن كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِن هَانَا^(٢)

لما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدل على ذمهم، عُلِمَ أن المراد عجزهم وضعفهم -أيضاً-: وقد يقال: إن البيت محل مدح وليس بدم؛ لأنهم إنما تركوا الشر تعقُّفاً مع قدرتهم عليه، غير أن ما سبق ولحق من الأبيات تعين أن المراد الذم.

(١) البيت للنجاشي؛ قيس بن عمرو بن مالك بن معاوية الحارثي، كان في جيش علي يوم صفين. ينظر:

الإصابة لابن حجر، ٦/٣٨٧.

(٢) نسبه ابن قتيبة في عيون الأخبار، ١/٢٨٥: لرجل من بني العنبر، وفي ديوان الحماسة، (ص: ٣)، قريظ بن أنيف، أحد بني العنبر. وينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي، ١/٦٨.

❖ [إثبات ونفي الصفات في القرآن ومخالفة أهل البدعة له]

«ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً، والنفي مجملاً، عكس طريقة أهل الكلام المذموم؛ فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل».

طريقة القرآن الإثبات المفصل والنفي المجمل، هذا هو الأصل، لكن قد يأتي النفي المفصل في شيء بعينه لسبب؛ كأن ينسب إلى الله ﷻ ما يجب نفيه بعينه، فيفصل في نفيه، كما مر في نفي اللغوب، ونفي الصاحبة والولد، ونحو ذلك.

«يقولون: ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر ولا عرض، ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة، ولا مجسة^(١)، ولا بذى حرارة ولا برودة، ولا رطوبة ولا يبوسة، ولا طول ولا عرض ولا عمق، ولا اجتماع ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذى أبعاد وأجزاء وجوارح وأعضاء، وليس بذى جهات، ولا بذى يمين ولا شمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان، ولا يجري عليه زمان، ولا يجوز عليه المماسّة، ولا العزلة، ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناهٍ، ولا يوصف بمساحة، ولا ذهاب في الجهات، وليس بمحدود، ولا والد ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار ولا تحجبه الأستار، إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري رحمته الله عن المعتزلة^(٢)؛ فيوغلون في تفصيل النفي الذي لم يأت به نص، ويجمّلون في الإثبات الذي جاء القرآن بتفصيله.

(١) مجسة: من الجسّ: الموضع الذي يجسه الطبيب. الصحاح، ٣/ ٩١٣.

(٢) المعتزلة: فرقة ضالة مذهبهم نفي الصفات، وأن كلام الله مخلوق، ونفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، وسموا هذا توحيداً، وأن العبد خالق أفعاله خيرها وشرها، وسموا هذا عدلاً، وأن من مات من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار، وسموا هذا وعداً ووعيداً، وأن الحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، وغير ذلك من العقائد. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١/ ٤٢.

«وفي هذه الجملة حق وباطل، ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب والسنة، وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب؛ فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال، ولا كساح^(١)، ولا حجام، ولا حائك لأدّبك على هذا الوصف، وإن كنت صادقاً»؛ لأن التفصيل في النفي لا مدح فيه، ونظيره من يقول: إن السيف أمضى من العصا في قوله:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا^(٢)

فهو وإن كان صادقاً إلا أنه لا تحسن مثل هذه المقارنة.

وإذا استسمجه السامع في جماد، فكيف بمن تتفاوت منازلهم من الخلق تفاوتاً بيناً، فكيف بما بين الخالق ﷻ والمخلوق؟!

ولو قيل لأحدهم: أنت أحب إلي من إبليس! لا ريب أنه سيغضب؛ لأن مجرد المقارنة تظهر النقص، وإن كان أفعال التفضيل قد يأتي فيما لا مشاركة بينهما ألبتة، وهذا هو المتصور من كل مسلم أنه لا يحب إبليس ألبتة.

«وإنما تكون مادحاً إذا أجملت النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل؛ فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب، والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة، والمعطلة يعرضون عما قاله الشارع من الأسماء والصفات، ولا يتدبرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المحكم الذي يجب اعتقاده واعتماده»: وبذلك حرموا خيراً عظيماً في ثمرات الأسماء الحسنی؛ فإن لها

(١) كساح: الكسح: الكنس، والمراد كانس الأذى. ينظر: تهذيب اللغة، ٤/ ٥٨.

(٢) هكذا في: مختصر الصواعق المرسله، (ص: ٣٨٣)، وفي يتيمة الدهر، ٥/ ٢٩٩:

ألم تر أن السيف يزري به الفتى إذا قال هذا السيف أمضى من العصا

مدلولات لفظية ومعنوية من حرمها حرم الخير كله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] وهؤلاء الذي لا يثبتون أسماء، ولا يعرفون معانيها، كيف يدعون الله بها، وهم لا يعتقدون فيها معنى أصلاً فضلاً عن كمال؟!

«وأما أهل الحق والسنة والإيمان؛ فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده، والذي قاله هؤلاء إما أن يعرضوا عنه إعراضاً جُملياً، أو يبينوا حاله تفصيلاً، ويحكم عليه بالكتاب والسنة، لا يحكم به على الكتاب والسنة».

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وحكم الله في كتابه وسنة نبيه ﷺ؛ فهما الحاكمان على كل شيء، ولا حاكم عليهما.

«والمقصود أن غالب عقائدهم السلوب»؛ أي: النفي؛ فالسلوب جمع سلب.

ليس بكذا ليس بكذا، وأما الإثبات؛ فهو قليل، وهو أنه عالم قادر حي، وأكثر النفي المذكور ليس متلقى عن الكتاب والسنة، ولا عن الطرق العقلية التي سلكها غيرهم من مثبتة الصفات؛ فإن الله تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ففي هذا الإثبات ما يقرر معنى النفي؛ ففهم أن المراد انفراده سبحانه بصفات الكمال، فهو ﷻ موصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله».

المبتدعة تمسكوا ببعض الكتاب وتركوا بعضه، فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] تشبثوا بهذه الجملة، ونفوا ما أرادوا نفيه من قوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أما قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ فكأن الأمر لا يعينهم، ولا الخطاب موجه إليهم. فطائفة تمسكت بالنفي، وطائفة أغرقت في الإثبات وتركت النفي، ووفق الله أهل السنة والجماعة، فجمعوا بين النفي والإثبات، وعملوا بقوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فالتوازن في عقيدة المسلم.

«ليس كمثل شيء في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله مما أخبرنا به من صفاته، وله صفات لم يطلع عليها أحد من خلقه، كما قال رسوله الصادق عليه السلام في دعاء الكرب: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك؛ سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدًا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي وغمي»^(١).

والشاهد قوله: «استأثرت به في علم الغيب عندك» بأن هناك أسماء لله ﷻ متضمنة لصفات لم يطلع عليها أحد من الخلق.

«وسياتي التنبيه على فساد طريقتهم في الصفات - إن شاء الله تعالى -، وليس قول الشيخ - رحمه الله تعالى -: «ولا شيء يعجزه» من النفي المذموم؛ فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِّعِجْزِهِ، مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، فنبه ﷻ في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة؛ فإن العجز إنما ينشأ: إما من الضعف عن القيام بما يريد الفاعل، وإما من عدم علمه به، والله تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة، وهو على كل شيء قدير، وقد علم ببدائه العقول والفطر كمال قدرته وعلمه، فانتفى العجز لما بينه وبين القدرة من التضاد، ولأن العاجز لا يصلح أن يكون إلهًا - تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا -.

فالنفي المجرد لا يكون كمالًا إلا إذا تضمن إثبات كمال الضد.

(١) أخرجه أحمد، (٣٧١٢)، وابن أبي شيبة في المسند، (٣٢٩)، والبخاري، (١٩٩٤)، وأبو يعلى، (٥٢٩٧)، وابن حبان، (٩٧٢)، والطبراني في الدعاء، (١٠٣٥)، وفي الكبير، (١٠٣٥٢)، وابن السني في اليوم والليلة، (٣٣٩)، والحاكم في المستدرک، (١٨٧٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات، (٧)، من طريق أبي سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود مرفوعًا، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم؛ إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه؛ فإنه مختلف في سماعه عن أبيه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «أبو سلمة لا يدرى من هو، ولا رواية له في الكتب الستة»، مختصر تلخيص الذهبي، ١/٤١٢، وقال الهيثمي في المجمع، (١٧١٢٩): «رجال أحمد وأبو يعلى رجال الصَّحيح غير أبي سلمة الجهني، وقد وثقه ابن حبان».

❖ [الإثبات والنفي في كلمة التوحيد]

«قوله: «ولا إله غيره» هذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلها، كما تقدم ذكره»: كلمة التوحيد: «لا إله إلا الله»؛ أي: لا معبود بحق إلا الله ﷻ، وهنا أتى بغير مع الضمير «غيره» بدلاً من صريح الاسم؛ لأنه تقدم، فالضمير يعود عليه.

«وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر؛ فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال، ولهذا -والله أعلم- لما قال تعالى: ﴿وَالْهَكْمُ لِلَّهِ وَحْدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، قال بعده: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] فإنه قد يخطر ببال أحد خاطر شيطاني: هب أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣]: «فلو لم يرد إلا هذا؛ لورد مثل هذا السؤال، لكن لما عقب بقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، انتفى السؤال من أصله.

«وقد اعترض صاحب المنتخب^(١) على النحويين في تقدير الخبر في: (لا إله إلا هو)، فقالوا تقديره: لا إله في الوجود إلا الله، فقال: يكون ذلك نفيًا لوجود الإله، ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصّرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام على ظاهره، والإعراض عن هذا الإضمار أولى.

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي^(٢) في ري الظمآن^(٣)، فقال:

(١) استظهر محقق الشرح أنه الحسن بن صافي بن عبد الله، الملقب بملك النحاة، المتوفى سنة ٥٦٨هـ، وأن كتابه هذا مفقود. ينظر: شرح الطحاوية بتحقيق الأرناؤوط، ٧٢/١.

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المرسي، شرف الدين أبو عبد الله الأندلسي، إمامٌ مفسر محدث نحوي متفنن، توفي سنة (٦٥٥هـ)، ذكر الذهبي أن له تفسيراً كبيراً لم يتمه. ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٣/٣١٢-٣١٨-٥٨٥.

(٣) نسب الذهبي هذا الكتاب في السير، ٢٠/٥٨٥، لابن النعمة الأنصاري، قال: «له كتاب ري الظمآن في تفسير القرآن، كبير»، فلعلهما تفسيران يحملان الاسم نفسه، وتفسير ابن النعمة عُثر على أجزاء منه، وأما تفسير أبي عبد الله المرسي؛ فلم نقف له على خبر.

هذا كلام من لا يعرف لسان العرب؛ فإن «إله» في موضع المبتدأ على قول سيبويه^(١)، وعند غيره: اسم لا^(٢)، وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدأ، وإلا فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد، وأما قوله: إذا لم يضمم يكون نفيًا للماهية؛ فليس بشيء؛ لأن نفي الماهية هو نفي الوجود، لا تتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود، وهذا مذهب أهل السنة، خلافًا للمعتزلة، فإنهم يثبتون ماهية عارية من الوجود: وإثباتها عندهم هو في الأذهان لا في الأعيان، مع أنهم يرتبون على ماهية الأذهان ما يترتب على ماهية الأعيان، فيخبرون عنها، ويصفونها وهي مجرد خيال في الذهن.

نعم قد يكون في الأذهان وجودٌ قريب من الوجود في الأعيان، ولذلك تخبر عنه وتشير إليه، كشخص عنده فكرة يريد أن يتكلم عنها أو مؤلف يشرح متناً صغيراً مختصراً، فيقول: أما بعد: فهذه ورقات... وهو لم يكتبها بعد، لكنه أنزلها - وإن كانت في الذهن - منزلة العين المشاهدة المشار إليها، فالكتاب موجود بالقوة القريبة من الفعل.

«و(إلا الله) مرفوع، بدلاً من «لا إله» لا يكون خبراً لـ«لا»، ولا للمبتدأ، وذكر الدليل على ذلك»: والصحيح في تقدير الإعراب: لا معبود بحق إلا الله، فيكون لفظ الجلالة بدلاً من خبر (لا)، وإن وجدت معبودات من دون الله ﷻ فليست معبودة بحق.

(١) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الفارسي، أبو بشر البصري، الملقب بسيبويه، وهي كلمة فارسية معناها: رائحة التفاح، إمام النحاة، وأول من بسط النحو، توفي سنة (١٨٠هـ)، له مصنفات منها: الكتاب في النحو. ينظر: تاريخ بغداد، ٩٩/١٤، معجم الأدباء، ٥/٢١٢٢، السير، ٨/٣٥١.

(٢) ينظر: إعراب «لا إله إلا الله» لابن هشام الأنصاري، (ص: ٤٧-٦٥).

«وليس المراد هنا ذكر الإعراب؛ بل المراد دفع الإشكال الوارد على النحاة في ذلك، وبيان أنه من جهة المعتزلة، وهو فاسد؛ فإن قولهم: (نفي الوجود) ليس تقييداً؛ لأنّ العدم ليس بشيء قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩]، ولا يقال: ليس قوله: «غيره» كقوله: (إلا الله)؛ لأنّ (غيراً) تُعرب بإعراب الاسم الواقع بعد إلا^(١)، فيكون التقدير للخبر فيهما واحداً، فلهذا ذكرت هذا الإشكال وجوابه هنا».

✦ [ضرورة انتهاء الموجودات إلى واجب الوجود]

«قوله: «قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء»، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وقال ﷺ: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»^(٢)، فقول الشيخ رحمه الله: «قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء»، هو معنى اسمه الأول والآخر».

القدم قد يطلق على القدم النسبي، فإذا قيل: «بلا ابتداء» صار قدماً مطلقاً، وكذا لو قيل: قديم أزلي، وأما أن يقال قديم من غير وصف وقيد؛ فإن هذا لا يدل على القدم المطلق، ولذلك لم يأت في أسمائه الحسنی «القديم»، وتجوّز أهل العلم في وصفه بالقديم إذا أضيف إليه ما يدل على القدم المطلق، مثل قول المؤلف: قديم بلا ابتداء.

(١) ينظر: الاستغناء في الاستثناء للقرافي، (ص: ٦١).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، (٢٧١٣)، وأبو داود، (٥٠٥١)، والترمذي، (٣٤٠٠)، وابن ماجه، (١٣٨٣)، (٣٨٧٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

«والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر في الفطر؛ فإن الموجودات لا بد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته قطعاً للتسلسل»: لا بد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته؛ لثلا يفضي إلى القول بتسلسل الفاعلين، وهذا التسلسل غير مقبول، لكن إذا قلنا: أوجده واجب الوجود؛ انقطع التسلسل.

«فإنا نشاهد حدوث الحيوان، والنبات، والمعادن، وحوادث الجو، كالسحاب، والمطر، وغير ذلك، وهذه الحوادث وغيرها ليست ممتنعة؛ فإن الممتنع لا يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومة، ثم وجدت، فعدمها ينفي وجودها، ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلاً للوجود والعدم لم يكن وجوده بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، يقول سبحانه أحدثوا من غير محدث، أم هم أحدثوا أنفسهم؟ ومعلوم أن الشيء المحدث لا يوجد نفسه».

هذه الآية هي التي أثرت في جبير بن مطعم، ففي الصحيح قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [٣٥] أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَيْكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيِّرُونَ﴾، قال: «كاد قلبي أن يطير»^(١).

وذلك أول ما قر الإيمان في قلبه؛ لأنه يعرف مدلولات الألفاظ ويفهم معاني الكلام، بينما كثير من المسلمين تمر عليه هذه الآيات ولا يدري عنها شيئاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

«فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم، لا يكون موجوداً بنفسه؛

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الجهر في المغرب، (٧٦٥)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح، (٤٦٣)، وأبو داود، (٨١١)، والنسائي، (٩٨٧)، وابن ماجه، (٨٣٢).

بل إن حصل ما يوجد وإلا كان معدوماً، وكل ما أمكن وجوده بدلاً من عدمه، وعدمه بدلاً من وجوده؛ فليس له من نفسه وجود ولا عدم لازم له».

قال شيخ الإسلام: «وكل موجودٍ فيما ممكن: وهو ما قبل العدم، ويكون وجوده بغيره، وإمّا واجب الوجود: وهو الموجود بنفسه الذي لا يفتقر إلى غيره»^(١).

«وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأفصح عبارة وأجزها»: فقد يكون في كلامهم حق، لكن نظيره موجود؛ بل بعبارة أوجز وأوضح وأكثر اختصاراً منه في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ؛ لأن المقدمات التي أوجدها المتكلمون زادت في تعقيد العلم، وإن كانت بعض نتائجها صحيحة، لكن لا فائدة من التطويل في مقدمات لا حاجة ولا داعي إليها، وعندنا الدليل القطعي الذي يدل عليها مباشرة.

«وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ نَقْسِيراً﴾ [الفرقان: ٣٣]، ولا نقول: لا ينفع الاستدلال بالمقدمات الخفية والأدلة الطويلة؛ فإن الخفاء والظهور من الأمور النسبية»: قد يكون المخاطب ممن أشرب قلبه حب هذه المقدمات، وحب هذه القواعد؛ فمثل هذا يُتوصل إلى إبلاغه الحق من خلال ما يتقنه ويعرفه، من باب: «حدثوا الناس بما يعرفون»^(٢)، ولذلك نجد في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ما يدل على أنه أفاد من هذه المقدمات، واستعملها في خطابه لهم،

(١) الرد على الشاذلي، (ص: ٢١٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألا يفهموا، (١٢٧)، من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتمامه: «أتحبون أن يكذب الله ورسوله».

قال ابن القيم:

ومن العجائب أنه بسلاحهم أرداهم نحو الحضيض الداني^(١) وبذلك انتصر عليهم، ولو لم يكن يعرف قواعدهم، لم يكسر أصنامهم ويجعلها جذاذاً.

«فربما ظهر لبعض الناس ما خفي على غيره، ويظهر للإنسان الواحد في حال ما خفي عليه في حال أخرى، و-أيضاً- فالمقدمات وإن كانت خفية، فقد يسلمها بعض الناس وينازع فيما هو أجلى منها، وقد تفرح النفس بما علمته بالبحث والنظر ما لا تفرح بما علمته من الأمور الظاهرة».

تفرح بعض النفوس فرحاً شديداً بما تتوصل إليه بالنظر والتنقيب أكثر من فرحها بما تعلمه من الأمور والعلوم الظاهرة، وقد يوفق أحد لاستدراك شيء فات أئمة قبله، فيجد لذلك فرحاً لا يوازيه فرح، والحافظ ابن حجر حينما وقف على شيء من هذا النوع كرر الحمد عشر مرات، فالحمد لله، ثم الحمد لله.

«ولا شك أن العلم بإثبات الصانع ووجوب وجوده أمر ضروري فطري، وإن كان يحصل لبعض الناس من الشبه ما يخرجهم إلى الطرق النظرية».

❖ [هل "القديم" من أسماء الله تعالى]

«وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى القديم، وليس هو من الأسماء الحسنی؛ فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره^(٢)، فيقال: هذا قديم للعتيق، وهذا حديث للجديد، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم لا فيما لم يسبقه عدم، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]،

(١) نونية ابن القيم، (ص: ٣٢٣).

(٢) ينظر: المحكم، ١/ ١٧٨، مشارق الأنوار، ٢/ ٦٦، لسان العرب، ١٠/ ٢٣٦.

والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قيل للأول: قديم». العرجون: غصن النخلة إذا أخذ منه التمر، وكان يستعمل مكنسة للتنظيف^(١).

بعضهم يقول في القرآن: إنه كلام الله القديم؛ في مقابل الحديث الذي هو السنة، لكن هذا القدم لا بد أن يقيد؛ لأن فيه ما هو أقدم منه.

«وقال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيْقُونَ هَذَا إِنْكَ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]؛ أي: متقدم في الزمان، وقال تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنْتُمْ وَاَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥ - ٧٦]، فالأقدم مبالغة في القديم، ومنه القول القديم والجديد للشافعي رحمته الله: القديم من قوله رحمته الله: ما أفتى به في العراق، والجديد: ما أفتى به في مصر.

«وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]؛ أي: يتقدمهم، ويستعمل منه الفعل لازماً ومتعدياً، كما يقال: أخذني ما قدم وما حدث^(٢)، ويقال: هذا قدم هذا وهو يقدمه، ومنه سميت القدم قدماً لأنها تقدم بقية بدن الإنسان، وأما إدخال القديم في أسماء الله تعالى؛ فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام^(٣)، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف منهم ابن حزم^(٤)، ولا ريب أنه إذا كان مستعملاً في نفس التقدم؛ فإنما تقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره، لكن أسماء

(١) ويقال له: العذق -أيضاً-. ينظر: مجمل اللغة، (ص: ٦٧٧)، قال في المخصص، ١٩١/٣: «ويقال لأصل العنقود: العرجون».

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، ٤/٣٥، الصحاح، ١/٢٧٨.

(٣) وفرق بعضهم بين القديم والأزلي بأن «القديم أخص من الأزلي؛ لأن القديم موجود لا ابتداء لوجوده، والأزلي ما لا ابتداء له وجودياً كان أو عدمياً، فكل قديم أزلي ولا عكس»، وقال في موضع آخر: «القديم يستحيل أن يلحقه تغير أو زوال، بخلاف الأزلي الذي ليس بقديم، كقدم الحوادث المنقطع بوجودها». لوامع الأنوار، ١/٣٨، ٣٩.

(٤) ينظر: الصفدية، ٢/٨٥.

الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها؛ فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرع باسمه الأول وهو أحسن من القديم؛ لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف القديم، والله تعالى له الأسماء الحسنى لا الحسنه».

❖ [دوام بقاء الله تعالى]

«قوله: «لا يَفْنَى ولا يَبِيد» إقرار بدوام بقائه ﷻ، قال عز من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٣٦﴾ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٣٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]، والفناء والبيد متقاربان في المعنى».

«قوله: «لا يَفْنَى ولا يَبِيد» ومن عداه خُلق للفناء ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٣٦﴾ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٣٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]، وقرن بين نفي الفناء ونفي البيد وهما متقاربان في المعنى، ومنهم من يقول: هما مترادفان، على خلاف بين أهل العلم في وجود الترادف التام والتطابق في المعنى من كل وجه في لغة العرب^(١)، وفي كتب اللغة يحكمون بالترادف بين بعض الألفاظ، وإذا دقت النظر وجدت فرقاً، ومن أنفع ما يقرأ في هذا الباب كتاب «الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري^(٢)، كما أن من أنفع الكتب التي ترد المواد المتقاربة الحروف إلى اشتقاقها الأصلي كتاب ابن

(١) من المثبتين للترادف: ابن جني، وابن خالويه، والفيروزآبادي، ومن المنكرين: محمد بن زياد الأعرابي، وثعلب، وابن فارس، وابن درستويه، والعسكري، والاختلاف لا زال مستمرا في المحدثين. ينظر: المزهري، ١/٤٠٢، وما بعدها، دور الكلمة في اللغة، (ص: ١١٦)، وما بعدها، فصول في فقه العربية، (ص: ٣١٠)، وما بعدها، ودراسات في فقه اللغة، (ص: ٢٩٠).

(٢) هو: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعد العسكري، نسبة إلى عسكر مكرم من كور الأهواز، لغوي أديب شاعر مفسر، توفي سنة (٣٩٥هـ)، له مؤلفات منها: «المحاسن في تفسير القرآن»، «والحث على طلب العلم»، و«التلخيص»، و«جمهرة الأمثال». ينظر: معجم الأدباء، ٢/٩١٨، معجم المؤلفين، ٣/٢٤٠، الأعلام، ٢/١٩٦.

فارس «مقاييس اللغة».

«والجمع بينهما في الذكر للتأكيد، وهو -أيضا- مقرر ومؤكد لقوله: «دائم بلا انتهاء» وهو ما يدل على الدوام والبقاء له، كما في الحديث: «ومشى ولم يركب»^(١)؛ فإن نفي الركوب من أجل تأكيد معنى المشي ودوامه.

في هذه العقيدة من الألفاظ ما يمكن الاستغناء عنه بما قبله أو بما بعده، فهو يردف جملاً مسجوعة، قد يغني بعضها عن بعض، لكن لها مدلولات في الجملة، وهذا قد لا يحتاج إلى الفرق بينها طالب العقيدة المتوجه همه لفهم العقيدة فقط، بقدر ما يحتاج إليها المتمكن في العلم، الذي يحب الإلمام بشتى العلوم.

❖ [رد قول المعتزلة والجبرية]

«قوله: «ولا يكون إلا ما يُريد» هذا رد لقول القدرية والمعتزلة، فإنهم زعموا أن الله أراد الإيمان من الناس كلهم، والكافر أراد الكفر، وقولهم فاسد مردود؛ لمخالفته الكتاب والسنة، والمعقول الصحيح، وهي مسألة القدر المشهورة، وسيأتي لها زيادة بيان -إن شاء الله تعالى-».

القدرية الذين ينفون القدر ويقولون: إن الأمر أنف، وأن العبد يخلق فعله، ويرون أن الأسباب تستقل بالمسببات دون تأثير من الله ﷻ له، فجعلوا مع الله خالقاً

(١) إشارة إلى حديث أوس بن أوس الثَّقَفِيّ: أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ ثُمَّ بَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ، فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةٍ، أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا». أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب في الغسل للجمعة، (٣٤٥)، والترمذي، أبواب الجمعة، باب ما جاء في فضل الغسل يوم الجمعة، (٤٩٦)، وحسنه، والنسائي، كتاب الجمعة، فضل غسل يوم الجمعة، (١٣٨١)، وابن ماجه، باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة، (١٠٨٧)، وأحمد، (١٦١٧٣)، وصحّحه ابن حبان، (٢٧٨١)، والحاكم، (١٠٤٢)، وحسنه النووي في الخلاصة، (٢٧١٧).

غيره؛ ولذا سموا مجوس هذه الأمة^(١)، وهؤلاء زعموا أن الله أراد بالإرادة الكونية الإيمان من الناس كلهم، ولم يحصل هذا المراد لوجود الكفار، وبلاؤهم من عدم التفريق بين الإرادة الكونية التي لا بد من وقوع مرادها، ولا تستلزم المحبة، وبين الإرادة الشرعية التي تستلزم المحبة ولا يلزم وقوع مرادها، فالله أراد الإيمان من الناس كلهم إرادة شرعية، ولم يرده منهم إرادة كونية قدرية، ولو أراد له وقوع.

وقابلهم الجبرية، فنفوا فعل العبد أصلاً، وقالوا: هو كريشة في مهب الريح، فالقدرية يبالغون في النفي، والجبرية يبالغون في الإثبات، فهذان طرفان ذميان، والحق ما عليه أهل السنة، وهو الهدى بين هاتين الضلالتين من أن العبد له إرادة، وله مشيئة، لكنها تابعة لإرادة الله ومشيئته ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الإنسان: ٣٠].

ويعدّ معبد الجهني^(٢) أول من تكلم في القدر، ففي صحيح مسلم عن يحيى بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري^(٣) حاجين، أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن

(١) إشارة إلى ما أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩١)، وأحمد، (٥٥٨٤)، والحاكم، (٢٨٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا؛ فلا تعودوهم، وإن ماتوا؛ فلا تشهدوهم»، قال الحاكم: «صحيح على شرطهما؛ إن صح لأبي حازم سماع من ابن عمر»، ووافقه الذهبي، وجاء من حديث حذيفة، وجابر، رضي الله عنهما.

(٢) هو: معبد الجهني البصري، أول من تكلم بالقدر، روى عن ابن عباس، ومعاوية، وابن عمر، وعمران بن حصين، وغيرهم رضي الله عنهم، مات قبل التسعين. التاريخ الكبير للبخاري، ٧/٣٩٩، تاريخ الإسلام للذهبي، ٢/١٠٠٦.

(٣) هو: حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري، ثقة فقيه من أواسط التابعين، أخرج حديثه الجماعة. التقريب، (١٥٥٤).

الخطاب داخلاً المسجد، فاكتفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقفرون العلم^(١)، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا، فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر»^(٢).

ولا شك أن من نفى العلم السابق، وقال: إن الأمر أنف، وإن الله لا يعلم شيئاً قبل وقوعه - أنه كافر بالإجماع^(٣)، لكن أهل العلم يقررون أن هذا النوع لا يوجد الآن، وبعض الفلاسفة يقول: الله يعلم الكلليات ولا يعلم الجزئيات^(٤)، وهذا كله ضلال وإفك مبين، وقول على الله بلا علم.

أما المعتزلة فيثبتون العلم لله سبحانه، وينفون الخلق والمشية، فهم قدرية من حيث كونهم يخرجون أفعال العباد عن مشيئة الله وخلقه وتبعهم على هذا الرفض.

«وسموا قدرية لإنكارهم القدر، وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر قدريةً -أيضاً-»، لكن الأولين قدرية نفاة، والجبرية قدرية غلاة في الإثبات، «والتسمية على الطائفة الأولى أغلب»؛ أي: على النفاة.

(١) «يتقفرون العلم»، ويروى «يتقفرون»؛ أي: يتطلبونه. النهاية في غريب الحديث، ٩٠/٤.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، (٨)، وأبو داود، (٤٦٩٥)، والترمذي، (٢٦١٠)، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً عليه من قوله.

(٣) ينظر: شرح النووي على مسلم، ١/١٥٦، شرح سنن أبي داود لابن رسلان، ١٨/٢٣٨، تحفة الأحوذى، ٧/٢٨٨.

(٤) قال ابن تيمية رحمته الله في الجواب الصحيح، ١/٣٥٤: «ومعلوم أن كل موجود في الخارج، فهو جزء معين، فإن لم يعلم رحمته الله إلا الكلليات؛ لم يعلم شيئاً من الموجودات المعينة، لا الأفلاك، ولا الأملاك، ولا غير ذلك من الموجودات بأعيانها» اهـ، وينظر: درء التعارض، ٩/١٠٥، ١٠/١٧٨.

«وأما أهل السنة؛ فيقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي قدرًا، فهو لا يحبها ولا يرضاهها ولا يأمر بها؛ بل يبغضها ويسخطها ويكرهها، وينهى عنها، وهذا قول السلف قاطبة فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولهذا اتفق الفقهاء على أن الحالف لو قال: (والله لأفعلن كذا - إن شاء الله-)، لم يحنث إذا لم يفعله، وإن كان واجبًا أو مستحبًا؛ لأنه إذا لم يفعله؛ فقد تبين بذلك أن الله ﷻ لم يشأه، ولو أن إنسانًا قال لآخر: بلغ سلامي فلانًا، فقال: إن شاء الله، وما بلغه، لم يكن عليه شيء ما دام علقه بالمشيئة، ولو شاء الله له تبليغه لحصل.

«ولو قال: «إن أحب الله»، حنث إن كان واجبًا أو مستحبًا؛ لأن الله ﷻ يحب فعل الواجب والمستحب.

✽ [أنواع الإرادة]

«والمحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان؛ إرادة قدرية كونية خلقية، وإرادة دينية أمرية شرعية»: وهما يجتمعان في إيمان المؤمن؛ فالله أراد شرعًا بحبه لإيمانه، وأراده كونًا وقدرًا فحصل الإيمان منه، والإرادة الكونية تستقل بعدم إيمان الكافر؛ لأن الله أراد منه الإيمان شرعًا، لكنه لم يرده منه قدرًا.

«فالإرادة الشرعية هي المتضمنة للمحبة والرضا، والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ۗ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقوله تعالى عن نوح ﷺ: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]: والقدر حجة أهل الإشراك: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، لكنها حجة داحضة؛ لأن الإنسان غير مجبور على

أفعاله؛ فله حرية واختيار، ولو أن أحدهم كان جالسًا والناس يصلون، وأمر بالصلاة لم يكن له أن يقول: لو أراد الله لي الهداية لاهتديت؛ لأنه لا يمنعه أحد من أن يقوم ويذهب إلى الميضاة ويتوضأ ويصلي مع الناس.

«وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية؛ فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (٦١) وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ تَتُوبَ عَلَيْهِمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا (٢٧) يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٦-٢٨]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله؛ أي: لا يحبه، ولا يرضاه، ولا يأمر به.

وأما الإرادة الكونية؛ فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

والفرق ثابت بين إرادة المرید أن يفعل وبين إرادته من غيره أن يفعل، فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً، فهذه الإرادة المتعلقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلاً، فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر، فقد يريد إعانة المأمور على ما أمر به، وقد لا يريد ذلك وإن كان مریداً منه فعله».

الله ﷻ يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، فلا بد من البيان؛

لثلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، فُبعثت الرسل، وأنزلت الكتب من أجل هذا، لكن ما وراء ذلك من التوفيق والهداية مسألة أخرى، فمن هدي وُوفق فقد كتبت له السعادة، ومن لم يهدَ ويوفق بعد أن بُيِّن له فلا حجة له.

وهل من اللازم بعد البيان والتمكين من الفعل أن يعان على هذا الفعل؟
الجواب: لا؛ ويتضح هذا بالمثال الآتي:

لو أن شيخاً مدح كتاباً من الكتب، وحثَّ الطلاب على اقتنائه، ثم خرج نصف الطلاب قبل نهاية الدرس وبحثوا في المكتبات فلم يجدوه، ثم قال الشيخ لمن بقي: الكتاب مطبوع بمطبعة كذا، ويبيع في مكتبة كذا؛ فإن في هذا إعانة لهم على الحصول عليه، ما لم يحصل للأولين، ثم خرج النصف الثاني وبقي منهم خمسة طلاب، فقال الشيخ للخمسة الباقين: لكم عندي نسخ من الكتاب المذكور، وأعطى كل واحد منهم نسخة، هل يُعدُّ الشيخ ظالماً للأولين؟

كلا؛ فالبيان حصل، والحجة انقطعت، وعندهم وسائل وطرق يتمكنون بها من الحصول على الكتاب، والله -وله المثل الأعلى- قد بيَّن للناس البيان التام، ولم يُبق لأحد حجة بعد الرسل، وما سوى ذلك فضل منه تعالى يؤتیه من يشاء.

«وتحقيق هذا مما بيِّن فصل النزاع في أمر الله تعالى هل هو مستلزم لإرادته أم لا؟، فهو سبحانه أمر الخلق على ألسن رسله عليهم السلام بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم، ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله؛ فأراد سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعلاً له»؛ لأن الله ﷻ خالق العبد وخالق فعله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، فمنهم من أراد الله وشاء أن يخلق فعله، وأن يجعله شائئاً للهداية، فاعلاً لها، وهذا فضله تعالى.

«ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله»، أمره بما ينفعه، لكنه لم يرد أن يخلق فيه

فعل الهداية.

«فجهة خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات غير جهة أمره للعبد على وجه البيان لما هو مصلحة للعبد أو مفسدة، وهو سبحانه إذ أمر فرعون وأبا لهب وغيرهما بالإيمان، كان قد بين لهم ما ينفعهم ويصلحهم إذا فعلوه، ولا يلزم إذا أمرهم أن يعينهم؛ بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وإعانتهم عليه وجه مفسدة من حيث هو فعلٌ له؛ فإنه يخلق ما يخلق لحكمة، ولا يلزم إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور إذا فعله - أن يكون مصلحة للأمر إذا فعله هو أو جعل المأمورَ فاعلاً له، فأين جهة الخلق من جهة الأمر؟

فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريدًا لنصحه ومبينًا لما ينفعه، وإن كان مع ذلك لا يريد أن يعينه على ذلك الفعل؛ إذ ليس كل ما كان مصلحتي في أن أمر به غيري وأنصحه يكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه؛ بل قد تكون مصلحتي إرادة ما يضاؤه، فجهة أمره لغيره نصحًا غير جهة فعله لنفسه، وإذا أمكن الفرق في حق المخلوقين؛ فهو في حق الله أولى بالإمكان، والقدرية تضرب مثلًا بمن أمر غيره بأمره، فإنه لا بد أن يفعل ما يكون المأمور أقرب إلى فعله، كالشُر والطلاقه وتهيئة المساند والمقاعد ونحو ذلك، فيقال لهم: هذا يكون على وجهين: أحدهما: أن تكون مصلحة الأمر تعود إلى الأمر؛ كأمر الملك جنده بما يؤيد ملكه، وأمر السيّد عبده بما يصلح ملكه؛ فهذا لا بد من أن يعينه على فعله؛ لأن المصلحة راجعة إليه، بخلاف المصلحة في طاعة المطيع، فإنها لا تعود إلى الله ﷻ، ففي الحديث القدسي: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم؛ ما زاد ذلك في ملكي شيئًا، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب

رجل واحد؛ ما نقص ذلك من ملكي شيئاً»^(١)، فالله ﷻ خلق الخلق، فقبض بيديه قبضتين، فقال: هذه في الجنة ولا أبالي، وهذه في النار ولا أبالي^(٢).

«وأمر الإنسان شركاءه بما يصلح الأمر المشترك بينهما، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون الأمر يرى الإعانة للمأمور لمصلحة كالأمر بالمعروف، وإذا أعان المأمور على البر والتقوى فإنه قد علم أن الله يشبهه على إعانته على الطاعة، وأنه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، فأما إذا قُدِّرَ أن الأمر إنما أمر المأمور لمصلحة المأمور، لا لنفع يعود على الأمر من فعل المأمور، كالناصح المشير، وقُدِّرَ أنه إذا أعانه لم يكن ذلك مصلحة للأمر، وأن في حصول مصلحة المأمور مضرّة على الأمر، مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى وقال لموسى: ﴿إِنَّكَ الْمَلَأْتَ مِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَأَخْرَجَ إِيَّيْكَ مِنَ التَّصْحِيبِ﴾ [القصص: ٢٠]، فهذا مصلحة في أن يأمر موسى ﷺ بالخروج، لا في أن يعينه على ذلك؛ إذ لو أعانه لضره قومه، ومثل هذا كثير.

نظير ذلك لو أن مدرساً عنده طلاب، وشرح لهم المنهج، وأعانهم على فهمه، لم يكن من مصلحته أن يعينهم على الإجابة في الامتحانات؛ لأنه سيتعرض للضرر من كل وجه في الدنيا والآخرة، فيحرم عليه أن يخون هذه الأمانة، ويخرج طلاباً

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، (٢٥٧٧)، والترمذي، (٢٤٩٥)، وابن ماجه، (٤٢٥٧)، وأحمد، (٢١٤٢٠)، من حديث أبي ذر الغفاري ﷺ.

(٢) إشارة إلى حديث أخرجه أحمد، (١٧٥٩٣)، والبخاري، (٢١٤٢)، من طريق الجريدي، عن أبي نضرة ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُقَالُ لَهُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، دَخَلَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ يَعُودُونَهُ وَهُوَ يَبْكِي، فَقَالُوا لَهُ: مَا يَبْكِيكَ؟ أَلَمْ يَقُلْ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْ مِنْ شَارِبِكَ، ثُمَّ أَقْرَهُ حَتَّى تَلْقَانِي»؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ بِيَمِينِهِ قَبْضَةً، وَأَخْرَجَ بِالْيَدِ الْأُخْرَى، وَقَالَ: هَذِهِ لِهَذِهِ، وَهَذِهِ لِهَذِهِ، وَلَا أَبَالِي»، فَلَا أُدْرِي فِي أَيِّ الْقَبْضَتَيْنِ أَنَا»، واللفظ لأحمد، صححه ابن حجر في المطالب العالية، ١٢/٤٤٤، وله شواهد من حديث عبد الرحمن بن قتادة، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وغيرهم ﷺ.

لا ينفعون ولا ينتفعون، ويتضرر -أيضاً- في وظيفته، فإعانتهم ضرر محض، كالرجل الذي جاء لموسى يسعى، فإنه لو هيا له دابة وقادها به وأخرجه ودله، تضرر وربما قُتل.

«وإذا قيل: إن الله أمر العباد بما يصلحهم، لم يلزم من ذلك أن يعينهم على ما أمرهم به، لاسيما وعند القدرية: لا يقدر أن يعين أحداً على ما به يصير فاعلاً، وإذا عللت أفعاله بالحكمة، فهي ثابتة في نفس الأمر، وإن كنا نحن لا نعلمها، فلا يلزم إذا كان في نفس الأمر له حكمة في الأمر أن يكون في الإعانة على فعل المأمور به حكمة؛ بل قد تكون الحكمة تقتضي ألا يعينه على ذلك؛ فإنه إذا أمكن في المخلوق أن يكون مقتضى الحكمة والمصلحة أن يأمر بأمر لمصلحة المأمور، وأن تكون الحكمة والمصلحة للأمر ألا يعينه على ذلك، فإمكان ذلك في حق الرب أولى وأحرى.

والمقصود أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه، فالخالق أولى بإمكان ذلك في حقه مع حكمته: «قد يكون المأمور أحبَّ الناس، وأقربهم إلى الأمر، فقد يكون المأمور الولد، فيبين له والده بعض وجوه الاستثمار، ويشترى له أرضاً، ويبدل السبب في أن تكون مزرعة ثم يتركه يعمل فيها دون مساعدته؛ إذ ليس من مصلحة الأب -وكذلك الابن- أن يقوم بزراعة الأرض وإعانة ولده في ذلك.

«فمن أمره وأعانه على فعل المأمور، كان ذلك المأمور به قد تعلق به خلقه وأمره إنشاءً وخلقاً ومحبة، فكان مراداً بجهة الخلق ومراداً بجهة الأمر، ومن لم يعنه على فعل المأمور، كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره، ولم يتعلق به خلقه؛ لعدم الحكمة المقتضية لتعلق الخلق به، ولحصول الحكمة المقتضية لخلق ضده، وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر؛ فإن خلق المرض -الذي يحصل به ذل

العبد لربه، ودعاؤه، وتوبته، وتكفير خطاياها، ويرقّ به قلبه، ويذهب عنه الكبرياء والعظمة والعدوان- يضادّ خلق الصحة التي لا تحصل معها هذه المصالح، ولذلك خلق ظلم الظالم -الذي يحصل به للمظلوم من جنس ما يحصل بالمرض- يضادّ خلق عدله الذي لا يحصل به هذه المصالح، وإن كانت مصلحته هو في أن يعدل، وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره يعجز عن معرفتها عقول البشر».

الله ﷻ يعدل بين خلقه، وأمر بالعدل: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ [النحل: ٩٠]، ومع ذلك يحصل الظلم من بعض مخلوقاته على بعض، وحصول الظلم قد يكون فيه خير للمظلوم؛ بل هو المجزوم به إن لم يسخط، وقد يكون المظلوم متسبباً في هذا الظلم ﴿ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣٠]، ومع ذلك هذا لا يبرر للظالم أن يظلمه بدعوى أن المظلوم عاصٍ ويستحق الظلم الواقع عليه، ومن أراد أن ينظر إلى الحكّم من خلق المتضادات وحصول الابتلاءات، وانقسام البشر إلى فئات؛ فليقرأ في كتب ابن القيم، كطريق الهجرتين^(١)، ومفتاح دار السعادة^(٢)، وغيرها من كتبه، وفي الحديث: «إنما تُنصرون وتُرزقون بضُغفائكم»^(٣)، ومن تأمل بعين البصيرة وجد أن هؤلاء الضعفاء أكثر رزقاً من الأقوياء الأشداء، وتجد الأذكياء العباقرة هم أقل الناس حظاً في هذا الباب؛ لئلا يزعم أنه بحوله وقوته حصل على هذه الأمور؛ بل قد يكون ذكاؤه سبباً في عدم رزقه، والواقع يشهد بهذا.

(١) كتاب طريق الهجرتين وباب السعادتين، مطبوع ومتداول.

(٢) كتاب مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، مطبوع ومتداول.

(٣) أخرجه أبو داود، أول كتاب الجهاد، باب في الانتصار برذُل الخيل والضّعفة، (٢٥٩٤)، والترمذي، أبواب الجهاد، باب ما جاء في الاستفتاح بصعاليك المسلمين، (١٧٠٢)، والنسائي، كتاب الجهاد، الاستنصار بالضعيف، (٣١٧٩)، وأحمد، (٢١٧٣١)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وصححه ابن حبان، (٤٧٦٧)، والحاكم، (٢٥٠٩).

﴿عجز البشر عن الإحاطة بحقيقة الله سبحانه﴾

قوله: «لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام» قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، قال في الصحاح: «توهمت الشيء: ظننته، وفهمت الشيء: علمته»^(١): الصحاح هو كتاب «تاج اللغة وصحاح العربية»، للإمام إسماعيل بن حماد الجوهري^(٢)، وهو كتاب نافع جامع في هذا الباب، فيه ما يقرب من أربعين ألف مادة، ووقعت له فيه أوهام يسيرة^(٣)، لكنه في الجملة من أنفع كتب اللغة لطالب العلم.

وهناك «الوشاح في التعقبات على صاحب الصحاح»، مطبوع مع الطبعة الثانية من طبعاته الأولى في بولاق، ويستفاد منه كثيرًا، وطبع الصحاح طبعات متعددة، في بولاق مرتين، وطبعه أحمد عبد الغفور عطار طبعة فاخرة ورائعة ومريحة للقراءة، وطبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

«فمراد الشيخ رحمته: أنه لا ينتهي إليه وهم، ولا يحيط به علم، قيل: الوهم: ما يرجى كونه؛ أي: يظن أنه على صفة كذا، والفهم: هو ما يحصله العقل ويحيط به. والله تعالى لا يُعلم كيف هو إلا هو رحمته»؛ لأنه لا يمكن أن يعرف الشيء إلا بمشاهدة الشيء نفسه أو نظيره أو بخبر صادق، فالصحابه لم يروا جبريل، لكن لما قيل: إن أشبه الناس به دحية الكلبي^(٤)، سهل وصفه بالإحاطة على ما يشبهه إذا كان

(١) الصحاح، ٥/ ٢٠٥٤.

(٢) هو: إسماعيل بن حماد، أبو نصر الجوهري، إمام في علم اللغة، وخطه يضرب به المثل لحسنه، وهو من فرسان الكلام، وهو أول من حاول الطيران، ومات في سبيل ذلك، توفي بنيسابور سنة (٣٩٨هـ)، له كتاب «الصحاح» في اللغة، وهو مطبوع ومتداول. ينظر: إنباه الرواة، ١/ ٢٢٩، وسير أعلام النبلاء، ١٧/ ٨٠.

(٣) ينظر: الحديث النبوي في المعجم العربي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، (ص: ١٤٧).

(٤) هو: دحية بن خليفة بن فضالة بن زيد بن امرئ القيس بن الخزرج، الكلبي، صحابي مشهور، أول مشاهده الخندق، وكان يُضرب به المثل في حسن الصورة، وكان جبريل رحمته ينزل على صورته. =

على صورة بشر^(١)، أما حين جاء على خلقته له ستمائة جناح؛ فهذه الكيفية لم يره عليها إلا الرسول ﷺ^(٢).

والأوهام والأفهام الغالب أنها لا تطابق الواقع، فكم من شخص افتتن بمكالمة امرأة، وظنها لصوتها أجمل الناس، فلما رآها صدم، فكيف بالخالق ﷻ؟! «والله تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو ﷻ»، وإنما نعرفه سبحانه بصفاته، وهو أنه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد»، لكن الذي ينفي الصفات كيف يعرفه؟! والذي ينفي الأسماء كيف يسأله؟! وإذا جاء الرب ﷻ يوم العرض على صفته التي يعرفونها عليها ويشبتونها له بمقتضى خبره وخبر رسوله، سجد له المؤمنون، فالأمر ليس بالسهل واللوازم عظيمة جدًا.

«قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٣٢) هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣-٢٤].»

= ينظر: الاستيعاب، ٢/ ٤٦١، الإصابة، ٢/ ٣٢١.

(١) إشارة إلى حديث أسامة بن زيد ﷺ، أن جبريل ﷺ أتى النبي ﷺ، وعنده أم سلمة ﷺ، فجعل يحدث ثم قام، فقال النبي ﷺ لأم سلمة ﷺ: «من هذا؟» أو كما قال، قال: قالت: هذا دحية، قالت أم سلمة: أيم الله ما حسبه إلا إياه، حتى سمعت خطبة نبي الله ﷺ يخبر عن جبريل. أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٣٦٣٤)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أم سلمة، (٢٤٥١)، عن أسامة بن زيد ﷺ.

(٢) رآه مرة على كرسي بين السماء والأرض قد سد الأفق، كما في الحديث الذي أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء، (٣٢٣٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب في ذكر سدرة المنتهى، (١٧٤)، والترمذي، (٣٢٧٧)، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

ورآه مرة ثانية ليلة الإسراء كما في الحديث الذي أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب إذا قال أحدكم آمين، (٣٢٣٤)، عن عائشة ﷺ، بلفظ: «رأى جبريل في صورته، وخلق ساد ما بين الأفق».

✽ [تنزيه الله عن مشابهة مخلوقاته]

«قوله: «ولا يشبهه الأنام» هذا رد لقول المشبهة الذين يشبهون الخالق بالمخلوق ﷺ، قال ﷺ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وليس المراد نفي الصفات، كما يقول أهل البدع، فمن كلام أبي حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر: لا يشبه شيئاً من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه، ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا. انتهى^(١).

وقال نعيم بن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه؛ فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه؛ فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه^(٢).

وقال إسحاق بن راهويه: من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله؛ فهو كافر بالله العظيم^(٣).

وقال: علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل السنة والجماعة ما أولعوا به من الكذب أنهم مشبهة؛ بل هم المعطلة^(٤).

منهج أهل السنة والجماعة من سلف هذه الأمة وأئمتها؛ إثبات ما أثبتته الله لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ على ما يليق بجلاله وعظمته، فمذهبهم وسط بين المعطلة، الذين ينفون الأسماء والصفات، أو الصفات فقط، أو بعض الصفات دون بعض، وبين المشبهة، الذين يشبهون الله بخلقهم، أو يشبهون المخلوق بالخالق، فقد وجد بعض المبتدعة الذين بالغوا في الإثبات، حتى وصفوا الله ﷻ بأوصاف الخلق؛

(١) ينظر: الفقه الأكبر، (ص: ٢٤).

(٢) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٣/ ٥٨٧.

(٣) ينظر: السابق، ٣/ ٥٨٨.

(٤) ينظر: السابق، ٣/ ٥٨٨.

بل لم ينزهوه عما يتصف به الخلق من الدنيا والرزايا والرذائل، وهذا لازم قول الاتحادية أهل وحدة الوجود -نسأل الله العافية-، والنصارى شبهوا المخلوق بالخالق، وكل هذه المذاهب مرفوضة بقول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، هذا نفي للتمثيل والتشبيه، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، إثبات لما أثبتته الله لنفسه ﷻ على ما يليق بجلاله وعظمته، وليس المراد من قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ نفي الصفات، كما تذرع بذلك المبتدعة الذين زعموا أنهم ينزهون الله ﷻ عن مشابهة الخلق فنفوا عنه الصفات؛ لأن لازم الإثبات عندهم أن يُشَبَّهَ بخلقه -تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً-، ثم نقل عن أبي حنيفة في الفقه الأكبر قوله: «لا يشبه شيئاً من خلقه»، خلافاً لمن أثبت التشبيه، ونُسب ذلك إلى مقاتل بن سليمان في تفسيره^(١) وإلى جمع، لكنهم أقل بكثير من المعطلة، ولا يشبهه شيء من خلقه خلافاً لما تقولهُ النصارى وبعض الغلاة من هذه الأمة الذين جعلوا النبي ﷺ مشابهاً لله ﷻ في بعض خصائصه، وصرّفوا له أنواعاً من العبادات التي لا تجوز إلا لله ﷻ.

قال الإمام أبو حنيفة: «وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين»؛ وهذا الذي يجب اعتقاده ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فهو سبحانه يعلم؛ لأنه أثبت العلم لنفسه، لكن لا كعلمنا؛ إذ ليس كمثلته شيء، ويقدر لا كقدرتنا؛ فالمخلوق له قدرة وعلم أثبتته الله ﷻ له، لكن يليق به، ومهما بلغ من العلم، ومهما وُصف به من القوة هو وجميع الخلق؛ فلن يخرجوا من قوله ﷻ: ﴿وَمَا أُوْتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٨٥]، وهو سبحانه يرى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، لكن ليس كما يرى المخلوق، والتشبيه في قوله ﷻ: «إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر،

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين، (ص: ١٥٢)، الغنية لطالبي طريق الحق، ١/١٩٠، تليس الجهمية، ٢/٥٨٠.

لا تضامون في رؤيته»^(١)، للرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي.

«وقال نعيم بن حماد: «من شبه الله بشيء من خلقه؛ فقد كفر»؛ لأنه مكذب لقوله ﷺ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، «ومن أنكر ما وصف الله به نفسه؛ فقد كفر»؛ لأنه منكر لقوله ﷺ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولغيرها من آيات ونصوص الصفات، «وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه»، يعني نخرج من قضية التشبيه بقولنا: على ما يليق بجلاله وعظمته.

«وقال إسحاق بن راهويه» الإمام المشهور: «من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله؛ فهو كافر بالله العظيم»؛ لأنه مكذب للنصوص: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، «وقال: علامة جهنم وأصحابه دعواهم على أهل السنة والجماعة ما أولعوا من الكذب من أنهم مشبهة» يرمونهم بهذا الداء ويصفونهم بهذه الأوصاف الشنيعة: مشبهة، مجسمة، حشوية؛ للتفكير من مذهب أهل السنة والجماعة الذي هو إثبات ما أثبتته الله لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ على ما يليق بجلاله وعظمته؛ «بل هم المعطلة»؛ لأنهم يجحدون الصفات ومعانيها، وإثبات أهل السنة إثبات بلا تمثيل، على ما يليق به سبحانه، وفي الحديث «إن الله خلق آدم على صورته»^(٢)، وفي لفظ: «إن الله خلق آدم على صورة الرحمن»^(٣) فالصورة الإجمالية

(١) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، (٥٥٤)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، (٦٣٣)، وأبو داود، (٤٧٢٩)، والترمذي، (٢٥٥١)، وابن ماجه، (١٧٧)، من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، (٦٢٢٧)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، (٢٨٤١)، وأحمد، (٨١٧١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة، (٤٩٨، ١٠٧٦)، وابن أبي عاصم، (٥١٧)، والدارقطني في الصفات، (٤٨)، وابن بطة في الإبانة الكبرى، (١٨٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات، (٦٤٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ونقل ابن حجر في الفتح، ١٨٣/٥، تصحيحه عن إسحاق بن راهويه، وأحمد.

التي فيها السمع والبصر، لا التفصيل والمماثلة، ثابتة له بالنصوص، والتشابه في أصل المعنى لا في كنهه وحقيقته؛ فالله ليس كمثل شيء وهو السميع البصير، فالتشبيه لا يعني المطابقة من كل وجه، وهو من هذه الحيشة يخالف التمثيل؛ لأن التمثيل المطابقة من كل وجه؛ ولهذا نُفي في القرآن، ولم ينف التشبيه.

فالتشبيه في حديث الصورة إجمالي، كما في قوله ﷺ: «أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر»^(١)، والمراد في النور والبهاء.

«وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة»^(٢)؛ فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يسمي المثبت لها مشبهًا: والذي دعاه إلى النفي هو زعمه التنزيه والبعد عن التشبيه، فالذي لا يفعل فعله وقع فيما فر منه وهو التشبيه، فهو يصف من أثبت بأنه مشبه؛ لأنه فر من الإثبات خشية التشبيه على حد زعمه.

«فمن أنكر أسماء الله بالكلية؛ من غالية الزنادقة القرامطة»^(٣) والفلاسفة، وقال:

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة، (٣٢٤٥، ٣٢٤٦)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم، (٢٨٣٤)، والترمذي، (٢٥٣٧)، وابن ماجه، (٤٣٣٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) المشبهة: هم الذين شبهوا ذات الله تعالى بذات غيره، وصفاته بصفات غيره، وهم طوائف كثيرة، كالسبئية، والبيانية، والخطابية، والكرامية، وغيرهم. ينظر: الفرق بين الفرق، (ص: ٢٢٥)، مقالات الإسلاميين، (ص: ٢٢١، ٤٣٠، ٤٩١)، شرح الطحاوية، ٢/٧٩١.

(٣) القرامطة: حركة باطنية هدامة تنتسب إلى شخص اسمه حمدان بن الأشعث، ويلقب بقرمط؛ لقصر قامته وساقيه، وهو من خوزستان في الأهواز، ثم رحل إلى الكوفة، وقد اعتمدت هذه الحركة التنظيم السري العسكري، وكان ظاهرها التشيع لآل البيت والانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وحقيقتها: الإلحاد، والإباحية، وهدم الأخلاق، والقضاء على الدولة الإسلامية. ينظر: الفرق بين الفرق، (ص: ٢٦٦)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ١/٣٧٨.

إن الله لا يقال له: عالمٌ ولا قادر، يزعم أن من سماه بذلك فهو مشبه؛ لأن الاشتراك في الاسم يوجب الاشتباه في معناه، ومن أثبت الاسم وقال: هو مجاز - كغالية الجهمية - يزعم أن من قال: إن الله عالم حقيقة، قادر حقيقة، فهو مشبهٌ».

ويجاب عليهم بأن إثبات الصفات المتشابهة للمخلوقات، لا يلزم منه التشابه المطلق؛ فإذا قلت: زيد عالم، وعمرو عالم لم يلزم من ذلك التشابه بين علم زيد وعلم عمرو، وهذا التفاوت حاصل بين المخلوقات، فكيف لا يحصل بين الخالق والمخلوق؟!

«ومن أنكر الصفات وقال: إن الله ليس له علم ولا قدرة ولا كلام ولا محبة ولا إرادة، قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبه وإنه مجسم، ولهذا كُتِبَ نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات مشبهة ومجسمة، ويقولون في كتبهم: إن من جملة المجسمة قومًا يقال لهم: المالكية؛ ينسبون إلى رجل يقال له مالك بن أنس، وقومًا يقال لهم: الشافعية؛ ينسبون إلى رجل يقال له: محمد بن إدريس»: وابتلي الحنابلة في هذا بما لم يبتل به غيرهم؛ لأن إمامهم الإمام أحمد، وموقفه من المبتدعة لا يخفى.

«حتى الذين يفسرون القرآن منهم، كعبد الجبار^(١)، والزمخشري^(٢)، وغيرهما؛ يسمون كل من أثبت شيئًا من الصفات، وقال بالرؤية مشبهًا، وهذا الاستعمال قد غلب عند المتأخرين من غالب الطوائف».

(١) هو: القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، أبو الحسن الهمداني، قال الذهبي: «العلامة المتكلم، شيخ المعتزلة، من كبار فقهاء الشافعية...، تخرج به خلق في الرأي الممقوت، توفي سنة (٤١٥هـ)، له تصانيف كثيرة. ينظر: سير أعلام النبلاء، ١/ ٢١٤.

(٢) هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، جار الله الزمخشري، كان عالماً بالبلاغة والعربية، وكان معتزلياً داعياً مجاهراً، توفي سنة (٥٣٨هـ)، له مصنفات منها: تفسير «الكشاف»، و«أساس البلاغة». ينظر: معجم الأدباء، ١٩/ ١٢٦، طبقات المفسرين للداودي، ٢/ ٣١٤.

كل هذا من أجل التنفير عن اعتقاد الحق؛ من الإثبات لله ﷻ ما أثبتته لنفسه، والجهال من غوغاء الناس يسمعون هذه الأوصاف ويقرنونها بحياتهم وعملهم؛ بحيث يكون كل من اتصف بأوصاف هؤلاء تصدق عليه أوصافهم وألقابهم التي نبزوهم بها، ولكل قوم وارث؛ فإننا الآن نجد بعضهم يصف أهل العلم وأهل الدين بأنهم متطرفة، ومتشددون؛ بغية التنفير من الدين، والله المستعان.

«ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات؛ بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم من كلام أبي حنيفة: أنه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرويتنا، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فنفي المثل وأثبت الوصف، وسيأتي في كلام الشيخ إثبات الصفات تنبيهاً على أنه ليس نفي التشبيه مستلزماً لنفي الصفات، ومما يوضح هذا أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل، يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي، يستوي أفراده؛ فإن الله سبحانه ليس كمثل شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها؛ لأن الأقيسة إنما تثبت لفروع تشترك مع أصولها في علة جامعة؛ تقتضي هذا الاشتراك، ولا علة مناسبة تجمع بين الخالق والمخلوق، فلا نسبة بينهما، فضلاً عن أن يكون هناك علة.

«ولهذا لما سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين؛ بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب؛ لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها: حين تقرأ مطولات كتب الكلام لا تجد وراءها طائلاً، وإنما هو كلام فلسفي معقد، لا يفهمه كثير من المتعلمين، وأما أئمتهم وعباقرتهم ومنظروهم؛ ففي النهاية وقفوا حيارى،

وتمنى بعضهم أن يموت على عقيدة العجائز، وبعضهم رجع عن مقاله إلى عقيدة أهل السنة.

«ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولي؛ سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو للمحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم بوجه، فالواجب القديم أولى به: كل كمال أثبت للمخلوق بحيث لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه؛ فإن الخالق أولى به، وهذا قياس الأولي، والله المثل الأعلى.

«وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق المربوب المدبّر، فإنما استفاده من خالقه وربّه ومدبّره، فهو أحق به منه، وأن كل نقص وعيب في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات؛ فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولي».

وقريب من هذا، من يدعي في بعض الأحكام جوازها لرسول الله وحرمتها على غيره، وفيها نوع نقص، مثل استقبال القبلة حال قضاء الحاجة الوارد في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ^(١)، ومثل الكشف عن الفخذ ^(٢)؛ وهو سلك هذا المسلك لكون هذه

(١) إشارة إلى حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «ارتقيت فوق بيت حفصة لبعض حاجتي، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام»، أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب من تبرز على لبنتين، (١٤٥)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب الاستطابة، (٢٦٦)، وأبو داود، (١٢)، والترمذي، (١١)، والنسائي، (٢٣)، وابن ماجه، (٣٢١).

(٢) إشارة إلى حديث أنس رضي الله عنه الطويل وفيه: «فركب نبي الله صلى الله عليه وسلم وركب أبو طلحة، وأنا رديف أبي طلحة، فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خبير، وإن ركبتي لتمس فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم، ثم حسر الإزار عن فخذ حتى إنني أنظر إلى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم»، أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ، (٣٧١)، ومسلم، كتاب النكاح، باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها، (١٣٦٥)، والنسائي، (٣٣٨٠).

النصوص تعارضت في نظره مع النصوص المحرمة، كحديث أبي أيوب مرفوعاً: «نهينا أن نستقبل القبلة ببول أو غائط»^(١)، وحديث: «غط فخذك؛ فإن الفخذ عورة»^(٢)، فتوفيقاً بين النصوص قال: الجواز من خصائصه ﷺ.

بينما إذا نظرنا في المسألتين لوجدنا تعظيم القبلة كملاً، واستقبالها بالبول أو الغائط من امتهانا؛ فهل تطالب الأمة بالكمال دونه ﷺ؛ بل هو مطالب بأكمل مما تفعله أمته، والكمال أليق به، فلا يسوغ مثل هذا القول، وكذلك تغطية الفخذ أكمل وأستر، فكيف يطلب من الأمة ذلك، ولا يطلب من الرسول ﷺ؟! فلا يسوغ مثل هذا الجمع، وإذا كان هذا بين النبي ﷺ الذي هو أكمل الخلق وبين أمته، فماذا بين الخالق والمخلوق؟! الأمر أعظم وأعظم، والله المثل الأعلى.

«ومن أعجب العجب أن من غلاة نفاة الصفات الذين يستدلون بهذه الآية الكريمة على نفي الصفات أو الأسماء، ويقولون: واجب الوجود لا يكون كذا ولا يكون كذا، ثم يقولون: أصل الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة»: هذا تناقض؛ فهم لم يثبتوا له شيئاً يمكن أن يتشبه به على سبيل التنزل، فكيف يعملون بهذه المقولة: «أصل

= وجاء في عن عائشة ؓ: «كان رسول الله ﷺ مُصْطَجِعاً في بيته، كاشفاً عن فخذه أو ساقه، فاستأذن أبو بكر، فأذن له وهو على تلك الحالة، فتحدث ثم استأذن عمر، فأذن له وهو على تلك الحالة، فتحدث ثم استأذن عثمان، فجلس رسول الله ﷺ وسوى ثيابه، فدخل، فتحدث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تهش له ولم تُباله، ثم دخل عمر، فلم تهش ولم تُباله، ثم دخل عثمان، فجلست وسوى ثيابك؟ فقال: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة»، أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -، باب من فضائل عثمان بن عفان ؓ، (٢٤٠).

(١) أخرجه النسائي، كتاب الطهارة، باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة، (٢٠)، وأحمد، (٢٣٥١٤)، وجاء نحوه في الصحيح.

(٢) أخرجه أبو داود، أول كتاب الحمام، باب النهي عن التعري، (٤٠١٤)، والترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء أن الفخذ عورة، (٢٧٩٨)، وأحمد، (١٥٩٢٦)، عن جرهد الأسلمي ؓ، وفي سنده اختلاف شديد، وضعفه ابن القطان وابن دقيق العيد، كما في البدر المنير، ٤/١٥٢، ينظر: علل الدارقطني، ١٣/٤٨٢.

الفلسفة هي التشبه بالإله»، وهم لم يثبتوا له شيئاً حتى يتشبهوا به؟!

«ويجعلون هذا غاية الحكمة ونهاية الكمال الإنساني، ويوافقهم على ذلك بعض من يطلق هذه العبارة، ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: «تخلّقوا بأخلاق الله»^(١).

من أسمائه وصفاته التي قد يطلقون عليها أخلاقاً: الجبار المتكبر، ولا يجوز للمخلوق أن يتخلق بهذا؛ لقوله تعالى في الحديث القدسي: «الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني واحداً منهما قذفته في النار»^(٢).

«فإذا كانوا ينفون الصفات، فبأي شيء يتخلق العبد على زعمهم، وكما أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته تعالى، ولا يشبهه شيء من مخلوقاته، لكن المخالف في هذا النصراني والحلولية والاتحادية لعنهم الله؛ ونفي مشابهة شيء من مخلوقاته له مستلزم لنفي مشابهته لشيء من مخلوقاته، فلذلك اكتفى الشيخ رحمه الله بقوله: «ولا يشبه الأنام»، والأنام الناس، وقيل: الخلق كلهم، وقيل: كل ذي روح، وقيل: الثقلان^(٣)، وظاهر قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَصَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، يشهد للأول أكثر من الباقي، والله أعلم».

قوله تعالى: ﴿وَصَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾؛ أي: لساكنيها من المخلوقات كلها.

(١) ذكره شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية، ٦/ ٥١٨، وقال: «وهذا اللفظ لا يعرف عن النبي ﷺ في شيء من كتب الحديث، ولا هو معروف عن أحد من أهل العلم؛ بل هو من باب الموضوعات عندهم، وإن كان قد يفسر بمعنى صحيح يوافق الكتاب والسنة».

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود، أول كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر، (٤٠٩٠)، وابن ماجه، أبواب الزهد، باب البراءة من الكبر والتواضع، (٤١٧٣)، وأحمد، (٧٣٨٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكبر، (٢٦٢٠)، من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «العز إزاره، والكبرياء رداؤه، فمن ينازعني عذبتة»، وجاء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز، ٥/ ٢٢٥.

﴿ صفتا الحياة والقيومية لله تعالى ﴾

«قوله: «حي لا يموت، قيوم لا ينام»، قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فنفي السنة والنوم دليل على كمال حياته وقيوميته، وقال تعالى: ﴿الْعَزَّوَجَلَّ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [٢] نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ١-٣]، وقال تعالى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بُذُوبِ عِبَادِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، وقال ﷺ: «إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام»^(١) الحديث، لما نفى الشيخ رحمته التشبيه، أشار إلى ما تقع به التفرقة بينه وبين خلقه بما يتصف به تعالى دون خلقه، فمن ذلك: أنه حي لا يموت؛ لأن صفة الحياة الباقية مختصة به تعالى دون خلقه، فإنهم يموتون؛ وإن اتصفوا بالحياة لمدة محدودة يسيرة، إلا أنهم في النهاية يموتون ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].

«ومنه: أنه قيوم لا ينام؛ إذ هو مختص بعدم النوم والسنة دون خلقه، فإنهم ينامون، وفي ذلك إشارة إلى أن نفي التشبيه ليس المراد به نفي الصفات؛ بل هو سبحانه موصوف بصفات الكمال لكمال ذاته، فالحي بحياة باقية لا يشبهه الحي بحياة زائلة؛ وإن وجد الاشتراك اللفظي في أصل الصفة التي هي الحياة، لكن حقيقة الصفة مختلفة.

«ولهذا كانت الحياة الدنيا متاعاً ولهواً ولعباً»؛ فهي حياة، لكنها بالنسبة للحياة

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «إن الله لا ينام، وفي قوله: حجابته النور، لو كشفه لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، (١٧٩)، وابن ماجه، أبواب السنة، باب فيما أنكرت الجهمية، (١٩٥)، وأحمد، (١٩٥٣٠)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

الآخرة لا شيء؛ باعتبار الزوال والفناء، وقصر المدة؛ فكأنها لعب ولهو.

﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] «فحصرت الحياة الحقيقية في الدار الآخرة، «فالحياة الدنيا كالمنام، والحياة الآخرة كاليقظة، ولا يقال: فهذه الحياة الآخرة كاملة، وهي للمخلوق»؛ أي: ولا يموت المخلوق في الآخرة لقوله ﷺ: «يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت»^(١)؛ ومع ذلك لا تشبه حياة المخلوق حياة الحي القيوم.

«لأننا نقول: الحي الذي الحياة من صفات ذاته اللازمة لها، هو الذي وهب المخلوق تلك الحياة الدائمة، فهي دائمة بإدامة الله لها، لا أن الدوام وصف لازم لها لذاتها، بخلاف حياة الرب تعالى، وكذلك سائر صفاته؛ فصفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به، واعلم أن هذين الاسمين، أعني: الحي القيوم - المذكوران في القرآن معاً في ثلاث سور كما تقدم: في آية الكرسي، وفي مطلع سورة آل عمران، وفي قوله تعالى: ﴿وَعَنْتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١].

«وهما من أعظم أسماء الله الحسنی، حتى قيل: إنهما الاسم الأعظم^(٢)؛ فإنهما يتضمنان إثبات صفات الكمال أكمل تضمن وأصدق^(٣): والخلاف في اسم الله الأعظم معروف^(٣)، وعدم الترجيح أولى ليُدعى بجميع هذه الأسماء.

(١) هذا طرفٌ من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾، (٤٧٣٠)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (٢٨٤٩)، وأحمد، (١١٠٦٦)، وجاء من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) إشارة إلى حديث القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة ﷺ عن النبي ﷺ، قال: «إنَّ اسمَ الله الأعظم في ثلاث سور من القرآن، في سورة البقرة، وآل عمران، وطه» قال القاسم: «فالتمستها إنه الحي القيوم»، أخرجه الحاكم (١٨٦٦)، وصححه الألباني في الصحيحة (٧٤٦)، قال النووي في فتاواه (ص: ٢٧٧): «وهذا الاستنباط حسن».

(٣) اختلف أهل العلم في اسم الله الأعظم من حيث وجوده على ثلاثة أقوال: أولها: إنكار بعضهم =

«ويدل القيوم على معنى الأزلية والأبدية، ما لا يدل عليه لفظ القديم، ويدل -أيضاً- على كونه موجوداً بنفسه، وهو معنى كونه واجب الوجود.

والقيوم: أبلغ من القيّام؛ لأن الواو أقوى من الألف، ويفيد قيامه بنفسه باتفاق المفسرين وأهل اللغة، وهو معلوم بالضرورة، وهل يفيد إقامته لغيره وقيامه عليه؛ فيه قولان؛ أحدهما: أنه يفيد ذلك، وهو يفيد دوام قيامه وكمال قيامه؛ لما فيه من المبالغة، فهو سبحانه لا يزول، ولا يأفل؛ فإن الآفل قد زال قطعاً؛ أي: لا يغيب، ولا ينقص، ولا يفنى، ولا يعدم؛ بل هو الدائم الباقي الذي لم يزل ولا يزال موصوفاً بصفات الكمال».

ولذلك استدل إبراهيم عليه السلام على عدم صلاحية الكوكب والقمر والشمس لأن تكون رباً بأقولها وزوالها.

«واقترانه بالحي يستلزم سائر صفات الكمال، ويدل على بقائها ودوامها، وانتفاء النقص والعدم عنها أزلاً وأبداً، ولهذا كان قوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أعظم آية في القرآن، كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يعني: من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، لما سأله النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أعظم آية فقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فذكر آية الكرسي، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ليهنك

= وجوده أصلاً؛ لنفيهم التفاضل بين أسماء الله تعالى، وما جاء في النصوص من وصف بعض أسمائه تعالى بأنه أعظم، أولوه بأن معناه: العظيم، أو أن المراد به: بيان مزيد ثواب من دعا بذلك الاسم، أو أن المراد بالاسم الأعظم: حالة يكون عليها الداعي، وهي تشمل كل من دعا الله تعالى بأي اسم من أسمائه، إن كان على تلك الحال.

القول الثاني: استأثر الله بعلم تحديد اسمه الأعظم، وأنه لم يُطلع عليه أحدًا من خلقه.
القول الثالث: قول من أثبت وجود اسم الله الأعظم، وعينه، وأصحاب هذا القول اختلفوا في تحديده على أربعة عشر قولاً، وكل هذه الأقوال ذكرها ابن حجر في فتح الباري، ١١/ ٢٢٤.

العلم أبا المنذر»^(١).

«فعلى هذين الاسمين مدار الأسماء الحسنى كلها، وإليهما يرجع معانيها؛ فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال؛ فلا يتخلف عنها صفة منها إلا لضعف الحياة»: وحياة المخلوق - وهذا مثال يسير جدًا - إنما تكمل بتمام صحته، وسلامة أعضائه، فمن نقص منه عضو؛ فحياته ناقصة، ومن اعتلت صحته؛ فحياته مكدرة، لا تستحق أن تسمى حياة.

«فإذا كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها؛ استلزم إثباتها إثبات كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة، وأما القيوم؛ فهو متضمن كمال غناه وكمال قدرته؛ فإنه القائم بنفسه، فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه، المقيم لغيره؛ فلا قيام لغيره إلا بإقامته، فانتظم هذان الاسمان صفات الكمال أتم انتظام».

✦ [صفنا الخلق والرزق]

«قوله: «خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤونة»؛ فما خلق الخلق لحاجته إليهم، ولا رزقهم بتعب وتكلف، فجزائنه ملأى، ويده سحاء، وإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: كن، فيكون، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، والرزق الواسع لبعض الناس في هذه الحياة الدنيا هو في حقيقته لا شيء بالنسبة للرزق في الحياة الآخرة، حيث إن آخر من يدخل الجنة يعطى عشرة أضعاف ما

(١) إشارة إلى حديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، قال: فضرب في صدري، وقال: «والله، ليهنك العلم أبا المنذر» أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل سورة الكهف، وآية الكرسي، (٨١٠).

يملكه أعظم ملك من ملوك الدنيا^(١).

«قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٥٦) مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ زَنْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ^(٥٧) إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ» [الذاريات: ٥٦-٥٨]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءَ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ» [فاطر: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ» [محمد: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَغْنَى اللَّهُ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ غَنِيٌّ غَلِيظٌ» [الأنعام: ١٤]: «قاتل الله اليهود الذين قالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾».

«وقال ﷺ من حديث أبي ذر رضي الله عنه: «يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم؛ ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم؛ ما نقص ذلك من ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد، فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته؛ ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر» الحديث، رواه مسلم^(٢)».

قال الإمام أحمد: «هذا الحديث أشرف حديث لأهل الشام»^(٣)، قال بعض

(١) إشارة إلى الحديث المروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وفيه أن الله تعالى يقول لآخر أهل النار خروجا منها، وآخر أهل الجنة دخولا إلى الجنة: «أذهب، فادخل الجنة؛ فإن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها - أو: إن لك مثل عشرة أمثال الدنيا-، فيقول: أتسخر بي - أو: تضحك بي -، وأنت الملك؟». قال: فلقد رأيت رسول الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذ، فكان يقال: هذا أدنى أهل الجنة منزلا»، أخرجه البخاري، أبواب الزهد، باب صفة الجنة، (٦٥٧١)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب آخر أهل النار خروجا، (١٨٦)، وابن ماجه، (٦٣٣٩)، وجاء من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، (٢٥٧٧)، والترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، (٢٤٩٥)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، (٤٢٥٧)، وأحمد، (٢١٤٢٠)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) ينظر: جامع العلوم والحكم، ٣/ ٣٤.

الشراح: لو كانوا كلهم على قلب محمد ﷺ؛ لأنه أتقى رجل منهم، وأن المراد بأفجر قلب رجل واحد منكم: إبليس^(١).

«وقوله: «بلا مؤونة» بلا ثقل ولا كلفة؛ وذلك أن الخلق صفة عظيمة، قد يتوهم فيها كلفة ومشقة، فنفاها الماتن، ونفيها معروف في النصوص.

﴿ صفتا الإمامة والبعث ﴾

«قوله: «مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة»؛ فالخلق - والله المثل الأعلى - قد يقتلون من يخافون شره أو بطشه، والله ﷻ ليس كمثله شيء، قوي قادر، عزيز مهيمن، ويبعثهم على كثرتهم وتحلل أجسادهم بلا مشقة؛ لكمال قدرته وقوته.

«الموت صفة وجودية، خلافاً للفلاسفة ومن وافقهم، قال تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك: ٢٠]، والعدم لا يوصف بكونه مخلوقاً، وفي الحديث: «إنه يُرْتَى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح فيُذبح بين الجنة والنار»^(٢)، وهو وإن كان عرضاً، فالله تعالى يقبله عيناً، كما ورد في العمل الصالح أنه يأتي صاحبه في صورة الشاب الحسن، والعمل القبيح على أقبح صورة^(٣)، وورد في

(١) ينظر: دليل الفالحين، ٢/ ٣٣٥، الكوكب الوهاج، ٢٤/ ٣٤٦.

(٢) أخرجه أحمد، (٩٤٤٩)، عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة ؓ.

(٣) إشارة إلى الحديث الطويل المروي عن البراء بن عازب ؓ، وفيه: «يأتيه رجل قبيح الوجه، قبيح الثياب، متن الريح، فيقول: أبشر بالذي يسوءك، هذا يومك الذي كنت توعده، فيقول: من أنت؟ فوجهك الوجه يجيء بالشر، فيقول: أنا عمك الخبيث، فيقول: رب لا تقم الساعة»، أخرجه مطوّلاً أحمد، (١٨٥٣٤)، وابن المبارك في الزهد، (١٢١٩)، والطيالسي، (٧٨٩)، وابن أبي شيبة، (١٢٠٥٩)، والرويانى، (٣٩٢)، وأبو عوانة، (إتحاف المهرة: ٢٠٦٣)، وابن خزيمة، (إتحاف المهرة: ٢٠٦٣)، والطبراني في الكبير، (٢٥)، والحاكم، (١٠٨)، وابن منده في الإيمان، (١٠٦٤)، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

وأخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، (١٣٦٩)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، (٢٨٧١)، وأبو داود، =

القرآن أنه يأتي على صورة الشاب الشاحب اللون^(١) الحديث؛ أي: قراءة القارئ.

وورد في الأعمال أنها توضع في الميزان، والأعيان هي التي تقبل الوزن دون الأعراض». ورد وزن صحف الأعمال، كما في حديث صاحب البطاقة^(٢)، وورد وزن صاحب العمل، يؤتى بالرجل السمين يوم القيامة، فلا يزن عند الله جناح بعوضة^(٣)، وورد ذكر وزن العمل نفسه^(٤). خلافاً للمعتزلة الذين يرون أنه لا ميزان

= (٣٢١٢)، والترمذي، (٣١٢٠)، والنسائي، (٢٠٠٠)، وابن ماجه، (١٥٤٩، ٤٢٦٩)، كلهم عن البراء بن عازب مختصراً، وجاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مختصراً -أيضاً-.

(١) إشارة إلى الحديث المرفوع المروي عن بريدة بن الحصيب، وفيه: «تعلموا سورة البقرة، وآل عمران؛ فإنهما الزهراوان، يظلان صاحبهما يوم القيامة، كأنهما غمامتان، أو غيايتان، أو فرقان من طير صواف، وإن القرآن يلقي صاحبه يوم القيامة حين ينشق عنه قبره كالرجل الشاحب، فيقول له: هل تعرفني؟ فيقول: ما أعرفك، فيقول: أنا صاحبك القرآن الذي أظمأتك في الهواجر، وأسهرت ليلك، وإن كل تاجر من وراء تجارته، وإنك اليوم من وراء كل تجارة، فيعطى الملك يمينه، والخلد بشماله...» الحديث، أخرجه أحمد، (٢٢٩٥٠)، وابن أبي شيبة، (٣٠٠٤٥)، والبيهقي في الشعب، (١٨٣٥)، من حديثه، وحسن إسناده البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة، (٥٩٥٢)، وقال الهيثمي في المجموع، (١١٦٣٣): «رجاله رجال الصحيح».

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، (٢٦٣٩)، وقال: «هذا حديث حسن غريب». وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، (٤٣٠٠)، وأحمد، (٦٩٩٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾، (٤٧٢٩)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، (٢٧٨٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»، أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب فضل التسبيح، (٦٤٠٦)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، (٢٦٩٤)، والترمذي، (٣٤٦٧)، وابن ماجه، (٣٨٠٦).

وحديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الطهورُ شطرُ الإيمان، والحمدُ لله تملأُ الميزان»، أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، (٢٢٣)، والترمذي، (٣٥١٧)، وأحمد، (٢٢٩٠٢).

ولا وزن، إنما هو كناية عن العدل^(١).

«وورد في سورة البقرة وآل عمران أنهما يوم القيامة يظلان صاحبهما، كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف^(٢)، وفي الصحيح: أن أعمال العباد تصعد إلى السماء^(٣)، «وسياتي الكلام على البعث والنشور - إن شاء الله تعالى-».

✦ [اتصاف الله بصفات الكمال]

«قوله: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، ثم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أبدياً»؛ أي: أن الله ﷻ لم يزل متصفاً بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها؛ لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدتها بصدده، ولا يرد على هذا صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها، كالخلق، والتصوير، والإحياء، والإماتة، والقبض، والبسط، والطي، والاستواء، والإتيان، والمجيء، والنزول، والغضب، والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك ﷺ لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: كيف

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين، (ص: ٤٧٢)، ودرء تعارض العقل، ٥ / ٣٤٨.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافر وقصرها، باب في فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، (٨٠٤)، من حديث أبي أمامة الباهلي ﷺ، وجاء عن النواس بن سمعان، أخرجه مسلم، (٨٠٥)، والترمذي، (٢٨٨٣)، وأحمد، (١٧٦٣٧).

(٣) ورد صعود العمل إلى الله في نصوص، منها حديث أبي موسى ﷺ مرفوعاً: «إن الله ﷻ لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل...» الحديث، أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷻ: «إن الله لا ينام، وفي قوله: حجاب النور لو كشفه لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، (١٧٩)، وابن ماجه، أبواب السنة، باب فيما أنكرت الجهمية، (١٩٥)، وأحمد، (١٩٥٣٠).

استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول^(١).

وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة:

«إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله^(٢)».

الله ﷻ موصوف بصفات الكمال، ومنعوت بنعوت الجلال؛ الذاتية والفعلية، ولم يكن وصفه بها متوقفاً على وجود المفعولات، فليس بوجود الخلق اكتسب صفة الخلق؛ بل هو متصف بها أزلاً، ومستمرة أبداً، كان الله ولم يكن شيء معه^(٣)، ولم يكن شيء قبله^(٤)، فلم تكن ثم مخلوقات في الأزل، وحديث الشفاعة: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله»، دليل على هذا؛ فإن صفة الغضب ثابتة لله قبل هذا

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية، (١٠٤)، (ص: ٦٦)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد، (٦٦٤)، ١/ ٣٩٨، وأبو نعيم في الحلية، ٦/ ٣٢٥، ٣٢٦، والبيهقي في الأسماء والصفات، (٨٦٧)، وإسناد البيهقي جوده ابن حجر في الفتح، ١٣/ ٤٠٦.

(٢) هذا طرف من حديث طويل في الشفاعة، أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ...، (٣٣٤٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (١٩٤)، والترمذي، (٢٤٣٤)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) هذا طرف من حديث أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، (٣١٩١)، من حديث عمران بن حصين ﷺ مرفوعاً بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء غيره».

(٤) هذا طرف من حديث أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾، (٧٤١٨)، عن عمران بن حصين ﷺ مرفوعاً، وهو نفس الحديث السابق، وكان البخاري ﷺ رواه بالمعنى في أحد الموضعين، قال ابن حجر في الفتح، ١٣/ ٤١٠: «قوله: «كان الله ولم يكن شيء قبله» تقدم في بدء الخلق بلفظ: «ولم يكن شيء غيره»، وفي رواية أبي معاوية: «كان الله قبل كل شيء»، وهو بمعنى: «كان الله ولا شيء معه»، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مستنح المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها، مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق، لا العكس، والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق».

اليوم، وإن كانت تنفك عنه في بعض الأوقات؛ لأنها صفة فعل يفعلها إذا شاء.

فلا تأثير لوجود المخلوق في وصف الله باسم الخالق، وكما كان بصفاته أزليًا كذلك لا يزال عليها أبديةً، وهو الأول فليس قبله شيء، فكذلك صفاته.

«لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلمًا بالأمس لا يقال: إنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم لآفة كالصغر والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام؛ فالساكت لغير آفة يسمى متكلمًا بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء؛ ولو كان ساكتًا يوصف بأنه متكلم، ما دام ليس ثمة ما يمنعه من الكلام؛ لأنه متكلم بالقوة، ويسمونها القرية من الفعل^(١).

«وفي حال تكلمه يسمى متكلمًا بالفعل»؛ فحصول الكلام ومباشرته يسمى تكلمًا بالفعل، والقدرة عليه مع عدم وجود مانع منه يسمى تكلمًا بالقوة، ومثاله: لو سأل رجل عالمًا عن مسألة، فأجابه قائلاً: لا أدري، لكنه استطاع أن يجيب عن سؤاله بعد أن فتح كتابًا واستخرجها وقرر أدلتها، ومآخذها، يقال: هذا فقيه بالقوة؛ لأنه لم يكن فقيهاً ساعتها بها، لكنه كان ذا قدرة عليها، ولذا لم يحتج وقتًا طويلًا لإيجادها واستنباطها.

«وكذلك الكاتب في حالة الكتابة وهو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتبًا في حال عدم مباشرته للكتابة، وحلول الحوادث بالرب تعالى المنفي في علم الكلام المذموم لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال» وهذا المصطلح (حلول الحوادث) كلام مجمل، ونفيه مطلقاً لم يرد به كتاب ولا سنة، وهو محتمل للأمرين اللذين ذكرهما المؤلف ﷺ، وهما:

(١) ونحوه: الفقيه بالفعل، والفقيه بالقوة القرية من الفعل. ينظر: الاستدكار، ١/٧٢، كشف الأسرار للبردوي، ٤/٢٨٠.

« - فإن أريد: أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثه، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن؛ فهذا نفي صحيح.

- وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية؛ من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى، لا كأحد من الورى، ولا يُوصف بما وصف به نفسه من النزول، والاستواء، والإتيان، كما يليق بجلاله وعظمته».

وهذا مراد المتكلمين من نفي حلول الحوادث بالله ﷻ؛ يريدون أن ينفوا عنه الصفات الاختيارية الفعلية، وأنه لو تجدد له فعل لم يكن معناه أن الحوادث تحله تعالى الله، أو أنه كان ناقصاً قبله فأكمل به، فصار غناه وكماله من غيره، تعالى الله!

«فهذا نفي باطل، وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك»؛ لأنه يظن أنه يريد المعنى الأول: نفي حلول شيء من مخلوقاته تعالى في ذاته، وهو في حقيقة الأمر يريد النفي بالمعنى الثاني لينفي به الصفات.

«على ظن أنه نفي عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله؛ فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم له، وإنما أتى السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه»: لم تنقطع حجته؛ لأنه لما نفي حلول الحوادث، ووافقه السني على اعتبار أن المراد المعنى الأول من غير استفصال، والمتكلم المناظر يريد النفي بالمعنى الثاني، ألزمه بنفي الصفات؛ فانقطع السني؛ لأنه وافق على نفي حلول الحوادث من غير تفصيل، يقول له: والصفات هذه حادثه، وحلت بذات الله، فهي صادرة عنه، فيلزمك نفيها! ولو استفصل ثم قال: أنا أنفي الحوادث بالمعنى الأول، ولا مانع منها بالمعنى الثاني، لما كان للمبتدع عليه سبيل.

وفي المناظرة ينبغي أن يكون المناظر -زيادة على الرسوخ في العلم- نبيهاً،

فطناً لمواربة خصمه، ومكره، حاضر البديهة.

❖ [مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أو لا؟]

«وكذا مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا، لفظها مجمل، وكذلك لفظ «الغير» فيه إجمال؛ فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقتة له؛ ولهذا كان أئمة السنة -رحمهم الله تعالى- لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره؛ لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو».

من المجملات: السؤال عن الصفة: أهى عين الموصوف، أم غيره؟ فيحتاج إلى التفصيل في معني «عينه» و«غيره».

«وإطلاق النفي قد يُشعر بأنه هو هو، إذ كان لفظ الغير فيه إجمال، ولا يطلق إلا معه البيان والتفصيل، فإن أريد به: أن هناك ذاتاً مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها، فهذا غير صحيح»: إذ يستحيل أن يوجد موصوف قائم بنفسه، ليس له صفات، وأن تستقل صفاته عنه فتكون غيره.

«وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة، فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتاً وصفة كلاً وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال» أي أن وجود الذات المجردة عن الصفات وجود ذهني لا واقع له في الخارج لاستحالته، فهو تقديري لا حقيقي «ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الوجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتاً ووجوداً يُتصوّر هذا وحده وهذا وحده»؛ فالذهن واسع الخيال، وليس كل ما تخيله يوجد في الأعيان، فكل موجود في

الخارج لا بد أن يتصف بالوجود، والذهن قد يفرض موجودًا على حدة ووجودًا على حدة رغم استحالته واقعًا.

«لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج»: إذا قلت: ضرب زيدٌ عمرًا، هل يُتصور أن فعل الضرب الذي حصل من زيد على عمرو يمكن أخذه أجزاء؟ لا يمكن أن تأخذ الضرب على حدة وتفهم منه الفعل وفاعله ومفعوله، فزيد ما سمي فاعلاً إلا لكونه ضرب، وعمرو ما سمي مفعولاً به إلا لكونه ضرب، وما أوتي بالفعل الدال على الحدث في الزمن الماضي إلا للدلالة على وقوع الضرب من فلان على فلان في هذا الزمن.

«وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره، وهذا له معنى صحيح، وهو أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة؛ بل هذا غيرها، وليست غير الموصوف؛ بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد، والتحقيق: أن يفرق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله؛ فإن الثاني باطل؛ لأن مسمى الله يدخل فيه صفاته، بخلاف مسمى الذات فإنه لا يدخل فيه الصفات؛ لأن المراد أن الصفات زائدة على ما أثبتته المثبتون من الذات، والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة».

وسياتي الكلام عن الاسم والمسمى: هل الاسم عين المسمى أو غيره؟ وهي مسألة قريبة مما نحن فيه.

وقريب من ذلك: الصورة هل هي ذات المصور أو غيره؟ فإذا سئلت عن صورة زيد مثلاً لا تشك أنه زيد، فقيل لك: من هذا؟ ستقول: هذا زيد، ولا تقول: هذه صورة زيد، فمن هذه الجهة هي ذات زيد، لكن لو حصل خلل في الجهاز، وتأثرت الصورة عند طباعتها، لا يتأثر ذات زيد بذلك؛ فهي غير زيد من هذه الحيثية.

«ولهذا قال الشيخ رحمته: «لا زال بصفاته»، ولم يقل: «لا زال وصفاته»؛ لأن

العطف يؤذن بالمغايرة، وكذلك قال الإمام أحمد رضي الله عنه في مناظرته الجهمية: لا نقول الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن: نقول: الله بعلمه، وقدرته، ونوره^(١)؛ لأن الأصل في العطف أنه يقتضي المغايرة، وإن كان قد يعطف الشيء على نفسه باعتبارات، لكن ليس هو الأصل.

«هو إله واحد ﷻ، فإذا قلت: أعوذ بالله، فقد عدت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدس، الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه»: إذا قلت أعوذ بالله، الاسم شمل الذات والصفات، ويجوز أن تستعيد بصفة من صفاته؛ لأنها استعاذة بالله

«وإذا قلت: أعوذ بعزة الله؛ فقد عدت بصفة من صفات الله تعالى، ولم أعد بغير الله»: وهذا يلزم من يدعي أن الصفة غير الموصوف، مثل صفة الكلام وأنه غير الله، فيقال: ما تعني بغيره؟

ثم إن النبي ﷺ استعاذ بكلمات الله^(٢)، وغير الله مخلوق، فهل يستعيد النبي ﷺ بمخلوق؟! سبحانك هذا بهتان عظيم، بينما من يقول إنها صفته تعالى، يقول: عاذ بصفة الله، وصفات الله منه تعالى.

«وهذا المعنى يفهم من لفظ الذات؛ فإن ذات في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة؛ أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم، إلى غير ذلك من الصفات؛ فذات كذا بمعنى صاحبة كذا، تأنيث ذو، هذا أصل معنى الكلمة».

ما حكم إطلاق الذات على الله ﷻ؟

(١) ينظر: الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ٢/٣٢٧.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، (٢٧٠٨)، والترمذي، (٣٤٣٧)، من حديث خولة بنت حكيم، وجاء نحوه من حديث أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وعبد الرحمن بن خنيس رضي الله عنه.

ورد في قصة خبيب: «وذلك في ذات الإله...»^(١)، وفي قصة إبراهيم: «لم يكذب إبراهيم ﷺ إلا ثلاث كذبات؛ ثنتين منهن في ذات الله ﷻ»^(٢).

لكن هذه يراد بها في سبيله أو طاعته، وكذا قول خبيب.

وكما في قوله ﷺ: «أيها الناس لا تشكوا علياً؛ فوالله إنه لأخيشن في ذات الله أو في سبيل الله»^(٣).

وأما ما جاء عن ابن عباس ﷺ مرفوعاً: «فكروا في كل شيء، ولا تفكروا في ذات الله تعالى، فإن ما بين كرسيه إلى السماء السابعة سبعة آلاف نور، وهو فوق ذلك ﷻ»؛ ففي سنده كلام^(٤)، إلا أن أهل العلم تظافت أقوالهم على إثبات

(١) هو جزء من شعر خبيب بن عدي أخرجه البخاري، باب هل يستأسر الرجل، ومن لم يستأسر، ومن ركع ركعتين عند القتل، رقم (٣٠٤٥)، وقال السهيلي في الروض الأنف: «قال ابن إسحاق: وكان مما قيل في ذلك من الشعر قول خبيب بن عدي، حين بلغه أن القوم قد اجتمعوا لصلبه: وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو ممزع».

الروض الأنف في شرح غريب السير، ٣/٣٧٢.
(٢) تمام لفظه: «لم يكذب إبراهيم النبي ﷺ قط إلا ثلاث كذبات، ثنتين منهن في ذات الله: قوله: إني سقيم، وقوله: بل فعله كبيرهم هذا، وواحدة في شأن سارة»، أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله -تعالى-: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، (٣٣٥٧، ٣٣٥٨)، من حديث أبي هريرة ﷺ موقوفاً عليه من قوله، وأخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، (٢٣٧١)، وأبو داود، (٥٣٣)، من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، (١١٨١٧)، والحاكم، (٤٦٥٤)، من حديث أبي سعيد الخدري، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٤) أخرجه أبو الشيخ في العظمة، (٢٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى، (١٠٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات، (٨٨٧)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب، (٦٦٨)، كلهم من طريق عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ موقوفاً، وفي إسناده عطاء بن السائب صدوق اختلط، كما في التقريب، (٤٥٩٢)، لكن الذهبي حسن إسناده في كتاب العرش، (١١١)، وقال ابن حجر في الفتح، ١٣/٣٨٣: «موقوف وسنده جيد»، وقال السخاوي في المقاصد، (٣٤٢)، بعد أن ذكر موقوف ابن عباس، وأحاديث أخرى في الباب، «وأسانيدها ضعيفة، لكن اجتماعها يكتسب قوة، والمعنى =

الذات لله ﷻ.

«فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتاً مجردة عن الصفات، كما يفرض المحال، وقد قال ﷻ: «أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»^(١): استعاذ بالصفة: عزة الله.

«وقال ﷻ: «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق»^(٢) ولا يعوذ ﷻ بغير الله، وكذا قال ﷻ: «اللهم، إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك»^(٣)، وقال ﷻ: «ونعوذ بعظمتك أن نُغتال من تحتنا»^(٤)، وقال ﷻ: «أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات»^(٥).

= صحيح»، ونقل السيوطي في جمع الجوامع، (١٢٨٣٥)، عن أبي نصر السجزي أنه قال فيه: «غريب».

(١) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء، (٢٢٠٢)، وأبو داود، (٣٨٩١)، والترمذي، (٢٠٨٠)، وابن ماجه، (٣٥٢٢)، من حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه، ولفظ مسلم: «أعوذ بالله...»، ولفظة: «أحاذر» لدى مسلم دون أصحاب السنن.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء، ودرك الشقاء، وغيره، (٢٧٠٩)، وأبو داود، (٣٨٩٩)، وابن ماجه، (٣٥١٨)، ومالك في الموطأ، (١٧٠٦)، وأحمد، (٧٨٩٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (٤٨٥)، وأبو داود، (٨٧٩)، والترمذي، (٣٤٩٣)، والنسائي، (١٦٩)، وابن ماجه، (٣٨٤١)، ومالك، (٧٢٥)، وأحمد، (٢٤٩٥٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه أبو داود، أبواب النوم، باب ما يقول إذا أصبح، (٥٠٧٤)، والنسائي، كتاب الاستعاذة، الاستعاذة من الخسف، (٥٥٢٩)، وابن ماجه، أبواب الدعاء، باب ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى، (٣٨٧١)، وأحمد، (٤٧٨٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصحح الحاكم، (١٩٠٢)، إسناده، وقال المناوي في كشف المناهج، ٣١١/٢: «سكت عليه أبو داود، فهو صالح للاحتجاج».

(٥) أخرجه الطبراني في الدعاء، (١٠٣٦)، وفي الكبير، (١٨١)، والضياء في المختارة، (١٦٢)، من حديث عبد الله بن جعفر، وفي إسناده محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد عنعن. قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٩٨٥١): «فيه ابن إسحاق، وهو مدلس ثقة، وبقية رجاله ثقات».

وكذلك قولهم: الاسم عَيْن المسمى أو غيره، وطالما غلط كثير من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه، فالاسم يراد به المسمى تارةً، ويراد به اللفظ الدالّ عليه أخرى؛ فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك، فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحمن من أسماء الله تعالى، ونحو ذلك؛ فالاسم هاهنا للمسمى، ولا يقال غيره؛ لما في لفظ الغير من الإجمال؛ فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى؛ فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم؛ فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى».

إذا قلت: يا زيد، فأنت لا تريد الاسم المركّب من ثلاثة حروف، وإنما تريد المسمى، الذات والصفات الماثلة أمامك.

ومثلما قلنا لو كتبت: «زيد» في ورقة وأحرقتها، وأحرق الورقة، هل يحترق زيد؟

الجواب: لا.

وناقشني شخص في التصوير، كان يريد أن يقنعني بأن ما يعرض في القنوات ليست صورة للشخص المعروض؛ بل هو الشخص نفسه، فقلت له: هي نظير مسألة: «الاسم والمسمى» هذه، ثم قلت له: لو آتي بمسدس وأطلق على صورتك الظاهرة في القنوات مثلاً، هل ستصاب بشيء؟ قال: لا! قلت: إذن من الذي في الشاشة، أنت أم صورتك؟ فلم يحر جواباً.

ومن الإلحاد العظيم في أسماء الله الزعم بأنها مخلوقة، أو أن الله كان ولا اسم له، ثم حدث له الأسماء، إما منه أو من تسمية خلقه له بعد خلقه لهم، وهذا لازم لمن قال: إنه لا يسمى فاعلاً إلا بعد وقوع الفعل منه.

[أزلية صفات الله سبحانه]

«والشيخ رحمه الله أشار بقوله: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه» إلى آخر كلامه إلى الرد على المعتزلة والجهمية، ومن وافقهم من الشيعة»: والشيعة في الأسماء والصفات جهمية، وفي القدر وبقية الأبواب معتزلة.

«فإنهم قالوا: إنه تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه؛ لكونه صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، وعلى ابن كلاب^(١) والأشعري ومن وافقهما؛ فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً منه؛ فشبها الخالق بالمخلوق، وقاسوه عليه، فإن المخلوق لا يوصف بشيء إلا إذا باشره؛ والله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وتقدم بيان المراد بالفاعل بالقوة، والفاعل بالفعل، وهذا حتى في المخلوق.

«وأما الكلام عندهم؛ فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة؛ بل هو شيء واحد لازم لذاته»؛ ولذا يقولون: كلام الله قديم، تكلم به في القدم، ولم يعد يتكلم بعده، وإنما يتغير اسم الكلام ووصفه بتغير اللغات، فإن كانت اللغة عربية صار قرآناً، وإن كانت سريانية صار تورا.

ومقتضى هذا أننا لو ترجمنا قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، بالسريانية من المفترض أن نجد نظيرها في التوراة، وفي الإنجيل، وكذا لو ترجمنا قصة الإفك باللغة التي نزلت بها التوراة أو الإنجيل من المفترض أن نجدها فيهما!

(١) هو: عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان، أبو محمد البصري، اشتهر بابن كلاب، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم، وكان يلقب كلاباً؛ لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه بيانه وبلاغته، كان حياً قبل ٢٤٠هـ. الفهرست لابن النديم، (ص: ٢٥٥)، سير أعلام النبلاء، ١١/ ١٧٤.

وهذا كلام لا يؤيده عقل ولا نقل ولا واقع، والصواب أن كلام الله ﷻ نوعه وجنسه قديم، وآحاده متجددة حادثة؛ تكلم في الأزل، ويتكلم متى شاء إذا شاء.

❖ [مسألة تسلسل الحوادث في الماضي]

«وأصل هذا الكلام من الجهمية؛ فإنهم قالوا: إن دوام الحوادث ممتنع، وإنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ؛ لامتناع حوادث لا أول لها، فيمتنع أن يكون الباري ﷻ لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئته؛ فعلى زعمهم: أنا لو قلنا إنها قديمة بقدمه؛ كانت معه، فتعدد القديم! ونحن نقول: إن صفاته تعالى منه، لا غيره حتى يزعم هذا الزعم الباطل.

«بل يمتنع أن يكون قادرًا على ذلك؛ لأن القدرة على الممتنع ممتنعة، وهذا فاسد؛ فإنه يدل على امتناع حدوث العالم وهو حادث، والحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثًا؛ فلا بد أن يكون ممكنًا»: يقولون ممتنع أن توجد حوادث لا أول لها. فيقال لهم: إذا امتنع ابتداؤها في الأزل، وصارت ممتنعة لذاتها؛ فكيف أمكن حدوثها فيما بعد إذا كانت ممتنعة؟ وهذا فاسد؛ ووجه فساده أنه يدل على امتناع حدوث العالم، والإجماع مستقر على أنه حادث، والحادث بعد أن لم يكن محدثًا ممكن لا ممتنع، فكيف يكون ممتنعًا ممكنًا؟!

«والإمكان ليس له وقت محدود، وما من وقت يُقَدَّرُ إلا والإمكان ثابت فيه، فليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهي إليه؛ فيجب أنه لم يزل الفعل ممكنًا جائزًا صحيحًا، فيلزم أنه لم يزل الربُّ قادرًا عليه، فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها»: وهذا التسلسل^(١) في الماضي، وسيأتي الكلام على التسلسل في المستقبل.

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية، ١/ ١٥٩.

«قالت الجهمية ومن وافقهم: نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له، ولكن نقول: إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقاً بالعدم لا بداية له، وذلك لأن الحوادث عندنا تمتنع أن تكون قديمة النوع؛ بل يجب حدوث نوعها، ويمتنع قدم نوعها، لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه؛ فإمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقاً بالعدم لا أول له، بخلاف جنس الحوادث.

فيقال لهم: هب أنكم تقولون ذلك، ولكن يقال: إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية؛ فإنه صار جنس الحدوث عندكم ممكناً بعد أن لم يكن ممكناً، وليس لهذا الإمكان وقتٌ معيّن؛ بل ما من وقت يفرض إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم دوام الإمكان، وإلا لزم انقلاب الجنس من الامتناع إلى الإمكان من غير حدوث شيء».

الحوادث: هي المخلوقات والمفعولات، ولا يستطيعون إنكار وجودها، لكنهم يقولون: لا نسلم أن هذه الحوادث لا أول لها؛ بل هي حادثة على اسمها، كانت بعد أن لم تكن، نقول لهم: صدقتم، لكن يبقى أن حدوث جنسها قديم^(١).

«ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحوادث أو ما أشبه هذا من العبارات من الامتناع إلى الإمكان هو يصير ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غير سبب تجدد، وهذا ممتنع في صريح العقل، وهو -أيضاً- انقلاب الجنس من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، فإن ذات جنس الحوادث عندهم تصير ممكنة بعد أن كانت ممتنعة»، فهو كإثبات الشيء ونقيضه لشيء واحد، إمكان مع امتناع، والامتناع نقيض الإمكان، وإن قلبت من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي لزم -أيضاً- إثبات النقيضين.

(١) ينظر: الصفدية، ٢/ ١٤٩ - ١٥٠.

«وهذا الانقلاب لا يختص بوقت معين؛ فإنه ما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم أنه لم يزل هذا الانقلاب ممكناً، فيلزم أنه لم يزل الممتنع ممكناً، وهذا أبلغ في الامتناع من قولنا: لم يزل الحادث ممكناً، فقد لزمهم فيما فرّوا إليه أبلغ مما لزمهم فيما فرّوا منه؛ فإنه يُعقل كون الحادث ممكناً، ويعقل أن هذا الإمكان لم يزل، وأما كون الممتنع ممكناً؛ فهو ممتنع في نفسه، فكيف إذا قيل: لم يزل إمكان هذا الممتنع، وهذا مبسوط في موضعه.

فالحاصل: أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا؟
أو في المستقبل فقط أو الماضي فقط؟

فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم: أضعفها: قول من يقول: لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل، كقول جهم بن صفوان، وأبي الهذيل العلاف^(١)، وثانيها: قول من يقول: يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي، كقول كثير من أهل الكلام، ومن وافقهم من الفقهاء، وغيرهم، والثالث: قول من يقول: يمكن دوامها في الماضي والمستقبل، كما يقوله أئمة الحديث، وهي من المسائل الكبار، ولم يقل أحد: يمكن دوامها في الماضي دون المستقبل؛ فهذه المسألة وهي مسألة تسلسل الحوادث من المسائل - كما ذكر المؤلف - الكبار لتعلقها بالله تعالى، والكلام فيها كثير لأهل العلم، والأنظار فيها تباينت، ذكر الشارح رحمته فيها ثلاثة أقوال:

(١) هو: محمد بن الهذيل بن عبيد الله، البصري، أبو الهذيل العلاف، شيخ المعتزلة، ومصنف الكتب في مذاهبهم، قال الخطيب: «كان خبيث القول، فارق إجماع المسلمين، ورد نص كتاب الله ﷻ؛ إذ زعم أن أهل الجنة تنقطع حركاتهم فيها؛ فلزمه القول بانقطاع نعيم الجنة عنهم، والله تعالى يقول: ﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ﴾، وجحد صفات الله التي وصف بها نفسه، وزعم أن علم الله هو الله، وقدرة الله هي الله، فجعل الله علماً وقدرة، تعالى الله عما وصفه به علواً كبيراً»، توفي سنة (٢٣٢هـ). ينظر: تاريخ بغداد، ٤/٥٨٢، مرآة الزمان، ١٤/٣٣٢.

والقسمة العقلية تقتضي أربعة أقوال، ولكن القول الرابع لم يقل به أحد، وهذه الأقوال:

القول الأول: لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل، وهذا قول الجهم بن صفوان والعلاف وغيرهما من أئمة الاعتزال والتجهم؛ ولذا قالوا: بقاء الجنة والنار؛ لأنهم لو قالوا بدوام الجنة والنار لزمهم القول باستمرار الحوادث في المستقبل، ومما يتشبه به هؤلاء: أن الله ﷻ هو الأول والآخر، وفي الحكم بتسلسل الحوادث في الماضي منازعة له في اسمه الأول؛ لأن التسلسل في الماضي يلزم منه وجود قديم غير الله، وفي الحكم بتسلسل الحوادث في المستقبل منازعة له في اسمه الآخر! وسيأتي رد هذه الشبهة في كلام الشارح وكلام شيخ الإسلام.

ولو قلنا بتسلسل الحوادث في الماضي؛ فلا نقول بأنه وُجد قبله أو معه شيء؛ بل العقل يرده فضلاً عن السمع؛ لأنه إذا كانت الحوادث هذه من مفعولات الله تعالى؛ فيستحيل أن تسبقه أو تقارنه.

وليس من لازم وجود الحوادث في القدم، ومن كونه تعالى لا يزال فعلاً أن يكون شيء معه أو قبله أو بعده لا عقلاً ولا شرعاً؛ ولذا فالمقرر عند أئمة الحديث وسلف هذه الأمة أنه يثبت التسلسل في الماضي والمستقبل، ولا يلزم من ذلك المنازعة في اسميه الأول والآخر لما ذكرنا، فلا يلزم محذور من كون أهل الجنة ينعمون، وأهل النار يعذبون إلى أبد.

القول الثاني: يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي؛ وهذا له من ينصره من أهل السنة، والماتن في كلامه ما يفهم منه هذا القول؛ وكأنهم قالوا بأن التسلسل في الماضي يلزم منه وجود قديم بقدّم الله تعالى، بخلاف ما تسلسل في المستقبل مع عدم تسلسله في الماضي، فحدوثة ظاهر.

القول الثالث: قول من يقول يمكن دوامها في الماضي والمستقبل؛ كما يقوله

أئمة الحديث.

«ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوى الله تعالى مخلوق، كائن بعد أن لم يكن، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم، ومن المعلوم بالفطرة أن كون المفعول مقارناً لفاعله لم يزل ولا يزال معه ممتنع محال»؛ فكل من صنع شيئاً لا يتصور أن هذه الصناعة وُجدت مع الصانع، فمحال أن توجد الصناعة مع صانعها، والمخلوق مع خالقه، هذا ممتنع في العقول، فإن قيل: إذا كان هذا ممتنعاً، فما معنى التسلسل في الماضي إذن؟

قال ابن تيمية: «وإن قيل: إنه لم يزل فعلاً، وإن قيل بدوام فاعليته، فذلك لا يناقض حدوث كل ما سواه؛ بل هو مستلزم لحدوث كل ما سواه، فإن كل مفعول فهو محدث، فكل ما سواه مفعول، فهو محدث مسبق بالعدم، فإن المسبوق بغيره سبقاً زمانياً لا يكون قديماً، والأثر المتعقب لمؤثره، الذي زمانه عقب زمان تمام مؤثره، ليس مقارناً له في الزمان؛ بل زمنه متعقب لزمان تمام التأثير، كتقدم بعض أجزاء الزمان على بعض، وليس في أجزاء الزمان شيء قديم، وإن كان جنسه قديماً؛ بل كل جزء من الزمان مسبق بآخر، فليس من التأثيرات المعينة تأثير قديم، كما ليس من أجزاء الزمان جزء قديم»^(١).

«ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء؛ فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون ﷻ هو الأول الذي ليس قبله شيء؛ فإن الرب ﷻ لم يزل ولا يزال يفعل ما يشاء، ويتكلم إذا يشاء، قال تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾^(١٥)

(١) ينظر: درة تعارض العقل والنقل، ١/ ٣٦٧.

فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿البروج: ١٥ - ١٦﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، والمثبت إنما هو الكمال الممكن الوجود، وحينئذ فإذا كان النوع دائماً؛ فالممكن والأكمل هو التقدم على كل فرد من الأفراد، بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يقارنه بوجه من الوجوه».

المثبت من التسلسل في الماضي هو الممكن منه، أما المحال منه في الشرع والعقل؛ فهذا لا يثبت أحد، ومثل هذه القضايا من المسائل الكبار قد لا تستوعبها عقولنا مهما أعملنا الفكر، ولهذا اتهم شيخ الإسلام من أهل زمانه -فضلاً عن غيرهم- بأنه يقول بقول الفلاسفة^(١)؛ لأن عقولهم لم تستوعب تفصيله وبحثه، فضلاً عن هذا الزمان.

وقريب منه مسألة: عدم خلو العرش منه ﷺ حال النزول الإلهي في الثلث الآخر^(٢)؛ وهذا شيء لا تستوعبه عقولنا الصغيرة، لكننا سمعنا وأطعنا، وقدم الإسلام لا تثبت إلا على قنطرة التسليم، ولو لم نثبت إلا ما استوعبته عقولنا ضللنا، وهذا سبب ضلال أهل البدع؛ أنهم قدسوا عقولهم وانساقوا وراءها، وجعلوا النصوص تابعة لها، فضلوا وأضلوا، نسأل الله العافية.

«وأما دوام الفعل؛ فهو -أيضاً- من الكمال؛ فإن الفعل إذا كان صفة كمال؛

(١) ينظر: قدم العالم وتسلسل الحوادث، (ص: ١٦٠، وما بعدها).

(٢) إشارة إلى حديث أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا ﷻ كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له» أخرجه البخاري، كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، (١١٤٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأتمته، (١٩٩)، وأبو داود، (١٣١٥)، والترمذي، (٤٤٦)، وابن ماجه، (١٣٦٦)، من حديثه.

فدوامه دوام الكمال؛ لأن تعطيل القادر من الفعل نقص، والإنسان إذا كان يستطيع أن يفعل ما ينفعه ثم تركه، فهذا نقص، كما قال الشاعر:

ولم أر في عيوب الناس عيباً كنقص القادرين على التمام^(١)

«قالوا: والتسلسل لفظ مجمل، لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنة ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى: واجب، وممتنع، وممكن»، يعني: أن اللفظ إذا لم يرد به كتاب ولا سنة، نقول فيه: هذا غير ثابت عن الله ورسوله ﷺ، لكن نتكلف اعتباره وتوضيحه والرد على من تمسك به بأن نستفصل عنه حتى لا ننفي ثابتاً أو نثبت منفيّاً، والتسلسل لفظ مجمل، يراد به ما يريده المبتدعة، ويراد به ما أثبتته أهل العلم، وهو أقسام ثلاثة:

«كالتسلسل في المؤثرين محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية»؛ أي: في الفاعلين، وهو الذي أمر العبد أن يستعيذ منه في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا، من خلق كذا، حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله وليتته»^(٢).

«والتسلسل الواجب: ما دل عليه العقل والشرع من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيمًا آخر لا نفاد له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل»؛ أي: القدام.

«وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر؛ فهذا واجب في كلامه، فإنه لم يزل متكلمًا إذا

(١) البيت من شعر المتنبي. ينظر: الأمثال السائرة من شعر المتنبي، (ص: ٦٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٣٢٦٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان...، (٢١٤).

شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت:» لم تحدث هذه الصفة؛ بل لم يزل متكلمًا إذا شاء متى شاء، فكلامه صفة من صفاته.

«وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإن كل حيٍّ فعَّال، والفرق بين الحيِّ والميِّت بالفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف: الحي: الفعَّال^(١)، وقال عثمان بن سعيد: كل حي فعَّال، ولم يكن ربنا تعالى قط في وقت من الأوقات معطلًا عن كماله من الكلام والإرادة والفعل^(٢).

وأما التسلسل الممكن: فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف، كما تسلسل في طرف الأبد؛ فإنه إذا لم يزل حيًّا قادرًا مريدًا متكلمًا، وذلك من لوازم ذاته؛ فالفعل ممكن له بوجود هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من ألا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدمًا لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن^(٣).

قالوا: وكل قول سوى هذا فصريح العقل يرده ويقضي ببطلانه، وكل من اعترف بأن الرب تعالى لم يزل قادرًا على الفعل، لزمه أحد أمرين لا بد له منهما:

◀ إما أن يقول بأن الفعل لم يزل ممكنًا.

◀ وإما أن يقول لم يزل واقعًا.

وإلا تناقض تناقضًا بيِّنًا؛ حيث زعم أن الرب تعالى لم يزل قادرًا على الفعل،

(١) قال شيخ الإسلام: «وذكر البخاري عن نعيم بن حماد أنه قال: الحي هو الفعال، وما ليس بفعال فليس بحي». مجموع الفتاوى، ٢٣/٨.

(٢) قال الدارمي: «أمانة ما بين الحي والميت التحرك، كل حي متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة». النقض على بشر المريسي، (ص: ٧١).

(٣) ينظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، (١٥٦).

والفعل محال ممتنع لذاته؛ لو أرادته لم يمكن وجوده».

قال في هذا الافتراض: «والفعل محال ممتنع لذاته»؛ أي: لو أرادته لم يمكن وجوده؛ لئلا يفترض أن فعلاً من الأفعال الواقع على مفعول مقارن لله، لكننا نقول: كل مفعول مسبوق بالعدم؛ هذا ينفي ما تقولون، فإن ما تزعمونه يصح لو قيل: إن مفعولاً معيناً لم يزل مع الله، لم يسبق بعدم.

فالله لم يزل فاعلاً متكلمًا، ولم يستفد صفة الكلام بعد أن كان معطلاً عنها، ولا صفة الخلق إلا بالمخلوقات؛ بل هي صفات ذاتية له ﷻ^(١).

وكل هذا رد على من ينفي التسلسل في المفعولات في الماضي، وهي مسألة -كما سلف- شائكة.

«بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له، وهذا قول ينقض بعضه بعضًا، والمقصود أن الذي دل عليه الشرع والعقل أن كل ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن، أما كون الرب تعالى لم يزل معطلاً عن الفعل ثم فعل؛ فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبت؛ بل كلاهما يدل على نقيضه»: وهو مقتضى قول الجهمية والمعتزلة الذين يمنعون التسلسل في الماضي.

«وقد أورد أبو المعالي^(٢) في إرشاده^(٣) وغيره من النظار على التسلسل في

(١) معنى الذاتية هنا ليس التي لا تنفك عنه سبحانه كالعلم، والقدرة، والحكمة، والعزة، ونحوها، وإنما المراد: الصفات التي هي باعتبار الجنس ذاتية، فهي أزلية أبدية، لكنها آحادها حادثة، ويسمى البعض الصفات الذاتية الفعلية. ينظر: شرح العقيدة السفارينية للشيخ ابن عثيمين، ١/٢٤٠-٢٤١.

(٢) هو: أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، توفي سنة (٤٧٨هـ)، له مؤلفات منها: «غياث الأمم في التياث الظلم»، و«العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية»، و«نهاية المطلب في دراية المذهب». ينظر: السير، ١٨/٤٦٨، الوافي بالوفيات، ١٩/١١٦.

(٣) ينظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، (ص: ٣٢).

الماضي؛ فقالوا: إنك لو قلت: لا أعطيك درهماً إلا أعطيك بعده درهماً كان هذا ممكناً، ولو قلت: لا أعطيك درهماً حتى أعطيك قبله درهماً؛ كان هذا ممتنعاً. وهذا التمثيل والموازنة غير صحيحة؛ بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتك درهماً إلا أعطيتك قبله درهماً؛ لأن «أعطيتك» فعل مضارع، فالبعدية مناسبة لأعطيتك، لكنها مع الماضي لا تستقيم؛ لأن مقتضى قبله أن يكون ماضياً، ومقتضى أعطيتك الاستقبال.

«فتجعل ماضياً قبل ماضٍ، كما جعلت هناك مستقبلاً بعد مستقبل، وأما قول القائل: لا أعطيك حتى أعطيك قبله؛ فهو نفي للمستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله، فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل، وهذا ممتنع.

لم ينف الماضي حتى يكون قبله ماضٍ؛ فإن هذا ممكن، والعطاء المستقبل ابتداءً من المعطي، والمستقبل الذي له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له؛ فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع.

«قوله: «ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري» ظاهر كلام الشيخ - رحمه الله تعالى- أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي»، كما أشرنا في السابق أن الشارح استظهر من كلام الماتن هذا أنه يمنع التسلسل في الماضي، لكن لا يلزم منه ذلك، فقد يريد به فقط الرد على من زعم أنه كان معطلاً عن الوصف حتى خلق هذا الخلق الموجود.

«ويأتي في كلامه ما يدل على أنه لا يمنعه في المستقبل، وهو قوله: «والجنة والنار مخلوقتان لا تفتيان أبداً ولا تبديدان» وهذا مذهب الجمهور كما تقدم، ولا شك في فساد قول من منع من ذلك في الماضي والمستقبل كما ذهب إليه الجهم وأتباعه، وقال بفناء الجنة والنار؛ لما يأتي من الأدلة - إن شاء الله تعالى-».

﴿ ما يدل عليه قوله تعالى: (فعال لما يريد) ﴾

«وأما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها من القائلين بحوادث لا آخر لها؛ فأظهر في الصحة من قول من فرق بينهما؛ فإنه سبحانه لم يزل حيًّا، والفعل من لوازم الحياة، فلم يزل فاعلاً لما يريد، كما وصف بذلك نفسه حيث يقول: ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٥ - ١٦].

والآية تدل على أمور:

أحدها: أنه تعالى يفعل بإرادته ومشئته.

الثاني: أنه لم يزل كذلك؛ لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه، وأن ذلك من كماله سبحانه، ولا يجوز أن يكون عادماً لهذا الكمال في وقت من الأوقات، وقد قال تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٧]، ولما كان من أوصاف كماله ونعوت جلاله لم يكن حادثاً بعد أن لم يكن.

الثالث: أنه إذا أراد شيئاً فعله؛ فإن ما موصولة عامّة؛ أي: يفعل كل ما يريد أن يفعله: «و(ما) من صيغ العموم، يفعل كل شيء يريد».

«وهذا في إرادته المتعلقة بفعله، وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد؛ فتلك لها شأن آخر، فإن أراد فعل العبد ولم يرد من نفسه أن يعينه عليه ويجعله فاعلاً؛ لم يوجد الفعل، وإن أراد حتى يريد من نفسه أن يجعله فاعلاً»، كالأوامر والنواهي بالنسبة للكفار والفساق العصاة؛ يأمرهم الله ﷻ بالإيمان فلا يؤمنون، يريد منهم إرادة شرعية أن يؤمنوا، ولم يردها قدرًا فلا ينافي ذلك قوله تعالى: ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦].

«وهذه هي النكتة التي خفيت على القدرية والجبرية، وخطبوا في مسألة القدر؛ لغفلتهم عنها، وفرق بين إرادته أن يفعل العبد وإرادة أن يجعله فاعلاً، وسيأتي الكلام على مسألة القدر في موضعه - إن شاء الله تعالى -».

الرابع: أن فعله وإرادته متلازمان، فما أراد أن يفعل فعله وما فعله فقد أراده؛ بخلاف المخلوق فإنه يريد ما لا يفعل، وقد يفعل ما لا يريد، فما ثم فعال لما يريد إلا الله وحده»: المخلوق يريد ما لا يفعل، فهو يحب أن يكون له كذا، أو أن يفعل كذا؛ لكن لعجزه وكسله لا يصل إلى هذا الفعل، وقد يفعل ما لا يريده في حال الإكراه أو المجاملة أو المداينة.

«الخامس: إثبات إرادات متعددة بحسب الأفعال، وأن كل فعل له إرادة تخصه؛ هذا هو المعقول في الفطر، فشأنه سبحانه أنه يريد على الدوام، ويفعل ما يريد.

السادس: أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته جاز فعله؛ فإذا أراد أن ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء، وأن يري عباده نفسه، وأن يتجلى لهم كيف شاء، ويخاطبهم ويضحك إليهم، وغير ذلك مما يريد سبحانه؛ لم يمتنع عليه فعله، فإنه تعالى فعال لما يريد، وإنما تتوقف صحة ذلك على إخبار الصادق به، فإذا أخبر وجب التصديق».

قوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] يعم كل ما يندرج تحت الإرادة، لكن تفصيل المرادات لا بد أن يرد به نص، مثل ما ذكر المؤلف، فإذا أراد أن ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء فعل، وهذه أمثلة مما لا نشك فيها ولا في غيرها أنها مقدورة لله، ولكننا لا نثبت إلا ما أثبتته النص.

«وكذلك محو ما يشاء وإثبات ما يشاء، كل يوم هو في شأن ﷺ، والقول بأن الحوادث لها أول يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن الله ﷻ لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلاً، ولا يلزم من ذلك قَدَم العالم؛ لأن كل ما سوى الله تعالى محدث ممكن

الوجود؛ موجود بإيجاد الله تعالى له، ليس له من نفسه إلا العدم، والفقر والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله تعالى، والله تعالى واجب الوجود لذاته، غني لذاته، والغنى وصف ذاتي لازم له ﷺ».

✦ [أول هذا العالم واختلاف الناس فيه]

«وللناس قولان في هذا العالم: هل هو مخلوق من مادة أم لا؟ واختلفوا في أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]: هذا يدل على أن العرش قبل السموات والأرض، وقبل ما فيهن من المخلوقات، والخلاف بين أهل العلم في العرش والقلم، وترتب على هذا خلاف في المراد بقوله ﷺ: «أول ما خلق الله القلم، قال له: اكتب»^(١)، هل هذه الأولوية مطلقة بحيث تكون متقدمة على خلق العرش، أو أولوية مقيّدة بوصف، وهو القول: «قال له اكتب»؟

| | |
|------------------------------|---------------------------------------|
| والناس مختلفون في القلم الذي | كتب القضاء به من الديان |
| هل كان قبل العرش أم هو بعده | قولان عند أبي العلاء الهمذاني |
| والحق أن العرش قبل لأنه | وقت الكتابة كان ذا أركان |
| وكتابة القلم الشريف تعقبت | إيجاده من غير فصل زمان ^(٢) |

(١) أخرجه الترمذي، كتاب القدر، باب ١٧، (٢١٥٥)، وقال: حديث غريب من هذا الوجه، وفي كتاب التفسير، باب ومن سورة ن، (٣٣١٩)، وقال: حسن صحيح غريب. وأحمد، (٢٢٧٠٥، ٢٢٧٠٧)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً، وتمام لفظه: «أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب. قال: وما أكتب؟ قال: اكتب القدر، ما كان، وما هو كائن إلى الأبد». قال عبد الحق في الأحكام الوسطى، ٣٠٧/٤: «وإسناده حسن، ذكر ذلك علي بن المديني»، وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنه، أخرجه الطبراني في الكبير، ٦٨/١٢، وقال الهيثمي في المجمع، ٣٩٢/٧: «ورجاله ثقات».

(٢) ينظر: نونية ابن القيم، (ص: ٦٥).

وأما الكتابة؛ فبعد وجود القلم، لكن من غير فاصل: «أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب» مباشرة، وهذا هو معنى الحديث منفكاً عن خلق العرش.

«وروى البخاري وغيره عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال أهل اليمن لرسول الله ﷺ: جئناك لتتفق في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، فقال: «كان الله، ولم يكن شيء قبله»^(١)، وفي رواية: «ولم يكن شيء معه»^(٢)، وفي رواية «غيره»^(٣)، «وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض»، وفي لفظ: «ثم خلق السموات والأرض»^(٤) فقوله: كتب في الذكر، يعني: اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، سمى ما يكتب في الذكر ذكراً كما يسمى ما يكتب في الكتاب كتاباً، والناس في هذا الحديث على قولين: منهم من قال: إن المقصود إخباره بأن الله كان موجوداً وحده، ولم يزل كذلك دائماً، ثم ابتداءً إحداث جميع الحوادث؛ فجنسها وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادثٌ لا في زمان، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل، ولا كان الفعل ممكناً.

والقول الثاني: المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع، وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «قدّر الله تعالى مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه

(١) تقدم تخريجه ١/ ١٥٨.

(٢) تقدم تخريجه ١/ ١٥٨.

(٣) تقدم تخريجه ١/ ١٥٨.

(٤) هو نفس الحديث السابق المروي عن عمران بن الحصين رضي الله عنه.

على الماء»^(١) فأخبر ﷺ أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى كان حينئذ على الماء، دليل صحة هذا القول الثاني من وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن: جئنا لنسألك عن أول هذا الأمر، وهو إشارة إلى حاضر مشهود موجود، والأمر هنا بمعنى المأمور؛ أي: الذي كونه الله بأمره، وقد أجابهم النبي ﷺ عن بدء هذا العالم الموجود لا عن جنس المخلوقات؛ لأنهم لم يسألوه عنه؛ لأن الإشارة إنما تكون لشيء يمكن أن يشار إليه، أما ما لا يمكن الإشارة إليه؛ فليس داخلًا في سؤالهم.

«وقد أخبرهم عن خلق السموات والأرض حال كون عرشه على الماء، لم يخبرهم عن خلق العرش وهو مخلوق قبل خلق السموات والأرض، و-أيضًا- فإنه قال: «كان الله، ولم يكن شيء قبله»، وقد روي: (معه)، وروي: (غيره)؛ لأنهم سألوا عن العالم المشهود، وليس العرش منه.

«والمجلس كان واحدًا، فعلم أنه قال أحد الألفاظ، والآخران رويًا بالمعنى»: ولا يقال: تعددت الرواية بهذه الألفاظ؛ لأن المجلس واحد، وهو حال سؤال أهل اليمن، فلا بد أن يكون النبي ﷺ قال لفظًا واحدًا، والألفاظ الأخرى نقلها الرواة بالمعنى.

وفي هذه الحالة لا بد من الترجيح بين الألفاظ، والظرف هنا لا يحتمل التعدد؛ فلا بد من الجمع بينها إن كانت مؤتلفة، وإن كانت متباينة؛ أثبت الأقوى، وحكم على ما عده بالوهم، ولو كان راويه ثقة، ومن أهل العلم من مسلكه عدم المسارعة

(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى ﷺ، (٢٦٥٣)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

في توهيم الثقات؛ فيحكم على الحديث بالتعدد، وأنه قيل أكثر من مرة، كما هو الأمر في صلاة الكسوف^(١) وغيرها.

«ولفظ القبل ثبت عنه في غير هذا الحديث، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان يقول في دعائه: «اللهم أنت الأول، فليس قبلك شيء»^(٢) الحديث، واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما في موضع آخر»، يعني: في غير هذا الحديث؛ كأنه يثبت اللفظين في هذا الحديث، لكن لا يوجد ما يشهد لهما؛ فيكون الأول أرجح.

«ولهذا كان كثير من أهل الحديث إنما يرويه بلفظ القبل؛ كالحميدي، والبغوي، وابن الأثير».

الحميدي هنا هو: صاحب الجمع بين الصحيحين، وليس شيخ البخاري صاحب المسند؛ لأنه قرنه بأصحاب الجمع الآخرين، فالبغوي في شرح السنة ينقل عن الصحيحين، وابن الأثير جمع بين الصحيحين وغيرهما، ولأنه يريد أن يثبت أن هذه اللفظة اقتصر عليها من اعتنى بالصحيحين، وهنا فائدة: وهي أنه إذا وُجد اختلاف في روايات البخاري ممن رواه بعده فأيهما نرجح؟ لا نستطيع الترجيح إلا

(١) إشارة إلى ما جاء في أكثر الروايات من أن صلاة الكسوف ركعتان، في كل ركعة ركوعان، وهذا ما اتفق عليه البخاري، (١٠٦٥)، ومسلم، (٩٠١)، وجاء في صحيح مسلم، (٩٠١، ٩٠٨)، ثلاث ركوعات، وأربع ركوعات -أيضا-، وجاء عند أبي داود، (١١٨٢)، وأحمد، (٢١٢٢٥)، والحاكم، (١٢٣٧)، أنها خمسة في كل ركعة، وأهل العلم يختلفون في كيفية التوفيق بين هذه الروايات، فمنهم من يرى أن الصواب ما اتفق عليه الشيخان، وما عدا ذلك وهم، ومنهم من يصحح الجميع ويقول: بتعدد القصة، لكن ذهب شيخ الإسلام إلى أن الكسوف لم يحصل إلا مرة، وهذا يعني ترجيح إحدى كفيات صلاة الكسوف على الكيفيات الباقية. ينظر: شرح النووي على مسلم، ١٩٨-١٩٩، مجموع الفتاوى، ١٨/١٧-١٨.

(٢) تقدم تخريجه ١/١٢٣.

إذا كان أحد الرواة موصوفاً بعدم الحفظ، مثل: الكشميهني^(١)، فإذا استووا؛ فلا يمكن الترجيح إلا باجتهادات الأئمة بعدهم، وما يروونه من رواية صحيحة.

«وإذا كان كذلك لم يكن في هذا اللفظ تعرّض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق، و-أيضاً- فإنه قال: «كان الله، ولم يكن شيء قبله»، أو «معه»، أو «غيره» «وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء»، فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو، وخلق السموات والأرض روي بالواو وبثم؛ فظهر أن مقصوده إخباره إياهم ببدء خلق السموات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خلقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه الله قبل ذلك، وذكر السموات والأرض بما يدل على خلقهما، وذكر ما قبلهما بما يدل على كونه وجوده، ولم يتعرض لابتداء خلقه له، و-أيضاً- فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا وهذا، فلا يجزم بأحدهما إلا بدليل، فإذا رجح أحدهما، فمن جزم بأن الرسول أراد المعنى الآخر؛ فهو مخطئ قطعاً: إذا ملنا إلى الترجيح، وقلنا بأن الثابت هو الراجح، والمرجوح يحكم عليه بالشذوذ أو بالوهم؛ فلانحتاج إلى أن نتكلف تخريج المعنى الآخر المرجوح، فليس إلا معنى واحد لا يعارضه شيء، والثاني وجوده مثل عدمه، إلا أننا بقدر الإمكان نحاول أن نحفظ ونصون الراوي الثقة من أن يكون واهماً، فنجمع بين اللفظين والقولين؛ لأن مثل هذا أولى من الحكم بتوهيم الراوي الثقة.

«ولم يأت في الكتاب ولا في السنة ما يدل على المعنى الآخر؛ فلا يجوز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث، ولم يرد «كان الله، ولا شيء معه» مجرداً، وإنما ورد على السياق المذكور؛ فلا يظن أنه معناه الإخبار بتعطيل الرب دائماً عن الفعل حتى

(١) هو: محمد بن مكي بن محمد بن زراع، أبو الهيثم الكشميهني، محدث أديب فقيه ثقة، توفي سنة (٣٨٩هـ)، اشتهر بروايته كتاب الجامع، سمعه من محمد بن يوسف بن مطر الفربري. ينظر: الأنساب للسمعاني، ١٠/٤٣٧، التقييد لابن نقطة، ١/١١٠.

خلق السموات والأرض، و-أيضاً- فقله ﷺ: «كان الله ولم يكن شيء قبله، أو معه، أو غيره، وكان عرشه الماء» لا يصح أن يكون أنه تعالى موجود وحده لا مخلوق معه أصلاً؛ لأن قوله: «وكان عرشه على الماء» يرد ذلك؛ لأن «كان» تدل على الماضي قبل هذا الظرف الذي تحدث عنه؛ فكان في الماضي عرشه على الماء.

«فإن هذه الجملة وهي: «وكان عرشه على الماء» إما حالية، أو معطوفة؛ وعلى كلا التقديرين فهو مخلوق موجود في ذلك الوقت، فعلم أن المراد: ولم يكن شيء من هذا العالم المشهود»: وتقدم شرح هذا، ولو كانت الواو حالية؛ فيكون المعنى: حال كون عرشه على الماء، وهي بمعنى العطف، وإن كان العطف أظهر في التقدم على الفعل المعطوف عليه.

✦ [ثبوت صفات الله سبحانه في الأزل]

«قوله: «له معنى الربوبية، ولا مربوب، ومعنى الخالق، ولا مخلوق» يعني: أن الله تعالى موصوف بأنه الرب قبل أن يوجد مربوب، وموصوف بأنه خالق قبل أن يوجد مخلوق».

المصنّف ﷺ يريد أن يقرر في هذه الجمل: أن الصفات التي أثبتها لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ قديمة أزلية غير متجددة، وأنه موصوف بالربوبية والخالق قبل أن يوجد الخلق، فكما أنه المحيي الباعث قبل أن يوجد البعث، فكذلك هو الرب قبل أن يوجد مربوب، وخالق قبل أن يوجد مخلوق، وتقدم هذا.

«قال بعض المشايخ الشارحين: وإنما قال له معنى الربوبية، ومعنى الخالق دون الخالقية؛ لأن الخالق هو المخرج للشيء من العدم إلى الوجود لا غير، والرب يقتضي معاني كثيرة، وهي: الملك، والحفظ، والتدبير، والتربية؛ وهي تبليغ الشيء

كماله بالتدرّيج؛ فلا جرم أتى بلفظ يشمل هذه المعاني، وهو الربوبية. انتهى، وفيه نظر؛ لأن الخلق يكون بمعنى التقدير -أيضاً-: «لم يقل الخالقية كما قال الربوبية؛ لأن الخلق إخراج الشيء من العدم فقط، فليس له معانٍ أخرى حتى يجمعها، بخلاف الربوبية؛ فتجمع معاني كثيرة، واعترض عليه الشارح بأن للخلق معنى غير المعنى الذي زعم كونه وحيداً، وهو التقدير.

«قوله: «وكما أنه محيي الموتى بعدما أحيأ، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم» يعني: أنه ﷺ موصوف بأنه محيي الموتى قبل إحيائهم، فكذلك يوصف بأنه خالق قبل خلقهم؛ إلزاماً للمعتزلة ومن قال بقولهم» بمنع التسلسل؛ سواء كان في الماضي أم في المستقبل، «كما حكينا عنهم فيما تقدم، وتقدم تقرير أنه تعالى لم يزل يفعل ما يشاء.

قوله: «ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير».

(ذلك) إشارة إلى ثبوت صفاته في الأزل قبل خلقه، والكلام على (كل) وشمولها، وشمول كل في كل مقام بحسب ما يحتف به من القرائن، يأتي في مسألة الكلام -إن شاء الله تعالى-.

«كل» من صيغ العموم والشمول، لكنها قد تكون مخصوصة، وقد تكون أريد بها الخصوص أصلاً، كما في قوله تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فلم تدمر السموات والأرض، ومما في قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، ولم تؤت مما أوتي سليمان، وسيأتي في كلام الشارح بيان لهذا، فلا نتقدمه.

«وقد حرفت المعتزلة المعنى المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فقالوا: إنه قادر على كل ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال

العباد؛ فلا يقدر عليها عندهم، وتنازعوا هل يقدر على مثلها أم لا؟»؛ فأخرجوا بهذا الفهم السقيم أفعال الخلق من عموم قدرته تعالى.

«ولو كان المعنى على ما قالوا؛ لكان هذا بمنزلة أن يقال: هو عالم بكل ما يعلمه، وخالق لكل ما يخلقه، ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدة فيها؛ فسلبوا صفة كمال قدرته على كل شيء»؛ فجعلوه من تحصيل الحاصل!

«وأما أهل السنة؛ فعندهم أن الله على كل شيء قدير، وكل ممكن فهو مندرج في هذا، وأما المحال لذاته، مثل كون الشيء الواحد موجودًا معدومًا في حال واحدة؛ فهذا لا حقيقة له، ولا يتصور وجوده، ولا يسمى شيئًا باتفاق العقلاء، ومن هذا الباب خلق مثل نفسه، وإعدام نفسه، وأمثال ذلك من المحال»: أوردوا على ذلك أمثلة هي غاية في سوء الأدب مع الله ﷻ، حتى قال قائلهم: هل يستطيع أن يخلق صخرة لا يستطيع تفتيتها؟، وهذا المحال الممتنع، وليس بشيء أصلاً حتى يدخل في العموم.

وتقدم ذكر حديث: «إني على ما أشاء قادر»^(١)، وأنه في شيء معين حصل، وهو وصف كاشف لا مفهوم له^(٢).

الله ﷻ يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وما علمه بأنه لا يكون - ولو كان كيف يكون - معدوم، والمعدوم ليس بشيء في الخارج، وإنما يتصور في الأذهان، فالمعدوم والممتنع ليسا بشيء حتى يورد بهما على عموم القدرة.

«وهذا هو الأصل من الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل

(١) تقدم تخريجه ١/ ١١٥.

(٢) ينظر: ١/ ١١٥.

شيء إلا من آمن أنه قادر على تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير»، يعني: إذا نازع أحد في القدرة التامة لله ﷻ، والعلم الكامل، ضعف إيمانه بربه بقدر ما نفى مما وصفه به نبيه ﷺ؛ لأن التخصيص تقليل للأفراد التي يشملها اللفظ العام، فإذا أخرج من هذا العموم بعض الأفراد ضعف العموم.

«وإنما تنازعوا في المعدوم الممكن هل هو شيء أم لا؟ والتحقيق أن المعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ويكتبه، وقد يذكره ويخبر به كقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، فيكون شيئاً من العلم والذكر والكتاب لا في الخارج؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]: الساعة ما وقعت بعد، لكن الله يعلمها، ولا نقول إنه يعلمها من وقت نزول الآية، بل علمه أزلي كذاته تعالى، فهو الأول بذاته وصفاته.

والمعدوم قسمان:

◀ معدوم ممتنع؛ فهذا تقدم أنه ليس بشيء بالاتفاق.

◀ ومعدوم ممكن، وفيه النزاع المذكور.

«وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩]؛ أي: لم تكن شيئاً في الخارج، وإن كان شيئاً في علمه تعالى، وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، رد على المشبهة؛ لأنهم جعلوا إثبات الاسم أو الصفة مقتضياً للتشبيه، وأن التشابه في الاسم تشابه في الصفة، وقد أبطله الله فسمى نفسه سمياً بصيراً، والمخلوق سمياً بصيراً، ونفى أن يكون شيء مثله، فدل على أن الحق هو إثبات بلا تمثيل.

«وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، رد على المعطلة؛ فهو ﷺ موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبيه؛ فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع بصير، فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره، ولا يلزم من إثبات الصفة التشبيه؛ إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به».

في قوله: ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ رد على المعطلة، من جهة أنه أثبت له السمع والبصر، ونفى أن يماثله شيء في صفاته، والمعطلة جعلوا التمثيل القائم بأذهانهم علة لتعطيل الله عن أسمائه وصفاته.

وتقدم ذكر أن المخلوقات تشترك جميعها في كونها مخلوقات، ومع ذلك لا تتشابه صفاتها، كالوجه مثلاً، فوجه الجمل غير وجه الفيل، ويد الزرافة غير يد النملة، وهكذا، وإذا كانت المخلوقات مما يستمتع به في الدنيا مما له نظير في الجنة، كأنواع الفواكه، وهي أشياء محسوسة، ليس في الآخرة مما يشبهها إلا الأسماء، فكيف بالنسبة بين الخالق والمخلوق؟!

«ولا تنف عن الله ما وصف به نفسه، وما وصفه به أعرف الخلق بربه، وما يجب وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأتمته وأفصحهم، وأقدرهم على البيان».

أعرف الخلق بالله الرسول ﷺ، وأنصحهم للأمة، وأقدرهم على البيان، وإذا اجتمع في الشخص العلم والنصح والقدرة على البيان؛ دل على أن ما قاله وسكت عن تأويله -فتأويله ظاهره، وأن ما سواه اتهام للمبلغ بأنه عاجز عن البيان أو غاش للأمة، متبع لها العنت والتلبس، وحاشاه ﷺ ذلك.

«فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك كنت كافراً بما أنزل على محمد ﷺ، وإذا وصفته بما وصف به نفسه؛ فلا تشبهه بخلقه؛ فليس كمثله شيء، فإذا شبهته بخلقه كنت كافراً به»: المشبه يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً.

«قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه؛ فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه؛ فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً^(١)، وسيأتي في كلام الشيخ الطحاوي رحمته: «ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل، ولم يصب التنزيه»: معول النفاة وشبهتهم: تنزيه الخالق عن مشابهة المخلوق، فقام بأذهانهم التمثيل، ففروا منه إلى التعطيل؛ لظنهم أن كل إثبات يعني التمثيل، والمشبهة فروا مما وقع فيه المعطلة، فمثلوا الله بخلقه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

«وقد وصف الله تعالى نفسه بأن له المثل الأعلى، فقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]، فجعل سبحانه مثل السوء المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلى المتضمن لإثبات الكمال كله لله وحده، فمن سلب صفات الكمال عن الله تعالى؛ فقد جعل له مثل السوء، ونفى عنه ما وصف به نفسه من المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق المتضمن للأمر الوجودية والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل كان بها أكمل وأعلى من غيره، ولما كانت صفات الرب تعالى أكثر وأكمل كان له المثل الأعلى، وكان أحق به من كل ما سواه؛ بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى المطلق اثنان؛ لأنهما إن تكافأ من كل وجه؛ لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافأ؛ فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير، واختلفت عبارات المفسرين في المثل الأعلى، ووفق بين أقوالهم بعض من وفقه الله وهداه، فقال: المثل الأعلى يتضمن الصفة العليا، وعلم العالمين بها، ووجودها العلمي، والخبر عنها وذكرها، وعبادة الرب

(١) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي، (ص: ٢١٧).

تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكره: «المثل الأعلى؛ أي: الوصف الأعلى، المتضمن غاية الكمال، وبعضهم يقول: محمد مثلي الأعلى؛ أي: فيما يتعلق بالبشر؛ فالنبي ﷺ أكمل الخلق، ومع ذلك ينبغي ألا يطلق في حق أحد من المخلوقين، وإذا وُجدت فسرت بما سلف.

«فهاهنا أمور أربعة:

الأول: ثبوت الصفات العليا لله سبحانه؛ سواء علمها العباد أو لا، وهذا معنى قول من فسرها بالصفة؛ أي: أنهم فسروا المثل الأعلى بالوصف الأعلى، سواء علم العباد صفاته أم لم يعلموها.

«الثاني: وجودها في العلم والشعور»: أن يجد العباد آثارها في قلوبهم ونفوسهم؛ آثار الجمال والجلال، محبة وخوفاً.

«وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف: إنه ما في قلوب عابديه وذاكره من معرفته وذكره ومحبته وإجلاله وتعظيمه وخوفه ورجائه والتوكل عليه والإنابة إليه»: وهذا متفاوت جداً في قلوب العباد، فمن العباد من في قلبه من هذه الأمور ما يكاد يطير به من قوته، وبعضهم دون ذلك، وبعضهم يكاد ينعدم عنده، وبعض الناس ميت؛ وما لجرح بميت إيلام، لو تقرأ عليه القرآن الليل والنهار ما تحرك قلبه.

«وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يشركه فيه غيره أصلاً؛ بل يختص به في قلوبهم، كما اختص به في ذاته، وهذا معنى قول من قال من المفسرين: إن معناه أهل السموات يعظمونه ويحبونه ويعبدونه، وأهل الأرض كذلك، وإن أشرك به من أشرك، وعصاه من عصاه، وجحد صفاته من جحدها، فأهل الأرض معظمون له، مجلون خاضعون لعظمته، مستكينون لعزته وجبروته، قال تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانُونَ﴾ [الروم: ٢٦].

الثالث: ذكر صفاته، والخبر عنها، وتنزيهاها من العيوب والنقائص، والتمثيل؛

أي: وكأنه أمر بأن يجعل له المثل الأعلى، ويوصف بالوصف الكامل.

«الرابع: محبة الموصوف بها، وتوحيده، والإخلاص له، والتوكل عليه، والإنابة إليه، وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل، كان هذا الحب والإخلاص أقوى»، فإذا وجد الحب والتعظيم؛ نتج عن ذلك الإخلاص، وظهرت الآثار على البدن.

«فعبارات السلف كلها تدور على هذه المعاني الأربعة؛ فمن أضل ممن يعارض بين قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧]، وبين قوله ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فيجعلون المثل هو المثل، وينصبون بينهما معارضة.

«ويستدل بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، على نفي الصفات، ويعمى عن تمام الآية، وهو قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]: وحبك الشيء يعمى ويصم، وإذا ضلت العقول؛ لم يبق لضلالها حد معقول.

«حتى أفضى هذا الضلال ببعضهم، وهو أحمد بن أبي دؤاد القاضي» الذي امتحن الناس بخلق القرآن في عهد المأمون، نسأل الله العافية.

«إلى أن أشار على الخليفة المأمون أن يكتب على ستر الكعبة: «ليس كمثلته شيء وهو العزيز الحكيم»، حرف كلام الله؛ لينفي وصفه تعالى.

كما قال الضال الآخر جهم بن صفوان: وددت أني أحك من المصحف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [أعراف: ٥٤]، فنسأل الله العظيم السميع البصير أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة بمنه وكرمه».

وفي قول الشارح: «نسأل الله العظيم السميع البصير...»، تهكم بهؤلاء، وإشارة إلى أنه لا يدعى إلا من يسمع ويرى، أما من صفته بأنه لا يسمع؛ فدعاؤه

محض عبث.

«وفي إعراب «كمثله» وجوه:

أحدها: أن الكاف صلة زيدت للتأكيد، قال أوس بن حجر:

ليس كمثل الفتى زهير خلق يوازيه في الفضائل^(١)

وقال الآخر:

ما إن كمثلهم في الناس من بشر^(٢)

وقال آخر:

وقتلنى كمثل جذوع النخيل

فيكون مثله خبر ليس واسمها شيء؛ أي: ليس شيء مثله، ف«مثل»: خبر «ليس»، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

«وهذا وجه قوي حسن تعرف العرب معناه في لغتها، ولا يخفى عنها إذا خوطبت به، وقد جاء عن العرب -أيضا- زيادة الكاف للتأكيد في قول بعضهم: وصاليات ككما يؤثفين^(٤)»

(١) عزاه السمين الحلبي في الدر المصون، ٥٤٥/٩، إلى الشاعر الجاهلي المشهور: أوس بن حجر.
(٢) هذا عجز بيت ذكره ابن جرير الطبري في تفسيره، ٥٠٩/٢١، ولم يعزه لمعين، وصدوره: «سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم».

(٣) هذا صدر بيت عزاه ابن جرير الطبري في التفسير، ٥٠٩/٢١، إلى أوس بن حجر، وعجزه: «تغشاهم مسبل منهمر».

(٤) هذا بيت أنشده سيبويه لخطام المشاجعي، ومعناه متصل ببيتين قبله، هما:
لم يبق من آي بها يُحَلِّينَ غير خطام ورماد كَنَفَيْنِ
وصاليات ككما يُؤثِّفَيْنِ.

والصاليات: هي الأثافي التي توضع على النار، فتصلى النار، ويوضع عليها القدر^(١).

فزيدت الكاف على (كما) وفي الآية زيدت الكاف، وهي بمعنى: مثل على كلمة (مثل).

وبعض المفسرين يتأدب مع القرآن فلا يقول زائدة؛ لأن القرآن مصون عن الزيادة والنقصان، فيقول: صلة.

«وقول الآخر:

فأصبحت مثل كعصف مأكول^(٢)»

فزاد الكاف مع وجود «مثل».

«الوجه الثاني: أن الزائد مثل؛ أي: ليس كهو شيء، وهذا القول بعيد؛ لأن مثل اسم، والقول بزيادة الحرف للتأكيد أولى من القول بزيادة الاسم».

إذا دارت الزيادة بين لفظين أحدهما اسم والآخر حرف، فزيادة الحرف أولى؛ إذ الحكم على حرف واحد بأنه زائد أسهل من الحكم على أربعة أحرف بأنها زائدة، بل زيادة الاسم لم تثبت^(٣).

«الوجه الثالث: أنه ليس ثم زيادة أصلاً؛ بل هذا من باب قولهم: مثلك لا يفعل كذا؛ أي: أنت لا تفعله، وأتى بمثل للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا: أي: ليس لمثله مثل لو فرض المثل، فكيف ولا مثل له، وقيل: غير ذلك، والأول أظهر».

(١) ينظر: العين، ٧/١٥٥، جمهرة اللغة، ٢/١٠٣٦.

(٢) هذا عجز بيت يُنسب لحميد الأرقط، ورؤبة بن العجاج، وصدرة: «ولعبت بهم طير أبابيل». ينظر:

الكتاب، ١/٤٠٨، تفسير القرطبي، ٢٠/١٩٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب، (ص: ٣٢٨).

الوجه الثالث: أنك إذا أردت أن تمدح شخصاً فتقول: مثلك لا يفعل هذا، وتعني: أنت.

✽ [خلقه سبحانه للخلق وهو عالم بهم]

«قوله: «خلق الخلق بعلمه» خلق: أي: أوجد وأنشأ وأبدع، ويأتي خلق -أيضاً- بمعنى: قدر، والخلق مصدر، وهو هنا بمعنى: المخلوق، وقوله: «بعلمه» في محل نصب على الحال؛ أي: خلقهم عالماً بهم، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٥٩﴾ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٥٩ - ٦٠]، وفي ذلك رد على المعتزلة.

قال الإمام عبد العزيز المكي صاحب الإمام الشافعي رحمته الله وجليسه في كتاب الحيدة، الذي حكى فيه مناظرته بشراً المريسي عند المأمون حين سأله عن علمه تعالى، فقال بشر أقول: لا يجهل، فجعل يكرر السؤال عن صفة العلم تقريراً له، وبشر يقول: لا يجهل، ولا يعترف له أنه عالم بعلم. فقال الإمام عبد العزيز: نفي الجهل لا يكون صفة مدح؛ فإن قولي: هذه الأسطوانة لا تجهل، ليس هو إثبات العلم لها، وقد مدح الله تعالى الأنبياء والملائكة والمؤمنين بالعلم، لا بنفي الجهل؛ فمن أثبت العلم فقد نفى الجهل، ومن نفى الجهل لم يثبت العلم، وعلى الخلق أن يثبتوا ما أثبتته الله تعالى لنفسه، وينفوا ما نفاه، ويمسكوا عما أمسك عنه».

قال الإمام الطحاوي رحمته الله: «خلق الخلق بعلمه» ثم ذكر الشارح معنى خلق، فقال: «خلق: أي: أوجد وأنشأ وأبدع، ويأتي خلق -أيضاً- بمعنى: قدر» هذا معنى

الفعل خَلَقَ، ثم قال: «والخلق: مصدر، وهو هنا بمعنى: المخلوق» فالمراد به هنا اسم المفعول المخلوق، ثم قال: «وقوله: «بعلمه» في محل نصب على الحال؛ أي: خلقهم عالمًا بهم» يعلم كل شيء على التفصيل ﷺ، ثم ذكر الأدلة على ذلك، منها قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، فهو سبحانه لا يخلق شيئًا يصنعه ويتقنه وهو جاهل به!، وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ورد في خبر مرفوع ضعيف أن في البر أربعمائة ألف جنس ونوع من المخلوقات، وفي البحر ستمائة ألف^(١)، وقد اعتنى أهل العلم ببيان جانب من هذا، كما في كتاب مفتاح دار السعادة لابن القيم ﷺ^(٢)، وكتاب اسمه: عجائب المخلوقات للقرويني^(٣)، وغيره، ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١].

ومن تفكر أدرك؛ ولذا جاء الأمر بالتفكر: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتَلَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ﷻ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ ﴿ [آل عمران: ١٩٠ - ١٩١].

والإمام عبد العزيز المكي صاحب الإمام الشافعي ﷺ وجليسه^(٤)، صاحب المناظرة مع المعتزلة في كتابه الشهير المتداول من وقته إلى زمننا، واسمه «الحيدة»،

- (١) قال ابن كثير: فيه محمد بن عيسى الهلالي، وهو ضعيف. ينظر: تفسير ابن كثير، ١/١٣٣.
- (٢) بدأ ابن القيم الحديث في هذا الموضوع عند ذكر أصل التفكير في خلق الله، ثم تحدث طويلا عن التأملات في مختلف خلقه ﷺ. ينظر: مفتاح دار السعادة، ١/١٨٦ - ٢٨٢.
- (٣) هو: زكريا بن محمد القزويني، مؤرخ، جغرافي، من القضاة، ولد بقزوين، ورحل إلى الشام والعراق، فولي قضاء واسط والحلة في أيام المستعصم العباسي، له مصنفات، منها: «آثار البلاد وأخبار العباد»، و«خطط مصر»، و«عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات»، وهو مطبوع ومتداول، توفي سنة (٦٨٢هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ١٥/٤٦٦، الأعلام، ٣/٤٦.
- (٤) هو: عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي، فقيه مناظر من تلاميذ الإمام الشافعي، توفي سنة (٢٤٠هـ)، له تصانيف، منها: «رسالة في مناظرة لبشر المريسي». ينظر: التهذيب، (٦٩٢)، الأعلام، ٤/٢٩.

وفيه رد على بشر المريسي المعتزلي رأس من رؤوس المبتدعة، وهذا الكتاب ذكره شيخ الإسلام في كثير من المواضع في كتبه وسماه وعزا إليه^(١)، والكتاب استفاضت نسبتها إليه، وليس فيه ما يستنكر، وإن كانت نسبتها سنداً - كما قال الحافظ الذهبي - لا تثبت^(٢)، لكن إذا استفاض هذا الكتاب وتداوله العلماء، ولم نجد فيه ما يستنكر ويخالف ما يعرف عن هذا الإمام، فالاستفاضة وحدها كافية.

ومثله كتاب: «الرد على الجهمية» للإمام أحمد، قال فيه الحافظ الذهبي مثل هذا الكلام^(٣) وأكثر.

فالإمام عبد العزيز المكي حين سأل بشراً عن علمه تعالى، أجابه بشر بقوله: لا يجهل. فاكتمى بنفي الجهل، ولاذ به عن إثبات العلم، والله ﷻ أثبت صفة العلم لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ، فقال له عبد العزيز المكي: «نفي الجهل لا يكون صفة مدح؛ فإن قولي: هذه الأسطوانة لا تجهل، ليس هو إثبات العلم لها» فنفي الجهل ليس إثباتاً للعلم، بخلاف إثبات العلم فهو نفي للجهل، ولذلك وصف الله عباده بالعلم لا بنفي الجهل؛ لأن نفي الجهل يمكن وصف الجماد به، كما في قوله: «الأسطوانة لا تجهل».

«والدليل العقلي على علمه تعالى أنه يستحيل إيجاد الأشياء مع الجهل، ولأن إيجاد الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصوّر المراد، وتصور المراد هو العلم بالمراد، فكان الإيجاد مستلزماً للإرادة، والإرادة مستلزمة للعلم، فالإيجاد مستلزم للعلم».

(١) ينظر: الفتوى الحموية الكبرى، (ص: ٢٦١)، درء تعارض العقل والنقل، ٢/ ٢٤٥.

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال، ٢/ ٦٣٩.

(٣) ذكر الذهبي في السير، ١١/ ٢٨٦، أن رسالة: «الرد على الجهمية» موضوعة على الإمام أحمد، لكن شيخ الإسلام، وابن القيم، وغيرهم من أئمة الحنابلة - صححوها نسبتها إلى الإمام أحمد. ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٨، ٢٢١، ٣٠١، الصواعق المرسله، ٤/ ١٢٤١.

وأنت إذا أردت أن تصلح آلة لك قد تعطلت، فإنك لن تذهب إلى جاهل؛ بل لا بد أن تعرف أن هذا عالم بهذه الصنعة، متقن لها، وإن أمكن أن تبحث عن أعلم من في الأرض ليصلح لك هذه الآلة ويتقنها فعلت، وهذا الذي يحسن تفاصيل ودقائق هذه الآلة، فيصلحها، لا يمكن أن يسمى جاهلاً.

«ولأن المخلوقات فيها من الأحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل لها؛ لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير عالم، ولأن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع ألا يكون الخالق عالمًا، وهذا له طريقان:

أحدهما أن يقال: نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورة أنا لو فرضنا شيئين: أحدهما عالم، والآخر غير عالم، كان العالم أكمل، فلو لم يكن الخالق عالمًا؛ لزم أن يكون الممكن أكمل منه وهو ممتنع»: أجهل الناس لو تصفه بالجهل لا يرضى؛ لأن الجهل صفة نقص، وبعض الناس لو قلت له: إنك تستحق التعزير بسبب كلامك هذا، أسهل من أن تقول له: أنت معذور بجهلك.

«الثاني: أن يقال: كل علم في الممكنات التي هي المخلوقات فهو منه؛ فهو مصدره، كل المخلوقات داخلية في عموم قوله ﷺ: ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥]، وعلم موسى والخضر ما هو في جنب علم الله إلا كما نقر العصفور من البحر^(١)، وقال تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَتِ رَبِّي ﴾

(١) إشارة إلى حديث طويل في قصة موسى والخضر، جاء فيها: أن العصفور نقر بمنقاره من البحر، وأن الخضر قال لموسى: «ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا مثل ما نقص هذا العصفور بمنقاره من البحر»، أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب ما يُستحب للعالم إذا سُئل: أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله، (١٢٢)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر ﷺ، (٢٣٨٠)، والترمذي، (٣١٤٩)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

[الكهف: ١٠٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، لكنه الخذلان، فمن أعرض عن ذكر الله ﷻ هذه نتيجته، وهذا مآله.

«ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عارياً منه؛ بل هو أحق به، والله تعالى له المثل الأعلى، لا يستوي هو والمخلوقات، لا في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول؛ بل كل ما ثبت للمخلوق من كمال فالخالق به أحق، وكل نقص تنزه عنه مخلوق ما فتنزيه الخالق عنه أولى»: كل ما ثبت للمخلوق من كمال لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه - فالخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فتنزيه الخالق عنه أولى، لكن قد يكون الوصف يعتريه نقص بوجه من الوجوه؛ فيكون كمالاً في المخلوق نقصاً في الخالق، كالولد، والنوم، فلا يوصف به الخالق، أما الذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه؛ فإن الخالق أولى به.

✽ [خلق الخلائق بأقدار وأجال]

«قوله: «وقدر لهم أقداراً» قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]؛ أي: ليس صدفة؛ بل قدرها ثم خلقها.

«وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَوَّىٰ ۝٢ وَالَّذِي قَدَرَهُدَيٰ ۝٣﴾ [الأعلى: ٢-٣]، وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: أنه قال: «قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»^(١).

قوله: «وضرب لهم آجالاً» يعني: أن الله ﷻ قدر آجال الخلائق؛ بحيث إذا جاء

أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون؛ قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود قال: قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ: اللهم أمتعني بزوجي رسول الله، وبأبي سفيان، وبأخي معاوية، قال: فقال النبي ﷺ: «قد سألت الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة؛ لن يعجل شيئاً قبل حله، ولن يؤخر شيئاً عن حله^(١)، ولو كنت سألت الله أن يعيدك من عذاب في النار، وعذاب في القبر كان خيراً وأفضل»^(٢).

زيادة الأعمار ونقصاتها أمور مضروبة ومحددة ومحتومة، فلا يحسن الدعاء بها.

قال ابن الجوزي: فإن قيل: كيف ردها عن سؤال، وعلل بالقدر، وأمرها بسؤال وهو داخل في باب القدر - أيضاً؟

فالجواب: أن سؤال ما يجلب نفعاً في الآخرة، ويظهر عبودية من السائل - أولى مما يجلب به مجرد النفع في الدنيا، فأراد منها التشاغل بأمور الآخرة^(٣).

«فالمقتول ميت بأجله، فعلم الله تعالى وقدر»: هذا رد على المعتزلة القائلين: إن المقتول قتل قبل تمام أجله، ولو لم يقتل لعاش إلى الأجل الذي حُدد له، وكان هذا خفي على الله ﷻ عند تحديد أجله، تعالى الله عما يقولون!

«فعلم الله تعالى وقدر وقضى أن هذا يموت بسبب المرض، وهذا بسبب

(١) حله: ضبط على وجهين، بفتح الحاء، وكسرها، بمعنى: وجوبه، وحينه، يُقال: حل الأجل يحل حلاً وجلاً. ينظر: مشارق الأنوار، ٢/ ٢٨٤، شرح النووي على مسلم، ١٦/ ٢١٣.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر، (٢٦٦٣).

(٣) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، ١/ ٣٣٧.

القتل، وهذا بسبب الهدم، وهذا بالحرق، وهذا بالغرق، إلى غير ذلك من الأسباب، والله سبحانه خلق الموت والحياة، وخلق سبب الموت والحياة، وعند المعتزلة المقتول مقطوع عليه أجله، ولو لم يقتل لعاش إلى أجله؛ فكان له أجلان، وهذا باطل؛ لأنه لا يليق أن ينسب إلى الله تعالى أنه جعل له أجلاً يعلم أنه لا يعيش إليه.

كلام المعتزلة شبيه بكلام عامي جاهل؛ خرج للصيد وصوب سلاحه إلى طائر على شجرة، فمر شخص فأثار الطائر فطار، فأقبل الصائد إليه يلومه، فقال المار: يا أخي لا تلمني، فإنها لم تكتب لك، فقال الصائد: بل كتبت، لكن أنت محوتها!

«أو يجعل أجله أحد الأمرين، كفعل الجاهل بالعواقب، ووجوب القصاص والضمان على القاتل؛ لارتكابه المنهي عنه، ومباشرته السبب المحذور»؛ أي: قد يورد المعتزلي فيقول: إذا كان هذا المقتول مات بأجله؛ لماذا يضمن القاتل؟! يقال: أفعال المخلوقين مرتبة على أسباب، وهذه الأسباب أحكام وضعية من قبل الشارع ترتب عليها آثارها، فيلام القاتل، وإن كان لم يخرج عن قدر الله، كما تقطع يد السارق، ويرجم الزاني.

«وعلى هذا يخرج قوله ﷺ: «صلة الرحم تزيد في العمر»^(١)؛ أي: هي سبب طول العمر، وقد قدر الله أن هذا يصل رحمه فيعيش بهذا السبب إلى هذه الغاية، ولولا ذلك السبب لم يصل إلى هذه الغاية»، لكن ما في علم الله ﷻ لا يتغير، فالله قدر له الأجل إلى هذا الحد، ورتب طول العمر على سبب، وهو صلة الرحم،

(١) أخرجه الطبراني في الكبير، (٨٠١٤)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وحسن الهيثمي إسناده في مجمع الزوائد، ١١٥/٣، وجاء من حديث أبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو، وابن عباس، وابن مسعود، ومن حديث زيد بن أسلم عن أبيه، ولا تخلو كل هذه الطرق من مقال، وله شاهد صحيح من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، بلفظ: «من سره أن يسط له في رزقه، ويُنسأ له في أثره؛ فليصل رحمه»، أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، (٢٠٦٧)، ومسلم، كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، (٢٥٥٧)، واللفظ لهما، وأبو داود، (١٦٩٣)، من حديثه.

ووجد السبب فوجد المُسبب، فما في علم الله لا يتغير، قد يتغير الذي في علم الملائكة وصحفهم، لما قال تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، لكن ما في علم الله ﷻ لا يتغير على القول بأن الزيادة حقيقية، وأما على القول بأنها معنوية؛ ويراد بها البركة؛ فهذا ظاهر^(١).

«ولكن قدر هذا السبب وقضاه، وكذلك قدر أن هذا يقطع رحمه فيعيش إلى كذا، كما قلنا في القتل وعدمه».

✦ [الدعاء بطول العمر]

«فإن قيل: هل يلزم من تأثير صلة الرحم في زيادة العمر ونقصانه تأثير الدعاء في ذلك، أم لا؟»

فالجواب: أن ذلك غير لازم؛ لقوله ﷺ لأُم حبيبة رضي الله عنها: «قد سألت الله تعالى لآجال مضروبة» الحديث، كما تقدم، فعلم أن الأعمار مقدرة لم يشرع الدعاء بتغييرها، بخلاف النجاة من عذاب الآخرة، فإن الدعاء مشروع له نافع فيه، ألا ترى أن الدعاء بتغيير العمر لما تضمن النفع الأخرى شرع، كما في الدعاء الذي رواه النسائي من حديث عمّار بن ياسر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اللهم، بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي»^(٢) إلى آخر الدعاء»، فإذا كان المنظور نفعاً أخروياً فلا مانع من ذلك، أما أن يتمنى الموت لضرر دنيوي؛ فلا يجوز، فضلاً عن كونه يتسبب في انقضاء أجله، فيكون قاتلاً لنفسه بسبب الدنيا، وفي آخر الزمان يمر المؤمن على قبر

(١) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي، ١٦/١١٤، وفتح الباري، ١٠/٤١٦، وعمدة القاري للعيني،

١٤٣/٢٢.

(٢) تقدم تخريجه ١/١٠١.

أخيه فيتمنى أن لو كان مكانه؛ لما يرى من الفتن^(١) - نسأل الله العافية-، وهذا كله خشية أن يتضرر في دينه.

«ويؤيد هذا ما رواه الحاكم في صحيحه، من حديث ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: المستدرك على الصحيحين صنفه الحاكم؛ لإخراج أحاديث صحيحة لم يخرجها الشيخان رغم أنها على شرطيهما أو على شرط أحدهما؛ فمن باب التسامح في التعبير يقول أهل العلم: صحيح الحاكم، صحيح ابن حبان، صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن السكن، وفيها الضعيف، وشديد الضعف؛ بل الموضوع.

«عن النبي ﷺ: «لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه»^(٢)، وفي الحديث ردُّ علي من يظن أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل»^(٣)، واعلم أن الدعاء يكون مشروعاً نافعاً في بعض الأشياء دون بعض، وكذلك هنا، ولهذا لا يحب الله المعتدين في الدعاء، وكان الإمام أحمد رضي الله عنه يكره أن يدعى له بطول العمر، ويقول:

(١) إشارة إلى حديث: «لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيقول: يا ليتني مكانه»، أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يغط أهل القبور، (٧١٥)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكانه، (٢٢٣٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه، أبواب الفتن، باب الصبر على البلاء، (٤٠٢٢)، وأحمد، (٢٢٣٨٦)، وابن حبان، (٨٧٢)، وصحح الحاكم، (١٨١٤)، إسناده، لكن فيه ابن أبي الجعد، فيه جهالة، واختلفوا في اسمه، لم يوثقه غير ابن حبان، لكن الحديث حسنه بعض أهل العلم لشواهد، منهم البوصيري. ينظر: الثقات، ٢٠/٥، ميزان الاعتدال، ٤٠٠/٢، مصباح الزجاجة، ١٨٧/٤.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، (٦٦٠٨)، ومسلم، كتاب النذر، باب النهي عن النذر، وأنه لا يرد شيئاً، (١٦٣٩)، وأبو داود، (٣٢٨٧)، والترمذي، (١٥٣٨)، والنسائي، (٣٨٠١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

هذا أمر قد فرغ منه^(١): الأجل محدود ومضروب لا يتقدم ولا يتأخر، لكن إن قُرِن الدعاء بطول العمر، وصلاح العمل أو الطاعة، فلا مانع، وأما مجرد الدعاء بزيادة الأيام والليالي؛ فلا قيمة له.

✽ [تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾]

«وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١]؛ فقد قيل في الضمير المذكور في قوله تعالى: ﴿مِنْ عُمُرِهِ﴾: إنه بمنزلة قولهم: عندي درهم ونصفه؛ أي: ونصف درهم آخر، فيكون المعنى: ولا يُنْقَصُ من عمر معمر آخر، وقيل: الزيادة والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة، وحمل قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ ﴿٣٨﴾ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٨ - ٣٩]، على أن المحو والإثبات من الصحف التي في أيدي الملائكة»، وقيل: «يعمر»؛ أي: يطول عمره، وينقص من عمره هو نفسه، بمعنى ما ينقص من عمره المكتوب له؛ أي: ما يمضي وينقضي، كل ما غابت شمس نقص من عمره^(٢)، والتأويل الأول الذي ذكره الشارح معروف.

«وأن قوله: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] اللوح المحفوظ، وبدل على هذا الوجه سياق الآية وهو قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، ثم قال: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩]؛ أي: من ذلك الكتاب، ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]؛ أي: أصله، وهو اللوح المحفوظ؛ فما في علم الملائكة هو الذي يزداد أو ينقص، أمّا ما في علم الله ﷻ؛ فهو ثابت لا يزيد ولا ينقص؛ لأنه لا يتجدد له شيء

(١) ينظر: الاستقامة لابن تيمية، ١/ ١٥٧.

(٢) ينظر: تفسير الطبري، ٢٠/ ٤٤٧.

كان خافيا عليه سبحانه.

«وقيل: يمحو الله ما يشاء من الشرائع وينسخه، ويثبت ما يشاء فلا ينسخه، والسياق أدل على هذا الوجه من الوجه الأول، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ آزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، فأخبر تعالى أن الرسول لا يأتي بالآيات من قبل نفسه؛ بل من عند الله، ثم قال: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ (٣٨) يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ ﴿﴾ [الرعد: ٣٨ - ٣٩]؛ أي: أن الشرائع لها أجل وغاية تنتهي إليها، ثم تنسخ بالشرعية الأخرى: «ومرد ذلك إلى النسخ والإحكام، ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾، ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

«فينسخ الله ما يشاء من الشرائع عند انقضاء الأجل، ويثبت ما يشاء، وفي الآية أقوال أخرى، والله أعلم بالصواب».

وروى أبو عثمان النهدي، قال: سمعت عمر بن الخطاب وهو يطوف بالبيت يقول: «اللهم إن كنت كتبتني في السعادة فأثبتني فيها، وإن كنت كتبتني على الشقوة فامحني منها واثبتني في السعادة، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت، وعندك أم الكتاب»^(١).

﴿ شمول علمه سبحانه ﴾

«قوله: «لم يخفَ عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم»، فإنه سبحانه يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وإن كان يعلم أنهم لا يردون،

(١) أخرجه الطبري في تفسيره، ١٦/٤٨٢، بإسناده إلى أبي عثمان النهدي.

ولكن أخبر أنهم لو ردوا لعادوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]: يعلم سبحانه ما خلق قبل أن يخلقه، بتفاصيله كلها، لا تخفى عليه خافية، يعلم ما كان في الماضي، وما يكون في المستقبل؛ وهذا بالنسبة للموجود، ويعلم ما لم يكن لو كان كيف يكون، فالله ﷻ يقول عن أهل النار: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]؛ أي: للجرائم والمنكرات والفواحش التي كانوا عليها، وهم لن يُرَدُّوا، لكن لو قدر على سبيل الفرض أنهم رُدُّوا، فإنه تعالى يعلم كيف سيكون حالهم، وأنهم سيعودون لما نهوا عنه، فإن قيل: أليس هنا قد تعلق علم الله بالعدم والمحال، كما في تعلق القدرة بالمحال، وهذا ممنوع؟ قيل: متعلق العلم أعم من متعلق القدرة.

وقال ﷻ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فالإسماع مرتب على شرط، وهو علم الله فيهم خيراً، لكن الله ﷻ ما علم فيهم خيراً، ولذلك لم يسمعهم؛ لدليل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣].

«وفي ذلك رد على الرافضة والقدرية الذين قالوا: إنه لا يعلم الشيء قبل أن يخلقه ويوجده، وهي من فروع مسألة القدر، وسيأتي لها زيادة بيان - إن شاء الله تعالى -».

وفيه رد - أيضاً - على الفلاسفة الذين يقولون إن الله يعلم الكلليات ولا يعلم الجزئيات - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -، وأي شيء أدق مما لم يكن لو كان وقد علمه تعالى، فضلاً عما كان وما يكون في الواقع الذي أوجده الله ﷻ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

[أمر الله سبحانه ومشينته]

«قوله: «وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته» ذكر الشيخ الأمر والنهي بعد ذكره الخلق والقدر، إشارة إلى أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢٠].

هذه هي الغاية من خلق الجن والإنس، فهم ما خلقوا لجمع الدنيا وحطامها، لكن ذلك ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]؛ أي: ليختبركم ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢٠]، قال الفضيل بن عياض: «أخلصه وأصوبه»^(١)، لا بد في العمل الأحسن من تحقق شرطين: أن يكون خالصاً لله ﷻ، صواباً على سنة نبيه ﷺ، فالعمل إذا كان خالصاً ولم يكن على السنة لم يقبل، وكذلك إذا كان ظاهره على السنة ولم يكن خالصاً لله ﷻ لم يقبل، وإن كان بعضهم يرى أن تحقق الشرط الأول كاف؛ لأنه إذا لم يكن خالصاً لله ﷻ؛ فقطعاً أنه لن يكون على السنة.

وبعضهم يقول: يكتفى بالشرط الثاني أن يكون على سنة النبي ﷺ؛ لأنه إذا لم يكن خالصاً؛ فقطعاً أنه لن يكون على سنة وهدى النبي ﷺ.

[وسطية أهل السنة في باب المشيئة]

«قوله: «وكل شيء يجري بتقديره، ومشينته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن»».

الله ﷻ له المشيئة النافذة، والعبد -أيضاً- له مشيئة، لكنها مشيئة تابعة ومقيدة بمشيئة الله ﷻ، ليست مستقلة بالفعل، والناس في هذه المسألة على طرفي نقيض

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في الإخلاص، (٢٢).

ووسط، فمنهم من يثبت المشيئة التامة المستقلة للعبد؛ غير تابعة لمشيئة الله ﷻ وقدرته، ويقول: إن العبد يخلق فعله، وهؤلاء هم المعتزلة.

والطرف الثاني: الجبرية الذين لا يرون للعبد أي مشيئة، ويرون أن فعله وحركته كحركة ورق الشجر في مهب الريح؛ أي: أنه ليس للعبد أي حرية ولا اختيار، فالأولون أثبتوا مع الله خالقاً، ولذلك سماوا مجوس هذه الأمة^(١)، والجبرية جعلوا الله فاعلاً لكل منكر وضلال في الوجود؛ لأن العبد لا ينسب له الفعل إلا مجازاً.

وأهل السنة والجماعة وسط بين الفريقين؛ فأثبتوا للعبد مشيئة وإرادة بها نسبت الأفعال إليه، وحوسب عليها، لكنها تابعة لمشيئة الله ﷻ: (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [الأنفال: ١٧].

وهذه الآية لا مستمسك فيها للجبرية؛ لأن المقصود بالرمي الأول إصابة الهدف؛ أي: وما أصبت إذ رميت، يعني: إذ حذف، فالحذف منك، والإصابة من الله ﷻ، فلك حرية، ولك اختيار، لكنها تابعة لإرادة الله ومشيئته، وكل عاقل يرى من

(١) إشارة إلى ما روي مرفوعاً عن عدد من الصحابة أنهم مجوس هذه الأمة:

١ - ابن عمر رضي الله عنهما، أخرج حديثه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩١)، وأحمد في مسنده، (٥٥٨٤)، والحاكم، ١/١٥٩، وقال: «صحيح على شرطهما؛ إن صحَّ لأبي حازم سماع من ابن عمر».

٢ - حذيفة رضي الله عنه، أخرج حديثه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩٢)، وأحمد، (٢٣٤٥٦)، من طريق مولى غفرة، عن رجل من الأنصار، عنه، قال ابن جوزي في العلل المتناهية، ١/١٥٧: «هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: مولى غفرة لا يحتج به، كان يقلب الأخبار، قال يحيى: أبو معشر ليس بشيء».

٣ - جابر رضي الله عنه، أخرج حديثه ابن ماجه، أبواب في السنة، باب في القدر، (٩٢)، وابن أبي عاصم، (ص: ١٤٤)، من طريق بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عنه، حسنه الألباني في شرح الطحاوية، (٤٤٤٢).

نفسه أن له اختيارًا، إن أراد أن يقوم ليصلي قام وصلّى، وإن أراد أن يجلس جلس، وكذلك الثوب والعقاب، فهما مرتبطان بفعل المكلف.

«قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]، وقال ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُونَ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].»

الشقاوة والسعادة كتبنا وأثبتنا قبل أن خلق الله السموات والأرض بخمسين ألف سنة^(١)، والملك يرسل ليكتب أربع كلمات^(٢).

وقد يقول قائل: لماذا هذا شقي وهذا سعيد؟ هل نتيجة السعادة وهي دخول الجنة، ونتيجة الشقاوة وهي دخول النار رتبت على ما كتبه الله ﷻ، أو على ما عمله هذا المخلوق؟

(١) إشارة إلى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ مرفوعا: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء»، أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى ﷺ، (٢٦٥٣).

(٢) إشارة إلى حديث عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعا: «إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفةً، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغةً مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد...» أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، (٣٢٠٨)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الأدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، (٢٦٤٣)، وأبو داود، (٧٦)، والترمذي، (٢١٣٧)، وابن ماجه، (٧٦).

الجواب: رُتبت على عمل المخلوق الذي علمه الله تعالى، فكتبه بمقتضى علمه بكل شيء، ومن أعين ففضل من الله، ومن خذل فعذل.

«وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام إذ قال لقومه: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]: نوح عليه السلام بين لقومه ودعاهم إلى الحق، فأعرضوا، فدعا عليهم فأغرقوا ودخلوا النار، ولم يُظلموا بذلك؛ لأنهم أعطوا من الحرية والاختيار ما به يستطيعون أن يعملوا صالحًا، لكنهم أبوا، «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى»، قالوا: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى»^(١).

«وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، إلى غير ذلك من الأدلة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن: والنسخ تختلف وتتفاوت في سياق الأدلة، منها ما يسوق الدليل كاملاً، ومنها ما يسوقه ناقصاً، ومنهم من يقتصر على موضع الاستشهاد.

«وكيف يكون في ملكه ما لا يشاؤه، ومن أضل سبيلاً وأكفر ممن يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر، والكافر شاء الكفر، فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً-؟».

✽ [الجواب عن إشكالات في فهم ثلاث آيات متعلقة بالمشيئة]

«فإن قيل: يشكل على هذا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا﴾ [الأنعام: ٤٨] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ﴾ [النحل: ٣٥] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ

(١) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، (٧٢٨٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

عَلِمَ إِنَّهُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿الزخرف: ٢٠﴾: الاحتجاج بالقدر والمشية على المعايير هو فعل المشركين والكفار منذ الزمن الأول، هذه حجتهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ وتجد بعض الناس اليوم تأمره بفعل الخير، فيقول: لو أراد الله لفعلت.

وأعرف شخصاً من المشايخ، كان يؤمل فيه أن تكون له منزلة في العلم، فترك العلم واتجه إلى الدنيا، فقلت له: مهما كسبت من حطام الدنيا؛ فأنت خسران؛ لأن الذي فقدته لا تساويه الدنيا بحذافيرها، كيف بما يقسم لك منها، فكان رده: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وهذا ليس برد؛ بل هو قريب من رد أولئك.

«فقد ذمهم الله تعالى؛ حيث جعلوا الشرك كائناً منهم بمشيئة الله، وكذلك ذم إبليس؛ حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى؛ إذ قال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩].

قيل: قد أُجيب على هذا بأجوبة من أحسنها: أنه أنكر عليهم ذلك؛ لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته»، يعني: كأنهم يزعمون أن الله راض بهذا الشرك، ولو لم يكن راضياً ما وقع، فاستدلوا بالوقوع على الرضا.

«وقالوا: لو كره ذلك وسخطه؛ لما شاءه، فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد الله عليهم ذلك»، وبذلك يكونون خلطوا بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية.

«أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به، أو أنه أنكر عليهم معارضة شرعه، وأمره الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه بقضائه وقدره؛ فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره دافعين بها لشرعه؛ كفعل الزنادقة والجهال إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر، وقد احتج سارق على عمر رضي الله عنه بالقدر فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء

الله وقدره^(١): قال عمر: كتب عليك أن تسرق، وكتب علينا أن نقطع يدك، سرقت بقضاء الله الكوني، وأقطع يدك بقضاء الله الشرعي.

«يشهد لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فعلم أن مرادهم التكذيب، فهو من قَبْلُ الفعل، من أين له أن الله لم يقدره؟ أطلع الغيب؟».

✦ [الرد على الاستدلال باحتجاج آدم على موسى بالقدر]

«فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى ﷺ بالقدر؛ إذ قال له: أتلومني على أمر قد كتبه الله علي قبل أن أخلق بأربعين عاماً؟ وشهد النبي ﷺ أن آدم حجج موسى^(٢)؛ أي: غلبه بالحجة.

قيل: نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة؛ لصحته عن رسول الله ﷺ، ولا نتلقاه بالرد والتكذيب لراويه، كما فعلت القدرية، ولا بالتأويلات الباردة؛ بل الصحيح أن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب: وتعرف هذا بمعرفة زمن وقوع هذه المحاجة؛ لأنها وقعت بعد التوبة لا قبلها، وبعد التوبة ذهب الذنب؛ بل ربما صار حسنة، لكن يبقى الأثر المرتب على الذنب وهو مصيبة إخراج الله آدم من الجنة، فهذه المصيبة يُحتج عليها بالقدر، وهذه مصيبة رتبت على الذنب الذي فعله وتاب منه: ﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠].

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية، ٣/ ٢٣٤.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، (٦٦١٤)، ومسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى، (٢٦٥٢)، وأبو داود، (٤٧٠١)، والترمذي، (٢١٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم، أنت أبونا، خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: يا موسى، اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده، أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ فحج آدم موسى، فحج آدم موسى، ثلاثاً».

«وهو كان أعلم بربه وذنبه؛ بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتاج بالقدر فإنه باطل، وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وذنبه من أن يلوم آدم عليه السلام على ذنب قد تاب منه، وتاب الله عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم عليه السلام بالقدر على المصيبة، لا على الخطيئة؛ فإن القدر يحتاج به عند المصائب، لا عند المعاييب» مع أن إخراج آدم من الجنة مصيبة في الأصل، لكن كان له من الآثار الحميدة والحكم السديدة ما يجعل عن الوصف؛ ومن أراد أن يدرك شيئاً من ذلك؛ فليقرأ في مفتاح دار السعادة لابن القيم^(١).

«وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث؛ فما قُدِّر من المصائب يجب الاستسلام له، فإنه من تمام الرضى بالله رباً، وأما الذنوب؛ فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب، فيتوب من المعاييب، ويصبر على المصائب؛ قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وأما قول إبليس: ﴿رَبِّ يَا أَعْوَيْنِي﴾ [الحجر: ٣٩]؛ إنما ذم على احتجائه بالقدر، لا على اعترافه بالقدر وإثباته له، ألم تسمع قول نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤]، ولقد أحسن القائل:

فما شئتُ كان وإن لم أشأ وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن^(٢)

وعن وهب بن منبه أنه قال: نظرت في القدر فتحيرت، ثم نظرت فيه فتحيرت، ووجدت أعلم الناس بالقدر أكفهم عنه، وأجهل الناس بالقدر أنطقهم فيه^(٣):

(١) ينظر: مفتاح دار السعادة، ١/ ٣٢-٤٦.

(٢) البيت من إنشاد الإمام الشافعي، أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٤/ ٧٧٦، بإسناده عنه.

(٣) ينظر: المعرفة والتاريخ، ١/ ٥٢٥، التمهيد لابن عبد البر، ٦/ ٦٧.

القدر وما يتعلق به سر الله في خلقه، وهو من مضايق الأنظار، ولا يحسن كل من دخل فيه الخروج منه، فعلى الإنسان أن يؤمن بما جاء عن الله على مراد الله، وبما جاء عن رسوله على مراد رسوله ﷺ.

✦ [الهدى والضلال والرد على المعتزلة]

«قوله: «يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلاً، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلاً»: أفعاله سبحانه دائرة بين الفضل والعدل، وعلمه ﷻ السابق لا يترتب عليه ثواب ولا عقاب، إنما الثواب والعقاب على أفعال المكلفين، ومن قرأ في شفاء العليل لابن القيم في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل يجد عجباً، وأموراً لا يستوعبها العقل؛ ولذا قيل: القدر سر الله، فمن نعمة الله ﷻ على الإنسان أن يرضى ويسلم بما لم يبلغه فهمه، ويدركه عقله.

«هذا رد على المعتزلة قولهم بوجوب فعل الأصلاح للعبد على الله، وهي مسألة الهدى والإضلال، قالت المعتزلة: الهدى من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال: تسمية العبد ضالاً أو حكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد - الضلال في نفسه»؛ لأنه هو الذي يخلق فعله عندهم، فما جاء من نسبة الهداية إلى الله - وهي فعله الذي وقع بالعبد - حرفوها فقالوا: إنها بيان طريق الهدى وإرشاد فحسب، أو يقولون: إنها تسميته مهتدياً، لا أنه فعل فعلاً صار به العبد مهتدياً. وما جاء من نسبة الإضلال إلى الله، فإنهم يقولون: هي حكم الله على العبد بالضلال، مرافقاً لخلق العبد فعل نفسه؛ فليس ثم سوى الموافقة.

«وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم، والدليل على ما قلناه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]؛ فنفي عن النبي ﷺ الهداية مع أنه سيد المرشدين الذين يبينون أمر الله للعباد،

وأثبتها الله سبحانه، فدل على أن الهداية المنفية هداية الإلهام والتوفيق، لا البيان والإرشاد؛ إذ رسول الله ﷺ بعث بها.

«ولو كان الهدى بيان الطريق؛ لما صح هذا النفي عن نبي؛ لأنه ﷺ بين الطريق لمن أحب وأبغض، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى ﴾ [السجدة: ١٣]، وقوله: ﴿ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [النحل: ٩٣]، ولو كان الهدى من الله البيان وهو عام في كل نفس؛ لما صح التقييد بالمشيئة؛ فهذا البيان الذي هو الدلالة والإرشاد قد حصل، وليس لأحد على الله حجة؛ لأنه أرسل الرسل، وأنزل الكتب، وبلغوا البلاغ المبين، أما هداية التوفيق والقبول؛ فلا يملكها أحد سوى الله ﷻ، فالله يهدي من يشاء ويضل من يشاء.

«وكذا قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ لَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾ [الصفوات: ٥٧]، وقوله: ﴿ مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلِّهِ وَمَنْ يَشَاءِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام: ٣٩].

قوله: «وكلهم يتقلبون في مشيئته بين فضله وعدله» فإنهم، كما قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ [التغابن: ٢]، فمن هداه إلى الإيمان بفضله وله الحمد، ومن أضله فبعده له وله الحمد، وسيأتي لهذا المعنى زيادة إيضاح - إن شاء الله تعالى -؛ فإن الشيخ رحمه الله لم يجمع الكلام في القدر في مكان واحد؛ بل فرقه، فأتيت به على ترتيبه؛ أي: فرقه الشارح كما فرقه الماتن.

والخلق كلهم يتقلبون في مشيئته بين فضله في حال الهداية، وبين عدله في حال الإضلال؛ لأنه لم يجبر أحداً ولم يرغمه على الكفر؛ بل بين الصراط للجميع، ثم تفضل على هذا بقبول الهدى، وترك الضال دون أن يلزمه ويرغمه على قبول طريق الإضلال؛ بل هداه النجدين.

[نفي الضد والند عن الله] ❁

«قوله: «وهو متعالٍ عن الأضداد والأنداد» الضد: المخالف، والند المثل، فهو سبحانه لا معارض له؛ بل ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا مثل له، كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ويشير الشيخ رحمته الله بنفي الضد والند إلى الرد على المعتزلة في زعمهم أن العبد يخلق فعله: والذي يخلق فعله إما ضد وإما ند، فإذا خلق من أفعاله ما لا يريده الله فهو ضد، وإن خلق من أفعاله ما يريده الله فهو ند، والله المستعان - تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً - .

«قوله: «لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره»؛ أي: لا يرد قضاء الله راد، ولا يعقب؛ أي: لا يؤخر حكمه مؤخر، ولا يغلب أمره غالب؛ بل الله الواحد القهار»، يعني: أنه لا يستطيع مخلوق أن يرد القضاء، وأما أن يرده الله ﷻ بقضاء آخر بسبب من الأسباب؛ فهذا لا يعارض ذلك.

جاء في الحديث: «لا يرد القضاء إلا الدعاء»^(١)، فرد القضاء في هذه الصورة من الله ﷻ بقضاء آخر بسبب الدعاء، وجاء في الحديث المرفوع: «اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت» في رواية للطبراني بسند صحيح^(٢).

(١) أخرجه ابن ماجه، أبواب السنة، باب في القدر، (٩٠)، وأحمد، (٢٢٣٨٦)، وابن أبي شيبة، (٢٩٨٦٧)، والطبراني في الدعاء، (٣١)، والحاكم، (١٨١٤)، وصحح إسناده، والبيهقي في القضاء والقدر، (٢٤٩)، والبخاري في شرح السنة، (٣٤١٨)، من حديث ثوبان رضي الله عنه مرفوعاً، وحسنه الحافظ العراقي، كما نقله عنه البوصيري في مصباح الزجاجة، (٣٣).

(٢) أصل هذا الحديث أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، (٨٤٤)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، (٥٩٣)، وأبو داود، (١٥٠٥)، والنسائي، (١٣٤١)، من حديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

«قوله: «آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلاً من عنده» أما الإيمان؛ فسيأتي الكلام عليه -إن شاء الله تعالى-، والإيقان الاستقرار، من: يقن الماء في الحوض: إذا استقر».

قوله: «آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلاً من عنده»، يعني: ليس مجرد كلام نظري نقرؤه بألسنتنا؛ بل المسألة يقين وعقيدة، ولا يكون ذلك إلا بإدامة النظر في آيات الله الكونية والشرعية.

وبعض الناس يزعم أنه مؤمن وعلى يقين تام وراض بقضاء الله وقدره، ثم إذا حصل له أدنى ابتلاء تبين أن لا شيء.

«والتنوين في (كلاً) بدل الإضافة؛ أي كل كائن محدث من عند الله؛ أي: بقضائه وقدره وإرادته ومشيتته وتكوينه، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه -إن شاء الله تعالى-».

✦ [كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى]

«قوله: «وإن محمداً عبده المصطفى، ونبيه المجتبي، ورسوله المرتضى» الاضطفاء والاجتباء والارتضاء متقارب المعنى»، ومعناها جميعاً: الاختيار.

«واعلم أن كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى، وكلما ازداد العبد تحقيقاً للعبودية ازداد كماله، وعلت درجته، ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه، وأن الخروج عنها أكمل؛ فهو من أجهل الخلق

= أما الزيادة التي عند الطبراني، وهي قوله: «ولا راد لما قضيت»؛ فأخرجها عبد الرزاق، (١٩٦٣٨)، ومن طريقه البيهقي في الشعب، (٤٩٨١)، وجاءت من حديث ابن عباس عند الطبراني في الكبير، (١٢٧٩٦)، وصحح هذه الزيادة ابن حجر في نتائج الأفكار، ٢/٢٥٩، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة، (١٢٦٦): «أخرجها الطبراني بسند صحيح...، فمن أنكرها فهو مقصر».

وأضلهم، قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا أَخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ ۗ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، إلى غير ذلك من الآيات).

وقوله: «واعلم أن كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى» مستنبط من قول الإمام الطحاوي: «وإن محمدًا عبده المصطفى»، وهو ﷺ أشرف الخلق وأكملهم، وأحب أوصافه إليه العبودية، وجاء وصفها بها في أشرف المواضع، كما سيأتي في كلام الشارح، وتحقيق العبودية لله ﷻ هو الهدف من إيجاد الثقلين الجن والإنس، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وبقدر ما يحققه العبد من هذه العبودية تكون منزلته عند الله تعالى، ومخطئ من توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه؛ كما يزعمه غلاة الصوفية من كونهم يصلون إلى درجات تسقط عنهم فيها التكليف، ومعلوم أن التكليف لا تسقط بعد أن لزم إلا بالجنون؛ لأن العقل هو مناط التكليف، فإذا زال سقطت التكليف.

«وذكر الله نبيه ﷺ باسم العبد في أشرف المقامات، فقال في ذكر الإسراء: ﴿ سُبْحٰنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ ۗ ﴾ [الإسراء: ١]، وقال تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ [الجن: ١٩]، وقال تعالى: ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ [النجم: ١٠]، وقال تعالى: ﴿ وَإِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة: ٢٣]، وبذلك استحق التقديم على الناس في الدنيا والآخرة، ولذلك يقول المسيح ﷺ يوم القيامة إذا طلبوا منه الشفاعة بعد الأنبياء ﷺ: اذهبوا إلى محمد، عبدٌ غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر^(١)، فحصلت له تلك المرتبة بتكميل عبوديته لله تعالى؛ فعلى المسلم -لا سيما طالب العلم-

(١) هذا طرف من حديث طويل في الشفاعة، أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قول الله: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾، (٤٤٧٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (١٩٣)، وأحمد، (١٣٥٦٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

الذي يعرف هذه النصوص ويفقهها، أن يسعى لتحقيق هذا المقام، وألا يجعل في قلبه أدنى مثقال ذرة من عبودية لمخلوق، بالذلل له والافتقار؛ بل يجرد قلبه لله ﷻ.

«وقوله: «وإن محمداً» بكسر الهمزة عطفًا على قوله: «إن الله واحد لا شريك له»»: الذي هو مقول القول في أول الكلام، و(إن) إذا جاءت مقولًا للقول يجب كسر همزتها، وما عطف عليها كذلك؛ لأن العطف على نية تكرار العامل.

«لأن الكل معمول القول؛ أعني قوله: «نقول في توحيد الله»».

✦ [الفرق بين أهل السنة وأهل الكلام في تقرير نبوة الأنبياء]

«والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات، لكن كثير منهم لا يعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات، وقرروا ذلك بطرق مضطربة، والتزم كثير منهم إنكار خرق العادات لغير الأنبياء، حتى أنكروا كرامات الأولياء، والسحر، ونحو ذلك»؛ لأنهم حصروا دلائل النبوة في المعجزة، فثلا يلتبس الأمر بين وليّ يظهر على يديه كرامات وساحر يظهر على يديه مخاريق أنكروها؛ لبقى جميع ما يخرق العادات من علامات النبوة، مع أن دلائل النبوة أعم من المعجزات.

«ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح، لكن الدليل غير محصور في المعجزات، فإن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين؛ بل قرائن أحوالهما تعرب عنهما وتعرف بهما»: المعجزات النبوية ودلائل النبوة كما جاءت في حق الأنبياء الصادقين دلت بأمر مقطوع به على أنهم صادقون، وبالمقابل من يدعي النبوة من الكذابين جاؤوا بالمضحكات التي لا تخفى على أجهل الناس وأغباهم.

«والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة»: وهذا مثل القاضي النبيه لما يأتيه خصمان مدّع ومدّعٍ عليه،

فإنه يستطيع أن يميز الصادق من الكاذب، علماً أن بعض أرباب الدعاوى لا تخفى حيلهم على المتوسطين من القضاة، فكيف بمن يدّعي النبوة وهو كاذب مخذول من الله ﷻ، فهذا لا بد أن ينكشف من أول كلمة.

«وما أحسن ما قال حسان رضي الله عنه :

لو لم يكن فيه آيات مبينة كانت بديته تأتيك بالخبر^(١)

وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز، فإن الرسول لا بد أن يخبر الناس بأمور، ويأمرهم بأمور، ولا بد أن يفعل أموراً يبين بها صدقه، والكاذب يظهر في نفس ما يأمر به وما يخبر عنه وما يفعله ما يبين به كذبه في وجوه كثيرة؛ بل كل شخصين ادعى أحدهما صادق والآخر كاذب، لا بد أن يظهر صدق هذا وكذب هذا، ولو بعد مدة»، كالمرايين اللتين ادعتا ولدًا عند داود عليه السلام، ثم حكم في القضية سليمان، فطلب المدينة ليشقه بينهما، فوافقت إحداهما والأخرى رفضت، وطابت به للأخرى^(٢)، فعلم أن من رضيت بشقه كاذبة.

قال ابن القيم: «فاستدل برضا الكبرى بذلك، وأنها قصدت الاسترواح إلى التأسّي بمساواة الصغرى في فقد ولدها، وبشفقة الصغرى عليه، وامتناعها من الرضا بذلك: على أنها هي أمه، وأن الحامل لها على الامتناع هو ما قام بقلبها من الرحمة والشفقة التي وضعها الله تعالى في قلب الأم»^(٣).

(١) البيت للصحابي الجليل عبد الله بن رواحة رضي الله عنه. ينظر: الغريبين في القرآن والحديث، ١١٤٥/٤.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِداوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ الراجع المنيب، (٣٤٢٦)، ومسلم، كتاب الأفضية، باب بيان اختلاف المجتهدين، (١٧٢٠)، والنسائي، (٥٤٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الطرق الحكمية، ٨/١.

«إذ الصدق مستلزم للبر، والكذب مستلزم للفجور، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكم بالصدق؛ فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب؛ فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً»^(١)، ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٣١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٣٢﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴿٣٣﴾ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٣٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٣٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الشعراء: ٣١ - ٣٦]، فالكهان ونحوهم وإن كانوا أحياناً يخبرون بشيء من المغيبات ويكون صدقاً، يعني: مما يسترقونه، يخبرون به بالتعاون مع شياطينهم، وهو صدق بمعنى أنه مطابق للواقع، وهو إن كان مطابقاً للواقع فحقيقته الشرعية أنه كذب؛ لأننا قد أمرنا بتكذيبهم، وتصديقهم كفر، «فقد كفر بما أنزل على محمد»^(٢)

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ وما ينهى عن الكذب، (٥٧٤٣)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله، (٢٦٠٧)، وأبو داود، (٤٩٨٩)، والترمذي، (١٩٧١)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) هذا الحديث جاء عن ابن مسعود موقوفاً، وعن أبي هريرة، وعمران بن حصين، وجابر مرفوعاً. أما الموقوف؛ فأخرجه ابن خزيمة، (إتحاف المهرة، ١٠/ ١٧٤)، من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن حبة بن جوين العرني، عن ابن مسعود قال: «من أتى ساحراً أو كاهناً أو عرافاً، فصدقه بما يقول؛ فقد كفر بما أنزل على محمد»، وفي إسناده ضعف، حبة صدوق له أغلاط، غالٍ في التشيع. وأخرجه الطبراني في الكبير، (١٠٠٠٥)، من طريق عبد العزيز بن مسلم، عن الأعمش، عن علقمة، عن ابن مسعود.

وأخرجه الخلال في السنة، (١٤٠٧)، من طريق وكيع، والبيهقي في الكبرى، (١٦٤٩٧)، من طريق ثابت بن محمد الكناي، كلاهما عن سُفيان الثوري، وأخرجه البزار، (١٨٧٣)، من طريق سُليمان بن حيان، عن عمرو بن قيس، كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي، عن هُبيرة بن يريم، عن ابن مسعود، قال الهيثمي: «رجال الكبير والبزار ثقات». مجمع الزوائد، ٥/ ١١٨.

ومجرد الإتيان إليه يمنع قبول الصلاة أربعين ليلة^(١)، نسأل الله العافية.

وهذه المسألة نظير ما يشهد به ثلاثة على رجل أو امرأة محصنة بأنها زنت، فشهادتهم وإن طبقت الواقع، لكونهم رأوه حقيقة، إلا أن حقيقته الشرعية أنه كذب؛ لقوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣].

«فمعهم من الكذب والفجور ما يبين أن الذي يخبرون به ليس عن ملك، وليسوا بأنبياء»: وإنما هي عن شياطين يسترقون السمع.

= وأخرجه أبو يعلى، (٥٤٠٨)، عن عبد الرحمن بن سلام، عن إبراهيم بن طهمان، عن أبي إسحاق به، قال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح، خلا هُبيرة بن يريم، وهو ثقة».

وأخرجه الطبراني في الأوسط، ١٢٢/٢، من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزُّعراء، عن ابن مسعود، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا سعيد». وجوّد الحافظ ابن حجر إسناده أبو يعلى وقال: «لم يصرح برفعه، ومثله لا يقال بالرأي». الفتح، ٢١٧/١٠.

وأما مرفوع أبي هريرة؛ فأخرجه الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، برقم (١٣٥)، وابن ماجه، كتاب الطهارة، باب النهي عن إتيان الحائض، برقم (٦٣٩)، وأحمد، (١٠٦٧)، والنسائي في الكبرى، برقم (٨٩٦٨)، والبخاري، (٩٥٠٢)، والخلال في السنة، (١٢٥١)، كلهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي تميمه الهُجيمي، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفي إسناده حكيم الأثرم، فيه لين، قال الترمذي: «ضعّف محمد -يعني: البخاري- هذا الحديث من قبل إسناده».

وأخرجه الحاكم في المستدرک، (١٥)، من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن روح بن عباد، حدثنا عوف، عن خِلاس، ومحمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: «هذا حديث صحيح على شرطهما جميعاً، من حديث ابن سيرين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأما مرفوع عمران بن حصين؛ فأخرجه البخاري، (٣٥٨٧)، من طريق أبي حمزة العطار، عن الحسن، عن عمران بن حصين، وجوّد المنذري إسناده في الترغيب والترهيب، ١٧/٤، وقال الحافظ في الفتح، ٢١٧/١٠: «وله -أي: لحديث ابن مسعود- شاهد من حديث جابر وعمران بن حصين، أخرجهما البخاري بسندين جيدين».

(١) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (٢٢٣٠)، من حديث نافع، عن صفية، عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم.

«ولهذا لما قال النبي ﷺ لابن صيَّاد: «قد خبأتُ لك خبيئاً»، وقال: الدخ، قال له النبي ﷺ: «اخسأ فلن تعدوَ قدرك»^(١)، يعني: إنما أنت كاهن»: قال: الدخ، على حسب ما بلغ الشيطان الذي استرق بعض الكلمة، وما أمكنه سماعها كلها، وهي الدخان، فقال له النبي ﷺ: «اخسأ فلن تعدوَ قدرك» وقدرك أنك كاهن تصنع كهؤلاء السحرة مع شياطينهم.

«وقد قال للنبي ﷺ يأتيني صادق وكاذب، وقال: أرى عرشاً على الماء»^(٢)، وذلك هو عرش الشيطان.

وبيّن أن الشعراء يتبعهم الغاؤون، والغاوي: الذي يتبع هواه وشهوته، وإن كان ذلك مضراً له في العاقبة، فمن عرف الرسول وصدقه ووفاءه، ومطابقة قوله لعمله، علم علماً يقينياً أنه ليس بشاعر ولا كاهن، والناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة حتى في المدعي للصناعات والمقالات، كمن يدعي الفلاحة، والنساجة، والكتابة، أو علم النحو، والطب، والفقه، وغير ذلك؛ فالناس يميزون بين الحاذق والأخرق الدعي، فكيف لا يميزون في دعوى النبوة؟!

«والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لا بد أن يتصف الرسول بها، وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال، فكيف يشبهه الصادق فيها بالكاذب؟! ولا ريب أن المحققين على أن خبر الواحد والاثنين والثلاثة قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه العلم الضروري، كما يعرف الرجل رضا الرجل وحبه وبغضه وفرحه وحزنه

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي، (٣٠٥٥)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، (٢٩٣٠)، وأبو داود، (٤٣٢٩)، والترمذي،

(٢٢٤٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وجاء من حديث ابن مسعود، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، (٢٩٢٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما، وأخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلّى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام، (١٣٥٤)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وليس فيه ذكر العرش.

وغير ذلك مما في نفسه بأمور تظهر على وجهه، قد لا يمكن التعبير عنها: وهذا ما يعرف عند أهل العلم بالقرائن، والذي اختاره المؤلف رحمه الله - وهو الذي عليه شيخ الإسلام، وابن القيم، وابن حجر، وجمع من أهل العلم^(١) - أن خبر الواحد في أصله يفيد الظن، وإذا احتفت به القرائن أفاد العلم، كما في كلام المؤلف.

وفي المسألة طرفان ووسط؛ فالطرف الأول: من يقول إنه يفيد القطع مطلقاً، وهو قول الظاهرية^(٢)، والطرف الآخر: يقول إنه يفيد الظن مطلقاً، ولا يرقى إلى القطع حتى يصل إلى التواتر^(٣)، والوسط أن خبر الواحد قد يعتره الخطأ والوهم والنسيان؛ إذ لا أحد يعرئ من الخطأ والنسيان، وقد تحتف به قرينة فيقطع به.

«كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِمَتِهِمْ﴾ [محمد: ٣٠]، ثم قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، وقد قيل: ما أسر أحد سريرة إلا أظهرها الله على صفحات وجهه، وفتلات لسانه^(٤)».

والمبتدعة استغلوا قضية خبر الواحد، وقالوا: خبر الواحد لا يفيد إلا الظن، والظن لا يغني من الحق شيئاً، فلا تثبت به العقائد، مع أنهم يتفقون مع المحققين في أنه يجب العمل به في الفروع، وأهل التحقيق لا يفرقون بين أصول وفروع، فإذا صح الخبر؛ وجب العمل به في جميع أبواب الدين.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٤٠/١٨، الفتاوى الكبرى، ٨١/٥، العقيدة الأصفهانية، ١/١٨٥، الصواعق المرسله، ٣/٩٧٤، نزهة النظر، (ص: ٦٠).

(٢) ينظر: الإحكام لابن حزم، ١/١٢٨، ١٢٩، تدريب الراوي للسيوطي، ١/٧٥.

(٣) ينظر: روضة الناظر، ١/٣٠٢، الإحكام للآمدي، ٢/٣٢، الكفاية للخطيب، (ص: ١٦)، نزهة النظر لابن حجر، (ص: ٥٨).

(٤) هذه قطعة من خطبة أبي جعفر المنصور بعد قتله أبا مسلم. ينظر: غرر الخصائص الواضحة، (ص: ١٠١).

«فإذا كان صدق المُخبر وكذبه يعلم بما يقترن به من القرائن، فكيف بدعوى المدعي أنه رسول الله، كيف يخفى صدق هذا من كذبه، وكيف لا يتميز الصادق في ذلك من الكاذب بوجوه من الأدلة، ولهذا لما كانت خديجة رضي الله عنها تعلم من النبي صلى الله عليه وسلم أنه الصادق البارّ، قال لها لما جاءه الوحي: «إني قد خشيت على نفسي»، فقالت: كلا والله لا يخزيك الله أبداً؛ إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكلّ، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق^(١): فهذه دلائل وعلامات على أنه لا يُخزى، وفي رواية: «لا يحزنك الله»^(٢)؛ لأنك متصف بصفات من لا يمكن أن يُخذل ويُخزى ويُحزن، وبها استدل ابن الدغنة^(٣) على صدق أبي بكر فقال: «إن مثلك لا يخرج ولا يخرج، فإنك تكسب المعدوم، وتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق، وأنا لك جار»^(٤).

«فهو لم يخف من تعمد الكذب؛ فهو يعلم من نفسه صلى الله عليه وسلم أنه لم يكذب، وإنما خاف أن يكون قد عرض له عارض سوء، وهو المقام الثاني».

والمقام الأول هو الكذب، وعارض السوء هو خشية أن يكون شيئاً يصيبه بمكروه، قتل ونحوه، وذكر بعضهم أن المراد أنه صلى الله عليه وسلم خشي على نفسه الجنون،

(١) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب يلي باب سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق، (٤٩٥٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، (٢٥٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، (٢٥٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) هو: ابن الدغنة، مالك أخو بني الحارث بن عبدمناة بن كنانة، سيد الأحابيش، والدغنة ضبطه القسطلاني بفتح الدال، وكسر الغين، وفتح النون مخففة، ونقل عن أبي ذر: ضم الدال والغين، وفتح النون مشددة. ينظر: سيرة ابن هشام، ١/ ٣٧٢، إرشاد الساري، ٤/ ١٥٢.

(٤) هذا طرف من قصة طويلة وقعت لأبي بكر رضي الله عنه حين استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهجرة حين أودى المسلمون بمكة، فأذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج حتى كان من مكة على يومين لقيه ابن الدغنة، رجل من بني الحارث بن عبدمناة بن كنانة، وكان سيد الأحابيش، فقال لأبي بكر مقاله هذا، فرجع أبو بكر إلى مكة في جواره. ينظر: سيرة ابن إسحاق، (ص: ٢٣٥)، سيرة ابن هشام، ١/ ٣٧٢.

وهذا قول منكر^(١).

«فذكرت خديجة ما ينفي هذا، وهو ما كان مجبولاً عليه من مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، وقد علم من سنة الله أن من جبله على الأخلاق المحمودة ونزّهه عن الأخلاق المذمومة فإنه لا يخزيه، وكذلك قال النجاشي لما استخبرهم عما يخبر به، واستقرأهم القرآن فقرؤوه عليه: إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة^(٢). وكذلك ورقة بن نوفل لما أخبره النبي ﷺ، بما رآه وكان ورقة قد تنصر، وكان يكتب الإنجيل بالعربية^(٣)».

وهنا مسألة، وهي: أن الإنجيل إذا كتب بالعربية، فإنه لا يصير قرآناً؛ بحيث تجد في الترجمة سور القرآن وآياته نفسها.

وقالت الأشاعرة: كلام الله واحد، وإنما اللغات تغيّره، فإن كتب بالعربية صار قرآناً، وإن كتب بالعربية صار تورا، وإن كتب بالسريانية صار إنجيلاً. وهذا قول باطل، ويدل على بطلانه أنه ﷺ لما قرأ على ورقة بن نوفل ما سمعه من الملك لم يقل له ورقة: إن هذه الآيات بعينها عندنا في الكتاب الذي كتبه بالعربية! ويزيد في بطلان هذا أن مقتضاه عدم الحاجة للقرآن، فلو ترجمنا أحد الكتب السابقة لكفانا.

وقول هؤلاء لا يقبله عقل سليم مع أن فيهم أذكاء عابرة، فإنهم أوتوا ذكاء، لكنهم - كما قال شيخ الإسلام - ما أوتوا ذكاء^(٤). ويروى أن رجلاً قال لعمر بن

(١) ينظر: فتح الباري، ١/ ٢٤.

(٢) هذا طرف من الحديث الطويل المروي في الهجرة إلى الحبشة، أخرجه أحمد، (١٧٤٠)، وابن راهويه، (١٨٣٥)، وأبو نعيم في الحلية، ١/ ١١٥، والبيهقي في الشعب، (٨١)، من حديث أم سلمة ؓ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٩٨٤٣): «رجال رجال الصحيح غير ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع».

(٣) تقدم تخريجه قريباً من حديث عائشة ؓ، الذي جاء فيه: «كلا، والله لا يخزيك الله أبداً».

(٤) ينظر: الفتوى الحموية الكبرى، (ص: ٥٥٥-٥٥٦).

العاص رضي الله عنه: «إنك في هذه البلاغة والنصاعة والرأي الفاضل كنت تأتي حجرا فتعبده، فقال له: والله لقد كنت أجالس أقواما تزن حلومهم الجبال الرواسي، ولكن ما قولك في عقول كادها خالقها»^(١).

«فقال له خديجة: أي عم، اسمع من ابن أخيك ما يقول»: هو ابن عمها، لكن لكونه أكبر سناً منها، تأدبت معه فقالت: يا عم.

«فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم بما رأى، فقال: هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى، وكذلك هرقل ملك الروم؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما كتب إليه كتاباً يدعو فيه إلى الإسلام، طلب من كان هناك من العرب وكان أبو سفيان قد قدم في طائفة من قريش في تجارة إلى الشام، وسألهم عن أحوال النبي صلى الله عليه وسلم فسأل أبا سفيان، وأمر الباقيين إن كذب أن يكذبوه، فصاروا بسكوتهم موافقين له في الإخبار، سألهم: هل كان في آبائه من ملك؟ فقالوا: لا»، وفي الرواية الأخرى: من ملك^(٢).

«قال هل قال هذا القول أحد قبله؟ فقالوا: لا. وسألهم: أهو ذو نسب فيكم؟ فقالوا: نعم، وسألهم: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقالوا: لا، ما جرّبنا عليه كذباً، وسألهم: هل اتبعه ضعفاء الناس أم أشرفهم؟ فذكروا أن الضعفاء اتبعوه، وسألهم: هل يزيدون أم ينقصون؟ فذكروا أنهم يزيدون، وسألهم: هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه؟ فقالوا: لا، وسألهم: هل قاتلتموه؟ قالوا: نعم، وسألهم: عن الحرب بينهم وبينه؟ فقالوا: يدال علينا مرة وندال عليه أخرى»، يعني: يغلبنا مرة ونغلبه أخرى، فهي سجال.

(١) غريب الحديث للخطابي، ٤٨٦/٢، وروي نحوه عن عكرمة قاله لسهيل بن عمرو. ينظر: تاريخ

دمشق، ٦٤/٤١.

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم، ١٠٥/١٢، منحة الباري بشرح صحيح البخاري، ١١٤/١، وينظر:

تخريج الحديث.

«وسألهم: هل يغدر؟ فذكروا أنه لا يغدر، وسألهم: بماذا يأمركم؟ فقالوا: يأمرنا أن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئاً، وينهاها عما كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا بالصلاة، والصدق، والعفاف، والصلة، وهذه أكثر من عشر مسائل»، في بعض الروايات والصدقة بدل الصدق^(١).

«ثم بين لهم ما في هذه المسائل من الأدلة، فقال: سألتكم: هل كان في آباءه من ملك؟ فقلتم: لا، قلت: لو كان في آباءه ملك؛ لقلت: رجل يطلب ملك أبيه، وسألتكم: هل قال هذا القول فيكم أحد قبله؟ فقلتم: لا، قلت: لو قال هذا القول أحد قبله؛ لقلت: رجل ائتم بقول قيل قبله، وسألتكم: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقلتم: لا، قلت: قد علمت أنه لم يكن ليدع الكذب على الناس ثم يذهب فيكذب على الله، وسألتكم: أضعفاء الناس يتبعونه أو أشرفهم؟ فقلتم: ضعفاؤهم، وهم أتباع الرسل -يعني: في أول أمرهم-؛ وهذا بالنسبة للغالب، وإلا فأبو بكر وعلي أول من آمن من أشرف قريش.

«ثم قال: وسألتكم: هل يزيدون أم ينقصون؟ فقلتم: بل يزيدون، وكذلك الإيمان حتى يتم»: والعطف بـ(أم) بعد (هل) لا يجوز عند جمهور أهل العربية؛ فلا يعطف بها إلا بعد همزة تسوية^(٢)، وفي حديث جابر: «هل تزوجت بكرًا أم ثيبًا؟»^(٣).

«وسألتكم: هل يرتد أحد منهم عن دينه سُخْطَةً له بعد أن يدخل فيه؟ فقلتم: لا، وكذلك الإيمان إذا خالطت بشاشته القلوب لا يسخطه أحد»: إذا تمكن الإيمان

(١) ينظر: فتح الباري، ١/٣٦.

(٢) ينظر: الكتاب، ٣/١٧٥-١٧٦، مغني اللبيب، (ص: ٦٣).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب استئذان الرجل الإمام، (٢٩٦٧)، من حديث جابر بن

من القلوب لن يرتد صاحبه، لكن من لم يتمكن الإيمان في قلبه قد يحصل له زيغ وردة، فإن قيل: قد ارتد بعده ﷺ وفي عهده أناس، فيقال: هؤلاء لم تخالط بشاشة الإيمان قلوبهم.

«وهذا من أعظم علامات الصدق والحق؛ فإن الكذب والباطل لا بد أن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه، والكذب لا يروج إلا قليلاً ثم ينكشف، وسألتكم: كيف الحرب بينكم وبينه؟ فقلتم: إنها دول؛ وكذلك الرسل تبلى وتكون العاقبة لها. قال: وسألتكم: هل يغدر؟ فقلتم: لا، وكذلك الرسل لا تغدر».

وهذه الأسئلة وإجاباتها تدل على عقل راجح، وتيقن من صدق النبي ﷺ، ومع ذلك شح بملكه، لما رأى قومه لن يتابعوه، وحاصوا عليه حيصة حمر الوحش^(١)، وكتب للنبي ﷺ وهو في غزوة تبوك: أنه أسلم على خفية من قومه، فقال: «كذب؛ بل هو على نصرانيتها»^(٢).

«وهو لما كان عنده من علمه بعادات الرسل وسنة الله فيهم؛ أنه تارة ينصرهم، وتارة يبتليهم، وأنهم لا يغدرون علم أن هذه علامات الرسل، وأن سنة الله في الأنبياء والمؤمنين أن يبتليهم بالسراء والضراء؛ لينالوا درجة الشكر والصبر، كما في الصحيح عن النبي ﷺ: أنه قال «والذي نفسي بيده لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن: إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له،

(١) حاصه حيصة: نفروا وحادوا وعدلوا عن الطريق، يقال: حاص وجاص بمعنى واحد. ينظر: أعلام الحديث، ١/١٣٩، شرح البخاري لابن بطال، ١/٥٤، وينظر: تخريج الحديث.

(٢) ذكر ابن حجر هذا في الفتح، ١/٣٧، وعزاه إلى مسند أحمد، ثم ذكر أنه جاء في كتاب الأموال لأبي عبيد بسند صحيح من مرسل بكر بن عبد الله المزني نحوه، ولفظه: «فقال: كذب عدو الله، ليس بمسلم». كتاب الأموال للقاسم بن سلام، (ص: ٣٢٥).

وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له»^(١)، والله تعالى قد بين في القرآن ما في إدالة العدو عليهم يوم أحد من الحكمة؛ فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] الآيات، وقال تعالى: ﴿الْمَ ۝ أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْقِنُونَ﴾ [العنكبوت: ١-٢] الآيات: في أوقات السعة الدعوى سهلة، كل يدعي الإيمان، لكن المحك إذا جاءت المضايق، ونزل البلاء.

«إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على سنته في الخلق، وحكمته التي بهرت العقول.

قال وسألتكم: عما يأمر به؟ فذكرتم أنه يأمر أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، ويأمركم بالصلاة، والزكاة، والصدق، والعفاف، والصلة، وينهاكم عما كان يعبد آباؤكم، وهذه صفة نبي، وقد كنت أعلم أن نبياً يبعث ولم أكن أظنه منكم، ولوددت أني أخلص إليه، ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبت إليه، وإن يكن ما تقول حقاً؛ فسيملك موضع قدمي هاتين»: وقد ملك أهل الإسلام موضع قدميه، بعد وفاته ﷺ.

«وكان المخاطب بذلك أبو سفيان بن حرب، وهو حينئذ كافر من أشد الناس بغضاً وعداوة للنبي ﷺ»: ولم يستطع أن يكذب؛ لثلا يؤثر عنه الكذب؛ لأن العرب مع ما كانوا عليه من شرك وضلال، كانوا يربأون بأنفسهم عن الأخلاق الرديئة والذنيئة، ومن أسوئها الكذب، ووجد فرصة في قوله: «ونحن منه في مدة»؛ أي: في هدنة، «وما ندري ما هو صانع».

(١) أخرجه بهذا اللفظ الشهاب في مسنده، (٥٩٦)، من حديث أنس رضي الله عنه، وجاء بنحوه في صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفائق، باب المؤمن أمره كله خير، (٢٩٩٩)، من حديث صهيب قال: قال رسول الله ﷺ: «عجبا لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيراً له».

«قال أبو سفيان بن حرب: فقلت لأصحابي - ونحن خروج - لقد أمر أمر ابن أبي كبشة».

«أمر»؛ أي: عَظَمَ «أمر»؛ أي: شأن، وأبو كبشة: جد من أجداده عليه السلام، والعرب إذا أرادت أن تنبئ شخصًا نسبتَه إلى جد غير معروف.

«إنه ليعظمه ملك بني الأصفر» وهم الروم.

«وما زلت موقنًا بأن أمر النبي عليه السلام سيظهر حتى أدخل الله عليَّ الإسلام وأنا كاره^(١)»، يعني: في عام الفتح دخل قهراً في الإسلام، وحسن إسلامه، ووقر الإيمان في قلبه.

«ومما ينبغي أن يعرف: أن ما يحصل في القلب بمجموع أمور قد لا يستقل بعضها به؛ بل ما يحصل للإنسان من شبع، وريٍّ، وشكر، وفرح، وغم بأمر مجتمعة لا يحصل ببعضها، لكن ببعضها قد يحصل بعض الأمور، وكذلك العلم بخبر من الأخبار، فإن خبر الواحد يحصل للقلب نوع ظن»؛ أي: احتمال راجح لصدق المخبر.

«ثم الآخر يقويه إلى أن ينتهي إلى العلم، حتى يتزايد ويقوى، وكذلك الأدلة على الصدق والكذب ونحو ذلك»: هذا يوضح ما ذكرناه قبل من القرائن التي نص عليها أهل العلم: أن يكون الخبر مشهورًا بكونه جاء من طرق متباينة، سالمة من القوادح والعلل، ولو لم يصل إلى درجة التواتر، ومنها أن يتداوله الأئمة؛ فلا يزال يرويه إمام عن إمام؛ لأن في تداول الأئمة يكون نوع تمحيص للأخبار، إلى غير ذلك من القرائن التي ذكروها^(٢).

(١) أخرجه البخاري، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله عليه السلام؟ (٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: ففو الأثر، (ص: ٤٩).

«و-أيضاً- فإن الله سبحانه أبقى في العالم الآثار الدالة على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة، وما فعله بمكذبيهم من العقوبة؛ كتواتر الطوفان، وإغراق فرعون وجنوده، ولما ذكر سبحانه قصص الأنبياء نبياً بعد نبي في سورة الشعراء كقصة موسى، وإبراهيم، ونوح، ومن بعده يقول في آخر كل قصة ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٨) وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿ [الشعراء: ٨ - ٩]»: القصص المشهورة المتواترة المستفيضة التي أشار المؤلف إلى بعضها، هذه لا يختلف فيها اثنان، لا من المسلمين ولا من غيرهم، كلُّ يقرّ ويعترف بها، فالقصص التي تشتهر في الآفاق ويتداولها الناس ويتناقلونها لا شك أن الناس ملزمون بتصديقها.

«وبالجملّة فالعلم بأنه كان في الأرض من يقول: إنه رسول الله، وأن أقواماً اتبعوهم وأن أقواماً خالفوهم، وأن الله نصر الرسل والمؤمنين، وجعل العقاب لهم، وعاقب أعداءهم؛ هو من أظهر العلوم المتواترة وأجلاها، ونقل أخبار هذه الأمور أظهر وأوضح من نقل أخبار من مضى من الأمم من ملوك الفرس وعلماء الطب، كبقراط^(١)، وجالينوس^(٢)، وبطليموس^(٣)، وسقراط^(٤)،

(١) هو: أبقرط بن أيراقليدس بن أبقرط، من أعظم الأطباء اليونانيين، تعلم صناعة الطب من أبيه وجده، وعلمها الغرباء بعدما كانت صناعة يحتكرها الآباء للأبناء، ولد قبل ميلاد المسيح بقرون، وعاش خمسا وتسعين سنة. ينظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، (ص: ٤٣ - ٤٤).

(٢) هو: طيبب إغريقي مشهور، جعله ابن أبي أصيبعة خاتم الأطباء الكبار المعلمين وثامنهم، وذكر أنه لم يجرى بعده من الأطباء إلا من هو دون منزلته ومتعلم منه، ولد في منتصف القرن الأول الميلادي، وعاش سبعا وثمانين سنة، وكان بين ظهوره وبين وفاة أبقرط ستمائة وخمس وستون سنة. ينظر: عيون الأطباء، (ص: ١٠٩ - ١١٠).

(٣) هو: بطليموس القلوذي، صاحب كتاب المجسطي وغيره، عالم في الفلك والنجوم والرياضيات، من علماء يونان، عاش قبل مائة وسبعين للميلاد. ينظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء، (ص: ٧٨ - ٨٠).

(٤) هو: سقراط بن سقرنيسقوس الحكيم، من أهل أتينية، ولد حوالي سنة ٤٧٠ ق. م، وكان قد اقتبس الحكمة من فيثاغورس وأرسالوس، واقتصر من أصنافها على الإلهيات والأخلاقيات. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١٤١/٢.

وأفلاطون^(١)، وأرسطو^(٢) وأتباعه...»، فأخبار هؤلاء استفاضت ووصلت إلى حد يعد إنكارهم ضرباً من الجنون، وتداولها الناس من المتقدمين والمتأخرين. وإذا كان هذه حال من لا يساوي شيئاً في مقابل الأنبياء، فكيف بالأنبياء والمصلحين، فلا مجال لإنكار إرسال الرسل، ولا إنكار فردٍ من أفرادهم.

«ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر من أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم؛ علمنا يقيناً أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة: منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم، وخذلان أولئك، وبقاء العاقبة لهم»: أخبر النبي ﷺ حال كونه محصوراً قبل أن ينتشر أمره، وقبل أن تشتهر دعوته، أن هذا الدين سيبلغ ما بلغ الليل والنهار^(٣)، وقد حصل ما أخبر به ﷺ.

«ومنها: ما أحدثه الله لهم من نصرهم وإهلاك عدوهم، إذا عرف الوجه الذي حصل عليه، كغرق فرعون، وغرق قوم نوح، وبقيّة أحوالهم؛ عرف صدق الرسل، ومنها أن من عرف ما جاء به الرسول من الشرائع وتفصيل أحوالها، تبين له أنهم

(١) هو: أفلاطون بن أرسطن بن أرسطو قليس، ولد في سنة ٤٢٧ ق. م، وهو آخر المتقدمين الأوائل الأساطين، تتلمذ على سقراط، ولما اغتيل سقراط بالسم ومات قام مقامه، وجلس على كرسيه، أخذ العلم من: سقراط، وطيماوس، والغريين، غريب أثينا وغريب الناطس، وضم إليه العلوم الطبيعية والرياضية، وتلمذ له: أرسطوطاليس، وطيماوس، وثاوفرسطوس. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١٤٦/٢.

(٢) هو: أرسطوطاليس بن نيقوماخوس، هو المقدم المشهور، والحكيم المطلق عند الفلاسفة، ولد في أول سنة من ملك أردشير بن دارا، سموه المعلم الأول؛ لأنه واضح التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل، بمعنى أنه جرد آتة عن المادة، فقومها تقريبا إلى أذهان المتعلمين، حتى يكون كالميزان عندهم، يرجعون إليه عند اشتباه الصواب بالخطأ. ينظر: الملل والنحل، ١٧٨/٢.

(٣) إشارة إلى حديث تميم الداري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَبْلُغُنْ هَذَا الْأَمْرَ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدْرٍ وَلَا وَبَرَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، بَعِزٌّ عَزِيزٌ أَوْ بَدَلٌ دَلِيلٌ، عَزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَذُلًّا يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ»، أخرجه أحمد، (١٦٩٩٨)، والطبراني، (١٢٨٠)، وصححه الحاكم، (٨٣٢٦)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٩٨٠٧): «رجال الصَّحِيح».

أعلم الخلق، وأنه لا يحصل مثل ذلك من كذاب جاهل، وأن فيما جاؤوا به من الرحمة، والمصلحة، والهدى والخير، ودلالة الخلق على ما ينفعهم ومنع ما يضرهم؛ ما يبين أنه لا يصدر إلا عن راحم برّ يقصد غاية الخير والمنفعة للخلق: لا تجد في جميع الشريعة باباً من أبواب الخير إلا وقد دل الرسول ﷺ أمته عليه، ولا باباً من أبواب الشر إلا وحذرنا منه بطريقة متسقة لا تفاوت فيها، فلا تجده يشدد في باب من الأبواب وهو لا يستحق التشديد، ولا يتساهل في باب من الأبواب وهو مستحق للعناية والتأكيد.

«ولذكر دلائل نبوة محمد ﷺ من المعجزات وبسطها موضع آخر، وقد أفردنا الناس بمصنفات، كالبيهقي^(١)، وغيره»: ولأبي نعيم^(٢) والماوردي^(٣) كذلك مصنفات فيها^(٤)، وفي ثنايا كتب السيرة كلام كثير مبثوث في هذا الباب.

«بل إنكار رسالته ﷺ طعن في الرب ﷻ، ونسبته إلى الظلم والسفه -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً-؛ لأن الرسول أخبر أنه مرسل من الله ﷻ واستمر على ذلك ثلاثاً وعشرين سنة، والله ﷻ يؤيده وينصره في موافقه كلها، وهو كاذب عليه، ولا ريب أن

(١) هو: أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي الخراساني البيهقي، أبو بكر، الفقيه الشافعي، حافظ كبير، توفي سنة (٤٥٨هـ)، بلغت تصانيفه ألف جزء، منها: «السنن الكبير»، و«السنن الصغير»، و«معرفة السنن والآثار». ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ٤/٨، السير، ١٨/١٦٤، الوافي بالوفيات، ١/٢١٩.

(٢) هو: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، الحافظ، الثقة، العلامة، له تصانيف، منها: «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، و«معرفة الصحابة»، و«المسند المستخرج على صحيح مسلم»، توفي سنة (٤٣٠هـ). ينظر: معجم البلدان، ١/٢١٠، السير، ١٧/٤٥٣.

(٣) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، الماوردي، فقيه شافعي مفسر، توفي سنة (٤٥٠هـ)، له تصانيف، منها: «الحاوي في الفقه»، و«دلائل النبوة»، و«الأحكام السلطانية»، و«أدب

الدنيا والدين». ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي، (ص: ١٣١)، طبقات الشافعية الكبرى، ٥/٢٦٧.

(٤) أبو الحسن الماوردي له: أعلام النبوة، وأبو نعيم الأصبهاني له: دلائل النبوة، وكلاهما مطبوعان متداولان.

اعتقاد هذا طعن في الله ﷻ؛ إذ كيف يؤيد من يفترى عليه؟! وأما نسبته للظلم؛ فكيف ينصره ويؤيده وهو يقول لعباده كذبًا: ربكم يقول: افعلوا كذا، ودعوا كذا.

«بل جحد للرب بالكلية وإنكار، وبيان ذلك أنه إذا كان محمد عندهم ليس نبي صادق؛ بل ملك ظالم؛ فقد تهيأ له أن يفترى على الله، ويتقوّل عليه، ويستمر حتى يحلل ويحرم، ويفرض الفرائض، ويشرع الشرائع، وينسخ الممل، ويضرب الرقاب، ويقتل أتباع الرسل، وهم أهل الحق»: هم أهل الحق لو لم تنسخ شرائعهم، ولو لم يحرفوا هذه الشرائع، لكن ما دام نسخت شرائعهم بشريعته ﷻ انتهى أمرهم، فيدعون إلى الإسلام وإلى اتباعه ﷻ، والإيمان به، إن أجابوا وإلا ضربت رقابهم.

«ويسبي نساءهم، ويغنم أموالهم وديارهم، ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض وينسب ذلك كله إلى أمر الله له به ومحبته له، والرب تعالى يشاهده وهو يفعل بأهل الحق وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثًا وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره، ويعلي أمره، ويمكن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر. وأبلغ من ذلك أنه يجيب دعواته، ويهلك أعداءه، ويرفع له ذكره هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أظلم ممن كذب على الله وأبطل شرائع أنبيائه وبدلها، وقتل أوليائه واستمرت نصرته عليهم دائمًا، والله تعالى يقره على ذلك، ولا يأخذ منه باليمين، ولا يقطع منه الوتين، فيلزمهم أن يقولوا: لا صانع للعالم ولا مدبر، ولو كان له مدبر قدير حكيم لأخذ على يديه، ولقابله أعظم مقابلة وجعله نكالًا للصالحين؛ إذ لا يليق بالملوك غير ذلك، فكيف بملك الملوك وأحكام الحاكمين؟!»، يعني: لو قُدّر هذا في الملوك من أهل الدنيا من اتخذ وزيرًا يعينه على الملك، هذا في الأصل وينصح له ثم صارت سيرة هذا الوزير بالعكس تمامًا، يكذب عليه، وينصب ويؤذي الناس باسمه، ويتسلط عليهم باسمه، ويلبس عليهم

ويثير الناس عليه وهو ساكت سنين، ماذا يقال في هذا الملك؟ هذا لا شك أنه إما مختل العقل، وإما أنه دعي ليس بملك، إنما هو موضوع صورة أمام الناس وليس بملك في الحقيقة، وقد وجد في القديم والحديث من نصب كالتمثال أمام الناس، ويُتخذ ذريعة وتفعل الأفاعيل باسمه، وهو مجرد رسم لا يحرك ساكنًا!

«ولا ريب أن الله تعالى قد رفع له ذكره، وأظهر دعوته، والشهادة له بالنبوة على رؤوس الأشهاد في سائر البلاد، ونحن لا ننكر أن كثيرًا من الكذابين قام في الوجود وظهرت له شوكة، ولكن لم يتم أمره»: ظهر كما أخبر النبي ﷺ أنه يوجد ثلاثون دجالًا كلهم يزعم أنه نبي، ومنهم من طالت مدته وكثر أتباعه، لكن في النهاية اكتشف أمره واضمحل وزال وزالت دعواه، وبان للناس كذبه، ومنهم من قضى عليه في وقته، ومن الغريب أن هناك بعض النساء ادعت النبوة.

«ولكن لم يتم أمره ولم تطل مدته؛ بل سلط الله عليه رسله وأتباعهم فقطعوا دابره واستأصلوه، هذه سنة الله التي قد خلت من قبل حتى إن الكفار يعلمون ذلك»، يعني: أن من المقعد والمستقر عند أهل العلم أنه لا يستطيع إنسان أن يكذب على جميع الناس إلا في وقت يسير جدًا؛ بل لا بد أن يُكذَّب، وقد يستطيع أن يكذب على جمع من الناس ممن يتبعه ويصدقّه إلى أن يموت ويرثه جيل آخر، كما هو في رؤوس المبتدعة البدعة المكفرة، استطاع بعضهم أن يكذب ويلبس على بعض الناس، لا على جميع الناس، وطالت المدة، أما من يستطيع أن يكذب على جميع الناس ويروج عليهم الإشاعات؛ فهذا لن تطول مدته قطعًا، فلا يجتمع الجمع مع طول المدة، قد يحصل على نفر يسير وتطول المدة، وهذا موجود في رؤوس المبتدعة، كما هو شأن رؤوس الجهمية، ورؤوس الرافضة، وغيرهم، فهؤلاء كذبوا على الناس وروجوا عليهم ودجلوا؛ وسبب ذلك أنهم مرتزقون، لكن ليس على جميع الناس، لا بد أن يكون في جمهور العالمين من يكذبهم ويكشف

دجلهم، لكنهم يلبسون على الغوغاء، أما من استطاع أن يروج شائعة؛ فلن تطول مدته قطعاً.

«قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ﴾ (٣٠) قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْأَمْتَرِبِّصِينَ﴾ [الطور: ٣٠ - ٣١]، أفلا تراه يخبر أن كماله وحكمته وقدرته تأبى أن يقر من تقول عليه بعض الأقوايل؛ بل لا بد أن يجعله عبرة لعباده، كما جرت بذلك سنته في المتقولين عليه، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وهنا انتهى جواب الشرط، ثم أخبر خبراً جازماً غير معلق أنه يمحو الباطل ويحق الحق، وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، فأخبر سبحانه أنه من نفى عنه الإرسال والكلام لم يقدره حق قدره.

وقد ذكروا فروقاً بين النبي والرسول، وأحسنها: أن من نبأه الله بخبر السماء إن أمره أن يبلغ غيره، فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره، فهو نبي وليس برسول.

❖ [الفرق بين النبي والرسول]

ذكر المؤلف الفرق المشهور الذي ذكره بعض أهل العلم بين النبي والرسول، وهو: أن النبي من أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، والرسول أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه.

وأورد عليه أن الأنبياء يدعون الناس إلى دين الله، فليسوا بأقل شأنًا من الدعاة الأتباع الذين يبلغون رسالات الله، فآدم عليه السلام لم يقل أحد إنه رسول، وفي حديث الشفاعة لما جاء الناس إلى آدم عليه السلام ليستشفعوا به، قال لهم: «لست هناك، ويذكر لهم خطيئته التي أصاب، ولكن اتوا نوحًا؛ فإنه أول رسول بعثه الله إلى أهل

الأرض»^(١)، ومع ذلك دعا آدم أولاده، ولم يتركهم من غير دعوة، وغير ذلك، فهذا إيراد على هذا التفريق.

ومنهم من يقول: إن الرسول من يأتي بشرع جديد، والنبى يأتي بشرع مكمل لشرع من سبقه، لكن أورد عليه بأن عيسى عليه السلام كان رسولاً؛ حيث أرسل برسالة متممة لشرعية موسى عليه السلام، ولم تكن شريعة مستقلة، لكنه أمر مع ذلك بتبليغ هذه الرسالة إلى قومه الذين هم بعد موسى عليه السلام، فهو رسول^(٢).

ومنهم من يقول: الرسول من بعث إلى قوم مكذبين بشرع جديد، والنبى يبعث إلى قوم موافقين يجدد لهم دينهم، وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام، حيث قال: «النبى هو الذي ينبئه الله، وهو ينبىء بما أنبأ الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليلغيه رسالة من الله إليه؛ فهو رسول، وأما إذا كان يعمل بالشرعة قبله، ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة؛ فهو نبى وليس برسول»^(٣)، ولا يرد على هذا التعريف ما ورد على التعريف الذي قبله.

«فالرسول أخص من النبى، فكل رسول نبى، وليس كل نبى رسولاً، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها»: قال ذلك؛ لأن الرسالة لا تختص بالمرسل، كما لا تختص النبوة بالمنبأ؛ بل تتعداه إلى غيره، فهي أعم من حيث المتعلق، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها.

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَدَنِي﴾، (٧٤١٠)، واللفظ له، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (١٨٣)، وابن ماجه، (٤٣١٢)، من حديث أنس رضي الله عنه، وروي من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي، ٧٥/٤.

(٣) النبوات، ٧١٤/٢.

«فالنبوّة جزء من الرسالة»؛ لأن الوظيفة تنقسم إلى قسمين: وحي فيه شرع، و-أيضاً- الإرسال بهذا الوحي إلى غيره، فالنبي له منها القسم الأول، والرسول له قسمان.

«إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف الرسل، فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم؛ بل الأمر بالعكس، فالرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها»؛ لأننا إذا اعتبرنا -كما جاء في حديث أبي ذر- أن الأنبياء جمع غفير يبلغون مائة وأربعة عشر ألفاً أو أكثر أو أقل، والرسل ثلاثمائة وبضعة عشر^(١)، كلهم داخلون في العدد الكبير؛ لأنهم كلهم أنبياء وزيادة، بينما الأنبياء الجم الغفير، لم يرسل إلى قومهم منهم إلا النزر اليسير الذين هم الرسل.

❖ [نعمة إرسال الرسل وختم النبوة بمحمد ﷺ]

«وإرسال الرسل من أعظم نعم الله على خلقه، وخصوصاً محمداً ﷺ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]: «وأي منة أعظم من الله ﷻ على الخلق ببعثة محمد ﷺ؟! فقد كانوا أعداء متناحرين يقتل بعضهم بعضاً، ولا يأمن بعضهم على نفسه من بعض، ثم جاء الله بهذا الرسول النبي الأمين الذي وحّد كلمتهم، وجمع صفهم، وجعلهم إخوة، إن هذه أعظم المنن

(١) إشارة إلى حديث أبي ذر رضي الله عنه في حديث طويل، قال: قلت يا رسول الله، أي الأنبياء كان أول؟ قال: آدم. قلت: يا رسول الله، ونبي كان؟ قال: نعم نبي مكرم. قال: قلت يا رسول الله، كم المرسلون؟ قال: ثلاثمائة وبضعة عشر جما غفيرا. وقال مرة: خمسة عشر. أخرجه الطيالسي في مسنده، (٤٨٠)، وأحمد، (٢١٥٤٦)، والطبراني في المعجم الكبير، (٧٨٧١)، والبيهقي في شعب الإيمان، (٣٥٧٦)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد، ١/ ٣٩٥: «فيه المسعودي، وهو ثقة، ولكنه اختلط».

والنعم ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، والآجري^(١) في أخلاق العلماء مثل لوجود العالم بين الناس بقوم ساروا في طريق مهلكة، فيها أودية وسباع وحيات وعقارب في ليلة مظلمة، يسيرون تائهين، إن سلموا من السبع؛ لم يسلموا من الحيات أو غيرها، ثم يأتيهم شخص معه سراج وينور لهم الطريق، ويمشي بهم إلى أن يخرجوا من هذا الوادي، أليس لهذا عليهم معروف وفضل، أليس نعمة أرسلها الله عليهم؟! يقول: هذا العالم بينهم فكيف بالرسول؟!^(٢)

«قوله: «وأنه خاتم الأنبياء»، قال تعالى: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]: الخاتم هو الطابع، وكان يوضع قديما على الرسائل؛ لئلا تفتح الرسالة من قبل غير المعني بها ويُزاد فيها أو يُنقص، وخاتم كل شيء عاقبته وآخره^(٣)، والله ﷻ ختم الرسالات بمحمد ﷺ، فلا نبي بعده.

«وقال ﷺ: «مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر أحسن بنيانه، وترك منه موضع لبنة، فطاف به النظار يتعجبون من حسن بنائه إلا موضع تلك اللبنة لا يعيرون سواها، فكنت أنا سدوت موضع تلك اللبنة، ختم بي البنيان، وختم بي الرسل» خرجاه في الصحيحين؛ أي: خرجاه بمعناه، وإلا فهذا اللفظ ليس في البخاري ولا في مسلم^(٤).

(١) هو: محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر الآجري، الإمام المحدث القدوة، شيخ الحرم الشريف، كان صدوقا خيرا عابدا صاحب سنة واتباع، له تصانيف، منها: «الشرعة»، و«الرؤية»، و«الأربعون»، وغيرها، توفي سنة (٣٦٠هـ). ينظر: تاريخ بغداد، ٢/٢٤٣، وفيات الأعيان، ٤/٢٩٢، سير أعلام النبلاء، ١٦/١٣٣.

(٢) ينظر: أخلاق العلماء، ١/٢٩.

(٣) ينظر: لسان العرب، ١٢/١٦٤.

(٤) الحديث بهذا اللفظ أورده ابن عساكر في تاريخ دمشق، (مختصر تاريخ دمشق، ٢/١٧٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب خاتم النبيين ﷺ، (٣٥٣٥)، ومسلم، كتاب =

«وقال ﷺ: «إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب، والعاقب الذي ليس بعده نبي»^(١)، وفي صحيح مسلم عن ثوبان قال رسول الله ﷺ: «وإنه سيكون من أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي» الحديث^(٢)، ولمسلم أن رسول الله ﷺ قال: «فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون»^(٣): الخصائص التي خص بها النبي ﷺ ومن بعده أمته لشرفه وكرمه على الله ﷻ كثيرة، وألفت فيها الكتب، ومن أوسعها: الخصائص النبوية للسيوطي، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات، ومنها ما ذكر في الحديث الصحيح المذكور: «فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم»؛ أي: الكلام المختصر المفيد المشتمل على معاني كثيرة.

«ونصرت بالرعب» جاء أن مسافة الرعب الذي نصر به ﷺ مسيرة شهر^(٤)،

= الفضائل، باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين، (٢٢٨٣)، من حديثه بلفظ: «إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجمله، إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون: هلا وضعت هذه اللبنة؟ قال: فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين»، وهذا اللفظ للبخاري.

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ، (٣٥٣٢)، ومسلم، كتاب

الفضائل، باب في أسمائه ﷺ، (٢٣٥٤)، والترمذي، (٢٨٤٠)، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٢) أصل هذا الحديث في صحيح مسلم، (٢٨٨٩)، لكن لم يرد فيه هذا الجزء؛ بل أخرجه أبو داود، أول

كتاب الفتن، (٤٢٥٢)، والترمذي، أبواب الفتن، باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون،

(٢٢١٩)، من حديث ثوبان رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث صحيح»، وصححه الحاكم، (٨٣٩٠)،

وأخرج ابن حبان، (٦٦٥١)، نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، (٥٢٣)،

والترمذي، (١٥٥٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وجاء من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التيمم، (٣٣٥)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جعلت لي

الأرض مسجداً وطهوراً، (٥٢١)، والترمذي، (١٥٥٣)، والنسائي، (٤٣٢).

وفي لفظ: «مسيرة شهرين»^(١)، وبعضهم جمع بينهما فقال: شهر للذهاب وشهر للإياب، فلا اختلاف^(٢).

ولورثته من العلماء الربانيين والعلماء العاملين نصيب من هذا الرعب، فكم من كبير ووجيه وملك من ملوك الدنيا إذا أقبل عليه العالم ارتعدت فرائصه، وقد يكون من الظلمة العتاة أصحاب الجيوش الجرارة إذا أقبل عليه العالم ارتعدت فرائصه وضاعت مراجله، وأصيب بالرحضاء في عز الشتاء. وانظر موقف سليمان بن عبد الملك وابنه مع عطاء لما جاء إلى الحج والتقى به، وعطاء فيه جميع العاهات، وذكروا في أوصافه أشياء مفزعة، ومع ذلك إذا رآه الملوك ارتعدت فرائصهم، وجلسوا بين يديه كالأطفال^(٣)؛ لأنه استحق هذا النصيب من «نصرت بالرعب» بالاقتران بالنبى ﷺ في العلم والعمل، فورث منه هذه الصفة، بينما العالم إذا ضيَّع أمر الله ضاع بين الناس، وصار لا قيمة له.

ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه في النفوس لعظما^(٤)

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء، والغر المحجلون من آثار الوضوء، (١٣٦)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، (٢٤٦)، والنسائي، (١٥٠)، وابن ماجه، (٤٢٨٢).

(٢) ينظر: فتح الباري، ٦/١٢٨، سبل السلام، ١/١٣٧.

(٣) إشارة إلى ما رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، ٤٠/٣٧٥، بإسناده عن أبي إسحاق الحربي، قال: «كان عطاء بن أبي رباح عبدا أسودا لامرأة من أهل مكة، وكان أنفه كأنه باقلى، قال: وجاء سليمان بن عبد الملك أمير المؤمنين إلى عطاء هو وابناه، فجلسوا إليه يصلي، فلما صلى انتقل إليهم، فما زالوا يسألونه عن مناسك الحج، وقد حول فقاه إليهم، ثم قال سليمان لابنه: قوما، فقاما، فقال: يا بني لا تنيا في طلب العلم، فإني لا أنسى ذلنا بين يدي هذا العبد الأسود». ينظر: البداية والنهاية، ١٠/١٧١، تقريب التهذيب، (٢٤٤٥).

(٤) هذا البيت من قصيدة أنشدها علي بن عبد العزيز القاضي، عزاها إليه ابن أبي الدنيا في كتابه: أدب الدنيا والدين، (٨٣).

«وأحلت لي الغنائم» كانت الغنائم في الأمم السابقة تنزل عليها النار فتأكلها إذا كانت مقبولة، أما في شرعنا؛ فتوزع على الغانمين.

«وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا»؛ أي: إذا لم يجد المسلم الماء تيمم، ويصلي في مكانه أينما كان، بينما كانت الأمم السابقة إذا صلوا لا يصلون إلا في أماكن عباداتهم، واستثنى الشارع من ذلك مواضع، منها: المقبرة والحمام^(١)، وإن كان رأي ابن عبد البر ويؤيده ابن حجر أن الخصائص لا تقبل التخصيص بحجة أن التخصيص تقليل لهذا الشرف الذي خص به النبي ﷺ^(٢)، والمرجح عند عامة أهل العلم أن ما جاء الدليل بإخراجه من هذا النص، فلا مانع من إخراجه.

«قوله: «وإمام الأتقياء» الإمام الذي يؤتم به؛ أي: يقتدون به، والنبي ﷺ إنما بعث للاقتداء به؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وكل من اتبعه واقتدى به فهو من الأتقياء: وهو أهل لأن يقتدى به؛ لاقتدائه بالنبي ﷺ، فالعالم القدوة هو الذي يقتدي بالنبي ﷺ، ومن حاد عن الطريق لا يستحق أن يقتدى به.

(١) إشارة إلى حديث: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»، أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، (٤٩٢)، والترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، (٣١٧)، وقال: «هذا حديث فيه اضطراب»، وابن ماجه، أبواب المساجد والجماعات، باب المواضع التي يكره فيها الصلاة، (٧٤٥)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وابن دقيق العيد، وابن الملتن، ورجح الترمذي، والدارقطني، والبيهقي، والنووي وغيرهم إرساله. ينظر: العلل الكبير للترمذي، (ص: ٧٥)، صحيح ابن حبان، (١٦٩٩)، المستدرک، (٩١٩)، خلاصة الأحكام للنووي، (ص: ٣٢١)، البدر المنير، ٤/ ١٢٤.

(٢) ينظر: التمهيد، ٥/ ٢١٨، الاستذكار، ١/ ٩٤، فتح الباري، ١/ ٥٣٣، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ١/ ٢٤٦.

[حكم التفضيل بين الأنبياء]

«قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافعٍ وأول مشقق»، رواه مسلم^(١)، وفي أول حديث الشفاعة: «أنا سيد الناس يوم القيامة»^(٢).

وروى مسلم والترمذي عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»^(٣).

فإن قيل: يُشكل على هذا قوله ﷺ: «لا تفضلوني على موسى؛ فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فأجد موسى باطشاً بساق العرش؛ فلا أدري: هل أفاق قبلي أو كان ممن استثنى الله؟»، خرّجاه في الصحيحين^(٤)،

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، (٢٢٧٨)، وأبو داود، (٤٦٧٣)، والترمذي، (٣٦١١)، وابن ماجه، (٤٣٠٨)، وأحمد، (١٠٩٧٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب «ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا»، (٤٧١٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (١٩٤)، والترمذي، (٢٤٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ، وتسليم الحجر عليه قبل النبوة، (٢٢٧٦)، والترمذي، (٣٦٠٦)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهود، (٢٤١٢)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى رضي الله عنه، (٢٣٧٤)، من طريق عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولفظ البخاري: «لا تخيروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق، أم حوسب بصعقة الأولى».

وأخرج مسلم، (٢٣٧٣)، من طريق عبد الله بن الفضل الهاشمي، عن عبد الرحمن بن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفي لفظه: «لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصور، فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، قال: ثم ينفخ فيه أخرى، فأكون أول من بعث أو في أول =

فكيف يجمع بين هذا وبين قوله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»^(١).

نبينا محمد ﷺ أفضل الخلق إجماعاً، والنصوص القطعية دالة على ذلك، ومنها ما أورد الشارح رحمه الله وهو حديث: «لا تفضلوني على موسى» وسيأتي النهي عن التفضيل على يونس، وحديث: «لا تفضلوني على موسى؛ فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فأجد موسى باطشاً بساق العرش»؛ أي: آخذاً بقوة، «فلا أدري هل أفاق قبلي أو كان ممن استثنى الله» وفي رواية: «أم جوزي بصعقة الطور»^(٢)؛ فلم يصعق بهذه الصعقة، ولا شك أن في هذا منقبة وفضيلة لموسى ﷺ، وليس فيه ما يقتضي تفضيله على محمد ﷺ؛ لأن التفضيل بخصلة لا يقتضي التفضيل من جميع الوجوه، فأول من يكسى يوم القيامة إبراهيم ﷺ^(٣)، قبل محمد وغيره من الأنبياء، فهذا لا يعني أن إبراهيم ﷺ أفضل من محمد ﷺ.

= من بعث، فإذا موسى ﷺ آخذ بالعرش، فلا أدري: أحوسب بصعقته يوم الطور أو بعث قبلي؟»، والبخاري أخرجه -أيضاً- من مواضع من صحيحه، منها في كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﷻ»، (٧٤٧٢)، من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، والأعرج، ثلاثتهم عن أبي هريرة ﷺ بلفظ مغاير لما سبق: «لا تخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله».

(١) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل، (٣١٤٨)، وابن ماجه، أبواب الزهد، باب ذكر الشفاعة، (٤٣٠٨)، من حديث أبي سعيد ﷺ، وفي إسناده ابن جعدان ضعيف، لكن صححه ابن حبان، (٦٢٤٢)، من حديث واثلة بن الأسقع، وجاء نحوه من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: «وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر، (٣٣٩٨)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ، (٢٣٧٣)، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، واللفظ للبخاري، وجاء من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) إشارة إلى حديث ابن عباس ﷺ مرفوعاً وفيه: «ألا وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم»، أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب «وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﷻ»، (٤٦٢٥)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، (٢٨٦٠)، والترمذي، (٢٤٢٣)، والنسائي، (٢٠٨٢).

وهكذا حينما يقال: زيد أفضل من عمرو، فهذا يعني أن زيداً أفضل في أبواب كثيرة، ولا يمنع أن يكون عمرو أفضل منه في بعض المسائل، فالتمييز في خصلة لا يعني التمييز المطلق.

«فالجواب أن هذا كان له سبب؛ فإنه كان قد قال يهودي: لا والذي اصطفى موسى على البشر، فلطمه مسلمٌ وقال: أتقول هذا ورسول الله ﷺ بين أظهرنا، فجاء اليهودي فاشتكى من المسلم الذي لطمه، فقال النبي ﷺ هذا؛ لأن التمييز إذا كان على وجه الحمية والعصبية وهوى النفس كان مذموماً؛ بل نفس الجهاد إذا قاتل الرجل حمية وعصبية كان مذموماً، فإن الله حرم الفخر، وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥].»

وهذا الكلام كان سيستقيم لو انتهى الحديث عند: «لا تفضلوني على موسى»، فيقال من باب هضم النفس والتواضع، أما مع التعليل في آخره للنهي عن التمييز بقوله: «فإن الناس يصعقون يوم القيامة...» إلخ؛ فيبقى مشكلاً.

وأما إذا كان باعث التمييز الحمية واستنقاص المفضول؛ فيسد بابه كلياً.

«وقال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فعلم أن المذموم إنما هو التمييز على وجه الفخر أو على وجه الانتقاص بالمفضول، وعلى هذا يُحمل -أيضاً- قوله ﷺ: «لا تفضلوا بين الأنبياء»^(١) إن كان ثابتاً؛ فإن هذا قد روي في نفس حديث موسى، وهو في البخاري وغيره، لكن بعض الناس يقول: إن فيه علة، بخلاف حديث موسى فإنه صحيح

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُؤْتَسَّرَ لِمَنْ أَلْمَسُوا﴾، (٣٤١٤)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ، (٢٣٧٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله.»

لا علة فيه باتفاقهم»: الحديث في الصحيحين، فالتشكيك بمثل هذا الأسلوب غير سائغ، فالمنهي عنه التفضيل المصحوب بالانتقاص من المفضل، وإلا فالتفضيل ثابت بالقرآن.

وبعضهم يمنع التفضيل بين سور القرآن، فيقول: كله كلام الله، مع أنه جاء وصف الفاتحة بأنها أعظم سورة في كتاب الله^(١)، وجاء أن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن^(٢)، وكذلك تفضيل الآيات كآية الكرسي^(٣)، والصحيح أن السور والآيات تتفاضل باعتبار الموضوع، أما باعتبار المتكلم بها؛ فلا تتفاضل، فإذا كان في خاطر المفضل أن السور المفضل عليها يعتريها شيء من النقص، فلا يجوز التفضيل بحال؛ لأنه كله كلام الله، ولشيخ الإسلام مصنف باسم: «جواب أهل العلم والإيمان في أن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن»، تكلم فيه عن هذه المسألة^(٤).

(١) إشارة إلى حديث أبي سعيد بن المعلى، قال: كنت أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ، فلم أجبه، فقلت: يا رسول الله، إني كنت أصلي، فقال: ألم يقل الله: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾. ثم قال لي: «لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن، قبل أن تخرج من المسجد»، ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج، قلت له: «ألم تقل: لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن»، قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ «هي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أوتيته»، أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، برقم: (٤٤٧٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد، (٥٠٠١)، وأبو داود، (١٤٦١)، والنسائي، (٩٩٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وجاء من حديث أبي الدرداء وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٣) جاء في فضل آية الكرسي نصوص عديدة، منها: حديث أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟»، قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟»، قال: قلت: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، قال: فضرب في صدري، وقال: «والله ليهنك العلم أبا المنذر»، أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل سورة الكهف، وآية الكرسي، (٨١٠).

(٤) ينظر: (ص: ٧-١٢).

«وقد أجاب بعضهم بجواب آخر، وهو أن قوله ﷺ: «لا تفضلوني على موسى»، وقوله: «لا تفضلوا بين الأنبياء» نهي عن التفضيل الخاص؛ أي: لا يفضل بعض الرسل على بعض بعينه، بخلاف قوله: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر»، فإنه تفضيل عام، فلا يمنع منه، وهذا كما لو قيل: فلان أفضل أهل البلد، لا يصعب على أفرادهم، بخلاف ما لو قيل لأحدهم: فلان أفضل منك»: الكلام على وجه العموم دون تعيين أخف، فلو قيل كلام عام في أهل بلد كان أخف وقعاً مما لو حُصّ به فلان من أهل هذا البلد.

«ثم إنّي رأيت الطحاوي رحمه الله قد أجاب بهذا الجواب في شرح معاني الآثار^(١)، وأما ما يروى أن النبي ﷺ قال: «لا تفضلوني على يونس»، وأن بعض الشيوخ قال: لا يُفسر لهم هذا الحديث حتى يعطى ما لا جزيلاً، فلما أعطوه فسرّه بأن قرب يونس من الله وهو في بطن الحوت كقربه من الله ليلة المعراج، وعدّوا هذا تفسيراً عظيماً»: طُلب منه أن يفسر هذا الحديث: «لا تفضلوني على يونس» والسائل والمسؤول كلاهما يعرف ما جاء في آية البقرة: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وهو يعرف قوله ﷺ: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر»، وما جاء في حق يونس عليه السلام، فقال: لا أفسره إلا بجعل، ثم لما أعطيه ذهب إلى شيء بعيد جداً جداً عن المقصود، فقال: يونس وهو في بطن الحوت في قعر البحر ليس محمد بأفضل منه وهو في السماء السابعة؛ فالكل قريب من الله! وهذا كلام لا حاصل تحته.

«وهذا يدل على جهلهم بكلام الله وبكلام رسوله لفظاً ومعنى؛ فإن هذا الحديث بهذا اللفظ لم يروه أحد من أهل الكتب التي يعتمد عليها، وإنما اللفظ الذي في الصحيح: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى»^(٢)،

(١) ينظر: شرح معاني الآثار، ٤/٣١٦.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَهَلْ أُنْتِكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ =

وفي رواية: «من قال: إني خير من يونس بن متى؛ فقد كذب»^(١)، وهذا اللفظ يدل على العموم؛ أي: لا ينبغي لأحد أن يفضل نفسه على يونس بن متى، ليس فيه نهي المسلمين أن يفضلوا محمداً على يونس.

وذلك لأن الله تعالى قد أخبر عنه أنه التقمه الحوت وهو مليم؛ أي: فاعل ما يلام عليه، وقال تعالى: ﴿وَذَا التُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَضِّبًا فَظَنَّ أَن لَّنْ نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، فقد يقع في نفس بعض الناس أنه أكمل من يونس، فلا يحتاج إلى هذا المقام؛ إذ لا يفعل ما يلام عليه، ومن ظن هذا فقد كذب؛ بل كل عبد من عباد الله يقول ما قال يونس: لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين، كما قال أول الأنبياء وآخرهم؛ فأولهم آدم قد قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وآخرهم وأفضلهم وخاتمهم وسيدهم محمد ﷺ، قال في الحديث الصحيح حديث الاستفتاح من رواية علي بن أبي طالب وغيره بعد قوله: «وجهي وجهي» إلى آخره: «اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً لا يغفر الذنوب إلا أنت»^(٢) إلى آخر الحديث: وكل هذا من باب الاعتراف والانكسار بين يدي الله ﷻ من هؤلاء المعصومين، فكيف بمن دونهم، أبو بكر ﷺ، طلب من النبي ﷺ دعاء يدعو به في

= (٣٣٩٥)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب في ذكر يونس ﷺ، (٢٣٧٧)، وأبو داود، (٤٦٦٩)، عن عبد الله بن عباس ﷺ، بلفظ: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى».

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾ إلى قوله: ﴿يُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ﴾، (٤٦٠٤)، والترمذي، (٣٢٤٥)، وابن ماجه، (٤٢٧٤)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧١)، وأبو داود، (٧٦٠)، والترمذي، (٣٤٢١)، والنسائي، (٨٩٧)، من حديث علي بن أبي طالب ﷺ.

آخر صلاته، فقال: «قل رب إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوبَ إلا أنت، فاغفر لي مغفرةً من عندك وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم»^(١).

وقدحت الرافضة في أبي بكر بسبب هذا الدعاء، فقالوا: اعترف أبو بكر بأنه ظلم نفسه، والذي يظلم نفسه لا يمتنع أن يظلم الناس، وهذا مقتضاه أن الرسول ﷺ كذلك -وحاشاه-، فإنه قال كما في حديث علي السابق: «ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي».

والفاروق ﷺ لما قال: «يا ليتني كنت كبشا لقومي فسموني ما بدا لهم، ثم جاءهم أحب قومهم إليهم فذبوني، فجعلوا نصفي شواء، ونصفي قديداً، فأكلوني، فأكون عذرة، ولا أكون بشراً»^(٢)، قال ابن المطهر الحلبي^(٣): وهل هذا إلا مساوٍ لقول الكافر: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبا: ٤٠]؟!^(٤)

فهكذا الروافض يأخذون الجمل مقطوعة عن سياقها ويوظفونها أبشع توظيف، ويأتون إلى شنائعهم التي ليس لها كاشفة، فيخرجونها مخارج تستحيي منها المجانين.

ومما يحسن ذكره في سياق هذا الكلام، ما جاء في الصحيح عن النبي ﷺ أنه

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، (٨٣٤)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء،

باب استحباب خفض الصوت بالذكر، (٢٧٠٥)، والترمذي، (٣٥٣١)، والنسائي، (١٣٠٢)، من

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبي بكر الصديق ﷺ: أنه قال لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دَعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، ...» فذكره.

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في المتمرنين، (ص: ٧٤)، والبيهقي في الشعب، (٧٦٨).

(٣) هو: الحسن -ويقال: الحسين- بن يوسف بن علي بن المطهر الحلبي، جمال الدين، من أئمة

الشَّيْخَةِ، نسبته إلى الحلة في العراق، كان ابن تيمية يسميه: ابن المنجس، (ت: ٧٢٦هـ). ينظر: الدرر

الكامنة، ٢/ ١٨٨، والوافي بالوفيات للصفدي، ١٣/ ٥٤.

(٤) ينظر: منهاج السنة النبوية، ٦/ ٥.

قال: «نحن أحق بالشك من إبراهيم»^(١)، يعني حينما قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَئِمَّةُ تَوَمِّنٌ قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فهل هذا إثبات للشك لمحمد ﷺ؟

الجواب: لا، فإبراهيم لم يشك، ولدفع أي خيال يطرأ على بال أحد أن إبراهيم شك، قال النبي ﷺ: «نحن أحق بالشك من إبراهيم» ونحن لم نشك، فإبراهيم أولى ألا يشك، وإنما قال ذلك من باب رفع ما يتوهم من طلب إبراهيم زيادة الاطمئنان ﴿قَالَ أُولَئِمَّةُ تَوَمِّنٌ قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و-أيضاً- فليس الخبر كالمعاينة^(٢)، فحينما يقول: إن الله ﷻ يحيي الموتى، وقد شهدته بنفسه كان عين اليقين.

ثم قال ﷺ: «ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف؛ لأجبت الداعي» وليس في هذا تفضيل ليوسف على النبي ﷺ، لكن النبي ﷺ أراد أن يرفع من شأن يوسف؛ لأنه اتهم بهذه التهمة، وبرأه الله منها، ويوسف أراد أن تزداد هذه البراءة بحيث لا يتردد أحد ولا يشك مخلوق فيما اتهم به.

«وكذا قال موسى ﷺ: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦]، و-أيضاً- فيونس ﷺ لما قيل فيه: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]، فنهي نبينا ﷺ عن التشبه به، وأمر بالتشبه بأولي العزم؛ حيث قيل له: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فقد يقول من يقول:

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله ﷻ: ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ ٥١ إذ دخلوا عليه، (٣٣٧٢)، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة، (٢٣٨)، وابن ماجه، (٤٠٢٦)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) إشارة إلى حديث ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ: «ليس الخبر كالمعاينة»، أخرجه أحمد، (١٨٤٢)، وصححه ابن حبان، والحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه الضياء في المختارة، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح». ينظر: صحيح ابن حبان، (٦٢١٣)، المستدرک، (٣٢٥٠)، الأحاديث المختارة، (٧٤)، مجمع الزوائد، (٦٨٧).

أنا خير منه، وليس للأفضل أن يفخر على من دونه، فكيف إذا لم يكن أفضل؛ فإن الله لا يحب كل مختال فخور، وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «أوحى إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد»^(١)، فالله تعالى نهى أن يُفخر على عموم المؤمنين، فكيف على نبي كريم؟! فهذا قال: «لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى»، فهذا نهى عام لكل أحد أن يتفضل ويفخر على يونس: «ولو كان نبياً من الأنبياء لا ينبغي أن يقول: إنه خير من يونس».

وهنا مسألة يجب أن يُتنبّه لها وهي: أن الإنسان لو سولت له نفسه أنه أفضل من فلان في كل باب من أبواب الخير والعلم والفضل والدين؛ فعليه أن يراجع نفسه ويتأمل في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ ﴿٦﴾ أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْجَلًا ﴿٧﴾﴾ [العلق: ٦ - ٧]؛ فإن الرجل قد ينعم عليه بنعم فيطغى بسببها على من دونه، فتكون هذه النعمة أصل بلائه في الدنيا والآخرة.

يرى نفسه أنه استغنى بما لديه من العلوم الموروثة عن النبي ﷺ، أو بما فتح عليه في باب من أبواب العبادات؛ قال: أنا أصلي في اليوم كذا وكذا، وفلان لا يصلي إلا نصف هذا المقدار أو دونه، فهذا يفتش عن قلبه وعن نفسه؛ فإن فيه خللاً، لكن الصادق كلما ازداد علماً أو عبادة ازداد تواضعاً ومقماً لنفسه في ذات الله، وأساء الظن بها، وأحسن الظن بالخلق.

«وقوله: «من قال إني خير من يونس بن متى؛ فقد كذب» فإنه لو قدر أنه كان أفضل، فهذا الكلام يصير نقصاً، فيكون كاذباً.

وهذا لا يقوله نبي كريم؛ بل هو تقدير مطلق؛ أي: من قال هذا، فهو كاذب،

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، (٢٨٦٥)، وأبو داود، (٤٨٩٦)، وابن ماجه، (٤١٧٩)، من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه.

وإن كان لا يقوله نبي، كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، وإن كان ﷺ معصوماً من الشرك، لكن الوعد والوعيد لبيان مقادير الأعمال، وإنما أخبر ﷺ أنه سيد ولد آدم؛ لأننا لا يمكننا أن نعلم ذلك إلا بخبره؛ إذ لا نبي بعده يخبرنا بعظيم قدره عند الله، كما أخبرنا هو بفصائل الأنبياء قبله -صلى الله عليه وسلم أجمعين-، ولهذا أتبعه بقوله: «ولا فخر»: ولم يقتصر على قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم»؛ بل أتبعه بما ينفي أن يكون هذا فخراً؛ لأن التفضيل كثيراً ما يكون للفخر، والنبي إنما يخبر عن واقع وحكم شرعيّ ينقله عن الله ﷻ كغيره من الأخبار والأحكام؛ يعني: أبلغكم بمنزلي عند الله لا مفتخراً؛ بل مخبراً، فقد أخرج من مكة، فرجع فاتحاً قد طأطأ رأسه حتى كاد ذقنه يمس رحله ﷺ؛ من التواضع لله ﷻ^(١).

«وهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إن مقام الذي أسري به إلى ربه وهو مقرب معظم مكرم، كمقام الذي ألقى في بطن الحوت وهو مليم؟! وأين المعظم المقرب من الممتحن المؤدّب؟! فهذا في غاية التقريب، وهذا في غاية التأديب»: ومثل هذا الكلام من الشارح لا ينبغي أن يقال ابتداءً، وإنما يقال ردّاً على وهم ذلك الذي أجاب بالجواب الركيك السالف، ولا يقصد به النيل من يونس بن متى ﷺ، وهذا يقال فيما نراه في منهاج السنة لشيخ الإسلام، فيما يدعيه الرافضي من فضائل مكذوبة لعلي رضي الله عنه، أما منع قوله ابتداءً؛ فلأنه يشم منه رائحة التعصب والحمية.

«فانظر إلى هذا الاستدلال بهذا المعنى المحرّف للفظ لم يقله الرسول، وهل يقاوم هذا الدليل على نفي علو الله تعالى على خلقه الأدلة الصحيحة الصريحة القطعية على علو الله تعالى على خلقه؛ التي تزيد على ألف دليل، كما يأتي الإشارة إليها عند قول الشيخ رضي الله عنه «محيط بكل شيء، وفوقه» -إن شاء الله تعالى-»: لا يقاومها ولا يقوم في مضمارها، وأين الثرى من الثريا؟!»

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد والرفائق، (ص: ٥٣)، عن محمد بن إسحاق مرسلًا.

[ثبوت الخلة نبيينا ﷺ]

«قوله: «وحبيب رب العالمين» ثبت له ﷺ أعلى مراتب المحبة، وهي الخلة، كما صح عنه ﷺ أنه قال: «إن الله اتخذني خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً»^(١)، وقال: «ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً؛ لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الرحمن»^(٢)، والحديثان في الصحيح، وهما ييطان قول من قال: الخلة لإبراهيم والمحبة لمحمد؛ فإبراهيم خليل الله ومحمد حبيبه، وفي الصحيح - أيضاً-: «إني أبرأ إلى كل خليل من خلته»^(٣)، والمحبة قد ثبتت لغيره؛ قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، وقال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ فبطل قول من خصّ الخلة بإبراهيم والمحبة بمحمد؛ بل الخلة خاصة بهما، والمحبة عامة، وحديث ابن عباس ؓ الذي رواه الترمذي الذي فيه: «إن إبراهيم خليل الله، ألا وأنا حبيب الله ولا فخر» لم يثبت^(٤).

- (١) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، (٥٣٢)، من حديث جندب ؓ.
- (٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: «سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر»، (٣٦٥٤)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة ؓ، باب من فضائل أبي بكر الصديق، (٢٣٨٢)، والترمذي، (٣٦٦٠)، وابن ماجه، (٩٣)، من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.
- (٣) أخرجه ابن ماجه، أبواب السنة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضائل أبي بكر الصديق ؓ، (٩٣)، وأحمد، (٣٥٨٠)، من حديث أبي الأحوص عن ابن مسعود ؓ، وأخرجه مسلم بنحوه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، (٥٣٢)، من حديث جندب ؓ.
- (٤) أخرجه الترمذي، أبواب المناقب، باب في فضل النبي ﷺ، (٣٦١٦)، والدارمي، (٤٨)، من حديث ابن عباس ؓ، وفي إسناده زمعة بن صالح، وهو ضعيف، قال الترمذي: «هذا حديث غريب»، وقال ابن كثير في التفسير، ٢/٤٢٣: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، ولبعضه شواهد في الصحاح». ينظر: التقريب، (٢٠٣٥).

المقصود أن الخلّة ثابتة لمحمد ﷺ بالنصوص الصحيحة التي ساق المؤلف بعضها، كما هي ثابتة لإبراهيم عليه السلام بالكتاب والسنة.

✦ [مراتب المحبة]

«والمحبة مراتب:

أولها: العلاقة، وهي: تعلق القلب بالمحجوب.

والثاني: الإرادة، وهي: ميل القلب إلى محبوه، وطلبه له.

الثالثة: الصبابة، وهي: انصباب القلب إليه؛ بحيث لا يملكه صاحبه، كانبصاب الماء في الحدور»: الصبابة منزلة رفيعة عند أهل العشق وأهل الغرام، حتى قال قائلهم:

ولو أن ما بي من جوى وصبابةٍ على جمل لم يدخل النار كافر^(١)

معناه: إذا كانت هذه الصبابة التي حلت بي في جمل، وهو بهذه الخلقة والقوة؛ فإنه سوف يهزل ويدق؛ بحيث يدخل في سمّ الخياط، الذي علق عليه عدم دخول الكفار الجنة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

«الرابعة: الغرام؛ وهي الحب اللازم للقلب، ومنه الغريم: لملازمته، ومنه ﴿إِنَّكَ عَذَابُهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]»، يعني: ملازمًا لأهلها كملازمة الغريم لغريمه.

«الخامسة: المودة والود، وهي صفة المحبة وخالصها ولُبّها، قال تعالى:

(١) هكذا في خزنة الأدب، ٢/ ١٤، وجاء في توجيه المع، (ص: ٢٤٨) بلفظ:

لو أن ما بي من جوى وصبابةٍ على جمل لم يبق في النار خالد.

﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦].

السادسة: الشغف؛ وهي وصول المحبة إلى شغاف القلب.

السابعة: العشق؛ وهو الحب المفرط الذي يُخاف على صاحبه منه، ولكنه لا يُوصف به الرب تعالى، ولا العبد في محبة ربه، وإن كان قد أطلقه بعضهم: وهذا كثير في كلام الصوفية.

«واختلف في سبب المنع، فقيل: عدم التوقيف»: إذ لم يرد به نص.

«وقيل: غير ذلك، ولعل امتناع إطلاقه أن العشق محبة مع شهوة»: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقيل: إن العشق هو فساد في الإدراك والتخيل والمعرفة؛ فإن العاشق يخيل له المعشوق على خلاف ما هو به، حتى يصيبه ما يصيبه من داء العشق، ولو أدركه على الوجه الصحيح لم يبلغ إلى حد العشق، وإن حصل له محبة وعلاقة، ولهذا يقول الأطباء: العشق مرض وسواسي شبيه بالمانخوليا^(١)؛ فيجعلونه من الأمراض الدماغية التي تفسد التخيل.

وإذا كان الأمر كذلك امتنع في حق الله من الجانبين؛ فإن الله بكل شيء عليم، وهو سميع بصير، مقدس منزّه عن نقص أو خلل في سمعه وبصره وعلمه، والمحبون له عباده المؤمنون الذين آمنوا به وعرفوه بما تعرف به إليهم من أسمائه وآياته، وما قذفه في قلوبهم من أنوار معرفته؛ فليست محبتهم إياه عن اعتقاد فاسد»^(٢).

«الثامنة: التتيم؛ وهو بمعنى التعبد.

التاسعة: التعبد.

(١) قال في مفاتيح العلوم، (ص: ١٨٧): «المانخوليا: ضرب من الجنون، وهو أن تحدث للإنسان أفكار رديئة، ويغلبه الحزن والخوف، وربما صرخ ونطق الأفكار الرديئة، وخلط في كلامه».

(٢) قاعدة في المحبة، (ص: ٥٨)، وينظر: مجموع الفتاوى، ١٠/١٣١.

العاشرة؛ الخلة وهي المحبة التي تخللت روح المحب»^(١).

التعبد الذي هو في الأصل غاية الحب مع غاية الذل والتعظيم.

وعبادة الرحمن غاية حبه مع ذل عابده هما قطبان^(٢)

«وقيل في ترتيبها غير ذلك، وهذا الترتيب تقريب حسن، يعرف حسنه بالتأمل في معانيه، واعلم أن وصف الله تعالى بالمحبة والخلة هو كما يليق بجلال الله تعالى وعظمته؛ كسائر صفاته تعالى، وإنما يوصف الله تعالى من هذه الأنواع بالإرادة، والود، والمحبة، والخلة؛ حسبما ورد النص، وقد اختلف في تحديد المحبة على أقوال نحو ثلاثين قولاً، ولا تحد المحبة بحدٍ أوضح منها؛ فالحدود لا تزيدها إلا خفاءً وجفاءً، والأشياء الواضحة لا تحتاج إلى تحديد، كالماء، والهواء، والتراب، والجوع، والشبع، ونحو ذلك»: تعريف الواضحات ووضع حدود لها يزيدها خفاءً، ولذا لم يكن أهل العلم من المتقدمين من سلف هذه الأمة وأئمتها يعنون بالحدود؛ لأنهم يتعاملون بألفاظ معروفة، ولذا لا نجد تعريف الصلاة أو الزكاة في الأم للشافعي، لكن لو رجعنا إلى القرن الثامن لوجدنا ابن عرفة المالكي يخصص كتاباً للحدود الفقهية، لكنها تعريفات في غاية التعقيد، ويكفي في التمثيل للتعقيد تعريفه للإجارة^(٣)، وعندني أنه لو وُضعت جائزة لأبرع شخص في تعقيد الكلام لم يأخذها إلا ابن عرفة على تعريف الإجارة خاصة، فهذه الأمور تُعرف بما يجده الشخص من نفسه، فإن عرفته عقَّدته.

(١) منقول من مدارج السالكين، ٣/ ٢٩-٣٢، وقد ذكرها ابن القيم في إغاثة اللهفان، ٢/ ١٥٠، وروضة المحبين، (ص: ١٦)، والجواب الكافي، وغيرها، فكان يزيد وينقص، ويقدم ويؤخر، ففي الجواب الكافي، (ص: ١٨٣)، جعلها: العلاقة، ثم الصبابة، ثم الغرام، ثم العشق، ثم الشوق...

(٢) نونية ابن القيم، (ص: ٣٥).

(٣) قال في تعريفها: «الإجارة: بيع منفعة ما أمكن نقله، غير سفينة، ولا حيوان لا يعقل -بعوض غير ناشئ عنها، بعضه يتبع بعض كتبعيضها». المختصر الفقهي لابن عرفة، ٨/ ١٥٩.

[كذب مدعي النبوة بعده ﷺ]

«قوله: «وكل دعوة نبوة بعده فغِيٌّ وهوى» لَمَّا ثبت أنه خاتم النبيين، عُلِمَ أن من ادعى بعده النبوة فهو كاذب، ولا يقال: فلو جاء المدّعي بالنبوة بالمعجزات الخارقة، والبراهين الصادقة؛ كيف يُقال بتكذيبه؟ لأننا نقول: هذا لا يُتصوَّر أن يوجد، وهو من باب فرض المحال؛ لأن الله تعالى لما أخبر أنه خاتم النبيين، فمن المحال أن يأتي مدّع يدّعي النبوة ولا تظهر أماره كذبه في دعواه، والغِيّ: ضد الرشاد، والهوى: عبارة عن شهوة النفس؛ أي: أن تلك الدعوة بسبب هوى النفس، لا عن دليل، فتكون باطلة»: ثبت بالدليل القطعي أن النبي ﷺ خاتم النبيين، وأنه لا نبي بعده، فكل من يدعي النبوة بعده فهو كاذب مفتر، وثبت عنه ﷺ أنه قال: «لا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين، كلهم يزعم أنه رسول الله»^(١)، وقد وُجد أكثر من هذا العدد؛ فإما أن يُحمل الثلاثون على من كانت له بعض شوكة وأتباع والبقية حاملون في الجملة، وإما أن يقال المراد: من يدعي النبوة منهم، وأما الدجالون؛ فكثيرون جدًّا، وقيل: غير ذلك^(٢).

وقد يحصل على يد بعضهم كما يحصل على يد بعض من يدعي الولاية شيء يلتبس على غوغاء الناس بالمعجزة التي يُجريها الله على يد أنبيائه ورسوله، لكن الأمر واضح ومكشوف في حقيقة الأمر؛ فالمعجزة والكرامة من الله ﷻ، يجري المعجزة على يد نبيه، والكرامة على يد وليّه، ولا تكون إلا منه ﷻ.

وأما أن يظهر على يد كذاب برهان ساطع صادق؛ فهذا محال؛ لأنه لا نبي

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب خروج النار، (٧١٢١)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، (١٥٧)، والترمذي، (٢٢١٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: التنوير شرح الجامع الصغير، ١١/١٣٦، الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، ٢٦/٢٠١.

بعده، وكل من يدعي النبوة يباشر بالتكذيب فوراً، فمن يصدّق بنبوّة النبي ﷺ لا بد أن يكذب هذا المدّعي، ولو جرى على يده من الخوارق الشيطانية ما يجري، كما يقع على يد بعض من يدعي الولاية، وبعض من يستعين بالشياطين ممن يسميهم العامة بالمحترفين وخفييي اليد، وهي أعمال شيطانية يستعان بها أو عليها بشياطين الجن، كشخص يمشي بأقصى سرعة راكباً عجلة نارية على سلك رقيق لا يتسع لفرخ دجاجة.

قيل لمسيلمة: إن الماء نبع من بين أصابع محمد ﷺ، فذهبوا به إلى بئر فيها قليل من الماء، فبصق فيها، فغار القليل من الماء الذي كان فيها^(١).

ومما ذكر مما يناسب المقام أن رجلاً ادعى النبوة وسمى نفسه (لا)، وقال: أنا مبشر بي، نبيكم محمد يقول: «لا نبي بعدي» (لا) مبتدأ وخبره نبي، والظرف متعلق بصفة.

❖ [عموم بعثته ﷺ للجن والإنس]

«قوله: «وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الثوري، بالحق والهدى، وبالنور والضياء». أما كونه مبعوثاً إلى عامة الجن؛ فقد قال تعالى حكاية عن قول الجن: ﴿يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وكذا سورة الجن تدل على أنه أرسل إليهم -أيضاً-، قال مقاتل^(٢): لم يبعث الله رسولاً إلى الإنس والجن قبله^(٣).

(١) ينظر: صيد الخاطر، (ص: ٤١٦)، البداية والنهاية، ٦/ ٣٥٩.

(٢) هو: أبو الحسن مقاتل بن سليمان، البلخي المفسّر، رُمي بالتجسيم والإرجاء، قال ابن المبارك: «ما أحسن تفسيره لو كان ثقة»، وقال البخاري: «لا شيء البتة»، وقال الذهبي: «أجمعوا على تركه»، (ت: ١٥٠)، له تفسير يُنسب إليه. ينظر: الكامل في الضعفاء، ٦/ ٤٣٥ - ٤٣٨، السير، ٧/ ٢٠١، ديوان الضعفاء، (٤٢٤)، ميزان الاعتدال، ٤/ ١٧٣، تهذيب التهذيب، ١٠/ ٢٧٩ - ٢٨٥.

(٣) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، ٤/ ٣٠.

وهذا قول بعيد، فقد قال تعالى: ﴿يَمَعَشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ اللَّهُ يَأْتِكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]^(١)، والرسل من الإنس فقط، وليس من الجن رسول، كذا قال مجاهد وغيره من السلف والخلف^(٢).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الرسل من بني آدم، ومن الجن نذر^(٣)، وظاهر قوله تعالى حكاية عن الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠] يدل على أن موسى مرسل إليهم -أيضا-، والله أعلم.

وحكى ابن جرير عن الضحاك بن مزاحم^(٤) أنه زعم أن في الجن رسلاً، واحتج بهذه الآية الكريمة^(٥).

وفي الاستدلال بها على ذلك نظر؛ لأنها محتملة وليست بصريحة، وهي والله أعلم كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْزُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، والمراد من أحدهما، وأما كونه مبعوثاً إلى كافة الوري؛ فقد قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ أي: وأنذر من بلغه؛ أي: جميع من بلغ من الجن والإنس.

(١) قال الضحاك: «بلى من الثقليين رسل، كما نطق به الكتاب». تفسير السمعاني، ١٤٥/٢.

(٢) قال ابن كثير: «والرسل من الإنس فقط، وليس من الجن رسل، كما قد نص على ذلك مجاهد، وابن جريج، وغير واحد من الأئمة، من السلف والخلف». تفسير ابن كثير، ٣/٣٤٠، وينظر: تفسير ابن أبي حاتم، ٤/١٣٨٩، الكشف والبيان، ٤/١٩١.

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير، ٣/٣٤٠.

(٤) هو: الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم وقيل: أبو محمد، الخراساني، تابعي مفسر ومحدث، كان من أوعية العلم، قال الذهبي: «وليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه»، توفي سنة (١٠٥هـ). ينظر: تهذيب الكمال، ١٣/٢٩١، السير، ٤/٥٩٨.

(٥) ينظر: تفسير ابن جرير، ١٢/١٢٢.

«وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۖ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢] الآية، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] وقد قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيَّةَ ءَسَلَّمْتُمْ فَإِن ءَسَلَّمْتُمْ فَفَدَّ أَهْتَدُوا ۗ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وقال ﷺ: «أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا؛ فأیما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة» أخرجاه في الصحيحين^(١): ومن زعم أنه يسعه الخروج عن دين محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى، فهو كافر.

«نصرت بالرعب مسيرة شهر» والرعب: الخوف، ولا شك أن الكفار كانوا يهابونه ويخافونه من هذه المسافة، ولأمته من ذلك بقدر اتباعهم له ﷺ، وإذا ضيَّعت ضاعت، كما هو الحال، وهذا موجود في وراثته ﷺ، فتجد الخوف والوجل من أهل العلم بقدر إرثهم منه ﷺ من علم وعمل.

«وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة» وهذا هو الشاهد «وبعثت إلى الناس عامة» من العرب وغيرهم.

«وقال ﷺ: «لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار»»، رواه مسلم^(٢)، وكونه ﷺ مبعوثًا إلى الناس كافة معلوم من دين

(١) أخرجه البخاري، كتاب التيمم، (٣٣٥)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (٥٢١)، والترمذي،

(١٥٥٣)، والنسائي، (٤٣٢)، من حديث جابر بن عبد الله ؓ، وجاء من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، ونسخ الملل بملته، (١٥٣)، وأحمد، (٨٢٠٣)، من حديث أبي هريرة ؓ.

الإسلام بالضرورة، وأما قول بعض النصارى: إنه رسول إلى العرب خاصة؛ فظاهر البطلان؛ فإنهم لما صدّقوا بالرسالة لزمهم تصديقه في كل ما يخبر به، وقد قال: إنه رسول الله إلى الناس عامة، والرسول لا يكذب، فلزم تصديقه حتمًا: بعض اليهود والنصارى يزعمون أنه ﷺ نبي مرسل للعرب خاصة، فيقال لهم: هل صدقتم أنه نبي؟ فإن قالوا: نعم، صدقنا، لكنه خاص بالعرب، قيل: قد قال: إنه مرسل للناس جميعًا، فصدقوه في هذا، وإلا كنتم كاذبين في ادعاء التصديق بنبوته الخاصة.

«فقد أرسل رسله وبث كتبه في أقطار الأرض إلى كسرى، وقيصر، والنجاشي، والمقوقس، وسائر ملوك الأطراف؛ يدعو إلى الإسلام^(١)». ولا يفعل هذا إلا من كان مرسلًا مؤيدًا من ربه، ومقتضى اعتقاد أنه رسول الله: تصديقه فيما أخبر، وامتنال ما به أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر^(٢).

«وقوله: «وكافة الثوري» في جرّ كافة نظر؛ فإنهم قالوا: لم تستعمل كافة في كلام العرب إلا حالًا، واختلفوا في إعرابها في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها حال من الكاف في أرسلناك، وهي اسم فاعل والتاء فيها للمبالغة؛ أي: إلا كافيًا للناس عن الباطل، وقيل: هي مصدر كَفَّ، فهي بمعنى: كَفَّ؛ أي: إلا أن تكفَّ الناس كَفًّا، ووقوع المصدر حالًا كثير.

الثاني: أنها حال من الناس، واعترض بأن حال المجرور لا يتقدم عليه عند الجمهور، وأجيب بأنه قد جاء عن العرب كثيرًا فوجب قبوله، وهو اختيار

(١) ينظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١/ ٣٣٥-٣٣٧.

(٢) ينظر: أصول الدين الإسلامي مع قواعده الأربع للإمام محمد بن عبد الوهاب، (ص: ١٣)، فتح المجيد، (ص: ٣٩)، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشرط الساعة، ٣/ ٦٣.

ابن مالك^(١) رحمه الله؛ أي: وما أرسلناك إلا للناس كافة».

الثالث: أنها صفة لمصدر محذوف؛ أي: إرسالة كافة، واعتراض بما تقدم أنها لم تستعمل إلا حالاً^(٢)».

(كافة) أكثر ما تستعمل حال منصوبة، كما جاء في الآية ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]، وأما كونها حالاً من الكاف أو من المجرور (للناس)؛ فالأمر في ذلك واسع، وهي حال على كلا القولين.

والاعتراض المانع من كون حال الجار والمجرور لا يتقدم عليه، مردود؛ فقد جاء به أفصح الكلام في القرآن، والمعنى عليه ظاهر؛ أي: أرسلناك للناس جميعهم، وأما الإعراب الثالث، وهي أنها صفة لمصدر محذوف؛ فضعيف بلا شك.

«وقوله: «بالحق والهدى، وبالنور والضيء» هذه أوصاف ما جاء به صلى الله عليه وسلم من الدين والشرع المؤيد بالبراهين الباهرة من القرآن وسائر الأدلة، والضيء أكمل من النور قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ [يونس: ٥]: والشمس أقوى من القمر، فالضيء أقوى من النور، والشمس مع أن فيها إشراقاً بقوة، فيها نوع إحراق، والنور فيه ما يزيل الظلام، لكن ليس بمثابة نور الشمس؛ إذ ليس فيه إحراق.

✦ [القرآن كلام الله]

«قوله: «وإن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس

(١) هو: محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين أبو عبد الله الجبلي الطائي، صاحب التصانيف المشهورة، منها: «ألفية ابن مالك»، و«التسهيل»، و«شرحها»، و«الكافية الشافية»، وشرحها، توفي سنة (٦٧٢هـ). ينظر: طبقات الشافعية للسبكي، ٦٧/٨، وبغية الوعاة للسيوطي، ١/١٣٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢/٣٣٧.

بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر؛ حيث قال تعالى: ﴿سَأُصَلِّيه سَقْرًا﴾ [المدثر: ٢٦]، فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، علمنا وأيقنا أنه قول خائق البشر، ولا يشبهه قول البشر» هذه قاعدة شريفة وأصل كبير من أصول الدين، ضل فيه طوائف كثيرة من الناس، وهذا الذي حكاه الطحاوي رحمه الله هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة لمن تدبرهما، وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تغرر بالشبهات والشكوك والآراء الباطلة.

مسألة كلام الله ﷻ مسألة كبيرة وعظيمة، وأولاها أهل العلم اهتمامًا كبيرًا، وألّفوا فيها المصنفات الكبيرة، وردوا فيها على المخالفين، وفندوا شبههم وأدلتهم؛ فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين أجزل الجزاء وأفضله.

«وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال:

أحدها: أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من المعاني؛ إما من العقل الفعال - عند بعضهم - أو من غيره، وهذا قول الصابئة والمتفلسفة».

وهل ما يفيض على نفس فلان من المعاني هو نفسه الذي يفيض على نفس الآخر؟ وهل كل هذه الفيوض التي تفيض على الناس بأعدادهم هي كلام الله؟! ولذا ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله عن بعض المتكلمين: «لو اجتمع عشرة من النصارى لافترقوا على أحد عشر قولاً»^(١)، وبمثله يبطل هذا القول؛ إذ لا يتصور أن الله يفيض هذه المعاني المتناقضة فتكون هي كلامه.

«وثانيها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه، وهذا قول المعتزلة»: قالوا: خلقه الله لموسى في الشجرة، ولمحمد في مخلوق آخر أو في نفسه ﷻ، لكن المقصود أن

(١) ينظر: تفسير ابن كثير، ٢/٤٧٩.

هذا قول المعتزلة. والقول بخلق القرآن قول باطل، وليس له دليل معتمد لا من كتاب ولا من سنة؛ بل الدليل على خلافه، وقد امتحن الناس به، وأوذى الأئمة من أجله وحبسوا وضُربوا، وقتل بعضهم، وهذه من البلايا والمحن التي مرّت بالأمة، فمنهم من ترخص، ومنهم من صبر واحتسب وارتكب العزيمة، ولولا الله ثم صبر الإمام أحمد ومن معه أمام هذه الفتنة ما انجلت عقودا طويلة.

«وثالثها: أنه معنى واحد قائم بذات الله؛ هو الأمر والنهي، والخبر والاستخبار؛ إن عُبِّرَ عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عُبِّرَ عنه بالعبرية كان تورا» وبالسريانية يكون إنجيلاً، «وهذا قول ابن كلاب، ومن وافقه، كالأشعري، وغيره»: وتقدم أن ورقة بن نوفل كان يكتب الإنجيل بالعربية، ولما نزل جبريل على النبي ﷺ بسورة «اقرأ»، وذهبت خديجة بالنبي ﷺ إلى ورقة، قالت: اسمع من ابن أخيك، فقرأ عليه سورة «اقرأ»، لم يقل ورقة: إن هذه السورة موجودة في كتاب عيسى، وكذلك قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ إلى آخر السورة لا يمكن أن يكون موجوداً في التوراة والإنجيل إذا ترجم بالعربية.

والأديان الثلاثة موجودة إلى يومنا هذا، ولم يقل أحد من أهل الكتابين: في كتابنا سورة (اقرأ) أو سورة ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، أو ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]؛ إذ ليست ثمة امرأة جاءت وجادلت موسى ونزلت هذه المحاوره بلغته.

ولست أدري كيف فاتهم مثل هذا، وهم أهل عقول كبيرة، لكنه الهوى يعمي ويصم.

والأشعري رجع إلى مذهب أهل السنة في الجملة، لكنه لم يتخلص من بدعه

كلياً، كما قال شيخ الإسلام وغيره^(١).

«ورابعها: أنه حروف وأصوات أزلية، مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام، ومن أهل الحديث»: من المستحيل أن يقول أئمة الحديث الكبار مثل هذا الكلام، فنسبته لأهل الحديث فيها نظر، قد يكون شخصاً محسوباً على أهل الكلام وله نوع عناية بالحديث، كما أن من الفقهاء من له عناية بالحديث، ومن الأطباء من أَلَّف في علوم الحديث لمقاصد دنيوية.

«وخامسها: أنه حروف وأصوات، لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، وهذا قول الكرامية وغيرهم؛ أي: أنه كان في وقت من الأوقات معطلاً عن الكلام ثم تكلم، فالكلام حادث جنساً وأحاداً.

وسادسها: أن كلامه يرجع إلى ما يحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته، وهذا يقوله صاحب المعبر، ويميل إليه الرازي^(٢) في المطالب العالية^(٣): «المعتبر في الحكمة؛ لهبة الله بن ملكا^(٤)، وهو مطبوع في مجلدين في الهند، وصاحبه يميل إلى

(١) قال شيخ الإسلام: «وأما الأشعري؛ فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل وأتبع لها، فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب، كان أعلم بالمعقول والمنقول، وكنت أقرر هذا للحنبلية - وأبين أن الأشعري، وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب، فإنه كان تلميذ الجبائي، ومال إلى طريقة ابن كلاب، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى، وذلك آخر أمره، كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم». مجموع الفتاوى، ٣/ ٢٢٨.

(٢) هو: أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، فخر الدين، التيمي البكري الرازي، المفسر، توفي سنة (٦٠٦هـ)، له تصانيف، منها: «مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم»، و«لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات»، و«معالم أصول الدين». ينظر: وفيات الأعيان، ٤/ ٢٤٨، طبقات الشافعية للسبكي، ٨/ ٨١.

(٣) كتابه: المطالب العالية من العلم الإلهي، مطبوع متداول.

(٤) هو: هبة الله بن علي بن ملكا البلدي، أبو البركات البغدادي، المعروف بأوحد الزمان، فيلسوف وطبيب عراقي، كان يهودياً وأسلم في آخر عمره، توفي حول سنة (٥٦٠هـ)، له تصانيف، منها: =

الطب والفلسفة، ولا علاقة له بالعلوم الشرعية، لكن إذا مر عليهم شيء من النصوص فلا بد أن يبدوا رأيهم فيها من غير اعتماد على قول من سلف، فلا غرابة أن يصدر منه هذا الكلام، والإنسان إذا خلّي بينه وبين عقله وترك العنان له يأتي بالعظائم، وهذا القول يرجع إلى نفي صفة الكلام، وأن معناها العلم والإرادة.

أما فخر الدين الرازي صاحب مفاتيح الغيب، وله المطالب العالية؛ فهو من منظري مذهب الأشعرية.

«وسابحها: أن كلامه يتضمن معنى قائمًا بذاته، وهو ما خلقه في غيره، وهذا قول أبي منصور الماتريدي^(١)».

وثامنها: أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات، وهذا قول أبي المعالي ومن تبعه: المراد بأبي المعالي: الجويني، وهو إمام من أئمة الشافعية، لكنه في هذا الباب محسوب على الأشعرية.

«وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يُسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة: «هذا هو الصحيح: إن الله ﷻ تكلم في الأزل، ولا يزال يتكلم متى شاء بما شاء بحروف وأصوات مسموعة، وهذا ثابت بالكتاب والسنة».

= «المعتبر في الحكمة»، و«اختصار التشريح من كلام جالينوس»، و«رسالة في العقل وماهيته». ينظر: الأعلام للزركلي، ٨/ ٧٤.

(١) هو: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، من أئمة علماء الكلام، نسبته إلى ماتريد (محلة بسمرقند)، من كتبه: «التوحيد» و«أوهام المعتزلة»، و«الرد على القرامطة»، و«الجدل»، و«تأويلات القرآن»، و«شرح الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة»، مات بسمرقند. ينظر: الجواهر المضوية، ٢/ ١٣٠، الأعلام للزركلي، ٧/ ١٩، لوامع الأنوار، ١/ ٧٣.

«وقول الشيخ رحمه الله: «وإن القرآن كلام الله» إن بكسر الهمزة عطف على قوله: «إن الله واحد لا شريك له»، ثم قال: «وإن محمداً عبده المصطفى»، وكسر همزة إن في هذه المواضع الثلاثة لأنها معمول القول، أعني قوله في أول كلامه: «نقول في توحيد الله».

✽ [الرد على المعتزلة في نفيهم صفة الكلام]

«وقوله: «كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً» رد على المعتزلة وغيرهم؛ فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يبدُ منه، كما تقدم حكاية قولهم؛ لأن قول المعتزلة كما تقدم: أنه مخلوق، خلقه الله منفصلاً عنه كسائر خلقه.

«وإضافته إليه إضافة تشريف؛ كبيت الله، وناقاة الله»: هذا رأيهم: أن كلام الله مخلوق، وأضيف إليه إضافة خلق وتشريف؛ مثل: بيت الله، وناقاة الله.

«يحرفون الكلم عن مواضعه، وقولهم باطل؛ فإن المضاف إلى الله تعالى معانٍ وأعيان؛ وإضافة الأعيان إلى الله للتشريف، وهي مخلوقة له، كبيت الله وناقاة الله، بخلاف إضافة المعاني؛ كعلم الله، وقدرته، وعزته، وجلاله، وكبريائه، وكلامه، وحياته، وعلوه، وقهره؛ فإن هذا كله من صفاته، لا يمكن أن يكون شيء من ذلك مخلوقاً، والوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص، قال تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ أَلْمَيَرُونَ أَنَّهُ لَا يَكْلَمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، فكان عبادة العجل مع كفرهم أعرف بالله من المعتزلة؛ فإنهم لم يقولوا لموسى: وربك لا يتكلم -أيضاً-، وقال تعالى عن العجل -أيضاً-: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ إِتَوَوْنَ آلَاءَهُمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾، فعلم أن نفي رجوع القول ونفي التكلم نقص يستدل به على عدم ألوهية العجل، وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يلزم منه التشبيه والتجسيم»: فقد استقر عند بني إسرائيل أن رب موسى

متكلم، وإلا لردوا عليهم عيهم بعبادة ما لا يخاطبهم، بقولهم: وربك كذلك -
تعالى الله - لا يتكلم!

وغاية شبهتهم التي بها نفوا صفة الكلام: أننا إذا أثبتنا صفة الكلام لله ﷻ وهي
ثابتة لبعض المخلوقات، فقد شبهناه ببعض خلقه، وهذا غلط؛ فكلامه على ما يليق
بجلاله وعظمته، وكلام المخلوقين على ما يليق بهم؛ فانتفى التشبيه.

«إذا قلنا: إنه تعالى يتكلم كما يليق بجلاله انتفت شبهتهم، ألا ترى أنه تعالى
قال: ﴿أَلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَنَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ﴾ [يس: ٦٥].»

وهل هذا الكلام مثل الكلام المخلوق، وهل كلام السموات والأرض: ﴿قَالَتَا
أَيْنَا طَائِعِينَ﴾ مثل كلام المخلوق؟! بل لكل موصوف صفة تناسبه، مع أن الجميع
يسمى كلامًا.

«فنحن نؤمن أنها تتكلم، ولانعلم كيف تتكلم، وكذا قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا
لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، وكذلك تسييح
الحصى والطعام، وسلام الحجر، كل ذلك بلا فم يخرج منه الصوت الصاعد من
الرئة، المعتمد على مقاطع الحروف؛ فتسييح الحصى والطعام بيده ﷺ^(١)، وسلام
الحجر عليه ﷺ في الجاهلية قبل البعثة^(٢)، كل هذا ثبتته به السنة.

«والى هذا أشار الشيخ رحمه الله بقوله: «منه بدا بلا كيفية قولاً»؛ أي: ظهر منه،

(١) إشارة إلى حديث عبد الله بن مسعود رحمه الله: «فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ،
ولقد كنا نسمع تسييح الطعام وهو يؤكل»، أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة
في الإسلام، (٣٥٧٩).

(٢) إشارة إلى حديث جابر بن سمرة مرفوعاً: «إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث،
إني لأعرفه الآن»، أخرج مسلم، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه
قبل النبوة، (٢٢٧٧).

ولا يدري كيفية تكلمه به، وأكد هذا المعنى بقوله: «قولاً» أتى بالمصدر المعرف للحقيقة: الذي به ينتفي المجاز.

«كما أكد الله تعالى التكليم بالمصدر المثبت للحقيقة النافي للمجاز في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]، ولقد قال بعضهم لأبي عمرو بن العلاء - أحد القراء السبعة -^(١): أريد أن تقرأ: «وكلم الله موسى»، بنصب اسم الله؛ ليكون موسى هو المتكلم لا الله، فقال له أبو عمرو: «هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟!».

والعرب الأقحاح لا تطاوعهم ألسنتهم على اللحن لو قصدوه إلا بمشقة، والمسألة الزنبورية^(٢) بين سيويه والكسائي مشهورة، وفيها عند بعض أهل التراجم: «وكان الأمين شديد العناية بالكسائي؛ لكونه معلمه، فاستدعى عريباً وسأله، فقال كما قال سيويه، فقال له: نريد أن تقول كما قال الكسائي، فقال: إن لساني لا يطاوعني على ذلك؛ فإنه ما يسبق إلا إلى الصواب، فقرروا معه أن شخصاً يقول: قال سيويه: كذا، وقال الكسائي: كذا، فالصواب مع من منهما، فيقول

(١) هو: زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله، أبو عمرو المازني البصري، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، قرأ بمكة والمدينة، وقرأ -أيضاً- بالكوفة والبصرة على جماعة كثيرة، فليس في القراء السبعة أكثر شيوخاً منه، توفي سنة (١٥٤هـ)، له أخبار وكلمات مأثورة، وللصولي كتاب «أخبار أبي عمرو بن العلاء». ينظر: تهذيب الكمال، ١٢٠/٣٤، غاية النهاية، ٢٨٨/١، الأعلام، ٧٢/٣.

(٢) هي مسألة اختلف فيها سيويه والكسائي، وقيل: إن سيويه مات بسببها، حيث اختار فيها الرفع في قولك: «قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي» ولم يُجزِ النصب، وأجاز الكسائي النصب: «فإذا هو إياها»، وحكم على الرفع بأنه لحن. ينظر: عمدة الكتاب، (ص: ٥٥)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ٥٧٦/٢، مغني اللبيب، (ص: ١٢١).

العربي: مع الكسائي، فقال: هذا يمكن»^(١).

وهنا كان رد أبي عمرو بن العلاء مفحماً لهذا المعتزلي؛ فإنه إن أمكن التصرف في الآية الأولى بجعل موسى هو الفاعل، فكيف يمكن هذا في آية الأعراف؟ فإنه لو قال: «وكلمه ربه» بنصب ربه؛ لكان الضمير عائداً على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع، كما امتناع «ضرب غلامه زيداً»^(٢).

«فبُهِتَ المعتزلي، وكم في الكتاب والسنة من دليل على تكليم الله تعالى لأهل الجنة وغيرهم، قال تعالى: ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بيننا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور، فرفعوا أبصارهم؛ فإذا الرب جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، وهو قول الله تعالى: ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، قال: فينظر إليهم وينظرون إليه، فلا يلتفتون إلى شيء مما هم فيه من النعيم ماداموا ينظرون إليه حتى يحتجب عنهم، وتبقى بركته ونوره عليهم في ديارهم» رواه ابن ماجه وغيره^(٣)، ففي هذا الحديث إثبات صفة الكلام، وإثبات الرؤية، وإثبات العلو: الحديث في إسناده ضعف، لكن للتكليم والرؤية شواهد كثيرة قطعية متواترة.

«وكيف يصح مع هذا أن يكون كلام الرب كله معنى واحداً».

الأشعرية، والكلاية يقولون: تكلم في الأزل بكلام واحد، ومعانيه واحدة،

(١) وفيات الأعيان، ٣/ ٤٦٤.

(٢) ينظر: المقتضب، ٢/ ٦٩، الأصول في النحو، ١/ ٨٧، شرح كتاب سيبويه، ٣/ ٢٦٩.

(٣) أخرجه ابن ماجه، (١٨٤)، وأبو نعيم في الحلية، ٦/ ٢٠٨، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة»، (٩٨)، والبخاري، (٢٢٥٣)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وفي إسناده أبو عاصم عبد الله بن عبيد الله العباداني ضعيف، والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال شيخ الإسلام: «في إسناده مقال»، وضعفه البوصيري، والهيثمي. ينظر: الموضوعات، ٣/ ٢٦١، مجموع الفتاوى، ٦/ ٤٤٩، مصباح الزجاجة، (٦٧)، مجمع الزوائد، ٧/ ١٠١، تخريج المشكاة، (٥٥٩٠).

ولكن ألفاظه مختلفة بحسب ما تقتضيه لغة من نزل إليهم.

«وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فأهانهم بترك تكليمهم، والمراد أنه لا يكلمهم تكليم تكريم، وهو الصحيح؛ إذ قد أخبر في الآية الأخرى أنه يقول لهم في النار: ﴿أَخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]؛ جواباً لقولهم: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٧]، فالمنفي هو تكليم التكريم، أما تكليم التبكيت والتفريع؛ فثبت في هذه الآية وغيرها من نظائرها.

«فلو كان لا يكلم عباده المؤمنين؛ لكانوا في ذلك هم وأعداؤه سواء، ولم يكن في تخصيص أعدائه بأنه لا يكلمهم فائدة أصلاً»؛ فإذا كان الكلام منفيًا عن الكافرين والمؤمنين؛ فما فائدة تخصيص الكفار بنفي كلامه لهم؟!

«وقال البخاري في صحيحه: باب كلام الرب ﷻ مع أهل الجنة، وساق فيه عدة أحاديث^(١)، فأفضل نعيم أهل الجنة رؤية وجهه ﷻ وتكليمه لهم، فإنكار ذلك إنكارٌ لروح الجنة وأعلى نعيمها وأفضلها؛ الذي ما طابت لأهلها إلا به.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، والقرآن شيء؛ فيكون داخلًا في عموم كل؛ فيكون مخلوقًا، فمن أعجب العجب؛ وذلك أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله فأخرجوها من عموم (كل)، وأدخلوا كلام الله في عمومها: «أخرجوا من عموم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ أفعال العباد؛ فزعموا أنه تعالى لم يخلقها، مع أن أفعال العباد مخلوقة، وأدخلوا في عموم الآية كلامه، مع أنه صفة للخالق، والقول في الصفات، كالقول في الذات.

(١) ينظر: الصحيح، ١٥١/٩.

«مع أنه صفة من صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة؛ إذ بأمره تكون المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ففرّق بين الخلق والأمر، فلو كان الأمر مخلوقاً للزم أن يكون مخلوقاً بأمرٍ آخر، والآخِرُ بآخرٍ إلى ما لا نهاية له؛ فيلزم التسلسل وهو باطل، وطرد باطلهم أن تكون جميع صفاته مخلوقة؛ كالعلم، والقدرة، وغيرهما، وذلك صريح الكفر؛ فإن علمه شيء، وقدرته شيء، وحياته شيء؛ فيدخل ذلك في عموم (كل) فيكون مخلوقاً بعد أن لم يكن - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -، يعني: أن الله ﷻ فرق بين الخلق والأمر؛ فالخلق شيء والأمر شيء آخر، الخلق فعل والأمر كلام، وإذا قالوا: إن الكلام مخلوق لم يصر بينهما فرق، فكلاهما مخلوقان!

«وكيف يصح أن يكون متكلماً بكلام يقوم بغيره، ولو صح ذلك للزم أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات كلامه، وكذلك -أيضاً- ما خلقه في الحيوانات، ولا يفرّق حينئذٍ بين «نطق» و«أنطق»، وإنما قالت الجلود: ﴿أَنْطَقَنَا اللَّهُ﴾، ولم تقل: نطق الله؛ بل يلزم أن يكون متكلماً بكل كلام خلقه في غيره زوراً كان أو كذباً أو كفراً أو هدياناً -تعالى الله عن ذلك-، وقد طرد ذلك الاتحادية فقال ابن عربي^(١):
وكل كلام في الوجود كلامه سواءً علينا نثره ونظامه^(٢)

لأنه هو الذي خلقه فيه؛ وعلى هذا فالكلام الذي فيه السب والشتم، واللعن والقذف، والكفر؛ كله كلام الله. ولا يستكثر مثل هذا القول من شخص يزعم أن

(١) هو: أبو بكر، محمد بن علي بن محمد، الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بمحيي الدين ابن عربي، الملقب بالشيخ الأكبر، من أئمة الصوفية والمتكلمين، كان يقول بوحدة الوجود، توفي سنة (٦٣٨هـ)، له تصانيف، منها: «الفتوحات المكية»، و«فصوص الحکم»، و«مفاتيح الغيب». ينظر:

تاريخ الإسلام، ٢٧٣/١٤، طبقات الأولياء، ١/٤٦٩.

(٢) ينظر: الفتوحات المكية، ٦/٣٣٣، مجموع الفتاوى، ٦/٥١٩.

وجود الخالق هو عين وجود المخلوق، وأن كل ما رأته عينك فهو الله، وأما الأعيان المختلفة؛ فتجليات له فقط، حتى قال فاسقهم - وكلهم كذلك -:

وما الكلب والخنزير إلا إلهنا وما الله إلا عابد في كنيسة^(١)

وعابهم ابن القيم، فقال في نونيته: «يا أمة معبودها موطوؤها»^(٢) - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -.

«ولو صح أن يوصف أحد بصفة قامت بغيره؛ لصح أن يقال للبصير: أعمى، وللأعمى بصير؛ لأن البصير قد قام وصف العمى بغيره، والأعمى قد قام وصف البصر بغيره، ولصح أن يوصف الله تعالى بالصفات التي خلقها في غيره، من: الألوان، والروائح، والطعوم، والطول، والقصر، ونحو ذلك»؛ فالميت حي، والأعمى بصير؛ لأن الحياة والبصر يقوم بغيرهما من الأحياء، فيكون - على وزن كلامهم - من لم يتصف بالصفة متصفاً بها إذا اتصف بها غيره.

✽ [جانب من نقض عبد العزيز الكناني لعقيدة المعتزلة]

«وبمثل ذلك ألزم الإمام عبد العزيز المكي بشرًا المريسي^(٣) بين يدي المأمون^(٤) بعد أن تكلم معه ملتزمًا ألا يخرج عن نص التنزيل، وألزمه الحجة، فقال

(١) ينظر: موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، ١٠/٥١٧.

(٢) البيت في نونية ابن القيم، (٢٣)، وعجزه: أين الإله وثغرة الطعان.

(٣) هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي البغدادي المريسي، قال عنه الذهبي: «نظر في الكلام فغلب عليه، وانسلخ من الورع والتقوى، وجرّد القول بخلق القرآن، ودعا إليه حتى كان عين الجهمية في عصره وعالمهم، فمقته أهل العلم، وكفره عدة»، توفي سنة (٢١٨هـ). ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، ٧/٥٦، وفيات الأعيان، ١/٢٧٧، السير، ١٠/١٩٩.

(٤) هو: المأمون بن هارون الرشيد بن محمد المهدي، أبو العباس أو أبو جعفر، عبد الله أمير المؤمنين، قرأ العلم والأدب والأخبار، والعقليات، وعلوم الأوائل، وأمر بتعريب كتبهم، توفي سنة (٢١٨هـ). ينظر: تاريخ بغداد، ١١/٤٣٠، السير، ١٠/٢٧٢.

بشر: يا أمير المؤمنين، ليدع مطالبتي بنص التنزيل ويناظرني غيره، فإن لم يدع قوله ويرجع عنه ويقرّ بخلق القرآن الساعة، وإلا فدمي حلال»: وهذا من عجائب أهل الضلال، يُدعُونَ إلى النصوص فيفترُون، ويطلبون التحاكم إلى العقول، فهل هذه المسألة المتعلقة بالله ﷻ يكون الحكم فيها إلى أفكار الناس وآرائهم؟! إن مجرد سماع رفض المطالبة بالدليل النصي يجزم معه بأن المناظر على باطل.

«قال عبد العزيز: تسألني أم أسألك؟ فقال بشر: اسأل أنت، وطمع في»: أي: لعل الحجة تخون، ولا يحضرني سؤال حسن، أو أسأل بسؤال يمكنه الجواب عنه.

«فقلت له: يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها: إما أن تقول: إن الله خلق القرآن -وهو عندي أنا كلامه- في نفسه، أو خَلَقَهُ قائمًا بذاته ونفسه، أو خَلَقَهُ في غيره؟»: ثلاثة احتمالات لا رابع لها: إما أن يكون خَلَقَهُ في نفسه، أو خَلَقَهُ في غيره، أو خَلَقَهُ قائمًا بذاته ونفسه.

«قال: أقول خلقه كما خلق الأشياء كلها، وحاد عن الجواب»: تهرب من الإلزام، وأجاب بجواب عام.

«فقال المأمون: اشرح أنت هذه المسألة، ودع بشرًا فقد انقطع، فقال عبد العزيز: إن قال: خلق كلامه في نفسه، فهذا محال؛ لأن الله لا يكون محلاً للحوادث المخلوقة، ولا يكون منه شيء مخلوقًا، وإن قال: خلقه في غيره؛ فيلزمه في النظر والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره فهو كلامه، وإن قال: خلقه قائمًا بنفسه وذاته؛ فهذا محال لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مرید، ولا العلم إلا من عالم، ولا يعقل كلام قائم بنفسه يتكلم بذاته، فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقًا، عُلِمَ أنه صفة لله. هذا مختصر من كلام الإمام عبد العزيز في الحيدة».

«الحيدة» كتاب مشهور في المناظرة بين الكنانى وبشر المريسي، نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره^(١)، وهو كتاب مستفيض، وشهرته بين أهل العلم تغني عن إسناده، والاستفاضة يثبت بها ما هو أعظم من هذا؛ والكتب إذا كانت جارية على أصول من نسبت إليه، واستفاضت نسبتها إليه، وتداولها أهل العلم، فتقبل، وتنسب له، ولو وجد في سندها من يضعف^(٢).

✦ [الرد على استدالات المعتزلة]

«وعموم (كل) في كل موضع بحسبه، ويعرف ذلك بالقرائن؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]: الريح التي أرسلت إلى عاد، لم تدمر السموات والأرض مع كونها شيئاً، فلم تدخل في العموم؛ لأنه عموم أريد به الخصوص.

«ومساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح؛ وذلك لأن المراد تدمر كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة، وما يستحق التدمير؛ فلو كان المراد العموم من أصله، ما قيل: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾؛ لأن المساكن تدخل في العموم.

«وكذا قوله تعالى حكاية عن بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، المراد: من كل شيء يحتاج إليه الملوك، وهذا القيد يفهم من قرائن الكلام؛ إذ مراد الهدهد أنها ملكة كاملة في أمر الملك، غير محتاجة إلى ما يكمل به أمر ملكها، ولهذا نظائر كثيرة».

فلم تؤت مما أوتي سليمان ﷺ؛ إذ لم تسخر لها الجن، والرياح؛ لقوله تعالى:

(١) ينظر: الفتوى الحموية الكبرى، (ص: ٢٦١)، درء تعارض العقل والنقل، ٢/ ٢٤٥.

(٢) نسبها له الخطيب في التاريخ، ١٠/ ٤٤٨، والمزي في تهذيب الكمال، ١٨/ ٢٢١، وأنكرها الذهبي في المغني، ٢/ ٥٦٩، وفي الميزان، ٢/ ٦٣٩، وتبعه تلميذه السبكي في طبقات الشافعية، ٢/ ١٤٥.

﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾ [ص: ٣٥].

«والمراد من قوله تعالى: ﴿خَلِقُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]؛ أي: كل شيء مخلوق، وكل موجود سوى الله تعالى فهو مخلوق، فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتمًا، ولم يدخل في العموم الخالق تعالى، وصفاته ليست غيره؛ لأنه ﷻ هو الموصوف بصفات الكمال، وصفاته ملازمة لذاته المقدسة لا يتصور انفصال صفاته عنه، كما تقدم الإشارة إلى هذا المعنى عند قوله: «ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه»؛ بل نفس ما استدلوا به يدل عليهم. فإذا كان قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، مخلوقًا لا يصح أن يكون دليلًا؛ لأن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، إن كان مخلوقًا، فكيف يُستدل بمخلوق على مخلوق؟!!

«وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]؛ فما أفسده من استدلال.

فإن (جعل) إذا كان بمعنى خلق يتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَا رَتْقًا فَفَنَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٣٠] وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠ - ٣١]، وإذا تعدى إلى مفعولين لم يكن بمعنى خلق، قال تعالى: ﴿وَلَا نَنْقُضُ الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]،

وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾ [الزخرف: ١٩]، ونظائره كثيرة،
فكذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣].

الآية التي ذكرها الشارح رحمه الله وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣]، مما استدل به المعتزلة على خلق القرآن، وجعلوها في إفادة الخلق، كقوله عليه السلام: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، والفرق بينهما واضح، والتفريق بينهما كما قال الشارح رحمه الله أن الفعل (جعل) يتعدى إلى مفعول واحد وإلى مفعولين، فإن تعدى إلى مفعول واحد كان بمعنى: (خلق)، وإن تعدى لمفعولين كان بمعنى (صير)، ففي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، لا يمكن أن يكون (تجعلوا) بمعنى: (تخلقوا)، فالتفريق بين جعل في الموضوعين ظاهر.

يذكر عن الزمخشري أنه افتتح تفسيره بقوله: الحمد لله الذي خلق القرآن، فقيل له: إن كتابك لن يروج بهذه الافتتاحية؛ بل سيُتلف، فبدل وقال: الحمد لله الذي جعل القرآن عربياً^(١)، والموجود في تفسيره لا هذا ولا ذاك، فالموجود: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزله بحسب المصالح منجماً»^(٢)، ولا يبعد أن يكون غير فيما بعد، أو غير من أحد أتباعه؛ أي: أنه حصل التصرف مرة ثانية؛ ليروج الكتاب ويستفاد منه، وإن كانت هذه المقدمة -أيضاً- توحى بمذهبه؛ لأن التأليف والتنظيم يشير إلى كونه مخلوقاً.

وتفسير الزمخشري كتاب مفيد لاسيما فيما يتعلق ببلاغة القرآن وبيانه، فيه فوائد جياذ في هذا الباب، لكنه مشحون بالأحاديث الموضوعية، والاستنباطات

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ١/١٠، وفيات الأعيان، ١٧٠/، تاريخ الإسلام، ١١/٦٩٧.

(٢) الكشف عن حقائق التأويل، (ص: ١).

الفقهية - على قلتها - على مذهب أبي حنيفة.

«وما أفسد استدلالهم بقوله تعالى: ﴿نُودِيَ مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠]، على أن الكلام خلقه الله تعالى في الشجرة، فسمعه موسى منها، وعموا عما قبل هذه الكلمة وما بعدها؛ فإن الله تعالى قال: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠]، والنداء هو الكلام من بُعد، فسمع موسى ﷺ النداء من حافة الوادي.

ثم قال: ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠]؛ أي: أن النداء كان في البقعة المباركة من عند الشجرة، كما تقول: سمعت كلام زيد من البيت، يكون (من البيت) لابتداء الغاية، لا أن البيت هو المتكلم، ولو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة؛ لكانت الشجرة هي القائلة: ﴿يَمُوسَىٰ إِنَّتَ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، وهل قال: ﴿يَمُوسَىٰ إِنَّتَ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، غير رب العالمين؟!

ولو كان هذا الكلام بدا من غير الله؛ لكان قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾ صدقاً؛ إذ كل من الكلامين عندهم مخلوق قد قاله غير الله.

هذا مخلوق في الشجرة، وهذا مخلوق في فرعون، فقالت الشجرة: يا موسى، إني أنا ربك، وقال فرعون: أنا ربكم الأعلى؛ لا فرق! وحينئذ يكون عندهم فرعون معذوراً. ومعروف عند أهل الاتحاد والحلولية أنهم يعذرون فرعون، وأن خطأه في تحجيره الله تعالى فيه، ولو عممه في كل موجود لأصاب، ومنهم من يراه مؤمناً كامل الإيمان؛ لأنه عرف الحق فنطق به! (١)

تعالى الله عن إفكهم.

(١) ينظر: شرح الطحاوية، ٢/٤٦٠، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، ٩/٤١٢.

«وقد فرقوا بين الكلامين على أصلهم الفاسد: أن ذاك كلام خلقه الله في الشجرة، وهذا كلام خلقه فرعون؛ لأن العبد عندهم يخلق فعله، وكلامه من فعله، وأصلهم المراد به القول بخلق أفعال العباد.

«فحرّفوا وبدلوا واعتقدوا خالقًا غير الله، وسيأتي الكلام على مسألة أفعال العباد - إن شاء الله تعالى -، فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]، وهذا يدل على أن الرسول أحدثه، إما جبريل أو محمد ﷺ.

جاءت الآية: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ في موضعين من القرآن: أحدهما يراد به جبريل، والثاني: يراد به محمد ﷺ، والتعبير برسول كما سيأتي في كلام الشارح رحمه الله يدل على أنه مرسل من قبل غيره؛ ليؤدي هذه الرسالة، فكيف يكون الكلام صادرًا منه؟!.

«قيل: ذكر الرسول مُعَرَّفٌ أنه مبلّغ عن مرسله؛ لأنه لم يقل: إنه قول ملك أو نبي، فعلم أنه بلّغه عن مرسله، لا أنه أنشأه من جهة نفسه، و-أيضًا- فالرسول في إحدى الآيتين جبريل، وفي الأخرى محمد؛ فإضافته إلى كل منهما تبين أن الإضافة للتبليغ؛ إذ لو أحدثه أحدهما امتنع أن يحدثه الآخر»: لو كانت الإضافة دليلًا على أن من أضيف إليه القول أحدثه، فقد أضيف لاثنتين: جبريل ﷺ ومحمد ﷺ، فهل يقال: إنهما أحدثاه كلاهما؟

«و-أيضًا- فقوله: «رسول أمين» دليل على أنه لا يزيد في الكلام الذي أرسل بتبليغه ولا ينقص منه؛ بل هو أمين على ما أرسل به يبلغه عن مرسله»: الوصف بالأمانة كما في قوله تعالى: ﴿مُطَاعٌ ثُمَّ آمِنٌ﴾ [التكوير: ٢١]، يدل على أنه مؤتمن على شيء، والأمانة هي القرآن، فهو مرسل من ربه بأمانة ليبلغها، وليس ثمة شيء سوى الوحي المنزل من ربه.

قال الشيخ أحمد شاكر: «الآية التي ذكرها الشارح ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ جاءت مرتين؛ في سورة الحاقة، وليس فيما بعدها الوصف بلفظ: (أمين)، والأخرى في سورة التكويد، ثم بعدها ﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ ﴿مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ﴾، فتعبير الشارح بقوله: و-أيضاً- فقوله: «رسول أمين» فيه شيء من التساهل، لم يرد به حكاية التلاوة، وإنما أراد المعنى فقط، ولو قال: و-أيضاً- فوصف الرسول بأنه (أمين) لكان أدق وأجود»^(١).

«و-أيضاً- فإن الله قد كفر من جعله قول البشر، ومحمد ﷺ بشر؛ فمن جعله قول محمد بمعنى أنه أنشأه؛ فقد كفر، ولا فرق بين أن يقول: إنه قول بشر أو جني أو ملك، والكلام كلام من قاله مبتدئاً، لا من قاله مبلغاً، ومن سمع قائلاً يقول: قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل

قال هذا شعر امرئ القيس».

إلا إذا كان لا يدري، وليس له علاقة بالشعر والأدب، فقد يجهله ويقول: لا أدري.

«ومن سمعه يقول: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٣)، قال:

هذا كلام الرسول، وإن سمعه يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٢ - ٥]، قال: هذا كلام الله، إن

(١) شرح الطحاوية بتحقيق: أحمد شاكر، (ص: ١٣٦).

(٢) هذا صدر البيت الأول من معلقة امرئ القيس، وعجزه: بسقط اللوى بين الدخول فحومل. ينظر: المعلقات السبع، مع شرحها للزوزني، (ص: ٩).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، (١)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، (١٩٠٧)، وأبو داود، (٢٢٠١)، والترمذي، (١٦٤٧)، والنسائي، (٧٥)، وابن ماجه، (٤٢٢٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً.

كان عنده خبر ذلك، وإلا قال: لا أدري كلام من هذا، ولو أنكر عليه أحد ذلك لكذّبه، ولهذا من سمع من غيره نظماً ونثراً يقول له: هذا كلام من؟ أهذا كلامك أو كلام غيرك؟؛ فتراه مستقراً عند الناس إضافة الكلام إلى مبتدئه وقائله، وأما الواسطة؛ فما هي إلا وسيلة للبلاغ.

❖ [تنازع المتأخرين في صفة الكلام وبيان مذهب أهل السنة]

«وبالجملّة فأهل السنة كلهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف متفقون على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون في أن كلام الله هل هو معنى واحد قائم بالذات أو أنه حروف وأصوات تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً؟ أو أنه لم يزل متكلماً إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وأن نوع الكلام قديم».

«أو» هنا للتقسيم، والحق هو القسم الأخير: أنه لم يزل متكلماً إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وأن نوع الكلام قديم، وأما قول الأشاعرة أصحاب الكلام النفسي، وكذلك الماتريدية: أنه معنى واحد قائم بالذات، أو أنه حروف وأصوات تكلم بها بعد أن لم يكن متكلماً؛ فكل هذا باطل.

«وقد يطلق بعض المعتزلة على القرآن أنه غير مخلوق، ومرادهم أنه غير مخلوق مفترئ مكذوب؛ بل هو حق وصدق»: من باب التقية والمداهنة، كما تفعله الرافضة عندما يحتاجون إلى التقية في حال يغلب فيها عليهم أهل السنة، ونقل عن أحمد بن حنبل في قول شبابة^(١): «الإيمان قول وعمل، كما يقولون: فإذا قال فقد عمل بجارحته؛ أي: بلسانه» أنه قال: «هذا قول خبيث، ما سمعت أحداً يقول به،

(١) هو: شبابة بن سَوَّار -بالسين المهملة المفتوحة، والواو المشددة، آخرها راء- المدائني، أصله من خراسان، مولد بني فزارة، ثقة حافظ رُمي بالإرجاء، توفي سنة (٤ أو ٥ أو ٦هـ)، أخرج له الجماعة. ينظر: تهذيب الكمال، ١٢/٣٤٣ - ٣٤٩، التقريب، (ت ٣٠٢٦)، المغني في الضبط، (ص: ١٣٤).

ولا بلغني»^(١)، فقول شبابة هذا كان مدهانة وذراً للرماد في العيون.

«ولا ريب أن هذا المعنى منتفٍ باتفاق المسلمين، والنزاع بين أهل القبلة إنما هو في كونه مخلوقاً خلقه الله أو هو كلامه الذي تكلم به وقام بذاته، وأهل السنة إنما سئلوا عن هذا، وإلا فكونه مكذوباً مفترئاً مما لا ينازع مسلم في بطلانه، ولا شك أن مشايخ المعتزلة وغيرهم من أهل البدع معترفون بأن اعتقادهم في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سنة، ولا عن أئمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان»: ولو تلقوه عن الكتاب والسنة واكتفوا بهما لما اختلفوا مع أهل السنة، وإنما يتلقونه من قواعد قعدوها وأصول أصلوها، وسمّوها عقلية، وكلها منقولة من الكتب القديمة الموروثة عن اليونان، الذين يسمونهم الحكماء والفلاسفة، وقد ترجمت هذه الكتب في عهد المأمون، واعتنوا بها، وتنبّخوا عن القرآن والسنة.

«وإنما يزعمون أن العقل دلهم عليه، وإنما يزعمون أنهم تلقوا من الأئمة الشرائع»: يعني: أن الشرائع العملية يتلقونها عن الأئمة، ويستدلون لها بالكتاب والسنة، أما العقائد التي هي الأصل، وما يتعلق بالله ﷻ؛ فيرون أن نصوص الكتاب والسنة لا تكفي لها؛ فلذا استعانوا بزبالة أذهان اليونان، ألا ساء ما يحكمون! ولو أنهم عكسوا؛ لكان الأمر أسهل، وإن كانت الشريعة أصولاً وفروعاً مصادرها معروفة، لا مدخل للعقول في إثباتها.

«ولو ترك الناس على فطرتهم السليمة وعقولهم المستقيمة لم يكن بينهم نزاع، ولكن ألقى الشيطان إلى بعض الناس أغلوطة من أغاليطه فرق بها بينهم ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اُخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، والذي يدل عليه كلام الطحاوي ﷺ: أنه

(١) ينظر: السنة لأبي بكر الخلال، ٣/٥٧١.

تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء كيف شاء، وأن نوع كلامه قديم، وكذلك ظاهر كلام الإمام أبي حنيفة رحمته في الفقه الأكبر؛ فإنه قال: والقرآن كلام الله في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي صلى الله عليه وسلم منزل، ولفظنا بالقرآن مخلوق، وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة...؛ لأن لفظ القارئ وكتابته من عمله، وعمله مخلوق لله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦].

«والقرآن غير مخلوق، وما ذكره الله في القرآن حكاية عن موسى وغيره من الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-، وعن فرعون وإبليس، فإن ذلك كله كلام الله إخبار عنهم، وكلام الله غير مخلوق، وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق، والقرآن كلام الله لا كلامهم، وسمع موسى صلى الله عليه وسلم كلام الله تعالى، فلما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هو من صفاته لم يزل، وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين؛ يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويتكلم لا ككلامنا. انتهى^(١)؛ فالكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وكما أن له صلى الله عليه وسلم ذاتًا لا تشبه ذات المخلوقين، فله صفات لا تشبه صفات المخلوقين، وإذا كانت المخلوقات وهي تشترك في صفة الخلق تتباين وتتفاوت صفاتها، فكيف فيما بين الخالق والمخلوق؟!

«فقوله: «وما كلم موسى بكلامه الذي هو له من صفاته» يُعلم منه أنه حين جاء كلمه، لا أنه لم يزل ولا يزال أزلاً وأبدًا يقول: يا موسى؛ كما يفهم ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ ففيه إثبات حدوث آحاد الكلام تبعًا لمشيئته سبحانه، وأنه كلم موسى حال مجيئه، لا أنه لم يزل ولا يزال أزلاً وأبدًا يقول: يا موسى، حتى قبل أن يخلق موسى! كما يزعم الأشاعرة ومن نحاه نحوهم.

«ففهم منه الرد على من يقول من أصحابه: إنه معنى واحد قائم بالنفس؛

(١) ينظر: الفقه الأكبر، (ص: ٢٤).

لا يتصور أن يُسمع، وإنما يخلق الله الصوت في الهواء، كما قال أبو منصور الماتريدي وغيره: «من أتباع أبي حنيفة ماتريديّة كثيرون، وفيهم معتزلة -أيضاً-، فالزمخشري حنفي المذهب.

«وقوله: «الذي هو من صفاته لم يزل» ردُّ على من يقول: إنه حدث له وصف الكلام بعد أن لم يكن متكلمًا، وبالجملة فكل ما تحتج به المعتزلة مما يدل على أنه كلام متعلق بمشيئته وقدرته، وأنه يتكلم إذا شاء، وأنه يتكلم شيئاً بعد شيء، فهو حق يجب قبوله، وما يقول به من يقول: إن كلام الله قائم بذاته، وإنه صفة له، والصفة لا تقوم إلا بالموصوف، فهو حق يجب قبوله والقول به؛ فالحق يقبل ممن قاله، وإن كان معه باطل كثير، لكن مع قبول الحق يُرد الباطل ويُبين.

«فيجب الأخذ بما في قول كل من الطائفتين من الصواب، والعدول عما يرد الشرع والعقل من قول كل منهما».

❖ [الرد على شبهة قيام الحوادث بالله بإثبات صفة الكلام له]

«فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم أن تكون الحوادث قامت به. قلنا: هذا القول مجمل، ومن أنكر قبلكم قيام الحوادث بهذا المعنى به تعالى من الأئمة؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك، ونصوص الأئمة -أيضاً- مع صريح العقل، ولا شك أن الرسل الذين خاطبوا الناس وأخبروهم أن الله قال، ونادى، وناجى، ويقول؛ لم يفهموهم أن هذه مخلوقات منفصلة عنه؛ بل الذي أفهموهم إياه أن الله نفسه هو الذي تكلم، والكلام قائم به لا بغيره، وأنه هو الذي تكلم به وقاله، كما قالت عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك: «ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في بوحى يتلى»^(١): توقعت أن

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب «لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا» =

يرى النبي ﷺ رؤيا في براءتها، لكن نزلت براءتها من فوق سبع سموات في عشر آيات تتلى إلى يوم القيامة، ومع ذلك لا يزال أهل الضلال من الرافضة يرمونها بما برأها الله منه؛ رادّين على الله تعالى خبره، نسأل الله العافية.

«ولو كان المراد من ذلك كله خلاف مفهومه لوجب بيانه؛ إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

ولا يُعرف في لغة، ولا عقلٍ قائلٌ متكلم لا يقوم به القول والكلام، وإنما قام الكلام بغيره، وإن زعموا أنهم فروا من ذلك حذرًا من التشبيه، فلا يثبتوا صفةً غيره؛ فإنهم إذا قالوا: يعلم لا كعلمنا، قلنا: ويتكلم لا كتكلمنا، وكذلك سائر الصفات؛ فالمبتدعة يحاجون بما أثبتوا على ما أنكروه من الصفات، وتفريقهم بين الصفات في إثبات بعضها ونفي بعضها، كما هو فعل الأشاعرة من إثبات سبع صفات ونفي الباقي، فهو تناقض، ويلزمهم فيما أثبتوه نظير ما فروا منه؛ فالتفريق بينها تفريق بين المتماثلات بدون إحالة عقلية، ولا دلالة شرعية، وكذلك من أثبت الأسماء ونفى الصفات كالمعتزلة؛ يقال لهم فيما نفوه مثل ما قالوا فيما أثبتوه.

«وهل يُعقل قادر لا تقوم به القدرة أو حي لا تقوم به الحياة؟!»: لا يعقل، وهم أثبتوا له القدرة والحياة، فيقال لهم: كما أثبت له القدرة والحياة وقيامها به تعالى، ولم يلزم منه الحدوث، فكذلك أثبتوا له الكلام.

«وقد قال ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر»^(١)،

= إلى قوله: ﴿الْكَذِبُونَ﴾، (٤٧٥٠)، وأبو داود، أول كتاب السنة، باب في القرآن، (٤٧٣٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) هذا طرفٌ من حديثٍ أخرجه ابن أبي شيبة، (٢٣٦٠)، وأحمد، (١٥٤٦١)، وأبو يعلى، (٦٨٤٤)، وابن السني في عمل اليوم والليلة، (٦٣٧)، والبيهقي في الدعوات الكبير، (٥٩٩)، كلهم من طرق =

فهل يقول عاقل: إنه ﷺ عاذ بمخلوق؟! بل هذا كقوله: «أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك»^(١)؛ فالكلام صفة، والرضا صفة، وقد استعاذ بها النبي ﷺ، مع أنهم لا يثبتون صفة الرضا ولا الغضب، ولا غيرهما من الصفات الفعلية الاختيارية؛ بل يتأولونها إما بمخلوق منفصل، كالثواب والعقاب ونحوهما، وإما بالإرادة: إرادة الإنعام، وإرادة الانتقام، ونحو ذلك^(٢)، وهذا الحديث من أقوى الأدلة في الرد على هذا كله؛ فإنهم إن أولوها بالإرادة؛ فالإرادة صفة من صفاته، ويلزمهم فيها ما لزمهم فيما فرؤوا منه، وإن أولوها بمخلوق منفصل؛ فكيف يستعاذ بمخلوق؟!

«وكقوله: «أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»^(٣)، وكقوله: «وأعوذ

= عن جعفر بن سليمان، عن أبي التياح قال: سألت رجل عبد الرحمن بن خنيس: كيف صنع رسول الله ﷺ حين كادته الشياطين؟ قال: جاءت الشياطين إلى رسول الله ﷺ من الأودية، وتحدرت عليه من الجبال، وفيهم شيطان معه شعلة من نار، يريد أن يحرق بها رسول الله ﷺ، قال: فرعب - قال جعفر: أحسبه قال: جعل يتأخر - قال: وجاء جبريل، فقال: يا محمد، قل، قال: «ما أقول؟»، قال: قل: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، من شر ما خلق وذراً وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير، يا رحمن»، فطفئت نار الشياطين، وهزمهم الله ﷻ، واللفظ لأحمد، وجاء نحوه عن خالد بن الوليد.

(١) أخرجه مسلم كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (٤٨٥)، وأبو داود، (٨٧٩)، والترمذي، (٣٤٩٣)، والنسائي، (١٦٩)، وابن ماجه، (٣٨٤١)، ومالك، (٧٢٥)، وأحمد، (٢٤٩٥٠)، من حديث عائشة ؓ: أن النبي ﷺ كان يدعو، فيقول في دعائه: «اللهم أعوذُ برِضَاكَ من سَخَطِكَ، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذُ بك منك، لا أُحْصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

(٢) ينظر: العرش للذهبي، ٨٥/١.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب استحباب وضع اليد على موضع الألم مع الدعاء، (١٧٢٨)، وابن ماجه، (٣٥٢٢)، من حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي: أنه شكأ إلى رسول الله ﷺ وجعا يجده في جسده منذ أسلم، فقال له رسول الله ﷺ: «ضع يدك على الذي تألم من جسدك، وقل باسم الله ثلاثاً، وقل سبع مرات: أعوذُ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر».

بعظمتك أن نغتال من تحتنا»^(١) كل هذه من صفات الله تعالى، وهذه المعاني مبسوسة في مواضعها، وإنما أشير إليها هنا إشارة.

✽ [الرد على القائلين بأن كلام الله معنى واحد]

«وكثير من متأخري الحنفية على أنه معنى واحد، والتعدد والتكثّر والتجزي والتبعض في الحاصل في الدلالات لا في المدلول»: التكثّر والتبعض والتغاير في المعاني إنما هو في الكلام المخلوق الذي هو الدلالات على المدلول، والمدلول - الكلام النفسي - واحد غير مخلوق.

«وهذه العبارات مخلوقة، وسميت كلامَ الله لدلالاتها عليه وتأديه بها، فإن عُبر بالعربية فهو قرآن، وإن عُبر بالعبرية فهو توراة».

ذكرنا هذا سلفاً، وعرفنا وجه الرد عليه، وأن من لازمه أن تكون سورة ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا﴾، وسورة المسد، وغيرها من السور التي تحدثت عن وقائع في عهد النبي ﷺ، نزلت على جميع من نزل عليهم كتابٌ، إلا أن اللغات تختلف.

«فاختلفت العبارات لا الكلام، قالوا: وتسمى هذه العبارات كلام الله مجازاً، وهذا كلام فاسد؛ فإن من لازمه أن معنى قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّيْفَ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وهو معنى قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ومعنى آية الكرسي هو معنى آية الدين، ومعنى سورة الإخلاص هو معنى ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، وكلما تأمل الإنسان هذا القول تبين له فساده، وعلم أنه مخالف لكلام السلف، والحق أن التوراة والإنجيل والزيور والقرآن من كلام الله حقيقة، وكلام الله تعالى لا يتناهى؛

(١) تقدم تخريجه ١/١٦٥.

فإنه لم يزل يتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء، ولا يزال كذلك، قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ
الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]: التوراة
والإنجيل والزبور والقرآن من كلام الله حقيقة، لكن التوراة كلام الله ﷺ يختلف عن
كلامه في الإنجيل، وعن كلامه في الزبور، وكلامه في القرآن.

«وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ
أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [القلم: ٢٧]، ولو كان ما في المصحف
عبارة عن كلام الله وليس هو كلام الله؛ لما حُرِّم على الجنب والمحدث مسه، ولو
كان ما يقرؤه القارئ ليس كلام الله؛ لما حرم على الجنب قراءة القرآن؛ بل كلام الله
محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، مكتوب في المصاحف - كما قاله أبو حنيفة رضي الله عنه
في الفقه الأكبر-، وهو في هذه المواضع كلها حقيقة، وإذا قيل: المكتوب في
المصحف كلام الله، فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه خط فلان وكتابته؛
فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه مداد قد كُتِبَ به فهم منه معنى صحيح
حقيقي، وإذا قيل: المداد في المصحف، كانت الظرفية فيه غير الظرفية المفهومة من
قول القائل: فيه السموات والأرض، وفيه محمد وعيسى، ونحو ذلك»: المداد في
المصحف هذه ظرفية ذات؛ لأن المداد الذي هو ذات الحبر موجود في المصحف،
لكن قولنا: فيه السموات والأرض، المراد به: أن فيه ذكرهما لا ذاتهما.

«وهذان المعنيان مغايران لمعنى قول القائل: فيه خط فلان الكاتب، وهذه
المعاني الثلاثة مغايرة لمعنى قول القائل: فيه كلام الله، ومن لم يتنبه للفروق بين
هذه المعاني؛ ضل ولم يهتد للصواب.

وكذلك الفرق بين القراءة التي هي فعل القارئ، والمقروء الذي هو قول
الباري، من لم يهتد له؛ فهو ضالٌّ -أيضاً-، ولو أن إنساناً وجد في ورقة مكتوباً:

الأكل شيء ما خلا الله باطل (١)

من خط كاتب معروف، لقال: هذا من كلام لبيد حقيقة، وهذا خط فلان حقيقة، وهذا كل شيء حقيقة، وهذا خبر حقيقة، ولا تشبه هذه الحقيقة بالأخرى، والقرآن في الأصل مصدر، فتارة يُذكر ويراد به القراءة، قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقال ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم» (٢) وتارة يُذكر ويراد به المقروء، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وقال ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» (٣)، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على كل من المعنيين المذكورين؛ فالحقائق لها وجود عيني، وذهنى، ولفظي، ورسمي، ولكن الأعيان تُعلم ثم تُذكر ثم تكتب، فكتابتها في المصحف هي المرتبة الرابعة، فعل القارئ: تحريك لسانه وشفثيه وإخراج الصوت، وتبيين الحروف، وفعل العبد مخلوق ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وأما المقروء الملفوظ به؛ فهو كلام الله ﷻ، فالتفريق بينهما واضح وظاهر.

(١) هذا صدر بيت شهير للشاعر المخضرم لبيد بن ربيعة، وعجزه: وكل نعيم لا محالة زائل، وذكر النبي ﷺ صدره في حديث أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، (٣٨٤١)، ومسلم، كتاب الشعر، (٢٢٥٦)، والترمذي، (٢٨٤٩)، وابن ماجه، كتاب الأدب، باب الشعر، (٣٧٥٧)، من حديث أبي هريرة ؓ مرفوعا: «أصدق كلمة قالها الشاعر؛ كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل».

(٢) أخرجه أبو داود، أبواب فضائل القرآن، باب كيف يستحب الترتيل في القرآن، (١٤٦٨)، والنسائي، كتاب الافتتاح، تزيين القرآن بالصوت، (١٠١٥)، وابن ماجه، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في حسن الصوت بالقرآن، (١٣٤٢)، من حديث البراء بن عازب ؓ.

(٣) هذا طرفٌ من حديث عمر بن الخطاب ؓ، أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، (٤٩٩٢)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، (٨١٧)، وأبو داود، (١٤٧٥)، والترمذي، (٢٩٤٣)، والنسائي، (٩٣٧).

ومثل الشارح ﷺ عليه بيت لبيد، تجده مكتوباً على ورقة بخط فلان من الناس تعرفه، فتقول: هذا بيت لبيد، بخط فلان الذي كتبه، ولو وجدت في ورقة مكتوباً حديث: «إنما الأعمال بالنيات»^(١)؛ لقلت هذا كلام النبي ﷺ بخط فلان.

والقرآن في الأصل مصدر للفعل «قرأ»^(٢)، قال الشاعر:

ضحوا بأشمطَ عنوانَ السجود به يقطّع الليل تسبيحاً وقرأناً

أي: قراءة، ويطلق ويراد به القراءة، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ أي: قراءة الفجر، وخصت؛ لأنها أهم أركانها.

ومنه قوله ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»؛ أي: زينوا قراءتكم بأصواتكم، وتارة يراد به المقروء؛ قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنَ﴾ [النحل: ٩٨]، الذي هو كلام الله: ﴿فَأَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، وقال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ومنه «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»؛ أي: المقروء.

فالحقائق لها وجودات أربع:

- ◀ عيني: كشخص تراه بعينك.
- ◀ وذهني: كشيء تتخيله في ذهنك.
- ◀ ولفظي: حين تلفظ باسمه.
- ◀ ورسمي: كشيء يرسم ويكتب اسمه.

وكلها حقائق؛ فلا يقال: هذا حقيقة، وهذا مجاز؛ بل الجميع حقائق، لا يلتبس بعضها ببعض، وضل من اعتبرها أعياناً فقال: عندنا أربعة قرآانات: المكتوب قرآن،

(١) تقدم تخريجه ٢٨١/١.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٣٠/٤، تاج العروس، ٣٧١/١.

والمتلو قرآن، والمحفوظ في الصدور قرآن، وهذه الثلاثة مخلوقة، والمعنى القديم قرآن رابع. ذكره ابن القيم في نونيته ونسبه إلى ابن حزم^(١).

«وأما الكلام؛ فإنه ليس بينه وبين المصحف واسطة؛ بل هو الذي يُكتب بلا واسطة ذهن ولا لسان، والفرق بين كونه في زُبُرِ الأولين، وبين كونه في رق منشور، أو في كتاب مكنون واضح، فقوله عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]؛ أي: ذكره ووصفه والإخبار عنه، كما أن محمداً مكتوب عندهم؛ إذ القرآن أنزله الله على محمد لم ينزله على غيره أصلاً، ولهذا قال في الزبر، ولم يقل: في الصحف، ولا في الرق؛ لأن الزبر جمع زبور، والزُّبُرُ: هو الكتابة والجمع، فقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]؛ أي: مزبور الأولين، ففي نفس اللفظ واشتقاقه ما يبين المعنى المراد، ويبين كمال بيان القرآن وخلوصه من اللبس، وهذا مثل قوله: ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]؛ أي: ذكره بخلاف قوله: ﴿فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ﴾ [الطور: ٣]، أو ﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢]، أو ﴿كَنْتَبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٨]؛ لأن العامل في الظرف إما أن يكون من الأفعال العامة، مثل: الكون، والاستقرار، والحصول، ونحو ذلك أو يقدر: مكتوب في كتاب أو في رق».

(١) قال ابن القيم في نونيته، (٥٠-٥١):

| | |
|------------------------------|-------------------------------|
| وأتى ابن حزم بعد ذلك فقال ما | للناس قرآن ولا إثنان |
| بل أربع كل يسمى بالقرآ | من وذاك قول بين البطلان |
| هذا الذي يتلى وآخر ثابت | في الرسم يدعى المصحف العثماني |
| والثالث المحفوظ بين صدورنا | هذي الثلاث خليفة الرحمن |
| والرابع المعنى القديم كعلمه | كل يعبر عنه بالقرآن |
| وأظنه قد رام شيئاً لم يجد | عنه عبارة ناطق ببيان |

كلام الله القرآن ليس بينه وبين المصحف واسطة، فلا تحتاج إذا أردت أن تنقل القرآن أن تقرأه أو إذا أردت أن تكتبه أن تقرأه، ولا أن تنطق به؛ بل يمكن في حال الإملاء أن يكون الكاتب غيرك، فليس من لازم الكتابة أن تقرأ ما تكتبه.

والفرق بين كونه في زبر الأولين، وبين كونه في رق منشور أو في كتاب مكنون واضح، فأنت إذا فتحت كتب الأولين لن تجد مصحفاً بين دفتيها، كما هو عندنا؛ بل الذي تجده ذكر القرآن، وكذلك لن تجد محمداً ﷺ في كتبهم بذاته؛ بل ذكره؛ إذ القرآن لم ينزله الله على غير محمد أصلاً، والقول بأنه في كتبهم يقتضي أن القرآن نزل على رسولٍ قبله ﷺ؛ لأنه قد يقال: كيف أنزل القرآن على محمد ﷺ وهو موجود في زبر الأولين؛ فيحصل اللبس في هذا، ولهذا عبر بالزبر ولم يقل في الصحف؛ لأن الزبر الكتابة، ولذا يوجد في نهاية بعض المخطوطات عبارة: زبره فلان بن فلان، أو انتهى من زبره فلان بن فلان بتاريخ كذا.

فهو بالنسبة لكتب الأولين موجود ذكره، وأما القرآن الذي أنزل على محمد ﷺ فهو مكتوب في صحف، في رق، والمراد نصه وحروفه.

وقوله: «لأن العامل في الظرف إما أن يكون من الأفعال العامة» الجارّ والمجرور، والظرف لا بد لهما من متعلق يكمل به المعنى، وهذا المتعلق إما أن يكون فعلاً عاماً، كالكون، والاستقرار، والحصول، والوجود، ونحوه أو يقدر شيء خاص يدل عليه السياق.

«والكتاب تارة يذكر ويراد به محل الكتابة، وتارة يُذكر ويراد به الكلام المكتوب»: تقول: هذا كتاب؛ لأنه محل الكتابة، وتقول: قال ابن أبي العز في كتابه؛ أي: فيما كتبه وخلص منه.

«ويجب التفريق بين كتابة الكلام في الكتاب، وكتابة الأعيان الموجودة في الخارج فيه»: كتابة الأعيان الموجودة في الخارج مجرد ذكر لها، كذكر محمد ﷺ في كتب الأنبياء قبله.

«فإن تلك إنما يكتب ذكرها، وكلما تدبر الإنسان هذا المعنى وضح له الفرق، وحقيقة كلام الله تعالى الخارجية هي ما يسمع منه أو من المبلغ عنه؛ فإذا سمعه السامع علمه وحفظه، فكلام الله مسموع له معلوم محفوظ، فإذا قاله السامع فهو مقروء له متلو، فإن كتبه فهو مكتوب له مرسوم، وهو حقيقة في هذه الوجوه كلها، لا يصح نفيه، والمجاز يصح نفيه، فلا يجوز أن يقال: ليس في المصحف كلام الله، ولا ما قرأ القارئ كلام الله»: عندهم أن علامة المجاز صحة نفيه^(١)، فإذا قيل: رأيت أسداً، وتعني: رجلاً شجاعاً، فلقائل أن يقول: ما رأيت أسداً، ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وجمع من أهل التحقيق: أنه لا مجاز في القرآن والسنة؛ لأنه ليس في كلام الله ورسوله ما يصح نفيه^(٢)، وأما ثبوته في لغة العرب؛ فهذه مسألة خلافية^(٣)، لكن تدرّع بها المعتزلة وأهل البدع عموماً إلى نفي ما يريدون من حقائق

(١) ينظر: الواضح في أصول الفقه، ٤٨٣/٢، الإحكام في أصول الأحكام، ٣٠/١، شرح مختصر الروضة، ٥٢٠/١.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٨٧/٧ - ١١٧، ٤٩٧/٢٠، والفتاوى الكبرى، ١٧/٥، الصواعق المرسله، ٦٣٢/٢.

(٣) اختلف العلماء في إثبات الحقيقة والمجاز في كلام العرب، فأثبتته بعض العلماء، واشتهر عند كثير من المتأخرين، ولم يفرقوا في ذلك بين النصوص الشرعية وغيرها، ومن هؤلاء: ابن قتيبة، والشيرازي، والخطيب البغدادي، والسرخسي، وأبو المظفر السمعاني، والآمدي، وابن قدامة، والإسنوي، والدارمي في رده على الجهمية. ينظر: تأويل مشكل القرآن، (ص: ١٠٣)، اللع للشيرازي، (ص: ٧)، الفقيه والمتفقه، ٢١٣/١، أصول السرخسي، ١٩٦/١، قواطع الأدلة، ٢٨٧/١، الإحكام للآمدي، ٣٠/١، روضة الناظر، ٤٩٢/١، نهاية السؤل، (ص: ١٢٧).

ونفاه قوم عن القرآن، وأثبتوه فيما عداه، كابن خويز منداد من المالكية، وابن القاص من الشافعية، =

في الكتاب والسنة، ولذا سمى ابن القيم رحمه الله المجاز بالطاغوت^(١).

«وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وهو لا يسمع كلام الله من الله، وإنما يسمعه من مبلغه عن الله، والآية تدل على فساد قول من قال: إن المسموع عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله؛ فإنه تعالى قال: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولم يقل حتى يسمع ما هو عبارة عن كلام الله، والأصل الحقيقة: الأشاعرة والماتريدية حينما يقولون عبارة أو حكاية عن كلام الله، مرادهم نفي أن يكون ما في المصاحف كلام الله، فكلام الله عندهم هو الكلام النفسي فقط، وما سواه مما يسمع ويتلى، ويسطر في المصاحف حكاية وعبارة عن الكلام النفسي، وهذا الفرع مخلوق عندهم.

«ومن قال: إن المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله، أو حكاية كلام الله، وليس فيها كلام الله، فقد خالف الكتاب والسنة وسلف الأمة، وكفى بذلك ضلالاً؛ فهذه الآيات قد سمّت ما يسمع من القرآن، ويتلى، ويكتب، كلام الله، فمن زعم أنه ليس كذلك، فقد كذب الله!

«وكلام الطحاوي رحمه الله يرد قول من قال إنه معنى واحد لا يتصور سماعه منه، وأن المسموع المنزل المقروء المكتوب ليس كلام الله، وإنما هو عبارة عنه؛

= وهو قول أهل الظاهر. ينظر: الإحكام لابن حزم، ٤/ ٢٨، الإحكام للآمدي، ١/ ٤٧، البحر المحيط للزركشي، ٣/ ٤٧.

ونفاه مطلقاً في القرآن والسنة وفي غيرهما آخرون، كأبي إسحاق الإسفراييني، وأبي علي الفارسي، ونصره شيخ الإسلام، وابن القيم. ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ١/ ٤٠٢، مجموع الفتاوى، ٧/ ٨٧ - ١١٧، ٢٠/ ٤٩٧، والفتاوى الكبرى، ٥/ ١٧، الصواعق المرسلة، ٢/ ٦٣٢.

(١) ينظر: الصواعق المرسلة، ٢/ ٦٣٢.

فإن الطحاوي رحمه الله يقول: كلام الله منه بدا، وكذلك قال غيره من السلف، ويقولون: منه بدا وإليه يعود: الله ﷻ بدأه وابتدأه، ومنه بدا وظهر إلى عالم الشهود، فتلقيه جبريل عليه السلام، وأنزله إلى محمد، ثم بعده انتشر عنه ﷺ.

«وإنما قالوا: منه بدا؛ لأن الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون: إنه خلق الكلام في محل؛ فبدأ الكلام من ذلك المحل، فقال السلف: منه بدا؛ أي: هو المتكلم به، فمنه بدا لا من بعض المخلوقات».

قالت المعتزلة: بدأ كلام الله من الشجرة - نسأل الله العافية -.

فإن قيل: متى بدأ الكلام من الله؟

فالجواب: تقرر أن كلامه تعالى قديم النوع متجدد الأحاد^(١)، وثمة أمور فوق طاقتنا، وتعجز عقولنا عن تصورها، فعلينا التصديق والتسليم.

«ومعنى قولهم: وإليه يعود؛ أنه يرفع من الصدور والمصاحف، فلا يبقى في الصدور منه آية، ولا في المصاحف، كما جاء ذلك في عدة آثار^(٢)»: من علامات الساعة أن يرفع القرآن من المصاحف، والصدور.

(١) قال ابن تيمية في الصفدية، ٢/٤٧: «ويراد بالقديم: الشيء الذي يكون شيئاً بعد شيء، فنوعه المتوالي قديم، وليس شيء منه بعينه قديماً، ولا مجموعته قديم، ولكن هو في نفسه قديم بهذا الاعتبار».

(٢) منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة، (٣٠١٩٣) من طريق شَدَّاد بن معقل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إنَّ هذا القرآن الذي بين أظهركم يُوشِكُ أن يُنزعَ منكم»، قال: قلت: كيف ينزع منا، وقد أثبتته الله في قلوبنا، وأثبتناه في مصاحفنا؟ قال: «يُسرى عليه في ليلةٍ واحدة، فيُنزع ما في القلوب، ويذهب ما في المصاحف، ويصبح النَّاسُ منه فُقراء»، ثم قرأ ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنذَهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾، [الإسراء: ٨٦]، قال القرطبي: وهذا إسنادٌ صحيح. تفسير القرطبي، ١٠/٣٢٦.

وأخرجه الدارمي، (٣٤٤٦) من طريق حَمَّاد بن سلمة، عن عاصم، عن زرِّ، عن ابن مسعود قال: «لِيُسْرَيْنَ عَلَى الْقُرْآنِ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَلَا يُتْرَكُ آيَةٌ فِي مُصْحَفٍ، وَلَا فِي قَلْبٍ أَحَدٍ إِلَّا رُفِعَتْ».

❖ [نفي معرفة كيفية صفة الكلام]

«وقوله: «بلا كيفية»؛ أي: لا تعرف كيفية تكلمه به قولاً، ليس بالمجاز، وأنزله على رسوله وحيّاً؛ أي: أنزله إليه على لسان الملك، فسمعه الملك جبريل من الله، وسمعه الرسول محمد ﷺ من الملك، وقرأه على الناس قال تعالى: ﴿وَقَرَأْنَا مَا فَوَّقَتْهُ لِنُقَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلاً﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [١١٣] عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١١٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥]، وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى؛ فقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]؛ أي: نزل به من أعلى، فيه إثبات صفة العلو لله ﷻ، وكذا قوله تعالى: ﴿بَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: ١]، والنزول والتنزيل يكون من علو إلى سفلى.

«وقد أورد على ذلك: أن إنزال القرآن نظير إنزال المطر، وإنزال الحديد، وإنزال ثمانية أزواج من الأنعام، والجواب: أن إنزال القرآن فيه مذكور أنه إنزال من الله؛ فتنزيل القرآن مقرون بكونه من الله، بخلاف غيره.

«قال تعالى: ﴿حَمَّ﴾ ﴿١﴾ نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿ [غافر: ١-٢]، وقال تعالى: ﴿نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، وقال تعالى: ﴿نَزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ٢]، وقال تعالى: ﴿نَزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ ﴿٢﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿ [الدخان: ٣-٥]، وقال تعالى: ﴿فَأَتَوْا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعُهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الفصص: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]؛ وكلها فيها التنصيص على أن التنزيل من الله.

«وإنزال المطر مقيد بأنه منزل من السماء»: لا يكونه منزلاً من الله ﷻ كما جاء في القرآن.

«قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الأنعام: ٩٩]، والسماء: العلو، وقد جاء في مكان آخر أنه منزل من المزن^(١)، والمزن: السحاب، وفي مكان آخر أنه منزل من المعصرات^(٢)»: وكون إنزال الماء من السماء، هل المقصود بالسماء الجرم المعروف أو أنه من جهة العلو؟

هناك آثار مروية عن جمع من السلف، وفيها شيء يؤتى به مرفوعاً، لكن في صحته ما فيها، لكن يبقى أن الأمر فيه سهل؛ لأن كلمة السماء مشتركة بين الجرم المعروف وبين العلو المطلق. فمن توصل إلى الحقيقة بالأدلة التي يجزم ويقطع بها فله ذلك، والذي يخفى عليه مثل هذه الأمور وعلومه لا تصل إلى مثل هذا عليه أن يسلم، والله أعلم بالمراد، وليس هو مسؤولاً عن هذا في قبره.

ثم هل هو ماء ينزل على هيئته وكيفيته كما خلق في السماء، أو هو أبخرة تتصاعد من البحار وتتكثف في الجو ثم تنزل؟

أهل الهيئة يقولون بالثاني، وهذا قول معروف في القدم من حكماء الأمم المتقدمة، وتلقاه عنهم العرب حتى قال الشاعر:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضرٍ لهن نئيج^(٣)

يعني: أن السحب تشرب من ماء البحر، ثم تترفع إلى - طبقات الجو الباردة،

(١) كما في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ (١٨) ﴿أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨-٦٩].

(٢) كما قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً نَجَّاجًا﴾ [النبا: ١٤].

(٣) نسبه ابن قتيبة إلى الشاعر المخضرم أبي ذؤيب الهذلي. ينظر: معاني القرآن للفراء، ٣/ ٢١٥، أدب الكاتب، (ص: ٥١٥)، تأويل مشكل القرآن، (٣٠١).

ثم تتكشف هذه الأبخرة، فيأذن الله بأن تمطر، ومتى هنا جارة بمعنى (إلى)^(١)، وابن القيم كأنه يوافقهم على هذا^(٢).

لكن الله تعالى يقول: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، فهو مبارك، حديث عهد بربه، كما في حديث: «إنه حديث عهد بربه»^(٣)، وجاء أن ميكائيل يكيهه ويوزعه بأمر الله ﷻ على أقطار الأرض^(٤). فنثبت أن ميكائيل يكيل في السماء ثم ينزل به من السماء الجرم المعروف إلى غير ذلك من النصوص الواردة في هذا الموضوع، لكن علماء الهيئة ينفونها، ويقولون لا يوجد شيء ينزل من السماء؛ بل كلها من البحار.

فبعض النصوص أحياناً تجعل الإنسان يشكك فيما تتابع عليه أهل العلوم الطبيعية على أنه أبخرة، وكذلك أن أكثر الأمطار تكون في الشتاء الذي تكون الشمس فيه باردة، لا في الصيف الذي تكون الشمس فيه حارة محرقة، ومع ذلك لا نرد قول أهل الهيئة، حيث لا علم لنا بهذا الفن، لكن الإنسان يبدي ما عنده وليس فيه إلزام؛ بل يبيده بحثاً مع طلاب علم. ومع ذلك أنا أقول: إن هذه المسألة ليست من المسائل التي يؤثم فيها الإنسان أو يؤتى فيها الأجر مرتين أو مرة، هذه من أمور الدنيا، والله أعلم.

(١) قال ابن هشام: اختلف في قول أبي ذؤيب يصف السحاب، فقيل: بمعنى من، وقال ابن سيده: بمعنى وسط. ينظر: مغني اللبيب، (ص: ٤٤١).

(٢) ينظر: مفتاح دار السعادة، ١/ ٢٢٣.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، (٨٩٨)، وأبو داود، (٥١٠٠)، من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٤) هذا طرف من حديث ابن عباس ﷺ، أخرجه أحمد في مسنده، (٢٤٨٣)، والنسائي في الكبرى، (٩٠٧٢)، والطبراني في المعجم الكبير، (٢٠٦١، ١٢٤٢٩)، وأبو نعيم في الحلية، ٤/ ٣٠٤، ولفظ أحمد: «ميكائيل الذي ينزل بالرحمة والنبات والقطر»، قال الهيثمي في المجمع، (١٣٩٠٤): «رواه الطبراني، ورجاله ثقات من أحد الطريقتين».

ومن هذا مسألة الاستمطار؛ فإنهم الآن يحاولون أن يستمطروا بأنفسهم؛ بحيث يقولون في يوم من الأيام لسنا بحاجة إلى مطر، والخمس التي لا يعلمها إلا الله تطاول الناس عليها كلها، ولو نظرنا في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، فإنه قال: ﴿جَعَلْنَاهُ﴾، ولم يقل: «لجعلناه»؛ لأنه ليس هناك صادق يدعي أن له تصرفاً في المطر، وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]؛ لأن المخلوق له يد في الزراعة.

«وإنزال الحديد والأنعام مطلق، فكيف يشبهه هذا الإنزال بهذا الإنزال، وهذا الإنزال بهذا الإنزال؛ فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض.

وقد قيل: إنه كلما كان معدنه أعلى كان حديده أجود، والأنعام تُخلق بالتوالد المستلزم إنزال الذكور الماء من أصلابها إلى أرحام الإناث؛ فالذكور تعلقو الإناث عند اللقاح.

«ولهذا يقال: أنزل ولم يُنزل، ثم الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلى وجه الأرض.

ومن المعلوم أن الأنعام تعلقو فحولها إنائها عند الوطاء، وينزل ماء الفحل من علو إلى رحم الأنثى، وتلقي ولدها عند الولادة من علو إلى سفلى، وعلى هذا فيحتمل قوله: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ﴾ [الزمر: ٦]، وجهين: أحدهما: أن تكون (من) لبيان الجنس، الثاني: أن تكون (من) لابتداء الغاية، وهذان الوجهان يحتملان في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: «وَصَدَقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا» الإشارة إلى ما ذكره من التكلم على الوجه المذكور، وإنزاله؛ أي: هذا قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهم

السلف الصالح، وأن هذا حق وصدق.

«وقوله: «وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية»
رده على المعتزلة وغيرهم بهذا القول ظاهر.

وفي قوله: «بالحقيقة» رد على من قال: إنه معنى واحد قائم بذات الله لم يُسمع منه، وإنما هو الكلام النفساني؛ لأنه لا يقال لمن قام به الكلام النفساني ولم يتكلم به: إن هذا كلام حقيقة؛ فمن لم يتكلم وينطق، وإنما زور في نفسه الكلام لا يسمى متكلمًا.

«وإلا للزم أن يكون الأخرس متكلمًا، ولزم ألا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن، ولا كلام الله، ولكن عبارة عنه ليست هي كلام الله، كما لو أشار أخرس إلى شخص بإشارة فهم بها مقصوده، فكتب ذلك الشخص عبارته عن المعنى الذي أوحاه إليه ذلك الأخرس؛ فلا يسمى الأخرس بما وقع من إفهام بإشارته متكلمًا.

«فالمكتوب هو عبارة ذلك الشخص عن ذلك المعنى، وهذا المثل مطابق غاية المطابقة لما يقولونه، وإن كان الله تعالى لا يسميه أحد أخرس، لكن عندهم أن الملك فهم منه معنى قائمًا بنفسه، لم يسمع منه حرفًا ولا صوتًا؛ بل فهم معنى مجردًا، ثم عبّر عنه، فهو الذي أحدث نظم القرآن وتأليفه العربي، أو أن الله خلق في بعض الأجسام كالهواء الذي هو دون الملك هذه العبارة، ويقال لمن قال إنه معنى واحد: هل سمع موسى ﷺ جميع المعنى أو بعضه؟ فإن قال: سمعه كله، فقد زعم أنه سمع جميع كلام الله، وفساد هذا ظاهر، وإن قال: بعضه، فقد قال يتبعص، وكذلك كل من كلمه الله أو أنزل إليه شيئًا من كلامه»: وهذا ينقض أصلهم: أن كلام الله واحد، لا يتبعص.

«ولما قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠]، ولما قال لهم: ﴿أَسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة:٣٤]، وأمثال ذلك، هل هذا جميع كلامه أو بعضه؟ فإن قال: إنه جميعه فهذا مكابرة، وإن قال: بعضه؛ فقد اعترف بتعددده».

لما أراد الله ﷻ من الملائكة أن يسجدوا لآدم، وأمرهم بذلك، خاطبهم بما يخصهم من أمر آدم، لا بجميع كلامه، وهذا رد على من زعم أن كلام الله واحد لا يتعدد.

✦ [أقوال الناس في مسمى الكلام والقول عند الإطلاق]

«وللناس في مسمى الكلام والقول عند الإطلاق أربعة أقوال:

أحدها: أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، كما يتناول لفظ الإنسان للروح والبدن معاً، وهذا قول السلف.

الثاني: أنه اسم للفظ فقط، والمعنى ليس جزء مسماه؛ بل هو مدلول مسماه، وهذا قول جماعة من المعتزلة وغيرهم.

الثالث: أنه اسم للمعنى فقط، وإطلاقه على اللفظ مجاز؛ لأنه دالٌّ عليه، وهذا قول ابن كلاب ومن اتبعه.

الرابع: أنه مشترك بين اللفظ والمعنى، وهذا قول بعض المتأخرين من الكلابية، ولهم قول ثالث يُروى عن أبي الحسن: أنه مجاز في كلام الله حقيقة في كلام الآدميين؛ لأن حروف الآدميين تقوم بهم فلا يكون الكلام قائماً بغير المتكلم، بخلاف كلام الله، فإنه لا يقوم عنده بالله، فيمتنع أن يكون كلامه، وهذا مبسوط في موضعه؛ لأن الكلام المسموع المركب من أصوات يُنسب إلى الله ﷻ عندهم على سبيل المجاز؛ والمتقرر عندهم أن كلام الله ليس بصوت ولا حرف، وأما كلام

البشر؛ فالمسموع منهم كلام حقيقة؛ ليخرجوا بهذا من مأزق، وهو أنهم إذا قالوا: الكلام المراد به النفسي، وفي الحديث: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»^(١)، دخل في ذلك حديث النفس والهواجس والخواطر، فبطلت صلاة أكثر الناس.

❖ [نقض الاستدلال بشعر الأخطل لإثبات الكلام النفسي]

«وأما من قال: إنه معنى واحد، واستدل عليه بقول الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً^(٢)»

وقد أبطل الشارح هذا الاستدلال فيما سيأتي، فقال:

«فاستدلال فاسد، ولو استدل مستدل بحديث في الصحيحين، لقالوا هذا خبر واحد، ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه وتلقيه بالقبول والعمل به، فكيف وهذا البيت قد قيل: إنه مصنوع منسوب إلى الأخطل، وليس هو في ديوانه.

وقيل: إنما قال: «إن البيان لفي الفؤاد» وهذا أقرب إلى الصحة، وعلى تقدير صحته عنه فلا يجوز الاستدلال به؛ فإن النصارى قد ضلوا في معنى الكلام وزعموا أن عيسى ﷺ نفس كلمة الله، واتحد اللاهوت بالناسوت؛ أي: شيء من الإله بشيء من الناس؛ أفيستدل بقول نصرائي قد ضل في معنى الكلام على معنى الكلام، ويترك ما يعلم من معنى الكلام في لغة العرب؟!»

(١) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، (٥٣٧)، وأبو داود، (٩٣٠)، والنسائي، (١٢١٨)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي مرفوعاً، وله شاهد من حديث ابن مسعود، وزيد بن أرقم رضي الله عنه.

(٢) أورده المحبّي في نفحة الريحانة، ٤/١٣٩، غير منسوب، وكذلك الجاحظ في البيان والتبيين، (ص: ١٢٣)، ثم نسبه الوشاء في الظرف والظرفاء، (ص: ٨)، والباقلاني في تمهيد الأوائل، (ص: ٢٨٤)، إلى الأخطل.

و-أيضًا- فمعناه غير صحيح؛ إذ لازمه أن الأخرس يسمى متكلمًا؛ لقيام الكلام بقلبه، وإن لم ينطق به، ولم يُسمع منه، والكلام على ذلك مبسوط في موضعه، وإنما أشير إليه إشارة، وهنا معنى عجيب، وهو أن هذا القول له شبه قوي بقول النصارى القائلين باللاهوت والناسوت».

اجتمع في عيسى ﷺ عند النصارى شوب ألوهية وشوب عبودية، فما يتعلق بالألوهية جعلوه لاهوتًا، وما يتعلق بالعبودية جعلوه ناسوتًا، فهو خليط من هذين الأمرين، وكيف يتصور أن إنسانًا عابد ومعبود في آن واحد؟! فهذه عقيدة النصارى، والأخطل نصراني، فكيف يستدل بقولهم، وقد ضلوا في هذا الباب؟!

«فإنهم يقولون: كلام الله هو المعنى القائم بذات الله، الذي لا يمكن سماعه، وإنما النظم المسموع مخلوق، فإفهام المعنى القديم بالنظم المخلوق يشبه امتزاج اللاهوت بالناسوت الذي قالته النصارى في عيسى ﷺ، فانظر إلى هذا الشبه ما أعجبه، ويرد قول من قال بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس قوله ﷺ: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»^(١)، وقال: «إن الله يحدث من أمره من يشاء، وإن مما أحدث ألا تكلموا في الصلاة»^(٢)، واتفق العلماء على أن المصلي

(١) سبق تخريجه ١/ ٣٠٤.

(٢) علقه البخاري جزماً، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، ٩/ ١٥٢، عن ابن مسعود مرفوعاً، وأخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة، (٩٢٤)، والنسائي، كتاب السهو، الكلام في الصلاة، (١٢٢١)، من حديث ابن مسعود مرفوعاً، وصححه ابن حبان، (٢٢٤٣)، والذهبي في تنقيح التحقيق، (١٥٤)، وحسن إسناده النووي في الخلاصة، (١٦٤١)، وأصله في الصحيحين بلفظ آخر، أخرجه البخاري، أبواب العمل في الصلاة، باب ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة، (١١٩٩)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، (٥٣٨)، من حديث عبد الله بن مسعود، قال: كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة، فبرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه، فلم يرد علينا، وقال: «إن في الصلاة شغلاً». واللفظ للبخاري.

إذا تكلم في الصلاة عامداً لغير مصلحتها بطلت صلاته، وانفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب من تصديق بأمور دنيوية وطلب لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك، فعلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام.

و-أيضاً- ففي الصحيحين عن النبي ﷺ: أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم تتكلم به، أو تعمل به»^(١)، فقد أخبر أن الله عفا عن حديث النفس إلا أن تتكلم، ففرق بين حديث النفس وبين الكلام، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتى يتكلم به، والمراد حتى ينطق به اللسان باتفاق العلماء.

فعلم أن هذا هو الكلام في اللغة؛ لأن الشارع إنما خاطبنا بلغة العرب، و-أيضاً- ففي السنن أن معاذاً رضي الله عنه قال: يا رسول الله وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال: «وهل يكب الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم»^(٢).

فبين أن الكلام إنما هو باللسان، فلفظ القول والكلام وما تصرف منهما من فعل ماضٍ ومضارع، وأمر، واسم فاعل؛ إنما يُعرف في القرآن والسنة وسائر كلام العرب إذا كان لفظاً ومعنى، ولم يكن في مسمى الكلام نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما حصل النزاع بين المتأخرين من علماء أهل البدع ثم انتشر.

ولا ريب أن مسمى الكلام والقول ونحوهما ليس هو مما يحتاج فيه إلى قول

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان والنذور، باب إذا حث في اليمين، (٦٦٦٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس، (١٢٧)، وأبو داود، (٢٢٠٩)، وابن ماجه، (٢٠٤٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) هذا طرف من حديث معاذ، أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، (٢٦١٦)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه، كتاب أبواب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، (٣٩٧٣)، وأحمد، (٢٢٠١٦)، وصححه الحاكم، وأعله ابن رجب في جامع العلوم، ٢/١٣٥، بالانقطاع بين أبي وائل ومعاذ، وأنه معروف من حديث شهر عن معاذ، وله متابعات لأكثر جملة، ومنها الجملة التي أوردها الشارح.

شاعر؛ فإن هذا مما تكلم به الأولون والآخرين من أهل اللغة، وعرفوا معناه، كما عرفوا مسمى الرأس واليد والرجل، ونحو ذلك؛ أي: فهو أمر شائع لا خلاف فيه حتى يحتاج إلى الاحتجاج بقول شاعر.

❖ [مآل قول الأشعرية والماثريدية في صفة الكلام]

«ولا شك أن من قال: إن كلام الله معنى واحد قائم بنفسه تعالى، وإن المتلوّ المحفوظ المكتوب المسموع من القارئ حكاية كلام الله، وهو مخلوق، فقد قال بخلق القرآن في المعنى وهو لا يشعر؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، أفتراه ﷺ يشير إلى ما في نفسه أو إلى هذا المتلوّ المسموع؟».

هل له أن يتحدى العرب أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور، أو بسورة مثله، ويكون المراد ما في نفسه؟! مستحيل، وإذا تحداهم بما عبّر به غيره عنه؛ من ملك أو نبي، فهو كلام بشر يعارض بكلام بشر، لا كلام الله، فكيف يستقيم التحدي؟! «ولا شك أن الإشارة إنما هي إلى هذا المتلوّ المسموع؛ إذ ما في ذات الله غير مشار إليه، ولا منزل، ولا متلو، ولا مسموع».

الإشارة إنما تكون إلى موجود في الأعيان، فأما الموجود في الأذهان؛ فلا يمكن الإشارة إليه، إلا إذا كان قريباً من الوجود، كمن يؤلف كتاباً فيكتب المقدمة أولاً، ويقول: فهذا كتاب في شرح كذا وكذا، مع أنه لم يكتب منه إلا هذه المقدمة، فهذا المشار إليه في حكم الموجود؛ لقربه وتيسره.

«وقوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ أفتراه سبحانه يقول: لا يأتون بمثل ما في نفسي مما لم يسمعه ولم يعرفوه، وما في نفس الباري ﷻ لا حيلة إلى الوصول إليه،

ولا إلى الوقوف عليه؛ فإن قالوا: إنما أشار إلى حكاية ما في نفسه وعبارته، وهو المتلو المكتوب المسموع، فأما أن يشير إلى ذاته؛ فلا، فهذا صريح القول بأن القرآن مخلوق».

وهذا هو ما صرح به متأخرو الأشاعرة بل ومنعوا من التصريح بهذه العقيدة إلا في مقام التعليم^(١).

«بل هم في ذلك أكفر من المعتزلة، فإن حكاية الشيء بمثله وشبهه»؛ وإذا كانت مثله صارت غيره.

«وهذا تصريح بأن صفات الله تعالى محكية، ولو كانت هذه التلاوة حكاية؛ لكان الناس قد أتوا بمثل كلام الله، فأين عجزهم؟ ويكون التالي في زعمهم قد حكى بصوت وحرف ما ليس بصوت وحرف، وليس القرآن إلا سورًا مسورة وآيات مسطرة في صحف مطهرة، قال تعالى: ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُقْتَرِبَاتٍ﴾ [هود: ١٣]: مقتضى قولهم إن هذا حكاية أو عبارة عن كلام الله أنه مثل كلام الله، وليس إياه، ومعنى هذا أن المثل المتحدى به قد وجد، فأثبتوا ما مقتضى الإلزام نفيه؛ لأنه ألزمهم بذلك، وعجزوا عنه.

«وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْنَتُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَحْكُدُ بِعَايِنَاتِنَا إِلَّا الْأَنْظَامُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ ﴿١٣﴾ مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ [عبس: ١٣ - ١٤]، ويكتب لمن قرأه بكل حرف منه عشر حسنات، قال ﷺ: «أما إني لا أقول ﴿المر﴾ حرف، ولكن ألفٌ حرف، ولام حرف، وميم حرف»^(٢)، وهو المحفوظ في

(١) ينظر: تحفة المريد، (ص: ١٦٠).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفًا من القرآن...، (٢٩١٠)، من =

صدور الحافظين، المسموع من ألسن التالين، قال الشيخ حافظ الدين النسفي^(١) رحمه الله في المنار.

المنار متن صغير جداً عند الحنفية في أصول الفقه، وللحنفية به عناية، وشرح بعشرات الشروح المختصرة والمطولة.

«إن القرآن اسم للنظم والمعنى، وكذا قال غيره من أهل الأصول، وما ينسب إلى أبي حنيفة رحمه الله: أن من قرأ في الصلاة بالفارسية أجزاءه؛ فقد رجع عنه^(٢)، وقال: لا تجوز القراءة مع القدرة بغير العربية، وقالوا: لو قرأ بغير العربية؛ فإما أن يكون مجنوناً فيداوى، أو زنديقاً فيقتل؛ لأن الله تكلم به بهذه اللغة، والإعجاز حصل بنظمه ومعناه»: والحاجة داعية إلى أن تترجم معانيه لغير المسلمين؛ من أجل أن يفهم عن الله.

«وقوله: «ومن سمعه وقال: إنه كلام البشر؛ فقد كضر» لا شك في تكفير من أنكر أن القرآن كلام الله؛ بل قال إنه كلام محمد أو غيره من الخلق؛ ملكاً كان أو بشراً، وأما إذا أقر أنه كلام الله، ثم أوّل وحرّف؛ فقد وافق قول من قال: إن هذا إلا

= حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، وبنحوه أخرجه الحاكم في المستدرک، (٢٠٤٠)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه بصالح بن عمر»، وله شاهد من حديث عوف الأشجعي أخرجه ابن أبي شيبة، ٤٦١/١٠، قال البوصيري: «ومدار الإسناد على موسى بن عبيدة الربذي، وهو ضعيف». ينظر: مصاعد النظر للبقاعي، ٢٧٥/١.

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، حافظ الدين أبو البركات، فقيه حنفي مفسر، من أهل إيدج، توفي سنة (٧١٠هـ)، له تصانيف، منها: «مدارك التنزيل» في تفسير القرآن، و«كنز الدقائق» في الفقه، و«المنار» في أصول الفقه. ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ٢٧٠/١، والدرر الكامنة، ٢٤٧/٢.

(٢) ينظر: خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار، (ص: ٤٩).

قول البشر؛ في بعض ما به كفر، وأولئك الذين استزلهم الشيطان، وسيأتي الكلام عليه عند قول الشيخ: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله» - إن شاء الله تعالى -.

❖ [نفي مشابهة كلام الله لكلام البشر]

«وقوله: «لا يشبهه قول البشر» يعني: أنه أشرف وأفصح وأصدق، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ فَاتُوا بَعْشِرِ سُورِ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ فَاتُوا سُورَةَ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]: حصل التحدي بالسورة، وبعشر سور، وبه كاملاً، ولم يحصل بالآية؛ لأن الآية قد تكون مركبة من كلمة واحدة، مثل قوله تعالى: ﴿مُدَّهَامَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، أو من كلمتين مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدثر: ٢١]، والبشر لا يعجزون أن يقولوا: «ثُمَّ نَظَرَ».

«فلما عجزوا وهم فصحاء العرب مع شدة العداوة عن الإتيان بسورة مثله؛ تبين صدق الرسول ﷺ، وأنه من عند الله، وإعجازه من جهة نظمه ومعناه لا من جهة أحدهما فقط، هذا مع أنه قرآن عربي غير ذي عوج بلسان عربي مبين؛ أي: باللغة العربية»: ووجود بعض الكلمات بغير العربية لا يخرجها عن كونه عربياً، مع أن بعضهم كالإمام الشافعي ينفي وجود كلمة بغير العربية في القرآن^(١)، وأنه إذا تكلم بعض الأعاجم ببعض الكلمات مما في القرآن فيكون هذا مما توافقت فيه اللغات، لا من لغة الأعاجم.

(١) ويوافقه على ذلك ابن جرير، وعزاه الزمزمي إلى جمهور العلماء. ينظر: الرسالة، (ص: ٣٤)، تفسير الطبري، ١/ ١٨، نهاية السؤل، (ص: ١٢٢)، رغبة التيسير في شرح منظومة التفسير (ص: ١٧٥-١٧٦).

«ففي المشابهة من حيث التكلم، ومن حيث النظم والمعنى، لا من حيث الكلمات والحروف»؛ لأنه مركّب من كلمات نطقت بها العرب.

«وإلى هذا وقعت الإشارة بالحروف المقطعة في أوائل السور؛ أي: أنه في أسلوب كلامهم وبلغتهم التي يتخاطبون بها، ألا ترى أنه يأتي بعد الحروف المقطعة بذكر القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿الْم ١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿البقرة: ١-٢﴾، وقوله: ﴿الْم ١﴾ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ ﴿آل عمران: ١-٣﴾ الآية، وقوله: ﴿الْمَص ١﴾ كَتَبْنَا نُزْلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿الأعراف: ١-٢﴾؛ ولذلك لا تجد سورة مفتتحة بالحروف المقطعة إلا ويذكر القرآن بعد هذه الحروف إشارةً إلى أن هذا القرآن مركّب من هذه الحروف.

«وقوله: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴿يونس: ١﴾، وكذلك الباقي، ينبههم أن هذا الرسول الكريم لم يأتيكم بما لا تعرفونه؛ بل خاطبكم بلسانكم، ولكن أهل المقالات الفاسدة يتذرعون بمثل هذا إلى نفي تكلم الله به، وسماع جبريل منه، كما يتذرعون بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، إلى نفي الصفات، وفي الآية ما يرد عليهم قولهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةَ مَثَلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]، ما يرد على من ينفي الحرف؛ فإنه قال: ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةَ﴾ [يونس: ٣٨]، ولم يقل: فأنزلوا بحرف أو بكلمة، وأقصر سورة في القرآن ثلاث آيات؛ ولهذا قال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما: إن أدنى ما يجزئ في الصلاة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة^(١)؛ لأنه لا يقع الإعجاز بدون ذلك، والله أعلم».

(١) ينظر: مختصر القدوري، (ص: ٢٩)، المبسوط للسرخسي، ١/٢٢١.

❖ [نفي المشابهة في الصفات بين الخالق والمخلوق]

«قوله: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر؛ فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أن الله بصفاته ليس كالبشر».

لما ذكر فيما تقدم أن القرآن كلام الله حقيقة منه بدأ، نبّه بعد ذلك على أنه تعالى بصفاته ليس كالبشر؛ نفيًا للتشبيه عقيب الإثبات، يعني: أنه تعالى وإن وُصف بأنه متكلم، لكن لا يوصف بمعنى من معاني البشر التي يكون الإنسان بها متكلمًا، فإن الله ليس كمثل شيء وهو السميع البصير، وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل؛ باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه»، يعني: وسط بين طرفي نقيض، كما هي صفة أهل السنة والجماعة بين أهل البدع.

«والمعطلّ يعبد عمدًا، والمشبّه يعبد صنمًا، ويأتي في كلام الشيخ: «ومن لم يتوقّف النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه»، وكذا قول: «وهو بين التشبيه والتعطيل»؛ أي: دين الإسلام، ولا شك أن التعطيل شرٌّ من التشبيه؛ لما سأذكره -إن شاء الله-؛ لأن التعطيل يعني نفي وجود الخالق بالكلية، والتشبيه مع أنه مخالف لنصوص الكتاب والسنة، وفيه نوع امتهان للخالق ﷻ المنزه عن مشابهة المخلوقين، يُثبت إلهًا موجودًا لا معدومًا، وكل من المشبه والمعطلّ على خطر عظيم.

«وليس ما وصف الله به نفسه، ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً؛ بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به»: إذا كانت المخلوقات تشترك في أصل الصفة وتختلف في كمالها، فأصغر المخلوقات لها وجه، وأعظم المخلوقات كذلك، ولها أرجل، ولكن هل رجل النملة أو وجهها مثل رجل الفيل أو وجهه؟ وإذا كان هذا التباين بين مخلوقات، فكيف بين الخالق والمخلوق؟!«

«وقوله: «فمن أبصر هذا اعتبر»؛ أي: من نظر بعين بصيرته فيما قاله من إثبات الوصف ونفي التشبيه ووعيد المشبه؛ اعتبر وانزجر عن مثل قول الكفار».

✽ [رؤية أهل الجنة ربهم بلا إحاطة]

«قوله: «والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله ﷻ ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه».

في كلام المؤلف الطحاوي ﷺ ما يقرر مذهب أهل السنة والجماعة في رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة في الجنة، وهذا مما أجمع عليه أهل السنة والجماعة، وتواترت به النصوص، خلافاً لأهل البدع من الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم، وإثبات الرؤية كما قال المؤلف ﷺ بغير إحاطة ولا كيفية، يعني تؤمن به كما جاء عن الله وعن رسوله من غير إثبات كيف، ومن غير تمثيل ولا تشبيه، فالرؤية معلومة والكيف مجهول، ولذلك قال الماتن ﷺ: «وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه»، يعني: الإثبات مع معرفة المعنى، ونفي معرفة الكيفية.

«المخالف في الرؤية: الجهمية، والمعتزلة، ومن تبعهم من الخوارج والإمامية»: الخوارج، ومنهم: الإباضية، وكذلك الروافض، والإمامية، وطوائف الشيعة كلهم في الجملة في الصفات على مذهب المعتزلة، حتى الزيدية على مذهب المعتزلة في باب الصفات، ويتفاوتون في الأبواب الأخرى.

«وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة، وقد قال بثبوت الرؤية: الصحابة

والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة.

وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها، وهي الغاية التي شمر إليها المشمرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحرّمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مطرودون؛ وذلك أن أعظم نعيم لأهل الجنة في الجنة رؤية الباري ﷻ.

«وقد ذكر الشيخ رحمه الله من الأدلة قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وهي من أظهر الأدلة، وأما من أبى إلا تحريفها بما يسميه تأويلاً؛ فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب أسهل من تأويلها على أرباب التأويل، ولا يشاء مبطل أن يتأول النصوص ويحرفها عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص؛ لأنها صريحة وواضحة، ومؤكدة بحيث لا تحتل التأويل، ومنها قوله ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامون - أو تضامون - في رؤيته»^(١)، ومع أن مثل هذا النص لا يحتمل تأويلاً، إلا أنهم أولوه تبعاً لمعتقداتهم الفاسدة - نسأل الله العافية -.

✽ [جناية التأويل الفاسد على الدنيا والدين]

«وهذا الذي أفسد الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحدّثنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية، فهل قتل عثمان رضي الله عنه^(٢) إلا

(١) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، (٥٥٤)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، (٦٣٣)، وأبو داود، (٤٧٢٩)، والترمذي، (٢٥٥١)، وابن ماجه، (١٧٧)، من جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) سنة خمس وثلاثين، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة وأشهر على الصحيح المشهور، وكانت مدة ولايته تزيد على اثني عشر عاماً. ينظر: الإصابة، ٤/ ٣٧٩.

بالتأويل الفاسد، وكذا ما جرى في يوم الجمل^(١) وصِفِّين^(٢)، ومقتل الحسين عليه السلام^(٣)، والحرّة^(٤): كل المصائب التي جرت في تاريخ الأمة كان سببها التأويل، وكل البدع والأهواء التي اجتالت الأمة وصارت سبباً لنزاعها وفرقتها، وقتل بعضهم بعضاً، كل ذلك بسبب التأويل، ومن أراد أن يعرف خطر التأويل فليراجع الصواعق المرسلّة لابن القيم.

«وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافترقت الأمة على ثلاث وسبعين فرقة إلا بالتأويل الفاسد؟!»: وكلهم يزعم أنه على الحق، فالخوارج أخذوا آيات الوعيد وتأولوها على أهل الإسلام، فاستحلوا دماءهم وأعراضهم، والمعتزلة أخذوا آيات وتأولوا منها أن العبد خالق فعله، وهكذا في سائر الأهواء.

«وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية»، يعني قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]، أضيف النظر إلى الوجه، والوجه محل الإبصار؛ ففيه العينان.

(١) موقعة الجمل: دارت رحى الحرب فيها بين علي عليه السلام ومن معه، وبين أم المؤمنين عائشة، وطلحة، والزبير، ومن معهم عليهم السلام، وكانوا يطالبون علياً بالقصاص من قتلة عثمان، وكان علي يطالبهم بالانتظار حتى استتباب الأمر. يُنظر لتفاصيلها: البداية والنهاية، ١٠/٤٣١ - ٤٨٤.

(٢) موقعة صفين: دارت رحى الحرب فيها بعد موقعة الجمل، بين أهل العراق من أصحاب علي عليه السلام، وبين أهل الشام من أصحاب معاوية بن أبي سفيان عليه السلام المطالبين بدم عثمان عليه السلام. يُنظر لتفاصيلها: البداية والنهاية، ١٠/٤٩٠ - ٥٠١.

(٣) قتل الحسين يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، نقله الزبير بن بكار عن الجمهور. ينظر: الإصابة، ٢/٧٢.

(٤) قال ابن الأثير عن وقعة الحرّة: «هو يوم مشهور في الإسلام، أيام يزيد بن معاوية، لما انتهب المدينة عسكريه من أهل الشام الذين نديهم لقتال أهل المدينة من الصحابة والتابعين، وأمر عليهم مسلم بن عقبة المُرِّي في ذي الحجة سنة ثلاث وستين، وعقبها هلك يزيد. والحرّة هذه: أرض بظاهر المدينة بها حجارة سود كثيرة، وكانت الوقعة بها». النهاية في غريب الحديث، ١/٣٦٥.

«وتعديته بأداة (إلى) الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقته، وموضوعه صريح في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب ﷻ»: لا توجد قرينة تدل على صرف الكلام عن ظاهره إلى المعنى الذي يريدونه، وإذا أُريد صرف الكلام عن حقيقته إلى مجازه - كما يدعون-؛ فلا بد من وجود قرينة تدل على عدم إرادة الظاهر، وإلا وقع اللبس الذي ينافي كون القرآن تبياناً.

❖ [أدلة الرؤية من القرآن الكريم]

«فإن النظر له عدة استعمالات بحسب صلواته وتعديته بنفسه: فإن عدّي بنفسه؛ فمعناه: التوقف والانتظار؛ كقوله: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْبَسَ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]؛ أي: انتظروا حتى نقبَس من نوركم.

«وإن عدي بـ(في)؛ فمعناه: التفكير والاعتبار، كقوله: ﴿أَوْلَمَ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

«وإن عدّي بـ(إلى) فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩]، فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر؟! وروى ابن مردويه بسنده إلى ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]، قال: من البهاء والحسن، ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، قال في وجه الله ﷻ^(١) عن الحسن قال: نظرت إلى ربها فنضرت بنوره^(٢)، وقال أبو صالح عن ابن

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور، ٣٥٠/٨، وعزاه إلى ابن مردويه، وأخرجه الطبري، ٧٣/٢٤، من حديث ابن عمر مرفوعاً، وأخرجه عبد بن حميد في المنتخب، (٨١٩)، والآجري في الشريعة، (٦٢٠) كلهم من طريق ثوير بن فاختة، قال الحافظ في التقریب، (٨٦٢): «ضعيف رُمي بالرفُض».

(٢) ينظر: الدر المنثور، ٣٥٠/٨.

عباس رضي الله عنه: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، قال: تنظر إلى وجهه ربها ﷺ ^(١)، وقال عكرمة: ﴿وُجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤]، قال: من النعيم، ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، قال: تنظر إلى ربها نظرًا ثم حكى عن ابن عباس رضي الله عنه مثله ^(٢): «هذه الآثار التي فسرت بها الآية لا تخلو من ضعف في أسانيدها، والعلماء يتساهلون في مرويات التفسير، ويتداولون الأخبار الضعيفة إذا كانت تدرج تحت أصل صحيح.

«وهذا قول كل مفسر من أهل السنة والحديث، وقال تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] قال الطبري: قال علي بن أبي طالب وأنس بن مالك رضي الله عنه: هو النظر إلى وجه الله ﷻ ^(٣): «والمزيد من الأيام يوم الجمعة؛ لأن فيه هذه الزيادة، وهي النظر إلى وجهه ﷻ ^(٤).

«وقال تعالى: ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فالحسنى: الجنة،

(١) أخرجه الدارقطني في رؤية الله، (٢١٧)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة، (٨٠٠)، عن الحسن.
(٢) أخرجه الآجري في الشريعة، (٥٨٤)، بإسناده إلى ابن عباس بنحوه، وذكره السيوطي في الدر المنثور، ٣٥٠/٨، وعزاه إلى ابن مردويه.

(٣) أورده الطبري بمعناه في تفسيره، ٤٥٧/٢١، عن أنس رضي الله عنه، ورواه اللالكائي، ٥١٩/٣، بإسناده إليه: أنه قال في «قوله ﷻ»: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾: يظهر لهم الرب ﷻ يوم القيامة، وجاء عنه: «يتجلى لهم كل جمعة»، قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١١٣٦٣): «فيه عثمان بن عمير، وهو ضعيف»، وأما أثر علي؛ فذكره الشوكاني في فتح القدير، ٥٠٢/٢، وعزاه إلى ابن مردويه.

(٤) إشارة إلى ما أخرجه البزار، (٧٥٢٧)، وأبو يعلى، (٤٢٢٨)، والآجري في الشريعة، (٦١٢)، والطبراني في المعجم الأوسط، (٢٠٨٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه أن جبريل وهو يتحدث عن نفسه وعن الملائكة، قال عن يوم الجمعة: «ونحن ندعوه في الآخرة يوم المزيد»؛ لأن نعمة النظر إلى وجهه الكريم حاصله فيه، قال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء، (٢١١): «أخرجه الشافعي في المسند، والطبراني في الأوسط، وابن مردويه في التفسير بأسانيد ضعيفة مع اختلاف»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١٨٧٧١): «رواه البزار، والطبراني في الأوسط بنحوه، وأبو يعلى باختصار، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وقد وثقه غير واحد، وضعفه غيرهم، وإسناده البزار فيه خلاف».

والزيادة: هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرّها بذلك رسول الله ﷺ، والصحابة من بعده، كما روى مسلم في صحيحه عن صهيب قال قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار؛ نادى مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً، ويريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يثقل موازيننا، ويبيض وجوهنا، ويدخلنا الجنة، ويجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب؛ فينظرون إليه فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة^(١)».

ورواه غيره بأسانيد متعددة، وألفاظ أخرى، معناها: أن الزيادة: النظر إلى وجهه الله ﷻ، وكذلك فسرها الصحابة رضي الله عنهم، روى ابن جرير عن جماعة منهم أبو بكر الصديق، وحذيفة، وأبو موسى الأشعري، وابن عباس رضي الله عنهم^(٢).

وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، احتج الشافعي رحمه الله وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري وغيره، عن المزني، عن الشافعي، وقال الحاكم: حدثنا الأصم^(٣)، قال حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول الله ﷻ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فقال الشافعي: لما أن حُجِبَ هؤلاء في السخط كان في هذا دليل على أن أوليائه يرونه في الرضى^(٤)».

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ﷻ، (١٨١)، والترمذي، (٢٥٥٢)، وابن ماجه، (١٨٧)، من حديث صهيب رضي الله عنه.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٦٣/١٥ وما بعدها.

(٣) هو: محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم، أبو العباس الأموي، حدث بكتاب الأم للشافعي عن الربيع، وكان ثقة كثير الرحلة والرواية، مع ضبط الأصول، توفي سنة (٣٤٦هـ). ينظر: الأنساب، ١/١٨٧-١٨٩، السير، ١٥/٤٥٢، شذرات الذهب، ٢/٤٧٣.

(٤) ينظر: تفسير الشافعي، ٣/١٤٢٩.

[نقض استدالات نفاة الرؤية]

«وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وبقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ فالآيتان دليل عليهم، أما الآية الأولى؛ فالاستدلال منها على ثبوت رؤيته من وجوه:

أحدها: أنه لا يُظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته أن يسأل ما لا يجوز عليه؛ بل هو عندهم من أعظم المحال.

الثاني: أن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح عليه السلام ربه نجاة ابنه أنكر عليه سؤاله، وقال: ﴿إِنِّي أَعْظَمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿قَالَ لَنْ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولم يقل: إني لا أرى، ولا تجوز رؤيتي، أو لست بمرئي، والفرق بين الجوابين ظاهر، ألا ترى أن من كان في كفه حجر، فظنه رجل طعاماً، فقال: أطعمنيه، فالجواب الصحيح: إنه لا يؤكل، أما إذا كان طعاماً؛ صح أن يقال: إنك لن تأكله، وهذا يدل على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى عليه السلام لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار؛ لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى.

يوضحه الوجه الرابع: هو قوله: ﴿وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف؟!

الخامس: أن الله سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقراً، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كان محالاً؛ لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل؛ فسوف أكل وأشرب وأنام، والكل عندهم سواء؛ لأنها كلها منفية عن الله؛ الأكل والشرب

والنوم، فالله يطعم ولا يطعم، أحد صمد، لا تأخذه سنة ولا نوم، فالرؤية عندهم في استحالتها كاستحالة وصفه تعالى بما سلف، لكن هذا خلط مرده إلى اعتقاد فاسد، وهو أن الله لا يُرى، ولو كان الأمر كما قالوا؛ لما صح من الكليم ومن أفضل الناس وأشرفهم وأكرمهم على الله ﷻ أن يقول: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولكان قوله هذا بمثابة قول أتباعه: ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، لذلك أنكر الله ﷻ عليهم، وأماتهم ثم بعثهم، ولو كان قول موسى ﷺ منكرًا؛ لأنكر عليه، فالرؤية مع إمكانها ممتنعة في الدنيا؛ لعدم القدرة على إطاقتها.

«السادس قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فإذا جاز أن يتجلى للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب؛ فكيف يمتنع أن يتجلى لرسله وأوليائه في دار كرامته؟، ولكن الله تعالى أعلم موسى ﷺ أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار فالبشر أضعف.

السابع: أن الله كلم موسى وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة، فرؤيته أولى بالجواز، وبهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه وقد جمعوا بينهما؛ فأنكروا الرؤية، وأنكروا الكلام، نسأل الله العافية.

«وأما دعواهم تأييد النفي بـ«لن»، وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة؛ ففاسد، فإنها لو قُيدت بالتأييد لا تدل على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت»، فإذا كان اقترانها بالتأييد لا يعني النفي المؤبد، فكيف إذا خلت من ذكر التأييد؟ قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، مع قوله: ﴿وَنَادَا يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فهؤلاء طلبوا الموت وهو أشد من مجرد التمني، ومع ذلك منفي بـ«لن» ومقترن بالتأييد.

«ولأنها لو كانت للتأييد المطلق؛ لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىَ إِلَىٰ آلِي﴾ [يوسف: ٨٠]، فثبت أن «لن» لا تقتضي النفي المؤبد، قال الشيخ جمال الدين ابن مالك -رحمه الله تعالى-:

ومن رأى النفي بلن مؤبداً فقولهُ اردد وسواه فاعضداً^(١)

وأما الآية الثانية؛ فالاستدلال بها على الرؤية من وجه حسن لطيف، وهو أن الله تعالى إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض؛ فليس بكمال، فلا يُمدح به، وإنما يمدح الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمراً وجودياً، كمدحه بنفي السنة والنوم المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة».

وأما النفي المحض؛ فلا يمدح به، كما لو قلت: الجدار لا يظلم، ولا يؤذي.

«ونفي اللغوب والإعياء المتضمن كمال المقدرة»: اللغوب: التعب، قال تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] وفي هذا رد على اليهود الذين زعموا أن الله ﷻ تعب من خلق السموات والأرض في ستة أيام، فاستراح يوم السبت^(٢).

«ونفي الشرك والصاحبة والولد والظهير المتضمن كمال ربوبيته وإلهيته وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال صمديته وغناه، ونفي الشفاعة عنده إلا بإذنه المتضمن كمال توحيده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان وعزوب شيء عن علمه المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل المتضمن لكمال ذاته وصفاته»: المقصود أن النفي المحض لا يمدح به حتى يتضمن ثبوت كمال الضد.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٣/١٥١٥، وفيه: «فقولهُ اردد، وسواه فاعضداً».

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي، ٩/١٠٦، الوجيز للواحدى، ١/١٠٢٥.

«ولهذا لم يتمدح بعدم محض لا يتضمن أمراً ثبوتياً؛ فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإذا المعنى أنه يُرى ولا يدرك ولا يحاط به؛ فقله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكامل عظمته لا يُدرك بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَ الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦١ - ٦٢]، فلم ينف موسى ﷺ الرؤية، وإنما نفى الإدراك؛ فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه؛ فالإدراك يوجد مع الرؤية إذا كان لأمر صغير يمكن الإحاطة به وإدراكه، وتوجد الرؤية بدون إدراك ولا إحاطة، إذا كان الشيء من الكبر بحيث لا يستطيع أن يلم به الإنسان بكامله.

«فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يحاط به علماً، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير الآية؛ بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه».

❖ [أدلة الرؤية من السنة]

«وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم الدالة على الرؤية؛ فمتواترة رواها أصحاب الصحاح، والمسند، والسنن».

المسانيد: جمع مسند، وتجمع على مساند -أيضاً-، كمصباح ومصايح، ومفاتح ومفاتيح.

«فمنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن ناساً قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟»: «تضارون: روي بالتخفيف والتشديد؛ فالتشديد يعني: لا يلحقكم ضرر، والتخفيف من

الضير؛ وهو قريب من الضرر.

«قالوا: لا، يا رسول الله. قال: «هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟»،
قالوا: لا، قال: «فإنكم ترونه كذلك» الحديث أخرجاه في الصحيح بطوله^(١)،
وحديث أبي سعيد الخدري -أيضاً- في الصحيحين نظيره^(٢)، وحديث جرير بن
عبد الله البجلي قال: كنا جلوساً مع النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة،
فقال: «إنكم سترون ربكم عياناً كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته» الحديث
أخرجاه في الصحيحين^(٣)، وحديث صهيب رضي الله عنه المتقدم رواه مسلم وغيره^(٤).

وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «جنتان من فضة آنيتهما وما فيهما،
وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن يروا ربهم رضي الله عنه إلا رداء
الكبرياء على وجهه في جنة عدن» أخرجاه في الصحيحين^(٥).

ومن حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه: «وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه وليس بينه
وبينه حجاب، ولا ترجمان يترجم له، فليقولن: ألم أبعث إليك رسولاً فيبلغك؟

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب الصراط جسر جهنم، (٦٥٧٣)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله
تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، (٧٤٣٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية،
(١٨٢)، وأبو داود، (٤٧٣٠)، والترمذي، (٢٥٥٧)، وابن ماجه، (١٧٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظِلُّهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴿٤٥٨١﴾﴾، ومسلم، كتاب
الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، (١٨٣)، وابن ماجه، (١٧٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، (٥٥٤)، ومسلم، كتاب
المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، (٦٣٣)، وأبو داود، (٤٧٢٩)،
والترمذي، (٢٥٥١)، وابن ماجه، (١٧٧).

(٤) تقدم تخريجه ٣١٧/١.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٤٨٧٨﴾﴾، ومسلم،
كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم رضي الله عنه، (١٨٠)، والترمذي، (٢٥٢٨)،
وابن ماجه، (١٨٦)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

فيقول: بلى، يا رب، فيقول: ألم أعطك ما لا وأفضل عليك؟ فيقول: بلى، يا رب»
 الحديث أخرجه البخاري في صحيحه^(١): ليس بينه وبينه حجاب: بمعنى: أن
 الحجاب الذي هو النور أو النار، كما في الحديث «حجابه النور»، وفي رواية
 «النار»^(٢)، يزول في الجنة، فيراه المؤمنون، وقد يقال: إنه باق، ولكن يعطى أهل
 الجنة قوة على الرؤية.

«وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً، ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن
 الرسول قالها، ولولا أنني التزمت الاختصار؛ لسقت ما في الباب من الأحاديث، ومن
 أراد الوقوف عليها؛ فليواظب سماع الأحاديث النبوية»، يعني: ليكن ديدنه سماع
 الحديث بعد العناية بكتاب الله ﷺ، ولما تنكب أهل الكلام هذين الموردين
 العذبيين، ابتلوا بسماع هذيان البشر، وزبالة أفكارهم.

«فإن فيها مع إثبات الرؤية أنه يكلم من شاء إذا شاء، وأنه يأتي
 الخلق لفصل القضاء يوم القيامة^(٣)، وأنه فوق العالم^(٤)، وأنه يناديهم
 بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب^(٥)، وأنه يتجلى لعباده،

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب كلام الرب يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، (٧٥١٢)،
 ومسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر، (١٠١٦)، والترمذي، (٢٤١٥)، وابن
 ماجه، (١٨٥)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷻ: إن الله لا ينام، وفي قوله: حجابه النور، لو كشفه
 لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، (١٧٩)، وابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكرت
 الجهمية، (١٩٥)، وأحمد، (١٩٦٣٢)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) إشارة إلى حديث صهيب، وعدي بن حاتم، تقدم تخريجهما. وينظر: النهاية في الفتن
 والملاحم، ١/٤١٥.

(٤) إشارة إلى الأحاديث التي فيها تشبيه رؤية الناس لربهم برؤيتهم للقمر.

(٥) إشارة إلى حديث عدي بن حاتم السابق، وكذا حديث عبد الله بن أنيس قال: سمعت النبي ﷺ
 يقول: «يحشر الله العباد، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، =

وأنه يضحك^(١)، إلى غير ذلك من الصفات التي سماعها على الجهمية بمنزلة الصواعق^(٢)؛ لأنها خلاف ما يعتقدونه، فسماعها ثقيل عليهم، وإن استطاعوا تأويل بعضها؛ فإنهم لا يستطيعون تأويلها كلها، وإن كان تأويلهم تحريفاً في حقيقته، كما قالوا في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، بنصب لفظ الجلالة: «كلم الله موسى»، وهذا إن سلم لهم به فكيف يصنعون بقوله ﷺ: ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، إذ لو قال: «وكلمه ربّه» بنصب ربه؛ لكان الضمير عائداً على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع، كامتناع (ضرب غلامه زيداً)^(٣).

«وكيف تُعلم أصول دين الإسلام من غير كتاب الله وسنة رسوله؟!»؛ فضلاً من أن تكون كتباً مترجمة عن كفار اليونان، مما ترجم في عهد المأمون، وأثر في عقول الناس وعقائدهم.

«وكيف يفسّر كتاب الله بغير ما فسّره به رسوله ﷺ، وأصحاب رسوله الذين نزل القرآن بلغتهم، وقد قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه؛ فليتبوأ مقعده من النار»^(٤) وفي رواية: «من قال في القرآن بغير علم؛ فليتبوأ مقعده من

= أنا الديان»، علقه البخاري، ١٤١/٩، وأخرجه أحمد، (١٦٠٤٢)، وابن أبي شيبة، (٥٨١)، والبخاري في خلق أفعال العباد، (ص: ٩٨) عن عبد الله بن أنيس موصولاً، وحسن إسناده العراقي في تخريج أحاديث الأحياء، (٤)، ووصله -أيضاً- الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق، ٣٥٥/٥.

(١) يدل لهذا ما رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (١٩١)، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ، وفي لفظه: «ثم يأتينا ربنا بعد ذلك، فيقول: من تنظرون؟ فيقولون: ننظر ربنا، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: حتى ننظر إليك، فيتجلى لهم يضحك».

(٢) الصواعق المرسلة، ١٢٩٠/٤، اجتماع الجيوش الإسلامية، ٢/٢٧٦.

(٣) ينظر: المقتضب، ٢/٦٩، الأصول في النحو، ١/٨٧، شرح كتاب سيبويه، ٣/٢٦٩.

(٤) أخرجه أبو داود، أول كتاب العلم، باب تكرير الحديث، (٣٦٥٢)، والترمذي وحسنه في كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، برقم (٢٩٥١)، وابن أبي شيبة في المصنف، (٣٠١٠)، وأحمد، (٢٠٦٩)، والنسائي في الكبرى، (٨٠٨٥)، من طريق عبد الأعلى الثعلبي، عن سعيد بن جبير، =

النار»^(١)، وكان السلف يتقون تفسير القرآن من غير أصل يرجعون إليه، فلا يقدم أحدهم على تفسير القرآن برأيه، وينبغي أن يكون العالم وطالب العلم شديد التوقي لا يتكلم في النصوص إلا بأصل يرجع إليه.

وقد سئل الأصمعي^(٢) عن الصَّقَب في قوله ﷺ: «الجار أحق بصقبه»^(٣)، فقال: أنا لا أفسر كلام رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعم أن الصقب اللصيق^(٤).

«وسئل أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿وَفَكَهَأَ وَأَبَا﴾ [عبس: ٣١]، ما الأب؟ فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟!^(٥)، وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله؛ بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي: ولا يلزم وجود المطابقة الكاملة بين المشبه والمشبه به من كل وجه، فأنت ترى الجماد وترى الحيوان، فالرؤية كالرؤية والمرئي مختلف.

= عن ابن عباس رضي الله عنهما، والثعلبي أوردته الذهبي في الضعفاء، وقال: «ضعفه أحمد وأبو زرعة»، وقال فيه ابن حجر: «صدوق بهم». المعنى في الضعفاء، (٣٤٤٤)، التقريب، (٣٧٣١).

(١) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، (٢٩٥٠)، وأحمد، (٢٠٦٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

(٢) هو: أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهلي، الأصمعي، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر، توفي سنة (٢١٦هـ)، له تصانيف، منها: الإبل، والأضداد، وخلق الإنسان. ينظر: طبقات النحويين، (٩١)، بُغية الوعاة، ١١٢/٢.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الحيل، باب في الهبة والشفعة، (٦٩٧٧)، وأبو داود، (٣٥١٦)، والنسائي، (٤٧٠٢)، وابن ماجه، (٢٤٩٥)، من حديث أبي رافع رضي الله عنه.

(٤) ينظر: تدريب الراوي، ١/١٨٥، فقد ذكر القصة لكن بلفظ: «بسقبه»، وهي رواية للحديث، وأما في غريب الحديث له، ٢/٢٣٥؛ فقد فسره، ولم يذكر ما نقله السيوطي.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، (١٥٦١)، وابن أبي شيبة في المصنف، (٣٠١٠٣)، وابن عبد البر في جامع العلم، ٢/٨٣٣، من وجوه مختلفة عن أبي بكر رضي الله عنه، وكلها مراسيل؛ قاله البيهقي في الشعب، برقم (٢٠٨٢).

«ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه، وإلا فهل تُعقل رؤية بلا مقابلة، ومن قال: يرى لا في جهة؛ فليراجع عقله، فإما أن يكون مكابراً لعقله، أو في عقله شيء، وإلا فإذا قال: يرى، لا أمام الرائي ولا خلفه، ولا عن يمينه ولا عن يساره، ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة»؛ لأنه إذا نفى الجهات كلها؛ نفى وجود الذات التي يتحدث عنها، لا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال، ولا شرق ولا غرب، لا خارج العالم ولا داخله! قال ابن القيم: ومعلوم أنه لو قيل لأحدهم: صف لنا العدم، لوصفه بهذا بعينه^(١).

والأشعرية يقولون إنه يرى كما جاءت بذلك النصوص، لكن لا في جهة، فآل قولهم إلى نفي الرؤية؛ لأن الرؤية لا بد لها من جهة، وقد تسلط عليهم المعتزلة، وألزموهم بنفي الرؤية.

«ولهذا ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تُعقل رؤية بغير جهة، وإنما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية؛ فهذه الشمس إذا حذق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئي؛ بل لعجز الرائي؛ فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قوى الأدميين حتى أطاقوا رؤيته، ولهذا لما تجلى الله للجبل وخر موسى صعقاً، فلما أفاق قال: سبحانك، تبت إليك، وأنا أول المؤمنين بأنه لا يراك حي إلا مات، ولا يابس إلا تدهده^(٢)، ولهذا كان البشر يعجزون عن رؤية الملك في صورته، إلا من أيده الله كما أيد نبينا»: وقد رآه على صورته مرتين وله ستمائة جناح^(٣)، وبقية أحواله كان يجيء على صورة آدمي، وأكثر ما كان يجيء على صورة دحية الكلبي^(٤).

(١) ينظر: مدارج السالكين، ١/ ١٨٣، ٣/ ٢٢١.

(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية، ٢/ ٣٣٣. وتدهده؛ أي: تدرج. النهاية، ٢/ ١٤٣.

(٣) تقدم تخريجه ١/ ١٤٠.

(٤) تقدم تخريجه ١/ ١٤٠.

«قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨] قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا إليه ملكًا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ يشته عليهم هل هو بشر أو ملك؟»: لو أنزل ملك على صورته لما أطاقوا رؤيته، ولو أنزل في صورة بشر؛ لقالوا: هذا بشر، وإنما نريد ملكًا.

«ومن تمام نعمة الله علينا أن يبعث فينا رسولاً منا، وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه، لكن قول من أثبت موجوداً يرى لا في جهة، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه لا يرى ولا في جهة»؛ لأنهم يوافقون أهل الحق في الرؤية وإن خالفوهم في نفي الجهة، لكن المعتزلة خالفوهم في الأمرين، وفرق بين من أنكر النص، ومن أثبته لكن أوله.

«ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمراً وجودياً أو أمراً عديمياً؟ فإن أردت بها أمراً وجودياً؛ كان التقدير كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دليل على إثباتها؛ بل هي باطلة؛ فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر، وإن أردت بالجهة أمراً عديمياً كانت المقدمة الثانية ممنوعة؛ فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار»: أخذوا علومهم من المقدمات المنطقية، ورتبوا عليها نتائج؛ وكيف يستقيم الظل والعود أعوج! فإذا لم تكن المقدمات شرعية؛ فحتمًا لن تكون النتائج شرعية.

«وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان؟ وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان؛ المنقول إلينا عن الثقات النقلة الذين تخيرهم النقاد؛ فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده؛ بل نقلوا نظمه ومعناه.

ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان»؛ أي: بمجرد التلقين «بل يتعلمونه بمعانيه»؛ فكانوا لا يتجاوزون عشر آيات حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل^(١).

«ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه، وما يظنه دين الله، ولم يتلق ذلك من الكتاب والسنة؛ فهو مأثوم وإن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسنة؛ فهو مأجور وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره»؛ فالنية أمرها عظيم، فمن سلك سبيلاً غير شرعي أثم، وإن كانت النتيجة صحيحة، كالمقاتل في ساحة القتال مع المسلمين، نيته للمغنم، وصورته أنه مجاهد، والنبى ﷺ يقول: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا؛ فهو في سبيل الله»^(٢).

✦ [رؤية المؤمنين لربهم في المحشر]

«وقوله: «والرؤية حق لأهل الجنة»، تخصيص أهل الجنة بالذكر يفهم منه نفي الرؤية عن غيرهم، ولا شك في رؤية أهل الجنة لربهم في الجنة، وكذلك يروونه في المحشر قبل دخولهم في الجنة، كما ثبت ذلك في الصحيحين عن رسول الله ﷺ، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿تَجِيئُتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] واختلف في رؤية أهل المحشر على ثلاثة أقوال: أحدها أنه لا يراه إلا المؤمنون»: وحجة أصحاب هذا القول: أن رؤيته تعالى أعلى النعيم، والنعيم خاص بالمؤمنين.

(١) إشارة إلى ما جاء عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: «حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن أنهم كانوا لا يتجاوزون عشر آيات حتى يتعلموا ما فيها من علم وعمل، فتعلموا العلم والعمل جميعاً». ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية، ٧٠/٤.

(٢) هذا طرف من حديث أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِإِيعَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾، (٧٤٥٨)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله، (١٩٠٤)، وأبو داود، (٢٥١٧)، والترمذي، (١٦٤٦)، والنسائي، (٣١٣٦)، وابن ماجه، (٢٧٨٣)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

«الثاني: يراه أهل الموقف مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجب عن الكفار، ولا يرونه بعد ذلك»: وهذا أنكى وأغلظ في العقوبة؛ لأنك حين تمكن من رؤية أعلى النعيم، ثم تسلبه أشد مما لو لم تره ألبتة.

«الثالث: يراه مع المؤمنين المنافقون دون بقية الكفار. وكذلك الخلاف في تكليمه لأهل الموقف».

✽ [الاتفاق على أنه لا يرى الله تعالى أحد في الدنيا بعينه]

«واتفقت الأمة على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه، ولم يتنازعا في ذلك إلا في نبينا ﷺ خاصة، منهم من نفى رؤيته بالعين، ومنهم من أثبتها له ﷺ».

وحكى القاضي عياض في كتابه الشفا اختلاف الصحابة ﷺ ومن بعدهم في رؤيته ﷺ وإنكار عائشة ؓ، أن يكون ﷺ رأى ربه بعين رأسه، وأنها قالت لمسروق حين سألها: هل رأى محمد ربه؟ فقالت: لقد قف شعري مما قلت، ثم قالت: من حدثك أن محمداً رأى ربه؛ فقد كذب^(١).

ثم قال: وقال: جماعة بقول عائشة ؓ، وهو المشهور عن ابن مسعود، وأبي هريرة، واختلف عنه^(٢).

وقال بإنكار هذا وامتناع رؤيته في الدنيا جماعة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين. وعن ابن عباس ؓ أنه ﷺ رأى ربه بعينه^(٣)، وروى عطاء عنه: رآه

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَسَيَحْ يَحْمَدُ رَبَّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾، (٤٨٥٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء، (١٧٧)، من حديث عائشة ؓ.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية، ٣/٣٨٦، وزاد المعاد لابن القيم، ٣/٣٢.

(٣) أخرجه أحمد، (٢٥٨٠، ٢٦٣٤)، والبزار، (٤٧٢٧)، وأبو يعلى، (٢٦٠٨)، والطبراني في الدعاء، (١٤١٨)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، ١/٢٥٠: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح».

بقلبه^(١)، ثم ذكر أقوالاً وفوائد، ثم قال: وأما وجوبه لنبينا ﷺ، والقول بأنه رآه بعينه؛ فليس فيه قاطع ولا نص، والمعول فيه على آية النجم، والتنازع فيها مأثور، والاحتمال لها ممكن^(٢)»: والخلاف موجود بين الصحابة، ولكن المرجح من حيث الأدلة عدم الرؤية البصرية، وقال بعضهم من باب التوفيق بين النصوص: رآه بقلبه، كما أشار إليه المؤلف.

«وهذا القول الذي قاله القاضي عياض رحمه الله هو الحق؛ فإن الرؤية في الدنيا ممكنة»: والخلاف في وقوعها، أما إمكانها؛ فلا خلاف فيه.

«إذ لو لم تكن ممكنة لما سألها موسى ﷺ، لكن لم يرد نص بأنه ﷺ رأى ربه بعين رأسه؛ بل ورد ما يدل على نفي الرؤية، وهو ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنى أراه؟!»^(٣): وهذا استبعاد للرؤية مع وجود نور الله العظيم.

«وفي رواية: «رأيت نوراً»^(٤)، وقد روى مسلم -أيضاً- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور -وفي رواية: النار-، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» فيكون -والله أعلم- معنى قوله لأبي

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء، (١٧٦).

(٢) ينظر: الشفا، ١/٣٨٦، بتصرف قليل.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «نور أنى أراه»، وفي قوله: «رأيت نوراً»، (١٧٨)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة النجم، (٣٢٨٢)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «نور أنى أراه»، وفي قوله: «رأيت نوراً»، (١٧٨)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

ذر: «رأيت نورًا» أنه رأى الحجاب، ومعنى قوله: «نور أنى أراه؟!» النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأنى أراه؟! أي: فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه؛ يمنعني من رؤيته، فهذا صريح في نفي الرؤية، والله أعلم، وحكى عثمان بن سعيد الدارمي اتفاق الصحابة على ذلك^(١).

ونحن إلى تقرير رؤيته لجبريل أحوج منا إلى تقرير رؤيته لربه تعالى، وإن كانت رؤية الرب تعالى أعظم وأعلى؛ فإن النبوة لا يتوقف ثبوتها عليها ألبتة، يعني: لا يتوقف ثبوت النبوة وصدق الرسالة على رؤية الله ﷻ، بخلاف رؤية جبريل ﷺ.

«وقوله: «بغير إحاطة ولا كيفية» هذا لكمال عظمته وبهائه ﷻ، لا تدركه الأبصار ولا تحيط به، كما يعلم ولا يحاط به علمًا، قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]؛ فثمة فرق بين العلم والإحاطة، فكون الإنسان يعلم هذه المسألة لا يلزم منه أنه محيط بها من جميع جوانبها وتفصيليها، وهذا في المسائل التي من شأنها أن يحاط به، فكيف بما لا قبَلَ للبشر بالإحاطة به؟!»

«وقوله: «وتفسيره على ما أراد الله وعلمه»»، يعني: تفسير اللفظ بما جاء في لغة العرب، وما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه، فالصفات معلومة المعنى مجهولة الكيف، فالاستواء مثلاً معانيه معروفة في لغة العرب، لكن كيفية استواء الله مجهولة، ولذلك قالت أم سلمة، ومالك: الاستواء معلوم -يعني: معناه-، والكيف مجهول^(٢).

(١) نقل الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في نقضه للمريسي، (ص: ٣١٨): اجتماع «الكلمة من الله ورسوله، ومن جميع المؤمنين أن أبصار أهل الدنيا لا تدركه في الدنيا».

(٢) تقدم تخريجه ١/ ١٥٨.

✽ [تأويل المعتزلة للرؤية تحريف]

«إلى أن قال: «لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا»؛ لأن هذه الأمور توقيفية، وقد أحسن من انتهى إلى ما سمع، وما سمعناه من النصوص ليس فيه أي تعرض للكيفية، ولا هو مما يدرك بالآراء والأقيسة والنظائر؛ إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

«أي: كما فعلت المعتزلة بنصوص الكتاب والسنة في الرؤية، وذلك تحريف لكلام الله وكلام رسوله عن مواضعه؛ فالتأويل الصحيح هو الذي يوافق ما جاءت به السنة، والفاسد المخالف له، فكل تأويل بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبيّن الهادي بكلامه»: والعلم الشرعي المعتبر ما اعتمد على الكتاب والسنة، وأما النظر؛ فإن كان موافقاً للكتاب والسنة؛ فيؤخذ به لموافقة الكتاب والسنة، وإن كان مخالفاً للكتاب والسنة؛ فيرمى به عرض الحائط.

«إذ لو قصده لحف بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره؛ حتى لا يوقع السامع في اللبس والخطأ»؛ فإذا قال ما لا يتبادر من أول وهلة فلا بد من قرينة توضح مراده، وإلا عدّ غاشاً مريداً للبس، فمثلاً لو أطلق الأسد وأراد به الرجل الشجاع، وهو المعنى الذي يسمونه مجازياً بدون قرينة من السياق، لعدّ ملبساً لا مبيّناً.

«فإن الله أنزل كلامه بياناً وهدى، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحفّ به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم كل أحد؛ لم يكن بياناً ولا هدى»: وفي هذا قدح في كلام الله وخبره، نسأل الله العفو والعافية.

«فالتأويل إخبار بمراد المتكلم لا إنشاء»: التأويل: تفسير لمراد

المتكلم الأول، ليس معنىً جديدًا ينشئه المؤول، فمن زعم أن مراد الله ﷻ بالاستواء الاستيلاء، فقد أنشأ معنىً جديدًا من عنده، وهذا من عظام الأمور، نسأل الله العافية.

«وفي هذا الموضع يغلط كثير من الناس؛ فإن المقصود فهم مراد المتكلم بكلامه»: على ما يريد هو، لا على ما يريده المؤول؛ لأن المبتدعة يفهمون كلام المتكلم على مرادهم هم، ويجعلون ما يفهمونه هو مراد المتكلم.

«إذا قيل: معنى اللفظ كذا وكذا؛ فكان إخبارًا بالذي عناه المتكلم، فإن لم يكن الخبر مطابقًا؛ كان كذبًا على المتكلم»؛ ولذا جاء التشديد في الكلام في القرآن والسنة بالرأي، وما انتشرت الطوائف البدعية، والأهواء المضلة؛ إلا بالتأويل، فحمّلوا كلام الله وكلام رسوله ﷺ ما لا يحتمل من غير دليل.

❖ [الطرق التي يُعرف بها مراد المتكلم]

«ويُعرف مراد المتكلم بطرق متعددة منها: أن يصرح بإرادة ذلك المعنى»؛ بأن يكون الكلام مجملًا في موضع، فيبينه المتكلم نفسه في موضع آخر، وخير ما يفسر به النص النص نفسه، والقرآن بالقرآن، والسنة بالسنة، ولذلك يحرص العلماء على جمع طرق الحديث؛ لأن بعضها يفسر بعضًا.

«ومنها: أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يرد ذلك المعنى، فكيف إذا حُفَّ بكلامه ما يدل على أنه إنما أراد حقيقته وما وُضع له؛ كقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ فالألفاظ من حيث الوضع العربي لها معانٍ، فإذا تكلم المتكلم بهذا اللفظ ولم يصحب السياق قرينة تدل على أنه أراد غير المعنى المعروف من وضع العرب؛ فهذا يدل على أنه أراد المعنى المعروف من وضع العرب، فكيف إذا حُفَّ بكلامه قرينة تدل

على أنه أراد حقيقة هذا الوضع العربي؟!

وفي قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، المصدر قرينة على إرادة الكلام المعروف، لا غيره.

«وإنكم ترون ربكم عيانًا، كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب»؛ فعيانًا توكيد لهذه الرؤية، وإزالة لكل ما يتوهم من معنى مجازي، كما يقولون.

«فهذا مما يقطع السامع فيه بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذي وضع له مع القرائن المؤكدة؛ كان صادقًا في إخباره.

وأما إذا تأول الكلام بما لا يدل عليه، ولا اقترن به ما يدل عليه؛ فإخباره بأن هذا مراده كذب عليه، وهو تأويل بالرأي، وتوهم بالهوى»؛ فإذا قال: مراد الله ﷻ بقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ [النساء: ١٦٤]، جرّحه بأظاير الحكمة، فقد قال ما لا يدل عليه ظاهر اللفظ بوضعه العربي، وما دلت القرينة على خلافه، وهذا كذب على المتكلم وجناية في حقه.

«وحقيقة الأمر أن قول القائل: نحمله على كذا أو نتأوله بكذا، إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ على ما وُضع له؛ فإن منازعه لما احتج عليه به، ولم يمكنه دفع وروده، دفع معناه، وقال أحمله على خلاف ظاهره» فالجهمي لما عجز عن تحريف اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، حرّف المعنى بالتأويل الباطل.

«فإن قيل: بل للحمل معنى آخر لم تذكره، وهو أن اللفظ لما استحال أن يراد به حقيقته وظاهره، ولا يمكن تعطيله، استدللنا بوروده وعدم إرادة ظاهره على أن مجازه هو المراد؛ فحملناه عليه دلالة لا ابتداء»؛ فالمبتدعة يقدرّون الاستحالة، ثم يبنون عليها نتائج كهذه، والجواب عن هذا الإيراد:

«قيل: فهذا المعنى هو الإخبار عن المتكلم أنه أراد، وهو إما صدق، وإما كذب، كما تقدم، ومن الممتنع أن يريد خلاف حقيقته وظاهره، ولا يبيِّن للسامع المعنى الذي أراد؛ بل يقرن بكلامه ما يؤكد إرادة الحقيقة.

ونحن لا نمنع أن المتكلم قد يريد بكلامه خلاف ظاهره إذا قصد التعمية على السامع حيث يسوغ ذلك، ولكن المنكر أن يريد بكلامه خلاف حقيقته وظاهره إذا قصد البيان والإيضاح وإفهام مراده، كيف والمتكلم يؤكد كلامه بما ينفي المجاز، ويكرره غير مرة، ويضرب له الأمثال» فالتكلم قد يريد باللفظ غير ظاهره، وهذا لا خلاف في إمكانه، وقد يريد التعمية واللبس فلا يحفه بقريئة توضح أنه أراد خلاف ظاهره، لكن الكلام في كلام الله، الذي نزل بياناً وهدى ونصحاً للعالمين.

وقوله: «حيث يسوغ ذلك» كالمواطن التي تطلب فيها التعمية لمصلحة، وقريب منه بقاء المجمل على إجماله، والعام على عمومه؛ لأنه لا يطلب العمل به.

❖ [نفي التعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح]

«وقوله: «فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله ﷻ ورسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه»؛ أي: سلم لنصوص الكتاب والسنة، ولم يعترض عليها بالشكوك، والشبه، والتأويلات الفاسدة، أو يقول: العقل يشهد بصد ما دل عليه النقل، والعقل أصل النقل»: هذه قاعدتهم أن العقل أصل النقل، وأتوا بها من كون الإنسان متقدماً على النقل؛ أي: أن الإنسان قد يعيش زمناً يتصرف بعقله، ولا نقل عنده.

«فإذا عارضه قدمنا العقل، وهذا لا يكون قط»: النص الصحيح لا يعارض -أبداً- العقل الصريح، لكن هناك عقول اجتالها الشياطين، فهذه العقول المغتالة هي التي تعارض النص الصحيح، ومثل هؤلاء ليسوا بعبرة، ولا يجوز أن يكونوا هم

العقل الصريح، ولشيخ الإسلام كتاب «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» أو «درء تعارض العقل والنقل»، كتاب عظيم في نقض مثل هذه الشبه، يقول فيه ابن القيم رحمته:

واقراً كتاب العقل والنقل الذي ما في الوجود له نظير ثاني^(١)

والكتاب فيه عسر لا سيما على المتوسطين؛ بل إن كثيراً من العلماء اليوم ربما طوى منه مباحث لم يفهمها؛ لأنه بناه على مقدمات وأصول لا يحسنها أكثر القراء.

«لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك؛ فإن كان النقل صحيحاً؛ فذلك الذي يدعى أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر؛ لظهر ذلك»، يعني: أنه إذا كان النقل صحيحاً؛ فالعلة في المعقول، ومعارضته تدل على أنه مجهول؛ إذ لو كان معقولاً ما خالف النص الصحيح.

«وإن كان النقل غير صحيح؛ فلا يصلح للمعارضة»؛ لأن الكلام في نقل صحيح.

«فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبداً، ويعارض كلام من يقول ذلك بنظيره، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع»؛ والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، بخلاف الضدين اللذين لا يجتمعان، ويمكن ارتفاعهما.

«لأن العقل قد دل على صحة السمع، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل؛ لكننا قد أبطلنا دلالة العقل»؛ فالعقل دل على صحة السمع، فإذا أبطلنا السمع بطل ما دل على صحته، وهو العقل.

(١) كتاب درء تعارض العقل والنقل مطبوع متداول، طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وينظر: نونية ابن القيم، (ص: ٢٣٠).

وما دام العقل دلنا على أن النقل حجة، فليكن حجة في هذا الموضوع -أيضاً-،
وإلا صار تحكماً.

«ولو أبطنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل؛ لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه، وهذا بين واضح؛ فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته، وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة لبطلان النقل؛ لزم ألا يكون العقل دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً؛ لم يجز أن يتبع بحال، فضلاً عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحاً في العقل»^(١)، فصار السمع فرعاً عن العقل، فإذا أبطنا الفرع المبني على ذلك الأصل، بطل الأصل، وإذا بطل الأصل؛ لم يجز أن يكون معارضاً لشيء فضلاً أن يكون مقدماً على غيره.

«فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولاً، أو يحمله شبهة أو شكاً، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوحده بالتحكيم والتسليم، والانقياد والإذعان، كما وحّد المرسل بالعبادة والخضوع، والذل والإنابة والتوكل».

يقول ابن القيم:

والله ما خوفي الذنوب وإنها
لعلني سبيل العفو والغفران
لكنما أخشى انسلاخ القلب من
تحكيم هذا الوحي والقرآن
ورضاً بآراء الرجال وخرصها
لا كان ذاك بمنة الرحمان^(٢)

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٧٨، وما بعدها.

(٢) ينظر: نونية ابن القيم، (ص: ٣٥٥).

فلا بد من التسليم للرسول ﷺ، وقبول خبره دون شك أو تأويل، كما يوحد المعبود بالخضوع والامتثال، ولا يقدر في خبره وأمره.

﴿ نوعا التوحيد اللذان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما ﴾

«فهما توحيدان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما:

توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول؛ فلا يحاكم إلى غيره، ولا يرضى بحكم غيره، ولا يقف تنفيذ أمره وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه، وذوي مذهبه وطائفته، ومن يعظمه؛ فإن أذنوا له نفذه وقبل خبره، وإلا فإن طلب السلامة فوضه إليهم وأعرض عن أمره وخبره، وإلا حرّفه عن مواضعه وسمى تحريفه تأويلاً وحملاً، فقال: نؤوله ونحملة، فلأن يلقي العبد ربه بكل ذنبه ما خلا الإشراف بالله خير له من أن يلقاه بهذه الحال.

بل إذا بلغه الحديث الصحيح يعد نفسه كأنه سمعه من رسول الله ﷺ، فهل يسوغ له أن يؤخر قبوله والعمل به حتى يعرضه على رأي فلان، وكلامه ومذهبه؛ بل كان الفرض المبادرة إلى امتثاله من غير التفات إلى سواه، ولا يستشكل قوله لمخالفته رأي فلان؛ بل تستشكل الآراء لقوله، ولا يعارض نصه بقياس؛ بل تهدر الأقيسة وتلغى لنصوصه، ولا يُحرّف كلامه عن حقيقته لخيال يسميه أصحابه معقولاً، نعم هو مجهول، وعن الصواب معزول، ولا يُوقف قبول قوله على موافقة فلان دون فلان كائناً من كان^(١).

قال الإمام أحمد: حدثنا أنس بن عياض، قال حدثنا أبو حازم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: لقد جلست أنا وأخي مجلساً ما أحب أن لي به حمر النعم، أقبلت أنا وأخي، وإذا مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ جلوس عند باب

(١) ينظر: مدارج السالكين، ٢/ ٣٦٨.

من أبوابه، فكرهنا أن نفرّق بينهم، فجلسنا حَجْرَةً^(١)؛ إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضباً قد احمرّ وجهه يرميهم بالتراب، ويقول: «مهلاً يا قوم، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم؛ باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض؛ إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً، وإنما نزل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه»^(٢).

ولا شك أن الله قد حرّم القول عليه بغير علم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْإِغْيَ وَالْبَغْيَ بغيرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنزلِ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]: القول على الله بغير علم شأنه عظيم، حتى قال بعض أهل العلم: إن هذه المحرمات في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣] رُتبت على سبيل الترفي، فأعظمها آخرها^(٣)، والله ﷻ يقول: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] ومن الكذب عليه القول بأن هذا حلال وهذا حرام بغير علم ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمْ أَلْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦]، والمسألة ليست سهلة.

«فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه؛ فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يُعرض عليه، فإن

(١) حَجْرَة: بفتح الحاء، وإسكان الجيم؛ أي: ناحية غير بعيد. ينظر: مشارق الأنوار، ٢/ ٢٣٥.

(٢) أخرجه أحمد، (٦٧٠٣)، بهذا اللفظ عن عمرو بن شعيب به، وأخرج بنحوه عنه قبله، (٦٦٦٨)، وله شاهد مختصر من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أحمد، (٧٩٨٩)، والبخاري، (٨٥٧٩)، وأبو يعلى، (٦٠١٦)، وابن حبان، (٧٤)، قال الهيثمي في المجمع، (١١٥٧١)، عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «رجاله رجال الصحيح».

(٣) ينظر: إعلام الموقعين، ١/ ٣١.

واقفه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل خالفه أو واقفه؛ لكون ذلك الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده، لكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو بتكذيبه، فإنه يمسك عنه ولا يتكلم إلا بعلم: وكلام الناس يحتج له ويعرض على الكتاب والسنة، فإن وافقهما قبل، وإن خالفها رفض، وإن لم نعلم أهو موافق أم مخالف وقفنا ولم نتكلم.

«والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علم عن غير الرسول، لكن في الأمور الدنيوية مثل: الطب، والحساب، والفلاحة، وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية؛ فهذه العلم فيها ما أخذ عن الرسول لا غير». والبدعة في الدين أمرها عظيم، وشرها مستطير، تحجب السنن، وما عمل شخص بدعة إلا حرم من سنة.

☆ [ضرورة التسليم لنصوص الشرع]

قوله: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام».

«هذا من باب الاستعارة؛ إذا القدم الحسي لا تثبت إلا على ظهر شيء؛ أي: لا يثبت إسلام من لم يسلم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها، ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه، روى البخاري عن الإمام محمد بن شهاب الزهري رضي الله عنه: أنه قال: «مَنْ اللهُ الرَّسَالَةُ، وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ»^(١)، وهذا كلام جامع نافع».

فالإسلام: الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والخلوص من الشرك وأهله، والذي يعارض ما جاء عن الله وعن رسوله بعقله أو بعقل غيره، هذا

(١) علقه البخاري عن الزهري، ١٥٤/٩، وفي خلق أفعال العباد، ٧٦/١، وذكر اللالكائي، (٦٦٥)، بإسناده نحوه عن ربيعة.

لم يستسلم، فقدمه غير راسخة في الإسلام، ومعرضة للزوال بحسب قوة هذه المعارضة وضعفها، وكثرتها وقلتها، حتى إن من هذا النوع من يفقد الإسلام بالكلية -نسأل الله العافية-، وهذا يكثر في آخر الزمان الذي يصبح فيه الرجل مسلمًا ويمسي كافرًا، فالتسليم فيه السلامة.

يقول الزهري رحمه الله كما في البخاري: «من الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم»؛ هذه وظيفتنا، فإذا نازعنا الله عز وجل في شرعه، ونازعنا الرسول صلى الله عليه وسلم في تبليغه؛ فقد وضعنا أنفسنا أربابًا، لا عبيدًا.

«وما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل، وهو أن العقل مع النقل كالعامي المقلد مع العالم المجتهد؛ بل هو دون ذلك بكثير»؛ لأن النقل معصوم من الخطأ، والعالم ليس بمعصوم.

«فإن العامي يمكنه أن يصير عالمًا، ولا يمكن للعالم أن يصير نبيًا رسولًا، فإذا عرف العاميُّ المقلد عالمًا، فدل عليه عاميًا آخر، ثم اختلف المفتي والدال؛ فإن المستفتي يجب عليه قبول المفتي دون الدال، فلو قال الدال: الصواب معي دون المفتي؛ لأنني أنا الأصل في علمك بأنه مفتٍ، فإذا قدمت قوله على قولي؛ قدحت في الأصل الذي به عرفت أنه مفتٍ؛ فلزم القدح في فرعه»: وهذا الإيراد غير صحيح.

«فيقول له المستفتي: أنت لما شهدت له بأنه مفت، ودلت عليه؛ شهدت له بوجوب تقليده دونك، فموافقتي لك في هذا العلم المعين لا يستلزم موافقتك في كل مسألة، وخطوك فيما خالفت فيه المفتي -الذي هو أعلم منك- لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفتٍ، هذا مع علمه أن ذلك المفتي قد يخطئ»؛ ومعرفة العالم بأنه عالم لا تحتاج إلى مقدمات؛ بل تكفي فيه الاستفاضة، بينما العلم يحتاج إلى مقدمات، فهذا ما صار عالمًا إلا بعد أن تجاوز مراحل التعلم، ففرق بين هذا وهذا.

«والعقل يعلم أن الرسول معصوم في خبره عن الله تعالى؛ لا يجوز عليه الخطأ؛ فيجب عليه التسليم له، والانقياد لأمره، وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هذا القرآن الذي تلقيه علينا، والحكمة التي جئتنا بها قد تضمن كل منهما أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا»؛ فصار العقل هو الدال.

«فلو قبلنا جميع ما تقوله مع أن عقولنا تناقض ذلك؛ لكان ذلك قدحاً فيما علمنا به صدقك، فنحن نعتقد موجب الأقوال المناقضة لما ظهر من كلامك، وكلامك نعرض عنه لا نتلقى منه هدياً ولا علماً، لم يكن مثل هذا الرجل مؤمناً بما جاء به الرسول»؛ لأنه لم يستسلم، والإسلام هو الاستسلام.

«ولم يرض منه الرسول بهذا؛ بل يعلم أن هذا لو ساغ لأمكن كل أحد ألا يؤمن بشيء مما جاء به الرسول؛ إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشياطين لا تزال تلقي الوسوس في النفوس»: لاسيما مع طول العهد وبعُد الأمد، فالشبهات والشهوات في عهد السلف أقل منها بكثير فيما بعد، سيما بعد أن انتشرت الكتب التي تشتمل على الشبهات، وترجمت كتب الفلاسفة، وصارت من أعظم الأسباب في الانحراف الفكري والعقدي.

«فيمكن كل أحد أن يقول مثل هذا في كل ما أخبر به الرسول وما أمر به، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَّغُ﴾ [النور: ٥٤]، وقال: ﴿فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، وقال: ﴿حَمَّ ۝١﴾ [الزخرف: ١ - ٢]، وقال تعالى: ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ١]، وقال: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ﴾

وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾
 [يوسف: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى
 لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، ونظائر ذلك كثيرة في القرآن، فأمر الإيمان بالله واليوم والآخر
 إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يدل على الحق أم لا، والثاني باطل، وإن كان قد
 تكلم على الحق بألفاظ مجملة محتملة فما بلغ البلاغ المبين، وقد شهد له خير
 القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم في الموقف الأعظم، فمن يدعي أنه في أصول
 الدين لم يبلغ البلاغ المبين؛ فقد افتري عليه ﷺ: في حجة الوداع قال: «ألا هل
 بلغت»، وشهدوا له بذلك فقال: «اللهم اشهد»^(١).

«قوله: «فمن رام علم ما حُظِر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهّمه، حجه
 مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان».

هذا تقرير للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يتكلم في أصول الدين؛ بل وفي
 غيرها بغير علم، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ
 أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: والعلم الذي لا يستند إلى الكتاب والسنة ليس
 بعلم، وكبار المتكلمين - وهم أذكيا عباقرة - صار مآلهم في النهاية إلى الشك
 والحيرة، وتمنوا أنهم بقوا على ما عليه العجائز، كما سلف قريباً.

«وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ يَغْيِرُ عِلْمَهُ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ ﴿٣﴾
 كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٣-٤]: لا يقال إن فيه

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، (١٧٤١)، ومسلم، كتاب القسامة والمحاربين
 والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، (١٦٧٩)، من حديث أبي
 بكره رضي الله عنه، وجاء نحوه في حديث جابر الطويل في الحج، أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة
 النبي ﷺ، (١٦١٨)، أبو داود، كتاب المناسك، باب صفة حجة النبي ﷺ، (١٩٠٥)، وابن ماجه،
 كتاب المناسك، باب حجة رسول الله ﷺ، (٣٠٧٤).

تنافراً لفظياً، بعطف الهدى على الضلالة؛ لأن هذا يصح عند اختلاف المتعلق وانفكاك الجهة، فالله سبحانه يُضل المجادل في الله بغير حق عن الصراط المستقيم، ويهديه إلى عذاب السعير.

ومنه قول المحدثين: مقطوع متصل، أي: متصل باعتبار أن كل راو من رواه تلقاه عن من فوقه بطريق معتبر من طرق التحمل، ومقطوع باعتبار إضافته إلى التابعي، وهذا مجرد اصطلاح، فانفكت الجهة وانتفى المحذور، ومنه قوله ﷺ: «كاسيات عاريات»^(١).

«وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجِدِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّثِيرٍ ۝٨﴾ ثانياً عِطْفِهِ لِضِلِّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ۖ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ ۝﴾ [الحج: ٨ - ٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصاص: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿إِن يَبْعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِّن رَّبِّهِمْ الْهُدَىٰ﴾ [النجم: ٢٣]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى. وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل»، ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾ [الزخرف: ٥٨]، رواه الترمذي، وقال: حديث حسن^(٢)؛ لأن الإنسان متكلم بطبعه، فإن تكلم بخير، وإلا فبضده.

(١) إشارة إلى حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «سيكون في آخر أمتي رجال يركبون على سروج، كأشباه الرجال، ينزلون على أبواب المسجد، نساؤهم كاسيات عاريات، على رؤوسهم كأسنة البخت العجاف، العنوهن، فإنهن ملعونات»، أخرجه أحمد، (٧٠٨٣)، وصححه ابن حبان، (٥٧٥٣)، والحاكم، (٨٣٤٦)، وقال الهيثمي في المجمع، (٨٦١٢): «رجال أحمد رجال الصحيح». (٢) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الزخرف، (٣٢٥٣)، وابن ماجه، أبواب السنة، باب اجتناب البدع والجدل، (٤٨)، وأحمد، (٢٢١٦٤)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

«وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أبغض الرجال إلى الله الألدّ الخصم» خرجاه في الصحيحين^(١)، ولا شك أن من لم يسلم للرسول نقص توحيده؛ فإنه يقول برأيه وهواه أو يقلد ذا رأي وهوى بغير هدى من الله؛ فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول، فإنه قد اتخذ في ذلك إلهاً غير الله، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]؛ أي: عبد ما تهواه نفسه، وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فِرَق - كما قال عبد الله بن المبارك - رحمة الله عليه -:

رأيت الذنوب تमित القلوب وقد يورث الذلّ إدمانها
وترك الذنوب حياة القلوب وخير لنفسك عصيانها
وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها^(٢)

فالملوك الجائرة يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة»: هذا الأول من الثلاثة: الملوك الحاكمة بالجور.

«وأحبار سوء، وهم العلماء الخارجون عن الشريعة بأرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك»: هؤلاء القسم الثاني: علماء سوء.

«والرهبان، وهم جهال المتصوفة المعترضون على حقائق الإيمان والشرع بالأذواق والمواجيد والخيالات، والكشوفات الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرع دين

(١) أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾، (٢٤٥٧)، ومسلم، كتاب العلم، باب في الألد الخصم، (٢٦٦٨)، والترمذي، (٢٩٧٦)، والنسائي، (٤٥٢٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) ينظر: معجم ابن المقرئ، (١٢٠٥)، حلية الأولياء، ٨ / ٢٧٩.

لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرعه على لسان نبيه ﷺ، والتعوض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان وحطوط النفس»: هؤلاء القسم الثالث: العباد الجهال.

«فقال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشرع، قدمنا السياسة»: وهذه حال ملوك الجور، همهم ما يبقي على مناصبهم وكراسيهم، وإن كان مخالفاً للشرع.

«وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل»: هؤلاء أهل البدع.

«وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الذوق والكشف وظاهر الشرع قدمنا الذوق والكشف، ومن كلام أبي حامد الغزالي - رحمه الله تعالى - في كتابه الذي سماه: إحياء علوم الدين - وهو من أجل كتبه أو أجلها -:

«فإن قلت: فعلم الجدل والكلام مذموم، كعلم النجوم، أو هو مباح، أو مندوب إليه؟ فاعلم أن للناس في هذا غلواً وإسرافاً في أطراف، فمن قائل: إنه بدعة وحرام، وإن العبد أن يلقي الله بكل ذنب سوى الشرك خير له من أن يلقاه بالكلام، ومن قائل: إنه فرض إما على الكفاية وإما على الأعيان، وإنه أفضل الأعمال وأعلى القربات؛ فإنه تحقيق لعلم التوحيد، ونضال عن دين الله»^(١)، قال: «والى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أئمة الحديث من السلف»^(٢)، وساق ألفاظاً عن هؤلاء قال: «وقد اتفق أهل الحديث من السلف على هذا، ولا ينحصر ما نقل عنهم من التشديدات فيه، قالوا: ما سكت عنه الصحابة، مع أنهم أعرف بالحقائق، وأفصح بترتيب الألفاظ من غيرهم إلا لما يتولد منه من الشر، ولذلك قال النبي ﷺ: «هلك المتنطعون»»^(٣)؛ أي: المتعمقون

(١) إحياء علوم الدين، ١/٩٥.

(٢) إحياء علوم الدين، ١/٩٥.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، (٢٦٧٠)، وأبو داود، (٤٦٠٨)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

في البحث والاستقصاء».

ولأبي إسماعيل الهروي كتاب اسمه «ذم الكلام وأهله»^(١)، مع أن أبا إسماعيل لم يسلم من الكلام!

«واحتجوا -أيضاً-: بأن ذلك لو كان من الدين؛ لكان أهمّ ما يأمر به رسول الله ﷺ ويعلم طريقه، ويشني على أربابه»^(٢)، ثم ذكر بقية استدلالهم، ثم ذكر استدلال الفريق الآخر، إلى أن قال: «فإن قلت: فما المختار عندك؟ فأجاب بالتفصيل، فقال فيه منفعة وفيه مضرة؛ فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب أو واجب، كما يقتضيه الحال، وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحله حرام، قال: فأما مضرته؛ فإثارة الشبهات، وتحريك العقائد، وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل بالابتداء ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص»: إذا تخلخلت العقائد بسبب الشبهات؛ صار رجوعها إلى الأصل مشكوكاً فيه، إلا بعناية إلهية تحوط الإنسان فيرجع كما كان، ومع ذلك فالشبهه والقوادح في المسلمات التي تعرض على بعض الناس اليوم في القنوات، والمجلات، وغيرها، يعرضها الشيطان عليه حتى وهو ساجد - نسال الله العافية-، لكن إذا ندم على ذلك، ولجأ إلى الله بصدق، وأعرض عنها بالكلية، أعانه الله عليها، وإلا فما دام يتعرض لها، ويستشرف؛ فإنها تضرُّ به ولا بد ثم يكون التخلص منها عسيراً.

«فهذا ضرره في اعتقاد الحق، وفيه ضرر في تأكيد اعتقاد المبتدعة وتثبيتها في صدورهم؛ بحيث تنبعث دواعيهم ويشتد حرصهم على الإصرار عليه، ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل»: وأكثر ما يعمق هذه الأمور أو يركزها الأتباع، يقول شيخه شيئاً، فتجد التلميذ يصبر على هذا القول ويشرحه،

(١) الكتاب مطبوع ومتداول.

(٢) إحياء علوم الدين، ١/٩٥.

ويردده بين الناس، ويستدل له بكل ما أوتي من قوة.

«قال: وأما منفعته؛ فقد يُظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه، وهيئات؛ فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخييط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف. قال: وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا؛ لأن المحدث بعيد عن علم الكلام، والحشوي- في حدهم- مشبه آخذ بظواهر النصوص، لا علم له بالكلام الذي به يكشف- عندهم- حقائق النقل والعقل، يلمزون مثبتة الصفات بالحشوية.

«فاسمع هذا ممن خبر الكلام»، يعني: الغزالي نفسه، فقد خبرَ الكلام وتعمق فيه، ووصل فيه إلى حد يقصر دونه كثير من المتكلمين، فإذا أردت أن تعتبر وتتعظ فاسمع كلامه.

«ثم قلاه بعد حقيقة الخبر، وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخرى تناسب علم الكلام، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود، ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور، ولكن على الندور»^(١)، انتهى ما نقلته عن الغزالي رحمته الله، وإذا كانت هذه الفائدة على الندور، فكيف أعرض ديني واعتقادي لهذه الشكوك التي ضررها كبير ومحقق؟! وواقع كبار المتكلمين يشهد بهذا، فلا تجد متكلماً عنده رصيد من النصوص.

«وكلام مثله في ذلك حجة بالغة».

لأنه عن خبرة ودراية، ولا ينبئك مثل خبير.

(١) إحياء علوم الدين، ١/ ٩٧.

«والسلف لم يكرهوه لمجرد كونه اصطلاحًا جديدًا على معان صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ لعلوم صحيحة»: أهل العلم لم يرفضوا علم الكلام؛ لأنه علم حادث أو اصطلاحات لمعان صحيحة، ويدل عليه أنهم لم يرفضوا العلوم الحادثة الأخرى، كعلم الحديث، والتفسير، وعلوم القرآن، والنحو، وغيرها؛ لأن الحاجة داعية إليها، ومردها ومآلها إلى العلوم الأصلية.

«ولا كرهوا -أيضًا- الدلالة على الحق والمحااجة لأهل الباطل؛ بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق، ومن ذلك: مخالفتها للكتاب والسنة وما فيه من علوم صحيحة؛ فقد وعروا الطريق إلى تحصيلها، وأطالوا الكلام في إثباتها مع قلة نفعها، فهي لحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل»؛ فالطريق إلى معرفته ليس بالسهل؛ بل هو صعب كصعود جبل وعر، وإذا وصلت بعد المشقة الشديدة، طلبًا للمعرفة -وهي المطلوب بعلم الكلام- وجدتها صعبة جدًا، لا يتخلص حقها من باطلها فتتقى وتؤخذ، وليست كلها سهلة مفهومة فتعلم، كلحم الجمل الغث، وهذا اللفظ من كلام المرأة في حديث أم زرع^(١).

«وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصح تقريرًا وأحسن تفسيرًا، فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد كما قيل:

لولا التنافس في الدنيا لما وضعت كتب التناظر لا المغني ولا العمدة

(١) جاء في حديث أم زرع: «زوجي لحم جمل غث على جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقى»؛ أي: غليظ حزن، يصعب الصعود إليه، شبهته بلحم هزيل لا ينتفع به، وهو مع هذا صعب الوصول والمنال. تاج العروس للزبيدي، ٣٦٦/١٤، والحديث أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل، (٥١٨٩)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع، (٢٤٤٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

يحللون بزعم منهم عقداً وبالذي وضعوه زادت العقد^(١)

المغني للقاضي عبد الجبار المعتزلي، والعمد في الرؤية لأبي الحسن الأشعري.

«فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه الشبه والشكوك، والفاضل الذكي يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك، ومن المحال ألا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين؛ بل الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله ويعرف برهانه ودليله إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالاته على هذا وهذا، ويجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحابها هذه الألفاظ تحتل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رُد، وهذا مثل لفظ: المركب، والجسم، والمتحيز، والجوهر، والجهة، والحيز، والعرض، ونحو ذلك.

فإن هذه الألفاظ لم تأت في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح؛ بل ولا في اللغة؛ بل هم يختصون بالتعبير بها عن معان لم يعبر غيرهم عنها بها، فتفسر تلك المعاني بعبارات أخرى، وينظر ما دل عليه القرآن من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، مثال ذلك في التركيب فقد صار له معانٍ:

أحدهما: التركيب من متباينين فأكثر، ويسمى تركيب مزج، كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء، ونحو ذلك: «الطبائع الأربع متباينة: الحرارة،

(١) البيتان ذكرهما ابن القيم في إغائة اللفهان، ١/ ٤٤، ولم ينسبهما لأحد، ونسب الحموي الأول منهما إلى أبي العلاء المعري في معجم الأدباء، ١/ ٣٣٨.

والبرودة، واليبوسة، والرطوبة.

«وهذا المعنى منفي عن الله ﷻ، ولا يلزم من وصف الله تعالى بالعلو ونحوه من صفات الكمال أن يكون مركبًا بهذا المعنى المذكور.

الثاني: تركيب الجوار، كمصراعي الباب ونحو ذلك، ولا يلزم -أيضًا- من ثبوت صفاته تعالى إثبات هذا التركيب.

الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة، وتسمى الجواهر المفردة.

الرابع: التركيب من الهولوى والصورة، كالخاتم مثلًا هيولاه الفضة، وصورته معروفة، وأهل الكلام قالوا: إن الجسم يكون مركبًا من الجواهر المفردة، ولهم كلام في ذلك يطول ولا فائدة فيه، وهو أنه هل يمكن التركيب من جزأين أو من أربعة أو من ستة أو ثمانية أو ستة عشر، وليس هذا التركيب لازمًا لثبوت صفاته تعالى وعلوه على خلقه»، فهم أتوا للتركيب بمعان، وأنزلوها على صفات الله، ونفوا الصفات زاعمين أن إثباتها يقتضي هذا التركيب الذي اخترعوه.

«والحق أن الجسم غير مركب من هذه الأشياء، وإنما قولهم مجرد دعوى، وهذا مبسوط في موضعه.

الخامس: التركيب من الذات والصفات، وهذا سموه تركيبًا لينفوا به صفات الرب تعالى، وهذا اصطلاح منهم لا يعرف في اللغة ولا في استعمال الشارع؛ فلسنا نوافقهم على هذه التسمية ولا كرامة، ولئن سموا إثبات الصفات تركيبًا فنقول لهم: العبرة للمعاني لا للألفاظ، سموه ما شئتم، فلا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم، فلو اصطلاح على تسمية اللبن خميرًا لم يحرم بهذه التسمية»، كما أن تسمية الخمر بغير اسمها لا ينفي تحريمها.

«السادس: التركيب من الماهية ووجودها، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيران، وأما

في الخارج هل يمكن ذات مجردة عن وجودها، ووجودها مجرد عنها؟ هذا محال، فترى أهل الكلام يقولون: هل ذات الرب وجوده أم غير وجوده؟ ولهم في ذلك خبط كثير، وأمثلهم طريقة رأي الوقف والشك في ذلك: «مع أن الوقف والشك ليس بعلم، لكنه أفضل ممن يتكلم بكلام يناقض ما جاء عن الله وعن رسوله ﷺ».

«وكم زال بالاستفسار والتفصيل كثير من الأضاليل والأباطيل، وسبب الضلال الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله، والاشتغال بكلام اليونان، والآراء المختلفة»: لا يبرع في الكلام إلا جاهل بكتاب الله وسنة رسوله؛ لأنهما ضدان.

«وإنما سمي هؤلاء أهل الكلام؛ لأنهم لم يفيدوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد، وهو ما يضربونه من القياس لإيضاح ما علم بالحس، وإن كان هذا القياس وأمثاله ينتفع به في موضع آخر، ومع من ينكر الحس، وكل من قال برأيه أو ذوقه أو سياسته مع وجود النص أو عارض النص بالمعقول؛ فقد ضاهى إبليس؛ حيث لم يسلم بأمر ربه؛ بل قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]: «عارض الأمر الإلهي بالقياس مع أن قياسه -أيضاً- خطأ، كما بينه ابن القيم باستفاضة^(١)».

«وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا نبيه، ويرضوا بحكمه، ويسلموا تسليماً».

(١) ينظر: الصواعق المرسله، ٤/ ١٠٠٢-١٠٠٨.

❖ [إصابة الحيرة والشكوك من عدل عن القرآن والسنة]

«قوله: «فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار؛ موسوساً نائهاً شاكاً زائغاً، لا مؤمناً مصداً، ولا جاحداً مكذباً».

يتذبذب: يضطرب ويتردد، وهذه الحالة التي وصفها الشيخ - رحمه الله تعالى - حال كل من عدل عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسنة، وعند التعارض يتأول النص ويرده إلى الرأي والآراء المختلفة؛ فيؤول أمره إلى الحيرة والضلال والشك، كما قال ابن رشد الحفيد^(١) - وهو من أعلم الناس بمذهب الفلاسفة ومقالاتهم - في كتابه تهافت التهافت: «هذا كتاب لابن رشد، رد به على كتاب الغزالي «تهافت الفلاسفة»^(٢)، فالغزالي ينقض الفلسفة، وابن رشد يؤيدها بقوة.

«ومن الذي قال في الإلهيات شيئاً يعتد به؟^(٣)؛ لأنها أمور غيبية، فإذا لم تتلق من الكتاب والسنة؛ فمن أين تتلقى؟!»

«وكذلك الأمدى^(٤) أفضل أهل زمانه واقف في المسائل الكبار حائر»؛ ولذلك كانت نتائجهم التي استنبطوها وبنوها على تلك المقدمات، إذا حررت وحققت هباءً منثوراً، فأقولهم ينقض بعضها بعضاً.

(١) هو: محمد بن أحمد بن محمد القرطبي، ابن رشد الحفيد، فقيه فيلسوف، قال الذهبي: «برع في الفقه، وأخذ الطب عن أبي مروان... ثم أقبل على علوم الأوائل وبلاياهم حتى صار يضرب به المثل في ذلك»، توفي سنة (٥٩٥هـ)، له تصانيف كثيرة، منها: «بداية المجتهد» في الفقه، و«الكليات» في الطب. ينظر: السير، ٢١/٣٠٧ - ٣٠٩.

(٢) مطبوع ومتداول.

(٣) ينظر: تهافت التهافت، (ص: ٨٨).

(٤) هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن سالم التغلبي سيف الدين الأمدى، أصولي، توفي سنة (٦٣١هـ)، له تصانيف، منها: «الإحكام في أصول الأحكام»، و«منتهى السؤل»، و«أبكار الأفكار»، و«دقائق الحقائق». ينظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ١/٦٥٠، وفيات الأعيان، ٣/٢٩٣.

«وكذلك الغزالي رحمه الله انتهى آخر أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، فمات والبخاري على صدره^(١)»: وهو إلى أن مات كانت بضاعته من الحديث مزجاة، فكتابه الإحياء جل أحاديثه واهيات ومناكير، وقليل منها صحيح.

«وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي^(٢)، قال في كتابه الذي صنفه في أقسام اللذات:

| | |
|------------------------------|---|
| نهاية إقدام العقول عقاب | وغاية سعي العالمين ضلال |
| وأرواحنا في وحشة من جسامنا | وحاصل دنيانا أذى ووبال |
| ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا | سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا |
| فكم قد رأينا من رجال ودولة | فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا |
| وكم من جبال قد علت شرفاتها | رجال فزالوا والجبال جبال ^(٣) » |

لأن الإنسان مع الحيرة والتذبذب يعيش في وبال وضيق نفس، بخلاف من كان طريقه واضحاً نيراً على محجة بيضاء ليلها كنهارها.

أبو نصر الفارابي الذي يسمونه المعلم الثاني^(٤) لما تاب في آخر حياته وتزهد

(١) قال شيخ الإسلام عنه في رده على الشاذلي، (ص: ٤١): «وهو في آخر عمره اشتغل بالبخاري، ومات على ذلك، ولهذا قيل: إنه رجع عن هذه الكتب، ومن الناس من يقول: إنها مكذوبة عليه، ولهذا كثر كلام الناس فيه لأجلها».

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) هذه الأبيات نسبها شيخ الإسلام إلى الرازي في درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٥٩، وأنه ذكرها في كتابه: أقسام اللذات.

(٤) هو: أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزغ، التركي الفارابي المنطقي، قال الذهبي: «شيخ الفلسفة الحكيم، أحد الأذكياء»، وقال ابن كثير: «كان حاذقاً في الفلسفة، ومن كتبه تفقه =

وانقطع عن الدنيا، جاور بمكة، وكان يصوم الدهر، ويفطر على الخمر المعتق
وأفئدة الحملان^(١)!

«لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً،
ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن؛ أقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، ثم قال: ومن جرّب مثل
تجربتي عرف مثل معرفتي»^(٢).

الرازي ينسب له كتاب في السحر اسمه: «السر المكتوم في مخاطبة
النجوم»^(٣)، قال عنه الذهبي: «له: السر المكتوم في مخاطبة النجوم، يدل عل
ضلاله وقلة إيمانه؛ فإنه سحر صريح، فلعله تاب منه»^(٤).

وفي نظري أن تفسير الرازي أعظم ضرراً من أي كتاب على وجه الأرض؛ لأن
فيه بريقاً، وعسلاً خلطه بالسم الزعاف.

= ابن سينا، (ت: ٣٣٩هـ)، له تصانيف في: الرياضيات والإلهيات. ينظر: السير، ١٥/٤١٦،
البداية والنهاية، ١٥/٢٠٧.

(١) ذكر صاحب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٩/٤٧ - أن أبا نصر الفارابي «لم يكن يتناول من
سيف الدولة من جملة ما ينعم به عليه سوى أربعة دراهم فضة في اليوم، يخرجها فيما يحتاجه من
ضروري عيشه، ولم يكن معتنياً بهيئة، ولا منزل ولا مكسب، ويذكر أنه كان يغتذي بماء قلوب
الحملان مع الخمر الريحاني فقط».

(٢) ينظر: الرد على المنطقيين، (ص: ٣٢١).

(٣) وسماه بعضهم: السر المكتوم في مخاطبة الشمس والنجوم، وبعضهم -كياقوت-: السر المكتوم في
علم الطلاسم والنجوم، وابن تيمية تارة: السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم.

(٤) المغني، ٢/٥٠٨، وقال السبكي في طبقات الشافعية، ٨/٨٧: «وأما كتاب السر المكتوم في مخاطبة
النجوم؛ فلم يصح أنه له؛ بل قيل: إنه مختلق عليه»، وجزم بنسبته له ابن تيمية، كما في: بيان تليس
الجهمية، ٣/٥٣-٧٥، الدرء، ١/١١١، ٣١١، الفتاوى، ١٣/١٠٨.

«وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني^(١): إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، حيث قال:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن أو قارعاً سن نادم^(٢)»

هؤلاء يندرجون تحت قوله ﷺ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ١٢٤] هذا في الدنيا، أما في الآخرة: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤].

«وكذلك قال أبو المعالي الجويني رحمته الله: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ؛ ما اشتغلت به^(٣).

وقال عند موته: لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته؛ فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي، أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور^(٤).

وكذلك قال شمس الدين الخسروشاهي^(٥) - وكان من أجل تلامذة فخر الدين الرازي - لبعض الفضلاء وقد دخل عليه يوماً فقال: ما تعتقد؟ قال: ما يعتقده

(١) هو: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، أبو الفتح الشهرستاني، نسبة إلى شهرستان، بلدة بخراسان، فيلسوف متكلم، إمام في الفلسفة وعلم الكلام، وأديان الأمم، (ت: ٥٤٨هـ)، له تصانيف، منها: «الملل والنحل»، و«نهاية الإقدام في علم الكلام»، و«مصارعات الفلاسفة». ينظر: معجم البلدان، ٣/ ٣٧٧، الأعلام للزركلي، ٦/ ٢١٥.

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٥٩.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ٤/ ٧٣، العلو للعلي الغفار، (ص: ٢٥٨).

(٤) ينظر: بيان تلبس الجهمية، ١/ ٥٣.

(٥) هو: عبد الحميد بن عيسى بن عمويه، شمس الدين الخسروشاهي التبريزي، فقيه، أصولي، متكلم، بارع في المعقولات، توفي سنة (٦٥٢هـ)، له: مختصر المهذب لأبي إسحاق، ومختصر المقالات لابن سينا، وتمة الآيات البيئات للفخر الرازي. ينظر: الطبقات للسبكي، ٨/ ١٦١، الوافي بالوفيات، ١/ ٤٤.

المسلمون، فقال: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟ أو كما قال، فقال: نعم، فقال: اشكر الله على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخضل لحيته^(١).

ولابن أبي الحديد^(٢) الفاضل المشهور بالعراق:

فيك يا أغلوطة الفكر حار أمري وانقضى عمري
سافرت فيك العقول فما ربحت إلا أذى السفري
فلحى الله الألى زعموا أنك المعروف بالنظر
كذبوا إن الذي ذكروا خارج عن قوة البشر^(٣)»

هذا من الشيعة، وهو شارح نهج البلاغة، وعنده بالنسبة لغلاتهم شيء من الإنصاف.

والغيبات خارجة عن قوة البشر، لا يمكن أن تصل إليه عقولهم، والشيعة معتزلة في العقائد.

«وقال الخونجي^(٤) عند موته: ما عرفت مما حصلته شيئاً سوى أن الممكن يفتقر إلى المرجح، ثم قال: الافتقار وصف سلبي، أموت وما عرفت شيئاً^(٥)».

(١) ينظر: شرح الفقه الأكبر للملا علي القاري، (ص: ١٧).

(٢) هو: عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين، عالم بالأدب، من أعيان المعتزلة، له اطلاع واسع على التاريخ، توفي سنة (٦٥٦هـ)، له تصانيف، منها: «شرح نهج البلاغة»، و«نظم فصيح ثعلب»، و«شرح الآيات البيّنات». ينظر: الأعلام للزركلي، ٣/٢٨٩.

(٣) ينظر: تعارض العقل والنقل، ١/١٦١.

(٤) هو: محمد بن ناماور بن عبد الملك، أبو عبد الله الخونجي، قاض شافعي متكلم، توفي سنة (٦٤٦هـ)، له: كتاب «كشف الأسرار عن غوامض الأفكار». ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٣/٢٢٨.

(٥) ينظر: الرد على المنطقيين، (ص: ١١٤).

وقال آخر: أضطجع على فراشي، وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل بين حجج هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء^(١).

ومن يصل إلى مثل هذه الحال، إن لم يتداركه الله برحمته، وإلا تزندق، كما قال أبو يوسف رضي الله عنه: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيماة أفسس، ومن طلب غريب الحديث كذب^(٢): «من طلب الدين بالكلام تزندق»؛ لأن الهدى في كتاب الله.

فتدبر القرآن إن رمت الهدى فالعلم تحت تدبر القرآن^(٣)

«ومن طلب المال بالكيماة أفسس»، والكيماة قديمًا كانت مشتملة على ضرب من ضروب السحر، وكانوا يستعينون بها على قلب الأعيان، فيجعلون الحجر ذهبًا كما يزعمون، «ومن طلب غريب الحديث كذب»، لا بد أن يقع في الكذب.

«وقال الشافعي - رحمه الله تعالى -: حكمت في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام^(٤)»، وقال: لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلمًا يقوله، ولئن يتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ما خلا الشرك بالله؛ خير له من أن يتلى بالكلام^(٥). انتهى.

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيقرُّ بما أقرؤا به،

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/١٦٥، الصواعق المرسلية، ٣/٨٤٢.

(٢) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/١٦٦.

(٣) نونية ابن القيم، (ص: ٤٩).

(٤) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله، (٧٠٨)، مسندا إلى الإمام الشافعي بنحوه مختصرا. وينظر:

الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ١/١٣٠.

(٥) أخرجه اللالكائي بإسناده إلى الشافعي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (١٠١٣).

ويعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك؛ لأن ما عنده تفاصيل للعقيدة الصحيحة المستقاة من الكتاب والسنة، والآن رجع كأنه في أول قدم يضعه، كأنه عامي.

«التي كان يقطع بها، ثم تبين له فسادها، أو لم يتبين له صحتها؛ فيكونون في نهايتهم إذا سلموا من العذاب بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب، والدواء النافع لمثل هذا المرض ما كان طيب القلوب - صلوات الله عليه وسلامه - يقوله، إذا قام من الليل يفتتح صلاته: «اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم» خرّجه مسلم^(١)، توسّل إلى ربه بربوبية جبريل وميكائيل وإسرافيل؛ أن يهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه».

قوله: «بربوية إسرافيل وميكائيل» من إضافة المصدر إلى المفعول، فربوبية جبريل؛ أي: أنه مربوب لله ﷻ.

«إذ حياة القلوب بالهداية، وقد وكلّ الله سبحانه هؤلاء الثلاثة بالحياة، فجبريل موكل بالوحي الذي هو سبب حياة القلوب، وميكائيل بالقطر الذي هو سبب حياة الأبدان وسائر الحيوان، وإسرافيل بالنفخ في الصور الذي هو سبب حياة العالم وعود الأرواح إلى أجسادها، فالتوسل إلى الله سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة الموكّلة بالحياة له تأثير عظيم في حصول المطلوب، والله المستعان».

قوله: «بربوية هذه الأرواح»، الملائكة يطلق عليها أرواح، كما في قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ ﴾ [القدر: ٤] فجبريل ﷻ روح.

(١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧٠)، وأبو داود، (٧٦٧)، والترمذي، (٣٤٢٠)، والنسائي، (١٦٢٥)، والنسائي، (١٣٥٧)، من حديث عائشة ؓ.

[الرد على من أنكر أو تأول رؤية الله تعالى] ❁

«قوله: «ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام، لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأولها بظهم؛ إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ترك التأويل ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين، ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه زلٌّ، ولم يُصب التنزيه».

يشير الشيخ رحمته الله إلى الرد على المعتزلة ومن يقول بقولهم في نفي الرؤية، وعلى من يشبه الله بشيء من مخلوقاته؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»^(١) الحديث، أدخل كاف التشبيه على ما المصدرية الموصولة بـ(ترون)، التي تنحلُّ إلى المصدر الذي هو الرؤية، فيكون التشبيه في الرؤية لا في المرئي، وهذا بيّن واضح في أن المراد إثبات الرؤية وتحقيقها ودفع الاحتمالات عنها، وماذا بعد هذا البيان وهذا الإيضاح؟! فإذا سلَّط التأويل على مثل هذا النص، كيف يستدل بنص من النصوص؟! وهل يحتمل هذا النص أن يكون معناه: إنكم تعلمون ربكم كما تعلمون القمر ليلة البدر، ويُستشهد لهذا التأويل الفاسد بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ [الفيل:١]، ونحو ذلك مما استعمل فيه رأى التي في أفعال القلوب؟ ولا شك أن (رأى) تارة تكون بصرية، وتارة قلبية، وتارة تكون من رؤيا الحلم، وغير ذلك، ولكن ما يخلو الكلام من قرينة تخلص أحد معانيه من الباقي».

الطحاوي رحمته الله يقرر في هذا المقطع رأي أهل السنة والجماعة في إثبات الرؤية: رؤية المؤمنين لربهم صلى الله عليه وسلم في الجنة؛ التي هي أعظم ما يتلذذ به أهل الجنة، ويعتمد الشارح في بيان كلامه على النص الصحيح المتواتر عند أهل العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم:

(١) تقدم تخريجه ١/ ٣٢٢.

«إنكم ترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر» فهذا مشبّه ومشبّه به، فالتشبيه للرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي الذي أثبتته المبتدعة في عقولهم، ثم فروا منه بنفي الرؤية أصلاً، فهم شبهوا ثم عطلوا، ومعلوم أن التشبيه لا يلزم فيه مطابقة المشبّه بالمشبّه به من كل وجه، كما في حديث: «إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، والتي تليها على أضواء كوكبٍ دري في السماء»^(١)؛ فالتشبيه مطابق من وجه دون وجه، فلا أحد يدعي أن القمر له عينان وأنف وفم، أو أن أول زمرة يدخلون الجنة ليس لهم عيون ولا أنوف!

فالتشبيه من جهة النور والوضاءة دون بقية الوجوه، فرؤيتنا للباري - ﷻ، نسأل الله ذلك لنا ولكم ولجميع المسلمين - وضوحها كرؤية القمر ليلة البدر، وفسرها الحديث نفسه، بقوله: «لا تضامون في رؤيته»، وفي: «لا تضامون» ضبطان، أولهما: ضبطه بالشدة، من التضام والانضمام؛ أي: لا ينضم بعضكم لبعض انضماماً يضيق عليكم، والثاني: ضبطه بالتخفيف: «لا تضامون»؛ أي: لا يلحقكم ضميم^(٢)، وكلها عائدة إلى وضوح الرؤية، ونفي الشك والالتباس فيها، فكل من دخل الجنة يراه بكل راحة كما يرى القمر - وهو مخلوق صغير بالنسبة للخالق ﷻ - دون التباس أو حاجة إلى تضام كشأن من يتطلب رؤية خفي بعيد.

وتأول المبتدعة النفاة فعل الرؤية هنا برؤية القلب لا البصر؛ أي: أنها رؤية علمية، كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ [الفيل: ١] وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ [الفجر: ٦] وهذه عادة المبتدعة؛ فهم يحملون اللفظ الذي جاء في سياق معين لمعنى واضح على معنى بعيد؛ لمجرد أنه ورد به في سياق

(١) تقدم تخريجه ١/ ١٠٤.

(٢) والضميم: هو الضرر؛ أي: لا تتضررون بهذه الرؤية. ينظر: تهذيب اللغة، ١١/ ٣١٥.

آخر، ولا ريب أن الرؤية على ثلاثة أنواع:

- ◀ قلبية، كرأيت العلم نافعًا.
- ◀ بصرية، وهي معروفة.
- ◀ حلمية، رأيت في منامي كذا وكذا.

والقرينة هي التي تبين المعنى المراد كورود المصدر فتقول: رأى رؤية أي يبصره، ورأى رأيًا يعني: بعقله، ورأى رؤيا إذا كان في منامه، أما آيتا الفجر والفيل السابقتان، فقد ذكر أهل العلم أن الخبر المتواتر حكمه حكم المشاهد في القطعية، ومنكره مثل منكر المشاهد، ولهذا أوتر هذا الفعل دون غيره كما أن عدم رؤية النبي ﷺ للحادثتين المذكورتين معلوم.

«وإلا لو أخلى المتكلم كلامه من القرينة المخلصة لأحد المعاني؛ لكان مجملًا ملغزًا، لا مبينًا موضحًا، وأي بيان وقرينة فوق قوله: «ترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحب»، فهل مثل هذا مما يتعلق برؤية البصر أو برؤية القلب؟ وهل يخفى مثل هذا إلا على من أعمى الله قلبه، فإن قالوا: ألجأنا إلى هذا التأويل حكم العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يتصور إمكانها»: يرتّبون مقدمات لا دليل عليها لا من كتاب ولا من سنة، ثم يتبعونها بنتائج من عندهم أنكى وأفسد، وكيف يستقيم الظل والعود أعوج؟!»

فإذا كانت المقدمات غير شرعية؛ فلن تكون النتيجة شرعية، فقالوا: إذا قرنا أنه يُرى فيلزم منه أن يكون في جهة، والجهة تستلزم الجسمية، وأن يكون محصورًا؛ إذن ننفي الرؤية! وتكاييس بعضهم فقال: يرى لكن لا في جهة^(١). وهذا لا يمكن إطلاقًا.

(١) هذا هو مذهب متأخري الأشاعرة. ينظر: تحفة المريد، (ص: ١٩٢).

«فالجواب: أن هذه دعوى منكم خالفكم فيها أكثر العقلاء، وليس في العقل ما يحيلها؛ بل لو عرض على العقل موجود قائم بنفسه لا يمكن رؤيته؛ لحكم بأن هذا محال.

وقوله: «لمن اعتبرها منهم بوهم»؛ أي: توهم أن الله تعالى يرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هذا التوهم إن أثبت ما توهمه من الوصف؛ فهو مشبه، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل ذلك التوهم؛ فهو جاحد معطل؛ بل الواجب دفع ذلك».

سيأتي في كلام المصنف رحمه الله عن الله تعالى أنه لا تبلغه الأفهام، ولا تدركه الأوهام، وإنما ندرك منها ما نفهمه من النصوص، ومن اللغة العربية، أما ما وراء ذلك من الكيفيات؛ فلا سبيل إليه.

«بل الواجب دفع ذلك الوهم وحده، ولا يعم بنفيه الحق والباطل فينفيه؛ فينفيهما ردّاً على من أثبت الباطل؛ بل الواجب رد الباطل وإثبات الحق.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ - رحمه الله تعالى - بقوله: «ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل، ولم يصب التنزيه»؛ فإن هؤلاء المعتزلة يزعمون أنهم ينزهون الله بهذا النفي، وهل يكون التنزيه بنفي صفة الكمال؟! فإن نفي الرؤية ليس بصفة كمال؛ إذ المعدوم لا يرى»، يعني: وصل الأمر عندهم إلى أن حكموا عليه تعالى بأنه عدم - تعالى الله عما يقولون - ونفاة الرؤية هؤلاء حريون بأن يحرموا من رؤيته سبحانه، إذا أتى يوم القيامة وعرفه الموحدون بصفاته التي آمنوا بها وسجدوا له^(١).

«وإنما الكمال في إثبات الرؤية ونفي إدراك الرائي له إدراك إحاطة، كما في العلم؛ فإن نفي العلم به ليس بكمال، وإنما الكمال في إثبات العلم ونفي الإحاطة به

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٦/٨٢.

علمًا؛ فهو سبحانه لا يحاط به رؤية، كما لا يحاط به علمًا».

✽ [مخالفة أهل الكلام في معنى التأويل]

«وقوله: «أو تأويلها بفهم»؛ أي: ادعى أنه فهم لها تأويلًا يخالف ظاهرها وما يفهمه كل عربي من معناها.

فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرّفون على النصوص، وقالوا: نحن نؤول ما يخالف قولنا، فسموا التحريم تأويلًا؛ تزيينًا له وزخرفة ليقبل، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢] والعبارة للمعاني لا للألفاظ، فكم من باطل قد أُقيم عليه دليل مزخرف عورض به دليل الحق، وكلامه هنا نظير قوله فيما تقدم: «لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا» ثم أكد هذا المعنى بقوله: «إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ترك التأويل ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين» ومراده: ترك التأويل الذي يسمونه تأويلًا، وهو تحريف، ولكن الشيخ - رحمه الله تعالى - تأدّب وجادل بالتي هي أحسن، يعني على سبيل التنزل، والجدال مع الخصم بالتي هي أحسن.

«كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿وَحَدِّدْ لَهُم بِآيَاتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وليس مراده ترك كل ما يسمّى تأويلًا، ولا ترك شيء من الظواهر لبعض الناس لدليل راجح من الكتاب والسنة، وإنما مراده ترك التأويلات الفاسدة المبتدعة المخالفة لمذهب السلف، التي يدل الكتاب والسنة على فسادها، وترك القول على الله بلا علم؛ فمن التأويلات الفاسدة: تأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وأنه لم يكلم موسى تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا»، يعني: تأويل كل ما فيه صفة لله تعالى.

«ثم قد صار لفظ التأويل مستعملاً في غير معناه الأصلي، فالتأويل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ هو: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر: نفس الفعل المأمور به، كما قالت عائشة ؓ: «كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي»، يتأول القرآن^(١)؛ فهو تطبيق وامتنال للأمر الوارد في سورة النصر.

«وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ، يَقُولُ الَّذِينَ سُئِلُوا مِنْ قَبْلِ قَدْ جَاءَتْ رُسُلًا بَاطِلًا﴾ [الأعراف: ٥٣]». قوله: ﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾؛ أي: وقوعه.

«ومنه: تأويل الرؤيا، وتأويل العمل كقوله: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]».

لما وقع تأويل الرؤيا التي رآها يوسف ؑ قال: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ﴾ [يوسف: ١٠٠] فتأويلها: وقوعها ووجودها في الأعيان.

«وقوله: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦]، وقوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨]، إلى قوله: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]، فمن ينكر وقوع مثل هذا التأويل، والعلم بما تعلق بالأمر والنهي منه؟

وأما ما كان خبراً، كالإخبار عن الله واليوم الآخر؛ فهذا قد لا يعلم تأويله الذي هو حقيقته؛ إذ كانت لا تعلم بمجرد الإخبار، فإن المخبر إن لم يكن قد تصور

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، (٨١٧)، واللفظ له، ومسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (٤٨٤)، وأبو داود، (٨٧٧)، والنسائي، (١١٢٢)، وابن ماجه، (٨٨٩)، من حديث عائشة ؓ.

المخبر به أو ما يعرفه قبل ذلك؛ لم يعرف حقيقته التي هي تأويله بمجرد الإخبار، وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، لكن لا يلزم من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى الذي قصد المخاطب إفهام المخاطب إياه».

إذا أخبرت بأن شخصًا يقال له: ابن أبي زيد القيرواني، فأنت في الجملة تتصور تصورًا إجماليًا، لكن لا تدري: ما لونه؟ وما طوله؟ وما عرضه؟ ولا تدري كيفية كلامه، مشيته، وكثيرًا ما يكون أنك إذا تخيلته بصورة معينة يكون على خلاف تخيلك، وفيه دلالة على أن العقول لا تدرك إلا ما وصلها عن طريق الحواس المعروفة.

«فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يحب أن يعلم ما عنى بها، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله»: المأمور بتدبره هو القرآن كله، ولولا أن معانيه تدرك وتفهم ما أمرنا بتدبره، وإن كان فيه متشابه نسبي، يشبهه على بعض الناس، دون بعض، فلا يكون مشتبهًا على الجميع، فالراسخون في العلم يعرفون ما لا يعرفه غيرهم، كما في آية آل عمران.

«فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقًا للظاهر أو مخالفًا له، والتأويل في كلام كثير من المفسرين -كابن جرير ونحوه- يريدون به تفسير الكلام، وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا اصطلاح معروف وهذا التأويل كالتفسير؛ يحمده حقه ويرد باطله»: وكثيرًا ما يقول ابن جرير رحمته الله في تفسيره: «القول في تأويل قوله تعالى...»^(١)، فهو يستعمل الكلمة بمعنى التفسير.

(١) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري، ١/ ١١٤، ١/ ١٢٢، ١/ ١٢٦.

﴿القراءتان في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾﴾ [آل عمران: ٧]

«وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، الآية فيها قراءتان: قراءة من يقف على قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وقراءة من لا يقف عندها، وكلتا القراءتين حق، ويراد بالأولى: المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله، ويراد بالثانية: المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله، ولا يريد من وقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى؛ فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلامًا لا يعلم معناه جميع الأمة، ولا الرسول، ويكون الراسخون في العلم لا حظ لهم في معرفة معناها سوى قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]؛ فلم يبق لاستثنائهم ميزة.

«وهذا القدر يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين في ذلك، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: «أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله»^(١)، ولقد صدق رضي الله عنه، فإن النبي صلى الله عليه وسلم دعا له وقال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» رواه البخاري وغيره^(٢)، ودعاؤه صلى الله عليه وسلم لا يُرد».

لا يرد في الغالب، وقد يمنع الإجابة لحكمة؛ كما في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل ربه ثلاثًا، فأجابه في اثنتين، ومنعه الثالثة^(٣)، فدعاء النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس أجيب،

(١) ينظر: تفسير الثعلبي، ٣/١٤، تفسير البغوي، ٢/١٠.

(٢) هذا اللفظ أخرجه أحمد، (٢٣٩٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، (١٤٣)، بلفظ: «اللهم فقهه في الدين»، وأخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنه، (٢٤٧٧)، دون قوله: «في الدين». وأخرجه البخاري -أيضا-، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم علمه الكتاب»، (٧٥)، من حديثه بلفظ: «اللهم علمه الكتاب»، وأخرجه الترمذي، (٣٨٢٤)، بلفظ: «اللهم علمه الحكمة»، وأخرجه ابن ماجه، (١٦٦)، بلفظ: «اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب».

(٣) إشارة إلى حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل ذات يوم من العالية، حتى إذا مر =

والواقع يشهد به، كما أن دعوته لأبي هريرة^(١) أجيب، والواقع يشهد بذلك.

«قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره؛ أوقفه عند كل آية وأسأله عنها^(٢)، وقد تواترت النقول عنه: أنه تكلم في جميع معاني القرآن، ولم يقل عن آية إنها من المتشابه الذي لا يعلم أحد تأويله، وقول الأصحاب ﷺ في الأصول: إن المتشابه: الحروف المقطعة في أوائل السور. ويروى هذا عن ابن عباس^(٣)، مع أن هذه الحروف قد تكلم في معناها أكثر الناس، فإن كان معناها معروفاً؛ فقد عرف معنى المتشابه، وإن لم يكن معروفاً -وهي المتشابه-؛ كان ما سواها معلوم المعنى، وهذا المطلوب، و-أيضاً- فإن الله قال: ﴿مَنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران:٧]، وهذه الحروف ليست آيات عند جمهور العاديين»: وبعض العاديين أثبتها، وأثبت لها أرقاماً.

= بمسجد بني معاوية، دخل فركع فيه ركعتين، وصلينا معه، ودعا ربه طويلاً ثم انصرف إلينا، فقال ﷺ: «سألت ربي ثلاثاً، فأعطاني ثنتين، ومنعني واحدة، سألت ربي: ألا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها، وسألته ألا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها، وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها». أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، (٢٨٩٠). وجاء من حديث خباب بن الأرت، ومعاذ بن جبل ﷺ.

(١) إشارة إلى حديث أبي هريرة ﷺ قال: «إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث على رسول الله ﷺ، والله الموعود...»، ثم قال: «شهدت من رسول الله ﷺ ذات يوم، وقال: «من يبسط رداءه حتى أقضي مقالتي ثم يقبضه، فلن ينسى شيئاً سمعه مني»، فبسطت بردة كانت علي، فوالذي بعثه بالحق ما نسيت شيئاً سمعته منه» أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الحججة على من قال: إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة، وما كان يغيب بعضهم من مشاهد النبي ﷺ وأمور الإسلام، (٧٣٥٤)، وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل أبي هريرة الدوسي ﷺ، (٢٤٩٢).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره، ٩٠/١، بإسناده عن مجاهد مختصراً، وأخرجه الطبراني، (١١٠٩٧)، مطولاً.

(٣) ينظر: التفسير البسيط للواحد، ٥٠/٥، مجموع الفتاوى، ١٧/٤٢٠.

«والتأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك، وهذا هو التأويل الذي يتنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية والطلبية، فالتأويل الصحيح منه الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد، وهذا مبسوط في موضعه.

وذكر في التبصرة^(١) أن نصير بن يحيى البلخي^(٢) روى عن عمر بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة^(٣)، عن محمد بن الحسن عليه السلام أنه سئل عن الآيات والأخبار التي فيها من صفات الله تعالى ما يؤدي ظاهره إلى التشبيه؟ فقال: نمرها كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نقول: كيف وكيف^(٤)؛ هذا هو الواجب؛ لأن استرسال الذهن في النظر والبحث فيها يجزئ إلى البحث عن الكيفية.

«ويجب أن يُعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ونقص علمه، وإذا كان قد قيل في قول بعض الناس:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وأفته من الفهم السقيم^(٥)

(١) ينظر: تبصرة الأدلة في أصول الدين، لأبي المعين ميمون النسفي، ١/ ٢٨٥.

(٢) هو: نصير بن يحيى وقيل نصر البلخي، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني، فقيه عالم زاهد، توفي سنة (٢٦٨هـ). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ٢/ ٢٠٠، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، (ص: ١٤٥).

(٣) هو: أبو إسماعيل حماد بن أبي حنيفة، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت، كان على مذهب أبيه، وكان من الصلاح والخير على قدر عظيم، توفي سنة (١٧٦). ينظر: الجرح والتعديل، ٣/ ١٤٩، ٢/ ٢٠٥، وفيات الأعيان، ٢/ ٢٠٥.

(٤) ينظر: ميزان الأصول في نتائج العقول لعلاء الدين السمرقندي، ١/ ٣٦٢.

(٥) البيت للمتنبي. ينظر: الأمثال السائرة من شعر المتنبي لابن عباد، (ص: ٣٥).

وقيل:

عليّ نحت القوافي من أماكنها وما عليّ إذا لم تفهم البقر^(١)

فكيف يقال في قول الله الذي هو أصدق الكلام وأحسن الحديث، وهو الكتاب

الذي ﴿أَحْكَمْتَ آيَاتِهِ ثُمَّ فَضَّلْتَ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١].

إن حقيقة قولهم إن ظاهر القرآن والحديث هو الكفر والضلال، وإنه ليس فيه بيان لما يصلح من الاعتقاد، ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه، هذا حقيقة قول المتأولين، والحق أن ما دل عليه القرآن فهو حق، وما كان باطلاً لم يدل عليه.

والمنازعون يدعون دلالة عليّ الباطل الذي يتعين صرفه، فيقال لهم: هذا الباب الذي فتحتموه، وإن كنتم تزعمون أنكم تنتصرون به عليّ إخوانكم المؤمنين في مواضع قليلة حقيقة؛ فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين لا تقدر على سده؛ فإنكم إذا سوغتم صرف القرآن عن دلالة المفهومة بغير دليل شرعي، فما الضابط فيما يسوغ تأويله وما لا يسوغ؟ فإن قلتم: ما دل القاطع العقلي على استحالته تأويله، وإلا أقرناه: القاطع عندهم الحكم الذي قطع به العقل.

«قيل لكم: وبأي عقل نزن القاطع العقلي؟ فإن القرمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع، ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد.

ويزعم المعتزلي قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى، وعلى امتناع قيام علم أو كلام أو رحمة به تعالى، وباب التأويلات التي يدعي أصحابها وجوبها بالمعقولات، أعظم من أن تنحصر في هذا المقام، ويلزم حينئذ محذوران عظيمان:

(١) البيت للبحثري. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري، ٢/٢٥٩، الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص: ٣٤٧).

أحدهما: ألا نقرّ بشيء من معاني الكتاب والسنة؛ حتى نبحث قبل ذلك بحثاً طويلاً عريضة في إمكان ذلك بالعقل، وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه، فيؤول الأمر إلى الحيرة.

المحذور الثاني: أن القلوب تنحل عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول؛ إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة؛ فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد، إلى ما أنبأ الله به العباد، وخاصة النبي هي الإنباء، والقرآن هو النبأ العظيم، ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتضاد لا للاعتماد؛ إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه، وإن خالفته أولوه، وهذا فتح باب الزندقة والانحلال، نسأل الله العافية.

❖ [النفي والتشبيه مرضان قليبان]

«قوله: «ومن لم يتوق النفي والتشبيه زلٌّ، ولم يصب التنزيه» النفي والتشبيه مرضان من أمراض القلوب؛ فإن أمراض القلوب نوعان: مرض شبهة، ومرض شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، فهذا مرض الشهوة، وقال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]، فهذا مرض الشبهة وهو أهدأ من مرض الشهوة؛ إذ مرض الشهوة يرجي له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته: المراد بالنفي: التعطيل، وبالتشبيه: التمثيل، وهو إما تشبيه الخالق بالمخلوق أو المخلوق بالخالق.

وقوله: «زلٌّ ولم يصب التنزيه»: لأن التنزيه الحق هو الجري مع ما أثبتته الله ﷻ لنفسه، وما نفاه عن نفسه؛ فثبت ما أثبتته الله ورسوله له ﷻ على ما يليق بجلاله وعظمته من غير تمثيل ولا تكييف ولا تعطيل، كما قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿ [الشورى: ١١] ثم ذكر الشارح رحمه الله أن القلوب تمرض، ومرضها بسبب الشهوة أو بسبب الشبهة، وهذا هو المرض المعنوي.

ثم ذكر رحمه الله أن مرض الشبهة أَرَدًا من مرض الشهوة؛ إذ مرض الشهوة يُرَجَى له الشفاء بقضاء الشهوة، ثم قد يثوب عن غيه ويتوب؛ لأنه يعلم أنه مذنب، بينما صاحب مرض الشبهة لا يعترف بأنه مذنب؛ بل ربما ظن نفسه متقربًا، وإذا لم يعرف الإنسان أنه مريض؛ فلن يسعى في العلاج.

«والشبهة التي في مسألة الصفات - نفيها، وتشبيهها، وشبهة النفي أَرَدًا من شبهة التشبيه، فإن شبهة النفي رد وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ»، فالرسول ﷺ يثبت لله أسماء وصفات، والنفاة ينكرونها؛ فهذا تكذيب لله ورسوله ﷺ.

«وشبهة التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ»: فيها إثبات ما أثبتته الله لنفسه مع المجاوزة والغلو فيها، والنفي بالكلية أعظم من الإثبات مع التجاوز والغلو؛ لأن في الثاني نوع حق وباطل، وأما النفي؛ فباطل كله لا حق فيه، وكلاهما خطر عظيم.

«وتشبيه الله بخلقه كفر؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ونفي الصفات كفر؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وهذا أحد نوعي التشبيه، فإن التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بالمخلوق: وهذا الذي يتعب أهل الكلام في رده وإبطاله؛ فيجعلونه غاية شأنهم، ويفضي بهم إلى التعطيل، وكل ممثل معطل ولا عكس، وإن كان المعطل ما عطل إلا بعد أن قام بقلبه تشبيهه، فسعى بالتعطيل لنفسه.

«وأهله في الناس أقل من النوع الثاني، الذين هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق، كعباد المسيح، وعزير، والشمس والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء،

والعجل، والقبور، والجن، وغير ذلك»، فهؤلاء رفعوا المخلوق عن منزلته اللائقة به إلى منزلة الخالق، نسأل الله العافية.

«وهؤلاء هم الذين أرسلت إليهم الرسل يدعوهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له».

✦ [التنزيه الحق]

«قوله: «فإن ربنا ﷻ موصوف بصفات الوجدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية».

يشير الشيخ رحمه الله إلى أنه تنزيه الرب تعالى هو وصفه، كما وصف نفسه نفيًا وإثباتًا، وكلام الشيخ هنا مأخوذ من معنى سورة الإخلاص، فقوله: «موصوف بصفات الوجدانية» مأخوذ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وقوله: «منعوت بنعوت الفردانية»، من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّكَمُ﴾ [٢] لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [الإخلاص: ٢-٣]، وقوله: «ليس في معناه أحد من البرية» من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وهو -أيضًا- مؤكد لما تقدم من إثبات الصفات، ونفي التشبيه: «هناك استنباط من الفاتحة لهذه المعاني التي ذكرها المؤلف، والمعنى المستنبط لا يتصور أن يكون بمنزلة ما استنبط منه، فيبقى كلام الله أبلغ وأدل على المعاني المرادة منه.

«والوصف والنعوت مترادفان، وقيل: متقاربان، فالوصف للذات، والنعوت للفعل»: وجود المترادف في اللغة مختلف فيه، فعلى أنهما ليسا مترادفين، يكون الوصف للذات، والنعوت للفعل، فالذات تُوصفُ، والأفعال تنعت، ومنهم من يقول: الوصف للصفات الطارئة، والنعوت للصفات الثابتة^(١).

(١) ينظر: المجلى في شرح القواعد المثلى لابن عثيمين، (ص: ١٩٨).

«وكذلك الوجدانية والفردانية، وقيل في الفرق بينهما: إن الوجدانية للذات، والفردانية للصفات»؛ فتكون الوجدانية وصفًا، والفردانية نعتًا.

«فهو تعالى متوحد في ذاته، متفرد بصفاته، وهذا المعنى حق ولم ينازع فيه أحد، ولكن في اللفظ نوع تكرير، وللشيخ رحمته نظير هذا التكرير في مواضع من العقيدة، وهو بالخطب والأدعية أشبه منه بالعقائد، والتسجيع بالخطب أليق»، فالعقائد يجتنب فيها التكرار وطلب التسجيع، وما قد يفضي إلى اللبس.

«و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أكمل في التنزيه من قوله ليس في معناه أحد من البرية»: المقارنة بين كلام الماتن رحمته وبين كلام الله مقارنة مع الفارق الكبير، فلا يمكن أن ينزل أسلوب البشر أو تعابيرهم على أسلوب القرآن الكريم الذي هو من الفصاحة والبلاغة في الذروة.

❖ [إطلاق ما لم يرد نفيه ولا إثباته من الصفات]

«قوله: «وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات».

أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمته مقدمة، وهي أن للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها؛ لأنها تحتمل الحق والباطل، فمن أثبتها من أهل العلم لحظ المعنى الصحيح، ومن نفاها لحظ المعنى القبيح، والقاعدة في مثل هذه الألفاظ المشتملة على حق وباطل - تجنب إطلاقها أو نفيها، وإذا سُمعت من أحدٍ استُفصل عن مراده؛ حتى يقع الجواب طبق المراد^(١).

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٣/٤١، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، (ص: ١٠٩).

«وطائفة تفصّل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بيّن ما أُثبت بها فهو ثابت، وما نُفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلاً مخالفاً لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به رسوله ﷺ نفيًا ولا إثباتًا»: وهذه الألفاظ التي وردت في كلام الطحاوي ﷺ لم يرد بها نص.

«وإنما نحن متبعون لا مبتدعون، فالواجب أن ينظر في هذا الباب -أعني: باب الصفات- فما أثبتته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفينا، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبتته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفتته نصوصهما من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها؛ لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحًا؛ قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة؛ فالتوسع في مثل هذا قد يقود إلى التعرض للكيفيات الذي هو باب محذور، فعلى الإنسان أن يعتصم بالكتاب والسنة، ويدور معهما إثباتًا ونفيًا.

«إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها»، كأن يكون درج على اصطلاحات كلامية، فتريد أن تناقشه، مثل ما كان شيخ الإسلام يفعل؛ يناقشهم بخطابهم وطريقتهم، ويفند أقوالهم، قال ابن القيم ﷺ:

ومن العجائب أنه بسلاحهم أرداهم نحو الحضيض الداني^(١)
 هذا إذا كانت الضرورة ملجئة إلى مخاطبتهم، ولكن هذا لا يتسنى لكل أحد؛
 فيخشى على طالب العلم إذا ولج هذا الباب ألا يستطيع أن يخرج منه.

«والشيخ - رحمه الله تعالى- أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة، كداود
 الجواربي^(٢)، وأمثاله القائلين: إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء، وغير ذلك - تعالى
 الله عما يقولون علواً كبيراً-، فالمعنى الذي أراده الشيخ ﷺ من النفي الذي ذكره
 هنا حق، ولكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقاً وباطلاً: بعض شراح
 الطحاوية ممن فيه شوب بدعة، فسر هذه الألفاظ بما يوافق مذهبه؛ لأنها محتملة.

«فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون الله
 حدًّا، وأنهم لا يحدون شيئاً من صفاته.

قال أبو داود الطيالسي: كان سفيان، وشعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة،
 وشريك، وأبو عوانة- لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث
 ولا يقولون كيف، وإذا سئلوا قالوا بالأثر، وسيأتي في كلام الشيخ: «وقد أعجز عن
 الإحاطة خلقه» فعلم أن مراده أن الله يتعالى عن أن يحيط أحد بحده، لا أن المعنى
 أنه غير متميز عن خلقه، منفصل عنهم، مباين لهم».

والحد من الكلمات المجملة، التي تحتل حقاً وباطلاً، فمن أطلقه من
 السلف، كما سيأتي عن ابن المبارك؛ فمراده التميز من خلقه، والبيونة عنهم، لا أن
 المعنى أنه يحد ويكيف، ومن نفاه أراد هذا المعنى المنفي.

(١) نونية ابن القيم، (ص: ٢٣٢).

(٢) داود الجواربي: ذكره الذهبي في الميزان، وقال: «رأس في الرفض والتجسيم»، وزاد في السير: «من
 قرامى جهنم»، وقال في تاريخ الإسلام: «كان رافضياً مجسماً، كهشام بن الحكم»، وفاته ما بين
 سنتي ٢٠١ و٢١٠هـ. ينظر: الميزان، ٣٢/٢، السير، ٣٢/٢، تاريخ الإسلام، ٤٧٦/١٦.

«سئل عبد الله بن المبارك: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه على العرش بائن من خلقه. قيل بحد؟ قال: بحد. انتهى»: والمراد بالحد التميز والانفصال عن الخلق، والبينونة منهم.

«ومن المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حال في خلقه، ولا قائم بهم؛ بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه، فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً؛ فإنه ليس وراءه فيه إلا نفي وجود الرب، ونفي حقيقته»: وهذا مآل المعطلة الذين عطلوا الله عن صفاته، أنهم عبدوا عدماً؛ لأنه لا يتصور في الواقع شيء مجرد عن الصفات.

«وأما الحد بمعنى العلم، والقول، وهو أن يحده العباد؛ فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السنة. قال أبو القاسم القشيري^(١) في رسالته: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن^(٢)، سمعت منصور بن عبد الله، سمعت أبا الحسن العنبري^(٣)، سمعت سهل بن عبد الله التستري^(٤) يقول - وقد سئل عن ذات الله - فقال: ذاتُ الله موصوفة بالعلم، غير مدركة بالإحاطة، ولا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودة بحقائق الإيمان من غير حد ولا إحاطة، ولا حلول، وتراه العيون في

(١) هو: أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري، الخراساني النيسابوري، الشافعي، الصوفي، الزاهد، المفسر، صاحب «الرسالة» الصوفية في رجال الطريقة، كان علامة في الفقه والتفسير والحديث والأصول والأدب والشعر والكتابة، توفي سنة (٤٦٥هـ)، صنف: التفسير الكبير. ينظر: السير، ٢٢٧/١٨ - ٢٣٣.

(٢) هو: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي، السلمى، النيسابوري، حافظ محدث، كبير الصوفية، صاحب تصانيف، توفي سنة (٤١٢هـ). ينظر: السير، ١٧/٢٤٧.

(٣) هو: علي بن محمد بن عبد الله، أبو الحسن العنبري الطوسي، قدم بغداد وحدث بها. ينظر: تاريخ بغداد، ١٣/٥٤٣.

(٤) هو: سهل بن عبد الله بن يونس أبو محمد التستري، صوفي زاهد، توفي سنة (٢٨٣هـ). ينظر: السير، ١٣/٣٣٠.

العقبى»، يعني: في الآخرة في الجنة.

«ظاهرًا في ملكه وقدرته، قد حجب الخلق عن معرفة كنه ذاته، ودلهم عليه بآياته، فالقلوب تعرفه، والعيون لا تدركه، ينظر إليه المؤمنون بالأبصار من غير إحاطة ولا إدراك نهاية^(١)»، كما تقدم في إثبات رؤية المؤمنين لربهم ﷺ في الآخرة.

«وأما لفظ الأركان والأعضاء والأدوات؛ فيتسلط بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد، والوجه»: والتعبير بهذه الألفاظ يريد به المعطلة التفسير من مذهب أهل السنة، وأنهم إذا أثبتوا الصفات أثبتوا أعضاء وأركانًا وأدوات لله ﷻ؛ فينفرون من مذهب أهل السنة الذي مقتضاه إثبات ما أثبتته الله ﷻ لنفسه على ما يليق بجلاله وعظمته؛ ولذا يقول الرازي في تفسيره: «واعلم أن محمد بن إسحاق بن خزيمة أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية في الكتاب الذي سماه «بالتوحيد»، وهو في الحقيقة كتاب الشرك، واعترض عليها، وأنا أذكر حاصل كلامه بعد حذف التطويلات؛ لأنه كان رجلا مضطرب الكلام، قليل الفهم، ناقص العقل»^(٢).

«قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر: له يد ووجه ونفس، كما ذكر تعالى من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة. انتهى»^(٣)

قوله: «بلا كيف»؛ أي: بلا تكيف، فليس المراد نفي الكيفية مطلقًا؛ فإن كل موجود له كيفية، لكن النفي مسلط على كيفية يعرفها الخلق، ويدركونها.

(١) ينظر: الرسالة القشيرية، ٢/ ٤٦٤-٤٦٥.

(٢) تفسير الرازي، ٢٧/ ٥٨٢.

(٣) ينظر: الفقه الأكبر، (ص: ٢٧).

«وهذا الذي قاله الإمام عليه السلام ثابت بالأدلة القاطعة، قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصاص: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَصْطَنَعْتَكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٣٠].

وقال عليه السلام في حديث الشفاعة: لما يأتي الناس آدم فيقولون له: «خلقك الله بيده، وأسجد لك ملائكته، وعلمك أسماء كل شيء» الحديث^(١)، ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد القدرة، فإن قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] لا يصح أن يكون معناه: بقدرتي، مع تشية اليد، ولو صح ذلك؛ لقال إبليس: وأنا -أيضاً- خلقتني بقدرتك، فلا فضل له عليّ بذلك، فإبليس مع كفره كان أعرف بربه من الجهمية: التشية فيها من التنصيص على المراد، بما لا يحتمل التأويل الباطل؛ فإنهم إن أمكنهم تأويل اليد بالقدرة حيث وردت مفردة، فلا يمكنهم حيث وردت مثناة، و -أيضاً- فلو كان الأفراد يعني: القدرة؛ لقامت لإبليس حجة على ربه، ولقال: وأنا خلقتني بقدرتك، فكيف فضّلته عليّ؟

«ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلَائِكُونَ﴾ [يس: ٧١]؛ لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع؛

(١) هذا طرف من حديث أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، (٤٤٧٦)، ومسلم، كتاب القدر، باب حجج آدم وموسى عليهما السلام، (٢٦٥٣)، وابن ماجه، (٤٣١٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

ليتناسب الجمعان اللفظيان للدلالة على الملك والعظمة، ولم يقل: (أيديّ) مضاف إلى ضمير المفرد، ولا (يديّنا) بثنية اليد مضافة إلى ضمير الجمع، فلم يكن قوله: ﴿مَمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس:٧١] نظير قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، وقال النبي ﷺ عن ربه ﷻ: «حجابه النور، لو كشفه؛ لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»^(١)، ولكن لا يقال لهذه الصفات: إنها أعضاء أو جوارح أو أدوات أو أركان؛ لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد لا يتجزأ ﷻ، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية -تعالى الله عن ذلك-، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْفُرْعَانَ عِزِينَ﴾ [الحجر:٩١] والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة، وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى: سبب انتفائها عدم ورودها في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ، ولا يقول بها إلا من مر بمرحلة التشبيه، فهو يتصور المخلوق الذي له يد وله رجل وله الأعضاء المعروفة -تعالى الله وتقدس عن ذلك علواً كبيراً-.

«فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة؛ فلذلك يجب ألا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفيًا ولا إثباتًا؛ لثلا يثبت معنى فاسد أو ينفي معنى صحيح، وكل هذه الألفاظ المجملة عرضة للمحق والمبطل»: الألفاظ المجملة التي تحتمل حقًا وباطلاً يقولها بعض أهل البدع للتوصل إلى ما يريدون من الباطل، فإذا سمعها المثبت اغترّ، ولم يدر أنهم يعنون بالنفي: نفي حقيقة الصفات.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷻ: «إن الله لا ينام»، وفي قوله: «حجابه النور لو كشفه لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»، (٢٩٣)، وابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، (١٩٥)، وأحمد، (١٩٦٣٢)، من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ.

❖ [الإجمال في لفظ الجهة]

«وأما لفظ الجهة؛ فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى؛ كان مخلوقاً، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات -تعالى الله عن ذلك-، وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم؛ فليس هناك إلا الله وحده، فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار؛ فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات، فهو فوق الجميع عالٍ عليه»: الجهة من الألفاظ المجملة كالحد، تحتمل حقاً وباطلاً، فإن أريد بها: جهة العلو؛ فهذا حق، فصفة العلو ثابتة لله ﷻ بأكثر من ألف دليل، وإن أريد بها: الجهة المخلوقة؛ فباطل، فإن الله لا يحويه شيء من خلقه.

«ونفاة لفظ الجهة الذين يريدون بذلك نفي العلو - يذكرون من أدلتهم أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال: إنه في جهة؛ يلزمه القول بقدم شيء من العالم، أو أنه كان مستغنياً عن الجهة، ثم صار فيها، وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات - سواء سمي جهة أو لم يسم -، وهذا حق ولكن الجهة ليس أمراً وجودياً؛ بل أمر اعتباري، ولا شك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيما لا نهاية له؛ فليس بموجود»: والمخلوقات لا بد أن توجد في جهة من الجهات الست، والمخلوق لا يخرج عنها، فإن لم يكن في أحدها؛ فليس بموجود.

«وقول الشيخ - رحمه الله تعالى -: «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات»: «تحويه» بمعنى: تظله أو تقله، وهذا كلام حق بلا شك.

«هو حق باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته؛ بل هو محيطٌ بكل شيء وفوقه، وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ ﷺ».

قوله: «كسائر المبتدعات»: يعني كسائر المخلوقات، ولو لم يأت بلفظة: «سائر» لكان أولى؛ لأن (سائر) بمعنى: باقي المخلوقات، لكن يقال: إنها قد تأتي بمعنى: الجميع -أيضاً-، ويخرج كلام المؤلف عليه^(١)، ويعكر على هذا أن الشارح سيعترض على هذا فيما سيأتي قريباً.

«فإذا جُمع بين كلاميه، وهو قوله: «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات»، وبين قوله: «محيط بكل شيء وفوقه»؛ علم أن مراده أن الله تعالى لا يحويه شيء، ولا يحيط به شيء، كما يكون لغيره من المخلوقات، وأنه تعالى هو المحيط بكل شيء، العالي على كل شيء، لكن بقي في كلامه شيئان: أحدهما: أن إطلاق مثل هذا اللفظ مع ما فيه من الإجمال والاحتمال كان تركه أولى، وإلا تُسلط عليه، وألزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية، ونفي جهة العلو، وإن أُجيب عنه بما تقدم من أنه إنما نفى أن يحويه شيء من مخلوقاته؛ فالاعتصام بالألفاظ الشرعية أولى»: الاعتصام بالألفاظ الشرعية الواردة في الكتاب والسنة، وترك الألفاظ المجملة المحتملة، وإن كان لها معان صحيحة أولى.

«الثاني: أن قوله: «كسائر المبتدعات» يفهم منه أنه ما من مبتدع إلا وهو محوي، وفي هذا نظر؛ فإنه إن أراد أنه محوي بأمر وجودي فممنوع؛ فإن العالم ليس في عالم آخر»: هذا الحاوي لذلك المحوي - لا بد أن يكون محويًا بأمر آخر، ثم يلزم من ذلك التسلسل.

«وإن أراد أمرًا عدميًا؛ فليس كل مبتدع في العدم؛ بل منها ما هو داخل في غيره، كالسماوات والأرض في الكرسي، ونحو ذلك، ومنها ما هو منتهى المخلوقات

(١) هذا الاستخدام على خلاف كلام العرب كما سيأتي، لكن وجد في كلام الناس، قال الحريري في درة الغواص، (ص: ١٠): «فمن أوهاهم الفاضحة، وأغلاظهم الواضحة أنهم يقولون: قدم سائر الحاج، واستوفى سائر الخراج، فيستعملون سائرًا بمعنى: الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى: الباقي».

كالعرش، فسطح العالم ليس في غيره من المخلوقات قطعاً للتسلسل كما تقدم، ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن سائر بمعنى: البقية، لا بمعنى: الجميع؛ هذا أصل معناه، ومنه السور: وهو ما يقيه الشارب في الإناء^(١)؛ ومنه قول الفقهاء: وسور الهرة وما دونها في الخُلقة طاهر^(٢)؛ أي: بقية الشراب أو الطعام الذي يبقى في الإناء.

«فيكون مراده غالب المخلوقات لا جميعها؛ إذ السائر على الغالب أدل منه على الجميع، فيكون المعنى أن الله تعالى غير محوي، كما يكون أكثر المخلوقات محوياً؛ بل هو غير محوي بشيء -تعالى الله عن ذلك-، ولا يُظن بالشيخ -رحمه الله تعالى- أنه ممن يقول: إن الله ليس داخل العالم ولا خارجه؛ بنفي النقيضين»: النقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان.

«كما ظنه بعض الشارحين»؛ أي: بعض الشارحين لعقيدة الطحاوي؛ لأنه شرحها من أهل السنة جمع، ومن غيرهم كثير.

«بل مراده أن الله تعالى منزّه عن أن يحيط به شيء من مخلوقاته، أو أن يكون مفتقراً إلى شيء منها، العرش أو غيره، وفي ثبوت هذا الكلام عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه نظر»؛ أي: أن الله ليس داخل العالم ولا خارجه، بدليل:

«فإن أصداده قد شنعوا عليه بأشياء أهون منه، فلو سمعوا مثل هذا الكلام؛ لشاع عنهم تشنيعهم عليه به، وقد نقل أبو مطيع البلخي^(٣) عنه: إثبات العلو كما

(١) قال الأزهري: «وأما قوله: وسائر الناس همج؛ فإن أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر في أمثال هذا الموضع بمعنى: الباقي، من قولك: أسأرتُ سُورًا وسُورَةً، إِذَا أَفْضَلْتَهَا وَأَبْقَيْتَهَا»، وقال الفيروز آبادي: «والسائرُ: الباقي، لا الجميعُ، كما توهم جماعاتُ، أو قد يُسْتَعْمَلُ له». ينظر: تهذيب اللغة، ١٣/٣٤، القاموس المحيط، (ص: ٤٠٣).

(٢) ينظر: المقنع، (ص: ٣٧)، الفروع، ١/٣٣٣.

(٣) هو: الحكم بن عبد الله أبو مطيع البلخي، من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم، ضعيفٌ في الحديث، متهمٌ بالوضع، وكان بصيراً بالرأي، توفي سنة (١٩٩هـ). ينظر: العلل ومعرفة الرجال، =

سيأتي ذكره - إن شاء الله تعالى- وظاهر هذا الكلام يقتضي نفيه، ولم يرد بمثله كتاب ولا سنة؛ فلذلك قلت: إن في ثبوته عن الإمام نظرًا، وإن الأولى التوقف في إطلاقه؛ فإن الكلام بمثله خطر، بخلاف الكلام بما ورد عن الشارع، كالأستواء والنزول ونحو ذلك، ومن ظن من الجهال أنه إذا نزل إلى سماء الدنيا - كما أخبر الصادق عليه السلام^(١) - يكون العرش فوقه، ويكون محصورًا بين طبقتين من العالم، فقولته مخالف لإجماع السلف، مخالف للكتاب والسنة، وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني^(٢): سمعت الأستاذ أبا منصور بن حمشاذ^(٣) بعد روايته حديث النزول يقول: سئل أبو حنيفة، فقال: ينزل بلا كيف^(٤). انتهى، وإنما توقف من توقف في نفي ذلك؛ لضعف علمه بمعاني الكتاب والسنة وأقوال السلف، ولذلك ينكر بعضهم أن يكون فوق العرش؛ بل يقول: لا مابين ولا محايث، لا داخل العالم ولا خارجه؛ فيصفونه بصفة العدم والممتنع:

= (٥٣٣١)، الضعفاء الكبير، (٣١٢)، الجرح والتعديل، (٥٦٠)، الكامل في الضعفاء، (٣٩٩)، المجروحين، (٢٣٦).

(١) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا ﷻ كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني، فأستجيب له من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له» أخرجه البخاري، كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، (١١٤٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته، (١٩٩)، وأبو داود، (١٣١٥)، والترمذي، (٤٤٦)، وابن ماجه، (١٣٦٦).

(٢) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل، أبو عثمان الصابوني، النيسابوري، العلامة القدوة المفسر المحدث، توفي سنة (٤٤٩هـ).

ينظر: المنتخب من السياق، (ص: ٣٠٧)، سير أعلام النبلاء، ٤٠/١٩، طبقات الشافعية، ٤/٢٧١.

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمشاذ الشافعي، النيسابوري، فقيه بارع زاهد، أتقن علم الجدل والكلام والنظر، توفي سنة (٣٨٨هـ). ينظر: السير، ٦/٤٩٨.

(٤) ينظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني، (ص: ٢٢٢)، الاقتصاد في الاعتقاد، (ص: ١٠٩)، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، (ص: ٤١).

يجمعون النقيضين بالنسبة له ﷺ لا داخل ولا خارج، ولا مابين ولا محايث،
والموصوف بالصفات المتناقضة ليس بشيء.

«ولا يصفونه بما وصف به نفسه من العلو والاستواء على العرش،
ويقول بعضهم بحلوله في كل موجود، أو يقول: هو وجود كل موجود، ونحو ذلك
-تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً-، وسيأتي لإثبات صفة
العلو لله تعالى زيادة بيان عند الكلام على قول الشيخ رحمه الله: «محيط بكل شيء
وفوقه» -إن شاء الله تعالى-».

✽ [ثبوت الإسراء والمعراج له ﷺ في اليقظة]

«قوله: «والمعراج حق، وقد أسري بالنبي ﷺ، وعرج بشخصه في اليقظة إلى
السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العلا، وأكرمه الله بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى،
ما كذب الفؤاد ما رأى، -فصلى الله عليه في الآخرة والأولى-».

المعراج: مفعال من العروج؛ أي: الآلة التي يعرج فيها؛ أي: يصعد، وهو
بمنزلة السلم، لكن لا نعلم كيف هو، وحكمه كحكم غيره من المغيّبات؛ نؤمن به،
ولا نشتغل بكيفيته».

مفعال: صيغة اسم الآلة؛ كالمفتاح؛ آلة الفتح، والمقراض: آلة القرض، هذا
الأصل في بناء الكلمة، لكن المقصود بذلك العروج نفسه، كما يقال: قرر مجلس
الشورى كذا؛ أي: الجالسون فيه، لا المكان، فنؤمن بأن النبي ﷺ عرج به إلى
السماء، ونعتقد أن ذلك حق، ثبت في الكتاب والسنة، كما نعتقد أنه أسري به ﷺ
من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى بنص القرآن، وقطعي السنة.

وقوله: «وهو بمنزلة السلم، لكن لا نعلم كيف هو»؛ لأنه غيب، فنقتصر فيه
على ما جاء به النص، ولا نشتغل بكيفيته.

«وقوله: «وقد أسري بالنبي ﷺ بشخصه في اليقظة»: يشير إلى الأقوال في الإسرائ، وأنها ثلاثة:

«اختلف الناس في الإسرائ، فقيل: كان الإسرائ بروحه، ولم يُفقد جسده. نقله ابن إسحاق عن عائشة ومعاوية رضي الله عنهما (١)، ويُقَل عن الحسن البصري نحوه (٢): هذا الأول، وهو يغير قول من قال: إنها رؤيا منام فقط، كما أشار إليه الشارح في قوله:

«لكن ينبغي أن يعرف الفرق بين أن يقال: كان الإسرائ منامًا، وبين أن يقال: كان بروحه دون جسده، وبينهما فرق عظيم؛ فعائشة ومعاوية رضي الله عنهما لم يقولوا: كان منامًا، وإنما قالوا: أسري بروحه، ولم يُفقد جسده، وفرق ما بين الأمرين؛ إذ ما يراه النائم قد يكون أمثلاً مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة، فيرى كأنه قد عُرج به إلى السماء، وذهب به إلى مكة، وروحه لم تصعد ولم تذهب، وإنما ملك الرؤيا ضرب له المثال، فما أراد أن الإسرائ كان منامًا، وإنما أراد أن الروح ذاتها أسري بها، ففارقت الجسد، ثم عادت إليه، ويجعلان هذا من خصائصه؛ فإن غيره لا تنال ذات روحه الصعود الكامل إلى السماء إلا بعد الموت (٣).

وقيل: كان الإسرائ مرتين: مرة يقظة، ومرة منامًا، وأصحاب هذا القول كأنهم أرادوا الجمع بين حديث شريك (٤)، وقوله: «ثم

(١) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ١/ ١٨٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ١/ ١٨٧، لكن المشهور عنه خلافه.

(٣) ينظر: زاد المعاد، ٣/ ٤٠.

(٤) إشارة إلى حديث شريك بن عبد الله في الإسرائ، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: «ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة، أنه جاء ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام، فقال أولهم: أيهم هو؟ فقال أوسطهم: هو خيرهم، فقال آخرهم: خذوا خيرهم، فكانت تلك الليلة، فلم يره حتى أتوه ليلة أخرى، فيما يرى قلبه، وتنام عينه ولا ينام قلبه، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، فلم يكلموه حتى احتملوه، فوضعوه عند بئر زمزم، فتولاه منهم جبريل، فشق جبريل ما بين نحره إلى لبتة حتى فرغ من صدره وجوفه، فغسله من ماء زمزم بيده، حتى أنقى جوفه، =

استيقظت»^(١)، وبين سائر الروايات؛ لأن مقتضى قوله ﷺ: «ثم استيقظت» أنه كان نائمًا ﷺ، لكن هذه من أوهام شريك؛ التي بينها العلماء في حديث الإسراء، وقد أوصلوها إلى عشرة أوهام، كما في زاد المعاد^(٢)، وفتح الباري^(٣)، ونص مسلم ﷺ على أن شريكًا زاد ونقص، وقدم وأخر^(٤).

«وكذلك منهم من قال: بل كان مرتين: مرة قبل الوحي، ومرة بعده.

«ومنهم من قال: بل ثلاث مرات: مرة قبل الوحي، ومرتين بعده، وكلما اشتبه عليهم لفظ زادوا مرة للتوفيق، وهذا يفعله ضعفاء أهل الحديث، وإلا فالذي عليه أئمة النقل أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة، قبل الهجرة بسنة، وقيل: بسنة وشهرين. ذكره ابن عبد البر^(٥)».

أهل الحديث منهم من لديه القدرة والبسطة في العلم، التي تساعده على الترجيح بقواعده الصحيحة، ومنهم من هو دون ذلك، فتجده يجبن عن رد قول، أو تضعيف لفظة وردت في كتاب معتبر؛ مخافة الخطأ، فيسعى جاهدًا للجمع،

= ثم أتى بطست من ذهب فيه تور من ذهب، محشوا إيمانًا وحكمة، فحشا به صدره ولغاديدته - يعني: عروق حلقه - ثم أطبقه، ثم عرج به إلى السماء الدنيا... الحديث، أخرجه بطوله البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» (٧٥١٧)، وأخرجه مسلم عنه، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، وفرض الصلوات، (١٦٢)، مختصرًا، وأحال بمتنه على حديث قبله، وهو حديث ثابت البناني عن أنس، وقال عن حديث شريك: «نحو حديث ثابت البناني، وقدم فيه شيئًا وأخر، وزاد ونقص».

(١) جاءت هذه الجملة في حديث شريك، وهي في البخاري بلفظ: «واستيقظ وهو في مسجد الحرام». ينظر: التخريج السابق.

(٢) أشار ابن القيم إلى ثمانية مواضع. ينظر: زاد المعاد، ١/ ٩٧، ٣/ ٣٤.

(٣) ينظر: فتح الباري، ١٣/ ٤٨٠، ٤٨٥.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، وفرض الصلوات، (١٦٢).

(٥) ينظر: الأجوبة عن المسائل المستغربة لابن عبد البر، (ص: ١٥٣-١٥٨)، زاد المعاد، ٣/ ٣٨.

ولو ترتب عليه غرائب! ومن ذلك صلاة الكسوف: ركعتان، في كل ركعة ركوعان، هذا ورد في الحديث المتفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها وغيرها ^(١)، وجاء في صحيح مسلم: في كل ركعة ثلاثة ركوعات ^(٢)، وجاء أربعة ^(٣)، وفي سنن أبي داود: خمسة ركوعات ^(٤)، فمن أهل العلم من زعم تعدد القصة، ومنهم من ضعف ما زاد على الركوعين في ركعة ^(٥).

ولا شك أن تهيب تخطئة الثقات، والاحتياط لجانب الصحيح - واجب، لكن إذا ترتب عليه خطأ أكبر، فلا بد من تضعيف بعض الألفاظ، فإن القول بتعدد قصة الكسوف يقتضي موت إبراهيم مرتين! يقول شيخ الإسلام: «والصواب أنه لم يصل

(١) أخرجه البخاري، أبواب الكسوف، باب الجهر بالقراءة في الكسوف، (١٠٦٦)، ومسلم، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، (٩٠١)، والنسائي، (١٤٦٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: «فكبر، وصلّى أربع ركعات في ركعتين، وأربع سجّادات».

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، (٩٠١)، وأبو داود، (١١٧٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه مسلم، (٩٠٤)، وأبو داود، (١١٧٨)، من حديث جابر رضي الله عنه، والترمذي، (٥٦٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) إشارة إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله حين كسفت الشمس، ثمان ركعات في أربع سجّادات» أخرجه مسلم، كتاب الكسوف، باب ذكر من قال: إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجّادات، (٩٠٨).

(٤) إشارة إلى حديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال: «انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن النبي صلى الله عليه وآله صلّى بهم، فقرأ بسورة من الطول، وركع خمس ركعات، وسجد سجّدتين، ثم قام الثانية، فقرأ سورة من الطول، وركع خمس ركعات، وسجد سجّدتين، ثم جلس كما هو مستقبل القبلة يدعو حتى انجلت كسوفها». أخرجه أبو داود، كتاب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفرّيعها، باب من قال أربع ركعات، (١١٨٢)، وأحمد، (٢١٢٢٥)، والحاكم، (١٢٣٧)، وقال عن عبد الله بن أبي جعفر الرازي أحد رواة: «الشيخان قد هجراه ولم يخرجاه عنه، وحاله عند سائر الأئمة أحسن الحال، وهذا الحديث فيه ألفاظ، ورواته صادقون»، وخالفه الذهبي وقال: «خبر منكر، وعبد الله بن أبي جعفر ليس بشيء، وأبوه فيه لين»، وضعفه النووي في الخلاصة، (٣٠٣١).

(٥) ينظر: شرح النووي على مسلم، ٦/ ١٩٨ - ١٩٩.

إلا بروعين، وأنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات إبراهيم، وقد بين ذلك الشافعي وهو قول البخاري وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه. والأحاديث التي فيها الثلاث والأربع، فيها أنه صلاها يوم مات إبراهيم، ومعلوم أنه لم يمت في يومي كسوف، ولا كان له إبراهيمان»^(١).

والأئمة الكبار لهم ما يأوون له من العلم الغزير في التصحيح والتضعيف بمثل هذه الاعتبارات، لكن المعيب أن يقلدهم في هذا البتّ ناشئ متمرن، كما نراه الآن فيما نقرؤه من تحقیقات لبعض الكتب.

فالمسألة فيها طرفان، ووسط:

- ◀ مفرط: يقول بتعدد القصة بمجرد أدنى اختلاف بين الروايات.
- ◀ مفرط: يرد الجميع بوجود الاختلاف.
- ◀ وسط: يأوي إلى اعتبارات علمية، تجتمع بها النصوص، وتصح بها الأصول.

ولذلك نجد أن منهج أبي حاتم والدارقطني يختلف قليلاً عن منهج أحمد وابن معين؛ فالأولان يردان نصوصاً لمجرد الخلاف، بخلاف أحمد وابن معين، فإنهما أرفق ولا يردان إلا بعد أن تضيق بهم المسالك.

«قال الشيخ شمس الدين ابن القيم -رحمه الله تعالى-: يا عجباً لهؤلاء الذين زعموا أنه كان مراراً، وكيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تفرض عليه الصلوات خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمساً، فيقول: أمضيت فريضتي، وخففت عن عبادي، ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها إلى خمس»: مثل هذه الأمور يجزم من خلالها الناظر أن التعدد لا يصح،

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١/٤٥٦، ١٨/١٧-١٨.

وأن المعراج كان مرة واحدة.

«وقد غلّط الحفاظ شريكاً في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه ثم قال: فقدّم وأخر، وزاد ونقص، ولم يسرد الحديث، فأجاد ﷺ. انتهى كلام الشيخ شمس الدين ﷺ (١)».

❖ [القول الصحيح في حادثة الإسراء والمعراج وسرد قصتهما]

وكان من حديث الإسراء أنه ﷺ أُسري بجسده في اليقظة على الصحيح من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى: يراد بالمسجد الحرام: مسجد الكعبة، خلافاً لمن قال -وقد جاءت به رواية- أنه أُسري به ﷺ من بيت أم هانئ (٢)، ويستدلون بها على أن المسجد الحرام يشمل الحرم كله، لكن الخبر ضعيف (٣)، وأما أصل مسألة تضعيف الصلاة؛ فالمرجح أنها في جميع الحرم (٤).

«راكباً البراق، صحبة جبريل ﷺ، فنزل هناك وصلّى بالأنبياء إماماً، وربط البراق بحلقة باب المسجد، وقد قيل: إنه نزل بيت لحم وصلّى فيه (٥)، ولا يصح

(١) زاد المعاد، ٣/٣٢-٣٣.

(٢) أخرج الطبراني، (١٠٥٩)، بسنده عنها، قالت: «بات رسول الله ﷺ ليلة أُسري به في بيتي، ففقدته من الليل، فامتنع مني النوم مخافة أن يكون عرض له بعض قریش، فقال رسول الله ﷺ: إن جبريل أتاني، فأخذ بيدي فأخرجني، فإذا على البيت دابة دون البغل، وفوق الحمار، فحملني عليها، ثم انطلق حتى انتهى بي إلى بيت المقدس».

(٣) قال الهيثمي في المجموع، ١/٤٥٠: «وفيه عبد الأعلى بن أبي المساور، متروك كذاب».

(٤) اختلف الفقهاء في المقصود بالمسجد الحرام الذي يضاعف فيه الأجر: فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه المسجد نفسه، وذهب بعض الحنابلة إلى أنه الحرم كله، ونقله ابن حجر عن الإمام النووي، وهو رأي شيخ الإسلام. ينظر: المدونة، ١/١٨١، الفواكه الدواني، ٢/٢٧٥، الإيضاح للنووي، (ص: ٣٩١)، حاشية البجيرمي على شرح المنهج، ٢/٩٥، الفروع، ١/٦٠٠، مجموع الفتاوى، ٢٢/٢٠٧، فتح الباري، ٣/٦٧.

(٥) أخرجه الطبري بسنده في تهذيب الآثار، (٧٣٥)، من حديث أنس بن مالك ﷺ.

عنه ذلك ألبتة^(١)، ثم عُرج به من بيت المقدس تلك الليلة إلى السماء الدنيا، فاستفتح له جبريل، ففتح له، فرأى هناك آدم أبا البشر، يعني: في السماء الدنيا.

«فسلمّ عليه، فرحّب به، وردّ عليه السلام، وأقرّ بنبوته، ثم عُرج به إلى السماء الثانية؛ فاستفتح له، فرأى فيها يحيى بن زكريا، وعيسى بن مريم»: ابني الخالة.

«فلقيهما، فسلمّ عليهما، فردا عليه السلام، ورحبا به، وأقرّ بنبوته، ثم عُرج به إلى السماء الثالثة، فرأى فيها يوسف، فسلمّ عليه، فرد عليه السلام، ورحّب به، وأقرّ بنبوته، ثم عُرج به إلى السماء الرابعة، فرأى فيها إدريس، فسلمّ عليه، ورحّب به، وأقرّ بنبوته، ثم عُرج به إلى السماء الخامسة، فرأى فيها هارون بن عمران، فسلمّ عليه، ورحب به، وأقرّ بنبوته، ثم عُرج به إلى السماء السادسة، فلقى فيها موسى، فسلمّ عليه، ورحّب به، وأقرّ بنبوته، فلما جاوزه بكى موسى، فقيل له: ما يبكيك؟ قال: أبكي لأنّ غلامًا بُعث بعدي يدخل الجنة من أمته أكثر مما يدخل من أمتي، ثم عُرج به إلى السماء السابعة، فلقى فيها إبراهيم، فسلمّ عليه، ورحب به، وأقرّ بنبوته، ثم رفع إلى سِدرة المنتهى، ثم رفع له البيت المعمور، ثم عُرج به إلى الجبار -جل جلاله وتقدست أسماؤه-؛ فدنا منه حتى كان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إلى عبده ما أوحى، وفرض عليه خمسين صلاة».

قوله: «فدنا منه» الضمير يعود إلى الجبار سبحانه، وهذه الجملة مما أنكر على شريك، والصحيح أن الذي دنا هو جبريل ﷺ، كما في سورة النجم^(٢).

(١) كذا قال ابن القيم. ينظر: زاد المعاد، ٣/٣١.

(٢) جاء تفسيره بهذا عن جمع غفير من السلف، وجاء عن الخطابي ما نصه: «لم يثبت في شيء مما روي عن السلف أن التذلي مضاف إلى الله سبحانه، جل ربنا عن صفات المخلوقين ونعوت المربوبين المحدودين، وقد روي هذا الحديث عن أنس، من غير طريق شريك بن عبد الله، فلم تذكر فيه هذه الألفاظ البشعة، فكان ذلك مما يقوي الظن أنها صادرة من قبل شريك».

وفي ترتيبهم أعني الأنبياء في السماء دليل على نوع تفضيل، فإبراهيم أفضل من موسى، وموسى أفضل من هارون، وإدريس فوق يوسف، ولكن قد تكون فضيلة من وجه لا من كل وجه، فلا تدل على الفضل المطلق.

«فرجع حتى مر على موسى، فقال بم أمرت؟ قال بخمسين صلاة، فقال: إن أمتك لا تطيق ذلك؛ ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك، فالتفت إلى جبريل كأنه يستشير في ذلك فأشار: أن نعم، إن شئت، فعلا به جبريل حتى أتى به الجبار ﷺ وهو في مكانه.

هذا لفظ البخاري في صحيحه^(١).

وفي بعض الطرق: فوضع عنه عشرًا، ثم نزل حتى مر بموسى فأخبره، فقال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، فلم يزل يتردد بين موسى وبين الله ﷻ حتى جعلها خمسًا، فأمره موسى بالرجوع وسؤال التخفيف، فقال: قد استحيت من ربي، ولكن أرضى وأسلم، فلما نفذ نادى مناد: قد أمضيت فريضتي، وخففت عن عبادي^(٢)، يعني: في المقدار، وأما أجزؤها؛ فأجر خمسين، كما صح به الحديث^(٣).

= ينظر: تفسير الطبري، ٢٢/٥٠٢، أعلام الحديث، ٤/٢٣٥٤، تفسير الثعلبي، ٩/١٣٨، تفسير الواحد، ٤/١٩٤، تفسير البغوي، ٤/٣٠٢.

(١) هذا اللفظ نقله المصنف عن زاد المعاد، ٣/٢٣، واللفظ الأقرب ما أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْوِيمًا﴾، (٧٥١٧)، من حديث أنس بن مالك ﷺ، وحديث الإسراء أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ذكر إدريس ﷺ، (٣٣٤٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، وفرض الصلوات، (١٦٢)، من طريق الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي ذر ﷺ، وجاء من طريق ثابت البناني وشريك، كلاهما عن أنس به، كما تقدم.

(٢) هذا اللفظ نقله المصنف عن زاد المعاد، ٣/٢٣ - أيضا، واللفظ الأقرب له ما أخرجه البزار، (٩٥١٨)، من حديث أبي هريرة ﷺ، وما أخرجه ابن حبان، (٤٨)، من حديث أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة ﷺ، وهما حديثان طويلان.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء؟، (٣٤٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، وفرض الصلوات، (١٦٣)، من حديث أنس بن =

«وقد تقدم ذكر اختلاف الصحابة في رؤيته ﷺ ربه ﷻ بعين رأسه، وأن الصحيح أنه رآه بقلبه، ولم يره بعين رأسه»؛ فحديث: «نور أنى أراه»^(١) استبعاد أن يُرى في هذه الحياة الدنيا.

«وقوله: ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ [النجم: ١١] وقوله: ﴿ وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴾ [النجم: ١٣] صح عن النبي ﷺ أن هذا المرئي جبريل رآه مرتين على صورته التي خُلِقَ عليها^(٢)، وأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ [النجم: ٨]؛ فهو غير الدنو والتدلي المذكورين في قصة الإسراء؛ فإن الذي في سورة النجم هو دنو جبريل وتدليه، كما قالت عائشة وابن مسعود رضي الله عنهما، فإنه قال: ﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴾^(٥) ذُومِرَةَ فَاسْتَوَى^(٦) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى^(٧) ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ [النجم: ٥-٨] فالضمائر كلها راجعة إلى هذا المعلم الشديد القوى».

﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ [النجم: ١٠]: أوحى الله ﷻ بواسطة هذا الملك.

فالرؤية منفية على الصحيح، وأما الكلام؛ فثابت.

«وأما الدنو والتدلي الذي في حديث الإسراء؛ فذلك صريح في أنه دنو الرب تعالى وتدليه»: على أنه من رواية شريك التي انتقدت عليه.

«وأما الذي في سورة النجم أنه رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى؛ فهذا هو جبريل، رآه مرتين: مرة في الأرض، ومرة عند سدرة المنتهى، ومما يدل على أن الإسراء بجسده في اليقظة قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ

= مالك، عن أبي ذر رضي الله عنه، وأخرجه النسائي، (٤٤٩)، وابن ماجه، (١٣٩٩)، من دون ذكر أبي ذر في الإسناد.

(١) تقدم تخريجه ١/٣٣٠.

(٢) تقدم تخريجه ١/١٤٠.

أَلْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴿ [الإسراء: ١] والعبد عبارة عن مجموع الجسد والروح، كما أن الإنسان اسم لمجموع الجسد والروح؛ هذا هو المعروف عند الإطلاق، وهو الصحيح، فيكون الإسراء بهذا المجموع، ولا يمتنع ذلك عقلاً، ولو جاز استبعاد صعود البشر؛ لجاز استبعاد نزول الملائكة، وذلك يؤدي إلى إنكار النبوة، وهو كفر؛ فالملائكة مخلوقة، ونزولها وصعودها بأمر الله، فكذا رسول الله البشري، وإذا أنكر نزول الوساطة بين الله وبين أنبيائه، أنكرت النبوة.

✽ [الحكمة من الإسراء إلى بيت المقدس]

«فإن قيل: فما الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس أولاً؟ فالجواب -والله أعلم-: أنه كان ذلك إظهاراً لصدق دعوى الرسول ﷺ المعراج؛ حيث سأته قريش عن نعت بيت المقدس، فنعتهم لهم، وأخبرهم عن غيرهم التي مر عليها في طريقه، ولو كان عروجه إلى السماء من مكة لما حصل ذلك؛ إذ لا يمكن اطلاعهم على ما في السماء لو أخبرهم عنه، وقد اطلعوا على بيت المقدس؛ فأخبرهم بنعته، وفي حديث المعراج دليل على ثبوت صفة العلو لله تعالى من وجوه لمن تدبره، وبالله التوفيق»: وهذا واضح بين، فالعروج إلى أعلى، وكل ما في المعراج من جمل من أدلة العلو.

✽ [ثبوت الحوض]

«قوله: «والحوض الذي أكرمه الله تعالى به غيائاً لأمته حق».

الأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبلغ حد التواتر؛ رواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابياً رضي الله عنهم، ولقد استقصى طرقها شيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير -تغمده الله برحمته- في آخر تاريخه الكبير المسمى بـ: «البداية والنهاية»^(١).

(١) ينظر: البداية والنهاية، ١٩/٤٢٣-٤٦٦، وقال ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود، ١٣/٥٦ =

فمنها ما رواه البخاري - رحمه الله تعالى - عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن قدر حوضي كما بين أيلة إلى صنعاء من اليمن، وإن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء»^(١).

وعنه - أيضًا - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليردن علي ناس من أصحابي الحوض، حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: أصحابي! فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك» ورواه مسلم^(٢).

وروى الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أغفى رسول الله صلى الله عليه وسلم إغفاءة، فرفع رأسه متبسمًا، إما قال لهم، وإما قالوا له: لم ضحكت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنه نزلت علي أنفا سورة»، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] حتى ختمها، ثم قال: «هل تدرون ما الكوثر؟»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «هو نهر أعطانيه ربي صلى الله عليه وسلم في الجنة، عليه خير كثير، ترد عليه أمتي يوم القيامة، آيته عدد الكواكب، يختلج العبد منهم فأقول: يا رب إنه من أمتي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»^(٣): وهذا أعم، ذاك في الصحابة، وهذا في سائر الأمة.

«ورواه مسلم ولفظه: «هو نهر وعدنيه ربي، عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة» والباقي مثله^(٤)، ومعنى ذلك: أنه يشخب فيه ميزابان من ذلك

= «وقد روى أحاديث الحوض أربعون من الصحابة، وكثير منها وأكثرها في الصحيح» ثم سرد أسماء الصحابة الذين رووها.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، (٦٥٨٠)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته، (٢٣٠٣)، والترمذي، (٢٤٤٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، (٦٥٨٢)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته، (٢٣٠٤)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد، (١١٩٩٦)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة، (٤٠٠)، وأبو داود، (٤٧٤٧)، والنسائي، (٩٠٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

الكوثر إلى الحوض».

هل الحوض هو الكوثر، أو أن الكوثر هو المصدر، والحوض يجتمع فيه الماء من الكوثر؟ الثاني هو الظاهر، وهو باعتبار أوله ونهايته كله أعطيه الرسول ﷺ.

«والحوض في العرصات قبل الصراط؛ لأنه يختلج عنه، ويمنع منه أقوام قد ارتدوا على أعقابهم، ومثل هؤلاء لا يجاوزون الصراط»، فمن جاوز الصراط نجا، فلا يستقيم مع ما ذكر هنا.

«وروى البخاري ومسلم عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا فرطكم على الحوض»^(١)، والفرط: الذي يسبق إلى الماء»^(٢): وسمي الطفل الصغير الذي يموت في صغره فرطاً؛ لأنه سبق والديه إلى الآخرة^(٣).

«وروى البخاري عن سهل بن سعد الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني فرطكم على الحوض، من مر عليّ شرب، ومن شرب لم يظماً أبداً، ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم». قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عيَّاش وأنا أحدثهم هذا، فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم، فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته وهو يزيد فيها: فأقول: إنهم من أمتي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: «سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، (٦٥٨٩)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات

حوض نبينا ﷺ وصفاته، (٢٢٨٩)، من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٢) ينظر: النهاية، ٣/ ٤٣٤.

(٣) ينظر: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٤/ ١٤٢٢.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، (٦٥٨٣)، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

سحقًا: أي: بُعْدًا^(١).

والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض: أنه حوض عظيم، ومورد كريم يمد من شراب الجنة من نهر الكوثر، الذي هو أشد بياضًا من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلى من العسل، وأطيب ريحًا من المسك، وهو في غاية الاتساع، عرضه وطوله سواء، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر، وفي بعض الأحاديث أنه كلما شُرب منه وهو في زيادة واتساع، وأنه ينبت في حال^(٢) من المسك، والرضراض^(٣) من اللؤلؤ؛ قضبان الذهب، ويثمر ألوان الجواهر^(٤)، فسبحان الخالق الذي لا يُعجزه شيء: «ينبت من الحوض قضبان الذهب، ويثمر الجواهر، من أرض هي المسك الأذفر، والرضراض: الحصى الصغيرة^(٥)».

«وقد ورد في أحاديث: «إن لكل نبي حوضًا، وإن حوض نبينا ﷺ أعظمها وأجلها وأكثرها إردًا»^(٦)، -جعلنا الله منهم بفضلهم وكرمهم-»: الحديث ضعفه كثير

(١) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد، ٢٨٦/، غريب الحديث للخطابي، ٢/٢٣٢.

(٢) الحال: التراب اللين. ينظر: العين، ٣/٢٩٩.

(٣) قال في العين، ٧/٨: الرضراض: «حجارة تترصّض على وجه الأرض؛ أي: تتحرك ولا تثبت».

(٤) في المطبوع من البداية والنهاية لابن كثير، ١٩/٤٦٦: «وأنه ينبت في حاله -أي: في طينه- من المسك، وأن رضراضه من اللؤلؤ، وأنه ينبت على جوانبه قضبان الذهب، ويثمر ألوان الجواهر، فسبحان الله الخالق الذي لا يعجزه شيء، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله».

(٥) ينظر: الزاهر، (ص: ١٥٩).

(٦) أخرجه الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في صفة الحوض، (٢٤٤٣)، من حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، وفي إسناده سعيد بن بشير، ضعيف كما في التقريب، (٢٢٧٦)، وفيه -أيضًا- عن سمرة، وفي سماعه عنه كلام كثير عند أهل العلم، قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وقد روى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا، ولم يذكر فيه عن سمرة، وهو أصح». وأخرجه الطبراني، (٧٠٤٨)، من طريق خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه، عن سمرة، قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٦٤٩١): «فيه مروان بن جعفر السمري، وثقه ابن أبي حاتم، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وبقية رجاله ثقات». أما المرسل؛ فأخرجه ابن المبارك في الزهد، ٢/١٢١، وصححه العراقي في المغني، ٦/٢٧٣٨.

من أهل العلم^(١)، وأن الحوض خاص به ﷺ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] مما يدل على الخصوصية؛ أي: خصصناك به، ولو كان لكل نبي حوض ما كان له ﷺ مزية بالحوض، ولا امتن الله عليه بهذه السورة، ولمن يصحح الحديث أن يقول: الكوثر حوض وزيادة، أو يقول: المزية في كون حوضه ﷺ أعظمها وأوسعها، وأكثرها وارداً.

«قال العلامة أبو عبد الله القرطبي^(٢) - رحمه الله تعالى - في التذكرة: واختلّف في الميزان والحوض أيهما يكون قبل الآخر؟ فقيل: الميزان قبل»: يقال فيه ما قيل في الصراط مع الحوض، وأن الصراط بعد الحوض؛ لأنه لا يمكن أن يجاوزه من يُردّ عن الحوض، وكذا الميزان؛ فلا يمكن أن تثقل موازين شخص ثم يزداد عن الحوض.

«قال أبو الحسن القابسي^(٣): والصحيح أن الحوض قبل، قال القرطبي: والمعنى يقتضيه؛ فإن الناس يخرجون عطاشاً من قبورهم كما تقدم، فيقدم قبل الميزان، والصراط^(٤). قال أبو حامد الغزالي ﷺ في كتاب كشف علم الآخرة: حكى بعض السلف من أهل التصنيف أن الحوض يورد بعد الصراط؛ وهو غلط من قائله، قال القرطبي: هو كما قال^(٥).

(١) قال المباركفوري في تحفة الأحوذى، ٦/ ٣١٤: «في إسناده سعيد بن بشير، وهو ضعيف»، وينظر: تخريج الحديث.

(٢) هو: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الخزرجي، شمس الدين القرطبي، فقيه مالكي مفسر، توفي سنة (٦٧١هـ)، له مصنفات، منها: «الجامع لأحكام القرآن»، و«التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة». ينظر: الوافي بالوفيات، ٢/ ٨٧، الديباج المذهب، ٢/ ٣٠٨.

(٣) هو: علي بن محمد بن خلف القروي القابسي، أبو الحسن المالكي، إمام حافظ فقيه يقط تقي، ذكر الذهبي أنه كان من أصحاب العلماء كتباً، توفي سنة (٤٠٣هـ)، له تصانيف، منها: «الممهد في الفقه»، و«أحكام الديانات»، و«المنقذ من شبه التأويل». ينظر: السير، ١٧/ ١٥٨.

(٤) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، (ص: ٧٠٣).

(٥) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، (ص: ٧٠٣).

ثم قال القرطبي: ولا يخطر ببالك أنه في هذه الأرض؛ بل في الأرض المبدلة؛ أرض بيضاء كالفضة، لم يسفك فيها دم، ولم يظلم على ظهرها أحد قط، تظهر^(١) لنزول الجبار ﷻ لفصل القضاء. انتهى^(٢)، فقاتل الله المنكرين لوجود الحوض، وأخلق بهم أن يُحال بينهم وبين وروده يوم العطش الأكبر: المعتزلة ينكرون الصراط، والحوض، والميزان، ويؤولونها بأشياء معنوية لا حسية^(٣).

✦ [ثبوت الشفاعة]

«قوله: «والشفاعة التي ادّخرها لهم حق، كما روي في الأخبار» والشفاعة أنواع^(٤): منها ما هو متفق عليه بين الأمة، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع».

الشفاعة: من الشفع، ضد الوتر؛ لأن الشافع يصير مع الفرد شفعاً، وأنواعها كثيرة ستأتي، وقول الطحاوي: «كما روي في الأخبار»، تعبير بصيغة التمریض، مع أن الأخبار الواردة في الشفاعة صحيحة؛ بل متواترة^(٥)، وأهل العلم قد يضربون صفحاً عن اصطلاح أهل الحديث، فيستعملون التمریض فيما صح وثبت. والناس في الشفاعة طرفان ووسط: فطرف بالغ في الإثبات، فأثبتها على وجه غير مشروع، كمن أثبت الشفاعة للأموات ثم طلبها منهم، وكان هذا صنيع المشركين، فإنهم كانوا يعبدون أصنامهم ليشفعوا لهم، كما أخبر الله تعالى عنهم:

(١) في التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، (ص: ٧٠٧): تطهر.

(٢) ينظر: المصدر السابق، (ص: ٧٠٦-٧٠٧).

(٣) ينظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار لابن أبي الخير، ٧٢٠/٣.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٤٧-١٤٨.

(٥) ينظر: تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، (ص: ٤١٨)، المنهاج في شعب الإيمان، ٤١١/١، مجموع الفتاوى، ٣٥/١٣، قطف الأزهار المتناثرة، (ص: ١١٢).

﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾ [الزمر: ١٣].

وطرف فرط فنفاها كلها إلا الكبرى.

والوسط أهل السنة؛ إذ أثبتوها على الوجه المشروع الوارد في النصوص.

والشفاعة الشرعية ما يتوفر فيها شرطان: رضا الله عن المشفوع له،

وإذنه للشافع.

✦ [الشفاعة العظمى]

«النوع الأول: الشفاعة الأولى، وهي العظمى الخاصة بنبينا ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين - صلوات الله عليهم أجمعين -، في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين أحاديث الشفاعة، منها عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أتى رسول الله ﷺ بلحم، فدفع إليه منها الذراع، وكانت تعجبه، فنهس منها نهسة»: قصة اللحم، وإعجابه بالذراع، وما أشبه ذلك - لا علاقة لها بموضوع الشفاعة، لكن الرواة يذكرون ما يحتف بالأخبار من قصص؛ لبيان دقة ضبطهم؛ لأن ذكر تفاصيل القصة دليل على أن الراوي ضبط الخبر.

«ثم قال: يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، يسمعهم الداعي، وينفذهم البصر، وتدنو الشمس، فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون، فيقول بعض الناس لبعض: ألا ترون ما أنتم فيه؟ ألا ترون ما قد بلغكم؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: أبوكم آدم، فيأتون آدم فيقولون: يا آدم، أنت أبو البشر، خلقتك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك؛ فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه، ألا ترى ما قد بلغنا؟، فيقول آدم: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله،

ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهاني عن الشجرة فعصيت، نفسي، نفسي، نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى نوح. فيأتون نوحًا، فيقولون: يا نوح، أنت أول الرسل إلى أهل الأرض، وسمّاك الله عبدًا شكورًا؛ فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول نوح: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه كانت لي دعوة دعوت بها على قومي، نفسي، نفسي، نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى إبراهيم: ما اعتذر به آدم ﷺ من أكله من الشجرة التي نُهي عنها، والأكل معصية، لكنه قد تاب منها، وتاب الله عليه، فانقلبت إلى نعمة بعد أن كانت مصيبة، ولكن الأنبياء أخوف الناس من الله، كما قال بعض السلف: هب أنه قد عفا عنك؛ فأين الحياء مما جنيته؟^(١).

وأما ما اعتذر به نوح ﷺ؛ فليست معصية؛ بل خلاف الأولى، وكان الأولى أن يفعل كما فعل أخوه محمد ﷺ، فقد ادّخرها لقومه يوم القيامة^(٢). وهذه مقامات الخالص من عباد الله؛ ولذا قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين^(٣)، وتجاسر

(١) ينظر: المدهش لابن الجوزي، (ص: ٤٩٤).

(٢) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لكل نبي دعوة مستجابة يدعو بها، وأريد أن أختبئ دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة»، أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب لكل نبي دعوة مستجابة، (٦٣٠٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته، (١٩٨)، والترمذي، (٣٦٠٢)، وابن ماجه، (٤٣٠٧)، من حديثه، وجاء من حديث أنس بن مالك وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) قال شيخ الإسلام في جامع الرسائل، ١ / ٢٥١: «هذا اللفظ ليس محفوظًا عن قوله حجة، لا عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من سلف الأمة وأئمتها، وإنما هو كلام وله معنى صحيح، وقد يحمل على معنى فاسد، أما معناه الصحيح؛ فوجهان:

أحدهما: أن الأبرار يقتصرون على أداء الواجبات، وترك المحرمات، وهذا الاقتصار سيئة في طريق المقربين، ومعنى كونه سيئة أن يخرج صاحبه عن مقام المقربين، فيحرم درجاتهم وذلك مما يسوء من يريد أن يكون من المقربين.

الثاني: أن العبد قد يؤمر بفعل يكون حسنًا منه، إما واجبا، وإما مستحبا؛ لأن ذلك مبلغ علمه =

بعضهم فنشر في بعض الصحف أن الله عاتب نوحًا على دعائه على الكفار من قومه، وأن الدعاء على الكفار حرام.

«اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى إبراهيم، فيأتون إبراهيم فيقولون: يا إبراهيم، أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض، ألا ترى ما نحن فيه، ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وذكر كذباته؛ نفسي، نفسي، نفسي، اذهبوا إلى موسى»: كذباته الثلاث -ثنتان منها في ذات الله^(١)-، الأولى: قوله: إني سقيم، والثانية: قوله في سارة: إنها أختي، والثالثة: قوله: بل فعلهم كبيرهم، وكلها معاريف مقبولة في الجملة، ومع ذلك هي بالنسبة لمقام خليل الله صارت خلاف الأولى، فاعتبرها -من باب التواضع وهضم النفس - مُنْقَصَةٌ لِقَدْرِهِ؛ فلا يستحق مثل هذا المقام، والمقام مدّخر لنبينا ﷺ، وهو المقام المحمود.

وليس المقصود بالذات هنا: الذات التي تطلق على الله ﷻ في مقابل الصفات؛ بل المراد: من أجله، وهل هذا الحديث في العرصات يجري باللغة العربية؟ هذا الظاهر.

«فيأتون موسى فيقولون: يا موسى، أنت رسول الله، اصطفاك الله برسالاته وبتكليمه على الناس؛ اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه، ألا ترى ما قد بلغنا؟

= وقدرته، ومن يكون أعلم منه وأقدر لا يؤمر بذلك؛ بل يؤمر بما هو أعلى منه، فلو فعل هذا ما فعله الأول؛ كان ذلك سيئة...».

(١) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لم يكذب إبراهيم رضي الله عنه إلا ثلاث كذبات، ثنتين منهن في ذات الله...» الحديث، أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، (٣٣٥٨)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل رضي الله عنه، (٢٣٧١)، وأبو داود، (٢٢١٢)، والترمذي، (٣١٦٦).

فيقول لهم موسى: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قتلت نفساً لم أوامر بقتلها، نفسي، نفسي، نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى عيسى. فيأتون عيسى، فيقولون: يا عيسى، أنت رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، قال: هكذا هو، وكلمت الناس في المهد؛ فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه، ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم عيسى: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبل مثله، ولن يغضب بعده مثله - ولم يذكر ذنباً -، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى محمد ﷺ، فيأتوني فيقولون: يا محمد، أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؛ فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه، ألا ترى ما قد بلغنا؟ فأقوم فأتي تحت العرش، فأقع ساجداً لربي ﷻ، ثم يفتح الله علي ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه ما لم يفتحه على أحد قبلي، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، سل تعطه، اشفع تشفع، فأقول: يا رب أمتي أمتي، يا رب أمتي أمتي، يا رب أمتي أمتي، فيقال: أدخل من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سواه من الأبواب، ثم قال: والذي نفسي بيده لما بين مصراعين من مصاريع الجنة كما بين مكة وهجر، أو كما بين مكة وبصرى» أخرجاه في الصحيحين بمعناه^(١)، واللفظ للإمام أحمد^(٢).

والعجب كل العجب من إيراد الأئمة لهذا الحديث من أكثر طرقه، لا يذكرون أمر الشفاعة الأولى، في أن يأتي الرب تعالى لفصل القضاء، كما ورد هذا في حديث الصور؛ فإنه المقصود في هذا المقام، ومقتضى سياق أول الحديث؛ فإن الناس إنما

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ... (٣٣٤٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (١٩٤)، والترمذي، (٢٤٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: مسند أحمد، (٩٦٢٣).

يستشفعون إلى آدم فمن بعده من الأنبياء في أن يفصل بين الناس، ويستريحوا من مقامهم، كما دلت عليه سياقاته من سائر طرقه، فإذا وصلوا إلى المحز^(١)، إنما يذكرون الشفاعة في عصاة الأمة وإخراجهم من النار: لا يذكرون الشفاعة الأولى باعتبار ندرة المخالف فيها أو عدمه، وإنما يركزون على الشفاعة في عصاة الموحدين؛ لأن المبتدعة من المعتزلة والخوارج ينكرونها، فالأئمة يهتمون بما يقع إنكاره، ولذلك نجد بعض المسائل الفرعية تُذكر في كتب العقائد؛ لأن المبتدعة نازعوا فيها؛ كالمسح على الخفين.

«وكان مقصود السلف في الاختصار على هذا المقدار من الحديث: هو الرد على الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة الذين أنكروا خروج أحد من النار بعد دخولها، فيذكرون هذا القدر من الحديث الذي فيه النص الصريح في الرد عليهم فيما ذهبوا إليه من البدعة المخالفة للأحاديث، وقد جاء التصريح بذلك في حديث الصُّور، ولولا خوف الإطالة لسقته بطوله، لكن من مضمونه: أنهم يأتون آدم، ثم نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم يأتون رسول الله محمدًا ﷺ، فيذهب فيسجد تحت العرش في مكان يقال له: الفحص، فيقول الله ما شأنك؟ -وهو أعلم- ، قال رسول الله ﷺ: «فأقول يا رب وعدتني الشفاعة؛ فشفعني في خلقك، فاقض بينهم»، فيقول ﷺ: شفعتك، أنا آتيكم فأقضي بينهم، قال: «فأرجع فأقف مع الناس»، ثم ذكر انشقاق السموات، وتنزل الملائكة في الغمام، ثم يجيء الرب ﷻ لفصل القضاء، والكروبيون، والملائكة المقربون يسبحونه بأنواع التسبيح، قال: فيضع الله كرسيه حيث شاء من أرضه، ثم يقول إني: أنصتُ لكم منذ خلقتكم إلى يومكم هذا، أسمع أقوالكم، وأرى أعمالكم، فأنصتوا لي؛ فإنما هي أعمالكم

(١) في بعض النسخ المطبوعة: الجزاء.

وصحفكم تقرأ عليكم، فمن وجد خيراً؛ فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك؛ فلا يلو من إلا نفسه، إلى أن قال: فإذا أفضى أهل الجنة إلى الجنة قالوا: من يشفع لنا إلى ربنا فندخل الجنة؟ فيقولون: من أحق بذلك من أبيكم؛ إنه خلقه الله بيده، ونفخ فيه من روحه، وكلمه قبلاً؛ فيأتون آدم فيطلب ذلك إليه، وذكر نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم محمداً ﷺ.

قوله: «كلمه قبلاً»: يعني: مقابلة ومواجهة من غير واسطة^(١).

«إلى أن قال: قال رسول الله ﷺ: «فأتي الجنة، فأخذ بحلقة الباب».

«بحلقة» بسكون اللام، ويقول بعض أهل اللغة: فتح اللام شذوذ^(٢).

«ثم أستفتح فيفتح لي، فأحيا ويرحب بي، فإذا دخلت الجنة نظرت إلى ربي ﷻ حررت له ساجداً، فيأذن لي من حمده وتمجيدته بشيء ما أذن به لأحد من خلقه، ثم يقول الله لي: ارفع، يا محمد، واشفع تشفع، وسل تعطه، فإذا رفعت رأسي، قال الله -وهو أعلم- ما شأنك؟ فأقول: يا رب، وعدتني الشفاعة؛ فشفعني في أهل الجنة يدخلون الجنة، فيقول الله -عز وجل-: قد شفعتك وأذنت لهم في دخول الجنة»: هذه هي الشفاعة العظمى في أهل الموقف التي يقضى فيها بالفصل بين الناس، ويزال بذلك الكرب عنهم، على أي وجه كان، بعدما يُطلب من الأنبياء السابقين: من آدم، ثم نوح، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم محمد.

«رواه الأئمة ابن جرير في تفسيره، والطبراني، وأبو يعلى الموصلي،

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهف: ٥٥]؛ أي: مقابلة وعيانا. ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة، (ص: ٢٦٩)، المفردات في غريب القرآن، (٦٥٤).

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٦/٣-٧، مشارق الأنوار، ١/١٩٧، غريب الحديث لابن الجوزي، ١/٢٣٥.

والبيهقي، وغيرهم^(١).

❖ [بقية أنواع الشفاعات]

«النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة».

هذا النوع الثاني، وبعض أهل العلم يسمون هؤلاء أهل الأعراف، وورد به

(١) هذا حديث طويل، أخرجه ابن جرير، ١٨/١٢٢، والطبراني في الأحاديث الطوال، (٣٦)، وابن المقرئ في المعجم، (١٠٩٠)، والبيهقي في البعث والنشور، (٦٠٩)، من طريق إسماعيل بن رافع، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن رجل من الأنصار عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وفي إسناده إسماعيل بن رافع، ضعيف، وفيه مبهم -أيضا-.

قال البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة محمد بن يزيد، (٨٢٩): «روى عنه إسماعيل بن رافع حديث الصور، مرسل ولم يصح»، ورواه أبو الشيخ الأصبهاني في العظمة، (٣٨٦)، بحذف المبهم من الإسناد، قال العراقي تخريج أحاديث الإحياء، (ص: ١٨٩٨): «وإسناده جيد».

ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده، (١٠) من طريق إسماعيل بن رافع -أيضا-، فذكر في إسناده مبهمين، ونقل ابن كثير في البداية والنهاية، ١٩/٣٣٩، عن المزي ترجيحه إسقاط المبهم الأول بقوله: «وهذا أقرب، وقد رواه عن إسماعيل بن رافع الوليد بن مسلم، وله عليه مصنف بين شواهد من الأحاديث الصحيحة»، ثم نقل عن أبي موسى المدني قوله: «وهذا الحديث وإن كان في إسناده من تكلم فيه، فعامة ما فيه يروى مفردا بأسانيد ثابتة»، وقال ابن كثير في موضع آخر، ١٩/٣٢٣: «إسماعيل بن رافع المدني ليس من الموضوعين، وكأنه جمع هذا الحديث من طرق وأماكن متفرقة، وساقه سياقة واحدة، فكان يقص به على أهل المدينة».

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح، ١١/٣٦٨: «مداره على إسماعيل بن رافع، واضطرب في سنده مع ضعفه، فرواه عن محمد بن كعب القرظي تارة بلا واسطة، وتارة بواسطة رجل مبهم، ومحمد عن أبي هريرة تارة بلا واسطة، وتارة بواسطة رجل من الأنصار مبهم -أيضا-، وأخرجه إسماعيل بن أبي زياد الشامي أحد الضعفاء -أيضا- في تفسيره، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن كعب القرظي، واعترض مغلطاي على عبد الحق في تضعيفه الحديث بإسماعيل بن رافع، وخفي عليه أن الشامي أضعف منه، ولعله سرقه منه فألصقه بابن عجلان، وقد قال الدارقطني: إنه متروك يضع الحديث، وقال الخليلي: شيخ ضعيف، شحن تفسيره بما لا يتابع عليه».

حديث فيه كلام^(١)، لكن لا يلزم أن يكون هذا هو المستند الوحيد.

«وفي أقوام آخرين قد أمر بهم إلى النار ألا يدخلوها.

النوع الرابع: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم، وقد وافقت المعتزلة على هذه الشفاعة خاصة؛ لأنه ليس فيها ما يخالف مذهبهم من خلود أهل الكبائر في النار.

«وخالفوا فيما عداها من المقامات مع تواتر الأحاديث فيها.

النوع الخامس: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب، ويحسن أن يستشهد لهذا النوع بحديث عكاشة بن محصن حين دعا له رسول الله ﷺ أن يجعله من السبعين الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والحديث مخرج في الصحيحين^(٢).

النوع السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عن من يستحقه، كشفاعته في عمه أبي طالب أن يخفف عنه عذابه، ثم قال القرطبي في التذكرة بعد ذكر هذا النوع: فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿فَأَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] قيل له: لا تنفعهم في الخروج من النار، كما تنفع عصاة الموحدين الذين يُخرجون منها ويُدخلون الجنة».

ويمكن أن يقال: إن شفاعته النبي ﷺ لعمه نص خاص بأبي طالب بسبب ما قدمه له من الحياطة والرعاية، والآية عامة في نفي جميع الشفاعة للكفار؛

(١) إشارة إلى أثر حذيفة رضي الله عنه، موقوفاً عليه، قال: «أصحاب الأعراف قوم تجاوزت بهم حسناتهم النار، وقصرت بهم سيئاتهم عن الجنة»، أخرجه الحاكم في المستدرک، (٣٢٤٧)، وابن أبي حاتم في التفسير، ١/٤٨٥، وابن المبارك في الزهد والرقائق، ١/٤٨٣، والبيهقي في البعث والنشور، (ص: ١٠٥)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وقال الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو، (٥٧٠٥)، مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، (٢١٨)، والترمذي، (٢٤٤٦)، من حديث عمران رضي الله عنه.

والخاص مقدم على العام.

فإن قيل: أبو لهب -أيضاً- خفف عنه، فقد روي في المنام قائلًا: ما رأيت بعدكم راحة؛ غير أنني سقيت في هذه، وأشار إلى النقرة التي بين الإبهام والتي تليها من الأصابع؛ بعثني ثوية، وكان فعل ذلك لأنها بشرته بولادة النبي ﷺ^(١)، ثم هي أرضعته ﷺ.

فالجواب: أن هذا التخفيف حصل بدون شفاعته، لكن هو ما أعتقها على أنها بشرته برسول، إنما بشرته بولدٍ لأخيه؛ فكوفئ بهذا.

«النوع السابع: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة كما تقدّم، وفي صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ قال: «أنا أول شفيع في الجنة»^(٢)».

✦ [الشفاعة لأهل الكبائر]

«النوع الثامن: شفاعته في أهل الكبائر من أمته؛ ممن دخل النار فيخرجون منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث، وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة؛ فخالفوا في ذلك جهلاً منهم بصحة الأحاديث، وعنادًا ممن علم ذلك واستمر على بدعته»: الأتباع قد يكونون أتوا من جهلهم، أما رؤوسهم وكبارهم؛

(١) إشارة إلى ما قاله عروة في حديثه الذي رواه عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم حبيبة بنت أبي سفيان، قال عروة: «وثوية مولاة لأبي لهب، كان أبو لهب أعتقها، فأرضعت النبي ﷺ، فلما مات أبو لهب أريه بعض أهله بشر حبيبة -أي: سوء حال-، قال له: ماذا لقيت؟ قال أبو لهب: لم ألق بعدكم غير أنني سقيت في هذه بعثاقتي ثوية»، أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب «وَأَمَهْتِكُمْ الَّتِي أَرْضَعْتَكُمْ»، (٥١٠١). وأخرجه مسلم، كتاب الرضاع، باب تحريم الربيبة وأخت المرأة، (١٤٤٩)، وأبو داود، (٢٠٥٦)، والنسائي، (٣٢٨٤)، وابن ماجه، (١٩٣٩)، بإسناد نفسه، وليس فيه كلام عروة، وينظر كلام أهل العلم في الإجابة عن هذا الأثر في فتح الباري، ١٤٥/٩.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قول النبي ﷺ: «أنا أول الناس يشفع في الجنة، وأنا أكثر الأنبياء تبعًا»، (١٩٦)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

فعنادًا واتباعًا للهوى، - نسال الله العافية -.

«وهذه الشفاعة تشاركه فيها الملائكة، والنبيون، والمؤمنون -أيضًا-، وهذه الشفاعة تتكرر منه ﷺ أربع مرات؛ ومن أحاديث هذا النوع حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» رواه الإمام أحمد رضي الله عنه (١)، وروى البخاري في كتاب التوحيد»، يعني: في آخر صحيحه.

«قال: حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا معبد بن هلال العنزي قال: اجتمعنا ناسٌ من أهل البصرة، فذهبنا إلى أنس بن مالك، وذهبنا معنا بثابت البناني يسأله لنا عن حديث الشفاعة، فإذا هو في قصره، فوافيناه يصلي الضحى، فاستأذنا، فأذن لنا وهو قاعد على فراشه، فقلنا لثابت: لا تسأله عن شيء أول من حديث الشفاعة، فقال: يا أبا حمزة! هؤلاء إخوانك من أهل البصرة، جاؤوك يسألونك عن حديث الشفاعة، فقال: حدثنا محمد رضي الله عنه قال: «إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم في بعض، فيأتون آدم فيقولون: اشفع لنا إلى ربك، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بإبراهيم؛ فإنه خليل الرحمن فيأتون إبراهيم فيقول: لست لها، ولكن عليكم بموسى؛ فإنه كليم الله، فيأتون موسى فيقول: لست لها، ولكن عليكم بيسى؛ فإنه روح الله وكلمته، فيأتون عيسى فيقول: لست لها، ولكن عليكم بمحمد، فيأتوني فأقول: أنا لها، فأستأذن على ربي، فيؤذن لي، ويلهمني محامد أحمد بها لا تحضرني الآن؛ فأحمده بتلك المحامد، وأخرُّ له ساجدًا، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، واشفع تشفع، وسل تعط، فأقول: يا رب، أمتي أمتي، فيقال: انطلق انطلق، فأخرج من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان،

(١) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الشفاعة، (٤٧٣٩)، والترمذي، أبواب صفة القيامة والرفائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الشفاعة، باب منه، (٢٤٣٥)، وأحمد، (١٣٢٢٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وصححه ابن حبان، (٦٤٦٨)، والحاكم، (٢٢٨)، على شرط الشيخين، وجاء من حديث جابر رضي الله عنه.

فأنطلق فأفعل، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد، ثم أخرُّ له ساجدًا، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، واشفع تشفع، وسل تعط، فأقول: يا رب، أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرج من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد، ثم آخر له ساجدًا، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع، فأقول: يا رب، أمتي أمتي، فيقول: انطلق، فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال حبة خردل من إيمان، فأخرجه من النار، فأنطلق فأفعل»: وهذا مما يستدل به أهل العلم على زيادة الإيمان ونقصانه^(١).

«قال: فلما خرجنا من عند أنس قلت: لو مررنا بالحسن -وهو متوارٍ في منزل أبي خليفة^(٢)، فحدثناه بما حدثنا أنس بن مالك، فأتيناه فسلمناه عليه، فأذن لنا، فقلنا: له يا أبا سعيد، جئناك من عند أخيك أنس بن مالك؛ فلم نر مثل ما حدثنا في الشفاعة فقال: هيه»، يعني: حدثوني بعين ما حدثكم به، وإذا نوتتها صارت حدثوني بأي حديث؛ فصارت للتكثير.

«فحدثناه بالحديث، فأتينا إلى هذا الموضع فقال: هيه»، يعني: زيدوني من حديثه.

«فقلنا: لم يزد لنا على هذا، فقال: لقد حدثني وهو جميع»: أي مجتمع القوى،

(١) ينظر: الإيمان لابن تيمية، (ص: ٢٧٥).

(٢) هو: حجاج بن عتاب العبدي، أبو خليفة البصري، ذكر الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي في كتابه «المتوارين» الحسن البصري، وأنه اختفى في منزل أبي خليفة حتى مات، وذكر ابن أبي حاتم أن ابن معين سئل عن أبي خليفة: فقال: مشهور، وذكره ابن حبان في ثقاته. ينظر: التاريخ الكبير، (٢٨٣١)، الجرح والتعديل، (٦٨٠)، الثقات، (٧٣٧٧)، المتوارين الذين اختفوا خوفًا من الحجاج، (ص: ٤٥)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، (٢٦٢٥).

ومنها العقل.

«منذ عشرين سنة فما أدري: أنسي أم كره أن تتكلموا؛ فقلنا: يا أبا سعيد فحدّثنا، فضحك، وقال: خُلِقَ الإنسان عَجولاً؛ فإنه ما أشار لهم هذه الإشارة إلا وهو يريد أن يحدثهم.

«ما ذكرته إلا وأنا أريد أن أحدثكم حديثي، كما حدثكم قال: «ثم أعود الرابعة فأحمده بتلك المحامد، ثم أخرج له ساجداً، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: يا رب، ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله» وهكذا رواه مسلم^(١)». وهذا ما أشار إليه الحسن من أن أنساً خشي أن يتكلموا؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله، فيكون مآلهم الخروج من النار، لكن من قال: لا إله إلا الله، هل يأمن أنه ما أخل بشيء من شروطها أو وقع في شيء من نواقضها؟ فعلى الإنسان أن يخاف من عذاب الله وغضبه، وأن يرجو رحمته، وأن يعمل بما بلغه من دينه من أوامره واجتناب نواهيه.

«وروى الحافظ أبو يعلى عن عثمان رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء^(٢)».

(١) أخرجه بطوله البخاري، كتاب التوحيد، باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة ... (٧٥١٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، (١٩٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، (٤٣١٣)، وأبو يعلى، (كما في مصباح الزجاجة، ٤/٢٠)، والعقيلي، ٣/٣٦٧، والآجري، (٨١٥)، وابن عدي، ٦/٤٦١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (١٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ٤١/٣٤، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وفي إسناده عنبة بن عبد الرحمن، متروك، وعلاق بن أبي مسلم، ضعيف، وأعله العقيلي وابن عدي بعنبة بن عبد الرحمن، وحكم البوصيري والعراقي على الإسناد بالضعف. ينظر: ذخيرة الحفاظ، (٦٥٢١)، مصباح الزجاجة، ٤/٢٦٠، تخريج أحاديث الإحياء، ١/٣٨.

وفي الصحيح من حديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً قال: «يقول الله تعالى: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين؛ فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط» الحديث^(١).

✦ [أقوال الناس في الشفاعة]

ثم إن الناس في الشفاعة على ثلاثة أقوال:

- فالمشركون والنصارى والمبتدعون من الغلاة في المشايخ وغيرهم: يجعلون شفاعة من يعظمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا.

- والمعتزلة والخوارج أنكروا شفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم وغيره في أهل الكبائر: هما طرفان: طرف بالغ وغلا في الإثبات، وطرف بالغ في النفي، فالمشركون أثبتوها لمعبوداتهم، والغلاة أثبتوها لشيوخهم أحياء كانوا أو أمواتاً.

والمعتزلة والخوارج على الضد من ذلك نفوا شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في أهل الكبائر؛ لأنهم يرون أن أهل الكبائر خالدون مخلدون في النار - نسأل الله العافية -.

«وأما أهل السنة والجماعة؛ فيقرون بشفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم في أهل الكبائر، وشفاعة غيره، لكن لا يشفع أحد حتى يأذن الله له ويحد له حداً»: لا بد من توافر الشرطين المعروفين المنصوص عليهما في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وهما: إذنه للشافع، ورضاه عن المشفوع له.

«كما في الحديث الصحيح حديث الشفاعة: «إنهم يأتون آدم، ثم نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، فيقول لهم عيسى عليه السلام: اذهبوا إلي محمد؛ فإنه عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأتوني فأذهب فإذا رأيت ربي خررت له ساجداً، فأحمد ربي بمحامد يفتحها علي لا أحسنها الآن، فيقول: أي محمد، ارفع

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

رأسك، وقل يسمع، واشفع تُشفع، فأقول: رب أمتي، فيحدّ لي حدًّا فأدخلهم الجنة، ثم أنطلق فأسجد فيحد لي حدًّا»، ذكر هذا ثلاث مرات^(١)

فلم يشفع النبي ﷺ وهو أشرف الخلق وأكملهم وأشرفهم إلا بعد أن أذن الله له ﷺ.

✽ [حكم التوسل بالنبي ﷺ في الدعاء]

«وأما الاستشفاع بالنبي ﷺ وغيره في الدنيا إلى الله تعالى في الدعاء؛ ففيه تفصيل، فإن الداعي تارة يقول: بحق نبيك أو بحق فلان؛ يقسم على الله بأحد من مخلوقاته، فهذا محذور من وجهين، أحدهما: أنه أقسم بغير الله، والثاني: اعتقاده أنّ لأحدٍ على الله حقًّا، ولا يجوز الحلف بغير الله، وليس لأحد على الله حق إلا ما أحقه على نفسه؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وكذلك ما ثبت في الصحيحين من قوله ﷺ لمعاذ ﷺ وهو رديفه: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على عباده؟»، قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حقهم عليه ألا يعذبهم»^(٢)، فهذا حق وجب بكلماته التامة ووعد الصديق، لا أن العبد نفسه يستحق على الله شيئًا، كما يكون للمخلوق على المخلوق؛ «خلافًا للمعتزلة الذين يرون أنه يجب على الله رعاية الأصلح لعباده، تعالى الله عما يقولون»^(٣).

(١) هذا جزء من حديث الشفاعة الطويل، تقدّم تخريجه ٤٠٣/١.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب إرداف الرجل خلف الرجل، (٥٩٦٧)، ومسلم، الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرّم على النار، (٣٠)، والترمذي، (٢٦٤٣)، وابن ماجه، (٤٢٩٦)، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٣) ينظر: التبصير في الدين، (ص: ٧١)، منهاج السنة النبوية، ٦/٣٩٦، مفتاح دار السعادة، ٢/٥٥.

«فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، وحقهم الواجب بوعده هو ألا يعذبهم، وترك تعذيبهم معنى لا يصلح أن يقسم به، ولا أن يُسأل بسببه ويتوسل به؛ لأن السبب هو ما نصبه الله سبباً»: إما أن يكون السبب شرعياً جاءت النصوص بالدلالة على كونه سبباً شرعياً أو يكون عادياً ثبت بالتجربة، وكل هذا لم يوجد فيما ادعوه سبباً من الحق على الله ﷻ الذي ذكره.

«وكذلك الحديث الذي في المسند من حديث أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قول الماشي إلى الصلاة: «أسألك بحق ممشاي هذا، وبحق السائلين عليك»^(١)، فهذا حق السائلين هو أوجبه على نفسه، فهو الذي أحق للسائلين أن يجيبهم، وللعابدين أن يشيهم»: هذا لو صح الخبر، لكن الخبر ضعيف، وفيه أكثر من علة، وإذا كان الأصل لم يثبت، فالفرع من باب أولى.

«ولقد أحسن القائل:

ما للعباد عليه حق واجب كلا ولا سعيّ لديه ضائع
إن عُذّبوا فبعده أو نَعِمُوا فبفضله وهو الكريم الواسع^(٢)

فإن قيل: فأى فرق بين قول الداعي: «بحق السائلين عليك» وبين قوله: «بحق نبيك»، أو نحو ذلك؟

(١) أخرجه ابن ماجه، أبواب المساجد والجماعات، باب المشي إلى الصلاة، (٧٧٨)، وأحمد، (١١١٥٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال الدميّاطي في المتجر الرابع، (ص: ٤٦٨): «إسناده حسن - إن شاء الله -»، وحسن إسناده العراقي في تخريج أحاديث الإحياء، (ص: ٣٨٤)، لكن ضعفه مغلطاي في شرحه على ابن ماجه، (ص: ١٢٩٤)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة، ١/ ٩٨: «هذا إسناده مسلسل بالضعفاء، عطية هو العوفي، وفضيل بن مرزوق، والفضل بن الموقف - كلهم ضعفاء، لكن رواه ابن خزيمة من طريق فضيل بن مرزوق، فهو صحيح عنده».

(٢) البيتان ذكرهما ابن القيم في كتبه، ولم ينسبهما لأحد، فكأنهما من مقوله. ينظر: التبيان في أيمان القرآن، ١/ ٨٠، بدائع الفوائد، ٢/ ١٦٢، الوابل الصيب، (ص: ٦٣).

فالجواب: أن معنى قوله: «بحق السائلين عليك»؛ أنك وعدت السائلين بالإجابة وأنا من جملة السائلين؛ فأجب دعائي، بخلاف قوله: بحق فلان؛ فإن فلاناً، وإن كان له حق على الله بوعده الصادق؛ فلا مناسبة بين ذلك وبين إجابة دعاء هذا السائل؛ فكأنه يقول: لكون فلان من عبادك الصالحين أجب دعائي، وأي مناسبة في هذا، وأي ملازمة؟! وإنما هذا من الاعتداء في الدعاء، وقد قال تعالى:

﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

وهذا ونحوه من الأدعية المبتدعة، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة، ولا عن التابعين، ولا عن أحد من الأئمة عليهم السلام، وإنما يوجد مثل هذا في الحروز والهيكل التي يكتبها الجهال والطرقية: وكل طائفة من طوائف البدع من المتصوفة لهم حروز وأوراد وأحزاب يواظبون على قراءتها صباحًا ومساءً؛ بل يلازمونها أكثر من ملازمتهم لكتاب الله ﷻ، وبعضهم يدعي أن قراءته أفضل من قراءة القرآن، والتيجاني^(١) - كما في جواهر المعاني - اخترع ذكرًا وزعم أن قراءته أفضل من قراءة القرآن ستة آلاف مرة^(٢) - نسأل الله العافية -، فهم يبتدعون أدعية وأذكارًا، ويرتبون عليها الأجور العظيمة - والله المستعان -، ظلمات بعضها فوق بعض.

(١) هو: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن المختار بن أحمد التجاني، ولد سنة ١١٥٠هـ بعين ماضي بالجزائر، شيخ الطريقة التجانية ومؤسسها، توفي التجاني سنة (١٢٣٠هـ)، له مجموعة تصانيف في التصوف والأحزاب والأوراد المقررة على أتباع الطريقة. ينظر لترجمته: جواهر المعاني وبلوغ الأمان في فيض سيدي أبي العباس التجاني، ٢٣/١، وما بعده، وينظر: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، (ص: ٣٥١).

(٢) وهو المسمى بـ (صلاة الفاتح لما أغلق). ينظر: جواهر المعاني (ص: ١٠٠)، ونقل الشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق عن بعضهم أنهم جعلوا قراءته أفضل من قراءة القرآن الكريم ستين ألف مرة، وهو ذكر مبتدع سيئ المعنى، ركيك العبارة. ينظر: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، (ص: ٣٥٣، ٣٥٤).

«والدعاء من أفضل العبادات، والعبادات مبناه على السنة والاتباع لا على الهوى والابتداع، وإن كان مراده الإقسام على الله بحق فلان؛ فذلك محذور -أيضاً-؛ لأن الإقسام بالمخلوق على المخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق»: الإقسام بالمخلوق شرك؛ لقوله ﷺ: «من حلف بغير الله؛ فقد أشرك»^(١)، فالإقسام بالمخلوق على مخلوق مثله لا يجوز، فكيف بالإقسام بالمخلوق على الخالق ﷻ؟!»

جاء في الحديث: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»^(٢) فهو لاء أولياء الله الذين لا يرد طلبهم، وليس جميع الناس.

«وقد قال ﷺ: «من حلف بغير الله؛ فقد أشرك»، ولهذا قال أبو حنيفة وصاحبه رضي الله عنهما: يكره أن يقول الداعي: أسألك بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام، ونحو ذلك، حتى كره أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما أن يقول الرجل: اللهم إني أسألك بمعقد العز من عرشك، ولم يكرهه

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء، (٣٢٥١)، والترمذي، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بغير الله، (١٥٣٥)، وأحمد، (٦٠٧٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، واللفظ لأبي داود، ولفظ أحمد: «فقد كفر أو أشرك»، وفي لفظ للحاكم، (٤٥): «فقد كفر»، والحديث حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، (٤٣٥٨)، والحاكم، (٧٨١٤)، على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه ابن الملقن في البدر المنير، ٩/٤٥٨.

(٢) هذا طرف من حديث أخرجه البخاري، كتاب الصلح، باب الصلح في الدية، (٢٧٠٣)، ومسلم، كتاب القسامة والمحاربيين والقصاص والديات، باب إثبات القصاص في الأسنان، وما في معناها، (١٦٧٥)، وأبو داود، (٤٥٩٥)، والنسائي، (٤٧٥٥)، وابن ماجه، (٢٤٤٩)، عن أنس رضي الله عنه: «أن الربيع - وهي ابنة النضر - كسرت ثنية جارية، فطلبوا الأرش، وطلبوا العفو، فأبوا، فأتوا النبي ﷺ، فأمرهم بالقصاص، فقال أنس بن النضر: أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله، لا والذي بعثك بالحق، لا تكسر ثنيها، فقال: «يا أنس، كتاب الله القصاص»، فرضي القوم وعفوا، فقال النبي ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»، واللفظ للبخاري.

أبو يوسف رحمته الله (١)؛ لما بلغه الأثر فيه (٢)، ولكنه أثر منكر، ذكره ابن الجوزي من الموضوعات (٣).

«وتارة يقول: بجاه فلان عندك، أو يقول: نتوسل إليك بأنيائك ورسلك وأوليائك، ومراده لأن فلاناً عندك ذو وجهة وشرف ومنزلة؛ فأجب دعاءنا، وهذا -أيضاً- محذور؛ فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم؛ لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره، فلما مات صلى الله عليه وسلم قال عمر رضي الله عنه لما خرجوا يستسقون: اللهم، إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا (٤). معناه بدعائه هو ربه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به أو نسألك بجاهه عندك؛ إذ لو كان ذلك مراداً لكان جاه النبي صلى الله عليه وسلم أعظم، وأعظم من جاه العباس»: ويستوي في ذلك حاله بعد موته وقبله؛ فجاه النبي صلى الله عليه وسلم لم يتغير بعد موته، فلو كان المراد بذلك الجاه، لكان جاهه وهو ميت أولى من جاه العباس الحي!

(١) ينظر: الجامع الصغير، (ص: ٤٨٢)، بدائع الصنائع، ١٢٦/٥، الهداية، ٣٨٠/٤، المحيط البرهاني، ٣١٢/٥، ملتقى الأبحر، (ص: ٢٢٣)، اقتضاء الصراط المستقيم، ٣٠٧/٢.

(٢) إشارة إلى أثر قبيلة بنت مخزومة كانت: «إذا أخذت حظها من المضجع بعد العتمة قالت: بسم الله، وأتوكل على الله...» في دعاء طويل، جاء فيه: «اللهم إني أسألك بمعاهد العز من عرشك، ومنتهى الرحمة من كتابك، وجدك الأعلى، واسمك الأكبر، وكلماتك التامات»، أخرجه الطبراني في الدعاء، (٢٣٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات، (٢٥٠)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد، ١٧٠٥٦: «رواه الطبراني، وإسناده حسن»، وجاء نحوه من حديث ابن مسعود مرفوعاً، وقد حكم ابن الجوزي على حديث ابن مسعود بالوضع، فأورده في الموضوعات، ١٤٢/٢، وقال: «هذا حديث موضوع بلا شك»، وأقره الزيلعي في نصب الراية، ٢٧٣/٤.

(٣) الموضوعات، ١٤٢/٢.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، (١٠١٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

«وتارة يقول: باتباعي لرسولك ومحبتي له وإيماني به، وبسائر أنبيائك ورسلك وتصديقي لهم، ونحو ذلك، فهذا من أحسن ما يكون من الدعاء والتوسل والاستشفاع»: التوسل بالأعمال الصالحة مشروع، كما جاء في حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، فسقطت صخرة فأطبقت عليهم الغار، فتوسل كل واحد منهم بأفضل أعماله^(١).

«فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به - فيه إجمال غلط بسببه من لم يفهم معناه، فإن أريد به التسبب به لكونه داعياً وشافعاً - وهذا في حياته يكون - أو لكون الداعي محباً له مطيعاً لأمره مقتدياً به، وذلك أهل للمحبة والطاعة والافتداء؛ فيكون التوسل إما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، ويراد به الإقسام به والتوسل بذاته؛ فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه، وكذلك السؤال بالشيء قد يراد به التسبب به؛ لكونه سبباً في حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام به، ومن الأول حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، وهو حديث مشهور في الصحيحين وغيرهما؛ فإن الصخرة انطبقت عليهم، فتوسلوا إلى الله بذكر أعمالهم الصالحة الخالصة، وكل واحد منهم يقول: فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك؛ فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة، فخرجوا يمشون، فهؤلاء دعوا الله بصالح الأعمال؛ لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلى الله ويتوجه به إليه، ويسأله به؛ لأنه وعد أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله»: المقصود أن ما دل عليه الدليل من التوسل نقول به، وما لم يدل عليه دليل من كتاب الله ولا سنة نبيه ﷺ فهو أمر محدث مخترع مبتدع، فمما دل عليه الدليل: التوسل بدعاء العبد الصالح، كما توسلوا بدعاء النبي ﷺ

(١) أخرجه بطوله البخاري، كتاب المزارعة، باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم، وكان في ذلك صلاح لهم، (٢٣٣٣)، ومسلم، كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح الأعمال، (٢٧٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وبدعاء العباس عليه السلام، وتوسل معاوية بدعاء يزيد بن الأسود فسقوا^(١).

✦ [الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر]

«فالحاصل أن الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر؛ فإن الشفيع عند البشر كما أنه شافع للطالب شفعه في الطلب؛ بمعنى أنه صار به شفعا فيه بعد أن كان وترًا»: بعد أن كان الطالب واحدًا صار الطالب اثنين: الشافع والمشفوع له؛ فشفعه بمعنى: ضم صوته إلى صوته، وأخرجه من الوتر إلى الشفع.

«فهو -أيضا- قد شفع المشفوع إليه، فبشفاعته صار فاعلاً للمطلوب»: انضم عمله وأثره إلى المشفوع عنده فأثر في المشفوع عنده، ولو لا هذه الشفاعة -والعلم عند الله ﷻ- ما بذل المشفوع عنده ما طلبه صاحب الطلب، يعني: أنه إذا كان لشخص حاجة عند شخص ثم استشفع بشخص ليشفع له عنده، فهل يستقل بالتأثير المشفوع عنده أو بانضمام صوت الشافع إليه؟ الجواب: أنه كما انضم إلى المشفوع له فصار شفعا في المشفوع له انضم -أيضا- إلى المشفوع عنده في التأثير وصار له أثر في إنجاز هذا العمل. وهذا لا يمكن أن يكون عند الله ﷻ.

«فقد شفع الطالب والمطلوب منه، والله تعالى وتر لا يشفعه أحد، فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فالأمر كله إليه، فلا شريك له بوجه، فسيد الشفعاء يوم القيامة إذا سجد وحمد الله تعالى، فقال له الله: ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعط، واشفع تشفع؛ فيحد له حداً فيدخلهم الجنة، فالأمر كله لله، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فإذا كان لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه لمن شاء، ولكن يكرم الشفيع بقبول شفاعته، كما قال ﷺ: «اشفعوا تؤجروا،

(١) أخرجه اللالكائي، ٢١٥/٩، بإسناده إلى سليمان بن عامر: أن السماء قحطت، فخرج معاوية، وذكر الأثر.

ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء»^(١)، وفي الصحيح أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا أملك لكم من الله من شيء، يا صفيّة عمّة رسول الله، لا أملك لك من الله من شيء، يا عباس عمّ رسول الله، لا أملك لك من الله من شيء»^(٢): فإذا كان هؤلاء وهم أقرب الناس إليه لا يستطيع نفعهم بشيء لم يأذن الله به، فكيف بالبعيد؟! ومنزلة الرسول ﷺ معروفة، وفضله على سائر الخلق مقرر ومقطوع به، لكنه عبد لا يُعبد، ورسول لا يُكذّب ﷺ.

«وفي الصحيح -أيضاً-: «لا أَلْفَيْنَ أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبتة بعير له رغاء»^(٣)، أو شاة لها يعار»^(٤)، أو رقاغ تخفق، فيقول: أغثني أغثني، فأقول: قد أبلغتك، لا أملك لك من الله من شيء»^(٥)، فإذا كان سيد الخلق وأفضل الشفعاء يقول لأخص الناس به: لا أملك لكم من الله من شيء، فما الظن بغيره؟ وإذا دعاه الداعي وشفع عنده الشفيع، فسمع الدعاء، وقبل الشفاعة، لم يكن هذا هو المؤثر فيه كما يؤثر المخلوق في المخلوق؛ فإنه ﷺ هو الذي جعل هذا يدعو ويشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه، وهذا مستقيم على أصول أهل السنة

(١) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، (١٤٣٢)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب الشفاعة فيما ليس بحرام، (٢٦٢٧)، وأبو داود، (٥١٣١)، والترمذي، (٢٦٧٢)، والنسائي، (٢٥٥٦)، من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية، (٣٥٢٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، (٢٠٤)، والترمذي، (٣١٨٥)، والنسائي، (٣٦٤٤)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) الرُّغَاءُ: بضم الراء، صوت الإبل. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٢/٢٤٠.

(٤) اليُّعَارُ: بضم الياء، صوت الشاة. ينظر: المجموع المغيث، ٣/٥٣٠.

(٥) هذه قطعة من حديث أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الغلول، (٣٠٧٣)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب غلظ تحريم الغلول، (١٨٣١)، من حديث أبي هريرة ﷺ، وجاء من حديث أبي حميد الساعدي ﷺ.

المؤمنين بالقدر، وأن الله خالق كل شيء».

✦ [ثبوت الميثاق]

«قوله: «والميثاق الذي أخذ الله تعالى من آدم وذريته حق».

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أخبر سبحانه أنه استخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم: أن الله ربهم ومليكمهم، وأنه لا إله إلا هو، وقد وردت أحاديث في أخذ الذرية من صلب آدم ﷺ، وتمييزهم إلى أصحاب اليمين، وإلى أصحاب الشمال، وفي بعضها الإشهاد عليهم بإذنه بأن الله ربهم، فمنها:

ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنعمان - يعني: عرفة - فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فشرها بين يديه، ثم كلمهم قُبلاً؛ أي: مواجهة بدون واسطة.

قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢] إلى قوله: ﴿الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]»: قال ابن عباس: لو قالوا: نعم؛ كفروا^(١)! لأن جواب النفي إذا كان بنعم، فمعناه إثبات النفي^(٢).

«رواه النسائي - أيضاً -، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والحاكم في المستدرک، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه^(٣)»: قد يوجد بعض الفروق بين ما جاء في الآية

(١) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ١/ ٣١٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، ١٢٦٤، ارتشاف الضرب، ٥/ ٢٣٦٩.

(٣) أخرجه الإمام أحمد، (٢٤٥٥)، والنسائي في الكبرى، (١١١٢٧)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٣٨٨٩)، والحاكم، (٧٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأعله ابن كثير في تفسيره، ٣/ ٥٠١، بوقفه على ابن عباس، =

وما جاء في الأحاديث، في ذكر الميثاق الذي أخذه الله تعالى على بني آدم وهم في أصلاب آبائهم، ففي الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فعبّر بظهور بني آدم، وفي الحديث بظهر آدم: «إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم بنعمان، فأخرج من صلبه كل ذرية ذراها»، فإن كان الميثاق أخذ أكثر من مرة؛ كأن أخذ من الأب، وأخذ من الذرية، فلا إشكال، وإن كان أخذ مرة واحدة، ففي هذا إشكال يحتاج إلى توفيق، فيقال في الجمع: أخذ الميثاق عليهم إجمالاً وهم في صلب آدم: أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئاً، وأنه ربهم الذي خلقهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. ولا يمتنع على القدرة الإلهية مثل هذا، فاستنطقهم وهم نطف في ظهور آبائهم، كما استنطق السموات والأرض، فأجابتا بقولهما: ﴿أَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وهذا على رأي من يقول: إن هذا كله حسي وحققي، أما الذي يقول: إنه معنوي، وإن المراد بالإشهاد نصب الأدلة والبراهين، كما سيأتي؛ فلا إشكال بوجه من الوجوه.

ويأتي في كلام المؤلف ما يزيد المسألة وضوحاً - إن شاء الله تعالى -.

«وروى الإمام أحمد - أيضاً - عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن هذه الآية، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عنها فقال: «إن الله خلق آدم عليه السلام، ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذرية، قال: خلقت هؤلاء للجنة، ويعمل أهل الجنة يعملون.»

= وتعقبه الألباني في الصحيحة، (١٦٢٣)، فقال: «هو كما قال -رحمه الله تعالى-، ولكن ذلك لا يعني أن الحديث لا يصح مرفوعاً؛ وذلك لأن الموقوف في حكم المرفوع، لسببين: الأول: أنه في تفسير القرآن، وما كان كذلك فهو في حكم المرفوع؛ ولذلك اشترط الحاكم في كتابه «المستدرک» أن يخرج فيه التفاسير عن الصحابة، كما ذكر ذلك فيه. الآخر: أن له شواهد مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جمع من الصحابة، وهم: عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو، وأبو هريرة ...، وهي إن كان غالبها لا تخلو أسانيداً من مقال، فإن بعضها يقوي بعضها.»

ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية، قال: خلقت هؤلاء للنار، ويعمل أهل النار يعملون» فقال رجل: يا رسول الله، فقيم العمل؟ قال رسول الله ﷺ: «إن الله ﷻ إذا خلق العبد للجنة؛ استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخل به الجنة، وإذا خلق العبد للنار؛ استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار، فيدخل به النار» ورواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن أبي حاتم، وابن جرير، وابن حبان في صحيحه^(١): في الحديث الآخر لما قال الصحابة: فقيم العمل؟ قال: «اعملوا، فكل ميسر لما خُلِقَ له»^(٢).

(١) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في القدر، (٤٧٠٣)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأعراف، (٣٠٧٥)، وأحمد، (٣١١)، والنسائي في الكبرى، (١١١٢٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره، (٨٥٢٥)، والطبري في تفسيره، ١٣/٢٣٤، وابن حبان، (٦١٦٦)، والحاكم، (٣٢٥٦) من طريق مالك، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد، عن مسلم بن يسار الجهني، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلا»، وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، لكن قال الذهبي في موضع آخر، (مختصر تلخيص الذهبي، ٧): «فيه إرسال».

وأخرجه أبو داود -أيضا-، (٤٧٠٤)، من طريق محمد بن المصفي، عن بقية، عن عمر بن جعثم القرشي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة، عن عمر بن الخطاب، فأدخل بين مسلم وعمر رجلا، قال ابن عبد البر في التمهيد، ٦/٣: «هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد؛ لأن مسلم بن يسار هذا لم يلتق عمر بن الخطاب، وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة، وهو -أيضا- مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة، ومسلم بن يسار هذا مجهول، وقيل: إنه مدني، وليس بمسلم ابن يسار البصري».

ونقل ابن كثير في تفسيره، ٣/٥٠٣، عن الدارقطني أن عمر بن جعثم تابعه أبو فروة الرهاوي، وأن قولهما أولئ بالصواب من قول مالك، ثم قال ابن كثير: «الظاهر أن الإمام مالكا إنما أسقط ذكر «نعيم بن ربيعة» عمدا؛ لما جهل حاله ولم يعرفه؛ فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث، وكذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم؛ ولهذا يرسل كثيرا من المرفوعات، ويقطع كثيرا من الموصولات».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿فَسَيَّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾، (٤٩٤٩)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، (٢٦٤٧)، وأبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩٤)، والترمذي، كتاب القدر عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الشفاء =

«وروى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لما خلق الله آدم مسح ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصاً من نور، ثم عرضهم على آدم، فقال: أي رب، من هؤلاء؟ قال: هؤلاء ذريتك، فرأى رجلاً منهم فأعجبه وبيص ما بين عينيه، فقال: أي رب، من هذا؟ قال: هذا رجل من آخر الأمم من ذريتك يقال له: داود، قال: رب كم عمره؟ قال: ستون سنة، قال: أي رب، زده من عمري أربعين سنة، فلما انقضى عمر آدم جاء ملك الموت، قال: أولم يبق من عمري أربعون سنة؟ قال: أولم تعطها ابنك داود؟ قال: فجحد، فجحدت ذريته، ونسي آدم فنسيت ذريته، وخطى آدم فخطت ذريته» ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، ورواه الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه^(١).

وروى الإمام أحمد -أيضاً- عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء أكنت مفتدياً به؟ قال: فيقول: نعم، قال: فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك، قد أخذت عليك من ظهر آدم ألا تشرك بي شيئاً، فأبيت إلا أن تشرك بي»، وأخرجاه في الصحيحين -أيضاً^(٢)-.

= والسعادة، (٢١٣٩)، وابن ماجه، المقدمة، باب في القدر، (٧٨)، وأحمد، (٦٢١)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(١) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة الأعراف، (٣٠٧٦)، والحاكم، (٣٢٥٧، ٤١٣٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم في الموضع الأول: «صحيح على شرط مسلم»، وقال في الموضع الثاني: «صحيح الإسناد».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم -صلوات الله عليه- وذريته، (٣٣٣٤)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب طلب الكافر الفداء بملء الأرض ذهباً، (٢٨٠٥)، وأحمد، (١٢٣١٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وفي ذلك أحاديث أخر -أيضاً- كلها دالة على أن الله استخرج ذرية آدم من صلبه، وميّز بين أهل النار وأهل الجنة.

ومن هنا قال من قال: إن الأرواح مخلوقة قبل الأجساد، وهذه الآثار لا تدل على سبق الأرواح الأجساد سبقاً مستقراً ثابتاً^(١): وهذه الأحاديث مع الآية تدل على أن هذا الاستخراج جملي للجميع من ظهر آدم؛ لأنه أبو الجميع، والتفصيلي بأخذه من ظهور الآباء هو المذكور في الآية، ولا يمنع من ذلك مانع، ما دامت الأحاديث صحيحة.

«وغايتها أن تدل على أن بارئها وفاطرها سبحانه صور النسمة، وقدر خلقها وأجلها وعملها، واستخرج تلك الصور من مادتها ثم أعادها إليها، وقدّر خروج كل فرد من أفرادها في وقته المقدر له»: قد ترد النصوص ببعض ما لا تحتمله العقول، كسجود الشمس تحت العرش في كل ليلة، واستئذانها في أن تطلع من المشرق، فلا يؤذن لها في يوم من الأيام، وهذا في صحيح مسلم^(٢). فهل تخرج الشمس من فلكها الذي تدور فيه طيلة اليوم لأجل السجود تحت العرش؛ لأنها لا تغيب عن الأرض، أو أنها تسجد تحت العرش وهي مشرقة؟ هذا شيء لا ندرکه بعقولنا، وحيثُ يجب على المؤمن أن يقول، كما قال الراسخون في العلم: ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، والذي لا ندرکه لا نتكلف له أكثر مما أوتيناه من الإدراك.

(١) ينظر: الروح لابن القيم، (ص: ١٦٠).

(٢) إشارة إلى ما جاء في حديث أبي ذر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال له حين غربت الشمس: «أتدري أين تذهب؟»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن، فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد، فلا يقبل منها، وتستأذن، فلا يؤذن لها، يقال لها: ارجعي من حيث جئت، فطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ بَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ [يس: ٣٨]»، أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، (٣١٩٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، (١٥٩).

وقل مثل ذلك في رأي شيخ الإسلام رحمه الله في أن الله ينزل آخر كل ليلة إلى السماء الدنيا، ولا يخلو منه العرش^(١)، من يستطيع أن يستوعب مثل هذا الكلام بعقله؟! والإنسان إذا أراد أن يفهم كل ما ورد مما يخص الخالق ويتصوره بعقله المخلوق؛ فلا بد أن يضل؛ لأن العقل محدود كصاحبه.

ثم يتابع الشارح الرد على من استدل بما سبق على خلق الأرواح قبل أجسادها، وأن هذا المذكور ليس خلقاً ثابتاً مستقراً باقياً، ويقول.

«ولا يدل على أنها خلقت خلقاً مستقراً، واستمرت موجودة ناطقة كلها في موضع واحد، ثم يُرسل منها إلى الأبدان جملة بعد جملة، كما قاله ابن حزم^(٢)، فهذا لا تدل الآثار عليه، نعم الرب سبحانه يخلق منها جملة بعد جملة على الوجه الذي سبق به التقدير أولاً، فيجيء الخلق الخارجي مطابقاً للتقدير السابق، كشأنه سبحانه في جميع مخلوقاته، فإنه قدر لها أقداراً وآجالاً وصفات وهيئات، ثم أبرزها إلى الوجود مطابقة لذلك التقدير السابق، فالآثار المروية في ذلك إنما تدل على القدر السابق، وبعضها يدل على أنه سبحانه استخرج أمثالهم وصورهم، وميّز أهل السعادة من أهل الشقاوة».

✦ [المراد بالإشهاد على بني آدم]

«وأما الإشهاد عليهم هناك؛ فإنما هو في حديثين موقوفين على ابن عباس وابن عمرو^(٣)، ومن ثم قال قائلون من السلف والخلف: إن المراد بهذا الإشهاد إنما هو

(١) وذكر شيخ الإسلام أن هذا القول هو الصواب، وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها. ينظر: مجموع الفتاوى، ٥/ ٤١٥.

(٢) ينظر: الروح لابن القيم، (ص: ١٦٠-١٦١).

(٣) حديث ابن عباس تقدم تخريجه، وأما حديث عبد الله بن عمرو؛ فأخرجه الطبري في تفسيره، ٢٣٢/١٣-٢٣٣، من طريق مرفوع، ومن طريقين آخرين موقوفاً على عبد الله بن عمرو، =

فَطَرَهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ، كَمَا تَقْدُمُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿شَهِدْنَا﴾ [الأنعام: ١٣٠]؛ أَي: قَالُوا: بَلَى، شَهِدْنَا أَنَّكَ رَبَّنَا، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ ^(١)، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ -أَيْضًا-: أَشْهَدُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ^(٢)، وَقِيلَ: شَهِدْنَا مِنْ قَوْلِ الْمَلَائِكَةِ، وَالْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿بَلَى﴾، يَعْنِي: شَهِدْنَا عَلَى اعْتِرَافِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِأَنَّكَ رَبُّهُمْ.

«وهذا قول مجاهد، والضحاك، والسدي.

وقال السدي -أيضًا-: هو خبر من الله تعالى عن نفسه وملائكته: أنهم شهدوا على إقرار بني آدم، والأول أظهر، وما عداه احتمال لا دليل عليه، وإنما يشهد ظاهر الآية للأول.

واعلم أن من المفسرين من لم يذكر سوى القول: بأن الله استخرج ذرية آدم من ظهره، وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، كالثعلبي، والبغوي، وغيرهما ^(٣). ومنهم: من لم يذكره؛ بل ذكر أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها الله فيهم، كالزمخشري ^(٤)، وغيره.

= ولفظ المرفوع: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم»، قال: «أخذوا من ظهره، كما يؤخذ بالمشط من الرأس، فقال لهم: «أأست بربكم؟»، قالوا: بلى، قالت الملائكة: شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين»، قال الطبري، ٢٥٠/١٣، في الحكم على الطريق المرفوع: «ولا أعلمه صحيحاً؛ لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري، فوقوه على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعه، ولم يذكروا في الحديث هذا الحرف الذي ذكره أحمد بن أبي طيبة عنه»، والمرفوع ضعفه -أيضاً- ابن كثير في تفسيره، ٥٠٢/٣ -٥٠٣، ٥٠٦، وذكر أن وقفه أصح.

(١) ينظر: تفسير القرطبي، ٣١٨/٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ٣١٨/٧.

(٣) ينظر: تفسير الثعلبي، ٣٠٤/٤، تفسير البغوي، ٢٤٧/٢.

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق التأويل، ١٧٦/٢.

ومنهم: من ذكر القولين، كالواحدي، والرازي، والقرطبي^(١)، وغيرهم، ولكن نسب الرازي القول الأول إلى أهل السنة، والثاني إلى المعتزلة^(٢).

ولاريب أن الآية لا تدل على القول الأول - أعني: أن الأخذ كان من ظهر آدم - وإنما فيها أن الأخذ من ظهور بني آدم، وإنما ذكر الأخذ من ظهر آدم والإشهاد عليهم هناك في بعض الأحاديث.

وفي بعضها: الأخذ والقضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار، كما في حديث عمر رضي الله عنه، وفي بعضها: الأخذ وإراءة آدم إياهم من غير قضاء ولا إشهاد، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والذي فيه الإشهاد - على الصفة التي قالها أهل القول الأول - موقوف على ابن عباس وابن عمرو، وتكلم فيه أهل الحديث، ولم يخرج أحد من أهل الصحيح غير الحاكم في المستدرک على الصحيحين، والحاكم معروف تساهله رضي الله عنه، والذي فيه القضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار، دليل على مسألة القدر، وذلك شواهد كثيرة، ولا نزاع فيه بين أهل السنة، وإنما يخالف فيه القدرية المبطلون المبتدعون، وأما الأول؛ فالنزاع فيه بين أهل السنة من السلف والخلف، ولولا ما التزمته من الاختصار لبسطت الأحاديث الواردة في ذلك، وما قيل من الكلام عليها، وما ذكر فيه من المعاني المعقولة، ودلالة ألفاظ الآية الكريمة^(٣).

قال القرطبي: وهذه الآية مشكّلة، وقد تكلم العلماء في تأويلها، فنذكر ما ذكروه من ذلك حسب ما وقفنا عليه، فقال قوم: معنى الآية: أن الله أخرج من ظهر بني آدم بعضهم من بعض، قالوا: ومعنى وأشهدهم على أنفسهم أَلست بربكم:

(١) ينظر: التفسير البسيط، ٩/٤٥٠-٤٥١، مفاتيح الغيب للرازي، ١٥/٤٠٢، تفسير القرطبي، ٧/٣١٨.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي، ١٥/٣٩٧-٤٠٠.

(٣) ينظر: درء التعارض، ٨/٤٨٢، أحكام أهل الذمة، ٢/٩٤٨، ابن كثير، ٣/٤٥٦.

دلهم بخلقه على توحيدهِ؛ لأن كل بالغ يعلم ضرورة أن له ربًّا واحدًا ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ أي: قال، فقام ذلك مقام الإشهاد عليهم والإقرار منهم، كما قال تعالى في السموات والأرض ﴿قَالَتَا أَئِنَّا لَطَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] فذهب إلى هذا القفال^(١)، وأظن^(٢)، فيكون القول بلسان الحال لا المقال، من باب قول الشاعر.

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد^(٣)

«وقيل: إنه سبحانه أخرج الأرواح قبل خلق الأجساد، وإنه جعل فيها من المعرفة ما علمت به ما خاطبها، ثم ذكر القرطبي بعد ذلك الأحاديث الواردة في ذلك إلى آخر كلامه.

وأقوى ما يشهد لصحة القول الأول حديث أنس المخرّج في الصحيحين الذي فيه: «قد أردت منك ما هو أهون من ذلك؛ قد أخذت عليك في ظهر آدم ألا تشرك بي شيئًا، فأبيت إلا أن تشرك بي»^(٤).

ولكن قد روي من طريق أخرى: «قد سألتك أقل من ذلك وأيسر، فلم تفعل، فيرد إلى النار»^(٥)، وليس فيه: من ظهر آدم، وليس في الآية الأولى إخراجهم من ظهر آدم على الصفة التي ذكرها أصحاب القول الأول؛ أي: التي معها إسهاد

(١) هو: محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي، القفال الكبير، من أكابر علماء عصره بالفقه والتفسير، والحديث واللغة والأدب، توفي سنة (٣٦٥)، له تصانيف، منها: «التفسير»، و«أصول الفقه»، و«محاسن الشريعة»، و«شرح رسالة الشافعي». ينظر: وفيات الأعيان، ١/ ٥٤٨، تهذيب الأسماء واللغات، ٢/ ٢٨٢، طبقات الشافعية، ٢/ ١٧٦، السير، ١٦/ ٢٨٥.

(٢) وهذا القول نسبة ابن كثير إلى جماعة من السلف والخلف. ينظر: تفسير القرطبي، ٧/ ٣١٤، تفسير ابن كثير، ٣/ ٥٠٦.

(٣) تقدم توثيقه ١/ ٨١.

(٤) تقدم تخريجه ١/ ٤٢٤.

(٥) أخرجه أحمد في مسنده، (١٣١٦٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

واستنطاق، وهذا مردود من أهل القول الأول بأن ذلك ظاهر فيها، فكيف ينفي؟! فليس فيها أنه من ظهر آدم نفسه.

«بل القول الأول متضمن لأمرين عجيبين: أحدهما: كون الناس تكلموا حينئذ، وأقروا بالإيمان، وأنه بهذا تقوم الحجة عليهم يوم القيامة»، لكن قيام الحجة بهذا لا يكفي بدليل قوله ﷺ: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا» [الإسراء: ١٥]، ولو كفى ذلك؛ ما احتيج إلى الرسل، ولو عذب من لم تبلغه الدعوة ولم يرسل إليه رسول؛ لقامت لهم الحجة التي نفاها الله ﷻ بقوله: «لَيْتَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ» [النساء: ١٦٥].

«والثاني: أن الآية دلت على ذلك، والآية لا تدل عليه لوجوه:

أحدهما: أنه قال: «مِنْ بَنِي آدَمَ»، ولم يقل: «من آدم».

الثاني: أنه قال: «مِنْ ظُهُورِهِمْ» ولم يقل: «من ظهره»، وهذا بدل بعض أو بدل اشتمال، وهو أحسن؛ بل هو بدل بعض؛ لأن الظهر بعض الجسم.

الثالث: أنه قال: «ذُرِّيَّتَهُمْ»، ولم يقل «ذريته».

الرابع: أنه قال: «وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ»؛ أي: جعلهم شاهدين على أنفسهم، ولا بد أن يكون الشاهد ذاكراً لما شهد به، وهو إنما يذكر شهادته بعد خروجه إلى هذه الدار، كما تأتي الإشارة إلى ذلك، لا يذكر شهادة قبله».

إذا خرج إلى هذه الدار، لا يذكر من ذلك العهد والميثاق شيئاً، وإنما يتذكر ذلك عند السؤال، إذا خرج من هذه الدار.

فالعهد الذي حصل في السابق حينما أخرج من صلب آدم أو من صلب أبيه، لا أحد يذكره ذكراً حسياً.

«الخامس: أنه سبحانه أخبر أن حكمة هذا الإِشهاد: إقامة الحجّة عليهم؛ لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، والحجّة إنما قامت عليهم بالرسول، والفترة التي فطروا عليها، كما قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]: وهذا الفصل كله منقول من كلام ابن القيم في كتاب الروح^(١)، وتقدم أن قطع حجّتهم لا يكون إلا بإرسال الرسل، وأن حجّتهم تقوم على فرض عدم وجود المرسلين.

«السادس: تذكيرهم بذلك؛ لئلا يقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين، ومعلوم أنهم غافلون عن الإخراج لهم من صلب آدم كلهم، وإشهادهم جميعاً ذلك الوقت، فهذا لا يذكره أحد منهم.

السابع: قوله تعالى: ﴿أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، فذكر حكمتين في هذا الأخذ والإشهاد: ألا يدعوا الغفلة أو يدعوا التقليد، فالغافل لا شعور له، والمقلّد متّبِع في تقليده لغيره، ولا ترتب هاتان الحكمتان إلا على ما قامت به الحجّة من الرسل والفترة.

الثامن: قوله: ﴿أَفَنُهَلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾؛ أي: لو عذبهم بجحودهم وشركهم؛ لقالوا ذلك، وهو سبحانه إنما يهلكهم لمخالفة رسلهم وتكذيبهم، فلو أهلكهم بتقليد آبائهم في شركهم من غير إقامة الحجّة عليهم بالرسول؛ لأهلكهم بما فعل المبتلون أو أهلكهم مع غفلتهم عن معرفة بطلان ما كانوا عليه، وقد أخبر سبحانه أنه لم يكن ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون، وإنما يهلكهم بعد الإعدار والإنذار بإرسال الرسل».

(١) ينظر: كتاب الروح، (ص: ١٦٤ - ١٦٧).

قد يقال: إن في كلام المؤلف قلقاً؛ فإن تقليدهم آباءهم في شركهم وجحودهم عملهم هم، وليس عمل غيرهم من آباءهم ممن يصفونهم بأنهم مبطلون، لكن مراده أن هذا العمل متابعة للآباء، فإذا لم يسبق للذرية عهد كما هو القول الآخر قامت حجتهم بالغفلة عنه؛ لأنهم لا يذكرونه، بخلاف ما لو قلنا: إنه الفطرة.

«التاسع: أنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه: أنه ربه وخالقه، واحتج عليه بهذا الإشهاد في غير موضع من كتابه؛ كقوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، فهذه هي الحجة التي أشهدهم على أنفسهم بمضمونها، وذكرتهم بها رسله بقوله: ﴿إِنِّي اللَّهُ شَكَ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

«العاشر: أنه جعل هذا آية، وهي الدلالة الواضحة البيّنة المستلزمة لمدلولها؛ بحيث لا يتخلف عنها المدلول، وهذا شأن آيات الرب تعالى؛ فإنها أدلة معيّنة على مطلوب معيّن، مستلزمة للعلم به، فقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٤] وإنما ذلك بالفطرة التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، فما من مولود إلا يولد على الفطرة، لا يولد مولود على غير هذه الفطرة، هذا أمر مفروغ منه لا يتبدل ولا يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا، والله أعلم: المراد بالفطرة الإسلام، ولذا جاء في حديث الفطرة: «فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه»^(١)، فلم يقل: «أو يسلمانه»؛ لأن الفطرة هي الإسلام.

(١) تمام لفظ الحديث: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، وينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟»، أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصل على عليه؟ وهل يعرض على الصبي الإسلام؟، (١٣٥٩)، ومسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، =

«وقد تفتن لهذا ابن عطية^(١) وغيره، ولكن هابوا مخالفة ظاهر تلك الأحاديث التي فيها التصريح بأن الله أخرجهم وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، وكذلك حكى القولين الشيخ أبو منصور الماتريدي في شرح التأويلات^(٢)، ورجح القول الثاني، وتكلم عليه، ومال إليه».

وابن عطية فيه شوب اعتزال، وتفتن لمثل هذا، لكنه هاب مخالفة ظاهر الأحاديث، وليس مثل الزمخشري، الذي إذا اقتنع بشيء وجرى على أصول مذهبه الاعتزالي صاح به، فابن عطية خير منه بكثير، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣).

وهيبة مخالفة ظواهر النصوص، هيبة محمودة، حتى وإن وجد في فهم الإنسان ما يدل على خلافها، وطالب العلم يرجئ له الخير إذا كان يهاب مخالفة ظواهر النصوص.

والحق أن اعتبار كون الميثاق حقيقة، لا يمنع منه مانع؛ بل ظاهر الآية عليه، لكن ما ذكره المؤلف نقلاً عن ابن القيم من هذه الوجوه، وكذا نقل بعضاً منها ابن كثير في التفسير^(٤)، كل هذا يحدث قوة في اختيار القول الثاني، لكن الأصل في الكلام الحقيقة.

= (٢٦٥٨)، وأبو داود، (٤٧١٤)، والترمذي، (٢١٣٨)، وقال: «حسن صحيح»، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) هو: أبو محمد عبد الحق بن الحافظ أبي بكر غالب بن عطية المحاربي الغرناطي، إمام في التفسير والفقهاء واللغة، توفي سنة (٥٤١هـ)، له تصانيف، منها: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز».

ينظر: سير أعلام النبلاء، ٣٣٧.

(٢) ينظر: تأويلات أهل السنة، للماتريدي، ٨٥/٥.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٩٤/٢.

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير، ٥٠٦/٣.

[فطرية الإقرار بالربوبية]

«ولا شك أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك حادث طارئ، والأبناء تقلدوه عن الآباء»؛ فقد مكث الخلق عشرة قرون - كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما - على التوحيد^(١)، ثم طرأ الشرك في قوم نوح.

«فإذا احتجوا يوم القيامة: بأن الآباء أشركوا، ونحن جرينا على عاداتهم، كما يجري الناس على عادة آبائهم في المطاعم، والملابس، والمسكن، يقال لهم: أنتم كنتم معترفين بالصانع، مقرين بأن الله ربكم لا شريك له، وقد شهدتم بذلك على أنفسكم، فإن شهادة المرء على نفسه هي إقراره بالشيء ليس إلا.

قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُفُورًا قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]، وليس المراد أن يقول: أشهد على نفسي بكذا؛ بل من أقر بشيء؛ فقد شهد على نفسه به، فلم عدلتم عن هذه المعرفة والإقرار الذي شهدتم به على أنفسكم إلى الشرك؟؛ بل عدلتم عن المعلوم المتيقن إلى ما لا يعلم له حقيقة تقليدًا لمن لا حجة معه، بخلاف اتباعهم في العادات الدنيوية، فإن تلك لم يكن عندكم ما يُعلم به فسادها، وفيه مصلحة لكم بخلاف الشرك، فإنه كان عندكم من المعرفة والشهادة على أنفسكم ما يبين فساده، وعدولكم فيه عن الصواب، فإن الدين الذي يأخذه الصبي عن أبويه هو دين التربية والعادة، وهو لأجل مصلحة الدنيا، فإن الطفل لا بد له من كافل، وأحق الناس به أبواه، ولهذا جاءت الشريعة بأن الطفل مع أبويه على دينهما في أحكامه الظاهرة، وهذا الدين لا يعاقبه الله عليه على الصحيح حتى يبلغ ويعقل وتقوم عليه الحجة، وحينئذٍ فعليه أن يتبع دين العلم والعقل،

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تاريخ الرسل، ٢/٢٣٥، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأخرجه في التفسير، ٣٠٣/٢٣، عن عكرمة، وأخرجه ابن سعد، ١/٣٦، ٤٤، عنه، وعن غير واحد من أهل العلم، وعزاه شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى، ١/١٦٧، إلى ابن عباس رضي الله عنهما.

وهو الذي يعلم بعقله هو أنه دين صحيح»: والمراد بالعقل هنا الفطرة، والفطرة مثل الجمر تحت الرماد، يحتاج إلى من ينفخ فيه، وهذه وظيفة الرسل ﷺ.

«فإن كان أباه مهتدين، كيوسف الصديق مع آبائه قال: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]، وقال ليعقوب بنوه: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ آبَايَكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وإن كان الآباء مخالفين للرسل؛ كان عليه أن يتبع الرسل كما قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [العنكبوت: ٨] الآية، فمن اتبع دين آبائه بغير بصيرة وعلم؛ بل يعدل عن الحق المعلوم إليه؛ فهذا اتبع هواه، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَيَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وهذه حال كثير من الناس من الذين ولدوا على الإسلام، يتبع أحدهم أباه فيما كان عليه من اعتقاد ومذهب»: هذا ظاهر في تاريخ الأمة أن الابن يتبع أباه في عقيدته، تجد الأب الذي عقيدته سليمة أبناؤه على هذه الطريقة، وتجد الأشعري أبناؤه على هذه الطريقة، إلا أن يتوصل باجتهاده ونعمة الله عليه إلى الصراط المستقيم، وهذا كما هو في الاعتقاد فهو كذلك في المذاهب الفقهية؛ فتجد الحنفية عموماً مذهباً واحداً، يسير عليه الأب والابن والحفيد ومن بعده، وكذلك المالكية، والحنابلة، والشافعية، وغيرهم، والشارح هنا لا يقصد التقليد المذهبي كما هو ظاهر.

«وإن كان خطأ ليس فيه على بصيرة؛ بل هو من مُسَلِّمَةِ الدار لا مُسَلِّمَةِ الاختيار، وهذا إذا قيل له في قبره: من ربك؟ قال: هاهاه لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته»: «مسلمة الدار»: هم مسلمة البطاقة كما يقال، ولد لأبوين مسلمين، ولا يعرف من الإسلام سوى الاسم، فهذا والعياذ بالله يقول في قبره: هاهاه

هاه، لا أدري، كما في حديث البراء المشهور^(١)، وهذا في المناق و من في حكمه، وأما العامي صحيح المعتقد، الباذل وسعه في تقليد الأعلم الأتقى، وتحري الصواب؛ فلا يشمله الحديث.

وكثير من عوام المسلمين نشؤوا في بلدٍ علمائهُ على شيء من الانحراف، ولم يسمعوا بغيره أصلاً، والإشكال فيما إذا سمعوا الحق بدليله، وأصروا على تقليد آبائهم وشيوخهم، هذا الذي لا يُعفى عنه، ولا يعذر صاحبه؛ لأنه عرف الحق بدليله، وأعرض عنه لمجرد تقليد الآباء والشيوخ، فتجد مثلاً من إذا وجدته يطوف بقبر، وقلت له: هذا محرم بدليل من كتاب الله وسنة نبيه، وعلى هذا -أيضاً- قول العلماء: أحمد بن حنبل، وابن تيمية، وابن القيم، وابن باز، وغيرهم كثير، يردُّ حجتك بكون الشيوخ الذين أفتوه بالجواز أفضل ممَّن ذكرتَ له؛ لأنه من طفولته إلى أن شاب في الإسلام يرى هؤلاء المشايخ يتصدون لإفتاء الناس، ويؤمُّونهم في الصلوات، ويكون إذا قرؤوا القرآن، والناس تحف بهم، فتولدت عندهم قناعة بعلمهم وصلاحتهم، وحصانة -أيضاً- من أي نقد، ولو كان معه دليل من الكتاب والسنة -ولا حول ولا قوة إلا بالله-، فمثل هذا الذي يسمع الحق بدليله لا يُعذر؛ لوجود هذا الذي يدعى أنه مانع من قبول الحق، ما دام فهم الحجة الرسالية.

«فليتأمل اللبيب هذا المحل، ولينصح نفسه، وليقم لله، ولينظر من أي الفريقين هو، والله الموفِّق، فإن توحيد الربوبية لا يحتاج إلى دليل؛ فإنه مركوز في الفطر»؛ ولذلك لم يوجد فيه خلاف بين الرسل وأممهم، وإنما حصل الخلاف والجهاد والقتال في توحيد الألوهية.

(١) هذا حديث طويل في عذاب القبر وسؤاله، أخرجه بطوله أبو داود، كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، (٤٧٥٣)، وأحمد، (١٨٥٣٤)، مطوَّلاً من حديث البراء رضي الله عنه، وأخرجه النسائي، (٢٠٠١)، وابن ماجه، (١٥٤٩)، عنه مختصراً، وجاء بنحوه من حديث أنس وأسماء رضي الله عنهما، وحسنه المنذري في الترغيب والترهيب، ٤/١٩٧، وقال: «رواه محتجٌّ بهم في الصَّحيح».

«وأقرب ما ينظر فيه المرء أمر نفسه لما كان نطفة، وقد خرج من بين الصلب والترائب، والترائب: عظام الصدر^(١)»: «الصلب»: الظهر، والترائب: عظام الصدر، والجمهور على أن الترائب للمرأة، والصلب للرجل، ومن المفسرين من ذهب إلى أن الصلب والترائب كلاهما من الرجل^(٢).

«ثم صارت تلك النطفة في قرار مكين في ظلمات ثلاث، وانقطع عنها تدبير الأبوين وسائر الخلائق، ولو كانت موضوعة على لوح أو طبق واجتمع حكماء العالم على أن يصوروا منها شيئاً لم يقدرُوا، ومحال توهم عمل الطبائع فيها؛ لأنها موات عاجزة ولا توصف بحياة، ولن يتأتى من الموات فعل وتدبير، فإذا تفكر في ذلك، وانتقال هذه النطفة من حال إلى حال، علم بذلك توحيد الربوبية، فانتقل منه إلى توحيد الإلهية، فإنه إذا علم بالعقل أن له رباً أوجده، كيف يليق به أن يعبد غيره؟! وكلما تفكر وتدبر ازداد يقيناً وتوحيداً، والله الموفق، لا رب غيره، ولا إله سواه»: علم أن ذلك لا يكون إلا من قبل رب قادر عليم، فإذا تفكر في ذلك؛ عرف أن هذا الموصوف بهذه الصفات لا تصلح العبادة إلا له، فدلته توحيد الربوبية على توحيد الألوهية.

﴿ علم الله الأزلي بمن يدخل الجنة أو النار ﴾

«قوله: «وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يزداد في ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه» قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وقال

(١) واحده: تريبة، وقال أبو موسى المدني: وهي ما بين الترقوتين، وقيل: ما فوق الشدوتين إلى الترقوتين، وكل عظم تريبة، وقيل: هي مجال القلادة على الصدر، وقيل: إنها عظام الصدر. ينظر: المفردات في غريب القرآن، (ص: ١٦٥)، المجموع المغيث، ١/ ٢٢١.

(٢) قال بعضهم: يخرج من بين صلب الرجل وترائب المرأة، وقال آخرون: يخرج من بين صلب الرجل ونحره، وكلا القولين مرويان من السلف. ينظر: تفسير الطبري، ٢٤/ ٣٥٤-٣٥٥.

تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فالله تعالى موصوف بأنه بكل شيء عليم أزلاً وأبداً، ولم يتقدم علمه بالأشياء جهالة: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

صفة العلم ثابتة لله ﷻ في كتابه، وفي سنة نبيه ﷺ، وهي محل إجماع بين أهل السنة والجماعة من سلف الأمة وأئمتها، ومن ينكر العلم كفر، كما قال الإمام الشافعي (١). وعلمه ﷻ محيط بكل الأشياء دقيقة وجليها، علمه بالجزئيات كعلمه بالكليات؛ خلافاً لبعض الفلاسفة الذين يرون أن علمه خاص بالكليات لا بالجزئيات (٢)، وعلمه كما قال الشارح ﷻ لم يتقدمه جهالة؛ لأن المقرر عند أهل العلم أن العلم لا يستلزم سبق الجهل، بخلاف المعرفة التي تستلزم سبق الجهل (٣)؛ ولذا يوصف الله ﷻ بالعلم، ولا يوصف بالمعرفة، وأما ما في حديث: «تعرّف إلى الله في الرخاء؛ يعرفك في الشدة» (٤)؛ فهذا من باب المشاكلة اللفظية، والعالم من البشر يوصف بالعلم كما يوصف بالمعرفة؛ لأن علمه مسبق بجهل.

«وعن علي بن أبي طالب ﷺ قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا

(١) ينظر: قواعد الأحكام، ٧٦/٢، فتح المجيد، (ص: ٤٧٩).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجواب الصحيح، ١/ ٣٥٤: «ومعلوم أن كل موجود في الخارج فهو جزء معين، فإن لم يعلم ﷻ إلا الكلّيات؛ لم يعلم شيئاً من الموجودات المعينة، لا الأفلاك، ولا الأملاك، ولا غير ذلك من الموجودات بأعيانها» اهـ، وينظر: درء التعارض، ١٠٥/٩، تهافت الفلاسفة للغزالي، (ص: ١٧٧).

(٣) ينظر: شرح مختصر الروضة للطوفي، ١/ ١٧٤، التحيير شرح التحرير، ١/ ٢٤٣ - ٢٤٧، نهاية السؤل شرح منهاج الأصول للإسنوي، ١/ ٨.

(٤) أخرجه أبو القاسم ابن بشران في أماليه، (١٣٦٥)، عن أبي هريرة ﷺ، وبمعناه حديث أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «من سرّه أن يستجيب الله له عند الشدائد والكرب، فليكثر الدعاء في الرخاء»، أخرجه الترمذي، أبواب الدعوات، باب ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة، (٣٣٨٢)، والحاكم، (١٩٩٧)، وقال صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وصحح الألباني الحديث الأول، وحسن الثاني في صحيح الجامع، (٢٩٦١، ٦٢٩٠)، وجاء نحوه من حديث ابن عباس ﷺ.

رسول الله ﷺ، فقعده وقعدنا حوله، ومعه مخصرة، فنكس رأسه، فجعل ينكت بمخصرته، ثم قال: «ما من نفس منفوسة إلا قد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة» قال فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل؟ فقال: «من كان من أهل السعادة؛ فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة؛ فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة»، ثم قال: «اعملوا، فكل ميسر لما خُلق له، أما أهل السعادة؛ فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة؛ فييسرون لعمل أهل الشقاوة»، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْتَوَى ﴿٥﴾ وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنِيَرَهُ لِلْيُسْرَى ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾ فَسَنِيَرَهُ لِلْعُسْرَى ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥-١٠]، خرجاه في الصحيحين^(١): «سأل الصحابة: إذا كان الإنسان قد كتب عليه وهو في بطن أمه أنه شقي أو سعيد، ومن أهل الجنة أو من أهل النار، ولن يتغير هذا الحكم بحال، فلم يعمل الناس؟

فأجابهم النبي ﷺ بضرورة السعي والعمل، فللإنسان نوع اختيار وإرادة، وهذا يجده كل إنسان من نفسه، لكن إرادته تابعة لإرادة الله، لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، ولا شك أن هذا من مضايق الأنظار ومعتك الأفكار، وبسبب الإيغال فيه ضل فئام من الناس، كما سيأتي في مسألة القضاء والقدر.

«قوله: «وكل ميسر لما خلق له، والأعمال بالخواتيم، والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله».

تقدم حديث علي رضي الله عنه وقوله ﷺ: «اعملوا، فكل ميسر لما خلق له»،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله، (١٣٦٢)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، (٢٦٤٧)، وأبو داود، (٤٦٩٤)، والترمذي، (٣٣٤٤)، من حديثه، وجاء نحوه من حديث جابر رضي الله عنه.

وعن زهير عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: جاء سراقه بن مالك بن جعشم فقال: يا رسول الله، بين لنا ديننا، كأننا خلقنا الآن، فيم العمل اليوم، أفيم جفت به الأقلام، وجرت به المقادير، أم فيما يستقبل؟ قال: «لا؛ بل فيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير»، قال: ففيم العمل؟ - قال زهير: ثم تكلم أبو الزبير بشيء لم أفهمه، فسألت ما قال؟ - فقال: «اعملوا، فكل ميسر» رواه مسلم^(١).

وعن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس - وهو من أهل النار-، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس - وهو من أهل الجنة-» خرجاه في الصحيحين^(٢)، وزاد البخاري: «وإنما الأعمال بالخواتيم»^(٣).

وفي الصحيحين -أيضاً- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يُرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أم سعيد، فوالذي لا إله غيره: إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار

(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، (٢٦٤٨)، جابر رضي الله عنه، وجاء نحوه مختصراً عند ابن ماجه، (٩١)، من مسند سراقه بن جعشم.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب لا يقول فلان شهيد، (٢٨٩٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، وأن من قتل نفسه شيء عذب به في النار، وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، (١١٢)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، وجاء نحوه من حديث ابن مسعود، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب القدر، باب العمل بالخواتيم، (٦٦٠٧)، من حديثه.

حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة، فيدخلها»^(١)، والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وكذلك الآثار عن السلف.

جاء في حديث سهل بن سعد قيد: «فيما يبدو للناس» ولم يأت في حديث ابن مسعود، وفي هذه الحال تقضي القواعد بحمل المطلق على المقيد، وهذا القيد يمنع العبد من القنوط واليأس، ويظهر به كمال عدل الله وجوده، فإن من كان مخلصاً لله، صادقاً، لا يخيبه الله.

لكن لما غلب على السلف خوفهم من سوء العاقبة أطلقوا؛ فالقلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن^(٢)، ﴿وَبَدَأْهُمْ مِنْ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧].

وهنا مسألة مهمة ينبغي التنبه لها، وهي أن لمن أطلق أن يقول: حديث ابن مسعود ظاهره في العمل الجامع لشروط القبول، فإن عمل المرائي والمبتدع ليس من أعمال أهل الجنة، فهو ظاهر في الإطلاق، وأن المخلص قد يعاقب في آخر لحظة بسبب عمل وسيئة اقترفها ولم يقدرها قدرها، -نعوذ بالله من سوء الخاتمة-.

ولذلك قال عبد الله بن الإمام أحمد: «لما حضرت أبي الوفاة، فجلست عنده، ويدي الخارقة، وهو في النزع؛ لأشد لحيبه، فكان يعرق^(٣) حتى نظن أن قد قضي ثم يفيق، ويقول: لا بعد لا بعد بيده، ففعل هذا مرة، وثانية، فلما كان في الثالثة قلت له:

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم -صلوات الله عليه- وذريته، (٣٣٣٢)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، (٢٦٤٣)، وأبو داود، (٤٧٠٨)، والترمذي، (٢١٣٧)، وابن ماجه، (٧٦)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وجاء من حديث سهل بن سعد، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب تصريف الله -تعالى- القلوب كيف شاء، (٢٦٥٤)، وأحمد، (٦٥٦٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، ولفظه: «إن قلوب بني آدم

كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء ...».

(٣) في بعض المصادر بالمعجمة: يَغْرِقُ.

يا أبت، أيش هذا الذي قد لهجت به في هذا الوقت؟ فقال لي: يا بني ما تدري، فقلت: لا، فقال: إبليس لعنه الله، قام بحذائي عاضاً على أنامله يقول: يا أحمد فُتني، وأنا أقول: لا بعد. حتى أموت»^(١).

✽ [القدر ومذاهب الناس فيه]

«قوله: «وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، ثم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان؛ فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يَسْتَلْ عَمَّا يُفَعَّلُ وَهُمْ يَسْتَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فمن سأل ثم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب؛ كان من الكافرين».

أصل القدر سر الله في خلقه، وهو كونه أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وأضل وهدى، قال علي عليه السلام: القدر سر الله، فلا تكشفه^(٢).

والنزاع بين الناس في مسألة القدر مشهور، والذي عليه أهل السنة والجماعة: أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله تعالى خالق أفعال العباد، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَحَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٠].

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، فأفعال العباد مخلوقة له عليه السلام خلافاً للمعتزلة الذين يقولون: إن العبد يخلق فعله، فأثبتوا خالقاً مع الله عليه السلام، ولذا سُموا مجوس هذه الأمة - نَسأل الله العافية -.

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية، ١٨٣/٩، وأبو يعلى الفراء في أماليه، (١٧)، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة، ١٧٥/١.

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة، ٨٤٥/٢، وابن بطة في الإبانة الكبرى، ١٤١/٤، من كلام علي عليه السلام بلفظ: «سر الله، فلا تُكَلِّفه»، وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء، ١٨٢/٦، من طريق نافع، عن ابن عمر عليهما السلام مرفوعاً بلفظ: «لا تكلموا في القدر؛ فإنه سر الله، فلا تفشوا لله سره».

«وأن الله تعالى يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه».

فلا يقع في ملكه إلا ما يشاؤه، لكن لا يلزم من الوقوع المحبة والرضا، ففرق بين المشيئة والمحبة، وحكمته تعالى في تقسيم الناس إلى فريقين واضحة وجلية.

«فيشاؤه كوناً ولا يرضاه ديناً، وخالف في ذلك القدرية والمعتزلة، وزعموا أن الله شاء الإيمان من الكافر، ولكن الكافر شاء الكفر، فرأوا إلى هذا؛ لئلا يقولوا: شاء الكفر من الكافر وعدَّبه عليه، ولكن صاروا كالمستجير من الرمضاء بالنار، فإنهم هربوا من شيء، فوقعوا فيما هو شر منه، فإنه يلزمهم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله تعالى، فإن الله قد شاء الإيمان منه على قولهم، والكافر شاء الكفر، فوقعت مشيئة الكافر دون مشيئة الله تعالى، وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه؛ بل هو مخالف للدليل»؛ فالله على كل شيء قدير، وشاء من الكافر الإيمان ديناً وشرعاً، ولم يشأه له قدرًا وكوناً؛ إذ لو شاءه كوناً لوقع.

«روى اللالكائي^(١) من حديث بقية عن الأوزاعي قال: حدثنا العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس: أن رجلاً قدم علينا يكذب بالقدر، فقال: دلوني عليه - وهو يومئذ أعمى -؛ أي: ابن عباس، وأضر في آخر عمره.

«فقالوا له ما تصنع به؟ فقال: والذي نفسي بيده، لئن استمكنت منه؛ لأعضن أنفه حتى أقطعته، ولئن وقعت رقبته بيدي لأدقنها؛ فإنني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «كأنِّي بنساء بني فهم^(٢) يظفن بالخزرج؛ تصطك أليائهن مشركات، وهذا أول شرك

(١) هو: هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، أبو القاسم الرازي، اللالكائي، إمام حافظ فقيه، توفي سنة (٤١٨هـ)، له تصانيف، منها: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة». ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٧/٤١٩.

(٢) هذا في المطبوع من شرح الطحاوية وشرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٤/٦٩١. وفي غاية المقصد، ٣/٢١٠، وإطراف المسند المعتلي، ٣/٢٦١: «بنساء بني فهم».

في الإسلام»، والذي نفسي بيده، لا ينتهي بهم سوء رأيهم حتى يخرجوا الله من أن يقدر الخير، كما أخرجوه من أن يقدر الشر^(١): والخبر ضعيف؛ فهو من طريق بقیة بن الوليد^(٢)، وهو مدلس تدليسا شديداً، وقد عنعن، والعلاء فيه ضعف^(٣).

«قوله: وهذا أول شرك في الإسلام إلى آخره، من كلام ابن عباس، وهذا يوافق قوله: القدر نظام التوحيد^(٤)؛ فمن وحد الله وكذب بالقدر؛ نقض تكذيبه توحيداً».

كيف يستقيم لمثل هؤلاء حياة فضلاً أن يستقيم لهم دين وهم يقولون: إن العبد يخلق فعله، والله لا قدرة له على فعل هذا العبد، ومشية الكافر غلبت مشية الله؟! -نسال الله العافية-.

وكذلك من يقابلهم وهم الجبرية الذين يقولون: العبد لا مشية له، ولا إرادة، يرون الله يعذبه على ما لا يد له فيه! لكن يحاولون -وهيهات- التخلص بقولهم: الخلق ملكه، وتصرف المالك فيما يملك ليس ظلماً.

ووفق الله ﷺ أهل السنة، فنظروا إلى النصوص من الطرفين، ووقفوا بينها

(١) أخرجه أحمد، (٣٠٥٤)، وابن أبي عاصم في السنة، (٧٩)، والفريابي في القدر، (٤١٥)، من طريق بقیة

الوليد، عن الأوزاعي، عن العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) هو: بقیة بن الوليد بن صائد الكلاعي، أبو يُحْمَد الحميري، توفي سنة (١٩٧هـ)، أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم، والأربعة، ثقةٌ يُكثَرُ الرواية عن المجهولين، والتدليس عن الضعفاء، ويروي الغرائب والمناكير عن الثقات، وذكر ابن حبان أنه «امتحن بتلاميذ يُسْقَطون الضعفاء من حديثه ويسوّونه، فالتزق ذلك كله به»، فحديثه في مرتبة الصحيح إذا صرح بالحديث عن ثقة، ورواه عنه ثقةٌ من تلاميذه. ينظر: المجروحين، ١/ ٢٠١، رجال مسلم، ١/ ٩٩، تهذيب الكمال، ٤/ ١٩٢ - ٢٠٠، الميزان، ١/ ٣٣١، التقريب، (٧٣٤).

(٣) هو العلاء بن الحجاج، ذكره الذهبي في الميزان، (٥٧٢٢)، وابن حجر في اللسان، (٤٨٢)، وذكرنا تضعيف الأزدي له.

(٤) روى ذلك عبد الله بن أحمد في السنة، (٩٢٥)، والفريابي في القدر، (٢٠٥)، والآجري في الشريعة، (٤٥٦).

على ما سمعتم، والمسألة ظاهرة والله الحمد، لكن التعمق في مثل هذه الأمور، وكثرة النظر فيها، ومداولتها باستمرار، قد يحدث بعض الإشكالات، فالقدر سر الله في خلقه.

«وروى عمر بن الهيثم: قال خرجنا في سفينة وصحبنا فيها قدري ومجوسي، فقال القدري للمجوسي: أسلم، قال المجوسي: حتى يريد الله، فقال القدري: إن الله يريد، ولكن الشيطان لا يريد، قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان، فكان ما أراد الشيطان، هذا شيطان قوي! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما^(١)».

حج المجوسيّ القدريّ، فالقدري يزعم أن إرادة الشيطان التي جعلت الرجل مجوسياً غلبت مشيئة الله ﷻ الذي أراده مسلماً.

«ووقف أعرابي على حلقة فيها عمرو بن عبيد، فقال: يا هؤلاء، إن ناقتي سُرقَت، فادعوا الله أن يردها عليّ، فقال عمرو بن عبيد: اللهم إنك لم ترد أن تسرق ناقته، فسُرقت، فارددها عليه»: لم يرد السرقة شرعاً؛ لأن السرقة محرمة، لكنه أرادها قدرًا؛ ولذا وقعت.

«فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك! قال: ولم؟ قال: أخاف كما أراد ألا تُسرق فسُرقت أن يريد ردها فلا ترد^(٢)»: فهم الأعرابي بالفطرة، وهذا يدل على أن هذه البدع مخالفة للشرع، والعقل، والفطرة.

«وقال رجل لأبي عصام القسطلاني: أرأيت إن منعني الهدى وأوردني الضلال، ثم عذّبني، أكون منصفًا؟ فقال له أبو عصام: إن يكن الهدى شيئًا هو له؛ فله أن

(١) أخرجه الآجري في الشريعة، (٥٦٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى، (١٩١٣).

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى، (١٩١٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (١٣٧٦)، وابن الجوزي في الأذكياء، (ص: ٩١).

يعطيه من يشاء، ويمنعه من يشاء^(١)»: هداة النجدين، وجعل آياته سليمة، ووهبه اختياراً، فإن منعه ما سوى ذلك من الإلهام والتوفيق؛ فليس هذا ظلمًا.

«وأما الأدلة من الكتاب والسنة؛ فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًىهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]»: وهذه أدلة على أن مشيئة الله نافذة، وإرادته الكونية واقعة.

❖ [منشأ ضلال القدرية والجبرية في القدر]

«ومنشأ الضلال من التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضا، فسوّى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوباً مرضياً. وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له؛ فليست مقدرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه».

القدرية النفاة، هم الذين يبالغون في نفي القدر، حتى أثبتوا مع الله خالقاً، فجعلوا العبد يخلق فعله؛ ولذا جاءت تسميتهم بمجوس هذه الأمة، وأما الجبرية؛ فهم القدرية المثبتة، وهم بالغوا في الإثبات وقالوا: إن العبد مسلوب القدرة

(١) أورده القرطبي في تفسيره، ١١/ ٢٧٩، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى، ٤/ ٢٦٢.

والإرادة؛ بل هو مجبور، وحركته كحركة الشجر في مهب الريح، فلا إرادة له ولا اختيار، وأهل السنة وفقوا فقالوا: إن العبد له مشيئة وإرادة، لكنها تابعة لإرادة الله ومشيتته.

ومنشأ الضلال التسوية بين المشيئة والإرادة الكونية، وبين المحبة والرضا، فمنهم من زعم أن كل ما شاءه الله وأراده فهو محبوب له مرضي عنده، وهؤلاء الجبرية، ومنهم من قال: يقع في أفعال الناس ما لا يشاؤه الله ولا يريد، كالتقديرية النفاة، وأهل السنة قالوا: كل شيء بقدر، لكن المشيئة شيء، والمحبة والرضا شيء آخر، فالله لا يحب الفساد، ولكنه أراد كونه وقدرًا، وشاءه، ولو لم يشأه ما وقع، فالكفر والفسوق والمعاصي شاءها الله وقدرها، لكنه لا يحبها، فهو تعالى لا يحب الظالمين، ولا يحب الفساد.

❖ [الفرق بين المشيئة والمحبة]

«وقد دل على الفرق بين المشيئة والمحبة: الكتاب، والسنة، والفترة الصحيحة، أما نصوص المشيئة والإرادة من الكتاب؛ فقد تقدم ذكر بعضها، وأما نصوص المحبة والرضا؛ فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وقال تعالى عقيب ما نهى عنه من الشرك والظلم والفواحش والكبر: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «إن الله كره لكم ثلاثًا: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»^(١): هذه أشياء مكروهة لله ﷻ بنص القرآن، وهي مع ذلك واقعة في الكون،

(١) أخرجه البخاري كتاب الزكاة، باب قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُ الْتَّاسُ إِلَّا حَقًّا﴾، (١٤٧٧)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه أو طلب ما لا يستحقه، (٥٩٣)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وجاء من =

وكل واقع في الكون فالله شاءه، ليس كما تقوله القدرية: إنه وقع مغالبة، وأن مشيئة الشيطان غلبت مشيئة الله، -تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً-.

«وفي المسند: «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته»^(١)، وكان من دعائه ﷺ: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك»^(٢)؛ فجمع الحديثان بين الحب والكره، والرضا والسخط.

«فتأمل ذكر استعاذته بصفة الرضا من صفة السُّخْط، وبفعل المعافاة من فعل العقوبة، فالأول للصفة، والثاني لأثرها المترتب عليها، ثم ربط ذلك كله بذاته سبحانه، وأن ذلك كله راجع إليه وحده لا إلى غيره، فما أعوذ منه واقع بمشيئتك وإرادتك، وما أعوذ به من رضاك ومعافاتك هو بمشيئتك وإرادتك؛ إن شئت أن ترضى عن عبدك وتعافيه، وإن شئت أن تغضب عليه وتعاقبه، فإعاذتي مما أكره ومنعه أن يحل بي هي بمشيئتك -أيضاً-، فالمحجوب والمكروه كله بقضائك ومشيئتك؛ فعياذي بك منك، وعياذي بحولك وقوتك ورحمتك مما يكون بحولك وقوتك وعدلك وحكمتك، فلا أستعيذ بغيرك من غيرك، ولا أستعيذ بك من شيء صادر من غير مشيئتك؛ بل هو منك.

فلا يعلم ما في هذه الكلمات من التوحيد والمعارف والعبودية إلا الراسخون في العلم بالله، ومعرفته ومعرفة عبوديته».

= حديث أبي هريرة ؓ عند مسلم، (١٧١٥)، وغيره.

(١) أخرجه أحمد، (٥٨٦٦)، من حديث ابن عمر ؓ، وصححه ابن خزيمة، (٢٠٢٧)، وابن حبان، (٢٧٤٢)، وجاء نحوه من حديث ابن عباس، وابن مسعود، وعائشة ؓ.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (٤٨٦)، وأبو داود، (٨٧٩)، والترمذي، (٣٤٩٣)، والنسائي، (١١٠٠)، وابن ماجه، (٣٨٤١)، من حديث عائشة ؓ.

«أعوذ برضاك من سخطك»، فلا يستعيز بشيء غير الله ﷻ، القادر على كشف ما ينزل بالمكلف وغيره، فيعوذ برضاه من سخطه، ويعوذ بمعافاته من عقوبته، وبه تعالى منه تعالى، استسلام تام، وبراءة من الحول والقوة.

✽ [جواب استشكال اجتماع إرادة الله للشيء وبغضه له]

«فإن قيل: كيف يريد الله أمرًا ولا يرضاه ولا يحبه، وكيف يشاؤه ويكوّنه، وكيف يجتمع إرادته له وبغضه وكرهته؟ قيل: هذا السؤال هو الذي افترق الناس لأجله فرقًا، وتباينت طرقهم وأقوالهم، فاعلم أن المراد نوعان: مراد لنفسه، ومراد لغيره؛ فالمراد لنفسه مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد، والمراد لغيره قد لا يكون مقصودًا للمريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مرادٌ له من حيث إفضاؤه وإيصاله إلى مراده؛ فيجتمع فيه الأمران؛ فوجود إبليس مثلاً مكروه من حيث ذاته، لكنه مراد من جهة ما يتحقق من وراء وجوده من الحكمة، وما يترتب عليه من مصالح أكبر من مفسدة وجوده.

«فيجتمع فيه الأمران بغضه وإرادته، ولا يتنافيان لاختلاف متعلقهما، وهذا كالدواء الكريه إذا علم المتناول له أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتآكل إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة إذا علم أنها توصل إلى مراده ومحبوبه؛ فهو يبغض الدواء المر لمرارته وعدم استساغته لشربه، ويحبه لما فيه من طلب الشفاء من مرضه، فصار محبوبًا مبعوضًا لاختلاف متعلق الحب والبغض.

«بل العاقل يكتفي في إثارة هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف بمن لا يخفى عليه خافية؟!»؛ فالمخلوق يؤثر بعض الأشياء الشاقة عليه، المكروهة لديه من أجل ما يُظن من وجود المصلحة، مع أنه قد يخيب ظنه فيترتب عليها مفسدة، فكيف بمن لا تخفى عليه خافية؟!»

«فهو سبحانه يكره الشيء ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سبباً إلى أمر هو أحب إليه من فوته، من ذلك أنه خلق إبليس الذي هو مادة لفساد الأديان والأعمال والاعتقادات والإرادات، وهو سبب لشقاوة كثير من العباد وعملهم بما يغضب الرب ﷻ، وهو الساعي في وقوع خلاف ما يحبه الله ويرضاه، ومع هذا فهو وسيلة إلى محابّة كثيرة للرب تعالى، ترتبت على خلقه، ووجودها أحب إليه من عدمها»؛ فكل شر في الوجود من شرك فما دونه من الذنوب فسببه الشيطان وتزيينه، ومع هذا فما ترتب على وجوده من المصالح يفوق هذه المفساد، فمن تلك المصالح المرتبة على خلق إبليس:

«منها: أنه تظهر للعباد قدرة الرب تعالى على خلق المتضادات المتقابلات؛ فخلق هذه الذات التي هي أخبث الذوات وشرها، وهي سبب كل شر، في مقابلة ذات جبريل التي هي من أشرف الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادة كل خير، فتبارك خالق هذا وهذا، كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والداء والدواء، والحياة والموت، والحسن والقيح، والخير والشر، وذلك من أدل دليل على كمال قدرته وعزته وملكه وسلطانه، فإنه خلق هذه المتضادات، وقابل بعضها ببعض، وجعلها محالاً تصرفه وتدييره، فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته، وكمال تصرفه، وتديير مملكته».

مصانع الأدوية حينما تصنع الدواء وتجري عليه التجارب، وتلاحظ ما ينتج عنه من أضرار، قد يخفى عليها كثير من مضارها، وقد يوصف لفلان من الناس دواء فيكون سبباً في عطبه، وهناك من مات بسبب عدم مناسبة بعض الأدوية المصروفة له، وكل يوم يعلن عن أدوية كانت تروج ثم بان أن ضررها أكثر من نفعها.

هذا في فعل المخلوق الجاهل، العاجز، فكيف بالعليم بكل شيء القادر على كل شيء؟! وله المثل الأعلى.

«ومنها: ظهور آثار أسمائه القهرية، مثل: القهار، والمنتقم، والعدل، والضار، والشديد العقاب، والسريع الحساب، وذو البطش الشديد، والخافض، والمذل، فإن هذه الأسماء والأفعال كمال لا بد من وجود متعلِّقها، ولو كان الجن والإنس على طبيعة الملائكة لم يظهر أثر هذه الأسماء»؛ فلا يظهر أثرها إلا بوجود من يستحق ما تمثل به الوصف، فالقهار إذا لم يوجد من يستحق أن يُقهر، والمنتقم إذا لم يوجد من يستحق أن يُنتقم منه، ما ظهر أثر الاسم الكريم، وقل مثله في: الضار النافع، المعطي المانع، الخافض الرافع، وسائر أسمائه تعالى.

وذكر اسم الضار منفردًا عن النافع؛ لأن المراد ذكر الفعل الدال على القهر لا ذكر الاسم، وقال: «الأسماء والأفعال»؛ لأن المذل فعل لا اسم، ولأن فيما ذكر ما هو مختلف في كونه اسمًا لله تعالى.

«ومنها: ظهور آثار أسمائه المتضمنة لحلمه، وعفوه، ومغفرته، وستره، وتجاوزه عن حقه، وعتقه لمن شاء من عبده، فلو لا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء، لتعطلت هذه الحكم والفوائد، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله: «لو لم تذبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذبون ويستغفرون، فيُغفر لهم»^(١).

ومنها: ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة؛ فإنه الحكيم الخبير الذي يضع الأشياء مواضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها؛ فلا يضع الشيء في غير موضعه، ولا ينزله في غير منزلته التي يقتضيها كمال علمه وحكمته وخبرته»؛ فأثار أسمائه تعالى لا تظهر إلا بخلق أسباب تفضي إلى ظهورها، كالذنب الذي تنبني عليه التوبة، وظهور اسم التواب، الغفور، الرحيم، وهكذا سائر الأسماء.

(١) أخرجه مسلم، أبواب صفة الجنة، باب ما جاء في صفة الجنة ونعيمها، (٢٧٤٩)، والترمذي، (٢٥٢٦)، وأحمد، (٨٠٤٣).

«فهو أعلم حيث يجعل رسالاته، وأعلم بمن يصلح لقبولها، ويشكره على انتهائها إليه، وأعلم بمن لا يصلح لذلك، فلو قدر عدم الأسباب المكروهة لتعطلت حكم كثيرة، ولفاتت مصالح عديدة، ولو عطلت تلك الأسباب -لما فيها من الشر- لتعطل الخير الذي هو أعظم من الشر الذي في تلك الأسباب، وهذا كالشمس، والمطر، والرياح؛ التي فيها من المصالح ما هو أضعاف أضعاف ما يحصل بها من الشر»: فالشمس مثلا فيها مصالح لا تحصى ولا تخفى، ومع هذا يحصل منها أضرار للعباد والبلاد إذا اشتدت حرارتها، وقل مثله في المطر؛ يهدم البيوت ويغرق بسببه فقام من الناس، وإذا حبس عنهم هلكوا، وكذلك الرياح فيها من الأضرار ما فيها، ومصالحها للعباد وزروعهم، ومراكبهم في البحر، وغيرها، لا تخفى.

«ومنها: حصول العبودية المتنوعة التي لو لا خلق إبليس لما حصلت»: عבודيات متنوعة، كالصبر، والشكر، والتوبة، وغيرها كثير.

«فإن عبودية الجهاد من أحب أنواع العبودية إليه سبحانه، ولو كان الناس كلهم مؤمنين؛ لتعطلت هذه العبودية وتوابعها، من الموالاة لله سبحانه والمعادة فيه؛ لتعطلت شعيرة الجهاد؛ لعدم وجود من يجاهد، «وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»؛ لعدم وجود من يعصي، ولتعطل الولاء والبراء، فالبراء يكون من أهل الشرك والعصيان، ولا وجود لهم؛ بكون الناس كلهم مؤمنين صالحين.

«وعبودية الصبر ومخالفة الهوى وإيثار محاب الله تعالى، وعبودية التوبة والاستغفار، وعبودية الاستعاذة بالله أن يجيره من عدوه، ويعصمه من كيد و أذاه، إلى غير ذلك من الحكم التي تعجز العقول عن إدراكها.

فإن قيل: فهل كان يمكن وجود تلك الحكم بدون هذه الأسباب؟

فهذا سؤال فاسد، وهو فرض وجود الملزوم بدون لازمه، كفرض وجود

الابن بدون الأب، والحركة بدون المتحرك، والتوبة بدون التائب، فإن قيل: فإذا كانت هذه الأسباب مرادة لما تُفضي إليه من الحكم، فهل تكون مرضية محبوبة من هذا الوجه أم هي مسخوطة من جميع الوجوه؟ قيل: هذا السؤال يرد على وجهين، أحدهما: من جهة الرب تعالى، وهل يكون محبباً لها من جهة إفضائها إلى محبوبه، وإن كان يبغضها لذاتها، والثاني: من جهة العبد، وهو أنه هل يسوغ له الرضا بها من تلك الجهة -أيضاً-؟

فهذا سؤال له شأن، فاعلم أن الشر كله يرجع إلى العدم، أعني عدم الخير وأسبابه المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شر، وأما من جهة وجوده المحض؛ فلا شر فيه، مثاله: أن النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هي موجودة، وإنما حصل لها الشر بقطع مادة الخير عنها؛ فالنفوس الشريرة، إنما نشأ عنها الشر لما انقطع إمدادها بالخير.

«فإنها خلقت في الأصل متحركة، فإن أعينت بالعلم وإلهام الخير تحركت به، وإن تركت تحركت بطبعها إلى خلافه، وحركتها -من حيث هي حركة- خيرٌ. وإنما تكون شراً بالإضافة» أي بأن تكون حركة اعتداء أو ظلم ونحو ذلك «لا من حيث هي حركة»؛ إذ الحركة في أصلها خير.

«والشر كله ظلم، وهو وضع الشيء في غير محله، فلو وضع في موضعه لم يكن شراً، فعلم أن جهة الشر فيه نسبية إضافية»: يريد المؤلف ﷺ أن يقرر أن الله لا يخلق شراً محضاً، ثم ضرب مثلاً يوضح النسبية في جهة الشر فقال:

«ولهذا كانت العقوبات الموضوعات في محالها خيراً في نفسها، وإن كانت شراً بالنسبة إلى المحل الذي حلت به؛ لما أحدثت فيه من الألم الذي كانت الطبيعة قابلة لضده من اللذة، مستعدة له، فصار ذلك الألم شراً بالنسبة إليها، وهو خير بالنسبة إلى الفاعل؛ حيث وضعه في موضعه».

قال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، السيئة الأولى: الجناية، والسيئة الثانية: عقوبة الجاني، فعقوبة الجاني سيئة من جهة حسنة من جهة، أما حسننها؛ فلأنها تطبيق لحد الله، وليرتدع هذا الجاني، ويرتدع غيره ممن تسول له نفسه أن يعمل مثل عمله، لكنها سيئة من حيث وجود الألم الذي يُضاد الطبيعة البشرية التي ترغب في اللذة والترفة.

«فإنه سبحانه لم يخلق شرًّا محضًا من جميع الوجوه والاعتبارات، فإن حكمته تأبى ذلك، فلا يمكن في جناب الحق تعالى أن يريد شيئًا يكون فسادًا من كل وجه، لا مصلحة في خلقه بوجه ما، هذا من أبين المحال؛ فإنه سبحانه الخير كله بيديه، والشر ليس إليه؛ بل كل ما إليه فخير، والشر إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه، فلو كان إليه لم يكن شرًّا فتأمل؛ فانقطاع نسبته إليه هو الذي صيّر شرًّا، فإن قيل: لم تنقطع نسبته إليه خلقًا ومشية؟ قيل: هو من هذه الجهة ليس بشر؛ فإن وجوده هو المنسوب إليه، وهو من هذه الجهة ليس بشر، والشر الذي فيه، والعدم ليس بشيء حتى يُنسب إلى من بيده الخير».

وهذا الكلام متجه إلى من له إرادة واختيار، بحيث إذا أُمدَّ بأسباب الخير نشأ عنه الخير، وإن أُمدَّ بأسباب الشر نتجت عنه أسباب الشر، بخلاف الوحوش التي جُبلت على الشر، فلا يُتصور إمدادها بأسباب الخير لتتقلب بصد حالها، وكذلك الملائكة فقد جُبلوا على الخير، فلا يتصور منهم شر بخلاف البشر.

❖ [أسباب الخير]

«فإذا أردت مزيد إيضاح لذلك؛ فاعلم أن أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد، والإعداد، والإمداد.

فإيجاد هذا خير، وهو إلى الله، وكذلك إعداده وإمداده، فإذا لم يحدث فيه

إعداد ولا إمداد؛ حصل فيه الشر بسبب هذا العدم الذي ليس إلى الفاعل، وإنما إليه ضده، فإن قيل: هلاً أمده إذ أوجده؟ قيل: ما اقتضت الحكمة إيجاده وإمداده، وإنما اقتضت إيجاده وترك إمداده، فإيجاده خير، والشر وقع من عدم إمداده، فإن قيل: فهلاً أمد الموجودات كلها؟

فهذا سؤال فاسد؛ يظن مورده أن التسوية بين الموجودات أبلغ في الحكمة، وهذا عين الجهل؛ بل الحكمة كل الحكمة في هذا التفاوت العظيم الذي بين الأشياء، وليس في خلق كل نوع منها تفاوت، فكل نوع منها ليس في خلقه تفاوت، والتفاوت إنما وقع بأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق، وإلا فليس في الخلق من تفاوت.

فإن اعتاص عليك هذا ولم تفهمه حق الفهم، فراجع قول القائل:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع^(١)

يعني: إذا قصر فهمك عن فهم هذه الأشياء فلا تسترسل؛ لأن الإغراق في مثل هذه الأمور لمن يقصر دونها فهمه مزلة أقدام، كما حصل لكثير من أهل البدع، ولذلك ينهون عن الاستمرار والاسترسال في مسائل القضاء والقدر، وهذا الفصل منقول من مدارج السالكين لابن القيم^(٢).

«فإن قيل كيف يرضى لعبده شيئاً ولا يعينه عليه؟»

قيل: لأن إعانتة عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظم من حصول تلك الطاعة التي رضيها له، وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة، وقد أشار تعالى إلى ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦] الآيتين،

(١) هذا بيت من قصيدة منسوبة إلى عمرو بن معديكرب رضي الله عنه. ينظر: الأصمعيات، (ص: ١٧٥)،

والحيوان للجاحظ، ٧١/٣.

(٢) ينظر: مدارج السالكين، ١٩٢/٢-١٩٥.

فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم إلى الغزو مع رسوله - وهو طاعة -، فلما كرهه منهم ثبّطهم عنه، ثم ذكر سبحانه بعض المفاصد التي كانت تترتب على خروجهم مع رسوله فقال: ﴿لَوْ حَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧]؛ أي: فسادًا وشرًّا، ﴿وَلَا وَضَعُوا لِحَلَالِكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]؛ أي: سعوا بينكم بالفساد والشر ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]؛ أي: قابلون منهم، مستجيبون لهم، فيتولد من سعي هؤلاء وقبول هؤلاء من الشر ما هو أعظم من مصلحة خروجهم، فاقترضت الحكمة والرحمة أن أقعدهم عنه، فاجعل هذا المثل أصلًا وقس عليه.

هذا السؤال الذي أورده المؤلف ﷺ أجاب عنه بالآية، من أوضح الأمثلة على المراد.

وقد سبق في أول الكتاب^(١) أن مثلنا بمثل قريب مما هنا في مسألة الإعانة، وأنها فضل لمن أعين، وهنا فيما ذكره الشارح، يمكن أن نمثل بما لو أني مدحت كتابًا نافعًا لطلاب العلم، وأحببت لهم أن يقتنوه، لكن ما دللتهم على مكانه، ولم أعطهم نسخا منه مع كونها موجودة عندي؛ لأن تيسير أمر الحصول على الكتاب قد يخفف من شأنه عندهم، ويقلل من مكانته في قلوبهم، والذي يتعب على الشيء يعتني به ويهتم؛ وأزهد الناس في الكتب من يقتنيها مجانًا، بخلاف من يشتريها بالدرهم ويتعب على اقتنائها، فهذا يحرص عليه، ولذلك يوصي بعض العلماء ألا يطبع كتاب ويوزع مجانًا؛ بل تخفض قيمته وتطبع منه نسخ كثيرة؛ لأننا كثيرا ما نرى الكتب التي توزع مجانًا أول النهار تعرض في المكتبات لبيع الكتب المستعملة آخره.

فإعانة مثل هذا وتسهيل الحصول على الكتاب، فساد له وضرر عليه، وهذا مثال واضح، فكيف بأحكام الحاكمين، وله المثل الأعلى!؟

(١) ينظر: ١/ ١٢٩ عند شرح قوله: «ولا يكون إلا ما يُريد».

فالخروج إلى الجهاد محبوب إلى الله ﷺ، ومن أفضل الطاعات، لكن الله كره انبعاثهم فثبطهم، ومنعهم الإعانة؛ لأن الجهة منفكة؛ فهو محبوب من جهة كونه طاعة، ومكروه من جهة ما يتضمنه خروجهم من مفاصد تربو على المصلحة منه.

«وأما الوجه الثاني: وهو الذي من جهة العبد؛ فهو -أيضاً- ممكن؛ بل واقع، فإن العبد يسخط الفسوق والمعاصي ويكرهها من حيث هي فعل العبد، واقعة بكسبه وإرادته واختياره، ويرضى بعلم الله وكتابته ومشيتته وإرادته وأمره الكوني، فيرضى بما من الله، ويسخط ما هو منه، فهذا مسلك طائفة من أهل العرفان؛ ها هنا ثلاثة مقامات: أولها: مقام الشكر، وهو درجة رفيعة، ومعناها أن الإنسان يشكر الله على هذه المصيبة، وألا يتمنى عدم نزولها به، والثاني: مقام الرضا بما قدر الله، فتكون المصيبة وعدمها عنده سواء، والثالث: مقام الصبر -وهو دون الرضا- وهو حبس القلب والجوارح عن التسخط مع كرهه للمصيبة، وتمنيه أنها لم تنزل به^(١).

«وطائفة أخرى كرهتها مطلقاً، وقولهم يرجع إلى هذا القول؛ لأن إطلاقهم للكراهة لا يريدون به شموله لعلم الرب وكتابته ومشيتته، وسر المسألة أن الذي إلى الرب منها غير مكروه، والذي إلى العبد مكروه، فإن قيل: ليس إلى العبد شيء منها؛ لأن فعل العبد مخلوق لله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، والله ﷻ هو الذي قدرها عليه، لكن العبد كسبها بطوعه واختياره، فهي منسوبة إليه من هذه الحيثية؛ ولذا جاء: «والشر ليس إليك»^(٢).

(١) ذكر ابن القيم أربع مقامات للعبد عند إصابته بمصيبة ورتبها ترتيباً تصاعدياً وجعل أولها: مقام العجز، وهو مقام الجزع والشكوى والسخط، وهذا ما لا يفعله إلا أقل الناس عقلاً وديناً ومروءة، ثم ذكر المقامات الثلاثة المذكورة في التعليق. ينظر: عدة الصابرين، (ص: ٦٧).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧١)، وأبو داود، (٧٦٠، ٧٦١)، والترمذي، (٣٤٢٢)، والنسائي، (٨٩٦)، وأحمد، (٨٠٣)، من حديث =

«قيل: هذا هو الجبر الباطل الذي لا يمكن صاحبه التخلص من هذا المقام الضيق، والقدري المنكر أقرب من التخلص منه من الجبري، وأهل السنة المتوسطون بين القدرية والجبرية أسعد بالتخلص من الفريقين».

القدري المنكر أقرب إلى التخلص في هذا المقام من الجبري؛ لأنه أقرب إلى تنزيه الخالق من ظلم العبد، بخلاف الجبري، وإلا فالقدري وقع في إنكار خلق الله لأفعال العباد، وجعل مشيئة العبد غالبية مشيئة الله ﷻ، فهو من هذه الحثيثة واقع في الضلال العظيم، لكنه أخف من الذي ينسب إلى الله كل شر، وإن كان كلاهما ضالاً، والحق ما وفق الله أهل السنة والجماعة إليه.

«فإن قيل: كيف يتأتى الندم والتوبة مع شهود الحكمة في التقدير، ومع شهود القيومية والمشية النافذة؟ قيل: هذا هو الذي أوقع من عميت بصيرته في شهود الأمر على خلاف ما هو عليه، فرأى تلك الأفعال طاعات لموافقته فيها المشيئة والقدر، وقال: إن عصيت أمره؛ فقد أطعت إرادته، وفي ذلك قيل:

أصبحت منفعلاً لما تختاره مني ففعلي كله طاعات^(١)

وهؤلاء أعمى الخلق بصائر، وأجهلهم بالله وأحكامه الدينية والكونية؛ فإن الطاعة هي موافقة الأمر الديني الشرعي لا موافقة القدر والمشية، ولو كان موافقة القدر طاعة؛ لكان إبليس من أعظم المطيعين له، ولكان قوم نوح، وهود، وصالح، ولوط، وشعيب، وقوم فرعون كلهم مطيعين، وهذا غاية الجهل؛ لأن ما وقع منهم من كفر موافق لمشيئة الله وقدره، غير خارج منه، كما هو شأن كل ما يقع في الكون، فكل ذلك غير خارج عن إرادته الكونية، فالله أراد منهم ذلك الكفر كوناً، لكن أراد

= علي بن أبي طالب عليه السلام: أن النبي ﷺ كان يقول في الاستفتاح: «لَيْتَكَ وَسَعْدِيكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ».

(١) ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى، ٨/ ٢٥٧، ونسبه إلى ابن إسرائيل.

منهم شرعاً أن يطيعوه ويؤمنوا به، فعصوا أمره الشرعي مع كونهم لم يخرجوا عن أمره الكوني، فاستحقوا ما استحقوه من العذاب.

«لكن إذا شهد العبد عجز نفسه، ونفوذ الأقدار فيه، وكمال فقره إلى ربه، وعدم استغنائه عن عصمته وحفظه طرفة عين، كان بالله في هذه الحال لا بنفسه، فوقع الذنب منه لا يتأتى في هذه الحال ألبتة، فإنّ عليه حصناً حصيناً من: «فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطنش، وبي يمشي»^(١)»، يعني: له نصيبه من هذا الحديث القدسي.

«فلا يتصور منه الذنب في هذه الحال، فإذا حجب عن هذا المشهد، وبقي بنفسه، استولى عليه حكم النفس، فهناك نصبت عليه الشباك والأشراك، وأرسلت عليه الصيادون، فإذا انتشع عنه ضباب ذلك الوجود الطبيعي، فهناك يحضره الندم والتوبة والإنابة، فإنه كان في المعصية محجوباً بنفسه عن ربه، فلما فارق ذلك الوجود صار في وجود آخر، فبقي بربه لا بنفسه»، كما في الحديث: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»^(٢)، فيرتفع عنه كمال الإيمان الواجب، الذي يحول بينه وبين المعاصي؛ فيقارن المعصية، ثم إذا استفاق وندم وتاب؛ عاد إليه إيمانه ورشده.

(١) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قال: من عادى لي ولياً؛ فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته؛ كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها...» الحديث، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب التواضع، (٦٥٠٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه، (٢٤٧٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله، (١٠٠)، وأبو داود، (٤٦٨٩)، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن، (٢٦٢٥)، والنسائي، (٤٨٨٥)، وابن ماجه، (٣٩٣٦)، وأحمد، (٨٨٩٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وجاء من حديث ابن عباس، وابن عمر، وعائشة رضي الله عنهن.

فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتويات |
|--------|---|
| ٦ | تَقْدِيمُ معالي الشيخ عبد الكريم الخضير |
| ٧ | كلمة مؤسّسة معالم السنن |
| ١١ | المقدمة |
| ١٧ | ✽ [خطبة الحاجة] |
| ١٨ | ✽ [شرف علم العقيدة] |
| ٢٢ | ✽ [حكم معرفة ما جاء به الرسول ﷺ تفصيلاً] |
| ٢٣ | ✽ [سبب الضلال في العقيدة] |
| ٢٤ | ✽ [القرآن عاصم من الضلال] |
| ٢٨ | ✽ [لا يقبل الله ديناً غير الإسلام] |
| ٢٨ | ✽ [تنزيه الله لنفسه مما يصفه به العباد] |
| ٢٩ | ✽ [اقتداء السلف بالنبي ﷺ] |
| ٣١ | ✽ [قيام العلماء بواجب البلاغ ومنهم الطحاوي] |
| ٣٤ | ✽ [تفاوت مراتب التحريف والانحراف] |
| ٣٥ | ✽ [تحكيم الهوى وعواقبه] |
| ٣٨ | ✽ [موقف السلف من علم الكلام] |
| ٤٤ | ✽ [أهمية التوحيد] |
| ٤٧ | ✽ [الحكم بإسلام من صلى أو أدى عبادة] |
| ٤٩ | ✽ [أنواع التوحيد] |
| ٤٩ | ✽ [توحيد الصفات] |
| ٥٢ | ✽ [الحلول والاتحاد] |

- ٥٤ [توحيد الربوبية].
- ٥٧ [دليل التمانع].
- ٧٧ [التوحيد الذي دعت إليه الرسل].
- ٨٦ [ما بعث الله نبيا إلا ومعه آية تدل على صدقه].
- ٩٠ [الاستدلال بأسماء الله وصفاته وأفعاله على وحدانيته].
- ٩٣ [تقسيم غلاة الصوفية للتوحيد].
- ٩٨ [ليس كمثل شيء].
- ١١٤ [كمال قدرته سبحانه وانتفاء العجز عنه].
- ١١٧ [إثبات ونفي الصفات في القرآن ومخالفة أهل البدعة له].
- ١٢١ [الإثبات والنفي في كلمة التوحيد].
- ١٢٣ [ضرورة انتهاء الموجودات إلى واجب الوجود].
- ١٢٦ [هل "القديم" من أسماء الله تعالى].
- ١٢٨ [دوام بقاء الله تعالى].
- ١٢٩ [رد قول المعتزلة والجبرية].
- ١٣٢ [أنواع الإرادة].
- ١٣٩ [عجز البشر عن الإحاطة بحقيقة الله سبحانه].
- ١٤١ [تنزيه الله عن مشابهة مخلوقاته].
- ١٥٠ [صفتا الحياة والقيومية لله تعالى].
- ١٥٣ [صفتا الخلق والرزق].
- ١٥٥ [صفتا الإمامة والبعث].
- ١٥٧ [اتصاف الله بصفات الكمال].
- ١٦١ [مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أو لا؟].
- ١٦٧ [أزلية صفات الله سبحانه].
- ١٦٨ [مسألة تسلسل الحوادث في الماضي].
- ١٧٨ [ما يدل عليه قوله تعالى: (فعال لما يريد)].
- ١٨٠ [أول هذا العالم واختلاف الناس فيه].

- ١٨٥ [ثبوت صفات الله سبحانه في الأزل].
- ١٩٥ [خلقه سبحانه للخلق وهو عالم بهم].
- ١٩٩ [خلق الخلائق بأقدار وأجال].
- ٢٠٢ [الدعاء بطول العمر].
- ٢٠٤ [تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْمُرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾].
- ٢٠٥ [شمول علمه سبحانه].
- ٢٠٧ [أمر الله سبحانه ومشيتته].
- ٢٠٧ [وسطية أهل السنة في باب المشيئة].
- ٢١٠ [الجواب عن إشكالات في فهم ثلاث آيات متعلقة بالمشيئة].
- ٢١٢ [الرد على الاستدلال باحتجاج آدم على موسى بالقدر].
- ٢١٤ [الهدى والضلال والرد على المعتزلة].
- ٢١٦ [نفي الضد والند عن الله].
- ٢١٧ [كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى].
- ٢١٩ [الفرق بين أهل السنة وأهل الكلام في تقرير نبوة الأنبياء].
- ٢٣٧ [الفرق بين النبي والرسول].
- ٢٣٩ [نعمة إرسال الرسل وختم النبوة بمحمد ﷺ].
- ٢٤٤ [حكم التفضيل بين الأنبياء].
- ٢٥٤ [ثبوت الخلقة لنا ﷺ].
- ٢٥٥ [مراتب المحبة].
- ٢٥٨ [كذب مدعي النبوة بعده ﷺ].
- ٢٥٩ [عموم بعثته ﷺ للجن والإنس].
- ٢٦٣ [القرآن كلام الله].
- ٢٦٨ [الرد على المعتزلة في نفيهم صفة الكلام].
- ٢٧٤ [جانب من نقض عبد العزيز الكنانى لعقيدة المعتزلة].
- ٢٧٦ [الرد على استدلال المعتزلة].
- ٢٨٢ [تنازع المتأخرين في صفة الكلام وبيان مذهب أهل السنة].

- ٢٨٥ [الرد على شبهة قيام الحوادث بالله بإثبات صفة الكلام له].
- ٢٨٨ [الرد على القائلين بأن كلام الله معنى واحد].
- ٢٩٧ [نفي معرفة كيفية صفة الكلام].
- ٣٠٢ [أقوال الناس في مسمى الكلام والقول عند الإطلاق].
- ٣٠٣ [نقض الاستدلال بشعر الأخطل لإثبات الكلام النفسي].
- ٣٠٦ [مآل قول الأشعرية والماتريدية في صفة الكلام].
- ٣٠٩ [نفي مشابهة كلام الله لكلام البشر].
- ٣١١ [نفي المشابهة في الصفات بين الخالق والمخلوق].
- ٣١٢ [رؤية أهل الجنة ربهم بلا إحاطة].
- ٣١٣ [جناية التأويل الفاسد على الدنيا والدين].
- ٣١٥ [أدلة الرؤية من القرآن الكريم].
- ٣١٨ [نقض استدلال نفاة الرؤية].
- ٣٢١ [أدلة الرؤية من السنة].
- ٣٢٨ [رؤية المؤمنين لرهبهم في المحشر].
- ٣٢٩ [الاتفاق على أنه لا يرى الله تعالى أحد في الدنيا بعينه].
- ٣٣٢ [تأويل المعتزلة للرؤية تحريف].
- ٣٣٣ [الطرق التي يُعرف بها مراد المتكلم].
- ٣٣٥ [نفي التعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح].
- ٣٣٨ [نوعا التوحيد اللذان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما].
- ٣٤٠ [ضرورة التسليم لنصوص الشرع].
- ٣٥٣ [إصابة الحيرة والشكوك من عدل عن القرآن والسنة].
- ٣٦٠ [الرد على من أنكر أو تأول رؤية الله تعالى].
- ٣٦٤ [مخالفة أهل الكلام في معنى التأويل].
- ٣٦٧ [القراءتان في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾].
- ٣٧١ [النفي والتشبيه مرضان قلبيان].
- ٣٧٣ [التنزيه الحق].

- ٣٧٤..... [إطلاق ما لم يرد نفيه ولا إثباته من الصفات].
- ٣٨١..... [الإجمال في لفظ الجهة].
- ٣٨٥..... [ثبوت الإسراء والمعراج له ﷺ في اليقظة].
- ٣٩٠..... [القول الصحيح في حادثة الإسراء والمعراج وسرد قصتهما].
- ٣٩٤..... [الحكمة من الإسراء إلى بيت المقدس].
- ٣٩٤..... [ثبوت الحوض].
- ٣٩٩..... [ثبوت الشفاعة].
- ٤٠٠..... [الشفاعة العظمى].
- ٤٠٦..... [بقية أنواع الشفاعات].
- ٤٠٨..... [الشفاعة لأهل الكبائر].
- ٤١٢..... [أقوال الناس في الشفاعة].
- ٤١٣..... [حكم التوسل بالنبي ﷺ في الدعاء].
- ٤١٩..... [الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر].
- ٤٢١..... [ثبوت الميثاق].
- ٤٢٦..... [المراد بالإشهاد على بني آدم].
- ٤٣٤..... [فطرية الإقرار بالربوبية].
- ٤٣٧..... [علم الله الأزلي بمن يدخل الجنة أو النار].
- ٤٤٢..... [القدر ومذاهب الناس فيه].
- ٤٤٦..... [منشأ ضلال القدرية والجبرية في القدر].
- ٤٤٧..... [الفرق بين المشيئة والمحبة].
- ٤٤٩..... [جواب استشكال اجتماع إرادة الله للشيء وبغضه له].
- ٤٥٤..... [أسباب الخير].
- ٤٦٠..... **فهرس المحتويات.**

إفادة البرية

بالتعليق على شرح الطحاوية

يمكنكم طلب الكتب

عبر متجرنا الإلكتروني



حيثما كنت يصلك طلبك

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة معالم السنن

الطبعة الأولى (1443هـ - 2021م)



دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينفع به



معالم السنن

dar.taibagreen123

dar.taiba

@dar_tg

dar_tg

dartaibagreen@gmail.com

yyy.01@hotmail.com

012 556 2986 055 042 8992

مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

المملكة العربية السعودية - الرياض - حي الجزيرة -

شارع طلحة بن عبيد الله - مبنى معالم السنن.

هاتف: 00966114450458 - فاكس: تحويلة 105

جوال: 00966552749555 - البريد الإلكتروني:

- shkhudheir.com

b00ks@malemassunan.com

إفادة البرية

بالتعليق على شرح الطحاوية



الجزء الثاني

معالي الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء

وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء سابقاً



دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينفع به



معالم السنن



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[القدرين الرضا والسخط] ❁

«فإن قيل: إذا كان الكفر بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله؛ فكيف ننكره ونكرهه؟ فالجواب: أن يقال أولاً: نحن غير مأمورين بالرضا بكل ما يقضيه الله ويقدره، ولم يرد بذلك كتاب ولا سنة؛ وإلا فكيف نرضى بالكفر والفسوق والعصيان، والله كرهاً إلينا؟!

«بل من المقضي ما يرضى به، ومنه ما يسخط ويمقت، كما لا يرضى به القاضي لأفضيته سبحانه؛ بل من القضاء ما يُسخط، كما أن من الأعيان المقضية ما يُغضب عليه ويمقت ويلعن ويذم.

ويقال ثانياً: هو أمران: قضاء الله: وهو فعل قائم بذات الله تعالى، ومقضي: وهو المفعول المنفصل عنه، فالقضاء كله خير وعدل وحكمة، فيرضى به كله، والمقضي قسمان: منه ما يرضى به، ومنه ما لا يرضى به.

ويقال ثالثاً: القضاء له وجهان:

أحدهما: تعلقه بالرب تعالى ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يرضى به.

والوجه الثاني: تعلقه بالعبد ونسبته إليه، فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يرضى به، وإلى ما لا يرضى به.

مثال ذلك: قتل النفس له اعتباران؛ فمن حيث قدره الله وقضاه وكتبه وشاءه وجعله أجلاً للمقتول ونهاية لعمره نرضى به، ومن حيث صدر من القاتل وباشره، وكسبه وأقدم عليه باختياره، وعصى الله بفعله نسخته ولا نرضى به؛ فيفرق بين القضاء من جهة كونه من الله، وهو الذي كتبه وشاءه، فيرضى العبد بفعل ربه، فإن أفعاله تعالى خير محض، ومن جهة كونه مفعولاً منفصلاً، فمنه ما يرضى به، ومنه ما يسخط.

[مفسدة التعمق في طلب القدر]

«وقوله: «والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان» إلى آخره^(١).

«التعمق: هو المبالغة في طلب الشيء، والمعنى: أن المبالغة في طلب القدر والغوص في الكلام فيه - ذريعة الخذلان، الذريعة: الوسيلة، والذريعة والدرجة والسلم متقارب المعنى^(٢)، وكذلك الخذلان والحرمان والطغيان متقارب المعنى -أيضاً-، لكن الخذلان في مقابلة النصر، والحرمان في مقابلة الظفر، والطغيان في مقابلة الاستقامة، وقوله: فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة.

التعمق والتنطع والمبالغة في الشيء، سواء كان في الأقوال أو في الاعتقادات أو في الأفعال -كله على خلاف هديه ﷺ القائل: «هلك المتنطعون^(٣)»^(٤).

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به. قال: «وقد وجدتموه؟»، قالوا: نعم. قال: «ذاك صريح الإيمان»، رواه مسلم^(٥)، الإشارة بقوله: «ذاك

(١) تمتة كلام الماتن: «وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]».

(٢) الذريعة في الأصل: ما يدين الإنسان من الشيء ويقرب منه، ثم استخدمت لمعانٍ أخرى تتضمن المعنى المشار إليه. ينظر: العين، ٩٨/٢، الزاهر في معاني كلمات الناس، ٥٠١/١، تهذيب اللغة، ١٨٩/٢.

(٣) المتنطعون: هم المتعمقون المغالون في الكلام، المتكلمون بأقصى حلوهم، مأخوذ من النطع، وهو: الغار الأعلى من الفم، ثم استعمل في كل تعمق قولاً وفعلاً. النهاية، ٧٤/٥.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، (٢٦٧٠)، وأبو داود، (٤٦٠٨)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، (١٣٢)، وأبو داود، (٥١١١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

صريح الإيمان» إلى تعاضمهم أن يتكلموا به»: وليست الإشارة إلى وجوده في قلوبهم، فالوساوس كلها مذمومة، والخواطر لها أسبابها من قبل العبد، وعليه أن يسد جميع منافذها إلى قلبه، ويحفظه منها، فإذا وجدها أعرض عنها، واستعاذ بالله من الشيطان الرجيم، وكونه لا يتكلم بها، ولا يسترسل معها، ولا يساكنها، هذا صريح الإيمان.

«ولمسلم -أيضاً- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوسوسة، فقال: «تلك محض الإيمان»^(١)، وهو بمعنى حديث أبي هريرة؛ فإن وسوسة النفس ومدافعة وسواها بمنزلة المحادثة الكائنة بين اثنين، فمدافعة الوسوسة الشيطانية، واستعظامها -صريح الإيمان، ومحض الإيمان، هذه طريقة الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان»: وإنما هلك من تنكب سبيلهم؛ فاسترسل وراء هذه الوساس.

«ثم خلف من بعدهم خلف سودوا الأوراق بتلك الوساس التي هي شكوك وشبه؛ بل وسودوا القلوب، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق؛ ولذلك أظن الشيخ رضي الله عنه في ذم الخوض في الكلام في القدر والفحص عنه.

وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»^(٢): وإذا نظرنا في علم السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، (١٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾، (٢٤٥٧)، ومسلم، كتاب العلم، باب في الألد الخصم، (٢٦٦٨)، والترمذي، (٢٩٧٦)، والنسائي، (٥٤٢٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

من الأئمة، وجدنا كلامهم مختصراً جداً بقدر الحاجة، فالحكم مقرون بدليله من غير تشقيق، ولا استرسال وتطويل، هذه سمة علم السلف، كما قرر ذلك ابن رجب رحمه الله في «بيان فضل علم السلف على علم الخلف»، وقال: وقد فتن كثير من المتأخرين بهذا؛ فظنوا أن من كثر كلامه وجداله وخصامه في مسائل الدين فهو أعلم ممن ليس كذلك، وهذا جهل محض^(١). إلا أنه قد يُحتاج في بعض المواطن إلى شيء من البسط والتوضيح لبعض القضايا التي تحتاج إلى ذلك، فهذا مطلوب، والمذموم الاسترسال حيث يكفي الإيجاز، وإلا فكتب شيخ الإسلام حشيت بالاستطراد والتطويل؛ لأنه احتاج إلى ذلك؛ لكثرة تشقيق أهل الضلال، وتشغيهم بتطويل المقال، وظنهم أن أحداً من أهل الحق لا يحسن ما يحسنون.

ومن العجائب أنه بسلاحهم أرداهم نحو الحضيض الداني^(٢)
«وقال الإمام أحمد: حدثنا أبو معاوية^(٣)، حدثنا داود بن أبي هند^(٤)،

(١) ينظر: بيان فضل علم السلف على علم الخلف، (ص: ٥).

(٢) قاله ابن القيم في شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. ينظر: النونية، (ص: ٢٣٠، ٢٣٢).

(٣) هو: محمد بن خازم الضرير - وخازم بمعجمتين - الكوفي، ذكره الحافظ في المرتبة الثانية من طبقات المدلسين، وقال في التقريب: «ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد بهم في حديث غيره»، توفي سنة (١٩٥هـ)، أخرج له الجماعة. ينظر: تهذيب الكمال، ٢٥/١٢٥، توضيح المشته، ٣/١٥، هدي الساري، (ص: ٤٣٨)، تعريف أهل التقديس، (ص: ١٢)، والتقريب، (٥٨٤١).

(٤) هو: دينار بن غُذافر، ويقال: طهمان القشيري البصري، أحد الأعلام الأثبات، لكن قال أبو داود: «إلا أنه خولف في غير حديث»، وقال ابن حبان: «وكان من خيار أهل البصرة، من المتقنين في الروايات إلا أنه كان بهم إذا حدث من حفظه، ولا يستحق الإنسان الترك بالخطأ اليسير والوهم اليسير يههم؛ حتى يفحش ذلك منه»، وقال الذهبي: «حجة، ما أدري لم لم يخرج له البخاري؟»، وقال ابن حجر: «ثقة متقن، كان بهم بأخرة»، توفي سنة (١٤٠هـ)، أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم، وأصحاب السنن. ينظر: الثقات، ٦/٢٧٨، تهذيب الكمال، ٨/٤٦١، الميزان، ٢/١١، الكاشف، ١/٣٨٣، التقريب، (١٨١٧).

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال: فكأنما تفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب^(١)، قال: فقال: «ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض، بهذا هلك من كان قبلكم»، قال: فما غبطت نفسي بمجلس فيه رسول الله لم أشهده بما غبطت نفسي بذلك المجلس أني لم أشهده. ورواه ابن ماجه -أيضاً-^(٢): «ضرب الكتاب بعضه ببعض: إقامة التعارض بين نصوصه، ومحاولة كل طرف إيجاد ثغرة في دليل الآخر، والموفق من يستطيع التوفيق بينهما، كما فعل أهل السنة والجماعة.

«وقال تعالى: ﴿فَأَسْتَمِعُمْ بِمَخْلَقِكُمْ كَمَا اسْتَمَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِمَخْلَقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، الخلاق: النصيب، قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُ فِي الْأَخْرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠]؛ أي: استمتعتم بنصيبكم من الدنيا، كما استمتع الذين من قبلكم بنصيبهم، ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾؛ أي: كالخوض الذي خاضوه، أو كالفوج أو الصنف أو الجيل الذي خاضوا، وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلاق وبين الخوض؛ لأن فساد الدين إما في العمل وإما في الاعتقاد، فالأول من جهة الشهوات، والثاني: من جهة الشبهات.

وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لتأخذن أمتي مأخذ القرون قبلها شبراً بشبر، وذراعاً بذراع»، قالوا: فارس والروم؟ قال: «فمن الناس إلا أولئك»^(٣): وأمراض القلوب شهوات، كما في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ

(١) كناية عن مزيد حمرة وجهه، المنبئة عن مزيد غضبه رضي الله عنه. ينظر: مرقاة المفاتيح، ١/ ١٧٥.

(٢) أخرجه ابن ماجه، أبواب السنة، باب في القدر، (٨٥)، وأحمد، (٦٦٦٨)، وابن أبي عاصم، (٤٠٦)، من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وصحح إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة، ١/ ١٤.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «لتبعن سنن من كان =

فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴿البقرة: ١٠﴾، أو شبهات، كما في قوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

«وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية كان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقوا على ثنتين وسبعين ملة، وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة»، قالوا: من هي، يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»، رواه الترمذي ^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»، رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: «حديث حسن صحيح» ^(٢).

وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أهل الكتابين

= قبلكم»، (٧٣١٩)، وابن ماجه، (٣٩٩٤)، بنحوه من حديثه. وجاء نحوه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(١) أخرجه الترمذي، أبواب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، (٢٦٤١)، والحاكم، (٤٤٤)، من حديثه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه»، وجاء نحوه من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب شرح السنة، (٤٥٩٦)، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق الأمة، (٢٦٤٠)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، (٣٩٩١)، وأحمد، (٨٣٩٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وجاء نحوه من حديث أنس، وعبد الله بن عمرو، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

والحديث حسنه البوصيري في مصباح الزجاجة، ٤/١٨٠، والعراقي في المغني، ٤/١٨٧٩، والسخاوي في المقاصد، (ص: ٢٥٩)، وهو حديث متواتر جاء عن أكثر من عشرة من الصحابة، كما في المغني للعراقي، ٤/١٨٧٩، وبنحوه في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، ١/٤٤٧.

افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة -يعني: الأهواء- كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»^(١): والحديث بمجموع طرقه ثابت.

«وأكبر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأمة: مسألة القدر، وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع».

❖ [مبنى العبودية والإيمان على التسليم]

«وقوله: «فمن سأل: لمَ فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين»؛ لأن الله ﷻ قال في كتابه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

«اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله على التسليم، وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع، ولهذا لم يحك الله سبحانه عن أمة نبي صدقت بنبيها وآمنت بما جاء به أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ونهاها عنه وبلغها عن ربها، ولو فعلت ذلك؛ لما كانت مؤمنة بنبيها»: وهذا لا ينافي البحث عن الحكمة فيما له حكمة مقدور معرفتها للعباد، من باب ﴿لِيُظْمِنَ قَلْبِي﴾، فهذا لا يلام؛ ولذلك تجدون الحكم المذكورة في كتب أهل العلم؛ لا لشك أو تردد في القبول، وإنما طلباً لزيادة اليقين، أو لإقناع خصم، والذم لمن طلب ما لا تتسع عقول البشر له، أو ما استأثر الله به، أو طلب مقدوراً، لكن لغير غرض مشروع.

(١) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب شرح السنة، (٤٥٩٧)، وأحمد، (١٦٩٣٧)، من حديثه ﷺ، وينظر: التخريج السابق.

«بل انقادت وسلمت، وأذعنت، وما عرفت من الحكمة عرفته، وما خفي عنها لم تتوقف في انقيادها وتسليمها على معرفته»؛ ولذا يقول أهل العلم في كثير من الأحكام: هذا أمر تعبدي^(١)؛ لأننا لم نعرف حكمته، والنتيجة أننا آمننا وانقذنا.

«ولا جعلت ذلك من شأنها، وكان رسولها أعظم عندها من أن تسأله عن ذلك، كما في الإنجيل: يا بني إسرائيل لا تقولوا لم أمر ربنا؟ ولكن قولوا: بم أمر ربنا^(٢)؟ ولهذا كان سلف هذه الأمة التي هي أكمل الأمم عقولاً ومعارفَ وعلومًا، لا تسأل نبيها: لم أمر الله بكذا؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قدر كذا ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام، وأن قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم.

فأول مراتب تعظيم الأمر: التصديق به، ثم العزم الجازم على امتثاله، ثم المسارعة إليه، والمبادرة به القواطع والموانع؛ لأنك إذا ترددت ولبثت وتريثت جاءك ما يعوقك، وجاءك الشيطان يثبطك، وقرناء السوء يؤخرونك، فاقطع الطريق عليهم بالمسارعة.

«ثم بذل الجهد والنصح في الإتيان به على أكمل الوجوه، ثم فعله لكونه مأمورًا به، بحيث لا يتوقف الإتيان به على معرفة حكمته، فإن ظهرت له فعله، وإلا عطّله؛ فإن هذا ينافي الانقياد، ويقدح في الامتثال.

قال القرطبي ناقلًا عن ابن عبد البر: فمن سأل مستفهمًا راغبًا في العلم ونفي الجهل عن نفسه، باحثًا عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه» يعني: عن تفاصيل

(١) مثل قول المالكية بطهارة الكلب، وأن الأمر بغسل الإناء سبعا من ولوغ الكلب، إنما هو للتعبّد.

ينظر: المدونة، ١/١١٦، الاستذكار، ١/٢٠٦، التاج والإكليل، ١/٩١.

(٢) ينظر: الصواعق المرسلّة، ٤/١٥٦١، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ٢/٤٦٦.

الحكم من أجل تأديته على الوجه المأمور به، «فلا بأس به؛ فشفاء العي السؤال»^(١)، ومن سأل متعنتاً غير متفقه ولا متعلم، فهو الذي لا يحل قليل سؤاله ولا كثيره^(٢).

قال ابن العربي: الذي ينبغي للعالم أن يشتغل به هو بسط الأدلة، وإيضاح سبل النظر، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة المعينة على الاستمداد، قال: فإذا عرضت نازلة أتيت من بابها، ونشدت من مظانها، والله يفتح وجه الصواب فيها. انتهى^(٣).

وقال عليه السلام: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، رواه الترمذي، وغيره^(٤).

ولا شك في تكفير من رد حكم الكتاب، ولكن من تأول حكم الكتاب لشبهة عرضت له، بُين له الصواب ليرجع إليه، والله تعالى لا يُسأل عما يفعل؛ لكمال حكمته ورحمته وعدله، لا لمجرد قهره وقدرته - كما يقول جهم وأتباعه-، وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قول الشيخ: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنوب ما لم يستحله».

(١) إشارة إلى حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه، حيث قال: أصاب رجلاً جرح في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم احتلم، فأمر بالاغتسال، فاغتسل فمات، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «قتلوه قتلهم الله، ألم يكن شفاء العي السؤال»، أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب المتيمم يجد الماء بعدما يصلي في الوقت، (٣٣٧)، وابن ماجه، أبواب التيمم، باب في المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل، (٥٧٢)، وأحمد، (٣٠٥٦)، وجاء من حديث جابر رضي الله عنه، صححه الحاكم، وقال: «على شرطهما»، ووافقه الذهبي، (٦٣٠)، وابن السكن. ينظر: التلخيص الحبير، ١/٣٩٥.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي، ٦/٣٣٣.

(٣) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي، ٢/٦١٥.

(٤) أخرجه الترمذي، كتاب الزهد، باب (٢٣١٧)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، (٣٩٧٦)، وابن حبان، (٢٢٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي سنده قره بن عبد الرحمن بن حيويل مختلف فيه، قال الترمذي: «حديث غريب»، لا نعرفه من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه»، وصححه ابن حبان، وحسنه ابن عبد البر، والنووي، وغيرهم. ينظر: التمهيد، ٩/١٩٨، الأذكار للنووي، (١٠٢٧)، التعليقات الحسان، (٢٢٩).

﴿ حكم من أنكر شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ ﴾

«قوله: «فهذا جملة ما يحتاج إليه من هو منور قلبه من أولياء الله تعالى، وهي درجة الراسخين في العلم؛ لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود؛ فإنكار العلم الموجود كضر، وادعاء العلم المفقود كضر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود»؛ فما يتعلق بالمخلوق يجب تعلمه؛ لأنه لا يمكن أن يؤدي ما أمر به إلا بعد التعلم على حسب المراتب المعروفة عند أهل العلم، وأما العلم المفقود الذي يتعلق بالله ﷻ وقدره وقضائه؛ فهذا لا نبحت فيه ولا نسترسل فيه، وقد فسرهما الشارح ابن أبي العز قال:

«الإشارة بقوله: «فهذا» إلى ما تقدم ذكره مما يجب اعتقاده والعمل به مما جاءت به الشريعة، وقوله: «وهي درجة الراسخين في العلم»؛ أي: علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلاً، نفيًا وإثباتًا، ويعني بالعلم المفقود: علم القدر الذي طواه الله عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، ويعني بالعلم الموجود: علم الشريعة أصولها وفروعها، فمن أنكر شيئاً مما جاء به الرسول كان من الكافرين، ومن ادعى علم الغيب كان من الكافرين، قال تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (١٦) إِلَّا مَن أَرْزَقْنِي مِن رَّسُولٍ ﴿ [البقر: ٢٦-٢٧] الآية، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤]، ولا يلزم من خفاء حكمة الله تعالى علينا عدمها، ولا من جهلنا انتفاء حكمته، ألا ترى أن خفاء حكمة الله علينا في خلق الحيّات، والعقارب، والفأر، والحشرات التي لا يعلم منها إلا المضرّة، لم ينف أن يكون الله تعالى خالقاً لها، ولا يلزم ألا يكون فيها حكمة خفيت علينا؛ لأن عدم العلم لا يكون علماً بالمعدوم»: وهذا واضح جلي؛ فإن عدم العلم ليس علماً بالعدم، وكوننا لم نعرف شيئاً ما، لا يلزم انتفاؤه.

[الإيمان باللوح المحفوظ والقلم]

«قوله: «وَنُومِنُ بِاللُّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُفِعَ».

قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿١١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، روى الحافظ أبو القاسم الطبراني بسنده إلى النبي ﷺ: أنه قال: «إن الله خلق لوحًا محفوظًا من درة بيضاء، صفحاتها من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، لله فيه كل يوم ستون وثلاثمائة لحظة، يخلق ويرزق، ويميت ويحيي، ويعز ويذل، ويفعل ما يشاءه»^(١).

اللوح المذكور: هو الذي كتب الله مقادير الخلائق فيه، والقلم المذكور: هو الذي خلق الله، وكتب به في اللوح المذكور المقادير، كما في سنن أبي داود عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ: «أول ما خلق الله تعالى القلم، فقال له: اكتب، قال: يا رب، وما أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة»^(٢).

(١) أخرجه الطبراني، (١٠٦٠٥، ١٢٥١١)، والأصبهاني في العظمة، ٢/٦٢١، وابن بطة في الإبانة الكبرى، (٩٥)، والحاكم، (٣٧٧١، ٣٩١٧)، وأبو نعيم في الحلية، ١/٣٢٥، والبيهقي في الأسماء والصفات، (١٠٠٤)، من طريق سعيد بن جبیر، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال الحاكم في الموضوع الأول: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وقال في الموضوع الثاني: «هذا حديث صحيح الإسناد، فإن أبا حمزة الشمالي [الراوي عن سعيد] لم ينقم عليه إلا الغلو في مذهبه فقط»، وتعقبه الذهبي في الموضوع الأول فقال: «اسم أبي حمزة ثابت، وهو واه بمرّة»، قلت: رواه الطبراني وغيره من طرقٍ أخرى، عن سعيد بن جبیر؛ ولذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١١٨٠٠): «رواه الطبراني من طريقين، ورجال هذه ثقات».

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب القدر، باب ١٧، (٢١٥٥)، وفي كتاب التفسير، باب ومن سورة ن، (٣٣١٩)، وأحمد، (٢٢٧٠٥، ٢٢٧٠٧)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال الترمذي في الموضوع الأول: «حديث غريب من هذا الوجه»، وقال في الموضوع الثاني: حسن صحيح غريب. وقال عبد الحق في الأحكام الوسطى، ٤/٣٠٧: «وإسناده حسن، ذكر ذلك علي بن المديني»، وجاء نحوه من حديث ابن عباس، أخرجه الطبراني في الكبير، ٦٨/١٢٨، وقال الهيثمي في المجمع، ٧/٣٩٢: «ورجاله ثقات».

[أول المخلوقات] ❁

«واختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات أو العرش؟ على قولين ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهمداني^(١):

أصحهما: أن العرش قبل القلم؛ لما ثبت في الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء»^(٢).

فهذا صريح أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم بحديث عبادة هذا، ولا يخلو قوله: «أول ما خلق الله القلم» إلى آخره: إما أن يكون جملة، أو جملتين، فإن كان جملة -وهو الصحيح- كان معناه: أنه عند أول خلقه قال له: «اكتب»، كما في اللفظ: «أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب» بنصب «أول» و«القلم»، وإن كان جملتين، وهو مروي برفع «أول» و«القلم»، فيتعين حملة على أنه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفق الحديثان؛ إذ حديث عبد الله بن عمرو صريح في أن العرش سابق على التقدير، والتقدير مقارن لخلق القلم، وفي اللفظ الآخر: «لما خلق الله القلم قال له: اكتب»، فهذا القلم أول الأقلام وأفضلها وأجلها، وقد قال غير واحد من أهل التفسير: إنه القلم الذي أقسم الله به في قوله تعالى: ﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١].

يقول الطحاوي رضي الله عنه: «ونؤمن باللوح والقلم»؛ لأنهما ثبتا بطريق التواتر،

(١) هو: الحسن بن أحمد بن الحسن، أبو العلاء الهمداني، الحافظ المقرئ، توفي (٥٦٩هـ)، له تصانيف، منها: «زاد المسير»، و«الوقف والابتداء»، و«الهادي في معرفة المقاطع والمبادي». ينظر: الكامل في التاريخ، ١٠/٦٢، السير، ٢١/٤٠، تذكرة الحفاظ، ٤/٨٠.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى رضي الله عنه، (٢٦٥٣)، والترمذي، (٢١٥٦)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

فثبوتهما قطعي^(١) «وبجميع ما فيه قد رقم»؛ أي: اللوح، والقلم هو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]، فعندنا اللوح الذي كتبت فيه المقادير، والقلم الذي -أيضًا- كتبت به المقادير، وفي الحديث: «أول ما خلق الله القلم» واختلف في هذه الأولوية، فقليل: أولية مطلقة، بمعنى أن القلم أول المخلوقات، ومنهم من يرى أنها أولية نسبية، مقيدة بما بعد العرش، قال ابن القيم رحمته الله:

والناس مختلفون في القلم الذي كُتِبَ القضاء به من الديان هل كان قبل العرش أو هو بعده قولان عند أبي العلاء الهمداني والحق أن العرش قبل لأنه وقت الكتابة كان ذا أركان^(٢)

ولذا يقول: اختلف العلماء هل القلم أول المخلوقات؟ والحديث فيه روايتان: نصب (أول) (والقلم)، ورفعها.

وثبت في الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء» فإذا قلنا: إن التقدير هنا هو الكتابة، وكتبها في اللوح المحفوظ قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، فإن العرش كان وقتها على الماء.

وهذا الحديث صريح في أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب» فالأولية مقترنة بالأمر بالكتابة، والأمر بالكتابة كان عند أول خلق القلم بدون فاصل، وإذا أثبتنا أولية العرش؛ فلا بد أن نثبت أولية الماء؛ لأن العرش على الماء، وهذه مسألة

(١) ينظر: أصول السنة لابن أبي زمنين، (ص: ١٢٨)، أصول الدين لجمال الدين الحنفي، (ص: ١٦٠)، العقيدة الواسطية، (ص: ٢١).

(٢) الأبيات من نونية ابن القيم، (ص: ٦٥)، وينظر: منهاج السنة النبوية، ١/ ٣٦١.

منفصلة، ونحن لا نبحث فيها الآن، والكلام في توجيه حديث: «أول ما خلق الله القلم» مع قوله ﷺ: «وكان عرشه على الماء».

والذي يزيل الإشكال أن يكون الحديث جملة واحدة، فتكون الأولية مقيدة بالأمر بالكتابة.

وعلى القول: أنها مطلقة، فهي تقيد -أيضاً- بهذا العالم، كما قال ابن القيم، والشارح ينقل كلامه بنصه من التبيان^(١).

«والقلم الثاني: قلم الوحي؛ وهو الذي يُكتب به وحيُّ الله إلى أنبيائه ورسله، وأصحاب هذا القلم هم الحكام على العالم، والأقلام كلها خدم لأقلامهم.

وقد رُفِع النبي ﷺ ليلة أسري به إلى مستوى يسمع فيه صريف الأقلام، فهذه الأقلام هي التي تكتب ما يوحيه الله ﷻ من الأمور التي يدبر بها أمر العالم العلوي والسفلي^(٢)»: القلم الثاني هو أقلام الملائكة، وأقلامهم هي التي سمع النبي ﷺ صريفها^(٣)، وأما كتابة المقادير؛ فقد تمت قبل، ليست هي التي سمعها النبي ﷺ ليلة الإسراء والمعراج.

✦ [عجز البشر عن تغيير ما قدره الله وكتبه]

«قوله: «فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى أنه كائن؛ ليجعلوه غير كائن؛ لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه غير كائن؛ ليجعلوه كائناً؛ لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة».

(١) ينظر: التبيان في أقسام القرآن، (ص: ٢٠٧-٢٠٨).

(٢) إشارة إلى ما جاء في حديث الإسراء والمعراج: «ثم عرج بي حتى ظهرت بمستوى أسمع صريف الأقلام» أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء؟، (٣٤٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، وفرض الصلوات، (١٦٣).

(٣) ينظر: التبيان في أقسام القرآن، (ص: ٢٠٨).

تقدم حديث جابر عن رسول الله ﷺ قال: جاء سراقه بن مالك بن جعشم فقال: يا رسول الله، بين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن، فيم العمل اليوم: أفيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير، أم فيما يستقبل؟ قال: «لا؛ بل فيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير»، وجاء في الحديث قوله: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»^(١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنت خلف النبي ﷺ يوماً فقال: «يا غلام ألا أعلمك كلمات؟ احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام، وجفت الصحف»، رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح^(٢): «وليس في هذا مستمسكاً لمن أراد أن يعطل الأسباب، ويقول: إذا كان الناس لا يستطيعون أن يضروني بشيء لم يُكْتَب علي؛ فلماذا أتعاني أسباب الحفظ من شرورهم، وإذا كان قد كتب علي كل شيء؛ فلم أزاوِل الأسباب؟»

نقول: إن مباشرة الأسباب لا تنافي التوكل، وقد باشرها النبي ﷺ، ومن مثله في التوكل؟! والأسباب مؤثرة بجعل الله ﷻ فيها التأثير؛ خلافاً للمعتزلة الذين يرون أنها تؤثر بنفسها، وللأشاعرة الذين لا يرون لها أثراً وإنما الأثر وقع عندها لا بها،

(١) تقدم تخريجه ١/٤٢٣.

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب صفة القيامة، باب ٥٩، (٢٥١٦)، وأحمد، (٢٦٦٩)، وأبو يعلى في مسنده، (٢٥٥٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال ابن رجب: «وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس من طرق كثيرة، وطريق حنش التي خرجها الترمذي حسنة جيدة». وأخرجه الحاكم في المستدرک، ٣/٥٤١، من طريق عبد الملك بن عمير عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: «هذا حديث كبير عال، من حديث عبد الملك بن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، إلا أن الشيخين رضي الله عنهما لم يخرجوا شهاب بن خراش، ولا القداح في الصحيحين، وقد روي الحديث بأسانيد عن ابن عباس غير هذا».

فالشَّبَعُ يحصل عند الأكل لا به، والرِّي يحصل عند الشرب لا به^(١)، حتى ذكروا أنهم يجوزون أن يرى أعمى الصين بقعة الأندلس^(٢)؛ لأن المقابلة سبب للرؤية عند أهل السنة، وعندهم ليست سبباً، وإنما يحصل الإبصار عندها لا بها، ومثل هذا الكلام صدر من أذكياء عباقرة! والإنسان ضعيف مهما بلغ، لا يعول على حوله ولا طوله، ولا ذكائه ولا عبقريته، إنما يكون في جميع أحواله ملتجئاً إلى الله ﷻ، منكسراً بين يديه، يسأله العون والتوفيق والتسديد.

«وفي رواية غير الترمذي: «احفظ الله تجده أمامك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً»^(٣).

(١) ينظر: تهافت الفلاسفة، (ص: ٢٣٧)، الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٦/٦٤٦، والنبوات، ٢/٩٠٤.

(٢) صرح به أحد أئمة الأشاعرة، وهو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني - المعروف بالعصام- في شرحه لشرح العقائد النسفية، (ص: ٩٤)، يقول: «... بناء على ما مر أن الأشاعرة جوزوا رؤية ما لا يكون مقابلاً، ولا في حكمه من المرئي في المرئي؛ بل جوزوا رؤية أعمى الصين بقعة الأندلس»، ونسبها إلى الأشاعرة -أيضاً- الكرمانى في الكواكب الدراري، ١/١٩٧، و٢٤/١٠٦، والإيجي في المواقف، ٨/١٥٥، (المواقف مع شرحه للجرجاني)، وذكريا الأنصاري في منحة الباري، ١/٣٤٧.

تنبيه: الرؤية عند الأشاعرة: أمر يخلقه الله في الحي، ولا يشترط له عقلاً أن يكون بمواجهة، ولا تحديق بصر، ولا كون المرئي ظاهراً؛ بل الشرط كونه موجوداً. ينظر: إرشاد الساري، ١٠/١٣٤.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، (٢٨٠٣)، والبيهقي في الشعب، (١٠٧٤)، من طريق حنش به، وعبد بن حميد، (٦٣٦)، عن عطاء عن ابن عباس به، والحاكم في المستدرک، ٣/٥٤٢، والطبراني في المعجم الكبير، (١١٤٣)، (١٠٠١)، وغيرهم من طرق. قال ابن رجب في العلوم والحكم، (٤٦٠-٤٦١): «وهذا اللفظ أتم من اللفظ الذي ذكره الشيخ ﷺ، وعزاه إلى غير الترمذي، واللفظ الذي ذكره الشيخ =

«احفظ الله» يعني: احفظ أوامره بفعلها، ونواهيه بتركها.

«تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة» العلماء يقولون: الله ﷻ يوصف بالعلم ولا يوصف بالمعرفة؛ لأن العلم لا يستلزم سبق الجهل، والمعرفة علم بعد جهل^(١)، فيكون التعبير في قوله: «يعرفك» من باب المقابلة والمشاكلة.

✦ [أنواع الأقلام كما ورد في السنة]

«وقد جاءت الأقلام في هذه الأحاديث وغيرها مجموعة، فدل ذلك على أن للمقادير أقلامًا غير القلم الأول الذي تقدم ذكره في اللوح المحفوظ، والذي دلت عليه السنة أن الأقلام أربعة، وهذا التقسيم غير التقسيم المقدم ذكره»: التقسيم الذي تقدم ثنائي: قلم التقدير، وقلم الوحي، وهذا تقسيم رباعي:

«القلم الأول: العام الشامل لجميع المخلوقات، وهو الذي تقدم ذكره مع اللوح.

القلم الثاني: حين خلق آدم ﷺ، وهو قلم عام -أيضًا-، لكن لبني آدم ورد في هذا آيات تدل على أن الله قدر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم عقيب خلق أبيهم.

= رواه عبد بن حميد في مسنده بإسناد ضعيف عن عطاء، عن ابن عباس، وكذلك عزاه ابن الصلاح في الأحاديث الكلية التي هي أصل أربعين الشيخ ﷺ إلى عبد بن حميد وغيره. وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس من طرق كثيرة، من رواية: ابنه علي، ومولاه عكرمة، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، وعبيد الله بن عبد الله، وعمر مولى غفرة، وابن أبي مليكة، وغيرهم، وأصح الطرق كلها طريق حنش الصنعاني التي خرجها الترمذي، كذا قال ابن منده وغيره، وقد روي عن النبي ﷺ أنه وصى ابن عباس بهذه الوصية من حديث علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري، وسهل بن سعد، وعبد الله بن جعفر، وفي أسانيدها كلها ضعف».

(١) ينظر: لوائح الأنوار السنية، ١/ ١٥٣.

القلم الثالث: حين يرسل الملك إلى الجنين في بطن أمه فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة»، كما في حديث ابن مسعود وغيره^(١).

«القلم الرابع: الموضوع على العبد عند بلوغه؛ الذي بأيدي الكرام الكاتبين الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم، كما ورد ذلك في الكتاب والسنة^(٢)».

❖ [ما يترتب على العلم بأن كل شيء من عند الله]

وإذا علم العبد أن كلاً من عند الله، فالواجب إفراده سبحانه بالخشية والتقوى، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّكَاسَ وَأَخْشَوْنَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال: ﴿وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِنِّي فَأَنْقُونَ﴾ [البقرة: ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿هُوَ أَهْلُ النَّفْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦]، ونظائر هذا المعنى في القرآن كثيرة، ولا بد لكل عبد أن يتقي أشياء؛ فإنه لا يعيش وحده، ولو كان ملكاً مطاعاً؛ فلا بد أن يتقي أشياء يراعي بها رعيته، فحينئذٍ فلا بد لكل إنسان أن يتقي: «ولو كان من أشد الناس بأساً وأشدهم بطشاً، وحينئذٍ تكون خشيته من حراسه الذين هم في الحقيقية خدام عنده أكثر من غيرهم».

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، (٣٢٠٨)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الأدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، (٢٦٤٣)، وأبو داود، (٧٦)، والترمذي، (٢١٣٧)، وابن ماجه، (٧٦)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وتمامه: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نَطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلِكُ فَيَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بَكْتَبَ رِزْقَهُ، وَأَجْلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ...».

(٢) ينظر: التبيان في أقسام القرآن، (ص: ٢٠٩).

«فإن لم يتق الله اتقى المخلوق، والمخلوق لا يتفق حبهم وبعضهم؛ بل الذي يريده هذا يبغضه هذا، فلا يمكن إرضاءهم كلهم، كما قال الشافعي رحمه الله: رضا الناس غاية لا تدرك، فعليك بالأمر الذي يصلحك فالزمه، ودع ما سواه فلا تعانه^(١)».

الإنسان وإن كان ينصح للناس ويحب لهم ما يحب لنفسه، إلا أن أهم شيء عنده نجاة نفسه، أما أن يسعى إلى ما يصلح الناس على حساب ذمته، وعلى حساب أعماله؛ فهذا مذموم.

لكن رضا الناس فيما لا يغضب الله ويسخطه مطلوب؛ لأن الناس شهود، كما جاء في الحديث: «أنتم شهداء الله في أرضه»^(٢)، ففيه نوع سعي في إرضائهم فيما لا يسخط الله ﷻ. والله إذا رضي عن الإنسان أرضى عنه الناس، وشر الناس من أرضى الناس بسخط الله - نسال الله العافية -.

«إرضاء الخلق لا مقدور ولا مأمور، وإرضاء الخالق مقدور ومأمور، و-أيضاً- فالمخلوق لا يغني عنه من الله شيئاً، فإذا اتقى العبد ربه كفاه مؤونة الناس، كما كتبت عائشة إلى معاوية رضي الله عنه - روي مرفوعاً، وروي موقوفاً عليها-: «من أرضى الله بسخط الناس؛ رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس، ومن أرضى

(١) ينظر: تاريخ ابن يونس المصري، ٢/٢٧٦، مناقب الشافعي للأبري، برقم (٥٣).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، (١٣٦٧)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب فيمن يشئى عليه خير أو شر من الموتى، (٩٤٩)، والترمذي، (١٠٥٨)، والنسائي، (١٩٣)، وأحمد، (١٢٩٣٨)، من حديث أنس بن مالك: أن النبي ﷺ وبعض أصحابه رضي الله عنهم مروا بجنزة فأتوا عليها خيراً، فقال رسول الله ﷺ: «وجبت»، ثم مروا بجنزة أخرى فأتوا عليها شراً، فقال: «وجبت»، ولما سئل ﷺ عن قوله هذا، قال: «هذا أثنيتم عليه خيراً فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شراً فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض»، وجاء من حديث عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهم.

الناس بِسُخْطِ اللَّهِ؛ عاد حامده من الناس ذامًّا»^(١): سُخْطٌ وَسَخْطٌ كلاهما صحيح،
مثل: الرُّشْدُ والرَّشْدُ.

«فمن أرضى الله؛ كفاه مؤونة الناس، ورضي عنه ثم فيما بعد يرضون؛ إذ العاقبة للتقوى، ويحبه الله، فيحبه الناس»: والناس يكرهون من يخالف أهواءهم، فصاحب المعصية يكره من يحول بينه وبينها، ولكن العاقبة للتقوى وللمتقين، فلا بد أن يرضى عن حال بينه وبين المعصية في يوم من الأيام، ويعرف أنه ناصح.

«كما في الصحيحين عن النبي ﷺ: أنه قال: «إذا أحب الله العبد نادى يا جبريل: إني أحب فلانًا فأحبه، فيحبه جبريل، ثم ينادي جبريل في السماء: إن الله يحب فلانًا فأحبه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في الأرض»^(٢)، وقال في البغض مثل ذلك.

فقد بين أنه لا بد لكل مخلوق من أن يتقي؛ إما المخلوق وإما الخالق، وتقوى المخلوق ضررها راجح على نفعها من وجوه كثيرة، وتقوى الله هي التي يحصل بها سعادة الدنيا والآخرة، فهو سبحانه أهل للتقوى، وهو -أيضًا- أهل للمغفرة؛ فإنه هو الذي يغفر الذنوب، لا يقدر مخلوقٌ على أن يغفر الذنوب ويجير من عذابها غيره، وهو الذي يجير ولا يُجار عليه، قال بعض السلف: ما احتاج تقِيٌّ قط، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۗ ﴿٢﴾ وَرِزْقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]^(٣).

(١) أخرجه الترمذي، أبواب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان، (١٥٢٤)، من حديث عائشة ؓ، وأخرج بنحوه ابن حبان، (٢٧٧)، والشهاب، (٥٠١)، والبيهقي في الأسماء والصفات، (١٠٥٩)، من حديثها -أيضًا-، وصححه الحافظ ابن حجر في الأمالي المطلقة، (١٠٧).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، (٣٢٠٩)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أحب الله عبداً حبه لعباده، (٢٦٣٧)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ٨/ ٥٢٦.

قد يقول قائل: نرى كثيرًا من أهل التقوى في حاجة وعوز شديد، فكيف يجمع هذا مع تلك المقولة؟

والجواب: إما لأنه ادخر لهم ما هو أعظم من ذلك في الآخرة، وحفظت لهم حسناتهم كاملة، وإما لوجود خلل في هذه التقوى، كما سيشير إليه الشارح. والحاجة تتفاوت، وبعض الناس يُذل نفسه بما يظنه حاجة، وفي حقيقة الأمر ليس بحاجة، ولو استغنى عنه أغناه الله، وفتح له أبواب رزق أخرى.

«فقد ضمن الله للمتقين بأن يجعل لهم مخرجًا مما يضيق على الناس، وأن يرزقهم من حيث لا يحتسبون؛ فإذا لم يحصل ذلك دل على أن في التقوى خللاً؛ فليستغفر الله، وليتب إليه، ثم قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]؛ أي: فهو كافيه، لا يحوجه إلى غيره».

❖ [التوكل لا ينافي تعاطي الأسباب]

«وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطي الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مقدرًا، فلا حاجة إلى الأسباب».

توسع ابن القيم في أوائل الجواب الكافي في مسألة فائدة الدعاء مع أن الأقلام قد جفت بما هو كائن^(١)، ولهذه المسألة علاقة وثيقة بموضوع الأسباب.

«فإن الاكتساب منه فرض، ومنه مستحب، ومنه مباح، ومنه مكروه»: يكون فرضًا إذا كانت الحياة متوقفة عليه، كمن خاف على نفسه الموت من الجوع، فهذا يجب عليه أن يتسبب بما يحفظ حياته.

(١) ينظر: الجواب الكافي، (ص: ٩-١١، ١٦-٢١).

«ومنه حرام، كما قد عرف في موضعه، وقد كان النبي ﷺ أفضل المتوكلين؛ يلبس لامة^(١) الحرب» ودخل مكة وعلى رأسه المغفر^(٢)، «ويمشي في الأسواق للاكتساب حتى قال الكافرون: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان:٧]، ولهذا تجد كثيرًا مما يرى أن الاكتساب ينافي التوكل يرزقون على يد من يعطيهم، إما صدقة، وإما هدية، وقد يكون ذلك من مكاس أو والي شرطة أو نحو ذلك».

ذُكر للإمام أحمد أن أناسًا من اليمن يحجون من غير زاد، يزعمون أنهم متوكلون، فقال: هؤلاء يتوكلون على أزواد الناس^(٣)، نعم قد يصدق العبد ربه، فيغنيه الله عن السبب، لكن الكلام في الرد على من ظن أن طلب الأسباب قدح في التوكل.

وذكر والي الشرطة مع المكاس؛ لأنه كثيرًا ما يجري على أيديهم ظلم، وإلا فالشرطة من حيث هي ليست مذمومة.

(١) جاء في لبسه ﷺ الامة في الحرب أحاديث عديدة، منها حديث جابر بن عبد الله ﷺ في غزوة أحد، حيث جاء فيه: «فلبس لأمته، قال: فقالت الأنصار: رددنا على رسول الله ﷺ رأيه، فجاءوا، فقالوا: يا نبي الله، شأنك إذا، فقال: «إنه ليس لنبي إذا لبس لأمته أن يضعها حتى يقاتل»، أخرجه أحمد، (١٤٧٨٨)، والدارمي، (٢٢٠٥)، وابن الجارود، (١٠٦١)، من حديثه، وصحح إسناده البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة، (٦٠٣٥).

(٢) إشارة إلى حديث أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ دخل مكة عام الفتح، وعلى رأسه المغفر، فلما نزعه، جاءه رجل فقال: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: «اقتلوه»، أخرجه البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب دخول الحرم، (١٨٤٦)، ومسلم، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام، (١٣٥٧)، وأبو داود، (٢٦٨٥)، والترمذي، (١٦٩٣)، والنسائي، (٢٨٦٧).

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة، ٢١٦/٣، الفروع وتصحيح الفروع، ٥/٢٣٢.

«وهذا مبسوط في موضعه لا يسعه هذا المختصر، وقد تقدمت الإشارة إلى بعض الأقوال التي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَمَحُورُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، وأما قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]؛ قال البغوي: قال مقاتل: نزلت في اليهود حين قالوا: إن الله لا يقضي يوم السبت شيئاً. قال المفسرون: من شأنه أن يحيي ويميت، ويرزق، ويعز قومًا ويذل آخرين، ويشفي مريضًا، ويفك عانيًا، ويفرج مكروبًا، ويجيب داعيًا، ويعطي سائلًا، ويغفر ذنبًا، إلى ما لا يحصى من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء^(١): عقيدة اليهود: أن الله ﷻ لما خلق السموات والأرض في ستة أيام استراح يوم السبت^(٢) - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -؛ ولذا رد الله عليهم بقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]؛ أي: من تعب^(٣).

«قوله: «وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه»؛ هذا بناءً على ما تقدم من أن المقدور كائن لا محالة، ولقد أحسن القائل: ما قضى الله كائن لا محالة والشقي الجهول من لام حاله» وفيه جناس تام^(٤): (لا محالة)، (لام حاله)؛ لاتفاق اللفظين في نوع الحروف، وعددها، وهيئتها، وترتيبها.

(١) ينظر: تفسير البغوي، ٤٤٦/٧.

(٢) كذا في سفر التكوين، ٢/٢، وسفر الخروج، ٣١/١٧. وينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، ١١٥/٤، تأويل مشكل القرآن، (ص: ٥٤)، تفسير الطبري، ٣٧٦/٢٢.

(٣) ينظر: ياقوتة الصراط، (ص: ٤٧٩)، المفردات في غريب القرآن، (ص: ٧٤٢).

(٤) الجناس التام: هو ما تماثل ركناه، واتفقا لفظًا، واختلفا معنى، من غير تفاوت في تصحيح تركيبهما، واختلاف حركتهما، سواء كانا من اسمين، أو من فعلين، أو من اسم وفعل. ينظر: خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي، ٧٤/١.

«وقال الآخر:

اقنع بما ترزق يا ذا الفتى فليس ينسى ربنا نملة
 إن أقبل الدهر فقم قائمًا وإن تولى مدبرًا نم له»
 و-أيضا- هنا جناس تام في: (نملة)، (نم له).

✽ [سبق علم الله بالكائنات]

«قوله: «وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه؛ فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً ليس فيه ناقص، ولا معقب، ولا مزيل ولا مغير ولا محوّل، ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سمواته.»

هذا بناء على ما تقدم، من أن الله تعالى قد سبق علمه بالكائنات، وأنه قدر مقاديرها قبل خلقها، كما قال ﷺ: «قدّر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء»^(١).

فيعلم أن الله قد علم أن الأشياء تصير موجودة لأوقاتها على ما اقتضته حكمته البالغة، فكانت كما علم، فإن حصول المخلوقات على ما فيها من غرائب الحكم لا يتصور إيجادها إلا من عالم قد سبق علمه إلى إيجادها، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

قد نسمع من بعض الناس إذا رأوا شخصاً متميزاً بعلمه، وعمله، وورعه، ونصحته للناس، قالوا: هذا جاء في غير زمانه؛ أي: أن المفترض أن يوجد مثله قبل مئات السنين. والله ﷻ هو الذي أوجده في هذا الوقت، وهو الذي يعلم ما هو عامل فلا اعتراض.

(١) تقدم تخريجه ١/ ١٨٢.

وبعض الناس حين يرى تغير الأحوال، يتمنى أن لو وجد قبل هذا الوقت الذي وجدت فيه هذه الفتن، فيقال له: ما اختاره الله لك هو الخير - إن شاء الله تعالى -، وطوبى للعامل في مثل هذه الأيام. وقد عشنا عقوداً سبقت، فيها خير وطمأنينة، وفيها راحة بال، ولذة في العبادة، وليس ثمة عناء كبير في كثير مما يزاول من الصالحات، وأما اليوم؛ فتغيرت الأحوال، واضطربت الأمور، ومع هذا فالخيرة فيما يختاره الله ﷻ، وقد تمنى بعض النساء أن لو كن رجالاً من أجل أن يجاهدن في سبيل الله، فنزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَلِلنِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٢] (١).

«وأنكر غلاة المعتزلة أن الله كان عالماً في الأزل، وقالوا: إن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوا، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. قال الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-: ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروا كفروا» (٢).

إن أقروا بأن الله يعلم الأشياء قبل وجودها خصموا، وسقط قولهم، وإن أنكروه كفروا، نسأل الله العافية.

«فالله تعالى يعلم أن هذا مستطيع يفعل ما استطاعه فيثبته، وهذا مستطيع لا يفعل ما استطاعه فيعذبه، وإنما يعذبه لأنه لا يفعل مع القدرة، وقد علم الله ذلك

(١) أخرجه ابن جرير الطبري، ٢٦٣/٨ بإسناده إلى معمر، عن شيخ من أهل مكة في تفسير قوله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]، قال: «كان النساء يقلن: «ليتنا رجال فنجاهد كما يجاهد الرجال، ونغزو في سبيل الله!» فقال الله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

(٢) هذه العبارة نسبها الشارح للشافعي، ونسبها آخرون إلى كثير من السلف، ونسب شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى، ٤٣٩/٢٣ جزءاً منها إلى الشافعي، وجزءاً آخر منها إلى آخرين، قال: «قال مالك رحمه الله والشافعي وأحمد في القدرية: إن جحد علم الله كفر، ولفظ بعضهم ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خصموا، وإن جحدوه كفروا». وينظر: الأنوار السننية ولباقح الأفكار السننية، ١٤٠/٢.

منه، ومن لا يستطيع لا يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه: المُكَلَّفُ إما أن يكون مستطيعاً أو غير مستطيع، فالمستطيع إن فعل ما كَلَّفَ به أُجِرَ، وإن لم يفعل عُدِّبَ؛ لأنه مستطيع، وغير المستطيع لا يدخل تحت هذا التكليف، وهذا لا يستقيم إلا بثبوت العلم السابق لله تعالى.

«وإذا قيل: فيلزم أن يكون العبد قادراً على تغيير علم الله؛ لأن الله علم أنه لا يفعل، فإذا قَدَرَ على الفعل قَدَرَ على تغيير علم الله»: يقال: قُدْرته على الفعل معلومة لله ﷻ، كما أنه معلوم عند الله ﷻ كونه يفعل أو لن يفعل مع قدرته على الفعل، فالذي في علم الله هو الذي يطابقه الواقع، فإذا فعله العبد عرفنا أن ما فعله العبد هو ما علم الله ﷻ أنه كائن.

«قيل هذه مغالطة؛ وذلك أن مجرد قدرته على الفعل لا تستلزم تغيير العلم، وإنما يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل، ولو وقع الفعل لكان المعلوم وقوعه لا عدم وقوعه، فيمتنع أن يحصل وقوع الفعل مع علم الله بعدم وقوعه؛ بل إن وقع كان الله قد علم أنه يقع، وإن لم يقع كان الله قد علم أنه لا يقع، ونحن لا نعلم علم الله إلا بما يظهر»، كالتعليق بالمشيئة في قولك: لأفعلن كذا إن شاء الله، أو أنت طالق إن شاء الله، إن وقع فالله قد شاء وقوعه، وإن لم يقع فالله ﷻ لم يشأ وقوعه، فلا تحث إذا علقته بالمشيئة.

«وعلم الله مطابق للواقع، فيمتنع أن يقع شيء يستلزم تغيير العلم؛ بل أي شيء وقع كان هو المعلوم، والعبد الذي لم يفعل لم يأت بما يغير العلم؛ بل هو قادر على فعل لم يقع، ولو وقع لكان الله قد علم أنه يقع؛ لا أنه لا يقع، وإذا قيل: فمع عدم وقوعه يعلم الله أنه لا يقع، فلو قدر العبد على وقوعه قدر على تغيير العلم؟ قيل: ليس الأمر كذلك؛ بل العبد يقدر على وقوعه وهو لم يوقعه، ولو أوقعه لم يكن المعلوم إلا وقوعه، فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه»، قدرة العبد

مؤثرة في التكليف، فإن كان قادرًا فهو مكلف، وإن لم يكن قادرًا فليس بمكلف، وأما بالنسبة لعلم الله وتعلقه بالعبد؛ فما يقع هو المعلوم، سواء كان فعلًا أو تركًا.

«وهؤلاء فرضوا وقوعه مع العلم بعدم وقوعه، وهو فرض محال، وذلك بمنزلة من يقول: افرض وقوعه مع عدم وقوعه، وهو جمع بين النقيضين. فإن قيل: فإذا كان وقوعه مع علم الرب بعدم وقوعه محالًا لم يكن مقدورًا، قيل: لفظ المحال مجمل، وهذا ليس محالًا لعدم استطاعته له، ولا لعجزه عنه، ولا لامتناعه في نفسه؛ بل هو ممكن مقدور مستطاع، ولكن إذا وقع كان الله عالمًا بأنه سيقع، وإذا لم يقع كان عالمًا بأنه لا يقع، فإذا فرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع، صار محالًا من جهة إثبات الملزوم بدون لازمه، وكل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال»؛ لأنه - كما تقدم - من باب اجتماع النقيضين، والنقيضان لا يجتمعان.

«ومما يلزم هؤلاء: ألا يبقى أحد قادرًا على شيء لا الرب ولا الخلق^(١)؛ فإن الرب إذا علم من نفسه أنه سيفعل كذا لا يلزم من علمه ذلك انتفاء قدرته على تركه، وكذلك إذا علم من نفسه أنه لا يفعله لا يلزم منه انتفاء قدرته على فعله، فكذلك ما قدره من أفعال عباده، والله تعالى أعلم»؛ لأن الله ﷻ إذا فعل شيئًا ليس معناه أنه غير قادر على تركه، وإذا ترك شيئًا ليس معناه أنه غير قادر على فعله، تعالى الله عما يقولون ويفترضون، والله المستعان.

❖ [لا يتم التوحيد إلا بالإيمان بصفات الله تعالى]

«قوله: «وذلك من عقد الإيمان، وأصول المعرفة، والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]»: الإيمان بالقدر من عقد الإيمان؛

(١) في مجموع الفتاوى، ١٤/١٠٥: «ومما يلزم هؤلاء ألا يبقى أحد قادرًا على شيء إلا الرب».

يعني: من أصوله وأركانه الستة.

«الإشارة إلى ما تقدم من الإيمان بالقدر وسبق علمه بالكائنات قبل خلقها»: سبق علمه بالكائنات كلها: كلياتها وجزئياتها، خلافاً لمن ينفي العلم من غلاة القدرية أو ينفي العلم بالجزئيات دون الكليات، كما هو منسوب لبعض الفلاسفة.

«قال ﷺ في جواب السائل عن الإيمان: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر: خيره وشره»، وقال ﷺ في آخر الحديث: «يا عمر، أتدري من السائل؟»، قال: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»، رواه مسلم^(١).

وقوله: «والاعتراف بتوحيد الله وربوبيته»؛ أي: لا يتم التوحيد والاعتراف بالربوبية إلا بالإيمان بصفاته تعالى، فإن من زعم خالقاً غير الله فقد أشرك، فكيف بمن يزعم أن كل أحد يخلق فعله؟! لا يتم التوحيد ولا الإيمان إلا بالاعتراف بوجود الله ﷻ وأسمائه وصفاته التي جاءت عنه وعن رسوله ﷺ، على مراد الله؛ فإن الذي يؤمن برب لا صفات له فإنما يعبد عدماً، والذي يشبه الله ﷻ بمخلوقاته أو ببعض مخلوقاته يعبد صنماً، كما قال أهل العلم^(٢).

«ولهذا كانت القدرية مجوس هذه الأمة، وأحاديثهم في السنن»: جميع هذه الأحاديث التي ذكرها المؤلف والأحاديث التي في معناها مما لم يذكره كلها لا تسلم من مقال.

(١) تقدم تخريجه ١٩/١.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: «فمن نفى عنه ما أثبتته لنفسه من الصفات؛ كان معطلاً، ومن جعلها مثل صفات المخلوقين؛ كان ممثلاً، والمعطل يعبد عدماً، والممثل يعبد صنماً». الجواب الصحيح، ٤٠٦/٤.

[أحاديث واردة في ذم القدرية]

«روى أبو داود عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»^(١).

وروى أبو داود -أيضاً- عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون لا قدر، من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوهم، وهم شيعة الدجال، وحق على الله أن يلحقهم بالدجال»^(٢).

وروى أبو داود -أيضاً- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تجالسوا أهل القدر، ولا تفتحوهم»^(٣).

(١) تقدم تخريجه ١٣٠/١.

(٢) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩٢)، وأحمد، (٢٣٤٥٦)، من طريق عمر مولى غفرة، عن رجل من الأنصار، عن حذيفة، وهذا الإسناد ضعيف؛ لجهالة الذي لم يسم، وعمر مولى غفرة ضعيف، كما قال ابن حجر في المطالب العالية، ١٢/٤٧٤، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٢٣٨)، وقال: «هذا حديث لا يصح»، وأورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة، ١/٢٣٧، والفتني في تذكرة الموضوعات، (ص: ١٥). وجاء من حديث ابن عمر، وجابر، وأبي هريرة، وأنس، وسهل بن سعد رضي الله عنه، وهذه الطرق لا تخلو من ضعف -أيضاً-، وبعضها أضعف من بعض، والأصح وقفه، قال الدارقطني في العلل، ٤/٩٨: «ورواه الثوري، وابن وهب، عن عمر بن محمد، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً، والصحيح الموقوف عن ابن عمر».

(٣) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في القدر، (٤٧١٠)، وأحمد، (٢٠٦)، وابن حبان، (٧٩)، والحاكم، ١/١٥٩، من طريق عن حكيم بن شريك الهذلي، عن يحيى بن ميمون الحضرمي، عن ربيعة الجرشي، عن أبي هريرة، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً، وفي إسناده حكيم بن شريك الهذلي، فيه جهالة، ووثقه ابن حبان، (٧٤٢٦)، وضعف إسناده الضياء في المختارة، (٣٠١)، وأورده ابن كثير في مسند الفاروق، (٩١٣)، وقال: «هذا حديث غريب ثماني الإسناد، من أطول ما يقع في المسند»، ثم حكم على بعض أسانيده بالحسن، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٢١٨)، وقال: «هذا حديث لا يصح، وقد رواه الدارقطني من طرق كلها يدور على يحيى بن ميمون، وقد كذبوه».

وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من بني آدم ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية»^(١): مجوسيتهم باعتبار أنهم يقولون بأن العبد يخلق فعله، فأثبتوا مع الله خالقاً، كالمجوس الثنوية الذين يقولون بالهين: الظلمة والنور.

«لكن كل أحاديث القدرية المرفوعة ضعيفة، وإنما يصح الموقوف منها، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده»^(٢)، وهذا لأن الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم الله القديم، وما أظهر من علمه بخطابه وكتابه مقادير الخلائق، وقد ضل في هذا الموضوع خلائق من المشركين، والصابئين، والفلاسفة، وغيرهم ممن ينكر علمه بالجزئيات أو بغير ذلك، فإن ذلك كله مما يدخل في التكذيب بالقدر، وأما قدرة الله على كل شيء؛ فهو الذي يكذب به القدرية جملة؛ حيث جعلوه لم يخلق أفعال العباد، فأخرجوها عن قدرته وخلقها».

(١) أخرجه الترمذي، أبواب القدر، باب ما جاء في القدرية، (٢١٤٩)، وابن ماجه، أبواب السنة، باب في الإيمان، (٦٢)، القاسم بن حبيب، وعلي بن نزار، عن نزار، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٢٤٠)، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ونزار وعلي بن نزار والقاسم بن حبيب وسلام كلهم ليس بشيء»، وأورده في الموضوعات، ١/ ١٣٤.

من طريق أخرى، وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام، ٣/ ١٦١، متعباً على حكم الترمذي: «كذا قال من غير مزيد، وهو حديث لا يصح»، وجاء من حديث واثلة بن الأسقع، وجابر، وأبي سعيد، وأنس رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة، (٩٢٥)، والفريابي في القدر، (٢٠٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (١٢٢٤)، وذكره بلا إسناد عنه ابن بطة في الإبانة الكبرى، ٣/ ١٦٣، وشيخ الإسلام في مجموع الفتاوى، ٨/ ٢٥٨، ١٢/ ٣٣٠، وغيرهما.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٠] من العموم المحفوظ الباقي على عمومه، وبعض الأصوليين يقول: إنه لا يوجد في القرآن من العموم الباقي على عمومه إلا خمس آيات^(١)، وشيخ الإسلام أثبت في الفتاوى من أول القرآن الفاتحة وأول البقرة إلى قوله ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٨٤] عمومات كثيرة لم يدخلها التخصيص^(٢).

«والقدر الذي لا ريب في دلالة الكتاب والسنة والإجماع عليه، وأن الذي جحدوه هم القدرية المحضة بلا نزاع: هو ما قدره الله من مقادير العباد، وعامة ما يوجد من كلام الصحابة والأئمة في ذم القدرية يعني به هؤلاء، كقول ابن عمر رضي الله عنهما -لما قيل له: يزعمون ألا قدر وأن الأمر أنف-: «أخبرهم أي منهم بريء، وأنهم مني برآء»^(٣).

✦ [تضمن القدر لأصول عظيمة]

«والقدر الذي هو التقدير المطابق للعلم يتضمن أصولاً عظيمة: أحدها: أنه عالم بالأمور المقدره قبل كونها، فيثبت علمه القديم، وفي ذلك الرد على من ينكر علمه القديم.

الثاني: أن التقدير يتضمن مقادير المخلوقات، ومقاديرها هي صفاتها المعينة المختصة بها، فإن الله قد جعل لكل شيء قدرًا، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ

(١) ينظر: الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة، ٢/٦٨٦.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٦/٤٢٢.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة، (٨)، وأبو داود، (٤٦٩٥)، والترمذي، (٢٦١٠)، وأحمد، (٥٨٥٦).

نَقْدِيرًا ﴿ [الفرقان:٢]، فالخلق يتضمن التقدير؛ تقدير الشيء في نفسه بأن يجعل له قدر، وتقديره قبل وجوده».

وأنت إذا أتيت إلى خياط تريد أن يخيط لك ثوبًا، فأول ما يعلمه الخياط أنك تريد ثوبًا بحجمك ثم يقدره؛ أي: يفصله ويقطعه أجزاء مناسبة لك، ثم يوجد كاملاً، فهو يعلم به قبل أن يقدره بعلم إجمالي، والله المثل الأعلى، فالله ﷻ يعلم الشيء قبل وجوده، ثم يُقدره ﴿وَوَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ قَدْرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]؛ أي: جميع ما يتصف به المخلوق، ثم يوجد على هذه الكيفية.

«فإذا كان قد كتب لكل مخلوق قدره الذي يخصه في كميته، وكيفيته، كان ذلك أبلغ في العلم بالأمور الجزئية المعينة، خلافاً لمن أنكر ذلك وقال: إنه يعلم الكلّيات دون الجزئيات، فالقدر يتضمن العلم القديم والعلم بالجزئيات.

الثالث: أنه يتضمن أنه أخبر بذلك، وأظهره قبل وجود المخلوقات إخباراً مفصلاً؛ فيقتضي أنه يمكن أن يُعلمَ العبادَ الأمور قبل وجودها علماً مفصلاً، فيدل ذلك بطريق التنبيه على أن الخالق أولى بهذا العلم؛ لأنه مصدر هذا العلم الذي علمه العباد، ومن لازم ذلك أن يكون الله ﷻ أولى بهذا العلم.

«فإنه إذا كان يعلم عباده بذلك، فكيف لا يعلمه هو؟

الرابع: أنه يتضمن أنه مختار لما يفعله، مُحدِّث له بمشيئته وإرادته، ليس لازماً لذاته.

الخامس: أنه يدل على حدوث هذا المقدور، وأنه كان بعد أن لم يكن؛ فإنه يقدره ثم يخلقه».

[حياة القلب وموته] ❁

«قوله: «فويل لمن ضاع له في القدر قلباً سقيماً - وفي نسخة: فويل لمن صار قلبه في القدر قلباً سقيماً»^(١) - لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرّاً كتيماً، وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيماً».

تختلف نسخ الطحاوية في هذه الجملة؛ حيث يوجد في كثير منها: «فويل لمن ضاع له في القدر قلباً سقيماً»، وهذا لا معنى له، وملحون أيضاً. الثانية: «فويل لمن صار قلبه في القدر قلباً سقيماً»، وهذه الجملة أظهر.

«القلب له حياة وموت، ومرض وشفاء، وذلك أعظم مما للبدن، قال تعالى: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]: مرض القلب أثره أعظم من مرض البدن؛ لأن الخلل الكائن بسبب مرض القلب مرده إلى الدين، والخلل الناتج عن مرض البدن مرده إلى أمور الدنيا، والدنيا لا تعدل شيئاً بالنسبة للدين.

«أي: كان ميتاً بالكفر فأحييناه بالإيمان، فالقلب الصحيح الحي إذا عرض عليه الباطل والقبائح نفر منها بطبعه وأبغضها، ولم يلتفت إليها، بخلاف القلب الميت؛ فإنه لا يفرّق بين الحسن والقيح، كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «هلك من لم يكن له قلب يعرف به المعروف والمنكر»^(٢)؛ لأنه يترتب عليه ألا ينكر المنكر

(١) قال أحمد شاكر في تعليقه، (ص: ٢٥١): «في المطبوعة: «فويل لمن ضاع له في القدر قلباً سقيماً!!» وهو كلام لا معنى له، ثم جاء عقب ذلك: «وفي نسخة»، ثم ذكر اللفظ الذي هنا، والظاهر عندي أن هذا تصرف من أحد الناسخين، وجد اللفظ غلطاً في النسخة التي ينقل عنها، ثم وجد نسخة أخرى من المتن على الصواب، فأساء التصرف، وأثبتته في صلب الكتاب أثناء الكلام، على أنه نسخة».

(٢) ذكره ابن القيم في إغاثة اللهفان، ١/ ١٢٩، ورواه بنحوه: نعيم بن حماد في الفتن، (٤١١)، وابن جرير الطبري، ٢٣/ ١٢٨، والطبراني، (٨٨٩٦)، والبيهقي في شعب الإيمان، (٧١٨٢)، وغيرهم، =

ولا يأمر بالمعروف؛ بل قد لا يفعل المعروف؛ لأنه لا يعرف أنه معروف، وقد يرتكب المنكر؛ لأنه لا يعرف أنه منكر، وهذا أمره خطير، تلبس عليه الأمور حتى لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا.

«وكذلك القلب المريض بالشهوة؛ فإنه لضعفه يميل إلى ما يعرض له من ذلك بحسب قوة المرض وضعفه»، كما تقدم في قوله ﷺ: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠]، هذا مرض القلوب، وفي قوله: ﴿ فَيَطْمَعُ الْإِنْسَانُ فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، هذا مرض الشهوة.

«ومرض القلب نوعان، كما تقدم: مرض شهوة، ومرض شبهة، وأردأهما مرض الشبهة، وأردأ الشبه: ما كان من أمر القدر».

الشبه في باب القدر أمرها أشد من الشبه في غيره؛ لأن جلاء هذه الشبه فيه صعوبة شديدة؛ حيث إن بعض النصوص قد يُساء فهمها فتوقع من لم ترسخ قدمه في شيء من الاضطراب. والقدرية لهم أدلة في الظاهر، وكذلك الجبرية لكن كل فريق منهما نظر من جانب وترك الجانب الآخر، ووفق الله ﷺ أهل السنة بأن نظروا من الجانبين، ونزلوهما منازلهما بواسطة نصوص الكتاب والسنة، فاستقامت أحوالهم، فالقدرى مضطرب في حياته؛ لأن أثر القدر - سواء كان إيجابًا أو سلبيًا - كبير على النفس، وعلى الفعل، فالشخص الذي يظن أنه يخلق أفعاله، وأن الله ﷻ لا يقدر على فعله، كيف سيتعامل مع الجزاء والثواب من الله ﷻ في عمل يعمله بنفسه، لا سلطان لله عليه؟ والجبري الذي يرى نفسه مع القدر، كالميت بين يدي الغاسل، كيف ينظر

= عن ابن مسعود ﷺ قوله، قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١٢١٧٠): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح».

إلى الثواب والعقاب؟ لأنه يرى أنه مظلوم إذا عذب وحُوسب.

«وقد يمرض القلب ويشتد مرضه، ولا يعرف به صاحبه؛ لاشتغاله وانصرافه عن معرفة صحته، وأسبابها^(١)»: وأسباب أمراض القلوب كثيرة جداً، منها ما يدركه أكثر الناس، ومنها ما هو خفي على أكثرهم، كقول سفيان بن عيينة: «قد كنت أوتيت فهمًا في القرآن، فلما أخذت من مال أبي جعفر حرمت ذلك»^(٢) فمثل هذا لا يدركه كثير من الناس ممن أوغل في الحياة الدنيا، وقد تجده ينسى من المسائل؛ بل من الفنون الكثير، وقد يطلب الأشياء في وقتها فلا يعان عليها، ومع هذا لا تراه يرجع النظر في نفسه وفي تصرفاته، والله المستعان.

«بل قد يموت وصاحبه لا يشعر بموته»: يموت القلب الذي اتجهت إليه النصوص، والذي هو مناط التكليف، وقد يكون القلب المحسوس - وهو العضو المعروف - من أسلم القلوب، والعكس كذلك، فقد يكون مرض القلب الحسي عضالاً، ويحتاج إلى أدوية وعمليات كثيرة، ومع ذلك تجد القلب المعنوي حيًا مفعماً بالإيمان.

«وعلامه ذلك: أنه لا تؤلمه جراحات القبائح، ولا يوجعه جهله بالحق وعقائده الباطلة»، يعني: أنه لا يتأثر بالمعاصي والذنوب، ولا يحرك ساكنًا حينما يسمع ما يجري في مجتمعات المسلمين من المنكرات والشور، وعظائم الأمور، فقد يكون عنده ما يقدرح في توحيده، وما يخلخل عقيدته، ولا يبالي!

«فإن القلب إذا كان فيه حياة، تألم بورود القبيح عليه، وتألم بجهله بالحق بحسب حياته، وما لجرح بميت إيلام^(٣)»؛ فكيف يتألم من مات إذا سُلخ جلده؟!

(١) هذا الفصل من إغاثة اللهفان لابن القيم، ١/ ٦٨، وما بعدها.

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح، ١/ ٢٢١.

(٣) هذا عجز بيت للشاعر أبي الطيب المتنبّي، وصدوره: «مَنْ يَهْنُ يسهلِ الهوانُ عليه». ينظر: الأمثال =

«وقد يشعر بمرضه، ولكن يشتد عليه تحمل مرارة الدواء والصبر عليها، فيؤثر بقاء ألمه على مشقة الدواء؛ فإن دواءه في مخالفة الهوى، وذلك أصعب شيء على النفس، وليس له أنفع منه»: هذا فيه نوع حياة، فهو قد يشعر بمرضه، لكن يحول دونه ودون العلاج عدم تحمل هذا العلاج، فكثير من المرضى - حتى في الأمراض المحسوسة - تجده يعطى حمية، ويؤمر بتجنب بعض المأكولات التي تضره، ولا يصبر، ويجد نفسه تنازعه وتغالبه، وهذا يتضرر بلا شك.

«وتارة يوطن نفسه على الصبر ثم ينفس عزمه ولا يستمر معه؛ لضعف علمه وبصيرته وصبره، كمن دخل في طريق مخوف مفضٍ إلى غاية الأمن وهو يعلم أنه إن صبر عليه انقضى الخوف وأعقبه الأمن، فهو محتاج إلى قوة صبر وقوة يقين بما يصير إليه، ومتى ضُعب صبره ويقينه رجع من الطريق ولم يتحمل مشقتها، ولا سيما إن عدم الرفيق، واستوحش من الوحدة، وجعل يقول: أين ذهب الناس؟ فلي أسوة بهم، وهذه حال أكثر الخلق، وهي التي أهلكتهم».

ومن أمثال الناس الدارجة قولهم: الموت مع الناس رحمة؛ لأن المهم عند بعضهم أن يصير مع الناس على خير أو على شر، وهو تحقيق لكلام المؤلف: «أين ذهب الناس؟ فلي بهم أسوة».

لكن الأسوة ليست بالغوغاء وعامة الناس، وإنما الأسوة بمحمد ﷺ ومن تبعه: ﴿وَإِنْ تَطَعْتَ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦].

«فالبصير الصادق لا يستوحش من قلة الرفيق، ولا من فقدته إذا استشعر قلبه مرافقة الرعيل الأول: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

وما أحسن ما قال أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة في كتاب الحوادث والبدع، قال: حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة، فالمراد لزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف له كثيراً؛ لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ولا نظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم^(١).

وعن الحسن البصري رضي الله عنه أنه قال: السنة -والذي لا إله إلا هو- بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها -رحمكم الله-؛ فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعهم، وصبروا على سنتهم حتى لقوا ربهم، فكذلك فكونوا^(٢).

وكتاب الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة مطبوع في جزء صغير ومتداول، وفيه فوائد نافعة جداً في باب البدع، وهناك كتاب الحوادث والبدع للطرطوشي، وبينهما اتفاق كبير، وأظن أبا شامة استفاد من كتاب الطرطوشي.

يقول: «فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما مضى»، والسواد الأعظم تبعوا من دعاهم إلى هذه البدع، والقلوب تسرع إليها، «وهم أقل الناس فيما بقي»، فتجد بعض البلدان كلها على مذهب معين: أشعرية أو ماتريدية أو معتزلة، ومن دعاهم إلى الحق أنكروا عليه ورموه بالعظائم، كما كان في عصر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله السواد الأعظم على المذاهب البدعية الأخرى، ثم بعد ذلك في عهد

(١) ينظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث، (ص: ٢٢).

(٢) رواه الدارمي، (٢٢٣) بإسناده عن الحسن البصري، ونقله عنه أبو شامة في الباعث على إنكار البدع والحوادث، (ص: ١٦).

الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب حتى رموه بالعظائم، وأنه من الخوارج، وأنه يُكفر الناس؛ كل هذا لأنه دعا إلى الحق.

«وعلاوة مرض القلب: عدوله عن الأغذية النافعة الموافقة له إلى الأغذية الضارة، وعدوله عن دوائه النافع إلى دوائه الضار»: إذا ذكرت له بعض الأدوية الناجعة النافعة لأمراض القلوب لا يلقي لها بالاً، فهذا إما لزيادة في مرض قلبه، أو موت قلبه، أو أن أمر الدين لا يهمه.

✿ [أنفع أغذية وأدوية القلوب]

«فهناك أربعة أشياء: غذاء نافع، ودواء شافٍ، وغذاء ضار، ودواء مهلك.

فالقلب الصحيح يؤثر النافع الشافي على الضار المؤذي، والقلب المريض بضد ذلك، وأنفع الأغذية غذاء الإيمان، وأنفع الأدوية دواء القرآن^(١): وغذاء الإيمان الذي ينتفع به القلب إنما يزداد ويتأكد ويرسخ بإدامة النظر في آيات الله المقروءة في كتابه.

فدبر القرآن إن رمت الهدى فالعلم تحت تدبر القرآن^(٢)

وشيخ الإسلام يقول: «قراءة القرآن على الوجه المأمور به تورث القلب الإيمان العظيم، وتزيده يقيناً وطمأنينة وشفاء»^(٣)، وبعض الناس يقرأ القرآن كأنه يقرأ صحيفة من الصحف، وهذا موت القلوب، والله المستعان.

«فمن طلب الشفاء في غير الكتاب والسنة؛ فهو من أجهل الجاهلين،

(١) ينظر: إغاثة اللهفان، ٢/ ٣٦٣.

(٢) نونية ابن القيم، (ص: ٤٩).

(٣) مجموع الفتاوى، ٧/ ٢٨٣.

وأضل الضالين؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءً^١ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤].

الغالب أن الذي يستفيد ويهتدي وينتفع بالقرآن هو المؤمن، ومن كتب له الإيمان وكتبت له السعادة؛ فهو ينتفع به ولو لم يكن مؤمناً، كما جاء في الصحيح من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه: أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ في صلاة المغرب بسورة الطور قبل أن يسلم قال: كاد فؤادي أن يطير^(١). والله صلى الله عليه وسلم يقول عن النصارى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [المائدة: ٨٣]، ومع الأسف أن كثيراً من المسلمين يسمعون كلام الله ولا يحرك فيهم ساكناً، وذلك لتمكن واستحكام أمراض القلوب فيهم.

«وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢] و﴿مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٨٢]، لبيان الجنس، لا للتبويض:» على اعتبارها جنسية يكون جميع القرآن شفاء، والشفاء أخص من الدواء، وعلى اعتبارها تبعضية - وهو قول بعض المفسرين - يكون بعض آياته شفاء لا جميعها. وابن تيمية وابن القيم يميلان إلى أن للتجربة مدخلاً في الرقية، فيذكران آيات مخصوصة لبعض الأمراض، وهذا وإن كان ظاهره أنهما يقولان بالتبويض، إلا أنه لا تلازم بين المسألتين؛ ولذا صرح ابن القيم بأنها جنسية، لا تبعضية هنا^(٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الجهر في المغرب، (٧٦٥)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح، (٤٦٣)، وأبو داود، (٨١١)، والنسائي، (٩٨٧)، وابن ماجه، (٨٣٢)، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٢) ينظر: الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، (ص: ٨)، زاد المعاد، ٤/ ١٦٣.

«وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخرة، وما كل أحد يؤهل للاستشفاء به؛ فالقرآن قوي ونفّاذ، وثقيل ومؤثّر؛ لأنه كلام الله كالسيف الصقيل، لكن السيف الصقيل في يد زيد ليس مثله في يد عمرو؛ بل يختلف باختلاف قوة ضاربه، وكذلك القرآن، فتأتي إلى راقٍ عُرِفَ بعلمه وعمله، واستقامته وصدقه مع الله ﷻ، وطيب مطعمه - وهذا مهم جدًّا - فيؤثّر، ويأتي آخر يرقى الناس وهو مخلط، فلا يؤثّر؛ وذلك لأن الرقية من جنس الدعاء، فهي تحتاج إلى توفر شروطه، وانتفاء موانعه.

وأحد المشايخ الذين ماتوا قبل بضع سنين جيء له بماء ليقرأ فيه، فقرأ الفاتحة، قال صاحب الماء: يا شيخ كلنا نقرأ الفاتحة، فأصرَّ عليه، فقرأ المعوذتين، فانكسر الكأس!

«وإذا أحسن العليل التداوي به، ووضعه على دائه بصدق وإيمان، وقبول تام، واعتقاد جازم، واستيفاء شروطه، لم يقاوم الداء أبدًا»: صدق الشارح ﷺ.

«وكيف تقاوم الأدواء كلام رب الأرض والسماء، الذي لو نزل على الجبال لصدَّعها أو على الأرض لقطَّعها، فما من مرض من أمراض القلوب والأبدان إلا وفي القرآن سبيل الدلالة على دوائه، وسببه، والحمية منه؛ لمن رزقه الله فهماً في كتابه»: وهذا لمن وفي بشروطه.

«وقوله: «لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرًّا كتيماً»»: و(كتيم) على وزن (فعليل) ومعناه: (مفعول)؛ أي: مكتوم عن الخلق.

«أي طلب بوهمه في البحث عن الغيب سرًّا مكتومًا؛ إذ القدر سر الله في خلقه، فهو يروم ببحثه الاطلاع على الغيب، وقد قال تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ

عَيْبِهِ أَحَدًا ﴿ [الجن: ٢٦] إلى آخر السورة.

وقوله: «وعاد بما قال فيه»، أي: في القدر «أفأكأ» كذَّابًا «أثيمًا»؛ أي: مأثومًا؛ فالإيغال في مسائل القضاء والقدر مزلة أقدام، ضاع بسببها كثير من أصحاب العقول والأفهام، كل هذا لأنهم لم يتورعوا عن الإيغال في هذه المسائل.

✽ [العرش والكرسي حق]

«قوله: «والعرش والكرسي حق».

كما بين تعالى في كتابه قال تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، وقال تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]، وقال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] في غير ما آية من القرآن: آيات الاستواء على العرش سبع^(١).

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَبِيرِ﴾ [المؤمنون: ١١٦] ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦] ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧] ﴿وَيَجِلُّ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ مُّنْبِتَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥]، وفي دعاء الكرب المروي في الصحيح: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض رب العرش الكريم»^(٢).

(١) ينظر: التدمرية، (ص: ٢٩)، العرش للذهبي، ١/ ٢١١.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الكرب، (٦٣٤٥)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب دعاء الكرب، (٢٧٣٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وروى الإمام أحمد في حديث الأوعال عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «هل تدرون كم بين السماء والأرض؟»، قال: قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة، وكثف كل سماء مسيرة خمسمائة سنة، وفوق السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، ثم فوق ذلك العرش بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله فوق ذلك، ليس يخفى عليه من أعمال بني آدم شيء» ورواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(١). وروى أبو داود وغيره بسنده إلى رسول الله ﷺ

(١) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الجهمية، (٤٧٢٣)، وابن ماجه، أبواب السنة، باب فيما أنكرت الجهمية، (١٩٣)، وأحمد، (١٧٧١)، من طريق الوليد بن أبي ثور. وأخرجه أبو داود، (٤٧٢٥)، من طريق إبراهيم بن طهمان مختصراً، وقال: ب: «معنى هذا الحديث الطويل». وأخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الجهمية، (٤٧٢٤)، الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحاقة، (٣٣٢٠)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد، ١/ ٢٣٤، من طريق عمرو بن أبي قيس. وأخرجه أحمد، (١٧٧٠)، والحاكم، (٣١٣٧، ٣٤٢٨، ٣٨٤٩)، من طريق يحيى بن العلاء، عن عمه شعيب بن خالد. أربعتهم عن سماك بن حرب، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه مرفوعاً.

وأخرجه الحاكم، (٣٤٢٩، ٣٨٤٨)، -أيضاً- من طريق شريك، عن سماك به موقوفاً. وقد تكلم في بعض طرقه أهل العلم من أجل الوليد وابن عميرة، قال المنذري في مختصر سنن أبي داود، ٣/ ٢٨٣: «فيه الوليد، ولا يحتج بحديثه»، لكن قال ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود مع عون المعبود، ١٣/ ٥: «أما رد الحديث الأول بالوليد بن أبي ثور؛ ففاسد، فإن الوليد لم ينفرد به؛ بل تابعه عليه إبراهيم بن طهمان، كلاهما عن سماك».

قال البخاري في التاريخ الكبير، ٥/ ١٥٩: «ولا نعلم لابن عميرة سماعاً من الأحنف»، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»، وأشار إلى اختلاف الرواة عن سماك في رفعه ووقفه، وصحح الحاكم المرفوع، وقال: «وقد أسند هذا الحديث إلى رسول الله ﷺ شعيب بن خالد الرازي، والوليد بن أبي ثور، وعمرو بن ثابت بن أبي المقدم، عن سماك بن حرب، ولم يحتج الشيخان بواحد منهم، وقد ذكرت حديث شعيب بن خالد؛ إذ هو أقربهم إلى الاحتجاج»، وقال في الموقوف: «على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي في تصحيحه المرفوع، وحكمه على الموقوف، لكن قال: =

من حديث الأبيط^(١): أنه ﷺ قال: «إن عرشه على سمواته كهكذا»، وقال بأصابعه مثل: القبة^(٢). الحديث».

حديث الأبيط مضعف عند أهل الحديث، وكأن شيخ الإسلام يميل إلى ثبوته؛ حيث إنه قال: «وهذا الحديث قد يطعن فيه بعض المشتغلين بالحديث انتصاراً للجهمية، وإن كان لا يفقه حقيقة قولهم وما فيه من التعطيل، أو استبشاعاً لما فيه من ذكر الأبيط، كما فعل أبو القاسم المؤرخ، ويحتجون بأنه تفرد به محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن جبير، ثم يقول بعضهم: ولم يقل ابن إسحاق حدثني، فيحتمل أن يكون منقطعاً. وبعضهم يتعلل بكلام بعضهم في ابن

= «يحيى واه؛ بل حديث الوليد أجود»، وصحح المرفوع شيخ الإسلام، كما في الفتاوى، ٣/ ١٩٢، وأثبت سماع ابن عميرة عن الأحنف، وذهب ابن العربي في عارضة الأحوذى، ١٢/ ٢١٨، إلى عدم صحة شيء من حديث الأوعال، وأنها أمور تلقفت عن أهل الكتاب، ليس لها أصل في الصحة. وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أحمد، (٨٨٢٨)، والترمذي، (٣٢٩٨)، وقال: «غريب من هذا الوجه»، وآخر عن أبي سعيد رضي الله عنه عند الترمذي، (٢٥٤٠)، وآخر عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند الترمذي - أيضاً-، (٢٥٨٨).

(١) قال في النهاية، ١/ ٥٤: «الأبيط صوت الأقتاب، وأبيط الإبل: أصواتها وحينها؛ أي: أن كثرة ما فيها من الملائكة قد أنقلها حتى أطت، وهذا مثل وإيدان بكثرة الملائكة، وإن لم يكن ثم أبيط، وإنما هو كلام تقريب أريد به تقرير عظمة الله تعالى».

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في الجهمية، (٤٧٢٦)، والبخاري، (٣٤٣٢)، وابن خزيمة في التوحيد، (ص: ١٠٣ - ١٠٤)، والطبراني في الكبير، (١٥٤٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات، ٢/ ١٥٩، من حديث جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، وفي إسناده ابن إسحاق، وقد عنعن، وجبير بن محمد لم يوثقه غير ابن حبان، وأفرد الحافظ ابن عساكر هذا الحديث في جزء سمّاه: «بيان وجوه التخليط في حديث الأبيط»، وحسنه ابن القيم في قوله: «الحديث لا يخرج عن كونه حسناً»، وقال الذهبي: «هذا حديث غريب جداً فرد»، وقال الألباني: «إسناده ضعيف، ولا يصح في أبيط العرش حديث». ينظر: العلو للذهبي، (٧٣)، تهذيب سنن أبي داود، ١١/ ١٣، مختصر الصواعق المرسله، (ص: ٤٣٤)، السلسلة الضعيفة، (٢٦٣٩)، تخريج أحاديث شرح الطحاوية، (٢٩٥).

إسحاق، مع أن هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل متداولاً بين أهل العلم خالفاً عن سالف، ولم يزل سلف الأمة وأئمتها يروون ذلك رواية مصدق به، راد به على من خالفه من الجهمية، مُتَلَقِّين لذلك بالقبول، حتى قد رواه الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتابه في التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بأحاديث الثقات^(١).

«وفي صحيح البخاري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا سألتكم الله الجنة فسلوه الفردوس؛ فإنه أعلى الجنة وأوسط الجنة، وفوقه عرش الرحمن»^(٢)، يروى: «وفوقه» بالنصب على الظرفية، وبالرفع على الابتداء؛ أي: وسقفه، وذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن العرش فلك مستدير من جميع جوانبه، محيط بالعالم من كل جهة، وربما سموه الفلك الأطلس، والفلك التاسع، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه قد ثبت في الشرع أن له قوائمَ تحمله الملائكة، كما قال ﷺ: «فإن الناس يُصعقون، فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور»^(٣): وفي رواية: «أم هو ممن استثنى الله»^(٤)، يعني: في

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَاثَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾، (٧٤٢٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وجاء بنحوه من حديث معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأْتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾، (٣٣٩٨)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى رضي الله عنه، (٢٣٧٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، واللفظ للبخاري، وجاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾، (٧٤٧٢)، من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، والأعرج، ثلاثتهم عن أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث في ألفاظه اختلاف سيأتي بيانه.

قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧]؛ أي: أنه لم يصعق أصلاً.

«والعرش في اللغة: عبارة عن السرير الذي للملك، كما قال تعالى عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]، وليس هو فلَكًا، ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، فهو سرير ذو قوائم، تحمله الملائكة، وهو كالقبة على العالم، وهو سقف المخلوقات، فمن شعر أمية بن أبي الصلت^(١):

مجدوا الله فهو للمجد أهل ربنا في السماء أمسى كبيراً
بالبناء العالي الذي بهر النَّـ ساس وسوى فوق السماء سريراً
شرجعاً لا يناله بصر العـ ين ترى حوله الملائك صُورا^(٢)

الصور هنا: جمع أصور، هو المائل العنق لنظره إلى العلو، والشرجع: هو العالي المنيف، والسرير: هو العرش في اللغة: أمية بن أبي الصلت جاهلي آمن شعره وكفر قلبه، ويروى هذا مرفوعاً^(٣).

(١) هو: أمية بن عبد الله بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف بن عقدة الثقفي، شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف، رغب عن عبادة الأوثان، وقرأ التوراة والإنجيل، وكان يخبر بأن نبياً يبعث قد أطل زمانه، ويؤمل أن يكون هو ذلك النبي، فلما بلغه خروج رسول الله ﷺ وقصته كفر حسداً له، وكان النبي ﷺ يحب أن ينشد له أشعاره التي في توحيد الخالق، وقال فيه كما في حديث أبي هريرة ؓ: «كاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم»، أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، (٣٨٤١)، ومسلم، كتاب الشعر، (٢٢٥٦). ينظر: الشعر والشعراء، ١/٤٥٠، أنساب الأشراف للبلاذري، ١٣/٤٤١، العقد الفريد، ٦/١٢٧.

(٢) عزاه إليه ابن قتيبة في الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، (ص: ٤٨)، وأبو جعفر ابن أبي شيبة في العرش وما روي فيه، (ص: ٣٢).

(٣) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة، (١٩٧٣)، بإسناده إلى هشام بن الكلبي، عن أبيه قال: أنشد النبي ﷺ شعر أمية بن أبي الصلت، فقال ﷺ: «آمن شعره، وكفر قلبه»، وهو منقطع الإسناد، وأخرجه ابن عساکر في تاريخه، ٩/٢٧٢ عن ابن عباس ؓ بإسناد فيه ضعف. ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، (١٥٤٦).

«ومن شعر عبد الله بن رواحة رضي الله عنه الذي عرض به عن القراءة لامرأته حين اتهمته بجاريته»: رآته بعينها فوق الجارية يطؤها، فذهبت وأحضرت سكيناً، فجاءت وقد قضى وطره منها، فسألته فأنكر، فقالت: اقرأ القرآن إن كنت صادقاً، فأشده هذه الآيات على أنها قرآن يعرض، والزوجة من إيمانها ويقينها صدقت سمعها، وكذبت بصرها؛ لأنها لم تتوقع أن مسلماً يقرأ القرآن وعليه جنابة.

«شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مثوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طافٍ وفوق العرش رب العالمينا
وتحمليه ملائكة شداد ملائكة الإله مسؤمينا

ذكره ابن عبد البر وغيره من الأئمة^(١).

وروى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله صلى الله عليه وسلم من حملة العرش إن ما بين أذنيه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام»^(٢)، ورواه ابن أبي حاتم ولفظه: «مخفق الطير^(٣) سبعمائة عام»^(٤)، وأما من حرّف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن الملك؛ كيف يصنع بقوله تعالى: ﴿وَيَجْلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ مُّنْبِئَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]، وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]؟

(١) نقل هذه الحكاية محمد بن الحسن الشيباني في المخارج في الحيل، (ص: ٨)، والدارمي في الرد على الجهمية، (ص: ٦٠)، وابن سيده في المحكم، ١/ ٤٠٢، وابن عبد البر في الاستيعاب، ٣/ ٩٠١، وغيرهم.

(٢) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الجهمية، (٤٧٢٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره، (١٨٩٦٧)، والطبراني في الأوسط، (١٧٠٩)، والأصبهاني في العظمة، ٢/ ٧٣١، والبيهقي في الأسماء والصفات، (٨٤٦)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وجود إسناده ابن كثير في تفسيره، ٨/ ٢١٢، وصححه ابن حجر في الفتح، ٨/ ٦٦٥.

(٣) مخفق الطير: يعني بخفقان جناحيه، ففي لفظ الأصبهاني للعظمة، ٢/ ٧٣١: «مسيرة سبعمائة عام للطير السريع الطيران».

(٤) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم، (١٨٩٦٧).

أيقول: ويحمل ملكه يومئذ ثمانية؟ وكان ملكه على الماء؟ ويكون موسى ﷺ
أخذًا بقائمة من قوائم الملك؟ هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول؟!

وأما الكرسي؛ فقال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقد قيل:
هو العرش، والصحيح أنه غيره، نقل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه وغيره، روى ابن أبي
شيبه في كتاب صفة العرش، والحاكم في مستدركه، وقال: إنه على شرط الشيخين،
ولم يخرجاه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: أنه قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر
قدره إلا الله تعالى^(١). وقد روي مرفوعًا، والصواب أنه موقوف على ابن عباس،
ومثل هذا لا يدرك بالرأي، فله حكم الرفع.

وقال السدي: السموات والأرض في جوف الكرسي، والكرسي بين يدي
العرش^(٢)، وقال ابن جرير: قال أبو ذر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما
الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض»^(٣):

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره، (٣٠٣٠)، والدارمي في النقص، ١/ ٤٠٠، وعبد الله بن أحمد في السنة،
(٥٨٦)، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش وما روي فيه (٦١)، وابن خزيمة في التوحيد،
١/ ٢٤٨، والحاكم، (٣١١٦)، من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس قوله، قال الحاكم: «حديث
صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي على شرط الشيخين، وقد جاء مرفوعًا
-أيضًا-، لكن قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية، ١/ ١٤: «الصواب أنه موقوف على ابن
عباس»، وحكاه ابن جرير الطبري -أيضًا- عن أبي موسى الأشعري، والضحاك بن مزاحم،
وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير، ومسلم البطين. ينظر: تفسير الطبري، ٥/ ٣٩٨.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره، ٥/ ٣٩٨، عن السدي.

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره، ٥/ ٣٩٩، وأبو الشيخ الأصبهاني في العظمة، ٢/ ٥٨٧،
بإسنادهما إلى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي ذر رضي الله عنه، وحكم ابن كثير على إسناده
بالانقطاع في البداية والنهاية، ١/ ١٤٧، وقد جاء موصولًا، فرواه ابن أبي شيبة في العرش، وما روي
فيه من طريق المختار بن غسان، عن إسماعيل بن سلم، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر رضي الله عنه، =

كل هذا يدل على عظمة هذه المخلوقات، فكيف بعظمة الخالق؟!

«وقيل: كرسيه علمه، ويُنسب إلى ابن عباس، والمحفوظ ما رواه ابن أبي شيبه كما تقدم، ومن قال غير ذلك، فليس له دليل إلا مجرد الظن، والظاهر أنه من جراب الكلام المذموم، كما قيل في العرش»، أي: كما قيل في العرش: إنه الملك. «وإنما هو كما قال غير واحد من السلف: بين يدي العرش كالمِرْقاة إليه^(١)».

❖ [استغناء الله عن العرش وما دونه]

«قوله: «وهو مُسْتَعْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ».

لَمَّا ذَكَرَ الْإِسْتِوَاءَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، ذَكَرَ اسْتِغْنَاءَهُ ﷻ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ؛ لِثَلَا يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنَّهُ خَلَقَ الْعَرْشَ وَاسْتَوَى عَلَيْهِ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ كَمَا يَحْتَاجُ الْمَخْلُوقُ؛ بَلْ إِنَّ اللَّهَ ﷻ خَلَقَ الْعَرْشَ، وَثَبَّتْ قَوَاعِدَهُ، وَقَامَ بِقُدْرَتِهِ الْعَرْشَ وَسَائِرُ مَخْلُوقَاتِهِ، وَلَيْسَ بِهِ مِنْ حَاجَةٍ إِلَى الْعَرْشِ وَلَا إِلَى شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ؛ بَلْ كُلُّ مَخْلُوقَاتِهِ مُحْتَاجَةٌ إِلَيْهِ، كَمَا جَاءَتْ بِذَلِكَ النُّصُوصُ الَّتِي ذَكَرَ الشَّارِحُ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَن يَوْمِ الْعُلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر:١٥].

= وفيه إسماعيل بن سلم، لا يُعرف، ولعله إسماعيل بن مسلم المكي، يذكرونه في شيوخ المختار، وإسماعيل المكي هذا ضعيف. ينظر: التقريب، (٤٨٤).

(١) كذا عزاه الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية، ١/١٥، إلى غير واحد من السلف، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى، ٦/٥٨٤: «الكرسي ثابت بالكتاب والسنة وإجماع السلف»، وقال الذهبي في كتاب العرش، ١/٣٥٣: «ذكر كثير من العلماء أن هذا القول [يعني: القول بأن الكرسي موضع القدمين] قد حصل عليه إجماع السلف».

ولا يُقاس الخالق على المخلوق في شيء من هذه الأمور، فالخالق ﷻ له ما يليق به من الأسماء والصفات والأفعال، لا يشبهه فيها شيء من مخلوقاته، وهو فوق كل شيء، ومحيطٌ بكل شيء، ينزل إلى السماء الدنيا ولا يخلو منه العرش؛ فليُبعد العبد عن نفسه تمامًا ما يجول في خواتره وما يدور في أفهامه وأوهامه من أدنى مشابهة للمخلوق، وسيأتي في كلام الشارح بيان لما ذكره الماتن.

«أما قوله: «وهو مستغن عن العرش وما دونه»؛ فقال تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عِنْدَ عَيْنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، وإنما قال الشيخ رحمه الله هذا الكلام هنا؛ لأنه لما ذكر العرش والكرسي، ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش ليبين أن خلقه للعرش واستواءه عليه ليس لحاجته إليه؛ بل له في ذلك حكمة اقتضته، وكون العالي فوق السافل لا يلزم أن يكون السافل حاويًا للعالي محيطًا به حاملًا له، ولا أن يكون الأعلى مفتقرًا إليه، فانظر إلى السماء كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها، فالربُّ تعالى أعظم شأنًا وأجلُّ من أن يلزم من علوه ذلك؛ بل لوازمُ علوه من خصائصه، وهي حملة بقدرته للسافل، وفقر السافل» وهو العرش وما دونه، وجميعه فقيرٌ محتاجٌ إليه ﷻ «وغيانه هو سبحانه عن السافل وإحاطته ﷻ به، فهو فوق العرش مع حملة بقدرته للعرش وحملة، وغيانه عن العرش وفقر العرش إليه، وإحاطته بالعرش وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش وعدم حصر العرش له، وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق»؛ لأنَّ المخلوق إذا استوى وجلس واستقرَّ على شيء، فمن لازم ذلك أن الشيء يحويه ويحمِّله ويُقلِّه، «ونفاة العلو - أهل التَّعطيل - لو فصلوا هذا التفصيل؛ لهدوا إلى سواء السبيل، وعلموا مطابقة العقل للتَّنزيل، ولسلكوا خلف الدليل»، يعني: لو ساروا خلف الدليل؛ لقادهم ذلك إلى الهدى والصراط المستقيم، لكنهم تركوا الدليل، وساروا خلف ما تُمليه عليهم عقولهم، وما تُمليه عليهم الأفكار

الوافدة بعد ترجمة كتب اليونان وغيرهم^(١)، وتأثروا بها تأثراً كبيراً، وساروا في ركابها، ولهثوا وراءها، وكثر كلامهم، وقلَّ نفعهم، نسأل الله العافية.

«ولكن فارقوا الدليل؛ فضلوا عن سواء السبيل، والأمر في ذلك، كما قال الإمام مالك رحمته الله لما سُئِلَ عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]: كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلومٌ، والكيف مجهولٌ^(٢)؛ أي: أن معناه معلومٌ، فنصوص الصفات الثابتة في الكتاب والسنة كلها بلغة العرب، ولغة العرب معروف معاني مفرداتها، لكن كيفياتها حالٌ وصفِ الله بها غيرٌ معلومة، فلو قيل لك على سبيل المثال - تعالى الله عن الشبيه والنَّذِّ والمثيل والنظير -: إِنَّ فُلَانًا من علماء المغرب اسمه زيد. أنت تعرف معنى زيد، وتعرفُ أَنَّهُ عَلمٌ يُعَيِّنُ مُسمًى، لكنَّك لا تعرفُ كيفية هذا المسمًى وأنت لم تره، ولا وُصفت لك كيفيته. فإذا كان هذا بالنسبة للمخلوق؛ فكيف بالخالق!؟

بخلاف القائلين بالتفويض، حيث يرون أن هذه الصفات ليس لها معانٍ، وتُمرُّ كما جاءت، ويُفسِّرون كلامَ بعض السلف على هذا، يقولون: لا نعرف لصفاتِ الله معنى ولا كيفية^(٣)، ولو نزلنا مقولتهم هذه على المثال الذي أوردناه قلنا: لا فرق

(١) قال ابن النديم: «لَمَّا استظهر المأمون على ملك الروم، كتب إليه يسأله الإذن في إنفاذ ما يختار من العلوم القديمة المخزونة المدخرة ببلد الروم، فأجاب إلى ذلك بعد امتناع، فأخرج المأمون لذلك جماعة، منهم: الحجاج بن مطر، وابن البطريق، وسلم صاحب بيت الحكمة وغيرهم، فأخذوا مما وجدوا ما اختاروا، فلما حملوه إليه أمرهم بنقله، فنقل، وقد قيل: إن يوحنا بن ماسويه ممن نفذ إلى بلد الروم». الفهرست لابن النديم، (ص: ٣٣٩).

(٢) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤) (ص: ٦٦)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦٦٤) ١/٣٩٨، وأبو نعيم في الحلية ٦/٣٢٥، ٣٢٦، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٧) ٢/٣٠٥، وإسناد البيهقي جوده ابن حجر في الفتح ١٣/٤٠٦.

(٣) قال الحافظ الذهبي في كتابه «العلو»، (ص: ٢٥١)، في ترجمة القاضي أبي يعلى: «المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة ما علمت أحدا سبقهم بها، قالوا: هذه الصفات تمرُّ كما جاءت، =

بين «زيد» الذي مثلنا به وبين «دَيز»، والصوابُ أنَّ بينهما فرقاً، فكلمة: «ديز» لا معنى لها، و«زيد» لها معنى، لكن كَيْفِيَّتَهُ لا نعرفها إلا إذا رأينا أو بلغنا بخبر يثبت به وصفٌ كَيْفِيَّتُهُ، وهذا التمثيل من باب التقريب، تعالى الله عن مشابهة المخلوق.

«ويروى هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم» (١) كلام الإمام مالك ثابتٌ عنه بأسانيد جيّدة، وأما خبرُ أمّ سلمة رضي الله عنها؛ ففيه كلام لأهل العلم، ومرفوعه أضعفٌ من موقوفه (٢).

❖ [إحاطة الله سبحانه بكل شيء]

«وأما قوله: «محيطٌ بكل شيء وفوقه»، وفي بعض النسخ: محيطٌ بكل شيء فوقه، بغير واوٍ من قوله: «فوقه»، والنسخة الأولى هي الصّحيحة، ومعناه: أنه تعالى

= ولا تأوّل، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، فتنزع من هذا أن الظاهر يعنى به أمران: أحدهما: أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب، كما قال السلف: الاستواء معلوم، وكما قال سفيان وغيره: قراءتها تفسيرها، يعني: أنها بينة واضحة في اللغة لا يتغنى بها مضائق التأويل والتحريف، وهذا هو مذهب السلف مع اتفاقهم -أيضاً- أنها لا تشبه صفات البشر بوجه؛ إذ الباري لا مثل له، لا في ذاته، ولا في صفاته.

الثاني: أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة، كما يتشكل في الذهن من وصف البشر، فهذا غير مراد؛ فإن الله تعالى فرد صمد ليس له نظير، وإن تعددت صفاته، فإنها حق، ولكن ما لها مثل، ولا نظير».

ونقل عن القاضي أبي يعلى قوله: «ويدل على إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً؛ لكانوا إليه أسبق». (١) قول أم سلمة رضي الله عنها أخرج ابن بطّة في الإبانة، (١٢٠)، ٧/ ١٦٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد، (٦٦٣)، ١/ ٣٩٧، وأبو يعلى الفراء في إبطال التأويلات، (٥١)، (ص: ٧١)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو، (٦٧)، (ص: ١٥٨)، والذهبي في العرش، (١١٧)، وقال في العلو للعلي الغفاري، (ص: ٨١): «فأما عن أم سلمة؛ فلا يصح؛ لأن أبا كنانة ليس بثقة، وأبو عمير لا أعرفه».

(٢) قال شيخ الإسلام: «رُوي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه». مجموع الفتاوى، (٥/ ٣٦٥).

محيطٌ بكلِّ شيءٍ، وفوق كلِّ شيءٍ» وهذا هو المتعين «ومعنى الثانية: أنه محيط بكلِّ شيءٍ فوق العرش، وهذا - والله أعلم - إمّا أن يكون أسقطها بعض النسخ سهواً، ثمّ استنسخ بعض الناس من تلك النسخة، أو أنّ بعض المحرفين الضالين أسقطها قصداً للفساد، وإنكاراً لصفة الفوقية؛ لأنه إذا قيل: «محيطٌ بكلِّ شيءٍ فوقه» بغير واو، يكون المراد: أنّ من المخلوقات ما هو فوق العرش، فأثبت الفوقية للمخلوقات التي يتصوّر أنّها فوق العرش، ويتوصّل بذلك إلى نفي الفوقية لله ﷻ، لكن إذا قيل: «وفوقه»؛ يكون المعنى: أن الله ﷻ مع إحاطته بكلِّ شيءٍ، هو - أيضاً - فوق كلِّ شيءٍ.

«وإلا فقد قام الدليل على أنّ العرش فوق المخلوقات، وليس فوقه شيءٌ من المخلوقات، فلا يبقى لقوله: محيطٌ بكلِّ شيءٍ فوق العرش - والحالة هذه - معنى؛ إذ ليس فوق العرش من المخلوقات ما يحاط به؛ فتعيّن ثبوت الواو، ويكون المعنى: أنه سبحانه محيط بكلِّ شيءٍ، وفوق كلِّ شيءٍ، أما كونه محيطاً بكلِّ شيءٍ؛ فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾ [البروج: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطاً﴾ [النساء: ١٢٦]، وليس المراد من إحاطته بخلقه أنه كالفلك وأنّ المخلوقات داخل ذاته المقدّسة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإنّما المراد: إحاطة عظيمة وسعة وعلمٍ وقُدرة، وأنّها بالنسبة إلى عظمتها كالحردلة؛ كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه: «قال: ما السموات السبع والأرضون السبع، وما فيهن، وما بينهما في يد الرحمن إلا كحردلة»^(١) في يد أحدكم»^(٢).

(١) الحردلة، الحبة الواحدة من الحردلة: حُبُّ شَجَرٍ مَعْرُوفٍ. ينظر: تاج العروس، ٤٠٣/٢٨.

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة، ٣/٣٦١، وابن جرير في التفسير، ٢١/٣٢٤، موقوفاً على ابن عباس من قوله، وله شواهد ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في الرسالة العرشية، (ص: ١٨)، وغيرها.

ومن المعلوم - والله المثل الأعلى - : أن الواحد منا إذا كان عنده خردلة إن شاء قبضها وأحاطت قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالين مُباين لها، عالٍ عليها، فوقها من جميع الوجوه، فكيف بالعظيم الذي لا يحيط بعظمته وصفٌ واصفٍ؟!».

فالإحاطة بشيء لا تعني الممازجة به والاختلاط؛ ولذا قد يجلس المخلوق من بني آدم على نملةٍ ولا تتضرر، وإذا قام عنها مشت! وقد يمسك بيده البعوض الذي يؤذيه ولا يتضرر، فإذا فتح قبضته طار، هذا بالنسبة للمخلوق مع المخلوق، فكيف بالخالق مع المخلوق؟!!

«وما السموات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس»^(١)، و«ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض»^(٢)، هذه بالنسبة للعرش وهو مخلوق، فكيف بالخالق؟! والخردلة قد لا تُرى بالعين المجردة، وبعضهم يقول: إنها الهباء^(٣) الذي يرى مع النور الداخل من النافذة، أو شيء من ذلك، لا إله إلا أنت، ما أعظمك!

(١) الترس: هو القاع المستدير الأملس، ويقال: -أيضا- للصفحة الفولاذية التي تحمل لائق السيوف، والأول هو المراد هنا. ينظر: تاج العروس، ٤٨٧/١٥.

والأثر أخرجه ابن جرير في تفسيره، ٣٩٩/٥، وأبو الشيخ الأصبهاني في العظمة، ٥٨٧/٢، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه زيد بن أسلم مرفوعاً.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره، ٣٩٩/٥، وأبو الشيخ في العظمة، ٥٨٧/٢، عن زيد بن أسلم، عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه مرفوعاً، وعند أبي الشيخ فيه زيادة: «والكرسي موضع القدمين»، وللأثر شواهد من طرق أخرى.

(٣) ينظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، ٢٠٥/١. وقال أغلب الشراح: إن الهباء ربع خردلة، وقيل: زنتها ربع ورقة نخالة، وورقة النخالة وزن ربع خردلة. ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ١٢٨/٣، فتح الباري لابن حجر، ٢٥٠/٨، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ٨١/٧.

«فلو شاء لقبض السموات والأرض اليوم وفعل بها كما يفعل بها يوم القيامة، فإنه لا يتجدد له إذ ذاك قدرة ليس عليها الآن، فكيف يستبعد العقل مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو على عرشه فوق سمواته أو يدني إليه من يشاء من خلقه؟ فمن نفى ذلك لم يقدره حق قدره. وفي حديث أبي رزين المشهور الذي رواه عن النبي ﷺ في رؤية الربّ تعالى: فقال له أبو رزين: كيف يسعنا، يا رسول الله، وهو واحد ونحن جميع؟ فقال: «سأبئك بمثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر آية من آيات الله، كلُّكم يراه مخلياً به، والله أكبر من ذلك»^(١)، وإذ قد تبين أنه أعظم وأكبر من كل شيء، فهذا يُزيل كل إشكال، ويُبطل كل خيال.

وأما كونه فوق المخلوقات؛ فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال ﷺ في حديث الأوعال المتقدم: «والعرش فوق ذلك، والله فوق ذلك كله» ولكنه حديث مضعف عند أهل العلم^(٢).

«وقد أنشد عبد الله بن رواحة رضي الله عنه شعره المذكور بين يدي النبي ﷺ، وأقره علي ما قال وضحك منه، وكذا أنشده حسان بن ثابت رضي الله عنه قوله:

شهدتُ بإذن الله أن محمداً رسول الذي فوق السموات من عل
وأن أبا يحيى ويحيى كلاهما له عمل من ربه متقبّل

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في الرؤية، (٤٧٣١)، وابن ماجه، أبواب السنة، باب فيما أنكرت الجهمية، (١٨٠)، وأحمد، (١٦١٨٦)، (١٦١٩٨)، والطيالسي، (١١٨٥)، (١١٩٠)، وابن حبان، (٦١٤١)، والحاكم، (٦٢٨٢)، وصحح إسناده، ووافقه الذهبي، قال ابن رجب في الفتح، ٤/٣٢٢: «ذكر أبو عبد الله بن منده إجماع أهل العلم على قبول هذا الحديث، ونقل عباس الدوري، عن ابن معين أنه استحسنته».

(٢) ينظر: ٤٦/٢.

وَأَنَّ الَّذِي عَادَى الْيَهُودَ ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولٌ آتَى مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ مَرْسَلٌ

اليهودُ عادوا عيسى ﷺ لَمَّا جَاءَهُمْ بَعْدَ مُوسَى ﷺ .

«وَأَنَّ أَخَا الْأَحْقَافِ إِذْ قَامَ فِيهِمْ يَجَاهِدُ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَيَعْدُلُ»

يعني: هوذا ﷺ، أُرسِل إلى قومه عادٍ بالأحقاف، ﴿وَأَذْكَرَ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ،

بِالْأَحْقَافِ﴾ [الأحقاف: ٢١].

«فقال النبي ﷺ: «وأنا أشهد»^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ، كَتَبَ فِي كِتَابٍ، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي» وفي رواية: «تَغْلِبُ غَضَبِي». رواه البخاري، وغيره^(٢).

وروى ابن ماجه عن جابر يرفعه: «بينما أهل الجنة في نعيمهم، إذ سطع لهم نورٌ، فرفعوا إليه رؤوسهم، فإذا الجبار ﷺ قد أشرف عليهم من فوقهم» والرؤوس - كما هو معلوم - لا تُرفع إلا إلى الأعلى، وفي حديث للبخاري يرويه عن أبي موسى رضي الله عنه قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! ما القتال في سبيل الله؟ فإنَّ أحدنا يُقاتل غضبًا، ويقاثل حميةً؟ فرفع إليه رأسه، قال: وما رفع إليه رأسه إلا أنه كان

(١) أخرجه ابن أبي شيبة، (٢٨٦/١٣)، (٢٦٥٤٠)، وأبو يعلى، (٦١/٥)، (٢٦٥٣)، عن حبيب بن أبي ثابت، عن حسان بن ثابت، من إنشاده عند النبي ﷺ، قال الذهبي في السير، ٥/٢١٨، والهيثمي في مجمع الزوائد، ١/٢٨: «مرسل».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله -تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، (٣١٩٤)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله -تعالى- وأنها سبقت غضبه، (٢٧٥١)، والترمذي، (٣٥٤٣)، وابن ماجه، (١٨٩)، وأحمد، (٧٥٠٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قائماً، فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله ﷺ»^(١)، والشاهد: أن المستفتي كان قائماً؛ ولذا قال الراوي: «رفع إليه رأسه».

«وقال: «يا أهل الجنة، سلامٌ عليكم»، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿سَلِّمٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، فينظر إليهم وينظرون إليه، فلا يلتفتون إلى شيءٍ من النعيم ما داموا ينظرون إليه»^(٢).

وروى مسلم عن النبي ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] بقوله: «أنت الأول؛ فليس قبلك شيء، وأنت الآخر؛ فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر؛ فليس فوقك شيء، وأنت الباطن؛ فليس دونك شيء»^(٣) الشاهد من الحديث قوله: «وأنت الظاهر؛ فليس فوقك شيء»، والمراد بالظهور هنا العلو، ومنه قوله تعالى ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]؛ أي: يعلوه، فهذه الأسماء الأربعة متقابلة: اسمان منها لأزلية الرب ﷻ وأبدية» وهما: الأول والآخر، «واسمان لعلوه وقربه» وهما: الظاهر والباطن.

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَّحْتَ كَلِمَتَنَا لِعِبَادِنَا الْغَرَسِيِّينَ﴾، (٧٤٥٨)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله، (١٩٠٤)، وأبو داود، (٢٥١٧)، والترمذي، (١٦٤٦)، والنسائي، (٣١٣٦)، وابن ماجه، (٢٧٨٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه، أبواب السنة، باب فيما أنكرت الجهمية، (١٨٤)، وأبو نعيم في الحلية، ٦/٢٠٨، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة»، (٩٨)، والبخاري، (٢٢٥٣)، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ، وفي إسناده أبو عاصم عبد الله بن عبيد الله العباداني ضعيف، والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال شيخ الإسلام: «في إسناده مقال»، وضعفه البوصيري، والهيتمي. ينظر: الموضوعات، ٣/٢٦١، مجموع الفتاوى، ٦/٤٤٩، مصباح الزجاجة، (٦٧)، مجمع الزوائد، ٧/١٠١، تخريج المشكاة، (٥٥٩٠).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، (٢٧١٣)، وأبو داود، (٥٥٠١)، والترمذي، (٣٤٠٠)، وابن ماجه، (١٣٨٣)، (٣٨٧٣)، من حديث أبي هريرة ؓ.

«وروى أبو داود، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال: يا رسول الله جهدت الأنفس، ونهكت الأموال - أو هلكت -، فاستسقى لنا؛ فإننا نستشفع بك إلى الله، ونستشفع بالله عليك، فقال رسول الله ﷺ: «ويحك، أتدرى ما تقول؟!» وسبح رسول الله ﷺ. تعظيماً لله ﷻ من هذه المقالة، «فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «ويحك، إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك، أتدرى ما الله؟ إن الله فوق عرشه، وعرشه فوق سمواته» - وقال بأصابعه مثل: القبة - «وإنه ليئطُّ به أطيظ الرّحل الجديد بالراكب»^(١): سبقت الإشارة إلى أنّ حديث الأطيظ مضعفٌ عند أهل العلم^(٢).

«وفي قصة سعد بن معاذ يوم بني قريظة، لما حكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم، فقال النبي ﷺ: «لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبع سموات» وهو حديث صحيح، أخرجه الأموي في مغازيه، وأصله في الصحيحين»^(٣).

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في الجهمية، (٤٧٢٦)، والبخاري، (٣٤٣٢)، وابن خزيمة في التوحيد، (ص: ١٠٣-١٠٤)، والطبراني في الكبير، (١٥٤٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات، ١٥٩/٢، من حديث جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، وفي إسناده ابن إسحاق، وقد عنعن، وخبير بن محمد لم يوثقه غير ابن حبان، وأفرد الحافظ ابن عساکر هذا الحديث في جزء سمّاه: «بيان وجوه التخليط في حديث الأطيظ»، وكان شيخ الإسلام وابن القيم يميلان إلى ثبوته، قال شيخ الإسلام في تلييس الجهمية: «هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل متداولاً بين أهل العلم، ويروون ذلك رواية مصدق به»، وقال ابن القيم: «الحديث لا يخرج عن كونه حسناً»، وقال الذهبي: «هذا حديثٌ غريبٌ جداً فرداً». ينظر: تلييس الجهمية، ٣/٢٥٥، العلو للذهبي، (٧٣)، تهذيب سنن أبي داود، ١١/١٣، مختصر الصواعق المرسلّة، (ص: ٤٣٤).

(٢) ينظر: ٤٧/٢.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، (٥١٣١)، والحاكم، (٢٥٧٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات، (٨٨٥)، من حديث محمد بن صالح التمار، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد بن

الأموي نسبة إلى بني أمية، فهو مضموم الهمزة^(١)، ويأتي بفتح الهمزة لغير المنسوبين لبني أمية، فابنُ خير الإشبيلي^(٢) صاحب الفهرست المعروف المشهور أموي نسبة إلى جبل في الأندلس اسمه أمو^(٣).

«وروى البخاري عن زينب رضي الله عنها أنها كانت تفتخرُ على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وتقول: **رَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وَرَوَّجَنِي اللهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ**^(٤).

وعن عمر رضي الله عنه أنه مرَّ بعجوز فاستوقفته، فوقفَ معها يحدثها، فقال رجل: يا أمير المؤمنين، حبستَ النَّاسَ بسبب هذه العجوز، فقال: ويلك، أتدري من هذه؟ هذه امرأةٌ سمع الله شكواها من فوق سبعِ سموات، هذه خولة التي أنزل الله فيها: **﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾** [المجادلة: ١]، أخرجه الدارمي^(٥).
كونُ هذه المرأة أنزل الله فيها قرآنا، وسطَّرت قصَّتها في كلام الله الذي يتلى إلى قيام

= أبي وقاص عن أبيه، وفي إسناده التمار، مختلفٌ فيه. صحح الذهبي حديثه هذا، وحسنه ابن حجر، وأصله في الصحيحين دون قوله: «من فوق سبع سموات»، أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب إذا نزل العدو على حكم رجل، (٣٠٤٣)، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد...، (١٧٦٨)، وأحمد، (١١١٧٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وينظر: العلوُّ للذهبي، (٦٢)، موافقة الخبر الخبر، ٢/ ٤٣٩، تهذيب التهذيب، ٩/ ٢٢٥.

(١) هو: يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد، الأموي، أبو أيوب القرشي الأموي، ثقة نبيل، (ت: ١٩٤هـ)، له كتاب «المغازي». ينظر: سير أعلام النبلاء، ٩/ ١٣٩-١٤٠.

(٢) هو: أبو بكر، محمد بن خير بن عمر بن خليفة، اللمتوني الأموي الإشبيلي، مقررٌ من حفاظ الحديث، لغوي أديب، (ت: ٥٧٥هـ)، من تصانيفه: «فهرسة ما رواه عن شيوخه». ينظر: تذكرة الحفاظ، ٤/ ١٠٧، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، (ص: ٧٥)، الأعلام للزركلي، ٦/ ١١٩.

(٣) ينظر: المشتبه لابن ناصر الدين، ١/ ٢٧٠.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب وكان عرشه على الماء، (٧٤٢٠)، والبيهقي في الكبرى، (١٣٤٩٠)، من حديث عائشة عن زينب رضي الله عنها.

(٥) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية، (ص: ٢٦)، من طريق أبي يزيد المدني عن عمر به، قال الذهبي في العلو، (١٦٩): «إسنادٌ صالح فيه انقطاع، أبو يزيد لم يلحق عمر».

الساعة هذه ميزة لها، «وروى عكرمة عن ابن عباس في قوله: ﴿ثُمَّ لَآتِيَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، قال: ولم يستطع أن يقول من فوقهم؛ لأنَّه قد علم أن الله سبحانه من فوقهم»^(١).

ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر، ولا ريب أن الله سبحانه لما خلق الخلق لم يخلقهم في ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك؛ فإنه الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد؛ خلافاً لقول من يقول بالحلول والاتحاد.

«فتعين أنه خلقهم خارجاً عن ذاته، ولو لم يتصف سبحانه بفوقية الذات مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم، لكان متصفاً بضد ذلك؛ لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده».

يعني: أنه لا يخلو إما أن يكون في جهة العلو أو في جهة السفلى، أو في إحدى الجهات الأربع؛ لأن الجهات ست، وأشرف هذه الجهات هي جهة العلو.

«و ضد الفوقية السفول، وهو مذموم على الإطلاق؛ لأنه مستقر إبليس وأتباعه وجنوده، فإن قيل: لا نسلم أنه قابل للفوقية حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها، قيل: لو لم يكن قابلاً للعلو والفوقية، لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها، فمتى أقررتُم بأنه ذات قائم بنفسه غير مخالط للعالم، وأنه موجود في الخارج».

التزمت بعض الطوائف بهذه اللوازم، وقررتُ منظرها أن الله سبحانه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال^(٢)، لكن كيف لهم أن

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره، (١٤٣٨٢)، وفي إسناده حفص بن عمر العدني ضعيف، وشيخه الحكم بن أبان متكلم فيه، ووثقه بعضهم. ينظر: تهذيب التهذيب، (٧١٨)، (٧٣٦).

(٢) ينظر: تلبيس الجهمية، ٣/٤٥٦، درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٧٦.

يصفوا ذاتا قائمة بذاتها بهذه الأوصاف المتناقضة، التي تدلُّ بمجموعها على أنَّ الموضوع لا شيء، والله المستعان؟!!

«ليس وجوده ذهنيًّا فقط؛ بل وجوده خارج الأذهان قطعاً»^(١) الوجود وجودان: وجودٌ عينيٌّ، ووجودٌ ذهنيٌّ، وللفرق بين الوجودين نمثل بما يكتبه المؤلفون في مقدّمات كتبهم، وهو قولهم: «أمّا بعد؛ فهذا كتابٌ موضوعه كذا وكذا» فهذه الإشارة إلى الكتاب قد تكون إشارة إلى حاضر موجود، وذلك إن كانت المقدمة كتبت بعد تأليف الكتاب، وقد تكون إشارة إلى موجود في ذهن المؤلف، وذلك إذا كتب المقدمة قبل تأليفه للكتاب.

«وقد علم العقلاء كلُّهم بالضرورة أن ما كان وجوده كذلك، فهو إمّا داخل العالم، وإمّا خارج عنه، وإنكار ذلك إنكار ما هو أجلى وأظهر الأمور البديهيّات الضروريّة بلا ريب، فلا يُستدلُّ على ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أظهر منه وأوضح وأبين، وإذا كان صفة العلوّ والفوقيّة صفة كمال لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصاً، ولا يوجبُ محظوراً، ولا يخالف كتاباً ولا سنةً ولا إجماعاً، ونفي حقيقته يكون عين الباطل والمُحال الذي لا تأتي به شريعة أصلاً، فكيف إذا كان لا يمكنُ الإقرار بوجوده وتصديق رُسله والإيمان بكتابه وبما جاء به رُسوله إلا بذلك؟!، فكيف إذا انضمَّ إلى ذلك شهادة العقول السليمة والفطر المستقيمة».

يعني: إذا دلَّ العقل والنقل على ثبوت صفة العلوّ؛ فإن نفيها عين الباطل، وما يقول به بعض طوائف أهل البدع مما أسلفنا الإشارة إليه من أنّه لا خارج العالم ولا داخله، ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه.. إلخ كلُّ هذا لا يُسنده عقل صريح ولا نقل صحيح، وكثيراً ما يعبر شيخ الإسلام عن مثل هذا الرأي بأنّه من

(١) ينظر: الصواعق المرسلّة، ٤/ ١٣١١.

باب: «فخرَّ عليهم السَّقْف من تحتهم»^(١)؛ أي لا نقل يدعم مقولتهم، ولا عقل يسندُ مذهبهم.

✽ [أنواع النصوص الدالة على العلو]

«والنصوص الواردة المتنوعة المحكّمة على علوِّ الله على خلقه وكونه فوق عباده التي تقرُّب من عشرين نوعاً؟!» يعني: على سبيل الإجمال، أمّا مفرداتها؛ فتصلُّ إلى الألف، كما قرَّر بعضُ أهل العلم، كابن القيم، والذهبي، وغيرهم^(٢).

«أحدها: التصريح بالفوقية مقروناً بأداة «من» المعيّنة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

الثاني: ذكُّها مجردة عن الأداة، كقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨].

الثالث: التصريح بالعروج إليه، نحو: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقوله ﷺ: «فيعرج الذين أتوا فيكم فيسألهم»^(٣).

(١) ينظر: الصفدية، ١/ ٢٤٧، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، (ص: ٩٣)، درء تعارض العقل والنقل، ٥/ ٤، مجموع الفتاوى، ٢/ ٢٢٠.

(٢) قال ابن القيم في نونيته، (ص: ٩٧):

يا قومنا والله إن لقولنا أَلْفَاتِدل عليه بل ألفان

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى، ٥/ ١٢١: «قد وصف الله تعالى نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله، بالعلو والاستواء على العرش، والفوقية في كتابه في آيات كثيرة، حتى قال بعضُ أكابر أصحاب الشافعي: «في القرآن ألف دليل أو أزيد تدل على أن الله تعالى عالٍ على الخلق، وأنه فوق عباده». وقال غيره: «فيه ثلاثمائة دليل تدل على ذلك».

(٣) هذه قطعة من حديث أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، (٥٥٥)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، (٦٣٢) والنسائي، (٤٨٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا =

الرابع: التَّصْرِيحُ بِالصُّعُودِ إِلَيْهِ، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامس: التَّصْرِيحُ بِرَفْعِهِ بَعْضَ الْمَخْلُوقَاتِ إِلَيْهِ، كقوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

الوفاة هنا بمعنى النوم، قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، فمعنى ﴿رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ بعد أن نام، ومنهم من يقول: إنَّ هذا من باب التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فيكون المعنى والتَّقْدِيرُ: رَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُتَوَفِّيكَ فِيمَا بَعْدُ، وَالمَعْوَلُ عَلَى أَنَّ الوِفَاةَ لَيْسَ المَرَادُ بِهَا مَفَارِقَةَ الرُّوحِ، فَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ عَلَى أَنَّهُ ﴿رَفِعَ حَيًّا^(١)﴾، وَعَلَى أَنَّهُ يَنْزِلُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، كَمَا تَوَاتَرَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي ذَلِكَ^(٢).

«السادس: التَّصْرِيحُ بِالْعُلُوِّ المَطْلُوقِ الدَّالِّ عَلَى جَمِيعِ مَرَاتِبِ العُلُوِّ: ذَاتًا وَقَدْرًا وَشَرَفًا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، وقوله: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ [الشورى: ٥١].»

مثل هذه الأدلة استوفى كثيرًا منها الحافظ الذهبي رحمته الله في جزء مستقل له في صفة العُلُوِّ أَسْمَاءُ: «العُلُوُّ لِلْعَلِيِّ الْغَفَّارِ»^(٣).

= فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يُصَلُّون». واللفظ للبخاري.

(١) ينظر: تلبيس الجهمية، ١/١٢٥، درء تعارض العقل والنقل، ٦/٢٥٥، مجموع الفتاوى، ٤/٣٢٢-٣٢٣، الصواعق المرسله، ٤/١٢٥٢.

(٢) ينظر: بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، (ص: ٥٢٠)، اجتماع الجيوش الإسلامية، ٢/١٥٣، لوامع الأنوار البهية للسفاريني، ٢/٩٤.

(٣) وهو مطبوع مُحَقَّقٌ.

«السابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ

الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١] والنزول إنما يكون من الأعلى إلى الأسفل.

«وقوله: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ٢]، وقوله: ﴿تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ٢]، وقوله: ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ

الْقُدْسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقوله: ﴿حَمِّ ۝١﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢﴾ إِنَّا

أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا

مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ١-٥].

وهذه الليلة المباركة هي ليلة القدر، كما جاء في سورة القدر: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ

الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وهذا نص لا يجوز العُدول عنه إلى غيره من الأحاديث

الضعيفة التي فسرها بعضهم هذه الآية بأنها: ليلة النصف من شعبان^(١)، فلا يثبت

في ذلك شيء^(٢).

«الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب

إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وقوله: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ [الأنبياء: ١٩]، ففرق بين: «من له» عمومًا، وبين: «من عنده»

من ملائكته وعبيده خصوصًا، وقول النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه الرب تعالى

على نفسه: أنه عنده فوق العرش^(٣).

(١) قال بهذا القول عكرمة وجماعة. ينظر: تفسير الطبري، ١٠/٢٢، زاد المسير، ٤/٨٧.

(٢) جماهير أهل العلم على أن المراد بالليلة المباركة: ليلة القدر. ينظر: المرجعان السابقان، وتفسير

ابن كثير، ٧/٤٦٦، وشفاء العليل، (ص: ٢٢).

(٣) تقدّم تخريجه ٢/٥٩.

التاسع: التصريح بأنه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السنة على أحد وجهين: إما أن تكون «في» بمعنى «على»، وإما أن يُراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل على غيره.

ففي قوله تعالى: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] إما أن تكون السماء جهة العلو، وهو في هذه الجهة، كما دلّت على ذلك الأدلة، وإما أن تكون «في» بمعنى «على»، فتكون «في السماء» بمعنى: على السماء؛ أي: فوقها^(١).

«العاشر: التصريح بالاستواء مقرونًا بأداة «على» مختصًا بالعرش الذي هو أعلى المخلوقات مصاحبًا في الأكثر لأداة «ثم» الدالة على الترتيب والمهلة^(٢) والمهلة: التراخي.

«الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله تعالى، كقوله ﷺ: «إن الله يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفرًا»^(٣)، والقول بأن العلو قبلة الدعاء فقط، باطل بالضرورة والفطرة، وهذا يجده من نفسه كل داعٍ كما يأتي، -إن شاء الله تعالى- قبلة الدعاء وقبلة الصلاة، وقبلتنا أحياء وأمواتًا هي الكعبة لا السماء^(٤)؛ بل إن بعض

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٦/١٠١، التدمرية، (٨٥-٨٩)، العلو للعلي الغفار، (ص: ٢١٩، ٢٣٢).

(٢) ينظر: مغني اللبيب، (ص: ١٥٨).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب الدعاء، (١٤٨٨)، والترمذي، أبواب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب (٣٥٥٦)، وابن ماجه، أبواب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء، (٣٨٦٥)، وأحمد، (٢٤٢١)، من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه، قال الزيلعي: «حديث حسن غريب، وبعضهم لم يرفعه»، وحسنه الحافظ ابن حجر، وله شواهد من حديث عبد الله بن عمر، وحديث جابر بن عبد الله، وحديث أنس بن مالك، رضي الله عنه. ينظر: نصب الراية، ٣/٥١، فتح الباري، ١١/١٤٦.

(٤) شاع بين أهل البدع -ومنهم الأشاعرة- مقولة اعتبروها حديثًا مرفوعًا، وهي: «السماء قبلة الدعاء»، ويستعملونها لإبطال قول أهل السنة الذي يقول: «إن الذين يرفعون أيديهم، وأبصارهم، وغير ذلك إلى السماء وقت الدعاء - تقصد قلوبهم الرب الذي هو فوق، وتكون حركة جوارحهم بالإشارة =

أهل العلم كره رفع البصر إلى السماء في الدعاء خارج الصلاة^(١).

«الثاني عشر: التصريحُ بنزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا^(٢)، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علوِّ إلى سفلى.

الثالث عشر» مرَّكبٌ مبنيٌّ على فتح الجزئين: «الإشارة إليه حسًّا إلى العلوِّ، كما أشار إليه مَنْ هُوَ أَعْلَمُ به وبما يجب له» وهو النبي ﷺ «لما كان بالمجمَع الأعظم الذي لم يجتمع لأحدٍ مثله في اليوم الأعظم، في المكان الأعظم، قال لهم: «أنتم مسؤولون عني، فماذا أنتم قائلون؟» قالوا: نشهدُ أنك قد بلغتْ وأديتْ ونصحتْ. فرَفَعَ أصبعه الكريمة إلى السماء رافعًا لها إلى من هُوَ فوقها وفوق كل شيءٍ قائلًا: «اللهم اشهد»، فكأننا نُشاهدُ تلك الأصبع الكريمة وهي مرفوعةٌ إلى الله، وذلك اللسان الكريم وهو يقول لمن رفع أصبعه إليه: «اللهم اشهد»^(٣). ونشهد أنه بلغ البلاغ المبين، وأدَّى رسالة ربِّه كما أمر، ونصح أمته غاية النَّصيحة، فلا يُحتاج مع بيانه وتبليغه وكشفه وإيضاحه إلى تنطُّع المتنتطِّعين^(٤)،

= إلى فوق؛ تبعًا لحركة قلوبهم إلى فوق، وهذا أمرٌ يجدونه كلهم في قلوبهم وجدًّا ضروريًّا، إلا من غيَّرت فطرته باعتقاد يصرفه عن ذلك». تلييس الجهمية، ٢/٤٤٦-٤٤٧، وقد ردَّها الشارح ابن أبي العز الحنفي من عدة أوجه كما سيأتي.

(١) كره ذلك الطبري، والقاضي شريح. ينظر: شرح مسلم للنووي، ٤/١٥٢، وشرح مختصر خليل للخرشي، ١/٢٩٣، النجم الوهاج في شرح المنهاج، ٢/٢٣٨، الفروع وتصحيح الفروع، ٢/٢٣٩.

(٢) إشارة إلى حديث أبي سعيد، وأبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يمهل حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول، نزل إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من مستغفر؟ هل من تائب؟ هل من سائل؟ هل من داع؟ حتى ينفجر الفجر»، أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء، (٧٥٨).

(٣) هذه قطعة من حديث جابر رضي الله عنه الطويل في الحج، أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، (١٢١٨)، أبو داود، كتاب المناسك، باب صفة حجة النبي ﷺ، (١٩٠٥)، وابن ماجه، كتاب المناسك، باب حجة رسول الله ﷺ، (٣٠٧٤).

(٤) المتنتطعون: هم المتعمقون المغالون في الكلام، المتكلمون بأقصى حلوقةم، مأخوذ من النطع، وهو: الغار الأعلى من الفم، ثم استعمل في كل تعمق قولًا وفعلاً. النهاية، ٥/٧٤.

وحذلقه المتحذلقين^(١)، والحمد لله رب العالمين.

الرابع عشر: التصريح بلفظ «الآين»، كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمتهم، وأفصحهم بياناً عن المعنى الصحيح بلفظ لا يوهم باطلاً بوجه: أين الله؟ في غير موضع من هذه المواضع أنه لما أراد أن يختبر إيمان الجارية قال لها: «أين الله؟»، قالت: في السماء، فقال: «اعتقها، فإنها مؤمنة»^(٢).

«الخامس عشر: شهادته ﷺ لمن قال: إن ربه في السماء بالإيمان»^(٣).

السادس عشر: إخباره تعالى عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء؛ ليطلع إلى إله موسى، فيكذبه فيما أخبره من أنه سبحانه فوق السموات، فقال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَنُ ابْنُ بَنِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كُذِّبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، فمن نفى العلو من الجهمية، فهو فرعوني، ومن أثبتته، فهو موسوي، نسبة إلى موسى ﷺ، «محمدي» نسبة إلى نبينا محمد ﷺ.

ووجه الاستدلال من الآيتين أن فرعون أراد أن يرد على موسى الذي أثبت العلو لربه، فطلب من هامان أن يبيّن له صرحاً؛ ليطلع إلى إله موسى، وواضح من طلبه أنه لم يتبع الصعود إلى السماء؛ وأنه إنما أراد بطلبه هذا الاستهزاء؛ لأنه كان ينفي وجود الرب ﷻ، كما قال ذلك لقومه، وإن كان نفيه من باب الجحود الظاهر لا الباطن: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤].

(١) التحذلق: إذا أظهر الحذق وادعى أكثر مما عنده. ينظر: الصحاح للجوهري، ٤/ ١٤٥٧.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحتها، (٥٣٧)، وأبو داود، (٩٣٠)، والنسائي، (١٢١٧)، وأحمد، (٢٣٧٦٢)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي ﷺ.

(٣) كما في الحديث الذي تقدّم تخريجه آنفاً.

«السابع عشر: إخباره ﷺ أنه تردّد بين موسى ﷺ وبين ربه ليلة المعراج؛ بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلى ربه ثم يعود إلى موسى عدة مرار^(١)».

الثامن عشر: النصوص الدالة على رؤية أهل الجنة له تعالى من الكتاب والسنة، وإخبار النبي ﷺ أنهم يرونه كرؤية الشمس والقمر ليلة البدر ليس دونه سحب، ولا يرونه إلا من فوقهم، كما قال ﷺ: «بينا أهل الجنة في نعيمهم، إذ سطع لهم نورٌ فرفعوا رؤوسهم، فإذا الجبار ﷺ قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: «يا أهل الجنة، سلامٌ عليكم»، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿سَلِّمُ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، ثم يتوارى عنهم وتبقى رحمته وبركته عليهم في ديارهم»، رواه الإمام حمد في المسند وغيره من حديث جابر رضي الله عنه^(٢)».

خلافًا لمن نفى الرؤية أو أثبتها لا في جهة؛ أي: أثبت الرؤية ونفى الجهة، والذي يثبت الرؤية وينفي الجهة مردّ قوله إلى نفي الرؤية؛ لأنّ الذي ليس في جهة ليس بشيء؛ ولذا قال الشارح رحمه الله:

«ولا يتم إنكارُ الفوقية إلا بإنكار الرؤية، ولهذا طرد الجهمية النفيين، وصدق أهل السنة بالأمرين معًا، وأقروا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفى العلوَّ مُدْبِدبًا بين ذلك: لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، وهذه الأنواع من الأدلة لو بسطت أفرادها لبلغت نحو ألف دليل، فعلى المتوَّول أن يجيب عن ذلك كله، وهيئات له بجواب صحيح عن بعض ذلك»، فضلًا عن كله.

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، (٣٢٠٧، ٣٨٨٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات، (١٦٤)، والنسائي، (٤٤٧)، وأحمد، (١٨١١٣)، من حديث أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه ٦٠/٢.

[من نصوص السلف في إثبات العلو]

«وكلامُ السلفِ في إثباتِ صفةِ العُلُوِّ كثيرٌ جدًّا، فمنه ما روى شيخُ الإسلامِ أبو إسماعيلِ الأنصاري^(١) في كتابه الفاروق بسنِّه إلى أبي مطيعِ البَلْخِي أَنَّهُ سألَ أبا حنيفةَ عَمَّن قال: لا أعرف، ربي في السَّماءِ أم في الأرض؟ فقال: قد كفر؛ لأن الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، وعرشه فوق سبع سموات، قلت: فإن قال: إِنَّه على العرش، ولكنه يقول: لا أدري العرش في السَّماءِ أم في الأرض؟ قال: هو كافر؛ لأنَّه أنكر أَنَّهُ في السَّماءِ، فمن أنكر أَنَّهُ في السماء، فقد كفر^(٢). وزاد غيره: لأنَّ الله في أعلى عليين، وهو يُدعى من أعلى لا من أسفل^(٣). انتهى. ولا يُلتفتُ إلى من أنكر ذلك ممَّن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة؛ فقد انتسب إليه طوائفٌ معتزلة وغيرهم مخالفون» وبعد الزمخشري من المعتزلة المنتسبين لأبي حنيفة، وكثير ممَّن ينتسبُ إلى المذهب الحنفيِّ فيهم: الماتريدي، والأشعري، والمعتزلي، وغير من ذكرناهم^(٤).

«وقد ينتسبُ إلى مالك، والشافعي، وأحمد - من يخالفهم في بعض اعتقاداتهم» كما في انتساب جملة من الأشعرية إلى هذه المذاهب الثلاثة بما فيهم

(١) تقدمت ترجمته ٩٦/١.

(٢) ذكره الحافظ الذهبي في العلو، (٣٦٣)، وعزاه إلى صاحب الفاروق.

(٣) هذه الزيادة في الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، (ص: ٣٢٢).

(٤) المذهب الحنفي مذهب فقهي، وقد انتسب إليه من وافقه في الأصول والفروع، ومن وافقه في الفروع دون الأصول، والاسم الجامع لهم هو تقليد الإمام أبي حنيفة في المسائل الفروعية، ولهذا كان منهم المعتزلي والماتريدي، والمرجع المحض، والزيدية؛ بل ومن طوائف شيعية أخرى، أما عن الاعتزال؛ فقد كان المعتزلة المنتسبون لمذهب الإمام أبي حنيفة كثيرين، وبعضهم كانوا رؤوس فتنة، منهم: بشر المريسي، وابن أبي دؤاد، وأبو هاشم الجبائي، وغيرهم. ينظر: الرفع والتكميل، (ص: ٣٨٥).

مذهب الإمام أحمد «وقصة أبي يوسف^(١) في استتابته لبشر المريسي^(٢) لَمَّا أَنْكَرَ أَنْ
يَكُونَ اللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، مشهورة، رواها عبد الرحمن بن أبي حاتم وغيره^(٣)»،
وقد كان بلغ الأمر ببشر المريسي مبلغاً لم يؤثر عن غيره، فذكر عنه أنه كان إذا
سجد قال: «سبحان ربي الأسفل»^(٤).

❖ [ردُّ تأويلات نفاة العلو]

«وَمَنْ تَأَوَّلَ «فَوْقَ» بِأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْ عِبَادِهِ، وَأَفْضَلُ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُ خَيْرٌ مِنَ الْعَرْشِ
وَأَفْضَلُ مِنْهُ»؛ أي: أن بعضهم تأولوا العلو بالعلو المعنوي، وبأنه خير من هؤلاء
وأفضل منهم، لا أنه فوقهم بالعلو الحسي؛ وهذا تأويل باطل، ثم ضرب الشارح
لهذا التأويل الباطل مثلاً: «كما يُقال: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم،
فذلك مما تنفر عنه العقول السليمة، وتشمئز منه القلوب الصحيحة، فإن قول القائل
ابتداءً: الله خيرٌ من عباده وخير من عرشه، من جنس قوله: الثلج باردٌ، والنار حارة،
والشمس أضوأ من السراج، والسَّماءُ أعلى من سقفِ الدار، والجبل أثقل من
الحصي، ورسول الله أفضل من فلان اليهودي، والسماة فوق الأرض، وليس في
ذلك تمجيدٌ، ولا تعظيم، ولا مدح؛ بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه» ولو
قيل لأي شخص من سائر المسلمين: أنت أفضل من إبليس! لم يرض بذلك،
فكيف يستسيغ المرء أن يقول: إن رسول الله أفضل من فلان اليهودي؟! هل يقول

(١) تقدمت ترجمته ١/ ٣٨.

(٢) تقدمت ترجمته ١/ ٣٨.

(٣) هو: أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس، التميمي الحنظلي الرازي، حافظ
عارف بالعلل والجرح والتعديل، ت/ ٣٢٧ هـ، له تصانيف، منها: الجرح والتعديل، والعلل، والرد
على الجهمية. ينظر: فوات الوفيات، ٢/ ٢٨٧، الوافي بالوفيات، ١٠/ ١٣٥.

(٤) ينظر: العرش، (٢١٢)، العلو، (٥٣٨)، وكلاهما للذهبي.

مثل هذا أحد؟! والله المستعان «فكيف يليق بكلام الله الذي لو اجتمع الإنس والجنُّ على أن يأتوا بمثله لما أتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً؛ بل في ذلك تنقُص، كما قيل في المثل السائر:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل: إن السيف أمضى من العصا^(١)

ولو قال قائل: الجوهرُ فوق قِشْرِ البصل وقِشْرِ السَّمك! لضحك منه العقلاء للفتاوت الذي بينهما، فالفتاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم، بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك بأن كان احتجاجاً على مبطل، كما في قول يوسف الصديق ﷺ: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [طه: ٧٣]، وإنما يثبت هذا المعنى من الفوقية في ضمن ثبوت الفوقية المطلقة من كل وجه، فله ﷺ فوقية القهر، وفوقية القدر، وفوقية الذات.

ومن أثبت البعض ونفى البعض فقد تنقص، وعلوه تعالى مطلق من كل الوجوه، فإن قالوا: بل علو المكانة لا المكان، فالمكانة: تأنيث المكان، والمنزلة: تأنيث المنزل، فلفظ المكانة والمنزلة يستعمل في المكانات النفسانية والروحانية، كما يستعمل لفظ المكان والمنزل في الأمكنة الجسمانية، فإذا قيل: لك في قلوبنا منزلة، ومنزلة فلان في قلوبنا وفي نفوسنا أعظم من منزلة فلان، كما جاء في الأثر: «إذا أحبَّ أحدكم أن يعرف كيف منزلته عند الله، فلينظر كيف منزلة الله في قلبه؛ فإنَّ الله ينزل العبد من نفسه حيث أنزله العبد من قلبه» هذا من الآثار عن السلف

(١) هكذا في: مختصر الصواعق المرسلة، (ص: ٣٨٣)، وفي يتيمة الدهر، ٢٩٩/٥:

ألم تر أن السيف يزري به الفتى إذا قال هذا السيف أمضى من العصا

ولا يثبت مرفوعاً^(١)، وقال بعضهم: إذا أردت أن تعرف قدرك عند الله فاعرف قدر القرآن عندك، واعرف قدر العبادات من الصلاة والصيام وغيرها في قلبك، فإن كنت تعظمها، فلا شك أن لك قدرًا عند الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

«فقوله: منزلة الله في قلبه، هو ما يكون في قلبه من معرفة الله ومحبته وتعظيمه وغير ذلك، فإذا عُرف أن المكانة والمنزلة تأتي المكان والمكان، والمؤنث فرع عن المذكر في اللفظ والمعنى وتابِعُ له، فعَلُو المثل الذي يكون في الذهن يتبعُ علُو الحقيقة إذا كان مُطابِقًا كان حقًا، وإلا كان باطلًا» وقريب من هذا إذا كان بالفعل للمرء منزلة ومكانة رفيعة، ووُصِف بها كان حقًا، وإن ذُكِر بها من لا يستحقها كان المعنى باطلًا، كما يُمدح رؤوس المبتدعة وغيرهم.

«فإن قيل: المراد علوه في القلوب، وأنه أعلى في القلوب من كل شيء.»

قيل: وكذلك هو، وهذا العلو مطابق لعلوه في نفسه على كل شيء، فإن لم يكن عاليًا بنفسه على كل شيء كان علوه في القلوب غير مطابق، كمن جعل ما ليس بأعلى أعلى.»

✦ [تقرير العلو من جهة العقل]

لما ذكر الشارح ﷻ أصول أدلة العلو من الكتاب والسنة، وأشار إلى أن مفرداتها قد تبلغ الألف، بدأ ﷻ بتقرير العلو للعلي الغفار من جهة العقل ومن جهة

(١) أخرجه مرفوعًا الحاكم في المستدرک، (١٨٢٠)، وصححه، والطبراني في الأوسط، (٢٥٠١)، والبيهقي في الشعب، (٥٢٥)، من حديث جابر ﷺ، ومدار الحديث على عمر بن عبد الله مولى عفرة، وقد وثقه غير واحد، وضعفه جماعة. ينظر: مجمع الزوائد، ٧٧/١٠، مختصر استدراك الذهبي على الحاكم، ٣٧٦/١.

الفطرة، فقال:

«وعلوّه ﷺ كما هو ثابت بالسمع، ثابت بالعقل والفطرة.

أما ثبوته بالعقل؛ فمن وجوه:

أحدها: العلم البديهي^(١) نسبة إلى البديهية، ويجوز أن تقول: بدهي، مثل قرشي وقرشي^(١)، «القاطع بأن كل موجودين إما أن يكون أحدهما ساريًا في الآخر قائمًا به كالصفات، وإما أن يكون قائمًا بنفسه بائنًا من الآخر.

والثاني: أنه لما خلق العالم، فإما أن يكون خلقه في ذاته» يعني: ممتزجًا به «أو خارجًا عن ذاته» يريد أن يقرر أنه لما خلق الله العالم، فإما أن يكون خلقه في ذاته، مثل ما قال أولاً في العلم البدهي: «إما أن يكون ساريًا في الآخر قائمًا به كالصفات» أو خلقه قائمًا بنفسه مباينًا له منفصلًا عنه، وهناك تداخل بين القسم الأول والثاني في فروعهما في كلام المؤلف ﷺ.

«والأوّل باطلٌ»؛ لأنّه معلوم بالحس أنّ العالم منفصلٌ لم يكن في ذات الله ﷻ، وإن خيّل لبعض غلاة المبتدعة: أنّ المخلوق حالٌّ في الخالق أو أنّ الخالق حلٌّ في المخلوق، وهذا الثاني -أيضاً- مرفوضٌ فطرةً وعقلاً؛ لوجود ما يدل على الانفصال بين الخالق والمخلوق حسًّا، وهذا الذي أشرنا إليه هو ما يقوله النصارى من أنّ اللاهوت حلٌّ بالانسوت^(٢)؛ - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً-، ونحوها عقيدة وحدة الوجود^(٣).

(١) ينظر: العين، ٣٩/٥، تهذيب اللغة، ٨/٢٥٤، الصحاح، ٣/١٠١٦.

(٢) اللاهوت: يُقال لله، والانسوت للإنسان، قال الزبيدي منتقداً لشيخه الفيروزآبادي: «استدركه شيخنا؛ بناء على ادعاء بعضهم أصالة التاء، وفيه نظر». ينظر: تاج العروس، ٨٢/٥، معجم المناهي اللفظية، (ص: ٤٥٤).

(٣) وحدة الوجود: عقيدة كثير من الصوفية، وتتمثل في الاعتقاد بأنه لا موجود إلا الله تعالى، وأن وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالى، وأصل هذا المذهب إنكار مسألة المباينة والعلو، وممن قال بهذا =

«أَمَّا أَوْلًا» وهو أن يكون خلقه في ذاته «فبالاتفاق» يعني: أن القول بالحلول والاتحاد أمرٌ متفق علىٰ بطلانه بين جميع العقلاء، وهو ضرب من الهوس والجنون لا يقبله عاقل سويٌّ.

«وأما ثانيًا: فلأنَّه يلزم أن يكون محلًّا للخسائس والقادورات -تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا-. والثاني يقتضي كون العالم واقعًا خارج ذاته» وهذا هو الصَّحيح، «فيكون منفصلًا، فتعيَّنت المباينة؛ لأنَّ القول بأنَّه غير متصل بالعالم وغير منفصل عنه غير معقولٍ» فهو ضرب من المحال؛ لأنَّه جمع بين النقيضين، وهما: أن الله غير متصل بالعالم وغير منفصل عنه.

«الثالث: أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه يقتضي نفي وجوده بالكلية لأنه غير معقول» فليس هناك قسم ثالث، «فيكون موجودًا إمَّا داخله وإمَّا خارجه، والأول باطلٌ، فتعيَّن الثاني، فلزمت المباينة.

وأما ثبوته بالفطرة؛ فإنَّ الخلق جميعًا بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدُّعاء، ويقصدون جهة العلوِّ بقلوبهم عند التضرُّع إلى الله تعالى.

وذكر محمد بن طاهر المقدسي أنَّ الشيخ أبا جعفر الهمداني^(١) حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين^(٢) وهو يتكلم في نفي صفة

= القول: ابن عربي، والتلمساني، وابن الفارض، وقد ردَّ عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من كتبه. ينظر: مجموع الفتاوى، ٩٨/٢، مصرع التصوف، (ص: ٧٤)، توضيح مقاصد المصطلحات العلمية في الرسالة التدمرية، (ص: ٤٨).

(١) هو: أبو جعفر محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله الهمداني، قال الذهبي: «حافظ زاهد، بقية السلف والأثبات، من أئمة أهل الأثر»، (ت: ٥٣١ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٠١/٢٠-١٠٢.

(٢) هو: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني، الملقب بـ: «إمام الحرمين»، كان أشعرًا، وتاب في آخر عمره، ومما قاله بأخرة: «أشهدوا علي أني قد رجعت عن كل مقالة تخالف السنة، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور»، (ت: ٤٧٨)، له مصنفات، =

العلو ويقول: كان الله ولا عرش، وهو الآن على ما كان. فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدُها في قلوبنا، فإنه ما قال عارفٌ قط: يا الله! إلا وجد في قلبه ضرورةً تطلبُ العلوَّ، لا يلتفتُ يمنةً ولا يسرةً، فكيف ندفع هذه الضرورةَ عن أنفسنا؟

قال فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل، وأظنه قال: وبكى، وقال: حيرني الهمداني، حيرني الهمداني^(١)، أراد الشيخ أن هذا أمرٌ فطر الله عليه عباده من غير أن يتلقوه من المعلمين، يجدون في قلوبهم طلباً ضرورياً يتوجه إلى الله ويطلبه في العلوَّ. وقد اعترض على الدليل العقليّ بإنكارِ بدايته؛ لأنه أنكره جمهورُ العقلاء، فلو كان بديهياً لما كان مختلفاً فيه بين العقلاء؛ بل هو قضيةٌ وهميةٌ خياليةٌ^(٢).

أنكروا هذا الدليل العقليّ بإنكارِ بدايته، قالوا: لو كان بديهياً ما أنكره جمهور الناس الذين ينفون صفة العلوَّ وغيرهم ممن ينازعون في هذه البديهية.

ونقول: عندنا أدلةٌ قويةٌ قطعيةٌ من نصوص الكتاب والسنة والفطرة والعقل على ثبوت العلوَّ، لكن إن عرضتها على بعض هؤلاء الكتبة لم يوافقوا على بدايتها، فهل يقال: إنها ليست بديهية؟ لا؛ بل هي بديهية وفطرية، ولا عبرة بمن اجتالته الشياطين واجتالت فطرته معه، ولا عبرة ببدييته وفطرته، إنما العبرة بمن هو باقٍ على خلقته التي خلقه الله عليها، وفطرته التي فطره الله عليها.

«والجواب عن هذا الاعتراض مبسوطٌ في موضعه، ولكن أشيرُ إليه هنا إشارةً مختصرةً، وهو أن يُقال: إنَّ العقلَ إنَّ قبل قولكم، فهو لقولنا أقبل،

= أشهرها: «نهاية المطلب في دراية المذهب»، و«الرسالة النظامية». ينظر: تاريخ بغداد، ٤٣/١٦، سير أعلام النبلاء، ١٧/١٤، طبقات الشافعية، ١٦٥/٥.

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء، ٤٧٤/١٨.

(٢) ينظر: كتاب الأربعين للفخر الرازي، ١٥٢/١.

وإن ردَّ العقل قولنا، فهو لقولكم أعظم ردًّا» واعتراف أبي المعالي الجويني بهذه الفطرة وهذه البديهة يدلُّ على أنَّ عند أبي المعالي بقية فطرة وافق بها الهمداني، وإلا فهو قرأ في كتب المتكلمين والفلاسفة وتأثر بها، ولو أنَّ رجلاً غالباً في الوثوق بعقله، ولم تكن له علاقة بالنصوصِ سمع مثل هذا الكلام لنازع فيه الهمداني، لاسيما أنَّ العقولَ تغيرت بعد ترجمة كتب اليونان وغيرها، وافتتان الناس بعلم الكلام والفلسفة، فصاروا ينازعون في هذه الأمور، وإلا فإنَّ الأصل الاتِّحاد والاتِّفاق بين النصِّ والعقل، وعدم الخلاف بينهما، فما يُثبتُه العقل السليم لا يخالفه النصُّ الصحيح، والعكس صحيح؛ أي: ما يثبتُه النصُّ الصحيح الصريح يشهدُ له العقل السليم.

«فإنَّ كان قولنا باطلاً في العقل، فقولكم أبطُل، وإنَّ كان قولكم حقاً مقبولاً في العقل، فقولنا أولى أن يكون مقبولاً في العقل؛ فإنَّ دعوى الضرورة مُشتركةٌ بيننا وبينكم «فإنَّا نقول: نعلم بالضرورة بطلانَ قولكم، وأنتم تقولون كذلك» ببطلان قولنا.

✦ [تقرير العلوم من جهة الفطرة]

«فإذا قلتم: تلك الضرورة التي تحكم ببطلان قولنا هي من حكم الوهم لا من حكم العقل، قابلناكم بنظير قولكم، وعامة فطر الناس -ليسوا منكم ولا مناً- يوافقونا على هذا»، يعني: أن عامة فطر الناس، من عوام المسلمين ومن غيرهم من الأديان الأخرى، ممن بقي على فطرته، ممن ليسوا من الذين معوننا على النصِّ الصحيح الذي يوافقُه العقل الصريح، وليسوا منكم يا من اجتالتم الشياطين وفتنتم بعلم الكلام والفلسفة وتأثرت بذلك فطرکم -فهؤلاء يوافقونا ولا يوافقونكم، فدعونا معهم؛ ولذا تمنى كثير من رؤوس المتكلمين أن يموت على

عقيدة العوام، وهذا مدوّنٌ في كتبهم^(١).

«فإن كان حكمُ فِطْرِ بني آدم مقبولاً ترجّحنا عليكم، وإن كان مردوداً غير مقبول بطل قولكم بالكلية؛ فإنكم إنمّا بنيتم قولكم على ما تدعون أنه مقدّمات معلومة بالفطرة الأدمية، وبطلت عقليّاتنا -أيضاً-، وكان السَّمْعُ الذي جاءت به الأنبياء معنًا لا معكم، فنحن مختصّون بالسَّمْعِ دُونكم، والعقلُ مشتركٌ بيننا وبينكم»؛ أي: هبوا أنّنا تنزلنا ولم نعمل بموجب العقل والفِطْرَةَ والبداهة، وكان كلُّ ذلك مرفوضاً عندنا وعندكم على حدِّ سواء، يبقى أن النص في جانبنا في حين أنه لا دليل معكم يوازي أدلتنا.

❖ [سبب اشتغال كتب العقيدة على مناظرات عقلية]

الذي أحوج علماء السُّنّة والجماعة وأئمة السلف إلى مثل الكلام السابق والدخول في هذه المناظرات العقلية -هو اعتمادُ الخُصْمِ عليها، وإلا فما أجمل العقيدة الواسِطِيَّة التي مبناهَا على نُصوص الكتاب والسُّنّة من غير دخول في هذا

(١) من ذلك ما تقدّم في ترجمة أبي المعالي الجويني، وقال أحمد بن سنان: «كان الوليد بن أبان الكرابيسي خالياً، فلما حضرته الوفاة قال لبنيه: تعلمون أحداً أعلم مني؟ قالوا: لا، قال: فتتّهموني؟ قالوا: لا، قال: فإني أوصيكم، أفقبلون؟ قالوا: نعم. قال: عليكم بما عليه أصحاب الحديث، فإني رأيت الحق معهم.

وقال أبو الوفا بن عقيل: لقد بلغت في الأصول طول عمري، ثم عدت القهقري إلى مذهب المكتب». ووصف الشهرستاني نهاية الإقدام في علم الكلام: «حاله فيما وصل إليه من الكلام وما ناله، فتمثّل بما قاله:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وصيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كفّ حائر على ذقن أو قارعاً سنّ نادم
ثم قال: عليكم بدين العجائز؛ فإنّه أسنى الجوائز». ينظر: شرح مختصر صحيح مسلم للقرطبي، ٦/٦٩٢-٦٩٣.

الجدل، وكتاب: «العقيدة الواسطية» يحتاج إليه كل مسلم، وهو لعوام المسلمين أنفع من هذه المطولات التي بسطت، وحشيت بالأدلة العقلية لردّ دعوى الخصوم، وشيخ الإسلام ومن جاء معه وقبله من أئمة السُّنة ناظروا أهل الكلام بكلامهم، يقول ابن القيم رحمه الله في هذا عن شيخ الإسلام رحمه الله:

واقراً كتابَ العَقْلِ والنَّقْلِ الَّذِي مَافِي الوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانِي
وكذلك التأسيسُ أصبحَ نقضُهُ أُعْجُوبَةً لِلْعَالَمِ الرَّبَّانِي
وَمِنَ العَجِيبِ أَنَّهُ بِسِلَاحِهِمُ أَرْدَاهُم نَحْوَ الحَضِيضِ الدَّانِي ^(١)

يعني: أن شيخ الإسلام نقض أقوال المبتدعة بكلامهم ومنطقهم وقواعدهم، ومن ذلك نقضه لكتاب التأسيس للرازي ^(٢).

❖ [سبب نقل العلماء لكلام أهل الباطل]

أما نقل العلماء لكلام أهل الباطل وردودهم عليه؛ فسببه وجود من يتبنى هذه البدع ويحرص على نشرها؛ ولذا انتشر علم الكلام، وبعضهم يُثَرِّبُ على من ينقل كلام أهل الباطل، ويقول: «كلامه لم يكن معلوماً عند المسلمين، حتى جاء من نقله من أهل العلم ولو بنية الرد عليه»؛ لأنه بذلك أثبتته أولاً، فقد يتأثر به من يتأثر.

نقول: لكنه وجد وابتلي به الناس قبل أن يُردَّ عليه، وفي عصر شيخ الإسلام صار السواد الأعظم من المسلمين يتبنون علم الكلام ويقولون به، ويرتكبون تلك

(١) نونية ابن القيم، (ص: ٢٣٠).

(٢) هو: أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، فخر الدين، التيمي البكري الرازي، المفسر، (ت: ٦٠٦ هـ)، له مؤلفات، منها: «مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم»، و«لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات»، و«معالم أصول الدين»، و«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين». ينظر: وفيات الأعيان، ٤/٢٤٨، طبقات الشافعية للسبكي، ٨/٨١.

المذاهب الباطلة ويعملون بها، فكان لا بد من بيانها، وإلا فإن الأصل أن الردود على المبتدعة فيها نوعٌ نشر لبدعهم؛ ولذلك ثمة فرقٌ بين من يذكر البدعة وينقضها فوراً وبين من يذكرها ويفصلها ثم يُوجّل الردَّ إلى أن ينتهي الكتاب أو شيء من هذا؛ لأنّه قد لا يتسنّى له نقض كلّ الشُّبه التي أوردها؛ ولذلك عبّوا على الرازي وثربوا عليه؛ لكونه يجلّي الشُّبه مثل الشَّمس، ثم يضعف عن الردِّ عليها، ومن هنا تأتي خطورة القراءة في كتبه^(١).

والرازي مؤسسٌ ومنظرٌ لمذهب الأشاعرة والقول بالجبر^(٢)، ورأيه في ذلك معروف، لكن وإن كان عنده شُبهٌ وانحرافٌ إلا أنّه بالنسبة لمن فوّه في البدعة يُستفاد منه في ردوده على المعتزلة، والجهميّة، واليهود، والنصارى.

وشيخ الإسلام في كتابه «منهاج السنة» نقل ابن المطهر الرافضي^(٣) جملةً جملةً وردّ عليها، ومثل هذا لا إشكال فيه، لكن الإشكال فيمن طبع كتاب شيخ الإسلام وأفرد كتاب «منهاج الكرامة»^(٤) في أوّله كاملاً من أوّله إلى آخره، ثمّ

(١) قال الحافظ ابن حجر: «وكان يُعبأ بإيراد الشبهة الشديدة، ويقصر في حلها، حتّى قال بعض المغاربة: «بوردُ الشبهة نقداً ويحلّها نسيئةً». لسان الميزان، ٤/٤٢٧.

(٢) قال شيخ الإسلام: «لفظ «الجبر» فيه إجمال يراد به إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه، كما يقال: إن الأب يجبر المرأة على النكاح، والله تعالى أجلُّ وأعظم من أن يكون مجبراً بهذا التفسير؛ فإنّه يخلق للعبد الرضا والاختيار بما يفعله، وليس ذلك جبراً بهذا الاعتبار، ويراد بالجبر خلق ما في النفوس من الاعتقادات والإرادات، كقول محمد بن كعب القرظي: الجبار الذي جبر العباد على ما أراد، وكما في الدعاء المأثور عن علي عليه السلام: «جبار القلوب على فطرتها، شقيها وسعيدها»، والجبر ثابت بهذا التفسير، فلما كان لفظ الجبر مجملاً نهى الأئمة الأعلام عن إطلاق إثباته أو نفيه». مجموع الفتاوى، ٨/١٣٢.

(٣) هو: الحسن - ويقال: الحسين - بن يوسف بن علي بن المطهر الحلبي، جمال الدين، من أئمة الشيعة، نسبته إلى الحلة في العراق، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يسميه: ابن المنجس، (ت: ٧٢٦هـ). ينظر: الدرر الكامنة، ٢/١٨٨، والوافي بالوفيات للصفدي، ١٣/٥٤.

(٤) «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة»، من تصنيف ابن المطهر الرافضي، وهو الكتاب الذي ردّ عليه =

ذكر الردّ من كلام شيخ الإسلام، وهذا حصل في الطبعة الأولى المصرية، ومثل هذا العمل عيب على مخرجه؛ وليم المحقق عليه؛ لأن الذي في قلبه مرض قد يُفرد هذا الكتاب وينزعه من الأصل ويتداوله مع قومه بمفرده بطبعة محققة ومقابلة على نسخ من كتاب منهاج الكرامة؛ ولذا قامت جامعة الإمام بحذف هذا الكتاب في الطبعة الثانية المحققة للمنهاج^(١)؛ لأنه يكفي الكلام المثبت من ذلك الكتاب في ثانيا كلام شيخ الإسلام مع الرد عليه مباشرة، وما كُلّ واحد يتسنّى له أن يقرأ الكتاب كاملاً؛ ولذلك كان الردُّ جملةً جملةً أفضل، ولو تيسر الردُّ كلمةً كلمةً؛ لكان أولى من أن تُتاح للقارئ فرصة قراءة الشبهة بكاملها، حتّى إذا استوعبها وتربعت في قلبه جاء الردُّ عليها.

❖ [نقض اعتراض نفاة العلو على دليل الفطرة]

«فإن قلتُم: أكثر العقلاء يقولون بقولنا، قيل: ليس الأمر كذلك؛ فإن الذين يصرّحون بأنّ صانع العالم ليس هو فوق العالم، وليس فوق العالم شيءٌ موجودٌ، وأنّه لا مابين للعالم ولا حالٌ في العالم، طائفةٌ من النظار، وأول من عرف عنه ذلك في الإسلام جهّم بن صفوان وأتباعه.

واعترض على الدليل الفطريّ أنّ ذلك إنّما كان لكون السماء قبلةً للدعاء، كما أنّ الكعبة قبلةً للصلاة، ثم هو منقوضٌ بوضع الجبهة على الأرض، مع أنّه ليس في جهة الأرض»، يعني: أنّ النفاة اعترضوا على كون التوجه إلى العلو في الدعاء مركزاً في الفطر بأنّ الناس يتجهون إلى السماء في الدعاء؛ لكون السماء قبلةً للدعاء، وأن هذا الدليل الفطري ينقضه -أيضاً- وضع الجبهة في السجود،

= شيخ الإسلام بكتابه: «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية»، واشتهر باسم: الردّ على

الرافضي. ينظر: لسان الميزان، ٢/ ٣١٧.

(١) طبعته جامعة الإمام سنة ١٤٠٦هـ، بتحقيق: محمد رشاد سالم.

والسُّجود من مواطن إجابة الدعاء، ففي الحديث: «وَأَمَّا السُّجود؛ فَأَكثَرُوا فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ، فَقَمِنَ أَنْ يَسْتَجَابَ لَكُمْ»^(١).

«وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الِاعْتِرَاضِ مِنْ وَجْهِهِ:

أحدها: أَنَّ قَوْلَكُمْ: «إِنَّ السَّمَاءَ قِبْلَةُ الدُّعَاءِ» لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ سَلْفِ الْأُمَّةِ، وَلَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ^(٢)، وَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ الدِّينِيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَى جَمِيعِ سَلْفِ الْأُمَّةِ وَعِلْمَائِهَا.

الثاني: أَنَّ قِبْلَةَ الدُّعَاءِ هِيَ قِبْلَةُ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلدَّاعِي أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي دَعَائِهِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ^(٣)، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ لِلدُّعَاءِ قِبْلَةً غَيْرَ قِبْلَةِ الصَّلَاةِ، أَوْ إِنَّ لَهُ قِبْلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا الْكَعْبَةُ، وَالْأُخْرَى السَّمَاءُ؛ فَقَدْ ابْتَدَعَ فِي الدِّينِ، وَخَالَفَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

الثالث: أَنَّ الْقِبْلَةَ: هِيَ مَا يَسْتَقْبِلُهُ الْعَابِدُ بِوَجْهِهِ، كَمَا تُسْتَقْبَلُ الْكَعْبَةُ فِي الصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ وَالذَّبْحِ، وَكَمَا يُوجَّهُ الْمُحْتَضِرُ وَالْمَدْفُونُ؛ وَلِذَلِكَ سَمِّيَتْ وَجْهَةً، وَالِاسْتِقْبَالَ خِلَافُ الِاسْتِدْبَارِ؛ فَالِاسْتِقْبَالَ بِالْوَجْهِ وَالِاسْتِدْبَارُ بِالذُّبْرِ، فَأَمَّا مَا حَاذَاهُ الْإِنْسَانُ بِرَأْسِهِ أَوْ يَدَيْهِ أَوْ جَنْبِهِ؛ فَهَذَا لَا يُسَمَّى قِبْلَةً، لِأَنَّ حَقِيقَةَ وَلَا مَجَازًا، يَعْنِي: أَنَّ الْقِبْلَةَ لَيْسَتْ بِمَوَازَاةِ الرَّأْسِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَوَجَّهَ الَّذِي يَصَلِّي وَهُوَ مُضْطَجِعٌ إِلَى الْقِبْلَةِ بِرَأْسِهِ، فَتَكُونُ هَذِهِ قِبْلَتَهُ، لَكِنْ لَا يُفْعَلُ بِهِ هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَوَازَاةَ بِالرَّأْسِ لَيْسَتْ اسْتِقْبَالًا، فَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْوَجْهِ.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، (٤٧٩)، وأبو داود،

(٨٧٦)، والنسائي، (١٠٤٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) تقدّم كلام أهل العلم في هذه المقولة، وأنها غير ثابتة عن النبي ﷺ، ولا عن السلف.

(٣) منها: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، حيث قال: استقبل النبي ﷺ الكعبة، فدعا على نفر من قريش.

أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب دعاء النبي ﷺ على كفار قريش، (٣٩٦٠).

«فلو كانت السَّمَاءُ قِبْلَةَ الدُّعَاءِ، لكان المشروع أن يوجه الدَّاعِي وجهَهُ إليها، وهذا لم يشرع» ورفع البصر إلى السَّمَاءِ جاء النَّهْيُ عنه في مواضع^(١)، «والمَوْضِعُ الذي تُرْفَعُ اليَدُ إليه لا يُسَمَّى قِبْلَةً، لا حَقِيقَةً ولا مَجَازًا»؛ ولذا فإنَّ رفع اليدين في الدعاء يكون بحيث تسامت الوجه الذي هو محل الاستقبال، لا أكثر من ذلك، إلا ما ورد في حالات خاصة كالاستسقاء؛ ولذا لما رفع أحدهم يديه أكثر من ذلك قال له بعض السَّلَفِ: «من تناوَلُ بهما، لا أَمَّ لك»^(٢)؛ لأنَّهُ رَفَعَهُمَا رَفْعًا شَدِيدًا، وجاء في الاستسقاء المبالغة في الرَّفْعِ، لكنَّها حالةٌ خاصَّةٌ^(٣).

«ولأنَّ القبلة في الدعاء أمر شرعي تُتَّبَعُ فيه الشرائعُ، ولم تأمُر الرُّسُلُ أَنَّ الدَّاعِي يستقبل السَّمَاءَ بوجهه؛ بل نَهَوْا عن ذلك.

ومعلوم أنَّ التوجُّه بالقلْبِ واللِّجَأِ والطَّلْبِ الذي يجده الدَّاعِي من نفسه أمرٌ فطريٌّ يفعلُهُ المسلمُ والكافرُ، والعالمُ والجاهلُ، وأكثرُ ما يفعلُهُ المضطرُّ والمستغيثُ بالله، كما فُطِرَ على أَنَّهُ إذا مَسَّهُ الضُّرُّ يدعُو الله، مع أنَّ أمرَ القبلة ممَّا يقبلُ النَّسَخَ والتَّحْوِيلَ، كما تحوَّلتِ القبلةُ من الصَّخْرَةِ إلى الكَعْبَةِ.

وأمر التوجُّه في الدعاء إلى الجهة العُلُوِّيَّةِ مركزوزٌ في الفِطْرَةِ، والمستقبلُ للكعبة يعلمُ أنَّ الله تعالى ليس هناك، بخلاف الدَّاعِي؛ فإنَّهُ يتوجَّه إلى ربِّه وخالفه، ويرجو

(١) من ذلك ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما بأل أقوام يرفعون أبصارهم إلى السَّمَاءِ في صلاتهم»، أخرجه البخاريُّ، كتاب الأذان، باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة، (٧٥٠)، وأبو داود، (٩١٣)، والنسائي، (١١٩٣)، وابن ماجه، (١٠٤٤).

(٢) قائلها القاضي شريح، وفي كراهته جملة من أقوال السلف. ينظر: تفسير القرطبي، ٧/ ٢٢٤.

(٣) لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء، وإنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه»، أخرجه البخاري، أبواب الاستسقاء، باب رفع الإمام يده في الاستسقاء، (١٠٣١)، ومسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، (٨٩٥)، والنسائي، (١٧٤٨).

الرَّحْمَةَ أَنْ تَنْزَلَ مِنْ عِنْدِهِ.

وأما النَّقْضُ بوضع الجبهة؛ فما أفسده من نقضٍ؛ فَإِنَّ واضع الجبهة إِنَّمَا قصدهُ الخضوعُ لمن فوقه بالذُّلِّ له، لا بأن يميلَ إليه، إذ هو تحته، هذا لا يخطرُ على قلبٍ ساجِدٍ.

لكن يُحكى عن بشر المريسيِّ أنه سَمِعَ وهو يقول في سُجُودِهِ: «سبحان ربي الأَسْفَلِ»^(١) - تعالى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَا حِدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا - .

وإن مَنْ أفضى به النفي إلى هذه الحالِ، فَلَحْرِيٌّ أَنْ يَتَزَنَّدَقَ إِنْ لم يتداركه اللهُ بِرَحْمَتِهِ، وبعيدٌ مِنْ مثله الصَّلاح، قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، فَمَنْ لم يطلب الاهتداء من مظانِّه يُعاقب بالحرمان - نسأل اللهُ العفو والعافية - .

وقوله: «وقَدْ أُعْجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلْقَهُ»؛ أي: لا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا، ولا رُؤْيَةً، ولا غير ذلك من وجوه الإحاطة؛ بل هو سبحانه مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، ولا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ».

✦ [ثبوت صفة المحبة لله تعالى]

«قوله: «ونقول: إنَّ الله اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا إِيْمَانًا وَتَصَدِيقًا وَتَسْلِيمًا» قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، الخَلَّةُ كمالُ المحبَّة، وأنكرتِ الجَهْمِيَّةَ حقيقةَ المحبَّة من الجانِبَيْنِ، زعمًا منهم أنَّ المحبَّة لا تكون إلا لمناسبة بين المحبِّ والمحبوب، وأنَّه لا مناسبة بين القديم والمحدث توجبُ المحبَّة، وكذلك أنكروا

(١) ينظر: العرش للذهبي، ٣/ ٣٠٨.

حقيقة التَّكْلِيم كما تقدَّم، وكان أوَّل من ابتدَع هذا في الإسلام هو الجَعْدُ بن دِرْهَمٍ^(١) في أوائل المائة الثَّانِيَةِ، فضحَّى به خالد بن عبد الله القسري^(٢) أمير العراق والمشرق بواسِط، خطب النَّاس يوم الأضحى فقال: أيها النَّاس! ضحُّوا، تقبَّل اللهُ ضحاياكم، فإني مُضَحِّ بالجعدِ بن دِرْهَم، إنَّه زعم أنَّ الله لم يتخذ إبراهيمَ خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، ثمَّ نزل فذبَّحه، وكان ذلك بفتوى أهل زمانه من علماء التابعين رضي الله عنهم، فجزاه الله عن الدِّين وأهله خيرًا».

وفي هذا يقول ابن القيم رضي الله عنه:

ولأجل ذا ضحَّى بجعد خالد القسري يوم ذبائح قربان
إذ قال إبراهيم ليس خليله كلا ولا موسى الكليم الدَّاني
شكر الضحية كلُّ صاحب سنَّة لله درُّك من أخي قربان^(٣)

«وأخذ هذا المذهب عن الجعدِ الجَهْمُ بن صفوان^(٤)، فأظهره وناظر عليه،

(١) هو: الجعد بن درهم، مولى سُويد بن غفلة، ومؤدب مروان الحمار، أول من ابتدَع بأن الله ما اتخذ إبراهيم خليلًا، ولا كلم موسى تكليمًا، وأنَّ ذلك لا يجوز على الله، قال المدائني: كان زنديقا، قتله خالد بن عبد الله القسري، عامل هشام بن عبد الملك. ينظر: التاريخ الكبير، (٥٤٢)، المؤلف للقيصري، (ص: ٤٧)، السير، ٥/ ٤٣٣.

(٢) هو: خالد بن عبد الله القسري البجلي اليماني، أميرُ العراقيين لهشام بن عبد الملك، قال يوم الأضحى: إنِّي مضحٌّ بالجعد بن درهم؛ فإنَّه زعم أنَّ الله لم يكلم موسى تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا، ثم نزل فذبَّحه، قُتل بالكوفة سنة ١٢٠هـ. ينظر: التاريخ الكبير، ٣/ ١٥٨، سير أعلام النبلاء، ٦/ ١٤٥.

(٣) نونية ابن القيم، (ص: ٧).

(٤) هو: الجهم بن صفوان أبو محرز السمرقندي، أخذ آراء الجعد بن درهم في نفي الصفات وتأويلها، والقول بخلق القرآن، وزاد عليها، قال الذهبي: «ما علمته روى شيئًا، لكنه زرع شرًا عظيمًا»، خرج على السلطان، فقتله سلم بن أحوز عامل بني أمية على أصبهان سنة ١٢٨هـ. ينظر: تاريخ أصبهان، ١/ ٦٧، الملل والنحل، ١/ ١٢٧، تاريخ دمشق، ٧٢/ ٩٩، السير، ٦/ ٢٠٤.

وإليه أضيفَ قول الجهمية^(١)؛ لأنه هو الذي شهره ونشره فُسِبَ إليه، وكانت شهرة المذهب على يد الجهم أكثر من شهرته على يد الجعد بن درهم.

«فقتله سلم بن أحوز أمير خراسان بها» سلم بفتح السين وسكون اللام على وزن حمد^(٢)، يوافق اسمه اسم الشاعر: سلم الخاسر، وسمي خاسرا؛ لأنه ورث أموالاً كثيرة، فأنفقها على الشعر، فقالوا له: سلم الخاسر^(٣).

✦ [ورثة المعتزلة لمذهب الجهم بن صفوان]

قال الشارح رحمه الله مبيناً انتقال مذهب الجهم إلى المعتزلة:

«ثم انتقل ذلك إلى المعتزلة أتباع عمرو بن عبيد، وظهر قولهم في أثناء خلافة المأمون، حتى امتحن أئمة الإسلام، ودعواهم إلى الموافقة لهم على ذلك» عمرو بن عبيد^(٤) رأس المعتزلة^(٥)، وسميت المعتزلة بهذا الاسم لاعتزال عمرو بن

(١) الجهمية: هم أصحاب جهم بن صفوان، وهو من الجبرية الخالصة، وظهرت بدعته بترمد، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية، وزاد عليها أشياء منها: نفي كونه حيا عالما، وأثبت كونه: قادرا، فاعلا، خالقا؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة، والفعل، والخلق، وغيرها. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١/٨٦.

(٢) هو: سلم بن أحوز بن أربد بن محرز، كان أمير الشرطة في خراسان للوالي نصر بن سيار الكناني في خلافة مروان بن محمد، أسر الجهم بن صفوان، وقتله، وأسره أبو مسلم الخراساني، وأمر بقتله، فقتل بجرجان سنة ١٣٠هـ. ينظر: تاريخ خليفة بن خياط، (ص: ٣٨٨، ٣٩١)، تاريخ الطبري، ٧/٣٨٤، أنساب الأشراف، ٣/٦٦٣.

(٣) ينظر: طبقات الشعراء لابن المعتز، (ص: ٩٩)، معجم الأدباء، ٣/١٣٨٢.

(٤) هو: عمرو بن عبيد بن باب، ويقال: ابن كيسان التميمي مولاها أبو عثمان البصري، متروك الحديث، قدرى داعية محترق مشهور، أخرج له أبو داود في القدر، وابن ماجه في التفسير، هلك سنة ١٤٣هـ، التهذيب، ٨/٦٢، التقريب، (٥٠٧١).

(٥) المعتزلة: فرقة من الفرق الضالة مذهبهم نفي الصفات، وأن كلام الله مخلوق، ونفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، وسموا هذا توحيدا، وأن العبد خالق لأفعاله خيرا وشرا، وسموا هذا عدلا، وأن من مات من غير توبة عن كبيرة ارتكبها؛ استحق الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخف =

عبيد حلقة الحسن البصري^(١) الذي كان يقرُّ العقيدة الصحيحة من الكتاب والسنة، فلم يوافقها عليها عمرو، وخالفه في مسائل من الاعتقاد، ثم اعتزل الحسن، فأطلق عليه وعلى من تبعه: المعتزلة، وواصل بن عطاء من رؤوس المعتزلة -أيضاً-^(٢).

لكن ما يُشكل أن القاضي عبد الجبار المعتزلي^(٣)، ذكر الحسن البصري في الطبقة الثانية من طبقات المعتزلة، وجعل في الطبقة الأولى أبا بكر وعمراً وأهل السنة والجماعة يُنزهون صحابة رسول الله ﷺ عن مثل هذا، وهذا يجعل أبا بكر وعمر في الطبقة الأولى من طبقات المعتزلة! كلُّ يدعي وصلاً بليلى^(٤).

«وأصل هذا مأخوذ عن المشركين والصابئة، وهم ينكرون أن يكون إبراهيم خليلاً، وموسى كليماً؛ لأنَّ الخلَّة هي كمال المحبة المستغرقة للمحبِّ كما قيل:

= من عقاب الكفار، وسموا هذا وعدا ووعيدا، وأن أصول المعرفة وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع، والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، وفعل الحسن واجتناب القبيح واجب كذلك، وغير ذلك من العقائد. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ٤٢/١.

(١) هو: الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري، إمام ثقة، سيّد من سادات التابعين، كان من أفصح أهل البصرة لساناً، وأحسنهم عشرة، (ت: ١١٠هـ)، أخرج له الجماعة. ينظر: رجال مسلم، ١/١٢٩، وفيات الأعيان، ٦٩/٢، تقريب التهذيب، (١٢٢٧).

(٢) هو: أبو حذيفة، واصل بن عطاء المعتزلي، المعروف بالغزال، مولى بني ضبة، وقيل مولى بني مخزوم، قال الأزدي: ذاهب لا يحتج به رجل سوء كافر، وقال الذهبي: «متكلم متشدد»، (ت: ١٨١هـ)، له تصانيف. ينظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، (٣٦٣٠)، وفيات الأعيان، ٧/٦، المغني في الضعفاء، (٦٨٢١).

(٣) هو: القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، أبو الحسن الهمداني، قال الذهبي: «العلامة المتكلم، شيخ المعتزلة، من كبار فقهاء الشافعية... تخرج به خلق في الرأي الممقوت»، (ت: ٤١٥هـ) له تصانيف كثيرة. ينظر: سير أعلام النبلاء، ١/٢١٤.

(٤) هذا شطر بيت، والشطر الثاني: وليلى لا تقرُّ لهم بدآكا. ولم أقف على من نسبه لقائل معين. ينظر: الشفاء في بديع الاكتفاء، (ص: ٩٥).

قد تخللت مسلك الرُّوح مني ولذا سمِّي الخليلُ خَلِيلاً^(١)
ولكن محبة الله وخُلته كما يليق به تعالى كسائر صفاته، ويشهد لما دلت عليه
الآية الكريمة^(٢) ما ثبت في الصحيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله: أنه
قال: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذتُ أبا بكر خليلاً، ولكن
صاحبكم خليلُ الله»^(٣) يعني نفسه.

وفي رواية: «إني أبرأ إلى كلِّ خليلٍ من خُلته، ولو كنت متخذاً من أهل الأرض
خليلاً لاتخذتُ أبا بكر خليلاً»^(٤)، وفي رواية: «إنَّ الله اتَّخذني خليلاً، كما اتَّخذ
إبراهيم خليلاً»^(٥).

فبيِّن صلى الله عليه وآله أنه ليس له أن يتَّخذ من المخلوقين خليلاً، وأنه لو أمكن ذلك لكان
أحقَّ النَّاس به أبو بكر الصديق، مع أنه صلى الله عليه وآله قد وصف نفسه بأنه يحبُّ أشخاصاً،
كقوله لمعاذ: «والله، إنِّي لأحبك»^(٦).

(١) عزى بعضهم هذا البيت لبشار بن برد. ينظر: بحر الفوائد، (ص: ٢٧٦)، أدب الدنيا والدين، (ص: ١٦١).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي صلى الله عليه وآله: «سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر»، (٣٦٥٤)،
ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (٢٣٨٢)، والترمذي،
(٣٦٦٠)، وابن ماجه، (٩٣)، دون قوله: «من أهل الأرض»، فلا توجد في شيء من الروايات.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (٢٣٨٣).
وأخرجه ابن ماجه، أبواب السنة، باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، فضائل أبي بكر
الصديق رضي الله عنه، (٩٣)، وأحمد، (٣٥٨٠)، من حديث أبي الأحوص عن ابن مسعود، واللفظ لهما،
دون قوله: «من أهل الأرض»، فلا توجد في شيء من الروايات.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة، (٧٦٢٨)، والنسائي في الكبرى، (١١٠٥٨)، وابن حبان، (٦٤٢٥)، والحاكم،
(٤٠٤٠)، من حديث جندب رضي الله عنه، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح، على شرط الشيخين،
ولم يخرجاه».

(٦) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، (١٥٢٢)، وأحمد، (٢٢٥٤٦)، من حديث معاذ بن
جبل رضي الله عنه، وصححه ابن خزيمة، (٥٧١)، وابن حبان، (٢٠٢٠)، والحاكم، (١٠١٥)، ووافقه الذهبي.

وكذلك قوله للأنصار^(١)، وكان زيد بن حارثة حب رسول الله ﷺ، وابنه أسامة جبه^(٢)، وأمثال ذلك، وقال له عمرو بن العاص ربه: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة». قال: فمن الرجال؟ قال: «أبوها»^(٣).

من الواضح أن الرسول ﷺ يحب المؤمنين وصحابته على رأسهم، ومحبة المؤمنين لا شك أنها فرض على كل مسلم، لكن كونه يحبهم لا يعني أنه يتخذ منهم خليلاً، كما لا يعني أنه يمنع أن يتخذ خليلاً؛ ولذا قال أبو هريرة ربه: «أوصاني خليلي ﷺ»^(٤)؛ بل الممنوع أن يتخذ هو خليلاً؛ لأنه خليل الله، أمّا محبته للمؤمنين؛ فلم يمنع منها، وكان يحب أبا بكر وعائشة وأسامة ومعاذا ربه، وصرح بحبه لبعض الصحابة ولبعض القبائل، والمحبة عنوان المؤمنين والمسلمين، فهم يحب بعضهم بعضاً.

(١) الأحاديث الدالة على إظهار النبي ﷺ حبه للأنصار كثيرة، منها، حديث أنس بن مالك ربه، قال: «جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ﷺ، ومعها صبي لها، فكلّمها رسول الله ﷺ، فقال: «والذي نفسي بيده، إنكم أحب الناس إلي»، مرتين»، أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي ﷺ للأنصار: «أنتم أحب الناس إلي»، (٣٧٨٦).

(٢) يدل على ذلك قوله ﷺ في زيد بن حارثة ربه، وفي ولده أسامة، لما طعن الناس في إمارة أسامة: «إن تطعنوا في إمارته، فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وإيم الله إن كان لخليقاً للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إلي، وإن هذا لمن أحب الناس إلي بعده»، أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب زيد بن حارثة مولى النبي ﷺ، (٣٧٣٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل زيد بن حارثة وأسامة بن زيد ربه، (٢٤٢٦)، والترمذي، (٣٨١٦)، والنسائي، (٣٢٢٩)، من حديث ابن عمر ربه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً»، (٣٦٦٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق ربه، (٢٣٨٣)، والترمذي، (٣٨٨٥)، من حديث عمرو بن العاص ربه.

(٤) «ثلاث: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام»، أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب صوم أيام البيض، (٤١/٣)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى، (٤٩٩/١)، (٧٢١)، وأبو داود، (١٤٣٢)، والنسائي، (١٦٧٧).

«فَعَلِمَ أَنَّ الْخُلَّةَ أَحْصَى مِنْ مُطْلَقِ الْمَحَبَّةِ»^(١) وهذا واضحٌ «والمحجوبُ بها لكمالها يكونُ محبوبًا لذاته لا لشيءٍ آخر؛ إذ المحجوبُ لغيره هو مؤخرٌ في الحُبِّ عن ذلك الغير»؛ فالمحجوب لذاته حبه أشد وأكثَر من حُبِّ السبب الذي من أجله يُحَبُّ.

والمسلمون كلهم يحبون الرسول ﷺ، وهذا أمرٌ مقطوعٌ به، وتتفاوتُ محبتهم له تبعًا لكمالِ طاعتهم له واقتدائهم به، وهذا من متطلبات الإيمان، ويدلُّ على هذا قول النبي ﷺ: «لا يؤمنُ أحدكم حتى أكونَ أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»^(٢)، وجاء في حديث عمر رضي الله عنه، أنه قال للنبي ﷺ: «لأنت أحب إليَّ من كل شيء إلا من نفسي! فقال النبي ﷺ: «لا والذي نفسي بيده، حتى أكون أحبَّ إليك من نفسك»، فقال له عمر: «فإنه الآن، والله لأنت أحبُّ إليَّ من نفسي، فقال النبي ﷺ: «الآن يا عمر»^(٣).

فكل مسلم يُقول: «إن الرسول ﷺ أحبُّ إليه من نفسه» وهذه سواء كانت حقيقةً، كما في حال المقتدي المؤتسي المؤثر لهواه ﷺ على هوى نفسه، أو كانت دعوىً مثلما يقوله كثيرٌ من الناس، وإذا جاء المحز وتعارضت محبة الرسول ﷺ مع هواه أو مع ما يحبه من ولدٍ أو يؤثره من دنيا؛ فإن كلَّ واحدٍ منَّا يُحاسب على

(١) قال في القاموس، (ص: ٩٩٥): «أَصْفَى الْمَوَدَّةَ وَأَصَحَّهَا»، وفي تاج العروس، ٤٢٨/٢٨: «الصدقة المختصة التي لا خلل فيها». وينظر: لسان العرب، (٢١١/١١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان، (١٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد، والوالد والناس أجمعين، وإطلاق عدم الإيمان على من لم يحبه هذه المحبة، (٤٤)، والنسائي، (٥٠١٣، ٥٠١٤)، وابن ماجه، (٦٧)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه، (٣٦٩٤)، وأحمد، (١٨٣٣٢)، من حديث عبد الله بن هشام رضي الله عنه.

حسب ما وفر في قلبه، لكن هل هذه المحبة له ﷺ، لذاته أو لشيءٍ آخر؟
 كُلُّ يَحِبُّ الرَّسُولَ ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ سَبَبًا فِي إِنْقَاذِهِ مِنَ النَّارِ وَإِدْخَالِهِ
 الْجَنَّةِ! وكذلك الواحدٌ مَنْ يَطِيعُ أَوْامِرَ رَبِّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِهَا، وَرَتَّبَ عَلَيَّ هَذَا الْإِمْتِثَالَ
 دُخُولَ الْجَنَّةِ وَالنَّجَاةَ مِنَ النَّارِ.

وهذه المسألة من المضايق، وقد اشتهر عن الصوفية قولهم: «لا نخافُ النارَ
 ولا نرجو الجنة؛ لأننا إذا فعلنا ذلك، أشركنا في الخوف»^(١).

نقول: هذا ليس صحيحا، فأنت - مثلا - إذا رأيت شخصا بيده سلاح خفت،
 وهذا الخوف ليس من السلاح، وإنما ممن هو بيده، وهكذا لو مررت بأعظم نار من
 نيران الدنيا فإنك لا تخاف منها، لكن لو كانت حولها زبانية يُلقونه فيها كل من مرَّ
 بهم، خفت منهم، لا أنك تخاف منها، وهكذا يكون خوفك من نار جهنم، فأنت في
 الحقيقة تخاف ممن يُعذَّبُ بهذه النار، لا من النارِ دونه ﷺ.

وهكذا تكون محبتك للرسول ﷺ، فأنت تحبه لذاته، لا لشيءٍ آخر، حتى ولو
 كنت تحبه لأن الله أنقذك به من النار وأدخلك بسببه الجنة، لكن إن كنت تحب ذلك
 الشيء دونه فالله تعالى يقول في الآية التي في آخر سورة الكهف: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُو
 لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» [الكهف: ١١٠].

ونخلص مما سردناه إلى أن محبة الرسول ﷺ تكون لذاته، وهذه
 المحبة تتحقق وتزداد وتدخل في شغاف القلوب إذا أدمننا النظر في سيرته ﷺ وفي
 شمائله وفي خصائصه وعرفناه من قرب، ويجب أن تكون من غير غلو؛ لأن الغلو
 منهي عنه.

(١) عزى نحو هذا السبكي في فتاواه، ٥٥٩/٢، إلى أكابر أهل الطريق، يعني: الصوفية، فنقل عنهم
 قولهم: «ما عبدناك خوفا من نارك، ولا طمعا في جنتك».

أَمَّا إِنْسَانٌ لَا يَعْرِفُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ شَيْئًا: لَا عَنِ نَسَبِهِ، وَلَا عَنِ سِيرَتِهِ، وَلَا عَنِ غَزَوَاتِهِ، وَلَا عَنِ حِلْمِهِ وَعَفْوِهِ وَصَبْرِهِ ﷺ؛ فَكَيْفَ يُحِبُّهُ؟! إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُحِبَّ الْإِنْسَانُ إِنْسَانًا لَا يَعْرِفُهُ، هَذَا شَيْءٌ فِيهِ تَنَاقُضٌ.

ولذا على كل مسلم أن يعنى بهذه الأبواب؛ ليحب الرسول من صدق بعيداً كل البعد عما نهى عنه الرسول ﷺ؛ لأنه يوجد من يدعي حب الرسول، ويتفانى في حبه، والألم يعصر قلبه إذا ذكر الرسول ﷺ؛ لأنه لم يره، ومع ذلك يقع في مخالفات كثيرة، قد توصله إلى الشرك بالله، فدعوى الحب من مثله كاذبة؛ إذ الحب يكمن في طاعة الله، وطاعته ﷺ.

«ومن كمالها لا تقبل الشركة ولا المزاحمة لتخللها المحب، ففيها كمال التوحيد وكمال الحب؛ ولذلك لما اتخذ الله إبراهيم خليلاً، وكان إبراهيم قد سأل ربه أن يهب له ولداً صالحاً» سأله هذا بعد عمر طويل، بعد مائة وعشرين سنة، فأجاب الله طلبه «فوهب له إسماعيل» بكره امتحاناً لهذه الخلة والمحبة، ثم اختبره ليظهر هل تأثرت هذه المحبة بمجيء الولد أم لم تتأثر؟

واليوم طالب العلم الشاب المتدين المتحمس قبل أن يدخل في غمار الحياة وتأتيه الأسرة والأولاد - وهم المجبنة المبخلة^(١) - يدعي دعاوى عريضة، ويظهر استعداداً لكل شيء، لكن إذا جاء الاختبار أخفق، فمثلاً: الذي يقول بتحريم التصوير، إذا رأى ولده في أول حباته وأول خطواته ينازع نفسه فتنازع نفسه مريدة التصوير، وتحديثه نفسه أن هذه لحظات لا تتكرر، ثم يبدأ بالبحث عن الأقوال الأخرى التي تجيز التصوير، ثم يتساهل في الأمر.

(١) إشارة إلى حديث يعلى العامري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «الولد مبخلة مجبنة»، أخرجه ابن ماجه، أبواب الأدب، باب بر الوالدين، (٣٦٦٥)، وأحمد، (١٧٥٦٢)، قال الهيثمي في المجمع، (١٦٦١٧): «رواه أحمد والطبراني، ورجالهما ثقات».

وكذا إذا أصيبَ الولدُ بحرارةٍ شديدةٍ في منتصفِ الليلِ مثلاً، فزِعَ وذهبَ يبحثُ عن الأطباءِ، وينسى الخالقَ سبحانه، كلُّ ذلك شفقةٌ منه على الولدِ، ولا يُلامَ على بحثه عن الأطباءِ، فهذا من الأسبابِ، لكن يجب عليه في هذه الظروف -أيضاً- أن يكون تعلقه بالله ﷻ، لا بالأسبابِ ولا بالأطباءِ ولا بالأدويةِ ولا بغيرها؛ لأنَّ هذه أسبابٌ جرت العادةُ بنفعها، وقد تُسلبُ هذه المنافعُ، وقد يسعى الأطباءُ بقصارى ما يستطيعون فيعجزون في معالجة مريضٍ ما في حين أن الواحد منهم لربما أجرى الله النفعَ على يديه فيما هو أخطر أو أشدَّ مرضاً، لكن الله لم يقدر شفاءَ هذا المريضِ على أيديهم، ولهذا فليكن التعلقُ بالله ﷻ في كلِّ حالٍ.

وإبراهيمَ ﷺ جاءه الاختبارُ بمقدارِ خُلَّتْه، فقد أُمرَ بذبحِ ولده، فما كان من الخليلِ إلا أن تَلَّه للجبين بلا أدنى ترددٍ، ولم تقع منه أيُّ محاولةٍ مع ربِّه لتفادي ذلك.

ثم اختبرَ أولادَهُ - بنو إسرائيل - وأمروا أن يذبحوا بقرةً، فذبحوها وما كادوا يفعلون، فما أعظم الفرقَ بين امتثالهم وامتثالِ أبيهم، والله المستعان.

«فأخذ هذا الولدُ»؛ أي: ولدُ إبراهيمَ «شُعبةً من قلبه، فغار الخليلُ على قلبِ خليله أن يكون فيه مكانٌ لغيره، فامتحنه بذبحه؛ ليظهر سرُّ الخُلةِ في تقديمه محبةَ خليله على محبةِ ولده، فلما استسلم لأمر ربِّه، وعزمَ على فعله، وظهر سلطانُ الخُلةِ في الإقدامِ على ذبحِ الولدِ؛ إثارةً لمحبةِ خليله على محبته، نسخَ الله ذلك عنه وفداهُ بالذبحِ العظيم؛ لأنَّ المصلحةَ في الذبحِ كانت ناشئةً من العزمِ وتوطينِ النفسِ على ما أمر، فلما حصلت هذه المصلحةُ عاد الذبحُ نفسه مفسدةً، فُنسخَ في حقِّه، وصارت الذبائحُ والقربانُ من الهدايا والضحايا سُنَّةً في أتباعه إلى يومِ القيامةِ.

وكما أنَّ منزلةَ الخُلةِ الثابتةِ لإبراهيمَ -صلواتُ الله عليه- قد شاركه فيها نبينا ﷺ،

كما تقدّم، كذلك منزلة التكليم الثابتة لموسى -صلوات الله عليه- قد شاركه فيها نبينا ﷺ، كما ثبت ذلك في حديث الإسراء»، يعني بهذا كله التفضيل الإجمالي لمحمد ﷺ على سائر الخلق بما فيهم الأنبياء، وهناك فضائل خاصة اختصّ بها بعض الأنبياء، فجاء أن إبراهيم ﷺ أول من يكسّى يوم القيامة^(١)؛ أي: قبل محمد ﷺ، لكن هذا لا يعني أنه أفضل منه مطلقاً.

وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشقُّ عنه الأرض، فإذا موسى أخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جُوزي بصعقة الطور»^(٢)، وهذا لا يعني أن موسى ﷺ أفضل من نبينا محمد ﷺ؛ بل نبينا ﷺ أفضل منه، ووجود التفضيل في خصلة من الخصال أو في خلة من الخلال لا يعني التفضيل الإجمالي.

✦ [توجيه طلب الصلاة على محمد ﷺ مثل ما لإبراهيم]

«وهنا سؤال مشهورٌ وهو أن النَّبِيَّ ﷺ أفضل من إبراهيم ﷺ، فكيف طُلب له من الصَّلَاة مثل ما لإبراهيم»؛ أي: في قولنا في التشهد: «اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صلَّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنَّك حميدٌ مجيد» «مع أنَّ المشبَّه به أصله أن يكونَ فوق المشبَّه»^(٣) كما هو المتقرَّر عند أهل العلم «وكيف الجمعُ بين هذين الأمرين المتنافيين؟ وقد أجابَ عنه العلماءُ بأجوبةٍ عديدةٍ يَضِيقُ

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾، (٤٦٢٥)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، (٢٨٦٠)، والترمذي، (٢٤٢٣)، والنسائي، (٢٠٨٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) تقدم تخريجه ١/٢٤٥.

(٣) ينظر: تقويم النظر في مسائل خلافة ذائعة، لابن الدهان، ١/١٤٥، المغني لابن قدامة، ١/٥٢، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، ٢/٩١٦، فتح الباري لابن حجر، ٣/٢٧٧، عمدة القاري، ١٩/١٢٦.

هذا المكان عن بسطها» والجواب الشافي الكافي المفصل عنه أورده ابن القيم رحمه الله في كتابه: «جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام»^(١).

«وأحسنها: أن آل إبراهيم فيهم الأنبياء الذين ليس في آل محمد مثلهم، فإذا طلب للنبي صلى الله عليه وآله ولآله من الصلاة مثل ما لإبراهيم وآله وفيهم الأنبياء، حصل لآل محمد ما يليق بهم، فإنهم لا يبلغون مراتب الأنبياء، وتبقى الزيادة التي للأنبياء وفيهم إبراهيم لمحمد صلى الله عليه وآله، فيحصل له من المزية ما لم يحصل لغيره.

وأحسن من هذا أن النبي محمداً صلى الله عليه وآله من آل إبراهيم؛ بل هو أفضل آل إبراهيم، فيكون قولنا: «كما صليت على آل إبراهيم» متناولاً للصلاة عليه وعلى سائر النبيين من ذرية إبراهيم؛ بل هو متناول إبراهيم -أيضاً-، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وإبراهيم وعمران دخلا في آل إبراهيم وآل عمران، وكما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ﴾ [القمر: ٣٤]، فإن لوطاً داخل في آل لوط^(٢)؛ بل هو أولهم.

ومعنى هذا الكلام أنه إذا أردنا أن نفاضل بين أمة محمد صلى الله عليه وآله وأمة إبراهيم عليه السلام سنقول: هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس، ولكن لو جعلتها في جهة، وجعلت في مقابلها آل إبراهيم، فإن أتباع إبراهيم سوى الأنبياء منهم أقل رتبة من أتباع محمد صلى الله عليه وآله، لكن في آل إبراهيم أنبياء وإن كانوا قليلي العدد، فإذا جعلت هؤلاء الأنبياء من ضمن هؤلاء الآل فضلوا على أمة محمد صلى الله عليه وآله، و-أيضاً- إذا ضمنت إلى آل إبراهيم مع الأنبياء محمداً صلى الله عليه وآله؛ ساد فضلهم على محمد وعلى آل محمد في الجملة.

(١) ينظر: (٢٧٨-٢٨١).

(٢) ينظر: جلاء الأفهام، (ص: ٢٨١).

ولتوضيح الصورة نمثل بمثالٍ حسيٍّ، فلو قارنت بين أعداد التجار في مدينة الرياض ومدينة جدة مثلا، وجدت أن مدينة جدة فيها أعداد هائلة من التجار، لكن إذا نظرت إلى مفردات بعض تجار الرياض ممن يُعدُّون من تجار العالم المعروفين، رأيت أن تجار الرياض وإن كانوا أقل عددا من تجار جدة، إلا أن رؤوس أموالهم زادت على رؤوس أموال هؤلاء، هذا مثالٌ تقريبي، ولا مقارنة بينه وبين الممثل له، وإنما جئنا بهذا المثال من أجل التوضيح، وإلا فاللسان يتلَعَّم حينما يُذكر أهل الدنيا في مثل هذا المجال، والله المستعان.

«وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]» كانت النجاة هذه من فرعون نفسه أولا، فهو الذي كان على يديه العذاب، فالمقصود فرعون وأله «وقوله: ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]».

فالدليل على أن فرعون يُصلَّى أشدَّ العذاب، وإن كان نصَّ على آله فقط إلا أنه يدخل فيه دُخولاً أوليا، وأما آله، فيدخلون أشدَّ العذاب بسببه وبقرهم منه وموافقتهم له؛ نسأل الله العافية.

«فإن فرعون داخلٌ في آل فرعون؛ ولهذا -والله أعلم- أكثرُ روايات حديث الصلاة على النبي ﷺ إنما فيها: «كما صلَّيت على آل إبراهيم»^(١)، وفي كثير منها: كما صلَّيت على إبراهيم^(٢)، ولم يرِدْ: «كما صلَّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم

(١) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب هل يصلَّى على غير النبي ﷺ، (٦٣٦٠)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، (٤٠٧)، وأبو داود، (٩٧٩)، والنسائي، (١٢٩٤)، من حديث أبي حميد الساعدي ﷺ.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، (٩٧٨)، والترمذي، أبواب الوتر، باب ما جاء في صفة الصلاة على النبي ﷺ، (٤٨٣)، وابن ماجه، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب الصلاة على النبي ﷺ، (٩٠٤)، والدارمي، (١٣٨١)، من حديث كعب بن عجرة ﷺ.

إلا في قليلٍ من الروايات^(١)» لكن ورد الجمع بينهما، وشيخ الإسلام كأنه ينبغي ورؤد الجمع بين إبراهيم وآل إبراهيم^(٢).

«وما ذلك - والله أعلم - إلا لأنَّ في قوله: كما صلَّيت على إبراهيم، يدخل آله تبعًا، وفي قوله: كما صلَّيت على آل إبراهيم، هو داخلٌ في آل إبراهيم.

وكذلك لما جاء أبو أوفى رضي الله عنه بصدقته إلى النبي صلى الله عليه وسلم دعا له النبي صلى الله عليه وسلم وقال: «اللهم صلِّ على آل أبي أوفى»^(٣) فأبو أوفى صاحبُ الصدقة يدخل في الدعاء من باب أولى، فهو يدخلُ دخولًا أوليًا.

«فعلى رواية مَنْ روى: «كما صلَّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم»، لا يدخلُ فيهم لإفراده بالذكر، ولما كان بيتُ إبراهيم عليه السلام أشرف بيوت العالم على الإطلاق، خصَّهم الله بخصائص:

منها: أنه جعل فيه الثبوة والكتاب، فلم يأت بعد إبراهيم نبيٌّ إلا من أهل بيته.

ومنها: أنه سبحانه جعلهم أئمة يهدون بأمره إلى يوم القيامة، فكلُّ من دخل الجنة من أولياء الله بعدهم فإنما دخل من طريقهم وبدعوتهم.

ومنها: أنه سبحانه اتخذ منهم الخليلين، كما تقدَّم ذكره.

ومنها: أنه جعل صاحبَ هذا البيت إمامًا للناس، قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ

(١) منها: حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب، (٣٣٧٠)، وأحمد، (١٨١٣٣)، من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه، وفي الباب عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه، وأبي سعيد الخدري، وطلحة بن عبيد الله، وأبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) ينظر: الفتاوى الكبرى، ٢/ ١٩٢، مجموع الفتاوى، ٢٢/ ٤٥٤-٤٥٦.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة، (١٤٩٧)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقة، (١٠٧٨)، وأبو داود، (١٥٩٠)، والنسائي، (٢٤٥٨)، وابن ماجه، (١٧٩٦)، وأحمد، (١٩١١)، من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿البقرة: ١٢٤﴾ .

ومنها: أنه أجرى على يديه بناء بيته الذي جعله قياماً للناس ومثابة للناس وأمناً، وجعله قبة لهم وحجاً، فكان ظهور هذا البيت من أهل هذا البيت الأكرمين.
ومنها: أنه أمر عباده أن يصلوا على أهل هذا البيت، إلى غير ذلك من الخصائص».

﴿ وجوب الإيمان بالملائكة والنبیین والكتب المنزلة ﴾

«قوله: «وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكِتَابِ الْمُنزَلِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ».

هذه الأمور من أركان الإيمان، قال تعالى: ﴿ءَأَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ- وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] الآيات، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَأَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] الآية».

تقدم الكلام عن الركن الأول من أركان الإيمان، وهو الإيمان بالله، ثم ذكر بعده المؤلف ﷺ الإيمان بالملائكة، ثم النبيين والكتب، هذه أربعة أركان، ويبقى الركن الخامس والسادس، وسيأتي الكلام فيها مفصلاً - إن شاء الله تعالى -.

«فجعل الله ﷻ الإيمان هو الإيمان بهذه الجملة، وسمى من آمن بهذه الجملة مؤمناً، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة بقوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

وقال ﷺ في الحديث المتفق على صحته، حديث جبريل وسؤاله للنبي ﷺ عن الإيمان، فقال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ

بالقدر خيره وشره»^(١).

فهذه الأصول التي اتفقت عليها الأنبياء والرسل -صلوات الله عليهم وسلامه-، ولم يؤمن بها حقيقة الإيمان إلا أتباع الرسل.

❖ [موقف الفلاسفة وأهل البدع من أركان الإيمان]

بعد أن بين الشارح ضرورة الإيمان بهذه الأركان الثلاثة: الملائكة، والنبين، والكتب، دلف لبيان موقف أعداء الأنبياء فقال:

«وأما أعداؤهم ومن سلك سبيلهم من الفلاسفة وأهل البدع؛ فهم متفاوتون في جحدها وإنكارها، وأعظم الناس لها إنكارا الفلاسفة الذين يُسمون عند من يعظمهم بالحكماء، فإن من علم حقيقة قولهم، علم أنهم لم يؤمنوا بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته، ولا باليوم الآخر؛ فإن مذهبهم أن الله سبحانه وجود مجرد لا ماهية له ولا حقيقة؛ فلا يعلم الجزئيات في أعيانها، وكل موجود في الخارج فهو جزئي، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشئته، وإنما العالم عندهم لازم له أزلاً وأبداً، وإن سموه مفعولاً له فمصانعةً ومصالحةً للمسلمين في اللفظ» يعني: مداهنة ومدارة للمسلمين؛ لأنهم لا يستطيعون أن يصرحوا بالنفي، فتوصلوا إلى نفيهم بهذه الأوهام التي أبدوها، وعلومهم كلها مبنية على أوهام لا حقيقة لها في الواقع، ومن قرأ كتبهم علم حقيقة مذهبهم.

(١) هذه قطعة من حديث جبريل ﷺ الطويل، أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة، (٨)، وأبو داود، (٤٦٩٥)، والترمذي، (٢٦١٠)، والنسائي، (٤٩٠٤)، وابن ماجه، (٦٣)، من حديث عمر بن الخطاب ﷺ، وأخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة، (٥٠)، مسلم، كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو وبيان خصاله، (٩)، من حديث أبي هريرة ﷺ، وفيه: «قال: ما الإيمان؟ قال: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، وبلقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث».

ومما يُمثَّل به لعامة النَّاس في حَقِيقَةِ الفَلْسَفَةِ ما يُحكى أَنَّ أحَدَهُم حصل على الدكتوراه في الفلسفة، فجاء إلى أبيه وأخبره أَنَّهُ صار دكتوراً.

ففرح أبوه، وهو كبير في السِّنِّ لا يعرف هذه الاصطلاحات، فلا يعرف إلا أَنَّ الدكتور يُقال للطَّيِّب الذي يُعالج النَّاس، فقال لولده: تُعالجني وتعالج أفراد الأسرة، وتريحنا من المستشفيات.

فقال الولد: لا، الأمرُ أعظم من ذلك، فأنا دكتور في الفلسفة لا في الطب.

فقال الوالد: ما هي الفلسفة؟

فقال الولد - وكانوا جالسين على الغداء، وعلى سفرتهم صحنٌ عليه أرز ودجاجةٌ واحدة -: يا أباي، بالفلسفة أستطيع أن أقنعك أن الذي على الصَّحن دجاجتان لا دجاجة واحدة.

فقال الوالد: إذن هذه الدجاجة لي، والثانية التي تريد أن تقنعني بها هي لك.

وهكذا، فهؤلاء لا رصيد لكلامهم، ولا حقيقة له في الواقع مطلقاً؛ ويحاولون أن يقنعوا النَّاس بكلام لا يثبتُ منه شيء، انظر لمقالتهم عن الله تعالى: «وجود مجرد، لا ماهية له ولا حقيقة؛ فلا يعلم الجزئيات في أعيانها»، فحقيقة مذهبهم النفى المطلق، لا تجد في كلامهم شيئاً يثبت في الذهن ويمكن الرجوع إليه عند الحاجة، وتراهم يُغايرون بالألفاظ ليعيشوا بين المسلمين ويضحكوا على السُّدج من النَّاس، ومع الأسف أَنَّهُ فتن بهم بعض من عنده شيءٌ من العلم.

«وليس عنده بمفعولٍ ولا مخلوقٍ ولا مقدور عليه، وينفون عنه سمعه وبصره وسائر صفاته، فهذا إيمانهم بالله.

وأما كتبه عندهم؛ فإنَّهم لا يصفونه بالكلام، فلا تكلم ولا يتكلم،

ولا قال ولا يقول، والقرآن عندهم فيضٌ فاضٌ من العقلِ الفَعَّالِ على قلبِ بشرِ زاكي النفسِ طاهرٍ.

ومعنى «فاض»: انتقل من مكان إلى مكان بدون حروفٍ ولا أصوات، وهذا من هذيانهم؛ لأن الله إذا كان لم يتكلم ولا يتكلم؛ فكيف ينتقل القرآن إذن؟! والعقلُ الفَعَّالُ بمعنى الفاعل المؤثِّر، ويكُونُ به عن الله ﷻ، وهذا القلب الزاكي - حسب اعتقادهم - : «متميّز عن النوع الإنساني بثلاثِ خصائص: قُوَّةُ الإدراكِ وسرعته؛ لينالَ العلمَ أعظمَ ممَّا يناله غيره.

وقُوَّةُ النفسِ؛ ليؤثِّرَ بها في هَيُولَى العالمِ بقلبِ صورةٍ إلى صورةٍ» «هيُولَى» بضم الهاء والياء، وإسكان الواو، وفتح اللام، وهي: مادَّة الشيء التي يُصنَعُ منها؛ كالخشبِ للكرسيِّ، والحديدِ للمسمارِ، والقطنِ للملابسِ القطنيةِ، وفي اصطلاح أهل الكلام هو: جوهر في الجسم قابلٌ لما يعرِّضُ له من الاتِّصالِ والانفصالِ^(١).

«وقوة التخييل؛ ليخيِّلَ بها القوى العقلية في أشكال محسوسة، وهي الملائكة عندهم.

وليس في الخارجِ ذاتٌ منفصلةٌ تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، وترى وتُخاطبُ الرُّسُولَ، وإنَّما ذلك عندهم أمورٌ ذهنيَّةٌ لا وجودَ لها في الأعيان.

وأما اليوم الآخر؛ فهم أشدُّ الناس تكذيباً به، وإنكاراً له في الأعيان، وعندهم أنَّ هذا العالم لا يخرب، ولا تنشقُّ السَّمَوَاتُ، ولا تنفطر، ولا تنكدر النُّجُوم، ولا تكور الشمس والقمر، ولا يقوم النَّاسُ من قبورهم ويبعثون إلى جنَّةٍ و نار، كل هذا عندهم أمثالٌ مضروبةٌ لتفهيم العوام، لا حقيقة لها في الخارج، كما يفهم منها أتباع الرُّسُلِ،

(١) ينظر: معجم ألفاظ العقيدة، (ص: ٤٣٢)، التعريفات، (ص: ٢٥٧).

فهذا إيمان هذه الطائفة الذليلة الحقيرة بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهذه هي أصول الدين الخمسة» ومن هؤلاء الفلاسفة ابن سينا^(١)، والفارابي، وغيرهما، ولا فرق بين ما يقرره الفارابي وما يقرره ابن سينا، وقد يقرب بعضهم من الإسلام باعتبار أنه في بيئة يخاف فيها على نفسه، فيتقرب بشيء من القرب، وإلا فإن أصولهم واحدة، والفارابي في آخر عمره تنسك وجاور بمكة، وصار صواماً قواماً، لكن يصوم عمّا أحلّ الله له، ويفطر على الخمر المعتق وأفئدة الحُمَلاَن^(٢)، مثل هؤلاء الذين سبقت عليه الشقوة والشقاوة، لا حيلة فيهم ولو أرادوا الخروج عمّا كانوا فيه؛ والله المستعان.

وابن رشد عنده علم من الشرع، ويوافق الفلاسفة في كثير من الأمور، ولما رد الغزالي على الفلاسفة بـ: «التهافت»، دافع عنهم وردّ عليه بـ: «تهافت التهافت»^(٣).

✿ [استبدال المعتزلة بأصولهم الخمسة بأركان الإيمان]

«وقد أبدلتها المعتزلة بأصولهم الخمسة التي هدموا بها كثيراً من الدين؛ فإنهم بنوا أصل دينهم على الجِسم والعرض الذي هو الموصوف والصفة عندهم، واحتجوا بالصفات التي هي الأعراض على حدوث الموصوف الذي هو الجِسم، وتكلموا في التوحيد على هذا الأصل، فنفوا عن الله كلّ صفة تشبيهاً بالصفات الموجودة في الموصوفات التي هي الأجسام».

(١) هو: الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، الفيلسوف الرئيس، والطبيب والعالم بالفلك، قال ابن قيم الجوزية: «كان ابن سينا - كما أخبر عن نفسه - هو وأبوه من أهل دعوة الحاكم، من القرامطة الباطنيين»، (ت: ٤٢٨)، صنف في: الطب، والمنطق، والطبيعات، والإلهيات، ومن أشهر كتبه: «القانون». ينظر: إغائة اللفهان، ٢/ ١٠٣١، الأعلام للزركلي، (٢/ ٢٤١).

(٢) ينظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، (ص: ٦٠٤)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٩/ ٤٧.

(٣) الكتاب مطبوعٌ متداول.

التوحيد عند المعتزلة: عدم التعدد، وإثبات الصفات عندهم تعدد؛ ولذا كان معنى التوحيد عندهم نفي الأسماء والصفات؛ فنفوا الصفات، وأثبتوا أسماء لا حقيقة لها في الواقع، فقالوا مثلاً: سميع بغير سمع، بصير بغير بصر، ويؤول هذا الإثبات إلى نفي الجميع^(١)، نعوذ بالله من مقالهم.

«ثم تكلموا بعد ذلك في أفعاله التي هي القدر، وسموا ذلك العذل»: مذهبهم في القدر إثبات خالق غير الله ﷻ، فقالوا: إن العبد يخلق فعله بنفسه، فجعلوه شريكا لله في الخلق^(٢)، وقالوا بخلق القرآن، مع أنه كلام الله وصفة من صفاته^(٣)، والسلف كفروا من قال بخلق القرآن، لكنهم لم يكفروا أعيان المعتزلة القائلين بذلك؛ ولذا لا يقال عن الزمخشري مثلاً: إنه كافر؛ لأن تكفير المعين له شروطه وضوابطه.

«ثم تكلموا في النبوة والشرائع والأمر والنهي والوعد والوعيد، وهي مسائل الأسماء والأحكام، التي هي المنزلة بين المنزلتين» يجعلون مرتكب الكبيرة في الدنيا في منزلة بين المنزلتين، فلا يقولون: إنه مؤمن أو كافر، وأما في الآخرة؛ فيرون إنفاذ الوعد في حقه، ويجعلونه خالداً مخلداً في النار، نسأل الله العافية.

«ثم تكلموا في إلزام غير ذلك الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمّنه جواز الخروج على الأئمة بالقتال، فهذه أصولهم الخمسة التي وضعوها بإزاء أصول الدين الخمسة، التي بعث بها الرسول.

والرافضة المتأخرون جعلوا الأصول أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة،

(١) ينظر: الاستقامة لشيخ الإسلام، ٢/٢١٦، مجموع الفتاوى، ١٢/٤٨٠.

(٢) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ١٣/٣٨٧.

(٣) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ٤/٤٤، مجموع الفتاوى، ٨/١٤٥.

والإمامة»^(١) الرافضة معتزلة في الأسماء والصفات والقدر، ويزيدون على المعتزلة في مسألتَي الصحابة والإمامة^(٢).

❖ [أصول أهل السنة تابعة لما جاء به الرسول ﷺ]

«وأصول أهل السنة تابعة لما جاء به الرسول ﷺ، وأصل الدين الإيمان بما جاء به الرسول، كما تقدم بيان ذلك، ولهذا كانت الآيات من آخر سورة البقرة لما تضمنتا هذا الأصل لهما شأن عظيم ليس لغيرهما، ففي الصحيحين عن أبي مسعود عقبة بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»^(٣): على خلاف بين أهل العلم في المراد بـ «كفتاه»، أهي بمعنى: أنهما تكفيانه من قيام الليل، أو أنهما تكفيانه الشرور والآفات في هذه الليلة؟^(٤).

«وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: بينا جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه، فرفع رأسه فقال: هذا باب من السماء فتح اليوم، لم يفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك، فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم وقال: أبشروا بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أوتيته»^(٥).

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية، ١/ ٩٩.

(٢) ذكر شيخ الإسلام أن الرافضة تكفر جمهور الصحابة -رضوان الله على الصحابة أجمعين-، وأمّا الإمامة؛ فيجعلونها آخر المراتب في أصول الدين. ينظر: منهاج السنة النبوية، ١/ ٥٤٣، ١/ ٩٩.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة البقرة، (٥٠٠٩)، ومسلم، كتاب، صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة، (٨٠٧)، وأبو داود، (١٣٩٧)، والترمذي، (٢٨٨١)، وابن ماجه، (١٣٦٨)، من حديث أبي مسعود البدري رضي الله عنه.

(٤) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، ٢/ ١٩٨، شرح سنن أبي داود لابن رسلان، ٦/ ٤٠٧.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة، (٨٠٧)، والنسائي، (٩١١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال أبو طالب المكيّ: أركانُ الإيمان سبعة، يعني هذه الخمسة والإيمان بالقدر، والإيمان بالجنة والنار، وهذا حقٌّ، والأدلة عليه ثابتة محكمة قطعياً، وقد تقدّمت الإشارةُ إلى دليل التّوحيد والرّسالة^(١).

أبو طالب المكيّ^(٢) صوفيٌّ، له كتابٌ: «قوتُ القلوب» الذي اعتمد عليه الغزالي في «إحياء علوم الدين»، وشوب البدعة فيه ظاهر، وهو من فرقة السالمية^(٣) أتباع ابن سالم البصري^(٤).

وقد أضاف إلى أركان الإيمان الستة الإيمان بالجنة والنار، وجعله سابع الأركان، ونقول: هو داخل في الإيمان باليوم الآخر، وهذه الإضافة مثلما يقول بعض أهل السنة إنَّ الجهاد ركن سادس من أركان الإسلام، لكن المتفق عليه ما جاءت به النصوص أنها ستة، ولو فصلت وفرعت، فشعب الإيمان كثيرة.

(١) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٣٣٢/٧.

(٢) هو: محمد بن علي بن عطية أبو طالب المعروف بالمكي، قال الخطيب البغدادي: «صنّف كتاباً سماه: قوت القلوب على لسان الصوفية، ذكر فيه أشياء منكّرة مستشعنة في الصفات»، وقال ابن خلكان: «كان رجلاً صالحاً مجتهداً في العبادة»، وقال الذهبي: «الزاهد الواعظ»، (ت: ٣٣٦ هـ)، وله من المصنّفات غير القوت. ينظر: تاريخ بغداد، ١٥١/٤، وفيات الأعيان، ٣٠٣/٤، ميزان الاعتدال، ٦٥٥/٣.

(٣) السالمية: هم أتباع أبي عبدالله محمد بن سالم، (ت ٢٩٧ هـ)، وابنه أبي الحسن أحمد، (ت: ٣٥٠ هـ)، يجمعون في مذهبهم بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة، مع ميل إلى التشبيه، ونزعة صوفية، ومن أشهر رجالهم: أبو طالب المكي، اعتبرهم شيخ الإسلام من أهل السنة في الجملة. ينظر: اللمع للطوسي، ص ٤٧٢ - ٤٧٧، طبقات الصوفية للسلمي، ص ٤١٤ - ٤١٦، وينظر: مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية، ٣٣/٣.

(٤) هو: أحمد بن محمد بن سالم، أبو الحسن البصري، الصوفي، ابن الصوفي المتكلم، قال الذهبي: «صاحب مقالة السالمية»، وقال الصفدي: «له أحوال ومجاهدة وأتباع ومحبون» (ت: ٣٥٠ هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ١٦١/٨، السير، ٢٧٢/١٦، الوافي بالوفيات، ١٢/٨.

[الإيمان بالملائكة] ❁

«وَأَمَّا الْمَلَائِكَةُ؛ فَهُمْ الْمَوْكَلُونَ بِالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَكُلُّ حَرَكَةٍ فِي الْعَالَمِ فَهِيَ نَاشِئَةٌ عَنِ الْمَلَائِكَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَالْمَقْسِمَاتِ أَمْرًا﴾ [الذاريات: ٤]، وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَأَتْبَاعِ الرَّسْلِ. وَأَمَّا الْمَكْذِبُونَ بِالرَّسْلِ الْمُنْكَرُونَ لِلصَّانِعِ؛ فَيَقُولُونَ: هِيَ النُّجُومُ.

وَقَدْ دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى أَصْنَافِ الْمَلَائِكَةِ، وَأَنَّهَا مَوْكَلَةٌ بِأَصْنَافِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَأَنَّهُ سَبْحَانَهُ وَكُلُّ بِالْجِبَالِ مَلَائِكَةٌ، وَوَكَّلَ بِالسَّحَابِ وَالْمَطَرِ مَلَائِكَةً، وَوَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَائِكَةٌ تَدَبَّرُ أَمْرَ النُّطْفَةِ حَتَّى يَتِمَّ خَلْقُهَا، ثُمَّ وَكَّلَ بِالْعَبْدِ مَلَائِكَةٌ لِحَفْظِ مَا يَعْمَلُهُ وَإِحْصَائِهِ وَكِتَابَتِهِ، وَوَكَّلَ بِالمَوْتِ مَلَائِكَةٌ، وَوَكَّلَ بِالسُّؤَالِ فِي الْقَبْرِ مَلَائِكَةٌ، وَوَكَّلَ بِالأَفْلاكِ مَلَائِكَةٌ يَحْرُكُونَهَا، وَوَكَّلَ بِالسَّمْسِ وَالْقَمَرِ مَلَائِكَةٌ، وَوَكَّلَ بِالنَّارِ وَإِقَادِهَا وَتَعْذِيبِ أَهْلِهَا وَعِمَارَتِهَا مَلَائِكَةٌ، وَوَكَّلَ بِالجَنَّةِ وَعِمَارَتِهَا وَغِرَاسِهَا وَعَمَلِ آتِيهَا مَلَائِكَةٌ.

فَالْمَلَائِكَةُ أَعْظَمُ جُنُودِ اللَّهِ، وَمِنْهُمْ: الْمَرْسَلَاتُ عُرْفًا، وَالنَّاشِرَاتُ نَشْرًا، وَالْفَارِقَاتُ فِرْقًا، وَالْمَلَقِيَّاتُ ذِكْرًا^(١).

وَمِنْهُمْ النَّازِعَاتُ غُرْقًا، وَالنَّاشِطَاتُ نَشْطًا، وَالسَّابِحَاتُ سَبْحًا، فَالسَّابِقَاتُ سَبْقًا^(٢).

وَمِنْهُمْ الصَّافَّاتُ صَفًّا، فَالزَّاجِرَاتُ زَجْرًا، فَالتَّالِيَّاتُ ذِكْرًا^(٣) صَبِغُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ كُلِّهَا مَرْفُوعَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَوْقِعُ الإِعْرَابِيُّ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى سَبِيلِ الْقِرَاءَةِ

(١) اقتباس من الآيات الأربعة الأولى في سورة المرسلات.

(٢) اقتباس من الآيات الأربعة الأولى في سورة النازعات.

(٣) اقتباس من الآيات الثلاثة الأولى في سورة الصافات.

والحكاية، وإن قرأتها على الحكاية جرّزتها^(١).

والملائكة أعظم جنود الله، فقد ورد أن جبريل ﷺ له ستمائة جناح^(٢)، قلب قرئ قوم لوط بجناح واحد^(٣)، وجاء في أوصاف بعضهم شيء لا تدركه العقول والأفهام فضلاً عن الأوهام.

«ومعنى جمع التأنيث في ذلك كله: الفرق والطوائف والجماعات التي مفردتها فرقة وطائفة وجماعة» هنا أجاب المؤلف ﷺ عن الاستفسار الذي قد يرد بشأن مجيء وصف الملائكة في كتاب الله على هيئة جُمُوع الإناث: الصافات، الناشرات، النازعات، الفارقات! مع أن الله ﷻ أنكر بشدة وبقوة على من وصف الملائكة بأنهم إناث وأنهم بنات الله! فأجاب الشارح عن ذلك بأن المراد بجمع التأنيث في تلك المواضع الفرق والطوائف والجماعات التي مفردتها فرقة وطائفة وجماعة، وهذه يجوز معها الإتيان بصيغة التأنيث، ويقال نحو هذا في الرجال، فرغم أنه جمع مذكر إلا أنك إذا تحدّثت عنه، وأسندت إليه جاز التأنيث، فتقول: «قامت الرجال، وجاءت الرجال» إلى آخره^(٤).

«ومنهم ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وُكِّلوا بحمل العرش، وملائكة قد وُكِّلوا بعمارة السموات، بالصلاة والتسبيح والتقديس إلى غير ذلك من

(١) لدخول واو القسم عليها في القرآن.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء، (٣٢٣٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب في ذكر سدرة المنتهى، (١٧٤)، والترمذي، (٣٢٧٧)، من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

(٣) رواه ابن طاهر المقدسي في البدء والتاريخ، ٣/٥٩، وابن أبي الدنيا في العقوبات، (١٤٩)، وابن جرير الطبري في تاريخه، ١٥/٤٤٠.

(٤) التأنيث هنا على تأويل جماعة؛ أي: قامت جماعة الرجال. ينظر: الأصول في النحو لابن السراج، ١/١٧٤، الخصائص، ٣/٤٦، اللمع في العربية، (ص: ٣٢).

أصنافِ الملائكة التي لا يُحصيها إلا الله تعالى.

ولفظ الملك يُشعرُ بأنه رسولٌ مُنفذٌ لأمرٍ مُرسَلِه، فليس لهم من الأمر شيء؛ بل الأمرُ كُلُّه للواحد القهار، وهم ينفذون أمره، قال تعالى: ﴿لَا يَسْقُونَهُ بِأَلْقَابٍ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ (٢٧) يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى وَهُمْ مِّنْ حَشِيَّتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿[الأنبياء: ٢٧-٢٨]، وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]، فهم عبادٌ له مكرّمون، منهم الصّافون، ومنهم المسبّحون، ليس منهم إلا له مقامٌ معلوم^(١) لا يتخطّاه، وهو على عملٍ قد أمر به، لا يقصّر عنه، ولا يتعدّاه، وأعلامهم الذين عنده: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ (١٩) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿[الأنبياء: ١٩-٢٠]. ورؤساؤهم الأملاك الثلاثة: جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، الموكّلون بالحياة؛ فـجبريلٌ موكّلٌ بالوحي الذي هو حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكّلٌ بالقطر الذي به حياة الأرض والنبات والحيوان، وإسرافيل موكّلٌ بالنفخ في الصور الذي به حياة الخلق بعد مماتهم، فهم رسلُ الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون بالأمر من عنده في أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر، «قد أظت^(٢) السموات بهم، وحق لها أن تتطّ، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو راكع أو ساجد لله»^(٣).

(١) اقتباس من الآيات: [١٦٤-١٦٦] من سورة الصافات.

(٢) الأظيط: صوت الأفتاب، وأظيط الإبل: أصواتها وحنيها؛ أي: إن كثرة من فيها من الملائكة، قد أثقلها حتى أظت. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ١/ ٥٤.

(٣) أخرجه الترمذي، أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب في قول النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً»، (٢٣١٢)، وقال: «حديث حسن غريب، ويروى عن أبي ذر رضى الله عنه موقوفاً»، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب الحزن والبكاء، (٤١٩٠)، وأحمد، (٢١٥١٦)، من حديث أبي ذر رضى الله عنه. وصححه الحاكم في المستدرک، (٨٧٢٦)، ووافقه الذهبي.

من أغرب ما سمعتُ من الاستنباط، وهو استنباطٌ قد لا يكون لأحدٍ من أهل العلم، وإنما كان تداوُلًا ومطارحةً في مجلسٍ أو نحو ذلك، وهو أن بعضهم قال: إنَّه يجوزُ أن يكونَ بين المصلي وجارِه أربعة أصابع، لما وردَ مرفوعًا: «ألا تُصَفُّون كما تُصَفُّ الملائكة؟»^(١) وهنا وُصِفَ صَفُّ الملائكة بأنَّه: «ما فيها موضعُ أربعِ أصابعٍ إلا وفيه ملكٌ قائمٌ» ومفهومُ المخالفة أنه قد يوجدُ أقلُّ من أربعةِ أصابعٍ.

وتحدَّثَ عن هذا أهل العلم، ومنهم الشاطبي^(٢)، وأطال الكلام في الدلالة الأصلية والدلالة التبعية الفرعية، فالدلالة الأصلية التي سبقَ الحديثُ من أجلها معتبرة عند أهل العلم قاطبة، لكن الدلالة الفرعية التبعية هذه لم يُسَقِّ الحديثُ من أجلها، وقرر الشاطبي أنها ليست بحجة^(٣).

ومن الدلالاتِ الفرعية التي استدلَّ بها بعضُ أهل العلم حديث: «مثلكم ومثل أهل الكتابين، كمثل رجلٍ استأجرَ أجراء، فقال: من يعمل لي من غدوةٍ إلى نصفِ النَّهارِ على قيراطٍ؟ فعملت اليهودُ، ثمَّ قال: من يعمل لي من نصفِ النَّهارِ إلى صلاةِ العصرِ على قيراطٍ؟ فعملت النَّصارى، ثمَّ قال: من يعمل لي من العصرِ إلى أن تغيبِ الشَّمْسُ على قيراطين؟ فأنتمُ هم، فغضبت اليهودُ والنصارى، فقالوا: ما لنا أكثرُ عملاً، وأقلَّ عطاءً؟» فاليهودُ عملوا إلى نصفِ النهارِ؛ أي: إلى دخولِ وقتِ صلاةِ الظهرِ، والنصارى عملوا إلى دخولِ وقتِ صلاةِ العصرِ، والمسلمون كَمَنَ عمل من العصرِ

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة، والنهي عن الإشارة باليد، ورفعها عند السلام، وإتمام الصفوف الأول والتراص فيها...، (٤٣٠)، وأبو داود، (٦٦١)، والنسائي، (٨١٦)، وابن ماجه، (٩٩٢).

(٢) هو: إبراهيم بن موسى بن محمد، اللخمي الغرناطي أبو إسحاق، الشهير بالشاطبي، إمامٌ حافظٌ مجتهد، كان أصولياً مفسراً محدثاً فقيهاً لغويًا، (ت: ٧٩٠هـ)، له مصنفات كثيرة، من أهمها: «الموافقات في أصول الأحكام»، و«الاعتصام»، و«عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق». ينظر: نيل الابتهاج، ١/ ٤٨، معجم المؤلفين، ١/ ١١٨.

(٣) ينظر: الموافقات، ٢/ ١٥٥.

إلى غروب الشمس، «قال: «هل نقصتكم من حقكم؟» قالوا: لا، قال: «فذلك، فضلي أوتيه من أشياء»^(١) استدلل بعض أهل العلم من الحنفية بقوله: «فقال اليهود والنصارى: نحن أكثر عملاً وأقل أجراً» على أن وقت الظهر أطول من وقت صلاة العصر، ولا يتم ذلك إلا إذا قلنا: إن وقت صلاة الظهر ينتهي بمصير ظل كل شيء مثليه^(٢).

لكن هل الحديث سيق ليستدل به على أن انتهاء وقت صلاة الظهر يكون مع مصير ظل كل شيء مثليه، وأن وقت صلاة العصر يبدأ من مصير ظل كل شيء مثليه؟!؟

فاستدل الحنفية بهذا الحديث على هذه المسألة يكون في مقابل حديث عبد الله بن عمرو في الصحيح: «ووقت صلاة الظهر إلى مصير ظل كل شيء مثله، ووقت صلاة العصر من مصير ظل كل شيء مثله»^(٣) وهذا الحديث سيق لبيان الأوقات، وهو مفسر ومبين، فلا تترك النصوص التي سيق لبيان المواقيت إلى مثل هذا الخبر الذي سيق لأمر آخر.

ومع ذلك فإن وقت صلاة الظهر على القول بأنه ينتهي بمصير ظل كل شيء مثله يكون أطول من وقت صلاة العصر، والتقويم شاهد بذلك، وفي هذا عدم إلغاء اعتبار الدلالة الفرعية التبعية في دليل الحنفية.

صحيح أن بعض الأقاليم وبعض الأقطار قد يطول فيها وقت على آخر، لكن العبرة بالبلدان المستوية التي لا هي في أقصى الشمال ولا هي في أقصى الجنوب؛

(١) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، (٢٢٦٨)، والترمذي، (٢٨٧١)، وأحمد، (٤٥٩٦)، من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: المبسوط للسرخسي، ١/ ٢٥٩، بدائع الصنائع للكاساني، ١/ ١٢٢، ١٢٣، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، ١/ ١٦٢-١٦٣.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، (٦١٢)، وأحمد، (٦٩٦٦).

لأنَّ هذه يختلف وضعها.

ومن الدلالات الفرعية -أيضاً- استدلال بعضهم بحديث عائشة رضي الله عنها: «افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت»^(١) قال بعضهم: هذا فيه الجواز للحائض أن تقرأ القرآن وهي على حالها؛ لأنَّ الحديث لم يستثنِ إلا الطواف.

يُقال لهذا القائل: هل الحديث سيق لبيان جواز قراءة الحائض القرآن، أو سيق لبيان المناسك التي للحائض فعلها والتي ليس لها فعلها؟

الجواب: أنه سيق لأجل المناسك؛ إذن فالحديث لا يتم الاستدلال به للمسألة التي أراد الاستدلال لها هذا القائل؛ لأنَّه لم يسق من أجلها، وليس فيه دلالة واضحة عليها^(٢).

ولا يفهم من الطعن في الاحتجاج بالدلالات الفرعية في هذه الحديثين أو غيرهما أنه لا يمكن استنباط أكثر من مسألة من نص واحد، فبعض أهل العلم يستنبط من الحديث الواحد مائة مسألة، منها ما يقرب ومنها ما يبعد، فالمراد أنه إذا عورضت الدلالة الأصلية للخبر بدلالة تبعية لخبر آخر، فإنَّ الدلالة التبعية ملغاة بلا شك، وعلى هذا فإنَّ كلام الشاطبي لا يؤخذ به على إطلاقه.

«ويدخل البيت المعمور منهم كل يوم سبعون ألفاً، لا يعودون إليه آخر ما عليهم، والقرآن مملوءٌ بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن الله تعالى اسمه بأسمائهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشفير، وتارة يذكر حَفَّهم بالعرش وحملهم له وبراءتهم من الذنوب، وتارة يصفهم بالإكرام، والكرم،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، (١٦٥٠)، ومسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع، (١٢١١)، وأبو داود، (١٧٨٢)، والنسائي، (٣٤٨)، وابن ماجه، (٢٩٦٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢١/٤٦٠-٤٦١.

والتَّقَرُّبِ، وَالْعُلُوِّ، وَالطَّهَارَةِ، وَالْقُوَّةِ، وَالْإِخْلَاصِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ ءَامَنٍ بِاللَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ
وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكَ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ
الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ
بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧].

العطف على العظيم يقتضي التعظيم، والعطف على الشريف يقتضي التشريف،
ففي هاتين الآتين: ﴿كُلُّ ءَامَنٍ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨]، عطف الله الملائكة عليه ﷺ، تعظيماً وتشريفاً لهم، ومن هذا
الباب ما قاله النبي ﷺ عندما ذكر حكاية البقرة التي ركبها صاحبها، فالتفتت إليه،
وقالت له: ما خلقنا لهذا، فقال النبي ﷺ: «آمنتُ بهذا أنا وأبو بكر وعمر»^(١).

﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ
ءَامَنُوا﴾ [غافر: ٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ
رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ
الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ، وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ
لَا يَسْتَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كِرَامًا كَنِينِينَ﴾ [الانفطار: ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كِرَامٍ
بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٦] «الكرمُ يكون بكرم الخلق، وكرم النفس، والجود ببذل المعروف،
ونفع الناس، هذا كله كرم.

(١) أخرجه البخاري، كتاب المزارعة، باب استعمال البقرة للحرث، (٢٣٢٤)، ومسلم، كتاب فضائل
الصحابة ﷺ، باب من فضائل أبي بكر الصديق ﷺ، (٢٣٨٨)، والترمذي، (٣٦٧٧)، وابن ماجه،
(٩٨)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

«وقال تعالى: ﴿يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢١]، وقال تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمَالِ الْأَعْلَى﴾ [الصفّات: ٨]، وكذلك الأحاديث النبويّة طافحةٌ بذكرهم؛ فلهذا كان الإيمان بالملائكة أحدَ الأصول الخمسة التي هي أركانُ الإيمان».

الإيمانُ هو الاعتقاد الجازم القطعيّ الذي لا يعتريه أي تردّد، فنؤمن بمن جاء ذكره من الملائكة في النصوص، وبصفتهم تفصيلاً، ونؤمن بالبقية إجمالاً، وعلى المسلم أن يحرص على أن يعرف ما ورد عن الله وعن رسوله ﷺ في هذا الركن وفي غيره من الأركان.

✦ [المفاضلة بين الملائكة وصالحى البشر]

«وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحى البشر، ويُنسب إلى أهل السنة تفضيلُ صالحِ البشر أو الأنبياءِ فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تفضيلُ الملائكة.

وأتباع الأشعري على قولين: منهم من يفضّل الأنبياء والأولياء، ومنهم من يقف ولا يقطع في ذلك قولاً، وحكي عن بعضهم ميلهم إلى تفضيل الملائكة، وحكي عن غيرهم من أهل السنة وبعض الصوفيّة، وقالت الشيعة: إنّ جميع الأئمة أفضل من جميع الملائكة، ومن الناس من فصل تفصيلاً آخر، ولم يقل أحدٌ ممّن له قولٌ يؤثر: إنّ الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض، وكنت ترددتُ في الكلام على هذه المسألة لقلّة ثمرتها وأنها قريب ممّا لا يعني، و«من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(١).

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الزهد، باب (٢٣١٧)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، (٣٩٧٦)، وابن حبان، (٢٢٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي سننه قره بن عبد الرحمن بن حيويل مختلف فيه، قال الترمذي: «حديث غريب»، لا نعرفه من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، =

في مسألة المفاضلة بين الملائكة وصالحى البشر من الأنبياء والأولياء لم يقل أحد بتفضيل بني آدم على الملائكة مطلقاً؛ لأنَّ منهم العصاة ومنهم غير المسلمين، وإنَّما المفاضلة بين الملائكة وصالحى البشر أو الأنبياء فقط، كما أنه لم يقل أحد إنَّهم أفضل من بعض الأنبياء دون بعض -أيضاً-.

وعلى كل حال فكما أشار المؤلّف: المسألة وإن كان فيها أدلة كثيرة للطرفين من الكتاب والسنة، لكنَّها قليلة الجدوى لا ثمرة منها؛ ولذلك لم يتعرّض لها الماتن الطحاويّ، وكذلك كثيرٌ من أهل العلم لم يتعرّضوا لها؛ إذ لا فائدة تترتب على ترجيح قول فيها على قول، فإذا قلنا: الملائكة أفضل من صالحى البشر، أو قلنا: صالحو البشر أفضل من الملائكة، فلا يترتب على هذا كبير فائدة أو ثمرة؛ ولذا قال المؤلّف رحمه الله: «وأنَّها قريبٌ ممَّا لا يعنى، و«من حُسنِ إسلامِ المرء تركهُ ما لا يعنيه».

ومع هذا فقد خاض العلماء في كثيرٍ من المسائل التي ثمرتها قليلة، وجدواها تكاد تكون معدومة، والبحث فيها - مثل ما يعبرُّ به المعاصرون - عقيمٌ أو شبه عقيم، وفي المسألة كلام طويل لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الجزء الرابع من الفتاوى^(١).

«والشيخ رحمه الله يعنى: الطحاويّ الماتن «لم يتعرّض إلى هذه المسألة بنفي ولا إثبات؛ ولعلَّه يكون قد ترك الكلام فيها قصداً؛ فإنَّ الإمام أبا حنيفة رحمه الله وقف في الجواب عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى»^(٢)؛ فإنَّه ذكر مسائل لم يقطع أبو حنيفة

= عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه»، وصححه ابن حبان، وحسنه ابن عبد البر، والنووي، وغيرهم. ينظر: التمهيد، ٩/١٩٨، الأذكار للنووي، (١٠٢٧).

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٤/٣٥٠-٣٩٢.

(٢) «مآل الفتاوى» للإمام ناصر الدين السمرقندي الحنفي، (ت ٥٥٦ هـ). ينظر: كشف الظنون، ٢/١٥٧٤.

فيها بجوابٍ، وعدَّ منها التَّفضيل بين الملائكة والأنبياء: «على أنه رُوي عن أبي حنيفة رضي الله عنه تفضيل الملائكة مطلقاً، وروي عنه مقابله، ويكون التوقُّف هذا قولاً ثالثاً له^(١).

«فإنَّ الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبیین، وليس علينا أن نعتقد أيُّ الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجبات لبين لنا نصًّا، وقد قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

كثيرٌ من الواجبات اجتهادية، ليس فيها نصوصٌ قطعيةٌ تدلُّ على أحد الأقوال، وإنَّما هي اجتهاد واستنباط من أهل العلم، يترجَّح عند بعضهم ما لا يترجَّح عند الآخر، هذا يقول بوجوب في طرف، والثاني يقول بالوجوب في الطرف الآخر.

«وفي الصَّحيح: «إن الله فرض فرائض؛ فلا تضيُّعوها، وحدِّدْ حُدُودًا؛ فلا تعتدوها، وحرِّم أشياء؛ فلا تنتهكوها، وسكتَ عن أشياء رحمةً بكم غيرَ نسيانٍ؛ فلا تسألوا عنها^(٢)»: قوله «وفي الصَّحيح» يوهِّم أنَّ الحديثَ في أحد الصَّحيحين؛ كما جرت بذلك عادةُ أهل العلم، لكنَّه مراده: «في الحديث الصحيح»، والحديث المذكور لا يوجد في واحد من الصحيحين؛ بل هو مصحَّح عند بعض أهل العلم بشواهد، وبعضهم لا يوصله إلى الصَّحيح؛ بل يقفُ به عند الحسن لغيره بشواهد.

(١) ينظر: الحباثت في أخبار الملائك، (٢٤٨)، لوامع الأنوار البهية، ٤٠٥/٢.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه، (٤٣٩٦)، والطبراني في الكبير، (٥٨٩) وأبو نعيم في الحلية، ١٧/٩، والبيهقي في الكبرى، (٢٠٢١٧) والخطيب في الفقيه والمتفقه، (٦٢٢)، من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، وصححه ابن كثير، وحسنه النووي، وذكر ابن رجب أنه أعل بعلتين: الانقطاع بين مكحول وأبي ثعلبة، والاختلاف في رفعه ووقفه، وأن الدارقطني رجَّح المرفوع، ونقل عن النووي وأبي بكر السمعاني تحسينهما للحديث، ثم أورد للحديث شواهد. ينظر: الأربعون النووية، (٣٠)، جامع العلوم، ١٥٠/٢، وما بعدها، تفسير ابن كثير، ٢٠٧/٣.

«فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا - والحالة هذه - أولى.

ولا يُقال: إنَّ هذه المسألة نظيرٌ غيرها من المسائل المستنبطة من الكتاب والسنة؛ لأنَّ الأدلة هنا متكافئة على ما أشير إليه - إن شاء الله تعالى -، وحملني على بسط الكلام هنا أنَّ بعض الجاهلين يُسيئون الأدب بقولهم: كان الملك خادمًا للنبي ﷺ، أو إن بعض الملائكة خُدَّام بني آدم، يعنون الملائكة الموكِّلين بالبشر، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرع، المجانية للأدب.

والتفضيل إذا كان على وجه التنقص أو الحمية والعصبية للجنس لا شك في رده، وليس هذه المسألة نظير المفاضلة بين الأنبياء؛ فإنَّ تلك قد وُجد فيها نصٌّ، وهو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، وقد تقدَّم الكلام في ذلك عند قول الشيخ: «وسيد المرسلين»، يعني: النبي ﷺ.

المفاضلة بين الأنبياء تقدَّمت والمقطوعُ به أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أفضلهم، والتفضيل جاء النصُّ عليه في كتاب الله ﷻ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، لكن إذا كان هذا التفضيل على وجه الحمية والعصبية، ويتضمَّن تنقُّص بعض الأنبياء، فإنَّه يُمنع حينئذٍ لقوله ﷻ: «لا تُفضِّلوني على يونس»^(١) أو: «لا تفضِّلوا بين الأنبياء»^(٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُوسُفَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، (٣٤١٤)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ، (٢٣٧٣)، وأبو داود، (٤٦٧١)، والترمذي، (٣٢٤٥)، وابن ماجه، (٤٢٧٤)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَهَلْ أُنْتِكَ حَدِيثٌ مُوسَى﴾، (٣٣٩٥)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب في ذكر يونس ﷺ، (٢٣٧٧)، وأبو داود، (٤٦٦٩)، من حديث عبد الله بن عباس ؓ، ولفظه: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى».

وإلا فالتمييز منصوصٌ عليه في القرآن^(١).

«والمعتبر رُجحان الدليل، ولا يُهجرُ القول؛ لأنَّ بعضَ أهل الأهلِ وافق عليه بعد أن تكون المسألة مختلفاً فيها بين أهل السنة»، يعني: إذا كان الخلاف بين أهل السنة؛ نُظِر في الأدلة، ورجحَ الراجح منها بغضِّ النظر عن موافقة أهل البدع على بعض هذه الأقوال؛ إذ لا يُلتفت إلى قولهم الذي وافقوا فيه قولاً لبعض لأهل السنة، ما لم يكن ذلك القول شعاراً لهم؛ وذلك لأنَّ وجود قولهم مثل عدمه، والقاعدة: أنَّ المبتدع إذا كان صاحب بدعة مغلظة لم يُلتفت إلى قوله لا في الاتفاق ولا في الاختلاف، ولا يعتبرُ قوله ناقضاً للإجماع، كما نص على ذلك أهل العلم^(٢).

«وقد كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول أولاً بتفضيل الملائكة على البشر، ثمَّ قال بعكسه، والظاهر أنَّ القول بالتوقف أحد أقواله» يعني: له في المسألة ثلاثة أقوال، ثالثها التوقف الذي صدر به الشارحُ كلامه في هذه المسألة.

«والأدلة في هذه المسألة من الجانبين إنَّما تدلُّ على الفضل، لا على الأفضلية، ولا نزاع في ذلك» يعني: لا نزاع في أن الملائكة لهم فضل، وأنَّ الأنبياء والصالحين لهم فضل، لكن أيهم أفضل؟ هذا محلُّ بحث هذه المسألة.

«وللشيخ تاج الدين الفزاري^(٣) مصنف سماه: «الإشارة في البشارة في

(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥].

(٢) ينظر: الإحكام للآمدي، ١/ ٢٢٩، الإبهاج في شرح المنهاج، ٢/ ٣٨٦، البحر المحيط في أصول الفقه، ٦/ ٤١٨، إرشاد الفحول، ١/ ٢١٢.

(٣) هو: عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء الفزاري، تاج الدين المصري الدمشقي، المعروف بالفركاح، إمام عالم، شيخ الشافعية في زمانه، (ت: ٦٩٠هـ)، له مصنفات، منها: «الإقليد»، و«الإشارة في البشارة». ينظر: طبقات الشافعية، ٨/ ١٦٣، فوات الوفيات، ٢/ ٢٦٣، العبر، ٥/ ٣٦٨.

تفضيل البشر على الملك» تفضيل البشر على العموم ليس بصحيح، ولم يقل أحد إن البشر كلهم أفضل من الملائكة كلهم.

«قال في آخره: اعلم أن هذه المسألة من بدع علم الكلام التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة ولا من بعدهم من أعلام الأئمة، ولا يتوقف عليها أصل من أصول العقائد، ولا يتعلّق بها من الأمور الدينية كثير من المقاصد؛ ولهذا خلا عنها طائفة من مصنّفات هذا الشأن، وامتنع من الكلام فيها جماعة من الأعيان، وكلّ متكلّم فيها من علماء الظاهر بعلمه لم يخلّ كلامه عن ضعف واضطراب. انتهى».

وفي المفاضلة بين أهل العلم ووجد من يُفضّل أبا حنيفة على غيره من الأئمة، ووجد من يُفضّل مالكا، ووجد من يفضل الشافعي، ووجد من يفضل أحمد، ثم دعاهم هذا الخلاف والتعصّب إلى القدح في الآخرين، لكن هل لهذا التفضيل بين أهل العلم من ثمرة؟

له ثمرة عند الترجيح باعتبار القائلين^(١)؛ لأنه إذا تعدّر عند التقليد الترجيح باعتبار القول ودليله، رُجِحَ باعتبار القائل؛ لأنّ العامي فرضه تقليد أهل العلم، ووسيلته في الترجيح الاستفاضة بالعلم والفضل لا تفصيلات المسائل؛ لأنه ليس أهلاً للنظر، والترجيح.

✽ [من أدلة القائلين بتفضيل الأنبياء على الملائكة]

«فمِمَّا اسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى تَفْضِيلِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ: أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يَسْجُدُوا لِآدَمَ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى تَفْضِيلِهِ عَلَيْهِمْ؛ وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ إِبْلِيسَ وَاسْتَكْبَرَ وَقَالَ: ﴿أَرَأَيْتَ يَنْكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، قَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّ سَجُودَ الْمَلَائِكَةِ كَانَ

(١) ينظر: كشف الأسرار، (٣/١٠٢)، شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار،

امثالاً لأمر ربهم، وعبادةً وانقياداً وطاعةً له وتكريماً لأدم وتعظيماً، ولا يلزم من ذلك الأفضلية، كما لم يلزم من سُجود يعقوب لابنه يوسف ﷺ تفضيل ابنه عليه، ولا تفضيل الكعبة على بني آدم بسجودهم إليها امثالاً لأمر ربهم.

هل السجود لأدم ﷺ الذي أمر الله به ملائكته للتكريم أو للتعظيم؟

وذلك أن سجود التعظيم للمخلوق له حكمٌ، وسجود التكريم له حكم، وهذا سجود امثال لأمر الله ﷻ، فضلاً على أن بعضهم قال: إن آدم كان قبلة لهذا السُّجود مثل الكعبة، وهذا لا يدلُّ على تكريم، لكن التكريم واضحٌ من أمر الله تعالى للملائكة بالسجود له: ﴿أَسْجُدُوا لِأَدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وهذا السجود ليس تعظيماً؛ لأن سجود التعظيم إنما يكون لله وحده، لكن إذا قلنا إنه تعظيم لأمر الله ﷻ؛ فيكون من تعظيم الله، أما مجرد كون آدم قبلة كالكعبة؛ فلا يدل على تعظيم، ولا تكريم، وتعظيم المسجود له أو المسجود إليه مثل الكعبة هو من تعظيم شعائر الله، وليس تعظيماً للأحجار، وتعظيم الشعائر تعظيم لله؛ إذ هو من تقوى القلوب.

وسُجود يعقوب وأولاده ليوسف ﷺ، قال فيه بعضهم: إنه سجود تعظيم، وقال آخرون: إنه سجودٌ تكريم. يقال: سجود التعظيم إنما يكون لله ﷻ، لكن إذا قلنا: إنه سُجود تعظيم بأمر الله ﷻ فيكون هذا السجود من تعظيم الله ﷻ (١).

«وأما امتناع إبليس؛ فإنه عارض النصِّ برأيه وقياسه الفاسد بأنه خيرٌ منه، وهذه المقدمة الصُّغرى، والكبرى محذوفة تقديرها: والفاضل لا يسجد للمفضول، وكلتا المقدمتين فاسدة».

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: «سجود الملائكة لأدم عبادة لله وطاعة له، وقربة يتقربون بها إليه، وهو لأدم تشريف وتكريم وتعظيم، وسجود إخوة يوسف له تحيةً وسلام، ألا ترى أن يوسف لو سجد لأبويه تحية لم يكرهه له». مجموع الفتاوى، ٤/٣٦٠.

﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [الأعراف: ١٢]، وذكر سبب التفضيل والخيرية هذه: ﴿خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، وهذا الذي اعتمد عليه واستند إليه إبليس في بيان الخيرية والفضل على آدم، ليس بصحيح، وستأتي المقارنة بين النار والطين، فإذا بطل المعتمد؛ بطل ما اعتمد عليه.

«أَمَّا الْأُولَى؛ فَإِنَّ التُّرَابَ يُفُوقُ النَّارَ فِي أَكْثَرِ صِفَاتِهِ؛ وَلِهَذَا خَانَ إِبْلِيسَ عُنْصُرُهُ فَأَبَى وَاسْتَكْبَرَ؛ فَإِنَّ مِنْ صِفَاتِ النَّارِ طَلْبُ الْعُلُوِّ وَالْحِفَّةَ وَالطَّيْشِ وَالرُّعُونَةَ، وَإِفْسَادُ مَا تَصِلُ إِلَيْهِ وَمَحْقُهُ وَإِهْلَاكُهُ وَإِحْرَاقُهُ.

ونفع آدم عنصره في التوبة والاستكانة والانقياد والاستسلام لأمر الله والاعتراف وطلب المغفرة؛ فإن من صفات التراب الثبات والسكون والرصانة والتواضع والخضوع والخشوع والتذلل، وما دنا منه ينبت ويزكو وينمي ويبارك فيه ضد النار» يعني: بخلاف ما دنا من النار، فإنه يتلف ويهلك.

«وَأَمَّا الْمَقْدَمَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ أَنَّ الْفَاضِلَ لَا يَسْجُدُ لِلْمَفْضُولِ؛ فَبَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّ السُّجُودَ طَاعَةً لِلَّهِ وَامْتِثَالًا لِأَمْرِهِ، وَلَوْ أَمَرَ اللَّهُ عِبَادَهُ أَنْ يَسْجُدُوا لِحَجْرٍ؛ لَوَجِبَ عَلَيْهِمُ الْامْتِثَالُ وَالْمَبَادَرَةُ، وَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَسْجُودَ لَهُ أَفْضَلُ مِنَ السَّاجِدِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَكْرِيمُهُ وَتَعْظِيمُهُ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِهِ، قَالُوا: وَقَدْ يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، بَعْدَ طَرْدِهِ لِامْتِنَاعِهِ عَنِ السُّجُودِ لَهُ، لَا قَبْلَهُ، فَيَنْتَفِي الْأَسْتِدْلَالُ بِهِ».

يعني: يحتمل أن التكريم الذي أشار إليه في قوله: ﴿هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، لم يكن قبل الأمر بالسجود؛ بل كان بعد أن أمر بالسجود، فأبى واستكبر ورفض وعاند وأصر، فكرم عليه آدم، فقال إبليس ذلك بعد طرده؛ لامتناعه عن

السجود له، لا قبله؛ فينتفي الاستدلال به، فأدم إنما فُضِّل على إبليس؛ لأنه رفض أمر الله ﷻ وامتنع عن السُّجود، لا لأنَّ جنس آدم أفضل من جنس إبليس.

«ومنه أنَّ الملائكة لهم عقولٌ وليست لهم شهواتٌ، والأنبياء لهم عقولٌ وشهواتٌ، فلما نهوا أنفسهم عن الهوى ومنعوها عمَّا تميل إليه الطَّبَّاعُ، كانوا بذلك أفضل» وممَّا يُشبهُه هذا مسألة امتناع العَيْنين أو من لا يستطيع الجماع عن الزنا، فهل يقال: إنَّ امتناعه هو الأكمل، أم امتناعٌ من لديه الرغبة والشهوة إلى النساء؟

لا شكَّ أن امتناع الثاني أكمل؛ فالعَيْنين الذي لا يعاشر النساء إذا امتنع عن الزنا لا يُمدَّح بذلك؛ لعدم استطاعته، أما الذي لديه شهوةٌ وقدرة على المعاشرة، ويتعرَّضُ للفتن، كما تعرَّض يوسف ﷺ، واعتصم بالله، فحماه وعصمه، فهذا الذي يكون في أعلى الدرجات من المدح في هذا الباب.

وجاء في وصف يحيى ﷺ في القرآن: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، قالوا: الحُصُور الذي لا يأتي النساء^(١)، والسياق سياق مدح بلا شك، فإذا كان الحُصُور الذي لا يأتي النساء في مقابل من لديه القدرة ويستعملها ولا يكفُّها عمَّا حرَّم الله عليه، فهذا الأوَّل يُمدَّح كما هو النصُّ في يحيى ﷺ؛ لأنَّهم يقولون: من العصمة ألاَّ تقدر على ارتكاب المحرِّمات^(٢).

ومرتكبو المحرِّم والصَّائنون أنفسهم عنه عند أهل العلم على أربع مقامات، وهذه المقامات بينها تفاوت كبيرٌ ودقيقٌ، يحتاج إلى دقَّة نظر:

(١) وقال مقاتل بن سليمان: «لا ماء له»، وروى ابن المنذر عن السلف تفسيرهم له بالعَيْنين، فالحُصُور هو الذي ليس به حاجةٌ إلى النساء. ينظر: تفسير مجاهد، (ص: ٢٥٢)، تفسير مقاتل، ١/ ٢٧٤، تفسير ابن جرير الطبري، ٦/ ٣٧٦، ٣٧٧، تفسير ابن المنذر، ١/ ١٩٠.

(٢) هذه الجملة ذكرها الإمام المجدِّد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ﷺ بصيغة: «قيل» في كتابه: «مختصر سيرة الرسول»، (ص: ١١٢).

المقام الأول: من لديه القدرة، ويتعرض للفتن ويصبر ويحتسب؛ طلباً لثواب الله ورجاء لمرضاته، مثل هذا يُمدح، وهو أكمل الناس بلا شك.

المقام الثاني: من لديه القدرة، ولا يتعرض للفتن، هذا يُمدح -أيضاً- بمجانبته الفتن؛ لأنه لو تعرض للفتنة لا يُدرى ما مصيره؛ ولذا كان هذا أقل من الأول.

المقام الثالث: من ليس لديه القدرة على ارتكاب المحرم؛ وهذا مقام يحيى عليه السلام.

المقام الرابع: الذي لديه القدرة، ويستعملها في غير ما يُرضي الله ﷻ، وصاحب المقام الثالث أكمل وأفضل من صاحب هذا المقام.

ولا يقال: إن يحيى عليه السلام بخصلته هذه أفضل من غيره؛ لأن الإنسان كونه يفضل عن غيره في خصلة لا يعني أنه يكون أفضل من غيره في جميع الخصال، وسبق أن ذكرنا هذه المسألة، وأنه ورد عن النبي ﷺ أن: «أول من يُكسى يوم القيامة إبراهيم»^(١)، لكنه مع ذلك ليس هو بأفضل من محمد ﷺ.

ولمثل هذا نظائر أخرى -أيضاً-، فمن ذلك حديث النبي ﷺ الذي يقول فيه: «إن الناس يُصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق، أم حوسب بصعقة الأولي؟»^(٢)؛ أي: بصعقة الطور؛ فلم يصعق أصلاً، لكن مع هذا ليس هو بأفضل من محمد ﷺ.

وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولِمُ تُوْمَنٌ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبُكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] والمعنى: أن

(١) تقدم تخريجه ١/ ٢٤٥.

(٢) تقدم تخريجه ١/ ٢٤٥.

إبراهيم لم يشك، ونحن -أيضا- لم نشك، وإن كنا أحق بالشك منه، ومع هذا فمقام محمد ﷺ أكمل من مقام إبراهيم ومن مقام لوط الذي قال عنه في الحديث نفسه: «ويرحمُ اللهُ لوطاً، لقد كان يأوي إلى رُكنٍ شديدٍ»، فمثل هذه الأمور بالنسبة لهؤلاء الأنبياء لا تؤثر في فضلهم، لكنها تُحسبُ في مراتبهم.

ثم قال ﷺ في آخر هذا الحديث: «ولو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف، لأجبتُ الداعي»^(١)؛ أي: لأجبتُ الرسول الذي جاء إلى يوسف ﷺ يأمره بالخروج من السجن بأمر الملك، لكن يوسف ﷺ لم يبادر إلى الخروج من السجن، وعرض هذه الفرصة للضياع، مع أنه كان يرى خروجه من السجن إحسانا، كما جاء في القرآن على لسانه ﷺ: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ أي: ربي ﴿إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، فقال للرسول الذي أتاه: ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسَأَلَهُ مَا بَالَ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٥٠].

فيوسف ﷺ وإن مُدح في هذا المقام على كمال صبره، إلا أن نبينا ﷺ أكمل منه مقاما، وكل ما ذكر في هذا الحديث عن هؤلاء الأنبياء، إنما هو من أجل رفع مقامهم، وقد يُظن ذلك نقصا في غيرهم ممن لا يحتمل عقله مثل هذا الكلام.

«قال الآخرون: يجوز أن يقع من الملائكة من مداومة الطاعة وتحمل العبادة وترك الونى والفتور فيها ما يفى بتجنب الأنبياء شهواتهم مع طول مدة عبادة الملائكة، ومنه أن الله تعالى جعل الملائكة رسلا إلى الأنبياء وسفراء بينه وبينهم، وهذا الكلام قد اعتل به من قال: إن الملائكة أفضل واستدلأهم به أقوى؛ فإن الأنبياء

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله ﷻ: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٥١) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ ﴿، (٣٣٧٢)، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة، (٢٣٨)، وابن ماجه، (٤٠٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

المرسلين إن ثبت تفضيلهم على المرسل إليهم بالرسالة ثبت تفضيل الرُّسل من الملائكة إليهم فإنَّ الرسول الملكي يكون رسولاً إلى الرسول البشري».

القول بتفضيل الملائكة المرسلة بالرسالة إلى الرُّسل عليهم دليل أن تفضيل الرسل إنما هو من أجل الرسالة، مستدرِكٌ عليه، إذ لو أن ملكاً من ملوك المسلمين أراد أن يرسل إلى ملك مسلم آخر رسالةً، فبعثها مع رسولٍ له، وليكن وزيراً له مثلاً لم يلزم من هذا أن يكون هذا الرسول أفضل من الملك المرسل إليه.

«ومنه قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١] الآيات.

قال الآخرون: هذا دليلٌ على الفضل لا على التفضيل، وآدمٌ والملائكةُ لا يعلمون إلا ما علمهم الله، وليس الخضر أفضل من موسى بكونه علم ما لم يعلمه موسى، وقد سافر موسى وقتاه في طلب العلم إلى الخضر، وتزوّدًا لذلك، وطلب موسى منه العلم صريحًا، وقال له الخضر: إنك على علمٍ من علم الله إلى آخر كلامه، ولا الهدهد أفضل من سليمان عليه السلام بكونه أحاط بما لم يحط به سليمان علمًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]، قال الآخرون: هذا دليلٌ الفضل لا الأفضليّة، وإلا لزم تفضيله على محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، فإن قلتُم: هو من ذرّيته، فمن ذرّيته البرُّ والفاجرُ؛ بل يومَ القيامة إذا قيل لآدم: ابعث من ذرّيتك بعثًا إلى النار، يبعث من كل ألفٍ تسعمائة وتسعة وتسعين إلى النار، وواحدًا إلى الجنة^(١)، فما بأل هذا التفضيل سرى إلى هذا الواحد من الألف فقط!»

(١) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى﴾، (٤٧٤١)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب قوله: «يقول الله لآدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين»، (٢٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

لا شكَّ أنَّ كونَ آدمَ خلقه الله بيده فيه نوع فضلٍ على غيره، لكن وجود هذا الفضل لا يعني التفضيل من كلِّ وجه، والله ﷻ «كُتِبَ التَّوْرَةُ بِيَدِهِ»^(١) وكونه كتبها بيده لا شكَّ أنَّه فضلٌ ومزيَّة، لكن لا يعني التفضيل من كلِّ وجه على غيرها من الكتب.

«ومنه قولُ عبدِ الله بنِ سلامٍ رضي الله عنه: «ما خلق اللهُ خلقاً أكرمَ عليه من محمدٍ صلى الله عليه وسلم» الحديث^(٢)، فالشأنُ في ثبوته، وإنَّ صحَّ عنه؛ فالشأنُ في ثبوته في نفسه» يعني: هل يثبت مرفوعاً أو أنَّه ممَّا تلقاه عبدُ الله بنِ سلامٍ من قومه من بني إسرائيل قبل أن يُسلم؛ «فإنَّه يحتملُ أن يكونَ من الإسرائيليات.

ومنه حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنَّ الملائكة قالت: يا ربنا، أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون» بفتح الباء، يعني: يلبسون الثياب، يقال في الاسم منه: اللبس واللبس، وهما غير اللبس، كما أن يلبسون غير يلبسون، فالأخير بمعنى: يخلطون، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ أي: لم يخلطوا^(٣)، «ونحنُ نسبِّحُ بحمديك، ولاناكُلُ، ولانشرَبُ، ولانلهو، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة، قال: لا أجعلُ صالحَ ذُرِّيَّةٍ مَن خلقتُ بيديَّ كَمَن قلتُ له: كُنْ فَكَانَ»، أخرجه

(١) هذه جملة من حديث طويل، أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، (٤٤٧٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (١٩٣)، وأحمد، (١٣٥٦٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وجاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه مسلم وغيره.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک، (٨٦٩٨) بلفظ: «إن أكرم خليفة الله على الله أبو القاسم صلى الله عليه وسلم»، وصححه ووافقه الذهبي، وأورده شيخ الإسلام ابن تيمية في بغية المرتاد، (ص: ٢٢٤)، وقال: «وثبت عن عبد الله بن سلام أنه قال» فذكره، وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسند، (٩٣٤)، بسنده إلى ابن عباس، وعزاه السمعاني في تفسيره، ١/٤٦، إلى ابن عباس -أيضاً-.

(٣) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة، (ص: ١٥٦)، الغريبين في القرآن والحديث، ٥/١٦٧٠.

الطبراني»، لكن هذا الخبر باطلٌ لا يثبتُ عن النبي ﷺ^(١)، وعبد الله بن عمرو ممن يأخذ من الإسرائيليات: كان يأخذ من الزاملتين^(٢) اللتين أصابهما في اليرموك من حديث بني إسرائيل^(٣).

«وأخرجه عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، عن عروة بن رُويم: أنه قال: أخبرني الأنصاريُّ، عن النبي ﷺ: «أنَّ الملائكة قالوا» الحديث، وفيه: «ويناُمون ويستريحون، فقال الله تعالى: لا، فأعادوا القول ثلاثَ مرَّاتٍ، كُلُّ ذلك يقول: لا»^(٤)، والشأن في ثبوتهما؛ فإنَّ في سندِهما مقالاً، وفي متنهما شيئاً، فكيف يُظنُّ بالملائكة الاعتراضُ على الله تعالى مرَّاتٍ عديدة، وقد أخبر الله تعالى عنهم أنَّهم: ﴿لَا يَسْفِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وهل يُظنُّ بهم أنَّهم

(١) أخرجه الطبراني في الكبير، (١٤٥٨٥)، وفي الأوسط، (٦١٧٣)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وضعفه ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٣٢)، وقال الهيثمي في المجمع، ١/ ٢٥٤: «فيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيبي، وهو كذاب متروك، وفي سند الأوسط طلحة بن يزيد، وهو كذاب -أيضاً-».

(٢) الزاملة: البعير الذي يحمل عليه الطعام والمتاع كأنَّها الحاملة. ينظر: الفائق، ٢/ ١٢٤، المجموع المغيث، ٢/ ٢٧.

(٣) ذكره أبو سعيد الدارمي في معرض ردِّه على معارضه بشر الميرسي، قال: «وكذلك ادعت على عبد الله بن عمرو بن العاص، وكان من أكثر أصحاب النبي ﷺ رواية عنه، معروفًا بذلك، فزعمت أنه أصابت يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يرويها للناس عن النبي ﷺ، فكان يقال له: ألا تحدثنا عن الزاملتين»، ثم ردَّ عليه بقوله: «ويحك أيها المعارض! إن كان عبد الله بن عمرو أصاب الزاملتين من حديث أهل الكتاب يوم اليرموك؛ فقد كان مع ذلك أميناً عند الأمة على حديث النبي ﷺ ألا يجعل ما وجد في الزاملتين عن رسول الله ﷺ، ولكن كان يحكي عن الزاملتين ما وجد فيهما، وعن النبي ﷺ ما سمع منه، لا يحيل ذاك على هذا ولا هذا على ذاك، كما تأولت عليه بجهلك، والله سائلك عنه». نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على الميرسي الجهمي العنيد فيما افتري على الله ﷻ من التوحيد، ٢/ ٦٣٥-٦٣٦، وينظر: مجموع الفتاوى، ١٣/ ٣٦٦.

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنَّة، (١٠٦٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات، (٦٨٨)، وفي شعب الإيمان، (١٤٩)، من طريق عروة بن رُويم، عن الأنصاري مرفوعاً، قال البيهقي في الشعب: «في ثبوته نظر». والأنصاري هذا لا يُدرى من هو، وفي بعض طُرُقَه عند البيهقي في الأسماء والصفات، (٦٨٩)، جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه.

بأحوالهم متشوّفون إلى ما سواها من شهوات بني آدم، والنّوم أخو الموت، فكيف يغبطونهم به، وكيف يُظنُّ بهم أنّهم يغبطونهم باللّهو، وهو من الباطل؟! «حتّى الأكل والشرب الذي هو من نعم الله على المخلوقات، لكن بالمقابل لهما آثار تُعتبرُ نقصًا بالنسبة للمخلوق؛ ولذا لا يُظنُّ بالملائكة أن يطلبوا من الله ﷻ هذا الأكل والشرب مع ما يترتب عليهما من هذا النقص.

«قالوا: بل الأمر بالعكس؛ فإن إبليس إنّما وسّس إلى آدم، ودلّه بغرور؛ إذ أطمعه في أن يكون ملكًا بقوله: ﴿مَا هُنَّكُمْ رَبُّكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مَلَائِكَةً أَوْ تَكُونُوا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، فدلّ أن أفضلية الملك أمرٌ معلومٌ مستقرٌّ في الفطرة، يشهد لذلك قوله تعالى حكايةً عن النسوة اللاتي قطعن أيديهن عند رؤية يوسف: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

قال الأولون: إنّ هذا إنّما كان لما هو مركزٌ في النفوس أن الملائكة خلقٌ جميلٌ عظيمٌ مقتدرٌ على الأفعال الهائلة خصوصًا العرب؛ فإن الملائكة كانوا في نفوسهم من العظمة، بحيث قالوا: إنّ الملائكة بناتُ الله، -تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا- «فهم تصوّروا الملائكة على هذه الحال من الكمال والجمال، كما تصوّروا الشياطين في القبح وإن لم يروهم، ولا شك أن ما جاء في أوصاف الملائكة من الله ﷻ أمرٌ أعظمٌ مما ذكروه.

ومن نظائر هذا في كلام الله -أيضًا- قوله ﷻ: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصفات: ٦٥]، هنا المشبه به رؤوس الشياطين، والمشبه به لا بُدَّ أن يكون معلومًا عند المخاطب، لكن المخاطبين وهم العرب، لم يروا الشياطين، لكنهم كانوا يتصوّرونهم على هذه الصفة من القبح.

ومن نظائر ذلك في الشعر، تشبيه الشاعر الرّماح بأنياب الأغوال:

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمُسْنُونَةٌ زَرْقُ كَأَنِيَابِ أَغْوَالٍ^(١)

«ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾

[آل عمران: ٣٣].

قال الآخرون: قد يُذكَرُ الْعَالَمُونَ، ولا يقصد به الْعُمُومُ الْمَطْلُوقُ؛ بل في كلِّ مكانٍ بحسبه، كما في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقوله: ﴿قَالُوا أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [الحجر: ٧٠]، وقوله: ﴿آتَاوُنَا الذِّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَحْضَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢].

المعنى أن الله اختارَ بني إسرائيل على عالمي زمانهم، لا على جميع العالمين، فهم ليسوا بأفضل من هذه الأمة.

«ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البيّنة: ٧]، والبرية مشتقة من البرء بمعنى: الخلق، فثبت أن صالحى البشر خير الخلق. قال الآخرون: إنّما صاروا خير البرية؛ لكونهم آمنوا وعملوا الصّالحات، والملائكة في هذا الوصف أكمل؛ فإنهم لا يسأمون ولا يفترون، فلا يلزم أن يكونوا خيراً من الملائكة، هذا على قراءة من قرأ: «البرية» بالهمز، وعلى قراءة من قرأ بالياء^(٢) إن قلنا: إنها مخففة من الهمزة.

وإن قلنا: إنّها نسبة إلى البرى وهو التراب، كما قال الفراء فيما نقله عنه

(١) من شعر الملك الضليل امرئ القيس. ينظر: ديوان امرئ القيس، (ص: ١٢)، طبقات فحول الشعراء، ١/ ٨٣، الكامل في اللغة والأدب، ٣/ ٧٢.

(٢) بالهمز قراءة نافع وابن عامر، وبالياء مع تشديدها قراءة الباقيين. ينظر: السبعة في القراءات، (ص: ٦٩٣)، معاني القراءات، ٣/ ١٥٦، حجة القراءات، (٧٦٩).

الجوهري في الصحاح^(١) يكون المعنى: أنهم خير من خلق من التراب، فلا عموم فيها إذاً لغير من خلق من التراب» كالملائكة الذين خلقوا من نور، أو الجن الذين خلقوا من النار، فهو خاص بمن خلق من التراب، لكن البرية أصلها من البرء، وقراءة الياء مخففة من الهمزة^(٢).

«قال الأولون: إنما تكلمنا في تفضيل صالحي البشر إذا كملوا ووصلوا إلى غايتهم وأقصى نهايتهم، وذلك إنما يكون إذا دخلوا الجنة ونالوا الزلفى، وسكنوا الدرجات العلى، وحباهم الرحمن بمزيد قربه، وتجللى لهم ليستمتعوا بالنظر إلى وجهه الكريم.

قال الآخرون: الشأن في أنهم هل صاروا إلى حالة يفوقون فيها الملائكة أو يساؤونهم فيها، فإن كان قد ثبت أنهم يصيرون إلى حال يفوقون فيها الملائكة؛ سلم المدعى وإلا فلا.

ومما استدلل به على تفضيل الملائكة على البشر قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٤]، وقد ثبت من طريق اللغة أن مثل هذا الكلام يدل على أن المعطوف أفضل من المعطوف عليه؛ لأنه لا يجوز أن يقال: لن يستنكف^(٣) الوزير أن يكون خادماً للملك ولا الشرطي أو الحارس، وإنما يقال: لن يستنكف الشرطي أن يكون خادماً للملك ولا الوزير، ففي مثل هذا التركيب يترقى من الأدنى إلى الأعلى».

(١) ينظر: الصحاح للجوهري، ١/٣٦.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة، ٢/٤٤١، المفردات في غريب القرآن، (ص: ١٢١)، جامع الأصول، ٨/٥١٢.

(٣) يستنكف: يأنف. ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة، (ص: ١٣٧)، غريب القرآن للسجستاني، (ص: ٥٠٦).

يعني: أن هنا الترقّي من الأدنى إلى الأعلى، وعكسه التدلّي الذي يكون من الأعلى إلى الأدنى، وعلى التركيب في الآية المذكورة تكون الملائكة المقربون أفضل من المسيح على ما قرّره أهل اللّغة من أنّ المعطوف أفضل من المعطوف عليه.

وكل هذا لا داعي له، وتقدّم في صدر هذه المسألة أنّ التفضيل بين هؤلاء لا أثر له، وإنما هو مجرد نظرٍ في النصوص وما تدلُّ عليه، وإلا فليس له فائدة عمليّة.

«فإذا ثبت تفضيلهم على عيسى ﷺ؛ ثبت في حقّ غيره؛ إذ لم يقل أحدٌ: إنهم أفضل من بعض الأنبياء دون بعض».

أجاب الآخرون بأجوبة أحسنها أو من أحسنها:

أنّه لا نزاع في فضل قوّة الملك وقدرته وشدّته وعظم خلقه، وفي العبوديّة خضوعٌ وذلٌّ وانقيادٌ، وعيسى ﷺ لا يستنكف عنها، ولا من هو أقدر منه وأقوى وأعظم خلقًا، ولا يلزم من مثل هذا التركيب الأفضلية المطلقة من كلّ وجه».

ذكرنا غير مرّة، أنّ التفضيل من وجه لا يقتضي التفضيل من كلّ وجه.

«ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]، ومثل هذا يُقال بمعنى: إنّي لو قلت ذلك لادّعت فوق منزلتي، ولست ممّن يدّعي ذلك».

أجاب الآخرون: إنّ الكفّار كانوا قد قالوا: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، فأمر أن يقول لهم: إنّي بشرٌ مثلكم، احتاج إلى ما يحتاج إليه البشر من الاكتساب والأكل والشرب، لست من الملائكة الذين لم يجعل الله لهم حاجة إلى الطّعام والشّراب، فلا يلزم حينئذٍ الأفضليّة المطلقة.

ومنه ما روى مسلم بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمنِ الضَّعيفِ، وفي كلِّ خيرٍ»^(١) ومعلوم أن قوَّة البشر لا تُداني قوَّة الملِّك ولا تقاربُها، لكن هل المراد بالقوَّة قوَّة الإيمان واليقين أو قوَّة البدن؟

الجواب: أن الأصل قوَّة الإيمان التي تنبعث منها القوة في الجوارح في تحمُّل العبادة، والدعوة، والجهاد في سبيل الله، لأنَّ بعض النَّاسِ قد يكون لديه قوَّة في البدن وإيمانه و يقينه ضَّعيفٌ، فمثلُ هذا لا يدخُل في المؤمن القويِّ المذكور في الحديث، وإن نفع في أبواب، فمنهم من إذا رأته قلت: «هذا يستطيع أن يحمل من الأثقال ما لا يحمله عشرة من الرجال»، لكنَّه بمجرد أن يسمع هَيْعَةً^(٢) أو صيحة تخبِّط يميناً وشمالاً لضعف قلبه وإيمانه و يقينه، فمثل هذا لا قيمة له.

«قال الآخرون: الظَّاهرُ أنَّ المرادَ المؤمنُ من البشر -والله أعلم-؛ فلا تدخُل الملائكة في هذا العموم، ومنه ما ثبت في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قال فيما يروي عن ربه صلى الله عليه وسلم، قال: «يقولُ اللهُ تعالى: أنا عند ظنِّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرتُه في ملأٍ خيرٍ منهم»^(٣) الحديث، وهذا نصٌّ في الأفضلية».

هذا نصٌّ في الأفضلية من حيث عموم البشر؛ لأنَّ الملأ الذي ذكر الله فيه، قد يكون فيهم المسلم المؤمن العالم، وقد يكون فيه من هو من عامَّة الناس، وقد يكون فيهم العُصاة، فملأ الملائكة خيرٌ من مثل هذا الملأ.

(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، (٢٦٦٤)، وابن ماجه، (٧٩)، من حديث أبي أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الهَيْعَةُ: الصَّوت الَّذِي تَفْرَعُ مِنْهُ، وَتَخَافُهُ مِنْ عَدُوِّهِ. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، ١/١٢١.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ﴾، (٧٤٠٥)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى، (٢/٢٦٧٥)، والترمذي، (٣٦٠٣)، وابن ماجه، (٣٨٢٢)، والنسائي في الكبرى، (٧٦٨٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

«قال الآخرون: يحتملُ أن يكونَ المرادُ: «خير» منه للمذكور، لا الخيرية المطلقة.

ومنه ما رواه ابن خزيمة بسنده عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بيننا أنا جالس إذ جاء جبريلُ، فوكَّز بين كتفيَّ، فقمْتُ إلى شجرةٍ مثل وكري^(١) الطير، فقعُد في إحداهما وقعدتُ في الأخرى، فسَمْتُ وارتفعتُ حتَّى سدَّت الخافقين^(٢) وأنا أقلبُ بصري، ولو شئتُ أن أمسَّ السماءَ مسَّيتُ» الأصل: مسستُ، ولمثل هذا نظائر في اللغة^(٣)، «فنظرت إلى جبريل كأنه جلسُ لاطئيَّ، فعرفتُ فضلَ علمه بالله عليَّ»^(٤).

هذا من تواضعه صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّ الحِلْسَ هو الذي يُوضع على ظهر الدابة^(٥)، واللاطيء اللاصق^(٦)، تواضع صلى الله عليه وسلم لما رأى من عظمة مخلوقات الله صلى الله عليه وسلم، والنبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكةً فاتحًا، دخلها وهو مطأطئُ رأسه صلى الله عليه وسلم^(٧)، وحديثُ أنس هذا ضعيف.

(١) وكري: مثني وكُرٍ، والوَكْرُ: موضع الطائر يبيض فيه ويفرخ في الحيطان والشجر. العين، ٤٠٢/٥.
(٢) الخافقان: طرفا السماء والأرض، وقيل: منتهى السماء والأرض، وقيل: المشرق والمغرب.
ينظر: الغريبين في القرآن والحديث، ٥٧٦/٢، غريب الحديث لابن الجوزي، ٢٩١/١.
(٣) مثل قولك: قصيت أظفاري في معنى قصصتها، وحكى ابن الأعرابي: خرجنا نلتعى، وقد تلعت من اللعاعة، وكان الأصل تلعت. ينظر: الكنز اللغوي في اللسن العربي، (ص: ٥٩)، تهذيب اللغة، ٣٤٤/٩.

(٤) أخرجه ابن سعد في الطبقات، ١٣٥/١، ومحمد بن نصر المرزي في قدر الصلاة، (٨٨٣)، وأبو الشيخ في العظمة، (٣٠٢)، والطبراني في الأوسط، (٦٢١٤)، وابن خزيمة في التوحيد، (٢٠٩) - (٢١٠)، من طريق الحارث بن عبيد، عن أبي عمران الجوني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وغيرهم، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي عمران الجوني إلا الحارث»، والحارث هذا تكلم فيه ابن معين، والإمام أحمد، وأبو حاتم، وابن حبان، وغيرهم، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام، ١٦١/٢: «إسناده جيد حسن، والحارث من رجال مسلم». ينظر: تهذيب التهذيب، ١٥٠/٢.

(٥) الحِلْس: كساءٌ يلي ظهر البعير تحت القتب. ينظر: مجمع بحار الأنوار، ٥٥٦/١.

(٦) ينظر: مجمع بحار الأنوار، ٤٨٥/٤.

(٧) أخرج الحاكم في مستدركه، (٧٨٨٨)، من طريق ثابت، عن أنس رضي الله عنه، «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة =

«قال الآخرون: في سنده مقال؛ فلا نُسلّم الاحتجاج به إلا بعد ثبوته، وحاصل الكلام أن هذه المسألة من فضول المسائل؛ ولهذا لم يتعرّض لها كثيرٌ من أهل الأصول، وتوقّف أبو حنيفة رحمته في الجواب عنها، كما تقدّم، والله أعلم بالصواب».

❖ [الإيمان بالأنبياء والرسل]

«وأما الأنبياء والمرسلون؛ فعلينا الإيمان بمن سمّى الله تعالى في كتابه من رُسُلِهِ، والإيمان بأنّ الله تعالى أرسل رُسُلًا سواهم، وأنبياء لا يعلم أسماءهم، وعددهم إلا الله تعالى الذي أرسلهم، فعلينا الإيمان بهم جملة؛ لأنّه لم يأت في عددهم نصٌّ، وقد قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].»

الإيمان بالأنبياء والرسل ركنٌ من أركان الإيمان، فمن سمّى الله تعالى منهم في كتابه وعددهم خمسة وعشرون، يجب الإيمان بهم على التفصيل بأسمائهم وأعيانهم.

وأما من لم يُسمَّ منهم؛ فالإيمان به يكون إجمالاً، وذلك بأن نعتقد ونؤمن جزماً بأن الله أرسل رُسُلًا وبعث أنبياء لا يعلم عددهم إلا هو ﷻ، فمنهم من سمّاهم في كتابه، ومنهم من لم يسمه، أما خبر أبي ذر رضي الله عنه، والذي فيه أن الرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر، وأن الأنبياء مائة وأربعة عشر ألفاً^(١)، فلا يُعوّل عليه؛ لضعفه،

= وذقنه على رحله متخشّعا»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وفي الحديث كلامٌ لأهل العلم، وله مجموعة من الشواهد.

(١) إشارة إلى حديث طويل أخرجه ابن حبان في صحيحه، (٣٦١)، عن أبي ذر رضي الله عنه، وفي إسناده إبراهيم بن هشام الغساني، ضعيف جدا، وقال بعض أئمة الجرح والتعديل: متروك، قال السيوطي: «أخرجه ابن حبان في صحيحه، وابن الجوزي في الموضوعات، وهما في طرفي نقیض، والصواب أنه ضعيف، =

فنجزم ونعتقد أن الله ﷻ أرسل رسلاً سوى من سمى، كما قال ﷺ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]؛ أي: أنه حتى النبي ﷺ لا يعلم إلا ما أعلم به وأخبر عنه؛ لأنه لا يعلم الغيب، والمقصود أن علينا أن نؤمن بجميع من أرسلهم الله ونبأهم، من سمى منهم نؤمن به بعينه، ومن لم يسم، فيؤمن به على سبيل الإجمال.

وهناك من اختلف في نبوته، مثل: لقمان، والخضر، وذي القرنين، والراجح فيهم أنهم ليسوا بأنبياء، وإن كان الخضر نبياً عند كثير من أهل العلم^(١)، ولقمان قيل بنبوته، وقيل: رجل صالح، وولي من أولياء الله^(٢)، وكذلك ذو القرنين^(٣).

وقال ابن حزم^(٤): إن من النساء من الأنبياء ست نسوة^(٥).

ويذكر في بعض الكتب، وعن بعض من يتلقى عن أهل الكتاب -أن

= لا صحيح، ولا موضوع، كما بيّته في مختصر الموضوعات». ينظر: المغني في الضعفاء، (١٩٩)، ديوان الضعفاء، (٢٦٩)، لسان الميزان، (٣٤٠)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ٧٤٦/٢.

(١) قال القرطبي: «الخضر نبي عند الجمهور»، ثم نقل عن الإمام الخطابي مثله، ونقل الألوسي نبوته عن الجمهور -أيضا-، ورجحه الحافظ ابن حجر. ينظر: تفسير القرطبي، ١٦/١١، روح المعاني، ٣٠٢/٨، نقض المنطق، (ص ١٤٠)، الزهر النضر في حال الخضر، (ص ٩٦، النص رقم: ١٧).

(٢) قال الحافظ ابن كثير: «هو: لقمان بن عنقاء بن سدون... كان رجلاً صالحاً، ذا عبادة، وعبارة، وحكمة عظيمة...»، ثم قال: «والمشهور عن الجمهور أنه كان حكيماً ولياً، ولم يكن نبياً». البداية والنهاية، ١٠، ٦/٣.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: «وقد اختلف في ذي القرنين، فقيل: كان نبياً...، وقيل: كان من الملوك، وعليه الأكثر». فتح الباري، ٣٨٣/٦.

(٤) هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي، فقيه ظاهري إخباري أديب، توفي سنة (٤٥٦ هـ)، له مؤلفات، منها: «المحلى بالآثار»، و«الإحكام في أصول الأحكام»، و«مراتب الإجماع». ينظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، (ص: ٣٩٥ - ٣٩٦)، السير، ١٨٤/١٨، تهذيب التهذيب، ٢٢٥/٥.

(٥) ينظر: فتح الباري، ٤٤٧/٦.

خالد بن سنان^(١) وُجد في الفترة، منهم من قال بنبوته، وأثبت ذلك ابنُ عربيٍّ وغيره^(٢)، لكن كُُلُّ هذا لا يُعوّلُ عليه إلا ما ثبت به الدليل؛ لأنَّ المسألة تتعلق بالإيمان.

✽ [وجوب الإيمان بأن الرسل بلغوا ما أرسلوا به]

«وعلينا الإيمان بأنهم بلغوا جميع ما أرسلوا به على ما أمرهم الله به، وأنهم بيّنوا بيانًا لا يسع أحدًا ممن أرسلوا إليه جهله، ولا يحلُّ له خلافه، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٨٤]، وقال: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرُّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَاطِيعُوا الرُّسُولَ فَإِنَّ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٤].»

من الإيمان بالرسل الإيمان بأنهم بلغوا جميع ما أرسلوا به على ما أمرهم الله به، وليس عليهم إلا البلاغ؛ لقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [النحل: ٣٥]، وأما كون المدعوين يستجيبون لهم أو لا يستجيبون، فهذا الأمر ليس إليهم، إنما هي نتائج بيد الله ﷻ.

والأنبياء السابقون منهم من استجيب له، ومنهم من لم يستجب له أحد، والنبى يأتي يوم القيامة وليس معه أحد، كما جاء في الحديث الصحيح^(٣)،

(١) ينظر: فتوح مصر والمغرب، (ص: ١٣٧)، أخبار القضاة، ٣/٢٢٠، البدء والتاريخ، ٦/٣، معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٥/٢٣٨٢، المنتظم لابن الجوزي، ٢/٣٨، وخالد بن سنان هو: العبيسي، من أدباء العرب وقضاتها، كان حنيفًا على ملة إبراهيم ﷺ، ليست له صحبة، ولا أدرك النبي ﷺ. ينظر: أسد الغابة، ٢/١٢٦.

(٢) ينظر: فصوص الحكم لابن عربي، (ص: ٢١٣).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، (٢٢٠)، وأحمد، (٢٤٤٨)، من حديث ابن عباس ﷺ.

وليس معنى هذا أن الذي لم يُستجب له أخفق أو فشل في الدعوة، كما قال بعض من أساء الأدب وطال لسانه ونال حتّى الرُّسل والأنبياء، فقال: فشل نوح في دعوته ألف سنة إلا خمسين عامًا، وأنه لم يستفد منه زوجته ولا ولده! وقال: إن محمداً ﷺ فشل في دعوته في مكة والطائف، ونجح في المدينة^(١)!

هذا منه مقياسٌ للفشل والنجاح بشيء لا يملكونه، والمرءُ إنّما أمرٌ بالبلاغ وأداء ما أمر به، فإذا لم يستجب له أحد، أو لم يستجب له إلا عددٌ قليل لم يؤخذ به؛ لأن هذا ليس شأنه، والله ﷻ يقول لنبيه ﷺ الذي هو أكثر الأنبياء تبعًا: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، فلا شك أن ما قاله سوء أدب، وإن كان جمع إلى سوء أدبه هذا أشياء أخرى أعظم منه؛ فالله المستعان.

والرُّسل المبلِّغون عن الله لا يعلمون الغيب؛ لأن الله استأثر بعلم الغيب لنفسه: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]، فهؤلاء الفئة الصفاة لا يعرفون نتائج دعوتهم مسبقًا، ولا يعلمون عمّن يستجيب لدعوتهم في زمنهم أو بعد ذلك ممّن لا يستجيب، وكذا العالم الذي يتبنّى التعليم والدعوة، لا يمكنه أن يحيط بمن يستجيب لدعوته أو يستفيد من علمه، فهذا لا يعلمه إلا الله ﷻ؛ فعلى الإنسان أن يؤدي ما عليه من تبليغ هذا الدين، ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أمّا استجابة المأمور له وعدم استجابته؛ فهذا أمر ليس إليه.

وأما التغيير المذكور في قوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً، فليغيره بيده، فإن لم يستطع، فبلسانه، فإن لم يستطع، فبقلبه»^(٢)؛ فلهذا التغيير درجات، فيغير باليد إذا

(١) ممّن قال بهذا شخصٌ يدعى خالص جلبي، في كتابه: «سيكولوجية العنف»، (١٢٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، (٤٩)، وأبو داود، (١١٤٠)، (٤٣٤٠)، والترمذي، (٢١٧٢)، والنسائي، (٥٠٠٨، ٥٠٠٩)، وابن ماجه، (٤٠١٣).

أمكنه التغيير بها، فإن لم يستطع، فليَنه عنه بلسانه، وهذا -أيضا- نوع من أنواع التغيير على حسب الطاقة والجهد، وعلى حسب ما أمر به المأمور وإن لم يتغير المنكر في الواقع، فإن لم يستطع أن يُنكر بلسانه، فليُنكر بقلبه، وهذا أضعف الإيمان.

﴿أولو العزم من الرسل﴾

«وَأَمَّا أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ، فَقَدْ قِيلَ فِيهِمْ أَقْوَالٌ، أَحْسَنُهَا: مَا نَقَلَهُ الْبُغَوِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةَ: أَنَّهُمْ نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَمُحَمَّدٌ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ -، قَالَ: وَهُمْ الْمَذْكُورُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِذَٰلِكَ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]، وفي قوله تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].»

أولو العزم وهم أهل الصبر والثبات، ذكر فيهم أقوال، أوصلها بعضهم إلى ثمانية أو عشرة، لكن ليس فيها ما يقطع الخلاف أو ما يلزم بحجة بينة سوى ما نقل عن ابن عباس أنهم الخمسة المذكورون في سورة الأحزاب والشورى، وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، وخاتمهم محمد -عليهم الصلاة والسلام-، وقال بذلك قتادة وغيره -أيضا-^(١)، وأشار الشارح إلى دليل ذلك، وهو مجرد اقترانهم في الآيتين، في قوله تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وفي قوله تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

(١) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، ٤/ ٢٠٧.

ونحن نعتقد أن نبينا ﷺ أفضل منهم جميعا بلا شك، وهذا أمر مقطوع به؛ فقد تحمّل وصبر كما أمر ﷺ، لكن هل الأمر هنا بأن يصبر كما صبر أولو العزم يقتضي أنه من أولي العزم أم لا؟ وهل المشبه داخل في المشبه به أو غير داخل؟ وهل أخذ وصف أولي العزم من الآية الأخيرة، أم جاء هذا الوصف في غيرها -أيضا-؟

نقول: لا توجد آية أخرى ذكر فيها هذا الوصف، وكونه ﷺ اتصف بوصف العزم والصبر والثبات، وزاد عليهم فيما أمر به كما هو الواقع، فهو أفضل منهم من هذه الحيثية، لكن لا يُستدل على إثبات هذا الوصف له من هذه الآية؛ لأن المشبه غير المشبه به.

وقال بعضهم: إن الله لم يبعث رسولا إلا وكان من أولي العزم؛ لأن أولي العزم أهل الصبر والثبات، فكل من بعثه الله ﷺ مُتَّصِفٌ بهذا الوصف^(١).

وممن يذكر في هذه المسألة من الأنبياء، يونس عليه السلام، وقصته مع قومه معروفة، ذكرت في الكتاب والسنة، وأقوال أهل العلم فيها كثيرة، وتلقي عن أهل الكتاب فيها شيء كثير -أيضا-، والمؤرخون يذكرون في سيرته ما يليق وما لا يليق، ذهب عن قومه مغاضباً وأتى بما يُلام عليه عليه السلام، فألقي في البحر، فالتقمه الحوت، كل هذا صار سبباً في النيل منه؛ ولذلك جاء في الحديث: «لا يقول أحدكم إني أفضل من يونس بن متى»^(٢) وبسبب ما حصل منه استثنى قومه من السنة الإلهية التي تستوجب العذاب، وعدم قبول التوبة بعد رؤية العذاب، قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً ءَامَنَتْ فَنَعَّهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨]، ومع ذلك تاب يونس، ونادى في الظلمات:

(١) ينظر: زاد المسير، ٤/ ١١٤.

(٢) تقدّم تخريجه ١/ ٢٤٩.

«أن لا إله إلا أنت، سبحانك، إني كنت من الظالمين»، فتاب الله عليه، ونجّاه من بطن الحوت، وعاد إلى قومه وأسلموا، فعلى القول أن الرسل كلهم من أولي العزم، قد يكون يونس عليه السلام في أول الأمر ليس منهم، لكن في آخر أمره لا يمكن أن يقال بإخراجه منهم؛ لصبره وثباته.

ويُحكى أن الرّشيد جيء له برجل ادّعى النبوة، فأمر بجَلْدِهِ، فصار يصرُخُ صراخًا عاليًا، وكان عند الرّشيد شابٌ صغير، فجعل يقول لهذا المتنبئ وهو يُضرب ويصرُخ: إن كنت نبيًّا فاصبر، كما صبر أولو العزم. كأنّه يقول له: لا يمكن أن تكون نبيًّا، وأنت تصرخ من الجلد هذا الصراخ، وهذه الحكاية يذكرها الأدباء والمؤرخون في أخبار المتنبئين^(١).

«وأما الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم؛ فتصديقُه واتّباع ما جاء به من الشرائع إجمالًا وتفصيلًا»: مقتضى شهادة «أن محمدًا رسول الله»: تصديقُه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر^(٢)، فيطاعُ في الأمر والنهي مع التصديق الجازم الذي لا يُدانيه ولا يُساوره أدنى شك.

✿ [الإيمان بالكتب]

«وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين؛ فنؤمنُ بما سمّى الله تعالى منها في كتابه من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمنُ بأنّ الله تعالى سوى ذلك كُتبًا أنزلها على أنبيائه، لا يعرفُ أسماءها وعددها إلا الله تعالى».

هذا هو الركن الرابع من أركان الإيمان، وهو الإيمان بالكتب المنزلة على

(١) ينظر: المحاضرات والمحاورات للسيوطي، (١٦٣).

(٢) ينظر: أصول الدين الإسلامي مع قواعده الأربع للإمام محمد بن عبد الوهاب، (ص: ١٣)، فتح المجيد، (ص: ٣٩)، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراف الساعة، ٣/ ٦٣.

المرسلين، فما سَمَّى اللهُ ﷺ منها في كتابه مثل: القرآن، والتوراة، والإنجيل، وصُحُف إبراهيم، وصُحُف موسى، تُؤمّن بها على وجه التفصيل بقدر ما بلغنا عنها مما تثبت به الحُجَّة، فنؤمّن بأسمائها، وما بلغنا منها ممَّا ثبت، وأما البقية؛ فنؤمّن بها إجمالاً، كالأنبياء والمرسلين.

«وأما الإيمان بالقرآن؛ فالإقرارُ به، واتباع ما فيه، وذلك أمرٌ زائدٌ على الإيمان بغيره من الكتب؛ لأنَّ الكتب السابقة والشرائع السابقة كلها منسوخةٌ بما جاء عنه ﷺ، وأمَّا العملُ؛ فخاصٌّ بما جاء في كتاب الله ﷺ.

واختلف في شرع من قبلنا، هل هو شرع لنا أو ليس بشرع لنا؟

نقول: لا شك أن ما جاء شرعنا بخلافه فليس بشرع لنا، وما جاء بموافقته، فهو داخلٌ في شرعنا ويؤمّن به؛ كما في قصة الرجم التي في التوراة، وجاء شرعنا مقرراً لها^(١)، وكذا يؤمّن بكل ما نُقل من تلك الكتب نقلاً صحيحاً في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

وأما مسألة الاستفادة من التوراة والإنجيل؛ فقد نقل بعضهم الإجماع على تحريم النقل والنظر في التوراة والإنجيل^(٢)، والنبِيُّ ﷺ غضب حين رأى مع عمر رضي الله عنه صحيفة فيها شيء من التوراة وقال له: «أفي شك أنت، يا ابن الخطاب؟

(١) إشارة إلى حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ، فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ: «ما تجدون في التوراة في شأن الرجم»، فقالوا: نفضحهم ويجلدون، فقال عبد الله بن سلام: كذبتُم، إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم، فقالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما، قال عبد الله: فرأيت الرجل يجنأ على المرأة يقيها الحجارة. أخرجه البخاري، كتاب الحدود، باب الرجم في البلاط، (٦٨١٩)، ومسلم، كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا، (١٦٩٩).

(٢) ينظر: فتح الباري، ١٣/٥٢٥، نظام الحكومة النبوية للكتاني الفاسي، (ص: ٢٨٣).

«لم آت بها بيضاء نقيّة...»^(١).

«فعلينا الإيمان بأنّ الكتّاب المنزلة على رُسل الله أتتهم من عند الله، وأنّها حقٌّ وهُدًى ونورٌ وبيانٌ وشفاءٌ، قال تعالى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، إلى قوله: ﴿وَمَا أَوْقَى النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقال تعالى: ﴿الْعَمَّ ۝١﴾ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١-٢] إلى قوله: ﴿وَأُنزِلَ الْفُرْقَانُ﴾ [آل عمران: ٤]، وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ الرُّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، إلى غير ذلك من الآيات الدالّة على أنّ الله تكلم بها، وأنّها نزلت من عنده، وفي ذلك إثبات صفة الكلام والعلو.

وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأُنزِلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِنْبٌ عَزِيزٌ ۝٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١-٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٦]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورَ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨]، وأمثال ذلك كثيرة في القرآن.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة، (٢٦٤٢١)، وأحمد، (١٥١٥٦)، وابن أبي عاصم، (٥٠)، والعقيلي، (٢١/٢)، والبيهقي في شعب الإيمان، (١٧٥)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم، (١٤٩٧)، والبغوي في شرح السنة، (١٢٦)، وابن عبد البر، (٤٢/٢)، من طريق مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن جابر مرفوعاً، وفي إسناده اختلاف، وراويها مجالد، ضعفه أهل العلم، قال الهيثمي في مجمع الزوائد، ١/ ١٧٤: «وفيه مجالد بن سعيد، ضعفه: أحمد، ويحيى بن سعيد، وغيرهما»، وله سند آخر فيه جابر الجعفي، ذكره الدارقطني في العلل، (٩٩/٢)، قال ابن مفلح في الآداب، (١٠٠/٢): «فيه مجالد، وجابر الجعفي، وهما ضعيفان»، وله شواهد كثيرة لا تخلو من ضعف.

ذكر الشارح آيات استدل بها على أن القرآن منزّل من عند الله، وأنّه كلامه، وممّا ذكره قوله تعالى: ﴿لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، هذه الآية تُشير إلى واقع ما يصدر من الناس، وما يكون في ذلك من الاختلاف الكثير الشديد، وأنّ القرآن لو كان من عند غير الله؛ لكان فيه الاختلاف الكثير كذلك، ولا يعني وصف الاختلاف بالكثير أنّه ما دام من عند الله فالاختلاف يكون فيه قليلا، فوصف الكثرة والقلة غير مقصود بالنسبة للقرآن، وهناك أوصاف وقیود تُطلق أحيانا، ولا يُرادُ مفهومها، مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَرْبَابًا أُضْعَفًا مَّضْعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، فليس معنى هذا جواز أكل الربا ضعفاً واحداً.

وذكر المؤلف -أيضاً- أنّ في هذه الآيات إثباتَ صفة الكلام والعلو، وقد تقدم الكلام في هاتين الصفتين^(١)، وأن التنزيل لا يكون إلا من علو إلى أسفل، وهذا مراد المؤلف رحمته.

وممّا ذكر المؤلف الآية التي فيها أنّ القرآن شفاء لما في الصدور، وقد ثبت عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أنّه رقى بالقرآن كافراً ملدوغاً، وكان سيّد قومه، على ثلاثين رأساً من الغنم، فشفي بإذن الله صلواته، وقد يكون هذا من باب الابتلاء لهذا ولهذا، وقد يكون من أسباب هدايته، والقصة في الصحيح^(٢).

✦ [الحكم بالإسلام والإيمان لأهل القبلة]

«قوله: «ونسَمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما داموا بما جاء به النبي صلواته لله معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدّقين».

قال رسول الله صلواته: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا، وَأَكَلَ ذِيحَتْنَا؛ فَهُوَ

(١) ينظر: ١/ ٢٦٣ وما بعدها.

(٢) أخرجها البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب، (٥٠٠٧)، ومسلم، كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن، (٢٢٠١)، وأحمد، (١١٧٨٧).

المُسلم، له ما لنا، وعليه ما علينا»^(١)، ويشير الشيخ رحمه الله بهذا الكلام؛ أي: بقوله: «مسلمين مؤمنين» «إلى أن الإسلام والإيمان واحدٌ» ولا شك أن دائرة الإسلام أوسع من دائرة الإيمان، فمن دخل في دائرة الإيمان؛ فهو مسلمٌ، وقد يكون مسلمًا مؤمنًا باعتبار الإطلاق، والذي قرّره أهل العلم في مسألة الإسلام والإيمان أنهما إذا اجتمعا افترقا كما هنا، فيُقصد حينئذٍ بالإسلام الأعمال الظاهرة، وبالإيمان أعمال القلب^(٢)، لكن لعل ما قاله الماتن هنا مبنيٌّ على رأيه من أن الإيمان اعتقاد وقول، وهو قول الحنفية كما سيأتي^(٣) «وأن المسلم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحلّه»؛ أي: أن من أتى بالشهادتين، فقد عصم دمه وماله إلا بحقّهما، وفي الحديث المرفوع: «أمرتُ أن أُقاتل النَّاسَ حتَّى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوا؛ فقد عصموا منِّي دماءهم وأموالهم إلا بحقّها»^(٤) فإذا أتى بما ينقض هذه الشهادة،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (٣٩١)، وأبو داود، (٢٦٤١)، والنسائي، (٤٩٩٧)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) هذا قول الإسماعيلي، وابن الصلاح، وابن تيمية، وابن رجب، وابن أبي العز رضي الله عنه وآخرين. وللسلف في ترادف الإيمان والإسلام من عدمه أقوال آخر -أيضا-، فذهب البخاري، ومحمد بن نصر، والمزني، وابن منده، والمروزي، وابن عبد البر، وابن أبي يعلى رضي الله عنه إلى أنهما مترادفان. وقال الزهري وابن أبي ذئب: «الإسلام هو الكلمة، والإيمان هو العمل»، وهذا مروى عن الإمام أحمد، وهو المذهب عند القاضي أبي يعلى وغيره من أصحابه، وهو قول أبي خيثمة وغيره من أصحاب الحديث.

وقال البغوي: «الإسلام اسم لما ظهر من الأعمال، والإيمان اسم لما بطن من الاعتقاد». ينظر: الاعتقاد لابن أبي يعلى، (ص: ٢٤)، شرح النووي على مسلم، ١/ ١٤٤-١٤٥، فتح الباري لابن رجب، ١/ ٩٨، شرح العقيدة الطحاوية، ٢/ ٤٨٨-٤٩٥، جامع العلوم والحكم، ١/ ١٠٦، فتح الباري لابن حجر، ١/ ١١٤-١١٥.

(٣) ينظر: ٢/ ٢٢٨.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، (٢١)، وأبو داود، (٢٦٤٠)، والترمذي، (٢٦٠٦)، والنسائي، (٣٩٧١)، وابن ماجه، (٣٩٢٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وبنحوه أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (٣٩٢)، من حديث أنس رضي الله عنه.

فإنه حينئذ يحكم بكفره، فالداخل في الإسلام بشهادة أن: لا إله إلا الله يخرج منه بما ينقضها.

أمّا مسألة عدم خُروج المسلم من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحلّه، فيأتي عليها الكلام قريباً - إن شاء الله تعالى - (١).

✽ [دخول أهل البدع في مسمى المسلمين]

«والمراد بقوله: «أهل قبلتنا» من يدعي الإسلام، ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء أو من أهل المعاصي ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ، وسيأتي الكلام على هذين المعنيين عند قول الشيخ: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنّب ما لم يستحلّه» وعند قوله: «والإسلام والإيمان واحد، وأهلّه في أصله سواء».

المراد بالأهواء: البدع، فالتقدير: وإن كان من أهل البدع، لكنه يدعي الإسلام، فيشهد أن لا إله إلا الله، ويستقبل الكعبة ويصلي صلاتنا، فإننا لا نخرجه من الإسلام بمجرد بدعته، ما لم تكن بدعته مغلظة ومكفرة؛ لأنّ البدع متفاوتة، فالجهميّة كفروا من خمسمائة عالم في أقطار المسلمين (٢)، وجاء في التّشديد في حقّ المبتدعة في أوّل الأمر ما جاء، من ذلك ما ورد في السنة للإمام أحمد وغيره من تكفير المعتزلة والجهميّة ومن يقول بخلق القرآن وغير ذلك (٣)، ولا شكّ أنّ هذا

(١) ينظر: ١٦٥/٢.

(٢) قال ابن القيم في نونيته، (ص: ٤٢):

ولقد تقلّد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان
والللكائي الإمام حكاه عنهم بل حكاه قبله الطبراني

(٣) الإمام أحمد كفر القائلين بخلق القرآن، والجهميّة والمعتزلة منهم، ونقل الخلال والخطيب البغدادي عنه تكفيره لابن أبي دؤاد رأس المعتزلة، وذكر شيخ الإسلام أنّ الإمام أحمد كفر بالمقالة =

كان مناسباً في ذلك الوقت؛ لأن البدع كانت ناشئة، فناسب أن يُشَدَّدَ في أمرها؛ لُتَجَتَّ من أصلها، لكن لما اعتاد النَّاسُ عليها واعتنقوها بضربٍ من التَّأويل، اختلف تعامل أهل العلم معها بما يتناسبُ مع الحالة الجديدة، فقرَّر أهل العلم التفريقَ بين الحُكْمِ على العموم، والحكم على الأشخاص والأعيان كما سيأتي تفصيله - إن شاء الله تعالى -، ومن ذلك أنَّهم لم يَقُولُوا بِكُفْرِ الزَّمخشريِّ مع أنَّه كان يَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ^(١).

ولا شك أن أثر البدع عظيم، وضررها وخيم، والمبتدع في الغالب - كما قرَّر أهل العلم - ميؤوسٌ من توبته ورجوعه إلى السنَّة^(٢)؛ لأنَّه لا يرى أنَّه على خطأ، بخلاف العاصي؛ فإنَّه يرتكب المعصية، ويعترف بأنَّها معصية لله، فهذا قد يتوب.

والبدع وقت نشوئها لا بد من التَّشديد فيها، بخلاف ما إذا مشى عليها النَّاسُ وقلَّدَ فيها بعضهم بعضاً، ولم يكن منهم من هو من أهل التَّأسيس ولا التَّأصيل؛ والتَّأسيس يكون في أول الأمر، ثم بعد ذلك يتتابع الناس على تقليد بعضهم بعضاً، والمقلِّد ليس حكمه حكم المؤصِّل، كما هو معلوم.

وهناك أقوالٌ نُقلت عن بعض طوائف أهل البدع لا يجروء عليها كافر أصلي؛ لأنَّها لوازم لقوله، فالتزم هذه اللوازم من باب أخذ العِزَّة بالاثم، ففي أقوال أهل

= المذكورة قوماً معيَّنين. ينظر: السنة لعبد الله بن أحمد، ١/١٠٢، السنة للخلال، ٥/١١٧، مسائل أبي داود للإمام أحمد، (١٦٩٧)، تاريخ بغداد، ٤/١٥٣، مجموع الفتاوى، ١٢/٤٨٩.

(١) قال الزمخشري في تفسيره لسورة الأعراف: الآية [١٤٢]: «وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ»: من غير واسطة كما يكلم الملك، وتكليمه: أن يخلق الكلام منطوقاً به في بعض الأجرام، كما خلقه مخطوطاً في اللوح». الكشاف، ٢/١٥٢.

(٢) ينظر: لوامع الأنوار البهية، ١/٤٠٠، مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ١/٢١٧.

وحدة الوجود كلامٌ يقشعُ منه الجلدُ؛ بل لا يُطاق سَماعه، ومع ذلك فإنَّ فثامًا من النَّاسِ يدَعُونَ فيهم الولاية، وأنهم خواصُّ النَّاسِ، وأصفياء الخلق.

والعبرة ليست بمثل هؤلاء؛ بل العبرة بالردِّ إلى كتاب الله وسُنَّة نبيِّه ﷺ، فالبدعُ منها المغلظة والمكفَّرة، ومنها المخففة التي لا يخرج صاحبها من الدِّين، وجاء في الخوارج أنَّهم يمرقون من الدِّين كما يمرقُ السَّهم من الرَّمِيَّة^(١)، فمن العلماء من كفَّروهم وقال: إنَّ المراد بالدِّين الإسلام؛ أي: يخرجون من الإسلام^(٢).

ومنهم من لم يكفَّروهم وقال: إنَّ المراد بالدِّين التديُّن، يعني: يخرجون من دائرة العدالة إلى دائرة الفسق، وهذا معروفٌ في كلام أهل العلم^(٣).

وعلى كلِّ حال البدعُ خطرُها عظيم، وعلى مرِّ التاريخ أساء المبتدعةُ إلى الدِّين وإلى أهله؛ مما كان سببًا في الصدِّ عن الدخول فيه، والله المستعان.

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٣٦١٠)، ومسلم، كتاب الزكاة،

باب ذكر الخوارج وصفاتهم، (١٠٦٤)، وابن ماجه، (١٧٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) وممن قال بهذا القول: ابن العربي، والقرطبي -صاحب المفهم-، والمرداوي، ونقله القاضي عياض رواية عن مالك، ونقل هذا القول -أيضا- عن الشافعي وأحمد، وغيرهم. ينظر: الشفا، ٢/٢٧٢، المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم، ٣/١١٠، مجموع الفتاوى، ٤٨/٥١٨، فتح الباري، ١٢/٢٩٩، الإنصاف، ١٠/٣٢٣.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: «وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق، وأن حكم الإسلام يجري عليهم، لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد، وجرهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم، والشهادة عليهم بالكفر والشرك، وقال الخطابي: أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين، وأجازوا مناعتهم، وأكل ذبائحتهم، وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام. وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الإيمان والزندقة: والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلا؛ فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد». فتح الباري، ١٢/٣٠٠.

❖ [عدم الخوض في الله بالكلام الباطل]

«قوله: «ولا نخوض في الله، ولا نمأري في دين الله» يشير الشيخ رحمه الله إلى الكف عن كلام المتكلمين الباطل وذم علمهم؛ فإنهم يتكلمون في الإله بغير علم وغير سلطان أتاهم ﴿إِنْ يَبْعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣]».

ذكر المتكلمون في كتبهم -لاسيما المطولة منها- أشياء استرسلوا فيها، وهي فوق طاقتهم ومقدورهم، وتركوا النصوص الظاهرة والواضحة، وبحثوا وتكلموا فيما وراء النصوص، ودخلوا في الكيفيات، وتوصلوا بعد ذلك إلى التعطيل، ولا يعلم هذه الكيفيات ولا ما وراء النصوص إلا الله ﷻ.

وكتبهم المطولة، كـ«شرح المقاصد»^(١) للفتازاني^(٢)، وشرح «المواقف»^(٣)، التي بعضها في ثمان أو تسع أو عشر مجلدات، كلها تدور حول الصفات نفياً وإثباتاً، والتسبب في ذلك، وما يلزم من كل صفة، وما يترتب عليها إلى غير ذلك، مما جرهم إلى التخبط، ولم يصلوا إلى نتيجة، وسبحوا في بحارٍ لا تمتهى لها، ولم يستطيعوا الخروج منها، وصرح بذلك كبارهم، كالجويني، والغزالي، وغيرهما^(٤).

«وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء؛ بل يصفه بما وصف به نفسه. وقال بعضهم: الحق سبحانه يقول: من ألزمته القيام مع

(١) شرح فيه الفتازاني كتابه: «المقاصد في علم الكلام»، والكتاب مطبوع متداول.

(٢) هو: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الفتازاني الشافعي، من أئمة العربية والبيان والمنطق، (ت: ٧٩٣)، له تصانيف عديدة، من أهمها: «المختصر في علم المعاني»، و«إرشاد الهادي في النحو»، وكتب أخرى في علم الكلام. ينظر: الدرر الكامنة، ١١٢/٦.

(٣) «المواقف» كتاب في علم الكلام، من تأليف القاضي عضد الدين، وعليه شروحات وحواش كثيرة، منها شرح الشريف الجرجاني في ثمانية مجلدات.

(٤) تقدم ذكر بعض الأقوال والحكايات المنقولة عنهم في هذا الباب، (ص: ؟؟؟).

أسمائي وصفاتي أزمته الأدب، ومن كشفت له حقيقة ذاتي أزمته العطب، فاختر الأدب أو العطب»

يعني: أنه لم يكشف الله ﷻ عن حقيقة ذاته لأحد، لكن الذي يدعي أنه كشفت له الحقيقة يضلُّ بعدُ بسبب ذلك.

وقد يكون ما نقله الشارح متلقًى عن أهل الكتاب أو غيرهم، والمقصود أن من استفصل واسترسل في البحث في ذات الله لا بُدَّ أن يضلَّ، فالإنسان لو أراد أن يعمل ذهنه لمعرفة ما وراء الجدار مثلا، وهو لا يعرف ما وراءه، فسيبدأً يتخيَّل شيئاً ما، ثم إذا استرسل قال: إذا كان هذا كذا، فإنه يلزم منه كذا، ويتفرَّع منه كذا. ومعرفة ما وراء الجدار علمٌ غيبٌ في حقه ليس بمقدوره الاطلاع عليه.

وكذا المرء في الغالب إذا سمع كلاماً من شخص أو نُسب إليه كلامٌ تخيَّل هذا الشخص، حتَّى إذا ما قابله وجده نقيض ما تخيَّله؛ لأنَّ العقل لا يستوعب هذه الأمور التي لم يوقَّف عليها، وقد يسمع كلاماً لطيفاً لشخص ما، فيظنُّه رجلاً وسيماً قوياً طويلاً، ثم يجده على عكس ذلك تماماً، وقد يسمع كلاماً أبحَّ وصوتاً أجشَّ فيتخيَّل صاحبه رجلاً غليظاً جلفاً، ثم إذا رآه تبين له أنه من أنعم الناس وأجملهم، وهذا يدلُّ على ضعف العقل البشري، وإذا كان لا يستطيع المرء أن يتصوَّر الشيء على ما هو عليه بالنسبة للمخلوقات، فكيف يتصوَّر الخالق الذي ليس كمثله شيء؟!!

«ويشهد لهذا أنه سبحانه لما كشف للجبل عن ذاته ساخَّ الجبل، وتدكدك، ولم يثبت على عظمة الدات، وقال الشبلي^(١): الانبساط بالقول مع الحق تركُّ الأدب»، فالكلام في العقائد والتفصيلات الزائدة فيها والاسترسال وراءها أكثر ممَّا

(١) هو: أبو بكر دلف بن جحدر الشبلي البغدادي، قال الذهبي: «كان فقيها عارفاً بمذهب مالك...، وله ألفاظ وحكمٌ وحال وتمكن، لكنه كان يحصل له جفاف دماغ وسكر، فيقول: أشياء يعتذر عنه»، (ت: ٣٣٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٥/٣٦٧-٣٦٩.

يُفْهَم من النصِّ لا بُدَّ أن يُوقِع المستفصل في الخطأ أو يوصله إلى غير نتيجة، ولعلنا نمثّل لهذا بحديثين مثّلنا بهما كثيراً في أكثر من موضع:

قال النبي ﷺ في أحدهما: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين».

وجاء في الحديث الثاني أن عمر رضي الله عنه، قال للنبي ﷺ: «لأنت أحب إليّ من كلّ شيء إلا من نفسي! فقال النبي ﷺ: «لا والذي نفسي بيده، حتى أكون أحبَّ إليك من نفسك»، فقال له عمر: «فإنه الآن، والله، لأنت أحبُّ إليّ من نفسي، فقال النبي ﷺ: «الآن، يا عمر»^(١)، استجاب عمر رضي الله عنه على الفور، ولم يسترسل كما استرسل البعض في هذه المسألة واستطرد وقال: أنا ما أحببته إلا من أجل أن الله أنقذني به، فأنا أحبه من أجل نفسي، فكيف أحبه أكثر من نفسي؟

وهذا الاسترسال غير وارد أصلاً؛ لأنَّ المحبة الشرعية تختلف عن المحبة الجبليّة، ومقتضى المحبة الشرعية أن تقدّم ما يحبه الرسول ﷺ على ما تحبه أنت، وهذه حقيقة المحبة، أمّا ما وراء ذلك من الاستفصالات والاسترسالات التي يذكرها بعض المتكلمين؛ فإنّها تؤدي إلى حيرة.

❖ [عدم الممارسة في دين الله]

«وقوله: «ولا نماري في دين الله» معناه: لا نخاصم أهل الحقّ، بإلقاء شبهات أهل الأهواء عليهم، التماساً لامترائهم وميلهم؛ لأنّه في معنى الدّعاء إلى الباطل وتلبيس الحقّ وإفساد دين الإسلام» قد يوجد من طُلاب العلم من يقرأ في كتب أهل الأهواء، وهو مطلع على شبهاتهم ومستحضر للردود عليها، فإذا كان بمجمع أو

(١) تقدّم تخريجه ٩٢/٢.

محضر من عامّة أو أنصاف متعلمين ألقى عليهم هذه الشُّبّهات وأجاب عنها، لكن هل يضمن أنّ كلّ من سمع الشُّبّهة اقتنع بالجواب؟ ولذلك كان «تفسير الرازي» من أضرّ الكتب على طلاب العلم؛ لأنه: يؤصّل البدعة، ويورد الشُّبّهات بقوةٍ ويُجَلِّبها مثل الشَّمس، ثمّ يضعف عن ردّها، حتّى قال بعضهم: إنه يورد الشبهة نقدًا، ويرد عليها نسيئة^(١)، ولذا طعن بعضهم في قصده؛ لقوة إيراده لشبه الخصوم، وقالوا: إنّه يريد بها إضلال الناس، والواقع أنه يردُّ على بعض تلك الشبه لاسيما إذا كانت ممّن هو أشد ابتداءً من مذهبه، فالرازيُّ أشعريٌّ منظرٌ، ورأس من رؤوس الأشاعرة، فإذا جاء بشبهات الجهمية والمعتزلة قد يُوقِّق للرد المناسب لها، لكنه يورد شبهات مذهبه ومن يوافقه بكلّ قوّة، وهي شُبّهات كثيرة جدًّا، والكتاب مملوءٌ بمثل هذا، ولما سُئل شيخ الإسلام عنه وعن غيره من رؤوس المبتدعة، أجاب بأنّه ينصرُ ما يراه الحقّ^(٢)، وهذا منه إنصافٌ للرازيّ، قال فيه هذا الكلام مع أنه عانى من كتبه ومن آرائه ومن شُبّهه ﷺ، ورد على الرازي بـ: «نقض التأسيس»، وهو مطبوع في ثمانية مجلدات^(٣)، وهكذا فإنّه كلّما تمكّن العلم من شخص استوعب أكثر وعذر، وآحاد المتعلمين إذا قرأ صفحة من تفسير الرازي وصفه بأبشع الصّفات!

(١) ينظر: لسان الميزان، ٤/ ٤٢٧.

(٢) قال شيخ الإسلام: «وصار طائفة أخرى، قد عرفت كلام هؤلاء وكلام هؤلاء، كالرازي والآمدي وغيرهما، يصنفون الكتب الكلامية، فينصرون فيها ما ذكره المتكلمون المبتدعون عن أهل الملة من حدوث العالم بطريقة المتكلمين المبتدعة هذه، وهو امتناع حوادث لا أول لها، ثم يصنفون الكتب الفلسفية، كتصنيف الرازي «المباحث الشرقية» ونحوها، ويذكر فيها ما احتج به المتكلمون على امتناع حوادث لا أول لها، وإن الزمان والحركة والجسم لها بداية، ثم ينقض ذلك كله، ويجيب عنه، ويقرر حجة من قال: إن ذلك لا بداية له، وليس هذا تعمدًا منه لنصر الباطل؛ بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه». مجموع الفتاوى، ٥/ ٥٦١.

(٣) نقض التأسيس لشيخ الإسلام ابن تيمية، هو ردُّ على كتاب: «أساس التقديس» لأبي عبد الله الرازي، وقد طبع هذا الكتاب في مجمع الملك فهد سنة ١٤٢٦هـ، باسم: «بيان تلييس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» في عشر مجلدات، منها مجلد فيه دراسة الكتاب، وآخر فيه فهارسه.

[عدم المجادلة في القرآن] ❁

«قوله: «ولا نجادل في القرآن، ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلمه سيد المرسلين محمدًا ﷺ، وهو كلام الله تعالى، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين، ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين.»

«فقوله: «ولا نجادل في القرآن» يحتمل أنه أراد: أنا لا نقول فيه كما قال أهل الزَّيغِ واختلَفُوا وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق؛ بل نقول: «إنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين» إلى آخر كلامه، ويحتمل أنه أراد أنا لا نجادل في القراءات الثابتة؛ بل نقرؤه بكل ما ثبت وصح؛ أي: لا نجادل ولا نماري في القرآن ولا في القراءات الثابتة بإيراد الشبه عليهما بسبب آثار ضعيفة واهية، أو بسبب هوى في نفس؛ بل نعتقد بجزم أن القرآن المحفوظ بين الدفتين تكفل الله بحفظه، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

والمنهجية الصحيحة في الرد على الشبه ألا تلقى على العامة شبهة لم تبلغهم بعد من أجل الرد عليها؛ لأن العامي ومن على شاكلته قد يقتنع بالشبهة، ولا يقتنع بالرد ولو كان واضحاً صحيحاً، والمرء قد لا يوفق للأسلوب المناسب لإزالة هذه الشبهة.

كما لا بُدَّ من تحصين المرء نفسه من الشبه، لا سيما وأنها انتشرت، وتوسع انتشارها من خلال وسائل الإعلام والمناظرات والمجادلات والمحاورات، فدخلت بيوت عوام المسلمين وغيرهم، ويجب كذلك تحصين الصغار والانتباه لهم، ومما يُناسب ذكره أن شخصاً من المبتدعة كان يُصلي في المسجد الحرام ويجانبه طفلاً من أطفال المسلمين من أهل السنة والجماعة، ومعه مصحف، فقال للطفل: افتح سورة الفاتحة، ففتح، ثم قال له: اقرأ فقرأ الطفل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فقال الرجل: لماذا لم يقرأها الإمام وهي في المصحف؟! ثم قال له:

أكمل، فلما انتهى من قراءة الفاتحة، قال له: لماذا قال الإمام، والجماعة كلهم خلفه: «آمين»؟ يشير إلى حصول زيادة ونقصان. فهذه شبهة من شبههم، ألقاها هذا الرجل على طفل صغير، وهذا الطفل قد يبلغها أهله، وقد تُشكل عليهم.

«وكل من المعينين حق، يشهدُ بصحة المعنى الثاني ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعتُ رجلاً قرأ آيةً سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقرأُ خلفها، فأخذتُ بيده، فانطلقتُ به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكرتُ ذلك له، فعرفتُ في وجهه الكراهة، وقال: «كلاكما محسنٌ، ولا تختلفوا؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا، فهلكوا». رواه مسلم ^(١).

ونظير هذه القصة قصّةُ عمرَ مع هشام بن حكيم لما قرأ قراءةً لم يسمعها عمر رضي الله عنه قبل ذلك، فأخذ بمجامع ثوبه، وذهب به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إني سمعتُ هذا يقرأ سورة «الفرقان» على غير ما أقرأتها! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرسله، اقرأ»، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هكذا أنزلت»، ثم قال لي: «اقرأ»، فقرأتُ فقال: «هكذا أنزلت، إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ، فاقروا ما تيسر منه» ^(٢).

ومن هذا الباب كره أن تورد القراءات المختلفة علناً بين عوام الناس، وبعض الأئمة في صلاة التراويح يقرأ يوماً بقراءة حفص، ويوماً بقراءة نافع، ويوماً بقراءة الكسائي وأبي عمرو وغيرهم، وعامة الناس لا يحتملون مثل هذا الأمر، وهو يؤثر

(١) أخرجه البخاري، كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهود،

(٢٤١٠)، وأحمد، (٣٧٢٤)، من عبد الله بن مسعود، ولم يروه مسلم كما ظنَّ الشارح.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، (٤٩٩٢)، ومسلم،

كتاب الصلاة، باب «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، (٨١٧)، وأبو داود، (١٤٧٥)، والترمذي،

(٢٩٤٣)، والنسائي، (٩٣٧).

سلباً عليهم؛ لذا يحكم بكرأته الشديدة لمن لا يحتمله^(١)، وكذلك التلفيق بين القراءات حكمه معروف^(٢).

وبعض العامة ممن لا يعرفون علم القراءات، يسخرون ويضحكون من الإمالة في القراءات؛ لأنهم لم يتعودوا عليها، فلا يحتملونها، وهذا حاصل وواقع، فلماذا يتم إقحامهم في أمور ليسوا بحاجة إليها؟!.

وإنما قلنا هذا من أجل الاحتياط الشديد في أمر القرآن، ففرق بين القرآن وبين المسائل العملية الأخرى، فتلك المسائل أمرها سهل، أمّا القرآن؛ فهو الأصل الأصل الذي إذا شك فيه المسلم خرج من الإسلام، وقد تكفل الله ﷻ بحفظه، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُزَلِّلُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

وقد ذكر البيهقي أن القاضي يحيى بن أكثم^(٣) دعا يهودياً إلى الإسلام،

(١) سئلت اللجنة الدائمة: هل يجوز قراءة القرآن في الصلاة برواية ورش، علماً بأننا تداولنا القراءة برواية حفص عن عاصم؟ فأجابت اللجنة، (الفتاوى: ٧٣٣٩): بأن القراءة برواية ورش عن نافع صحيحة معتبرة في نفسها لدى علماء القراءات، لكن القراءة بها لمن لم يعهدها؛ بل عهد غيرها -كالقراءة برواية حفص مثلاً- تثير بلبلة في نفوس المأمومين، فتترك القراءة بها لذلك، أما إذا كان القارئ بها في صلاته منفرداً فيجوز؛ لعدم المانع.

(٢) المقصود بالتلفيق بين القراءات: التنقل بين القراءات أثناء التلاوة من غير إعادة لأوجه الخلاف، ودون الالتزام برواية معينة، وقد يكون في صلاة واحدة، أو في ركعة واحدة منها، وقد كره هذا بعض أهل العلم، وأجازة آخرون، وجوازه هو الأصل، وقال النووي: «إذا قرأ بقراءة من السبع استحبت أن يتم القراءة بها، فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها غيرها من السبع؛ جاز، بشرط ألا يكون ما قرأه بالثانية مرتباً بالأولى». المجموع، ٣/ ٣٩٢.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجوز أن يقرأ بعض القرآن بحرف أبي عمرو، وبعضه بحرف نافع، وسواء كان ذلك في ركعة أو ركعتين، وسواء كان خارج الصلاة أو داخلها». مجموع الفتاوى، ٢٢/ ٤٤٥.

(٣) هو: يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن، أبو محمد التميمي المروزي البغدادي، قاضي القضاة، الفقيه =

فلم يستجب دعوته، ولما كان على رأس السنة؛ أي: بعد مضي سنة كاملة، جاء هذا اليهودي ليعلم إسلامه عند يحيى بن أكثم، فقال له: «ما الذي منعك من الإسلام لما دعوتك في العام الماضي، وجاء بك مسلماً في هذا العام؟»، قال: «في هذه المدة نسختُ نُسخًا من التوراة، وزدتُ فيها ونقصتُ، وقدمتُ وأخرتُ، فذهبتُ بها إلى اليهود، فاشتروها مني واعتمدوها، وصاروا يقرؤونها ويعملون بها، ثمَّ عمدتُ إلى نُسخِ نسختها من الإنجيل، وفعلتُ فيها كما فعلتُ بالتوراة، ثمَّ ذهبتُ بها إلى النَّصارى في سوقهم، فاشتروها مني، وتخطَّفوها من يدي، وقرؤوها وعملوا بها، وقد صنعتُ فيها ما صنعتُ، ثمَّ عمدتُ إلى نُسخ من القرآن نسختها وغيرتُ فيها شيئاً يسيراً لا يكادُ يفتنُّ له إلا الحاذقُ من الحُفَّاظ، فلما عرضتها على الوراقين من المسلمين رماها في وجهي كلُّ من رآها، وقال: هذا محرَّف، فجزمتُ بأنَّ هذا الدين هو الحق، وأنَّه هو المحفوظ، وهو الباقي^(١).

ثمَّ حجَّ يحيى بن أكثم والتقى بابن عيينة في مكة، فقال له: إنَّ هذا موجودٌ في كلام الله ﷻ، والقرآن تكفَّل اللهُ بحفظه، أمَّا التوراة والإنجيل؛ فصارت إليهم، واستُحفظوا عليها فلم يحفظوها؛ بل حرفوها وبدلوا، والقرآن سيبقى محفوظاً من الزيادة والنقصان إلى أن يُرفع من المصاحف إلى قيام الساعة^(٢).

= العلامة، كان من أئمة الاجتهاد، واسع العلم بالفقه كثير الأدب، سمع من ابن المبارك وابن عيينة وغيرهما، وحدث عنه الترمذي والبخاري في «صحيحه»، وغيرهما، (ت: ٢٤٤هـ)، صنَّف: «كتاب التنبيه». ينظر: تاريخ بغداد، ١٤/١٩١، وتهذيب الكمال، ٣١/٢٠٧، وسير أعلام النبلاء، ١٢/٥.

(١) ينظر: دلائل النبوة، ٧/١٥٩.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف، (٣٠١٩٣)، من طريق شدَّاد بن معقل، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: «إنَّ هذا القرآن الذي بين أظهركم يُوشِكُ أن يُنزعَ منكم»، قال: قلت: كيف ينزع منا، وقد أثبتته الله في قلوبنا، وأثبتناه في مصاحفنا؟ قال: «يُسرَى عليه في ليلةٍ واحدة، فيُنزع ما في القلوب، ويذهب ما في المصاحف، ويُصبح النَّاسُ منه فقراء»، ثم قرأ: ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنُدْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]، قال القرطبي: «وهذا إسنادٌ صحيح». تفسير القرطبي، ١٠/٣٢٦.

❖ [جمع عثمان للقرآن الكريم في مصحف واحد]

«نهى ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع صاحبه من الحق؛ لأن كلا القارئين كان محسناً فيما قرأه، وعلل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا، فهلكوا؛ ولهذا قال حذيفة رضي الله عنه لعثمان رضي الله عنه: أدرك هذه الأمة لا تختلف كما اختلفت الأمم قبلهم^(١)، فجمع الناس على حرف واحد اجتماعاً سائغاً، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك لواجب، ولا فعل لمحذور؛ إذ كانت قراءة القرآن على سبعة أحرف جائزة لا واجبة، رخصة من الله تعالى، وقد جعل الاختيار إليهم في أي حرف اختاروه، كما أن ترتيب السور لم يكن واجباً عليهم منصوصاً؛ ولهذا كان ترتيب مصحف عبد الله على غير ترتيب المصحف العثماني، وكذلك مصحف غيره».

بعد أن جمع عثمان رضي الله عنه القرآن في مصحف واحد رتبته باتفاق مع الصحابة؛ ولذا كره أهل العلم القراءة على خلاف ترتيب ما جاء في مصحف عثمان رضي الله عنه، وصرحوا بذلك وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في قيام الليل بالبقرة ثم النساء ثم آل عمران، وهذا جاء في الصحيح^(٢)، وأجابوا عن ذلك بأن هذا كان قبل أن يتقرر ما تقرّر في العرصة الأخيرة، وتبناه عثمان، ووافقه عليه الصحابة رضي الله عنهم، وعلى كل حال المسألة

= وأخرجه الدارمي في سننه، (٣٤٤٦)، من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زرّ، عن ابن مسعود قال: «لُسرّين على القرآن ذات ليلة، فلا يُترك آية في مصحف، ولا في قلب أحد إلا رُفعت»، ورجاله ثقات.

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، (٤٩٨٧)، والترمذي، (٣١٠٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، (٧٧٢)، والنسائي، (١٠٠٩)، من حديث أبي حذيفة رضي الله عنه، ولفظه: «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثم مضى، فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى، فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء، فقرأها، ثم افتتح آل عمران، فقرأها، يقرأ مترسلاً...» الحديث.

مسألة كراهة^(١).

«وأما ترتيبُ آياتِ السُّورِ؛ فهو ترتيبٌ منصوِّصٌ عليه» إذا نزلت آية، قال ﷺ: اجعلوها في السُّورة التي يُذكر فيها كذا^(٢)، «فلم يكنْ لهم أن يُقدِّموا آية على آية، بخلافِ السُّور، فلما رأى الصَّحابة أنَّ الأُمَّة تفرِّقُ وتختلفُ وتتقاتلُ إن لم تجتمعْ على حرفٍ واحد؛ جمعهم الصَّحابة عليه، هذا قولُ جُمهور السَّلفِ من العُلَماء والقُرَّاء: قاله ابنُ جرير وغيره^(٣)».

(١) أخرج عبد الرزاق في مصنفه، (٧٩٤٧)، ومن طريقه الطبراني في الكبير، (٨٨٤٦)، عن طريق الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود قال، فذكر الأثر، وفيه: «فجاءه رجل، فقال: يا أبا عبد الرحمن، أرأيت رجلاً يقرأ القرآن منكوساً؟ قال: «ذلك منكوس القلب».

قال النووي: «قال العلماء ﷺ: الاختيار أن يقرأ على ترتيب المصحف، فيقرأ الفاتحة، ثم البقرة ثم آل عمران، ثم النساء» وهكذا، قال: «ولو خالف الترتيب، فقرأ سورة ثم قرأ التي قبلها، أو خالف الموالة، فقرأ قبلها ما لا يليها؛ جاز، وكان تاركاً للأفضل، وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها؛ فمتفقٌ على منعه وذمُّه». التبيين في آداب حملة القرآن، (ص: ٩٨).

وقال ابن بطال: «لا نعلم أحداً قال بوجوب ترتيب السور في القراءة لا داخل الصلاة ولا خارجها؛ بل يجوز أن يقرأ الكهف قبل البقرة، والحج قبل الكهف مثلاً، وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن منكوساً؛ فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها». فتح الباري، ٩/٤٠.

قال القاضي عياض: «ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف...، وهذا قول مالك وجمهور العلماء...، والذي نقوله: إن ترتيب السور ليس بواجب في الكتابة، ولا في الصلاة، ولا في الدرس...، ولا خلاف أنه يجوز للمصلي أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل التي قرأها في الأولى، وإنما يكره ذلك في ركعة، ولمن يتلو في غير صلاة...، وقد أباحه بعضهم...، وتأويل نهي السلف عن قراءة القرآن منكوساً على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها...، ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله تعالى على ما هي عليه الآن في المصحف». شرح النووي على مسلم، ٦١/٦-٦٢، وينظر: المغني، ١/٣٥٦.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن ترتيب السور توقيفي، منهم أبو جعفر النحاس، وأبو بكر الأنباري. ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، ١/٣٥٥.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب من جهر بها، (٧٨٦)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة، (٣٠٨٦)، وأحمد، (٢٤١٤)، من حديث ابن عباس عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وصححه ابن حبان، (٤٣)، والحاكم، (٢٨٩٣).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ١/٦٣-٦٤، شرح النووي على مسلم، ٦١/٦-٦٢.

❖ [سبب نزول القرآن على سبعة أحرف]

«ومنهم من يقول: إنَّ الترخُّص في الأحرف السَّبعة كان في أوَّل الإسلام؛ لما في المحافظة على حرفٍ واحد من المشقَّة عليهم أوَّلاً، فلما تذلَّلت ألسنتهم بالقراءة، وكان اتِّفاقهم على حرفٍ واحد يسيراً عليهم وهو أوفَّق لهم أجمعوا على الحرف الذي كان في العرْضة الأخيرة» وتبناه عثمان في المصحف الإمام، وانتسخ منه أربع نسخ، فوزَّعها في الأمصار، وأحرق ما عداها^(١).

والله ﷻ أنزل القرآن بهذه الأحرف السبعة من باب التوسعة على الناس، فالقرآن نزل على النبي ﷺ وفي أتباعه من هو كبير السنِّ، لا يُطاوَعُه لسانُه أن ينطق بحرف واحد يشترك فيه مع النَّاس كلِّهم؛ بل كلُّ قبيلةٍ لهم طريقَتهم، وكلُّ فخذٍ من قبيلةٍ لهم -أيضاً- طريقَتهم في أداء الحروف.

ونعرفُ طالب علمٍ من زملائنا، من ساكني جهة الشَّمال، يقرأ قوله تعالى:

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بضمِّ الهاء في «عليهم» ولا يتمكَّن من قراءتها على غير هذا الوجه، وهو طالب علم صاحب شهادات عليا، وقراءته هذه يوافقها إحدى القراءات^(٢)، فمن باب الرفق على مثل هؤلاء أنزل القرآن على سبعة أحرف، وصار كل إنسان ينطق بما يستطيعه ولا يتكلَّف، واستمرَّ الأمرُ على هذا، لكن لما تواتر النَّاس وتواطؤوا على القراءة الواحدة التي جمعهم عليها عثمان رضي الله عنه، وهي القراءة التي اشتملت عليها العرْضة الأخيرة لما دارس النبي ﷺ جبريل رضي الله عنه، وإن كان يوجد اختلافٌ في بعض الحروف، وفي كيفية أدائها مما يحتمله مصحف عثمان، وفيه القراءات السَّبْع؛ إذ إنَّ كُلَّها ممَّا يحتمله مصحف عثمان رضي الله عنه.

(١) ينظر: تفسير القرطبي، ١/ ٥٤، فضائل القرآن لابن كثير، (ص: ١٥٢)، مناهل العرفان، ١/ ٤٠٣.

(٢) هذه قراءة حمزة ويعقوب. ينظر: معاني القراءات للأزهري، ١/ ١١٢.

«وذهب طوائف من الفقهاء وأهل الكلام إلى أن المصحف مشتمل على الأحرف السبعة؛ لأنه لا يجوز أن يهمل شيء من الأحرف السبعة^(١)، وقد اتفقوا على نقل المصحف العثماني وترك ما سواه، وقد تقدّمت الإشارة إلى الجواب، وهو أن ذلك كان جائزاً لا واجباً، أو أنه صار منسوخاً.

وأما من قال عن ابن مسعود: إنه كان يُجوز القراءة بالمعنى؛ فقد كذب عليه، وإنما قال: «قد نظرت إلى القراءة فرأيت قراءتهم متقاربة، وإنما هو كقول أحدكم: هلمّ وأقبل وتعال، فاقروا كما علمتم، أو كما قال»^(٢).

والله تعالى قد أمرنا ألا نجادل أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن، إلا الذين ظلموا منهم، فكيف بمناظرة أهل القبلة؛ فإن أهل القبلة من حيث الجملة خير من أهل الكتاب «الجملة» على الرفع، و«حيث» لا تضاف إلى المفردات^(٣).

«فلا يجوز أن يناظر من لم يظلم منهم إلا بالتي هي أحسن، وليس إذا أخطأ يقال: إنه كافر، قبل أن تُقام عليه الحجّة التي حكم الرسول بكفر من تركها، والله تعالى قد عفا لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان^(٤)؛ ولهذا ذمّ السلف أهل الأهواء،

(١) ينظر: الإتيان للسيوطي، ١/١٧٦.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره، ١/٥٠، والطبراني في الكبير، (٨٦٨٠)، من طريق الأعمش، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) وأجاز الكسائي إضافتها إلى المفرد. ينظر: للمحة في شرح الملحّة، ٢/٩٠٣، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٨/٦٦.

(٤) إشارة إلى ما أخرجه ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، (٢٠٤٥)، والطبراني، (١١٢٧٤)، وابن حبان، (٧٢١٩)، والدارقطني في سننه، كتاب النذور، ٤/١٧٠، والحاكم، ٢/١٩٨، والبيهقي في الكبرى، ١/٦، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تجاوز لي عن أمّتي الخطأ والنسيان، وما استكروها عليه» قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وحسنه النووي في الأربعين، (٣٠)، وقال ابن حجر في الفتح، ٥/١٦١: «رجال ثقات، إلا أنه أعل بعله غير قاذحة، وهو حديث جليل»، وأنكره أحمد في العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله -، ١/٥٦١.

وذكروا أن آخر أمرهم السيف».

وهذا هو الحاصل بالنسبة للخوارج.

«وسأتي لهذا المعنى زيادة بيان - إن شاء الله تعالى - عند قول الشيخ: «ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً».

وقوله: «ونشهد أنه كلام رب العالمين» تقدم الكلام على هذا المعنى عند قوله: «وإن القرآن كلام الله منه بدأ بلا كيفية قولاً».

✽ [نزول جبريل بالقرآن الكريم]

«وقوله: «نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ» [الشعراء: ١٩٣]، هو جبريل عليه السلام، سُمِّيَ رُوحًا؛ لِأَنَّهُ حَامِلُ الْوَحْيِ الَّذِي بِهِ حَيَاةُ الْقُلُوبِ إِلَى الرَّسْلِ مِنَ الْبَشَرِ - صلوات الله عليهم أجمعين -، وهو أَمِينٌ حَقٌّ أَمِينٌ، - صلوات الله عليه -، قال تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١١٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١١٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴾ [التكوير: ١٩-٢١]، وهذا وصف جبريل بخلاف قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا نُنُومُونَ ﴾ [الحاقة: ٤٠-٤١]، فَإِنَّ الرَّسُولَ هُنَا هُوَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم.

ومع هذه النصوص القطعية المتكررة التي تقرّر أمانة جبريل، وأنه بلغ الرسالة إلى محمد صلى الله عليه وسلم يرى بعض الرافضة أنه خان الأمانة، وعدل بها عن عليّ إلى محمد صلى الله عليه وسلم ^(١) -نسأل الله العافية- يخالفون النصوص مخالفة صريحة قطعية بمعاندة،

(١) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، ١/٣٢١. قال ابن حزم: «فمنهم الغرابية، وقولهم: إنَّ محمداً صلى الله عليه وسلم كان أشبه بعليّ من الغراب بالغراب، وأن الله صلى الله عليه وسلم بعث جبريل صلى الله عليه وسلم بالوحي إلى عليّ، فغلط جبريل بمحمد، ولا لوم على جبريل في ذلك، لأنه غلط، وقالت طائفة منهم: بل تعمد ذلك جبريل، وكفّروه، ولعنوه -لعنهم الله-». الفصل في الملل والأهواء والنحل، ٤/٤٠١.

ويصفون بالخيانة من وصفه الله ﷺ بالأمانة، - والله المستعان -، ولا شك أنّ تكذيبهم هذا تكذيبٌ لله ﷻ، وتكذيبٌ لله ﷺ كفرٌ.

«وقوله: «فعلّمه سيد المرسلين» تصريحٌ بتعليم جبريل إياه إبطالاً لتوهم القرامطة وغيرهم أنّه تصوّره في نفسه إلهاماً» يعني: أنّ جبريل علّمه محمداً ﷺ فألقاه عليه، وكان النبي ﷺ يُعالج من التنزيل شدةً، وكان يُسابق جبريلَ خشيةً أن يفوته شيءٌ، ثمّ ضمّن له الحفظ، فكان جبريلُ ﷺ يُلقيه^(١)، والنبي ﷺ يحفظه، وفي نزول القرآن على النبي ﷺ بواسطة جبريل إبطالٌ لتوهم القرامطة وغيرهم أنّ النبي ﷺ تصوّره في نفسه إلهاماً من غير واسطة جبريل، والقرآن يردُّ قولهم.

وفي بعض النسخ ذكر الماتنُ الصلاة على النبي محمد ﷺ دون السلام عليه فقال: «فعلّمه سيد المرسلين: محمداً - صلى الله عليه وعلى آله أجمعين -» فيُضاف السلام على هذا تعليقاً؛ لأنّ الجمع بين الصلاة والسلام هو الذي يتمُّ به امتثال الأمر الوارد في قوله ﷺ: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وأما أفراد الصلاة دون السّلام أو العكس، فقد أطلق النوويُّ عليه الكراهة في شرح مسلم وغيره^(٢)؛ لأنّ الإمام مسلماً أفرد الصّلاة^(٣)، ومع طول الفصل لم يقل: «وسلّم» فتكلّم النووي ﷺ وذكر أنّ هذا مكروه؛ لأنّه لا يتمُّ به امتثال الأمر الوارد في الآية.

وخصّ ابن حجر الكراهة بمن كان ديدنُه ذلك، بأن كان يصلّي دائماً ولا يسلم،

(١) أخرجه البخاري، بدء الوحي، باب (٥)، ومسلم، الصلاة، باب الاستماع للقراءة، (١٤٨)،

والنسائي، (٩٣٥)، من حديث سعيد بن جبّير، عن ابن عباس ؓ.

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم، ١/ ٤٤.

(٣) ينظر: مقدمة صحيح مسلم، (ص: ٣).

أو كان يُسَلِّمُ دائماً ولا يصلي^(١)، ولا شك أن هذا الفعل مكروه.

وأما من كان يصلي ويسلم أحياناً، ويصلي فقط أحياناً ويسلم فقط أحياناً؛ فهذا لا تتناوله الكراهة، وإن كان عمله خلاف الأولى؛ إذ الأولى الجمع بينهما.

وإفراد الصلاة دون السلام موجودٌ في بعض كتب الشافعي، ومنها «الأمم» و«الرسالة»^(٢)، وموجود في ثلاثة كتب من كتب النووي^(٣)، وعلى كل حال، الأمر لا يعدو أن يكون خلاف الأولى، والامتثال لا يتم إلا بالجمع بينهما.

ثم قال: «وعلى آله أجمعين» إذا ذكرنا الآل؛ لما لهم من حق، وهم وصية النبي ﷺ^(٤)، لا بُدَّ أن نذكر الصحب؛ لأمرين:

الأمر الأول: وُصُولُ هذا الدين إلينا بواسطتهم، فلهم علينا من الحق ما يجعلنا نقرنهم ونعطفهم عليه ﷺ؛ بل قد يكون حقهم في هذا أكثر من الآل.

الأمر الثاني: أن هذا عمل سلف الأمة كلهم قاطبة، ولم يُفرد الآل بالصلاة أحدٌ من أهل العلم.

أما قولٌ من يقول مثل الصنعاني^(٥): إن العلماء حذفوا الصلاة على الآل ممارسة

(١) ينظر: فتح الباري، ١١/١٦٧.

(٢) ينظر: الرسالة للشافعي، (الصفحات: ١٧، ١٠٤، ٢٩٩).

(٣) ينظر: التقريب والتيسير، (ص: ٢٣)، وجزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات، (ص: ١٥)، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، ٢/٨١٧.

(٤) أخرج مسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، (٢٤٠٨)، وأحمد في مسنده، (١٩٢٦٥)، من حديث يزيد بن حيان التيمي ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال يوم غدِير خم: «أذَّكَّرْكم الله في أهل بيتي، أذَّكَّرْكم الله في أهل بيتي».

(٥) هو: أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح، الأمير الصنعاني، محدث، فقيه، أصولي، توفي سنة (١١٨٢هـ)، له مؤلفات، منها: «سبل السلام»، و«توضيح الأفكار». ينظر: فهرس الفهارس، ١/٥١٣، معجم المؤلفين، ٩/٥٦.

للخلفاء، وممالةً للحُكَّام^(١)؛ فهذه منه هفوةٌ بلا ريب، فهل يُعقلُ أنَّ البخاريَّ وأحمد وغيرهما كانوا يحذفون الصَّلَاةَ عليهم لأجل ما ذكر؟! بل هؤُلاءِ كانوا في دولة بني العباسِ، وهم كلُّهم من الآل، وكثيرٌ من المصنِّفاتِ الخالية من ذكر الآل، صنِّفت في زمنهم.

ولا يعني هذا أن لأحد أن يُضيف الصحابة في الصَّلَاة؛ لأنَّه جاء فيها نصُّ توقيفيٍّ متعبَّد بلفظه، لكن إذا كان في سعةٍ من أمره أضاف من له حقُّ عليه؛ بل له أن يعطِف نفسه والمؤمنين عليهم؛ إذ لا مانع من هذا؛ لأنَّه دعاء، فلا مانع من أن يقول: «.. وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وعلينا معهم».

وعلى تعريف بعضهم الآل بأنَّهم الأتباع^(٢) يدخل الصَّحابة في الآل، لكن جاء في بعض روايات الصلاة الإبراهيمية: «اللهم صل على محمد، وعلى أزواجه، وذريته»^(٣) فجعلت الذرية والأزواج بدلاً من الآل في الروايات الأخرى^(٤).

«وقوله: «ولا نقولُ بخلفه، ولا نخالفُ جماعةَ المسلمين» تنبيهٌ على أن من قال بخلق القرآن فقد خالف جماعةَ المسلمين؛ فإنَّ سلف الأمة كلُّهم متفقون على أن القرآن كلامُ الله بالحقيقة غيرُ مخلوق؛ بل قوله: «ولا نخالفُ جماعةَ المسلمين» مُجرى على إطلاقه: أنا لا نخالف جماعةَ المسلمين في جميع ما اتفقوا عليه؛ فإنَّ خلافهم زيغٌ وضلالٌ وبدعة».

(١) قال الصنعاني في سبل السلام، ١/ ٢٨٨: «ومن هنا نعلم أن حذفَ لفظِ الآل من الصَّلَاة، كما يقع في كُتب الحديث - ليس على ما ينبغي؛ وكنتُ سئلتُ عنه قديمًا، فأجبتُ أنه قد صحَّ عند أهل الحديث بلا ريب كيفية الصلاة على النبي ﷺ وهم رواتها، وكانهم حذفوها خطأً تقيَّةً؛ لما كان في الدولة الأموية من يكره ذكرهم، ثم استمر عليه عملُ النَّاسِ متابعَةً من الآخر للأوَّل، وإلا فلا وجه له».

(٢) اختلف أهل العلم في تفسير الآل على أقوال. تُنظر: جلاء الأفهام، (٢١٠-٢١١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب، (٣٣٦٩)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (٤٠٧).

(٤) ينظر: فتح الباري، ١١/ ١٦٠، وإبراز المعاني من حرز الأمانى (ص: ١١).

[عدم التكفير بالذنوب] ❁

«قوله: «ولا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ، وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ
مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ مِنْ عَمَلِهِ».

الإمام الطحاوي رحمته الله حنفي المذهب، سلفي المعتقد في الجملة، قرّر في أصل عقيدته أنه جرى فيها على ما يقول به أبو حنيفة وأبو يوسف ^(١) ومحمد ^(٢) تبعاً لسلف الأمة وأئمتها، وأنّ هناك خلافاً سيراً بينه وبين بقية الأئمة في مسمى الإيمان، وما يدخل فيه وما يخرج منه، لكنّه في الجملة قرّر أنّ الخلاف بينهم وبين غيرهم من الأئمة خلافٌ لفظيٌّ، وعلى كل حال فهذه العقيدة من أفضل وأحسن ما كتب في هذا الباب، وسيأتي الكلام على مسألة الإيمان في موضعها - إن شاء الله تعالى -.

وقوله هذا جارٍ على مذهبيهم ومذهب بعض أهل العلم، أنّه لا يوجد ذنبٌ يُكفّر به سواء في ترك واجب أو فعل محرّم دون الشّرك، مع أنّهم يختلفون مع من يُكفّر ببعض الذنوب، كالصلاة مثلاً على ما سيأتي تقريره - إن شاء الله تعالى -.

ومفهوم القيد: «ما لم يستحلّه» أنه لو ترك الصلاة لا يقول بكفره ما لم يقل: إن ترك الصلاة حلال، وكذا لو ترك الزكاة لا يقال بكفره، ما لم يستحل ترك الزكاة، ولو ترك الصيام لا يقول بكفره، ما لم يستحل تركه، وهكذا بقية الشرائع.

وكذا لو فعل من الذنوب ما فعل من الكبائر والموبقات فيما دون الشّرك،

(١) هو: يعقوب بن إبراهيم القاضي الأنصاري أبو يوسف، صاحب أبي حنيفة رحمته الله، ولي القضاء لثلاثة خلفاء المهدي والهادي والرّشيد، (ت: ١٨٢)، له تصانيف، منها: «الخراج»، و«الأثار»، و«اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى». ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ٢/٢٢٠، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، (ص: ٢٢٥).

(٢) هو: محمد بن الحسن بن واقد الشيباني البغدادي، كان فقيهاً، حنفيّاً، علماً من الأعلام، (ت: ١٨٩)، له تصانيف مائعة، منها: «الاحتجاج على مالك»، و«السير الكبير»، و«كتاب الأصل». ينظر: طبقات الحنفية، ٢/٤٢، النجوم الزاهرة، ٢/١٣٠.

فإنَّه لا يقول بكفره ما لم يستحله، وهذا يريدُ به الماتنُ الردَّ على الخوارج، والخلاصةُ أنَّ المرءَ إذا استحلَّ ما حَرَّمَ الله مما دل على حُرْمته النص القطعي، كأن يقول: الزنا حلال، وهكذا إذا حَرَّمَ ما أحلَّ الله، كأن يقول: الخبز حرام، فإنَّه يكون كافرًا بالإجماع.

وقوله: «ولا نقول: لا يضُرُّ مع الإيمان ذنبٌ لمن عمله» هذا ردُّ على غلاة المرجئة الذين يقولون: إنَّ إيمان أفسق النَّاس كإيمان جبريل، فمهما عمل من الجرائم والمنكرات، ومهما ترك من الواجبات والفرائض فإنَّه كامل الإيمان^(١)، وهذه الجملة تُنسبُ إلى مقاتل بن سليمان الكلبي البلخي^(٢)، نسبها إليه أرباب المقالات، كالشهرستاني^(٣) وابن حزم^(٤)، وإن كان شيخ الإسلام ﷺ ينفي ثبوت هذا الكلام عنه^(٥).

وعلى كلِّ حال، المثبتُ يُطالب بالدليل؛ لأنَّ هذا داخلٌ في حقوق العباد، ففيه نسبة قولٍ عظيمٍ إلى رجلٍ من المسلمين، فنطالب من ينسبه إليه بالبرهان، ولم يوجد فيه نقل صحيح عن مقاتل.

«أراد بأهل القبلة الذين تقدّم ذكرهم في قوله: «ونُسَمِّي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين».

(١) ينظر: التنبيه والرد، (ص: ٣٧).

(٢) هو: أبو الحسن مقاتل بن سليمان، البلخي المفسّر، رُمي بالتجسيم والإرجاء، قال ابن المبارك: «ما أحسن تفسيره لو كان ثقة»، وقال وكيع: «كان كذابا»، وقال البخاري: «لا شيء البتة»، وقال الذهبي: «أجمعوا على تركه»، (ت: ١٥٠)، له تفسير يُنسبُ إليه. ينظر: الكامل في الضعفاء، ٦/٤٣٥-٤٣٨، السير، ٧/٢٠١، ديوان الضعفاء، (٤٢٢٤)، ميزان الاعتدال، ٤/١٧٣، تهذيب التهذيب، ١٠/٢٧٩-٢٨٥.

(٣) ينظر: الملل والنحل، ١/١٤٣.

(٤) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ٢/٨٩.

(٥) ينظر: منهاج السنة، ٥/٢٨٦.

أهل القبلة هم الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويصلُّون، ووصِّفوا بأهل القبلة؛ لأنَّهم يستقبلون القبلة في صلاتهم، وهي الكعبة، ومن لازم ذلك أنَّهم ينتسبون إلى دين الإسلام.

«يشير الشيخ رحمته الله إلى الردِّ على الخوارج القائلين بالتكفير بكلِّ ذنبٍ»

وأراد الإمام الطحاوي بما قاله الردُّ على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، ويقولون بخلود مرتكب الكبيرة في النار^(١)، نسأل الله العافية.

ويوافقهم في الخلود في النار المعتزلة الذين يقولون: مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان بارتكابه الكبيرة، ولا يدخل في الكُفر، فهو في منزلة بين المنزلتين، وفي الآخرة يكون خالدًا مخلدًا في النار^(٢)، فمؤدَّى قول الطائفتين واحد، وإن كان المعتزلة لا يُطلقون عليه اسم الكُفر، لكن ما دام اتفقوا على أن صاحب الكبيرة خالدٌ مخلدٌ في النار، فسواء قالوا عنه: فاسق، أو قالوا: كافرٌ، النتيجة واحدة.

«واعلم -رحمك الله وإيانا- أنَّ باب التَّكفير وعدم التَّكفير بابٌ عظمت الفِتنَةُ والمحنةُ فيه، وكثُر فيه الافتراق، وتشتَّت فيه الأهواءُ والآراءُ، وتعارضت فيه دلائلُهم».

﴿فتنة التكفير﴾

باب التكفير - كما قال الشارح رحمته الله - «باب عظمت فيه الفتنة والمحنة»؛ لأنَّ الناس تقاتلوا بسببه، والخوارج استساغوا القتال بعد تكفيرهم لمخالفهم. والكلام فيمن يُكفَّر ثمَّ يُقاتل، هل هو مستحقٌّ لهذا التكفير وهذا القتال أو لا؟ فهذا الذي

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٩/١٥١، العرش، ١/٥١، لوامع الأنوار البهية، ١/٣٦٨، طريق الهجرتين، (٣٨٤).

(٢) ينظر: الفصل في الملل لابن حزم، ٤/١٤٥، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ٣/٧٥٥ - ٧٥٦، شرح العقيدة الأصفهانية، (ص: ١٧٥، ١٩٠)، مجموع الفتاوى، ٢٠/٩٤.

عُظمت فيه الفتنة.

أما قتال الكافر الأصلي، ومسألة الجهاد وما جاء في الحث عليه وأجر من جاهد، وأجر من قُتل في سبيل الله؛ فأمور معلومة بالنصوص القطعية.

والتكفير بالكبيرة بدأ من الصدر الأول، عصر الصحابة، وذلك عندما ظهرت فرقة الخوارج الذين كفروا الصحابة وقتلوهم، وكفروا الناس بالذنوب والمعاصي والكبائر، ورتبوا على هذا التكفير الأحكام العملية المقررة للكفار، فقاتلوهم بناء على هذا الحكم، حيث رتبوا على الحكم بتكفيرهم وجوب قتالهم، وهكذا فعلوا مع الصحابة، فقاتلوا الصحابة وقتلوهم، وكانوا أهل شجاعة وإقدام، وجاء في النصوص أنهم أهل عبادة: يحقر أحدنا صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، ومع ذلك كما قال النبي ﷺ عنهم: «يمرُقون من الدين كما يمرُق السهم من الرميَّة»^(١).

واختلف أهل العلم في المراد بالدين في الحديث، هل هو الدين، فيخرجون من حظيرة الدين إلى حظيرة الفسق مثلاً، وهذا قول كثير من أهل العلم، حيث يرون أنهم لا يكفرون، وإنما هم فساق.

ومنهم من يقول: إن الدين دين الإسلام، فخرجهم منه دخولاً في الكفر، فكفروهم، لكن جمهور السلف على عدم تكفيرهم، كما قال شيخ الإسلام^(٢).

(١) تقدم تخريجه ١٤٨/٢.

(٢) قال شيخ الإسلام: «والخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم، قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة؛ بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم، لا لأنهم كفار؛ ولهذا لم يسب حريمهم، ولم يغنم أموالهم». مجموع الفتاوى، ٢٨٢/٣.

❖ [موقف الشيخ محمد بن عبد الوهاب من التكفير]

ظهر في الأيام الأخيرة من يسم ويصِف الدعوة السلفيَّة المباركة على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأنَّها تكفيرية، ويطعن في مؤلِّفات الشيخ وأئمة الدعوة وأتباعهم بأن فيها ما يُشَمُّ منه رائحة التكفير، وأنَّ التكفير الموجود اليوم، الذي كُفِّر ويكفَّر به النَّاسُ، ورَتَّبَ عليه الأحكام، وحصل بسببه ما حصل، إنما غذاه عند أصحابه كتبُ الشيخ ومؤلِّفاته، وبالأخصَّ كتاب: «الدرر السنية» وما احتواه من الفتاوى.

نقول: هذه الدَّعوى ليست حديثة الميلاذ؛ بل هي من دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ منذ وقته ﷺ.

وأما هذا الفكر التَّكفيري الذي ترَتَّبَ عليه التَّخريبُ والإفسادُ والتفجير، فأعتقدُ أنَّ عمره لا يزيدُ على خمس وعشرين سنة، وكان الناس قبلها إخوةً متحابِّين، يعيشون في أمنٍ واستقرار، وهم أهل عناية ودراية وقراءة وإقراء لكتب أئمة الدَّعوة، وعلى مدى قرنين بعد وفاة الشيخ لم يحصل لهم -والله- شيءٌ ممَّا حصل لهذه النَّابتة التي ظهرت منذ ما يقربُ من رُبع قرن، فهل يصحُّ أن نقول: إنَّ هذه النَّابتة أثمر فيها كتبُ أئمة الدَّعوة والدُّررُ السنيَّة؟! وهل حصل قبل هذه النَّابتة شيءٌ من الإفساد والتَّخريب والشُّقاق والنِّزاع بين الراعي والرعيَّة، وبين أفراد الناس وآحادهم بسبب مؤلِّفات الشيخ، ومؤلِّفات أئمة الدعوة وأتباعهم؟! مع أنَّها كانت يعتنى بها، وتُدْرَس في المساجد في كل وقت، ويتلقَّها العلماء وطلاب العلم، ويقرِّرون منها المسائل، ولم يحصل شيءٌ ممَّا حصل لأصحاب هذا الفكر من الخلل، الذي حصل بعد ما فرَّطنا في هذه الكتب، وغفلنا عنها، فكيف يقال: إنَّ هذه الدعوة دعوةٌ تكفيرية؟! وكيف ينبزون كتب أئمة الدعوة بأنها تكفيرية؟!!

والشيخ محمد بن عبد الوهاب إنما يكفر الذي يقول بالشرك ولا يقتنع بالتوحيد، ومع ذلك يعذره بالجهل^(١)، نعم، قد يوجد موضعٌ أو موضعان في رسائل الشيخ لم يُذكر فيها العذر بالجهل، لكن بقية المواضع فيها العذر به، وإذا نظرت في هذه المواضع التي لم يعذر الشيخ فيها بالجهل عرفت أن هؤلاء الذين حكم عليهم الشَّيْخُ مَمَّنْ قامت عليهم الحُجَّةُ، كما في قوله في كشف الشبهات: «فإنك إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، وقد يقولها وهو جاهل فلا يعذر بالجهل»^(٢).

والشيخ رحمته الله ذكر أنه لا يكفر من يطوف بقبر البدوي، يعني: عذرهم بالجهل^(٣)، فالذين ينزون كتب الشيخ وكتب أئمة الدعوة إنما أوتوا من قبل هواهم الذي استحکم عقولهم، واستقرَّ في أفئدتهم، ولا تعلق لنزهم هذا بتقرير علم، أو تخريج فائدة، ولمَّا كانت العناية بكتب الإمام المجدد وأئمة الدعوة أقوى كُنَّا عن التكفير أبعد.

ثم لَمَّا فرَّطنا في هذه الكتب وابتعدنا عنها - كما هو الواقع -، وقع الخلُّ

(١) قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «وأما ما ذكر الأعداء عني أني أكفر بالظن وبالموالة، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة؛ فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله». مجموع مؤلفات الشيخ، ٢٥/٥.

وقال: «الشخص المعين، إذا قال ما يوجب الكفر؛ فإنه لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا في المسائل الخفية التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة؛ فهذا لا يتوقف في كفر قائله، ولا تجعل هذه الكلمة عكازة تدفع بها في نحر من كفر البلدة الممتنعة عن توحيد العبادة والصفات بعد بلوغ الحجة ووضوح المحجة». الدرر السنية، ١٠/٤٣٣.

(٢) كشف الشبهات، (ص: ١١).

(٣) قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا أو لم يكفر ويقاتل؟! سبحانك هذا بهتان عظيم». الدرر السنية، ١/٦٦.

وجاءت نابتة التكفير إلى الوجود، ثم وقع الطعن في دعوة الشيخ، ووسمت بكونها تكفيرية، وظهر مع الطعن بالتوازي نوابت أخرى تريد استغلال الفرص، والسير مع التيار على ما يقولون، وكان لهم حاجة في صدورهم ما كانوا يجروون على الإفصاح عنها قبل؛ لأنه لم يكن باستطاعتهم اختراق هذا المجتمع وهو متمسك بالتوحيد، وبعد هذا الطعن طمعوا في الاختراق، وصاروا ينزون كتب الأئمة؛ لتتخلى عنها، ويريدون أن تتخلى هذه الدولة -أيضا- عن هذه الدعوة التي قامت عليها، وكرس هؤلاء النابزون -مع الأسف الشديد- لهدفهم هذا الإعلام والصحف.

مع أن أمر التوحيد ليس بجديد، فقد تلقاه محمد ﷺ عن ربه ﷻ، وقرره الصحابة والتابعون وسلف الأمة وأئمتها، ثم حدثت البدع وكثر الخلاف، وكثرت الفرق بما في ذلك الغلاة وغيرهم، فكان يأتي -بأمر الله- من يجدد هذا الدين على مر العصور، ومن أشهر من جدّد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وكتبه شاهدة بذلك، ومعوله ومعتمده فيها على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

ثم بعد ذلك تعاقبت العصور، وجاء الله ﷻ بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، فجدّد هذا الدين، وبعث التوحيد من جديد في بيئة كانت مظاهر الشرك فيها ظاهرة، تأتي المرأة إلى النخلة وتحضنها، وتقول: «يا فحل الفحول، أريد زوجا قبل الحول»^(١).

ووجدت في نجد أصنام تُعبد من دون الله، كشمسان^(٢) وغيره، ووجد في غير نجد الكثير من ذلك، والشيخ رحمته الله نشأ في هذا المحيط وهذا الوسط الذي وجد فيه الشرك الأكبر، فجدّد الله ﷻ على يديه الدين، وبعث الأمة من جديد بالتوحيد

(١) ينظر: عيون الرسائل والأجوبة على المسائل، ٢/ ٦٦٣، الدرر السنية، ١/ ٣٧٩.

(٢) ينظر: رسائل وفتاوى الشيخ عبد الرحمن بن حسن، (ص: ٥٣)، الدرر السنية، ١/ ١١٨.

الخالص، ونبذ الشرك.

ولا يعني هذا نفي وجود أفراد في أقطار الأمة ممن يحمل همَّ التوحيد والدعوة إليه، لكن هذه الدعوة وجدت قبولا بالاتفاق بين الإمامين: محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود رحمهما الله، فتعاونوا على نشر التوحيد، والقضاء على مظاهر الشرك، ونجحا في ذلك، وصرنا نتفياً ظلال هذا التوحيد الخالص الذي من ورائه وُجد الأمن والاستقرار، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَكُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥]، هذه نتيجة التوحيد الخالص، والله الحمد.

ثم بعد كل هذا يأتي من يأتي ويقول: إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب تكفيري، وأتباعه تكفيريون وكتب أئمة الدعوة تغذي التكفير!؟ والله المستعان.

❖ [أصناف الناس في تكفير أصحاب المقالات الفاسدة]

يقول الشارح رحمهما الله:

«فالنَّاسُ فِيهِ، فِي جِنْسِ تَكْفِيرِ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ وَالْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ، الْمَخَالَفَةِ لِلْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، أَوْ الْمَخَالَفَةِ لِدَلِيلِ فِي اعْتِقَادِهِمْ عَلَى طَرَفَيْنِ وَوَسَطٍ، مِنْ جِنْسِ الْاِخْتِلَافِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْعَمَلِيَّةِ».

منهم من يرى التكفير بالعموم وبالجملة، ويكفر أهل الذنوب والكبائر ومن خالف في العقائد.

ومنهم من لا يرى الكفر مطلقا، ويقول: «لا يضر مع الإيمان ذنب»، كما نقل في صدر المسألة.

وأهل السنة والجماعة وسط بين الطرفين، يكفرون من كفره الله ورسوله ممن دلَّ الدليل على كفره، ثم بعد ذلك يكفرون جنس من كفره الله، لكن الأعيان لهم

أحكامٌ أخرى عندهم، فيرون أن تكفير الأفراد يفتقر إلى توفر الأسباب والقرائن الدالّة، وانتفاء الموانع.

فمثلاً، الحكم على تارك الصلاة بالكفر، كما هو مرجّح عند الحنابلة وجمّع من أهل العلم^(١)، أو الحكم على تارك الأركان العمليّة الأربعة بالكفر، كما هو قولٌ في مذهب مالك ورواية في مذهب أحمد^(٢)، لا يكون إلا بعد أن تقوم الحجّة بجلاء ووضوح، وتتفي الموانع كلّها، ويدعى إليها ثلاثة أيّام.

ومع أن هناك كثير من يقتل حدّاً، إلا أنه لا يُحفظ أن أحدًا قُتل بسبب ترك الصلاة، ولا سمعنا أن أحدًا قتل بسبب ترك أحد الأركان العملية أو غيرها من الأعمال، كلُّ هذا من باب الدرء وعدم ترتيب الآثار على المؤثّر، ولا يُقال في هذا المقام: امتنع محمّد ﷺ من قتل المنافقين؛ لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه^(٣)؛ فلا بُدّ من الحكم بالكفر على الفرد المعين الذي صدر منه العمل المكفّر وتنزيل العقوبة عليه.

(١) ينظر: شرح الزركشي على الخرقى، ٢/ ٢٧١، كشاف القناع، ١/ ٢٢٩.

(٢) قال شيخ الإسلام: «وقد اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر، وأما الأعمال الأربعة؛ فاختلّفوا في تكفير تاركها، ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به المعاصي، كالزنا والشرب، وأما هذه المباني؛ ففي تكفير تاركها نزاع مشهور. وعن أحمد: في ذلك نزاع، وإحدى الروايات عنه: إنه يكفر من ترك واحدة منها، وهو اختيار أبي بكر، وطائفة من أصحاب مالك، كابن حبيب. وعنه رواية ثانية: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط، ورواية ثالثة: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة إذا قاتل الإمام عليها، ورابعة: لا يكفر إلا بترك الصلاة، وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن، وهذه أقوال معروفة للسلف». مجموع الفتاوى، ٧/ ٣٠٢، وينظر: مواهب الجليل، ٣/ ٨٠، ٢٧٦، ٤١٤، ٤١٥، والمغني، ٢/ ٤٣٤.

(٣) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب ما ينهى من دعوة الجاهلية، (٣٥١٨)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً، (٢٥٨٤)، والترمذي، (٣٣١٥)، من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه.

[تكفير الجملة لا يستلزم تكفير الأفراد] ❁

ومما ينبغي معرفته في هذا الباب أن تكفير الجملة لا يعني تكفير الأفراد، فقد قالوا: «من قال بخلق القرآن كفر»^(١)؛ لكنهم لم يكفروا الزمخشري^(٢)، والإمام أحمد لم يكفر المأمون، مع أنه كان يقرُّ بدعة القول بخلق القرآن، ويدافع عنها ويجلد عليها، وعلى كل حال، فإن مسألة تكفير الأشخاص بأعيانهم وترتيب الآثار المترتبة على هذا التكفير أمرٌ خطيرٌ جدا.

ثم إن أمر تنفيذ الأحكام متروك في الشرع للحاكم، ولا يُفتاتُ عليه في ذلك، فلو ثبت الزنا في حق فلان وكان محصناً، لم يكن لأحد الناس رجمه؛ بل لا بد أن يحكم به حاكمٌ ويقرّر هذا الحكم ويأمر برجمه؛ فالمسألة ليست فوضى.

وفي وسائل إثبات الزنا في غير صورة الإقرار صعوبة شديدة؛ فقد اشترط الشرع لإثباته أربعة شهود، يشهدون أنهم رأوا الرجل يفعل بالمرأة كما يفعل الرجل بزوجته، ووضع لشهادتهم احتياطات وشروط، ويصعبُ مع كل ذلك إثبات الزنا بطريق الشهادة؛ ولذلك فإنَّ الغالب أن الزنا لا يثبت إلا بإقرار الزاني أو الزانية، ومع ذلك فإنَّ حدَّ الزنا ثابت ومجمعٌ عليه.

أمّا أن يتولّى الأفراد من الشباب الأغرار المعتنقين لبعض الأفكار المخالفة تطبيق هذه الأمور، وتنفيذ الأحكام المترتبة عليه، فهذا ليس من الدين والشرع في شيء، فالدين مرتب ومنظّم ومنوطٌ بوليّ الأمر، وبعلماء وأمرء يطبّقون هذه الأحكام وينفذون هذه الحدود في أزمان الأمة كلّها، ولم تُترك لأفراد الناس يعبثون بها، والله المستعان.

(١) ينظر: السنة لعبد الله بن أحمد، ١/١٠٢، السنة للخلال، ٥/١١٧، مسائل أبي داود للإمام أحمد، (١٦٩٧).

(٢) تقدّم نقل قول للزمخشري من تفسير الكشاف، ٢/١٥٢، في ٢/١٤٧.

«فطائفةٌ تقول: لا نكفر من أهل القبلة أحداً، فتنفي التكفير نفيًا عامًا مع العلم بأنَّ في أهل القبلة المنافقين الذين فيهم مَنْ هُوَ أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع، وفيهم مَنْ قد يُظهِرُ بعضَ ذلك حيثُ يمكنهم، وهم يتظاهرون بالشهادتين».

هم في الأصل من أهل القبلة؛ لأنَّهم يشهدون أن لا إله إلا الله، ويصلون مع النَّاسِ، لكن قلوبهم منطويةٌ على الكفر؛ فهم أكفر ممن يُظهر الكفر، وهم في الدركِ الأسفل من النار، فنفي التكفير مُطلقاً يلزمُ منه القولُ بإيمان المنافقين، ونفي الكفر عنهم، ووجد من يقول: إن الإيمان هو النطق، كما هو قول الكرامية^(١)، فيدخلون فيهم أهل النفاق.

«و-أيضاً-، فلاخلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة والمحرمات الظاهرة المتواترة ونحو ذلك، فإنه يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتِلَ كافرًا مرتدًا، والنفاق والرِّدَّةُ مظنتها البدعُ والفجور» مظنة النفاق أكثر في المبتدعة «كما ذكره الخلال^(٢) في كتاب «السنة»^(٣) بسنده إلى محمد بن سيرين^(٤) أنه قال: إنَّ أسرع النَّاسِ رِدَّةً أهلُ

(١) الكرامية: فرقة إسلامية تنسب إلى محمد بن كرام الذي نشأ في سجستان، وتوفي ببيت المقدس سنة ٢٥٦ هـ، كان يقول بأن الإيمان قول فقط، ويطلق على الله لفظ: «الجسم». ينظر: الممل والنحل، ١/١٠٨، السير، ١١/٥٢٣.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي، أبو بكر الخلال، إمام حافظٌ فقيه، عالم الحنابلة، (ت: ٣١٠)، صَنَّفَ: كتاب «السنة». ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٤/٢٩٧.

(٣) لم نقف عليه في السنة للخلال، لكن أخرجه الفريابي في القدر، (٣٦٢)، والآجري في الشريعة، (٤٧٤)، بإسناديهما إلى معاذ بن معاذ، عن ابن عون، عن ابن سيرين. وذكره الذهبي في السير، ٤/٦١٠، والشاطبي في الاعتصام، ١/١٠٦.

(٤) هو: محمد بن سيرين أبو بكر الأنصاري الأنسي البصري مولى أنس بن مالك، إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تفقه وروى الحديث واشتهر بالورع وتعبير الرؤيا، توفي سنة (١١٠ هـ). ينظر: تاريخ بغداد ٥/٣٣١، وتاريخ دمشق ٥٣/١٧٢، وسير أعلام النبلاء ٤/٦٠٦.

الأهواء، وكان يرى هذه الآية نزلت فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيِنِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨].

ذكر أن أسرع الناس إلى الردة أهل البدع والأهواء؛ وذلك لبعدهم عن الكتاب والسنة، واعتمادهم أصولاً لا تستند إليهما، فليس عندهم دين ولا علم راسخ، ولا يأوون إلى الكتاب والسنة، إنما يأوون إلى شُبُهه، وقواعد فلسفية ومنطقية وافدة من اليونان وغيرها، يبنون عقيدتهم على لا شيء؛ ولذا تجد الشك والريب عندهم كثيراً، وقد احتار كثير من رؤوسهم وصرّحوا بذلك، والشكُّ إذا وُجد في قلب المرء تجذُّه يتزعزع لأدنى شبهة، لكن من بيني عقيدته على أساس متين، وأصل أصيل، هذا في الغالب لا يتزحزح.

«ولهذا امتنع كثيرٌ من الأئمة عن إطلاق القولِ بأننا لا نكفر أحداً بذنبٍ» هذا نفْي عامٌّ؛ لأنَّ (ذنب) نكرة في سياق النفي، فتعم جميع الذنوب «بل يقال: لا نكفرهم بكلِّ ذنبٍ» هنا نفْي العموم، فيكون المعنى أنهم قد يُكفرون ببعض الذنوب «كما تفعله» وتقوله «الخوارج»، وفرقٌ بين النفي العام ونفي العموم، والواجب إنما هو نفْي العموم مناقضةً لقول الخوارج الذين يكفرون بكلِّ ذنب.

ولهذا -والله أعلم- قيَّده الشيخ رحمته بقوله: «ما لم يستحلَّه» إذا استحلَّ المحرَّم المجمع على تحريمه، الثابت تحريمه بالكتاب والسنة بالنصوص القطعية، كالذي يقول: الزنا حلالٌ، فهذا لا شك في كفره.

وكذلك إذا حرَّم ما أحلَّ الله ممَّا عُلِمَ حِلُّه من دين الإسلام بالضرورة، فهذا يُكفر عند أهل العلم -أيضاً-، كالذي يقول: الخبز حرامٌ، فهذا يكفر -أيضاً-، إلا إذا كان في بلد لم يبلغه فيه حكم الله.

«وفي قوله: «ما لم يستحلّه» إشارة إلى أن مراده من هذا النَّفي العام لكلِّ ذنبِ الذُّنوبِ العمليَّة لا العلميَّة، وفيه إشكال؛ فإنَّ الشَّارع لم يكتفِ من المكلفِ في العمليَّات بمجرَّد العمل دون العلم» هناك ارتباط وثيق بين العلم والعمل؛ إذ لا عمل ينتج من غير علم، فعملُ الصلاة ليست مجرد عمل لا علاقة له بالقلب واعتقاد الوجوب، لا أحد يقول بهذا، و-أيضا- أعمال القلوب هي في حقيقتها أعمال، كما أشار إليه المؤلف بقوله:

«ولا في العلميَّات بمجرد العلم دون العمل، وليس العمل مقصوراً على عمل الجوارح؛ بل أعمال القلوب أصلٌ لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبعٌ إلا أن يُضمَّنَ قوله «يستحلّه» بمعنى: يعتقده، أو نحو ذلك».

لكن هناك بعض الأفعال قد يكون فيها لدى البعض إشكال، منها تشريع العمل المحرَّم، والذب عنه وحمايته وفرضه على الناس، فهل يعتبرُ هذا الفعل من فاعله استحلالاً، أو لا بُدَّ أن يعتدَّ بقلبه حلَّ هذا العمل؟

وبعبارة أخرى: هل نقول: إن هذه دلائل وقرائن على أنه استحلَّ هذا العمل، أو نقول: لعله ما زال في قرارة نفسه أنه يحرمه ولا يستحلّه، وإن شرَّعه وفرضه على الناس وذبَّ عنه ودافع عنه وحماه؟ ولذلك قال الشارح: «إلا أن يُضمَّنَ قوله «يستحلّه» بمعنى: يعتقده، أو نحو ذلك».

قد يقول قائل: إنَّ أحدهم ليفتح دُوراً للبغاء ويأخذ عليها رسوماً، فهل يُمكن أن يرى مثل هذا الفعل حراماً، ثم يفعلُه؟ وكيف يمكنُ أن يفعلَه من غير أن يستحلَّه؟

نقول: لا منافاة بين أن يراه حراماً ويفعله، كمن يأكل الرُّبَا ويعلم أنه حرامٌ وحرَّبُ لله ورسوله، بل وقد يؤسِّس مصرفاً ربوياً؛ لأنَّ الشهوة غالبة عند كثير من

الناس، نسأل الله السلامة والعافية.

ولذا إن قلنا: إن الذي يستورد بغايا ويؤجرهن على أفراد الناس، هو كافر، وافقنا الخوارج على هذا، وكذا الحكم على المجتمعات الإسلامية التي توجد فيها مثل هذه المنكرات من قرون وعقود، بأنها دار حرب أو دار كفر غير صحيح، وقد نصَّ في القرآن على أنَّ الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله كافرٌ وظالمٌ وفاسقٌ، وقد فصلَّ أهل العلم في هذا بأنَّ المراد به أحواله المختلفة مع الحكم بغير ما أنزل الله، والمسألة عظيمة، تزُلُّ فيها الأقدام، والهفوة والزلة فيها يترتب عليها أحكام عمليَّة ومُشكلة؛ فلا بد من النظر في كلام أهل العلم بدقَّة.

وبعض الناس يأخذ له كلمة يختطفها من كلام أهل العلم ثم يرتب عليها، وهذا خطأ، فالشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله -مثلاً- كفر في رسالة من رسائله ناساً بدون عذر؛ لأنه جزم بأن هؤلاء بلغتهم الحجَّة، وقد يكون الشيخ هو ممَّن بلَّغهم الحجَّة، بدليل أن له رسائل في نظائر من هذه المسائل عذر فيها بالجهل^(١)، فهل نقول: إن كلام الشيخ متناقض؟ الجواب: لا؛ لأن الحالات والمجتمعات تختلف؛ ولذا لو قارنَّا: أيما أشد، أبو لهب أم أبو طالب لقلنا: إن أبا لهب كافر، وهو في النار كغيره من الكفار، لكنَّ أبا طالب جاء في حقِّه: «ولولا أنا، لكان في الدرك الأسفل من النار»^(٢) والدرك الأسفل منزل المنافقين في النار، ولولا شفاعة الرسول صلَّى الله عليه وآله لأبي طالب؛ لكان في الدرك الأسفل مثل المنافقين؛ لأنَّ بلوغ الحجَّة عليه أكثر من غيره؛ فقد عاصر الرسول صلَّى الله عليه وآله وخالطه وذاذ عن الدَّعوة ودافع عنها،

(١) تقدَّم الحديث عنه. ينظر: ١٦٩/٢ وما بعدها.

(٢) أخرجه البخاري كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، (٣٨٨٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي صلَّى الله عليه وآله لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، (٢٠٩)، وأحمد، (١٧٦٣)، من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

وعرف الدين، وصرح بذلك:

ولقد علمتُ بأنَّ دينَ محمد
من خير أديان البرية دينا
لولا المذمة أو حذار مسبة
لوجدتني سمحاً بذاك مينا^(١)

ففرق بين هذا الذي بلغته الدعوة وصار على علم بتفاصيلها، وبين الذي لم يبلغه إلا شيءٌ مُجملٌ، فهذا ليس مثل ذلك.

❖ [وسطية أهل السنة في باب التكفير]

«وقوله: «ولا نقول: لا يضُرُّ مع الإيمانِ ذنبٌ لمن عمله» إلى آخر كلامه ردَّ على المُرجئة، فإنَّهم يقولون: لا يضُرُّ مع الإيمانِ ذنبٌ، كما لا ينفَعُ مع الكُفر طاعةٌ. فهؤلاء في طرفٍ، والخوارج في طرفٍ، فإنَّهم يقولون: نكفر المسلم بكلِّ ذنبٍ أو بكلِّ ذنبٍ كبيرٍ، وكذلك المعتزلة الذين يقولون: يحبَطُ إيمانهُ كلُّه بالكبيرة، فلا يبقى معه شيءٌ من الإيمانِ.

لكن الخوارج يقولون: يخرجُ من الإيمانِ ويدخلُ في الكفر، والمعتزلة يقولون: يخرجُ من الإيمانِ، ولا يدخلُ في الكفر، وهذه المنزلة بين المنزلتين. ويقولهم بخروجه من الإيمانِ أوجبوا له الخلود في النارِ.

وطوائفُ من أهل الكلام، والفقه، والحديث لا يقولون ذلك في الأعمال، لكن في الاعتقادات البدعية وإن كان صاحبها متأولاً فيقولون: يكفرُ كلُّ مَنْ قال هذا القول، لا يفرِّقون بين المجتهد المخطئ وغيره، أو يقولون بكفر كلِّ مبتدعٍ، وهؤلاء يدخل عليهم في هذا الإثبات العام أمورٌ عظيمة؛ فإنَّ النصوص المتواترة قد دلَّت على أنَّه يخرجُ من النارِ من في قلبه مثقالُ ذرةٍ من إيمانٍ، ونصوص الوعد التي يحتجُّ بها هؤلاء تُعارضُ نصوص الوعيد التي يحتجُّ بها أولئك».

(١) ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، (ص: ٢٤٩)، تهذيب اللغة، ١٠/١١١.

ودين الله وسطً بين الغالي والجافي، وأهل الأهواء يأخذون من النصوص ما يوافق بدعهم، فتجد المرجئة معولهم على نصوص الوعد، والخوارج معولهم على نصوص الوعيد، وكلٌّ من الطائفتين أهمل من النصوص ما يُقابل النصوص التي قال بها، يأخذ من الكتاب ما يوافق هواه ويترك ما لا يوافق هواه، يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، وهذا ضلالٌ مُبين، نسأل الله العافية.

والتوفيق هو في الأخذ بجميع هذه النصوص، وقد أمرنا بالإيمان بجميعها، والعالم طيبٌ في المجتمعات وبين الناس، وهو وإن كان مأمورا بالأخذ بالكتاب كله، إلا أن عليه أن يعالج كلَّ شخصٍ بما يُناسبه من النصوص؛ لأنَّ النَّاسَ أصنافٌ، منهم من حاجته أشدُّ إلى هذا النوع من نصوص الكتاب، ومنهم من يحتاج إلى نوع آخر من نصوص الكتاب، فالمجتمع الذي فيه غلوٌ وتطرُّفٌ، لا يُناسبهم أن يُخاطبوا بنصوص الوعيد؛ لأنَّه بذلك يزيدُ غلوهم وتطرُّفهم؛ بل يُخاطبون بالوعد للكسر من حرارتهم.

والعكس بالعكس، إذا رأى مجتمعًا يعاني من التفلت والضياع وعدم الاكتراث بخُدود الله وأوامره ونواهيه، فهؤلاء يُغلظ عليهم؛ لأنَّ الجنَّة خلقت ولها أهلها، والنار خلقت ولها أهلها، فأهل التفريط يُخوفون بالنار ويُعالجون بنصوص الوعيد، وأهل الإفراط يوعدون بالجنَّة ويُعالجون بنصوص الوعد.

وإذا كان مجتمعٌ متوسِّطٌ، فالأصلُ ألاَّ يهمل شيءٌ من الكتاب؛ ولذلك عاتب الحسنُ البصري أنسَ بن مالك رضي الله عنه حينما ذكرَ عند الحجاج ^(١) حديث العرنيين ^(٢)

(١) هو: الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، كان واليا مقداما مهيبا داهية فصيحًا بليغًا سفاكًا للدماء، ولي الحجاز والعراق وخراسان في خلافة عبد الملك بن مروان، وابنه الوليد، (ت: ٩٥ هـ). ينظر: المعارف لابن قتيبة، (ص: ٣٩٥)، العبر، ١/ ٨٤.

(٢) أخرج البخاري في كتاب الطب، باب الدواء بألبان الإبل، (٥٦٨٥)، حديث أنس رضي الله عنه، وفيه: «فبلغ =

الذين جاؤوا إلى المدينة فاجتووها، فأمر لهم النبي ﷺ بلقاح من إبل الصدقة ليشربوا من ألبانها وأبوالها، فشربوا من ألبانها وأبوالها حتى إذا صحوا وشفوا قتلوا الراعي، ومثلوا به، واستأقوا الإبل، فبعث إليهم النبي ﷺ من تتبع آثارهم، فجيء بهم، ففعل بهم النبي ﷺ مثلما فعلوا بالراعي، «فأمر فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمرت أعينهم، وألقوا في الحرة، يستسقون، فلا يسقون»^(١).

فهذا النص اشتمل على عقاب شديد جدًا، لكنه مناسب لصنيعهم، والحجاج وجد في هذا الحديث ما يستند إليه في القتل والتعذيب والتمثيل؛ ولذا عاتب الحسن أنسًا ﷺ على تحديثه بهذا الحديث عند الحجاج؛ توجيهًا منه بأن يخاطب الناس ويُعالجوا بما يحتاجون إليه من النصوص.

وهكذا لو أن شابًا مكلفًا كلما يأتي عليه وقت الصلاة كان نائمًا على فراشه، فهل يقول له والده مثلاً: قم يا ولدي، ف«من قال: سبحان الله وبحمده مائة مرة حُطَّتْ عنه الخطايا، وإن كانت مثل زبد البحر»^(٢)، تقولها في دقيقة ونصف

= الحسن، فقال: وددت أنه لم يحدثه بهذا». وينظر: فتح الباري ١/ ٢٢٥. وأخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق، ١٩٣ / ٥، بإسناده عن يوسف بن عطية، عن ثابت، عن أنس بن مالك قال: حدثت الحجاج بحديث العرنين، قال: فلما كانت الجمعة قام يخطب، قال: تزعمون أنني شديد العقوبة، وهذا أنس حدثني عن رسول الله ﷺ أنه قطع أيدي رجال وأرجلهم وسمل أعينهم، قال أنس: فوددتُ أني متُّ قبل أن أحدثه». قال ابن حجر في الفتح، ١٠ / ١٤٢: «وإنما ندم أنس على ذلك؛ لأن الحجاج كان مسرفًا في العقوبة، وكان يتعلق بأدنى شبهة، ولا حجة له في قصة العرنين؛ لأنه وقع التصريح في بعض طرقه أنهم ارتدوا، وكان ذلك -أيضًا- قبل أن تنزل الحدود، وقبل النهي عن المثلة».

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحدود، باب المحاربين من أهل الكفر والردة، (٦٨٠٢)، ومسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب حكم المحاربين والمرتدين، (١٦٧١)، وأبو داود، (٤٣٦٤)، والترمذي، (٧٢)، والنسائي، (٣٠٦)، وابن ماجه، (٢٥٧٨)، من حديث أنس ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب فضل التسييح، (٦٤٠٥)، واللفظ له، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسييح والدعاء، (٢٦٩١)، والترمذي، (٣٤٦٦)، وابن ماجه، (٣٨١٢)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

دقيقة، ثم تابع نومك؟ أو أن المناسب أن يُعالجَه بأن يقول له: «من ترك صلاة العصر؛ فقد حبط عمله»^(١)؟

فالمسألة مسألة علاج، والعالم وطالب العلم ينبغي أن يكون كالطبيب الذي يتحسس حاجات الناس وأمراضهم، فيعالجها بوصف الدواء الناجع المناسب لحالهم.

والبدعُ شأنها أخطرُ من المخالفات العمليَّة؛ لأنَّها في الأصل في الاعتقاد في القلب الذي هو محطُّ التَّوحيد والإيمان، أو محطُّ الشُّرك والكُفر؛ ولذا يرى أهلُ العلم أنَّ المعاملة مع المبتدعة تختلفُ عن معاملة غيره من المخالفين، ففرَّقوا من هذه الحيثيَّة بين العمليَّات والعلميَّات.

وبعضُهم يقول: لا فرق، الدِّين ليس فيه أصولٌ ولا فروعٌ؛ بل كلُّ شيءٍ واحد، وفيما يسمونه الفروع ما هو أعظم من بعض الأصول، وهذا ما قرَّره شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة رحمته الله^(٢).

«والكلامُ في الوعيد مبسوطٌ في موضعه، وسيأتي بعضُه عند الكلام على قول الشَّيخ: «وأهلُ الكبائر في النَّار لا يخلدُون إذا ماتوا وهم موحدون».

والمقصود هنا أنَّ البدع هي من هذا الجنس، فإنَّ الرَّجُل يكونُ مؤمناً باطنًا وظاهرًا ولكن تأوَّل تأويلًا إمَّا مجتهدًا وإمَّا مفرطًا مذنبًا، فلا يُقال: إنَّ إيمانه حَبِطَ

(١) أخرجه البخاري كتاب مواقيت الصلاة، باب من ترك العصر، (٥٥٣)، والنسائي، (٤٧٣)، وابن ماجه، (٦٩٤)، من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه.

(٢) قال شيخ الإسلام: «فأما التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول، وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع، فهذا الفرق ليس له أصل لا عن الصحابة، ولا عن التابعين لهم بإحسان، ولا أئمة الإسلام، وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم، وهو تفريق متناقض». مجموع الفتاوى، ٣٤٦/٢٣.

بمجرد ذلك، إلا أن يدلّ على ذلك دليلٌ شرعي؛ بل هذا من جنس قول الخوارج والمعتزلة، ولا نقول: لا يكفر؛ بل العدل هو الوسط، وهو: أن الأقوال الباطلة المبتدعة المحرمة المتضمنة نفي ما أثبتته الرسول، أو إثبات ما نفاه، أو الأمر بما نهى عنه، أو النهي عمّا أمر به، يقال فيها الحقُّ، ويثبت لها الوعيد الذي دلّت عليه النصوص، ويبيّن أنّها كفرٌ؛ لأنّ النصّ ورد به، وهذا الشخص الذي قال هذا الكلام سيأتي الكلام عليه في ضمن كلام الشارح رحمته الله.

«ويقال: من قالها؛ فهو كافرٌ ونحو ذلك، كما يُذكر من الوعيد في الظلم والنفوس والأموال، وكما قد قال كثيرٌ من أهل السنّة المشاهير بتكفير من قال بخلق القرآن، وأنّ الله لا يرى في الآخرة، ولا يعلم الأشياء قبل وقوعها، وعن أبي يوسف رحمته الله أنه قال: ناظرتُ أبا حنيفة رحمته الله مدّةً حتّى اتّفقتُ رأياً ورأيه أنّ من قال بخلق القرآن، فهو كافرٌ^(١)».

هذا على سبيل العموم والإجمال، وقد جاءت النصوص بتكفير من ارتكب بعض المعاصي، منها حديث النبي صلى الله عليه وآله: «من أتى كاهناً، فصدّقه بما يقول؛ فقد كفر بما أنزل على محمّد^(٢)»، وحديث: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها؛

(١) أخرجه الذهبي في العلو، (٤٠٩)، من طريق ابن أبي حاتم، عن أحمد بن محمد بن مسلم، عن علي بن الحسن الكراعي، عن أبي يوسف، ولفظه: «ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر، فاتفق رأينا على أن من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر»، وأخرج البيهقي في الأسماء والصفات، (٥٥٠)، من طريق محمد بن أيوب الرازي، عن محمد بن سابق، قال: «سألت أبا يوسف، فقلت: أكان أبو حنيفة يقول: القرآن مخلوق؟ قال: معاذ الله، ولا أنا أقول، فقلت: أكان يرى رأي جهم؟ فقال: معاذ الله، ولا أنا أقوله» قال البيهقي: «رواه ثقات».

(٢) أخرجه أحمد، (٩٥٣٦)، والحاكم، (١٥)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وأخرجه الطبراني في الكبير، (١٠٠٥)، من طريق عبد العزيز بن مسلم، عن الأعمش، عن علقمة، عن ابن مسعود.

فقد كفر»^(١)، إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة التي جاء فيها الحكم بالكفر على بعض الأعمال، وسيأتي في الشرح جملةٌ منها، مع كلام أهل العلم فيها.

✦ [الفرق بين تكفير المطلق وتكفير المعين]

القاعدة أننا نكفر من كفره الله، ونلعن من لعنه الله، لكن على سبيل العموم، أمّا تكفير شخصٍ معيّن أو لعنه؛ فمسألة أخرى، ولها حكمٌ آخر، فالنبي ﷺ جاء عنه أنه قال: «لعن الله الخمر، وشاربها»^(٢) لكن لما سمع أحد الصحابة يلعن شخصًا شرب الخمر قال له: «لا تلعنه؛ فإنه يحبُّ الله ورَسُولَهُ»^(٣)، وعلى هذا فإن الحكم على

= وأخرجه الخلال في السنة، (١٤٠٧)، من طريق وكيع، والبيهقي في الكبرى، (١٦٤٩٧)، من طريق ثابت بن محمد الكتاني، كلاهما عن سُفيان الثوري، وأخرجه البزار، (١٨٧٣)، من طريق سليمان بن حيان، عن عمرو بن قيس، كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي، عن هُبيرة بن يريم، عن ابن مسعود، قال الهيثمي: «رجال الكبير والبزار ثقات». مجمع الزوائد، ١١٨/٥.

وأخرجه أبو يعلى، (٥٤٠٨)، عن عبد الرحمن بن سلام، عن إبراهيم بن طهمان، عن أبي إسحاق به، قال الهيثمي: «رجاله رجالٌ الصحيح، خلا هُبيرة بن يريم، وهو ثقة».

وأخرجه الطبراني في الأوسط، ١٢٢/٢، من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن ابن مسعود، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا سعيد».

وجوّد الحافظ ابن حجر إسناده عن أبي يعلى وقال: «لم يصرح برفعه، ومثله لا يقال بالرأي». الفتح، ١٠/٢١٧.

وجاء من حديث أبي هريرة، وعمران بن حصين، وجابر رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) أخرجه الترمذي، أبواب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، (١٠٧٩)، وقال: «حسن صحيح»، والنسائي، كتاب الصلاة، باب الحكم في تارك الصلاة، (٤٦٣)، وابن ماجه، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن ترك الصلاة، (١٠٧٩)، من حديث بريدة رضي الله عنه، وصححه ابن حبان، (١٤٥٤)، والحاكم، (١١)، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الأشربة، باب العنب يعصر للخمر، (٣٦٧٤)، وابن ماجه، أبواب الأشربة، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه، (٣٣٨٠)، وجاء نحوه من حديث أنس عند الترمذي، (١٢٩٥)، وابن ماجه، (٣٣٨١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الحدود وما يحذر من الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وإنه =

العموم يختلفُ عن الحكم على الأعيان، الذي أشار إليه الشارح بقوله:

«وَأَمَّا الشَّخْصُ المَعْيَنُ، إِذَا قِيلَ: هَلْ تَشْهَدُونَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الوَعِيدِ وَأَنَّهُ كَافِرٌ؟ فَهَذَا لَا نَشْهَدُ عَلَيْهِ إِلَّا بِأَمْرٍ تَجَوُّزُ مَعَهُ الشَّهَادَةُ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ البَغْيِ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى مَعْيَنٍ أَنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لَهُ وَلَا يَرْحَمُهُ؛ بَلْ يَخْلُدُهُ فِي النَّارِ، فَإِنْ هَذَا حُكْمُ الكَافِرِ بَعْدَ المَوْتِ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، فِي كِتَابِ الأَدَبِ، بَابَ النَّهْيِ عَنِ البَغْيِ، وَذَكَرَ فِيهِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كَانَ رَجُلَانِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مَتَوَاحِشَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ وَالأَخرُ مَجْتَهِدٌ فِي العِبَادَةِ، فَكَانَ لَا يَزَالُ المَجْتَهِدُ يَرَى الأَخرَ عَلَى الذَّنْبِ فيقول: أَقْصِرْ، فَوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى الذَّنْبِ فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلَّنِي وَرَبِّي، أُبْعِثْ عَلَيَّ رَقِيبًا؟! فَقَالَ: وَاللَّهِ، لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، أَوْ لَا يَدْخُلُكَ الجَنَّةَ، فَقبَضَ أرواحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ العَالَمِينَ، فَقَالَ لِهَذَا المَجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بِي عَالِمًا أَوْ كُنْتَ عَلَيَّ مَا فِي يَدِي قَادِرًا، وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِالأَخرِ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ. وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^(١)؛ وَلِأَنَّ الشَّخْصَ المَعْيَنَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَجْتَهِدًا مَخْطَأً مَغْفُورًا لَهُ، أَوْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَمَّنْ لَمْ يَبْلُغْهُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِيمَانٌ عَظِيمٌ، وَحَسَنَاتٌ أَوْجَبَتْ لَهُ رَحْمَةَ اللَّهِ، كَمَا غَفَرَ لِلَّذِي قَالَ: إِذَا مِتُّ فَاسْحَقُونِي، ثُمَّ ذَرُونِي، ثُمَّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ لِخَشْيَتِهِ^(٢)، وَكَانَ يَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى جَمْعِهِ وَإِعَادَتِهِ أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ» دَعَاهُ

= ليس بخارج من الملة، (٦٧٨٠)، والضيء المقدسي في الأحاديث المختارة، (٩٢)، والبيهقي في الكبرى، (١٧٥٧٧)، وأبو يعلى، (١٧٦، ١٧٧)، والبخاري، (٢٦٩)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في النهي عن البغي، (٤٩٠١)، وأحمد، (٨٤٠٨)، وابن حبان، (٥٧١٢)، والبخاري، (٩٤١٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وله شواهد من أحاديث: جندب بن عبد الله الجبلي، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبو أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب الخوف من الله، (٦٤٨١)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في سعة =

شدة الخوف من الله ﷻ إلى أن يفعل ما فعل، فرَّ من محذور ووقع في محذور، غفر الله له بسبب شدة خشيته منه ﷻ، وقد يكون معذورًا بجهله بمقدار عظمة الله وقدرته، وقد يُقال: إنَّ هذا شرع من قبلنا، والأجوبة عن الحديث كثيرة^(١).

«لكن هذا التوقُّف في أمر الآخرة لا يمنعنا أن نعاقبه في الدنيا لمنع بدعته، وأن نستتبه، فإن تاب وإلا قتلناه»، يعني: من ارتكب مكفرًا يُعاقب ويُمنع من مخالطة الناس؛ لئلا يؤثر عليهم، وإذا كان فعله مكفرًا يُدعى ويستتاب، فإن تاب وإلا قُتل، وإن كان المؤلَّف قد قال ما قال بالنسبة للشخص المعين وما يُعذر فيه، ثم إنَّ هذا يكون حكمه في الدنيا، أمَّا في الآخرة؛ فأمره إلى الله ﷻ.

والقاضي الذي يحكم عليه، ما له إلا الظاهر، والنبى ﷺ يقول: «إنما أنا بشرٌ، أحكم على نحو ما أسمع»^(٢) ينظر القاضي في القضية التي أمامه، وينظر في حيثياتها كاملة، ويستجلي فيها الأمر كلَّه، وينظر في شبهته، ويقيم عليه الحجَّة، ويستتبه ثلاثة أيَّام، فإن تاب وإلا قُتل كافرًا مرتدًّا.

«ثمَّ إذا كان القول في نفسه كفرًا؛ قيل: إنَّه كفرٌ، والقائل له يكفرُ بشروطٍ وانتفاءٍ موانع، ولا يكون ذلك إلا إذا صار منافقًا زنديقًا»^(٣) وذلك إذا تغلغل

= رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه، (٢٧٥٧)، وأحمد، (١١٢٦٥)، من حديث أبي سعيد الخدري ؓ، وجاء من حديث أبي هريرة ؓ -أيضا-.

(١) ينظر: أعلام الحديث للخطابي، ٣/١٥٦٥، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ١٩/٥٨٦-٥٨٧.

(٢) أخرجه البخاري كتاب المظالم، باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه، (٢٤٥٨)، ومسلم كتاب الأفضية، باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة، (١٧١٣)، وأبو داود، (٣٥٨٣)، والترمذي، (١٣٣٩)، والنسائي، (٥٤١٦)، وابن ماجه، (٢٣١٧)، من حديث أم سلمة ؓ.

(٣) قال شيخ الإسلام: «الزنديق في عرف هؤلاء الفقهاء: هو المنافق الذي كان على عهد النبي ﷺ؛ وهو أن يظهر الإسلام ويبطن غيره، سواء أبطن دينًا من الأديان، كدين اليهود والنصارى أو غيرهم، أو كان معطلًا جاحدًا للصانع والمعاد والأعمال الصالحة. ومن الناس من يقول: «الزنديق»: هو الجاحد المعطل، وهذا يسمى الزنديق في اصطلاح كثير من أهل الكلام والعامه، ونقله مقالات =

الكفر في قلبه وثبت ورسخ فيه، ويكون حينئذٍ داخلا في هذه الآية التي نزلت في المنافقين: ﴿قُلْ يَا آللَّهِ وَآءَايِنِيهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ نَسْتَهْزِئُونَ﴾ [التوبة: ٦٥]، ويحكم بكفره كما في آية النساء^(١).

وهل تقبل توبته أو لا؟

وهل يقتل على كل حال أو لا؟

هاتان المسألتان فيهما خلافٌ بين أهل العلم^(٢)، فالله تعالى خاطب المنافقين قائلا: ﴿لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، ثم قال بعد ذلك: ﴿إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ [التوبة: ٦٦].

«وكتاب الله يبيِّن ذلك، فإنَّ الله صنَّف الخلق فيه ثلاثة أصنافٍ:

صنَّف كُفَّارًا من المشركين ومن أهل الكتاب، وهم الذين لا يُقرُّون بالشهادتين.

= الناس؛ ولكن الزنديق الذي تكلم الفقهاء في حكمه: هو الأول؛ لأن مقصودهم هو التمييز بين الكافر وغير الكافر، والمرتد وغير المرتد، ومن أظهر ذلك أو أسره». مجموع الفتاوى، ٧/ ٤٧١.

(١) أي قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكُتُبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزِئُ بِهَا فَلَا تَعْدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يُخْرِجُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْ يَأْتِيهِمْ آيَاتُ اللَّهِ جَامِعَاتٍ الْكُفْرَيْنِ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [النساء: ١٤٠].

(٢) توبة الزنديق لا تخلو من حالتين: إما أن يعلن توبته قبل الظهور عليه، أو يعلنها بعد الظهور عليه، اختلف أهل العلم في حكم صاحب الحالة الثانية على قولين:

القول الأول: يقتل، ولا تقبل توبته، وهذا مذهب أهل المدينة، ومالك وأصحابه، والليث بن سعد، وهو المنصور من الروایتين عن أبي حنيفة، وهو إحدى الروايات عن أحمد، نصرها كثير من أصحابه؛ بل هي أنص الروايات عنه، كما قال ابن القيم. ينظر: إعلام الموقعين، ٣/ ١٠٦.

القول الثاني: تقبل توبته، ويُرفع القتل عنه، وهذا القول عزاه ابن المنذر إلى علي بن أبي طالب، وعبيد الله بن الحسن، والشافعي. ينظر: الإشراف على مذاهب العلماء، ٨/ ٦٤.

أما إذا تاب قبل أن يُظهر عليه؛ فقد قال ابن القطان: «وإذا ارتد المسلم ولحق بدار الحرب، وراجع الإسلام؛ قبلت توبته، وكذلك الزنديق، ولا أعلم بين الناس في ذلك خلافاً». الإقناع في مسائل الإجماع، ٢/ ٢٧١.

وصنف مؤمنون باطنًا وظاهرًا.

وصنف أقرؤا به ظاهرًا لا باطنًا.

وهذه الأقسام الثلاثة المذكورة في أول سورة البقرة، وكل من ثبت أنه كافر في نفس الأمر، وكان مقرًا بالشهادتين، فإنه لا يكون إلا زنديقًا، والزنديق هو المنافق.

وهنا يظهر غلط الطرفين، فإنه من كفر كل من قال القول المبتدع في الباطن يلزمه أن يكفر أقوامًا ليسوا في الباطن منافقين؛ بل هم في الباطن يحبون الله ورسوله، ويؤمنون بالله ورسوله وإن كانوا مُذنبين، كما ثبت في صحيح البخاري عن أسلم مولى عمر رضي الله عنه، عن عمر، أن رجلاً كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله، وكان يُلقَّب حمارًا، وكان يُضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جلدته من الشراب، فأتي به يومًا فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم، العنه؛ ما أكثر ما يُؤتى به! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تلعه؛ فإنه يحب الله ورسوله»^(١)، وهذا أمر متيقن به في طوائف كثيرة وأئمة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية أو المرجئة أو القدرية أو الشيعة أو الخوارج.

أي: أن من أهل العلم من يحمل بدعة من تجهم أو إرجاء أو تشيع أو خروج، لكنه لا يوصف بأنه جهمي أو مرجئ أو شيعي أو خارجي، كما قرّر هذا أهل العلم، ولهذا فإن كثيرًا من الرواة يُذكر عنهم أن فيهم شائبة بدعة من إرجاء أو تشيع، ومع ذلك تقبل روايتهم^(٢).

(١) تقدم تخريجه، ١٨٤/٢.

(٢) هذا مذهب البخاري ومسلم وغيرهما إذا كان الراوي حافظًا ضابطًا صادقًا، وقد عقد الحافظ ابن حجر فصلًا في مقدمة الفتح خصصه لبيان من اتهم ببدعة، وأخرج له البخاري، وسرد السيوطي في تدريب الراوي من رمي ببدعة، وأخرج له البخاري ومسلم أو أحدهما. ينظر: فتح الباري، ١/٣٨٤، تدريب الراوي، ١/٣٨٨.

«ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدعة؛ بل بفرع منها؛ ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لطوائف من السلف المشاهير» يعني: وجد في بعضهم من يترجح لديه في بعض المسائل العلمية أو العملية قولٌ يوافق فيه بعض الطوائف البدعية، ولا يخرج بذلك عن كونه من أهل السنة، وإنما يكون فيه هذه الخصلة منهم، من هذا الباب ما ذكر عن المنذر بن سعيد البلوطي^(١) - وهو من أئمة العلم والدين - أنه كان يقول بأن الجنة والنار لم يخلقا إلى الآن^(٢)، فوافق الجهمية في هذا، ونحو هذا يقال في الإمامين النووي وابن حجر، ففيهما بدعٌ في بعض أبواب الدين، لكنهما إمامان في الأبواب الأخرى.

فرق بين أن يكون الرجل جهميًا، أو يكون فيه تجهّم، وهذا نظير ما قالوا في أهل الكتاب: إن فيهم شركًا، وليسوا بمشركين، واستدل لهذا بأية البينة: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١].

ثم إنّه يُشترط لعدم إخراجِه من أهل السنة، أن يكون قال رأيه المخالف لأهل السنة متأولًا لا معاندًا، وإلا كان فاسقًا ولا يُعدُّ من أهل العلم مهما بلغت رتبته في العلم.

«فمن عُوبِ أهل البدع تكفيرٌ بعضهم بعضًا، ومن ممدوح أهل العلم أنهم يُخطئون ولا يكفرون».

(١) هو: منذر بن سعيد البلوطي، أبو الحكم الأندلسي، قاضي الجماعة بقرطبة، كان فقيهاً محققاً، وخطيباً بليغاً مفوهاً، وكان متفنناً في ضروب العلوم، من تصانيفه: «الإنباه عن الأحكام من كتاب الله»، و«الإبانة عن حقائق أصول الديانة»، توفي سنة (٣٥٥هـ). ينظر: إنباه الرواة للقفطي، ٣/٣٢٥، سير أعلام النبلاء، ١٦/١٧٣، طبقات النحويين، (ص: ٢٩٥).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير، ١/٢٠٢، وتفسير القرطبي، ١/٣٣٦.

❖ [إشكال في تسمية الشارع بعض الذنوب كُفْرًا]

«ولكن بقي هنا إشكال يردُّ على كلام الشيخ -رحمه الله تعالى-، وهو أن الشارع قد سمَّى بعض الذنوب كُفْرًا، قال الله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال ﷺ: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»^(١) متفق عليه، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وقال ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»^(٢)، «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما»، متفق عليهما، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما^(٣)، وقال ﷺ: «أربعٌ من كنَّ فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلةٌ منهنَّ كان فيه خصلةٌ من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر» متفقٌ عليه، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه^(٤). وقال النبي ﷺ لأبي ذرٍّ: «إنك امرؤٌ فيك جاهليَّة» لما عيرَ الرَّجُلُ بأمِّه؛ لأنَّ مثل هذا

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، (٤٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر، (١١٦)، والنسائي، (٤١١٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وجاء من حديث سعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وعمرو بن النعمان المزني، وعبد الله بن مغفل، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء، (١٢١)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض، (٦٥)، والنسائي، (٤١٤٢)، وابن ماجه، (٣٩٤٢)، من حديث جرير البجلي رضي الله عنه، وجاء من حديث عبد الله بن عباس، وأبي بكرة الثقفي، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، (٦١٠٤)، (٢٦/٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر، (٦٠)، وأبو داود، (٤٦٨٧)، والترمذي، (٢٦٣٧)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وجاء من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وثابت بن الضحاك.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان باب علامة المنافق، (٣٤)، ومسلم، كتاب الإيمان باب خصال المنافق، (٥٨)، وأبو داود، (٤٦٨٨)، والترمذي، (٢٦٣٢)، والنسائي، (٥٠٣٥)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وجاء من حديث أبي هريرة، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله، وغيرهم رضي الله عنهم.

التعير من خصال الجاهلية، لكن لا يستطيع أن يقول أحد: إن أبا ذر جاهلي.

«وقال ﷺ: «لا يزني الزَّاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السَّارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتَّوبة معروضةٌ بعدُ»^(١)، وقال ﷺ: «بين المُسلم وبين الكُفر تركُ الصَّلَاة»، رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه^(٢)، وقال ﷺ: «مَنْ أتى كاهنًا فصدَّقه أو أتى امرأةً في دُبُرِها؛ فقد كَفَرَ بما أنزَلَ على مُحَمَّد»^(٣)، وقال ﷺ: «من حَلَفَ بغيرِ الله؛ فقد كَفَرَ»، رواه الحاكم بهذا اللَّفظ^(٤)، وقال ﷺ: «اثنان في أمتي هُما كُفرٌ: الطَّعنُ في النَّسب، والنِّياحةُ على الميِّت»^(٥)، ونظائر ذلك كثيرة، والجوابُ أنَّ أهل السُّنَّة متَّفِقون كلُّهم

(١) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه، (٢٤٧٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله، (١٠٠)، وأبو داود، (٤٦٨٩)، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن، (٢٦٢٥)، والنسائي، (٤٨٨٥)، وابن ماجه، (٣٩٣٦)، وأحمد، (٨٨٩٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وجاء من حديث ابن عباس، وابن عمر، وعائشة رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، (٨٢)، وأبو داود، (٤٦٧٨)، والترمذي، (٢٦١٩، ٢٦٢٠) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه، (١٠٧٨)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ولفظه عند مسلم: «إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»، وجاء من حديث بريدة بن الحصيب، وعبادة بن الصامت، وأميمة بنت رقيقة، وأنس بن مالك، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم.

(٣) تقدم تخريجه ١٨٣/٢.

(٤) رواه الحاكم، (٤٥)، من حديث ابن عمر، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وأخرجه بنحوه من حديثه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب كراهية الحلف بالأمانة، (٣٢٥١)، بلفظ: «فقد أشرك»، والترمذي، أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، (١٥٣٥)، وقال: «حديث حسن»، وأحمد، (٦٠٧٢)، وصححه ابن حبان، (٤٣٥٨)، وابن الملتن في البدر المنير، ٤٥٨/٩.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة، (١٢١)، والترمذي، (١٠٠١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وجاء من حديث عبد الله بن عباس، وأبي مالك الأشعري، وأنس بن مالك، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم.

على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً ينقل عن الملة بالكليّة، كما قالت الخوارج؛ إذ لو كفر كفراً ينقل عن الملة؛ لكان مرتدّاً يُقتل على كلِّ حال، ولا يُقبل عفو وليّ القصاص، ولا تجري الحدود في الزّنى والسّرقة، وشرب الخمر، وهذا القول معلومٌ بطلانه وفساده من دين الإسلام» يعني: يلزم من مذهب الخوارج تعطيل الحدود؛ لأنّ الحدود إنّما هي في الكبائر، كالزنا والسّرقة وشرب الخمر، وإذا كان مرتكب الكبيرة كافراً، كما تقول الخوارج؛ فلا داعي إذاً لجلد الزاني المحصن ورجمه، وقطع يد السارق، وجلد شارب الخمر؛ لأنّهم إذا كانوا كافراً؛ كان لا بد أن تقام عليهم حدّ الردّة، وهذا يدلُّ على بطلان مذهب الخوارج.

«ومتفقون على أنّه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحقّ الخلود في النار مع الكافرين، كما قالت المعتزلة، فإنّ قولهم باطل -أيضاً-؛ إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمْ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فسامهم مؤمنين، «إلى أن قال: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله أخاً لوليّ القصاص، والمراد أخوة الدّين بلا ريب، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَافَيْنَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدلُّ على أنّ الزاني والسارق والقاذف لا يُقتل؛ بل يُقام عليه الحدُّ، فدلّ على أنّه ليس بمرتدّ.

و قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: أنّه قال: «من كانت عنده لأخيه مظلمة من عرض أو شيء؛ فليتحلّله منه اليوم قبل ألا يكون درهمٌ ولا دينار، إن كان له عملٌ صالحٌ أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم تكن له حسناتٌ أخذ من سيئات صاحبه

فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ» أخرجاه في الصَّحِيحِينَ^(١)، فَنَبِتُ أَنَّ الظَّالِمَ يَكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ يَسْتَوْفِي المَظْلُومَ مِنْهَا حَقَّهُ» ولو كان كافرًا لم تكن له حسنات؛ إذ الكافر يحبط عمله كله.

«وكذلك ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ما تُعْدُونَ المَفْلِسَ فيكم؟» قالوا: المَفْلِسُ فينا من لا درهم له ولا دينار، قال: «المَفْلِسُ من يأتي يومَ القيامةِ وله حسناتٌ أمثالُ الجبالِ، قد شتمَ هذا، وأخذ مالَ هذا، وسفكَ دمَ هذا، وقذفَ هذا، وضربَ هذا، فيقتصُّ هذا من حسناته، وهذا من سيئاته، فإذا فنيت حسناته قبل أن يُقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطُرِحَ عليه، ثُمَّ طُرِحَ في النارِ» رواه مسلم^(٢)، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ ألسَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، فدل ذلك على أَنَّهُ في حالِ إساءته يفعلُ حسناتٍ تمحو سيئاته، وهذا مبسوطٌ في موضعه، والمعتزلة موافقون للخوارج هنا في حكم الآخرة، فإنَّهم وافقوهم على أَنَّ مرتكبَ الكبيرة مخلدٌ في النَّارِ، لكن قالت الخوارج نسميه كافرًا، وقالت المعتزلة: نسميه فاسقًا، فالخلاف بينهم لفظيًّا فقط؛ أي: أن الخلاف بين الخوارج والمعتزلة في التسمية، أما المؤدَّى؛ فواحد؛ لأن الخوارج يقولون: صاحب الكبيرة خرج من الإسلام إلى الكفر، والمعتزلة يقولون: خرج من الإسلام ولم يدخل في الكفر، فهو في منزلة بين المنزلتين، وهذه من قواعد وأصول مذهب المعتزلة، ومصير مرتكب الكبيرة هو الخلود في جهنم على كلا القولين.

(١) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحللها، (٢٤٤٩)، والترمذي، (٢٤١٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يخرج مسلم، وله شاهدٌ من حديث ابن عمر، وأنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، (٢٥٨١)، والترمذي، (٢٤١٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال الترمذي: «حسن صحيح».

«وأهل السنّة -أيضاً- متفقون على أنّه يستحقّ الوعيد المرتب على ذلك الذنب، كما وردت به النصوص، لا كما يقوله المرجئة من أنّه لا يضرّ مع الإيمان ذنب، ولا ينفع مع الكفر طاعة، وإذا اجتمعت نصوص الوعد التي استدلت بها المرجئة ونصوص الوعيد التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة تبين لك فساد القولين، ولا فائدة في كلام هؤلاء سوى أنّك تستفيد من كلام كل طائفة فساد مذهب الطائفة الأخرى» كما يستفاد من ردود اليهود والنصارى بعضهم على بعض، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]، وهكذا المرجئة الذين يقولون: الخوارج ليسوا على شيء، والخوارج الذين يقولون: المرجئة ليسوا على شيء، ولا بأس أن نستفيد من ردود طوائف المبتدعة بعضها على بعض في ردّ بدعهم، فنستفيد من ردود المرجئة على الخوارج، ومن ردود الخوارج على المرجئة، ومن ردود الأشاعرة على المعتزلة، ومن ردود المعتزلة على الجهميّة، ومن ردود المبتدعة على من هم أشدّ منهم بدعة، كما استفدنا من ردود الباقلاني^(١) على النصارى وغيرهم؛ فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها؛ فهو أحقّ بها^(٢).

(١) هو: القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري المالكي، المعروف بالباقلاني، الإمام المتكلم على مذهب أبي الحسن الأشعري، (ت: ٤٠٣هـ)، له تصانيف، منها: «إعجاز القرآن»، و«التقريب في أصول الفقه». ينظر: تاريخ بغداد، ٢/ ٥٤٤، وفيات الأعيان، ٤/ ٢٦٩، العبر، ٢/ ٢٠٧.

(٢) هذه الجملة مروية في حديث مرفوع: أخرجه الترمذي، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، (٢٦٨٧)، وابن ماجه أبواب الزهد، باب الحكمة، (٤١٦٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ الترمذي: «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، فحيثما وجدها، فهو أحقّ بها»، قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المخزومي يُضعف في الحديث من قبل حفظه»، وذكره ابن عدّي في الكامل، ١/ ٣٧٤، وأورد هذا الحديث في ترجمته، وحسنه السيوطي في الجامع الصغير، (٦٤٤٤)، مع شاهده من حديث علي رضي الله عنه.

﴿هل الكفر على مراتب؟﴾

«ثم بعد هذا الاتفاق بين أهل السنة اختلفوا اختلافاً لفظياً لا يترتب عليه فساد، وهو أنه: هل يكون الكفر على مراتب، كُفراً دون كُفْرٍ، كما اختلفوا: هل يكون الإيمان على مراتب، إيماناً دون إيمان؟ وهذا الاختلاف نشأ من اختلافهم في مسمى الإيمان: هل هو قولٌ وعملٌ يزيد وينقص أم لا؟»

أما مراتب الإيمان واختلافها؛ فهذا حاصلٌ حتى في الشخص الواحد في وقت دون وقت، وهو أمرٌ يحسُّه كل شخص من نفسه، فأحياناً يكون إيمانه أقوى منه في أحيان أخرى، لاسيما أنه إذا قرأ كتاب الله بالتدبر والترتيل زاد إيمانه وقوي بذلك، وإذا غفل؛ ضعفَ إيمانه، كما يشاهده كل إنسان من نفسه.

وفي المسألة خلافٌ بين الجمهور وبين الحنفية من أهل السنة الذين يسميهم بعض الناس: مرجئة الفقهاء، ولا يدخلونهم في المرجئة المبتدعة، وسموا مرجئة الفقهاء؛ لأنهم يرجئون العمل ويؤخرونه عن الإيمان^(١)، وهذا خلافٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ، والفرق بين هؤلاء وهؤلاء، أن المرجئة المبتدعة لا يؤثمون تارك العمل، ومرجئة الفقهاء يؤثمونه.

«بعد اتّفاقهم على أن من سمّاه الله تعالى ورسوله كافراً نسّميه كافراً؛ إذ من الممتنع أن يسمّي الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافراً ويسمّي رسوله من تقدّم

(١) قال شيخ الإسلام: «دخل في إرجاء الفقهاء جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين؛ ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحداً من مرجئة الفقهاء؛ بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد، فإن كثيراً من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سبباً لخطأ عظيم». مجموع الفتاوى، ٧/ ٣٩٤.

ذكره كافرًا، ولا تُطلق عليهما اسم الكافر، ولا تُطلق عليهما اسم الكفر، ولكن من قال: إنَّ الإيمان قول وعمل يزيدُ وينقصُ، قال: هو كفرٌ عمليٌّ لا اعتقاديٌّ، والكفرُ عنده على مراتب، كفرٌ دون كفرٍ كالإيمانِ عنده» ومن هذا قولُ ابن عباسٍ رضي الله عنهما في الحكم بغير ما أنزل الله: إنَّه كفرٌ دون كفرٍ^(١).

«ومن قال: إنَّ الإيمان هو التصديقُ، ولا يدخل العمل في مسمّى الإيمان، والكفرُ هو الجُحودُ ولا يزيدان ولا ينقصان، قال: هو كفرٌ مجازيٌّ غير حقيقيٍّ» والمجاز هو: كلمة استعملت في غير ما وضعت له.

«إذ الكفرُ الحقيقيُّ هو الذي ينقلُ عن الملة، وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] ؛ أي: صلاتكم، إلى بيت المقدس^(٢)، إنَّها سُمِّيت إيمانًا مجازًا لتوقُّف صحَّتها على الإيمان، أو لدلالاتها على الإيمان» لكن نقول: سُمِّيت الصلاة في الآية بالإيمان

(١) أخرجه الحاكم، (٣٢١٩)، والبيهقي في الكبرى، (١٥٨٥٤)، ومعرفة السنن والآثار، (٣٤٥)، من طريق سفيان بن عيينة، عن هشام بن حجير، عن طاوس، قال: «قال ابن عباس رضي الله عنهما: إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه، إنه ليس كفرًا ينقل عن الملة ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، كفر دون كفر»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسير، (٦٤٣٥)، بلفظ آخر، من طريق عبد الرزاق، عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: «سئل ابن عباس في قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، [المائدة: ٤٤]، قال: «هي كبيرة» قال ابن طاوس: وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله»، وبالإسناد نفسه أخرجه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة، (٥٧٠)، ولفظه: «سئل ابن عباس عن قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، قال: «هي به كفر»، قال ابن طاوس: وليس كمن كفر بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله».

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الطيالسي، (٧٢٢)، والنسائي كما في تحفة الأشراف، ٥١/٢، من حديث البراء رضي الله عنه، وجاء عنه بمعناه في البخاري، (٤٠)، ومسلم، (٥٢٥)، وابن ماجه، (١٠١٠).

باعتبارها شُعبَةً من شُعبِهِ، والبخاري رحمته الله ترجم في الصحيح في غير موضع، فقال: «بابُ الصلاة من الإيمان»^(١)، و«باب الجهاد من الإيمان»^(٢)، و«باب حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان»^(٣)، و«باب الحياء من الإيمان»^(٤)، ترجم بمثل هذا في أبواب كثيرة من العمليّات، فهو أدخلها في مُسمّى الإيمان؛ لأنَّ العمل من الإيمان «إذ هي دالّة على كون مؤدّيها مؤمناً؛ ولهذا يحكم بإسلام الكافر إذا صلّى كصلّاتنا، فليس بين فقهاء الملة نزاعٌ في أصحاب الذنوب إذا كانوا مُقرّين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول وما تواتر عنهم أنّهم من أهل الوعيد.

ولكنّ الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدِهم في النار، كالخوارج والمعتزلة، ولكن أردأ ما في ذلك التعصّب من بعضهم، وإلزامه لمن يخالف قوله بما لا يلزمه، والتشنيع عليه، وإذا كنّا مأمورين بالعدل في مجادلة الكافرين وأن يُجادلوا بالتي هي أحسن، فكيف لا يعدل بعضنا على بعض في مثل هذا الخلاف؟! قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] الآية.

وبعض طلاب العلم إذا سمع بعض المقالات في الذات الإلهية عمي -لشاعتها- عمّا عند القائل من حسنات، وهذا ليس من العدل، وشيخ الإسلام رحمته الله، وهو من أكثر الناس استحضرًا لمقالات هؤلاء المبتدعة في الله وفي صفاته وفي أفعاله من غيره، لا ترى مثله في العدل حينما يُسأل عن الأشخاص.

(١) صحيح البخاري، ١٦/١.

(٢) السابق، ١٦/١.

(٣) السابق، ١٢/١.

(٤) السابق، ١٤/١.

[الحكم بغير ما أنزل الله] ❁

«وهنا أمرٌ يجبُ أن يُتفطنَ له، وهو أنَّ الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كُفْرًا ينقلُ عن المِلَّة، وقد يكون معصية كبيرة أو صغيرة، ويكون كُفْرًا: إمَّا مجازيًا وإمَّا كُفْرًا أصغر على القولين المذكورين، وذلك بحسب حال الحاكم:

فإنَّه إنِ اعتقدَ أنَّ الحُكْم بما أنزل اللهُ غيرُ واجبٍ، وأنَّه مخيَّر فيه أو استهان به مع تيقُّنه أنَّه حُكْمُ اللهِ؛ فهذا كُفْرٌ أكبر.

وإنِ اعتقدَ وُجُوبَ الحكم بما أنزل اللهُ وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنَّه مستحقٌّ للعقوبة؛ فهذا عاصٍ، ويُسمَّى كافرًا كُفْرًا مجازيًا أو كُفْرًا أصغر.

وإنِ جهل حُكْمَ اللهِ فيها مع بذل جُهدِه واستفراغ وُسعِه في معرفة الحكم وأخطأه؛ فهذا مخطئ، له أجر على اجتهداه وخطؤه مغفور».

ومن أهل العلم من يفرِّق بين ما إذا كان الحاكم يحكم بغير ما أنزل الله في كلِّ شيء ويشرِّع للنَّاس، ويحملهم عليه، ويأطِّرهم عليه، ويدافع عن شريعته، ويُلغى شرعَ اللهِ في جميع أبواب الدِّين، فهذا يحكم بكفره^(١)، وبين من حَكَم في بعض القضايا لهوى أو لضعفٍ أو ما أشبه ذلك، فهذا ينزله على الظلم تارة

(١) يُنسب القول بهذا إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، وإلى ابن كثير، وفي المعاصرين إلى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ محمد بن صالح العثيمين وغيرهم، قال شيخ الإسلام ﷺ: «والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المجمع عليه، أو بدل الشرع المجمع عليه، كان كافرًا مرتدًا باتفاق الفقهاء». مجموع الفتاوى، (٣/٢٦٧).

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «فتحكيم هذا النوع من النظام في أنفس المجتمع وأموالهم وأعراضهم وأنسائهم وعقولهم وأديانهم - كفر بخالق السموات والأرض، وتمرد على نظام السماء الذي وضعه من خلق الخلائق كلها، وهو أعلم بمصالحها ﷻ عن أن يكون معه مشرع آخر». أضواء البيان، ٣/٢٦٠، وينظر: البداية والنهاية، ١٣/١٣٩، وشرح ثلاثة الأصول للشيخ ابن عثيمين، (ص: ١٥٨).

وعلى الفسق أُخرى.

وعلى كل حال، هذه المسألة عظيمة وخطيرة، ومفصليةً على ما يعبرُّ المعاصرون؛ لأنَّ هذا مما ابتليت به الأمة، وعمت به البلوى؛ فإنَّ غالب حكام المسلمين يحكمون بغير ما أنزل الله، وعلى من ولّاه الله أمر المسلمين أن يتقي الله فيهم ويحكم فيهم شرع الله؛ فإنَّ أعظم الأهداف التي من أجلها أوجب الله نصب الوالي والخليفة والراعي هو حكمهم وأطرهم على حكم الله وشرعه، والله المستعان.

❖ [الرد على المرجئة في قولهم: لا يضر مع الإيمان ذنب] ❖

«وأراد الشيخ رحمته بقوله: «ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله» تقدّم أنّ الكلام منقولٌ في «الفصل» لابن حزم، و«الملل والنحل» للشهرستاني عن مقاتل بن سليمان البلخي، لكن شيخ الإسلام في مواضع من الفتاوى نفى هذا الكلام وقال: إنه لم يثبت عنه.

أراد الشيخ بهذه المقولة «مخالفة المرجئة، وشبهتهم كانت قد وقعت لبعض الأولين، فاتفق الصحابة على قتلهم إن لم يتوبوا من ذلك، فإنَّ قدامة بن مظعون^(١) شرب الخمر بعد تحريمها هو وطائفة، وتأولوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: ٩٣] الآية»^(٢).

(١) هو: قدامة بن مظعون بن حبيب بن حذافة القرشي، أبو عمرو الجمحي، كان أحد الصحابة السابقين الأولين، هاجر الهجرتين، وشهد بدرا، (ت: ٥٣)، أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ٣٢٣/٥، تقريب التهذيب، (٥٥٣٠).

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الحد في الخمر، باب إقامة الحد على من شرب الخمر على التأويل، (٥٢٧٠)، من طريق ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن قدامة بن مظعون شرب الخمر بالبحرين، فشهد عليه، ثم سئل، فأقر أنه شربه، فقال له عمر بن الخطاب: =

يعني تأول الآية واستدل بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا﴾ [المائدة: ٩٣]، وكثير من الناس يقول: التقوى هاهنا، كما قال النبي ﷺ^(١)، وما دامت التقوى موجودة، فالأمور بعدها سهلة.

لكن يقال لمن يقول مثل هذا: أليس معنى التقوى وحقيقة التقوى ترك المحرمات وفعل الواجبات، فأين التقوى وأنت ترتكب المحرم؟^(٢).

«فلما ذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه اتفق هو وعلي بن أبي طالب وسائر الصحابة على أنهم إن اعترفوا بالتحريم جلدوا، وإن أصرُّوا على استحلالها قتلوا^(٣)، وقال عمر لقدامة: أخطأت استك الحفرة، أما إنك لو اتقيت وآمنت

= ما حملك على ذلك؟ فقال: لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ وأنا منهم؛ أي: من المهاجرين الأولين، ومن أهل بدر وأهل أحد، فقال للقوم: أجيئوا الرجل، فسكتوا، فقال لابن عباس رضي الله عنه: أجبه، فقال: إنما أنزلها عذرا لمن شربها من الماضين قبل أن تحرم، وأنزل: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَذْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ حجة على الباقيين، ثم سألت من عنده عن الحدِّ فيها، فقال علي بن أبي طالب: إنَّه إذا شرب هذلي، وإذا هذلي افتري، فاجلدوه ثمانين».

وأخرجه عبد الرزاق، (١٧٠٧٦)، ومن طريقه البيهقي، (١٧٥١٦)، عن معمر، عن الزهري، «أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة، وكان أبوه قد شهد بدرا: أنَّ عمر رضي الله عنه استعمل قدامة بن مظعون على البحرين، وهو خال حفصة وعبد الله بن عمر، فقدم الجارود سيد عبد القيس على عمر، فقال: يا أمير المؤمنين، إنَّ قدامة شرب فسكراً وذكر الحديث، حكم ابن العربي على الخبر بالصحة في أحكام القرآن، ١٦٩/٢، وأخرجه البخاري، (٤٠١١)، مختصراً، وليس فيه ذكر شرب الخمر، وله طرق وشواهد.

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم، وخذله، واحتقاره ودمه، وعرضه، وماله، (٢٥٦٤)، والترمذي، (١٩٢٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وبعض لفظه عند مسلم: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله، ولا يحقره، التقوى هاهنا».

(٢) ينظر: تفسير الرازي، ٣٤٣/٥.

(٣) قال شيخ الإسلام: «فإن تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها، وإلا فليس كل من جهل شيئاً من الدين يُكفر؛ ولهذا لما استحلت طائفة من =

وعملت الصالحات لم تشرب الخمر؛ وذلك أن هذه الآية نزلت بسبب أن الله سبحانه لما حرّم الخمر، وكان تحريمها بعد وقعة أُحُدٍ قال بعض الصحابة: فكيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية، بين فيها أن من طعم الشيء في الحال التي لم يحرم فيها؛ فلا جناح عليه إذا كان من المؤمنين المتّقين الصالحين^(١)، كما كان من أمر استقبال بيت المقدس، ثم إن أولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلموا أنهم أخطؤوا وأيسوا من التوبة، فكتب عمر إلى قدامة يقول له: ﴿حَمَّ ١﴾ تَنْزِيلُ الْكَنْبِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢﴾ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهَ الْمَصِيرِ ﴿٣﴾ [غافر: ١-٣]، ما أدري أي ذنبك أعظم؟ استحلالك المحرم أولاً، أم يأسك من رحمة الله ثانياً؟^(٢) وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو متفق عليه بين أئمة الإسلام^(٣).

✦ [ما ينبغي للمسلم أن يعتقد في حق نفسه وفي حق غيره]

«قوله: «ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعضو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نقنطهم.»

= الصحابة والتابعين، قدامة بن مظعون وأصحابه شرب الخمر، وظنوا أنها تباح لمن عمل صالحاً على ما فهموه من آية المائدة؛ اتفق علماء الصحابة - كعمر، وعلي، وغيرهما - على أنهم يستتابون، فإن أصروا على الاستحلال كفروا، وإن أقروا به جلدوا فلم يكفروهم بالاستحلال ابتداء؛ لأجل الشبهة التي عرضت لهم حتى يتبين لهم الحق، فإن أصروا على الجحود كفروا. ينظر: الاستغاثة في الرد على البكري، (ص: ٢٥٣).

(١) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة، (٣٠٥١)، والطيلاسي، (٧١٥)، وأبو يعلى، (١٧١٩)، وابن حبان، (٥٣٥٠)، من حديث البراء رضي الله عنه، قال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه العيني في عمدة القاري، ١/٢٤٩، وجاء من حديث أنس بن مالك، وابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: الاستقامة، ٢/١٩٠، مجموع الفتاوى، ١١/٤٠٥.

(٣) ينظر: التمهيد، ١/١٤٢، الشفاء، ٢/٦١٢، مجموع الفتاوى، ١١/٤٠٤-٤٠٥.

الأصل في ابن آدم أنه مهما بلغ من العمل والإحسان فهو خطأً إلا من عصمه الله ﷻ، ومع ذلك لو قُوبِلَ إحسانه طول عمره بنعمة من نعم الله التي لا تعد ولا تحصى، ما قابلت أعماله طول عمره هذه النعمة، ويدلُّ لهذا ما جاء في الحديث المرفوع: «لن يُدْخَلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» قالوا: ولا أنت، يا رسول الله؟ قال: «لا، ولا أنا، إلا أن يتغمّدني الله بفضلٍ ورحمةٍ»^(١).

فالمؤمن وإن كان بلغ إلى منزلة الإحسان إلا أنه لا غِنَى له عن عفو الله ومغفرته؛ ولذلك لا يدخل المؤمن بعمله الجنة، وإنما يدخل برحمة أرحم الراحمين.

ولكن قوله ﷻ: «أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» [النحل: ٣٢]، يدلُّ على أن العمل يُدْخِلُ الجنة، وجمعوا بينه وبين الحديث على أن دخول الجنة يكون بالرحمة، وبلوغ المنازل يكون بالعمل^(٢).

وإنما قلنا: إن المحسن لا تجب له بإحسانه الجنة، وإنما يُرجى له دخولها؛ لأنَّه وإن كان محسنًا في الأصل، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا تصدرُ الإساءة منه، أو أنه معصومٌ منها، إلا الأنبياء الذين عصمهم الله تعالى.

قوله: «وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ» لم يُذكر الفاعل، ومعروفٌ أن الفاعل يحذف للعلم به، ولا إشكال في ذلك، ومن ذلك حذفه في قوله تعالى: «حَتَّى تَوَارَتْ

(١) أخرجه البخاري، كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، (٥٦٧٣)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، (٢٨١٦)، وابن ماجه، (٤٢٠١)، من حديث أبي هريرة ؓ، وجاء من حديث أبي سعيد الخدري، وأسامة بن شريك الذبلي ؓ.

(٢) ينظر: شرح ابن بطلال على البخاري، ١٠/١٨١، البرهان في علوم القرآن، ٢/٦٧، عمدة القاري، ٢٣/٦٣. وللجمع بين الآية والحديث وجوهٌ أخرى، ذكرها أهل العلم. ينظر: مفتاح دار السعادة، ١/٨-٩، فتح الباري، ١١/٢٩٥-٢٩٦.

بِالْحَبَابِ ﴿ [ص:٣٢]، والمراد الشمس، والتصريح بما هو مجرد توضيح -أيضا-
وارد في النصوص وفي لغة العرب، ولا إشكال فيه -أيضا-.

قوله: «ولا نأمنُ عليهم»؛ لأنَّ الإنسان ما دامت رُوْحُه في جسده لا يُؤمن عليه
أن يزلَّ، وهذا منهج يرسمُه ويتَّخِذه المسلم لنفسه ولغيره، وأنَّه مهما بلغ من
الإحسان في نفسه عليه ألاَّ يجزم بأنَّه ناجٍ؛ بل يخاف الله ويرجوه.

قوله: «ولا نشهدُ لهم بالجنة» لا نشهد بالجنة إلا لمن شهد له النبي ﷺ،
كالعشرة^(١)، والحسن والحسين^(٢)، وثابت بن قيس^(٣) وغيرهم، أمَّا من عداهم؛
فهم في هذه المنزلة، يُرجى لهم الثواب، ويُخشى عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة،
وسياتي بحث هذه المسألة وهي جواز حكم الشهادة للمؤمن المحسن بالجنة من

(١) أي: العشرة الذين بشرهم النبي ﷺ بالجنة، وقد جاءت في حديث أخرجه أبو داود، أول كتاب
السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٤٨)، والترمذي، أبواب المناقب، باب (٣٧٤٨)، وابن ماجه، فضائل
أصحاب رسول الله ﷺ، فضائل العشرة ﷺ، (١٣٣)، وأحمد، (١٦٩٧)، من حديث سعيد بن زيد،
أن رسول الله ﷺ قال: «عشرة في الجنة: أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان، وعلي، والزبير،
وطلحة، وعبد الرحمن، وأبو عبيدة، وسعد بن أبي وقاص». قال: فعد هؤلاء التسعة وسكت عن
العاشر، فقال القوم: نشدك الله، يا أبا الأعور، من العاشر؟ قال: نشدتموني بالله، أبو الأعور في
الجنة»، قال الترمذي: «أبو الأعور هو: سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل»، واللفظ للترمذي،
وللحديث شواهد من حديث أنس بن مالك، وأبي هريرة، وعبد الرحمن بن عوف، وغيرهم من
الصحابة، ﷺ، وصححه جمعٌ من أهل العلم منهم ابن حبان، (٧٠٠٢).

(٢) أخرجه الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب،
والحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ، (٣٧٦٨)، وقال: «حديثٌ حسن صحيح»، وأحمد، (١٠٩٩٩)،
وابن حبان، (٦٩٥٩)، والحاكم، (٤٧٧٨)، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ: أن النبي ﷺ:
«الحسن والحسين سيذا شباب أهل الجنة»، وجاء من حديث حذيفة بن اليمان، وابن عمر،
وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٣٦١٣)، ومسلم، كتاب
الإيمان، باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله، (١١٩)، وأحمد، (١٢٥٩٤)، من حديث أنس بن مالك،
وفيه أن النبي ﷺ قال لثابت بن قيس: «هو من أهل الجنة».

عدمها، والجُمهور على أنه لا يُشهد إلا لمن شهد له النبي ﷺ (١).

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يُشهد لمن أنفقت ألسنة أهل الخير بالثناء عليه، كالأئمة المعروفين بالعلم والعمل والإخلاص؛ إذ إن المثنين عليهم شهودُ الله في أرضه (٢)، واستدلوا لهذا بحديث الميت الذي مرَّ بجنائزه على النبي ﷺ ومعه الصحابة، فأثنوا عليها خيرا، فقال النبي ﷺ: «وجبت» قالوا: وما وجبت؟ قال: «الجنة، أنتم شهود الله في أرضه» (٣).

قوله: «ونستغفر لمسيئهم ونخافُ عليهم، ولا نُقنطهم» المُسيءُ يستغفر ويُستغفر له، ويُخافُ عليهم من نصوص الوعيد التي وردت في حقهم ممَّا أساءوا فيه، لكن لا يقنطُ بنفسه ولا نقنطُه، ومن تقنيطه أن يقال له مثلما قال ذلك العابد عن أخ له مُذنب: «والله لا يغفر الله لفلان» (٤)، فأوبق بكلمته هذه دنياه وآخرته.

«وعلى المؤمن أن يعتقد الذي قاله الشيخ رحمه الله في حق نفسه، وفي حق غيره، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]»

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢/ ٤٨٤، ١١/ ٥١٨.

(٢) منهم أبو ثور، ويظهر أنه اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال في المنهاج: «والقول بكون الرجل المعين من أهل الجنة قد يكون سببه إخبار المعصوم، وقد يكون سببه تواطؤ شهادات المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض»، ثم استدل بحديث: «وجبت له الجنة». ينظر: النبوات لابن تيمية، ١/ ١٥٥، منهاج السنة، ٣/ ٤٩٧-٤٩٨.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، (١٣٦٧)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى، (٩٤٩)، والترمذي، (١٠٥٨)، والنسائي، (١٩٣)، وأحمد، (١٢٩٣٨)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وجاء من حديث عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وسلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

(٤) تقدم تخريجه ٢/ ١٨٥.

فَهُمْ يَتَّبِعُونَ الْوَسِيلَةَ وَهِيَ مَا يَفْعَلُونَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمُقَرَّبَةِ الَّتِي يَتَوَسَّلُونَ بِهَا إِلَى رِضَى اللَّهِ ﷻ وَمَغْفِرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ، وَحَالُ الْمُسْلِمِ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ دَائِرَةً بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، فَلَا يَأْمَنُ وَلَا يَأْسُ؛ بَلْ يَخَافُ وَيَرْجُو.

والمراد بالخوف الخوفُ النافع، الذي يحثُّ على العمل الصَّالح، ويكفُّ عن ضده.

وحال كثير من النَّاسِ بين إفراط وتفريط، ومن يوفق للوسط بأن يعمل الصَّالحاتِ ويخاف من ردها فقد وُفِّقَ لطريقة السَّلف من الصحابة ومن تبعهم بإحسان، لكن هناك صنف من النَّاسِ قد يتعبَّد عشرات السنين ومع ذلك لا يطمَعُ في الجنَّة حتَّى قال قائلهم بعد أن كان تعبَّد سبعين سنة: أكتفي بالاستعاذة من النار؛ لأنِّي لست بكفو للجنَّة، هذا حاله قريب من اليأس، نسأل الله العافية.

وفي المقابل مَنْ بمجرد أن يصلي ركعتين، أو يصوم يوماً، أو يفعل شيئاً من الأعمال الصالحة؛ ينتظر تسليم الملائكة عليه، وهناك مَنْ تدعى له الولاية وهو لم يعمل من الصالحات شيئاً، ولم يترك من المنكرات شيئاً، من هذا ما قاله الشعراني^(١) في طبقاته^(٢) في ترجمة وليٍّ من الأولياء -على حدِّ زعمه-: «وكان ﷺ لم يفعل حسنة قطُّ، ولم يترك جريمةً ولا منكرًا ولا فاحشةً إلا ارتكبها»، وكتب مالكُ النَّسخة السابق على هذا الكلام معلِّقاً: «إذا كان هذا ﷺ؛ فلعنة الله على مَنْ؟!».

(١) هو: عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي الشعراني الشاذلي المصري، صوفي مشارك في أنواع من العلوم، من مصنفاته: «الأجوبة المرضية»، و«أدب القضاة»، وغيرها، توفي سنة (٩٧٣ هـ). ينظر:

الكواكب السائرة للنجم الغزي، ٣/ ١٥٧، والأعلام للزركلي، ٤/ ١٨٠.

(٢) الكتابُ متداولٌ مطبوع، وهو في تراجم الصوفية، مليء بالضلالات والخرافات.

ولا شك أن النظرة للنفس وللغير بهذه الطريقة معناها ضياع للدين وللدنيا، وإهدارٌ لنصوص الكتاب؛ بل إهدار للدين بالكلية، فالدين أوامر ونواه، والتقوى فعل الأوامر وترك النواهي.

«وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَيُّ قَاتِلُونَ﴾ [البقرة: ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَأَيُّ قَاتِلُونَ﴾ [البقرة: ٤١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا الْكُفْرَ وَالْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ومدح أهل الخوف فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧]» الخشية هي منزلة أهل العلم؛ فالخشية خوفٌ يصحبه تعظيمٌ لله ﷻ، ولا تكون إلا من الله ﷻ، أما الخوف؛ فقد يحصل من غيره من الأشياء الضارة.

«وَالَّذِينَ هُمْ يَرْجُونَ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٨-٦٠]؛ أي: يعملون الصالحات من الصلاة، والصيام، والحج، والجهاد، وغيرها من الأعمال الصالحة، ومع ذلك قلوبهم وجلة أن تردّ عليهم أعمالهم، ولا تقبل منهم، ﴿أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦١]، وفي المُسند والترمذي عن عائشة ؓ قالت: قلت يا رسول الله! ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، أهو الذي يزني، ويشرب الخمر، ويسرق؟ قال: «لا، يا بنه الصديق، ولكنه الرجل يصوم، ويصلي، ويتصدق، ويخاف ألا يقبل منه»^(١).

(١) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة، (٣١٧٥)، وابن ماجه، أبواب الزهد، باب التوقي على العمل، (٤١٩٨)، وأحمد، (٢٥٩٠٠)، والحاكم، (٣٥٠٧)، من حديث عائشة ؓ، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وصححه ابن حجر في الفتح، ٢٩٩/٨، والعيني في عمدة القاري، ٧٠/١٩.

قال الحسن رضي الله عنه: عَمِلُوا - وَاللَّهِ - بِالطَّاعَاتِ، وَاجْتَهِدُوا فِيهَا، وَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ عَلَيْهِمْ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ جَمَعَ إِحْسَانًا وَخَشْيَةً، وَالْمُنَافِقُ جَمَعَ إِسَاءَةً وَأَمْنًا. انتهى» هذه حال الناس في القديم وفي الحديث، تجد الرجل الصالح يعمل الصالحات وهو وجلٌ خائف.

وتجدُ المسيء المفرط يعمل السيئات ويفرط في الواجبات، وإذا قيل له في ذلك، قال: «التَّقْوَى هَاهُنَا»، يجمعُ بين التفريط والإساءة والأمن من مكر الله، والله المستعان.

«وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، فتأمل كيف جعل رجاءهم مع إتيانهم بهذه الطاعات، فالرجاء إنما يكون مع الإتيان بالأسباب التي اقتضتها حكمة الله تعالى، شرعه وقدره وثوابه وكرامته» أمّا من يرجو مع الإساءة؛ فهذا متلاعب يضحك على نفسه، ويخادع ربه؛ لأنه يسيء ويرجو، والأصل أن يُحسِنَ ويرجو، أمّا إذا أساء؛ فلا بد أن يخاف عاقبة إساءته.

«ولو أنّ رجلاً له أرضٌ يُؤمّلُ أن يعودَ عليه من مغلّها ما ينفعه، فأهمّلها ولم يحرثها، ولم يبذرّها، ورجا أنّه يأتي من مغلّها مثل ما يأتي من حرث وزرع وتعاهد الأرض، لعدّه النَّاسُ من أسفّه السّفهاء، وكذا لو رجا وحسّن ظنه أن يجيئه ولدٌ من غير جماع، أو يصيرَ أعلمَ أهلِ زمانه من غير طلب العلم وحرص تامّ، وأمثال ذلك.

فكذلك من حسّن ظنه، وقوي رجأؤه في الفوز بالدرجات العُلى والنّعيم المُقيم من غير طاعة، ولا تقربٍ إلى الله تعالى بامثالٍ أو امره واجتنابِ نواهيه»
بعضُ الناس يقول: إنّ الدُّعاء مجردُ تحصيل حاصل لا أثر له ولا فائدة فيه؛

لأنَّ المرءَ إذا دعا فلا يخلو من حالين، فإن كان ما طلبه في دعائه مكتوبًا له؛ فسوف يحصل عليه سواء دعا أم لم يدع، وإن لم يكن مكتوبًا له؛ فلا فائدة في الدعاء! وردَّ ابنُ القيم في أوائل الجواب الكافي على قائل مثل هذا بقوله: «ظنت طائفة صحة هذا السؤال، فتركت الدعاء وقالت: لا فائدة فيه، وهؤلاء مع فرط جهلهم وضلالهم، متناقضون، فإن طرد مذهبهم يوجب تعطيل جميع الأسباب، فيقال لأحدكم: إن كان الشَّع والريُّ قد قدرا لك؛ فلا بد من وقوعهما، أكلت أو لم تأكل، وإن لم يُقدَّرا؛ لم يقعا، أكلت أو لم تأكل.

وإن كان الولد قدَّر لك؛ فلا بد منه، وطئت الزوجة أو الأمة أو لم تطأ، وإن لم يقدر لم يكن، فلا حاجة إلى التزويج والتسري، وهلم جرا.

فهل يقول هذا عاقلٌ أو آدميٌّ؟ بل الحيوان البهيم مفطور على مباشرة الأسباب التي بها قوامه وحياته، فالحيوانات أعقل وأفهم من هؤلاء الذين هم كالأنعام؛ بل هم أضل سبيلاً»^(١).

وهذه أسبابٌ نافعة يجعل الله النَّفْعَ فيها، وهي لا تؤثر بذاتها، ولا تنفع لذاتها، وبذل السبب مطلوبٌ شرعًا، وترك الأسباب قدحٌ في العقل، والاعتماد عليها قدحٌ في الدين، وهي ليست مهذرة، كما يقول بعضهم: إنَّها لا قيمة لها؛ بل تحصل الأمورُ عندها لا بها، كما قاله الأشاعرة في كلام يطول^(٢).

✦ [لوازم الرجاء]

«وممَّا ينبغي أن يُعلم أن من رجًا شيئًا استلزم رجاءه أمورًا:

◀ أحدها: محبة ما يرجوّه.

(١) الجواب الكافي، (ص: ١٦).

(٢) ينظر: تحفة المرید، (ص: ١٦٧).

◀ الثاني: خوفه من فواته.

◀ الثالث: سعيه في تحصيله بحسب الإمكان.

وأما رجاء لا يقارنه شيء من ذلك؛ فهو من باب الأمانى ونمثل لهذا برجاء الإنسان للولد، فالإنسان يرجو الولد؛ لأنه مجبول على محبة الولد، ومحبة ما يرجو هو الأمر الأول الذي يستلزمه الرجاء، فهو حاصل ومتحقق.

ويخاف هذا الإنسان من فوات الولد، فهو يخاف أن يفوته وقت النسل قبل أن يتزوج، ويخاف على فواته بعد أن يوجد؛ بل يكون خوفه على فوات هذا الولد أكثر من خوفه على نفسه، وهذا هو الأمر الثاني الذي يستلزمه الرجاء، فهو حاصل -أيضا-.

ثم إنه يسعى في تحصيله، ولا أحد ينتظر لتمطر عليه السماء ذهباً أو فضة؛ بل لا بد من السعي، وهذا الأمر الثالث الذي يستلزمه الرجاء، وفي الحديث: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله؛ لرزقكم كما يرزق الطير» لم يقل: إن أرزاقها تأتيها في أوكارها؛ بل قال: «تغدو خماصاً وتروح بطاناً»^(١)، وهكذا العبد يسعى في تحصيل المطلوب بحسب الإمكان.

«والرَّجاءُ شيءٌ، والأمانىُّ شيءٌ آخر، فكلُّ راجٍ خائفٌ، والسائر على الطريق إذا خاف أسرع السير مخافة الفوات، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ

(١) أي: تغدو بكرة وهي جياح، وتروح عشاء وهي ممتلئة الأجواف. النهاية في غريب الحديث، ٢/ ٨٠.
(٢) أخرجه الترمذي، كتاب الزهد، باب في التوكل على الله، (٢٣٤٤)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب التوكل واليقين، (٤١٦٤)، وأحمد، (٢٠٥)، وابن حبان، (٧٣٠)، والحاكم، (٧٨٩٤)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال الترمذي: «حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿ [النساء: ٤٨]، فالمشرك لا تُرجى له المغفرة؛ لأنَّ الله نفى عنه المغفرة، وما سواه من الذنوب في مشيئة الله، إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه».

المشرك لا تُرجى له المغفرة بمنطوق الآية، وما دون الشرك من المعاصي والسيئات والبدع التي لا تُخرج عن الملة، فهي تحت المشيئة.

والشرك الأكبر داخل دخولا أولياً في الآية، ولا خلاف في ذلك، ويبقى الشرك الأصغر، هل يدخل في عموم لفظ الشرك أو يدخل فيما دون ذلك فيُغفر؟ المسألة خلافية بين أهل العلم، ولفظ الشرك مخيفٌ سواء كان أكبر أو أصغر، ودخوله في عموم الشرك المنفي مغفرته في الآية ظاهرٌ عند جمع من أهل العلم^(١).

«وفي معجم الطبراني: «عند الله يوم القيامة ثلاثة دواوين: ديوان لا يغفر الله منه شيئاً، وهو الشرك بالله»، ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْفُرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، وديوان لا يترك الله منه شيئاً، وهو مظالم العباد بعضهم بعضاً، وديوان لا يعبأ الله به، وهو ظلم العبد نفسه بينه وبين ربه» هذا الحديث نسبه الشارح رحمته إلى الطبراني، وهو عند أحمد في مسنده^(٢).

(١) قال شيخ الإسلام في جامع الرسائل، ٢/ ٢٥٤: «وأعظم الذنوب عند الله الشرك به، وهو سبحانه لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، والشرك منه جليل ودقيق، وخفي وجلي».

(٢) أخرجه أحمد، (٢٦٦٧١)، والحاكم، (٨٨١٥)، من طريق صدقة بن موسى، عن أبي عمران الجوني، عن يزيد بن بانوس، عن عائشة رضي الله عنها، قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «صدقة ضعفه، وابن بانوس فيه جهالة»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، ١٠/ ٣٥١: «فيه صدقة بن موسى، وقد ضعفه الجمهور»، وقال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء، (ص: ١٣٥١): «وفيه صدقة بن موسى الدقيقي، ضعفه ابن معين وغيره»، وله شاهدٌ من حديث سلمان الفارسي مرفوعاً، أخرجه الطبراني في الكبير، (٦١٣٣)، والصغير، (١٠٢)، وقال: «لم يروه عن سليمان التيمي إلا يزيد بن سفيان تفرد به أبو الربيع»، ويزيد هذا ذكره الذهبي في الميزان، ٤/ ٤٢٦، وذكر أن له نسخة منكورة، وقال الهيثمي، ١٠/ ٣٤٨: «فيه يزيد بن سفيان بن عبد الله بن رواحة، وهو ضعيف، تكلم فيه ابن حبان، وبقيه رجاله ثقات».

[أسباب سقوط العقوبة] ❁

«وقد اختلفت عبارات العلماء في الفرق بين الكبائر والصغائر، وستأتي الإشارة إلى ذلك عند قول الشيخ رحمته الله: «وأهل الكبائر من أمة محمد في النار لا يُخلدون»، ولكن ثم أمرٌ ينبغي التفطنُ له، وهو أنَّ الكبيرة قد يقترن بها من الحياء والخوف والاستعظام لها ما يلحقها بالصغائر، وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها ما يلحقها بالكبائر، وهذا مرجعه إلى ما يقوم بالقلب، وهو قدرٌ زائدٌ على مجرد الفعل، والإنسان يعرف ذلك من نفسه وغيره».

يعني: أن هناك أثراً لما يحتف بالفعل من تعظيم الله ﷻ والخوف منه، ولا شك أن هذا يُخفف من أثر الذنب، أما الذنب ولو صغر مع الاستخفاف بمن عصاه؛ فلا شك أن هذا إساءة إلى إساءة، وذنوب إلى ذنب.

[السبب الأول: التوبة] ❁

«و-أيضاً- فإنه قد يُعفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يُعفى لغيره، فإنَّ فاعل السيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب عرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة^(١)، والسبب الأول التوبة، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ [مريم: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [البقرة: ١٦٠]».

التوبة بشروطها تجب جميع الذنوب بما في ذلك الشرك، فإسلام المرء يهدم ما كان قبله^(٢) والله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي

(١) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٧/ ٤٨٧-٥٠١.

(٢) إشارة إلى الحديث الذي أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج، (١٢١)، وأحمد، (١٨٠٥٥)، وابن خزيمة، (٢٥١٥)، والحاكم، (٥٣٣٠)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، وفيه: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما كان قبله؟».

حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ^{٦٦} وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ ﴿٧٠﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠]، فالتوبة تهدمُ الشرك وما دونه من عظام الأمور، وذكر منها في هذه الآية الزنا والقتل، ثم إن هذه التوبة لا تُمحى بها سيئاتهم فحسب؛ بل تبدلُ سيئاتهم حسنات: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، وهذا من فضل الله ﷻ والأسبابُ المذكورة في هذه الآية هي أعظم الأسباب الماحية لآثار الذنوب.

وإذا كان التبديل إلى الحسنات بسبب التوبة ثابتا بالنص القطعي من القرآن، فهل هذه الحسنات المبدلة من السيئات مثل الحسنات التي تُعمل ابتداء مضاعفة؟ وليتبين المقصود من السؤال نفترض المسألة في أخوين توأم: أحدهما يعمل بطاعة الله سبعين سنة، والثاني على العكس منه، يعمل بالمعاصي هذه المدة، ثم يتوب توبة نصوحًا قرب وفاته، فإذا قلنا: إن سيئاته تبدلُ حسناتٍ، فهل سيستويان بعد توبة الثاني؟

وهل تكون حسناته الناتجة من تبدلُ سيئاته إلى الحسنات بسبب توبته بعشر أمثالها، وتضاعف إلى أضعافٍ كثيرة مثل الحسنات الأصلية؟

شيخ الإسلام يقول: لا يوجد ما يمنع من ذلك، وفضل الله لا يُحد (١)، لكن المقرّر في آية الجاثية: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١]، أن العدل الإلهي يقتضي ألا يجعل الذي عمل بطاعته طول عمره كمن عمل بمعصيته طول عمره، وإن كانت سيئاته تبدلُ حسنات بسبب توبته.

(١) هذا مفهوم كلام شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ١٥/٥٤-٥٥. وفي تحفة المريد، (ص: ١٩١): «إذا صمم على المعصية، ثم تركها؛ فله حسنة من غير مضاعفة».

فالأظهر أنّ هذه الحسنات لا تُضاعف؛ لأنّ كل بدل يأخذ حكم أصله،
فالحسنات الأصلية مضاعفة، والحسنات المبدلة لها حكم أصلها فلا تُضاعف،
وهذا الذي يقتضيه عدل الله ﷻ.

«والتَّوبَةُ النَّصُوحُ، وهي الخَالِصَةُ لا يَخْتَصُّ بها ذَنْبٌ دُونَ ذَنْبٍ، لكن هل
تَتَوَقَّفُ صَحَّتْهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ عَامَّةً؟ حَتَّى لو تَابَ مِنْ ذَنْبٍ وَأَصْرَّ عَلَى آخَرَ
لَا تُقْبَلُ؟» يعني: هل يتوبُ من كل ما اقترفه من الذُّنُوبِ، أو يتوب من بعض ذنبه
دون بعض، كأن يتوب من الزَّنا -مثلا- وهو متلبس بالسَّرقة كذلك ولا يتوب منها؟
أو يتوب من السَّرقة وله ذنب آخر ولا يتوب منه؟ هذا محلُّ خلاف بين أهل العلم.
«وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تُقْبَلُ»^(١).

وهل يُجِبُّ الإسلامُ ما قبله من الشُّرك وغيره من الذُّنُوبِ وإن لم يُتَبَّ منها؟ أم
لا بُدَّ مع الإسلام من التَّوبَةِ من غير الشُّركِ حَتَّى لو أسلم وهو مصرٌّ على الزَّنا
وَشَرِبَ الخَمْرَ -مثلا-، هل يُؤَاخِذُ بما كان منه في كُفْرِهِ مِنَ الزَّنا وَشَرِبَ الخَمْرَ؟

أم لا بد أن يتوب من ذلك الذنب مع إسلامه؟

أو يتوب توبةً عامَّةً من كُلِّ ذَنْبٍ؟ وهذا هو الأصحُّ: أَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ التَّوبَةِ مع
الإسلام، وكونُ التَّوبَةِ سببًا لِعُفْرانِ الذُّنُوبِ وعدمُ المؤاخِذَةِ بها ممَّا لا خِلافَ فيه
بين الأُمَّةِ، وليس شيءٌ يكون سببًا لِعُفْرانِ جميعِ الذُّنُوبِ إلا التَّوبَةُ قال تعالى: ﴿قُلْ
يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ
الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذا لمن تاب؛ ولهذا قال: ﴿لَا تَقْنَطُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، وقال
بعدها: ﴿وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٤] الآية».

واختلفوا في أرجى آية في كتاب الله؟ فقال بعضهم: هي: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، ورُدَّ عليه أنها في التائب، وأمَّا قوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ ففيه التعليق بالمشيئة مع عدم التوبة، فأية النساء على هذا أرجى من آية الزمر؛ لأنَّ آية الزمر معلقة بالتوبة، ويدلُّ على تعليقها بالتوبة ما جاء بعدها من الآيات.

وقد أطال ابنُ القيم في مسألة التوبة وتقريرها وبيانها وما تتطلبه من شروط وأدابٍ وغيرها في كتابه «مدارج السالكين» في كلام طويل جداً^(١)، يحتاج إليه كل مسلم، لاسيما طالب العلم، وأوصى ﷺ بالاهتمام به والحرص عليه، وقال: «فهذه نبذة من بعض لطائف أسرار التوبة لا تستهزئ بها، فلعلك لا تظفر بها في مصنف آخر البتة، والله الحمد والمنة، وبه التوفيق»^(٢).

✦ [السبب الثاني: الاستغفار]

«السبب الثاني: الاستغفار، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، لكن الاستغفار تارة يُذكر وحده، وتارة يُقرن بالتوبة، فإن ذُكر وحده دخل معه التوبة، كما إذا ذُكرت التوبة وحدها شملت الاستغفار، فالتوبة تتضمن الاستغفار، والاستغفار يتضمن التوبة، وكلُّ واحدٍ منهما يدخل في مسمى الآخر عند الإطلاق.

وأما عند اقتران إحدى اللفظتين بالأخرى؛ فالاستغفار طلبٌ وقاية شرٍّ ما مضى، والتوبة الرجوع وطلبٌ وقاية شرٍّ ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله،

(١) ينظر: مدارج السالكين، ١/ ١٩٦-٤٠٢.

(٢) مدارج السالكين، ١/ ٢٤٢.

ونظير هذا الفقير والمسكين، إذا ذكر أحد اللَّفْظَيْن شَمَلَ الآخر، وإذا ذكرا معًا كان لكلِّ منهما معنًى، قال تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَحَفُّوهَا وَتَوْتُوها الْفُقَرَاءَ فَهُوَ حَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

في الآية الأولى ذكر أنّ في كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين، وفي الآية الثانية أنّ في كفارة الظهار إطعام ستين مسكينًا، لكن لو أطعم فقراء أجزاء بلا شك، بدلالة الآية الثالثة التي ذكر فيها الفقراء، ولو تصدق على المسكين أجزاءه -أيضا-.

«لا خلاف أنّ كلّ واحد من الاسمين في هذه الآيات لما أُفرد شمل المُقَلِّ والمُعَدَم» المعدم بكسر الدال، يعني: العادم تمامًا لما يُمكن أن يُستفاد منه، ويجوزُ بفتح الدال: المعدم، وبمعناه: المعدوم^(١)، وجاء في الحديث في وصف خديجة للنبي ﷺ: «وتكسب المعدوم» على ما جاء في رواية الصحيح^(٢).

«ولمّا قرن أحدهما بالآخر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] الآية، كان المراد بأحدهما المقلِّ، والآخر المعدم على خلاف فيه»، يعني: أنه إذا ذكر المسكين والفقير معًا، كان لكلِّ واحدٍ منهما حينئذٍ معناه الخاص، كما في آية مصارف الزكاة: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠].

(١) ينظر: تهذيب اللغة، ١٤٩/٢، المجموع المغيب، ٤١١/٢، غريب الحديث لابن الجوزي، ٧٤/٢، قال البغوي: «وتكسب المعدوم، وفي بعض الروايات: وتكسب المعدم، وهو الأصوب». شرح السنة، ٣١٩/١٣.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: «وتكسب المعدوم» البخاريُّ، بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، (٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، (١٦٠)، من حديث عائشة ؓ.

لكن اختلفوا، هل الفقر أشدُّ أو المسكنة؟

والجمهور على أنَّ الفقر أشدُّ، وأنَّ الفقير هو الذي لا يملك شيئاً، والمسكين من يملك دون الكفاية^(١)، وقال الحنفية والمالكية بالعكس^(٢).

«وكذلك الإثم والعُدوان، والبرُّ والتقوى، والفُسوق والعصيان، ويقرب من هذا المعنى الكُفر والنِّفاق؛ فإنَّ الكفر أعمُّ، فإذا ذكر الكفرُ شمل النِّفاق، وإذا ذُكِرَا معاً كان لكلُّ منهما معنى، وكذلك الإيمان والإسلام على ما يأتي الكلام فيه - إن شاء الله تعالى -».

✦ [السبب الثالث: الحسنات]

«السبب الثالث: الحسنات، فإنَّ الحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها، فالويلُ لمن غلبت آحاده أعشاره» لو قال: «عشراته»؛ لكان أصح وأولى؛ لأنَّ الأعشار جمعُ عُشرٍ، والعُشر معروفٌ أنَّه أقلُّ من الواحد، والمراد هنا العشرات من الحسنات، لا عُشرها؛ لأنَّ الحسنة بعشر أمثالها، أمَّا السيئة؛ فجزء سيئة سيئة مثلها.

«وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، وقال ﷺ: «وَاتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا»^(٣).

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر، ٣/٣٤٣، نهاية المحتاج، ٦/١٥٥، شرح منتهى الإرادات، ١/٤٥٣.

(٢) ينظر: مجمع الأنهر، ١/٢٢٠، التاج والإكليل، ٣/٢١٩.

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في معاشره الناس، (١٩٨٧)، وقال: «حسن صحيح»، وأحمد، (٢١٣٥٤)، والحاكم، (١٧٨)، من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وقال الذهبي: «على شرطهما». وأخرجه الترمذي، (١٩٨٧)، وأحمد، (٢٢٤٠٩)، من حديث معاذ رضي الله عنه، أيضاً، قال الترمذي: «والصحيح حديث أبي ذر»، وقد توسع في تخريجه والكلام على أسانيده الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم، ٢/٤٦٥، وما بعدها.

[السبب الرابع: المصائب الدنيوية]

«السببُ الرَّابِعُ: المصائبُ الدُّنْيَوِيَّةُ، قال ﷺ: «ما يصبُّ المؤمنَ من وصبٍ ولا نصبٍ ولا غمٍّ ولا همٍّ ولا حزنٍ حتَّى الشوكة يُشاكها إلا كفرَ بها من خطاياها»^(١)، وفي المسند أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، قال أبو بكر: يا رسول الله، نزلت قاصمة الظهر، وأينا لم يعمل سوءًا؟ فقال: «يا أبا بكر ألسنتَ تنصبُ؟ ألسنتَ تحزنُ؟ ألسنتَ يُصيبك اللأواءُ؟ فذلك ما تُجزون به»^(٢)، الحديثُ فيه كلامٌ لأهل العلم، لكن يثبت بشواهد.

«فالمصائبُ نفسُها مكفرةٌ، وبالصبرِ عليها يُثابُّ العبدُ، فالصبرُ والتسخطُ أمرٌ آخرٌ غير المصيبة، فالمصيبةُ من فعل الله لا من فعل العبد، وهي جزاءٌ من الله للعبدِ على ذنبه، ويكفرُ ذنبه بها، وإنما يُثابُّ المرءُ ويأثمُ على فعله، والصبرُ والسخطُ من فعله، وإن كان الثوابُ والأجرُ قد يحصلُ بغير عملٍ من العبد؛ بل هديّة من الغير أو فضل من الله من غير سببٍ، قال تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]،

(١) أخرجه البخاري كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض، (٥٦٤١)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن، (٢٥٧٣)، والترمذي، (٩٦٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ ابن عدي في الكامل، ٦/ ٣٢٧، من حديث ابن عباس، وفي إسناده علي بن عاصم، وهو ضعيف، كما قال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، (٤٥٦٩). وأخرجه أحمد، (٦٨)، وأبو يعلى، (٩٨)، وابن حبان، (٢٩٢٦)، والحاكم، (٤٤٥٠)، والبيهقي، (٦٥٣٦)، من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي بكر بن أبي زهير، قال: أخبرت أن أبا بكر قال: يا رسول الله، كيف الصلاح بعد هذه الآية: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾، [النساء: ١٢٣]، فكل سوء عملنا جزينا به؟ فقال رسول الله ﷺ: «غفر الله لك يا أبا بكر، ألسنتَ تمرضُ؟...» فذكر الحديث، وهذا لفظ أحمد، وحديث إسماعيل هذا صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وفي إسناده ابن أبي زهير، مستور لم يذكر بجرح ولا تعديل، وبينه وبين أبي بكر الصديق انقطاع، وله شواهد من حديث أبي هريرة، وعائشة، وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم.

فنفسُ المرضِ جزاءٌ وكفَّارةٌ لما تقدَّم.

وكثيراً ما يفهم من الأجر عُفْرانُ الذُّنوبِ، وليس ذلك مدلوله، وإنما يكون من لازمه».

يعني: أن المصائب كفَّاراتٌ للذُّنوبِ، وجاء ما يدلُّ على هذا، وجاء ما يدلُّ على أنَّها تُرفعُ بها الدَّرجاتُ، فيترتَّبُ عليها ثوابٌ وإن كانت من فعل الله لا من فعل العبد، والمرءُ إنَّما يُثابُّ على فعله، لكن هذا من فضل الله ﷻ (١).

لكن هل يثبَّتُ التكفير للذُّنوبِ بمجردِ المصيبة ولو لم يصبر، أو لا بدُّ لحصوله من الصبر الذي هو من فعل الذي أصابته المصيبة؟

ذهب بعضهم إلى أنه لا بدَّ من الصَّبر (٢)، وقال بعضهم: إن مجرد الإصابة بالمصيبة يُكفِّرُ الله بها الذُّنوبِ، وأجرُ الصبرِ قدرٌ زائدٌ على ذلك (٣)، وكأنَّ الحافظ

(١) ينظر: فتح الباري، ١٠/١٠٥.

(٢) قال الباجي: «فأعلم النبي ﷺ أن ذلك كله يكفر به من خطاياهم ومعنى ذلك - والله أعلم - إذا صبر واحتسب». المنتقى شرح الموطأ ٧/٢٥٩.

(٣) قال شيخ الإسلام: «والدلائل على أن المصائب كفارات كثيرة، إذا صبر عليها أثيب على صبره، فالثواب والجزاء إنما يكون على العمل - وهو الصبر -، وأما نفس المصيبة؛ فهي من فعل الله، لا من فعل العبد، وهي من جزاء الله للعبد على ذنبه وتكفيره ذنبه بها، وفي المسند: «أنهم دخلوا على أبي عبيدة بن الجراح وهو مريض، فذكروا أنه يؤجر على مرضه، فقال: ما لي من الأجر ولا مثل هذه، ولكن المصائب حطة» فبين لهم أبو عبيدة ﷺ أن نفس المرض لا يؤجر عليه؛ بل يكفر به عن خطاياهم، وكثيراً ما يفهم من الأجر عُفْرانُ الذُّنوبِ، فيكون فيه أجر هذا الاعتبار». مجموع الفتاوى، ٣٠/٣٦٣.

وقال ابن القيم: «وذكر عن أبي معمر الأزدي، قال: «كنا إذا سمعنا من ابن مسعود شيئاً نكرهه سكتنا حتَّى يفسره لنا، فقال لنا ذات يوم: ألا إن السقم لا يكتب له أجر، فساءنا ذلك، وكبر علينا، فقال: ولكن يكفِّرُ به الخطيئة، فسرنا ذلك وأعجبنا»، وهذا من كمال علمه وفقهه ﷺ، فإن الأجر إنَّما يكون على الأعمال الاختيارية، ومما تولد منها، كما ذكر الله سبحانه النوعين في آخر سورة التوبة في قوله في المباشر من الإنفاق وقطع الوادي: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾، وفي المتولد من إصابة الظمأ والنصب =

ابن حجر دعم هذا القول^(١).

✽ [أسباب أخرى]

«السَّببُ الخَامِسُ: عذابُ القبر، ويأتي الكلامُ عليه -إن شاء الله تعالى-.

السببُ السَّادِسُ: دعاءُ المؤمنين واستغفارُهم في الحياة وبعد الممات.

السببُ السَّابِعُ: ما يُهدى إليه بعد الموتِ من ثوابِ صدقةٍ أو قراءةٍ أو حجٍّ أو نحو ذلك، ويأتي الكلامُ على ذلك -إن شاء الله تعالى- «على الخلاف بين أهل العلم فيما يصل من ثواب الأعمال الصالحة بعد اتِّفاقهم على أنَّ الدعاء والصدقة وكذلك الحج والعمرة التي جاءت بها النُّصوص يصل ثوابها إلى مَنْ فَعَلَتْ له أو أهدي ثوابها إليه^(٢).

والجُمهورُ على أنَّ كلَّ قربةٍ فعلها المسلمُ ثمَّ أهدى ثوابها لمن شاء من حيٍّ أو ميِّتٍ، أنَّها تصل، وبعضُهم يقتصر على ما ورد فيه النصُّ^(٣).

«والسببُ الثَّامِنُ: أهوالُ يومِ القيامةِ وشدائده.

السببُ التَّاسِعُ: ما ثبت في الصحيحين أنَّ المؤمنين إذا عبروا الصَّراطَ؛ وقفوا على قَنْطَرَةٍ بين الجنَّةِ والنَّارِ، فيُقْتَصَرُ لبعضهم من بعضٍ» ويكون هذا الاقتصاص بمجرد التطيب، وإرضاء الخصم، إما بتكفير سيئاته، أو بزيادة حسناته «فإذا هُذِّبوا

= والمخمصة في سبيله وغيظ الكفار: ﴿إِلَّا كُنِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾، فالثواب مرتبط بهذين النوعين، وأما الأسقام والمصائب؛ فإنَّ ثوابها تكفير الخطايا». عدة الصابرين، (٨٦).

(١) ينظر: فتح الباري، ١٠/١٠٥، ١٠٩-١١٠.

(٢) ينظر: المغني، ٢/٤٢٣، شرح مسلم للنووي، ٧/٩٠، مجموع الفتاوى، ٢٤/٣٠٩، ٣١٥، ٣٦٦، تفسير ابن كثير، ٧/٤٦٥.

(٣) ينظر: فتاوى العز بن عبد السلام، (٤٧)، شرح العقيدة الطحاوية، ٢/٦٦٤، المبدع في شرح المقنع، ٢/٢٨١، مغني المحتاج، ٤/١١١، مواهب الجليل، ٢/٥٤٣، حاشية ابن عابدين، ٢/٢٤٣.

وَنُقُوا أُذُنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ^(١)» الفزع والخوف والأهوال والشدائد ليست من عمل الإنسان، لكن عُدَّتْ بمثابة المصائب له، فيُكْفَرُ بها من سيئاته .

«السبب العاشر: شفاعَةُ الشَّافِعِينَ، كما تقدَّم عند ذكر الشَّفَاعَةِ وَأَقْسَامِهَا.

السببُ الحادي عشر» ذكر الشارح في البداية أنَّها عشرة أسباب على سبيل الاستقراء، ثم قال: «السبب الحادي عشر» والزيادة مقبولة، وكلُّ ما ذكره مأخوذاً من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢)، «عَفُوُّ أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ من غير شفاعَة، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فَإِن كَانَ مَمَّنْ لَمْ يَشَأِ اللهُ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ؛ لِعِظَمِ جُرْمِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ دُخُولِهِ إِلَى الْكَبِيرِ؛ لِيَخْلُصَ طَيْبُ إِيْمَانِهِ مِنْ حُبْثِ مَعَاصِيهِ» كما يُدْخِلُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ إِلَى الْكَبِيرِ لِتَخْلُصَ مِنَ الشَّوَابِ، كذلك يدخل المسلم الذي مات على: «لا إله إلا الله» بسبب ذنوبه ومعاصيه؛ لِيُنْتَقَى وَيُخْلَصَ مِنْهَا.

«فلا يبقى في النَّارِ من في قلبه أذنى أذنى أذنى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ من إيمان؛ بل من قال:

لا إله إلا الله، كما تقدَّم من حديث أنس رضي الله عنه^(٣).

وإذا كان الأمرُ كذلك امتنع القَطْعُ لأحدٍ معيّنٍ من الأُمَّةِ غيرَ من شهد له الرسول صلى الله عليه وآله بالجنة، ولكن نرجو للمُحْسِنِينَ ونخافُ عليهم» وبالأولى والأحرى أن نخافَ على المسيئين؛ لأنَّ المحسنين يرجى لهم الثواب بأعمالهم الصالحة في مقابل أننا لا نجزم لهم بهذا الثواب، وإذا كُنَّا نرجو للمحسنين؛ فمن باب أولى أن نخافَ على المسيء.

(١) أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب قصاص المظالم، (٢٤٤٠)، وأحمد، (١١٠٩٥)، من

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولم يخرج مسلم.

(٢) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٧/ ٤٨٧-٥٠١.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب كلام الرب صلى الله عليه وآله يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، (٧٥١٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (١٩٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

[الجمع بين الخوف والرجاء] ❁

«قوله: «والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة» يجب أن يكون العبد خائفًا راجيًا؛ فإن الخوف المحمود الصادق ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط.

والرجاء المحمود رجاء رجل عمل بطاعة الله على نور من الله، فهو راج لثوابه، أو رجل أذنب ذنبًا ثم تاب منه إلى الله، فهو راج لمغفرته، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَولئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨].

الخوف والرجاء النافعان هما ما يبعثان على العمل، أما أن تخاف وأنت مستمرٌّ في عصيانك وغيك وضلالك، فهذا الخوف لا ينفعك، وكذلك الرجاء، إذا كنت ترجو الله ﷻ وأنت مصرٌّ على ذنوبك، فهذا غرور واستدراج، نسأل الله العافية.

«أما إذا كان الرجل متماديًا في التفريط والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عمل؛ فهذا هو الغرور والتمني والرجاء الكاذب، قال أبو علي الروذباري^(١) رحمه الله: الخوف والرجاء كجناحي الطائر، إذا استويا استوى الطير وتم طيرانه، وإذا نقص أحدهما وقع فيه النقص، وإذا ذهب صار الطائر في حد الموت».

إذا تعطل كلا جناحي الطائر؛ ذهبت الفائدة منهما بالكلية، ولم يستطع أن يطير أصلاً، فإذا توازن الجناحان وصارا على حد سواء؛ استوى الطيران واعتدل، وإذا ارتفع أحدهما وانخفض الآخر؛ صار في الطيران من الخلل بقدره، وعلى هذا يجب أن يكون الخوف والرجاء مستويين في حياة المسلم، لا يزيد أحدهما على الآخر،

(١) هو: محمد بن أحمد بن القاسم، أبو علي الروذباري، المصري، كان فقيهاً عالماً محدثاً، من كبار الصوفية، (ت: ٣٢٢هـ). ينظر: تاريخ بغداد، ١/ ٣٢٩-٣٣٣، تاريخ الإسلام، ٧/ ٤٦٩.

لا يزيد خوفه، فيدعوه ذلك إلى اليأس والقنوط، ولا يزيد رجاءه، فيحمله ذلك على الأمن من مكر الله؛ بل لا بد من الاستواء.

وبعضهم يقول: إنَّه في حال الصحة يُغلبُ العبد الخوف؛ ليزداد في العمل ويُشمر ويجدد ويجتهد فيما يُوصله إلى الله ﷻ، وفي حال المرض يُغلبُ جانب الرجاء لِيتمنَّى لقاء الله (١).

«وقد مدح الله أهل الخوف والرجاء بقوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قِنْتُءَآ أَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩] الآية» قانت آناء الليل، يعني: يُحيي الليل كله ساجدا وقائما (٢)، ومع ذلك يحذر الآخرة ويرجو رحمة الله؛ فهو عمل وأحسن العمل، ومع ذلك يحصل منه الخوف، كما يحصل منه الرجاء.

«وقال تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] الآية، فالرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك؛ لكان أمناً، والخوف يستلزم الرجاء، ولولا ذلك؛ لكان قنوطاً ويأساً، وكلُّ أحدٍ إذا خفَّته هربت منه إلا الله تعالى، فإنَّك إذا خفَّته هربت إليه، فالخائف هاربٌ من ربه إلى ربه» كما ورد أن النبي ﷺ كان يدعو فيقول في دعائه: «اللهم أعودُ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عُقوبتك، وأعودُ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك» (٣).

قد يقول قائل: إنَّ عموم المسلمين خوفهم من عذاب الله، يخافون من النار ويخوفون بالنار، ويرجون ثواب الله وجنته، فهم في الحقيقة يخافون النار ويرجون

(١) قال ابن القيم في المدارج، ١/ ٥١٣: «هذه طريقة أبي سليمان وغيره».

(٢) ينظر: تفسير البغوي ١/ ٢٩٠.

(٣) أخرجه مسلم كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (٤٨٥)، وأبو داود، (٨٧٩)، والترمذي، (٣٤٩٣)، والنسائي، (١٦٩)، وابن ماجه، (٣٨٤١)، ومالك، (٧٢٥)، وأحمد، (٢٤٩٥٠)،

من حديث عائشة ؓ.

الجنة؛ ولذلك قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]: من كان خوفه من أجل النار، ومن كان رجاءه من أجل الجنة، فهو مشرك!

لكن هذا الكلام ليس صحيحًا، فالذي يخاف النار لا يخافها لذاتها، إنما يخافها بالنظر إلى من خلقها وسلطها على عصاته، ونظيره في الدنيا أنك إذا رأيت عصا أو سيفًا ملقئًا على الأرض لم تخف منه، لكن إن رأيت السيف بيد رجل يهزه أمامك خفت منه عندئذٍ، فالخوف هنا في الحقيقة من حامل السيف لا من السيف نفسه، وهكذا نار يوم القيامة، فخوف المؤمنين ليس منها في الحقيقة، إنما خوفهم من خالقها الذي أعدها للعصاة، يُعذبهم بها، فهم يخافون من الله أن يعذبهم بهذه النار.

«وقال صاحبُ «منازل السَّائرين» رحمته (١): الرجاءُ أضعفُ منازل المُريد، وفي كلامه نظرٌ؛ بل الرجاءُ والخوفُ على الوجه المذكور من أشرف منازل المُريد» المريد اصطلاح صوفيُّ يراد به: التابع لشيخه، والخاضع له، والذي يمثل كل ما يُمليه شيخه عليه (٢)، ووجه ابن القيم رحمته كلام صاحب «منازل السائرين» في شرحه: «مدارج السالكين» (٣).

«وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: «يقولُ اللهُ تعالى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلِيظُنُّ بِي مَا شَاءَ» (٤)، وفي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قبل

(١) منازل السائرين، (ص: ٣٣).

(٢) ينظر: معجم ألفاظ الصوفية، (ص: ٢٦٢)، معجم ألفاظ العقيدة، (ص: ٣٧١).

(٣) ينظر: مدارج السالكين، ٢/ ٣٨-٥٢.

(٤) أخرجه أحمد، (١٦٠١٦)، والدارمي، (٢٧٧٣)، وابن حبان، (٦٣٣)، والطبراني، (٢١٠)، والحاكم،

(٧٦٠٣)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وقال

الذهبي: «صحيح، وعلى شرط مسلم».

موته بثلاث: «لا يموتنَّ أحدكم إلا وهو يُحسِنُ الظنَّ بربه»^(١)؛ ولهذا قيل: إنَّ العبدَ ينبغي أن يكون رجأؤه في مرضه أرجحَ من خوفه، بخلاف زمن الصِّحَّة فإنه يكون خوفه أرجحَ من رجائه.

وقال بعضهم: من عبد الله بالحُبِّ وحده؛ فهو زنديقٌ، ومن عبده بالخوفِ وحده؛ فهو حُروريٌّ، ومن عبده بالرجاء وحده؛ فهو مرجئٌ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء؛ فهو مؤمنٌ موحدٌ^(٢) يذكر عن رابعة العدوية^(٣) أنَّها كانت تقول: «ما عبدتك رجاءً لثوابك، ولا خوفاً من عقابك»^(٣) ونُقِلَ أنَّها كانت تقول: إنَّها عبدته حُبًّا له، فهذه المرأة ينطبق عليها هذا الكلام الذي ذكره الشارح، وهو مأخوذٌ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(٤).

ولا شك أن من يدعي حُبَّ الله، ولا يخاف عقابه، ولا يرجو ثوابه أن محبته ليست محبةً في الحقيقة؛ لأنَّها لا تطابق ما جاء عنه ﷺ.

«ولقد أحسن محمود الوراق^(٥) في قوله:

لو قد رأيت الصغيرَ من عمَلٍ الخيرِ ثوابًا عجبتَ من كِبَرِه

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت، (٢٨٧٧)، وأبو داود، (٣١١٣)، وابن ماجه، (٤١٦٧).

(٢) هي: رابعة العدوية، أم عمرو بنت إسماعيل، العتكية، البصرية، كانت زاهدة، عابدة، حمل الناس عنها حكمة كثيرة، لها أخبار في العبادة والنسك، ولها شعر، (ت: ١٨٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٤١/٨، وفيات الأعيان، ٢/٢٨٥.

(٣) ينظر: نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، (ص: ٧٣)، الدر المنثور في طبقات ربات الخدور، (ص: ٢٠٣).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٠/٨١، العبودية، (ص: ١١٢)، أمراض القلوب وشفائها، (ص: ٧٥).

(٥) هو: محمود بن حسن الوراق البغدادي، شاعر من العصر العباسي الأول، كان خيرًا، شاعرًا، مجودًا، سائر النظم في المواعظ، (ت: ٢٣٠هـ). ينظر: طبقات الشعراء، (ص: ٦٧)، تاريخ بغداد، ١٣/٨٧، فوات الوفيات، ٤/٧٩.

أَوْ قَدْ رَأَيْتَ الْحَقِيرَ مِنْ عَمَلِ الشَّرِّ جِزَاءً أَشْفَقْتَ مِنْ حَذْرِهِ^(١)

قوله: «ولا يخرجُ العبدُ من الإيمانِ إلا بـجُحودٍ ما أدخله فيه» يُشيرُ الشَّيخُ رحمته الله إلى الردِّ على الخوارجِ والمعتزلة في قولهم بخُروجِهِ من الإيمانِ بارتكابِ الكبيرة، وفيه تقريرٌ لما قال أولاً: إنه لا يُكفِّرُ أحدٌ من أهلِ القبلةِ بذنبٍ ما لم يستحلَّه، وتقدم الكلامُ على هذا المعنى».

❖ [ما يقع عليه اسم الإيمان واختلاف الناس فيه]

«قوله: «والإيمانُ هو الإقرارُ باللسانِ، والتصديقُ بالجنانِ، وجميعُ ما صحَّ عن رسولِ الله صلى الله عليه وآله من الشَّرْعِ والبيانِ، كلُّهُ حقٌّ، والإيمانُ واحدٌ، وأهله في أصله سواء، والتفاضلُ بينهم بالحشية والنُّقى، ومخالفةِ الهوى وملازمةِ الأولى».

اختلف النَّاسُ فيما يقعُ عليه اسمُ الإيمانِ اختلافاً كثيراً، فذهب مالكٌ، والشافعيُّ، وأحمدُ، والأوزاعيُّ^(٢)، وإسحاقُ بنِ راهويه^(٣)، وسائرُ أهلِ الحديثِ، وأهلُ المدينة رحمته الله، وأهلُ الظَّاهرِ، وجماعةٌ من المتكلمين - إلى أنَّه تصديقُ بالجنانِ، وإقرارٌ باللسانِ، وعملٌ بالأركانِ^(٤)».

(١) نسبها إليه ابن عبد البر، ونقلها منه الزرقاني. ينظر: الاستذكار، ٦٠١/٨، شرح الزرقاني على الموطأ، ٦٦٩/٤.

(٢) هو: أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، (ت: ١٥٧ هـ)، أخرج له الجماعة، له مصنفات، منها: «السنن في الفقه»، و«المسائل». ينظر: تاريخ دمشق، ٣٥/١٤٧، تهذيب الكمال، ١٧/٣٠٧.

(٣) هو: إسحاق بن راهويه الشافعي المروزي الحنظلي التميمي، قرين الإمام أحمد، كان أحد أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، (ت: ٢٣٨ هـ)، أخرج له الجماعة. ينظر: تاريخ بغداد، ٧/٣٦٢، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ٨٣/٢.

(٤) ينظر: صحيح ابن حبان، ١/٤٤٢، الأربعون حديثاً للأجري، (ص: ١٠٨)، الإيمان لابن منده، (ص: ٣٦٢)، أصول اعتقاد أهل السنة، ١/٢٠٢، ٥/٨٨٩.

[مذهب عامة السلف وجمهور الأئمة]

يقرّر الماتين الطحاويّ رحمه الله أنّ الإيمان إقرارٌ باللسان، وإذعانٌ وتصديقٌ بالقلب، ولا يُدخل العمل في مسمّى الإيمان، وهذا هو المعروف عند أصحاب أبي حنيفة.

وعامة السلف وجمهور الأئمة على أنّ الإيمان: «قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان».

والمعتزلة يوافقون أهل السنة على هذا التعريف، وجعل بعضهم الفرق بين قول المعتزلة، وقول السلف - هو أنّ المعتزلة جعلوا العمل ركناً وشرط صحة، وأمّا أهل السنة فجعلوه شرط كمال، هذا ما قرره ابن حجر وغيره^(١).

لكن الصواب أنّ العمل؛ أي: جنسه لا مفرداته وآحاده - شرط صحة عند السلف، والمعتزلة يجعلون مفردات العمل شرطاً للصحة، هذا الذي قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(٢).

= قال الإمام البخاري رحمه الله: «كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلا عن من قال: الإيمان قول وعمل». أصول اعتقاد أهل السنة، ٥/ ٨٨٩.

وقال ابن عبد البر: «أجمع أهل الفقه والحديث على أنّ الإيمان قول وعمل». التمهيد، ٩/ ٢٣٨. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «المأثور عن الصحابة، وأئمة التابعين، وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث، وهو المنسوب إلى أهل السنة: أنّ الإيمان قول وعمل». مجموع الفتاوى، ٧/ ٥٥٥.

(١) قال ابن حجر في فتح الباري، ١/ ٤٦: «السلف قالوا: هو اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته، والسلف جعلوها شرطاً في كماله». وينظر: نواهد الأبيكار، ١/ ٢٩٥، إرشاد الساري، ١/ ٨٦، لوائح الأنوار السننية، ٢/ ٢٩١.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٧/ ١٤٢، ٦١١، الصارم المسلول، (ص: ٥٢٠).

وردَّ الشيخ ابن باز في مقابلة له مع إحدى المجلات على الذي يجعلُ العمل شرطَ كمالٍ، فقال: من يقول: إنَّ العمل شرطُ كمالٍ؛ فهو مرجئٌ؛ لأنَّ معنى شرط الكمال أنَّه يمكن أن يُستغنى عنه، فيعود أنَّه ليس بشرط أصلاً، حيثُ يصحُّ الإيمانُ بدونهِ، وهذا نوع تناقض.

والمقصود أن هناك فرقاً بين كون العمل شرطاً، وبين كونه شرطَ كمالٍ، فكونه شرطاً معناه: أن لا يصحُّ المشروط إلا به، كما هو معروف، أما كونه شرطَ كمالٍ؛ فمعناه أن المشروط يصحُّ بدونهِ.

وعلى كل حال المقرَّر عند السلف أنَّ جنس العمل شرط صحة، لا مفرداته وآحاده، ثمَّ هل يتصور أن شخصاً ينطق بالشهادتين ويعتقد الإيمان، ثمَّ لا يعمل بأيِّ عملٍ من أعمال شرائع الإسلام؟!!

يقول شيخ الإسلام: لا يمكن أن يُتصوَّر ذلك، ولا يقول بذلك إلا المرجئة الذين لا يرون العمل داخلاً في الإيمان أصلاً.

ولا يرى جمهور السلف في مفردات الأعمال ما تركه يُناقض أصل الإيمان إلا الصلاة، حيثُ يرون أن تركها كفرٌ^(١)، والأدلة على ذلك ظاهرة.

(١) قال شيخ الإسلام: «وتكفير تارك الصلاة هو المشهور المأثور عن جمهور السلف من الصحابة والتابعين». مجموع الفتاوى، ٩٧/٢٠، ويدلُّ له قول عبد الله بن شقيق العقيلي: «كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة»، أخرجه الترمذي، أبواب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، (٢٦٢٢)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة، (٩٤٨)، عن عبد الله بن شقيق، صحح إسناده النووي، وابن العطار. ينظر: المجموع، ١٦/٣، العدة في شرح العمدة، ٣/١٤٠٥.

[مذهب مرجنة الفقهاء]

«وذهب كثيرٌ من أصحابنا»، يعني: الحنفية «إلى ما ذكره الطحاوي أنّه»؛ أي: الإيمان: «الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان، ومنهم من يقول: إنّ الإقرار باللسان ركنٌ زائدٌ ليس بأصليّ»؛ أي: أن المعول عليه في تحقق الإيمان هو ما ينعقد عليه القلبُ.

قد يقول قائل: كيف يُجمع بين كون الإقرار باللسان ركنًا لا يصحُّ الإيمان إلا به، وبين كونه زائدًا غير أصليّ؟

يقال: وجه قائل هذا القول أن الإقرار باللسان إنّما هو للدلالة على نوع المعتقد الذي يعتقده وهو: أنّه لا إله إلا الله، «وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي^(١)، ويروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه^(٢)»، والماتريدي هو في الأصل حنفي المذهب، ولكنه نحا في العقيدة منحى كلاميًا.

فعلى هذا القول يكون النطق بالشهادتين علامة على ما في القلب وليس بركن، أي أنّ من أقرّ وصدّق بقلبه لكنّه لم ينطق بالشهادتين حكم بإسلامه، والصحيح أنّه لا يُحكم بإسلامه ما دام لم ينطق بهما.

قال بعض أهل العلم: إنّ صليّ الكافر؛ فمسلّم حكمًا؛ لأنّ الصلاة تشتمل على الشهادتين، وكذا لو جاء بالأعمال التي تشتمل على الشهادتين؛ فهو مسلم؛ لأنّه

(١) هو: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، من أئمة علماء الكلام، نسبته إلى ماتريد (محلة بسمرقند)، من كتبه: «التوحيد»، و«أوهام المعتزلة»، و«الرد على الفرامطة»، و«الجدل»، و«تأويلات القرآن»، و«شرح الفقه الأكبر المنسوب للامام أبي حنيفة»، مات بسمرقند. ينظر: الجواهر المضية، ٢/١٣٠، لوامع الأنوار، ١/٧٣.

(٢) ينظر: عمدة القاري، ١/١٠٣.

نطق بالشهادتين^(١).

ويردُ على من لا يقول بشرطيّة الإقرار باللسان أو رُكَيْبَتِهِ أَنَّهُ جَاءَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتَلَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢) فجعل شرط الكفِّ عن قتالهم نُطْقَهُمُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَإِلَّا لَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا الشَّهَادَةَ.

وممَّا يُنَاسِبُ ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنَ الْوَقَائِعِ أَنَّ نَصْرَانِيًّا إِفْرِيْقِيًّا وَقَرَّ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ، فَقَالَ لَصَدِيقٍ لَهُ مُسْلِمٍ: أَرِيدُ أَنْ أُسَلِّمَ، فَذَهَبَ بِهِ قُبَيْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَى عَالَمٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِيُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وَيُلَقِّنَهُ الشَّهَادَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُمُ الشَّيْخُ: لَمْ يَبْقَ عَلَى الصَّلَاةِ إِلَّا رُبْعُ سَاعَةٍ، أَرِيدُ أَنْ أَتَوَضَّأَ وَأَتَجَهَّزَ لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا صَلَّيْنَا اتَّيَّنِي بِهَذَا الرَّجُلِ، فَانصرفا، فحصل في المكان الذي هم فيه إطلاقُ نارٍ متبادلٍ، فأصيبَ هذا النصراني وتوفِّيَ قبل أن ينطق بالشهادتين.

وصاحبه المسلم جاءني يسأل عنه: أَيُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدفن في مقابر المسلمين أم لا؟

وهنا يظهر أثر الخلاف الذي نقله الشَّارِحُ، فعلى قول الماتريدي وعلى ما رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ يُغَسَّلُ هَذَا الرَّجُلُ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدفن في مقابر المسلمين؛ لِأَنَّ النُّطْقَ بِاللِّسَانِ رُكْنٌ زَائِدٌ عِنْدَهُمْ، وَكَأَنَّ الْغَزَالِيَّ فِي الْإِحْيَاءِ يَمِيلُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا^(٣).

(١) ينظر: المجموع، ٤/ ٢٥٢، المغني، ٩/ ٢٢، زاد المستنقع، (ص: ٣٨).

(٢) تقدم تخريجه ٢/ ١٤٥.

(٣) قال الغزالي في إحياء علوم الدين، ١/ ١١٨: «أن يوجد التصديق بالقلب قبل أن ينطق باللسان، أو يشتغل بالأعمال ومات، فهل نقول مات مؤمناً بينه وبين الله تعالى؟، وهذا مما اختلف فيه، ومن شرط القول لتمام الإيمان يقول: هذا مات قبل الإيمان، وهو فاسد؛ إذ قال ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان»، وهذا قلبه طافحٌ بالإيمان، فكيف يخلد في النار؟!».

والمقرَّرُ أنَّ الإقرار باللسان - سواء قلنا: هو ركنٌ أو شرط - لا يصح الإسلام إلا به، ويدلُّ على هذا الحديثُ الذي أورده: «أمرتُ أن أقاتل حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله»، وهذا بالنسبة لما يُعامل به في الظاهر في الدنيا، أمَّا في الآخرة؛ فالله يتولَّاه فيها، فقد يكون اعتقاده صحيحًا، فلا يحجر ما عند الله ﷻ، لكن لا نحكم له بأنَّه ناجٍ.

ويلاحظ مما تقدم أن الخلاف واقع في تحديد ماهية الإيمان، ولهذا فإنهم اختلفوا في وصف بعض القيود الثلاثة للإيمان بكونها أركانًا أو شروطًا، وثمة فرق بين الركن والشرط؛ إذ الركن ما كان داخلا في معنى الماهية، بخلاف الشرط الذي يكون خارج الماهية، وهذا التفريق معروف عند أهل العلم، ففي بابِ الصَّلَاةِ فرَّقوا -أيضا- بين أركان الصلاة وبين شروطها؛ ولذا لما اختلفوا في تكبيرة الإحرام، فقال الجمهور: إنَّها ركن^(١)، وقال الحنفية: إنَّها شرط^(٢)، ومعنى قول الحنفية: أنَّ تكبيرة الإحرام ليس من ذات الصَّلَاة، وليست جزءًا منها؛ بل هي شيء خارج عن الصلاة وإن كانت ملاصقة لها، وتختلف عن شرط الوضوء للصلاة؛ بأنَّ الوضوء غير ملاصقٍ بالصَّلَاة، وأمَّا قول الجمهور؛ فمعناه أنَّ تكبيرة الإحرام جزء من الصلاة، فالصلاة تفتتح بها.

فمن يستعملُ منهم مع بعض هذه الأمور الثلاثة مصطلحي شرط كمال وشرط صحَّة؛ فإنَّه يذهب إلى أنَّها شروط، والذي قال - كما تقدَّم -: إنَّ الإقرار باللسان ركنٌ زائدٌ ليس بأصلي، يرى أنَّها أركان.

(١) ينظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ١/٢٢٦، الحاوي الكبير، ٢/٢٢٥، المغني، ١/٤٦١،

المجموع شرح المذهب، ٣/٢٨٩-٢٩٠، الإنصاف، ٢/١١٢،

(٢) البناية شرح الهداية، ٢/١٥٥، منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، (ص: ١٠٠)، البحر

الرائق، ١/٣٠٧.

قد يقول بعضهم: ما دام العمل لا يصح؛ بل يبطل بفقدان الركن والشرط على حد سواء، فما الفرق بين القولين في مسألة التفريق بين حكم تكبيرة الإحرام عند الحنفيّة وعند الجمهور؟

يقال: يترتب على التفريق أحكام، منها: أن من كبر وهو حامل نجاسة بيده، ووضعها قبل الفراغ من قوله: «الله أكبر»؛ أي: قبل النطق بالراء، فصلاته عند الحنفيّة صحيحة؛ لأنّه حمل النجاسة خارج الصلاة، لكنّها عند الجمهور باطلة، لأنّ التكبيرة عندهم ركنٌ، فهي جزءٌ من الصلّاة، وداخل فيها^(١).

✽ [مذهب الكرامية]

«وذهب الكرامية إلى أنّ الإيمان هو الإقرار باللسان فقط»، يعني: إذا قال المرء بلسانه: «لا إله إلا الله»؛ صار مؤمناً بمجرد ذلك، «فالمناقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، لكنهم يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به» يعني: أنهم لا ينازعون في كونهم في الدرك الأسفل من النار، ومع ذلك هم عندهم مؤمنون كاملو الإيمان.

«وقولهم ظاهر الفساد»؛ إذ كيف يمكن أن يُجمع بين أن يكونوا كاملو الإيمان، وبين أن يكونوا في الدرك الأسفل في النار؟! وقد جاء في الحديث أنّه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرّة من إيمان^(٢)، والدرك الأسفل من النار هو مكان من أظهر الإسلام وجحد بقلبه بالإسلام بالكلية، فهو مكانٌ تحت مكان الكفار في النار، فلو كان في قلوبهم مثقال ذرّة من إيمان؛ لخرجوا من النار؛ لأنّ من كانت هذه حاله يخرج منها بنص الحديث؛ ولذا حكم الشارح على قولهم بالفساد الظاهر.

(١) ينظر: البحر الرائق، ١/١٠٣، حاشية ابن عابدين، ١/٤٤٤.

(٢) تقدّم تخريجه ٢/٢٢٠.

[مذهب الجهم وبعض القدرية] ❁

«وذهب الجهم بن صفوان، وأبو الحسين الصّالحي، أحد رؤساء القدرية»
والظاهر أن الصّواب: أبو عبد الله الصّالحي؛ لأنّي وقفت في كلام لشيخ الإسلام
عنه، وكناه بأبي عبد الله^(١) «إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب»؛ أي: إذا عرف أن
هناك ربًّا وإلهًا؛ صار بهذه المعرفة مؤمنًا كامل الإيمان، والمعرفة قد تكون مع
الإنكار والجحود، كما حصل لإبليس وفرعون ومن معه، فهم مع معرفتهم
جحدوا، وأنكروا، وعصوا، وتكبروا، واستكفوا، ولم يُدعوا، وقد تكون مع
الموافقة، وحينئذ تكون تصديقًا.

والجهم بن صفوان بسبب ما اعتقده في الله ﷻ ابتلي بالجهل المطبق المركب
المخالف للبدهيّات، فقد سُئل عن المطلقة قبل الدخول: فقال: عليها العدة^(٢).
نعوذ بالله من الخذلان.

«وهذا القول أظهرُ فسادًا ممّا قبله؛ فإنّ لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين؛
فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون -عليهما الصلاة والسلام- ولم يؤمنوا بهما» وقد
صنّف في إيمان فرعون مصنّفات، «ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ
هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا
وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [النمل: ١٤]، وأهل الكتاب
كانوا يعرفون النبي ﷺ، كما يعرفون أبناءهم ولم يكونوا مؤمنين به؛ بل كافرين به
مُعادين له، وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمنًا فإنه قال:

ولقد علمتُ بأنّ دين محمدٍ من خير أديان البرية دينًا

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٥٠٩/٧، وقد تقدمت ترجمته.

(٢) ينظر: خلق أفعال العباد للبخاري (ص: ٣٢).

لولا الملامة أو جِذَارُ مَسِيَّبَةٍ لوجدتني سمحًا بذاك مُبينًا^(١)

بل إبليسُ يكون عند الجَهْم مؤمنًا كامل الإيمان؛ فإنه لم يجهل ربه؛ بل هو عارفٌ به، قال: ﴿رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]، وقال: ﴿قَالَ فِعْرَنُكَ لَأُعْوِبَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، والكفر عند الجهم هو الجهلُ بالربِّ تعالى» وبناء على هذا المذهب صنّف بعضهم في إيمان أبي طالب -أيضًا-.

«ولا أحدٌ أجهل منه بربه فإنه جعله»؛ أي: الربُّ «الوجودَ المطلق، وسلَب عنه جميعَ صفاته» وحقيقة عقيدة الجَهْم أنه يعبدُ عدَمًا؛ لأنه يعبدُ معبودًا لا صفة له ولا أسماء ولا أفعال، لا هو داخل العالم ولا خارجَه، ولا في اليمين ولا في الشمال، ولا فوق ولا تحت، وهذا الوصفُ يؤوّل إلى العدم ويُعبّر به عنه، وهل من يعرفُ عن الربِّ شيئًا يقولُ عنه شيئًا كهذا؟! ولذ قال: «ولا جهلٌ أكبر من هذا، فيكونُ كافرًا بشهادته على نفسه»؛ لأنّه جعل الكفر هو الجهل بالربِّ تعالى، والمعرفة به هو الإيمان.

«وبينَ هذه المذاهب مذاهبُ أُخر، بتفاصيلٍ وقيودٍ أُعرضتُ عن ذكرها اختصارًا، ذكرَ هذه المذاهب أبو المعين النسفي» من علماء الماتريديّة^(٢) «في تبصرة الأدلة»^(٣)، وغيره» وكتابه «التبصرة» من أشهر المراجع عند الماتريديّة بعد كتاب

(١) ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، (ص: ٢٤٩)، تهذيب اللغة، ١٠/١١١.

(٢) هو: ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد المكحولي، أبو المعين النسفي، الحنفي، من أشهر علماء الطائفة الماتريديّة، له تصانيف، منها: «تبصرة الأدلة في أصول الدين»، و«التمهيد لقواعد التوحيد»، وهو اختصارٌ للتبصرة، و«بحر الكلام»، (ت: ٥٠٨هـ). ينظر: إكمال الإكمال لابن نقطة، ٢/٦١١، الجواهر المضوية، ٢/١٨٩، تاريخ الإسلام، ١١/١١٩.

(٣) الكتابُ طبعه المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق سنة ١٩٩٠هـ.

التوحيد^(١) لأبي منصور الماتريدي.

✦ [حاصل الخلاف فيما يقع عليه مسمى الإيمان]

«وحاصل الكل يرجع إلى أن الإيمان إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم رضي الله عنهم، كما تقدم» وهو مذهب أهل السنة، فيدخلون العمل في الإيمان، ويجعلونه شرطاً لصحة الإيمان، وكذا مذهب المعتزلة في الإيمان -أيضاً-، لكن الفرق بين المذهبين أن أهل السنة يشترطون جنس العمل، والمعتزلة يشترطون مفردات العمل «أو بالقلب واللسان دون الجوارح، كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم، أو باللسان وحده كما تقدم ذكره عن الكرامية، أو بالقلب وحده وهو إما المعرفة، كما قاله الجهم» فيكون إبليس وفرعون ومن معه مؤمنين؛ لأنهم كانوا ذوي معرفة، وإن كان صاحبها استنكاف واستكباراً وعدم إذعان وتصديق «أو التصديق، كما قاله أبو منصور الماتريدي رضي الله عنه» التصديق يكون مع الإذعان والاعتراف والخضوع له، ولو لم يعمل، ولو لم ينطق، بخلاف المعرفة، فهي تكون ولو مع المخالفة «وفساد قول الكرامية والجهم بن صفوان ظاهر».

✦ [حقيقة الخلاف بين أبي حنيفة وجمهور الأئمة]

«والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلافٌ صوريٌّ» هذا الكلام ليس صحيحاً؛ بل هو خلاف حقيقي، وله واقعٌ في العمل، لكن لما كان الشارح ابن أبي العز من الحنفية أراد أن يقرب بين القولين، ويهون مخالفة الحنفية لجمهور السلف والأئمة.

(١) الكتاب مطبوعٌ ومتداول.

«فإنَّ كون أعمال الجوارح لازمةً لإيمان القلب أو جزءاً من الإيمان، مع الاتفاق على أنَّ مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان؛ بل هو في مشيئة الله، إن شاء عدَّبه، وإن شاء عفا عنه - نزاعٌ لفظيٌّ لا يترتبُ عليه فسادُ اعتقادٍ» والصواب أنَّه نزاعٌ معنويٌّ. لكن هناك فرقٌ بين مذهب مرجئة الفقهاء من الحنفيَّة، وبين المرجئة الخُلصِ، فمرجئة الفقهاء يرون وجوب الواجبات وحرمة المحرمات، وأن المرء يُعدَّب على مخالفة الشرع، لكن الإيمان واحدٌ، والناسُ في أصله سواء، عملوا أو لم يعملوا، فلا يجعلون العمل مما تحصل بها زيادة الإيمان أو نقصانه.

أما المرجئة الخُلصُ فيرون أنَّ الإيمان لا يستلزمُ العمل، وأنَّ وجود العمل مثل عدمه، وأنَّه لا يضُرُّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وأنَّ المؤمن يكون كامل الإيمان، ويكون إيمانه مثل إيمان جبريل وإن لم يعمل.

«والقائلون بتكفير تارك الصلاة ضمُّوا إلى هذا الأصل أدلَّةً أُخرى، وإلا فقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن الزَّاني والسَّارق وشاربِ الخمر والمنتهب، ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيمان عنهم بالكلية اتفاقاً»، يشير الشارح إلى قول النبي ﷺ: «لا يزني الزَّاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السَّارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»^(١) ومعناه أنَّ الإيمان يرتفع عنه أثناء مزاولته هذه الأفعال، وإذا انتهى من الزَّنى وعاد إلى رُشده عاد إليه إيمانه مع ما قارفه أو قارنه ممَّا يضعفه من المعاصي، ولا نقول: إنَّ الإيمان يرتفع عنه بالكلية وقت الزَّنا، وجاء في بعض الآثار أنَّ الإيمان يرتفعُ عنه، فيكون كالظُلَّة، فإذا انتهى عاد إليه^(٢)، وإنَّما يرتفع عنه؛ لأنَّه وقت مزاولته مناقضٌ للإيمان؛ إذ لو آمن حق الإيمان

(١) تقدم تخريجه ١٩١/٢.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، (٤٦٩٠)، والحاكم، (٥٧)، من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا زنى =

لما فعل، لكن مع ذلك لا يقال: إنَّه خرج بذلك من الإيمان بالكلية إلى الكفر، كما تقول الخوارج، أو إلى منزلة بين المنزلتين كما تقول المعتزلة.

«ولا خلاف بين أهل السنَّة أنَّ الله تعالى أراد من العباد القول والعمل، وأعني بالقول التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، وهذا الذي يعنى به عند إطلاق قولهم: الإيمان قولٌ وعملٌ» يعني: أن المراد بالقول: قول القلب واللسان، وهو التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وسئل الإمام أحمد عن شخصٍ وهو معروفٌ عنده بعينه، فقيل له: إنَّ فلانا يقول: إنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ، فقال الإمام أحمد: هذا أخبثُ قولٍ^(١). قال ذلك؛ لأنَّه كان يعرفُ عن ذلك الرَّجل أنَّه يريد بالعملِ عملَ القلب دون عملِ الجوارح، وإنما كان يلبسُ على النَّاس بهذا الكلام.

«لكن هذا المطلوب من العباد: هل يشمله اسمُ الإيمان أم الإيمان أحدهما، وهو القول وحده، والعمل مغايرٌ له لا يشمله اسم الإيمان عند إفراده بالذكر وإن أُطلق عليهما كان مجازاً؟ هذا محلُّ النزاع».

يعني: أن الإيمان عند إفراده بالذكر يشمل اعتقاد الجنان وعمل الأركان، لكن إذا عطف عليه العمل كما في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، حُمل الإيمان على الاعتقاد بالجنان، والعمل على عمل الأركان.

«وقد أجمعوا على أنَّه لو صدَّق بقلبه، وأقرَّ بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه - أنَّه عاصي لله ورسوله مستحقُّ الوعيد، لكن فيمن يقول: إنَّ الأعمال غيرُ داخلةٍ في مسمَّى الإيمان من قال: لمَّا كان الإيمان شيئاً واحداً فيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما؛ بل قال: كإيمان الأنبياء والمرسلين، وجبريل وميكائيل رضي الله عنهم،

= الرجل خرج منه الإيمان كان عليه كالظلة، فإذا انقلع رجع إليه الإيمان»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، وصحح ابن حجر إسناده في الفتح، ١٢/٥٨.

(١) ينظر: فتح الباري لابن رجب، ١/١٢٢.

وهذا غُلُوٌّ منه؛ فَإِنَّ الكُفْرَ مع الإيمان كالعَمَى مع البصر» ولا يستوي العمى والبصر، والأعمى والبصير، فالعمى والأعمى مثالٌ للكفر والكافر، والبصر والبصيرُ مثالٌ للإيمان والمؤمن، «ولا شكَّ أن البُصْرَاءَ يَخْتَلِفُونَ في قُوَّةِ البصر وضعفه، فمنهم: الأَخْفَشُ^(١)، والأَعشى^(٢)، ومن يرى الخَطَّ النَّخِينِ دون الرفيع إلا بزجاجة ونحوها، ومن يرى عن قربٍ زائِدٍ على العادة وآخر بضده» فالْبُصْرَاءُ يتفاوتون، فمنهم الذي يرى من قربٍ ويرى من بعد، ومنهم الذي يرى من قربٍ ولا يرى من بُعد، ومنهم الذي يرى بقوة، ومنهم الذي يري بضعف، وهذا التفاوت ملاحظ، فأنت إذا عجزت عن قراءة خَطِّ لِدَقَّتِهِ تعطيه آخر فيقرأه، وهذا يدلُّ على التفاوت في البُصْرَاءِ، واليوم هناك مقاييسٌ دقيقة لقياس قُوَّةِ النَّظَرِ وضعفه.

أَمَّا العميان؛ فلا يتفاوتون، فإذا وصل الأمرُ بجماعةٍ من النَّاسِ إلى حدِّ الكُفْرِ الأكبر المخرِج من المِلَّةِ كان جزاءهم جميعًا الخلودُ في النَّارِ، لكن البصراء يتفاوتون؛ ولذلك منازلهم ومراتبهم متفاوتة، قد يقال: إِنَّ دركات النار متفاوتة -أيضا-، وذلك بحسب الآثار المترتبة على كفرهم وما أضافوه إليه، فمنهم من أضاف إلى كفره أذى النَّاسِ وظلمهم، ومنهم من عرف الحُجَّةَ، وبانت له بوضوح، كالمناققين، فهؤلاء حكمهم غير حكم مَنْ وصلوا إلى حَيْزِ الكُفْرِ وخفيت الحُجَّةُ عليهم، وإن كان لا يعفيهم هذا من العذاب بسبب ردِّهم للحُجَّةِ.

«ولهذا - والله أعلم - قال الشَّيْخُ رحمته الله: «وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ» يَشِيرُ إِلَى أَنَّ التَّسَاوِيَّ إِنَّمَا هُوَ فِي أَصْلِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّسَاوِيَّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ بَلْ تَفَاوُتُ نُورِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فِي قُلُوبِ أَهْلِهَا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى».

(١) الخَفَشُ: صِغْرٌ فِي الْعَيْنِ وَضَعْفٌ فِي الْبَصْرِ خَلْقَةٌ، وَقَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ: «فَسَادٌ فِي الْجَفُونِ، تَضْيِيقٌ

لَهُ الْعْيُونَ مِنْ غَيْرِ وَجَعٍ وَلَا قَرْحٍ». ينظر: العين، ١٧٢/٤، جمهرة اللغة، ١/٦٠١، الصحاح، ٣/١٠٠٥.

(٢) الأَعشى: هُوَ الَّذِي لَا يَبْصُرُ بِاللَّيْلِ، وَهُوَ بِالنَّهَارِ بَصِيرٌ. ينظر: العين، ١٨٨/٢، جمهرة اللغة، ٢/٨٧٢.

وهذا لا يختلف فيه أحد، حتى المؤلف لا يقول بالتساوي من كل وجه؛ لأنه لا يمكن أن يكون تحقيق كلمة «لا إله إلا الله» والعمل بمقتضاها النابع عن التصديق بها والاعتقاد الجازم فيها على درجة واحدة في القلوب.

«فمن الناس من نورها في قلبه كالشمس، ومنهم من نورها في قلبه كالنجم الضعيف؛ ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم وبين أيديهم على هذا المقدار بحسب ما في قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد علماً وعملاً، وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم، أحرقت من الشبهات والشهوات بحسب قوته، بحيث إنه ربما وصل إلى حال لا يصادف شهوة ولا شبهة ولا ذنباً إلا أحرقت» فلو أن اثنين يشاهدان مناظرة فيها شبهات، تجد أحدهما يرفض هذه الشبهات بالكليّة، ولا يلج شيء منها إلى قلبه؛ لأن نور «لا إله إلا الله» في قلبه قوي يحرق هذه الشبهات، وتجد الثاني قد يساوره شيء من الشك، أو يقبل بعض الشبهات؛ لأن نور «لا إله إلا الله» في قلبه أقل من الأول.

وقل مثل هذا في الشهوات، فمثلاً: شخصان يمشيان في طريق، فتصادفهما امرأة متبرجة أو جميلة، ستجد أحدهما يسارقها النظر، والآخر مطاطئ يغض بصره، فالقوة من الأوّل والضعف من الثاني راجعان إلى ما في قلب كل واحد منهما من قوة وضعف نور «لا إله إلا الله».

«وهذه حال الصادق في توحيده، فسماء إيمانه قد حُرست بالرجوم من كل سارق، ومن عرف معنى قول النبي ﷺ: «إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله تعالى»^(١)، وقوله: «لا يدخل النار من قال: لا إله

(١) هذه قطعة من حديث طويل أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، (٧٧)، =

إلا الله^(١)» وليس المراد مجرد القول؛ بل قيّد في بعض الأحاديث بـ: «صَادِقًا من قَلْبِهِ»^(٢) «وما جاء من هذا النوع من الأحاديث التي أشكلت على كثير من الناس حتّى ظنّوها بعضهم منسوخة، وظنّوها بعضهم قبل ورود الأوامر والنّواهي، وحملها بعضهم على نار المشركين والكفّار، وأوّل بعضهم الدُّخُولَ بالخُلُود ونحو ذلك».

يعني: أنهم لا يدخلون نار الكفّار، وإن دخلوا النّار التي يُعذّب فيها العصاة من الموحّدين، أو لا يدخلون النّار دخول خُلُود، وأمّا مجرد دخولهم وتعذيبهم بقدر ما عندهم ثمّ يخرجون منها، فهذا تحقيقًا للوعد الذي أوعدوا به، فهم تحت المشيئة على كلّ حال.

«والشّارع صلوات الله عليه- لم يجعل ذلك حاصلًا بمجرد قول اللّسان فقط؛ فإنّ هذا من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام؛ فإنّ المنافقين يقولونها بألسنتهم وهم تحت الجاحدين في الدّرك الأسفل من النّار، فإنّ الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنّما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب، وتأمّل حديث البطاقة^(٣) التي توضع

= وأخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر، (٣٣)، وأحمد، (١٢٥٧٩)، من حديث عتبان بن مالك الأنصاري رضي الله عنه.

(١) هذا اللفظ ذكره ابن القيم في مدارج السالكين، ١/ ٣٣٩، يشير به إلى حديث عتبان المخرّج أنفا.

(٢) أخرجه هذه القيد الإمام أحمد، (١٦٤٨٤)، والنسائي في عمل اليوم والليلة، (١١٠٥)، من حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، (٢٦٣٩)، وقال: «حديث حسن غريب»، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، (٤٣٠٠)، وأحمد، (٦٩٩٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إن الله سيخلص رجلا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلا، كل سجل مثل مد البصر، ثم يقول: أنتكر من هذا شيئا؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: أفلك عذر؟ فيقول: لا يارب، فيقول: بلئى، إن لك عندنا حسنة؛ فإنه لا ظلم عليك اليوم، فتخرج بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، فيقول: احضر وزنك، =

فِي كِفَّةٍ وَيُقَابِلُهَا تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجْلًا، كُلُّ سِجْلٍ مِنْهَا مَدُّ الْبَصْرِ، فَتَثْقُلُ الْبِطَاقَةُ، وَتَطْيِشُ السَّجَلَاتُ، فَلَا يُعَذَّبُ صَاحِبُهَا»^(١).

فِي حَدِيثِ الْبِطَاقَةِ مِنَ التَّرَجِيَةِ وَالْوَعْدِ مَا يَشْرَحُ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُوَحِّدِينَ، وَيَحْتَثُّهُمْ عَلَى الْأَعْمَالِ وَتَرْكِهِمُ الْمَحْرَمَاتِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ هَذَا فَضْلُ اللَّهِ ﷻ بِمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ، فَلَا شَكَّ أَنَّ فَضْلَهُ أَعْظَمُ وَأَشَدُّ عَلَى مَنْ اجْتَنَبَ مَا تَتَضَمَّنُهُ هَذِهِ السَّجَلَاتُ، أَمَّا مَنْ يَكْتَفِي بِالْاعْتِمَادِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يُذَكِّرُ بِأَحَادِيثِ الْوَعِيدِ -أَيْضًا-، فَالْنُّصُوصُ عِلَاجٌ يُعَالِجُ بِهَا كُلُّ إِنْسَانٍ حَسَبَ حَالَتِهِ وَحَاجَتِهِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ نِصُوصِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى طَرَفٍ مِنْهَا، وَيَتْرَكُوا الطَّرْفَ الْآخَرَ.

وَشَرَحَ الْمَصْنَفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَغَيْرِهِ كُلَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَابْنِ الْقَيْمِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ رَجَبٍ بِحُرُوفِهِ؛ فَالْمَوْئَلَفُ - كَمَا ذَكَرْنَا - اعْتَمَدَ عَلَى هَؤُلَاءِ اعْتِمَادًا كَلِيًّا، فَقَدْ يَنْقُلُ بِالْصَّفْحَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَابْنِ الْقَيْمِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَغَيْرِهِمْ؛ وَالسَّبَبُ فِي عَدَمِ تَسْمِيَتِهِ لَهُمْ عِنْدَ النُّقْلِ عَنْهُمْ أَنَّهُ وُجِدَ فِي زَمَنِ تَحْرُقٍ فِيهِ كَتَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَابْنُ الْقَيْمِ ﷺ، فَأَرَادَ أَنْ يُوَصِّلَ عِلْمَهُمَا إِلَى النَّاسِ مَعَ طَيِّبِ أَسْمَائِهِمْ، وَقَدْ نَفَعَ اللَّهُ بِهَذَا الْكِتَابِ.

«وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مُوَحِّدٍ لَهُ مِثْلُ هَذِهِ الْبِطَاقَةِ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ يَدْخُلُ النَّارَ، وَتَأْمَلُ مَا قَامَ بِقَلْبِ قَاتِلِ الْمَائَةِ مِنْ حَقَائِقِ الْإِيمَانِ الَّتِي لَمْ تُشْغَلْهُ عِنْدَ السِّيَاقِ عَنِ السَّيْرِ إِلَى الْقَرْيَةِ، وَحَمَلْتَهُ» هَذِهِ الْحَقَائِقُ «وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ أَنْ جَعَلَ يَنْوَأُ بِصَدْرِهِ»^(٢) إِلَى

= فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات، فقال: إنك لا تعلم، قال: فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، فلا يتحمل مع اسم الله شيءًا.

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية، ٦/٢٢١، مدارج السالكين، ١/٣٤٠، عدة الصابرين، (ص: ١٧٨).

(٢) ناء بصدرة؛ أي: أنهض بنفسه ومال بصدرة؛ ليقرب من أرض القرية الأخرى. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٥/١٢٣، المجموع المغيث، ٣/٣٥٧.

القرية التي أمر بالهجرة إليها «وهو يُعالجُ سكراتِ الموت»^(١).

وتأمل ما قام بقلبِ البغيِّ من الإيمان حين نزعَتْ موقها^(٢) وسقتْ الكلبَ من الرِّكِيَّة^(٣)، فغفِرَ لها^(٤)، وهكذا العقلُ -أيضاً-؛ فإنَّه يقبلُ التفاضلَ، وأهله في أصله سواء، مستوون في أنَّهم عقلاءٌ غيرُ مجانين وبعضُهم أَعقلٌ من بعضٍ؛ فلو أتيتَ بمائة شخصٍ كلهم في حيزِ التَّكليفِ، وكلُّهم عقلاء مكلَّفون؛ فإنَّه لا يمكنك أن تجزم بأنَّهم كلُّهم على مستوى واحد من العقل، وتصرفاتهم تدلُّ على تفاوتهم في ذلك.

«وكذلك الإيجابُ والتَّحريمُ فيكونُ إيجابٌ دون إيجابٍ، وتحريمٌ دون تحريمٍ، هذا هو الصَّحيح، وإن كان بعضهم قد طرَّد ذلك في العقل والوجوب»: الإيجاب والتَّحريم متفاوتان -أيضاً-، فهل إيجاب الصلاة مثل إيجاب الزكاة؟ أو مثل إيجاب البرِّ بالوالدين؟ أو مثل إيجاب الجهاد؟ أو مثل إيجاب غسل الجمعة على قول من يقول بوجوبه؟ لا شك أنَّ الإيجاب في هذه الأمور ليس على قدرٍ واحدٍ؛ بل متفاوت، ومثله التحريم، فليس تحريم النظر إلى المرأة الأجنبية مثل تحريم الزَّنى.

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، (٣٤٧٠)، ومسلم، كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن

كثر قتله، (٢٧٦٦)، وابن ماجه، (٢٦٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) الموقُّ: الخُفُّ، والجمع أمواق. ينظر: غريب الحديث للخطابي، ٦١/٢.

(٣) الرِّكِيَّة: البئر، والجمع ركايا ورُكَيَّي. يُنظر معجم ديوان الأدب، ٥٧/٤، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، (٢٥٤)، الصحاح، ٦/٢٣٦١.

(٤) أخرجه البخاري كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، (٣٣٢١)، ومسلم، كتاب قتل الحيات وغيرها، باب فضل سقي البهائم المحترمة وإطعامها، (٢٢٤٥)، وأحمد، (١٠٧٣٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[زيادة الإيمان ونقصانه]

«وَأَمَّا زِيَادَةُ الْإِيمَانِ مِنْ جِهَةِ الْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ؛ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ مَا وَجِبَ بَعْدَ نَزُولِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْإِيمَانِ الْمَفْصَّلِ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ مِمَّا يَجِبُ عَلَى مَنْ بَلَغَهُ خَبْرُهُ، كَمَا فِي حَقِّ النَّجَاشِيِّ^(١) وَأَمْثَالِهِ. وَأَمَّا الزِّيَادَةُ بِالْعَمَلِ وَالتَّصَدِيقِ الْمُسْتَلْزِمِ لِعَمَلِ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ؛ فَهُوَ أَكْمَلُ مِنَ التَّصَدِيقِ الَّذِي لَا يَسْتَلْزِمُهُ، فَالْعَلْمُ الَّذِي يَعْمَلُ بِهِ صَاحِبُهُ أَكْمَلُ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي لَا يَعْمَلُ بِهِ، فَإِذَا لَمْ يَحْصُلِ اللَّزْمُ؛ دَلَّ عَلَى ضَعْفِ الْمَلْزُومِ».

الإيمان - كما تقدّم - عند أهل السنة والجماعة قولٌ باللسان، وتصديقٌ بالجنان، وعملٌ بالأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والإيمان من جهة الإجمال، فكما ذكر أن المسلم في أول أمره إذا دخل في الإسلام أنه يجب عليه الإيمان مجملاً، ثم يجب عليه الإيمان بما يبلغه تفصيلاً، كما أنه يجب عليه الإيمان بالرُّسل إجمالاً، وما بلغه منهم في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ يجب عليه الإيمان به تفصيلاً، وقل مثل هذا في الكتب، والشرائع، فالذي مات قبل أن تفرض الصلاة، ليس كمن مات بعد فرضها، والذي مات قبل أن تفرض الزكاة والصيام، ليس إيمانه تفصيلاً بشرائع الإسلام مثل من مات بعد ذلك، وهكذا، فالشرائع ما زالت يزداد فيها وتُشرع أمورٌ وأحكامٌ لم تكن شرعت من قبل، وتحرم أمورٌ لم تكن حُرِّمت من قبل، حتّى نزل قوله ﷺ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣]، فكلُّ بحسبه، مَنْ أدرك شيئاً من هذه الشرائع وجب عليه الإيمان به تفصيلاً، ومن لم يدرك شيئاً من ذلك، ومات في أول الإسلام بعد النطق بالشهادتين والإقرار بما

(١) هو: أضحمة بن أبجر، ملك الحبشة، و(النجاشي) لقب له، أسلم على عهد النبي ﷺ ولم يهاجر إليه، وقصته معروفة، وتوفي في حياته ﷺ. ينظر: أسد الغابة، ١/٢٥٢، السير، ١/٤٢٨-٤٤٣، الإصابة، ١/٣٤٧.

جاء به الرسول ﷺ إجمالاً؛ فهذا يكفي في حقه هذا الإيمان الإجمالي.

وكذا من وجد بعد تشريع الشرائع في مكانٍ أو في بلدٍ لا يبلغه شيءٌ من هذه الشرائع؛ فعليه الإيمان بما بلغه، كالنجاشيِّ مثلاً، نعاه النبي ﷺ يوم موته، وخرج بالناس وصلى عليه، مع أنه لم يبلغه شيءٌ من الشرائع إلا الإيمان بالله ورسوله، وما بلغه من مجملات الإيمان، أمّا التفاصيل؛ فلا يطالب بها؛ لأنها لم تبلغه، ويدلُّ لذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقوله: ﴿لَا نُذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، هذا من حيث الإجمال.

أمّا زيادة الإيمان تفصيلاً؛ فلا شكَّ أن هذا يجده كلُّ شخصٍ من نفسه، يجد في إيمانه ارتفاعاً إذا عمل بشرائع الإسلام كما ينبغي، ولم يرتكب شيئاً من المحرّمات، وهذه هي زيادة الإيمان، بخلاف من فرط في شيءٍ من الواجبات أو ارتكب شيئاً من المحرّمات، لا شكَّ أن الإيمان يضعف عنده، حتّى جاء فيه مثلُ قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمنٌ»^(١) إلى آخره.

«ولهذا قال النبي ﷺ: «ليس المخبرُ كالمُعاین»^(٢)، وموسى عليه السلام لما أخبر أن قومَه عبدوا العجل، لم يُلِقِ الألواح، ولكنه لما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذلك

(١) تقدّم تخريجه ١/ ١٩١.

(٢) أخرجه ابن حبان، (٦٢١٤)، والبخاري، (٥١٥٦)، والطبراني في الكبير، (١٢٤٥١)، والحاكم، (٣٤٥٥)، من طريق أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأخرجه أحمد، (١٨٦٧)، (٢٤٨٦)، وابن حبان، (٦٢١٣)، والحاكم، (٣٤٥٥)، والطبراني في الأوسط، (٢٥)، من طريق هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبیر به، ونقل الترمذي في العلل الكبير، (٣٨٧)، عن الإمام أحمد أن هشيماً لم يسمع حديث أبي بشر، وحكم الحاكم على الحديث بأنّه صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه، وقال الزركشي في اللآلئ المنثورة، (ص: ٧٩): «إسناده صحيح».

لشكِّ موسى في خبر الله، لكن المخبر وإن جزم بصدقِ المُخبر؛ فقد لا يتصوَّرُ المخبر به في نفسه، كما يتصوَّره إذا عاينه، كما قال إبراهيم الخليل -صلوات الله عليه-: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰمُ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

الخبر إمَّا أن يكون قطعياً، وإمَّا أن يكون ظنيًّا، ويُقابِل الخبر العيان، فالخبر الظنيُّ الذي يحتمل النقيض، ولا يُجزم به، وإن كان سنده صحيحاً عند أهل العلم - ليس كالخبر المقطوع والمجزوم به، كخبر القرآن، وخبر متواتر السنَّة، فهذا أمرٌ مقطوعٌ به لا يُتردَّد فيه، ونتيجته أنه يكون كالمعاین؛ ولذا يعبر عن بعض الأخبار التي بلغت بطريق التواتر بالرؤية؛ لأنها مثلها في القطعية، منها قول الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، مع أن حادثة الفيل وقعت في العام الذي ولد فيه النبي ﷺ^(١)، فهو ﷺ لم يشهدها، لكن بلغه خبرها بطريق التواتر ممَّن عاصرها وشهدها، فكلهم أخبروه بخبر الفيل، ونقلوه إليه بطريق قطعيٍّ مُلزم، فعبر عنه بالرؤية.

ونظيره قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [الفجر: ٦]، عبر عنه بالرؤية؛ لأنه تواتر تواتراً قطعياً يشبه الرؤية.

لكن مهما بلغ الخبر لن يكون كالمعاینة، فليس المخبر كالمعاین، والدليل على ذلك أنه جاء في سياق هذا الحديث أن موسى ﷺ لما أُخبر أن قومه عبدوا العجل لم يُلقي الألواح، لكن لما رآهم بعينه يعبدون العجل ألقى الألواح، وكذلك هناك فرقٌ بين أن يُخبر إنسانٌ عن ولده أنه دهسته سيارة، وبين أن يرى هذا الحادث بنفسه.

(١) أخرج الحاكم، (٤١٨٠)، والبخاري، (٥٠١٧)، من حديث ابن عباس رضيهما، قال: «ولد النبي ﷺ عام الفيل». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وقوله ﷺ على لسان إبراهيم - على نبينا وعليه الصلاة والسلام -: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ليس معناه أن إبراهيم شك في إيمانه؛ فإنه أجاب ربه بأنه مؤمن به: ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، لكنه طلب المعاينة لما أخبره الله ﷺ بأنه يحيي الموتى؛ لأن الخبر ليس كالمعائن، ووقوع الخبر القطعي اليقيني في نفسه وقلبه ليس كوقوعه فيهما إذا رأى ذلك؛ ولذا طلب أن يُريه الله ذلك، لا أنه شك فطلب، وجاء في حديث عند البخاري ومسلم ما ينفي عنه هذا الشك، قال النبي ﷺ: «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم، ويرحم الله لو طأ لقد كان يأوي إلى ركن شديد، ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الداعي»^(١).

«و-أيضاً:- فمن وجب عليه الحجُّ والزكاة مثلاً، يجبُ عليه من الإيمان أن يعلم ما أمر به ويؤمن بأن الله أوجبه ما لا يجب على غيره إلا مجملًا، وهذا يجب عليه الإيمان المفصَّل».

يعني: أنه لا يلزم الفقير -مثلاً- أن يتعلَّم من أحكام الزكاة ما يلزم الغني الذي تجب عليه الزكاة، وقل مثل هذا في بقية الشرائع، وكلُّ يهتَمُّ بما يخصُّه.

ولمَّا قال أبو هريرة رضي الله عنه في حديث: «من اقتنى كلبًا نقص من أجره كلَّ يومٍ قيراطٌ إلا كلب صيدٍ أو ماشية» قال أبو هريرة: «أو زرع» قال ابن عمر: «وكان أبو هريرة صاحب زرع»^(٢)؛ ولذا حفظ هذه الجملة واعتنى بها. وقد استغلَّ بعض

(١) تقدَّم تخريجه ٢٥١/١.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث، (٢٣٢٢)، ومسلم، كتاب الصيد، باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك (١٥٧٥)، وأبو داود، (٢٨٤٤)، والترمذي، (١٤٩٠)، والنسائي، (٤٣٠٠)، ولفظه: «من اتخذ كلبا إلا كلب ماشية، أو صيد، أو زرع، انتقص من أجره كل يوم قيراط»، قال الزهري: فذكر لابن عمر قول أبي هريرة، فقال: «يرحم الله أبا هريرة، كان صاحب زرع».

المغرضين هذه العبارة من ابن عمر رضي الله عنهما، فقال: إن أبا هريرة زاد هذه الجملة أو هذه الكلمة من عنده؛ لأنه كان صاحب زرع. لكن الحق والصواب أنه كان صاحب زرع، فاحتاج إلى أن يضبط هذه الكلمة.

ونظيرُ هذا: الطَّيِّبُ الذي يُلقِي محاضرة عن مرض السكري على ألف شخص، وقد أصيب بهذا المرض مائة من هذا الألف الذين يحدثهم الطبيب، فإذا انتهت المحاضرة وتفرَّقوا لن يفقه التسعمائة أسباب هذا المرض وأعراضه وأدواءه وما يخفف منه، مثل المائة الذين أصيبوا به؛ لأن كل من احتاج شيئاً اعتنى به وفهمه أفضل من غيره؛ ولذا يلزم على كل من وجب عليه حكم أن يتعلّم من مسائله ما يُعيّنه على تحقيقه، فعلى المكلف بالصلوات -مثلاً- أن يتعلّم من واجباتها وشروطها وأركانها ما يصحّح هذا الواجب؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ^(١).

لكن هذا لا ينطبق على طُلاب العلم الذين يحضرون الدروس، ويوهّلون أنفسهم ليقودوا الأمة بالعلم، فليس لأحدهم أن يترك دراسة كتاب الزكاة بحجة أنه فقير، وهي لا تجب عليه، أو أن يترك دراسة كتاب الجهاد بحجة أنه أعمى أو أعرج؛ لأن هذه الحالة تختلف عن سابقتها، فطالب العلم لا يتعلّم العلم لنفسه فحسب؛ بل يُنير الطريق لنفسه بالعلم أولاً، ولغيره ثانياً.

«وكذلك الرَّجُلُ أَوَّلَ ما يُسَلِّمُ إنَّما يجبُ عليه الإقرار المُجْمَل، ثُمَّ إذا جاء وقتُ الصَّلَاةِ كان عليه أن يُؤمِّنَ بوجوبها ويؤدِّيها؛ فلم يتساوِ الناسُ فيما أمرُوا به من الإيمان، ولا شكَّ أن من قام في قلبه التَّصديقُ الجازمُ الذي لا يقوى على معارضته شهوةٌ ولا شُبْهَةٌ، لا تقع معه معصيةٌ، ولولا ما حصل له من الشَّهوة والشُّبهة أو

(١) ينظر: المعتمد في أصول الفقه، ٢/ ٣٤٨، العدة في أصول الفقه، ٢/ ٤١٩، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام، (ص: ١٣٠).

إحداهما لما عَصَى؛ بل يشتغل قلبه ذلك الوقت بما يُواقعه من المعصية، فيَغيبُ عنه التَّصديقُ والوعيدُ، فيَعْصِي؛ ولهذا - والله أعلم - قال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» الحديث، فهو حين يزني يَغيبُ عنه تصديقه بحُرمة الزنا، وإن بقي أصلُ التَّصديق في قلبه ثُمَّ يُعاوِدُه» يعني: أن أصل التَّصديق موجودٌ عنده؛ لأنه لم يخرج من الإيمانِ بالكُلِّيَّة، لكن حصل منه ما حصل بسببِ ضعفِ هذا التَّصديق واليقين والإيمان، «فإنَّ المتَّقين، كما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَآئِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، قال ليثٌ عن مجاهد: هو الرجل يهْمُ بالذَّنْب، فيذكرُ الله فيدَعُه^(١). والشَّهوة والغضبُ مبدأُ السَّيِّئات فإذا أبصر رَجَعَ، ثُمَّ قال تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]؛ أي: وإخوانُ الشَّيَاطِينِ تمدُّهم الشَّيَاطِينُ في الغيِّ، ثُمَّ لا يُقْصِرُونَ؛ أي: لا يَكْفُونَ» قال ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: لا الإنسُ تُقْصِرُ عن السَّيِّئات، ولا الشَّيَاطِينُ تُمَسِّكُ عنهم^(٢)، فإذا لم يُبصر يبقَى قلبه في عمى، والشَّيْطَانُ يمدُّه في غيِّه، وإن كان التَّصديق في قلبه لم يُكذِّبْ، فذلك النُّور والإبصارُ، وتلك الخشيَّة والخوفُ تخرُجُ من قلبه، وهذا كما أنَّ الإنسان يغمضُ عينيه فلا يرى وإن لم يكن أعمى، فكذلك القلبُ بما يغشاه من رَيْنِ القلوب لا يُبصرُ الحقَّ وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر، وجاء هذا المعنى مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ أنه قال: «إِذَا زَنَى العَبْدُ نَزَعَ مِنَ الإِيمَانِ، فَإِنْ تَابَ أُعِيدَ إِلَيْهِ^(٣)».

المبصر إذا أغمض عينيه صار لا يبصر وإن لم يكن أعمى، لكن إذا فتح عينيه

(١) ذكره الواحدي في البسيط، ٥٥٢/٩، بدون إسناد.

(٢) أخرجه ابن جرير في جامع البيان، برقم ٣٣٨/١٣، وابن أبي حاتم في تفسيره -أيضاً-، برقم (٨٧٠٩)، كلاهما من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) صححه الحاكم على شرط الشيخين (٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أبصر، وكذلك العاصي إذا رانت الذُّنُوب على قلبه غَطَّتْهُ، وإن لم يكن كقلب الكافر مطبوعاً عليه، لكنه إذا زال عنه هذا الرِّين بالتوبة النَّصُوح وبالإكثار من الحسنات، فإنه يرجع إليه إبصارُه، ونور «لا إله إلا الله» يحرق ما في هذا القلب من الشُّبهات والشَّهوات.

«وإذا كان النزاعُ في هذه المسألة بين أهل السُّنَّةِ نزاعاً لفظياً؛ فلا محذور فيه سوى ما يحصلُ من عدوان إحدى الطائفتين على الأخرى، والافتراق بسبب ذلك، وأن يصير ذلك ذريعةً إلى بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلى ظهور الفسق والمعاصي بأن يقول: أنا مؤمنٌ مسلمٌ حقاً كاملُ الإيمان والإسلام، وليُّ من أولياء الله، فلا يبالي بما يكون منهم من المعاصي، وبهذا المعنى قالت المرجئة: لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ لمن عمله، وهذا باطلٌ قطعاً»: هذا فرعٌ عمّا تقدّم من الشَّارح رحمته أن النزاعَ بين الحنفية الذين أسس هذا الكتاب على مذهبهم، وبين جمهور الأئمة لفظيٌّ صوريٌّ، فالشَّارح يرى أنه لا نزاع حقيقياً بين القول القائل: إن الأعمال من أصل الإيمان ومن أركانه وأجزائه، وبين القول القائل: إنها خارجةٌ عنه، لكنّه لا بُدَّ منها، ويترتب عليها ما رُتّب عليها من العقوبات فعلاً للسيئات أو تركاً للواجبات.

لكن أهل العلم يقولون: النزاعُ بين القولين ليس لفظياً أو صورياً، إنّما هو نزاعٌ حقيقيٌّ، لكنهم مع ذلك قرّروا التفريق بين قول مرجئة الفقهاء المذكور، وقول مرجئة الغلاة الذين يقولون بعدم دخول الأعمال في الإيمان، وأن الإيمان لا تضر معه السيئات، كما أنه لا ينفع مع الكفر الحسنات والصالحات، وتارك الأعمال عند المرجئة الغلاة كاملُ الإيمان؛ ولذا يقول قائلهم: إيمانه كإيمان جبريل وإيمان محمد صلوات الله عليه، وقد يكون من أفجر النَّاس وأكثرهم معاصي؛ لأنّه يقول: أصل الإيمان موجودٌ، وغير ذلك لا علاقة لها بالإيمان.

أما مرجئة الفقهاء الذين منهم الحنيفة؛ فيقولون: المعاصي تضرُّ، ورُتِّبَ عليها عقوباتٌ في الدنيا والآخرة، ويستحقُّها مرتكب هذه المعاصي إن لم يُعَفَ عنه على كلِّ حال، فالخلاف بين الفريقين من المرجئة واضحٌ وبيِّن، وهو خلافٌ جوهرِيٌّ وحقيقيٌّ، ومرجئة الفقهاء ليسوا كمرجئة الغلاة أبداً، وإن كان كلام العلماء شديداً جداً في أوَّل الأمر في أبي حنيفة بسبب قوله في الإرجاء، وإنما شدَّد أئمة السلف على أبي حنيفة ونظرائه ممن قال بهذا القول؛ لأنَّه ينبغي في أوَّل الأمر أن يُشدَّد في أمر البدعة؛ لتُجتثَّ من جذورها عند نشوئها، بخلاف ما إذا استمرت واستمرَّها الناس ومشوا عليها، ولم يكن منهم من هو من أهل التأسيس ولا التأصيل.

فمثلاً طوائف السلف كانوا يُشدِّدون النكير على من كان يقول: «لفظي بالقرآن مخلوق» ويقولون: من قال ذلك فهو كافر^(١)، وهذا التشديد منهم لأجل أن هذه البدعة كانت في بداية نشوئها، فأرادوا اجتثاثها قبل انتشار أمرها.

وأنا أنظرُ وأقيس على ما تقدَّم إنكارنا للاختلاط في مجال التعليم، وأنَّ ذلك يختلفُ عن إنكارنا للاختلاط في مجال الصحة؛ لأنَّ الاختلاط في مجال الصحة موجودٌ بين الأطباء والطبيبات منذ ستين سنة، ونحنُ وإن كُنَّا لا نجيزه، إلا أنَّه ينبغي ألا يكون الإنكار على الاختلاط في الصِّحَّة مثل الإنكار عليه في التعليم الذي يخشى أن تبدأ مظاهره؛ لأنَّ المجالين مختلفان؛ فالذي فرض وفرض نفسه ويُرجى أن يزول ويُحارب ويُقاوم بقدر الإمكان ليس مثل الذي لم يبدأ بعدُ، ويُخشى أن يبدأ؛ ولذلك كان إنكارُ الأئمة على أبي حنيفة شديداً، وأطلق بعضهم فيه ألفاظاً كبيرةً وشنيعةً لأنَّ المسألة كانت ناشئة؛ فأرادوا أن تُجتثَّ من أصولها، كما أنه لا بدَّ أن

(١) ينظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد، ٣/٥٢١، ٥٢٩، السنة لعبد الله بن أحمد، ١/١٦٤، أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١/١٩٧، ٢/٣٨٨، مجموع الفتاوى، ١٢/٣٠٦.

يشدّد في إنكار الاختلاط في التعليم وغيره من المرافق التي هي في المبادئ؛ لتُجتثَّ من أصولها؛ لأنَّ الاختلاط بلاء ووباء وذريعة إلى كوارث، والله المستعان.

«فالإمام أبو حنيفة رحمته الله نظر إلى حَقِيقَةِ الإِيمَانِ لُغَةً مَعَ أُدْلِيَةٍ مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ، وَبَقِيَّةِ الْأُمَّةِ رحمته الله نَظَرُوا إِلَى حَقِيقَتِهِ فِي عُرْفِ الشَّارِعِ؛ فَإِنَّ الشَّارِعَ ضَمَّ إِلَى التَّصَدِيقِ أَوْصَافًا وَشَرَائِطَ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ».

وهذا ما قرّره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الإيمان»^(١)، وهو أنَّ الأصل في الحقائق الشرعية الحقائق اللغوية، لكن الشرع زاد عليها قيودا.

❖ [أدلة الحنفية على كون الإيمان هو الإقرار بالقلب]

«فمن أدلة الأصحاب لأبي حنيفة رحمته الله أنَّ الإِيمَانَ فِي اللُّغَةِ: عِبَارَةٌ عَنِ التَّصَدِيقِ، قَالَ تَعَالَى خَبْرًا عَنْ إِخْوَةِ يُوسُفَ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أَي: بِمُصَدِّقٍ لَنَا، وَمِنْهُمْ مَنْ ادَّعَى إِجْمَاعَ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى ذَلِكَ^(٢)، ثُمَّ هَذَا الْمَعْنَى اللُّغَوِي - وَهُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ - هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى الْعَبْدِ حَقًّا لِلَّهِ، وَهُوَ أَنْ يَصَدِّقَ الرَّسُولَ صلوات الله عليه فِيمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ: «الإِيمَانُ بِالرَّسُولِ صلوات الله عليه يَكُونُ: بِتَّصَدِيقِهِ فِيمَا أَخْبَرَ، وَطَاعَتِهِ فِيمَا أَمَرَ، وَاجْتِنَابِ مَا نَهَى عَنْهُ وَزَجَرَ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى فِي أَنْ تَصَدِّقَ الرَّسُولَ صلوات الله عليه بِلِسَانِكَ، وَتَدَّعِي مَحَبَّتَهُ، ثُمَّ لَا تَعْمَلُ بِمَا أَمَرَكَ بِهِ، وَلَا تَنْزَجِرَ وَلَا تَنْتَهِي عَمَّا نَهَاكَ عَنْهُ».

«فمن صدَّق الرَّسُولَ فِيمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ فَهُوَ مُؤْمِنٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِقْرَارُ شَرْطٌ إِجْرَاءً أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ فِي الدُّنْيَا، هَذَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ؛ وَلِأَنَّهُ ضِدُّ الْكُفْرِ، وَهُوَ التَّكْذِيبُ وَالْجُحُودُ، وَهَذَا يَكُونَانِ بِالْقَلْبِ، فَكَذَا مَا

(١) ينظر: كتاب الإيمان لابن تيمية، (ص: ١٠١، ١٠٥)، مجموع الفتاوى، ٧/ ٤٣٩.

(٢) طعن شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الإجماع ونقد مدَّعيه. ينظر: كتاب الإيمان، (ص: ١٠٢).

يُضَادُّهُمَا، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، يدلُّ على أنَّ القلبَ هو موضعُ الإيمانِ لا اللسان؛ ولأنَّه لو كانَ مركَّبًا من قولٍ وعملٍ؛ لزالَ كُلُّهُ بِزَوَالِ جُزْئِهِ» يعني: أنه على القول بأنَّ الإيمانَ مركَّبٌ من قولٍ وعملٍ، فإنَّ الذي لا ينطقُ بالشَّهادتين، أو لا يعتقدُ ما تضمنتهُ الشَّهادتان، أو لا يعملُ بما تقتضيه هاتان الشَّهادتان، فلا إيمانَ له؛ لأنَّ هذه أركانُ وأجزاءُ الإيمانِ، وإذا كانت كذلك؛ فلا شكَّ أنَّها مطلوبة، ولا يتمُّ الإيمانُ إلا باجتماعها، ومقتضى الإيمان عند جمهور أهل السُّنة والجماعة أنَّه لا إيمانَ إلا لمن نطقَ واعتقدَ وعملَ.

«ولأنَّ العملَ قد عطفَ على الإيمانِ، والعطفُ يقتضي المغايرة، قال تعالى: ﴿ءَامِنُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، في مواضع من القرآن.

وقد اعترض على استدلالهم بأنَّ الإيمانَ في اللُّغة عبارةٌ عن التَّصديقِ بمنع الترادفِ بين التَّصديقِ والإيمانِ» فمثلا لو أخبرك صاحبك بخبرٍ وهو ثقةٌ عندك، هل لك أن تقول: آمنت بدلا من صدقت؟

أو هل يجوز بناء على أنَّ الإيمانَ والتَّصديقَ مترادفان أن يُقال: «ويؤمنه» بدلا من «ويُصدِّقه» في حديث جبريل عليه السلام الطويل الذي يسأل فيه النبي صلى الله عليه وسلم، فيجيب صلى الله عليه وسلم على أسئلته في قوله: «فَعَجَبْنَا لَهُ، يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ»^(١)؟

نقول: مسألة الترادف في اللغة مختلف فيها، فمنهم من يقول بوجود الترادفِ، وأن هناك كلمات مترادفة يغني بعضها عن بعض، وهذا توسعة من الله صلى الله عليه وسلم لعباده؛ إذ قد يضيِّقُ المقام بكلمة فيُلجأُ إلى أخرى تؤدي معناها وإن لم تكن مطابقة لها من كل وجه.

ومنهم من يقول: لا وجود للتَّرادُفِ في اللغة، وأَنَّهُ لا بَدَّ من اختلاف ولو يسير^(١).

فمثلاً كلمتان: «قعد» و«جلس»، ذهب بعضهم إلى نفي الفرق بينهما، وفرَّق آخرون بينهما فقالوا: القُعود يكونُ من قيام، والجُلوسُ يكونُ من اضطجاع^(٢)، والمسألةُ مبسوطةٌ، ومن أراد الفُروقَ الدَّقِيقَةَ بين الكَلِمات التي ادَّعِي ترادُفها فعليه بـ: «الفُروقِ اللُّغويَّةِ»^(٣) لأبي هلال العسْكري^(٤)، حيثُ أوجَد بين الكَلِمات التي قيل فيها بالترادُفِ فُروقاً لا تخطرُ على بال.

«وهبُ أن الأمرَ يصحُّ في موضعٍ، فلمَ قُلْتُم: إنَّه يوجبُ الترادُفَ مطلقاً؟»

وكذلك اعتَرَضَ على دعوى الترادُفِ بين الإسلام والإيمان، وممَّا يدلُّ على عدم الترادُفِ أَنَّهُ يقالُ للمخبرِ إذا صدَق: صدَّقه^(٥)، ولا يقال: آمَنهُ، ولا آمَن به؛ بل يُقال: آمَن له، كما قال تعالى: ﴿فَتَأْمَنُ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّتُهُ مَن قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾

(١) من المثبتين للترادف: ابن جني، وابن خالويه، والفيروزآبادي، ومن المنكرين: محمد بن زياد الأعرابي، وثعلب، وابن فارس، وابن درستويه والعسكري. ينظر: المزهري، ٤٠٢/١، وما بعدها، دور الكلمة في اللغة، (ص: ١١٦)، وما بعدها، فصول في فقه العربية، (ص: ٣١٠)، وما بعدها، ودراسات في فقه اللغة، (ص: ٢٩٠).

(٢) ينظر: الفروق اللغوية، (ص: ١٦٤)، القاموس المحيط، (ص: ٣١١)، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي، (ص: ١٢٨).

(٣) الكتاب مطبوعٌ ومتداول.

(٤) هو: الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعد، أبو هلال العسكري، نسبة إلى عسكر مكرم من كور الأهواز، لغوي أديب شاعر مفسر، (ت: ٣٩٥ هـ)، له مؤلفات منها: «المحاسن في تفسير القرآن»، و«الحث على طلب العلم»، و«التلخيص»، و«جمهرة الأمثال». ينظر: معجم الأدباء، ٩١٨/٢، معجم المؤلفين، ٣/٢٤٠، الأعلام، ١٩٦/٢.

(٥) في فتاوى شيخ الإسلام، ٧/٢٩٠: «صدَّقه»، والشارح نقل كلامه.

[التوبة: ٦١]، ففرَّق بين المعدّي بالباء، والمعدّي باللام: فالأول يُقال للمخبر به، والثاني للمخبر» ويُقال للمؤمن بربه: آمن بالله، ولا يقال: آمن الله، وفي الحديث: «قل آمنْتُ بالله، فاستقم»^(١).

«ولا يَرِدُ كونه يجوزُ أن يُقال: ما أنت بمصدّقٍ لنا؛ لأنَّ دخول اللام لتقوية العامل، كما إذا تقدّم المعمولُ أو كان العامل اسمَ فاعلٍ أو مصدرًا على ما عرّفَ في موضعه، فالحاصل أنه لا يُقال قطُّ: آمنْتُ، ولا صدّقتُ له، وإنما يقال: آمنْتُ له، كما يقال: أفرزْتُ له، فكان تفسيره بـ«أقررتُ» أقرب من تفسيره بـ«صدّقتُ» مع الفرق بينهما؛ ولأنَّ الفرقَ بينهما ثابتٌ في المعنى، فإنَّ كلَّ مخبرٍ عن مشاهدة أو غيبٍ يقال له في اللُّغة: صدّقتُ، كما يقال له: كذّبتُ، فمن قال: السَّماءُ فوقنا، قيل له: صدّقتُ.

وأما لفظُ الإيمان؛ فلا يُستعملُ إلَّا في الخبرِ عن الغائبِ، فيقال لمن قال: طلعتِ الشَّمسُ، صدّقناه، ولا يقال: آمنَّا له؛ فإنَّ فيه أصلَ معنى الأَمْنِ، والائتمانُ إنّما يكون في الخبرِ عن الغائبِ، فالأمرُ الغائبُ هو الذي يؤتمن عليه المخبر؛ ولهذا لم يأت في القرآن وغيره لفظُ «آمن له» إلا في هذا النوع؛ ولأنَّه لم يقابل لفظُ الإيمان قطُّ بالتكذيب، كما يقابل لفظُ التصديق»^(٢).

المرادُ أنَّ التصديق يكونُ في المحسوسات وفي الغيبات، أمَّا الإيمانُ، فيكونُ غالبًا في الغيبات؛ ولذلك كانت أركانُ الإيمانِ، وهي: الإيمانُ بالله وملائكته وكتبه ورسله واليومِ الآخرِ والقدر، أشياء غير محسوسة، وغير مرئية.

قد يُقال: من الإيمان بالكتبِ الإيمانُ بالقرآن، وهو أعظم الكتبِ وأجلّها، فيكون الإيمانُ به إيمانًا بمحسوسٍ مرئيٍّ.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام، (٣٨)، وأحمد، (١٥٤١٦)، عن سفيان بن عبد الله الثقفي.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٧/٢٩١.

نقول: ليس المراد من إيمانك بالقرآن أن تكون آمنت وصدقت بهذا المصحف الموجود أنه موجود، فهذا لا ينكره أحد؛ بل المراد الإيمان بما اشتمل عليه هذا القرآن أولاً، والإقرار والاعتراف بيقين أنه كلام الله ﷺ: منه بدأ وإليه يعود، كما يقرر ذلك أهل السنة، والإذعان له والعمل بما فيه من أحكام.

«وإنما يُقَابَلُ بالكفر، والكُفْرُ لا يختص بالتكذيب؛ بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق، ولكن لا أتبعك؛ بل أعاديك وأبغضك وأخالفك؛ لكان كفره أعظم» فلو كان الإيمان هو التصديق، لقلنا: يكفي هذا، لكن الإيمان تصديقٌ وزيادة.

«فَعُلِمَ أَنَّ الإيمانَ ليس هو التصديقُ فقط، ولا الكفرُ هو التَّكْذِيبُ فقط؛ بل إذا كان الكفرُ يكون تكديماً، ويكون مخالفةً ومعاداةً بلا تكذيب، فكذلك الإيمان، يكون تصديقاً وموافقةً وموالاتاً وانقياداً، ولا يكفي مجردُ التصديق، فيكون الإسلامُ جزءاً مسمّى الإيمان»^(١)؛ لأنَّ الإسلامَ إذا قُرِنَ مع الإيمان أُطْلِقَ على الأعمال الظاهرة، والعملُ جزءٌ من الإيمان؛ لأنَّ الإيمانَ مركَّبٌ من القول والاعتقاد والعمل.

«ولو سُئِلَ الترادفُ، فالتصديقُ يكون بالأفعال -أيضاً-، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «العينان تزنيان وزناهما النظر، والأذن تزني وزناها السمع» إلى أن قال: «والفرجُ يُصدِّقُ ذلك ويكذِّبُه»^(٢).

وقال الحسنُ البصريُّ رضي الله عنه: ليس الإيمانُ بالتحلِّي ولا بالتَّمَنِّي، ولكنه ما وقر في

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٧/٢٩٢.

(٢) أخرجه البخاري كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج، (٦٢٤٣)، ومسلم، كتاب القدر، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، (٢٦٥٧)، وأبو داود، (٢١٥٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وجاء من حديث أنس رضي الله عنه.

الصَّدر وصدَّقته الأعمال^(١). ولو كان تصديقًا، فهو تصديقٌ مخصوصٌ كما في الصَّلَاة ونحوها، كما قد تقدّم، وليس هذا نقلًا للفظٍ ولا تغييرًا له» يعني: أنه لم يُنقل اللفظ من حقيقته اللُّغويّة إلى الحقيقة الشَّرعيّة نقلًا تامًّا؛ بل إنّما هو باقٍ على أصله، وزيدت عليه القيود الشَّرعية، فصارت حقيقة شرعية.

«فإنَّ الله لم يأمرنا بإيمانٍ مطلقٍ؛ بل بإيمانٍ خاصٍّ وصفه وبينه، فالتَّصديق الذي هو الإيمانُ أدنىُّ أحواله أن يكون نوعًا من التَّصديق العامِّ، فلا يكون مُطابقًا له في العموم والخصوص من غير تغيير للبيان ولا قلبه؛ بل يكون الإيمانُ في كلام الشَّارع مؤلفًا من العامِّ والخاصِّ، كالإنسانِ الموصوفِ بأنَّه حيوانٌ ناطقٌ» يعني: أنك لو قلت: إنَّ الإنسانَ حيوانٌ، بمعنى أنَّ فيه حياةً، فلا بد أن تُضيفَ إليه أوصافًا تميِّزه عمَّن عداه من الحيوانات.

«أو لأنَّ التَّصديقَ التَّامَّ القائمَ بالقلبِ مستلزمٌ لما وجب من أعمال القلبِ والجوارح، فإنَّ هذه لوازمُ الإيمانِ التَّامِّ، وانتفاءُ اللّازمِ دليلٌ على انتفاءِ الملزومِ. ونقول: إنَّ هذه اللّوازمِ تدخلُ في مُسمّى اللفظِ تارةً وتخرُجُ عنه أخرى، أو إنَّ اللفظَ باقٍ على معناه في اللُّغة، ولكن الشَّارع زاد فيه أحكامًا أو أن يكون الشَّارع استعمله في معناه المجازيِّ، فهو حقيقةٌ شرعيّة، مجازٌ لغوي، أو أن يكون قد نقله الشَّارعُ، وهذه أقوال لمن سلك هذه الطريق»^(٢).

الحقائق على ثلاثة أنواع: حقيقة لغويّة، وحقيقة شرعيّة، وحقيقة عرفيّة^(٣)، فالصلاة في اللغة: الدعاء، وهذه حقيقتها اللُّغوية، والمراد بها في الشرع: الأفعال

(١) أخرجه ابن أبي شيبة، (٣٥٢١).

(٢) فصل شيخ الإسلام القول في كون لفظ الإيمان ليس مرادًا للتصديق في مجموع الفتاوى، ٥٢٩-٥٣٣/٧.

(٣) ينظر: ميزان الأصول، ١/٥٣٨، الإحكام للآمدي، ١/٢٦، المحصول للرازي، ١/٤.

والأقوال المعروفة بصفتها وهيئتها التي جاء بيانها عن النبي ﷺ قولاً وفعلاً. وهكذا الألفاظ الشرعية الأخرى، كالزكاة والصيام والحج وغير ذلك من الألفاظ.

وبعض الألفاظ لها أكثر من حقيقة لغوية، ولها أكثر من حقيقة شرعية، ولها أكثر من حقيقة عرفية، فمثلاً، المحروم حقيقته في الشرع: الفقير المحتاج الذي لا يسأل الناس، فلا يلتفت إليه ويحرم من عطائهم؛ لأنه متعفف. وفي العرف المحروم: هو الغني الكبير الذي له أموال وأرصدة، لكنه محروم منها، لا ينفق منها على نفسه ولا على أولاده، يجوع ويجوع أولاده وأمواله في البؤس، والمحروم بهذا المعنى لا يدخل في هذا النص: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِيَسْأَلِ الْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: ٢٤-٢٥].

وهكذا المفلس، له أكثر من حقيقة، فالنبي ﷺ لما سأل الصحابة عن معنى المفلس قالوا: «المفلسُ فينا من لا درهم له ولا متاع» وهذا الجواب منهم صحيح، لكن في غير هذا الموضع الذي أراده النبي ﷺ، فهو صحيح في باب الحجر والتفليس الذي جاء فيه حديث: «من وجد ماله عند رجلٍ مفلسٍ» يعني: لا شيء عنده إلا هذا المال الذي باعه عليه، «فهو أحقُّ به» (١).

لكن النبي ﷺ أراد بسؤاله حقيقة أخرى للمفلس، وهي حقيقة شرعية -أيضا-، أراد به الذي يأتي بأعمال عظيمة، وصفت في رواية بأنها «كالجبال» من الصيام والحج والزكاة والجهاد والبر وغيرها من الأعمال الصالحة، «ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيقتصص هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقتصص ما عليه من الخطايا، أخذ

(١) أخرجه أحمد، (٧٣٧٢)، وابن أبي شيبة، (٢٠١٠)، والدارقطني في سننه، (٢٩٠٧).

من خطاياهم فطرح عليه، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ»^(١)؛ نسأل الله العافية، مثل هذا الإنسان يجمع لغيره؛ فعلى الإنسان أن يحتاط لنفسه، ولا يتعب على الأعمال الصالحة ثم يفرقها على غيره، والغالب أنها تُفَرَّقُ وتوزَّعُ على أناس لا يحبُّهم، فالإنسان لا يغتاب والديه أو أولاده أو أحبابه؛ بل يغتاب أناسًا لا يحبُّهم.

ومن الألفاظ التي لها أكثر من حقيقة: الطعام، فمنه الذي يقطع الصيام ويبطله، ومنه الذي ذكره النبي ﷺ لما نهاهم عن الوصال، فقالوا له: إنك تواصل، فقال لهم: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي»^(٢) فهذا الطَّعام ليس الطعام الحقيقي الذي نأكله؛ بل هو طعامٌ من نوع خاص، له حقيقة شرعية، ولا يؤثر في صوم الصائم، ولو كان الطعام الذي نستخدمه؛ لَبَطَلَ صيامه ووصاله ﷺ^(٣).

«وقالوا: إنَّ الرُّسُولَ قَدْ وَقَفْنَا عَلَى مَعَانِي الْإِيمَانِ، وَعَلِمْنَا مِنْ مَرَادِهِ عِلْمًا ضَرُورِيًّا أَنْ مِنْ قِيلٍ: إِنَّهُ صَدَّقَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِلِسَانِهِ بِالْإِيمَانِ مَعَ قَدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا صَلَّى وَلَا صَامَ، وَلَا أَحَبَّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَلَا خَافَ اللَّهُ؛ بَلْ كَانَ مَبْغُضًا لِلرُّسُولِ مَعَادِيًّا لَهُ يِقَاتِلُهُ، أَنْ هَذَا لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ».

❖ [أدلة الجمهور في دخول الأعمال في مسمى الإيمان]

«كما عَلَّمْنَا أَنَّهُ رَتَّبَ الْفَوْرَ وَالْفَلَاحَ عَلَى التَّكَلُّمِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ الْإِخْلَاصِ وَالْعَمَلِ بِمَقْتَضَاهُمَا، فَقَدْ قَالَ ﷺ: «الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ:

(١) تقدم تخريجه ١٩٣/٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب التنكيل لمن أكثر الوصال، (١٩٦٥)، ومسلم، كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم، (١١٠٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وجاء من حديث أنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري، وابن عمر، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم.

(٣) ينظر: زاد المعاد، ٣٣/٢، مفتاح دار السعادة، ٣٦/١.

«لا إله إلا الله»، وأدناها إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»^(١).

هذا الحديث يدل على تفاضل أعمال الإيمان التي بها يتفاضل الإيمان زيادةً ونقصًا.

«وقال -أيضًا- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الحياءُ شُعبَةٌ من الإيمان»^(٢)، وقال -أيضًا-: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»^(٣)، وقال -أيضًا-: «الْبَدَاذَةُ من الإيمان»^(٤).

استدلَّ الإمام البخاري في صحيحه على زيادة الإيمان وعلى أن الأعمال من الإيمان بتراجم عدَّة، ك: باب الصَّلَاة من الإيمان، وباب الحياء من الإيمان، وباب الجهاد من الإيمان، إلى غير ذلك من الأبواب التي ذكرها الإمام البخاريُّ، وحديث «الْبَدَاذَةُ من الإيمان» واضح الدلالة على ذلك -أيضًا-.

واشتهر على ألسنة النَّاس اليوم حديثُ مصدره البلديات، يقولون: «النَّظَافَةُ

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، (٩) مختصرًا، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان، (٥٨)، وأبو داود، (٤٦٧٦)، والترمذي، (٢٦١٤)، والنسائي، (٥٠٠٥)، وابن ماجه، (٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ مِنْهُ شَكُّ الرَّاوِي، فَاللفظ الكامل عنده هكذا: «الإيمان بضع وسبعون - أو بضع وستون - شعبة»، وأخرجه البخاري من غير شكٍ بلفظ: «بضع وستون شعبة».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، (٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، (٣٥)، وأبو داود، (٤٦٧٦)، والنسائي، (٥٠١٩)، وابن ماجه، (٥٧)، (٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الإيمان، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، (٤٦٨٢)، والترمذي، كتاب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، (١١٦٢)، وأحمد، (٧٤٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الترمذي: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الترجل، باب، ١، (٤١٦١)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب من لا يؤبه له، (٤١١٨)، وأحمد في مسنده، (٢٤٠٠٩)، من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح، ١٠/٣٦٨: «وهو حديثٌ صحيحٌ».

من الإيمان»^(١)، يعلنونه وينشرونه نشرًا واسعًا على أنه حديث، وهو ليس بحديث أصلاً، ويقابله الحديثُ المصحح عند جمع من أهل العلم: «البذاذة من الإيمان» وليس معنى البذاذة ما يُزدرى به الإنسان ومزاولة الأقدار والنجاسات وغير ذلك؛ بل المراد الاعتدال في اللباس، وذلك أن يكون المؤمن معتدلاً في لباسه، لا يهتم به اهتماماً زائداً؛ بل يترك الأمور على حسب التيسير والتوسط^(٢).

«فإذا كان الإيمانُ أصلاً له شعبٌ متعددة، وكلُّ شُعبةٍ منها تُسمَّى إيماناً، فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاةُ والصومُ والحجُّ والأعمال الباطنة، كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه حتى تنتهي هذه الشُعبة إلى إمطة الأذى عن الطريق، فإنه من شعب الإيمان، وهذه الشُعبة منها ما يزول الإيمان بزوالها، كشعبة الشهادة، ومنها ما لا يزول بزوالها، كترك إمطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعبٌ متفاوتة تفاوتاً عظيماً، منها ما يقرب من شُعبة الشهادة، ومنها ما يقرب من شُعبة إمطة الأذى، وكما أن شعب الإيمان إيمانٌ، فكذا شعب الكفر كفرٌ، فالحكم بما أنزل الله مثلاً من شعب الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله كفرٌ».

الحكم بغير ما أنزل الله كفر، كما قال ﷺ في سورة المائدة: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، لكنه عند ابن عباس وغيره كفرٌ

(١) قال العراقي في تخريج إحداديث الإحياء، (ص: ١٤٨): وفي «الطبراني في الأوسط بسند ضعيف جدا من حديث ابن مسعود «النظافة من الإيمان»، هكذا قال العراقي، والذي في المطبوع من المعجم الأوسط، (٧٣١١)، عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، بلفظ: «تخللوا، فإنه نظافة، والنظافة تدعو إلى الإيمان، والإيمان مع صاحبه في الجنة»، أما لفظ: «النظافة من الإيمان»؛ فذكر الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم، ١/ ٢٢٤، أنه قرأ في كتاب أبي الحسن الدارقطني بخطه: «وحدثني أحمد بن محمد بن أحمد الروياني...»، فذكر إسناده لحديث ابن مسعود رضي الله عنه باللفظ المذكور.

(٢) البذاذة: رثاءة الهيئة، أراد التواضع في اللباس وترك التبجح به. النهاية لابن الأثير، (١٠/١).

دون كفر^(١)، هذا مع الاعتقاد بأن حكم الله هو الأصل والفرض والواجب، وهو الأكمل والأصلح والمصلح للناس.

أمّا من قال: إن حكم غير الله أكمل وأصلح وأولى، وأنَّ حُكْمَ الله لا يصلح للناس ولا يُصلِحهم؛ فهذا لا شك في كفره وخروجه من الملة.

وهذا التفصيل لا بدّ منه، فلو أتى شخصٌ إلى قاضٍ يحكم بما أنزل الله، فأعطاه رشوةً، فحكم بغير من أنزل الله، فإنه لا أحد من أهل العلم يقول بتكفيره.

«وقد قال ﷺ: «من رأى منكم مُنكراً، فليُغيِّرْه بيده، فإن لم يستطع، فبلسانه، فإن لم يستطع، فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان»: العبارة الأخيرة تدلُّ على أن هناك مراتب أعلى وأقوى من هذه المرتبة من مراتب الإيمان.

«رواه مسلم^(٢)، وفي لفظ: «ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(٣)، وروى الترمذي عن رسول الله ﷺ: «أنه قال: «من أحبَّ الله وأبغضَ الله، وأعطى الله ومنعَ الله، فقد استكمل الإيمان»^(٤)، ومعناه -والله أعلم-: أنَّ الحُبَّ والبُغْضَ أصلُ حركة

(١) تقدم تخريجه ١٩٦/٢.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، (٤٩)، وأبو داود، (١١٤٠)، والترمذي، (٢١٧٢)، والنسائي، (٥٠٠٨)، وابن ماجه، (١٢٧٥).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، (٥٠)، وابن حبان، (٦١٩٣)، والبيهقي في الكبرى، (٢٠١٧٨)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ولفظه عند مسلم: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون، وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بيده؛ فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه؛ فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه؛ فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل».

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، (٤٦٨١)، وابن أبي شيبة، (٣٥٥٧٥)، والطبراني في الكبير، (٧٦١٣)، والأوسط، (٩٠٨٣)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وله شاهد من حديث معاذ بن أنس، قال فيه الحاكم، (٢٧٠٩): «صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرِّجْاه».

القلب، وبذل المال ومنعه هو كمال ذلك؛ فإن المال آخر المتعلقات بالنفس، والبدن متوسّط بين القلب والمال، فمن كان أوّل أمره وآخره كلّهُ لله كان الله إلهه في كلّ شيء، فلم يكن فيه شيء من الشّرك، وهو إرادة غير الله وقصده ورجاؤه، فيكون مستكمل الإيمان إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على قوّة الإيمان وضعفه بحسب العمل.

ويأتي في كلام الشيخ رحمته الله في شأن الصحابة رضي الله عنهم: «وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»، فسَمِيَ حُبَّ الصحابة إيماناً، وبغضهم كُفْراً» وجاء في الصحيح أن حُبَّ الأنصار من الإيمان، وبغضهم من النِّفاق^(١).

«وما أعجب ما أجاب به أبو المعين النّسفي^(٢) وغيره عن استدلالهم بحديث شُعب الإيمان المذكور، وهو أن الراوي قال: «بِضْعٍ وَسْتُونَ أو بَضْعٍ وَسَبْعُونَ»، فقد شهد الرَّاوي بَعْفَلَةٍ نَفْسِهِ حَيْثُ شَكَّ فَقَالَ: «بِضْعٌ وَسْتُونَ أو بَضْعٌ وَسَبْعُونَ» ولا يُظَنُّ برسول الله صلّى الله عليه وسلّم الشكُّ في ذلك، وأن هذا الحديث مخالف للكتاب.

فطَعَنَ فِيهِ بَعْفَلَةُ الرَّاوي، ومخالفته الكتاب، فانظُرْ إِلَى هذا الطّعن ما أعجبه! فإنَّ تردّدَ الراوي بين السّتين والسبعين لا يلزمُ منه عدمُ ضبطه، مع أن البخاري رحمته الله إنّما رواه: «بِضْعٌ وَسْتُونَ»^(٣) من غير شكٍّ» أخذًا بالأقل المقطوع به، وهو السّتون، وما زاد على ذلك فهو محل التردّد؛ ولذا يختلف العلماء في الأخذ بالأقل^(٤)، هل

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار، (١٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حُبَّ الأنصار وحُبَّ عليٍّ من الإيمان، (١٢٨)، والنسائي، (٥٠١٩)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وجاء بنحوه من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) تقدّمت ترجمته ٢/٢٥٢.

(٣) تقدّم تخريج اللَّفْظَيْنِ ٢/٢٥٨.

(٤) ويقال: «الأخذ بأقل ما قيل»، عرّفه ابن السمعاني بقوله: «أن يختلف المختلفون في مقدر بالاجتهاد على أقاويل، فيؤخذ بأقلها عند إغواز الدليل». قواطع الأدلة، ٣/٢٩٤.

يُعدُّ إجماعًا أو لا؟^(١).

ومثاله: لو أن شخصًا شهد بأنَّ لزيد على عمرو ألف ريال، وشهد آخر بأنَّ له عليه تسعمائة ريال، فهل يُثبَّت القاضي التسعمائة من باب الأخذ بالأقل، ويقول: شهد بها الاثنان؟ أو يقول: اختلف الشاهدان، والاختلاف يقتضي ردَّ الشهادة؟ لا شكَّ أنَّ القائل بالألف لا ينفي التسعمائة؛ بل هو مقرُّ بالتَّسعمائة وزيادة، فالتسعمائة متَّفَقٌ عليها بينهما.

«وَأَمَّا الطَّعْنُ بِمُخَالَفَةِ الْكِتَابِ؛ فَأَيْنَ فِي الْكِتَابِ مَا يُدَلُّ عَلَى خِلَافِهِ؟ وَإِنَّمَا فِيهِ مَا يُدَلُّ عَلَى وِفَاقِهِ، وَإِنَّمَا هَذَا الطَّعْنُ مِنْ ثَمَرَةِ سُؤْمِ التَّقْلِيدِ وَالتَّعَصُّبِ.

= وقال ابن القَطَّان: هو أن يختلف الصحابة في تقدير، فيذهب بعضهم إلى مائة مثلا، وبعضهم إلى خمسين. فإن كانت دلالة تعضد أحد القولين؛ صير إليها، وإن لم تكن دلالة؛ فقد اختلف فيه أصحابنا: فمنهم من قال: نأخذ بأقل ما قيل من حيث كان أقل. ينظر: البحر المحيط للزرکشي، ٢٧/٨.

(١) ذكر الأصوليون أن الإمام الشافعي أصل هذه المسألة على قاعدتين آخرين: هما الإجماع والبراءة الأصلية، ووجه الإجماع أنه إذا كان في مسألة ما اختلاف في تقدير المقادير في مختلف الأقوال، فإن الأمة تكون مطبقة مجمعة على التقدير الأقل بينها، فالفهاء اختلفوا في دية اليهودي، منهم من جعل ديته كدية المسلم، ومنهم من حدَّها بنصف دية المسلم، والقول الثالث: أن ديته ثلث دية المسلم، فعلى ما ذكر، يكون التقدير الذي في القول الثالث مجمعا عليه، أما البراءة الأصلية؛ فوجهها أن الإجماع السابق أثبت الثلث، وهو الأقل، لكنه لم يدل على نفي الزائد، ونفي الزائد يحتاج إلى دليل آخر، وهو البراءة الأصلية، وتقدِّد ذلك الرازي وغيره بالألَّا يوجد في الأمة من يقول بعدم وجوب شيء منها، أو من يقول بوجوب أقل من الثلث، فإن وجد؛ فلا يكون حجة حينئذٍ. ينظر: المحصول، ١٥٤/٦، نهاية السؤل، (ص: ٣٦٣)، البحر المحيط، ٣٠/٨، التحبير، ١٦٧٤/٤.

وذهب ابن حزم ومن معه إلى ردِّ هذه الدلالة مطلقا، وضعفها طائفة من المحققين، كالقاضي عبد الوهاب، والقرافي، وابن تيمية، ورأوا أنه لا إجماع فيها. ينظر: المستصفى، (ص: ١٥٨)، روضة الناظر، ٤٤٢/١، نفائس الأصول، ٤٠٦٨/٩، التحبير، ١٦٧٥-١٦٧٦، المسودة، (ص: ٤٩٠)، البحر المحيط، ٢٦-٢٧/٨.

وقالوا -أيضاً-: وهنا أصلٌ آخر، وهو: أن القولَ قسمان:

قولُ القلبِ وهو الاعتقاد، وقولُ اللسان، وهو التكلمُ بكلمة الإسلام» وقول كل شيء بحسبه، كما قال الرسول ﷺ: «صدق الله، وكذب بطن أخيك»^(١)، فكذب البطن لم يكن بالكلام المعروف.

«والعملُ قسمان: عملُ القلبِ، وهو نيته وإخلاصه، وعملُ الجوارح، فإذا زالت هذه الأربع زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقيَّة الأجزاء؛ فإنَّ تصديق القلب شرطٌ في اعتبارها وكونها نافعة».

خلافًا للكرامية الذين يقولون: يكفي النطق باللسان وإن لم يوجد الاعتقاد أو التصديق بالقلب، وهذا قولٌ باطلٌ، تقدّم ذكره، وذكرنا أنه يردُّ على قولهم أن يكون المنافقون مؤمنين كاملي الإيمان.

«وإذا بقي تصديق القلب، وزال الباقي، فهذا موضعُ المعركة» إذا بقي تصديق القلب بقي تصديق اللسان، وتقدم أن هناك من يقول: إنَّه لا يشترط لصحة الإيمان، وبقي -أيضاً- العملُ بالجوارح، وتقدم من يقول: إنَّ عمل الجوارح لا يدخل في مسمى الإيمان، فهذا موضعُ المعركة بين أهل العلم.

«ولا شكَّ أنَّه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب؛ إذ لو أطاع القلب وانقاد لأطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة، قال ﷺ: «إنَّ في الجسد مُضغَّة، إذا صلحت صلح لها سائرُ الجسد، وإذا فسدت فسدت لها سائرُ الجسد، ألا وهي القلب»^(٢)، فمن صلح

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الدواء بال غسل، (٥٦٨٤)، ومسلم، كتاب السلام، باب التداوي بسقي العسل، (٢٢١٧)، والترمذي، (٢٠٨٢)، وأحمد، (١١١٤٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، (٥٢)، ومسلم، كتاب المساقاة، باب =

قلبه صلح جسده قطعاً بخلاف العكس، وأما كونه يلزم من زوال جزئه زوال كله، فإن أريد أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت فمسلم، ولكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء، فيزول عنه الكمال فقط» هذا على قول من يقول: إن الأعمال شرط كمال، لكن من يقول: إن العمل شرط صحة - والمراد بذلك جنس العمل، كما يقول به الأئمة، ويبيته شيخ الإسلام رحمه الله (١) -، فإنه يلزم منه زوال الإيمان.

❖ [أدلة زيادة الإيمان ونقصانه]

«والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة من الآثار السلفية كثيرة جداً، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتْ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال:٢]، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم:٧٦]، وقوله: ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر:٣١]، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح:٤]، وقوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣].

وكيف يُقال في هذه الآية والتي قبلها: إن الزيادة باعتبار زيادة المؤمن به؟ فهل في قول الناس: ﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ زيادة مشروع؟ وهل في إنزال السكينة على قلوب المؤمنين زيادة مشروع؟ وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مرجعهم من الحديبية ليزدادوا طمأنينةً و يقيناً، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكَافِرِينَ مَوَدَّةٌ اقْرَبُوا مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران:١٦٧].

= أخذ الحلال وترك الشبهات، (١٥٩٩)، وأبو داود، (٣٣٢٩)، والترمذي، (١٢٠٥)، والنسائي، (٤٤٥٣)، وابن ماجه، (٣٩٨٤)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(١) تقدم بحث المسألة بالتفصيل ٢/٢٦٦ وما بعدها.

في كلام الشَّارِحِ ﷺ وفيما ساقه من الأدلة من كتاب الله، وفيما سيذكره من الأدلة من السنة النبوية، وأقوال السلف، تنصيص على زيادة الإيمان، وكلُّ ما قبل الزيادة قبل النقص؛ لأنَّ قبوله الزيادة يدلُّ على أنَّه كان قبل هذه الزيادة ناقصًا.

ومن أهل العلم من يرى الزيادة دون النقص (١).

وعامة سلف الأمة وأئمتها يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه، وأنَّه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية (٢).

أما من قال: إن الزيادة باعتبار زيادة المؤمن به، بمعنى أنَّه كلما زادت النصوص في مسألة تتعلق بالدين، كالصلاة والزكاة، زاد إيماننا بهذه العبادة باعتبار المؤمن به لا المؤمن نفسه، وعلى هذا القول، فإنَّ كون نصوص الصلاة تتكاثر وتتظافر، لا تزيدنا في إيماننا النافع عند الله ﷻ، وإنَّما تزيدنا قناعة بهذا الحكم للزيادة في المؤمن به (٣).

وهذا كلام مخالف لما ذكر من النصوص؛ ولذلك قال: «فهل في قول النَّاسِ: ﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ زيادة مشروع؟» حينما زيد في إيمانهم بسبب تخويف الناس لهم من الجمع الذي اجتمع لهم، وكامل الآية: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، زاد إيمانهم بما رسخ في قلوبهم من اعتقادٍ جازم.

(١) هذا من أقوال بعض السلف، وقال به طائفة من الأشاعرة، ونُسب إلى جماعة من أصحاب أبي حنيفة، وقال به الغسانية والنجارية والإباضية. ينظر: أصول الدين للبغدادي، (ص: ٢٥٢)، إتحاف السادة المتقين، ٢/٢٥٦، التبصير في الدين للإسفراييني، (ص: ١٠١)، الفرق بين الفرق، (ص: ١٩١، ١٩٦).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٧/٣٠٨، ٧/٥٠٥، ٧/٤٧٢، العلو للعلي الغفاري، (ص: ١٨٨)، فتح الباري، ١/٤٦.

(٣) ينظر: تفسير الإيجي، ٢/١١٣، تفسير أبي السعود، ٤/٨، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ٩/١٠، تفسير الألوسي، ٥/١٥٦.

وفي مثل هذه الظروف التي نعيشها اليوم، وقد جمع لنا الناس، وتربّصوا بنا من جميع الجهات، ليس لنا إلا أن نقول: «حسبنا الله ونعم الوكيل»، وبعض الناس يُصاب فيها بخوفٍ وهلعٍ وشكٍّ في موعود الله ﷻ بالنصر، ونحن لا نشكُّ في موعود الله، وإنما نشكُّ في أنفسنا وفي أعمالنا التي أوصلتنا إلى هذا المستوى، فهذا الذي يُخيفنا، وإلا فنحن مُصدّقون مُوقنون بأنَّ الله ناصر دينه، الدين ممتحن ومنصورٌ فلا تجزع؛ فهذه سُنَّة الرَّحْمَنِ، وبذلك يعرف حزبه من حربه، والنَّاسُ يتمايزون في مثل هذه الظُّروف التي تختلفُ عن ظُروف الرِّخاء التي يدَّعي فيها الكلُّ ما يدَّعيه، لكن في ظروف الشدَّة يكون التمحيصُ.

«وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [التوبة: ١٢٤-١٢٥]، وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندي رحمته الله في تفسيره عند هذه الآية «مؤلفات أبي الليث هي مظنة الضعاف من الآثار والموضوعات، وتفسيره محشو بالموضوعات، وكذلك كتابه: «تنبيه الغافلين»، وهو كتاب مشهور ومُتداول، يتداوله العباد والناس من العامة والخاصة، وهو مملوء بالأحاديث الموضوعية والضعيفة، ومنها هذا الحديث الذي سيورده الشارح.

«فقال: حدَّثنا الفقيه» هو: أبو الليث نصر بن محمَّد^(١)، وعادة المتقدِّمين أنَّهم يُذكرون في السَّنَد، ففي المسند يُسرِّدُ السَّنَدُ هكذا: «حدَّثنا عبد الله، قال: حدَّثني

(١) هو: نصر بن محمد بن إبراهيم، أبو الليث السمرقندي الحنفي، قال الذهبي: «الإمام، الفقيه، المحدث، الزاهد...، تروَّج عليه الأحاديث الموضوعية»، (ت: ٣٧٥)، له تصانيف، منها: تفسيره «بحر العلوم»، و«تنبيه الغافلين»، وكتاب في «الفتاوى». ينظر: السير، ٣٢٢/١٦، الجواهر المضية، (٦١٠)، الوافي بالوفيات، ٥٤/٢٧، الأعلام، ٢٧/٨.

أبي...»، وفي الموطأ هكذا: «حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك...».

«قال: حدثنا محمد بن الفضل وأبو القاسم السَّابَازي، قال: حدثنا فارس بن مردويه، قال: حدثنا محمد بن الفضل بن العابد، قال: حدثنا يحيى بن عيسى، قال: حدثنا أبو مطيع، عن حمَّاد بن سلمة، عن ابن المُحَزَّم «هذا تصحيفٌ، وهو موجود في الأصل، ونقله الشارح كما هو وغلط في ذلك تبعاً لأصله، فابن المحزَّم إنما هو أبو المهزَّم بالهاء، وسيأتي في كلام ابن كثير رحمه الله، ومثل هذا الخطأ يُترك كما هو، ولا يُصحَّح، لكن يُنبه على أنه خطأ.»

«عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء وفدٌ ثقيفٍ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله، الإيمان يزيد وينقص؟ فقال: «لا، الإيمان مكمل في القلب، زيادته ونقصانه كفر»^(١).

فقد سُئل شيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير - رحمه الله تعالى - عن هذا الحديث، فأجاب: بأنَّ الإسناد من أبي الليث إلى أبي مطيع مجهولون لا يُعرفون في شيء من كتب التواريخ المشهورة، وأما أبو مطيع؛ فهو الحكم بن عبد الله بن مسلمة البلخي، ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلاس، والبُخاري، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي، والعُقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم^(٢)، وأما أبو المهزَّم الراوي عن أبي هريرة، وقد تصحَّف على الكاتب، واسمه: يزيد بن سُفيان؛ فقد ضعفه -أيضاً- غير

(١) الحديث ذكره الجورقاني في الأباطيل، ١/١٤٦، وقال: «هذا حديث موضوع باطل لا أصل له، وهو من موضوعات أبي مطيع»، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، ١/١٣١، وقال: «هذا حديثٌ موضوعٌ بلا شك».

(٢) قال ابن حبان في المجروحين، ١/٢٥٠: «كان من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنن ومنتحلها». وينظر: العلل ومعرفة الرجال، (٥٣٣١)، الضعفاء الكبير، (٣١٢)، الجرح والتعديل، (٥٦٠)، الكامل في الضعفاء، (٣٩٩)، المجروحين، (٢٣٦)، ميزان الاعتدال، (٢١٨١).

واحد، وتركه شُعبة بن الحجاج، وقال النسائي: متروك، وقد اتهمه شُعبة بالوضع؛ حيث قال: لو أعطوه فلسين؛ لحدّثهم بسبعين حديثاً^(١): فالحديث باطل لا أصل له.

«وقد وصف النبي ﷺ النساءُ بِنُقْصانِ العَقْلِ والدِّينِ»^(٢)، وقال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»^(٣)، والمرادُ نفي الكمالِ، ونظائره كثيرة، وحديث شُعب الإيمان.

وهذه الشُّعب بينها تفاوتٌ كبيرٌ، «فأعلاها قولُ: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»^(٤)، وبين هاتين الشُّعبتين شعبٌ كثيرة جدًّا، فمنها ما يقرب من

(١) هو: يزيد بن سُفيان، أبو المهزم، التميمي البصري، قال البخاري: «تركه شعبة»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي»، وقال النسائي: «متروك»، قال الحاكم: «روى عن أبي هريرة المناكير، روى عنه حماد بن سلمة، وقال شعبة: رأيت أبا المهزم مطروحًا في هذا المسجد ولو أعطاه إنسان درهمًا لوضع له سبعين حديثًا»، وضعفه البيهقي، وقال الدمياطي وابن حجر: «متروك»، أخرج له أبو داود والترمذي، وابن ماجه. ينظر: الضعفاء الصغير، (٤٢٧)، الضعفاء والمتروكون للنسائي، (٦٤٨)، الجرح والتعديل، (٨٨)، المدخل إلى الصحيح، (٢٢٢)، السنن الكبرى، ٢٠٧/٥، المتجر الرابع، (ص: ٦٩٢)، التقريب، (٨٣٩٧).

(٢) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، (٣٠٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله، ككفر النعمة والحقوق، (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «يا معشر النساء تصدقن؛ فإني أريتكن أكثر أهل النار»، فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»، وروي من حديث ابن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنهما، وغيرهما.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان، (١٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد، والوالد والناس أجمعين، وإطلاق عدم الإيمان على من لم يحبه هذه المحبة، (٤٤)، والنسائي، (٥٠١٣، ٥٠١٤)، وابن ماجه، (٦٧)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) تقدّم تخريجه ٢/٢٥٨.

لا إله إلا الله، ومنها ما يقرب من إمطة الأذنى عن الطريق، ولا شك أن من عمل بها أو ببعضها له نصيبه من الإيمان بقدر ما عمل به من هذه الشعب، وينقص من إيمانه بقدر ما أخلَّ به منها.

«وحدِيثُ الشَّفَاعَةِ، وَأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ^(١)، فَكَيْفَ يُقَالُ بَعْدَ هَذَا: إِنَّ إِيْمَانَ أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا التَّفَاوُلُ بَيْنَهُمْ بِمَعَانٍ أُخْرَ غَيْرِ الإِيْمَانِ؟!».

✽ [أثار الصحابة في زيادة الإيمان ونقصانه]

«وكلام الصحابة رضي الله عنهم في هذا المعنى كثيرٌ -أيضاً-، منه قول أبي الدرداء رضي الله عنه: «من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد هو أم ينتقص؟^(٢)».

مسألة زيادة الإيمان ونقصانه مسألة محسوسة، ويحس بها كل شخص في نفسه، فهو في بعض الأوقات يزداد إيمانه حتى يقرب إلى ربه، ويستحضر خالقه، ويذكره ويخشع له ويبكي من خشيته، وأحياناً يغفل وينصرف عما خلق له، فيقسو قلبه.

ومما يدل على زيادة الإيمان أن زُرارة بن أبي أوفى^(٣) قرأ آية: ﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨]، من الكتاب، وسمعها إلى أن صار كهلاً، ثم حصل له ما حصل حين قرأها في آخر حياته: قرأها فصعق ومات^(٤)؛ لأنَّ قراءته الأخيرة هذه كانت في ذروة من

(١) تقدّم تخريجه ١/ ٢٢١.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (١٧١٠).

(٣) هو: زُرارة بن أوفى العامري، أبو حاجب الحرشي، كان قاضياً على البصرة، ثقة عابد، مات فجأة في الصلاة سنة (٩٣هـ)، أخرج له الجماعة. ينظر: التاريخ الكبير، (١٤٦١)، الجرح والتعديل، (٢٧٢٧)، أخبار القضاة، ١/ ٢٩٢، السير، ٤/ ٥١٥.

(٤) ينظر: الطبقات لابن سعد، ٧/ ١١٠، الزهد للإمام أحمد، (١٣٨٢)، عيون الأخبار، ٢/ ٣٩٤.

الإيمان وزيادة منه، فحصل له ما حصل، وقد يسمعها الإنسان من شخصٍ وكأنَّه لم يسمعها، وقد يسمعها وكأنَّه لم يسمعها إلا الآن، فزيادة الإيمان لا شك أنَّها مسألة محسوسة وواقعة في حياة الناس ولا ينكرها إلا مكابر.

«وكان عمر رضي الله عنه يقول لأصحابه: «هَلُمُّوا نَزِدْ دُ إِيمَانًا، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١) وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول في دُعائه: «اللهم، زدنا إيمانًا و يقينًا وفقهاً»^(٢). وكان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول لرجل: «اجلس بنا نُؤمِّن ساعة»^(٣)، ومثله عن عبد الله بن رواحة رضي الله عنه^(٤).

وصحَّ عن عمَّار بن ياسر رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ: إِنْصَافٌ فِي نَفْسِهِ، وَإِلْتِفَاقٌ مِنْ إِقْتَارٍ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ» ذكره البخاري رضي الله عنه في «صحيحه»^(٥)، وفي هذا القَدْر كفاية، وبالله التوفيق.

وأما كون عطف العمل على الإيمان يقتضي المغايرة؛ فلا يكون العمل داخلًا في مسمي الإيمان» هذا هو الأصل، فإذا قلت: «جاء زيد وعمرو»؛ فإنَّ العطف هنا للمغايرة بلا شك، فعمرو غيرُ زيد، لكن ليس كل ما عطف على غيره هو غيره، فقد

(١) أخرجه بهذا اللفظ اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (١٧٠٠)، وأخرج بنحوه ابن أبي شيبة في المصنف، (٣٠٣٦٦).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة، (٧٩٧)، والخلال في السنة، (١١٢٠)، والآجري في الشريعة، (٢٠٩)، وابن بطة في الإباة، (١١٣٢)، واللالكائي في أصول الاعتقاد، (١٧٠٤)، من طريق الإمام أحمد، عن وكيع، عن شريك، عن هلال بن حميد، عن عبد الله بن عكيم، عن ابن مسعود. عزاه ابن تيمية في الفتاوى، ٢٢٥/٧، وابن حجر في الفتح، ٤٨/١، إلى الإمام أحمد، وقال: «إسناده صحيح».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في الإيمان، (١٠٥، ١٠٧)، وأبو عبيد في الإيمان، (٢٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الإيمان، (١١٦)، وفي المصنّف، (٣٠٤٢٦)، من طريق عبد الرحمن بن سابط، عن عبد الله بن رواحة رضي الله عنه.

(٥) علّقَه البخاري بصيغة الجزم، كتاب الإيمان، باب إفشاء السلام من الإسلام، ١/١٥، ووصله معمر بن راشد في جامعه، (١٩٤٣٩)، وابن أبي شيبة في المصنف، (٣٠٤٤٠).

يكون هو نفسه، وقد يكون جزءاً منه وقد يكون أعمّ منه، وقد يكون أخصّ، وقد يكون غيره كما هنا في المثال.

«فلا شكّ أنّ الإيمان تارة يُطلقُ مطلقاً عن العمل، وعن الإسلام، وتارة يُقرنُ بالعملِ الصّالح، وتارة يُقرنُ بالإسلام، فالمطلقُ مستلزمٌ للأعمال، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢]» فالمطلقُ يدخل فيه العمل باعتباره جزءاً منه وركناً منه أو شرطاً له. وهل يتصور مثل هذا الخوف والوجل المذكور في الآية من شخص لا يُصلي ولا يصوم ولا يُزكي ولا يفعل شيئاً من الشرائع، تتلى عليه الآيات فيزداد إيماناً ويجل قلبه ويخاف، وهو متوعدٌ بنصوص كثيرة فيما تركه من عبادات أو فيما ارتكبه من المحرمات؟ أو أن هذا في المؤمن العامل بجميع ما افترضه الله عليه؟ لا شكّ أنّ هذا الوجل لا يُتصور ممّن آمن إيماناً مجرداً دون أيّ عمل.

«وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات:١٥] الآية» يعني: لم يخالط إيمانهم ريباً أو شكّ «وقال ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النور:٦٢]، وقال ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة:٨١]، وقال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» الحديث^(١)، وقال ﷺ: «لا تؤمنوا حتّى تحابّوا»^(٢) وقال: «من غشنا فليس منا، ومن حمل علينا السّلاح فليس منا»^(٣)، وما أبعد قول من قال: إنّ معنى قوله: «فليس

(١) تقدم تخريجه ١/٤٥٩.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، (٥٤)، وأبو داود، (٥١٩٣)، والترمذي، (٢٦٨٨)، وابن ماجه، (٦٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من غشنا فليس منا، (١٠١)، وأبو داود، (٣٤٥٢)، والترمذي، (١٣١٥)، وابن ماجه، (٢٢٢٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

منا؛ أي: فليس مثلنا، فليت شعري، فمن لم يَغشَّ يكونُ مثلَ النبيِّ ﷺ وأصحابه؟! هيهات؛ إذ لو فعل جميع ما أمر به، واجتنب جميع ما نُهي عنه لن يصل إلى أدنى الصحابة منزلة.

«وأما إذا عَطِفَ عليه العمل الصالح؛ فاعلم أنَّ عَطَفَ الشيءِ على الشيءِ يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحُكْم الذي ذُكر لهما، والمغايرة على مراتب أعلاها: أن يكونا متباينين، ليس أحدهما هو» مثل ما قلنا في زيد وعمرو.

«ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزؤه، ولا بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] فالأرض غير السموات، والنور غير الظلمات، «وقوله ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣].

فالإنجيل غير التوراة، هذا هو المعروف والمقرَّر عند أهل السنة والجماعة: أنَّ كلامَ الله متجدِّدٌ، فكما تكلم بالتوراة وكتبها بيده، تكلم -أيضاً- بالإنجيل، وكلامه بحرفٍ وصوتٍ مسموع، وهذا يرُدُّ قولَ من قال: إنَّ كلامَ الله واحد، وأنَّ الله تكلم في الأزل، وكلامه واحد لا يتغير، فالتوراة هي الإنجيل، والإنجيل هو القرآن، لكن الاختلاف في اللغات، وهذا كلام باطل بلا شك.

«وهذا هو الغالب. ويليهِ أن يكون بينهما تلازماً، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾ [البقرة: ٤٤] من لازم لبس الحق بالباطل كتمان الحق؛ لأنه لو لم يُكتم الحق، وبُيِّن ووُضِّح؛ لم يحصل اللبس.

«وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]؛ لأنَّ طاعة الرسول ﷺ من

طاعة الله.

«الثالث: عطفُ بعضِ الشيءِ عليه كقوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقوله: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨]» فالصلاة الوسطى - وهي صلاة العصر - إحدى الصلوات الخمس التي أمرنا بالمحافظة عليها، وجبريل بعض من عطف عليه، وهم الملائكة، وهذا من عطف الخاص على العام^(١)، ويأتي عكسه: وهو عطف العام على الخاص، والفائدة منه الاهتمامُ بشأنِ الخاصِّ والعناية به؛ حيث ذُكر مرتين: مرة مع اللفظ العام، ومرة على سبيل الأفراد.

«وقوله ﴿مَنْ التَّيَّبَعْنِ مِثْقَلُهُمْ وَمِنْكَ﴾ [الأحزاب: ٧]، وفي مثل هذا وجهان: أحدهما أن يكون داخلاً في الأول، فيكون مذكوراً مرتين: الأولى مع العام، والثانية على سبيل الأفراد والاستقلال.

«والثاني أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلاً فيه هنا، وإن كان داخلاً فيه منفرداً، كما قيل مثل ذلك في لفظ الفقراء والمساكين ونحوه، ممَّا تتنوع دلالاته بالأفراد والاقتران».

جاء في آية مصارف الزكاة أن الصدقات للفقراء، وجاء في كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين، فهل يطعم الفقراء من كفارة اليمين أو لا؟

الجواب: نعم، يُطعمون من باب أولى، ولا يُقال: إنَّ كفارة اليمين خاصَّةٌ بالمساكين، والمساكين غير الفقير؛ لأنَّ المسكين إذا أُفرد دخل فيه الفقير، وإذا أُفرد الفقير دخل فيه المسكين، وإذا عطف المساكين على الفقراء؛ دل كل لفظ على

(١) قال السيوطي: «وفائدته التنبيه على فضله، حتى كأنه ليس من جنس العام، تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، وحكى أبو حيان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول: هذا العطف يسمَّى بالتجريد، كأنه جرد من الجملة، وأُفرد بالذكر تفصيلاً». الإتيان، ٣/٢٤٠، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ١/٢٧١.

معنى مغاير.

«الرَّابِع: عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ لِاخْتِلَافِ الصِّفَتَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [غافر: ٣]، وقد جاء في الشُّعْر العَطْفُ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ فَقَطْ، كَقَوْلِهِ: فَاَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا^(١)

والكذب: هو المين^(٢)، عَطْفَ عَلَيْهِ لِلاخْتِلَافِ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا، وَهَذَا مَعْرُوفٌ لَدَى أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْفِي أَنْ يَكُونَ الْكُذْبُ هُوَ الْمِينُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

«وَمِنَ النَّاسِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، وَالْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي مَوْضِعِهِ» جَاءَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾؛ أَي: سَبِيلًا وَسُنَّةً^(٣)، فَالْمِنْهَاجُ هُوَ: السَّبِيلُ، وَالشَّرْعَةُ هِيَ: السَّنَةُ.

«فَإِذَا كَانَ الْعَطْفُ فِي الْكَلَامِ يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ، نَظَرْنَا فِي كَلَامِ الشَّارِعِ: كَيْفَ وَرَدَ فِيهِ الْإِيمَانُ، فَوَجَدْنَاهُ إِذَا أُطْلِقَ يُرَادُ بِهِ مَا يُرَادُ بِلَفْظِ الْبِرِّ، وَالتَّقْوَى، وَالدِّينِ، وَدِينِ الْإِسْلَامِ.

ذُكِرَ فِي أَسْبَابِ النُّزُولِ أَنَّهُمْ سَأَلُوا عَنِ الْإِيمَانِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] الْآيَاتِ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ «مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ مَمَّنْ يَرَى التَّرَادُفَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ كَالْبُخَارِيِّ، -رَحِمَ اللَّهُ

(١) هذا عجز بيتٍ للشاعر عدي بن زيد، وصدوره: «وقدمت الأديم لراهشيه». ينظر: معاني القرآن للفراء، ١/ ٣٧، طبقات فحول الشعراء، ١/ ٧٦.

(٢) ينظر: العين، ٨/ ٣٨٨، جمهرة اللغة، ٢/ ٩٩٣، العشرات في غريب اللغة، (ص: ٧٨).

(٣) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب سورة المائدة، ٦/ ٥٠.

الجميع - «حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال حدثنا عبد الله بن يزيد بن المقرئ، والملائني قالوا: حدثنا المسعودي عن القاسم قال: جاء رجلٌ إلى أبي ذرٍّ رضي الله عنه، فسأله عن الإيمان، فقرأ: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] إلى آخر الآية، فقال الرجل: ليس عن هذا سألتك» يعني: أن السائل استنكر جوابَ أبي ذرٍّ رضي الله عنه؛ لأنه سأله عن الإيمان، فأجابه بالبر، لكن لو أمعن الرَّجُلُ في الآية لوجدها مشتملة على الإيمان - أيضاً-: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

«فقال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فسأله عن الذي سألتني عنه، فقرأ عليه الذي قرأتُ عليك، فقال له الذي قلتَ لي، فلما أبى أن يرضى قال: إنَّ المؤمن الذي إذا عمل الحسنه سرته ورجا ثوابها، وإذا عمل السيئة ساءته وخاف عقابها»^(١)، وكذلك أجاب جماعةً من السلفِ بهذا الجواب.

وفي الصحيحِ قوله لوفدِ عبدِ القيسِ: «أمركم بالإيمانِ بالله وحده، أتدرون ما الإيمانُ بالله؟ شهادةُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقامُ الصلاة، وإيتاءُ الزكاة، وأن تؤدُّوا الخمسَ من المغنم»^(٢).

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه، (٣٠٩٥)، وله علتان: اختلاط المسعودي عبد الرحمن بن عبد الله، والانقطاع بين القاسم وأبي ذر، حكم عليه ابن حجر بذلك في المطالب العالية، (٢٩٤١)، وأخرج الحديث بدون القصة أحمد، (٢٢٥٨٩)، وابن حبان، (١٧٦)، والحاكم، (٣٣، ٣٤، ٣٥، ٢١٨٢)، والطبراني، (٧٥٣٩)، في الكبير، والأوسط، (٢٩٩٣)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، ولفظه عند ابن حبان: «عن أبي أمامة، قال: قال رجل: يا رسول الله، ما الإيمان؟ قال: إذا سرتك حسنتك، وساءتك سيئاتك؛ فأنت مؤمن، قال: يا رسول الله، فما الإثم؟ قال: إذا حاك في قلبك شيء فدعه»، قال الحاكم بعد إخرجه حديث أبي أمامة من عدة طرق: «هذه الأحاديث كلها صحيحة متصلة على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، (٥٣)، ومسلم كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه، (١٧)، وأبو داود، (٤٦٧٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ففسّر الإيمان هنا بالأعمال الظاهرة، كما فسر الإسلام بها في حديث جبريل؛ لأنه ذكر الإيمان مفرداً، فيصحُّ أن يُفسَّر بالإيمان الباطن، ويصحُّ أن يُفسَّر بالأعمال الظاهرة، وإذا قرُن مع الإسلام؛ استقلَّ الإيمان بمعنًى، واستقلَّ الإسلام بمعنًى.

«ومعلومٌ أنه لم يُرد أن هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب؛ لما قد أخبر في مواضع أنه لا بُدَّ من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان.

وأبي دليل على أن الأعمال داخلةٌ في مسمًى الإيمان فوق هذا الدليل؟؛ أي: فسّر الإيمان في الحديث المذكور المخرَّج في الصحيح بالإيمان بالشهادتين وإقام الصلاة، و ببعض أركان الإسلام التي ذُكرت في حديث جبريل، فكيف يقال: إن الأعمال ليست داخلة في الإيمان وهو يُسأل عن الإيمان، فيُجيب بالأعمال من الصلَاة والزكاة وغيرهما، فلا دليل أوضح من هذا على دخول الأعمال في الإيمان؟ ثم أجاب المؤلف بقوله:

«فإنه فسّر الإيمان بالأعمال، ولم يذكر التصديق للعلم بأن هذه الأعمال لا تُفيد مع الجُود».

✦ [مراتب الدين]

«وفي المسند عن أنسٍ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قال: «الإسلامُ علانية، والإيمانُ في القلب»، لكن هذا الحديث مضعَّفٌ عند أهل العلم^(١).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة، (٣٠٩٥٥)، وأحمد، (١٢٥٧٦)، وأبو يعلى، (٢٩٢٣)، والبخاري، (٧٢٣٥)، من طريق علي بن مسعدة، عن قتادة، عن أنسٍ رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه إسنادُه علي بن مسعدة، مضعَّفٌ عند أهل العلم، وأورده البخاري في التاريخ الكبير، ٣/ ٢٩٤، وقال: «فيه نظر»، وذكره ابن عدي في الكامل في الضعفاء، ٦/ ٣٥٣، وأورد في ترجمته هذا الحديث، وقال: «ولعلي بن مسعدة غير ما ذكرت، عن قتادة، وكلها غير محفوظة»، وقال ابن حبان في المجروحين، (٦٨٨): «كان ممن يخطئ علي قلة روايته، وينفرد بما لا يتابع عليه؛ فاستحق ترك الاحتجاج به، بما لا يوافق الثقات من الأخبار»، =

«وفي هذا الحديث دليلٌ على المغايرة بين الإسلام والإيمان، ويؤيِّده حديثُ جبريل عليه السلام، وقد قال فيه النبي صلى الله عليه وآله: «هذا جبريلُ أتاكم يُعلِّمكم دينكم»^(١)، فجعلَ الدِّينَ هو الإسلامَ والإيمانَ والإحسانَ، فبيَّن أنَّ ديننا يجمعُ الثلاثةَ» يعني: المراتب الثلاثة، أعلاها مرتبة الإحسان، ثمَّ الإيمان، وأدناها الإسلام.

«لكن هو درجات ثلاث: مسلمٌ ثمَّ مؤمنٌ ثمَّ محسنٌ، والمراد بالإيمانِ ما ذكر في الإسلام قطعاً، كما أنه أريد بالإحسانِ ما ذكر مع الإيمانِ والإسلام» عطف الإسلام على الإيمان، والإيمان على الإحسان، وهذا العطف ليس من باب المغايرة؛ بل هناك تداخلٌ بين المعطوف والمعطوف عليه، فالإسلام يشترك مع الإيمان، والإيمان يشترك مع الإحسان.

«لا أن الإحسانَ يكون مجرداً عن الإيمانِ، هذا محال، وهذا كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْزَنَّا الْكَتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُاذِنُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢]، والمقتصدُ والسَّابِقُ كلاهما يدخلُ الجنةَ بلا عقوبة»

المقتصدُ: هو الذي يعملُ الواجباتِ ويتركُ المحرِّماتِ، ولا يزيدُ على ذلك، والسَّابِقُ: هو من يزيد على ذلك من أنواع العبادات والتطوُّعات، أمَّا الظَّالمُ لنفسِه: فهو الذي يقترِفُ بعضَ المحرِّماتِ^(٢).

«بخلافِ الظَّالمِ لنفسِه؛ فإنَّه معرَّضٌ للوعيد، وهكذا من أتى بالإسلام الظَّاهر

= وقال ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ، (٣٧٣): «وعلي ينفرد بما لا يتابع عليه»، وقال عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى، ١/٧٦: «هذا حديث غير محفوظ».

(١) هذا جزء من حديث جبريل الطويل، تقدم تخريجه ١/١٩.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٧/٤٨٥، تفسير ابن كثير، ٦/٥٤٦.

مع التصديق بالقلب، لكن لم يُقْمَ بما يجبُ عليه من الإيمانِ الباطنِ؛ فإنَّه معرَّضٌ للوعيد» ليس المرادُ من عدم قيامه بالواجب عليه من الإيمانِ الباطنِ أنَّ إيمانه الباطنِ زائلٌ بالكلية؛ بل المرادُ أنَّ فيه نوعَ خللٍ، فهو موجودٌ في الأصل، لكنَّه ليس كإيمان من كمل إيمانه، وإنَّما نقص من إيمانه بقدر ما انتقص من الواجبات أو ارتكب من المحرَّمات.

«فأمَّا الإحسانُ؛ فهو أعمُّ من جهة نفسه، وأخصُّ من جهة أهله، والإيمانُ أعمُّ من جهة نفسه، وأخصُّ من جهة أهله من الإسلام» لا شك أنَّ مرتبة الإحسانِ أخصُّ، وأهلها أقلُّ؛ لأنها مرتبة زائدة على الإيمان، وفي الوقت نفسه مرتبة الإيمانِ أخصُّ، وأهلها أقلُّ من أهل الإسلام الذين هم عمومٌ من ينتسبُ إلى الإسلام ممَّن لم يرتكب ناقصًا، كما هو معلوم.

«فالإحسانُ يدخلُ في الإيمان، والإيمانُ يدخلُ فيه الإسلام، والمحسون من المؤمنين، والمؤمنون أخصُّ من المسلمين، وهذا كالرسالة والنُّبوة، فالنُّبوةُ داخلةٌ في الرسالة، والرسالةُ أعمُّ من جهة نفسها» وكذلك باعتبار أنَّ الرُّسلَ قد يكونون من الإنس، وقد يكونون من الملائكة، فهي أعمُّ من هذين الجهتين «وأخصُّ من جهة أهلها» باعتبار أنَّ الرُّسلَ أخصُّ من الأنبياء، فالأنبياءُ أعمُّ وأكثرُ من الرُّسلِ، «فكلُّ رُسُولٍ نَبِيٌّ وَلَا يَنْعَكِسُ»^(١). وهذا تقدم في كلام الشارح؛ حيث قال هناك: «فالنُّبوةُ جزء من الرسالة؛ إذ الرسالة تتناول النُّبوة وغيرها، بخلاف الرسل، فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم؛ بل الأمر بالعكس، فالرسالة أعم من جهة نفسها، وأخص من جهة أهلها»^(٢).

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٠/٧.

(٢) ينظر: ٢٣٩/١.

❖ [أقوال أهل العلم في مسمى الإسلام]

«وقد صار النَّاسُ في مَسْمَى الإسلامِ على ثلاثة أقوال^(١): فطائفةٌ جعلتْ الإسلامَ: هو الكَلِمَةُ» يعني: أن من شَهِدَ أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسولَ الله، فهو مسلم^(٢)، ولم يزيدوا على ذلك، لكن من حق هذه الشَّهادة ما ذُكِرَ معها من الشَّرَائِعِ.

«وطائفةٌ أجابوا بما أجاب به النبي ﷺ حين سئِلَ عن الإسلامِ والإيمانِ؛ حيثُ فسَّرَ الإسلامَ بالأعمالِ الظَّاهرة، والإيمانَ بالإيمانِ بالأصُولِ الخمسة^(٣).

وطائفةٌ جعلُوا الإسلامَ مرادفًا للإيمانِ» وهذا القولُ -أيضًا- قال به بعضُ أئمةِ الإسلامِ، وبعضُ أئمةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، كالبخاريِّ ومحمد بن نصر وغيرهما^(٤) «وجعلوا معنى قولِ الرَّسولِ ﷺ: «إِنَّ الإسلامَ شهادةُ أن لا إله إلا الله،

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٧/٢٦٠.

(٢) أخرج أبو داود، كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، (٤٦٨٤)، والحميدي، (٦٩)، وابن حبان، (١٦٣)، كلهم من طرق عن معمر عن الزهري، قوله: «نرى أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل».

(٣) قال الحافظ ابن رجب: «قالت طائفة: الفرق بين الإسلام والإيمان: أن الإيمان هو التصديق: تصديق القلب فهو علم القلب وعمله، والإسلام: الخضوع والاستسلام والانقياد؛ فهو عمل القلب والجوارح، وهذا قول كثير من العلماء، وقد حكاه أبو الفضيل التميمي عن أصحاب أحمد، وهو قول طوائف من المتكلمين، لكن المتكلمين عندهم أن الأعمال لا تدخل في الإيمان، وتدخل في الإسلام.

وأما أصحابنا وغيرهم من أهل الحديث؛ فعندهم أن الأعمال تدخل في الإيمان مع اختلافهم في دخولها الإسلام - كما سبق -، فلهذا قال كثير من العلماء: إن الإسلام والإيمان تختلف دلالتهما بالافراد والاقتران، فإن أفرد أحدهما دخل الآخر فيه، وإن قرن بينهما كانا شيئين حينئذ». فتح الباري لابن رجب، ١/٢٨-١٢٩.

(٤) قال به البخاري، ومحمد بن نصر، والمزني، وابن منده، والمروزي، وابن عبد البر، وابن أبي يعلى، وهو مروى عن طائفة من السلف، منهم: مجاهد، وابن زيد، ومقاتل بن حيان وغيرهم، وحكاه ابن نصر وابن عبد البر عن أكثر أهل السنة من أصحاب مالك والشافعي وداود، وتعقبهما ابن رجب، =

وإِقَامُ الصَّلَاةِ» الحديث^(١) وهو الإيمان، كما جاء في حديث وفد عبد القيس «شعائر الإسلام» يعني: أنهم جعلوا ما ذكره النبي ﷺ في هذا الحديث من أركان الإسلام، أن المراد بها شعائر الإسلام، وبهذا التقدير نصرنا قولهم بالترادف بين الإسلام والإيمان؛ لدلالة حديث وفد عبد القيس وغيره على ذلك.

«والأصل عدم التّقدير، مع أنّهم قالوا: إنّ الإيمان هو التّصديق بالقلب، ثمّ قالوا: الإسلام والإيمان شيءٌ واحدٌ، فيكون الإسلام هو التّصديق» هذا إلزامٌ بالمقدّمين، يعني: إذا كان الإيمان هو الإسلام، والإيمان هو التصديق، إذن الإسلام هو التصديق، ولم يقل أحدٌ من أهل العلم أنّ الإسلام هو التصديق.

«وهذا لم يقله أحدٌ من أهل اللّغة، وإنّما هو الانقياد والطّاعة»؛ أي: أن الإسلام في الأصل هو الاستسلام لله ﷻ والانقياد له.

«وقد قال النبي ﷺ: «اللهم لك أسلمت، وبك آمنت»^(٢)، وفسّر الإسلام

= بأن الحكاية عن الأكثرين التسوية بينهما غير جيد؛ بل قد قيل: إن السلف لم يرو عنهم غير التفريق، وذكر ابن حجر أن ما حكاه محمد بن نصر وتبعه ابن عبد البر عن الأكثر في التسوية بينهما - يُحمل على ما حكاه الإسماعيلي عن أهل السنة من أنهما تختلف دلالتهما بالاقتران، فإن أفرد أحدهما دخل الآخر فيه. ينظر: فتح الباري لابن رجب، ١/ ١٢٥-١٢٦، ١٣٠، الاعتقاد لابن أبي يعلى، (ص: ٢٤)، فتح الباري لابن حجر، ١/ ١١٤-١١٥.

(١) هذا جزء من حديث جبريل، وقد تقدّم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري، أبواب التهجد، باب التهجد بالليل وقوله ﷺ ومن الليل فتهجد به نافلة لك، (١١٢٠)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٦٩)، وأبو داود، (٧٧١)، والترمذي، (٣٤١٨)، والنسائي، (١٦١٨)، وابن ماجه، (١٣٥٥)، من حديث ابن عباس ؓ قال: «كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد قال: «اللهم لك الحمد، أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن... فذكر الحديث، وفيه: «اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت...» الحديث.

بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيبَ بغير ما أجابَ به النبي ﷺ، إذا كان السؤالُ أو الاستفتاءُ سُئِلَ عنه النبي ﷺ بنصّه وأجابَ عليه، فيلزمنا الجوابُ بما أجابَ به النبي ﷺ.

«وَأَمَّا إِذَا أُفْرِدَ اسْمُ الْإِيمَانِ، فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْإِسْلَامَ، وَإِذَا أُفْرِدَ الْإِسْلَامَ، فَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْإِسْلَامِ مُؤْمِنًا بِلَا نِزَاعٍ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ، وَقَدْ يَكُونُ مُسْلِمًا وَلَا يُقَالُ لَهُ: مُؤْمِنٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ» لا يُقالُ له: مؤمن؛ لأنَّ دائرة الإيمان أخصُّ، ودائرة الإسلام أعمُّ، فقد يُقالُ له: مسلم، ولا يستحقُّ أن يوصفَ بأنه مؤمن، لكن لا يُنزَعُ منه أصل الإيمان، فهناك الإيمان المطلق، وهناك مُطلق الإيمان.

«وكذلك هل يستلزم الإسلام الإيمان؟ فيه النزاع المذكور، وإنَّما وعد الله بالجنة في القرآن، وبالتَّجاة من النَّار باسم الإيمان، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]، وقال تعالى: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١].»

❖ [اقتران الإسلام بالإيمان وإفراد أحدهما عن الآخر]

«وَأَمَّا اسْمُ الْإِسْلَامِ مَجْرَدًا؛ فَمَا عُلِّقَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ دُخُولُ الْجَنَّةِ» يعني: أنه قد يدخل النَّار بحسب ما ارتكبه من تركٍ لأوامر، أو فعل لنواه، ولكن إذا كان يستحقُّ اسمَ الإسلام؛ فإنَّ ماله إلى الجنة «لكنه فرضه وأخبر أنه دينه الذي لا يُقبل من أحدٍ سواه، وبه بعث النَّبيين: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].»

فالحاصلُ أنَّ حالة اقتران الإسلام بالإيمان غيرُ حالة إفراد أحدهما عن الآخر، فمثلُ الإسلام من الإيمان كمثلُ الشَّهادتين: إحداهما من الأخرى، فشهادة الرِّسالة غيرُ شهادة الوجدانيَّة، فهما شيئان في الأعيان.

وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم، كشيءٍ واحدٍ، كذلك الإسلام والإيمان، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له؛ إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه».

النسبة بين الإسلام والإيمان - على ما تقدّم في تعريفهما - التداخل لا التباين، والنسبة بين اثنين قد تكون متباينة كالتّي بين الصّلاة والزّكاة؛ إذ لا تداخل بينهما، وقد تكون متداخلة، كالتّي بين الشّهادتين، فإنّ شهادة «أنّ محمّداً رسولُ الله» داخلةٌ في «شهادة أن لا إله إلا الله».

ولتقريب المسألة نُمثّل بالحديث الصحيح والحسن اللّذين يشملهما القبول، فالعلماء في مصطلح الحديث يبحثون في النسبة بينهما، هل هما مُتباينان أو بينهما نوعٌ تداخل وتوافق؟

لا شكّ أنّ بينهما نوع تداخل وتوافق؛ إذ يتفقان في الصّحيح لغيره؛ لأنّ مفرداته من قبيل الحسن، ويتباينان في الصّحيح لذاته والحسن لغيره^(١)، وهكذا الإسلام والإيمان بينهما نوع تداخل، ولا شكّ أنّ كل مؤمن مسلم، ولا يتصور أن يكون المسلم بالمعنى الأعم غير مؤمن؛ إذ الإيمان شرطٌ لقبول الأعمال كلّها، فلا يقبل إسلامٌ من غير إيمانٍ وتصديقٍ و يقين، فلا يتصور شخصٌ يأتي بالأركان ولا يؤمن بالله واليوم الآخر وملائكته وكتبه ورسله إلى آخر أركان الإيمان التي سيأتي ذكرها، لكنّ الحاصل كما بيّنه المؤلف رحمه الله: أنّ حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفرادهما عن الآخر، فلو أفرد أحدهما عن الآخر دخل الذي لم يُذكر في الذي ذكر، وإذا ذكرا معاً استقلّ كلّ واحدٍ منهما بمعنى، ونظروا لذلك بالفقير والمسكين، فقالوا: إذا ذكرا معاً استقلّ كلّ واحدٍ منهما بمعنى، وأنّه إذا جاء ذكر الفقير دخل فيه المسكين، وإذا

(١) ينظر: الاقتراح، (ص: ٢٤٤)، النكت لابن حجر، ١/ ٤٠٥، النكت للزركشي، ١/ ٣٧٣، المختصر في علم الأثر، للكافيحي، (ص: ١١٦)، فتح المغيبي، ١/ ١١٨ - ١١٩.

ذُكر المسكين دخل فيه الفقير دخولاً أولياً؛ لأنه أكثر حاجة من المسكين عند جمهور أهل العلم، خلافاً للحنفية، حيث يرون أن المسكين أشدُّ حاجة^(١).

«ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله وفي كلام الناس كثيرة، أعني في الأفراد والاقتران.

منها: لفظُ الكُفر والنِّفاق، فالكُفر إذا ذُكر مفرداً في وعيد الآخرة؛ دخل فيه المنافقون؛ لأنَّهم في الحقيقة كفَّار، يعلنون الشهادتين ويصلون مع الناس في الظاهر، لكن في الباطن لا يؤمنون بها حقيقة.

«كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيْمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [المائدة:٥]، ونظائره كثيرة، وإذا قرُن بينهما كان الكافر من أظهر كُفْره، والمنافق من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه، وكذلك لفظ البر والتَّقوى، ولفظ الإثم والعُدوان، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظ الفقير والمسكين وأمثال ذلك، ويشهد للفرق بين الإسلام والإيمان قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمِنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤] إلى آخر السُّورة، وقد اعترض على هذا بأنَّ معنى الآية: قولوا أسلمنا: انقذنا بطواهرنا، فهم منافقون في الحقيقة، وهذا أحد قولي المفسِّرين في هذه الآية الكريمة إذن يكون قولهم: «أسلمنا» مجرد دعوى؛ لأنهم لم يؤمنوا في الباطن، قالوا الكلمة بلسانهم وزعموا أنَّهم مسلمون، والحقيقة أنَّهم كفَّار، لكن اعترض على هذا القول بأنَّهم لو كانوا كذلك، لما لقنوا من قبل الله ﷻ أن يقولوا: «أسلمنا» وهم في الحقيقة غير مسلمين! ولذا رجَّح المؤلف رحمته قولاً آخر في تفسير الآية، فقال:

«وأجيبَ بالقول الآخر ورُجِّح^(٢)، وهو: أنَّهم لیسوا بمؤمنين كاملي الإيمان

(١) تقدّم ذكر الفرق بين المسكين والفقير عند الجمهور وعند الحنفية.

(٢) وذكر ابن رجب في الفتح، ١/١٢٦، أن هذا التفسير رجحه ابن جرير وغيره.

لا أَنَّهُمْ مَنَافِقُونَ»؛ لَأَنَّ اللَّهَ لَقَنَّهُمْ: «قولوا أسلمنا» والمنافق ليس بمسلم وإن أظهر الإسلام، فكما أنه ليس بمؤمن لعدم اعتقاده، فهو كذلك غير مسلم؛ لأنَّ ما يفعله في الظاهر باطلٌ، ووجوده كعدمه^(١).

«كما نفى الإيمانَ عن القاتل والزاني والسارق، ومن لا أمانة له، ويؤيدُ هذا سباقُ الآية»؛ أي: ما سبقها من الآياتِ «وسياقها، فإنَّ السُّورَةَ مِنْ أَوْلَها إلى هنا في النَّهْيِ عَنِ الْمَعَاصِي وَأَحْكَامِ بَعْضِ الْعُصَاةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وليس فيها ذكْرُ الْمَنَافِقِينَ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]، ولو كانوا مُنَافِقِينَ ما نَفَعَتْهُمُ الطَّاعَةُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥] الآية، يعني -والله أعلم-: أن المؤمنين الكاملين الإيمان، هم هؤلاء، لا أنتم؛ بل أنتم منفي عنكم الإيمان الكامل، يُؤيدُ هذا أنه أمرهم أو أذن لهم أن يقولوا: «أسلمنا»، والمنافق لا يُقالُ له ذلك، ولو كانوا منافقين لُنْفِي عنهم الإسلامُ كما نفي عنهم الإيمانُ، ونهاهم أن يَمُنُوا بِإِسْلَامِهِمْ، فأثبت لهم إسلامًا، ونهاهم أن يَمُنُوا به على رسوله، ولو لم يكن إسلامًا صحيحًا؛ لقال: «لم تُسَلِمُوا»؛ بل أنتم كاذبون، كما كذبهم في قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، والله أعلم بالصواب.

كذَّبهم الله تعالى في شهادتهم بالرسالة لرسول الله ﷺ بقوله ﷺ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧]؛ لأنَّ شهادتهم لو كانت حقيقيَّةً ما كذَّبوا الرسول ﷺ، ولعملوا بمقتضى شهادتهم، ومقتضى شهادة: «أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» أن يُطَاعَ فيما أمر، وأن يُصدَّقَ فيما أخبر، وهؤلاء لا يُصدِّقونه ولا يُطيعونه، وإن أطاعوه في الظاهر.

«وينتفي بعد هذا التّقرير والتّفصيلِ دعوى التّرادفِ» بين الإسلام والإيمان، وأن الإيمان هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان، وهذه الدعوى - كما ذكرنا - قال بها جمع من الأئمة، منهم البخاري ومحمد بن نصر المروزي^(١).

«وتشيعُ مَنْ أَلَزَمَ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَوْ كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ» التي فسّر بها الإسلام على القول بعدم الترادف «لكان ينبغي ألا يُقبل إلا ذلك»؛ أي: إلا الإسلام الذي فسّر بالأعمال الظاهرة؛ لأن الدين عند الله الإسلام؛ ولأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] «ولا يُقبل إيمانُ المُخلص».

«وهذا» التشيع «ظاهرُ الفساد؛ فإنه قد تقدّم نظيرُ الإيمان والإسلام بالشهادتين وغيرهما، وأن حالة الاقتران غير حالة الانفراد، فانظر إلى كلمة الشهادة، فإن النبي ﷺ قال: «أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله» الحديث^(٢) فلو قالوا: «لا إله إلا الله» وأنكروا الرّسالة ما كانوا يستحقّون العِصمة؛ بل لا بدّ أن يقولوا: «لا إله إلا الله» قائمين بحقّها» يعني: أنه لا بد من فهم معناها، والعمل بمقتضاها؛ لأنه قد يقولها بلسانه وينقضها بفعله أو باعتقاده، مثل هذا لا ينفعه النطق بالشهادتين.

«ولا يكون قائماً ب: «لا إله إلا الله» حقّ القيام إلا من صدّق بالرّسالة، وكذا من شهد «أنّ محمداً رسولُ الله» لا يكون قائماً بهذه الشهادة حقّ القيام إلا من صدّق هذا الرّسول في كلّ ما جاء به، فانتظمت التوحيد» وإذا لم يؤمن بأنّ محمداً رسولُ الله؛ فكيف يؤمن ب: «لا إله إلا الله»؟! وإذا لم يؤمنوا بقوله: «أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»؛ فكيف يمكنهم الانتفاعُ به؟!»

(١) ينظر: ٢/٢٧٩.

(٢) تقدّم تخريجه ٢/١٤٥.

«وإذا ضُمَّتْ شَهَادَةُ أَنْ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إِلَى شَهَادَةِ أَنْ «مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» كَانَ الْمُرَادُ مِنْ شَهَادَةِ أَنْ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إثْبَاتُ التَّوْحِيدِ، وَمِنْ شَهَادَةِ أَنْ «مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» إثْبَاتُ الرَّسَالَةِ، كَذَلِكَ الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ، إِذَا قُرِنَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَطْفِ أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّغْيِيرَ^(١)، لَكِنْ هَذَا التَّغْيِيرُ لَا يَعْنِي الْمُبَايَنَةَ، فَقَدْ يَكُونُ التَّغْيِيرُ لَفْظِيًّا، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: «كَذَبًا وَمِينًا».

«وَقَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ»^(٢) كَانَ الْمُرَادُ مِنْ أَحَدِهِمَا غَيْرَ الْمُرَادِ مِنَ الْآخَرِ، وَكَمَا قَالَ ﷺ: «الْإِسْلَامُ عِلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ» تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ^(٣).

«وَإِذَا انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا شَمِلَ مَعْنَى الْآخَرِ وَحُكْمَهُ، وَكَمَا فِي الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ وَنظَائِرِهِ، فَإِنَّ لَفْظِي الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ إِذَا اجْتَمَعَا افْتَرَقَا، وَإِذَا افْتَرَقَا اجْتَمَعَا، فَهَلْ يُقَالُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، أَنَّهُ يُعْطَى الْمُقْبِلُ دُونَ الْمُعْدِمِ أَوْ بِالْعَكْسِ؟» بَنَى الْمُؤَلِّفُ عَلَى رَأْيٍ مِنْ رَأْيِ أَنَّ الْفَقِيرَ أَشَدُّ حَاجَةً مِنَ الْمَسْكِينِ، فَاسْتَنَكَرَ أَنْ يُعْطَى الْأَخْفَ وَيَتْرَكَ الْفَقِيرَ الْمَعْدِمَ، أَمَا مِنْ رَأْيِ أَنَّ الْمَسْكِينِ أَشَدُّ حَاجَةً مِنَ الْفَقِيرِ؛ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَقُولَ: يُعْطَى الْمَسْكِينُ، وَلَا يُعْطَى الْفَقِيرَ الْمَعْدِمَ؛ لِأَنَّ الْمَسْكِينِ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ أَشَدُّ حَاجَةً مِنَ الْفَقِيرِ.

«وَكَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تُخَفَوْهَا وَتَوَتُّوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

ويندفع -أيضا- تشنيع من قال: ما حكم من آمن ولم يسلم؟ أو أسلم

(١) ينظر: تفسير الرازي، ٣/ ٥٨٨، غرائب القرآن، ١/ ٣٢٥.

(٢) تقدم تخريجه ٢/ ٢٨٠.

(٣) ينظر: ٢/ ٢٧٦.

ولم يُؤمنَ في الدنيا والآخرة؟ فمن أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابت للآخر؛ ظهر بطلانُ قوله؛ لأنَّ النسبةَ بينهما التباين - على حدِّ زعمه -، وأنَّ الإسلامَ شيءٌ، والإيمانَ شيءٌ، ولا يلتقيان في شيء.

«ويُقال له في مقابلة تشنيعه: أنت تقول: المسلم هو المؤمن، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فجعلهما غيرين؛ لأنَّ العطفَ يقتضي التَّغَايُرَ.

«وقد قيلَ لرسولِ الله ﷺ: ما لك عن فلان، والله إنِّي لأراه مؤمناً؟ قال: «أو مسلماً» قالها ثلاثاً»^(١) هذا الحديثُ مخرَّجٌ في البخاري من حديثِ سعدٍ رضي الله عنه، وفيه أن النبي ﷺ أعطى رهطاً وسعداً جالساً، قال سعدٌ: «فترك رسول الله ﷺ رجلاً هو أعجبهم إليّ، فقلتُ: يا رسول الله، ما لك عن فلان، فوالله إنِّي لأراه مؤمناً؟ فقال: «أو مسلماً» فسكتُ قليلاً، ثمَّ غلبنِي ما أعلم منه، فعدت لمقالتِي فقلت: ما لك عن فلان، فوالله إنِّي لأراه مؤمناً، فقال: «أو مسلماً» كأن النبي ﷺ يقول له: ليس لك إلا أن تحكم على الظاهر، أمَّا الحكم على الباطن؛ فلا قبل لك به، ومع ذلك شُهد لهذا الرجل بالخيرية؛ لأنَّه وُكِّلَ إلى إيمانه، فجاء في آخر الحديث: «يا سعد! إنِّي لأُعطي الرَّجُلَ وغيره أحبُّ إليّ منه، خشية أن يكبَّه الله في النَّار»، ومن النَّاس من لو تُرك ولم يُعط؛ خيفَ على دينه، وخشي من ارتداده؛ فيعطى من باب التَّأليف، وأمَّا المؤمنُ صادقُ الإيمان؛ فيؤكَّل إلى إيمانه.

«فأثبت له اسمَ الإسلام وتوقَّف في اسمِ الإيمان، فمن قال: هُما سواءٌ، كان

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، (٢٧)، ومسلم، باب تألَّف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه، (٢٣٧)، وأبو داود، (٤٦٨٥)، من حديث سعد بن أبي وقاصٍ رضي الله عنه.

مخالفًا، والواجب ردُّ مواردِ النَّزاعِ إلى الله ورُسُوله، وقد يترأى في بعضِ النُّصوصِ معارضةً، ولا معارضة بحمدِ الله تعالى، ولكن الشَّأنُ في التَّوفيقِ، وبالله التَّوفيقِ.

وأما الاحتجاجُ بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣٥) فَا وَحَدَنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿ [الذَّارِيَات: ٣٥-٣٦]، على ترادفِ الإسلامِ والإيمانِ؛ فلا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ البيتَ المخرَجَ كانوا موصوفين بالإسلامِ والإيمانِ، ولا يلزمُ من الاتِّصافِ بهما ترادُفُهُما «المتَّصِفُ بالإيمانِ متَّصِفٌ بالإسلامِ ولا محالة، لكن المتَّصِفُ بالإسلامِ لا يُنفى عنه مُطلقُ الإيمانِ، وإن نفي عنه الإيمانِ المُطلقِ؛ للنَّقْصِ الحاصلِ في إيمانه.

«والظَّاهِرُ أنَّ هذه المعارضات لم تثبُتْ عن أبي حنيفة رضي الله عنه؛ وإنَّما هي من الأصحاب؛ فإنَّ غالبها ساقطٌ لا يرتضيه أبو حنيفة، وقد حكى الطحاويُّ حكاية أبي حنيفة مع حمَّاد بن زيدٍ، وأنَّ حمَّاد بن زيدٍ لمَّا روى له حديث: «أي الإسلام أفضل؟» إلى آخره^(١) قال له: ألا تراه يقول: أيُّ الإسلام أفضل؟ قال: الإيمانُ، ثمَّ جعلَ الهِجرةَ والجِهادَ من الإيمانِ، فسكتَ أبو حنيفة، فقال بعضُ أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: بِمِ أَحِبِّهِ وَهُوَ يُحَدِّثُنِي بِهَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟»^(٢).

ولا يُسألُ بـ«أي» إلا عن شيءٍ له خصالٌ وشُعَبٌ، فالمعنى المرادُ هنا: أيُّ خصالِ الإسلامِ أفضل؟ والشيءُ الواحدُ الذي لا يتجزَّأ، لا يُسألُ عنه بـ«أي».

(١) أخرجه عبد الرزاق، (٢٠١٧)، ومن طريقه الإمام أحمد، (١٧٠٢٧)، من حديث عمرو بن عبسة، قال: قال رجل: يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: «أن يسلم قلبك لله، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك»، قال: فأبي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان»، قال: وما الإيمان؟ قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت»، قال: فأبي الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة»، قال: وما الهجرة؟ قال: «أن تهجر السوء»، قال: فأبي الهجرة أفضل؟ قال: «الجهاد»... الحديث.

(٢) ينظر: التمهيد لابن عبد البر، ٩/٢٤٧.

[الاستثناء في اليمين]

«ومن ثمرات هذا الاختلاف مسألة الاستثناء في الإيمان، وهو أن يقول الرَّجُل: أنا مؤمنٌ - إن شاء الله-، والنَّاسُ فيه على ثلاثة أقوال:

طرفانٍ ووسط، منهم من يُوجِبُه، ومنهم من يُحَرِّمُه، ومنهم مَنْ يُجِيزُه باعتبارٍ ويمنعهُ باعتبار، وهذا أصح الأقوال.

أمَّا من يوجبُه، فلهم مأخذان: أحدهما: أنَّ الإيمانَ هو ما ماتَ الإنسانُ عليه، والإنسانُ إنَّما يكونُ عند الله مؤمنًا أو كافرًا باعتبار الموافاة، وما سبق في علمِ الله أن يكون عليه، وما قَبَلَ ذلك لا عِبْرَةَ به» يعني إذا قال: أنا مؤمنٌ - إن شاء الله-؛ فإن المراد: أنا مؤمنٌ إن مُتُّ على الإيمان؛ لأنَّ الوفاة غيبٌ، ولا يدري بِم يُخْتَمُ له، فيَسْتَشِي بهذا الاعتبار.

«قالوا: والإيمانُ الذي يتعقَّبُه الكُفْرُ، فيموتُ صاحِبُه كافرًا، ليسَ بإيمانٍ، كالصَّلَاة التي أفسدَها صاحِبُها قبل الكَمال، والصَّيَام الذي يُفْطِرُ صاحِبُه قبل الغُروب» بعضُ النَّاسِ يتعَبَّدُ سنينَ ويظهرُ من حاله الصَّدقُ والإِخْلَاصُ؛ لأنَّه يأتي بالصلاة على وجهها، وبالزَّكاة على وجهها وبالصَّيام على وجهه، وتظهر عليه آثارُ ذلك، ثمَّ يُخْتَمُ له في النَّهَاية بغير ذلك، فيموتُ على خلاف ذلك؛ نسألُ الله العافية، فإنه كان يظهر للناس الإِخْلَاص في فعله لهذه الأعمال من الصَّلَاة والزَّكاة وغيرهما من شرائع الإسلام؛ ولذا جاء التقييد في بعض الروايات بقوله ﷺ: «فيما يبدو للنَّاس»، كما في حديث سهل بن سعد الساعدي ﷺ: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة، فيما يبدو للناس، وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار، فيما يبدو للناس، وهو من أهل الجنة»^(١)؛ أي: فيما يظهر لهم، وفي الحقيقة عمله باطلٌ،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب لا يقول فلان شهيد، (٢٨٩٨)، ومسلم، =

وإن كان مستجمعاً للشُّروط والأركان، وظاهره الصِّحَّة، والعلامات والآثار دالَّةً على صدِّقه لكنَّ النَّاسَ لا يعلمون ما في القلوبِ.

قد يُقال: يدلُّ لفظُ الحديثِ على قربه من الجنَّة بهذا العمل، كما في رواية ابن مسعود رضي الله عنه: «وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع»^(١) فكيف يكون قريباً منها بعمل هو فيما يبدو للنَّاسِ؟

والجواب أن قربه -أيضاً- مثل عمله ظاهري لا حقيقي؛ نسأل الله العافية، فالجزاء من جنس العمل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، والإنسان إنما عليه أن يخاف من مكر الله، وإلا فهذه خسارة كبرى أن يطلب الإنسان العلم جُلَّ عمره، ويحرص عليه، ويُعلم النَّاسَ، ثم يكون عمله وبالأعلى عليه، قال تعالى: ﴿وَبَدَأَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧].

أما من يعمل بعمل أهل النار فيما يبدو للنَّاسِ، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراعاً، فيسبِّق عليه الكتابُ، فيعمل بعمل أهل الجنة، فيدخلها، فهذا قد يعمل أعمالاً صالحة يخفيها عن النَّاسِ، ويبدو للنَّاسِ أنه رجلٌ عادي، وهذا يفعله بعض الناس، يخفي أعماله الصالحة حتى إن زوجته لا تطلع عليها، وتكون تلك الأعمال الخفية سبباً في تكفير ذنوبه، ويكون عنده من الخشية لله تعالى والإنابة إليه ما يكون في مقابل تقصيره.

= كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار، وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، (١١٢/١٧٩)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم -صلوات الله عليه- وذريته، (٣٣٣٢)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (٢٦٤٣)، وأبو داود، (٤٧٠٨)، والترمذي، (٢١٣٧)، وابن ماجه، (٧٦)، من حديث ابن

«وهذا مأخذٌ كثيرٌ من الكلابية وغيرهم، وعند هؤلاء أن الله يحبُّ في الأزل من كان كافرًا إذا علم منه أنه يموت مؤمنًا، فالصحابة ما زالوا محبوبيين قبل إسلامهم، وإبليس ومن ارتدَّ عن دينه ما زال الله يُبغضه وإن كان لم يكفُر بعدُ، وليس هذا قول السلف، ولا كان يُعلَّل بهذا من كان يستثنى من السلف في إيمانه، وهو فاسدٌ» وأما النَّاس؛ فما عليهم إلا الظاهر، فإذا رأوا هذا يعمل الأعمال الصالحة يحبُّونه، وإذا رأوا هذا يعمل الأعمال غير الصالحة يُبغضونه؛ لأنَّهم مُطالبون بالظاهر.

«فإنَّ الله تعالى قال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فأخبر أنَّه يحبُّهم إنَّ اتَّبَعُوا الرَّسُولَ، فاتَّبَعُ الرَّسُولِ شرطُ المحبَّة، والمشروطُ يتأخَّر عن الشرط، وغير ذلك من الأدلَّة.

ثمَّ صار إلى هذا القول طائفةٌ غلَّوا فيه حتَّى صار الرَّجُل منهم يستثنى في الأعمال الصالحة يقول: صليتُ - إن شاء الله-، ونحو ذلك، يعني: القبول، ثمَّ صار كثيرٌ منهم يستثنون في كلِّ شيءٍ، فيقول أحدهم: هذا ثوبٌ - إن شاء الله-، هذا حبلٌ - إن شاء الله-، فإذا قيل لهم: هذا لا شكَّ فيه. يقولون: نعم، لكن إذا شاء الله أن يغيِّره غيره.

المأخذُ الثاني: أنَّ الإيمان المُطلق يتضمَّن فعل ما أمر الله به عبده كلَّه، وترك ما نهاه عنه كلَّه» وحينئذٍ يكون إطلاقه من غير استثناء تزكيةً للنفس^(١)، فإذا قال: «أنا مؤمنٌ» ولم يستثن، يكون شهيدًا لنفسه أنَّه فعل ما أمر الله به كلَّه، وترك ما نهاه الله عنه كلَّه، فاستثناؤه من أجل عدم تزكيته لنفسه.

(١) وهذا مخالف لقوله تعالى: (فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى)، والتزكية هي المدح والثناء.

وأعماله وإن كانت صالحةً، فإنه لا يدري من أين يدخلها الخلل، فقد يدخل الخلل على الإنسان وهو لا يشعر؛ ولذلك جاء في الدعاء المأثور: «اللهم إني أعوذ بك أن أشارك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم»^(١)؛ لأنه قد يُشرك وهو لا يشعر، فيخرج من الإيمان من غير شعورٍ، وقد يقول: إنه إذا فعل شيئاً وهو لا يشعر لا يؤاخذ به، لكن جاء في سورة الحجرات: ﴿أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]، فالإنسان عليه أن يهتم لنفسه ويحرص على إبراء ذمته مما أوجب الله عليه.

«إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: أَنَا مُؤْمِنٌ، بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ: فَقَدْ شَهِدَ لِنَفْسِهِ أَنَّهُ مِنَ الْأَبْرَارِ الْمُتَّقِينَ الْقَائِمِينَ بِجَمِيعِ مَا أُمِرُوا بِهِ وَتَرَكَ كُلَّ مَا نُهِوا عَنْهُ، فَيَكُونُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُقَرَّبِينَ، وَهَذَا مِنْ تَزَكِيَةِ الْإِنْسَانِ لِنَفْسِهِ، وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الشَّهَادَةُ صَحِيحَةً لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَشْهَدَ لِنَفْسِهِ بِالْجَنَّةِ إِنْ مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، وَهَذَا مَأْخُذُ عَامَّةِ السَّلَفِ الَّذِينَ كَانُوا يَسْتَشْنُونَ، وَإِنْ جَوَّزُوا تَرْكَ الْاِسْتِثْنَاءِ بِمَعْنَى آخَرَ، كَمَا سَنَذْكُرُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -، وَيَحْتَجُّونَ - أَيْضًا - بِجَوَازِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِيمَا لَا شَكَّ فِيهِ»^(٢) فالسلف كانوا يفعلونه من باب هضم النفس والتواضع، وهذه الصفة كانت موجودة عند الكبار، كأبي بكر، وعمر، وغيرهما من خيار الصحابة رضي الله عنهم، وخيار التابعين رضي الله عنهم؛ فلا تجدهم يشهدون لأنفسهم بشيء يقتضي تزكية؛ بل تراهم يحطون من أقدارهم

(١) أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، (٦٢)، وأبو يعلى في المسند، (٥٨)، من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

وأخرج بنحوه ابن أبي شيبة، (٢٩٥٤٧)، وأحمد، (١٩٦٠٦)، والبخاري في التاريخ الكبير، ٥٨/٩، والطبراني في الأوسط، (٣٥٠٣)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، مرفوعاً، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، ٢٢٣/١٠، وقال: «رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي علي، وثقة ابن حبان».

(٢) ينظر: الفتاوى، ٤٢٩/٧-٤٦٠.

ومن أعمالهم، يتمنى الواحد منهم أنه لم يولد^(١)، ويتمنى أن لو كان شجرة عضدت وأكلت^(٢)، ويتمنى بعضهم أن لو كان كبشاً سمّنه أهله فأكلوه^(٣)، وبعضهم مشهودٌ له بالجنة مثل عمر رضي الله عنه، قال ما قاله هضمًا لنفسه وتواضعًا لرّبّه، ومع الأسف، فقد حُمِلَ هذا منه محمّل الذمّ، وهو محمّل التواضع، فابن المطهر الرافضي قال في كتابه «منهاج الكرامة» الذي رد عليه شيخ الإسلام في «منهاج السنة»: ما الفرق بين

(١) أخرج ابن المبارك في الزهد، (٢٣٤)، وابن سعد، ٣/ ٢٧٤، وابن أبي شيبة، (٣٤٤٨٠)، وابن أبي الدنيا في اللمعة، (١٢)، من طريق عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، قال: «رأيت عمر بن الخطاب أخذ تبنه من الأرض، فقال: «ليتني هذه التبنه، ليتني لم أكل شيئًا، ليت أُمي لم تلدني، ليتني كنت نسيًا منسيًا».

وأخرج ابن المبارك في الزهد، (٣١٢)، والإمام أحمد في الزهد، (٢١١٠)، من طريق مالك بن مغول، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة عمر بن شرحبيل قال: «كان يضطجع على فراشه، قال: فيقول: «ليت أُمي لم تلدني»: فقالت له امرأته: ألم يهدك الله ﷻ للإسلام؟ فقال: بلى، ولكن قد أخبرنا أنا واردة النار، ولم يخبرنا أنا صادرون عنها».

(٢) أخرجه أحمد في الزهد، (٧٤٠)، وهناد بن السري في الزهد، (٤٤٩)، والبيهقي في شعب الإيمان، (٧٦٨)، عن أبي الدرداء رضي الله عنه من قوله.

وأخرجه الترمذي، أبواب الزهد، باب في قول النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم؛ لضحكتم قليلا»، (٢٣١٢)، وابن ماجه، أبواب الزهد، باب الحزن والبكاء، (٤١٩٠)، والحاكم، (٣٨٨٣)، من طريق مورو العجلي، عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا، وفي لفظه: «والله لو تعلمون ما أعلم؛ لضحكتم قليلا، ولبكيتم كثيرا، وما تلذذتم بالنساء على الفرش، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله تعالى: والله، لوددت أني شجرة تعضد»، قال الترمذي: «حديث حسن غريب»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وقيل: إن قوله: «لوددت أني شجرة تعضد» مدرجٌ، وهكذا أخرجه أحمد، (٢١٥١٦)، فجعله من قول أبي ذر، ورواه أبو داود في الزهد، (١٩٣)، مستقلا من قول أبي ذر.

(٣) أخرجه هناد بن السري، (٤٤٩)، وأبو نعيم في الحلية، ١/ ٥٢، والبيهقي في شعب الإيمان، (٨٦٨)، عن أبي معاوية، عن جوير، عن الضحاك، عن عمر من قوله، ولفظه: «يا ليتني كنت كبش أهلي، سمّوني ما بدا لهم حتى إذا كنت أسمن ما أكون زارهم بعض ما يحبون، فجعلوا بعضي شواء، وبعضي قديدا ثم أكلوني، فأخرجوني عذرة، ولم أكل بشرا».

قول عمر هذا، وبين قول الكافر: يا ليتني كنت ترابًا؟^(١)، نسأل الله العافية.

«ويحتجون -أيضًا- بجواز الاستثناء فيما لا شك فيه، كما قال تعالى:

﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقال ﷺ حين وقف على المقابر: «وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»^(٢)، وقال -أيضًا-: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْسَاكُمْ لِلَّهِ»^(٣)، ونظائر هذا» مع أَنَّ اللُّهُوقَ بِالْأَمْوَاتِ مَقْطُوعٌ بِهِ وَلَا شَكَّ فِيهِ، كَمَا أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي كَوْنِهِ ﷺ أَحْسَى النَّاسِ وَأَتْقَاهُمْ وَأَعْلَمَهُم بِاللَّهِ، فَقَدْ أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ ﷺ.

«وَأَمَّا مَنْ يَحَرِّمُهُ؛ فَكُلُّ مَنْ جَعَلَ الْإِيمَانَ شَيْئًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يُمَكِّنُ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْهُ، فَلَا تَسْتَطِيعُ -مَثَلًا- أَنْ تَقُولَ: جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا رَأْسَهُ، أَوْ إِلَّا يَدَهُ؛ لَكِنْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا فَلَانًا، بِاعْتِبَارِ الْقَوْمِ أَشْيَاءَ يُسْتَثْنَى مِنْهَا.

«فيقول: أَنَا أَعْلَمُ أَنِّي مُؤْمِنٌ، كَمَا أَعْلَمُ أَنِّي تَكَلَّمْتُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، فَقَوْلِي: أَنَا مُؤْمِنٌ، كَقَوْلِي: أَنَا مُسْلِمٌ، فَمَنْ اسْتَثْنَى فِي إِيْمَانِهِ؛ فَهُوَ شَاكٌّ فِيهِ، وَسَمَّوْا الَّذِينَ يُسْتَثْنُونَ فِي إِيْمَانِهِمُ الشَّكَّاءَةَ، وَأَجَابُوا عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، بِأَنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ، فَأَمَّا الدُّخُولُ؛ فَلَا شَكَّ فِيهِ، وَقِيلَ: لَتَدْخُلَنَّ جَمِيعَكُمْ أَوْ بَعْضَكُمْ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَمُوتُ، وَفِي كَلَا الْجَوَابِينَ نَظْرٌ؛ فَإِنَّهُمْ وَقَعُوا فِيْمَا فَرُّوا مِنْهُ، فَأَمَّا الْأَمْنُ وَالْخَوْفُ؛ فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ آمِنِينَ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ» الدخول جاء فيه الخبر مؤكِّداً باللام ونون التوكيد:

(١) ينظر: منهاج السنة، ٦/٥-٦.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتججيل في الوضوء، (٢٤٩)، وأبو داود، (٣٢٣٧)، والنسائي، (١٥٠)، وابن ماجه، (٤٣٠٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، (٥٠٦٣)، ومسلم، كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها، وأنها تجب على الموسر والمعسر، وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع، (١١١٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

«لتدخلن» فلا شكَّ في دخولهم، لكن كون بعضهم يدخل وبعضهم لا يدخل؛ لأنه مات، فهذا محل النظر، و«آمنين» حال مبين لهيئة الفاعل الداخل.

«فلا شكَّ في الدُّخول، ولا في الأمن، ولا في دُخول الجميع أو البعض» فيمكن أن يكون الاستثناء هنا الذي لا يُجزم فيه بدُخول الجميع؛ بل البعض، وهذا بالنسبة لله ﷻ لا شكَّ في كلامه «فإنَّ الله قد علم من يدخل، فلا شكَّ فيه -أيضًا-، فكان قول: «إن شاء الله» هنا تحقيقًا للدُّخول؛ لأنَّ المشيئة قد تطلق تحقيقًا وقد تطلق تعليقًا، وهي هنا للتَّحقيق دون التعليق.

«كما يقول الرَّجُل إذا عزم على أن يفعله لا محالة: «والله، لأفعلنَّ كذا -إن شاء الله-»، لا يقولها لشكَّ في إرادته وعزمه، ولكن إنَّما لا يحنثُ الحالف في مثل هذه اليمين؛ لأنَّه لا يجزم بحصول مراده.

وأجيبَ بجوابٍ آخر لا بأس به، وهو: أنه قال ذلك تعليمًا لنا: كيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل، وفي كون هذا المعنى مرادًا من النَّصِّ نظرٌ؛ فإنه ما سيق الكلام له إلا أن يكون مرادًا من إشارة النَّصِّ»^(١) أمَّا من لفظ النَّصِّ، فلا، والمرادُ بإشارة النَّصِّ ما يفهم من النَّصِّ ويُشيرُ إليه النَّصُّ من بعيد، ويلمحه بعض من أوتي فهمًا ثاقبًا، ولا يدركه جميع الناس.

«وأجاب الزَّمخشري بجوابين آخرين باطلين، وهما: أن يكون الملك قد قاله: فأثبت قرآنًا، أو أن الرسول قاله»^(٢) نعوذ بالله من هذا؛ فإنَّ معناه أن الرسول ﷺ أو جبريل ﷺ زاد في كلام الله ما لم يقُلْه، وهذا من افتراء الكذب على

(١) إشارة النص: هي ما ثبت بنظم النص من غير زيادة، وهو غير ظاهر من كل وجه، ولا سيق الكلام لأجله. أصول الشاشي، (ص: ٩٩).

(٢) ينظر: الكشاف، تفسير قوله تعالى: «لتدخلن المسجد الحرام -إن شاء الله-»، ٤/ ٣٤٥.

الله، نسأل الله العافية.

«وَأَمَّا مَنْ يَجُورُ الْإِسْتِثْنَاءَ وَتَرْكَهُ؛ فَهُمْ أَسْعَدُ بِالذَّلِيلِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا، فَإِنْ أَرَادَ الْمُسْتَشْنِي الشُّكَّ فِي أَصْلِ إِيمَانِهِ؛ مُنِعَ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ» وحينئذ يتوجه الوصف بأنه شاك أو شكّاك «وهذا ممّا لا خلاف فيه».

«وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال: ٢-٤]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات: ١٥]، فالاستثناء حينئذ جائز» السياق في الآيات التي أوردها المؤلف سياق حصر، فلو أنّ إنساناً يؤمن بجميع أركان الإيمان، ويريد أن يعمل بجميع أركان الإسلام، لكن يعلم من نفسه أنّ هذه الصفات التي جاءت في آية الأنفال لا توجد عنده، فهل له أن ينفي الإيمان عن نفسه ما دامت الصفات ليست عنده، خاصة أن كثيراً من الناس تقرأ عليه آيات الله فيسمعها، وكأنّها أخبارٌ أو مقال صحفي؟ فهذا إذا قيل له: هل أنت مؤمن؟ لم يجز له أن يقول: لست بمؤمن؛ لأنّه يفهم منه أنّه كافر؛ ولأن أصل الإيمان موجودٌ عنده، لكن لو قيل له: هل أنت مؤمنٌ من الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم؟ وجب عليه أن يقول: لا؛ لأنّه ليس فيه هذه الصفات التي وردت في الآية، وإن كذب؛ فهو يتعامل مع من لا تخفى عليه خافية.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ يحتمل أن يدخل فيه الشخص الذي آمن بالله ورسوله ولم يرتب، لكن لم يجاهد بماله ونفسه؛ لأنّه

لم تُتَح له الفرصة أن يجاهد بهما، وأما إذا كان بيَّت النيَّة أنه متى وجدَ الفرصة أن يجاهد بماله ونفسه؛ فهذا يدخل فيها.

«وكذلك من استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقا للأمر بمشيئة الله لا شكًا في إيمانه، وهذا القول في القوَّة كما ترى»: ذكر المؤلِّف هنا حالين آخرين للاستثناء الجائز، وبهذا انتهت المسالك التي أوردها المؤلِّف رحمته في مسألة الاستثناء، وقد رجَّح الجواز.

☆ [حجية السنة النبوية]

«قوله: «وجميع ما صحَّ عن رسولِ الله ﷺ من الشرع والبيان كله حقٌّ».

أي: مما جاءت به السنَّة ابتداءً أو بياناً لكتابِ الله ﷻ؛ لأنَّ في السنَّة أحكاماً زائدة على ما في القرآن، وهذا قول جمهور أهل العلم^(١).

ومنهم من يقول: إنَّ الرسولَ ﷺ مبينٌ فقط، ولم يأت في سنَّته بما يزيدُه على القرآن؛ بل القرآن كله وحى^(٢)، ويقال لهم: بل كل ما جاء في السنة وحى كذلك؛ لأنَّه ﷺ لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحىُّ يوحي، فالوحي منه ما في كتابِ الله ﷻ، وهو الأصل، ومنه ما جاء على لسان نبيِّه ﷺ.

وهل النبيُّ ﷺ يجتهد أو ليس له أن يجتهد، وإنما هو مبينٌ لما جاء في كتابِ الله ومبلِّغٌ عن الله فقط؟

(١) ينظر: الرسالة للإمام الشافعي، (ص: ٩١-٩٣). قال الشوكاني: «والحاصل: إنَّ ثبوت حُجِّيَّة السنَّة المُطَهَّرة، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورةً دينية، ولا يُخالف في ذلك إلا مَنْ لا حظَّ له في دين الإسلام». إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، ١/ ٩٧.

(٢) ينظر: الموافقات، ٤/ ٤٠٦-٤١٩، منزلة السنَّة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية، (ص: ٤٩٩)، السنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، ٢/ ١٩٢.

مسألةٌ خلافيةٌ بين أهل العلم^(١)، وهناك مسائلٌ اجتهدَ فيها النبي ﷺ وعُوتِبَ عليها، وهذه قال فيها أهل العلم: إنه خلافُ الأولي، كما في قصة أُسرى بدرٍ^(٢)، وهذه المسألةٌ مبحوثةٌ في كُتب الأُصولِ عند أهل العلم.

والمقصودُ بقوله: «ما صحَّ عن رسولِ الله ﷺ» ما ثبت عنه؛ سواء وصل إلى درجة الصَّحيح أو قصر عنه وكان في دائرة الحُسن؛ لأنَّه كله في حيزِ القبول، وما دام كذلك فإنَّه حُجَّةٌ مُلزِمةٌ يجبُ العملُ به في جميع أبوابِ الدِّين، كالعقائد والعبادات والرِّقائِق والترغيب والمغازي والسير وغيرها، بخلاف ما نزل عن ذلك من الضَّعيف، وما هو أضعفُ منه.

(١) جمهور أهل العلم على أنه يجوز الاجتهاد للنبي ﷺ. ينظر: الموافقات للشاطبي، ٣٣٥/٤، شرح النووي على مسلم، ٣/١٤٤، المنتقى للباجي، ١/١٣٠، الفتح، ٢/٣٧٦، إرشاد الفحول، ٢/٢١٨-٢١٩.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم، (١٧٦٣)، وأبو داود، (٢٦٩٠)، وأحمد، (٢١٣)، من حديث ابن عباس رضيهما، قال: فلما أُسروا، قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر: «ما ترون في هؤلاء الأسارى؟»، فقال أبو بكر: يا نبي الله، هم بنو العم والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم فدية، فتكون لنا قوة على الكفار، فعسى الله أن يهديهم للإسلام، فقال رسول الله: «ما ترى يا بن الخطاب؟»، قلت: لا، والله، يا رسول الله! ما أرى الذي رأى أبو بكر، ولكني أرى أن تُمكنَّا فنضرب أعناقهم، فتمكَّنَ عليًّا من عقيل فيضرب عنقه، وتمكَّنِي من فلان (نسب فلان) فأضرب عنقه، فإن هؤلاء أئمة الكفر، وصناديدها فهوي رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر، ولم يهو ما قلت، فلما كان من الغد جئت، فإذا رسول الله وأبو بكر قاعدين يبكيان، قلت: يا رسول الله أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك، فإن وجدت بكاء بكيت، وإن لم أجد بكاء تباكيت لبكائك، فقال رسول الله ﷺ: «أبكي للذي عرض علي أصحابك من أخذهم الفداء، لقد عرض علي عذابهم أدنى من هذه الشجرة» - شجرة قريبة من نبي الله ﷺ. وأنزل الله ﷻ: قال تعالى: ﴿ مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُنْخَرَكَ فِي الْأَرْضِ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٦٧-٦٩]، فأحل الله الغنيمة لهم.

❖ [تقسيم السنة إلى متواتر وأحاد وأثره في علم العقيدة]

«يشير الشيخ رحمه الله بذلك إلى الردِّ على الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة القائلين بأن الأخبارَ قسمان: متواترٌ وأحادٌ».

هناك خلافٌ بين أهل السنة وبين هذه الفرق في مسألة الاحتجاج بهذين القسمين، فهذه الطوائف من أهل البدع يردُّون الاحتجاج بالمتواتر؛ لأنَّ دلالة غير قطعية، وإن كان ثبوته قطعياً.

وأما الأحاد؛ فيردُّونه من أصله للظنِّ في ثبوته.

وأما أهل السنة ممن يُقسِّم الأخبار إلى متواترٍ وأحاد؛ فإنَّ تقسيمهم لها ليس من أجل ردِّها؛ بل الأحاد عندهم حُجَّة ملزمةٌ يجبُ العمل به في جميع أبواب الدين إذا صحَّ^(١)، وأما أولئك؛ فيرون أنَّ الأحاد ظنُّي الثبوت، ولا تثبَّت الأحكام عندهم بالظنِّ فضلاً عن العقائد^(٢).

ولا يختلف أحدٌ من العقلاء أنَّ الأخبار متفاوتةٌ، فمنها الضعيفٌ ومنها القويُّ، ومنها ما هو أقوى منه، فخير زيدٍ من الناس لا شكَّ أنه أقوى من خبر عمرٍو إذا كان

(١) قال الإمام الشافعي: «لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد»، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أنَّ خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به - أنه يوجب العلم، هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالكٍ والشافعي وأحمد إلا فرقةً قليلةً من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفةً من أهل الكلام أنكروا ذلك». ينظر: الرسالة، (ص: ٤٥٨)، الفقيه والمتفقه، ١/٢٨١، الكفاية، (ص: ٣١)، التمهيد، ٧/١، مجموع الفتاوى، ١٣/٣٥١، مختصر الصواعق المرسله، (ص: ٣٩٤).

(٢) قال ابن حزم: «فإنَّ جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ، يجري على ذلك أهل كلِّ فرقة في علمها؛ كأهل السنة، والخوارج، والشيعة، والقدرية، حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالفوا الإجماع في ذلك». الإحكام في أصول الأحكام، ١/١٠٨. وينظر: تفسير ابن كثير، ٨/٥٠٢، الروض الباسم، ٢/٢١١، لقط اللآلئ المتناثرة، (١/٢٥١)، نظم المتناثر، (ص: ٢٣٨)، السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (ص: ١٧٨).

أقلّ من زيد في التوثيق، وقد يأتي ما هو أقوى من زيد فيرجح خبره عليه، وإن كان الثلاثة كلهم في دائرة الصحيح المقبول.

والألوف المؤلفة من الرواة ليسوا كلهم على درجة واحدة، فليسوا جميعهم كمالك نجم السنن، لا أحد يقول بهذا؛ بل إنَّ منهم الثقة، ومنهم الضعيف، ومنهم الأوثق، ومنهم الأضعف، فهم درجات متفاوتة، وقبول أخبارهم يكون تبعاً لهذا التفاوت، فالأوثق يُقدّم على الثقة، والثقة يقبل خبره، والضعيف لا يقبل خبره، لكن قد ينجبرُ بخبر آخر، لكن الضعيف جدا لا يقبل خبره ولا ينجبرُ، وهكذا يتعامل الناس مع من يأتهم بالأخبار، فلا يرون جميعهم على درجة واحدة من الصدق والثقة والعدالة.

فالأخبار وإن وافقنا في تقسيمها إلى متواتر وأحاد قول طوائف البدع، إلا أننا نختلف معهم في دلالتها وحجّيتها، فأولئك يقولون في المتواتر باطّراد: إنَّ دلالتَه ليست قطعية. وفي قولنا: المتواتر قطعيّ الثبوت، يُفيد العلم.

وهذا الأصل وهو أنّ دلالة المتواتر قطعية، لكن قد يعترى بعض الدلالات ما يعارضها فتنتقل من القطعيّ إلى ما دونه، فمثلاً قول الله ﷻ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝۱ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ ۝﴾ [الكوثر: ١-٢]، لا يشكُّ أحدٌ في كونه ثابتاً ثبوتاً قطعياً، لكن دلالة الآية على صلاة العيد ظنيّة بلا شك^(١).

وبعض الناس يكرّر ما يُشَنِّشَن به على علماء المصطلح في تقسيمهم الأخبار إلى المتواتر والأحاد، ويقول: إنَّ هذا التقسيم تبعٌ للجهميّة والمعتزلة والرافضة.

(١) قال القرافي: «جمهور المفسرين على أنها صلاة العيد»، قلت: والمذاهب الأربعة على ذلك -أيضاً-. ينظر: تحفة الفقهاء، ٨١/٣، بدائع الصنائع، ٢٠١/١، الجوهرة النيرة، ٩٣/١، الذخيرة للقرافي، ٤١٧/٢، شرح الرسالة للقاضي، ١٣/١، فتح العزيز، ٢/٥، أسنى المطالب، ٢٧٩/١، المغني، ٢٧٢/٢، المبدع في شرح المقنع، ١٨٠/٢.

وهذا الكلام غير صحيح، فإننا لا نقول بمثل قولهم، وقد وضّحنا الفرق بين القولين.

وأما الآحاد؛ فطوائف أهل البدع يُشكِّكون في ثبوتها أصلاً؛ لأنَّ ثبوتها ظنيٌّ، والظنُّ لا يُعني من الحقِّ شيئاً، والظنُّ عندهم ما يحتمل النقيض، يحتمل الصدق والكذب، قالوا: إنَّه لا يوجد في الرواة من يُجزم بخبره بحيث لا يحتمل النقيض مُطلقاً، حتى الإمام مالك رحمه الله حصل له أوهامٌ، وهكذا غيره من الرواة؛ بل أولى منه، ومن يعرئ من الخطأ؟! لكن كون الرواة يقعون في الأخطاء والأوهام ليس معناه أن تُردَّ أخبارهم بمجرد التشكيك والاحتمال؛ بل الأصل أن خبر الثقة مقبولٌ بدون تردُّدٍ، لكن إذا وجدنا في خبر هذا الثقة ما يعارضه ممن هو أوثق منه؛ قدّمناه عليه.

«فالمتواتر وإن كان قطعيّ السند، لكنّه غير قطعيّ الدلالة» غرضهم من قولهم هذا ردُّ النصوص التي تُثبت ما أثبتهُ الله لنفسه، وأثبتهُ له رسوله صلى الله عليه وآله، **«فإنَّ الأدلّة اللَّفْظِيَّة لا تُفيد اليقين»** نقول: إذا كانت الأدلّة اللَّفْظِيَّة لا تُفيد اليقين، فما الذي يفيد اليقين إذن؟ ويقال لهم: إذا كنتم ترون أنَّ الأدلّة العقلية هي التي تُفيد اليقين، فإنَّ العقول تختلف من عقلٍ إلى آخر، فبعقل من تأخذون؟

ما أضعف عقل الإنسان المسكين! ولو لم يكن من ضعف عقول هؤلاء إلا تناقض أقوالهم؛ لكفى دليلاً، والناظر في كتبهم يرى فيها العجب العجيب، فبعضهم جوّز أن يرى أعمى الصين بقّة الأندلس، وهذا موجود بالحرف في كتبهم^(١)، والبقّة:

(١) صرح به أحد أئمة الأشاعرة، وهو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني - المعروف بالعصام - في شرحه لشرح العقائد النسفية، (ص: ٩٤)، يقول: «... بناء على ما مر أن الأشاعرة جوزوا رؤية ما لا يكون مقابلاً، ولا في حكمه من المرئي في المرئي؛ بل جوزوا رؤية أعمى الصين بقّة الأندلس»، ونسبها إلى الأشاعرة غير واحد من العلماء، وذلك أن الرؤية عند الأشاعرة: أمر يخلقه الله في الحي، ولا يشترط له عقلاً أن يكون بمواجهة، ولا تحديق بصر، ولا كون المرئي =

عظامُ البعوض^(١)، كيف يتمكّنُ الأعمى من رؤية بقعة في الأندلس وهو في الصين؟! مثل هذا الكلام مخالفٌ للعقولِ السليمةِ والفِطْرِ المستقيمةِ، وهل يفيدُ القطعَ عقلُ مَنْ يقول مثل هذا؟!

هؤلاء اعتمدوا على مقدمات منطقية موروثة من اليونان وغيرها، وجعلوا نتائجها قطعية، فمن قرأ في كتب الكلام رأى كيف تاهت العقول وضلّت لما تركت النصوص في الأمور الغيبية التي لا يمكن أن يدركها العقل بالاستقلال.

ولو ضربنا مثلاً لذلك بما وراء هذا الجدار، وهو أقرب شيء لنا، فإننا لا نعرف ما وراءه، ولو حاول الواحد منا أن يعرف بعقله ما الذي وراء الجدار ما استطاع.

فهؤلاء لما هجروا النصوص؛ ضلُّوا وأتوا بالمضحكات، ممّا يضحك منه الصبيانُ ويعجب منه حتى بعضُ المجانين، نسأل الله العافية.

«وهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات»؛ لأنَّ القرآن قطعيٌّ، فلا يستطيعون أن يطعنوا في ثبوته، ويقولوا مثلاً: إنَّه ظنيُّ الثبوت، فلمَّا أجموا بدلالته أو بثبوته القطعيِّ؛ لجؤوا إلى الدلالة وقالوا: إنَّها ظنية.

❖ [موقف أهل البدع من حديث الأحاد]

«قالوا: والآحاد لا تُفيد العلم» معنى عدم إفادته للعلم أنه يحتمل النقيض، ولا يُحلف عليه، فمثلاً إذا جاءك خبرٌ عن أوثق الثقات، وليكن مالكاً نجم السنن؛ فإنك لا تستطيع أن تحلف على أن الخبر ثابتٌ بمجرد رواية مالك؛ لأنَّ مالكاً

= ظاهراً؛ بل الشرط كونه موجوداً. ينظر: الكواكب الدراري للكرمانى، ١/١٩٧، و٢٤/١٠٦، والإيجي في المواقف مع شرحه للجرجاني، ٨/١٥٥، وزكريا الأنصاري في منحة الباري، ١/٣٤٧، إرشاد الساري، ١٠/١٣٤.

(١) ينظر: العين، ٥/٣٠، تهذيب اللغة، ٨/٢٤٠، فقه اللغة، (ص: ٤١).

حصل منه وهم في بعض الروايات.

وإذا قلنا: إن نتيجة المائة بالمائة تكون قطعيةً يقينيةً لا تحتلُّ النقيض، بحيث يحلف عليها المرء، يكون خبر الآحاد الذي يفيد الظن نتيجه تنقص عن نسبة مائة بالمائة إلى تسعة وتسعين، أو ثمانية وتسعين مثلاً، وهذه النتيجة قريبة جداً من درجة اليقين، وبعضها ينزل إلى أكثر من ذلك حتى يصل إلى قريب من التساوي، فإذا نزلت إلى خمسين بالمائة صارت في درجة الشك، والأُنزَلُ منها درجة المرجوح، وما قرب من الصُّفر يكون وهمًا، أمَّا الذي لا نسبة له؛ فهذا يُسمَّى الجهل، والجهلُ منه المركَّبُ ومنه البسيطُ^(١).

«ولا يُحتجُّ بها من جهة طريقها، ولا من جهة متنها» إذا قالوا في المتواتر: إنه ظنيُّ الدلالة؛ فمن باب أولى أن يقولوه في الآحاد، فيجتمع في الآحاد ظنية الثبوت وظنية الدلالة، ومع ذلك إنَّ من طوائف أهل البدع من يحتجُّ بأخبار الآحاد في الأحكام دون العقائد^(٢).

ونقول: مسألة ثبوت خبر الآحاد قد يوافقون على شيءٍ منها، مع أن في الآحاد ما هو قطعيُّ الثبوت، وأمَّا بالنسبة للدلالة؛ فإطلاقهم ليس صحيحًا؛ لأنَّ من الآحاد الذي لم يصل إلى حدِّ المتواتر ما يجب العملُ به في جميع أبواب الدين، وهذا لا يختلف فيه أحد، ومذهب أهل السنَّة الاحتجاجُ بالآحاد في جميع الأبواب.

وبعض أهل البدع يستدلُّ لردِّ الخبر الواحد بقصة عمر رضي الله عنه مع أبي موسى

(١) ينظر: البحر المحيط، ١/٧٤، الفوائد السنية في شرح الألفية، ١/٤٣، ١٤٣، الأنجم الزاهرات، (ص: ٩٩).

(٢) ينظر: النور اللامع للناصر، (ص: ٩٩-١٠٠)، شرح المنار للنسفي، (ص: ٦٢٠)، البحر المحيط للزرکشي، ٢/٢٤٩، ٦/١٣٤، فتح الغفار شرح المنار، ٢/٧٩، التحرير لابن الهمام، (ص: ٣٣٤).

الأشعري رحمته الله: أنَّ عمر لم يقبل منه حديث الاستئذان ^(١)!

نقول: هذا الاستدلال ليس صحيحا، فعمر رحمته الله لم يرده إلا من باب الاحتياط؛ ولذلك قبله لما شهد له أبو سعيد رحمته الله، مع أنَّ الحديث مع شهادة أبي سعيد لم يزل أحادًا، والاحتياطُ مطلوبٌ للسنة، فإذا حصل للإنسان أي تردُّد طلب المزيد، وإلا فالأصلُ القبولُ.

❖ [حالة إفادة خبر الأحاد للقطع]

نصَّ أهل العلم على أنَّ خبر الأحاد لا يفيدُ القطع إلا إذا احتقتْ به قرينةٌ، فحينئذ قد يفيد القطع ^(٢)، مثل أن يتسلسل برواية الأئمة، كالخبر الذي يرويه أحمد، عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رحمته الله، فهذا إذا أفلت الخطأ والوهم فيه من الأوَّل لن يفلت من الثاني، وإذا أفلت من الثاني لن يفلت من الثالث وهكذا، فلا يمكن أن يتتبع هؤلاء على خطأ فيه، فالتسلسل برواية الأئمة قرينة على أنَّه محفوظ مقطوعٌ بثبوته.

ومن القرائن التي تجعل الخبر الواحد مفيدًا للقطع - أن يكون له شاهدٌ يزكِّيه

(١) أخرجه البخاري، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثا، (٦٢٤٥)، ومسلم، كتاب الآداب، باب الاستئذان، (٢١٥٣)، وأبو داود، (٥١٨٠)، والترمذي، (٢٦٩٠)، وابن ماجه، (٣٧٠٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رحمته الله قال: «كنتُ في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مدعورٌ، فقال: استأذنتُ على عمر ثلاثا، فلم يؤذَن لي، فرجعتُ، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنتُ ثلاثا، فلم يؤذَن لي فرجعتُ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا استأذَن أحدكم ثلاثا، فلم يؤذَن له، فليرجع»، فقال: والله، لتقيمَن عليه بيئته، أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبي بن كعب: والله، لا يقوم معك إلا أصغرُ القوم، فكنتُ أصغرُ القوم، فقمْتُ معه، فأخبرتُ عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك» واللفظُ للبخاري.

(٢) ذهب إلى هذا الرازي، والغزالي، والآمدني، وابن الحاجب، والبيضاوي، وغيرهم، ونسب المناوي إلى الجمهور القول بأن أخبار الأحاد لا تفيد العلم مطلقا. ينظر: المحصول، ٤/ ٢٨٤، الأحكام في أصول الأحكام، ٢/ ٣٢، شرح مختصر الروضة، ٢/ ٨٤، اليواقيت والدرر، ١/ ٣٠٢.

من القرآن، أو تتلقاه الأمة بالقبول^(١)، وهناك قرائن أخرى -أيضا-، فمثلا في قصة تحويل القبلة، كان أهل مسجد قباء يصلون الصبح أو العصر على حسب الروايات إلى جهة بيت المقدس، فجاءهم شخص واحد، فقال لهم: إِنَّ الْقِبْلَةَ حُوِّلتْ إِلَى الكعبة، فاستأذروا كما هم^(٢)، فهذا الخبر نُقلَ إلى هؤلاء من طريق خبر الواحد، وهم على قِبْلَةٍ مقطوع بها؛ لِأَنَّهُمْ كانوا يُصلُّون قبل هذا الخبر وراء النبي ﷺ إلى بيت المقدس، ورأوه يصلِّي إليه، واستفاض بينهم ذلك، لكنهم تحوّلوا من قبلة البيت المقدس إلى قبلة المسجد الحرام بواسطة خبر الواحد؛ لوجود قرائن تدلُّ على صدق الخبر، فقد كان النبي ﷺ يتشوّفُ إلى تحويل القبلة، وكانوا يعلمون ذلك، وقد جاءت الإشارة إليه في قول الله ﷻ: ﴿قَدْ زَرَى نَفْسٌ قَلْبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]، يعني: أن النبي ﷺ كان يقلب وجهه في السماء من أجل أن تحوّل القبلة إلى الكعبة، والصحابة رضوان الله عليهم عرفوا منه ذلك، فلما جاءهم الخبر والنفس مرتاضة لقبوله، قبلوه، ولم يُنكر عليهم، كانوا في أوّل الصلاة على قبلة صحيحة وحكم ثابت، ولما بلغهم النَّاسخ من طريق الخبر الواحد استأذروا كما هم.

✦ [الأثار المترتبة على رد حديث الأحاد]

«فسدوا على القلوب معرفة الربّ تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرّسول»؛ بل من جهة الله ﷻ -أيضا- لَمَّا قرّروا أنّ القرآن ظنيّ الدلالة؛ فسدوا على القلوب معرفة الله ﷻ من جهة كتابه ومن جهة سنة نبيه ﷺ، إذ لا يوجد مصدر

(١) ينظر: قواطع الأدلة، ٩٤/٢، مجموع الفتاوى، ٣٥١/٣٣، مختصر الصواعق، ٣٧٢/٢، النكت على

ابن الصلاح، ٣٧٨/١، فتح المغيث، ٧٣/١، البحر الذي زخر، ٣٦٠/١.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، (٤٠٣)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع

الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، (٥٢٦)، والنسائي، (٤٩٣)، من حديث

عبد الله بن عمر رضوان الله عليهم.

للتلقي غير الكتابِ والسُّنة، وما بُنيَ عليهما ممَّا قرَّره أهلُ العِلْم، فإذا خلا الأمرُ من كتابِ وسُنَّة؛ فلا فرقَ بينهم وبين أقوالِ الصُّحف التي لا تستند على أصل.

«وأحالوا النَّاسَ على قضايا وهمية ومقدِّمات خيالية سموها قواطع عقلية وبراهين يقينية، وهي في التحقيق: ﴿كِرَابٍ بَقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّيَهُ حِسَابَهُ ۗ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظَلَمْتِ فِي بَحْرِ لُجِّي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظَلَمْتِ بَعْضًا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدُ بِرِنَهَا ۗ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٣٩-٤٠].»

إذا قرأتَ في كتاب «المقاصد»^(١) و«شرحه» وكلاهما للفتازاني^(٢)، وفي كتاب «المواقف»^(٣) للعضد الإيجي^(٤)، وفي كتاب «نهاية الإقدام في علم الكلام»^(٥) للشهرستاني^(٦)، وفي كتب الرازي، وفي غيرها من الكتب ممَّا صنَّف في هذا الباب،

(١) اسمه: «مقاصد الطالبين في علم أصول الدين»، وهو متن مختصر في علم الكلام، ثم شرحه، والتمن مطبوعٌ مع شرحه. ينظر: هدية العارفين، ٢/٤٣٠.

(٢) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله الفتازاني، سعد الدين، من أئمة العربية والبيان والمنطق، أخذ عن أكابر المتكلمين في عصره، كالعضد وطبقته، شرع في التصنيف، وهو في ست عشرة سنة، له مصنفات، منها: «تهذيب المنطق»، و«المطول» في البلاغة، و«المختصر» اختصر به شرح تلخيص المفتاح، و«شرح العقائد النسفية»، و«حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب» في الأصول، وغيرها، توفي سنة (٧٩٢ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي، ٧/٢١٩، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، (ص: ٤٦٤)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، ٣/٣٢٩.

(٣) هو: «المواقف في علم الكلام»، كتاب في الفلسفة والمنطق، مطبوع.

(٤) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عَضِد الدين الإيجي، أصولي من علماء العربية وعلم الكلام، مات مسجوناً سنة ٧٥٦ هـ، له تصانيف، منها: «المواقف في علم الكلام»، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، و«المدخل في علم البيان والبديع». ينظر: طبقات السبكي، ٦/١٠٨، الدرر الكامنة، ٢/٣٢٢، الأعلام للزركلي، ٣/٢٩٥.

(٥) مطبوعٌ ومتداول.

(٦) هو: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، أبو الفتح الشهرستاني، نسبة إلى شهرستان، بلدة =

عرفت حقيقة هذا الكلام، فتقرأ الكتاب من أوله إلى آخره، فلا تجد فيه سوى كلام مُظلم خالٍ من النصوص إلا التي يُؤتى للتَّحريف والتَّأويل والتَّعطيل، تقرأ في مقدماتهم ونتائجهم، يسمونها قواطع عقلية وبراهين يقينية، لكنها عند التحقيق ليست أكثر من كلام جَزَلٍ لا تخرج منه بشيء، وتقرأ الكتاب من كتبهم وتنتهي منه، وربما كان يُحفظ فتحفظه، ثم لا تحصل في النهاية على شيء، فهو في الحقيقة ﴿كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ ۗ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩]، ولو تأملت مقالاتهم لجئت بنظيرها مما ينقضها؛ لأنَّ عندك عقلا مثل عقولهم، وما دام الحكم ليس الكتاب والسنة فكل واحد له أن يستقل بعقله، ويعمل بما يؤدبه إليه عقله، نسأل الله العافية، فمقدماتهم ونتائجهم ومقالاتهم وكتبهم يصدق عليها هذه الآية: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]، يستدلون بأقوال فلان، وفلان، وفلان، وكلها ليس فيها نور الدليل؛ بل هي ظلمات بعضها فوق بعض، ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُومًا لَمْ يَكْدِرْنَهَا ۗ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠] إذا فقدت نور الكتاب والسنة؛ فأنتى لك أن تأتي بالنور؟!

وقد حذر أهل العلم من النظر في كتب الكلام؛ لأنَّ على طالب العلم أن يهتم بتأصيل نفسه بكلام الله وسنة نبيه ﷺ وكلام أئمة السلف، فإذا أتقن ذلك وضبطه، وكان ممن أوتي فضل ذكاء وفهم ثم قرأ في هذه الكتب بنية الرد عليها ونقضها فلا بأس؛ فإنَّ هذا فعله شيخ الإسلام ﷺ، ولا يجوز لمن خشي أن يدخل عليه شيء من ضلالات هذه الكتب، ثم لا يستطيع التخلص منها، كما صرح به كثير ممن

= بخراسان، فيلسوف متكلم، (ت: ٥٤٨هـ)، له تصانيف، منها: «الملل والنحل»، و«نهاية الإقدام في علم الكلام»، و«مصارعات الفلاسفة». ينظر: معجم البلدان، ٣/ ٣٧٧، الأعلام للزركلي، ٦/ ٢١٥.

قرأها، حتَّى الغزالي الذي هو من الأئمة لم يستطع أن يتخلص منها، وصرح بعض كبار المتكلمين وأئمتهم بالنَّدَم الشديد على قراءتها والنظر فيها، وتمنَّوا أن لو ماتوا على عقائد العجائز؛ لأنَّهم لم يستفيدوا منها شيئاً، ثم لَمَّا أرادوا أن يخلصوا قلوبهم وعقولهم مما علق بها لم يستطيعوا.

«ومن العجب أنَّهم قدَّموها»؛ أي: مقالاتهم ومعقولاتهم ومقدماتهم ونتائجها «على نصوص الوحي، وعزلوا لأجلها النصوص، فأقفرت قلوبهم من الاهتداء بالنصوص، ولم يظفروا بقضايا العقول الصَّحيحة المؤيَّدة بالفطرة السَّليمة، والنصوص النبويَّة، ولو حكَّموا نصوص الوحي؛ لفازوا بالمعقول الصَّحيح الموافق للفطرة السَّليمة»؛ لأنَّه يستحيل أن يتعارض النقل الصَّحيح مع العقل الصَّريح^(١)؛ فالشرع لا يأتي بما تحيله العقول ويتصادم معها، وإن جاء بما تحتر فيه العقول^(٢)، والمراد بالعقول العقل الذي يوافق الفطرة، لا العقول التي اجتالتها الشياطين ولعبت بها، كعقول أهل الكلام الذين اعتمدوا في تأسيس قواعدهم وقضاياهم على من ليسوا من أهل الإسلام.

«بل كلُّ فريقٍ من أربابِ البدعِ يعرِّضُ النصوصَ على بدعته وما ظنَّه معقولاً، فما وافقه قال: إنَّه مُحكمٌ وقيلَه واحتجَّ به، وما خالفه قال: إنَّه متشابهٌ، ثمَّ ردهً وسمَّى ردهً تفويضاً، أو حرَّفه وسمَّى تحريفه تأويلاً؛ فلذلك اشتدَّ إنكارُ أهلِ السُّنَّةِ عليهم».

(١) قرر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل، ٧/١٣١.

(٢) قال شيخ الإسلام: «لا يجوز أن يخبر الرسل بشيء يعلم بالعقل الصريح امتناعه؛ بل لا يجوز أن يخبروا بما لا يعلم بالعقل ثبوته، فيخبرون بمحارات العقول، لا بمحالات العقول، ويجوز أن يكون في بعض ما يخبرون به ما يعجز عقل بعض الناس عن فهمه وتصوره؛ فإن العقول متفاوتة». بيان تلبيس الجهمية، ٨/٥٣٣-٥٣٤.

❖ [منهج أهل السنة في التعامل مع النصوص]

«وطريقُ أهلِ السُّنَّةِ ألاَّ يعدلُوا عن النصِّ الصَّريحِ، ولا يعارضُوا بمعقولٍ ولا قولِ فلانٍ، كما أشار إليه الشيخُ، وكما قال البخاري رحمته الله: سمعت الحميديَّ يقول: كُنَّا عند الشافعي رحمته الله، فأتاه رجلٌ فسأله عن مسألة، فقال: قضى فيها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، فقال رجلٌ للشافعي: ما تقول أنت؟ فقال سبحان الله! تُراني في كنيسة؟! تُراني في بيعة؟! ترى عليَّ وسطي زُنارًا؟!»^(١) والزُّنار من معالم النصراني، فهم يشدُّون الزُّنارَ على أوساطهم «أقولُ لك: قضى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وأنت تقول: ما تقول أنت؟!»^(٢).

ونظائرُ ذلك في كلام السلف كثيرٌ، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

مفادُ كلام الإمام الشافعي رحمته الله أنه يقول: أنا لستُ يهوديًا ولا نصرانيًا؛ بل مسلمٌ، ومن لازم إسلام المرء أن يقتديَ بالنبي صلى الله عليه وسلم ويعتمد ما يقوله، ولا يلتفت إلى غيره، كما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما لَمَّا قِيلَ لَهُ فِي الْمَتَعَةِ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَقُولَانِ كَذَا، قَالَ: «يُوشِكُ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟!»^(٣).

(١) الزُّنار: وزان تفاح، والجمع زنانير، وتزَنَّرَ النصراني: شد الزنار على وسطه، وهو حزامٌ يُشدُّ على وسط الجسم. ينظر: المنجد في اللغة، (ص: ٢٢١)، تهذيب اللغة، ١٣/ ١٣١، المصباح المنير، ١/ ٢٥٦.

(٢) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان، ١/ ٢٢٤، والبيهقي في مناقب الشافعي، ١/ ٤٧٤، وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله، (٣٨٣).

(٣) ذكره بهذا اللفظ شيخُ الإسلام في مجموع الفتاوى، ٢٠/ ٢١٥، وفي رفع الملام، (ص: ٣٧)، وذكره ابن القيم في إعلام الموقعين، ٢/ ١٦٨، وزاد المعاد، ٢/ ١٨٢، وأخرجه أحمد، (٣١٢١)، بمعناه عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «تمتع النبي صلى الله عليه وسلم، فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: ما يقول عروة؟ قال: يقول: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون، =

قال ذلك مع أن أبا بكر وعمر مَمَّنْ أَمَرْنَا بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «اِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي، عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ...»^(١).

واليوم لا يعارضون بقول أبي بكر وعمر؛ بل يعارضون بأقوال يهود ونصارى وكفار آخرين، من ذلك أن واحداً مَمَّنْ يزاوِل الدَّعْوَةَ - مع الأسف - منذ عقود، قيل له عن حديث: «لَنْ يَفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» والحديث مخرَّجٌ في البخاري^(٢)، فقال: هذا الحديث ليس صحيحاً؛ لأنَّ أنديرا غاندي^(٣) حكمت الهند ونجحت، وتاتشر^(٤) حكمت الإنجليز ونجحت، وجولدا مائير^(٥) هزمت العرب، فهؤلاء نساءٌ حكمن وأفلحن.

ونحنُ نقول له ولكلُّ من يقول بقوله: سبحان الله، تأتي بأفعال يهود ونصارى، وتُبطل بهما الحديثَ الصَّحِيحَ؟! فأين العُقُولُ؟! إنك لا تدرك معنى الفلاح الذي

= أقول: قال النبي ﷺ، ويقول: نهى أبو بكر وعمر، صححه الضياء في المختارة، ٣٣١/١٠، وحسنه ابن مفلح في الآداب الشرعية، ٦٦/٢.

(١) أخرجه الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة، (٢٦٧٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه، أبواب السنة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (٤٢)، وأحمد، (١٧١٤٢)، من حديث العرابض بن سارية رضي الله عنه، وصححه ابن حبان، (٥)، والحاكم، (٣٢٩)، ووافقه الذهبي، وابن الملقن في البدر المنير، ٥٨٢/٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، (٤٤٢٥)، والترمذي، (٢٢٦٢)، والنسائي، (٥٣٨٨)، من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) هي سياسية هندية، شغلت منصب رئيس وزراء الهند لفترات من (١٩٦٦ - ١٩٨٤)، اغتيلت على يد أحد المتطرفين السيخ سنة ١٩٨٤م. ينظر: أشهر القادة السياسيين، (ص: ١٣٠)، موسوعة السياسة، ٣١٠/٤.

(٤) هي سياسية بريطانية، شغلت منصب رئيس الوزراء البريطاني سنة ١٩٧٩م، هلكت سنة ٢٠١٣م. ينظر: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ٢١٢/٥، وموسوعة السياسة، ٦٦٧/١.

(٥) صهيونية تدرَّجت في سلك الدولة الصهيونية إلى أن شغلت منصب رئيس وزراء دولة اليهود سنة ١٩٦٩م، استقالت بعد حرب أكتوبر من منصبها، هلكت سنة ١٩٧٨م. ينظر: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ٣٩٦/١، وموسوعة السياسة، ٦١٨/٥.

جاءت به النصوص، وما يُدريك أنهم أفلحوا؟ فعندهم مئات الملايين من المساكين، وأصابهم الظلم والجوع والفقر، ومع ذلك تقول: أفلحوا!

فكلُّ هذا استدراج يصل بالإنسان إلى هذه المرحلة، تجده يتساهل في أوّل الأمر في أمرٍ يسير، ثم في ما هو أشدُّ منه، ثم يجد نفسه في الوَحْلِ، وإلا فمن يُصدِّق أن مسلماً يُصلِّي ويقول في سجوده: «سبحان ربي الأسفل»^(١)!

وهذه ليست أول كلمة قالها؛ بل بدأ الأمر معه بأن قال كلامًا بدعيًا اعتمد فيه على عقله وعقول أمثاله، ثمّ ألزم بلوازم كلامه، واستدرج حتّى وصل إلى هذا الحدّ.

فعلى الإنسان أن يحتاط لنفسه ويهتمّ بأمّره، ويزن أقواله وأفعاله بميزان الشرع، ولا يسترسل فيما يلقي إليه من شبه وينظر فيها حتّى لا يقبلها ثم يتبنّاها ثمّ يزيد عليها، فقد كان هكذا أمر رؤوس المبتدعة، إذ لم يكونوا في أوّل أمرهم على هذا المستوى من البدع التي صاروا إليها بعد ذلك، لكنّهم بدؤوا بشيء يسير، فنوقسوا، وأصروا، ثمّ ألزموا بلوازم فالتزموها، وصارت هذه اللوازم أقوالا يعتمدونها، فوصلوا إلى هذا الحدّ الذي انتهوا إليه.

❖ [تلقى الأمة لخبر الواحد بالقبول يفيد العلم اليقيني]

«وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول عملاً به وتصديقاً له يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر».

تقسيم الأخبار إلى متواترٍ وحادٍ ليس تقسيماً مبتدعاً، وهو موجودٌ في كلام

(١) هذا قول بشر المريسي، كما في العلو للذهبي، (٥٣٨)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم، (ص: ١٦٨).

شيخ الإسلام وكلام ابن القيم وكلام كثير من الأئمة^(١)، والتفاوتُ بين الأخبار أمرٌ مقطوعٌ به مجزومٌ به بين العقلاء قاطبةً، لكن الذي رُتّب على هذا الكلام هو ما نختلفُ فيه مع طوائف أهل البدع.

«ولم يكن بين سلفِ الأُمَّة في ذلك نزاعٌ، كخبرِ عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما الأعمالُ بالنيّات»^(٢) فهذا الخبرُ فردٌ مطلق، لم يروه إلا عمر، ولم يروه عن عمر إلا علقمة، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن محمد بن إبراهيم التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، فهؤلاء لم يشاركهم أحدٌ في رواية هذا الحديث، ومع ذلك تلقّته الأمة بالقبول ولا يستطيع أحدٌ أن يقدح فيه.

«وخبر ابنِ عمر رضي الله عنهما: «نهى عن بيعِ الولاء وهبته»^(٣)، وخبر أبي هريرة رضي الله عنه: «لا تنكح المرأة على عمّتها ولا على خالتها»^(٤) وكقوله: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(٥) وأمثال ذلك، وهو نظير خبر الذي أتى مسجد قباء، وأخبر أنّ

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، (١٨ / ٤٨)، مختصر الصواعق المرسلّة، (ص: ٥٣٠).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، (١)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمالُ بالنيّة»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، (١٩٠٧)، وأبو داود، (٢٢٠١)، والترمذي، (١٦٤٧)، والنسائي، (٧٥)، وابن ماجه، (٤٢٢٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته، (٢٥٣٥)، واللفظ له، ومسلم، كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته، (١٥٠٦)، وأبو داود، (٢٩١٩)، والترمذي، (١٢٣٦)، والنسائي، (٤٦٥٧)، وابن ماجه، (٢٧٤٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمّتها، (٥١٠٩)، ومسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمّتها أو النكاح في النكاح، (١٤٠٨)، وأبو داود، (٢٠٦٥)، و(٢٠٦٦)، والترمذي، (١١٢٦)، والنسائي، (٣٢٩٢)، وابن ماجه، (١٩٢٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، (٢٦٤٥)، ومسلم، كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاة، (١٤٤٧)، وعنده: «ما يحرم من الرحم»، والنسائي، (٣٣٠٦)، وابن ماجه، (١٩٣٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وجاء من حديث عائشة رضي الله عنها.

القبلة تحوّلت إلى الكعبة، فاستداروا إليها».

وهناك أخبار ضعيفةٌ عمِلَ بموجبها الأئمة، أو وافقها عملُ الأئمة والإجماع، فهل تُصحح هذه الأخبار بذلك أو لا؟

فمثلاً، حديث: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيْهِ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ»^(١) من حيثُ الحُكْمِ الاستثناءُ الواردُ فيه محلُّ إجماع بين أهل العلم^(٢)، لكنّه من حيث الثبوت ضعيفٌ، وكذلك خبر «لا وصية لوارث»^(٣) تلقّته الأمة بالقبول، وعمل به الأئمة، ومع ذلك في ثبوته كلامٌ لأهل العلم، ويقول الحافظ ابن حجر: وتلقّى الأمة بالقبول لخبر أقوى من مجرد تعدّد الأسانيد^(٤).

«وكان رسولُ الله ﷺ يُرسلُ رُسُلَهُ أَحَادًا، وَيُرسلُ كُتَبَهُ مَعَ الْآحَادِ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِمْ يَقُولُونَ: لَا نَقْبَلُهُ؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ وَاحِدٌ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣]، فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْفَظَ اللَّهُ

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب الحياض، (٥٢١)، والدارقطني، (٤٧)، والطبراني في الكبير، (٧٥٠٣)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وقد ضعفه الشافعي، وأحمد والدارقطني، والهيثمي، والزليعي، وابن الملقن، وابن حجر وغيرهم. ينظر: العلل للدارقطني، ١٢/ ٢٧٤، السنن الكبرى للبيهقي، ١/ ٣٩٣، مجمع الزوائد، (١٠٦٨)، نصب الراية، ١/ ٩٤، خلاصة البدر المنير، ٨/ ٨، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ١/ ٥٢، تقريب التهذيب، (١٩٤٢).

(٢) قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة، فغيرت للماء طعمًا، أو لونه، أو ريحًا - أنه نجس ما دام كذلك». الإجماع، (ص: ٣٥).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، (٢٨٧٠)، وابن ماجه، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، (٢٧١٣)، وأحمد، (٢٢٢٩٤)، من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، وحسن ابن حجر إسناده في التلخيص الكبير، ٣/ ٢٠٢، وجاء من حديث أنس، وعمرو بن خارجة، وقد نقل الشافعي إجماع أهل العلم على القول به في الأم، ٤/ ١١٤، والرسالة، (ص: ١٣٧)، وينظر: كلام ابن حجر في الفتح، ٥/ ٣٧٢.

(٤) قاله في معرض حديثه عن تلقّي العلماء للصحيحين بالقبول، قال: «وهذا التلقّي وحده أقوى في إفادة العِلْمِ مِنْ مَجْرَدِ كَثْرَةِ الطُّرُقِ الْقَاصِرَةِ عَنِ التَّوَاتُرِ». ينظر: نزهة النظر، (ص: ٦٠)

حُجِّجَهُ وَبَيَّنَّاهُ عَلَى خَلْقِهِ؛ لئلا تبطل حُجَّتُهُ وَبَيَّنَّاهُ؛ ولهذا فَضَحَ اللهُ مِنْ كَذِبِ عَلَى رَسُولِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ، وَبَيَّنَّ حَالَهُ لِلنَّاسِ.

قال سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: مَا سَتَرَ اللهُ أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ^(١).

وقال عبد الله بن المبارك: لو همَّ رجل في السَّحَرِ أَنْ يَكْذِبَ فِي الْحَدِيثِ لِأَصْبَحَ وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: فَلَانُ كَذَّابٌ^(٢).

وخبر الواحد وإن كان يحتمل الصدق والكذب، ولكن التفريق بين صحيح الأخبار وسقيمها لا يناله أحدٌ إلا بعد أن يكون معظم أوقاته مشغلاً بالحديث، والبحث عن سيرة الرُّوَاة؛ ليقف على أحوالهم وأقوالهم، وشدة حذرهم من الطُّغْيَانِ وَالزَّلَلِ، وكانوا بحيث لو قُتِلُوا لَمْ يُسَامِحُوا أَحَدًا فِي كَلِمَةٍ يَتَقَوْلُهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك، وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نُقِلَ إِلَيْهِمْ، فهم يَرُكُّ كَلِمَةً فَارْسِيَّةً تُطْلَقُ عَلَى طَلَائِعِ الْجَيْشِ^(٣)، «الإسلام»؛ أي: طلائع الإسلام «وعصابة الإيمان».

«وهم نُقَادُ الْأَخْبَارِ وَصَيَارِفَةُ الْأَحَادِيثِ، فإذا وقف المرء على هذا من شأنهم، وعرف حالهم، وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم، ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه، ومن له عقل ومعرفة يعلم أن أهل الحديث لهم من العلم بأحوال نبيهم وسيرته وأخباره ما ليس لغيرهم به شعور»؛ لأن أهل الحديث اشتغلوا بسيرته ﷺ وحرروها ومحضوها، وجمعوا جميع رواياتها، فكانت لهم عاشوا معه ﷺ، وكل ما صدر عنه رووه وأثبتوه، وقارنوا بينه وبين غيره كأنهم معه ﷺ، والذي يعيش مع الشخص

(١) أسنده ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات، ١/ ٤٨، وذكره الأبناسي والعراقي. ينظر: الشذا الفياح،

١/ ٢٢٦، شرح التبصرة والتذكرة، ١/ ٣١٠.

(٢) ينظر: الشذا الفياح، ١/ ٢٢٦، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي، ١/ ٣١٠.

(٣) ينظر: تكملة المعاجم العربية، ١١/ ١١٨.

يعرف من حاله ولو لم يُصرِّح. فأنت لو عشتَ مع أبيك ثلاثين أو أربعين سنة، لا تحتاج بعدها إلى أن يُقال لك: إنَّ أباك يأكل هذا النوع من الطعام أو لا يأكله، أو يحبُّ هذا النوع من الشَّراب أو لا يحبُّه؛ لأنَّ معاشتك له كافية في معرفة تفاصيل كلِّ ذلك، وهكذا فإنَّ أهلَ الحديث، عايشوا النبي ﷺ من خلال أقواله، وأفعاله المنقولة إليهم بالأسانيد الصَّحيحة أكثر ممَّا عايش أحدنا أباه، فالذي يحفظ خمسمائة ألف حديث، أو سبعمائة ألف حديث، هذا لا يحتاج إلى أن يسأل غيره عمَّا يحبُّ الرَّسول ﷺ من الطَّعام أو يكره.

«ومن له عقلٌ ومعرفةٌ يعلمُ أنَّ أهلَ الحديثِ لهم من العلمِ بأحوالِ نبيِّهم وسيرته وأخباره ما ليس لغيره به شعورٌ، فضلاً أن يكون معلوماً لهم أو مظنوناً، كما أنَّ النُّحاة عندهم من أخبارِ سيبويه والخليل^(١) وأقوالهما ما ليس عند غيرهم، وعند الأطباء من كلام بقراط وجالينوس ما ليس عند غيرهم. وكلُّ ذي صنعةٍ أخبر بها من غيره، فلو سألت البقال عن أمرِ العطر أو العطار عن البزِّ ونحو ذلك؛ لعد ذلك جهلاً كثيراً.

ولكن النُّفاة قد جعلوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، مستندا لهم في ردِّ الأحاديث الصَّحيحة، فكُلَّمَا جاءهم حديثٌ يُخالف قواعدهم وآراءهم وما وضعته خواطِرهم وأفكارهم ردُّوه بـ: «ليس كمثل شَيْءٍ» تليسياً منهم وتدليسا على من هو أعمى قلباً منهم، وتحريفاً لمعنى الآية عن مواضعه.

ففهِّموا من أخبارِ الصِّفات ما لم يُرْده الله ولا رسوله، ولا فهِّموا أحدٌ من أئمة

(١) هو: أبو عبد الرَّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، من أئمة النُّحو، واللُّغة، والأدب، وواضع علمِ العَرُوض، وهو أستاذُ سيبويه، وُلد ومات بالبصرة، توفي سنة (١٧٠) أو (١٧٥) هـ، له تصانيف، منها: «العين»، و«النَّقْط والشَّكْل»، و«العَرُوض». ينظر: معجم الأدباء، (٤٦٥)، إنباه الرواة على أبناء النُّحاة، (٢٣٥).

الإسلام أنه يقتضي إثباتها التمثيل بما للمخلوقين! ثم استدلوا على بطلان ذلك بـ: «ليس كمثلته شيء» تحريفاً للنصين «توهّموا التّشبيه من النصّ الثابت الذي أثبتّه الله لنفسه وأثبتّه له رسوله ﷺ، ثمّ عطّلوه ونفوه بقوله: «ليس كمثلته شيء»، فهم شبّهوا أولاً ثمّ عطّلوا، وضربوا النصوص بعضها ببعض؛ والله المستعان.

«ويصنّفون الكُتُب ويقولون: هذا أصول دين الإسلام الذي أمر الله به وجاء من عنده، ويقرؤون كثيراً من القرآن، ويفوّضون معناه إلى الله تعالى من غير تدبّر لمعناه الذي بيّنه الرسول، وأخبر أنه معناه الذي أراده الله.

وقد ذمّ الله تعالى أهل الكتاب الأول على هذه الصفات الثلاث، وقصّ علينا ذلك في خبرهم؛ لنعتبر ونزجر عن مثل طريقتهم، فقال تعالى: ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، إلى أن قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، والأمانى التلاوة المجردة^(١) من غير نظرٍ إلى المعاني، ومن غير تدبّر ولا تفكّر ولا اتعاظٍ ولا تذكّر، فهذا ممّا نعى الله على اليهود، وليس المقصود هنا توجيهه هذا الكلام لهم، فهؤلاء غيروا ومضوا؛ بل المقصود توجيهه إلينا؛ لئلا نفع فيما وقعوا فيه، ويوجد في المسلمين من يقرأ القرآن لمجرد البركة، وكأن القرآن أنزل لذلك فقط.

«ثمّ قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَتْ رُؤْيَاهُ بِئِنَّ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]، فذمّهم على نسبة ما كتبوه إلى الله وعلى اكتسابهم بذلك، فكلا الوصفين ذميم: أن ينسب إلى الله ما ليس من عنده، وأن يأخذ بذلك عوضاً من الدنيا مالا أو

(١) ينظر: تفسير القرآن لأبي الليث، ١/١٣١، تفسير القرآن للسمعي، ١/٩٩، المحرر الوجيز، ١/٢٧١.

رياسةً، - نسأل الله تعالى أن يعصمنا من الزلل في القول والعمل بمنه وكرمه -».

✦ [شرح السنة نوعان: ابتدائي وبياني]

«ويُشيرُ الشَّيْخُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «من الشَّرْعِ والبَيَانِ» إلى أنَّ ما صحَّحَ عن النَّبِيِّ ﷺ نوعان: شرعٌ ابتدائيٌّ، وبيانٌ لما شرعه الله تعالى في كتابه العزيز، وجميعُ ذلك حقٌّ وواجبُ الاتِّباعِ.

وقوله: «وأهلُه في أصلِه سواء، والتفاضلُ بينهم بالحقيقة، ومخالفةُ الهوى، ومُلازمةُ الأولى» وفي بعض النُّسخ: بالخَشْيَةِ والتَّقْيِ، بدلَ قوله: بالحقيقة» جعلَ الناسَ كلَّهم في أصلِ الإيمانِ سواء؛ لأنَّهم كلَّهم مستوون في التَّصديقِ عندهم؛ لأنَّه لا يقبلُ الزيادةَ والنَّقْصَ، هذا ما قرَّره المؤلِّفُ ﷺ على طريقتهم^(١) في تعريفِ الإيمانِ، لكن الصَّوابَ أنَّه يقبلُ التفاوتَ، فيزيدُ وينقصُ.

«ففي العبارة الأولى يُشيرُ أنَّ الكلَّ مشتركون في أصلِ التَّصديقِ، ولكن التَّصديقَ يكونُ بعضُه أقوى من بعضٍ وأثبت، كما تقدَّم تنظيره بقوَّةِ البصرِ وضعفه، وفي العبارة الأخرى يُشيرُ إلى أنَّ التفاوتَ بين المؤمنين بأعمالِ القلوبِ، وأمَّا التَّصديقُ؛ فلا تفاوتَ فيه، والمعنى الأولُ أظهرُ قوَّةً، والله أعلم بالصَّوابِ» في المثالِ الذي ذكره جعلَ الإيمانَ مثلَ البصرِ والكفرَ مثلَ العمى، وبهذا جاء التمثيلُ في القرآنِ الكريمِ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ٥٠]، فالبصرُ يوجدُ عندَ أكثرِ النَّاسِ، لكن وجوده عندهم متفاوتٌ بلا شكٍّ، فمنهم من بصرُه بالمقاييسِ الموجودةِ تامٌّ، ومنهم من هو أقلُّ من ذلك إلى أن يصلَ إلى أضعفِ نسبةٍ للإبصارِ، وهكذا الإيمانُ والتَّصديقُ، والحنفية لو قرَّروا هذا وزادوا عليه أنَّ الأعمالَ من الإيمانِ، وأنَّ

(١) أي: على طريقة مرجئة الفقهاء في تعريف الإيمان. ينظر: الفقه الأكبر، (ص: ٥٥)، مقالات

الإيمان يزيد وينقص بسبب زيادة الأعمال ونقصها ما وقعوا في الاختلاف مع أهل السنة، لكنهم قالوا بهذا في أصل التصديق، وجعلوا الأعمال شيئاً آخر غير الإيمان، فأخرجوها عن مسمى الإيمان، وفي هذه النقطة حصل الاختلاف بينهم وبين جماهير أهل السنة.

أما الكفر؛ فمعروف أنه درجة واحدة، فإذا وصل إلى حد الكفر الذي لا يُغفر، سواء كان أعلى أو أدنى لم يفرق، فهو كالعمى، فإنك لا تقول: والله هذا أعمى عمى خفيفاً، وهو لا يرى شيئاً، وهذا أعمى عمى شديداً، لكن يمكنك أن تقول فيمن يبصر: هذا بصره شديداً وهذا بصره ضعيف.

✿ [أولياء الرحمن]

«قوله: «وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]» الله تعالى يقول: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وصيغة «الذين» الموصولة من ألفاظ العموم^(١)، والمصنّف يقول: المؤمنون كلهم أولياء الرحمن، وهو وليهم ومولاهم، ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٣] الولي من الولاية بفتح الواو التي هي ضدّ العداوة، وقد قرأ حمزة: «ما لكم من ولايتهم من شيء» بكسر الواو، والباقون بفتحها، فقليل: هما لغتان^(٢). وقيل: بالفتح النُّصرة، وبالكسر الإمارة^(٣). قال الزجاج: وجاز الكسر؛ لأنّ في تولّي بعض القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل، وكلّ ما كان كذلك

(١) ينظر: المسودة في أصول الفقه، (ص: ١٠٠)، أصول الفقه لابن مفلح، ٢/ ٧٦٨.

(٢) قرأ حمزة بكسر الواو، والآخرين بفتحها. ينظر: الحجة في القراءات السبع، (ص: ١٧٣)، معاني القراءات، ١/ ٤٤٥، تحبير التيسير في القراءات العشر، (ص: ٣٨٧).

(٣) ينظر: معاني القراءات، ١/ ٤٤٦، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، (ص: ٣٠٠).

مكسورٌ مثل: الخِياطة، ونحوها^(١)) يعني: ونحوها من الحِرَفِ، كالزِّراعة والصناعة، والحدادة، «فالمؤمنون أولياء الله، والله تعالى وليهم، قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكٰفِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، والمؤمنون بعضهم أولياء بعض قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١] الآية، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢] إلى آخر السُّورة، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حَرْبَ اللَّهِ هُمُ الْعَلْبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥-٥٦]، فهذه النُّصوصُ كُلُّها ثبت فيها موالاةُ المؤمنين بعضهم لبعض، وأنهم أولياء الله، وأن الله وليُّهم ومولاهم، فالله يتولَّى عباده المؤمنين فيحبُّهم ويحبُّونه ويرضى عنهم، ويرضون عنه، ومن عادى له وليًّا، فقد بارزَه بالمحاربة^(٢)، وهذه الولاية من رحمته وإحسانه»، يعني: ليست بسبب حاجته إليهم، فالله ﷻ غني عنهم، وهم بحاجة إليه، وهم الفقراء إلى الله «ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجته إليه، قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]» المخلوق مهما علت منزلته وزادت قوته وكثر أعوانه وحراسه، لم يزل بحاجة ماسَّة إلى هؤلاء الحُرَّاس حتى قيل: إنَّ الملك عبدٌ لعبيده؛ لأنَّه يخافُ منهم ويحتاجُ إليهم، وإلا لو يغفلون عنه؛ لحصل له مكروه إذا كان مقدَّرًا له ذلك.

(١) ينظر: لسان العرب، ١٥/٤٠٧.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا؛ فَقَدْ آذَنْتُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ».

«فالله تعالى ليس له وليٌّ من الدُّلِّ؛ بل لله العِزَّةُ جميعاً، خلافَ الملوك وغيرهم ممَّن يتولَّاهُ لُدُّه وحاجته إلى وليٍّ ينصره، والولايةُ -أيضاً- نظير الإيمان، فيكون مرادُ الشَّيخِ أنَّ أهلها في أصلها سواء، وتكونُ كاملةً وناقصةً، فالكاملةُ تكونُ للمؤمنين المتَّقِين، كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١٢) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿١٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤] وهذه الولاية متفاوتةٌ بقدرِ تفاوتهم في الإيمانِ والتقوى؛ لأنَّ الله ﷻ فسرها بقوله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٣]، فأولياء الله هم المتَّصفون بالإيمان والتقوى، الله وليُّهم وهم أوليائه، وبقدر إيمانهم وتقواهم يكونُ قدرُ هذه الولاية والموالاة.

﴿فَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ منصوبٌ على أنه صفةٌ ﴿أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾، أو بدلٌ منه، أو بإضمارٍ «أمدح»، أو مرفوع بإضمار «هم»، أو خبر ثانٍ لـ ﴿إِنَّ﴾، وأجيز فيه الجرُّ بدلاً من ضمير ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وعلى هذه الوجوه كلها فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتَّقون، وهو أهلُ الوعدِ المذكور في الآيات الثلاث، وهي عبارة عن موافقة الوليِّ الحميد في محابته ومساخطه، ليست بكثرة صوم، ولا صلاة، ولا تمزُّق، ولا رياضة، التمزُّق يكون عند الصوفية، والمرادُ تمزيق الثياب، ولبس الرديء منها، ويظهرون بالثياب الممزقة أنَّهم أقربُ إلى الله ﷻ بالفقر والحاجة إليه، هذه طريقتهم، ولبسهم الصوف، وعدم لبس الناعم من الثياب، وعدم أكل الناعم من الطعام والشراب، وكلُّ هذا يتقربون به ويتدينون به^(١)، لكن ليس هذا هو المقياس، ففي الأثر: «ما سبقهم أبو بكر بكثرة صيام، ولا صلاة، ولكن بشيءٍ وقر في صدره»^(٢)

(١) ينظر: جهود علماء السلف في الرد على الصوفية، (ص: ٧٢٥).

(٢) قاله بكر بن عبد الله المزني كما في نواذر الأصول للحكيم الترمذي، ٥/٤، وروي مرفوعاً، وقال العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء، ٢٠/١: «لم أجده مرفوعاً».

فالعبرة بما وقر في القلب، ولا يعترض على هذا بأن الإيمان يزيد بالطاعة، فلم لا يكون من هو أكثر طاعة من أبي بكر أزيد إيماناً منه؟ نقول: لا شك أن الإيمان يزيد بالطاعة، لكن قد تكون صلاة أبي بكر التي انصرف منها وأخذ أجرها كاملاً أكثر من أجر صلاة بعض الناس الذي يصلي الليل والنهار ولا يدرك من صلاته إلا الشيء اليسير، فهذه أمور متفاوتة؛ ولذا فاق أبو بكر غيره في الإيمان، وهناك نصوص كثيرة تؤكد أن أبا بكر أفضل الأمة بعد نبيها^(١).

وكما أن الإيمان يزيد بالطاعة، فإن الطاعة تزيد بالإيمان، وهذا لا يلزم عليه الدور كما قد يتوهمه البعض؛ إذ البداية تكون من الأول، ثم يزيد الثاني عليه.

«وقيل: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ مبتدأ والخبر: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾ وهو بعيد لقطع الجملة عمّا قبلها، وانتشار نظم الآية.

ويجتمع في المؤمن ولاية من وجهه وعداوة من وجهه، كما قد يكون فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان، ولا يكون كفر أكبر ولا شرك أكبر، ولا نفاق أكبر مع الإيمان والتوحيد.

«وإذا كان في هذا الأصل نزاع لفظي بين أهل السنة، ونزاع معنوي بينهم وبين أهل البدع، كما تقدم في الإيمان، ولكن موافقة الشارع في اللفظ والمعنى أولى من موافقته في المعنى وحده، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تَوْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] الآية، وقد تقدم الكلام على هذه الآية وأنهم ليسوا منافقين على أصح القولين، إذ لو كانوا منافقين؛ لم يُلقنوا أن يقولوا: «أسلمنا».

(١) سيأتي ذكر هذه النصوص مع تخريجها عند الحديث عن خلافة أبي بكر رضي الله عنه ٣/٢٥٥.

«وقال ﷺ: «أربعٌ من كنَّ فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خَلَّةٌ منهنَّ كانت فيه خَلَّةٌ من النِّفاق حتَّى يدَعها: إذا حدَّثَ كذِبًا، وإذا عاهدَ غدرًا، وإذا وعدَ أخلفَ، وإذا خاصَمَ فجرَ»^(١).

وفي رواية: «وإذا أوْتَمَنَ حَانَ» بدل: «وإذا وعدَ أخلفَ» أخرجَه في الصَّحيحين^(٢).

فهذه الخصالُ قد تُوجدُ عندَ المؤمن، فيجتمع فيه خصلةٌ من خصالِ النِّفاقِ مع الإيمان، ولكن لا يمكنُ أن يجتمع النِّفاقُ الاعتقاديُّ أو الكُفرُ الأكبرُ أو الشُّركُ الأكبرُ مع الإيمان.

«وحدِيثُ شُعْبِ الإيمانِ تقدَّمَ^(٣)، وقولُه ﷺ: «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ»^(٤)، فعُلِمَ أَنَّ مَنْ كَانَ مَعَهُ مِنَ الْإِيْمَانِ أَقَلُّ الْقَلِيلِ لَمْ يُخَلِّدْ فِي النَّارِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ كَثِيرٌ مِنَ النِّفَاقِ، فَهُوَ يُعَذَّبُ فِي النَّارِ بِقَدْرِ مَا مَعَهُ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ، فَالطَّاعَاتُ مِنْ شُعْبِ الْإِيْمَانِ وَالْمَعَاصِي مِنْ شُعْبِ الْكُفْرِ، وَإِنْ كَانَ رَأْسُ شُعْبِ الْكُفْرِ الْجُحُودِ، وَرَأْسُ شُعْبِ الْإِيْمَانِ التَّصَدِيقُ.

وأما ما يُروى مرفوعًا إلى النبي ﷺ: «ما من جماعةٍ اجتمعتُ إلا وفيهم وليٌّ لله، لا هم يدرون به ولا هو يدري بنفسه»^(٥)؛ فلا أصلَ له، وهو كلامٌ باطلٌ؛

(١) تقدَّمَ تخريجه ١٩٠/٢.

(٢) وجمع البخاري ومسلم بين الجملتين المذكورتين في مواضع متعددة من صحيحيهما. ينظر: صحيح البخاري، (٣٣، ٢٦٨٢، ٢٧٤٩، ٦٠٩٥)، وصحيح مسلم، (١٠٧، ١٠٨).

(٣) تقدم تخريجه ٢٥٨/٢.

(٤) تقدم تخريجه ٢٢٠/٢.

(٥) ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى، ٦٠/١١ وقال: هو «من الأكاذيب ليس في شيء من دواوين الإسلام، وكيف والجماعة قد يكونون كُفَرًا أو فُسَّاقًا يُموتون على ذلك؟!».

فإن الجماعة قد يكونون كُفَّارًا، وقد يكونون فُسَّاقًا يموتون على الفِسْقِ.

وأما أولياء الله الكاملون؛ فهم الموصوفون في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٦٢) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴿ [يونس: ٦٢-٦٤] الآية، والتقوى هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وهم قسمان: مقتصدون ومقربون^(١).

فالمقتصدون الذين يتقربون إلى الله بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح.

والسابقون الذين يتقربون إلى الله بالنوافل بعد الفرائض، كما في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يقول الله تعالى: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا؛ فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمِحَارِبَةِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أُدَايَةٍ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّىٰ أَحِبَّهُ، فَإِذَا أَحَبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيدَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»^(٢).

والوليُّ خلافُ العدوِّ، وهو مشتقُّ من الوليِّ، وهو الدنوُّ والتقربُ^(٣)، فولِّي اللهُ اللهُ هُوَ مَنْ وَالَى اللهُ بِمُؤَافَقَتِهِ فِي مَحَبَّوَاتِهِ، وَالتَّقَرُّبُ إِلَيْهِ بِمَرْضَاتِهِ، وَهُوَ لِأَنَّ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ (٢) وَبِرِّزْقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴿ [الطلاق: ٢-٣]،

(١) ينظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، (ص: ٣٤-٣٥)، الجواب الصحيح، ٥/ ٥٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، (٦٥٠٢)، وابن حبان (٣٤٧).

(٣) ينظر: الصحاح، ٦/ ٢٥٢٨، القاموس المحيط، (ص: ٣٤٥).

قال أبو ذر رضي الله عنه: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «يَا أَبَا ذَرٍّ! لَوْ عَمِلَ النَّاسُ بِهَذِهِ آيَةِ لَكَفَّتْهُمْ»^(١)، فَالْمُتَّقُونَ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُمْ مَخْرَجًا مِمَّا ضَاقَ عَلَى النَّاسِ، وَيَرْزُقُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ، فَيُدْفَعُ اللَّهُ عَنْهُمْ الْمَضَارَّ، وَيَجْلِبُ لَهُمُ الْمَنَافِعَ، وَيُعْطِيهِمُ اللَّهُ أَشْيَاءَ يَطُورُ شَرْحُهَا مِنَ الْمَكَاشِفَاتِ وَالتَّأَثِيرَاتِ.

الحديث في سنده انقطاع، ومحكوم عليه بالضعف، لكن معناه الذي يعود إلى التقوى صحيح، وهو موافق لهذه الآية: «ومن يتق الله يجعل له مخرجاً، ويرزقه من حيث لا يحتسب» فالمسلم إذا حقق التقوى بفعل جميع ما أمر به، وترك جميع ما نهي عنه، حصل له موعود الله الذي وعد به المتقين في القرآن، وحصل له خيرى الدنيا والدين، ويكون مآله في الآخرة إلى الجنة، والعلم من أمور الدنيا، يسره الله للعبد بتقواه، قال صلى الله عليه وسلم: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

✦ [أكرم المؤمنين عند الله تعالى]

قوله: «وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن».

«وأكرمهم»؛ أي: أكرم المؤمنين عند الله «أطوعهم»؛ أي: أكثرهم انقياداً لأوامر الله، وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم، وأكثرهم اجتناباً لنواهيه، وهذه حقيقة التقوى التي هي عبارة عن فعل الأوامر واجتناب النواهي، فعادت المسألة إلى التقوى.

«أي: أكرم المؤمنين هو الأطوع لله، والأتبع للقرآن، وهو الأتقى، والأتقى هو الأكرم قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] والأتقى صيغة أفعل

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الثناء الحسن، (٤٢٢٠)، وأحمد، (٢١٥٥١)، وابن حبان، (٦٦٦٩)، والحاكم، (٣٨١٩)، كلهم من طريق كهمس بن الحسن، عن أبي السليل ضريب بن نقيير، عن أبي ذر رضي الله عنه. قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة، ٤/٢٤١: «هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع؛ أبو السليل لم يدرك أبا ذر، قاله في التهذيب».

التفضيل، ومعناه: الأكثرُ تحقيقاً للتقوى من غيره، فهذا هو الأكرمُ عند الله ﷻ.

«وفي السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ، ولا عجميٍّ على عربيٍّ، ولا لأبيضٍ على أسودٍ، ولا لأسودٍ على أبيضٍ إلا بالتقوى، النَّاسُ من آدم، وآدم من ترابٍ».

والحديثُ الذي ذكره الشَّارِحُ ﷺ: «لا فضلَ لعربيٍّ ولا عجميٍّ» وعزاه للسنن، هو مخرَجٌ في مسند الإمام أحمد^(١)، ولا يوجدُ في شيءٍ من السنن الأربعة، وهو في جُمَلته حديثٌ مقبولٌ لا ينزَلُ عن درجة الحسن.

❖ [التفاضل بين الفقير الصابر والغني الشاكر]

«وبهذا الدليل يظهرُ ضعفُ تنازُعهم في مسألة الفقير الصَّابر والغنيِّ الشَّاكر، وترجيح أحدهما على الآخر، وأنَّ التَّحْقِيقَ أنَّ التَّفْضِيلَ لا يرجعُ إلى ذاتِ الفَقْرِ والغِنَى، وإنَّما يرجع إلى الأعمال والأحوال والحقائق، فالمسألة فاسدةٌ في نفسها، فإنَّ التفضيل عند الله بالتَّقوى وحقائق الإيمان، لا بفقرٍ ولا غِنَى؛ ولهذا -والله أعلم- قال عمر ﷺ: الغِنَى والفَقْرُ مطيَّبانِ لا أبالي أيَّهما ركبتُ، والفقرُ والغِنَى ابتلاءٌ من الله تعالى لعبده، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥] الآية، فإن استوى الفقيرُ الصَّابرُ، والغنيُّ الشَّاكرُ في التَّقوى استويا في الدَّرَجَةِ، وإن فَضَّلَ أحدهما فيها، فهو الأفضَلُ عند الله؛ فإنَّ الفقرُ والغِنَى لا يوزنان، وإنَّما يوزن الصبرُ والشُّكرُ».

(١) أخرجه أحمد، (٣٢٤٨٩)، عن إسماعيل، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، قال: حدثني من سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق فقال: «يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي...» وذكر الحديث، صححه شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم، ٤١٢/١، وأخرجه أبو نعيم في الحلية، ٣/١٠٠، من طريق أبي قلابة القيسي، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن جابر ﷺ، فذكره مختصراً.

التَّنَازُعُ فِي مَسْأَلَةِ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ وَالْغَنِيِّ الشَّاكِرِ أَيُّهُمَا أَوْلَىٰ عِنْدَ اللَّهِ فِيهَا خِلَافٌ طَوِيلٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، أَفْضَلُ فِي ذِكْرِهِ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي عِدَّةِ الصَّابِرِينَ ^(١)، وَنَقَلَ الشَّارِحُ مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله أَنَّ التَّفْضِيلَ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ لَا قِيَمَةَ لَهُ، فَالْفَقْرُ وَالْغِنَى لِدَاثِمَا لَا فَضْلَ فِيهِمَا ^(٢)، وَإِنَّمَا هُمَا - كَمَا قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه - : «مَطِيَّتَانِ، أَحَدُهُمَا يَرْتَكِبُ مَطِيَّةَ الْغِنَى وَيَصِلُ إِلَى اللَّهِ سبحانه وَالثَّانِي: يَرْتَكِبُ مَطِيَّةَ الْفَقْرِ وَيَصِلُ إِلَى اللَّهِ سبحانه» ^(٣)، وَقَدْ يَرْتَكِبُ مَطِيَّةَ الْغِنَى فَتَزَلُّ بِهِ قَدَمُهُ، وَقَدْ يَرْتَكِبُ مَطِيَّةَ الْفَقْرِ فَتَزَلُّ بِهِ قَدَمُهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُصْلِحُهُ إِلَّا الْغِنَى، وَلَوْ أَفْقَرْتُهُ لَأَفْسَدَهُ ذَلِكَ، وَمِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُصْلِحُهُ إِلَّا الْفَقْرُ، وَلَوْ أَغْنَيْتُهُ لَأَفْسَدَهُ ذَلِكَ» ^(٤)، وَهَذَا وَاضِحٌ وَمَشَاهِدٌ.

وَهَكَذَا بِالنُّسْبَةِ لِلصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ، كُلُّهَا ابْتِلَاءٌ مِنَ اللَّهِ سبحانه، يَبْتَلِي زَيْدًا بِالْغِنَى أَوْ الصَّحَّةِ فَيَشْكُرُ، وَيَبْتَلِي عَمْرًا بِالْفَقْرِ أَوْ الْمَرَضِ فَيَصْبِرُ، أَوْ الْعَكْسَ يَبْتَلِيهِ بِالْغِنَى وَالصَّحَّةِ فَيَكْفُرُ، وَيَبْتَلِيهِ بِالْفَقْرِ وَالْمَرَضِ فَيَجْزَعُ وَلَا يَصْبِرُ، فَهَذِهِ أَوْصَافٌ لَا أَثْرَ لَهَا، وَإِنَّمَا قَدْ تَكُونُ سَبَبًا فِيمَا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ، وَمَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَيْهِ.

وَمِمَّا يُفْضَلُ بِهِ الْغِنَى مِنَ النُّصُوصِ قَوْلُ الْفُقَرَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي حَدِيثٍ: «ذَهَبَ أَهْلُ الدُّنُورِ بِالْأَجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيُصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ» هُنَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَهْلَ الدُّنُورِ ذَهَبُوا بِمَزِيَّةِ التَّصَدُّقِ بِأَمْوَالِهِمْ،

(١) ينظر: عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، (ص: ١٧٥-١٨١).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ١/١١-٢١، ٢٤-١١٩، ١٣٠.

(٣) عزاه شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى، ١/١١٣، إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في الأولياء، (١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، ٨/٣١٨، من طريق عبد الملك بن يحيى الخشني، عن صدقة الدمشقي، عن هشام الكناي، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفي إسناده الخشني، وصدقة، وهما ضعيفان، وهشام لا يعرف، قاله ابن رجب في جامع العلوم والحكم، ٢/٣٣٣، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٢٧): «لا يصح».

وفضلوا بها وفاقوا فيها الفقراء، فاشتكى الفقراء إلى النبي ﷺ، فأرشدهم إلى أنواع من أبواب الخير، فسمع بها الأغنياء ففعلوها، فأخبر الفقراء النبي ﷺ مرة أخرى، فقال لهم ﷺ: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٥٤] (١)، فهذا دليل من يفضل الغني الشاكر على الفقير الصابر.

لكن هناك ما يدل على أن الفقراء يدخلون قبل الأغنياء بخمسمائة عام (٢)، ولا ريب أن هذه مزية، ولا شك أن الفقر أقرب إلى التواضع والخشوع والانكسار، وهذا قرب من الله ﷻ.

وعدم المقدره على الشيء قد تكون فيه عاصمة، فكثير من الناس ابتلوا بالغنى فأخفقوا، وكثير من الناس ابتلوا بالفقر فنجحوا؛ ولذلك يقول النبي ﷺ: «والله ما الفقر أخشى عليكم، وإنما أخشى عليكم أن تفتح عليكم الدنيا، فتنافسوها كما تنافسوها، فتهلككم كما أهلكتهم» (٣) فالصبر على الغنى وتسييره على مراد الله ﷻ أشق من الصبر على الفقر؛ لأنَّ العدم يُعين الإنسان على نفسه، فيكون فيه نوع عاصمة، والغنى يمكنه من أمور لا يقدر عليها بدونه؛ ولذلك ابتلي الناس بالضرراء والجوع حتى أكلوا الجيف، ومع ذلك ما عرف أنهم تنازلوا عن عرض ولا دين،

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، (١٠٠٦) ٦٩٧/٢، وابن ماجه، (٩٢٧)، وأحمد في مسنده، (٢١٤٧٣)، من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي، أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم، (٢٣٥٣)، وابن ماجه، أبواب الزهد، باب منزلة الفقراء، (٤١٢٢)، وأحمد، (٨٠٦١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال ابن الصلاح في فتاواه، (٥٥): «ثابت»، وصححه الهيثمي في الزواجر، ٢/٣٩٩، وجاء من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة، (٣١٥٨)، ومسلم، كتاب الزهد والرقائق، (٢٦٩١)، والترمذي، (٢٤٦٢)، وابن ماجه، (٣٩٩٧)، من حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه.

لكنهم لما ابتلوا بالغنَى وفتحت عليهم الدنيا حصل ما حصل، لكن - كما قلنا - الغنى والفقر لذاتهما لا تفضيل فيهما، إنما الفضل بما يحتفُّ بهما من شكر وصبر؛ ولذلك قال: «فإنَّ الفقرَ والغنى لا يُوزَنان، وإنَّما يُوزَنُ الصَّبرُ والشُّكْرُ».

«ومنهم من أحال المسألة من وجهٍ آخر، هو أنَّ الإيمانَ نصفٌ صبر، ونصفٌ شكر، فكلُّ منهما لا بُدَّ له من صبرٍ وشُكر، وإنَّما أخذَ الناسُ فرعاً من الصَّبرِ وفرعاً من الشُّكر، وأخذوا في التَّرجيح، فجردوا غنياً منفقاً متصدّقاً باذلاً ماله في وجوه القُربِ شاكراً لله عليه، وفقيراً متفرّغاً لطاعةِ الله ولأورادِ العباداتِ صابراً على فقره، وحينئذٍ يقال: إنَّ أكملهما أطوعهما وأتبعهما، فإن تساويا تساوت درجتُهما، والله أعلم، ولو صحَّ التَّجريد؛ لصحَّ أن يُقال: أيُّهما أفضل معافى شاكراً أو مريض صابراً؟ ومطاعٌ شاكراً أو مهانٌ صابراً؟ وآمنٌ شاكراً أو خائفٌ صابراً؟ ونحو ذلك»

وحينئذٍ لا تنتهي المسألة إلى حدٍّ في باب التقابل في النعم وجوداً وعدمًا؛ لأنَّ نعم الله لا تعد ولا تحصى.

✦ [أركان الإيمان]

«قوله: «والإيمان هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، وباليوم الآخر، والقدر خيره وشره وحلوه ومُره من الله تعالى».

تقدّم أن هذه الخصال هي أصول الدين، وبها أجاب النبي ﷺ في حديث جبريل المشهور المتفق على صحته، حين جاء إلى النبي ﷺ على صورة رجل أعرابيٍّ وسأله عن الإسلام، فقال: «أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً»، وسأله عن الإيمان، فقال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»، وسأله عن الإحسان، فقال: «أن تعبد الله كأنك

تراه، فإن لم تكن تراه؛ فإنه يراك»^(١).

عرّف الشارحُ الإيمانَ، بأنه: الإيمانُ بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وحلوه ومُرّه من الله تعالى، ثم ذكر الدليل على ذلك، وهو جواب النبي ﷺ لجبريل حينما سأله عن الإسلام، فأجابه بالأركان الخمسة، وحينما سأله عن الإيمان فأجابه بهذه الأركان السّنة، ثم سأله عن الإحسان، وهو المنزلة العليا والمرتبة التي ليس فوقها شيءٌ، وهو: أن تعبد الله كأنك تراه، ولا تكون هذه المرتبة إلا لمن حقّق المرتبتين قبلها.

قد يقول قائل: إن المتقرّر لدى أهل السّنة في تعريف الإيمان أنه: قولٌ باللّسان، واعتقادٌ بالجنان، وعملٌ بالأركان، وهذا التعريفُ يختلفُ عما قاله النبي ﷺ في جوابه عن حقيقة الإيمان لما سأله جبريلُ عنه، فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه...» فكيف يقرّر عامّة أهل السّنة والجماعة للإيمان وحقيقته هذا التعريف، وهو مُغاير لتعريف النبي ﷺ للإيمان؟

نقول: تعريفُ أهل السّنة للإيمان بأنه قولٌ واعتقادٌ وعملٌ، معناه: أن القول ركنٌ، والعمل ركنٌ، والاعتقاد ركنٌ، وجبريلُ ﷺ لما سأل النبي ﷺ عن الإيمان أجابه النبي ﷺ بأركان الإيمان: «أن تؤمن بالله وملائكته...» فالإيمانُ المجاب به في حديث جبريل ﷺ فرعٌ عن ركن الاعتقاد، وفروع الإسلام العمليّة التي أجاب بها النبي ﷺ لما سأله جبريل عن الإسلام -هي فرعٌ عن ركن العمل بالأركان.

وأما الشّهادتان؛ فهما ركنُ القولِ والاعتقادِ، حيثُ يجبُ النطقُ بهما واعتقادُ ما تدلّان عليه، وبهذا تلتقي هذه التعاريف على وجه يلتئم مع ما عرّف به أهل السّنة والجماعة الإيمانَ، وبما أجاب به النبي ﷺ لجبريل حينما سأله عن الإيمان.

(١) تقدم تخريجه ١٩/١.

وهل تعريف أهل السنة على طريقة الحدود المعروفة عند أهل العلم، التي تُعرّف بأنها جامعة مانعة، أو نقول: إنّه من الحدود الشرعيّة، وما ذكره أهل العلم في الحدود المنطقيّة والتعاريف أمورٌ طارئةٌ ذُكرت لتيسير التعاريف والحدود والمحترزات عند طالب العلم؟

نقول: هناك من التعاريف ما هو تعريفٌ بالحدّ الذي هو حقيقةُ الشيء وجودًا وعدمًا بمحترزاته المدخلة والمُخرجة.

وهناك تعريفٌ بالأجزاء الحاصِرة إذا كانت الحقيقة ذات أجزاء حاصِرة لا يخرج منها شيءٌ، فلا مانع من التعريف بها، وهذا مذكورٌ في الحدود.

«وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ تَارَةً بِسُورَتِي الْإِحْلَاصِ ﴿قُلْ يَتَّيِبَهَا الْكُفْرُونَ﴾ [الكافرون:١]، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإحلاص:١]^(١)، وتارة بآيتي الإيمان والإسلام التي في سورة البقرة: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة:١٣٦] الآية، والتي في آل عمران: ﴿قُلْ يَتَّهَلَّ أَلْكُتُبِ تَعَالَوْا إِنَّا كَلِمَةٌ سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران:٦٤] الآية^(٢)، وفسّر ﷺ الإيمان في حديثٍ وفد عبد القيس المتفق على صحّته، حيث قال لهم: «أمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدّوا خمس ما غنمتم»^(٣) وهذا تفسيرٌ للإيمان بأعمال ظاهرة، وهو ممّا يؤيّد أنّ

(١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما، والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما، (٧٢٦)، وابن ماجه، (١١٤٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما، والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما، (٧٢٧)، وأبو داود، (١٢٥٩)، والنسائي، (٩٤٣)، وأحمد، (٢٠٦٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) تقدم تخريجه ٢/٢٧٥.

الأعمال داخلة في مسمى الإيمان، وهذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة.

وتفسير الإيمان في حديث وفد عبد القيس لا شك أنه مشكل على أصل أبي حنيفة الذي ذكره المصنّف سابقاً؛ لأنّ الأعمال ليست داخلة في مسمى الإيمان عنده، وهنا فسّر الإيمان بالأعمال.

«ومعلوم أنّه لم يُرد أنّ هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب؛ لما قد أُخبر في غير موضع أنّه لا بُدّ من إيمان القلب، فعلم أنّ هذه مع إيمان القلب هو الإيمان، وقد تقدّم الكلام على هذا».

❖ [انتفاء الإيمان بانتفاء جنس العمل]

«والكتاب والسنة مملوآن بما يدلّ على أنّ الرّجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا أكثر من معنى الصلاة والزكاة؛ فإنّ تلك إنّما فسرتها السنة، والإيمان بين معناه الكتاب والسنة».

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥] الآية، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِيْٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، كل هذه من أعمال القلوب التي هي من الإيمان، و«نفي الإيمان» في الآية الأخيرة: «حتّى تُوجد هذه الغاية: دلّ على أنّ هذه الآية فرض على الناس؛ لأنّ نفي الإيمان فيها مؤكّد بقسمٍ وحصرٍ إذا لم تحصل الغايات المذكورة: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥] «فمن تركها» بعدم تحقيق هذه الغايات «كان من أهل الوعيد، لم يكن قد أتى بالإيمان الواجب الذي قد وعد أهلُه بدخول الجنة بلا عذاب».

ولا يُقال: إنّ بين تفسير النبي ﷺ الإيمان في حديث جبريل وتفسيره إيّاه في

حديث وفد عبد القيس معارضة؛ لأنه فسّر الإيمان في حديث جبريل بعد تفسير الإسلام، فكان المعنى أنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر مع الأعمال التي ذكرها في تفسير الإسلام، كما أن الإحسان متضمن للإيمان الذي قدم تفسيره قبل ذكره، بخلاف حديث وفد عبد القيس؛ لأنه فسّره ابتداءً لم يتقدم قبله تفسير الإسلام، ولكن هذا الجواب لا يتأتى على ما ذكره الشيخ رحمته الله من تفسير الإيمان، فحديث وفد عبد القيس مُشكّل عليه» مراد الشارح - كما أشرنا سابقاً - أن حديث وفد عبد القيس فسّر فيه الإيمان بالأعمال، وأبو حنيفة ومن معه يرون أن الأعمال لا تدخل في مسمى الإيمان، والإشكال الذي يُوقع بعض الناس في هذه الإشكالات حول هذه النصوص أنه يأخذ بعضها ويترك بعضها، تجده يُعرف الإسلام وينساق وراءه من غير استحضار للإيمان وما يتعلّق بالقلب أو العكس، لكن إن أخذ النصوص جملةً واحدة؛ يجد أن الدين شيءٌ واحدٌ، له مفاهيم، وله فروعٌ وشعب.

«ومما يُسأل عنه أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من الخصال الخمس التي أجاب بها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل المذكور؛ ولذا قيل: الجهاد ركنٌ من أركان الإسلام^(١)، وقيل: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ركنٌ سادسٌ من أركان الإسلام؛ إذ ورد في شأنها نصوص قوية، فرأى بعضهم أنها تُلحق بالأركان، لكن الجمهور على أن الأركان الخمسة والدعائم الخمس هي التي نصّ عليها في حديث جبريل^(٢)، وجاءت في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين وغيرهما مرفوعاً: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً

(١) حكي عن سعيد ابن المسيب أن الجهاد من فروض الأعيان. ينظر: المغني، ١٩٦/٩، حاشية الروض

المربع للشيخ عبد الرحمن ابن القاسم، ٤/٢٥٣.

(٢) ينظر: حاشية الروض للمربع للشيخ عبد الرحمن ابن القاسم، ٤/٢٥٣.

رسولُ الله، وإقامِ الصلاة، وإيتاءِ الزكاة، وحجِّ البيت، وصومِ رمضان»^(١).

«فلمِ قال: إنَّ الإسلامَ هذه الخِصَالُ الخمسُ؟ وقد أجابَ بعضُ النَّاسِ بأنَّ هذه أظهرُ شعائرِ الإسلامِ وأعظَمُها، وبقِيامِهِ بها يتمُّ استِسْلامُهُ، وتركُهُ لها يُشعِرُ بانحلالِ قيدِ انقيادِهِ» إذا أدَّى الشخصُ الزَّكاةَ مختارًا، وأدَّى الصَّيامَ على وجهه وكذلك بقيَّةِ الأعمالِ، فلا يُتصوَّرُ خُلُوُّ قلبه من الاعتقاد، كما لا يُتصوَّرُ أنَّ صاحبَ مثل هذا الاعتقاد الذي يقوِّده إلى خشيةِ الله ﷻ وخوفِهِ، وإلى جميع ما يتعلق به من أعمال القلب أن يأمرَهُ الله بهذه الأركان ولا يمتثلُها، وأما في حالة عدم الامتثال، فلا بدَّ أن يكون في اعتقادِهِ خللٌ.

«والتَّحْقِيقُ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الدِّينَ الَّذِي هُوَ: اسْتِسْلامُ العَبْدِ مطلقًا، الَّذِي يَجِبُ لِهِنَّ عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ عَلَى الأعيانِ، فيجبُ على كُلِّ من كان قادرًا عليه؛ ليعبُدَ اللهَ بها مخلصًا له الدِّينَ، وهذه هي الخمسُ، وما سوى ذلك فإنَّما يجبُ بأسبابِ مصالح، لا يُعمَّمُ وجوبُها جميعَ النَّاسِ» وحينما يُنصَحُ العاصي الذي عليه آثار المعاصي وأنواع من الجرائم والفواحش ظاهرة، ويُخَوَّفُ بالله ويُورَدُ عليه النُّصوص، فيقول: التقوى هاهنا، مشيرًا إلى قلبه أخذًا من حديث النبي ﷺ: «التَّقْوَى هَاهُنَا»^(٢)! نقول: لا مُسْتَمْسَكَ لَكَ فِي هَذَا الحَدِيثِ، فَالتَّقْوَى لَهَا حَقِيقَةٌ شَرِيعَةٌ معروفة، وأنت تناقضها ظاهرًا، وتبطلُها بأفعالك وأعمالك، ثمَّ تقول: التقوى هاهنا؟! وانظرِ إلى الصحابيِّ قدامة بن مظعون ومن معه لما شربوا الخمر، وتأولوا هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، (٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، (١٦)، والترمذي، (٢٦٠٩)، والنسائي، (٥٠١٦)، وأحمد، (٤٧٩٨).

(٢) تقدم تخريجه ٢/٢٠٠.

وَأَمَّنُوا ﴿ [المائدة: ٩٣] قالو: اتَّقِينَا وَآمَنَّا، فليس علينا جناحُ فيما طعمنا، فجيءَ بهم إلى عمر رضي الله عنه، فقال لُقْدَامَةُ: «أَخْطَأْتُ اسْتِكَ الْحَفْرَةَ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ اتَّقَيْتَ، وَآمَنْتَ، وَعَمِلْتَ الصَّالِحَاتِ، لَمْ تَشْرَبِ الْخَمْرَ»^(١).

«بل إمَّا أن يكون فرضًا على الكفاية، كالجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما يتبع ذلك من إمارَةٍ، وحُكْمٍ، وُقُتْيَا، وإِقْرَاءٍ، وتحديث، وغير ذلك»؛ لأنَّها كلها فروض كفاياتٍ، لا تلزمُ النَّاسَ كُلَّهُمْ؛ ولذلك لم يأتِ ذكرُها في الأركان.

«وإمَّا أن يجبَ بسببِ حقِّ الأدميين، فيختصُّ به من وجبَ له وعليه، وقد يسقطُ بإسقاطه، من قضاء الديون، وردِّ الأمانات، والمغصوب، والإنصافِ من المظالمِ من الدماء والأموالِ والأعراضِ، وحقوقِ الزَّوجة والأولادِ، وصلة الأرحام، ونحو ذلك» فهذه ليست واجبة على النَّاسِ كُلِّهِمْ، إنَّما هي أوصافٌ تجبُ على من اتَّصف بها، «فإنَّ الواجبَ من ذلك على زيدٍ غيرِ الواجبِ على عمرو، بخلاف صوم رمضان، وحجِّ البيت، والصَّلوات الخمس، والزكاة؛ فإنَّ الزَّكاة وإن كانت حقًّا ماليًّا؛ فإنَّها واجبةٌ لله، والأصنافُ الثمانية مصارفُها؛ ولهذا وجبتُ فيها النية، ولم يجزُ أن يفعلها الغيرُ عنه بلا إذنه، ولم تُطلبْ من الكفَّارِ، وحقوقُ العباد لا يُشترطُ لها النية، ولو أداها غيرهُ عنه بغيرِ إذنه؛ برئت ذمَّته» فلو سدَّد عمرو عن زيدٍ دينًا؛ برئت ذمَّتهُ زيدٍ، ولو لم يخبره عمرو بذلك؛ لأنَّه لا يحتاج إلى نية.

«ويُطالبُ بها»؛ أي: بحقوقِ العباد «الكفَّارِ، وما يجبُ حقًّا لله تعالى كالكفَّارات، هو بسببِ من العبد، وفيها معنى العقوبة؛ ولهذا كان التكليفُ شرطًا في الزكاة، فلا تجبُ على الصَّغيرِ والمجنونِ عند أبي حنيفة وأصحابه -رحمهم الله تعالى-، على ما عُرِفَ في موضعه»؛ لأنَّهم غيرُ مكلفين، فلا تجبُ عليهم كبقية الواجبات،

ولكنّها عند الجُمهور تجب في مال الصبّيّ والمجنون، من باب الحُكم الوضعي الذي يترتب المسبّب فيه على السبب، فإذا وُجد السبب وُجد المسبب (١).

✽ [الإيمان بالقدر]

«وقوله: «والقدر خيرُه وشرُّه، وحلوه ومُرّه من الله تعالى» تقدّم قوله ﷺ في حديث جبريل ﷺ: «وتؤمن بالقدر خيرُه وشرُّه»، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَا لَهُمْ قُلُوبٌ مُنْكَرَاتٌ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] الآية.

فإن قيل: كيف الجمع بين قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وبين قوله: ﴿فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]؟ قيل: قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، الخِصْبُ والجَدْبُ والنَّصْرُ والهزيمةُ، كلها من عند الله، وقوله: ﴿فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]؛ أي: ما أصابك من سيئة من الله، فبذنبِ نفسك عقوبةً لك، كما قال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيَكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]؛ تُنسبُ السيئةُ للعبد؛ لأنّه هو السببُ فيها، فتُنسبُ إليه تسببًا، وتنسبُ إلى الله من باب أنه هو الذي قدرها وأوجبها، وليس من الأدب أن يُقال في السيئة: هذه من الله، وإنما يُبنى معها الفعلُ للمجهول؛ أي: لغير الفاعل، كما حكى الله تعالى على لسانِ مؤمني الجنِّ: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشْرَأُ رِيدَ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

(١) ينظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ٣/ ٢٤٩.

«يُدلُّ على ذلك ما رُوي عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَنَا كَتَبْتُهَا عَلَيْكَ﴾^(١).

والمراد بالحسنة هنا النعمة، وبالسيئة البلية في أصح الأقوال، وقد قيل: الحسنة: الطاعة، والسيئة: المعصية، وقيل: الحسنة: ما أصابه يوم بدر، والسيئة: ما أصابه يوم أُحد، والقول الأوَّل شاملٌ لمعنى القول الثالث؛ لأنَّ القول الثالث فرعٌ عن القول الأول أو مثاله.

«والمعنى الثاني ليس مرادًا دون الأوَّل قطعًا، ولكن لا مُنافاة بين أن تكون سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه» والطاعة نعمة، والسيئة بليّة، وعلى هذا يمكن دخول القول الثاني في الأول.

«مع أنَّ الجميع مقدر؛ فإنَّ المعصية الثانية قد تكون عقوبة الأولى، فتكون من سيئات الجزاء مع أنَّها من سيئات العمل» هي في حقيقتها عمل، لكن وجودها مرتبط بالأولى؛ لأنَّها عقوبةٌ للسيئة الأولى.

«والحسنة الثانية قد تكون من ثوابِ الأولى، كما دلَّ على ذلك الكتابُ والسنة، وليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالى: ﴿فِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، فإنَّهم يقولون: إنَّ فعلَ العبد حسنةً كان أو سيئةً، فهو منه لا من الله؛ لأنهم يرون أن العبد يخلق فعله.

«والقرآن قد فرَّق بينهما، وهم لا يُفرِّقون؛ ولأنَّه قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، فجعل الحسنات من عند الله، كما جعل السيئات من عند الله، وهم

(١) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، ٢/١٣٩٣. وكذا هي قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب -أيضا-، رضي الله عنه. ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، ١/٣٩١، تفسير ابن المنذر، ٢/٨٠٠، وقال القرطبي في تفسيره، ٥/٢٨٦: «فهذه قراءة على التفسير، وقد أثبتتها بعض أهل الزيد من القرآن».

لا يقولون بذلك في الأعمال؛ بل في الجزاء، وقوله بعد هذا: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و﴿مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ مثل قوله: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾. السياق في الآيتين واحدٌ، ويدلُّ على أنه لا فرق بينهما في الإصابة، وأنها كلها من عند الله خلقًا وتقديرًا، لكن التسبب من العبد.

«وفرقَ ﷺ بين الحسنات التي هي النعم، وبين السيئات التي هي المصائب، فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان؛ لأنَّ الحسنة مضافة إلى الله، إذ هو أحسنَ بها من كلِّ وجه، فما من وجهٍ من وجوهها إلا وهو يقتضي الإضافة إليه، وأمَّا السيئة؛ فهو إنما يخلقها لحكمة، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه؛ فإنَّ الربَّ لا يفعل سيئة قطُّ؛ بل فعله كله حسنٌ وخيرٌ.

ولهذا كان النبي ﷺ يقول في الاستفتاح: «والخيرُ كله بيدك، والشرُّ ليس إليك»^(١)؛ أي: فإنك لا تخلق شرًّا محضًا؛ بل كلُّ ما تخلقه فيه حكمة، هو باعتبارها خيرٌ، ولكن قد يكون فيه شرٌّ لبعض الناس، فهذا شرٌّ جزئيٌّ إضافيٌّ، فأما شرٌّ كليٌّ، أو شرٌّ مطلقٌ؛ فالربُّ ﷻ منزَّه عنه، وهذا هو الشرُّ الذي ليس إليه؛ لأنَّه قد يقول قائل: في بعض مخلوقات الله ﷻ ما هو شرٌّ، كالعقاربِ والحياتِ، والرَّسولُ ﷺ يقول: «والشرُّ ليس إليك»، فمن هو خالق هذه العقاربِ والحياتِ؟ نقول: خالقها الله ﷻ، لكنها ليست بشرٌّ محضٍ بالنسبة لخلقه ﷻ؛ بل خلقها لحكمة تترتب على وجودها.

وما يتداول اليوم في الصحف عند بعض الكتاب من تساؤلات، يقولون فيها:

(١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧١)، وأبو داود، (٧٦٠، ٧٦١)، والترمذي، (٣٤٢٢)، والنسائي، (٨٩٦)، وأحمد، (٨٠٣)، من حديث علي بن أبي طالب ﷺ.

ما الفائدة أن تحمل الأم تسعة أشهر، وتبتلى بهذا الحمل والأمراض والأتعاب والمراجعات ثم تسقط جنيناً ميتاً، أو تلده مشوّهاً معاقاً عالةً على أهله واقتصاد بلده؟ ومثل هذه التساؤلات اعتراض على الحكمة الإلهية، نسأل الله العافية، وإذا كان قائله عاقلاً يتصوّر ما يقول؛ فإنه على خطرٍ عظيمٍ على دينه وعقيدته.

وفي الجواب عن هذا التساؤل نقول لهم: لنفترض أن زيداً من الناس عنده ولدٌ معاقٌ، إذا أراد أن يخرج من بيته حمله معه، وذهب به، وإذا جاء وقت الراتب اقتطع له جزءاً كبيراً من راتبه لأجل أدويته وآلاته التي يحتاج إليها، مثل هذا ليس شراً محضاً؛ فإنّ هذا من نوع المصائب التي تكفر بها السيئات، وتُرفع بها الدرجات، وما عند الله خيرٌ وأبقى، هذا إذا كان الذي أصابته المصيبة مسلماً، أما إذا كان كافراً؛ فكلُّ حياته مُصيبة، وقد اختار الكفر بطوعه واختياره.

«ولهذا لا يُضاف الشرُّ إليه مفرداً قطُّ؛ بل إمّا أن يدخل في عموم المخلوقات، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَن عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وإمّا أن يُضاف إلى السببِ كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]، وإمّا أن يُحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشْرُؤُا رَيْدٍ يَمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

وليس إذا خلق ما يتأذى به بعض الحيوان لا يكون فيه حكمة؛ بل الله من الرحمة والحكمة ما لا يقدر قدره إلا الله تعالى، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شرٌّ جزئياً بالإضافة يكون شراً كلياً عاماً؛ بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيراً ومصالحةً للعباد، كالمطر العامّ وكإرسال رسولٍ عامٍّ «المطرُ العامُّ خيرٌ، ويُسمّى غيثاً، ومع ذلك يصيبُ بعضُ الناس منه بعضُ الضرر، فقد يهدم البيوت، وقد يكون الهدم على أهله، وقد يتسبّب في غرق فئامٍ من الناس، لكن يبقى أنّه غيثٌ ورحمةٌ، فهذا هو الأصل فيه.

وإرسال الرُّسول العام إلى جميع النَّاسِ لِيَبَيِّنَ لَهُمُ الطَّرِيقَ وَيَهْدِيَهُمُ الصِّرَاطَ
المستقيم خيرٌ، ومع ذلك يخرج من يخرج من هذا الخير، فلا يستفيد منه، فيصيرُ
بالنسبة له شرًّا، والدنيا جُبِلَتْ على مثل هذا، والخير المحض الذي لا شرَّ فيه بوجه
من الوجوه إنما هو في الجنة.

«وهذا ممَّا يقتضي أنَّه لا يجوز أن يؤيِّد كذابًا عليه بالمعجزات التي أيَّد بها
الصادقين، فإنَّ هذا شرٌّ عام للنَّاسِ يضلُّهم»؛ لأنَّه شرٌّ محضٌ، وليس فيه نفعٌ بوجه
من الوجوه «فيفسد عليهم دينهم وديانهم وأخراهم» لكن قد يقول قائل: إنَّ بعض
أولياء الشَّياطين يحصل لهم شيء ممَّا يخرق العادات، وهذا يكون من تمام الابتلاء
به، والامتحان له، وهذه حكمة.

«وليس هذا كالمملك الظالم والعدو؛ فإنَّ المملك الظالم لا بدَّ أن يدفع الله به من
الشرِّ أكثر من ظلِّمه، وقد قيل: ستون سنة بإمام ظالم خيرٌ من ليلة واحدة بلا إمام^(١)،
وإذا قدر كثرة ظلِّمه؛ فذاك خيرٌ في الدين، كالمصائب تكون كفارةً لذنوبهم، ويثابون
على الصبر عليه، ويرجعون فيه إلى الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما
يسلِّط عليهم من العدو».

لما دخل التتارُ بغدادَ، قتلوا من المسلمين في ثلاثة أيام ألف ألف وثمانمائة
ألف، يعني مليونًا وثمانمائة ألف، وجعل النَّاسُ يستخفون في المقابر وغيرها^(٢)،
ولاشك أنَّ هذا لإعراضهم وبُعدهم عن دين الله، وما حصل في الأندلس نظير ذلك،
وما هو أشنع منه في بعض الجهات، فلا شك أنَّ هذه عقوبةٌ من الله ﷻ، وربَّما
كانت تمحيصًا لبعضهم، أو تكفيرًا لذنوب بعضهم ورفعًا لدرجاتهم، لكنَّها من

(١) ينظر: الحسبة لابن تيمية، (ص: ٩٥)، مجموع الفتاوى، ١٤/ ٢٦٨.

(٢) ينظر: العبر في خبر من غبر، ٣/ ٢٧٨، تاريخ الإسلام، ٤٨/ ٣٦.

حكم الله ﷻ وسُنَّه التي لا تتغيَّر ولا تتبدَّل أن من يتولَّى يبدَّل، والله لا يُسأل عما يفعل: ﴿وَأَنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِّلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، إذا استحقُّوا العقوبة وحقَّت عليهم؛ نزلت عليهم، ولم يُستثن منها إلا قوم يونس، استحقُّوا العقوبة ونزلت بهم، ثم رُفعت عنهم: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَاءَ ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨].

«ولهذا قد يُمكنُ كثيرًا من الملوك الظالمين مدَّة، وأمَّا المتنبِّئون الكذَّابون؛ فلا يُطيل تمكينهم؛ بل لا بدَّ أن يهلكهم؛ لأنَّ فسادهم عامٌّ في الدِّين والدُّنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقْوَابِلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٦] (١).

وفي قوله: ﴿فَإِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، من الفوائد أنَّ العبد لا يطمئنُ إلى نفسه ولا يسكن إليها؛ فإنَّ الشرَّ كامنٌ فيها، لا يجيء إلا منها، ولا يشتغل بلام النَّاسِ ولا ذمِّهم إذا أساؤوا إليه؛ فإنَّ ذلك من السيِّئات التي أصابته، وهي إنَّما أصابته بذنوبه، فيرجعُ إلى الذُّنوبِ ويستعيدُ بالله من شرِّ نفسه، وسيِّئات عمله، ويسألُ الله أن يُعيِّنه على طاعته، فبذلك يحصلُ له كلُّ خيرٍ، ويندفعُ عنه كلُّ شرٍّ وعليه إذا أصابه سوءٌ أن يُحاسبَ نفسه، ويرجعَ إلى ذنوبه ويستحضرها ويحدِّدها؛ ليتوبَ منها، والله خلق الإنسانَ لحكمة، وجعل فيه الحرِّيَّة والاختيار، وهده النَّجدين: سبيلَ الرِّشاد وسبيلَ الضَّلال؛ ليسلك ما يشاء منهما، لكنَّه لا يستقلُّ بالحرِّيَّة والاختيار المذكورين، وليس مجبورًا، فإذا اختار هذا الطريق استحقَّ الثَّواب، وإذا اختار ذاك الطريق استحقَّ العقاب؛ ولذلك خلقتِ الجنَّة والنَّار.

(١) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ١٤/ ٢٦٨-٢٦٩.

[أنفع الدعاء] ❁

«ولهذا كان أنفعُ الدعاءِ وأعظمه وأحكمه دعاءُ الفاتحة: ❁ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ❁ [الفاتحة: ٦-٧]، فإنه إذا هداه هذا الصِّراط؛ أعانته على طاعته، وترك معصيته، فلم يُصبه شرٌّ لا في الدنيا ولا في الآخرة.

لكن الذنوب هي لوازم نفس الإنسان، وهو محتاجٌ إلى الهدى كلَّ لحظة، وهو إلى الهدى أحوجُّ منه إلى الطعام والشراب، ليس كما يقوله بعضُ المفسرين: إنه قد هداه! فلماذا يسأل الهدى؟! وأنَّ المراد التثبيتُ أو مزيدُ الهداية؛ بل العبدُ محتاجٌ إلى أن يُعلِّمه الله ما يفعله من تفاصيل أحواله، وإلى ما يتركه من تفاصيل الأمور في كلِّ يومٍ، وإلى أن يُلهمه أن يعملَ ذلك؛ فإنه لا يكفي مجردُ علمه إن لم يجعله مُريدًا للعمل بما يعلمه، وإلا كان العلمُ حُجَّةً عليه، ولم يكن مهتديًا، والعبدُ محتاجٌ إلى أن يجعله الله قادرًا على العمل بتلك الإرادة الصالحة؛ فإنَّ المجهولَ لنا من الحقِّ أضعافُ المعلوم، وما لا نريدُ فعله تهاونًا وكسلًا مثل ما نريدُه أو أكثرَ منه أو دونه، وما لا نقدرُ عليه ممَّا نريدُه كذلك، وما نعرفُ جملته ولا نهتدي لتفاصيله فأمرٌ يفوتُ الحصرَ، ونحن محتاجون إلى الهداية التامة، فمن كملت له هذه الأمور؛ كان سؤاله سؤالَ تثبيتٍ، وهي آخرُ الرُّتبِ»^(١).

إذا أمر المكلف بما هو ممثِّلٌ له ومؤتمِّرٌ به، كما في قوله تعالى: ❁ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا ❁ [النساء: ١٣٦]، فإنَّ هذا الأمر يكون للتثبيت، فيكون المرادُ منه: اثبتوا على إيمانكم، ومثله قوله: ❁ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ❁ [الفاتحة: ٦]، للمهتدين، هذا هو المعروف في كتب البلاغة وغيرها؛ لأنَّهم في الحقيقة مهتدون وعلى الصِّراط

(١) ينظر: الحسنة والسيئة لشيخ الإسلام، (ص: ٨٣-٨٤).

المستقيم ومؤمنون، فأمرهم بذلك للتثبيت، لكن إذا عرفنا أن المأمور به متفاوت، وعلى درجات متباينة جدًا، فأنت في كل سؤال في صلاتك للهداية للضراط المستقيم تسأل الله ﷻ أن يبلغك مرتبة أكثر مما أنت فيها، فهو سؤال جديد وليس للتثبيت فقط، أمّا من بلغ المرتبة العليا؛ فيمكن أن يتجه إليه أنه سؤال التثبيت^(١)، وهو ما أشار إليه الشارح في آخر كلامه بقوله: «فمن كملت له هذه الأمور؛ كان سؤاله سؤال تثبيت، وهي آخر الرتب».

«وبعد ذلك كله هداية أخرى، وهي الهداية إلى طريق الجنة في الآخرة؛ ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة لفرط حاجتهم إليه، فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى هذا الدعاء، فيجب أن يعلم أن الله بفضل رحمته جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير، المانعة من الشر، فقد بين القرآن أن السيئات من النفس وإن كانت بقدر الله، وأن الحسنات كلها من الله تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يُشكر سبحانه وأن يستغفره العبد من ذنوبه، وألا يتوكل إلا عليه وحده، فلا يأتي بالحسنات إلا هو، فأوجب ذلك توحيدَه والتوكل عليه وحده، والشكر له وحده، والاستغفار من الذنوب.

وهذه الأمور كان النبي ﷺ يجمعها في الصلاة، كما ثبت عنه في الصحيح: أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول: «ربنا لك الحمد، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه»^(٢) «ملاء السموات، وملاء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء

(١) ينظر: تفسير الماتريدي، ١/٣٦٦، التفسير الواحدي، ١/٦٨.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب فضل اللهم ربنا لك الحمد، (٧٩٩)، وأبو داود، (٧٧٠)، والترمذي، (٤٠٤)، والنسائي، (٩٣١)، من حديث رفاعة بن رافع الزرقي، قال: «كنا يوما نصلي وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سمع الله لمن حمده»، قال رجل وراءه: «ربنا ولك الحمد، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه»، فلما انصرف، قال: «من المتكلم؟» قال: أنا، قال: «رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم يكتبها أول»، واللفظ للبخاري.

والمجد، أحقُّ ما قال العبدُ، وكُلُّنا لك عبدٌ»^(١)، فهذا حمدٌ، وهو شكرٌ لله تعالى، وبيانٌ أنَّ حمدَه أحقُّ ما قاله العبدُ، ثمَّ يقولُ بعد ذلك: «لا مانعَ لما أعطيتَ، ولا مُعطيَ لما منعتَ، ولا ينفَعُ ذا الجَدِّ منك الجَدُّ»^(٢) (٣) الله ﷻ هو المُعطي وهو المانع، ولو اجتمعت الخلائق كلها على إعطاء شخصٍ لم يُعطه الله، ولم يُقدِّر له الإعطاء، لم يستطيعوا ذلك، ومثُل هذا في المنع، وصاحبُ الحظِّ الذي يُشار إليه بين النَّاسِ أنَّه رجلٌ محظوظٌ، وأنَّ له جدًّا ونصيبيًّا لا ينفَعُه حظُّه ولا نصيبُه من الله ﷻ إذا لم يُرِدْ له ذلك.

✦ [تحقيق توحيد الربوبية والإلهية]

«وهذا تحقيقٌ لوحْدانِيَّتِه لتوحيدِ الرُّبُوبِيَّةِ خَلْقًا وَقَدْرًا، وبدايةٌ وَهْدَايَةٌ، هو المُعطي المانعُ، لا مانعَ لما أعطى، ولا مُعطيَ لما منعَ، ولتوحيدِ الإلهيةِ شرعًا وأمرًا ونهيًا، وهو أنَّ العبادَ وإن كانوا يُعطونَ جدًّا مُلكًا وعظمةً وَبَخْتًا ورياسةً في الظَّاهرِ أو في الباطنِ، كأصحابِ المكاشفاتِ والتصرُّفاتِ الخارقة»^(٤) أصحابُ التصرُّفاتِ الخارقة وأصحابُ الكراماتِ إذا كانوا على الجادةِ وعلى الصُّراطِ المستقيمِ، فبقدرِ ما ينتفعونَ منها، وما يتحقَّقَ على أيديهم من هدايةِ الناسِ ونفعِهِم تكونُ خيرًا لهم؛ لأنَّها من أنواعِ الابتلاءِ، أمَّا إذا كان على غيرِ الجادةِ وعلى غيرِ الصُّراطِ المستقيمِ؛

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام، (٤٧٧)، وأبو داود،

(٨٤٧)، والنسائي، (١٠٦٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) ذا الجد: أي صاحب الحظِّ، لا ينفَعُه حظُّه من الله، ولا يُغْنِيه منه شيءٌ. ينظر: المعلم بفوائد مسلم،

١/ ٤٢٣، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ٣٠/ ١٦٩، مطالع الأنوار، ٢/ ٩٤.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، (٨٤٤)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع

الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، (٥٩٣)، وأبو داود، (١٥٠٥)، والنسائي، (١٣٤١)، من

حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٤) ينظر: الحسنة والسيئة لشيخ الإسلام، (ص: ١٢٦).

فلا شك أنّها خوارقُ شيطانيّة، يُبتلى بها الإنسان، ويبتلى بسببها غيره، وكتاب «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»^(١) لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فيه مزيدٌ توضيحٍ لمثل هذه؛ لأنّه قد يقال: إنّ أناسًا يسألون صاحبَ قبر حوائجهم فيجابون من القبر! والجواب أن هذا ابتلاءٌ من الله ﷻ، وقد يكونُ شيطانٌ داخلَ القبر يُجيبهم بكلامٍ يسمعونّه، وهو حاصل، وليس معنى هذا أنّ الميت الذي لم ينفع نفسه واستسلمَ لأن يُدفنَ بالتراب يستطيعُ أن ينفعَ غيره؛ والله المُستعان.

«فلا ينفَعُ ذا الجَدِّ منك الجَدُّ؛ أي: لا يُنجِيه ولا يُخلِّصُه؛ ولهذا قال: لا ينفَعُه منك ولم يقل: ولا ينفَعُه عندك؛ لأنّه لو قيل ذلك؛ أوهم أنّه لا يتقرَّب به إليك، لكن قد لا يضرُّه»، فقوله ﷻ: «لا ينفَعُه منك» يعني: لا يُغنيهِ عنك، فأنْتَ المُعطي وأنت المانع، لكن قد يكون صاحبُ الحظِّ والجَدِّ يحصلُ له بسببِ حظِّه أمورٌ كثيرة من أمورِ الدُّنيا والآخرة يستعينُ بها على طاعةِ الله ﷻ فتنفَعُه عند الله؛ ولذلك قال: «ولا ينفَعُه منك» ولم يقل: ولا ينفَعُه عندك.

«فتضمَّن هذا الكلام تحقيقَ التَّوحيد، وتحقيقَ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، فإنّه لو قدر أنّ شيئاً من الأسبابِ يكونُ مستقلاً بالمطلوب، وإنّما يكونُ بمشيئةِ الله وتيسيره، وكان الواجبُ ألا يُرجى إلا الله، ولا يُتوكَّل إلا عليه، ولا يُسأل إلا هو، ولا يُستغاث إلا به، ولا يُستعان إلا هو، فله الحمدُ وإليه المشتكى، وهو المُستعان، وبه المُستغاثُ، ولا حول ولا قوَّة إلا به، فكيفَ وليس شيءٌ من الأسبابِ مستقلاً بمطلوبٍ؛ بل لا بُدَّ من انضمامِ أسبابٍ آخرٍ إليه، ولا بُدَّ -أيضاً- من صرفِ الموانع والمعارضات عنه، حتّى يحصلَ المقصودُ.

فكُلُّ سببٍ فلهُ شريكٌ، ولهُ ضدٌّ»^(١) له شريكٌ يُساعدُهُ من الأسبابِ الأخرى، ولهُ ضدٌّ وهو المانع الذي يمنعُ من حصولِ أثرِهِ وتحققِهِ، فإذا لم يُعِنه شريكُهُ ما نفعَ، وإذا أعانه ووُجدَ المانعُ؛ فإنه لا يترتّبُ أثرُهُ عليه، فالدُّعاءُ سببٌ لحصولِ الخيرِ للدُّاعي، وهناك أسبابٌ أخرى تُعينُ هذا الدُّعاءَ لتحقيقِ ما دعا به، لكن هناك موانعُ تمنعُ من تحقيقِهِ، فلا بُدَّ من وُجودِ السَّببِ وما يُعِينُهُ من أسبابِ آخر، ولا بُدَّ من انتفاءِ الموانعِ، وفي الحديث: «ثمَّ ذكرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أشعثَ أغبر» والسَّفَرُ مظنةٌ للإجابة، وكونُ الإنسانِ أشعثَ أغبرَ معناه أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الاسْتِكَانَةِ والخُشُوعِ والخُضُوعِ لَهِ ﷻ، «يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ» وهذا من أسبابِ الإجابة -أيضاً-، ويُنادِي «يا رَبِّ، يا رَبِّ» وهذا -أيضاً- من أسبابِ الإجابة؛ فقد قال أهلُ العلم: إِنَّ مَنْ كَرَّرَ الدُّعاءَ بـ «يا رب» خمسَ مراتٍ استُجِيبَ لَهُ^(٢)، واستدل على هذا بالآياتِ التي دُعِيَ فيها بـ «ربنا» في آخرِ سورةِ آلِ عمران، وكانت النتيجةُ بعد أن تكررَ الدُّعاءُ منهم بهذه الصِّيغَةِ خمسَ مراتٍ: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥] فكُلُّ هذه أسبابٌ يُعِينُ بَعْضُهَا بَعْضًا لِيَتَحَقَّقَ لِهَذَا الرَّجُلِ مَا دَعَا بِهِ فِي دَعَائِهِ، لَكِنْ يُوجَدُ الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ، فِي آخِرِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ: «وَمَطَعُمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَغُذِّيَ بِالْحَرَامِ» وهذه كُلُّهَا موانعٌ، والنتيجةُ: «فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَهُ؟!»^(٣) وفيه استبعادُ استجابةِ دعاءِ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ.

«فإن لم يُعَاوَنُهُ شريكُهُ، ولم ينصرفْ عنه ضدُّه، لم تحصلْ لَهُ مشيئَتُهُ.

والمطرُ وحدهُ لا يُنبِتُ النَّبَاتَ إِلَّا بِمَا يَنْضَمُّ إِلَيْهِ مِنَ الْهَوَاءِ وَالتُّرَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ،

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٦٦/٨-١٦٧.

(٢) رُوي هذا عن جعفر الصادق. ينظر: تفسير القرآن للثعلبي، ٣/٣٤٤، تفسير البيضاوي، ٢/٥٥.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، (١٠١٥)، والترمذي، (٢٩٨٩)،

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثُمَّ الزَّرْعُ لَا يَتِمُّ حَتَّى تُصَرَفَ عَنْه الْآفَاتُ الْمَفْسِدَةُ لَهُ، وَالطَّعَامُ وَالشَّرَابُ لَا يُغْذِي إِلَّا بِمَا جُعِلَ فِي الْبَدَنِ مِنَ الْأَعْضَاءِ وَالْقُوَى، وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ لَا يُفِيدُ إِنْ لَمْ تُصَرَفْ عَنْهُ الْمَفْسِدَاتُ؛ وَلِذَلِكَ يَجِدُ كُلُّ وَاحِدٍ الْاِخْتِلَافَ الْكَبِيرَ الْبَيْنَ بَيْنَ النَّاسِ، فَتَجِدُ شَخْصِينَ طَعَامَهُمَا وَاحِدًا، فَفَطُورُهُمَا وَاحِدًا، وَغَدَاؤُهُمَا وَاحِدًا، وَعِشَاؤُهُمَا وَاحِدًا، ثُمَّ تَجِدُ هَذَا يَنْتَفِعُ بِأَكْلِهِ، وَتَظْهَرُ عَلَيْهِ آثَارُهُ مِنْ قُوَّةٍ وَسَمَنِ، وَالثَّانِي عَلَى عَكْسِهِ يَضْعَفُ بِسَبَبِ هَذَا الْأَكْلِ؛ لَوْجُودِ مَانِعٍ مِنَ الْاِنتِفَاعِ فِي بَدَنِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

«وَالْمَخْلُوقُ الَّذِي يُعْطِيكَ أَوْ يَنْصُرُكَ، فَهُوَ مَعَ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ فِيهِ الْإِرَادَةَ وَالْقُوَّةَ وَالْفِعْلَ، فَلَا يَتِمُّ مَا يَفْعَلُهُ إِلَّا بِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ خَارِجَةٍ عَنْ قُدْرَتِهِ تُعَاوَنُهُ عَلَى مَطْلُوبِهِ، وَلَوْ كَانَ مَلَكًا مُطَاعًا، وَلَا بُدَّ أَنْ يُصَرَفَ عَنِ الْأَسْبَابِ الْمُتَعَاوِنَةِ مَا يُعَارِضُهَا وَيُمَانِعُهَا، فَلَا يَتِمُّ الْمَطْلُوبُ إِلَّا بِوَجُودِ الْمُقْتَضِي وَعَدَمِ الْمَانِعِ، وَكُلُّ سَبَبٍ مُعَيَّنٍ فَإِنَّمَا هُوَ جِزْءٌ مِنَ الْمُقْتَضِي، فَلَيْسَ فِي الْوَجُودِ شَيْءٌ وَاحِدٌ هُوَ مُقْتَضٍ تَامًا، وَإِنْ سُمِّيَ مُقْتَضِيًا، وَسُمِّيَ سَائِرٌ مَا يُعِينُهُ شَرْطًا، فَهَذَا نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ عِلَّةٌ تَامَةٌ تَسْتَلْزِمُ مَعْلُولَهَا» يَعْنِي: أَنَّهَا تَوْجِدُ بَدَائِعَهَا «فَهَذَا بَاطِلٌ، وَمَنْ عَرَفَ هَذَا حَقَّ الْمَعْرِفَةِ؛ انْفَتَحَ لَهُ بَابُ تَوْحِيدِ اللَّهِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسَأَلَ غَيْرُهُ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُهُ، وَلَا يُتَوَكَّلَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَلَا يُرْجَى غَيْرُهُ»^(١).

✽ [وَجُوبُ الْإِيمَانِ بِجَمِيعِ الرُّسُلِ]

«قَوْلُهُ: «وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاؤُوا بِهِ».

لَمَّا ذَكَرَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله أَرْكَانَ الْإِيمَانِ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ قَالَ: «وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ»؛ أَيُّ: بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَرْكَانِ الَّتِي أَجَابَ بِهَا النَّبِيُّ صلوات الله عليه جَبْرِيلَ

(١) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٨/ ١٦٧-١٦٨.

حينما سأله عن الإيمان، بما في ذلك الإيمان بالرُّسل والكتب والبعث وغيرها ممَّا ذكر في جوابه ﷺ، لكن الذي يُمكن أن يقع فيه التفريق من ذلك بوضوح هو الإيمان بالرُّسل، فاليهود يُؤمنون بمُوسى، ولا يُؤمنون بعيسى ولا محمَّد -عليهم الصلاة والسلام-، وهذا تفريق بين الرُّسل، والمطلوب ألا تُفرَّق بين أحدٍ منهم.

«الإشارة بذلك إلى ما تقدّم ممَّا يجبُ الإيمان به تفصيلاً، وقوله: «لا نُفرِّق بين أحدٍ من رسله» إلى آخر كلامه؛ أي: لا نُفرِّق بينهم بأن نُؤمن ببعضٍ، ونكفر ببعضٍ؛ بل نُؤمنُ بهم ونُصدِّقهم كلَّهم، فإنَّ من آمن ببعضٍ وكفر ببعضٍ كافرٌ بالكلِّ، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿النساء: ١٥٠-١٥١﴾، فإنَّ المعنى الذي لأجله آمن بمن آمن منهم موجودٌ في الذي لم يُؤمن به، وذلك الرسول الذي آمن به قد جاء بتصديق بقيَّة المرسلين، فإذا لم يؤمن ببعض المرسلين كان كافرًا بمن في زعمه أنه مؤمن به؛ لأنَّ ذلك الرسول قد جاء بتصديق المرسلين كلَّهم، فكان كافرًا حقًّا، وهو يظنُّ أنه مؤمنٌ، فكان من الأخسرين أعمالًا: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

كلامُ الشَّارِحِ ﷺ واضحٌ في كُفرٍ من فرَّق بين الأنبياء، فأمن ببعضٍ وكفر ببعضٍ؛ لأنَّ الكُفرَ ببعضٍ منهم مستلزمٌ للكُفرِ بجميعهم، والعلة في ذلك ما ذكره الشارح ﷺ أنَّ الرسول الذي آمن به يدعوه إلى الإيمان والتصديق بالرسول الذي كفر به، فإذا كفر بالثاني كان كافرًا بالأوَّل وعاصيًا له، وإن زعم أنه مؤمن به؛ لأنَّه لم يؤمن بما دعاه هذا الأوَّل إلى الإيمان به، وعدمُ إيمانه بما دعاه إليه كفرٌ وعصيانٌ يختلف عن المعصية التي يرتكبها العبد بترك ما أمر به أو فعل ما نُهي عنه، ممَّا يُعدُّ فعله أو تركه من كبائر الذُّنوب أو صغائرها.

والإيمان بالرُّسل جميعهم ركنٌ من أركان الإيمان، وقد تقدّم الكلام عنه، وأنَّه

يجبُ الإيمانُ بجميع من أرسلهم اللهُ من الأنبياء والمرسلين، فأما مَنْ ذُكر بعينه؛ فيجب الإيمان به تفصيلاً باسمه، وعدَّتْهم خمسة وعشرون، وأما من ذُكروا على وجه الإجمال؛ فيكفي الإيمان بهم إجمالاً.

✽ [أقسام الذنوب ومصير المذنبين يوم القيامة]

«قوله: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضلِهِ، كما ذكر ﷺ في كتابه: ﴿وَيَعْرِفُ مَا دُونِ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وإن شاء عذبهم في النار بعدلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكَرَتِهِ الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ، اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبَّتْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ.»

✽ [انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر]

عامّة أهل العلم على أنّ الذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر، والحدُّ الفاصل بينهما على خلافٍ فيه: أنّ الكبائر ما تُوعَدُ عليها عذابٌ في الدنيا أو في الآخرة، أو رُتِبَ عليها حدٌّ في الدنيا، أو صُدِّرَ بلعنٍ أو غضبٍ أو نارٍ أو ما أشبه ذلك، فإن انتفى كل هذا كانت المعصية من الصغائر^(١).

ويختلف أهل العلم في عددها استناداً إلى الأحاديث الواردة في ذكرها، فمنهم من قال: سبع، واستدلَّ بحديث: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ»^(٢)، ومنهم من قال: سبع

(١) ينظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر، ٧/١، الذخائر لشرح منظومة الكبائر للسفاري، (ص: ١٢١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحدود، باب رمي المحصنات، (٦٨٥٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، (٨٩)، وأبو داود، (٢٨٧٤)، والنسائي، (٣٦٧١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

عشرة، وقال ابن عباس: هي للسبعين أقرب^(١).

وبلغ عددها في كتاب: «الزواج عن اقرار الكبائر»^(٢) أكثر من أربعمئة كبيرة، وحصرها في السبع غير وارد باعتبار تعدد الأحاديث؛ لأن النبي ﷺ يُخبرُ بعدد، ثم يخبر في حديث آخر بعددٍ آخر، وهكذا، وكذلك لا يمكن حصرها وباعتبار الضابط؛ لأنه قد يندرج تحت الضابط الذي ذكره أهل العلم ما لم يرد نص بتسميته كبيرة على وجه الخصوص.

✦ [مصير أصحاب الكبائر يوم القيامة]

قوله: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يُخلدُون» يعني: أنهم لا يُخلدُون في النار، فقوله: «في النار» جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بـ: «لا يُخلدُون»، وليس خبراً لقوله: «أهل الكبائر من أمة محمد ﷺ»، ولو قلنا: إن الجارَّ والمجرور خبرٌ لـ «أهل الكبائر من أمة محمد ﷺ»؛ لكان حُكماً منه على أن أهل الكبائر لا بُدَّ أن يدخلوا النار، لكن على التخريج الأوَّل يكون المعنى أنهم لا يُخلدُون في النار، وهم تحت المشيئة بدلالة ما بعده: «إذا ماتوا وهم موحدون وإن لم يكونوا تائبين» وسيأتي بيان هذه المسألة.

والذي دعا إلى تقديم المعمول على العامل مراعاة السجع؛ بدلالة الجملة المسجوعة بعدها: «وهم موحدون»، والسجع^(٣) عند أهل العلم مبررٌ للتقديم والتأخير إذا لم يقع في لبس.

(١) ينظر: الكبائر للذهبي، (ص: ٨)، الزواج عن اقرار الكبائر، ١/ ١٤.

(٢) هذا الكتاب متداول مطبوع، وهو لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس، (المتوفى: ٩٧٤هـ).

(٣) السجع هو: توافق الفاصلتين في الحرف الأخير من النثر. ينظر: جواهر البلاغة، (ص: ٣٣٠).

قوله: «من أمة محمد ﷺ» وتقييده بأمة محمد ﷺ لا يعني أن أصحاب الكبائر من الأمم السابقة يُخَلَّدون في النار؛ فليس هناك تعرُّض للأُمم السابقة، وإنما هو يتحدث عن أمة محمد ﷺ، وتلك أُمَّمٌ قد خلت لها أحكامها، والظاهر أن الحكم واحد.

«لا يُخَلَّدُونَ إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مَوْحِدُونَ» لا بد من هذا القيد، والتوحيد ينافي الشرك، والمراد بالشرك الذي لا يُعْفَر «وإن لم يكونوا تائبين» لأنه إذا تاب، تاب الله عليه، فلا يُحْكَم عليهم بالنار من أجل التنقية ولا الخلود فيها، لكن هذا إذا تابوا التوبة النصوح بشروطها^(١)، فإنهم لا يُعَذَّبون أصلاً «بعد أن لقوا الله عارفين» المعرفة وحدها لا تكفي؛ بل لا بُدَّ أن يكون معها الإسلام، وأما مجرد المعرفة؛ فإبليس عارفٌ، وفرعون كان عارفاً.

«وهم في مشيئته وحكمه» يعني: أن العصاة من الموحدين تحت المشيئة الإلهية، «إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضلِهِ، كما ذكر ﷺ في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وإن شاء عذبهم في النار بعدله» من غير ظلمٍ لهم، فيكون عذابهم بقدر ذنوبهم، ثم يُخْرِجُهُم من النار.

ومن الشبه التي تُثار عند بعض الشباب من أهل الفكر والإلحاد، أن المرء إذا تزندق وكفر طول حياته سبعين أو ثمانين سنة، فكيف يُعَذَّب في النار أحقاباً ولا يُعَذَّب بقدر مدة ذنبه؟ وهل من العدل أن يُعَذَّب آلاف السنين إلى ما لا نهاية، وقد عاش في هذه الدنيا سبعين أو ثمانين سنة؟

(١) شروط التوبة النصوح: الإقلاع عن الذنب، والندم على ما فات، والعزم على عدم العودة إليه، وإذا كانت من مظالم العباد؛ فهناك شرطٌ رابع، وهو التحلل من صاحب الحق، وأضاف بعضهم شرطاً خامساً، وهو أن تكون التوبة قبل حضور الأجل، وقبل طلوع الشمس من مغربها. ينظر: فتح الباري، ١٣/٤٧١، مرقاة المفاتيح، ٤/١٦٣٧، فتاوى نور على الدرب للشيخ ابن عثيمين، ٢/٦.

الجواب عن هذه الشبهة: هو أن هذا الكافر كان في نيته أنه لو مكث عمر نوح لظل على كفره؛ بل ولو رُدَّ إلى الحياة الدنيا؛ لعاد إلى ما كان عليه، يقول سبحانه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

«ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ» كما سبق: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، ووصف أوليائه بأنهم: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٣]، «ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته»؛ أي: كالذين أنكروه ووجدوه «الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته، اللهم يا ولي الإسلام وأهله، ثبتنا بالإسلام»؛ أي: عليه «حتَّى نلقاك به».

«فقوله: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يُخلدُونَ إذا ماتوا وهم موحَّدُونَ» ردُّ لِقَوْلِ الخَوَارِجِ والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار، لكن الخوارج تقول بتكفيرهم، والمعتزلة بخروجهم من الإيمان، لا بدخولهم في الكفر؛ بل لهم منزلة بين المنزلتين، كما تقدّم عند الكلام على قول الشيخ رحمه الله: «ولا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ».

تقدّم الكلام في هذه المسألة بالتفصيل^(١).

«وقوله: «وأهل الكبائر من أمة محمد» تخصيصه أمة محمد، يفهم منه أن أهل الكبائر من أمة غير محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به، حكمهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد، وفي ذلك نظر؛ فإن النبي ﷺ أخبر أنه: «يخرج من النار مَنْ كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»^(٢) و«من» هذه من صيغ العموم، تشمل أمة

(١) ينظر: ١٦٥/٢.

(٢) تقدم تخريجه، ٢٢٠/٢.

محمَّد ﷺ، ومن كان قبلها: «ولم يُخصَّ أُمَّتَه بذلك؛ بل ذكر الإيمان مطلقاً فتأمَّله، وليس في بعض النسخ ذكر الأمة».

«وقوله: «في النار» معمولٌ لقوله: «لا يُخلدُون» وإنما قدَّمه لأجل السَّجعة لا أن يكون «في النار» خيراً لقوله: «وأهل الكبائر» كما ظنَّه بعض الشارحين».

✦ [عدد الكبائر وضابطها]

«واختلف العلماء في الكبائر في أقوال:

فقليل: سبعة.

وقيل: سبعة عشر.

وقيل: ما أتفتت الشرائع على تحريمه.

وقيل: ما يسدُّ باب المعرفة بالله.

وقيل: ذهب الأموال والأبدان.

وقيل: سُميت كبائر بالنسبة، والإضافة إلى ما دونها» يعني: أن كلَّ ذنبٍ هو كبيرٌ بالنسبة لما دونه مما هو أصغر منه، وعلى هذا تصلُّ كلها إلى الكبائر إلى آخر أقلِّ واحدٍ؛ لأنَّ ما فوقه أكبر منه.

«وقيل: لا تُعلم أصلاً أو: إنها أخفيت كليلة القدر.

وقيل: إنها إلى السبعين أقرب.

وقيل: كل ما نهى الله عنه، فهو كبيرة.

وقيل: إنها ما يترتب عليها حدٌّ أو تُوعَدَ عليها بالنار أو اللعنة أو الغضب وهذا أمثل الأقوال» وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)، وجاء في

(١) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ١١/٦٥٠-٦٥١.

منظومة الكبائر:

وزاد حفيدُ المجدِّ أو جَا وعيدُه بنفِي لإيمانٍ ولعنٍ مبعَّدٍ^(١)

«واختلفتُ عبارةُ قائليه»^(٢) يعني: أنه اختلفت عبارة قائل ذلك الكلام في حدِّ الصَّغيرة.

«منهم من قال: الصَّغيرةُ ما دُونَ الحدِّين: حدُّ الدُّنيا وحدُّ الآخرة.

ومنهم من قال: كلُّ ذنبٍ لم يُختمْ بلعنةٍ أو غضبٍ أو نارٍ.

ومنهم من قال: الصَّغيرةُ ما ليس فيها حدُّ في الدُّنيا ولا وعيدٌ في الآخرة، والمراد بالوعيدِ: الوعيدُ الخاصُّ بالنَّارِ أو اللَّعنةُ أو الغضبُ؛ فإنَّ الوعيدَ الخاصَّ في الآخرة، كالعقوبةِ الخاصَّةِ في الدُّنيا، أعني: المقدَّرة، فالتَّعزيرُ في الدُّنيا نظيرُ الوعيدِ بغير النَّارِ، أو اللَّعنةِ والغضبِ» والتَّعزيرُ قد يكون يسيرًا على شيء يسير، وقد يكون كبيرًا على كبير، وقد يكون أعلى من الحدِّ، وقد يكون بصفعة أو بكلمة أو بتشهير وما أشبه ذلك، وعلى حسب قوة هذا التعزير تكون قوَّةُ العقوبةِ عليه في الآخرة.

«وهذا الضابطُ يسلَّمُ من القَوادِحِ الوارِدةِ على غيره؛ فإنَّه يدخلُ فيه كلُّ ما ثبت بالنصِّ أنَّه كبيرةٌ، كالشُّركِ، والقَتْلِ، والزَّنا، والسَّحرِ، وقذْفِ المُحصَّنةِ الغافِلاتِ المُؤمِّناتِ، ونحو ذلك، كالفرارِ من الزَّحفِ، وأكلِ مالِ اليتيمِ، وأكلِ الرِّبَا، وعُقوقِ الوالدينِ، واليمينِ الغمُوسِ، وشهادةِ الزُّورِ، وأمثال ذلك»^(٣) ممَّا جاء النصُّ فيه على أنَّه من الكبائرِ أو من الموبقاتِ.

(١) ينظر: الذخائر لشرح منظومة الكبائر، (ص: ١٢١)، والمنظومة لموسى بن أحمد الحجاوي، والشرح لمحمد بن أحمد السفاريني.

(٢) في بعض النسخ المطبوعة مكان هذه العبارة: «واختلفت عبارات السلف في تعريف الصغائر».

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/٦٥١.

«وترجيحُ هذا القول من وجوه:

أحدها: أنه هو المأثور عن السلف، كابن عباس، وابن عيينة، وابن حنبل، وغيرهم.

الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نَكُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]، فلا يستحقُّ هذا الوعد الكريم من أُوعد بغضبِ الله ولعنته وناره، وكذلك من استحقَّ أن يُقام عليه الحدُّ، لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناِب الكبائر.

الثالث: أن هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله من الذنوب، فهو حدُّ متلقًى من خطاب الشارع.

الرابع: أن هذا الضابط يمكنُ الفرقُ به بين الكبائر والصغائر، بخلاف تلك الأقوال، فإن من قال: سبعة، أو سبعة عشر، أو إلى السبعين أقرب، مجرد دعوى، هذا تعريفٌ بالحصر، لكن إذا ثبت في النصوص الأخرى أنها أكثر من هذا العدد، لا يكون الحصر حينئذٍ استقرائياً؛ فلا يصلح.

«ومن قال: ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه: يقتضي أن شرب الخمر، والفراز من الزحف، والتزوج ببعض المحارم، والمحرم بالرضاعة والصهرية، ونحو ذلك، ليس من الكبائر؛ لأن هذه الأعمال مباحة في بعض الشرائع.

«وأن الحبة من مال اليتيم والسرقه لها، والكذبة الواحدة الخفيفة، ونحو ذلك من الكبائر، وهذا فاسد؛ لأن هذه الأعمال محرمة في جميع الشرائع.

«ومن قال: ما سدَّ باب المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان: يقتضي أن شرب الخمر، وأكل الخنزير، والميتة، والدّم، وقذف المحصنات، ليس من الكبائر،

وهذا فاسد.

ومن قال: إِنَّهَا سُمِّيتْ كَبَائِرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا دُونَهَا، أَوْ كُلُّ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ، فَهُوَ كَبِيرَةٌ: يَقْتَضِي أَنَّ الذُّنُوبَ فِي نَفْسِهَا لَا تَنْقَسِمُ إِلَى صَغَائِرٍ وَكَبَائِرٍ، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى تَقْسِيمِ الذُّنُوبِ إِلَى صَغَائِرٍ وَكَبَائِرٍ وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا سُمِّيتْ كَبَائِرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا دُونَهَا: يَلْزِمُ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ الذُّنُوبُ كُلُّهَا كَبَائِرٌ إِلَّا الذَّنْبَ الْأَخِيرَ الَّذِي يَكُونُ فَوْقَهُ جَمِيعُ هَذِهِ الْكَبَائِرِ، فَيَبْقَى صَغِيرَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يُوْجَدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكَبَائِرِ مَا هُوَ أَصْغَرُ مِنْهَا إِلَّا هَذَا الذَّنْبُ الصَّغِيرُ الْأَخِيرُ، وَهَذَا لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ وَتَحْرِيرُهُ، وَيَدُلُّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] عَلَى أَنَّ الصَّغَائِرَ كَثِيرَةٌ، فَهَذَا الْحَدُّ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

وكذا قول البعض: إِنَّ كُلَّ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ فَهُوَ كَبِيرَةٌ: فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُ مِنْهُ عَدَمُ وُجُودِ الصَّغَائِرِ؛ لِأَنَّ الصَّغَائِرَ مِنْهِيَ عَنْهَا - أَيْضًا -.

«وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَا تَعْلَمُ أَصْلًا، أَوْ إِنَّهَا مُبْهَمَةٌ: فَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهَا، فَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عِلِمَهَا غَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١) وَلَا يَحْكُمُ عَلَى غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهَا.

«وَقَوْلُهُ: «وَأِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ»؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ لَا خِلَافَ أَنَّهَا تَمْحُو الذُّنُوبَ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي غَيْرِ التَّائِبِ.

وَقَوْلُهُ: «بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ تَعَالَى عَارِفِينَ» لَوْ قَالَ: «مُؤْمِنِينَ» بَدَلَ قَوْلِهِ: «عَارِفِينَ» كَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِهِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنَّمَا اِكْتَفَى بِالْمَعْرِفَةِ وَحَدَهَا الْجَهْمُ، وَقَوْلُهُ مَرْدُودٌ بِاطْلُ كَمَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّ إِبْلِيسَ عَارَفٌ بِرَبِّهِ: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦]، ﴿قَالَ فِعْرَنُكَ لَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/ ٦٥٤-٦٥٧.

إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ ﴿ [ص: ٨٢-٨٣]، وكذلك فرعونُ وأكثرُ الكافرين، قال تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٥] إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى؛ أي: أن هذا هو القدرُ المشترك من المعرفة يشترك فيه إبليسُ وفرعونُ والمشركون والكفرة؛ بل والمُلحدون حتَّى وإن أنكروا بألسنتهم، فقد عرفوا الله بقلوبهم.

«وكانَ الشَّيخُ رحمه الله أراد المعرفة الكاملة المستلزِمة للاهتداء التي يُشير إليها أهل الطريقة، وحاشا أولئك أن يكونوا من أهل الكِبائر؛ بل هم سادة النَّاسِ وخاصَّتْهم.

وقوله: «وَهُمْ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ، إِنْ شَاءَ غَضَرَ لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ» إلى آخر كلامه، فصلَّ اللهُ تعالى بين الشُّركِ وغيره؛ لأنَّ الشُّركَ أكبرُ الكِبائرِ، كما قال ﷺ^(١) وأخبر اللهُ تعالى أنَّ الشُّركَ غيرُ مغفُورٍ، وعلَّقَ عُفْرانَ ما دونه بالمشيئة، والجائزُ يُعلَّقُ بالمشيئة دون الممتنع، ولو كان الكلُّ سواءً لما كان للتفصيل معنى؛ ولأنَّه علَّقَ هذا العُفْرانَ بالمشيئة، وعُفْرانُ الكِبائرِ والصِّغائرِ بعد التَّوبةِ مقطوعٌ به، غيرُ مُعلَّقٍ بالمشيئة، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَّبِعُونَ الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

هذا بالنسبة لمن تاب بدليل الآيات التي بعدها.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، (٢٦٥٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكِبائرِ وأكبرها، (٨٧)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكِبائرِ؟» -ثلاثاً-، قلنا: بلى، يا رسول الله، قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين» وكان متكئاً، فجلس، فقال: «ألا وقول الزور، وشهادة الزور»، فما زال يكررها حتَّى قلنا: ليته سكت.

«فوجب أن يكون الغفران المعلق بالمشيئة هو غفران الذنوب، سوى الشرك بالله، قبل التوبة»، فلا توبة إلا توبة الذنوب، والمراد أن غفران الذنوب التي لم يتب العبد منها معلق بالمشيئة.

«وقوله: «ذلك أن الله مولى أهل معرفته» فيه مؤاخذه لطيفة كما تقدم: قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥٧]، فالله مولاهم، وهو وليهم، وهم أولياؤه.

«وقوله: «اللهم يا ولي الإسلام وأهله مسكننا بالإسلام - وفي نسخة: ثبتنا على الإسلام - حتى نلقاك به» روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه: «الفاروق»^(١) بسنده عن أنس رضي الله عنه قال: كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يا ولي الإسلام وأهله، مسكني بالإسلام حتى ألقاك عليه»^(٢). ومناسبة ختم الكلام المتقدم بهذا الدعاء ظاهر، وبمثل هذا الدعاء دعا يوسف الصديق - صلوات الله عليه - حيث قال: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيَّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، وبه دعا السحرة الذين كانوا أول من آمن بموسى - صلوات الله على نبينا وعليه -، حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا أفرغ علينا صبراً وتوفنا مسلمين﴾ [الأعراف: ١٢٦]، ومن استدلل بهاتين الآيتين على جواز تمنى الموت، فلا دليل له فيه؛ فإن الدعاء إنما هو بالموت على الإسلام، لا بمطلق الموت، ولا بالموت الآن، والفرق ظاهر؛ لأن قوله: «مسلمًا» وقع حالا من ياء المتكلم في «توفني» والتقدير: توفني حال كوني مسلمًا، وكذلك قوله: «توفنا مسلمين» تقديره: حال كوننا مسلمين، ولا يلزم من ذلك طلب نزول الموت الآن

(١) كتاب «الفاروق» في الصفات، لشيخ الإسلام الأنصاري، لم يُوقف عليه إلى الآن، وتوجد منه نقولات في كتاب العلو للعلوي العظيم، للإمام الذهبي.

(٢) أورده الهيثمي في المجمع، ١٠/١٧٦، ولفظه فيه: «يا ولي الإسلام وأهله، ثبتني به حتى ألقاك»، قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات».

أو بعد مدة قصيرة، فهو دعاءٌ بالوفاة على الإسلام لا بالموت، وقد جاءت النصوصُ بالنَّهي عن تمنِّي الموت^(١)، ولا يردُّ عليه ما ذكر.

✽ [الصلاة خلف كل بر وفاجر]

«قوله: «ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم».

يعني: من المسلمين، ومفهومُه: أن من صلى خلف فاسقٍ سواء كان فسقه بعمل أو اعتقادٍ أن صلاته صحيحة، وعُرفَ عن أهل العلم قولهم: «من صحَّت صلاته صحَّت إمامته»^(٢) وهذا القول معتبرٌ عند أهل عند العلم^(٣).

وعند الحنابلة وبعض العلماء: لا تصح الصلاة خلف الفاسق، قال في زاد المستقنع «ولا تصح خلف فاسق، ككافر»^(٤)، والمسألة متصورةٌ في حال الاختيار، كأن يُقدِّم لإمامة الصلاة فاسقٌ؛ أي: أنه ليس إماماً رسمياً، ولا هو وليُّ الأمر، ولا ولاءه وليُّ الأمر، ولا إشكال في كون هذا لا ينبغي؛ بل عند جمع من أهل العلم أن إمامته لا تصح كما تقدم.

أمَّا في حال الاضطرار بأن كان الإمام هو وليُّ الأمر مثلاً، وكان متصفاً بشيءٍ من الفسق أو الظلم، أو كان من ولاءه وليُّ الأمر كذلك؛ فمثل هذا لا شك أن

(١) منها ما جاء عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يتمنين أحد منكم الموت لضر نزل به، فإن كان لا بد متمنياً للموت؛ فليقل: اللهم أحييني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي»، أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء بالموت والحياة، (٦٣٥١)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب كراهة تمنى الموت، (٢٦٨٠)، وأبو داود، (٣١٠٨)، والنسائي، (١٨٢٠)، وابن ماجه، (٤٢٦٥).

(٢) ينظر: سبل السلام، ١/٣٧٣.

(٣) مذهب الحنفية، والشافعية، والمعتمد عند المالكية أن الصلاة خلف الفاسق جائزة صحيحة مع الكراهة. ينظر: تبين الحقائق، ١/١٣٤، شرح مختصر خليل للخرشي، ٢/٢٣، المجموع، ٤/٢٥٣،

(٤) زاد المستقنع، (ص: ٥٤)، وينظر: غاية المنتهى، ١/٢١٩.

المصلحة الرَّاجحة هي في الصلاة خلفه، وهذا لا إشكال فيه، وعليه عمل السلف؛ لأنَّ المفسد المترتبة على ترك الصلاة خلفه أو الجهاد معه مفسد عظيم.

«قال ﷺ: «صلُّوا خلفَ كلِّ برٍّ وفاجرٍ» رواه مكحول، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه الدارقطني وقال: مكحول لم يلق أبا هريرة^(١)، وفي إسناده معاوية بن صالح مُتَكَلِّمٌ فيه، وقد احتجَّ به مسلمٌ في صحيحه^(٢)، وخرَّج له الدارقطني -أيضاً-، وأبو داود، عن مكحول، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الصَّلَاةُ واجبةٌ عليكم مع كلِّ مسلمٍ برٍّ أو فاجرٍ، وإن هو عمل بالكبائر، والجهاد واجبٌ مع كلِّ أميرٍ برٍّ أو فاجرٍ، وإن عمل بالكبائر»^(٣).

(١) أخرجه الدارقطني، (١٧٦٨) ومن طريقه البيهقي، (٦٨٣٢)، من طريق، ابن وهب، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «صلُّوا خلف كل بر وفاجر، وصلوا على كل بر وفاجر، وجاهدوا مع كل بر وفاجر»، قال الدارقطني: «مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومن دونه ثقات».

(٢) هو: معاوية بن صالح بن حدير بن سعيد الحضرمي، أبو عمرو الحمصي، قاضي الأندلس، (ت: ١٥٨ هـ)، أخرج له مسلم وأصحاب السنن، وثقه الجمهور، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يرضاه، قال الذهبي: «كان القطان يتعنت ولا يرضاه»، وقال ابن معين في رواية: «ليس برضا»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وذكره العقيلي، وابن الجوزي في الضعفاء، وضعفه الأزدي، وابن حزم، قال الذهبي في الكاشف: «صدوق، إمام»، ورمز له في الميزان: «صح»، وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام». ينظر: الضعفاء للعقيلي، ١٨٣/٤، المحلى، ٧٠/٥، الضعفاء لابن الجوزي، ٤٧٠/٧، تهذيب الكمال، ١٨٦/٢٨، الكاشف، ٢٧٦/٢، الميزان، ١٣٥/٤، تهذيب التهذيب، ١٩٠/١٠، التقريب، (٦٧٦٢).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب إمامة البر والفاجر، (٥٩٤)، والبيهقي في الكبير، (٥٣٨٣)، والدارقطني، (١٧٦٨)، عن مكحول، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال أبو أحمد الحاكم: «هذا حديث منكر»، وقال العقيلي: «ليس في هذا المتن إسناده يثبت»، ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه، فقال: «ما سمعنا بهذا»، وقال الدارقطني: «ليس فيها شيء يثبت»، وللحديث شواهد من حديث أبي الدرداء، قال ابن حجر فيها: «كلها واهية جدا»، وقال -أيضاً-: «وللبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف، وأصح ما فيه حديث مكحول، عن أبي هريرة على إرساله». التلخيص الحبير، ٧٥/٢.

مما ذكره المؤلف عن السلف في هذا المقام فعل ابن عمر وغيره أنهم كانوا يُصلُّون خلف الأئمة وإن كانوا فُجَارًا، ثم ذكر حديث: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ» وهذا حديثٌ ضعيفٌ، وله علَّتَان:

الأولى: أن مكحولاً لم يلتق ولم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه.

الثانية: أن معاوية بن صالح تكلم فيه أهل العلم وضعفوه، وإن أخرج له مسلم على سبيل الانتقاء والمتابعة، لا على سبيل الأصل والاستقلال.

«وفي صحيح البخاري: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يُصلي خلف الحجاج بن يوسف الثقفي^(١)»، نسبة الأثر للبخاري فيه نظر؛ لأن المخرجين لم يقفوا عليه فيه، لكنّه ثابتٌ ومخرَجٌ في غير البخاري^(٢).

«وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقًا ظالمًا، وفي صحيحه -أيضًا-: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «يُصَلُّونَ لَكُمْ»؛ أي: الأئمة، «فإن أصابوا فلکم ولهم، وإن أخطؤوا فلکم وعليهم»^(٣)، يعني: أن صلاتكم صحيحة بأركانها وشروطها وواجباتها، وأصبتم السنة في جمع الكلمة والاتلاف، ودرأتم الفتنة والمفسدة؛ فأجرکم ثابتٌ.

«وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَصَلُّوا عَلَيَّ مِنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ

(١) كذا عزاه ابن الملقن للبخاري في البدر المنير، ٥٢٠/٤، قال: «الأثر الرابع: أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف الثقفي، وهذا الأثر صحيح، رواه البخاري في صحيحه»، وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير، ١١٠/٢، وقال: رواه «البخاري في حديث»، ولم يُوقَف عليه في الموجود من مطبوع الصحيح ومخطوطه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، (٧٥٥٩)، وصححه الألباني في الإرواء، ٣٠٣/٢.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه، (٦٩٤)، وأحمد، (٨٦٦٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

من طرقٍ وضعَّها»، فهو ضعيف^(١).

«اعلم -رحمك الله وإيانا- أنه يجوزُ للرجل أن يُصلي خلف من لم يعلم منه بدعةً ولا فسقًا باتِّفاق الأئمة»، فهو عنده كمجهول الحال أو المستور.

ويقع السؤال عن مثل هذا كثيرًا، فيحصل أن يُصلي الناس في مساجد الطُّرق خلف من ظاهره الاستقامة، ثمَّ يتبين لهم أنه من أهل العقائد المخالفة، فيسألون عن صلاتهم، هل هي صحيحةٌ أو لا؟

نقول: أهل البدع طوائف، فمنهم من يختلفون معنا في الصلاة ولا يُصلُّون وراءنا، ولا يتركون أحدًا يُصلي معهم، فهؤلاء لا تصح الصلاة خلفهم.

وهناك طوائف من أهل البدع: صلاتهم مثل صلاتنا وعندهم بدعٌ مغلظة، ويُصلي بعض العامة وراء الرجل منهم؛ لأنهم لا يعرفونه، وهذه حال المستور، فتصح الصلاة خلفهم لمن لا يعلم حالهم، فإن علم أن عندهم بدعًا مغلظةً مكفرةً، كالقول بخلق القرآن، أو غيرها من البدع الكبرى، لم يُصل وراءهم؛ لأنه لا يترتب على ترك الصلاة خلفهم مفسدةٌ، لكن لو لم يعلم عن إمامه الذي ظاهره الصلاح والاستقامة، وصلى وراءه، فلا شيء عليه، وصلاته صحيحةٌ، ولو تبين له بعد ذلك خلاف ما توقَّعه.

«وليس من شرط الائتِمام أن يعلم المأمومُ اعتقادَ إمامه، ولا أن يمتحنه فيقول: ماذا تعتقد؟؛ بل يُصلي خلف المستور الحال.

(١) أخرجه الدارقطني، (١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣)، وأبو نعيم في الحلية، ١٠/٣٢٠، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال الدارقطني: «وليس فيها شيء يثبت»، وقال ابن الملقن بعد تفصيل القول في هذه الطرق: «الحاصل أن هذا الحديث من جميع طرقه لا يثبت»، وضعفه الحافظ ابن حجر. ينظر: البدر المنير، ٤/٤٦٥، بلوغ المرام، (٤٢٧).

ولو صَلَّى خلفَ مبتدِعٍ يدْعُو إلى بدْعَتِهِ، أو فاسقٍ ظاهرِ الفسْقِ، وهو الإمام الرّاتبُ الذي لا يمكنه الصلاة إلا خلفه، كإمام الجمعة والعيدين، والإمام في صلاة الحجِّ بعرفة، ونحو ذلك؛ فإنَّ المأمومَ يُصَلِّي خلفه عند عامَّة السَّلَفِ والخَلْفِ جمعاً للكلمة ودرءاً للمفاسد المترتبة على ذلك.

«ومن تَرَكَ الجُمُعةَ والجماعةَ خلفَ الإمامِ الفاجرِ، فهو مبتدِعٌ عند أكثر العلماء، والصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصَلِّيها ولا يُعِيدُها» ومن أهل العلم من قال: يُصَلِّي خلفه جلباً للمصلحة ودرءاً للمفسدة، ثم يُعِيدُها إذا ذهب إلى محلِّه؛ لأنَّها باطلةٌ عنده^(١)، لكنَّ الصوابَ عدمُ إعادتها.

«فإنَّ الصَّحابةَ رضي الله عنهم كانوا يُصَلُّون الجمعةَ والجماعةَ خلفَ الأئمَّةِ الفُجَّارِ ولا يُعِيدون، كما كان عبدُ الله بنُ عمرٍ يُصَلِّي خلفَ الحجاجِ بنِ يوسفٍ، وكذلك أنسُ رضي الله عنه، كما تقدَّم، وكذلك كان عبدُ الله بن مسعود رضي الله عنه وغيره يُصَلُّون خلف الوليد بن عُقبة بن أبي مُعيط^(٢)، وكان يشربُ الخمرَ، حتَّى إنَّه صَلَّى بهم الصُّبْحَ مرَّةً أربعاً، ثم قال: أزيدكم؟! فقال له ابنُ مسعود: مازلنا معك منذ اليوم في زيادة^(٣)» شربه الخمرَ ثابتٌ ومذكورٌ في صحيح مُسلم، ففيه أَنَّهُ: «شهد عليه حمران ورجلٌ آخر، فشهد أحدهما أَنه رآه شربها، يعنى: الخمر، وشهد الآخر أَنه رآه يتقيؤها. فقال عثمان رضي الله عنه: إنَّه لم يتقيأها حتَّى شربها، فقال لعليِّ رضي الله عنه: أقم عليه الحدَّ، فقال

(١) ينظر: بداية المجتهد، ١/ ١٥٤، مجموع الفتاوى، ٢٣/ ٣٤٣-٣٤٤.

(٢) هو: الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو الأموي، أخو خالد وعمارة، وهو أخو عثمان بن عفان لأمه، صحابي من مسلمة الفتح، أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذبح والده صبوا يوم بدر، بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى بني المصطلق ساعياً، كان يلي على الكوفة لعثمان بن عفان، ثم عثر منه على شربه للمسكر فأخرجوه، فحدَّه عثمان بن عفان، ثم أتى الرقة فسكنها، وتوفي بها، ودفن بالبلخ عين أبي سنان. ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٥/ ٢٧٢٨، السير، ٣/ ٤١٢-٤١٥، الإصابة، ٦/ ٣٢١.

(٣) ذكره ابن عبد البرِّ في الاستيعاب، ٤/ ١٥٥٤.

عليّ ﷺ للحسن: أقم عليه الحدّ، فقال الحسن: ولّ حارّها من تولّى قارّها، فقال عليّ ﷺ لعبد الله بن جعفر: أقم عليه الحد. فأخذ السّوط فجلده^(١).

«وفي الصّحيح أنّ عثمان بن عفّان ﷺ لما حُصِرَ صلّى بالنّاسِ شخصٌ، فسأل سائلٌ عثمان: إنّك إمامٌ عامّةٍ، وهذا الذي يُصلّي بالنّاسِ إمامٌ فتنه، فقال: «يا بن أخي، إنّ الصّلاة من أحسن ما يعمل النّاسُ، فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أسأؤوا فاجتنب إساءتهم»^(٢) والفاستق والمبتدعُ صلاته في نفسها صحيحة».

أمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، فإنّ المراد بنفي القبول عن غير المتّقين فيه نفي الثّواب المرتّب على العبادة عند جميع العلماء، لانفي القبول الذي هو بمعنى نفي الصّحة^(٣)، إذ لا يُعرف عن أحدٍ من أهل العلم أنّه أمر الفاسق أن يُعيد صلاته أو يُعيد صيامه؛ بل إنّ صلاته عندهم صحيحةٌ مجزئةٌ مُسقطَةٌ للطلب، لكنّه لا يستحقّ مع فسقه الثّواب المرتّب عليها.

«فإذا صلّى المأمومٌ خلفه؛ لم تبطل صلاته، لكن إنّما كرهه من كره الصّلاة خلفه؛ لأنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبٌ».

ومن ذلك: أنّ من أظهر بدعةً وفجورًا لا يرتّب إمامًا للمسلمين؛ فإنّه يستحقّ التّعزير حتّى يتوب، فإذا أمكن هجره حتّى يتوب كان حسنًا» وترك الصّلاة خلفه هجرٌ له، فإذا كان هذا الهجر يحثه على التوبة؛ بل يلزمه بها كسائر الناس من العصاة وغيرهم، فالأصل أنّه يُهجر حتّى يتوب، لكن إذا كان هجره يزيد في فسقه وعُتوه

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحدود، باب حد الخمر، (١٧٠٧)، وأحمد، (١٢٣٠)، من طريق عبد الله الدّاناج، عن حُضَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الْحَارِثِ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب إمام المفتون والمبتدع، (٦٩٥)، من حديث عبيد الله بن عدي بن خيار، عن عثمان بن عفّان ﷺ.

(٣) ينظر: التّحبير شرح التحرير في أصول الفقه، ٣/ ١١٠٢، شرح الكوكب المنير، ١/ ٤٧٠.

وظلمه فلا يهجر؛ لأنَّ الهجرَ علاجٌ عند أهل العلم، وهو إنما يُتَّخَذُ حينما تكونُ مصلحته راجحةً.

«وإذا كان بعض النَّاسِ إذا ترك الصَّلَاةَ خلفه وصلَّى غيره أثر ذلك في إنكار المنكر حتَّى يتوب أو يُعزَل، أو ينتهي النَّاسُ عن مثل ذنبه، فمثل هذا إذا ترك الصَّلَاةَ خلفه كان في ذلك مصلحةٌ شرعيَّة، ولم تُفْتِ المأمومَ جمعةً ولا جماعةً. وأما إذا كان تركُ الصَّلَاةِ خلفه يُفَوِّتُ المأمومَ الجمعةَ والجماعةَ، فهنا لا يتركُ الصَّلَاةَ خلفه إلا مبتدعٌ مخالفٌ للصَّحابة رضي الله عنهم.

وكذلك إذا كان الإمامٌ قد رتبه وولاه الأمر، ليس في ترك الصَّلَاةِ خلفه مصلحةٌ شرعيَّة، فهنا لا يترك الصَّلَاةَ خلفه، بل الصَّلَاةُ خلفَ الأفضل أفضل، فإذا أمكن الإنسان ألا يقدم مُظهِراً للمنكر في الإمامة وجب عليه ذلك، لكن إذا ولَّاه غيره ولم يُمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان لا يتمكَّن من صرفه عن الإمامة إلا بشرُّ أعظم ضرراً من ضرر ما أظهر من المنكر؛ فلا يجوز دفعُ الفساد القليل، بالفساد الكثير، ولا دفعُ أخفِّ الضررين بحُصول أعظمهما» الشَّأنُ فيه شأنُ سائر المنكرات، فالمنكرُ إنكاره واجبٌ وتغييره فرضٌ، لكن إذا ترتب على الإنكار منكرٌ أعظم منه لم يجز دفع المنكر الأقلِّ بالمنكر الأعظم.

«فإنَّ الشَّرَائِعَ جاءت بتحصيلِ المصالح وتكميلها، وتعطيلِ المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، فتفويتُ الجُمُوعِ والجماعاتِ أعظمُ فساداً من الاقتداءِ فيهما بالإمام الفاجر، لاسيَّما إذا كان التخلُّفُ عنها لا يدفعُ فجوراً، فيبقى تعطيلُ المصلحة الشرعيَّة بدون دفع تلك المفسدة، وأمَّا إذا أمكن فعلُ الجمعة والجماعة خلفَ البرِّ؛ فهذا أولى من فعلها خلفَ الفاجر، وحيثُ قد إذا صلَّى خلفَ الفاجر من غير عُذرٍ؛ فهو موضعُ اجتهادٍ للعلماء، منهم من قال: يُعيد، ومنهم من قال: لا يُعيد^(١)،

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٣٣/٣٤٤.

وموضعٌ بسط ذلك في كُتُبِ الفُرُوعِ^(١).

تترتبُ على الصلاة خلفَ الفاجر وعلى تركها خلفه مصالح ومفاسد؛ فقد يترجَّحُ الترك؛ وذلك إذا كانت المفسدة أقل، أو كانت الصلاة خلفه تُسوِّغُ له الاستمرار في معصيته وفسقه، أو تكون الصلاة خلفه فتنةً لُنظرائه الذين يعملون مثل عمله، فيقولون: لو كان هذا منكرًا أو كان مما يجب تركه؛ لما صلَّيْنا خلفه فلانٌ وفلانٌ وفلانٌ من أعيان الناس وعلمائهم، فإذا كان هجره وترك الصلاة خلفه يزرجه ويزجر غيره عن هذا الفعل، ولا يترتب على ذلك مفسدةٌ عظيمةٌ؛ كان ترك الصلاة خلفه أولى.

«وأما الإمام إذا نسي أو أخطأ ولم يعلم المأموم بحاله؛ فلا إعادة على المأموم للحديث المتقدم» كأن يُصلِّي الإمام الظَّهْرَ أربع ركعات، ولا يلاحظ المأمومون وقوع أي خلل فيها، ثم يخبرهم الإمام بعد التسليم بأنه لم يقرأ الفاتحة في الركعة الأولى، فعندئذ يُعيد الإمام صلاته إن طال الفصل، ولا يلزمهم الإعادة^(٢)، وعند بعض أهل العلم أنَّ صلاة المأموم تبطل ببطلان صلاة إمامه^(٣)، وعلى هذا يلزمهم الإعادة.

(١) ينظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ٢/٢٥٣.

(٢) ينظر: التهذيب في فقه الإمام الشافعي، ٢/١٩٧، مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى، ١/٥٢٧.

(٣) القول ببطلان صلاة المأموم ببطلان صلاة الإمام هو قول الحنفية، وللحنابلة فيه روايتان، والأرجح فيهما أن صلاة المأموم لا تبطل ببطلان صلاة الإمام إلا إذا بطلت صلاة الإمام بسبب ظاهر واضح لا يخفى عادة على المأمومين، واستمروا على متابعتهم في الصلاة، والاعتداء به، كما لو ترك استقبال القبلة، وستر العورة، أو ترك تكبيرة الإحرام، أو ترك قراءة الفاتحة في صلاة جهرية، وبنحو هذا التفصيل قال الشافعية، وللمالكية قاعدة تقول: كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث أو نسيانه. ينظر: التجريد للقدوري، ٢/٧٢٩، مراقي الفلاح، (ص: ١١٣)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ١/٥٧، تحفة المحتاج، ٢/٢٩١، المغني لابن قدامة، ٢/٧٥، مجموع الفتاوى، ٢٣/٣٧٠-٣٧١.

«وقد صلى عمر رضي الله عنه وغيره وهو جنبٌ ناسياً للجنب، فأعاد الصلاة، ولم يأمر المأمومين بالإعادة»^(١)، ولو علم بعد فراغه أن إمامه كان على غير طهارة أعاد عند أبي حنيفة^(٢)، خلافاً لمالكٍ والشافعي وأحمد في المشهور عنه^(٣)، وكذلك لو فعل الإمام ما لا يسوغ عند المأموم، وفيه تفاصيل موضعها كتب الفروع.

ولو علم أن إمامه يصلي على غير وضوء، فليس له أن يصلي خلفه؛ لأنه لا عبٌ وليس بمُصلٍّ علم مثلاً أن إمامه لم يتوضأ أصلاً، هذا لا شك في بطلان صلاته، وبطلان صلاة من علم بذلك؛ لأن الإمام ليس بمُصلٍّ في الحقيقة، وهذا بخلاف ما لو أكل الإمام لحم جزور مثلاً بعد وضوئه، ولا يرى أن لحم الجزور ناقض للوضوء، وصلى خلفه من يرى ذلك؛ صحت صلاة كليهما؛ لأن هذه مسألة اجتهادية يسوغ فيها مثل هذا الخلاف^(٤).

«وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير الحرب، وعامل الصدقة، يطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد»؛ لأنَّ اجتهادهم ليس بأولى من اجتهاده.

«بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه؛ فإن مصلحة الجماعة

(١) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطهارة، باب إعادة الجنب الصلاة، وغسله إذا صلى ولم يذكر، وغسله ثوبه، (٨١)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى، (٨٠٢)، من طريق يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار: «أن عمر بن الخطاب صلى الصبح بالناس، ثم غدا إلى أرضه بالجرف، فوجد في ثوبه احتلاماً، فقال: «إنا لما أصبنا الودك لانت العروق»، فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام، وأعاد الصلاة».

(٢) ينظر: الاختيار لتعليل المختار، ٦٠/١، البحر الرائق، ١/٣٨٨.

(٣) ينظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ٥٧/١، نهاية المحتاج، ١٧٦، الكافي في فقه الإمام أحمد، ١/٢٩٤.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢٣/٣٧٤-٣٧٧.

والإتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلافِ أعظم من أمر المسائل الجزئية؛ ولهذا لم يجز للحكّام أن ينقض بعضهم حكم بعض؛ لأنّ الاجتهاد لا يُنقض باجتهاد.

«والصوابُ المقطوعُ به صحّةُ صلاة بعض هؤلاء خلف بعضٍ.»

ويروى عن أبي يوسف أنّه لما حجّ مع هارون الرّشيد، فاحتجم الخليفة، وأفتاه مالكُ بأنّه لا يتوضّأ، وصلّى بالنّاس، فقيل لأبي يوسف: أصليت خلفه؟ قال: سبحان الله! أمير المؤمنين^(١)، يريدُ بذلك أنّ ترك الصّلاة خلف ولاة الأمور من فعل أهل البدع.

وحديثُ أبي هريرة الذي رواه البخاريُّ أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «يُصلُّون لكم، فإن أصابوا؛ فلکم ولهم، وإن أخطؤوا؛ فلکم وعليهم»^(٢) نصُّ صحيح صريح في أنّ الإمام إذا أخطأ؛ فخطؤه عليه لا على المأموم، والمجتهد غايته أنّه أخطأ بترك واجب اعتقد أنّه ليس واجباً، أو فعل محذور اعتقد أنّه ليس محظوراً، ولا يحل لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخالف هذا الحديث الصّريح الصحيح بعد أن يبلغه، وهو حجة على من يُطلق من الحنيفة والشافعية والحنبلية أنّ الإمام إذا ترك ما يعتقده المأموم وجوبه لم يصح اقتداؤه به؛ فإن الاجتماع والاتلاف ممّا يجب رعايته، وترك الخلاف المفضي إلى الفساد.

لما احتجم هارون الرّشيد وأراد أن يصلي بالناس، أفتاه الإمام مالكُ بأنّ الحجامة لا تنقض الوضوء، وكان أبو يوسف يرى أنّها تنقض الوضوء، فصلاة الإمام في مذهب أبي يوسف صلاة على غير طهارة، لكنّها عند مالك صلاة على طهارة، وقد برئت ذمّة هارون الرّشيد بفتوى الإمام مالك؛ لأنّه ممّن تبرأ الذمّة بتقليده؛ ولذا قال أبو يوسف: هذا أمير المؤمنين، إشارة منه إلى أنّ مثل هذا الأمر

(١) ينظر: جامع المسائل لشيخ الإسلام، (ص: ٤٤٤).

(٢) تقدم تخريجه ٣/٣٦٠.

يتجاوز عنه في مثل هذه الحالة، لاسيما إذا كان الإمام من ولاة الأمور الذين تترتب على ترك الصلاة خلفهم الكثير من المفساد، وأن صلواته وصلاة غيره من المأمومين خلفه صحيحة.

أما إذا كان المأموم شخصا عاديا، وأمكنه أن يصلّي خلف غير هذا الإمام من دون مفسدة مترتبة على ذلك؛ فلا شك أنه أكمل.

وقد صلّى عبد الله بن مسعود خلف عثمان بن عفان فأتّم عثمان، وكان ابن مسعود يرى القصر، لكنّه أتمّ الصلاة خلفه وقال: «الخلاف شرٌّ»^(١)، وهذا مثال للفاضل والمفضول، لكن الإشكال فيما إذا كان الاختلاف بين صحيح وباطل، فهذا يكون محلّا للنظر والاجتهاد، كما في قصة صلاة هارون الرشيد بالنّاس، فالأصل بطلان صلاة الرشيد في نظر أبي يوسف، لكنه نظر إليها من جهة أخرى، وهي أنّ هذا وليّ أمره، والائتلاف واجب، والفرقة محرّمة، فترجّحت لديه صحّة صلواته من هذه الحيثية، فصلّى وراءه، وهذا من فقهه رحمته الله.

✦ [الصلاة على من مات من المسلمين]

«وقوله: «وعلى من مات منهم»؛ أي: ونرى الصلاة على من مات من الأبرار والفجار، وإن كان يستثنى من هذا العموم البغاة، وقطاع الطريق، وكذا قاتل نفسه؛ خلافاً لأبي يوسف، لا الشهيد، خلافاً لمالك والشافعي رحمهم الله على ما عرّف في موضعه^(٢)، لكن الشيخ إنّما ساق هذا الكلام لبيان أنّنا لا نترك الصلاة على من مات

(١) أخرجه أبو داود، كتاب المناسك، باب الصلاة بمنى، (١٩٦٠)، عبد الرزاق في مصنفه، (٤٢٦٩)، والبيهقي في الكبرى، (٥٤٣٤).

(٢) جمهور العلماء على حرمة غسل شهيد المعركة والصلاة عليه، وذهب أبو حنيفة إلى أنه يصلّى عليه ولا يُغسل. ينظر: كنز الدقائق، (ص: ٢٠١)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، ١/٤٢٥، المجموع، ٥/٣٦٤-٣٦٥، عمدة الفقه، (ص: ٣٤).

من أهل البدع والفُجور لا للعموم الكلي» استثنى المؤلف ﷺ البُعاة وقطاع الطريق وقاتل النفس، وهؤلاء هم مسلمون، لم يخرجوا من الإسلام، لكنهم ارتكبوا عظام الأمور والكبائر، فلا يُصلي عليهم الإمام زجرًا لهم، لكن يُصلي عليهم عموم المسلمين، بخلاف الشهيد الذي لا يُصلي عليه مطلقًا بالدليل، فالنبي ﷺ لم يُصل على شهداء أحد^(١)؛ لأن الصلاة شفاعة، وهم ليسوا بحاجة لمثل هذه الشفاعة.

«ولكن المظهرين للإسلام قسمان: إمّا مؤمن، وإمّا منافق، فمن علم نفاقه لم تجز الصلاة عليه، والاستغفار له»؛ لأنه كافر في الحقيقة، قال ﷺ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤] وجاء في موضع آخر من السورة: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، فالمنافقون الذي بان نفاقهم لا يدعى لهم، ولا يُستغفر لهم، ولا يُصلي عليهم؛ لأنهم في حقيقة الأمر كُفَّارٌ.

أما من خفي نفاقه على بعض الناس، ولم يثبت عنده أنه منافق؛ فإن هؤلاء يُصلون عليهم؛ لأنهم لا يعلمون حقيقة الحال، والأصل أنهم في دار إسلام، ويصلون مع الناس، فلهم حكمهم.

«ومن لم يعلم ذلك منه صلي عليه، فإذا علم شخص نفاق شخص؛ لم يُصل هو عليه، وصلي عليه من لم يعلم نفاقه» وأما ما قد يفعله بعض الناس أنه إذا قدمت جنازة للصلاة عليها، قال بصوت مرتفع: «لا تصلوا عليه؛ فإنه كان لا يصلي

(١) إشارة إلى الحديث الذي أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد، (١٣٤٣)، والترمذي، (١٠١٦)، والنسائي، (١٩٥٥)، وابن ماجه، (١٥١٤)، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: «كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد، ثم يقول: «أبهم أكثر أخذًا للقرآن»، فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، وقال: «أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة»، وأمر بدفنه في دمائهم، ولم يغسلوا، ولم يصل عليهم».

الجماعة» وما أشبه ذلك، فغير صحيح؛ بل مثل هذا يترك أمره لله، ولا يمنع الناس من الصلاة عليه؛ لأن الذين حضروا للصلاة لا يعرفون من حاله هذا الشيء، فمثل هذا ينبغي ألا يتكلم بمثل هذا الكلام، فهو إذا كان يعلم أن الميت كان لا يُصلي، فلا يُصل عليه هو، وأما المسلمون فيُصلون عليه؛ لأنه في بلاد إسلام، ولم يظهر لهم من حاله ما يخالف ذلك.

«وكان عمر رضي الله عنه لا يُصلي علي من لا يصلي عليه حذيفة^(١)؛ لأنه كان في غزوة تبوك قد عرف المنافقين^(٢)، وقد نهى الله سبحانه رسوله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المنافقين، وأخبر أنه لا يغفر لهم باستغفاره، وعلل ذلك بكفرهم بالله ورسوله، فمن كان مؤمناً بالله ورسوله لم يُنه عن الصلاة عليه، ولو كان له من الذنوب الاعتقادية البدعية أو العملية الفجورية ما له؛ بل قد أمره الله تعالى بالاستغفار للمؤمنين فقال تعالى: ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [محمد: ١٩].

فأمر سبحانه بالتوحيد والاستغفار لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات، فالتوحيد

(١) هو: حذيفة بن اليمان حسيل بن جابر العبسي، الأشهلي مولاهم، أبو عبد الله الأنصاري، من كبار الصحابة، صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي بعد مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة (٣٦هـ)، جاء في البخاري، (٣٧٤٢)، من حديث أبي الدرداء أنه قال لعلقمة الكوفي حين قدم الشام: «أوليس فيكم صاحب سر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يعلمه أحد غيره». ينظر: الاستيعاب، ١/ ٣٣٤، الإصابة، ٢/ ٣٩ - ٤٠.

(٢) إشارة إلى الحديث الذي أخرجه معمر في جامعه، (٢٠٤٢٤)، ومن طريقه البيهقي، (١٦٨٤٤)، عن الزهري، قال: قال حذيفة: «بيننا النبي صلى الله عليه وسلم سائر إلى تبوك نزل عن راحلته ليوحى إليه...»، وفيه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لحذيفة: «إني مسرٌّ إليك سرا لا تحدثن به أحدا أبدا، إني نهيته أن أصلي على فلان وفلان»، رهط ذوي عدد من المنافقين، قال: فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستخلف عمر رضي الله عنه، كان إذا مات الرجل من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم ممن يظن عمر أنه من أولئك الرهط أخذ بيد حذيفة فقاده، فإن مشى معه صلي عليه، وإن انتزع من يده لم يصل عليه، وأمر من يصلي عليه، قال البيهقي: «هذا مرسل، وقد روي موصولا من وجه آخر»، ثم ساقه موصولا، وفيه يقول: الزهري: «أخبرني عروة بن الزبير، قال: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين غزا تبوك»، وذكر الحديث.

أصلُ الدِّين، والاستغفار له وللمؤمنين كماله؛ فالدعاء لهم بالمغفرة والرَّحمة وسائر الخيرات إما واجبٌ وإمَّا مستحبٌّ، وهو على نوعين: عامٌّ وخاصٌّ.

أمَّا العامُّ؛ فظاهرٌ، كما في هذه الآية، وأمَّا الدعاء الخاصُّ؛ فالصَّلَاة على الميِّت، فما من مؤمنٍ يموتُ إلا وقد أمرَ المؤمنون أن يُصلُّوا عليه صلاة الجنَّازة، وهم مأثورون في صلاتهم عليه أن يدعوا له، كما روى أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَيَّ عَلَى الْمَيِّتِ، فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ»^(١).

وبعضهم إذا شكَّ في حال الميِّت يستثني في الصلاة، فيقول مثلاً: «اللهم إن كان عبدك هذا مسلماً» ثمَّ يدعو له، ويقول -أيضاً-: «وإن كان غير ذلك» ثم يدعو بدعاء غيره.

ونقول: مثل هذه الأمور تخفى على الناس، والأصل في بلاد المسلمين أن الذي يُقدِّم للصَّلَاة عليه مسلماً، لكن من علم من حال الميت غير ذلك فيختلفُ حكمه عن غيره، وعموم الناس إذا جهلوا حال الميت يُصلُّون عليه، والحرمان الشريفان يُقدِّم فيهما للصَّلَاة ناسٌ لا نعلم حقيقة أمرهم، لكن الأصل أنَّهم مسلمون في ديار إسلام، فنُصِّلِي عليهم، ثمَّ اللهُ يتولَّاهم بعد ذلك، وإذا كان الواحدٌ منهم لا يستحقُّ الدعاء الذي يُدعى له به، فإنَّه لا تنفعه شفاعة الشافعين.

ثم إن نفاق المنافق يُعرفُ من خلال كلامه، فإذا أبدى من عقيدته ما يظهر لنا أنه نفاقٌ حكمنا عليه به؛ فلا نُصِّلِي عليه، أما ما يسمى بالنفاق العملي أو من كانت فيه

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت، (٣١٩٩)، وابن ماجه، أبواب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنَّازة، (١٤٩٧)، وابن حبان، (٣٠٧٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصحح إسناده عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الصغرى، (٣٣٨)، وقال ابن الملقن في البدر المنير، ٥/ ٢٦٩: «ثابت».

خصلة أو بعض خصال النفاق؛ فليس منافقاً، فمثلاً حينما يقوم المرء لصلاة الصبح في شدة البرد متكاسلاً لا نقول عنه: إنه منافقٌ فلا نصلي عليه؛ وإن كان من صفات المنافقين أنهم إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى، ولذا نقول: فيه صفة من صفات المنافقين، لكن لا يعني ذلك أنه منافق، فالمنافق لا يُصلي إلا رياء، ولو لم يكن عنده أحدٌ لم يصل، لكن المسلم يصلي ولو ثقلت عليه، فهذا هو الفرق بين الرجلين.

وبعض الناس ولا سيما من الشباب، لا يقومون إلى الصلاة إلا متكاسلين، تراهم يتجمعون ليلاً، فيسمرون ويسهرون حتى إذا ما أذن الفجر كرهوا سماعه، لكن هذه منهم ليست كراهية بغض؛ بل لأنهم يستثقلون القيام للصلاة.

❖ [لا تقطع لأحد بدخول الجنة أو النار إلا بنص]

«قوله: «ولا ننزل أحداً منهم الجنة ولا ناراً» يريد أننا لا نقول عن أحدٍ معيّن من أهل القبلة: إنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادق عليه السلام أنه من أهل الجنة، كالعشرة عليهم السلام العشرة المبشّرون بالجنة هم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وسعيد بن زيد، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، وأبو عبيدة بن الجراح، والزيبر بن العوام، وممن شهد له النبي صلى الله عليه وآله بالجنة -أيضاً-: الحسن، والحسين، وثابت بن قيس بن شمّاس، وعكاشة بن محصن، وغيرهم^(١).

فهؤلاء نشهد لهم بخلاف غيرهم، ومن أهل العلم من يقول: إن من شهد له عموم الناس وأثنوا عليه خيراً يُشهد له بالجنة، مثل: سفيان الثوري، والإمام أحمد، ومالك، والأئمة الذين اتفقت ألسنة الناس على الثناء عليهم، بدليل أنه مرّ على النبي صلى الله عليه وآله بجنّازة فأثنوا عليها خيراً فقال: «وجبت»، ومرّ عليه بجنّازة أخرى فأثنوا

(١) تقدم تخريج الأحاديث الواردة في تبشير النبي صلى الله عليه وآله العشرة، والحسن والحسين، وثابت، وعكاشة

عليها شرًّا، فقال النبي ﷺ: «وجبت»، فقال عمر: ما وجبت يا رسول الله؟ قال: «الأول أثنتم عليه خيرًا، فوجبت له الجنة، والثاني أثنتم عليه شرًّا، فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في أرضه»^(١)، فمن هذا الحديث أخذ جمعٌ من أهل العلم أن كلَّ من أثني عليه بخير أنه من أهل الجنة، ومن أثني عليه بشر أنه من أهل النار^(٢).

لكن المرجح أنه لا يُشهد لأحدٍ بجنةٍ ولا نارٍ، إلا من شهد له النبي ﷺ، وأما البقية؛ فمنهم من يُرجى له الجنة والثواب؛ لكونه من أهل الفضل والخير والصلاح، ومنهم من يُخشى عليه العقاب؛ لما يرتكبه من المعاصي والمحرمات.

«وإن كنا نقول: إنه لا بُدَّ أن يدخل النار من أهل الكبائر من يشاء الله إدخاله النار، ثم يخرج منها بشفاعة الشافعين، ولكننا نقف في الشخص المعين، فلا نشهد له بجنةٍ ولا نارٍ، إلا عن علم؛ لأنَّ حقيقة باطنه وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسن ونخاف على المسيء، وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال: أحدها: ألا يُشهد لأحدٍ إلا للأنبياء، وهو يُنقل عن محمد بن الحنفية، والأوزاعي» وعلى هذا القول حتى العشرة المبشرون لا يُشهد لهم بالجنة.

«الثاني: أنه يُشهد بالجنة لكلِّ مؤمنٍ جاء فيه النصُّ، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث.

والثالث: أنه يُشهد بالجنة لهؤلاء، ولمن شهد له المؤمنون، كما في الصحيحين: أنه مرَّ بجنابة فأنثوا عليها بخير، فقال النبي ﷺ: «وجبت»، ومرَّ بأخرى فأنثي عليها بشرًّا فقال: «وجبت»، وفي رواية كرر: «وجبت» ثلاث مرات، فقال عمر: يا رسول الله، ما وجبت؟ فقال رسول الله ﷺ: «هذا أثنتم عليه خيرًا وجبت له الجنة، وهذا أثنتم عليه شرًّا وجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض».

(١) تقدم تخريجه، ٢/٢٣.

(٢) ينظر: النبوات لابن تيمية، ١/١٥٥، منهاج السنة، ٣/٤٩٧ - ٤٩٨.

وقال ﷺ: «توشكون أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار»، قالوا: بم، يا رسول الله؟ قال: «بالثناء الحسن، والثناء السيئ»^(١)، فأخبر أن ذلك مما يعلم به أهل الجنة وأهل النار.

الثناء يكون في الخير^(٢)، والمراد منه هنا مجرد الذكر؛ أي: يعلم أهل الجنة والنار بذكر الناس لهم ذكرا حسنا أو ذكرا سيئا، وعموم المؤمنين في كل عصر إذا أثنوا على أحد خيرا وهو من أهله، وأثنى عليه الأختيار دل على أنه على خير - إن شاء الله تعالى -، فيرجى له ولا يجزم بذلك، أما إذا أثنى عليه أهل الشر؛ فهي علامة شر، لا علامة خير.

«قوله: «ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرِك ولا بنفاق ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى»؛ لأننا قد أمرنا بالحكم بالظاهر، ونهينا عن الظن واتباع ما ليس لنا به علم، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ﴾ [الحجرات: ١١] الآية، وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِتْرٌ﴾ [الحجرات: ١٢] الآية، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ ءَعْلَمُ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] الآية».

وقد سبق في كلام المصنّف والشارح أنه لا يحكم على أحد بكفر بمجرد خلال أو أعمال يعملها، ما لم يستحل هذه الذنوب الكبيرة، وتقدّم الكلام في هذا مفصلاً.

(١) أخرجه ابن ماجه، أبواب الزهد، باب الثناء الحسن، (٤٢٢١)، وأحمد، (١٥٦٧٨)، وابن حبان، (٧٣٨٤)، والحاكم، (٤١٢)، من حديث أبي بكر بن أبي زهير الثقفي عن أبيه ﷺ، قال البوصيري: «إسناده صحيح، ورجاله ثقات»، وقال ابن حجر في الإصابة، ٧٧/٤: «إسناده حسن غريب»، وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، ذكره الهيثمي في المجمع، ٢٧٤/١٠، وقال: «رجاله رجال الصحيح غير الحسن بن عرفة وهو ثقة».

(٢) ينظر: جمهرة اللغة، ١٠٣٦/٢، الصحاح، ٢٥٠١/٦، الفروق اللغوية، (ص: ٥١).

﴿ حرمة الخروج بالسيف على المسلمين ﴾

«قوله: «ولا نرى السيف على أحدٍ من أمة محمد ﷺ إلا من وجب عليه السيف»، في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة» رواه البخاري ومسلم^(١).

«قوله: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة، ما لم يأمرُوا بمعصية، وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة»، «قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير؛ فقد أطاعني، ومن يعص الأمير؛ فقد عصاني»^(٢)، وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: «إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبداً حبشياً مجدع الأطراف»^(٣)، وعند البخاري: «ولو لحبشي، كأن رأسه زبيبة»^(٤). وفي الصحيحين -أيضاً-: «على المرء

(١) أخرجه البخاري، كتاب الديات، باب عمرة القضاء، (٦٨٧٨)، ومسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب ما يباح به دم المسلم، (١٦٧٦)، وأبو داود، (٤٣٥٢)، والترمذي، (١٤٠٢)، وابن ماجه، (٢٥٣٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وله شواهد من حديث أنس بن مالك، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به، (٢٩٥٧)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، (١٨٣٥)، والنسائي، (٤١٩٣)، وابن ماجه، (٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وله شواهد من حديث جابر، وابن عمر، وأبي ذر، وغيرهم.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام، (٦٤٨)، وابن ماجه، (٢٨٦٢)، من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، (٧١٤٢)، وابن ماجه، (٢٨٦٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

المُسلمِ السَّمْعُ والطَّاعَةُ فيما أَحَبَّ وكرِهَ إلا أن يُؤمرَ بمعصيةٍ، فإن أمرَ بمعصيةٍ؛ فلا سَمْعَ ولا طاعةً»^(١).

يقول الإمام الطحاوي: «ولا نرى الخروجَ على أئمتنا وولاةِ أمورنا وإن جازوا»؛ أي: وإن ظلموا، يعني: لا نرى الخروجَ على الولاة الذين ثبتت لهم البيعةُ الشرعية على الكتاب والسنة، وعلى السَّمْعِ والطَّاعَةِ، كما جاء في حديث عبادة بن الصَّامت الذي في الصحيح: «بايعنا رسولَ الله ﷺ على السَّمْعِ والطَّاعَةِ في العسرِ واليسرِ، والمنشطِ والمكْرَه، وعلى أن نقولَ بالحقِّ أينما كُنَّا، لا نخافُ في الله لومةَ لائم»^(٢) فَيُبينُ الحقُّ بالطريقة الشرعية التي تحقُّ المصلحةَ ولا يترتبُ عليها مفسدة، ونُصحُ الأئمةَ فرضٌ، وهو من البيعة، والدينُ النصيحة، فإذا وُجد الإنسان المقدمُ عندهم الذي يستطيع أن ينصحهم يتعين عليه ذلك، والذي لا يستطيع يُبلغ من يستطيع.

«ولا ندعو عليهم»؛ لأنَّ في الدعاء عليهم طلبُ زيادةٍ ما عندهم من المعاصي والظلم والتسلُّط، والمفترض في المسلم أن يدعو لهم؛ لتصلح أحوالهم، «ولا ننزعُ يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعةِ الله ﷻ فريضةً ما لم يأمرُوا بمعصية» طاعة ولاة الأمور وعدمُ الخروجِ عليهم من فرائض الدين وواجباته، وذكر الشارح الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، (٧١٤٤)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، (١٨٣٩)، وأبو داود، (٢٦٢٦)، والترمذي، (١٧٠٧)، والنسائي، (٤٢٠٦)، وابن ماجه، (٢٨٦٤)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. وله شواهد من حديث علي، وعمران بن حصين، وعبد الله بن عمرو، وغيرهم، رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس، (٧١٩٩)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، (١٧٠٩)، والنسائي، (٤١٤٩)، وابن ماجه، (٢٨٦٦)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

[من مفاسد الخروج على ولاة الأمور]

إن المصالح المترتبة على الطاعة وعدم الخروج لا تحتاج إلى دليل عقلي ولا نقلي، فواقع الناس في قديم الزمان وحديثهم أنهم لا يُصلحهم فوضى: لا أئمة لهم ولا ولاة، وكان النَّاسُ في الجاهليَّة يأكل بعضهم بعضًا، وهكذا إذا اختلَّ الأمرُ وضاع الأمنُ، ولم يكن هناك رأس يُطاع، فإنَّ الناس يأكل بعضهم بعضًا، ويعتدي بعضهم على بعض، ويستحلُّ بعضهم أموال بعض، ودماهم وأعراضهم.

وبالإضافة إلى ما جاءت به الأدلة القطعية من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فإنَّ شواهد الأحوال فيمن حولنا ظاهرة، وهي كثيرةٌ جدا، وبعض النَّاسِ إذا كانت الأدلة المجردة قد لا تحرك فيه ساكنا، لاسيما من تغيرت فطرته، كما هو حال كثير من الناس في العصور المتأخرة، لكنهم لما رأوا الأمور الواردة في الأخبار ماثلة أمام أعينهم - وليس الخبر كالمعاينة -، عرفوا ضرورة الانقياد لؤلاة الأمر وطاعتهم، والانضمام تحت لوائهم، وعدم الخروج عليهم؛ لأنَّ الأمر مهولٌ وعظيمٌ.

ونحن نرى أنَّه لما اختلَّ الأمنُ حصل للناس ما حصل لهم من الأمور العظام، والشدائد الصلاب، والأمر اليوم ليس كما كان قبل، ففي السَّابق كانت الأحداث تُدوَّن في التواريخ، ولا يدري عنها جماهير النَّاسِ، فكتبُ التواريخ كتاريخ ابن كثير، وتاريخ ابن الأثير ضمَّت في طياتها حكايات عن أحداثٍ مهولة، أما اليوم؛ فنحن لا نقرأها في الكتب؛ بل نشاهدها بأعيننا أو عبر وسائل الإعلام.

ذكر ابن الأثير في آخر تاريخه أنَّ التتار لما دخلوا بلاد المسلمين، ضرب الناس بالذُّلِّ، فصار التتريُّ الواحدُ يدخل القرية، ولا أحد يتحرك، وكان يقول للرجل: انكب على وجهك على الأرض حتى آتي بسيف لأقتلك به، فيفعل

ما يؤمر به (١).

يقول ابن الأثير: «وحكى لي رجل قال: كنت أنا ومعى سبعة عشر رجلا في طريق، فجاءنا فارس من التتر، وقال لنا حتى يكتف بعضنا بعضا [أي: يربط كل واحد صاحبه حتى يتمكن من قتلهم واحدا واحدا]، فشرع أصحابي يفعلون ما أمرهم، فقلت لهم: هذا واحد، فلم لا نقتله ونهرب؟ فقالوا: نخاف. فقلت: هذا يريد قتلكم الساعة، فنحن نقتله، فلعل الله يخلصنا، فوالله ما جسر أحد أن يفعل، فأخذت سكيناً وقتلته وهربنا فنجونا، وأمثال هذا كثير» (٢).

إذا ضربَ الذلُّ على الأمة إلى هذا الحدِّ ماذا بقي؟! وما أشبه الليلة بالبارحة، المسلمون أمم وقوى ضاربة، وأعداد هائلة، وأموال الدنيا كلها عندهم، لكن ضربَ عليهم الذلُّ، وليس هناك طريق للخلاص والخروج من هذا الذلِّ المضروب عليهم إلا برجعهم إلى دينهم، والمسألة كما قال الله ﷻ: ﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

ومن أسباب الذلِّ ما أشار إليه النبي ﷺ في الحديث المروي عنه، قال: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم بأذناب البقر، وتركتم الجهاد في سبيل الله، ضرب الله عليكم ذلًّا لا ينزعه حتى تراجعوا دينكم» (٣) جعل التبايع بالعينة من أسباب الذلِّ، والعينة (٤)

(١) ينظر: الكامل في التاريخ، ١٠/٤٤٩.

(٢) الكامل في التاريخ، ١٠/٤٤٩-٤٥٠.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب في النهي عن العينة، (٣٤٦٢)، وأحمد، (٥٠٠٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. صحَّحه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام، ٥/٢٩٥، وقال ابن عبد الهادي في المحرر، (ص: ٣٨٧): «رجال إسناده رجال الصحيح».

(٤) العينة: أن يبيع الرجل متاعه إلى أجل، ثم يشتريه في المجلس بثمان حال؛ ليسلم به من الربا. المصباح المنير، ٢/٤٤١.

أجازها الشافعي^(١)، وجماهير أهل العلم على أنها محرمة^(٢)، فكيف بتعاطي الربا الصريح المجمع على تحريمه؟! فالربا -أيضا- من أسباب الذل الذي ضرب على الأمة حتى صار أخس الناس الذين ضربت عليهم الذلة والمسكنة، وهم اليهود، يُذَلُّون المسلمين، خير أمة أخرجت للناس، والله المستعان.

أما مسألة الإمامة، والانضواء تحت لواء هذا الإمام، والسَّمع والطَّاعة له؛ فالأصل أن الإمام ولو كان عنده ما عنده من الظلم والمعاصي، إذا انعقدت البيعة له، وانصاع الناس له، وأذعنوا لحكمه؛ لم يجز الخروج عليه، وقد ولى الخليفة الراشد أبو بكر بموافقة الصحابة ومبايعتهم له، ولم يختلف عليه في ذلك أحد من الصحابة، ثم أشار أبو بكر على الناس بعمر، فبايعوه بعد موت أبي بكر، ثم جعل عمر الأمر شورى، وهذا -أيضا- من أسباب انعقاد البيعة وهكذا، وعلى كل حال، إذا انعقدت البيعة وتمت؛ لم يَجْزُ الخروج عليه بحال، وكذا الحكم إذا تغلب الحاكم، واستتب له الأمر.

وما يُؤخذ به في بعض الدول من أصل الانتخابات الذي يتساوى فيه عموم الناس وأوباشهم، وصغارهم وكبارهم، ورجالهم ونسأؤهم، وعقلاؤهم وأنصاف العقلاء فيهم، فهذا ليس من الشرع في شيء، إنما تكون البيعة لأهل الحل والعقد، أمَّا أصل الانتخابات؛ فقد يحوز به لاعب الكرة من الأصوات ما لا يحوزه أفضل الناس وخيارهم؛ لكثرة أعداد من يُحبُّ الكرة ولاعبها، وقد يحوز المغني ما لا يحوزه غيره؛ فقد اكتسحوا شوارع المسلمين بما يُسمونه الفن؛ لأنَّ الفِطْرَ

(١) ينظر: الأم للشافعي، ٣/٣٨-٤٠، العزيز شرح الوجيز، ٤/١٣٧، روضة الطالبين، ٣/٤١٦، ٤١٧، ومغني المحتاج، ٢/٣٩.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٥/١٩٨، ١٩٩، حاشية ابن عابدين ٥/٣٢٥، ٣٢٦، مختصر خليل (ص: ١٥١)، شرح الخرشي ٥/١٠٧، ١٠٨، المغني لابن قدامة، ٤/١٣٢، نيل الأوطار، ٥/٢٤٥.

تغيرت، والموازين اختلَّت، لكن العبرة بالموازين الشرعية، وهؤلاء غير معتبر بهم في الموازين المذكورة.

والخروج على الحاكم لا يجوزُ إلا بأمرين:

الأمر الأول: الكفر البواح الذي فيه من الله بُرهان، يعني إذا ارتكب كُفْرًا واضحًا مثل الشَّمس، لا اختلاف فيه ولا خفاء.

الأمر الثاني: ترك الصَّلَاة، فإذا تركوا الصَّلَاة؛ يخرج عليهم، لحديث: «لا، ما صلوا»^(١).

ويبقى أن المسألة بعد تحقُّق الأمرين المذكورين، مسألةٌ مصالح ومفاسد، فإذا كانت الرعيَّة لا تستطيع تغييره لو ترك الصلاة إلا بإراقة دماء وأضرار ومفاسد هائلة؛ فالشكوى إلى الله، وتصبر حتَّى يُتمكَّن منه.

أما أن يخرجَ الناس لأدنى سبب أو لمعاصٍ لا تصل إلى هذا الحد، ويتكلموا بكلام ويقوموا بأمر لا يطبقون نتائجها؛ فهذا ليس من الدين في شيء.

ولننظر في نتائج ما يسمَّى بالربيع العربي الذي حصل في بلدان المسلمين، هل ظفرنا منه بشيء؟! والله لم نظفر منه إلا بسيول الدماء، وانتهاك الأعراض، وهلاك الأموال، وانتشار الخوف والرعب، وصار المسلم لا يستطيع أن يخرج للصلاة، وهذا أقلُّ ما يخطر على البال، لكنه وقع، وآخرُ عنده أموال وفيرة لكنه لم يستطع سحبها من المصارف بسبب انهيار اقتصاد البلد.

وفيما مضى بلغ الحال بالمسلمين في الأندلس إلى أنَّ النصارى كانوا يخلعون أبواب بيوت المسلمين ليدخلوا عليهم في أي وقت يريدون فيه الدخول عليهم، وقُضي

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، (١٨٥٤)، وأبو داود، (٤٧٦٢)، والترمذي، (٢٢٦٥)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

على علمائهم، فاستفتوا علماء المغرب، كيف يصلون؟ فأفتوهم بأن لهم أن يمسخوا الجدار كأنهم يحكّون يديهم، ويكون هذا تيمّمهم، أما الصلاة؛ فيؤدونها إيماءً^(١).

ما الذي أوصل النَّاسَ إلى هذا الحدِّ من الذُّلِّ؟! إنه إعراضهم عن دين الله.

وكان الأذفَنش مقدّم النصارى يريد أن تقع من المسلمين أدنى مخالفة من أجل أن يستيحيهم، وطلب من حاكم المسلمين أن تكون للمسلمين السهول، وللکفار - النصارى - الجبال من أجل أن يسهل صيدهم، ويكونوا لقمة سائغة لهم، وكلّمًا طلب من المسلمين شيئًا وافقوه على ما طلب، حتى طلب أن تلد زوجته في محراب الجامع، وكان يريد أن يرفضوا؛ ليكون سببًا للنيل منهم، والقضاء عليهم.

ومن أراد أن يتعظّ؛ فليقرأ في قصّة تيمورلنك مع أهل دمشق في الجزء الثاني عشر من النجوم الزاهرة^(٢)؛ ليطلّع على الأمور المهولة التي قد يكون ما يحصل في هذه الأيام مع بشاعته أسهل مقارنةً بها، والمقصود ممّا أوردناه بيان أهمية اتحاد الكلمة، وضرورة الاعتصام بكتاب الله وسنة نبيّه تحت لواء إمام مسلم.

«**وندعو لهم بالصّلاح والعافاة**» ولاندعو عليهم؛ بل ندعو الله أن يكشف العُمة، ويرفع الظلم، ويردّ النَّاسَ إلى الصّراط المُستقيم.

«وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: كان النَّاسُ يسألون رسولَ الله صلى الله عليه وآله عن الخير، وكنتُ أسأله عن الشرِّ مخافةً أن يدركني، فقلتُ: يا رسول الله، إنَّا كُنَّا في جاهليّةٍ وشرٍّ، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شرٍّ؟ فقال: «نعم»، فقلت: هل بعد ذلك الشرِّ من خيرٍ؟ قال: «نعم، وفيه دَخَنٌ»^(٣)، قال: قلتُ: وما دخنه؟ قال:

(١) ينظر: دولة الإسلام في الأندلس، ٥/٣٤٢-٣٤٣.

(٢) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٢/٢٣٣-٢٤٦.

(٣) الدخن: هو الكدر الذي لا صفو فيه، وأصله أن يكون في الدابة الكدورة إلى السواد. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد، ٢/١٠٥، الغريبين، ٢/٦٢٦، تفسير غريب ما في الصحيحين، (ص: ٧٧).

«قومٌ يستنون بغير سُنتي، ويهتدون بغير هديي، تعرفُ منهم وتُنكر» فقلتُ: هل بعد ذلك الخير من شرِّ؟ قال: «نعم، دُعاةٌ على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها»، فقلتُ: يا رسول الله، صفهم لنا، قال: «نعم، قومٌ من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا»، قلتُ: يا رسول الله، فما ترى إن أدركني ذلك؟ قال: «تلزمُ جماعةَ المسلمين وإمامهم»، قلتُ: فإن لم يكن لهم جماعةٌ ولا إمام؟ قال: «فاعتزل تلك الفرقَ كُلَّها، ولو أن تعصَّ على أصل شجرةٍ حتَّى يُدركك الموتُ وأنت على ذلك»^(١)، وما أكثر هؤلاء الدعاة الذين يدعون إلى النار - لا كثرهم الله -، وقد ظهروا ظهورًا واضحًا بسبب تعدُّد وسائل الإعلام من مرئيٍّ ومسموعٍ ومقروءٍ، ولكن على الإنسان أن يجاهدَهم بما يستطيعُ بالدليل من القرآن والسنة، قال تعالى:

﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢].

❖ [الوعيد الشديد في مفارقة الجماعة]

«وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ، فَمَيْتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ»^(٢) وفي رواية: «فقد خلع رِبْقَةَ^(٣) الإسلام من عنقه»^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٣٤١١)، كتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة، (٦٦٧٣)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال...، (١٨٤٧)، وابن ماجه، (٣٩٧٩)، من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أموراً تنكرونها»، (٧٠٥٤)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر، (١٨٤٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وجاء من حديث أبي هريرة، وابن عمر، وأبي ذرٍّ، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٣) الربقة في الأصل: عروة في حبل تجعل في عنق البهيمة أو يدها تمسكها، فاستعارها للإسلام، يعني: ما يشد به المسلم نفسه من عرى الإسلام؛ أي: حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيها. النهاية في غريب الحديث، ١٩٠/٢.

(٤) أخرجه الترمذي، أبواب الأمثال، باب ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة، (٢٨٦٣)، وأحمد، =

هذا وعيدٌ شديدٌ عليّ من أتصف بهذا الوصف، حيثُ عدَّ خلُوَّ عنقِ المُسلم من البيعة جاهليَّةً وخلعًا لربقة الإسلام من عنقه، وهذا يدلُّ عليّ أنَّ هذا الأمر من عظام الأمور وإن لم يكن كُفراً مخرِجاً عن المِلَّة، فهو كحديث: «سبَّابُ المسلم فسوقٌ وقتاله كفر»^(١) فخلع ربقة الإسلام في هذا الباب مثل الكُفر الذي في قتال المسلم؛ لأنَّ من لم يكن له بيعة وعاش منابذاً للإمام ولا يرى له حقاً ولا يطيعه، فمآله إلى أن يكون سبباً في اقتتال الناس، نسأل الله العافية.

«وعن أبي سعيد الخُدريِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إذا بُويِعَ لخليفتين؛ فاقتلوا الآخرَ منهما» أو الآخر^(٢)، يعني: المتأخَّرَ منهما؛ أي: الثاني.

﴿ حكم الخروج على من لم تتوفر فيه شروط الولاية العامة ﴾

ولا يُبايَعُ الشَّخص الذي لا تجتمعُ فيه شروطُ الإمامة، فالعبدُ الحبشيُّ لا يُبايَعُ عليّ الإمامة؛ لحديث النبي صلى الله عليه وآله: «الأئمة من قُرَيش»^(٣)، لكن إذا حصلت له البيعة، واستتبَّ له الأمر، وجبت طاعته، وحُرِّمَ الخروج عليه.

= (١٧١٧٠، ٢٢٩١٠)، والطبراني في الكبير، (٣٤٢٧)، والحاكم، (٤٠٤)، والبيهقي في الكبرى، (١٦٦١٣)، كلهم من طرق عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده مطور، عن الحارث الأشعري رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريب»، وجاء من حديث علي، وأبي ذر، وغيرهما رضي الله عنهم.

(١) تقدم تخريجه، ١٩٠/٢.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب إذا بُويِعَ لخليفتين، (١٨٥٣).

(٣) هذا الحديث جاء عن عدد من الصحابة، منهم: أنس رضي الله عنه، أخرج حديثه أحمد، (١٢٣٠٧)، وابن أبي شيبة، (٣٣٠٥٥)، والبيهقي في الكبرى، (٥٠٨١)، والطبراني في الأوسط، (٦٦١٠)، وصحَّحه الحاكم، (٨٥٢٨)، وقال الهيثمي في المجمع، (٨٩٧٨): «رجال أحمد ثقات».

وجاء من حديث علي رضي الله عنه وأبي برزة وغيرهما، وجاء معناه عن كثير من الصحابة منهم: أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وذهب الحافظ ابن حجر إلى تواتر هذا الحديث، وجمع في طرقه تأليفاً أسماه: «لذة العيش بطرق الأئمة من قريش»، وهو مطبوع. ينظر: الفتح، ١/٢٠٣، ٦/٥٣٠.

ومن يُعَرَفُ منه أَنَّهُ سيحكم بغير ما أنزل الله من القوانين الوضعية ونحوها لا يجوزُ أن تُعَقَدَ له البيعة ابتداءً، لكن إذا حصلت له البيعة، واستتبَّ له الأمر، فحكم بغير ما أنزل الله، واستمرَّ في ذلك، وهو لا يرى أن هذه الأحكام أفضل من حكم الله؛ لم يجزُ الخروج عليه؛ لأنَّ فعله هذا عند الجمهور كفرٌ دون كفر، لا يُخرِجُه من الملة، وجوازُ الخروج عليه إنَّما يكون بحصول أحد الأمرين: الكفر البواح، أو ترك الصلاة، لكن في هذه الحالة الأخيرة -أيضاً-، لا يجوزُ إعلانُ الخروج عليه، ولا ترتيب الآثار على ذلك إلا إذا كانت المصلحة متحقَّقة، والمفسدة مندفعة، لكن إذا كان المآل في الخروج عليه أن تراق دماء المسلمين، وتنتهك أعراضهم، ثم لا يخلع ولا يقصى، فمثل هذا لا يُقَرُّه عقلٌ ولا نقلٌ؛ بل على المسلم في هذه الحالة أن يسمع ويطيع، ليس من أجل الحاكم؛ بل من أجل ألا يختل الأمن.

وإذا كان بعض أهل العلم يرى أنَّ الحاكم ارتكب ما يعده هذا العالمُ كفرًا مُخرِجًا من الملة، لكن خالفه آخرون، فلم يعدُّوا ما ارتكبه كفرًا مخرِجًا من الملة، عندئذ تصير المسألة اجتهادية، ولا يكون الفعل الذي ارتكبه من قبيل الكفر البواح الذي يُسَوِّغُ الخروج.

والحكمُ على حاكمٍ ما يتولَّاه علماء بلده، فهم أهل الشأن، وهم الأعراف بحقيقة الحال، وبدقائق الأمور الخاصَّة بحاكمهم، أما البعيدُ عنهم؛ فليس له أن يحكم عليه.

«وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «خيارُ أئمتِّكم الذين تحبُّونهم ويحبُّونكم، وتُصلُّون عليهم، ويُصلُّون عليكم، وشرارُ أئمتِّكم الذين تبغضونهم ويُبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم» فقلنا: يا رسول الله، أفلا ننابدُهم

بالسَّيْفِ عند ذلك؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَّ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَأَهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزَعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»^(١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقلَّ من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولَّد على فعله من الشرِّ أعظم مما تولَّد من الخير، كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة، وكابن الأشعث الذي خرج على عبد الملك بالعراق، وكابن المهلب الذي خرج على ابنه بخراسان، وكأبي مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان -أيضا-، وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة، وأمثال هؤلاء.

وغاية هؤلاء إمَّا أن يُغلبوا، وإمَّا أن يُغلبوا، ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة؛ فإنَّ عبد الله بن علي وأبا مسلم هما اللذان قتلًا خلقًا كثيرًا، وكلاهما قتله أبو جعفر المنصور.

وأما أهل الحرة وابن الأشعث وابن المهلب وغيرهم؛ فهُزِموا، وهُزِم أصحابهم، فلا أقاموا دينًا، ولا أبقوا دينًا، والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدِّين ولا صلاح الدنيا، وإن كان فاعل ذلك من أولياء الله المتقين ومن أهل الجنة؛ فليسوا أفضل من علي وعائشة وطلحة والزيير وغيرهم، ومع هذا لم يحمدا ما فعلوه من القتال، وهم أعظم قدرًا عند الله وأحسن نية من غيرهم.

وكذلك أهل الحرَّة كان فيهم من أهل العلم والدين خلق، وكذلك أصحاب ابن الأشعث كان فيهم خلق من أهل العلم والدين، والله يغفر لهم كلهم»^(٢).

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، (١٨٥٥)، وجاء من حديث أبي سعيد الخدري، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن زفر الجهني رضي الله عنهم.

(٢) منهاج السنة النبوية، ٤/٥٢٨-٥٢٩.

وبعض البلاد المنتسبة إلى الإسلام قد وصل بها الأمر أن ضبَّاطاً مكلَّفين يقومون بتفتيشٍ دوريٍّ أسبوعيٍّ على رُكَبِ الضبَّاط؛ ليروا مدى تأثير السُّجود فيها، فكان الضبَّاطُ يسجدون على الإسفنج، ماذا يكون أعظم من هذا؟! ومع ذلك، فإنَّ الحاكم المتسلِّط عليهم بيده الجيش، من رفع رأسه قتله، فما هناك إلا الصبر، ثم إنَّ الحلَّ بيد عموم الناس، يجبُ على كل واحد منهم أن يسعى في صلاح نفسه، ويستقيم على دين الله، فإذا أصلح أحدهم نفسه، ثم أصلح من تحت يده، ثم سرى ذلك إلى جيرانه وجماعته، والثاني فعل مثله، ثم الثالث والرابع، وهكذا، سرى الخير في الأمة، ونزعت عنهم الغمَّة؛ لأنَّ هذا الحاكم سلَّط عليهم بسبب ذنوبهم، فإذا خفَّت ذنوبهم أو انتهت؛ رجعوا إلى ما كانوا عليه من الخير.

«فقد دلَّ الكتابُ والسُّنةُ على وجوب طاعة أولي الأمر ما لم يأمرُوا بمعصية، فتأمَّلْ قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، كيف قال: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؛ لأنَّ أولي الأمر لا يُفردون بالطَّاعة؛ بل يُطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله، وأعاد الفعل مع الرَّسول؛ لأنَّه من يُطع الرسول؛ فقد أطاع الله، فإنَّ الرسول لا يأمرُ بغير طاعة الله؛ بل هو معصومٌ في ذلك، وأمَّا وليُّ الأمر؛ فقد يأمرُ بغير طاعة الله، فلا يُطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله.

وأما لزوم طاعتهم وإن جازوا؛ فلائنه يترتَّبُ على الخروج عن طاعتهم من المفاسد أضعافُ ما يحصل من جورهم؛ بل في الصبر على جورهم تكفيرُ السيئات ومضاعفةُ الأجور؛ فإنَّ الله تعالى ما سلَّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهادُ في الاستغفارِ والتَّوبةِ وإصلاحِ العمل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]،

وقال تعالى: ﴿أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أِنَّا هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

﴿أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً﴾؛ أي: في غزوة أحد ﴿قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا﴾؛ أي: في غزوة بدر ﴿قُلْتُمْ أِنَّا هَذَا﴾؛ أي: كيف يكون هذا؟ قالوه استبعاداً ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾؛ لشؤم مخالفة أمره ﷺ.

والحاكم إذا أمر بما هو معصية لله؛ لم تجب طاعته، فلو منعوا عالماً من فعل متعيّن عليه فعله، كالصلاة؛ لم يطعه في ذلك؛ لأنّ طاعته فيها معصية، لكن إن منعه من فعل غير متعيّن عليه، ويمكن أن يقوم به غيره، كان هذا الفعل في حقه سنة، ومن ثمّ إذا منع منه؛ فقد منع من سنة لا من واجب متعين، كالقاء الدروس في المسجد، فهذه عبادة، وهو سنة على العالم إذا قام به غيره، فإن نهاه ولي الأمر على ذلك؛ انتهى، ولا حرج عليه.

«وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّدُ بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]، فإذا أراد الرعيّة أن يتخلّصوا من ظلم الأمير الظالم؛ فليتركوا الظلم بجميع أنواعه، وأعظمها الشرك، حيث لا يحصل الأمن إلا بانتفائه، ثم يأتي بعد ذلك ظلم الإنسان لنفسه، وظلمه لغيره، فلا بُدّ للناس من ترك أنواع الظلم كلّها؛ ليرتفع الظلم عنهم.

«وعن مالك بن دينار: أنّه جاء في بعض كتّاب الله: «أنا الله، مالك الملوّك، قلوب الملوّك بيدي، فمن أطاعني جعلتهم عليه رحمةً، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة؛ فلا تشغلوا أنفسكم بسبّ الملوّك، لكن توبوا أعطفهم عليكم»^(١).

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في التوبة، (١٠٣)، والعقوبات، (٣٠).

﴿اتباع السنة والجماعة وتجنب الشذوذ والفرقة﴾

«قوله: «وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوزَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ» السُّنَّةُ طريقةُ الرسول ﷺ، والجماعةُ جماعةُ المسلمين، وهم الصَّحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، فاتَّباعهم هُدًى، وخِلَافُهُمْ ضلالٌ، قال الله تعالى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]. وقال تعالى: ﴿وَأَن هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّوْنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وثبت في السنن الحديث الذي صحَّحه الترمذي عن العرياض بن سارية قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغة ذرقت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظةٌ مودِّعٌ فماذا تعهدُ إلينا؟ فقال: «أوصيكم بالسمع والطاعة؛ فإنه من يعش منكم بعدي؛ فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ،

وَيَأْكُم ومحدثات الأمور؛ فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

النَّوَاجِدُ هي الأنياب^(٢)، ومحدثات الأمور: هي البدع المخترعة في الدين، وكل بدعة تبتدع وتخترع في الدين ضلالة، وجاء عند النسائي وغيره: «وكل ضلالة في النار»^(٣).

والبدعة في اللغة: ما عُمِلَ على غير مثالٍ سابق^(٤)، وأمَّا البدعة الشرعية: فهي ما أحدث في الدين من غير أن يسبق له شرعية من كتاب ولا سنة^(٥)، وجاء عن عمر في الصحيح أنه قال في صلاة التراويح: «نعمت البدعة»^(٦)، لكن هذه ليست بدعة لغوية ولا شرعية؛ لأنها عُمِلت على مثال سابق، فقد صلاها النبي ﷺ ليلتين أو ثلاثاً ثم تركها خشية أن تُفرض، وهذا يعني بقاء شرعيتها وأنها لم تُسَخ، ولكن عمر رضي الله عنه قال ذلك من باب المشاكلة^(٧) في الكلام، فكأن قائلًا قال له: ابتدعت يا عمر، فقال:

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، (٤٦٠٧)، والترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، (٢٦٧٦). وابن ماجه، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (٤٣، ٤٤، ٤٤)، وأحمد، (١٧١٤٤)، وابن حبان، (٥)، والحاكم في المستدرک، (٣٢٩). قال الترمذي: «حسن صحيح»، وقال الحاكم: «حديث صحيح ليس له علة».

(٢) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث، ٦/١٨١١، غريب الحديث لابن الجوزي، ٢/٣٩٤.

(٣) أخرجه النسائي، كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة، (١٥٧٨)، وابن خزيمة، (١٧٨٥)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة، ١/٢٠٩، وشرح صحيح مسلم للنووي، ٦/١٥٤، والكلبيات، (ص: ٢٢٦)، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ١/٣١٣.

(٥) ينظر: فتح الباري، ٤/٢٥٧، ودستور العلماء، ١/١٥٧.

(٦) أخرجه البخاري، كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان، (٢٠١٠)، ومالك في الموطأ، (٢٥٠).

(٧) المشاكلة: هي أن تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته كقوله:

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جُبَّةً وقميصاً

كأنه قيل: خيطوا لي؛ فذكر الجُبَّةَ والقميصَ بلفظ: الطبخ لوقوعهما في صُحبة: (نُجِدَ لَكَ طَبْخُهُ)، =

«نعمت البدعة»، وإلا فليست بدعة في الحقيقة.

«وقال ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْكُتَابَيْنِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مَلَّةً - يَعْنِي: الْأَهْوَاءَ - كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ» وفي رواية: قالوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»^(١)، فبين ﷺ أَنَّ عَامَةَ الْمُخْتَلِفِينَ هَالِكُونَ مِنَ الْجَانِبِينَ إِلَّا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» فهم المقتفون لأثره ﷺ، والمتبعون لسنته وما عليه أصحابه ﷺ.

وقول النبي ﷺ: «كُلُّهَا فِي النَّارِ» يُمكنُ حملُه على الخلود في النار، ويمكنُ حملُه على البقاء فيها إلى حين، فالفرقة من هذه الفرق قد يكون المنتسب إليها أحدثَ حدثًا يُخرجه من الملة، فيكون دخوله في النار على جهة التخليد، وقد يكون ما أحدثه معصية يستحقُّ بها النار إلى حين، وكما ذكر أهل العلم في شرح هذا الحديث، فإننا إذا عددنا الفرق المنتمة إلى القبلة من هذه الثلاثة والسبعين، وجدنا فيهم طوائف لم يُحكم بكفرهم من قبل أهل الإسلام، وإن كانوا منتمين إلى هذه

= وكقوله تعالى: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)، [البقرة: ١٩٤]. ينظر: مفتاح العلوم، (ص: ٤٢٤)، تحقيق الفوائد الغياثية، ٢/ ٧٩٤.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب شرح السنة، (٤٥٩٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «افتترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة».

وأخرجه ابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، (٣٩٩٣)، وأحمد، (١٢٢٠٨)، عن أنس، وزاد: «كلها في النار إلا واحدة»، وزاد ابن ماجه: «وهي الجماعة»، وأخرجه أحمد، (١٦٩٣٧)، عن معاوية بلفظ ابن ماجه التام.

وأخرجه الترمذي، (٢٦٤١)، عن ابن عمرو رضي الله عنه، والطبراني في الأوسط، (٧٨٤٠)، من حديث أنس، وزاد: «قالوا وما تلك الفرقة؟ قال: من كان على ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

والحديث حسنه البوصيري في مصباح الزجاجة، ٤/ ١٨٠، والعراقي في المغني، ٤/ ١٨٧٩، والسخاوي في المقاصد، (ص: ٢٥٩)، وهو حديث متواتر، جاء عن أكثر من عشرة من الصحابة، كما في المغني للعراقي، ٤/ ١٨٧٩، وبنحوه في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، (١/ ٤٤٧).

الفرق كالجهمية والمعتزلة وغيرهم من الفرق؛ فهؤلاء دخولهم لا على جهة التأييد، وأما من كانت بدعته مغلظة مكفرة؛ فهؤلاء فيها خالدون، نسأل الله العافية.

والجماعة من تبع الجماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، سواء كانوا في بلد واحد أو في بلدان متفرقة، وقد يُعدُّ الواحد جماعة^(١).

«وما أحسن قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، حيث قال: «من كان منكم مستنًا؛ فليستن بمن قد مات؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنه، أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كانوا أفضل هذه الأمة، أبرها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»^(٢).

وهذا يُعيّن على المسلم وعلى طالب العلم بصورة أشد أن يُدِيم النَّظْرَ في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم القدوة، وفي سير الصحابة -رضوان الله عليهم-، وفي سير أهل العلم والتابعين لهم بإحسان؛ ليستنَّ بسُنَنهم، ويهتدي بهديهم، أمّا الذي لا يقرأ عنهم

(١) قال الشاطبي: «اختلف الناس في معنى الجماعة المرادة في هذه الأحاديث على خمسة أقوال أحدهما:

أحدها: أنها السواد الأعظم من أهل الإسلام.

والثاني: أنها جماعة أئمة العلماء المجتهدين.

والثالث: أن الجماعة هي الصحابة على الخصوص، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين وأرسوا أوتاده، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أصلا، وقد يمكن فيمن سواهم ذلك.

والرابع: أن الجماعة هي جماعة أهل الإسلام، إذا أجمعوا على أمر فوجب على غيرهم من أهل الملل اتباعهم، وهم الذين ضمن الله لنيبه صلى الله عليه وسلم ألا يجمعهم على ضلالة..

والخامس: ما اختاره الطبري الإمام من أن الجماعة جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير...».

ينظر: الاعتصام، ٢/٧٧٠-٧٧٤

(٢) أخرجه أبو داود في الزهد، (١٣٢)، وأبو طاهر في المخلصيات، (١٦٠٥)، والبيهقي في الكبرى، (٢٠٣٤٩).

شيئاً؛ فأني له الاهتداء بهديهم والاستنان بستهم؟!

وإذا كان بين أهل العلم خلافٌ في مسألة من المسائل، واعتمد إمامٌ من الأئمة رأياً له حُجَّتُه ودليلُه وحظُّه من النظر، بحيث لا يكون رأياً باطلاً مهجوراً، وفي مقابله قول آخر قال به جمعٌ آخرون ورجَّحوه، فإنَّ حكم الحاكم يرفع الخلاف في هذه الحالة عند أهل العلم، ويكون للسلطان أن يعتمد القول المرجوح، ويُلزِمَ الناس به، لكن لا يُلزِمَ الناس بقول مهجورٍ، ثمَّ يقال: هذا هو الراجح؛ لأنَّه ما من مسألة إلا وفيها قولٌ لأهل العلم، والمسألة المذكورة مفترضةٌ في قولين مختلفين، أحدهما أرجح من الآخر، ولكل قول منهما أدلُّه المعتمدة عند أهل العلم، والقول بجواز اعتماد القول المهجور يعني الخروج من الدين بالأقوال المهجورة التي لا أدلة عليها، ويُفضي إلى ترك ما دلَّ عليه الكتابُ والسُّنة.

«وسياتي لهذا المعنى زيادةً بيانٍ - إن شاء الله تعالى - عند قول الشيخ: «ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً».

✽ [حب أهل العدل والأمانة وبغض أهل الجور والخيانة]

«قوله: «وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ» وهذا من كمال الإيمان وتمام العبودية؛ فإنَّ العبادة تتضمَّن كمال المحبة ونهايتها، وكمال الذلِّ ونهايته، فمحبةُ رسل الله وأنبيائه وعباده المؤمنين من محبة الله».

قال ابن القيم:

وعبادة الرَّحْمَنِ غَايَةُ حُبِّهِ مَعَ ذُلِّ عَابِدِهِ هُمَا قُطْبَانِ^(١)

«وإن كانت المحبة التي لله لا يستحقها غيره، فغير الله يُحِبُّ في الله، لا مع الله»

(١) ينظر: نونية ابن القيم، (ص: ٣٥).

يعني: لا يشرك مع الله غيره في هذا النوع من العبادة التي هي المحبة.

«فإنَّ المحبَّ يُحِبُّ ما يُحِبُّ محبوبه، ويُبغِضُ ما يُبغِضُ، ويؤالي من يواليه، ويُعادي من يُعاديه، ويرضى لرضائه، ويغضب لغضبه، ويأمر بما يأمر به، وينهى عمَّا ينهى عنه، فهو موافقٌ لمحبوبه في كلِّ حال.

والله تعالى يُحِبُّ المحسنين، ويحبُّ المتقين، ويحبُّ التوابين، ويحبُّ المتطهرين، ونحنُ نحبُّ من أحبه الله، والله لا يحبُّ الخائنين، ولا يحبُّ المفسدين، ولا يحبُّ المستكبرين، ونحنُ لا نحبُّهم -أيضاً-، ونُبغِضُهم موافقةً له ﷺ.

وفي الصَّحاحين عن النبي ﷺ: «ثلاثٌ من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحبَّ إليه ممَّا سواهما، ومن كان يحبُّ المرءَ لا يحبه إلا الله، ومن كان يكرهه أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار»^(١).

فالمحبة التامة مُستلزمةٌ لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه، وولايته وعداوته، ومن المعلوم أن من أحبَّ الله المحبة الواجبة، فلا بُدَّ أن يبغض أعداءه، ولا بُدَّ أن يحبَّ ما يحبه من جهادهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ يُنْفِقُونَ مَرْصُوصًا﴾ [الصف:٤].

والحبُّ والبغضُ بحسب ما فيهم من خصال الخير والشرِّ.

لأنَّ المسلم يجمع أحياناً بين الطاعات وبين المعاصي، فيحبُّ لما عنده من طاعات، ويبغض لما عنده من معاصي، بخلاف الذي يبغض ولا يحبُّ بوجه من الوجوه؛ لأنَّه ليس عنده من أسباب المحبة شيءٌ.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، (١٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان صفات من أتصف بهنَّ وجد حلاوة الإيمان، (٤٣)، والترمذي، (٢٦٢٤)، والنسائي، (٤٩٨٧)، وابن ماجه، (٤٠٣٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

«فإنَّ العبد يجتمعُ فيه سببُ الولاية وسببُ العداوة، والحُبُّ والبُغضُ، فيكون محبوبًا من وجهٍ مبغوضًا من وجه، والحُكْمُ للغالب، وكذلك حُكْمُ العبدِ عند الله؛ فإنَّ الله قد يُحِبُّ الشيءَ من وجهٍ ويكرهه من وجهٍ آخر، كما قال ﷺ فيما يرويه عن ربِّه ﷻ: «وما تردَّدتْ في شيءٍ أنا فاعلهُ تردُّدي عن قبضِ نفسِ عبدي المؤمن، يكره الموتَ وأنا أكرهُ مساءته، ولا بُدَّ له منه»^(١).

فبيَّن أنَّه يتردَّد؛ لأنَّ التردُّدَ تعارضُ إرادتين، وهو سبحانه يُحِبُّ ما يحبه عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموتَ، فهو يكرهه، كما قال: «وأنا أكرهُ مساءته» وهو سبحانه قضى بالموتِ، فهو يُريدُ كونه، فسَمَّى ذلك تردُّدًا ثمَّ بين أنَّه لا بُدَّ من وقوع ذلك؛ إذ هو يُفْضِي إلى ما هو أحبُّ منه».

وقد يَقْضِي اللهُ ﷻ على خيارِ النَّاسِ؛ بل على أَصْفِيائِهِمْ من أنبيائِهِمْ؛ بل على صفوة خلقه النَّبِيِّ ﷺ بما يكره ويكرهون؛ لما يترتَّب على ذلك من مصالح راجحة، والمؤمن يُبتلى، لا لضعف منزلته وهوانه على الله؛ بل لعظيم قدره عنده ﷻ؛ ولأنَّه يدَّخر له يوم القيامة من الأجر وحسن الثواب أضعافًا مضاعفة ممَّا أصابه من الألم والمكروه، والنبيُّ ﷺ يقول: «أشدُّ النَّاسِ بلاءً الأنبياءُ، ثمَّ الذين يُلُونَهُمْ»^(٢).

والله تعالى عليمٌ حكيمٌ، يعلم النتائج وما تؤول إليه الأمور، ووضع الموازين لزنه أعمال العباد مع علمه بالنتائج؛ لئلا يكون لأحدٍ على الله حُجَّة، فعمله يكونُ

(١) تقدم تخريجه، ٣٢٣/٢.

(٢) أخرجه أحمد، (٢٧٠٧٩)، والنسائي في الكبرى، (٧٤٩٦، ٧٦١٣)، والطبراني في الكبير، (٦٢٩)، والحاكم، (٨٢٣١)، من حديث أبي عبيدة بن حذيفة عن عمته فاطمة بنت اليمان العسبية ؓ، وقوى إسناده ابن حجر في الإصابة، (٢٧٩/٨)، وله شواهد من حديث سعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، وأبي سعيد الخدري ؓ.

أمامه، يراه بعينه، فليحكم على نفسه بنفسه من خلال ما يراه من عمله، وإلا فالنتائج معروفة عند الله ﷻ، خلق الخلق، فقبض قبضة فقال: هؤلاء للجنة ولا أبالي، وهؤلاء للنار ولا أبالي^(١)؛ بل هو العالم بذلك قبل خلق الخلق، يعرف مصير الإنسان قبل أن يبعث إليه الملك؛ ليكتب: أشقي أم سعيد؟^(٢)، لكن مع هذا فإن الأعمال تطبيق عملي لما في علم الله ﷻ، خرج في عالم الشهود؛ لئلا يكون للناس على الله حجة.

ووصف الله ﷻ بالتردد ثابت بهذا الحديث الصحيح على ما يليق بجلاله وعظمته، وليس هو مثل تردد المخلوق؛ فإن المخلوق لا يعرف العواقب والنتائج.

✦ [تفويض علم المتشابه إلى الله تعالى]

«قوله: «ونقول: الله أعلم فيما اشبه علينا علمه» تقدم في كلام الشيخ رحمه الله أنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله ﷻ ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشبه عليه إلى عالمه» وقدّم الإسلام لا تثبت إلا على قنطرة التسليم، والإسلام في الأصل هو الاستسلام لله ﷻ.

(١) أخرجه أحمد، (١٧٩٣٥)، وابن حبان، (٣٣٨)، والحاكم، (٨٥)، من حديث عبد الرحمن بن قتادة السلمي رحمه الله، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح قد اتفقا على الاحتجاج برواته، عن آخرهم إلى الصحابة».

(٢) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، (٣٢٠٨)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الأدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، (٢٦٤٣)، وأبو داود، (٧٦)، والترمذي، (٢١٣٧)، وابن ماجه، (٧٦)، من حديث ابن مسعود رحمه الله: «إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد...».

«وَمَنْ تَكَلَّمَ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَإِنَّمَا يَتَّبِعُ هَوَاهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ ۝ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ، وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٣-٤].

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كُفْرًا مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

القول على الله بغير علم من عظام الأمور، فالله تعالى يقول: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، ويدخل في هذه الآية دخولا أوليا من يفتي بغير علم، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦]، فالأمر ليس بالسهل.

«وقد أمر الله نبيه ﷺ أن يرُدَّ عِلْمَ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسَ لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٢٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وَقَدْ قَالَ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنِ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، (١٣٨٣)، ومسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، (٢٦٥٨)، والنسائي، (١٩٥٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وجاء من حديث أبي هريرة، وعائشة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم.

وقال عمر رضي الله عنه: «اتهموا الرَّأْيَ فِي الدِّينِ، فلو رأيتني يومَ أَبِي جَنْدَلٍ»، يعني: يوم جاء أبو جَنْدَلٍ^(١)، وهذا في صلح الحُدَيْبِيَّةِ، حيثُ كره الصَّحَابَةُ أَنْ يَرْجِعُوا بِدُونِ عُمْرَةَ، وتلكَّؤُوا فِي الإِحْلَالِ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم عَزَمَ عَلَى ذلك، وحلَّقَ شعره، ثُمَّ تَبِعَهُ الصَّحَابَةُ -رضوانُ الله عليهم-^(٢)، وحصل في كتابة الصُّلْحِ ما حصل، وذكر عُمر رضي الله عنه في هذا الأثر جانبًا من ذلك، قال:

«فلقد رأيتني وإني لأرُدُّ أمرَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم برأْيي، فأجتهدُ ولا ألو، وذلك يومَ أَبِي جَنْدَلٍ والكتابُ يُكْتَبُ، وقال: اكتبْ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، قال: اكتبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ» يعني: خالفَ موفدَ المشركين في كتابة البَسْمَلَةِ بالصَّيْغَةِ الَّتِي قَالَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، «فرضي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وكتب، وأبَيْتُ فقال: يا عُمر، تراني قد رضيتُ وتأبى»^(٣) ومما جاء في قصة كتابة الصلح أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم قال: «اكتب من مُحَمَّدٍ رسولِ الله»،

(١) هو: ابن سهيل بن عمرو، صحابي جليل، كان إسلامه بمكة قبل القضية، جاء يوم الحديبية بعد كتب القضية يرسف في قيوده، فقال: يا معشر المسلمين، أرد إلى المشركين وقد جئت مسلما! ألا ترون إلى ما لقيت، وكان قد عذب عذابا شديدا، وكان مجيئه قبل فراغ الكتاب؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبيه سهيل موفد مشركي مكة: «أجزه لي»، فامتنع، وقال: هذا ما أقاضيك عليه. فقال: «إننا لم نقض الكتاب بعد». قال: فو الله لا أصالحك على شيء أبدا. فأخذ سهيل بن عمر أبوه فرجع به، استشهد باليمامة، وهو ابن ثمان وثلاثين سنة. ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٥/٢٨٥١، الإصابة في تمييز الصحابة، ٧/٥٨-٥٩.

(٢) جاء هذا في حديث المسور بن مخرمة ومروان الطويل في صلح الحديبية، أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، (٢٧٣١).

(٣) أخرجه الضياء المقدسي في المختارة، (٢١٩)، والبخاري، (١٤٨)، وأبو يعلى الموصلي، (المقصد العلي: ٦٤)، والطبراني في الكبير، (٨٢) كلهم من طرق، عن يونس بن عبد الله العميري، عن مبارك بن فضالة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه قال: «اتهموا الرَّأْيَ عَلَى الدِّينِ، فلقد رأيتني أُرَدُّ عَلَى أمرِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ما ألو عن الحق، وذاك يومَ أَبِي جَنْدَلٍ، والكتاب بين يدي رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وأهل مكة، فقال: اكتبوا بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فقالوا: أترانا إذا قد صدقناك فيما تقول، ولكننا نكتب باسمك اللهم، قال: فرضي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وأبَيْتُ عَلَيْهِمْ حتَّى قال: يا عمر، تراني قد رضيت، وتأبى أنت؟ قال: فرضيت». واللفظ للضياء المقدسي، ورجالُ إسناده =

فقال موفدُ المشركين: لو نعرفُ أنَّكَ رسولُ الله لاَتَّبِعْنَاكَ، اكتب من محمَّد بن عبد الله، خالفَ في جمل من مثل هذا، فوجد بعضُ الصَّحابة - ومنهم عُمر رضي الله عنه - في أنفسهم شيئاً، من باب الغيرة على الدِّين، ورفع شأنه، مع أنَّ الخَيْرَ كُلَّ الخَيْرِ في اتِّباعه رضي الله عنه المؤيَّد بالوحي.

ومن الواضح أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يتخلَّ عن رسالته السَّماوية عندما أجاب طلب موفد المشركين المنكر لرسالته، حيثُ لم يقل: إنَّه ليس رسولا؛ بل تخلَّى عن النُّطقِ بالكلمة من أجل مصلحةٍ راجحة.

«وقال -أيضاً- رضي الله عنه: «السُّنَّة ما سنَّه اللهُ ورسوله صلى الله عليه وسلم: لا تجعلوا خطأ الرأى سُنَّةً لِلأُمَّة»^(١).

وقال أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه: «أَيُّ أَرْضٍ تُقَلُّنِي، وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظَلِّنِي إِنْ قُلْتُ فِي آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِي»^(٢).

= ثقات، إلا أنَّ مبارك بن فضالة مدلس، وقد عنعن.

قال البزار: «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه، ولم يشارك مبارك في روايته عن عبيد الله في هذا الحديث أحد»، وقال ابن كثير في مسند الفاروق، ٢/٤٩٧: «حسنٌ وإسناده جيد»، وقال الهيثمي في المجمع، ١/١٧٩: «رجاله موثقون، وإن كان فيهم مبارك بن فضالة»، ورواه البزار بلفظ آخر مقارب، ذكره الهيثمي في المجمع، ١/١٤٦، وقال: «حديث عُمر في الصَّحيح بغير هذا السِّياق»، يريدُ الحديث الطويل الذي رواه البخاري عن المسور بن مخرمة ومروان، تقدم تخريجه في الحاشية السابقة، وليس فيه: «تراني قد رضيت، وتأبى أنت؟».

وأخرج البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (٤١٨٩)، من حديث أبي حصين، عن أبي وائل، قال: «لما قدم سهل بن حنيف من صقِّين أتيناها نستخبره، فقال: «اتهموا الرأى، فلقد رأيتني يوم أبي جندل، ولو أستطيع أن أرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره لرددت، والله ورسوله أعلم...».

(١) أخرجه ابن عبد البر في كتابه، جامع بيان العلم، ٢/١٦٦، وابن حزم في الأحكام، ٦/٧٨٦، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وذكر بمثله ابن القيم في إعلام الموقعين، ١/٤٣، عن عمر، وذكر أبو يعلى في العدة في أصول الفقه، ٤/١٣٠٥، بنحوه عن عبد الله بن عمر.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، (١٥٦١)، وابن أبي شيبة في المصنف، =

وجاء الوعيد الشديد على من قال في القرآن برأيه، والصديق عليه السلام قال مقالته هذه عندما سُئِلَ عن تفسير الأبِّ في قوله تعالى: ﴿وَفَكِهَةٌ وَأَبَاٌ﴾ [عبس: ٣١].

واليوم لو سُئِلَ آحادُ الطلاب عن مثل هذا لأجاب بكل جُرأة، من دون أن يرجع إلى الكتب أو يسأل أهل العلم، لكن لو عرف المعنى من خلال الاطلاع على أقوال أهل العلم والاختصاص من اللُّغويين وغيرهم ثم تكلم، لم يكن عليه في ذلك بأس.

ولو جلست مجموعة من طلبة العلم مجلساً وذكر فيها كلمةً أو جملةً من كتاب الله، وسُئِلَ عن معناها، فقال بعضهم على سبيل الترجي: لعل المراد كذا، وقال آخر: لعل المراد كذا، من غير أن يجزموا بما يقولون، فهذا يتساهل فيه أهل العلم؛ لأنَّ الصَّحابة لما ذكر النبي صلى الله عليه وآله السبعين ألفاً: «الذين يدخلون الجنة بغير حساب»^(١) قال بعضهم: لعلهم كذا، وقال بعضهم: لعلهم كذا، فلم يُثرب عليهم النبي صلى الله عليه وآله، وإنما أخبرهم بالصواب.

«وذكر الحسن بن علي الحلواني قال: حدثنا عارمٌ» هو: محمد بن الفضل
«قال: حدثنا حماد بن زيد، عن سعيد بن أبي صدقة، عن ابن سيرين قال: لم يكن أحدٌ أهيبَ لما لا يعلمُ من أبي بكر، ولم يكن بعد أبي بكر أهيبَ لما لا يعلمُ من

= برقم (٣٠١٠٣)، وابن عبد البر في جامع العلم، ٨٣٣/٢، من وجوه مختلفة عن أبي بكر رضي الله عنه، وكلها مراسيل؛ قاله البيهقي في الشعب، برقم (٢٠٨٢).

(١) هذا جزءٌ من حديث متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب من لم يرق، (٥٧٥٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، (٣٧٤)، والترمذي، (٢٤٤٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: خرج علينا النبي صلى الله عليه وآله يوماً فقال: «عُرِضت علي الأمم...»، وفيه: «ومع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب»، فتفرَّق الناس ولم يبين لهم، فتذاكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله فقالوا: أما نحن؛ فولدنا في الشرك، ولكننا آمنا بالله ورسوله، ولكن هؤلاء هم أبناؤنا، فبلغ النبي صلى الله عليه وآله فقال: «هم الذين لا يتطيرون، ولا يسترقون، ولا يكتون، وعلى ربهم يتوكلون» الحديث.

عمر رضي الله عنه، وإنَّ أبا بكر نزلت به قضيةٌ، فلم يجد في كتاب الله منها أصلاً، ولا في السنة أثراً، فاجتهد برأيه، ثمَّ قال: هذا رأيي، فإن يكن صواباً، فمن الله، وإن يكن خطأً، فمني وأستغفر الله^(١).

هذان الأثران الموقوفان على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما رواهما ابن سيرين، وهو لم يدرك أبا بكر ولا عمر^(٢)، لكنَّه يحكي عنهما ما تقرَّر في نفوس المسلمين قاطبة عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وليس يروي أو ينقل عنهما يُقال: إنَّ الأثر منقطع.

✦ [مشروعية المسح على الخفين]

«قوله: «ونرى المسح على الخفين في السفر والحضر، كما جاء في الأثر.»

قد يستشكل بعض طلبة العلم إدخال هذه المسألة في كتب العقائد، بينما هي مسألة فرعية تُذكر في كتب الفقه وتُفصل أحكامها هناك؟! نقول: مسألة المسح على الخفين، حصل فيها الخلاف بين أهل السنة وبين المبتدعة المخالفين في العقيدة، حيث أنكر المسح طوائف من المبتدعة، ومنهم الروافض^(٣)، فأدخلها علماء السنة في كتب العقائد^(٤)؛ لأنَّ الخلاف مع المبتدعة إنَّما يذكر في كتب العقائد، فلا يُستنكر

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى، ١٣٢/٣، وابن عبد البر في جامع بيان العلم، ٨٣٠/٢، عن حماد بن زيد، عن سعيد بن أبي صدقة، عن محمد بن سيرين.

(٢) لأنَّه وُلد في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه. ينظر: الطبقات الكبرى، ١٤٣/٧، تاريخ الإسلام، ١٥١/٣.

(٣) قال الإمام محمد بن نصر المروزي: «وقد أنكر طوائف من أهل الأهواء والبِدع من الخوارج والروافض المسح على الخفين». السنة للإمام المروزي، (٣٨٤).

وقال الإمام النووي: «أجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر سواء كان لحاجة أو لغيرها...، وإنما أنكرته الشيعة والخوارج، ولا يعتد بخلافهم».

شرح النووي على مسلم، ١٦٤/٣.

(٤) ينظر: الفقه الأكبر، (ص: ٤٥)، والإبانة عن أصول الديانة، (ص: ٣١)، وشرح السنة للبرهاري، (ص: ٦٠).

ذكرها فيها من هذه الحيثية.

«تواترت السنة عن رسول الله ﷺ بالمسح على الخفين، وبغسل الرجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة»، الروافض معروفون بمخالفة السنة؛ بل إن مخالفتها أصل من أصولهم، فمن ذلك: أنهم يخالفون في المسح على الخفين، كما أنهم يخالفون في غسل الرجلين، يتشدّدون في هذا، ويتساهلون في هذا، وكل ذلك خلاف السنة.

وجميع الفرق التي تنتمي إلى القبلة يتشرفون بأنهم أهل السنة إلا هذه الطائفة، فإنهم لا يرضون أن يقال لهم: إنكم أهل سنة، أو إنكم تهتمون بالسنة، أو تعتنون بالسنة، وجميع الطوائف تحتج بما ثبت عن النبي ﷺ من السنة في دواوين أهل السنة، فالمعتزلة يحتجون بما رواه البخاري ومسلم، والزيدية^(١) كذلك، باستثناء الرافضة، فإنهم لا يأخذون بشيء من السنة الواردة في كتب السنة إلا على سبيل الرد، إذا خرجوا حديثاً من صحيح البخاري مثلاً، يكون هدفهم من ذلك الرد عليه أو نقضه أو تحريفه، وإن أخذوا بشيء منهم، فليس لأنه سنة النبي ﷺ؛ بل لأنه يوافق هواهم، وإذا تأملت ودققت النظر لم يكن لهم فيه مستمسك، وإنما يحرفونه أو يقتصرون منه على شيء يوافق هواهم، ويردّون الباقي، هذا ديدنهم، نسأل الله السلامة والعافية.

وكفى الرافضة عيباً أنهم لا يرضون الانتساب إلى السنة؛ بل يعيرون من ينتسب إلى السنة من الزيدية الذين يستدلون في كتبهم بما رواه البخاري ومسلم، ويتفقون معنا في هذا، مع أننا نخالفهم في كثير من الأصول، وهم فرقة من فرق

(١) الزيدية: أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة عليها السلام، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم. ينظر: الملل والنحل، ١/ ١٥٤.

الشُّيعَة، لكنَّهم أخفُّ من الرَّافضة بكثير.

والمعتزلة - كما قلنا - يستدلون بالسُّنَّة -أيضاً-، فلو راجعت تفسير الزمخشري، فإنَّ أدلته كلُّها من كتب السُّنَّة، قد يخرج من كتب فرعية أو من مصادر هي مظانُّ للضعيف أو الموضوع؛ لأنه ليس من أهل الحديث، لكنَّه يعتمد ويُعوَّل على كتب أهل السُّنَّة.

«فيقال لهم: الذين نقلوا عن النبي ﷺ الوُضوء قولاً وفعلاً، والذين تعلَّموا الوُضوء منه، وتوضَّؤوا على عهده وهو يراهم، ويُقرُّهم، ونقلوه إلى من بعدهم أكثر عدداً من الذين نقلوا لفظ هذه الآية».

قد يقفُ البعض عند هذا الكلام ويستشكُّله، أعني: القول بأنَّ الصحابة الذين رأوا وُضوء النبي ﷺ، وتوضَّؤوا أمامه وأقرَّهم ﷺ على وضوئهم، ثمَّ نقلوه إلى من بعدهم، وفيه غسلُ الرَّجلين، والمسح على الخفين، أنَّهُ هؤلاء أكثر عدداً من الذين نقلوا لفظ هذه الآية، وقد يفهم البعض من مثل هذا الكلام التقليل من مسألة ثبوت القرآن بالقطعيِّ، لكن ليس هذا مرادُّ الشارح.

بل مراده: أنَّ المسلمين ليس فيهم من لا يتوضَّأ؛ بل كلُّهم يتوضَّؤون، لكن فيهم عوام لم يقرؤوا القرآن، فلا يدخلون في نقل هذه الآية، والتواترُ يثبت بما يُورثُ العلم وإن كان عدد الناقلين أقلَّ، وبعض المسائل العمليَّة التي توارثها المسلمون قاطبةً، لا شكَّ أنَّ عددهم فيها أكثر من عدد من يثبت بهم التواتر.

ولا نستطيع القول بأنَّ نصفَ الصحابة كانوا قُرَّاء؛ فإنَّ القرآن نزل عليهم وهم قوم أميون، فتعلَّموه شيئاً فشيئاً، ونُقِل القرآن إلينا نقلاً متواتراً لا يسوغُ خلافه، ولو في حرفٍ أو نقطةٍ منه، وهذا لا يتردَّد فيه مسلم، فالقرآن مصونٌ محفوظٌ، تكفَّل الله بحفظه، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: 9]، ومن رأى غير هذا

فاعتقد أن القرآن حصل فيه زيادةٌ أو نقصانٌ، خرَج من الملة، وهذه الطائفة الضالة الذين أشار إليهم الشارح رحمته يُنازعوننا في هذا، ويقولون: إنَّ القرآن الذي بين أيديكم ناقصٌ، نسأل الله السلامة والعافية.

«فإنَّ جميعَ المسلمين كانوا يتوضَّؤون على عهدِه صلى الله عليه وسلم، ولم يتعلَّموا الوُضوء إلا منه؛ فإنَّ هذا العمل لم يكن معهودًا عندهم في الجاهليَّة، وهم قد رأوه يتوضَّأ ما لا يُحصي عدده إلا الله تعالى، ونقلوا عنه ذكر غسلِ الرَّجلين فيما شاء الله من الحديث، حتَّى نقلوا عنه من غير وجهٍ في كُتب الصَّحيح وغيرِها أنَّه قال: «ويلٌ للأعقابِ وبُطونِ الأقدامِ من النَّارِ» لفظٌ: «ويلٌ للأعقابِ من النَّارِ» ثابتٌ في الصَّحيحين وغيرهما^(١)، أمَّا لفظٌ: «وبُطونِ الأقدامِ» فليس في الصَّحيحين، لكنَّه صحيحٌ مخرَّجٌ في المسنَدِ وغيره^(٢).

«مع أنَّ الفرضَ إذا كان مسحَ ظاهرِ القدمِ»، كما تقول الروافض؛ حيثُ يرون الاكتفاء بمسحِ ظاهرِ القدمِ إلى العظمِ الناتئِ فوق القدمِ عند معقدِ الشراكِ الذي يسمونه الكعب. فإذا كان هذا هو الأصل، والسنة، والثابت عنه صلى الله عليه وسلم، فكيف نغسل باطن القدم، وكيف يتوعَّد على ترك غسلِ العقبِ؟!

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم، (٦٠)، ومسلم كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكماهما، (٢٤١)، وأبو داود، (٩٧)، والنسائي، (١١١)، وابن ماجه، (٤٥٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وجاء من حديث أبي هريرة، وعائشة رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أحمد، (١٧٨٩٢)، والطحاوي، (١٩٥)، وابن خزيمة، (١٦٣)، والدارقطني، (٣١٦)، والحاكم، (٥٨٤)، والبيهقي، (٣٢٦)، والضياء المقدسي، (٢٠١)، من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي رضي الله عنه، قال ابن عبد البر في التمهيد، ٢٤/٢٤٧: «أصح حديث في هذا الباب من جهة الإسناد - حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح، ولم يخرجوا ذكر بطون الأقدام»، وقال القرطبي في تفسيره، ٦/٩٤: «ثابت»، وقال الذهبي في السير، ١٠/٦١٥: «هذا حديث صالح الإسناد، من العوالي».

«مع أنَّ الفَرْضَ إذا كان مسحُ ظاهر القدم كان غَسْلُ الجَمِيعِ كُلفَةً لا تدعو إليها الطَّبَاعُ، كما تدعو الطَّبَاعُ إلى طلب الرِّياسة والمال، فلو جاز الطَّعْنُ في تواتر صِفَةِ الوُضوءِ؛ لكانَ في نقل آيَةِ الوُضوءِ أَقربَ إلى الجواز»؛ لأنَّ الذين نقلوا الوُضوءَ من قوله وفعله ﷺ - كما تقدّم في كلام الشارح - أكثر من الذين نقلوا لفظ الآية، وشواهد الأحوال في واقع الناس تدلُّ على هذا، فالناظرُ في أحوال الناس في العهد الماضي القريب قبل كثرة العلم وانتشار التعليم ومقدرة عامّة الناس على القراءة، يجدُ في البيت الواحد قارئاً واحداً، لكن كلُّ أفراد البيت يتوضَّؤون، لا يوجد فيهم من لا يتوضأ.

«وإذا قالوا: لفظُ الآية ثبت بالتواتر الذي لا يمكنُ فيه الكذبُ ولا الخطأُ، فثبوتُ التواتر في نقل الوُضوءِ عنه أولى وأكمل»؛ لأنَّ نقلته أكثر كما تقدّم.

«ولفظُ الآية لا يُخالفُ ما تواتر من السُّنَّةِ؛ فإنَّ المسحَ كما يُطلق ويُراد به الإِصابة، كذلك يُطلق ويرادُ به الإِسالة، كما تقول العربُ: تمسَّحتُ للصلاة» يعني توضَّأتُ، والوضوء لا يكفي فيه المسحُ بالاتِّفاق.

«وفي الآية ما يدلُّ على أنَّه لم يُردْ بمسحِ الرَّجلين المسحَ الذي هو قَسِيمُ الغَسْلِ؛ بل المسحَ الذي الغَسْلُ قَسَمٌ منه، فإنَّه قال إلى الكعبيين، ولم يقل: إلى الكعابِ، كما قال: إلى المرافِقِ»؛ لأنَّ لفظَ التَّثنية نصٌّ في التَّثنية لا يحتملُ غيرها، ولا يؤوّل إلى المجاز، فلا ينصرفُ لا إلى المفرد ولا إلى الجمع، بينما لفظُ المفرد، والجمع يحتملُ كلَّ واحدٍ منهما الإفرادَ والجمعَ، فالمفردُ قد يُراد به الجنسُ، والجمعُ قد يُرادُ به الواحدُ كما هو معلوم^(١)، والجمعُ المضافُ إلى التَّثنية يكتسبُ التَّثنية من المضاف إليه.

(١) كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١]، فالمخاطب بذلك محمد ﷺ. ينظر: الحجة

في القراءات السبعة، (١٥٠)، شرح ديوان الحماسة للتبريزي، ١/ ٧٩.

قال تعالى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وقال: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ المرافق جمع لكن يصدق على الواحد، والواحد يصدق على الجمع حسب السياق، بخلاف التثنية، فإنها نص.

«فدل على أنه ليس في كل رجل كعب واحد، كما في كل يد مرفق واحد؛ بل في كل رجل كعبان، فيكون تعالى قد أمر بالمسح إلى العظمين الثنتين وهذا هو الغسل» ومن باب تذكر الشيء بما ذكر، إذا قال الداعي: «اللهم اغفر لنا ولوالدينا» بكسر الدال بصيغة الجمع، أو قال: «لوالدينا» بفتح الدال بالتثنية، أيهما أدق في شمول اللفظ للأُمَّ: التثنية أو الجمع؟ التثنية بلا شك.

والأصل الحمل على الحقيقة، فالمفرد يدل على المفرد، والجمع على الجمع، لكن العرب تؤكد فعل الواحد فتجعله بلفظ الجميع؛ ليكون أثبت وأوكد، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ فقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ خرج مخرج الجميع، والمنزل هو الله، هكذا قال الإمام البخاري في الصحيح^(١).

وورد عن النبي ﷺ قوله: «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء»، وجاء في لفظ آخر، وهو في الصحيح: «ليس على عاتقيه منه شيء»^(٢) فاللفظ الأول يحتمل الواحد، لكنه مفرد مضاف فيعم، واللفظ الثاني يبين المراد من الرواية الأخرى.

(١) ينظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب «إنا أنزلناه»، ١٧٥/٦.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه، (٣٥٩)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه، (٥١٦)، وأبو داود، (٦٢٦)، والنسائي، (٧٦٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أما لفظ: «ليس على عاتقه منه شيء» بالإفراد؛ فأخرج النسائي، كتاب القبلة، صلاة الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء، (٧٦٩)، وأحمد، (٩٩٨٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه -أيضا-.

«فإنَّ منْ يمسحُ المسحَ الخاصَّ يجعلُ المسحَ لظهور القدمين، وجعلُ الكعبين في الآية غايةً يرُدُّ قولهم، فدعواهم أنَّ الفرض مسحُ الرَّجلين إلى الكعبين اللذين هما مجتمعُ السَّاقِ والقدم عند معقِد الشُّركِ مردودٌ بالكتابِ والسُّنة.

وفي الآية قراءتان مشهورتان: النَّصبُ والخفضُ، وتوجيهُ إعرابهما مبسوطٌ في موضعه، وقراءة النَّصبِ نصٌّ في وجوب الغسل؛ لأنَّ الرَّجلين عطفنا على المرفقين في قراءة النَّصب، لكن الذي هو محل الكلام قراءةُ الخفض.

«لأنَّ العطف على المحلِّ إنَّما يكون إذا كان المعنى واحداً كقوله:

..... فلسنا بالجبال ولا الحديد^(١)

يريدُ الشارح أنَّ الباء في (بالجبال) زائدة، فعطف (الحديد) على محل الجبال فُنصب؛ لأنَّه إذا أزيلت الباء كان محل الكلمة النَّصب^(٢)، لكن هناك نزاعٌ في ثبوت «الحديد»، فالقافية مكسورة: «ولا الحديد»؛ ولذا انتقدوا سيبويه في قوله هذا^(٣).

«وليس معنى: «مسحتُ برأسي ورجلي» هو معنى: «مسحتُ رأسي ورجلي» إذا أُدخلت الباء اقتضى وجود ممسوح به، ف (مسحتُ برأسي) غير (مسحت الجدار) أو (مسحت رأس اليتيم) أو (مسحت رأسي)، فهذا الذي خلا من الباء لا يقتضي ممسوحاً به^(٤).

(١) البيت لعقبة الأسيدي، وصدرة: معاويٌّ إننا بشر فأسجح. ينظر: سر صناعة الإعراب، ١/ ١١٤١.
(٢) هكذا أعرب الخليل بن أحمد وابنُ جني وسيبويه وغيرهم. ينظر: الجمل في النحو، (ص: ١٠١)، سر صناعة الإعراب، ١/ ١٤١-١٤٢، الكتاب لسيبويه، ١/ ٦٧.
(٣) قال في العقد الفريد، ٦/ ٢٣٧: «كذا رواه سيبويه على النَّصب، وزعم أن إعرابه على معنى الخبر الذي في «ليس»، وإنما قاله الشاعر على الخفض، والشعر كله مخفوض، فما كان يضطره أن ينصب هذا البيت، ويحتال على إعرابه بهذه الحيلة الضعيفة».
(٤) ينظر: تفسير القرطبي، ٦/ ٨٨.

«بل ذكُرُ الباء يُفيدُ معنىً زائداً على مجرد المسح، وهو إصااقُ شيءٍ من الماء بالرأس، فتعين العطفُ على قوله: «وأيديكم» فالسنة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن؛ فإن الرسول بين للناس لفظ القرآن ومعناه» بيته بقوله وفعله، وكل من نقل الموضوع عنه عليه السلام سواء كان بالقول أو بالفعل أثبت الغسل إلى الكعبين، والتوعد على ترك غسل الأعقاب يدل على ذلك؛ ولذلك لما بحث المسألة الإمام المفسر محمد بن جرير الطبري^(١)، وأفاض في بحثها وذكر المسح ورجحه، أيّد التّرجيح بحديث: «ويل للأعقاب من النار» وذكره من طرق كثيرة جداً، وأراد ابن جرير بالمسح هنا الغسل^(٢)، وهو المعنى الثاني للمسح، فالمسح - كما ذكر الشارح - يُطلق ويراد به الغسل، ويُطلق ويراد به المسح المتعارف عليه.

ومن ينسب إلى الإمام محمد بن جرير الطبري أنه يرى المسح لا الغسل، وأنه موافق في هذا للرافضة؛ فقد أخطأ عليه؛ إذ لم يثبت عنه ذلك، وما يُنسب من هذا لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري فإنه شخص آخر، وليس الإمام المفسر، فقد ذكر صاحب روح المعاني أن المراد به أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري، وهو رافضي^(٣)، لكن الاتفاق في الكنية والاسم والنسب والنسبة أوقع الناس في لبس.

«فإن الرسول بين للناس لفظ القرآن ومعناه كما قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يُقرؤوننا القرآن: عثمان بن عفان» عفان إذا كان من العفة فالألف

(١) هو: أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المؤرخ المفسر، (ت: ٣١٠ هـ)، له مؤلفات، منها: اختلاف الفقهاء، المسترشد في علوم الدين، جزء في الاعتقاد. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، ٢/٢٠١، طبقات الشافعية للسبكي، ٣/١٢٠.

(٢) ينظر: تفسير ابن جرير الطبري، ٨/٢٠٠-٢١٠.

(٣) قال عبد العزيز الكتاني عن هذا: «هو من الروافض، صنف كتباً كثيرة في ضلالتهم». ينظر: السير، ١١/١٧٥.

والنون زائدة، فيكون غير مصروف، وإن كان من العَنَ فالنون أصلية، وحينئذ يكون مصروفاً^(١) «وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا معناها».

وفي ذكر المسح في الرجلين تنبيه على قلة الصب في الرجلين؛ فإن السرف يعتاد فيهما كثيراً، والمسألة معروفة والكلام عليها في كتب الفروع^(٢)؛ لأنها مسألة فرعية، فمحل بسطها كتب الفروع، لكن تذكُر في كتب العقائد؛ لأن الخلاف فيها مع طائفة من المبتدعة الذي يرون المسح عقيدة.

✦ [بقاء الحج والجهاد إلى قيام الساعة]

«قوله: «والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين برهم وفاجرهم إلى قيام الساعة، لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما» يشير الشيخ ﷺ إلى الرد على الرافضة، حيث قالوا: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج الرضا من آل محمد ﷺ، ويُنَادِي منادٍ من السماء: أتبعوه^(٣)، وبطلان هذا القول أظهر من أن يستدل عليه بدليل، وهم شرطوا في الإمام أن يكون معصوماً اشتراطاً بغير دليل».

هذا الإمام المزعوم قد دخل السرداب على حد زعمهم وعمره أقل من عشر سنين، فمتى تعلم العلم، وحفظ النصوص، وصار إماماً - كما يزعمون -؟! ومن

(١) قال الشارح عند حديثه على اسمي «أبان»، و«عنان» في شرحه على مقدمة صحيح مسلم، (ص: ١٦٤): «عنان يترجح منه من الصرف لزيادة الألف والنون فيه؛ لأنه من العفة لا من العَنَ، وأبان ترجح صرفه؛ لأن القول بأخذه من الإبانة بمعنى: القطع - أولي من القول بأخذه من الإباء الذي هو بمعنى: المنع والإنكار، ومثل هذا يُقال في: حسان، إن كان من الحُسن والنون فيه أصلية؛ فهو مصروف، وإن كانت مزيدة من الحس؛ فهو ممنوع من الصرف». وينظر: شرح ابن عقيل، ٣/ ٣٣٨.

(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية، ٤/ ١٧٤.

(٣) ينظر: منهاج السنة النبوية، ١/ ٣١.

علمه؟! لكن إذا سُلبت العقول قال من شاء ما شاء؛ فالذَّكاء إذا لم يحصل معه زكاء صار ضرراً محضاً على صاحبه، اليوم وقد مضى على دخول إمامهم المزعوم إلى السرداب أكثر من ألف ومائتي سنة لا زالوا ينتظرونه، يأتون إلى قرب السرداب وينادونه: اخرج، وليس ثمَّ أحدٌ يرُدُّ عليهم، ويسرِّجون دابَّةً بين كل فينة وأخرى؛ ليركبها إذا خرج.

والزَّكاء المعونة من الله ﷻ، وأنشد بعضهم:

إذا لم يكن عونٌ من الله للفتى فأول ما يقضي عليه اجتهاده^(١)

«بل في صحيح مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «خيارُ أئمتكم الذين تحبُّونهم ويحبُّونكم، وتصلُّون عليهم ويصلُّون عليكم، وشرارُ أئمتكم الذين تُبغضونهم ويُبغضونكم، وتلعنُونهم ويلعنُونكم»، قال: قلنا: يا رسول الله، أفلا نُنابذهم عند ذلك؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصَّلاة، ألا من ولي عليه والٍ فراه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعنَّ يداً من طاعته». الحديث مخرَّج في مسلم وغيره^(٢) وقوله: «ما أقاموا فيكم الصَّلاة» يعني: يسروا أمرها، وعاقبوا على تركها، وجعلوها قائمة بين المسلمين، فالمقصود عدم تعطيلها، وهذه المسألة تقدَّم الكلام فيها، وذكرنا هناك أن أحد الأمرين المسوغين للخروج، هو: ترك الصَّلاة، فإذا تركوا الصَّلاة، فلا طاعة لهم؛ لحديث: «لا، ما صلوا»، وهذان الحديثان يرجع أحدهما إلى الآخر، والثاني منهما دالٌّ على كفر تارك الصَّلاة، وأصرَّح منه حديث: «العهد الذي بيننا وبينهم الصَّلاة، فمن تركها فقد كفر»^(٣)، وحديث: «بين العبد وبين

(١) عزاه الراغب الأصفهاني لعلي بن أبي طالب. محاضرات الأدباء، ١/ ٥٣٢.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، (٣٢٦)، من حديث عوف بن مالك ﷺ.

(٣) تقدم تخريجه ٢/ ١٨٤.

الكُفر - أو الشُّرك - ترك الصَّلَاة^(١).

ومع أنَّ هناك خلافا في كون ترك الصَّلَاة كفرا إلا أنَّه جُعِلَ بنصِّ حديث: «لا، ما صلوا» غايةً يسوغُ بعد تحقُّقها الخروج، كما جُعِلَ الكفر البواح غايةً بنصِّ حديث: «إلا أن تروا كُفْرًا بواحا عندكم من الله فيه برهان».

«وقد تقدَّم بعضُ نظائر هذا الحديث في الإمامة، ولم يُقل: إنَّ الإمام يجبُ أن يكون معصومًا، والرافضةُ أخسرُ النَّاسِ صفةً في هذه المسألة؛ لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المعذوم الذي لم ينفعهم في دينٍ ولا دُنْيَا، فإنهم يدعون أنَّ الإمام المنتظرَ محمَّدَ بن الحسن العسكري الذي دخل السَّرْدَابَ في زعمهم سنة ستين ومائتين أو قريبًا من ذلك بسامراء، وقد يُقيمون هناك دابَّةً: إمَّا بغلة وإمَّا فرسًا ليركبها إذا خرج، ويُقيمون هناك في أوقات عَيْنِها لمن يُنادي عليه بالخروج: «يا مولانا اخرج، يا مولانا اخرج»، ويُشهِرون السِّلَاح، ولا أحد هناك يُقاتلهم، إلى غير ذلك من الأمور التي يضحكُ عليهم فيها العُقلاء^(٢).

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، (٨٢)، وأبو داود، (٤٦٧٨)، والترمذي، (٢٦١٩، ٢٦٢٠)، وابن ماجه، (١٠٧٨)، وأحمد، (١٤٩٧٩، ١٥١٨٣)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ولفظه عند أبي داود، وابن ماجه: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) ينظر: جامع الرسال لابن تيمية، ١/٢٦٣. قال شيخ الإسلام: «ثم القائلون بأن الحسن العسكري «إمام منصوب عليه معصوم، تفرقوا في الإمامة بعده تفرقا كثيرا مشهورا في كتب المقالات، منهم الإثنا عشرية الذين يقولون بأن الإمامة انتقلت بالنص من واحد إلى واحد إلى المنتظر محمد بن الحسن، الذي يزعمون أنه دخل سرداب سامراء سنة ستين ومائتين، وهو طفل له ستان أو ثلاث، وأكثر ما قيل: خمس، ويزعمون مع ذلك أنه إمام معصوم يعلم كل شيء من أمر الدين، ويجب الإيمان به على كل أحد، ولا يصح إيمان أحد إلا بالإيمان به، ومع هذا فله اليوم أكثر من أربعمئة وأربعين سنة، لم يعرف له عين ولا أثر، ولا سمع له أحد بما يعتمد عليه من الخبر. وأهل المعرفة بالنسب يقولون: إنَّ الحسن بن علي العسكري والدُّه لم يكن له نسل ولا عقب، وأتفق العُقلاء على أنه لم يدخل السرداب أحد، وأجمع أهل العلم بالشرعية على ما دلَّ عليه =

وقوله: «مع أولي الأمر برهم وفاجرهم»؛ لأن الحج والجهاد فرضان يتعلقان بالسفر، فلا بد من سائس يسوس الناس فيهما، ويقاوم العدو، وهذا المعنى كما يحصل بالإمام البر يحصل بالإمام الفاجر».

✦ [الإيمان بالكتابة والحافظين من الملائكة]

«قوله: «ونؤمن بالكرام الكاتبين، فإن الله قد جعلهم علينا حافظين».

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَاتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَعْمَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١٠-١٢].

وقال تعالى: ﴿إِذْ بَلَغْتُمُ الْمَلَائِكَةَ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ

عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق: ١٧-١٨].

وقال تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْن يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴿١٨﴾﴾ [الرعد: ١٨].

وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ۗ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾

[الزخرف: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ۗ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٩﴾﴾

[الجاثية: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿إِن رُّسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يونس: ٢١].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يتعاقبون^(١) فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر، فيصعد إليهم الذين كانوا فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهم يصلون،

= الكتاب والسنة أن هذا لو كان موجودا؛ لكان من أطفال المسلمين الذين يجب الحجر عليهم في أنفسهم وأمورهم حتى يبلغ ويؤنس منه الرشد».

(١) أي: يتداولون، يجيء بعضهم إثر بعض. ينظر: مطالع الأنوار، ٣٠/٥.

وفارقناهم وهُم يصلُّون»^(١).

الحديثُ في الصَّحيحين وقد تقدَّم، وقوله: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ» هذا يستدلُّ به من يرى صحة اللغة المنسوبة إلى البراغيث، وأنَّ بعض قبائل العرب كانوا يقولون: «أكلوني البراغيث»^(٢) وهذه اللُّغة لها أدلتها، ومنها هذا الحديث، لكن الذين لا يرون صحتها ولا إساعتها يقولون: «يتعاقبون فيكم» جملة مستقلة و«ملائكة...» مستأنفة^(٣).

«وفي الحديث الآخر: «إنَّ معكم من لا يفارقكم إلا عند الخلاء وعند الجماع، فاستحيوهم وأكرمُوهم»^(٤).

جاء في التفسير: اثنان عن اليمين وعن الشمال، يكتبان الأعمال، صاحبُ اليمين يكتبُ الحسنات، وصاحبُ الشمال يكتبُ السيئات».

هذا الحديث مخرَّجٌ عند الترمذي رحمته الله، وفيه ضعفٌ.

والاستحياء من الملائكة مطلوبٌ، فليسوا بأقل من الناس شأنًا؛ لئيتجاهل حضورهم، ومعنى «أكرمُوهم»؛ أي: بعدم نظرهم إلى شيء يسوءهم، والمرء لو دعا

(١) تقدَّم تخريجه ٦٥/٢.

(٢) لغة «أكلوني البراغيث» تنسب إلى بني الحارث بن كعب، ويظهر فيها ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم على اسم الجمع، ونحوه قول الله تعالى: «وأسروا النَّجوى الذين ظلموا»، [الأنبياء: ٣]، على أحد المذاهب فيها. ينظر: إكمال المعلم، ٥٩٨/٢، مطالع الأنوار، ٣٠/٥، شرح النووي على مسلم، ٨/٢.

(٣) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ١٩٤/٦.

(٤) أخرجه الترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في الاستتار عند الجماع، (٢٨٠٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقال: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وفي إسناده ليث بن أبي سليم، قال الحافظ في التقريب، (٥٧٢١): «صدوق، اختلط جدا، ولم يتميز حديثه، فترك»، وله شاهدان من حديث أبي هريرة، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، أخرجهما البيهقي في الشعب، (٧٣٤٤، ٧٣٤٥)، وضعَّهما.

رجلاً ولو كان من أوساط النَّاس، فليس من إكرامه أن يُحْضِرَ عنده شيئاً يسوءه.

«وملكان آخراَنِ يحفظانِه ويحُرِّسانِه: واحدٌ من ورائِه وواحدٌ أمامَه، فهو بين أربعة أملاكٍ بالنَّهار، وأربعةٍ آخرينِ بالليلِ بدلاً، حافظانِ وكتابانِ.

وقال عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: «يحفظونهُ من أمرِ الله»، قال: ملائكةٌ يحفظونهُ من بين يديه ومن خلفِه، فإذا جاء قدرُ الله خلَّوا عنه»^(١).
قدرُ الله نافذٌ، ولا يُردُّ.

«وروى مسلمٌ والإمامُ أحمدٌ عن عبدِ الله قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله: «ما منكم من أحدٍ إلا وقد وُكِّلَ به قرينُهُ من الجنِّ، وقرينُهُ من الملائكة»، قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «وإيَّاي، ولكنْ أعانني اللهُ عليه فأسلمَ، فلا يأمرني إلا بخير»^(٢)، الرواية بفتح الميم من: «فأسلمَ»، ومن رواه: «فأسلمَ» برفع الميم، فقد حرَّفَ لفظَه.

«فأسلمَ» بفتح الميم روايةٌ الأكثر، يعني: أنه دخلَ الإسلامَ، فلا يأمرني إلا بخير، ورجَّحَ الخطابيُّ - وهو إمامٌ في اللُّغة والحديثِ - رواية: «فأسلمَ»؛ أي: أسلمُ من شرِّه^(٣)، فهما روايتان، ولا شك أن الأصحَّ روايةٌ الأكثر: «فأسلمَ» كما أشار إليه المؤلف، وهو منقول من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله^(٤).

ولا يردُّ على الرواية الأولى إشكالٌ كونه أسلمَ؛ إذ إنَّه قرينٌ، وليس شيطاناً،

(١) أخرجه الطبري في تفسيره، برقم (٢٠٢١٦، ٢٠٢١٧)، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وحسَّن ابن حجر هذا الأثر في الفتح، ٣٧٢/٨.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة، والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس، وأن مع كل إنسان قريناً، (٢٨١٤)، وأحمد، (٣٦٤٨)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) ينظر: إصلاح غلط المحدثين، (ص: ٥٩)، غريب الحديث للخطابي، ٢٥٣/٣.

(٤) ينظر: منهاج السنة النبوية، ٢٧١/٨.

ومعروفٌ أنَّ الشيطان لا يُسلم، وذكر الشارح لها معنى آخر قال:

«ومعنى فأسلمَ؛ أي: فاستسلمَ، وانقاد لي، في أصحَّ القولين» قوله: «في أصحَّ القولين» يدلُّ على أنَّ التفسير الثاني معتبرٌ وليس بباطل، وعلى تفسير (أسلمَ) بالاستسلام يكون هذا الإسلامُ إسلامًا لغويًّا؛ لأنَّ الإسلام في الأصل هو الاستسلام.

«ولهذا قال: «فلا يأمرني إلا بخير» ومن قال: إنَّ الشيطان صار مؤمنًا، فقد حرَّف معناه؛ فإنَّ الشيطان لا يكون مؤمنًا» الشيطان مقضيُّ عليه أنه لا يُسلم، لكن الجنَّ منهم المؤمنون ومنهم الكفار.

قال الشيخُ أحمد شاكر رحمته الله: «والخلافُ في ضبط الميم من «فأسلم» خلافٌ قديمٌ، والراجحُ فيها الفتحُ كما قال الشَّارح، ولكن المعنى الذي رجَّحه غيرُ راجح، فقال القاضي عياض في «مشارك الأنوار»: «رويناه بالصِّمِّ والفتح، فمن ضمَّ ردَّ ذلك إلى النبي ﷺ؛ أي: فأنا أسلمُ منه^(١)، ومن فتح، ردَّه إلى القرين؛ أي: «أسلم»، من الإسلام، وقد روي في غير هذه الأمهات: «فاستسلم»^(٢) يريد بالأمهات الموطأ والصحيحين التي بنى عليها كتابه، وإن كان هذا الحديث لم يروه مالك ولا البخاري.

وقال النووي في «شرح مسلم»: «هُما روايتان مشهورتان، واختلفوا في الأرجح منهما، فقال الخطابي: المختارُ الرَّفْعُ، ورجح القاضي عياض الفتح، وأما الحافظ ابن حبان فإنه روى الحديث في صحيحه، وجزم برواية فتح الميم». انتهى كلام الشيخ أحمد شاكر^(٣).

(١) يعني: يكون المراد بـ (أنا): النبي ﷺ، وأنه يسلم من شرِّه.

(٢) ينظر: مشارق الأنوار، ٢/ ٢١٨.

(٣) تعليق الشيخ أحمد شاكر على شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، ٢/ ٤٤٨.

«ومعنى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ قيل: حفظُهُم له من أمر الله؛ أي: الله أمرهم بذلك، يشهدُ لذلك قراءةٌ من قرأ: يحفظونه بأمر الله^(١).

ثمَّ قد ثبتَ بالنُّصوص المذكورة أنَّ الملائكة تكتُبُ القول والفعل وكذلك النِّيَّة؛ لأنها فعلُ القلبِ، فدخلت في عُموم: ﴿يَعْمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾، ويشهدُ لذلك قوله ﷺ: «قال الله ﷻ: إذا همَّ عبدي بسيئةٍ؛ فلا تكتبوها عليه، فإنَّ عملها؛ فاكتبوها عليه سيئةً، وإذا همَّ عبدي بحسنةٍ، فلم يعملها؛ فاكتبوها له حسنةً، فإنَّ عملها؛ فاكتبوها عشرًا»^(٢).

هذا دليلٌ على أنَّهم يعلمون ما تهم به القلوب، لكنَّه ليس من من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله ﷻ؛ بل هو الذي أطلعهم على هذا.

«وقال رسولُ الله ﷺ: «قالت الملائكةُ: ذاك عبدك، يريدُ أن يعملَ سيئةً وهو أبصر به، فقال: ارفبوه؛ فإنَّ عملها؛ فاكتبوها بمثلها، وإن تركها؛ فاكتبوها له حسنةً، إنَّما تركها من جرَّائي» يعني: من أجلي «خرَّجاهما في الصَّحيحين، واللفظُ لمسلم»^(٣).

(١) هذه قراءة علي بن أبي طالب وابن عباس ؓ وعكرمة، وزيد بن علي، وجعفر بن محمد. ينظر:

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ١/ ٣٥٥.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، (٤٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت، وإذا هم بسيئة لم تكتب، (١٢٨)، والترمذي، (٣٠٧٣)، من حديث أبي هريرة ؓ، وجاء من حديث ابن عباس، وأنس بن مالك، وأبي ذر الغفاري، وغيرهم ؓ.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، (٤٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت، وإذا هم بسيئة لم تكتب، (١٢٩)، والترمذي، (٨٢٠٣)، من حديث أبي هريرة ؓ.

[الإيمان بملك الموت]

«قوله: «وَنُؤْمِنُ بِمَلِكِ الْمَوْتِ الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ».

قال تعالى: ﴿قُلْ يَنفِقَكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة: ١١]، ولا تعارض هذه الآية قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفِرُّونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فِيمِمْسِكٍ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأَخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢]؛ لأنَّ ملك الموت يتولَّى قبضها واستخراجها، ثمَّ يأخذها منه ملائكة الرحمة أو ملائكة العذاب ويتولَّونها بعده، كلُّ ذلك بإذن الله وقضائه وقدره وحكمه، فصحت إضافة التوفيِّ إلى كلِّ بحسبه.

الذي يتوفَّى حقيقةً هو الله ﷻ، فهو المحيي، وهو المُميت، ويكلُّ ذلك إلى ملك الموت الذي يتولَّى إخراج الروح من البدن، ثمَّ بعد ذلك يُسلِّم هذه الروح إلى ملائكة الرحمة إن كان مؤمناً، أو إلى ملائكة العذاب إن كان غير ذلك^(١).

(١) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا حضر المؤمن؛ أتته ملائكة الرحمة بحريرة بيضاء، فيقولون: اخرجي راضية مرضيا عنك إلى روح الله، وريحان، ورب غير غضبان، فتخرج كأطيب ريح المسك، حتى أنه ليناوله بعضهم بعضا، حتى يأتون به باب السماء فيقولون: ما أطيب هذه الريح التي جاءتكم من الأرض، فيأتون به أرواح المؤمنين، فلهم أشد فرحا به من أحدكم بغائبه يقدم عليه، فيسألونه: ماذا فعل فلان؟ ماذا فعل فلان؟ فيقولون: دعوه فإنه كان في غم الدنيا، فإذا قال: أما أتاكم؟ قالوا: ذهب به إلى أمه الهاوية، وإن الكافر إذا احتضر أتته ملائكة العذاب بمسح فيقولون: اخرجي ساخطة مسخوطة عليك إلى عذاب الله صلى الله عليه وسلم، فتخرج كأنتن ريح جيفة، حتى يأتون به باب الأرض، فيقولون: ما أنتن هذه الريح حتى يأتون به أرواح الكفار» أخرجه النسائي، كتاب الجنائز، باب ما يلقي به المؤمن من الكرامة عند خروج نفسه، (١٨٣٣)، وابن ماجه، أبواب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له، (٤٢٦٢)، وأحمد، (٨٨٩٠، ٢٥٧٣٠)، وابن حبان، (٣٠١٣)، والحاكم، (١٣٠٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ للنسائي.

والنسبة إلى الله تارةً، وإلى الملائكة تارةً، وإلى ملك الموت تارة لا تنافي بينها على ما ذكره المؤلف، وهو واضح والله الحمد، فهي نسب صحيحة حقيقية، لكن الأمر كله لله وبإيد الله، وهو المحيي والمميت.

ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ يَنفُوكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١] نسب التوفي إلى ملك الموت؛ لأنه هو الذي يتولى إخراج الروح من البدن. ونُسب في قوله تعالى: ﴿تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، إلى الملائكة؛ لأنهم يستلمون الروح من ملك الموت، ونُسب في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، إلى الله تعالى؛ لأنه المتوفي حقيقة.

ووردت أخبار فيها أن اسم ملك الموت عزرائيل، ولكن هذه الأخبار لا تثبت^(١)، وإلا كان من المناسب ذكر اسمه.

✦ [حقيقة النفس والروح]

«وقد اختلف في حقيقة النفس ما هي؟ وهل هي جزء من أجزاء البدن أو عرض من أعراضه، أو جسم مساكن له مودع فيه؟ أو جوهر مجرد؟ وهل هي الروح أو غيرها؟

وهل الأمارة واللوامة والمطمئنة نفس واحدة أم هي ثلاثة أنفس؟ وهل تموت الروح؟ أو الموت للبدن وحده؟ وهذه المسألة تحتمل مجلداً، ولكن أشير إلى الكلام عليها مختصراً - إن شاء الله تعالى -».

وقد أفرد ابن القيم رحمته هذه المسألة في مجلد أسماه «الروح»، وفيه أشياء قد يلاحظها عليه بعض أهل العلم، ويوافقها عليها كثير من أهل العلم، وعلى كل حال

(١) قال ابن كثير: «وأما ملك الموت؛ فليس بمصرح باسمه في القرآن، ولا في الأحاديث الصحاح، وقد جاء تسميته في بعض الآثار بعزرائيل، والله أعلم». البداية والنهاية، ١/ ٤٩.

هي محلُّ نظيرٍ واجتهادٍ، وليس بالمعصوم، وقد قال بعضهم: إنَّ هذا الكتاب من أوائل مصنَّفاتِه، والمقصود أنَّه في الجُملة كتاب نافعٌ لا نظير له في بابه، لكن قد لا تُسلَّم له بعض القصص والحكايات التي ذكرها عن الأرواح.

❖ [نفي قَدَمِ الرُّوح]

«فَقِيلَ: الرُّوحُ قَدِيمَةٌ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الرُّسُلُ عَلَيَّ أَنَّهَا مَحْدَثَةٌ مَخْلُوقَةٌ مَصْنُوعَةٌ مَرْبُوبَةٌ مَدْبَرَةٌ» يعني: غير قديمة، ومرادهم بالقديم الذي لا أوَّل له، غير متسلسل، يعني لا ينتهي.

«وهذا معلومٌ بالضرورة من دينهم أنَّ العالمَ محدثٌ، ومضَى على هذا الصَّحابة والتابعون» وهذا فرع عن مسألة: تسلسل الحوادث في الماضي وفي المستقبل، ففي الماضي يمنعه جمهورُ أهل العلم، وأما التسلسل في المستقبل؛ فمحلُّ خلافٍ، لكنه موجود^(١)، فالروح سيأتي الخلاف في كونها تفتنى أو لا تفتنى؟ وهي من جملة ثمانية أشياء قالوا: إنها لا تفتنى، فلا مانع من تسلسلها في المستقبل، كالجنة والنار:

ثمانية حكم البقاء يعمها من الخلق والباقون في حيز العدم
هي العرش والكرسي نارٌ وجنةٌ وعجب وأرواحٌ كذا اللوح والقلم^(٢)

«حتَّى نبغت نابعة مَمَّنْ قَصُرَ فِهُمُ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ فَرَعَمَ أَنَّهَا قَدِيمَةٌ، وَاحْتَجَّ

(١) قال ابن أبي العز تعليقاً على كلام الطحاوي، ١/ ١٠٩: «ظاهر كلام الشيخ رحمته أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي، ويأتي في كلامه ما يدل على أنه لا يمنعه في المستقبل، وهو قوله: «والجنة والنار مخلوقتان لا تفتيان أبداً ولا تبيدان، وهذا مذهب الجمهور كما تقدم».

(٢) ينظر: فتح البيان لصديق حسن خان، ١٠/ ١٦٠، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، ١/ ٩٦، فقد نسبها إلى السيوطي.

بأنها من أمر الله، وأمره غير مخلوق، وبأن الله أضافها إليه بقوله: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]. فتكون قديمة كقدم الله، هذا تعبيرهم، والله ﷻ هو الأوَّل فليس قبله شيء^(١).

«وبقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، كما أضاف إليه علمه وقدرته وسمعَه وبصره ويده، وتوقَّف آخرون.

واتفق أهل السنَّة والجماعة على أنها مخلوقة، وممن نقل الإجماع على ذلك محمد بن نصر المروزي وابن قتيبة وغيرهما، ومن الأدلة على أنَّ الرُّوح مخلوقة، قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، فهذا عامٌّ لا تخصيص فيه بوجه ما، ولا يدخل في ذلك صفاتُ الله تعالى؛ فإنَّها داخلَةٌ في مسمَّى اسمه، فاللهُ تعالى هو الإلهُ الموصوفُ بصفات الكمال، فعلمه وقدرته وحياته وسمعُه وبصره وجميع صفاته داخلٌ في مسمَّى اسمه، فهو سبحانه بذاته وصفاته الخالق، وما سواه مخلوق، ومعلومٌ قطعاً أنَّ الرُّوح ليست هي الله ولا صفةً من صفاته».

صفات الباري ﷻ هي من ذاته، وجُودها مع وجوده، ليست حادثة، ولا نهاية لها، وليس قبل الله بأسمائه وصفاته وأفعاله ﷻ شيءٌ سبقه إلى الوجود، ولا يورد على هذا بصفات المخلوقين، فلا يُقال مثلاً: إنَّ العلم يطرأ يتجدد، وإنَّ الإنسان قد لا يكون لديه علم ثم تحدث له صفة العلم وتطرأ عليه فتكون حادثة متجددة بعد أن لم تكن؛ لأنَّ هذا في حقِّ المخلوق، ولا يردُّ في حقِّ الله الخالق ﷻ؛ لذا قالوا: إنَّ الله ﷻ يُوصَف بالعلم ولا يوصَف بالمعرفة؛ لأنَّ المعرفة - كما قالوا - تستلزم

(١) إشارة إلى حديث أبي هريرة ﷺ المرفوع في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾، [الحديد: ٣]: «أنت الأوَّل فليس قبلك شيء، وأنت الآخِر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء». تقدم تخريجه.

سبق الجهل^(١)، أما صفات الله، ومنها صفة العلم؛ فقديمه بقدمه، وموجودة مع وجوده، فليست كصفات المخلوق الطارئة، حيث يحدث له العلم بعد جهله، وتحدث له القوَّة بعد ضعفه، وهكذا، فالخالق ﷻ كاملٌ في أسمائه وفي صفاته وفي أفعاله، ليس كمثل شيء.

«ومعلومٌ قطعاً أنَّ الرُّوحَ ليستُ هي اللهُ، ولا صفةً من صفاته، وإنَّما هي من مصنوعاتِه، ومنها قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنِى عَلَى الْإِنْسَنِ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ [الإنسان:١]» والإنسانُ كما يُطلق على البدن يطلق على الروح -أيضاً-، فهو بجسده وروحه لم يكن شيئاً مذكوراً، فهو مخلوق محدث بروحه وجسده.

«وقوله تعالى لذكرياً: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ [مريم:٩]، والإنسانُ اسمٌ لروحه وجسده، والخطابُ لذكرياً لروحه وبدنه، والرُّوحُ تُوصفُ بالوفاة والقبض والإمساك والإرسال، وهذا شأنُ المخلوقِ المحدثِ.»

الروح توصف بالوفاة كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾ [الزمر:٤٢]، فالمراد بالنفس هنا الروح، وتوصف -أيضاً- بالقبض؛ لأنَّ الروح إذا قبضت تبعها البصرُ، وهي -أيضاً- تمسك وترسل، كما ورد عن النبي ﷺ في ذكر النوم: «باسمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنِي، وبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمَسَكَ نَفْسِي؛ فَارْحَمْهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا؛ فَاحْفَظْهَا بما تحفظُ به عبادُكَ الصالحين»^(٢).

(١) ينظر: شرح مختصر الروضة للطوفي، ١/ ١٧٤، التخبير شرح التحرير، ١/ ٢٤٣ - ٢٤٧، نهاية السؤل

شرح منهاج الأصول للإسنوي، ١/ ٨، غمز عيون البصائر للحسيني، ١/ ٣٣.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب التعوذ والقراءة عند المنام، (٦٣٢٠)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، (٢٧١٤)، وأبو داود، (٥٠٥٠)، والترمذي، (٣٤٠١)، وابن ماجه، (٣٨٧٤)، من حديث أبي هريرة ؓ، وجاء من حديث جابر، وعائشة. ؓ.

«وَأَمَّا احتِجَابُهُمْ بقوله: ﴿مِنْ أَمْرِي﴾ [الإسراء: ٨٥]؛ فليس المرادُ هنا بالأمرِ الطَّلَبُ؛ بل المرادُ به المأمورُ، والمصدرُ يُذَكَّرُ ويُرادُ به اسمُ المفعولِ، وهذا معلومٌ مشهورٌ» كالخَلْقِ يُرادُ به المخلوق.

هم جعلوا الروح قديمة؛ لأنَّها - حسب قولهم - أمرٌ من أمر الله، كسائر أوامره القديمة، نقول لهم: الأمرُ كما يطلق على صيغة الطلب: (افعل، افعلا) التي يأمر بها الله ﷻ عباده أن يفعلوا كذا، يُطلق - أيضاً - على المأمور، وهو المقصود في قوله: ﴿مِنْ أَمْرِي﴾، كالخلق يُطلق ويرادُ به المخلوق.

«وَأَمَّا استدلالُهم بإضافتها إليه بقوله: ﴿مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]؛ فينبغي أن يُعلم أن المضاف إلى الله تعالى نوعان: صفاتٌ لا تقوم بأنفسها؛ أي: لا تستقلُّ بنفسها في وجودها «كالعلم والقدرة والكلام والسَّمع والبصر، فهذه إضافةٌ صفةٍ إلى الموصوف، فعلمه وكلامه وقدرته وحياته صفاتٌ له، وكذا وجهه ويده سبحانه».

«والثاني: إضافةُ أعيانٍ منفصلةٍ عنه، كالبيتِ والنَّاقةِ والعبدِ والرَّسولِ والروح، فهذه إضافةٌ مخلوقٍ إلى خالقه، لكنَّها إضافةٌ تقتضي تخصيصاً وتشريفاً يتميَّز بها المضافُ عن غيره» يعني: أن هذه الأعيان أضافها الله تعالى إلى نفسه تشريفاً لها.

«واختُلف في الرُّوح، هل هي مخلوقةٌ قبل الجسد أم بعده؟ وقد تقدَّم عند ذكر الميثاقِ الإشارةُ إلى ذلك^(١)».

❖ [هل الروح جسم أو عرض أو غيرهما؟]

«واختُلف في الرُّوح ما هي؟ فقيل: هي جسم، وقيل: هي عرض» لا شك أن نفخ الروح في المخلوق يكون بعد أن تمر عليه الأطوار، ثم يرسل إليه الملك

(١) ينظر: ٤٢٥/١.

فينفخ فيه^(١)، لكن هل كانت موجودة قبل أن ينفخها الملك فيه، أم لم تكن موجودة؟ تقدّم في مسألة الميثاق حديث: أن الله ﷻ أخرج ذرية آدم من صلبه كالذر^(٢)، وهذا يقتضي أن أرواحهم متقدمة على أبدانهم، لكنها أدخلت في هذا البدن بعد أن تأهل لقبولها بدخوله في الطور الرابع.

«وقيل: لا ندري ما الروح: أجوهرٌ أو عرضٌ؟ وقيل: ليس الروح شيئاً أكثر من اعتدال الطبائع الأربع، وقيل: هي الدم الصافي الخالص من الكدر والعفونات، وقيل: هي الحرارة الغريزية، وهي الحياة».

المراد بالطبائع الأربعة أو الأمزجة الأربعة: الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة^(٣)، فذهب بعضهم إلى كون الروح هي اعتدال هذه الطبائع الأربع، وعليه إذا فقد الإنسان الحرارة بالكلية مثلاً، أو زادت الحرارة عن الحد المطلوب، وقارن ذلك خروج الروح، فهل نقول: إنَّ الروح هي اختلال الطبائع الأربع؟ وهكذا إذا وصل ضغط الإنسان إلى درجة عشرين مثلاً، فهذا في الغالب يموت، فهل مات بسبب خروج روحه، أم أن روحه التي يعبر بها في النصوص هي وصول الحرارة إلى هذه الدرجة أو وصول الضَّغط إلى هذه الدرجة؟ هذا مراد الذين قالوا: إنَّها هي الطبائع الأربع.

(١) تقدم تخريجه، ٢/٢٢٢.

(٢) أخرجه الإمام أحمد، (٢٤٥٥)، والنسائي في الكبرى، (١١١٢٧)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٣٨٨٩)، والحاكم، (٧٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بنعمان - يعني: عرفة -، فأخرج من صلبه كل ذرية ذراها، فشرهم بين يديه كالذر، ثم كلمهم قبلاً» قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَنفَعِكُمْ مَا بِمَآءٍ مَّطْبُورٍ ﴿١٧٣﴾﴾ [الأعراف: ١٧٣]، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأعله ابن كثيره في تفسيره، ٥٠١/٣، بوقفه على ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) ينظر: مختصر في الطب، (ص: ٦١).

لكن الروحَ غيرُ ذلك، والأصلُ ألا يُبَحَثَ فيها أكثر مما جاء في النصوص؛
 فلذلك لما سأل اليهود عن الرُّوح أجابهم النبي ﷺ بقول الله ﷻ: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ
 رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]^(١).

حسم المادّة بهذا الجواب، وهذه من المعجزات الكُبرى، وممّا يدلُّ على
 عظّمة الربِّ ﷻ، وعلى صِغر عقولِ المخلُوقين، وضيقِ علمهم، فهؤلاء المُتكلّمون
 الذين بحثوا بالتفصيلِ والتدقيقِ عن الذّاتِ الإلهيّة، وعن أوصافه وأفعاله ﷻ حتّى
 ضلُّوا بسبب ذلك، يجهلون حقيقة أرواحهم، ومن قواعد شيخ الإسلام ﷻ في
 «التدمرية» في ردّه على أمثال هؤلاء، أن يقول: اسألوا هذا الذي أغرق في بحث ما
 يتعلّق بالله ﷻ، عن أقربِ الأشياءِ إليه، عن رُوحه، هل يستطيع أن يجيب؟!^(٢) كلا،
 لن يستطيع أن يجيب عن رُوحه التي بين جنبيه؛ ولذلك فإنّ القول الفصل فيها، ما
 قاله الله ﷻ: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥].

(١) إشارة إلى حديث ابن مسعود ﷺ حيث قال: «بينا أنا أمشي مع النبي ﷺ في خرب المدينة، وهو
 يتوكأ على عسيب معه، فمر بنفر من اليهود، فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح؟ وقال بعضهم:
 لا تسألوه، لا يجيء فيه شيء تكرهونه، فقال بعضهم: لنسألنه، فقام رجل منهم، فقال يا أبا القاسم،
 ما الروح؟ فسكت، فقلت: إنه يوحى إليه، فقامت، فلما انجلت عنه، قال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ
 الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، قال الأعمش: هكذا في قراءةنا، أخرجه البخاري،
 كتاب العلم، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، (١٢٥)، ومسلم، كتاب صفة القيامة
 والجنة والنار، باب سؤال اليهود النبي ﷺ عن الروح ...، (٢٧٩٤)، والترمذي، (٣١٤١)،
 واللفظ للبخاري.

(٢) قال شيخ الإسلام: «الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة، سمعية بصيرة، تصعد وتنزل،
 وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصفات، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديداتها؛ لأنهم
 لم يشاهدوا لها نظيراً، والشيء إنما تدرك حقيقته إما بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره، فإذا كانت الروح
 متصّفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات، فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته
 مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته، وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدّوه أو يكيّفوه منهم
 عن أن يحدّوا الروح أو يكيّفوها». ينظر: التدمرية، (ص: ٥٦).

«وقيل: هي جوهرٌ بسيطٌ منبثٌ في العالمِ كلِّه من الحيوانِ على جهةِ الأعمالِ له والتدبيرِ، وهي على ما وصفت من الانبساطِ في العالمِ غيرِ منقسمةِ الذاتِ والبُنيةِ، وأنها في كلِّ حيوانِ العالمِ بمعنى واحدٍ لا غير، وقيل: النَّفْسُ» يعني: الرُّوحُ «هي النَّسِيمُ الداخِلُ والخارجُ بالتنفُّسِ، وقيل غيرُ ذلك» على القولِ الأخيرِ النَّفْسُ: هي النَّفْسُ الذي يخرجُ من البدنِ ويرجعُ إليه بالتنفُّسِ؛ لأنَّه إذا انتهى النَّفْسُ انتهت الحياةُ، فالحياةُ مقترنةٌ بالنَّفْسِ، إذن النَّفْسُ والنَّفْسُ شيءٌ واحدٌ.

والإنسانُ ما دام يتنفسُ فإنَّ روحه موجودةٌ، ولا يكون ميتاً في الحقيقة، ولا تقسم أمواله، ولا يتصرف فيها، وقد تعود إليه الحياة، وهذا مجربٌ، وثبت ذلك.

✽ [أقوال الناس في مسمى الإنسان]

«وللناس في مسمى الإنسان» أربعة أقوال: «هل هو الرُّوح فقط؟ أو البدنُ فقط، أو مجموعهما، أو كلُّ منهما؟» المرادُ بالقول الثالث: «أو مجموعهما» يعني: كونهما ممتزجين، فيكون الإنسان مزيجاً من الروح والبدن، والمرادُ بالرابع: «أو كلُّ منهما» أنَّ كلَّ واحدٍ منهما على انفراده يسمى إنساناً من باب الاشتراك اللفظي.

«وهذه الأقوال الأربعة لهم في كلامه»؛ أي: في كلام الله ﷻ «هل هو اللَّفْظُ فقط؟ أو المعنى فقط؟ أو هما أو كلُّ منهما؟» على سبيل الاشتراك اللفظي، «فالاختلاف بينهم في النَّاطِقِ ونُطْقِهِ» والاسم والمسمى وغير ذلك من الأمور التي من هذا القبيل.

«والحق أنَّ الإنسان اسمٌ لهما، وقد يُطلق على أحدهما بقرينة، وكذلك الكلام، والذي يدلُّ عليه الكتاب والسُّنة وإجماع الصَّحابة وأدلة العقل أنَّ النَّفْسُ: جِسْمٌ مخالفٌ بالماهية لهذا الجسم المحسوس» بدليل أنَّها تخرج من البدن، فالنفس لها ماهية وجرمٌ، فهي جِسْمٌ.

«وهو جسمٌ نورانيٌّ علويٌّ خفيفٌ حيٌّ متحرِّكٌ، ينفذُ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سرَّيانَ الماءِ في الوردِ، وسرَّيانَ الدهنِ في الزيتونِ، والنَّارِ في الفحمِ، فما دامت هذه الأعضاء صالحةً لقبولِ الآثارِ الفائضة عليها من هذا الجسمِ اللطيفِ، بقي ذلك اللطيفُ ساريًا في هذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار من الحسِّ والحركة الإرادية، وإذا فسدت هذه بسبب استيلاء الأخلاطِ الغليظة عليها، وخرجت عن قبول تلك الآثار فارق الرُّوحُ البدنَ، وانفصل إلى عالم الأرواح.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]،
ففيها الإخبار بتوفِّيها وإساقها وإرسالها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ففيها بسطُ الملائكة أيديهم لتناولها، ووصفها بالإخراج والخروج، والإخبار بعداها ذلك اليوم، والإخبار عن مجيئها إلى ربها.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠] الآية، ففيها الإخبار بتوفِّي النفس بالليل، وبعثها إلى أجسادها بالنهار، وتوفِّي الملائكة لها عند الموت.

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (٢٧) ﴿أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ (٢٨) ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ (٢٩) ﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٧-٣٠]، ففيها وصفها بالرُّجوع والدُّخول والرِّضا.

وقال ﷺ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصْرُ»^(١) ففيه وصفه بالقبض،

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر، (٩٢٠)، وابن ماجه، (١٤٥٤)، وأحمد، (٢٦٥٤٣)، من حديث أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه، ثم قال: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر»، فضج ناس من أهله، فقال: =

وَأَنَّ الْبَصَرَ يَرَاهُ».

القبض هنا حقيقة، وليس مجازاً عن الوفاة، بدليل أَنَّ البصر يتبع الروح، ولو لم تكن حقيقة ما تبعها بصره.

«وقال ﷺ في حديث بلال: «قبض أرواحكم حين شاء، وردّها عليكم حين شاء»^(١) هذا في حديث النوم عن صلاة الفجر.

«وقال ﷺ: «نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلُقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ»^(٢).

وسياً في الكلام على عذاب القبر أدلة كثيرة، مِنْ خِطَابِ مَلِكِ الْمَوْتِ لَهَا، وَأَنَّهَا تَخْرُجُ تَسِيلٌ كَمَا تَسِيلُ الْقَطْرَةُ مِنْ فِيِّ السَّقَاءِ، وَأَنَّهَا تَصْعَدُ، وَيُوجَدُ مِنْهَا مِنَ الْمُؤْمِنِ كَأَطْيَبِ رِيحٍ، وَمِنَ الْكَافِرِ كَأَنْتَنِ رِيحٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ^(٣)، وَعَلَى ذَلِكَ أَجْمَعَ السَّلْفُ وَدَلَّ الْعَقْلُ، وَلَيْسَ مَعَ مَنْ خَالَفَ سِوَى الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ وَالشُّبْهِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي لَا يِعَارِضُ بِهَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ نُصُوصُ الْوَحْيِ وَالْأَدَلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ».

= «لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون»، ثم قال: «اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين، وافسح له في قبره، ونور له فيه». واللفظ لمسلم.

(١) هذا طرفٌ من حديثٍ أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب الأذان بعد ذهاب الوقت، (٥٩٥)، والنسائي، (٨٤٦)، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه قال: سرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: بعض القوم: لو عرست بنا يا رسول الله، قال: «أخاف أن تناموا عن الصلاة»، قال بلال: أنا أوقظكم، فاضطجعوا... الحديث.

(٢) أخرجه النسائي، كتاب الجنائز، باب أرواح المؤمنين، (٢٠٧٣)، وابن ماجه، أبواب الزهد، باب باب ذكر القبر والبلى، (٤٢٧١)، وأحمد، (١٥٧٧٨)، وابن حبان، (٤٦٥٧)، من طريق عبد الرحمن بن كعب، عن أبيه كعب بن مالك رضي الله عنه، وإسناده صحيح، قال ابن كثير في جامع المسانيد والسنن، (٩٠٣٢): «عظيم الإسناد والمتن»، وصححه ابن حجر في توالي التأسيس، ١/ ٢٠٣، والسيوطي في شرح الصدور، (٣٠٦).

(٣) هذا طرفٌ من حديث طويل في فتنة عذاب القبر عن البراء بن عازب رضي الله عنه، سياً تخريجه.

✽ [اختلاف الناس في مسمى النفس والروح]

«وأما اختلافُ النَّاسِ فِي مُسَمِّي النَّفْسِ وَالرُّوحِ، هل هُما متغايران أو مسمَّاهُما واحدٌ؛ فالتحقيقُ أَنَّ النَّفْسَ تُطْلَقُ عَلَى أُمُورٍ، وَكَذَلِكَ الرُّوحُ، فَيَتَّحَدُ مَدْلُولُهُمَا تَارَةً وَيَخْتَلِفُ تَارَةً»^(١) يعني: تطلق النفس ويراد بها الروح، وتطلق النفس ويراد بها غير الروح، كالدم ونحوه.

«فالنَّفْسُ تُطْلَقُ عَلَى الرُّوحِ، وَلَكِنْ غَالِبٌ مَا تَسَمَّى نَفْسًا إِذَا كَانَتْ مَتَّصِلَةً بِالْبَدَنِ، وَأَمَّا إِذَا أَخَذَتْ مَجْرَدَةً، فَتَسْمِيَةُ الرُّوحِ أَغْلَبُ عَلَيْهَا».

ونسمع في كلام أهل العلم أَنَّهُمْ إِذَا ذَكَرُوا أَحَدًا مِنْهُمْ، قَالُوا: «قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ»؛ أَي: طَهَّرَهَا، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: «قَدَّسَ اللَّهُ نَفْسَهُ»، وَمَعْنَى الْجَمَلَتَيْنِ وَاحِدٌ، وَهِيَ تُقَالُ لِمَنْ مَاتَ؛ أَي: بَعْدَ مَفَارِقَةِ رُوحِهِ لِبَدَنِهِ، وَهَذَا لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ، وَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ.

«وَتُطْلَقُ عَلَى الدَّمِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ لَا يَنْجَسُ الْمَاءُ إِذَا مَاتَ فِيهِ»^(٢)، هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ جَدًّا لَكِنْ إِطْلَاقُ النَّفْسِ عَلَى الدَّمِ مَوْجُودٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ بِهِ الْخَبْرُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الطُّبَاةِ نَفُوسَنَا^(٣)

يعني: دماءنا.

(١) ينظر: الروح لابن القيم، (ص: ٢١٧-٢٢٠).

(٢) ليس له أصل، وإنما هو من كلام الفقهاء، كما قال الشيخ الألباني في تخريج أحاديث شرح الطحاوية، (٥١٩).

(٣) البيت للسموئل، كذا قال العكبري، وذكره أبو العلاء، ولم ينسبه إلى أحد. ينظر: شرح ديوان المتنبي، ٣/ ٢٨٢، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري، (ص: ٦١٧).

«وَالنَّفْسُ: العَيْنُ، يُقال: أصابَتْ فلانًا نَفْسٌ؛ أي: عَيْنٌ»^(١).

وَالنَّفْسُ الذَّاتُ، كقوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وقوله: ﴿وَلَا

نَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ونحو ذلك.

وَأَمَّا الرُّوحُ؛ فلا تُطلقُ على البدن: لا بانفراذه ولا مع النفس، وتُطلقُ الرُّوحُ

على القرآن، وعلى جبريل: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] وهو القرآن

﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وتُطلقُ الرُّوحُ على الهواء المتردّد في بدن الإنسان -أيضًا-.

وَأَمَّا ما يُؤَيِّدُ الله به أوليائه؛ فهي رُوحٌ أخرى، كما قال تعالى: ﴿أُوَلِّيَكَ

كُتُبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وكذلك القوي التي في البدن؛ فإنها تسمى أرواحًا، فيقال: الرُّوحُ الباصِرُ،

والرُّوحُ السَّامِعُ، والرُّوحُ الشَّامُّ» الروح الباصر، يعني: القوة المدركة لما أمامها من

المرئيات، وكذلك السامع والشامُّ.

«وتُطلقُ الرُّوحُ على أخصّ من هذا كلّه، وهو قُوَّةُ المعرفة بالله، والإنابة إليه،

ومحبّته، وانبعاثُ الهِمَّةِ إلى طلبه، وإرادته، ونسبة هذه الرُّوحِ إلى الرُّوحِ كِنِسْبَةِ

الروح إلى البدن» يعني: بها تكونُ الحياة الحقيقية «فللعلم رُوحٌ، وللإحسانِ رُوحٌ،

وللمحبّة رُوحٌ، وللتوكل رُوحٌ، وللصدق رُوحٌ» وهو خلاصة هذه الأشياء.

(١) قاله الجوهري في الصحاح، ٣/ ٩٨٤، وتعقبه ابن القيم بقوله: «ليس كما قال؛ بل النفس ها هنا

الروح، ونسبة الإضافة إلى العين توسع؛ لأنها تكون بواسطة النظر المصيب، والذي أصابه إنما هو

نفس العائن». الروح، (ص: ٢١٧).

«وَالنَّاسُ مُتَفَاوِئُونَ فِي هَذِهِ الْأَرْوَاحِ، فَمِنَ النَّاسِ مَن تَغَلَّبَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَرْوَاحُ فَيَصِيرُ رُوحَانِيًّا، وَمِنْهُمْ مَن يَفْقِدُهَا أَوْ أَكْثَرَهَا فَيَصِيرُ أَرْضِيًّا بَهِيمِيًّا.»

❖ [صفات النفس الثلاث]

«وقد وقع في كلام كثير من الناس أن لابن آدم ثلاثة أنفس: مطمئنة، ولوامة، وأمارة، قالوا: وإن منهم من تغلب عليه هذه، ومنهم من تغلب عليه هذه، كما قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّنَهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، والتحقيق أنها نفس واحدة لها صفات، فهي أمارة بالسوء»^(١).

أي: أن الإنسان يعتره ما يعتره من نوازع الخير والشر، فأحياناً تغلب عليه نوازع الخير، وأحياناً تغلب عليه نوازع الشر، وأحياناً يكون بين بين، يفعل الشر فيندم، ويلوم نفسه على هذا الفعل، وأحياناً لا يفعل إلا الخير، وأحياناً لا يفعل إلا الشر، وهكذا، فهي صفات لشيء واحد.

«فإذا عارضها الإيمان؛ صارت لوامةً تفعل الذنب ثم تلوم صاحبها، وتلوم بين الفعل والتَّرك، فإذا قوي الإيمان؛ صارت مطمئنة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «من سرته حسنته وساءته سيئته؛ فهو مؤمن»^(٢) مع قوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»^(٣) الحديث.»

(١) ينظر: الروح، (ص: ٢٢٠)، مدراج السالكين، ٣/٢٣٢.

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، (٢١٦٥)، وأحمد، (١١٤)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٣٧٠٨)، وابن حبان، (٤٥٧٦)، والحاكم، (٣٨٧)، من حديث ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

(٣) تقدّم تخريجه ٢/١٩١.

[اختلاف الناس في موت الروح] ❁

«واختلف النَّاسُ هل تموتُ الرُّوحُ أم لا؟^(١) فقالت طائفة: تموت؛ لأنَّها نفسٌ، وكلُّ نفسٍ ذائقةُ الموت، وقد قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٣١﴾ وَبَعَثَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَدِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٣٢﴾﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، قالوا: وإذا كانت الملائكةُ تموتُ» بما فيها ملك الموت الموكل بقبض الأرواح «فالنُّفوس البشريةُ أولى بالموت.

وقال آخرون: لا تموتُ الأرواحُ؛ فإنَّها خُلقتُ للبقاء، وإنَّما تموتُ الأبدانُ، قالوا: وقد دلَّ على ذلك الأحاديثُ الدالَّةُ على نعيم الأرواح وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرجعها الله في أجسادها.

والصَّواب أن يُقال: موتُ النُّفوسِ هو مفارقتها لأجسادها وخروجها منها» كما أن موت الأبدان مفارقة هذه النُّفوس لهذه الأبدان، فكذلك مفارقة النُّفوس للأبدان هو موت، والحياة إنَّما هي باجتماعهما^(٢)، «فإن أُريد بموتها هذا القدرُ، فهي ذائقة الموت، وإن أُريد أنَّها تُعدم وتُفنى بالكلية، فهي لا تموت بهذا الاعتبار؛ بل هي باقيةٌ بعد خلقها في نعيمٍ أو في عذابٍ كما سيأتي - إن شاء الله تعالى -» وعلى المعنى الثاني الأرواح من الثمانية التي تبقى، وهي: العرش، والكرسي، والنَّار، والجنة، وعَجْبُ الذنب، والأرواح، واللَّوح، والقلم، وتقدم فيها نظم.

«وقد أخبر سبحانه أن أهل الجنة لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى، وتلك الموتة هي مفارقة الروح للجسد، وأمَّا قول أهل النار: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا لَأَنَّ

(١) ينظر: الروح لابن القيم، (ص: ٣٤-٣٧).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٤/ ٢٩٧.

وَأَحْيَيْتَنَا أَثْنَتَيْنِ ﴿ [غافر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨]؛ فالمراد أنهم كانوا أمواتا وهم نطفٌ في أصلاب آبائهم، وفي أرحام أمهاتهم» يعني: قبل نفخ الروح «ثُمَّ أَحْيَاهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَمَاتَهُمْ، ثُمَّ يُحْيِيهِمْ يَوْمَ النُّشُورِ».

اعتبرت حالتهم قبل نفخ الروح موتاً؛ لأنهم موجودون حينها، لكنهم في حكم الأموات، ثم بعد أن نفخت فيهم الروح حيوا وتمت حياتهم بالولادة، وعاشوا إلى أن فارقت أرواحهم أبدانهم، وهذه هي الموتة الثانية، وبالبعث في الآخرة تتم لهم الحياة الثانية، وهذا معنى قوله: ﴿ أَمَتْنَا اثْنَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ ﴾ [غافر: ١١].

«وليس في ذلك إماتة أرواحهم قبل يوم القيامة، وإلا كانت ثلاث موتات، وصعق الأرواح عند النفخ في الصور لا يلزم منها موتها؛ فإن الناس يُصعقون يوم القيامة إذا جاء الله لفصل القضاء وأشرفت الأرض بنوره، وليس ذلك بموت، وسيأتي ذكر ذلك - إن شاء الله تعالى -، وكذلك صعق موسى ﷺ لم يكن موتاً» يعني: في الطور، لما تجلّى الله ﷻ للجبل.

«والذي يدلُّ عليه أن نفخة الصَّعْقِ - والله أعلم - موتٌ كلٌّ من لم يذُق الموت قبلها من الخلائق، وأمّا من ذاق الموت أو لم يكتب عليه الموت من الحور والولدان وغيرهم؛ فلا تدلُّ الآية على أنه يموت موتة ثانية، والله أعلم» والنبى ﷺ أوّل من ينشق عنه القبر^(١)، ويقول ﷺ: «لا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يُصَعَّقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى أَخَذَ بِقَائِمَةٍ مِنْ قِوَامِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي: أَفَاقَ قَبْلِي، أَمْ جُوزِي بِصَعْقَةِ الطُّورِ»^(٢).

(١) تقدّم تخريجه ١/ ٢٤٤.

(٢) تقدّم تخريجه ١/ ٢٤٥.

[عذاب القبر ونعيمه] ❁

«قوله: «وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً، وسؤال منكرٍ ونكيرٍ في قبره عن ربِّه ودينه ونبيِّه على ما جاءت به الأخبارُ عن رسولِ الله ﷺ، وعن الصحابة -رضوان الله عليهم-، والقبرُ روضةٌ من رياضِ الجنةِ أو حُفرةٌ من حُفَرِ النَّيرانِ».

قولُ الإمامِ الطحاويِّ رحمته الله: «وبعذابِ القبرِ؛ أي: ونؤمن بعذابِ القبرِ؛ عطفًا على قوله: «نؤمنُ بملكِ الموتِ»، وقوله: «لمن كان له أهلاً» يعني: لمن استحقَّه من أهلِ الجرائمِ والمنكراتِ، ومرتكبي الذُّنوبِ والمعاصي، فهؤلاء متوعَّدون بالنارِ، وما كان دون الشركِ فصاحبُه تحت المشيئة، كما تقدَّم.

«وسؤال منكرٍ ونكيرٍ في قبره» يعني: في قبرِ هذا المدفونِ الميِّتِ، وهو عامٌّ للمؤمنِ والكافرِ، والمُنافقِ والفاسيقِ، كلُّهم يُسألون في قبورهم على ما سيأتي في حديثِ البراء رضي الله عنه عن هذه الأصولِ الثلاثة، فيقال له: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟

وللإمامِ المجددِ الشيخِ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله فيه رسالةٌ في غايةِ النفعِ، أسماها: «الأصولُ الثلاثةُ وأدلتُّها»^(١) تشتمل على أهمِّ المهماتِ لكلِّ مسلمٍ، وكان النَّاسُ عوامُّهم وخواصُّهم يقتنون هذه الرسالةَ ويحفظونها ويسألهم إمامُ المسجدِ عنها في المساجدِ.

«على ما جاءت به الأخبارُ عن رسولِ الله ﷺ» وقوفًا عند ما جاء عنه رضي الله عنه من غير زيادة في التفريعاتِ والتفصيلاتِ التي لم يرد بها دليلٌ «وعن الصحابة رضوان الله عليهم» ممَّا هو بيانٌ وتوضيحٌ لكلامه رضي الله عنه؛ لأنَّهم عاصروه وعاشوا معه، وعرفوا عنه ما لم يعرفه غيرُهم.

(١) الكتابُ مطبوعٌ متداول.

«والقبر روضة من رياض الجنة» كما سيأتي «أو حُفرة من حُفر النيران»، نسأل الله العافية.

وعذاب القبر ثابتٌ بالكتاب والسنة، ومن أصرح وأوضح ما جاء فيه ما ذكره الشارح:

«قال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِعَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾»؛ أي: في القبر قبل قيام الساعة، بدليل الجملة التي بعدها: «﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٥-٤٦]»، فهذه دلالتها كالنص في عذاب القبر بالنسبة لفرعون وآله.

«وقال تعالى: ﴿فَذَرَهُمْ حَتَّى يَلْقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الطور: ٤٥-٤٧]»؛ أي: لهم عذاب دُونَ يوم الصَّعق، والذي دونه يحتمل أن يكون قبل الموت؛ أي: في الدنيا، وهذا قد يكون القتل أو غيره، ويحتمل أن يراد به عذابهم في البرزخ، واستظهره الشارح في قوله: «وهذا يحتمل أن يراد به عذابهم بالقتل وغيره في الدنيا، وأن يراد به عذابهم في البرزخ وهو أظهر»، والسبب في ذلك أن هذا وعيدٌ من الله ﷻ، وكثيرٌ منهم لم يحصل له شيءٌ في الدنيا؛ «لأنَّ كثيرًا منهم مات، ولم يعذب في الدنيا أو المرادُ أعمُّ من ذلك» فالظاهر أن المراد به عذابُ القبر، وإن كان يجوزُ إخلاف الوعيد؛ لأن العفو عند المقدرة كرمٌ وفضلٌ، وهو عند العرب علامة طيب الطباع والخصال، بخلاف الوعد، فإن إخلافه غيرُ وارد، قال الشاعر:

وإنِّي وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدتي^(١)

(١) البيهق لطرفة بن العبد، من معلقته التي مطلعها: لخولة أطلاق بركة ثمهد. شرح المعلمات التسع، (ص: ٨٢)، عيون الأخبار لابن قتيبة، ٢/ ١٥٨.

لكن الآية كونها في عذاب القبر أوضح وأظهر، وسيأتي في كلام الشَّارح أَنَّ عذاب القبر ينالُ كلَّ أحدٍ لمن يستحقُّه، ولو كان في بطن وحش، أو أكله سبع، أو مات في البحر، أو مات حرقاً وذرَّ في الهواء، فكلُّ هؤلاء ينالون نصيبهم من عذاب القبر إذا استحقُّوه، وإن كُنَّا لا نستطيع الوقوف على حقيقة هذا الأمر وتفصيله.

«وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: كُنَّا في جنازة في بقيع الغرقد فأثانا النبي صلى الله عليه وسلم فقعد وقعدنا حوله كأنَّ على رؤوسنا الطير، وهو» يعني: الميت «يلحدُّ له»، فقال: «أعوذُ بالله من عذاب القبر» ثلاث مرَّاتٍ، ثم قال: «إنَّ العبد المؤمن إذا كان في إقبالٍ من الآخرة وانقطع من الدنيا؛ نزلت إليه الملائكة، كأنَّ على وجوههم الشَّمسُ، معهم كفنٌ من أكفان الجنة وحنوطٌ من حنوط الجنة، فجلسوا منه مدَّ البصر، ثمَّ يجيء ملك الموت حتَّى يجلس عند رأسه، فيقول: أَيُّتها النفس الطيبة، اخرجي إلى مغفرة من الله ورضوانٍ، قال: فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من فيَّ السقاء^(١)، فيأخذها، فإذا أخذها» يعني: ملك الموت «لم يدعوها»؛ أي: الملائكة الذين معهم الكفن والحنوط «في يده»؛ أي: في يد ملك الموت «طرفة عين، حتَّى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن وذلك الحنوط، ويخرج منها كأطيب نَفحة مسكٍ وُجدت على وجه الأرض، قال: فيصعدون بها، فلا يمرون بها - يعني: على ملاء من الملائكة - إلا قالوا: ما هذه الروح الطيبة؟ فيقولون: فلان بن فلان، بأحسن أسمائه التي كانوا يُسمونه بها في الدنيا، حتَّى ينتهوا بها إلى السماء فيستفتحون له، فيفتح له، فيشيعه من كُلى سماءٍ مقرَّبوها إلى السماء التي تليها، حتَّى ينتهي بها إلى السماء السابعة، فيقولُ اللهُ صلى الله عليه وسلم: اكتبوا كتابَ عبدي في عليين، وأعيدوه إلى الأرض؛ فإنِّي منها خلقتهم، وفيها أعيدهم، ومنها أخرجهم تارةً أخرى. قال: فتعاد روحه إلى جسده.

فيأتيه ملكان، فيجلسانه، فيقولان له: مَنْ ربك؟ فيقول: ربِّي اللهُ، فيقولان له: ما

(١) السقاء: ظرف الماء من الجلد، ويجمع على أسقية. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٢/٣٨١.

دينك؟ فيقول: ديني الإسلام، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بُعثَ فيكم؟ فيقول: هو رسولُ الله، فيقولان له: ما علمك؟ فيقول: قرأتُ كتابَ الله، فأمنتُ به وصدقتُ، فينادي منادٍ من السماء: أن صدقَ عبدي، فافرشوه من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة، قال: فيأتيه من رَوْحها وطيبها، ويُفسح له في قبره مدَّ بصره، قال: ويأتيه رجلٌ حسنُ الوجه، حسنُ الثياب، طيبُ الرِّيح، فيقول: أبشِرْ بالذي يسُرُّك، هذا يومك الذي كنتَ تُوعِدُ، فيقول له: من أنت؟ فوجهك الوجهُ الذي يحييُّ بالخير، فيقول: أنا عمَلُكَ الصَّالح، فيقول: يا ربِّ! أقمِ السَّاعةَ، حتَّى أرجعَ إلى أهلي ومالي».

قد يقول قائل، وقد قيل: إنَّ كلَّ إنسانٍ -سواء كان مؤمنًا أو فاسقًا أو منافقًا- يستطيع أن يحفظَ الرسالةَ المذكورة، للإمامِ المجدِّد، ويستعدَّ لمثل هذا الامتحان.

والجواب: أن غير المؤمن ولو حفظ القرآن، وحفظ هذه الرسالة، وحفظ من السنة ما حفظ، وحفظ كلَّ كتب الدنيا، واستعدَّ لهذا اليوم بمثل هذا الكلام لن يستطيع أن يجيب، إنما غاية ما يقول: هاه هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئًا، فقلته.

والدليل من الواقع اليوم، بعضُ الناس عند موته قبل أن تفارق روحه جسده، يُلقن فيقال له: يا فلان قل: «لا إله إلا الله»، فلا يستطيع أن يقولها؛ لأنَّ عنده ما ينقضها، أو أشرب قلبه غيرها، وسمع من يقول عند الموت عبارات نشأ عليها في الدنيا من عبارات أهل الفسق، وبعض المقاطع الغنائية، وعبارات عن بعض الأمور التي اعتادها وجرى عليها، نسأل الله السلامة والعافية.

يذكرُ أحدهم أنَّ كبيراً في السن حول الثمانين، حصل له حادثٌ سيّارة، ويقول: «كلُّ علمي في صدري، وأعي كل ما أقول، ولقد حرصت على أن أقول: لا إله إلا الله، فعجزت»، فالمسألة ليست مسألة الاستعداد لهذا الامتحان بحفظ الكتب، وبحفظ رسالة الأصول الثلاثة، هذا نوعٌ سخرية، إذا لم يكن المرء مؤمنًا حقًا،

لن يُجيب، نسأل الله الثبات.

«قال: وإنَّ العبدَ الكافر إذا كان في انقطاعٍ من الدنيا وإقبالٍ من الآخرة، نزل إليه من السماء ملائكةٌ سود الوجوه معهم المسوح» المسوح ثيابٌ خشنَةٌ، وفي الغالب تكونُ من الصوف^(١).

«فيجلسونَ منه مدَّ البصر، ثم يجيء ملكُ الموت، حتَّى يجلسَ عند رأسه، فيقول: أَيُّهَا النَّفْسُ الخبيثَةُ، اخرجي إلى سُخْطٍ مِنَ اللَّهِ وَغَضَبٍ، قال: فَتَتَفَرَّقُ فِي جَسَدِهِ، فَيَتَزَعُّهَا كَمَا يُتَزَعُّ السَّفُودُ^(٢)» من الصوف المبلول السفود: الشوك، أو ما في حكمه من الأشياء التي يصعبُ انتزاعها من الصوف إذا ابتل، وأهل الغنم يعرفون هذا، إذا ابتلتَ ظهورها بالماء صعبُ عليهم انتزاع الشوك منها.

«فإذا أخذها لم يدعوها في يده طَرْفَةً عَيْنٍ حتَّى يجعلوها في تلك المُسوح، ويخرجُ منها كائنٌ ریحٍ خبيثَةٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فيصعدون بها، فلا يمرُّون بها على ملاءٍ من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الخبيث؟ فيقولون: فلانُ بن فلان، بأقبح أسمائه التي كان يُسمَّى بها في الدنيا».

فيه ردُّ على من يقول: «إنَّ الناس يُدعون في المواقف بأسماء أمهاتهم: فلان بن فلانة»، بغضِّ النظر هل هو أحسن أو هو أقبح، واستدلَّ أصحابُ هذا القول بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] قالوا: المرادُ بالإمام الأم، وعللوا دُعاء الناس بأسماء أمهاتهم بأنَّه لتكريم عيسى بن مريم، والستر على أولاد الزنبي^(٣)،

(١) المسوح: جمعٌ كثير ل: مسح، وهو الكساء من الشعر، والجمع القليل: أساح. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٣/٢١٩.

(٢) السَّفُود والسَّفُود: والجمع سفافيد، حديدة ذات شُعبٍ مُعَقَّفَةٍ يُشَوَّى بها اللحم. ينظر: الصحاح، ٢/٤٨٩، المخصص، ١/٤٢٠.

(٣) جاء هذا عن محمد بن كعب وغيره، قالوا: إمام جمعٌ بمعنى: أمهات، ومفرده: أم. ينظر: تفسير القرطبي، ١٠/٢٩٧، تفسير البغوي، ٥/١١٠.

لكن عموم الناس لا يرضى أن يُدعى باسم أمه، فما قالوه ليس صحيحا، فالإمام ليس هو الأم، وعيسى بن مريم معزّز مكرم، وهذا أحبُّ الأسماء إليه، ولهذا يُدعى به، ثم إنه ليس له غيره.

وأما أولادُ الزنبي؛ فالله أعلم بهم، فقد يدعون بالأسماء التي يُدعون بها في الدنيا، وهذا هو الأصل، ولا مانع من أن تتركب لهم أسماء كما جرى على ذلك العرف والعادة وفتاوى أهل العلم، يُسمّى باسم يخصّه، ثم يُدعى أو ينسب إلى اسم عام يصلح له ولغيره، كأن يقال: فلان ابن عبد الله أو ابن عطية الله، أو ما أشبه ذلك من الأسماء التي تشمله وتشمل غيره.

وفي يوم القيامة من الناس من يأخذ الكتاب بيمينه، ومنهم من يأخذ بشماله أو وراء ظهره، وعامة أهل العلم على أنّ الذي يأخذ كتابه بشماله أو من وراء ظهره صنفٌ واحد^(١)، ورأيت لابن حزم في مقدّمة المحلى^(٢) أن الذي يأخذ الكتاب بيمينه هو المؤمن، والذي بشماله هو الكافر، والذي يأخذ كتابه من وراء ظهره هو الفاسق، ولم أره لغيره.

«حتى يُنتهى بها إلى السّماء الدّنيا، فيُستفتح له، فلا يُفتح له، ثمّ قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لَا تُفْتَحْ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، المراد من سمّ الخياط، ثقب الإبرة^(٣)، والجمال هو الذّكر من الإبل بقول عامّة أهل العلم^(٤)، وقال بعضهم: إنه جبل غليظ، وهو يسمى الجمال

(١) ينظر: تفسير الطبري، ٣١٥/٢٤، تفسير السمعاني، ١٨٩/٦، العقيدة الواسطية، (ص: ٩٨)، مجموع

الفتاوى، ١٤٦/٣.

(٢) ينظر: المحلى، ٣٧/١.

(٣) ينظر: تفسير السمرقندي، ٥١٥/١، تفسير الثعلبي، ٢٣٣/٤، تفسير الماوردي، ٢٢٣/٢.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٤٤٧/٧، مختار الصحاح، (ص: ٦١).

عند العرب^(١)، وقد قالوا هذا نظراً لمناسبة الخيط للإبرة، لكنه بعيد، وقول الجمهور هو الأقرب، وهو من باب الاستبعاد والاستحالة، ومما قاله بعض الشعراء يذكر ما أصابه بسبب الحُبِّ والعشقِ والهيام، فيستحضر مثل هذا المقام، فيقول:

ولو أن مابي من جوئى وصبابةٍ على جمل لم يدخل النار كافر^(٢)

يعني: وصلت من الحبِّ والعشقِ والصبابة حدًّا لو وصل إليه الجمل؛ لدق ونحل حتّى يكون دخوله في سمِّ الخياط ممكناً، وإذا دخله لم يدخل النار كافر؛ بل سيدخل كلهم الجنة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَا تَفْتَحُ لَهُمُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، نسأل الله العافية.

«فيقول الله ﷻ: اكتبوا كتابه في سجين في الأرض السفلى، فتطرح روحه طرْحًا، ثم قرأ: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، فتعاد رُوحه في جسده، ويأتيه ملكان، فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بُعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فينادي مُنادٍ من السماء: أن كذب، فافرّشوه من النار، وافتحوا له باباً إلى النار، فيأتيه من حرّها وسُمومها، ويضيق عليه قبره حتّى تختلف فيه أضلّاعه، ويأتيه رجلٌ قبيح الوجه، قبيح الثياب، مُتّنُّ الرِّيح، فيقول: أبشر بالذي يسوءك، هذا يومك الذي كنت تُوعده، فيقول من أنت؟ فوجهك الوجهُ يجيء بالشرِّ، فيقول: أنا عمّلك الخبيث، فيقول: ربّ لا تُقم الساعة؛ لأنّه يعرف أنّ ما وراء ذلك

(١) روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قرأ (حتّى يَلِجَ الْجَمَلُ) بضم الجيم، وتشديد الميم: جَمَلٌ، قال سعيد بن جبير: هو حبل السفينة الغليظ، وقال عكرمة: هو الحبل الذي يصعد به النخل. ينظر: تفسير السمرقندي، ١/ ٥١٥، تفسير الثعلبي، ٤/ ٢٣٣، المحرر الوجيز، ٢/ ٤٠٠.

(٢) هكذا في خزانة الأدب، ٢/ ١٤، وجاء في توجيه اللمع، (ص: ٢٤٨)، بلفظ:

«لو أن مابي من جوئى وصبابة على جمل لم يبت في النار خالدًا».

أشدُّ وأنكى، نسأل الله العافية «رواه الإمام أحمدُ وأبو داودَ وروى النسائي وابن ماجه أوله، ورواه الحاكم وأبو عوانة الإسفراييني في صحيحهما وابنُ حبان^(١)، وذهب إلى موجب هذا الحديث جميع أهل السنة والحديث، وله شواهدُ من الصحيح، فذكر البخاريُّ رحمته الله، عن سعيد، عن قتادة، عن أنسٍ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنَّ العبدَ إذا وُضعَ في قبره وتولَّى عنه أصحابه، إنَّه لَيَسْمَعُ قرعَ نعالهم، فيأتيه ملكان، فيُقعِدانه، فيقولان له: ما كنت تقولُ في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وسلم؟ فأما المؤمنُ فيقول: أشهد أنَّه عبدُ الله ورسوله، فيقول له: انظرْ إلى مقعدك من النَّار، أبدلكَ اللهُ به مقعدًا من الجنَّة، فيراهما جميعًا»^(٢).

قوله: «ما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وسلم» يُسأل بهذه الصيغة؛ لثلا يكون فيه تلقين للجواب؛ إذ لو سئل فقبل له: «ما كنت تقول في رسول الله صلى الله عليه وسلم»؛ لكان فيه تلقين للجواب، والأول يكون الجواب فيه بمحض اختيار.

(١) أخرجه أحمد، (١٨٥٣٤)، وابن المبارك في الزهد، (١٢١٩)، والطيالسي، (٧٨٩)، وابن أبي شيبة، (١٢٠٥٩)، والرويانى، (٣٩٢)، وأبو عوانة، (إتحاف المهرة: ٢٠٦٣)، وابن خزيمة، (إتحاف المهرة: ٢٠٦٣)، والطبراني في الكبير، (٢٥)، والحاكم، (١٠٨)، وابن منده في الإيمان، (١٠٦٤)، من طريق المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، واللفظ لأحمد. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجَّ جميعاً بالمنهال بن عمرو، وزاذان أبي عمر الكندي».

وأخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، (١٣٦٩)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، (٢٨٧١)، وأبو داود، (٣٢١٢)، والترمذي، (٣١٢٠)، والنسائي، (٢٠٠٠)، وابن ماجه، (١٥٤٩، ٤٢٦٩)، كلُّهم عن البراء بن عازب مختصراً، وجاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مختصراً -أيضاً-.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال، (١٣٣٨)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، (٢٨٧٠)، وأبو داود، (٣٢٣١)، والنسائي، (٢٠٥٠)، وأحمد، (١٢٢٧١)، من حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه.

وكون المؤمن يرى مقعده من النار، ويقال له: هذا موضعك لو كنت كافراً، ثم يرى موضعه من الجنة، لا شك أنه يفرح بذلك ويسعد به، وتكون فرحته بذلك أشد، كما أن حسرة الكافر تكون أشد إذا رأى مقعده من الجنة وقيل له: هذا موضعك لو كنت مؤمناً، ثم يرى مقعده من النار.

«قال قتادة: ورؤي لنا: أنه يفسح له في قبره، وذكر الحديث^(١).

وفي الصحيحين عن ابن عباس^{رضي الله عنهما}: أن النبي^{صلى الله عليه وسلم} مرَّ بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير»؛ أي: في أمر كبير، وهذا باعتبار نظرهم إليه، فهم يرونه يسيراً فيتساهلون فيه ويستخفون به، وحقيقته أنه كبير؛ ولذا جاء في رواية: «وإنه لكبير»^(٢).

«أمَّا أحدهما؛ فكان لا يستتر من البول، وأمَّا الآخر؛ فكان يمشي بالنميمة» عدم الاستبراء من البول يعرض الصلاة التي هي من أعظم أركان الإسلام للبطلان، وهذا شيء خطير، والنميمة -أيضا- تفسد المجتمعات أشد مما يفسد السّاحر.

«فدعا بجريدة رطبة فشققها نصفين، وقال: لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا»^(٣) هذا الفعل خاصٌّ به^{صلى الله عليه وسلم}؛ لأنه هو الذي كشف له عن عذاب صاحبي القبرين.

«وفي صحيح أبي حاتم عن أبي هريرة قال: قال النبي^{صلى الله عليه وسلم}: «إذا قبر الميت

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، (١٣٧٤)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، (٢٨٧٠)، وأحمد، (١٢٢١٧١).

(٢) هذا اللفظ أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب النميمة من الكبائر، (٦٠٥٥)، من طريق منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس^{رضي الله عنهما}.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب من الكبائر ألا يستتر من بوله، (٢١٨)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، (٢٩٢)، وأبو داود، (٢٠)، والترمذي، (٧٠)، والنسائي، (٣١)، وابن ماجه، (٣٤٩)، من حديث ابن عباس^{رضي الله عنهما}.

أو الإنسان أتاه ملكان أسودان أزرقان، يُقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: التَّكْيِير^(١)، وذكر الحديث إلى آخره، وقد تواترت الأخبارُ عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذابِ القبرِ ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً، وسؤالِ الملكين، فيجبُ اعتقادُ ثبوت ذلك والإيمانُ به، ولا نتكلم في كَيْفِيَّتِهِ؛ إذ ليس للعقلِ وقوفٌ على كَيْفِيَّتِهِ؛ لكونه لا عهد له به في هذه الدَّارِ.

لا يمكنُ قياسُ عذابِ القبرِ على ما وجد في هذه الدار للفرق الكبير بين الدارين، ثم إنَّه أمر غير مشاهد متلقًى بالأخبار الصَّحيحة عن النبي ﷺ، فيؤمن به ويُعتقد، لكن لا يمكنُ قياسه على شيءٍ من أمور الدنيا المشاهدة؛ لأنَّ هذا من الغيبات.

«والشَّرْعُ لا يأتي بما يُحيلُه المَعْقُولُ، ولكنَّه قد يأتي بما تحارُ فيه العُقُولُ» يعني: أن الشَّرْعَ لا يأتي بالمحال؛ لأنَّه لا يمكنُ وقوعه، أمَّا ما تحارُ فيه العُقُولُ؛ أي: تتحيرُ فيه؛ لكونه فوقَ مدركها، فهذا يأتي به الشَّرْعُ، ولا مانع من إتيان الشَّرْعِ به؛ فالعقول تتفاوتُ في الفهم تفاوتاً كبيراً، بعضها تتحيرُ في أدنى شيءٍ، وبعضها تكون فوق ذلك على درجات.

«فإن عودَ الرُّوحِ إلى الجسدِ ليس على الوجه المعهود في الدنيا؛ بل تُعاد الرُّوحُ إليه إعادةً غيرَ الإعادةِ المألوفةِ في الدنيا».

نظير ذلك الشهداء، يُقتلون ويموتون وتفارِقُ أرواحهم أجسادهم، ثمَّ يحيون

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، (١٠٧١)، والبزار، (٨٤٦٢)، وابن حبان، (٣١٠٧)، والآجري في الشريعة، (٨٥٨)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر، (٦٧، ٦٨)، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال الترمذي: «حديث حسن غريب»، وقال -أيضاً-: «وفي الباب عن علي، وزيد بن ثابت، وابن عباس، والبراء بن عازب، وأبي أيوب، وأنس، وجابر، وعائشة، وأبي سعيد، كلهم رووا عن النبي ﷺ في عذاب القبر».

حياةً برزخيّة، وأكثرُ من ذلك وأكملُ حياةُ الأنبياء، لكن حياتهم وحياةُ الشهداء ليست مثل حياة الناس في الدنيا؛ بل الله أعلم بها، لانعلم كيفيّتها، ولا تدركها عقولُ النَّاسِ.

«فالرُّوحُ لها في البدن خمسةُ أنواعٍ من التعلُّقِ، متغايرةُ الأحكام:

أحدها: تعلُّقُها به في بطنِ الأمِّ جنيناً» إذا نفخت الرُّوح في الجنين في بداية الطور الرابع تعلَّقتُ بالبدن، لكن ليس كتعلُّقها بالبدن بعد الولادة.

«الثاني: تعلُّقُها به بعد خروجه إلى وجه الأرض.

الثالث: تعلُّقُها به في حال النَّومِ، فلها به تعلُّقٌ من وجهٍ، ومفارقةٌ من وجهٍ»

الروح تفارق البدن عند النوم، وهي وفاة كما سمّاها الله تعالى في قوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وسمّاها بعضُ أهل العلم الموتة الصغرى^(١)، لكن يبقى للروح في حالة النَّوم نوعٌ تعلُّقٌ بالبدن، بحيث لو حصل أدنى شيءٍ عادتُ إليه، وتدرِكُ بعضُ ما يراه النَّائم بحيثُ يتحدّثُ به إذا استيقظ.

«الرَّابِع: تعلُّقُها به في البرزخِ، فإنَّها وإنْ فارقتُه وتجرّدتْ عنه؛ فإنَّها لم تُفارقهُ فراقاً كليّاً بحيثُ لا يبقى لها إليه التفاتٌ ألبتّة؛ فإنه ورد رُدُّها إليه وقت سلام المسلم».

هذا في حقِّه ﷺ جاء به الحديث، وأما بقيّة النَّاسِ؛ فالله أعلمُ بحالهم، لكن ورد أنّ الميت يسمع قرع النّعالِ إذا ولّى النَّاسُ عنه^(٢)، مما يدلُّ على أنّ الروح يكون لها

(١) ينظر: عمدة الحفظاء في تفسير أشرف الألفاظ، ٢٠٥/١، نظم الدرر في تناسب الآيات

والسور، ١٣٨/٧.

(٢) هذا طرفٌ من حديث طويل، تقدّم تخريجه ٤٣٩/٢.

مثل هذا التعلُّق بالبدنِ في الوقت المذكور، أمَّا السلام؛ فلم يردُّ فيه شيءٌ بالنسبة لعموم الناس.

«ووردَ أَنَّهُ يَسْمَعُ حَقَّقَ نِعَالَهُمْ حِينَ يُوَلُّونَ عَنْهُ، وَهَذَا الرَّدُّ إِعَادَةٌ خَاصَّةٌ لَا يُوجِبُ حَيَاةَ البَدَنِ قَبْلَ يَوْمِ القِيَامَةِ.

الخامسُ: تعلقها به يومَ بعثِ الأجسادِ، وهو أكملُ أنواعِ تعلقها بالبدنِ، ولا نسبة لما قبله من أنواعِ التعلُّقِ إليه؛ إذ هو تعلقٌ لا يقبلُ البدنُ معه موتًا ولا نومًا ولا فسادًا»^(١) يعني: أن تعلقَ الرُّوحِ بالبدنِ في الحياة الدُّنيا تعلقٌ واضحٌ وبينٌ، وبتربُّبٍ على المفارقة النهائية التي هي الموتُ تغيرُ جذريُّ واضحٌ في حياة الشَّخصِ -أيضًا-، أما تعلقها به في الآخرة؛ فلا يعترها شيءٌ ممَّا كان يعترها في الدنيا، ففي الدنيا الإنسانُ يغشاه النومُ، وغيابُ العقلِ بسببِ من الأسبابِ، لكن في الآخرة يكونُ التعلُّقُ كاملًا، ولا تُفارقُ الروحُ البدنَ البتَّة.

«فالنَّوْمُ أَخِ المَوْتِ، فتأمل هذا يُزيحُ عنكَ إشكالاتٍ كثيرة» قال اللهُ ﷻ ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وتسميته بالوفاة حقيقة؛ لأن الأصل في الكلام الحقيقة^(٢).

«وليس السُّؤالُ في القبرِ للرُّوحِ وحدها كما قال ابن حزم وغيره، وأفسدُ منه قولٌ من قال: إِنَّهُ للبدنِ بلا رُوحٍ، والأحاديثُ الصَّحيحةُ تُردُّ القولين.

وكذلك عذابُ القبرِ يكونُ للنَّفْسِ والبدنِ جميعًا، باتِّفاق أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، تنعمُ النَّفْسُ وتُعذبُ مفردةً عن البدنِ، ومتصلةً به.

(١) ينظر: الروح لابن القيم، (ص: ٤٣-٤٤).

(٢) ينظر: المحصول للرازي، ١/ ٣٤١، الفروق للقرافي، ٣/ ١١٤.

واعلم أنَّ عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكلُّ من مات وهو مستحيقٌ للعذابِ ناله نصيبه منه، قُبرٍ أو لم يُقبر، أكلته السباعُ أو احترقَ حتَّى صارَ رمادًا، ونُسِفَ في الهواء، أو صُلبَ أو غرِقَ في البحرِ، وصل إلى رُوحه وبدنه من العذابِ ما يصلُ إلى المقبورِ».

ويدلُّ على ذلك حديثُ الرجل الذي خافَ من الله ﷻ، وحمله الخوفُ على أن أوصى أولاده إذا مات أن يُحرقَ ويُذرَّ رماده في الهواءِ في يوم شديدِ الهواءِ، فجمع الله ﷻ جميعَ أجزائه، وقال له: «ما حملك على ما صنعت؟»^(١)؛ فالقدرةُ الإلهيةُ سالحةٌ وقدرتهُ ﷻ محيطَةٌ بكلِّ شيءٍ، لا يقفُ دونها شيءٌ، وعلى كلِّ حال، مثلُ هذه الأمور تقصُرُ العقولُ عن دركه، فنقفُ حيثُ وقف النصُّ، ونؤمنُ بالتفصيل الذي ذُكر فيه، ونقول: سمعنا وأطعنا، وآمنَّا وسلَّمنا، وما عدا ذلك فاللهُ أعلمُ به.

«وما وردَ من إجلالِهِ واختلافِ أضلالِهِ ونحو ذلك»^(٢)، فيجبُ أن يُفهمَ عن الرَّسولِ ﷺ مراده من غيرِ غلُوٍّ ولا تقصيرٍ، فلا يُحمَلُ كلامُه ما لا يحتملُ، ولا يُقَصَّرُ به عن مراده، وما قصده من الهدى والبيان، فكم حصلَ بإهمال ذلك والعدولِ عنه من الضلالِ، والعدولِ عن الصَّوابِ ما لا يعلمُه إلا اللهُ؛ بل سوءُ الفهمِ عن الله ورسوله أصلُ كلِّ بدعةٍ وضلالةٍ نشأت في الإسلام، هو أصلُ كلِّ خطأ في الفروع والأصول، ولا سيَّما إن أُضيفَ إليه سوءُ القصد، والله المستعان».

(١) أخرجه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، (٣٤٨١)، ٤/١٧٦، مسلم، كتاب التوبة، باب سعة رحمة الله، (٢٧٥٦)، النسائي، (٢٠٧٩)، أحمد في مسنده، (٨٠٤٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبيته: إذا أنا متُّ فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر علي ربي ليعذبني عذابا ما عذبه أحدا، فلما مات فعل به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب، خشيتك، فغفر له»، وقال غيره: «مخافتك، يا رب»، واللفظ للبخاري.

(٢) إشارة إلى حديث البراء بن عازب في عذاب القبر، تقدَّم تخريجه ٤٣٩/٢.

يعني لا يُؤتى الإنسان إلا من سوء فهمه، وفي هذا يقول الشاعر:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وأفتنه من الفهم السقيم^(١)

فإذا كان الفهم فيه ضعف أو انحراف، ضلَّ به صاحبه؛ نسأل الله العافية، أمّا إذا كان الفهم سليماً والقصد صحيحاً، فالغالب أن صاحبه يُوقِّف ويُسدِّد.

«فالحاصل أنَّ الدُّور ثلاثة: دارُ الدُّنيا، ودارُ البرزخ، ودارُ القرار، وقد جعل الله لكلِّ دارٍ أحكاماً تخصُّها، وركَّب هذا الإنسان من بدنٍ ونفسٍ، وجعل أحكام الدُّنيا على الأبدان والأرواح تبعٌ لها؛ لأنَّ الأرواح تتحرَّس بما يحصل للبدن من ألمٍ وعذابٍ، لكنَّها تبعٌ؛ حيث إنَّ الأصل أنَّ العذاب والألم يقعان على البدن.

«وجعل أحكام البرزخ على الأرواح، والأبدان تبعٌ لها، فإذا كان يوم حشر الأجساد وقيام النَّاس من قبورهم صار الحكمُ والنَّعيمُ والعذابُ على الأرواح والأجساد جميعاً، فإذا تأملتَ هذا المعنى حقَّ التأملِ ظهرَ لك أنَّ كونَ القبرِ روضةً من رياضِ الجنَّةِ أو حفرةً من حُفرةِ النَّارِ مطابقٌ للعقلِ، وأنَّه حقٌّ لا مريَّةَ فيه، وبذلك يتميِّز المؤمنون بالغيبِ من غيرهم^(٢).

ويجبُ أن يُعلِّم أنَّ النَّارَ التي في القبرِ والنَّعيمَ ليس من جنسِ نارِ الدُّنيا ولا نعيمها، وإن كان الله تعالى يُحمي عليه الترابَ والحجارة التي فوقه وتحتَه حتَّى يكونَ أعظمَ حرًّا من جَمْرِ الدُّنيا، ولو مسَّها أهلُ الدُّنيا لم يحسُّوا بها؛ بل أعجبُ من

(١) البيت من قصيدة للمتنبى، يقول في مطلعها:

فطعمُ الموتِ في أمرٍ حقيِرٍ كطعمِ الموتِ في أمرٍ عظيمٍ

ينظر: الأمثال السائرة من شعر المتنبى، (ص: ٣٤)، الوساطة بين المتنبى وخصومه، (ص: ١٣٦)، المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطَّيِّب المُتنبِّي، ٢/ ١٥٩.

(٢) ينظر: الروح، (ص: ٦٣)،

هذا أَنَّ الرَّجُلَيْنِ يُدْفَنَانِ، أَحَدُهُمَا إِلَى جَنْبِ صَاحِبِهِ، وَهَذَا فِي حُفْرَةٍ مِنْ حُفَرِ النَّارِ، وَهَذَا فِي رَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، لَا يَصِلُ مِنْ هَذَا إِلَى جَارِهِ شَيْءٌ مِنْ حَرِّ نَارِهِ، وَلَا مِنْ هَذَا إِلَى جَارِهِ شَيْءٌ مِنْ نَعِيمِهِ، وَقُدْرَةُ اللَّهِ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ وَأَعْجَبُ، وَلَكِنَّ النَّفُوسَ مُوَلَّعَةً بِالتَّكْذِيبِ لِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ عِلْمًا؛ فَقَدْ أَرَانَا اللَّهَ فِي هَذِهِ الدَّارِ مِنْ عَجَائِبِ قُدْرَتِهِ مَا هُوَ أْبْلَغُ مِنْ هَذَا بِكَثِيرٍ، وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ عِبَادِهِ، أَطْلَعَهُ، وَغَيْبَهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَوْ أَطْلَعَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ الْعِبَادَ كُلَّهُمْ؛ لَزَالَتْ حِكْمَةُ التَّكْلِيفِ وَالْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ، وَلَمَا تَدَاوَنَ النَّاسُ، كَمَا فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ ﷺ: «لَوْلَا أَلَّا تَدَاوَنُوا لِلدَّعْوَةِ اللَّهُ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ مَا أَسْمَعُ»^(١) (٢).

«لَوْلَا أَلَّا تَدَاوَنُوا» يَعْنِي مِنْ كَثْرَةِ الْأَمْوَاتِ، يُصَعِّقُ النَّاسَ وَيَمُوتُونَ لَوْ سَمِعُوا مَا سَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، لَكِنْ بَعْضُ الْحَيَوَانَاتِ تَسْمَعُ، وَبِمَا أَنَّهَا غَيْرُ مَكْلُفَةٍ، فَلَا تَهْتَمُّ بِمَا تَسْمَعُ كَثِيرًا، لَكِنَّ الْمُؤْمِنَ الْحَقَّ لَوْ سَمِعَ مَا سَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لَكَثُرَ الْمَوْتُ بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَدْفِنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

وَفِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ: «لَوْلَا أَنْ تَدَاوَنُوا؛ لِأَسْمَعْتُمْ» إِلَى آخِرِهِ^(٣) وَمَعْنَاهَا -أَيْضًا- مِثْلَ الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ، لَوْلَا أَنْ يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَوْتُ، فَيَدْفِنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَزِيَادَةُ «لَا»: «لَوْلَا أَلَّا تَدَاوَنُوا» أْبْلَغُ فِي الْكَثْرَةِ.

«وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْحِكْمَةُ مُنْتَفِيَةً فِي حَقِّ الْبَهَائِمِ، سَمِعَتْ ذَلِكَ وَأَدْرَكَتَهُ».

نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

(١) هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، كِتَابُ الْجَنَّةِ وَصِفَةُ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، بَابُ عَرْضِ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ عَلَيْهِ، وَإِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَالتَّعُودِ مِنْهُ، (٢٨٦٨)، وَالنِّسَائِيُّ، (٢٠٥٧)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، (١٢١٢٣)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ.

(٢) يَنْظُرُ: الرُّوحُ، (ص: ٦٦).

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ، (١٢٢١)، وَالرُّوَايَانِيُّ، (١٣٥٥)، وَالحَاكِمُ، (١١٨)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ.

[سؤال منكر ونكير للأهم السابقة]

«وللنَّاسِ فِي سِوَالِ مَنْكَرٍ وَنَكِيرٍ: هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ أَمْ لَا؟ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٌ:
الثَّالِثُ التَّوَقُّفُ» القول الأول: إِنَّهُ خَاصٌّ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ.

والقول الثاني: إنه عامٌّ لها ولسائر الأمم.

والقول الثالث: التوقُّف. ذكر الثالث دون الأول والثاني؛ لأنَّهما معروفان؛ إذ القولان متقابلان، في أحدهما النفي وفي الثاني الإثبات، ومثل هذا يفعله أهل العلم للاختصار، وقد يصلُّ أحياناً إلى حدِّ الإلغاز، مثل قولهم: «إنَّ وأَنْ والثالث أصلان»، يعني: أنَّ القول الأول: أنَّ الأصل هي (إن) وتفتح همزتها لعارض. والقول الثاني: أنَّ الأصل (أَنْ) وتكسر همزتها لعارض. والقول الثالث: أنَّهما أصلان، فكل واحد أصل في بابه.

«وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ، مِنْهُمْ: أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١)، فَقَالَ: وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا»^(٢) مِنْهُمْ مَنْ يَرَوِيهِ: «تُسْأَلُ»^(٣)، وَعَلَى هَذَا اللَّفْظِ يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَدْ خُصَّتْ بِذَلِكَ، وَهَذَا

(١) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد أبو عمر ابن عبد البر بن عاصم النمري، الأندلسي القرطبي، المالكي، حافظ المغرب، (ت: ٤٦٣هـ)، له تصانيف، منها: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، و«الاستذكار»، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب». ينظر: وفيات الأعيان، ٦٦/٧، وسير أعلام النبلاء، ١٨/١٥٣.

(٢) هذا جزء من الحديث الذي سبق تخريجه: «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا، فَلَوْلَا أَلَّا تَدَاغَتْ لِدَعْوَتِ اللَّهِ أَنْ يُسْمَعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ...».

(٣) هذا اللفظ ذكره عبد الحق الإشبيلي في «العاقبة في ذكر الموت»، (ص: ٢٤٣)، وذكر أن البزار أخرجه في مسنده، ولم نقف عليه في المطبوع من مسنده، وأخرج ابن جرير الطبري في تفسيره، ١٦/٦٠٠، ٦٠١، بإسناده إلى الربيع وقتادة، قالوا: «بلغنا أن هذه الأمة تُسأل في قبورها، فيثبَّت الله المؤمن في قبره حين يُسأل».

أمر لا يُقطع عليه، ويظهر عدم الاختصاص^(١)، والله أعلم».

كلامُ ابن عبد البر لا قطعَ فيه بأنَّ السؤالَ أو الابتلاءَ خاصُّ بهذه الأمة، وإن كان النَّصُّ كالصَّريح: «إنَّ هذه الأمة تُبتلى في قُبورها»، لكن ليس فيه ما ينفي ابتلاءَ غيرها من الأمم؛ لذا لا يُقطعُ بأنَّه خاصُّ بهذه الأمة، لكن إذا تقررَ أنَّه خاصُّ بهذه الأمة، فهل يُعتبرُ مزيَّةً لهذا الأمة على غيرها أو لا؟ إذ يحتملُ أن يكون من فضائل هذه الأمة أن تُبتلى، كما يحتملُ ألا يكون من باب الفضائل؛ بل من ضدِّها.

نقول: على تقدير أن غيرها من الأمم تشاركها فيه لا مزيَّة فيه، وعلى تقدير أنَّه خاصُّ بهذه الأمة، فهذه مزيَّة لها، فكونها تبتلى وتختبر وتصيبها ضغطة القبر ونحو ذلك، هذا كالاتحان والتمحيص بالمصائب في الدنيا، ولا يُظنُّ بها وهي خير أُمَّة أخرجت للناس، أن تُبتلى لزيادة ابتلاء لا يكون فيه فضلٌ من وجه، هذا ليس صحيحاً؛ فهذه الأمة خيرُ الأمم وأكرمها على الله.

❖ [هل يدوم عذاب القبر؟]

«وهل يدومُ عذابُ القبر أو ينقطعُ؟ جوابُه أنَّه نوعان: منه ما هو دائمٌ، كما قال تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وكذا في حديث البراء بن عازبٍ في قصَّة الكافر: ثُمَّ يَفْتَحُ لَهُ بَابٌ مِنَ النَّارِ، فَيَنْظُرُ إِلَى مَقْعَدِهِ فِيهَا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، رواه الإمام أحمد في بعض طرقه^(٢)».

أي: أن الكافر عذابه دائمٌ في البرزخ، ودائمٌ في النَّار، نسأل الله العافية.

(١) ينظر: الروح لابن القيم، (٨٦-٨٧).

(٢) هذا طرفٌ من حديث البراء بن عازب، الطويل، تقدَّم تخريجه.

والنوع الثاني: أنه مدة، ثم ينقطع، وهو عذابُ بعضِ العصاة الذين خَفَّتْ جرائمُهم، فيُعَذَّبُ بحسبِ جرمه، ثم يخفَّفُ عنه، كما تقدَّم ذكرُه في الممحصَّاتِ العَشْرِ^(١).

يعني: أن العاصي أو الفاسق إذا عُدِّبَ فَإِنَّهُ لا يدومُ عذابُه، سواء كان ذلك في قبره أو في دخوله النار.

✦ [مستقر الأرواح بعد الموت إلى يوم القيامة]

«وقد اختلف في مستقرِّ الأرواح ما بين الموتِ إلى قيامِ السَّاعةِ:

ف قيل: أرواحُ المؤمنين في الجنَّةِ، وأرواحُ الكافرين في النَّارِ.

وقيل: إنَّ أرواحَ المؤمنين بِنِقاءِ الجنَّةِ على بابها، يأتيهم من رَوْحها ونعيمها ورزقها.

وقيل: على أفنية قبورهم.

وقال مالك: بلغني أن الرُّوحَ مُرسلةٌ تذهبُ حيثُ شاءت.

وقالت طائفة: بل أرواحُ المؤمنين عند الله ﷻ. ولم يزيدوا على ذلك.

وقيل: إنَّ أرواحَ المؤمنين بالجافية من دِمَشق، وأرواحُ الكافرين بِبِرْهُوتَ بئرٍ بحضرموت.

وقال كعب^(٢): أرواحُ المؤمنين في عليين في السَّماءِ السَّابعةِ، وأرواحُ الكُفَّارِ في

(١) ينظر: ٢/٢١١ وما بعدها.

(٢) هو: أبو إسحاق، كعب بن ماتع بن ذي هجن الحِميري، تابعي، (ت: ٣٢ هـ)، كان في الجاهلية من كبار علماء اليهود في اليمن، وأسلم في زمن أبي بكر، وقدم المدينة في دولة عمر، فأخذ عنه الصحابة وغيرهم كثيرا من أخبار الأمم الغابرة، وأخذ هو من الكتاب والسنة عن الصحابة. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، ١/٤٢، سير أعلام النبلاء، ٣/٤٨٩.

سَجِّينَ فِي الْأَرْضِ السَّابِعَةَ تَحْتَ خَدِّ إِبْلِيسَ».

هذا متلقًى من أهل الكتاب، فكعب كان يهوديًا فأسلم، وكان يحدث بأحاديث إسرائيلية، ويتلقاها عنه بعض الصحابة والتابعين مما يجوز الحديث فيه، وقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»^(١).

«وقيل: أرواح المؤمنين بيئر زمزم، وأرواح الكافرين بيئر برّهوت. وقيل: أرواح المؤمنين عن يمين آدم، وأرواح الكفار عن شماله» ويدل على هذا القول حديث المعراج، وفيه أنه ﷺ مرَّ بآدم، وعن يمينه أسودة، وعن يساره أسودة، إذا نظر إلى يمينه ضحك، وإذا نظر إلى يساره بكى^(٢)، وهذا كالنص في الموضوع.

«وقال ابن حزم وغيره: مستقرها حيث كانت قبل خلق أجسادها»^(٣).

وقال أبو عمر ابن عبد البر: أرواح الشهداء في الجنة، وأرواح عامة المؤمنين على أفنية قبورهم^(٤).

وعن ابن شهاب أنه قال: بلغني أنّ أرواح الشهداء كطيرٍ خضرٍ مُعلّقةٍ بالعرش، تغدو وتروح إلى رياض الجنة، تأتي ربّها كل يومٍ تُسلم عليه.

وقالت فرقة: مستقرها العدم المحض، وهذا قول من يقول: إنّ النفس عرض من أعراض البدن كحياته وإدراكه، وقولهم مخالف للكتاب والسنة هؤلاء يرون أنّ الأرواح كالأبدان تفتنى.

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (٣٤٦١)، والترمذي، (٢٦٦٩)، من

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وجاء من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

(٢) هذا طرفٌ من حديث طويل، أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسرائء؟، (٣٤٩)، وأحمد، (٢١٢٨٨)، من حديث أنس بن مالك، عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ٤/٥٨.

(٤) نقله ابن عبد البر عن آخرين. ينظر: التمهيد، ١١/٦٥.

«وقالت فرقة: مستقرُّها بعد الموتِ أبدانٌ أُخرُ تُناسبُ أخلاقَها وصِفاتِها التي اكتسبَتْها في حالِ حياتِها، فتَصيرُ كلُّ روحٍ إلى بدنٍ حيوانٍ يُشاكلُ تلكَ الرُّوحَ، وهذا قولُ التناسخيةِ منكري المعاد، وهو قولٌ خارجٌ عن أهلِ الإسلامِ كُلِّهم» ولا يزال لهم وارثٌ في شرقِ آسيا، فيرون القولَ بالتناسخ، وأنَّ الشخصَ إذا مات أو قُتل دخلتُ روحُه في جسدٍ آخر؛ ولذا يسهلُ عليهم القتلُ؛ إذ لا شيءَ عندهم اسمه الموت؛ بل يرون أنَّ الروحَ تخرجُ من جثةِ شخصٍ وتذهبُ إلى جثةٍ غيره^(١)، نسألُ الله العافية.

«ويضيقُ هذا المختصرُ عن بسطِ أدلَّةِ هذه الأقوالِ والكلامِ عليها» بسطَ هذه الأقوالِ بأدلتها ابنُ القيمِ رحمته الله في كتاب «الرُّوح»، وقد أطلال فيها كعادته^(٢).

«ويتلخَّصُ من أدلتها أنَّ الأرواحَ في البرزخِ متفاوتةٌ أعظمَ تفاوتٍ، فمنها: أرواحٌ في أعلىِ عليين، في الملائِ الأعلى، وهي أرواحُ الأنبياءِ - صلواتُ الله عليهم وسلامُهُ-، وهم متفاوتون في منازلهم؛ لأنَّهم متفاوتون بتفضيلِ الله بعضهم على بعض.

«ومنها: أرواحٌ في حواصلِ طيرٍ خُضِرَ تَسرُحُ بالجنَّةِ حيثُ شاءت، وهي أرواحُ بعضِ الشُّهداءِ لا كُلِّهم؛ الأصلُ أنَّ الشُّهداءِ هذا وصفُهُم إلا من حُبِسَ بسببِ دينٍ؛ لأنَّ الشَّهادةَ تُكفِّرُ كلَّ شيءٍ إلا الدينَ^(٣).

(١) عقيدة التناسخ من معتقدات البوذية وغيرهم. ينظر: البوذية وتأثيرها في الفكر والفرق الإسلامية المتطرفة، (ص: ١٤٨).

(٢) ينظر: الروح، (ص: ٩٠-١١٧).

(٣) إشارة إلى ما أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب من قتل في سبيل الله كفر خطاياهُ إلا الدين، (١٨٨٥)، من حديث أبي قتادة «أن رجلاً قال: يا رسول الله، قال: رأيت إن قُتلت في سبيل الله أتُكفَّرُ عني خطاياي؟ فقال له رسول الله ﷺ: «نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر... إلا الدين، فإنَّ جبريل ﷺ قال لي ذلك»، وأخرج بعده، (١٨٨٦)، وأحمد، (٧٠٥١)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً: «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين».

«بل من الشهداء من تحبسُ رُوْحُهُ عن دخولِ الجنَّةِ لدينِ عليه، كما في المسند عن محمد بن عبد الله بن جَحْشٍ، أَنَّ رجلاً جاء إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لي إن قُتِلْتُ في سبيلِ الله؟ قال: «الجنَّة»، فلما وُلِّيَ قال: «إلا الدين، سارني به جبريلُ أنفًا»^(١).

ومن الأرواحِ من يكونُ محبوبًا على بابِ الجنَّةِ، كما في الحديث الذي قال فيه رسولُ الله ﷺ: «رأيتُ صاحبكم محبوبًا على بابِ الجنَّةِ»^(٢).

ومنهم من يكونُ محبوبًا في قبره، ومنهم من يكونُ محبوبًا في الأرضِ، ومنها أرواحٌ تكونُ في تنويرِ الرُّنَّةِ والزَّواني، وأرواحٌ في نهرِ الدَّمِ تسبحُ فيه وتُلَقِّمُ الحِجارةَ»^(٣)، كما في حديثِ الرُّويَا، أَنَّهُ جاء إلى النَّبِيِّ ﷺ في منامه رجُلان، وذُهبَا

(١) أخرجه النسائي، كتاب الجهاد، من قاتل في سبيلِ الله تعالى وعليه دين، (٣١٥٥)، وأحمد، (١٧٢٥٣)، من طريق أبي كثير مولى الليثيين، عن محمد بن عبد الله بن جحش، أَنَّ رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فذكره، وله شاهد من حديث أبي قتادة ؓ، أخرجه مسلم كتاب الإمارة، باب من قتل في سبيلِ الله كفرت خطاياهُ إلا الدين، (١٨٨٥): «أَنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، قال: رأيتُ إن قُتِلْتُ في سبيلِ الله أتُكفَّرُ عني خطاياي؟ فقال له رسولُ الله ﷺ: «نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر... إلا الدين، فإنَّ جبريلَ ؑ قال لي ذلك»، وأخرج مسلم بعده، (١٨٨٦)، وأحمد، (٧٠٥١)، من حديث عبد الله بن عمرو ؓ مرفوعًا: «يُغفرُ للشَّهيد كل ذنبٍ إلا الدين».

(٢) أخرج ابن ماجه، أبواب الصدقات، باب أداء الدين عن الميت، (٢٤٣٣)، وأحمد، (١٧٢٢٨)، والطبراني، (٥٤٦٦)، والبيهقي، (٢٠٤٩٩)، من طريق حماد بن سلمة، عن عبد الملك أبي جعفر، عن أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة، عن سعد بن الأطول: أَنَّ أخاه مات، وترك ثلاثمائة درهم، وترك عيالا، فأردت أن أنفقها على عياله، فقال النبي ﷺ: «إن أخاك محتسب بدينه، فاقض عنه»، فقال: يا رسول الله، قد أدبت عنه، إلا دينارين، ادعتهما امرأة وليس لها بينة، قال: «فأعطها، فإنَّها محقَّة»، واللفظ لابن ماجه. وأخرجه أحمد، (٢٠٠٧٧)، والبخاري، في التاريخ الكبير، ٥٤/٤، والبيهقي، (٢٠٥٠٠)، من طرق، عن حماد بن سلمة، عن سعيد بن إياس الجريري، عن أبي نضرة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

(٣) إشارة إلى ما جاء في الحديث الطويل الذي أخرجه البخاري، كتاب التعبير، باب تعبير الرُّويَا بعد صلاة الصبح، (٧٠٤٧)، وأحمد، (٢٠٠٩٤)، عن سمرة بن جندب ؓ.

به، واطَّلَعَ على أمور من أمور الآخرة، من الجنة والنَّار، إلى آخر ما جاء في الحديث الصحيح: «كُلُّ ذَلِكَ تَشْهَدُ لَهُ السُّنَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

❖ [حياة الشهيد بعد الموت]

«وَأَمَّا الْحَيَاةُ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا الشَّهِيدُ وَامْتَازَ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقوله: تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءُ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤]؛ فهي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجْوَابِ طَيْرٍ خُضِرٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ - يَعْنِي: يَوْمَ أُحُدٍ - جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجْوَابِ طَيْرٍ خُضِرٍ تَرِدُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ، وَتَأْكُلُ مِنْ ثَمَارِهَا، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مُذَلَّلَةٍ^(١) فِي ظِلِّ الْعَرْشِ»، الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢)، وَبِمَعْنَاهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ،

(١) مُذَلَّلَةٌ: أَي: مَدْلَاةٌ. وَمِنْهُ ثَمَارُ الْجَنَّةِ الْمَذَلَّلَةُ؛ أَي: الْمَدْلَاةُ الْمَعْرُضَةُ لِلْقَطْفِ وَالْجَنِيِّ. يَنْظُرُ: الْفَائِقُ، ٣/ ٢٢٨، غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ، ١/ ٣٦٤، النِّهَايَةُ، ٢/ ١٦٦.

(٢) وَتَمَامُهُ: «فَلَمَّا وَجَدُوا طَيْبَ مَشْرِبِهِمْ وَمَأْكُلِهِمْ، وَحَسَنَ مَقِيلِهِمْ، قَالُوا: يَا لَيْتَ إِخْوَانُنَا يَعْلَمُونَ بِمَا صَنَعَ اللَّهُ لَنَا، لَثَلَا يَزْهَدُوا فِي الْجِهَادِ، وَلَا يَنْكَلُوا عَنِ الْحَرْبِ، فَقَالَ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم: «أَنَا أَبْلَغُهُمْ عَنْكُمْ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ عَلَى رَسُولِهِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٩]، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، (٢٣٨٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، (١٩٣٣٢)، وَهَنَادُ فِي الزَّهْدِ، (١٥٥)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، (٦٧٩)، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أُمِيَّةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، أَوَّلُ كِتَابِ الْجِهَادِ، بَابُ فِي فَضْلِ الشَّهَادَةِ، (٢٥٢٠)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الْجِهَادِ، (٥٢)، وَالْأَجْرِيُّ فِي الشَّرِيعَةِ، (٩٢٥)، وَالْحَاكِمُ، (٢٤٤٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي إِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ، (١٤٥)، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أُمِيَّةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَأَضَافَ فِي الْإِسْنَادِ سَعِيدًا بَيْنَ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَخْرُجْ»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ»، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ، ٢/ ١٦٣، عَنْ الْإِسْنَادِ الزَّائِدِ: «وَهَذَا أَثْبَتٌ، وَكَذَا رَوَاهُ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ».

رواه مسلم^(١) «مُدَلَّلَةٌ يَعْنِي: مَدَلَّاةٌ، وَمَعْلَقَةٌ، كَمَا جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى^(٢)».

«فَإِنَّهُمْ لَمَّا بَدَلُوا أَبْدَانَهُمْ لِهَيْبَةِ اللَّهِ ﷻ حَتَّىٰ أُنْفَخَتْ أَعْدَاؤُهُ فِيهِ، أَعَاضَهُمْ مِنْهَا فِي الْبَرْزَخِ أَبْدَانًا خَيْرًا مِنْهَا، تَكُونُ فِيهَا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيَكُونُ تَنْعُمُهَا بِوَسْطَةِ تِلْكَ الْأَبْدَانِ أَكْمَلُ مِنْ تَنْعَمِ الْأَرْوَاحِ الْمَجْرَدَةِ عَنْهَا.

ولهذا كانت نَسْمَةُ الْمُؤْمِنِ فِي صُورَةِ طَيْرٍ أَوْ كَطَيْرٍ، وَنَسْمَةُ الشَّهِيدِ فِي جَوْفِ طَيْرٍ كَوْنُ رُوحِ الْمُؤْمِنِ فِي صُورَةِ طَيْرٍ، وَرُوحِ الشَّهِيدِ فِي جَوْفِ طَيْرٍ، الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ لَا شَكَّ أَنَّهَا أَكْمَلُ، حَيْثُ تَكُونُ الرُّوحُ فِي ظَرْفٍ أَوْ وَعَاءٍ.

«وَتَأْمَلُ لَفْظَ الْحَدِيثَيْنِ، فَفِي الْمَوْطَأِ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَحْدُثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ نَسْمَةَ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يَلْتَقِي فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ حَتَّىٰ يَرْجِعَهُ اللَّهُ إِلَىٰ جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ»^(٣) بَفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ رَجَعِ الثَّلَاثِي، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٨٣].

«فَقَوْلُهُ: «نَسْمَةُ الْمُؤْمِنِ» تَعْمُ الشَّهِيدَ وَغَيْرَهُ، ثُمَّ حَصَّ الشَّهِيدَ بِأَنَّ قَالَ: «هِيَ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ»، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا طَيْرٌ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْحَدِيثِ الْآخِرِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، فَنَصِيبُهُمْ مِنَ النَّعِيمِ فِي الْبَرْزَخِ أَكْمَلُ مِنْ نَصِيبِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَمْوَاتِ عَلَىٰ فُرْشِهِمْ» وَهَؤُلَاءِ الْأَمْوَاتِ عَلَىٰ دَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ عَلَىٰ حَسَبِ أَعْمَالِهِمْ وَنِيَّاتِهِمْ «وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ عَلَىٰ فَرَاشِهِ أَعْلَىٰ دَرَجَةً مِنْ كَثِيرٍ مِنْهُمْ، فَلَهُ نَعِيمٌ يَخْتَصُّ بِهِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ مِنْ هُوَ دُونَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون، (١٨٨٧)، والترمذي، (٣٠١١)، وابن ماجه، (٢٨٠١)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أي: رواية أبي داود.

(٣) تقدّم تخريجه ٤٢٦/٢.

يعني قد يكون من مات على فراشه أعلى درجة من الشهيد، وإن كان نعيم الشهيد أكمل من نعيمهم، وهذا واضح في التمثيل بالصحابة مثلاً، فالشهداء في ساحات القتال من الصحابة على فضلهم ومزيتهم وما جاء فيهم، ليسوا بأعلى درجة، من بعض من مات على فراشه من الصحابة، كأبي بكر رضي الله عنه؛ فأعمالهم متفاوتة.

«وحرّم الله على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، كما رُوِيَ في السنن^(١)، وأمّا الشهداء؛ فقد شوهد منهم بعد مُدَدٍ من دفنه كما هو لم يتغيّر، فيحتمل بقاؤه كذلك في تربته إلى يوم محشره، ويحتمل أنه يبلى مع طول المدّة والله أعلم، وكأنّه - والله أعلم - كلّمًا كانت الشّهادة أكمل، والشّهيد أفضل كان بقاء جسده أطول».

والدُّ جابر عبد الله بن عمرو بن حرام رضي الله عنه، وعمرو بن الجموح رضي الله عنه دفنا في قبر واحد في أحد، احتيج لنبشهما من أجل أن السيل غمرهما، وخشي من تأثيره على أبدانها، نبش القبر بعد ستّ وأربعين سنة، وأخرج منه كما دُفِنَا^(٢).

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، (١٠٤٧)، والنسائي، كتاب الجمعة، باب إكثار الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله يوم الجمعة، (١٣٧٤)، وابن ماجه، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب في فضل الجمعة، (١٠٨٥)، وأحمد، (١٦١٦٢)، من حديث أوس بن أبي أوس رضي الله عنه، وإسناده صحيح، وصححه الحاكم، (١٠٢٩)، ووافقه الذهبي، وصححه النووي في الأذكار، (٣٣٢).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، (٤٩)، عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، أنّه بلغه: «أن عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمرو الأنصاريين ثم السلميين كانا قد حفر السيل قبرهما، وكان قبرهما مما يلي السيل، وكانا في قبر واحد، وهما ممن استشهد يوم أحد، فحفر عنهما ليغيرا من مكانهما، فوجدا لم يتغيرا، كأنهما ماتا بالأمس، وكان أحدهما قد جرح، فوضع يده على جرحه، فدفن وهو كذلك، فأميطت يده عن جرحه، ثم أرسلت فرجعت كما كانت، وكان بين أحد، وبين يوم حفر عنهما ست وأربعون سنة»، وهذا إسنادٌ مرسلٌ. وأخرجه ابن سعد بأطول من هذا في الطبقات، ٤٢٤/٣، من طريق الوليد بن مسلم، حدثني الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر رضي الله عنه، وله شاهد من حديث أبي الزبير، عن جابر، أخرجه ابن سعد -أيضا-، ٤٢٤/٣، وصححه ابن حجر في الفتح، ٢١٦/٣، وله شاهدٌ آخر من حديث يحيى بن النضر، عن أبي قتادة، أخرجه أحمد، (٢٢٥٥٣)، وحسن إسناده ابن حجر في الفتح، ٢١٦/٣.

فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتويات |
|--------|---|
| ٥ | ✦ [القدر بين الرضا والسخط]. |
| ٦ | ✦ [مفسدة التعمق في طلب القدر]. |
| ١١ | ✦ [مبنى العبودية والإيمان على التسليم]. |
| ١٤ | ✦ [حكم من أنكر شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ]. |
| ١٥ | ✦ [الإيمان باللوح المحفوظ والقلم]. |
| ١٦ | ✦ [أول المخلوقات]. |
| ١٨ | ✦ [عجز البشر عن تغيير ما قدره الله وكتبه]. |
| ٢١ | ✦ [أنواع الأقلام كما ورد في السنة]. |
| ٢٢ | ✦ [ما يترتب على العلم بأن كل شيء من عند الله]. |
| ٢٥ | ✦ [التوكل لا ينافي تعاطي الأسباب]. |
| ٢٨ | ✦ [سبق علم الله بالكائنات]. |
| ٣١ | ✦ [لا يتم التوحيد إلا بالإيمان بصفات الله تعالى]. |
| ٣٣ | ✦ [أحاديث واردة في ذم القدرية]. |
| ٣٥ | ✦ [تضمن القدر لأصول عظيمة]. |
| ٣٧ | ✦ [حياة القلب وموته]. |
| ٤٢ | ✦ [أنفع أغذية وأدوية القلوب]. |
| ٤٥ | ✦ [العرش والكرسي حق]. |
| ٥٢ | ✦ [استغناء الله عن العرش وما دونه]. |
| ٥٥ | ✦ [إحاطة الله سبحانه بكل شيء]. |

- ٦٥ [أنواع النصوص الدالة على العلو]
- ٧٢ [من نصوص السلف في إثبات العلو]
- ٧٣ [ردُّ تأويلات نفاة العلو]
- ٧٥ [تقرير العلو من جهة العقل]
- ٧٩ [تقرير العلو من جهة الفطرة]
- ٨٠ [سبب اشتمال كتب العقيدة على مناظرات عقلية]
- ٨١ [سبب نقل العلماء لكلام أهل الباطل]
- ٨٣ [نقض اعتراض نفاة العلو على دليل الفطرة]
- ٨٦ [ثبوت صفة المحبة لله تعالى]
- ٨٨ [وراثة المعتزلة لمذهب الجهم بن صفوان]
- ٩٦ [توجيه طلب الصلاة على محمد ﷺ مثل ما لإبراهيم]
- ١٠٠ [وجوب الإيمان بالملائكة والنبين والكتب المنزلة]
- ١٠١ [موقف الفلاسفة وأهل البدع من أركان الإيمان]
- ١٠٤ [استبدال المعتزلة أصولهم الخمسة بأركان الإيمان]
- ١٠٦ [أصول أهل السنة تابعة لما جاء به الرسول ﷺ]
- ١٠٨ [الإيمان بالملائكة]
- ١١٥ [المفاضلة بين الملائكة وصالحى البشر]
- ١٢٠ [من أدلة القائلين بتفضيل الأنبياء على الملائكة]
- ١٣٥ [الإيمان بالأنبياء والرُّسل]
- ١٣٧ [وجوب الإيمان بأن الرسل بلغوا ما أرسلوا به]
- ١٣٩ [أولو العزم من الرسل]
- ١٤١ [الإيمان بالكتب]
- ١٤٤ [الحكم بالإسلام والإيمان لأهل القبلة]
- ١٤٦ [دخول أهل البدع في مسمى المسلمين]
- ١٤٩ [عدم الخوض في الله بالكلام الباطل]

- ١٥١..... [عدم الممارسة في دين الله].
- ١٥٣..... [عدم المجادلة في القرآن].
- ١٥٧..... [جمع عثمان للقرآن الكريم في مصحف واحد].
- ١٥٩..... [سبب نزول القرآن على سبعة أحرف].
- ١٦١..... [نزول جبريل بالقرآن الكريم].
- ١٦٥..... [عدم التكفير بالذنوب].
- ١٦٧..... [فتنة التكفير].
- ١٦٩..... [موقف الشيخ محمد بن عبد الوهاب من التكفير].
- ١٧٢..... [أصناف الناس في تكفير أصحاب المقالات الفاسدة].
- ١٧٤..... [تكفير الجملة لا يستلزم تكفير الأفراد].
- ١٧٩..... [وسطية أهل السنة في باب التكفير].
- ١٨٤..... [الفرق بين تكفير المطلق وتكفير المعين].
- ١٩٠..... [إشكال في تسمية الشارع بعض الذنوب كفرًا].
- ١٩٥..... [هل الكفر على مراتب؟].
- ١٩٨..... [الحكم بغير ما أنزل الله].
- ١٩٩..... [الرد على المرجئة في قولهم: لا يضر مع الإيمان ذنب].
- ٢٠١..... [ما ينبغي للمسلم أن يعتقد في حق نفسه وفي حق غيره].
- ٢٠٨..... [لوازم الرجاء].
- ٢١١..... [أسباب سقوط العقوبة].
- ٢١١..... [السبب الأول: التوبة].
- ٢١٤..... [السبب الثاني: الاستغفار].
- ٢١٦..... [السبب الثالث: الحسنات].
- ٢١٧..... [السبب الرابع: المصائب الدنيوية].
- ٢١٩..... [أسباب أخرى].
- ٢٢١..... [الجمع بين الخوف والرجاء].

- ٢٢٥ [ما يقع عليه اسم الإيمان واختلاف الناس فيه]
- ٢٢٦ [مذهب عامة السلف وجمهور الأئمة]
- ٢٢٨ [مذهب مرجئة الفقهاء]
- ٢٣١ [مذهب الكرامية]
- ٢٣٢ [مذهب الجهم وبعض القدرية]
- ٢٣٤ [حاصل الخلاف فيما يقع عليه مسمى الإيمان]
- ٢٣٤ [حقيقة الخلاف بين أبي حنيفة وجمهور الأئمة]
- ٢٤٢ [زيادة الإيمان ونقصانه]
- ٢٥٠ [أدلة الحنفية على كون الإيمان هو الإقرار بالقلب]
- ٢٥٧ [أدلة الجمهور في دخول الأعمال في مسمى الإيمان]
- ٢٦٤ [أدلة زيادة الإيمان ونقصانه]
- ٢٦٩ [آثار الصحابة في زيادة الإيمان ونقصانه]
- ٢٧٦ [مراتب الدين]
- ٢٧٩ [أقوال أهل العلم في مسمى الإسلام]
- ٢٨١ [اقتران الإسلام بالإيمان وإفراد أحدهما عن الآخر]
- ٢٨٩ [الاستثناء في اليمين]
- ٢٩٧ [حجية السنة النبوية]
- ٢٩٩ [تقسيم السنة إلى متواتر وأحاد وأثره في علم العقيدة]
- ٣٠٢ [موقف أهل البدع من حديث الأحاد]
- ٣٠٤ [حالة إفادة خبر الأحاد للقطع]
- ٣٠٥ [الآثار المترتبة على رد حديث الأحاد]
- ٣٠٩ [منهج أهل السنة في التعامل مع النصوص]
- ٣١١ [تلقى الأمة لخبر الواحد بالقبول يفيد العلم اليقيني]
- ٣١٧ [شرع السنة نوعان: ابتدائي وبياني]
- ٣١٨ [أولياء الرحمن]

- ٣٢٤..... [أكرم المؤمنين عند الله تعالى].
- ٣٢٥..... [التفاضل بين الفقير الصابر والغني الشاكر].
- ٣٢٨..... [أركان الإيمان].
- ٣٣١..... [انتفاء الإيمان بانتفاء جنس العمل].
- ٣٣٥..... [الإيمان بالقدر].
- ٣٤١..... [أنفع الدعاء].
- ٣٤٣..... [تحقيق توحيد الربوبية والإلهية].
- ٣٤٦..... [وجوب الإيمان بجميع الرسل].
- ٣٤٨..... [أقسام الذنوب ومصير المذنبين يوم القيامة].
- ٣٤٨..... [انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر].
- ٣٤٩..... [مصير أصحاب الكبائر يوم القيامة].
- ٣٥٢..... [عدد الكبائر وضابطها].
- ٣٥٨..... [الصلاة خلف كل بر وفاجر].
- ٣٦٨..... [الصلاة على من مات من المسلمين].
- ٣٧٢..... [لا نقطع لأحد بدخول الجنة أو النار إلا بنص].
- ٣٧٥..... [حرمة الخروج بالسيف على المسلمين].
- ٣٧٧..... [من مفسد الخروج على ولاة الأمور].
- ٣٨٢..... [الوعيد الشديد في مفارقة الجماعة].
- ٣٨٣..... [حكم الخروج على من لم تتوفر فيه شروط الولاية العامة].
- ٣٨٨..... [اتباع السنة والجماعة وتجنب الشذوذ والفُرقة].
- ٣٩٢..... [حب أهل العدل والأمانة وبغض أهل الجور والخيانة].
- ٣٩٥..... [تفويض علم المتشابه إلى الله تعالى].
- ٤٠٠..... [مشروعية المسح على الخفين].
- ٤٠٨..... [بقاء الحج والجهاد إلى قيام الساعة].
- ٤١١..... [الإيمان بالكُتُبة والحافظين من الملائكة].

- ٤١٦ [الإيمان بملك الموت] ❖
- ٤١٧ [حقيقة النفس والروح] ❖
- ٤١٨ [نفي قَدَم الروح] ❖
- ٤٢١ [هل الروح جسم أو عَرَض أو غيرهما؟] ❖
- ٤٢٤ [أقوال الناس في مسمى الإنسان] ❖
- ٤٢٧ [اختلاف الناس في مسمى النفس والروح] ❖
- ٤٢٩ [صفات النفس الثلاث] ❖
- ٤٣٠ [اختلاف الناس في موت الروح] ❖
- ٤٣٢ [عذاب القبر ونعيمه] ❖
- ٤٤٧ [سؤال منكر ونكير للأمم السابقة] ❖
- ٤٤٨ [هل يدوم عذاب القبر؟] ❖
- ٤٤٩ [مستقر الأرواح بعد الموت إلى يوم القيامة] ❖
- ٤٥٣ [حياة الشهيد بعد الموت] ❖
- ٤٥٦ فهرس المحتويات

إفادة البرية

بالتعليق على شرح الطحاوية

يمكنكم طلب الكتب

عبر متجرنا الإلكتروني



حيثما كنت يصلك طلبك

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة معالم السنن

الطبعة الأولى (1443هـ - 2021م)



دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينفع به



معالم السنن

[f dar.taibagreen123](https://www.facebook.com/dar.taibagreen123)

[dar.taiba](https://www.instagram.com/dar.taiba)

[@dar_tg](https://www.twitter.com/dar_tg)

[dar_tg](https://www.instagram.com/dar_tg)

dartaibagreen@gmail.com

yyy.01@hotmail.com

[012 556 2986](tel:0125562986)

[055 042 8992](tel:0550428992)

مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

المملكة العربية السعودية - الرياض - حي الجزيرة -

شارع طلحة بن عبيد الله - مبنى معالم السنن.

هاتف: 00966114450458 - فاكس: تحويلة 105

جوال: 00966552749555 - البريد الإلكتروني:

- shkhudheir.com

b00ks@malemassunan.com

إفادة البرية

بالتعليق على شرح الطحاوية



الجزء الثالث

معالي الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء

وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء سابقاً



دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينفع به



معالم السنن



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

✿ [الإيمان بالبعث والجزاء يوم القيامة]

«قوله: «وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالنُّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانَ».

الإيمان بالمعاد ممّا دلّ عليه الكتابُ والسُّنةُ، والعقل والفطرة السليمة. فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقام الدليل عليه، وردّ على منكريه في غالب سور القرآن».

الإيمان بالبعث ركنٌ من أركان الإيمان لا يصحُّ إلا به، فالذي لا يقر بالبعث كافر، كما دلّت على ذلك النصوص القطعية من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، والأدلة على تقرير المعاد متظاهرة متكاثرة في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ومضى ذكر الإيمان بأركانه السّنة، ومنها الإيمان بالبعث، وخصّه مع ما يتعلق به من العَرْض والحساب وقراءة الكتابِ والثوابِ والعقابِ والصِّرَاطِ والميزان، كلّها يأتي الكلام عليها بشيءٍ من التفصيل مع الأدلة.

«وذلك: أنّ الأنبياء ﷺ كلُّهم متفقون على الإيمان بالآخرة، فإنّ الإقرار بالربِّ عامٌّ في بني آدم، وهو فطريٌّ، كلُّهم يقرُّ بالربِّ، إلا من عاند كفرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر، فإنّ منكريه كثيرون، ومحمد ﷺ لما كان خاتم الأنبياء، وكان قد بُعث هو والساعة كهاتين^(١)، وكان هو الحاشر^(٢)

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجا، (٤٩٣٦)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب قرب الساعة، (٢٩٥٠)، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، وأخرجه مسلم، (٢٩٥١)، والترمذي، (٢٢١٤)، من حديث أنس رضي الله عنه، وأخرجه مسلم، (٨٦٧)، والنسائي، (١٥٧٨)، وابن ماجه، (٤٥)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) إشارة إلى حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، حيث قال: قال رسول الله ﷺ: «لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب»، أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ، (٣٥٣٢)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب في أسمائه ﷺ، (٢٣٥٤)، والترمذي، (٢٨٤٠).

المقفي^(١) بين تفصيل الآخرة بياناً لا يوجد في شيء من كتب الأنبياء؛ ولهذا ظنَّ طائفة من المتفلسفة ونحوهم أنه لم يفصح بمعاد الأبدان إلا محمدٌ ﷺ، وجعلوا هذه حُجَّةَ لهم في أنه من باب التخييل والخطابِ الجمهوري.

الذي لا يؤمن بالبعث وما يتلوه من الجزاء والحساب والعذاب والتَّعِيم، لا شيء يحدُّوه ويسوقه إلى الإيمان ببقية الأركان، إذا لم يؤمن المرء بهذه الأمور؛ فليصنع ما شاء.

«والقرآن بين معاد النَّفس عند الموت، ومعاد البدن عند القيامة الكبرى في غير موضع. وهؤلاء يُنكرون القيامة الكبرى، ويُنكرون معاد الأبدان، ويقول من يقول منهم: إنَّه لم يخبر به إلا محمدٌ ﷺ على طريق التخييل!» لا على طريق الحقيقة، ويرون أنَّ محمدًا ﷺ إنما أخبر أن هناك معادًا وبعثًا وجزاءً وعذابًا ونعيمًا، من أجل أن يلجأ النَّاسُ ويضطرُّوا إلى العمل، وإلا فلا يوجد شيء من ذلك حقيقة؛ بل كلُّه تخييلٌ، هكذا زعموا، نسأل الله السلامة والعافية.

«وهذا كذبٌ؛ فإنَّ القيامة الكبرى هي معروفةٌ عند الأنبياء، من آدمَ إلى نوحٍ، إلى إبراهيمَ وموسى وعيسى وغيرهم ﷺ».

والذي ينكر البعث إنما هو يتخذُه وسيلةً لإنكار الخالق وما يأمرُ به، وإنكارِ الرسالات، وما جاءت به الرسل عن الله ﷻ، ولتقريب الصورة نقول: لو أنَّ مدرسة يدرس فيها شبابٌ وأطفالٌ لا يدركون مصلحة العلم، ولا يعرفون فائدته، أو يُدرِّسون موادًّا لا تنفعهم ولا تفيدهم، ثم قيل: المدرسة لا اختبارات فيها، هل

(١) إشارة إلى حديث أبي موسى الأشعري، حيث قال: كان رسول الله ﷺ يسمي لنا نفسه أسماء، فقال: «أنا محمد، وأحمد، والمقفي، والحاشر، ونيب التوبة، ونيب الرحمة»، أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب في أسمائه ﷺ، (٢٣٥٥)، وأحمد، (١٩٥٢٥)، والمقفي بمعنى: العاقب، وهو المتبع للأنبياء. ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي، ٢/٢٥٩.

سيذكرون وهم على الصفة المذكورة؟ الجواب معروف، لن يُذكروا، وهذا شأن من ينكرُ البعث، فإنكاره معناه إنكارُ جميع ما أمر به، وجميع ما نُهي عنه؛ لأنه إذا لم يكن هناك حادٍ يحدوه؛ فما الذي يسوقه إلى العمل بالتكاليف، وكفِّ النَّفسِ عمَّا تهواه وتشتهيه؟!

«وقد أخبر الله بها من حين أهبط آدم، فقال تعالى: ﴿ قَالَ أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ (٢٤) قَالَ فِيهَا نَحْيُونَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا نُخْرِجُوكُمْ ﴿ [الأعراف: ٢٤، ٢٥]، ولما قال إبليس اللعين: ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ (٣٦) قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ﴿ (٣٧) إِلَىٰ يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴿ [الحجر: ٣٦-٣٨].

وأما نوحٌ ﷺ؛ فقال: ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (١٧) ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿ [نوح: ١٧، ١٨].

وقال إبراهيم ﷺ: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الشعراء: ٨٢] إلى آخر القصة. وقال: ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقال: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وأما موسى ﷺ؛ فقال الله تعالى لما ناجاه: ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسَعَىٰ ﴾ (١٥) فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ ﴿ [طه: ١٥، ١٦].

كثرت الأدلة على البعث لكثرة منكريه، لكن لا يوجد هناك أدلة بهذا المقدار تدلُّ على الموت؛ لأنه لا يوجد من يُنكر الموت، إلا ما يقال عن طائفة من الوثنيين القائلين بالتناسخ.

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾ من مفاد الآية أنه لم يخفها، والنصوص كلها تدلُّ على أنها لا يعلمها إلا الله، وهذا كما قال بعض المفسرين من

أساليب المبالغة في إخفائها؛ لأنَّ مفاد قوله تعالى: ﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾؛ أي: حتَّى عن نفسي، وفيه دلالة على شدَّة إخفائها^(١)، إلاَّ أنَّه عليه السلام يعلمها، أمَّا غيره عليه السلام؛ فلا يعلمها منهم أحد، وإخفاؤها عن الخلق أمر مقطوعٌ به، ويدلُّ له قوله عليه السلام: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»^(٢)، فهذا يقوله أشرف الأنبياء محمد عليه السلام، لأشرف الملائكة جبريل عليه السلام، فإذا لم يعلمها محمدٌ وجبريل؛ فمن يعلمها؟!!

ومهما بلغ الواحد من معرفة علامات الساعة؛ فإنَّه لا يستطيع أن يتمكَّن من تحديد توقيت قيامها بدقَّة، نسمع بعضهم يحدِّد لقيامها سنةً محدَّدة، ثمَّ تأتي السنة، ولا يقع ما تنبَّأ به، وبعضهم عمَّم فقيَّد قيامها بمجازاة الأمة على الألف، وهذا الأمر فيه سهل، وبعضهم قال: إنَّ قيامها سنة ألف وأربعمائة، وقال آخرون: إنَّ قيامها سنة ألف وأربعمائة وسبعة، وأخذوا هذا من قوله عليه السلام: ﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧]، فكلمة: «بغته» بحساب الجُمَّل ألف وأربعمائة وسبعة^(٣)، لكن هذا الكلام غير صحيح، والقيامة لم تقم سنة ألف وأربعمائة وسبعة؛ ولذلك فإنَّ حساب الجُمَّل لا يُعتمدُ عليه، ولا يُعوَّل عليه في تقرير الحقائق، والواحدُ يمكنُ أن يذكر تاريخ ميلاده الماضي على حساب الجُمَّل على الطريقة المعروفة، لكن لا يستطيع أن يذكر تاريخ وفاته على حساب الجُمَّل؛ لأنَّه لا يُدرِك هذا الشيء ولا يملكه. ولما قال اليهود: كيف نتَّبِعُ نبياً مدة بقائه ومدة رسالته إحدى وسبعون سنة؟ استنتجوا ما قالوا من جمعهم الحروف المقطَّعة على حساب الجُمَّل، فبلغت بعد حذف المكرر

(١) هكذا فسَّره سعيد بن جبَّير ومجاهد والحسن والثوري وغيرهم، قال ابن جرير: «أكاد أخفيها، من نفسي؛ لئلا يطلع عليها أحد، وبذلك جاء تأويل أكثر أهل العلم». ينظر: تفسير مجاهد، (ص: ٤٦١)،

تفسير مقاتل، ٣/٢٣، تفسير سفيان الثوري، (ص: ١٩٣)، تفسير ابن جرير، ١٨/٢٨٥.

(٢) هذا طرف من حديث جبريل، تقدَّم تخريجه.

(٣) ينظر: تفسير المنار، ١/٨٥.

إحدى وسبعين^(١)، هكذا فعلوا، فمثل هذا لا يُعول عليه ولا يُلتفت إليه.

ومن قال: إن قيامها يكون سنة ألف وأربعمائة، احتج بحديث النبي ﷺ: «مثلُ المسلمين، واليهود، والنصارى، كمثلي رجل استأجر قوماً يعملون له عملاً يوماً إلى الليل، على أجرٍ معلوم، فعملوا له إلى نصفِ النهار، فقالوا: لا حاجة لنا إلى أجرك الذي شرطت لنا، وما عملنا باطلٌ، فقال لهم: لا تفعلوا، أكملوا بقية عملكم، وخذوا أجركم كاملاً، فأبوا، وتركوا. واستأجر أجيرين بعدهم، فقال لهما: أكملوا بقية يومكما هذا ولكما الذي شرطتُ لهم من الأجر، فعملوا حتى إذا كان حين صلاة العصر، قالوا: لك ما عملنا باطلٌ، ولك الأجر الذي جعلت لنا فيه، فقال لهما: أكملوا بقية عملكما ما بقي من النهار شيءً يسير، فأبيا، واستأجر قوماً أن يعملوا له بقية يومهم، فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس، واستكملوا أجر الفريقين كليهما، فذلك مثلهم، ومثل ما قبلوا من هذا النور»^(٢).

قال هؤلاء: من دخول وقت العصر إلى غروب الشمس خمسُ الوقت، والدنيا عمرها سبعة آلاف سنة، فإذا قسمنا سبعة آلاف سنة على خمسة يطلعُ الناتجُ ألفاً وأربعمائة!! ونقول: أبعثل هذا تُقرُّرُ الأمور العظامُ كيوم القيامة؟!.

«بل مؤمن آل فرعون كان يعلمُ المعاد، وإنما آمن بموسى، قال تعالى حكاية عنه: ﴿وَيَقَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ ﴿٣٣﴾ يَوْمَ تُؤَلَوْنَ مَدْرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَهُوَ لَمْ يَهْدِ مِنْ هَادٍ ﴿٣٢﴾﴾ [غافر: ٣٢ - ٣٣]، إلى قوله تعالى: ﴿يَقَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَعٌ وَإِنَّ الْأَخْرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ﴿٣٩﴾﴾ [غافر: ٣٩]، إلى قوله: ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ

(١) ينظر: تفسير الطبري، ١/٢١٧، تفسير السمرقندي، ١/١٥٩، غرائب التفسير، ١/١١١.

(٢) تقدم تخريجه ٢/١١٢.

﴿عَذَابٍ﴾ [غافر: ٤٦]، وقال موسى: ﴿وَأَكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدُنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقد أخبر الله في قصة البقرة: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بَعْضَهَا كَذَلِكَ يُحَى اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣].

وقد أخبر الله أنه أرسل الرُّسُلَ مبشِّرينَ ومُنذرينَ، في آياتٍ من القرآن، وأخبرَ عن أهلِ النَّارِ أَنَّهُمْ إِذَا قَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا: ﴿الْمَ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

فجميعُ الرُّسُلِ أَخْبَرُوا أُمَّهَمَ عَنِ هَذَا الْمَعَادِ، وَعَنِ هَذَا اللَّقَاءِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، لَكِنَّهُمْ أَنْكَرُوا فِي الْحَيَاةِ، لَكِنْ لَمَّا عَايَنُوا وَسُئِلُوا عَنِ الرُّسُلِ وَعَنِ تَحْذِيرِهِمْ لَهُمْ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ: ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]، لَكِنْ لَا يَنْفَعُ هَذَا الْإِقْرَارَ حِينَئِذٍ؛ بَلِ النَّفْعُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي قَبُولِهِ فِي وَقْتِ التَّكْلِيفِ، أَمَّا إِذَا عَايَنَ وَصَارَ الْأَمْرَ عَيَانًا، وَانْتَهَى الْإِيمَانُ بِالْغَيْبِ، فَلَا يَنْفَعُ الْإِقْرَارَ.

«وهذا اعترافٌ من أصنافِ الكفَّارِ الدَّاخِلِينَ جَهَنَّمَ أَنَّ الرُّسُلَ أَنْذَرْتَهُمْ لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا، فَجَمِيعُ الرُّسُلِ أَنْذَرُوا بِمَا أَنْذَرَ بِهِ خَاتَمُهُمْ مِنْ عِقَابَاتِ الْمُذْنِبِينَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَعَامَّةُ سُورِ الْقُرْآنِ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، يَذْكُرُ ذَلِكَ فِيهَا: فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

وقد أمر الله ﷻ في القرآن رسوله ﷺ أن يُقَسِّمَ عَلَى الْمَعَادِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنْهَا: فِي سُورَةِ يُونُسَ، وَسُورَةِ سَبَأَ، وَسُورَةِ التَّغَابُنِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ، وَقَدْ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ، فَقَالَ:

«وأمر نبيّه أن يُقسِمَ به على المعاد، فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ...﴾ [سبأ: ٣] الآية، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَىٰ اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧].

وأخبر عن اقترابها، فقال: ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، وقال: ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١]، وقال تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾ لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ [المعارج: ١ - ٢]، إلى أن قال: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَزَنَّهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦ - ٧].

ولتحقق وقوعه عبّر عنه بالفعل الماضي: ﴿أَفَىٰ أَمْرٌ أَلَّا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، وإلا فالأصل أن الماضي لما مضى وانقضى، لكن باعتباره كالواقع لتحقق وقوعه، جاء التعبير عنه بالفعل الماضي^(١).

«وذمّ المكذّبين بالمعاد، فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: ١٨]، وقال تعالى: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨]، إلى أن قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَأَيُّبَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [غافر: ٥٩].

(١) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ١/ ٢٨٨.

بعد هذه النصوص القطعية الصريحة في إثبات البعث كيف يجروء من يزعم أنه يتنسب إلى الملة على تحريفها وتأويلها، ويمشي كلامه على كثير من الناس، ممن يتبعه على ضلاله وجهله؟! نسأل الله السلامة والعافية، لكن إذا أخذ العقول باريها، وتخلّى الله ﷻ عن عبده؛ فحدث ولا حرج من الضلال والضياغ؛ ولذا رأينا من أمثال هؤلاء من الأقوال والأفعال ما لا يقبله عقل ولا نقل، حتى قال أحدهم: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَسْفَلِ^(١)، وقال الآخر:

بِذِكْرِ اللَّهِ تَزْدَادُ الذُّنُوبُ وَتَنْظُمُ السُّبْحَانَ وَالْقُلُوبُ^(٢)

ومع هذه تدعى لهم الولاية، ويُتبرك بهم، ويُستسقى بهم الغمام على أنهم أولياء؛ بل يعدونهم أفضل الأمة؛ بل يوجد من أتباعهم من يُفضلهم على الأنبياء؛ لأن مقام الولاية عندهم لها شأن عظيم، وهم قد وصلوا ببلوغهم إياها^(٣)، ولهم غير ذلك من العقائد الفاسدة التي يمجها العقل الصريح والفترة السليمة، ولا تمشي إلا على من اجتالتهم الشياطين، نسأل الله السلامة والعافية.

«وقال تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيَٰ وَيَكْمَأُ وَصَمًا مَّا وَنَهُمْ جَهَنَّمَ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾ ذَلِكَ جَزَاءُ هُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرَفْنَاءَ نَا لِمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴿٩٩﴾﴾ [الإسراء: ٩٧ - ٩٩].

(١) هذا من كلام بشر المريسي. ينظر: العرش، (٢١٢)، العلو، (٥٣٨)، كلاهما للذهبي.

(٢) البيت منسوب لابن عربي الصوفي. ينظر: ديوان ترجمان الأشواق لابن عربي، (ص: ٤)، جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، ١٠٦١/٢.

(٣) وفي ذلك يقول الصوفي الملحد ابن عربي:

مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي

ينظر: مجموع الفتاوى، ٢/٢٢١، منهاج السنة، ٥/٣٣٦.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا آءِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرَفْنَا آءِذَا نَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾ ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حديدًا ﴿٥٠﴾ أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿٥١﴾ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء: ٤٩ - ٥٢].

فتأمل ما أحيبوا به عن كل سؤالٍ سؤالٍ على التفصيل: فإنهم قالوا أولاً: ﴿وَقَالُوا آءِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرَفْنَا آءِذَا نَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾، ف قيل لهم في جواب هذا السؤال: إن كنتم تزعمون أنه لا خالق لكم ولا رب لكم، فهلاً كنتم خلقاً لا يفنيه الموت، كالحجارة والحديد وما هو أكبر في صدوركم من ذلك؟! فإن قلتم: كنا خلقاً على هذه الصفة التي لا تقبل البقاء؛ أي: على صفتهم المركبة من لحم، وعظم، ودم، وجلد، وهذه الصفة تقبل الفناء؛ والأمر في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حديدًا﴾ [الإسراء: ٥٠]، أمرٌ تعجيز.

«فما الذي يحول بين خالقكم ومُنشئكم وبين إعادتكم خلقاً جديداً؟!»

وللحجة تقديرٌ آخر، وهو: لو كنتم من حجارةٍ أو حديدٍ أو خلق أكبر منهما؛ فإنه قادر على أن يُفنيكم ويُحيل ذواتكم، وينقلها من حالٍ إلى حالٍ، ومن يقدر على التصرف في هذه الأجسام، مع شدتها وصلابتها، بالإفناء والإحالة، فما الذي يعجزه فيما دونها؟! ثم أخبر أنهم يسألون سؤالاً آخر بقولهم: ﴿مَن يُعِيدُنَا﴾ إذا استحالت جسومنا وفنيت؟

فأجابهم بقوله: ﴿قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١]، فلما أخذتهم الحجة، ولزمهم حكمها، انتقلوا إلى سؤالٍ آخر يتعللون به بعلل المنقطع، وهو قولهم: ﴿مَتَى هُوَ﴾ فأحيبوا بقوله: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾.

قوله: «فلما أخذتهم الحُجَّة»، يعني: الحُجَّة الدامِغَة التي لا يستطيعون الجواب عنها، ولزِمَهُم حُكْمُهَا، ولا مفر لهم، ولا محيد عن الإقرار، انتقلوا إلى سؤال آخر يتعلَّلون به بعِلل المنقطع الذي انتهت حججُه، ولا يستطيع أن يتكلَّم: ﴿مَتَى هُوَ؟﴾ هذا يحتمل أن يكون استفهامًا عن حقيقة الأمر والواقع، أو يكون استفهامًا استبعادًا، مثل: أنَّى، فأجيبوا بقوله: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾؛ أي: ليس المهم وقت وقوعه، المهم هو الإيمان، والتصديق به، والعمل بمقتضى هذا الإيمان.

«ومن هذا قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ، قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] إلى آخر السُّورة، فلو رام أعلمُ البشر وأفصحهم وأقدرهم على البيان، أن يأتي بأحسن من هذه الحُجَّة، أو بمثلها بألفاظ تُشابه هذه الألفاظ في الإيجاز ووضع الأدلة وصحَّة البرهان؛ لما قدر؛ فإنه سبحانه افتتح هذه الحجة بسؤال أورده ملحد، اقتضى جوابًا، فكان في قوله: ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ ما وفَّى بالجواب، وأقام الحُجَّة، وأزال الشُّبهة».

قوله: ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ يعني: لو تذكر خلقه من بدايته إلى نهايته، وتذكر مم خلق، وكيف خلق، وكيف نشأ وترعرع في الأطوار؟ ما استطاع أن يسأل هذا السؤال؛ لأن فيه الجواب.

«لما أراد سبحانه من تأكيد الحُجَّة وزيادة تقريرها فقال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ فاحتجَّ بالإبداء على الإعادة، وبالنشأة الأولى على النشأة الأخرى؛ إذ كل عاقل يعلم علمًا ضروريًا أن من قدر على هذه قدر على هذه، وأنه لو كان عاجزًا عن الثانية؛ لكان عن الأولى أعجز وأعجز. ولما كان الخلق يستلزم قدرة الخالق على مخلوقه، وعلمه بتفاصيل خلقه، أتبع ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]، فهو عليمٌ بتفاصيل الخلقِ الأوَّلِ وجزئياته، ومواده وصورته، فكذلك الثاني».

ومن أجل الإيضاح والبيان نضربُ مثالا بالدول الضعيفة التي لا تستطيع اختراع الآلات الحديثة ابتداءً، لكنّها تستطيعُ الصيانة والتجميع، مما يدل على أنّ الفعل ابتداءً أشدُّ من الإعادة، فالذي خلقهم ابتداءً وقدر على ذلك هو على إعادتهم أقدرُ.

فهذا التصوير والتمثيل في قدرة المخلوق الذي تخفى عليه الأمور التي بين يديه، فكيف بالخالق القادر الذي يخلق الشيء بالإرادة، فيخلقه بقوله: «كُنْ» فيكون، ولا يحتاج إلى معين، ولا إلى آلات أو أدوات أو ما يتركّب منه هذا المخلوق الذي أمر الله ﷻ بقوله: «كن» فكان.

«فإذا كان تامّ العلم، كامل القدرة؛ كيف يتعدّر عليه أن يحيي العظام وهي رميم؟!»

ثمّ أكّد الأمر بحجّة قاهرة، وبرهان ظاهر يتضمّن جواباً عن سؤالٍ ملحد آخر يقول: العظامُ إذا صارت رميمًا عادت طبيعتها باردةً يابسةً، والحياة لا بد أن تكون مادتها وحاملها طبيعته حارّة رطبة بما يدلُّ على أمر البعث، ففيه الدليل والجواب معاً، فقال: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِّنْهُ تُوقَدُونَ﴾ [يس: ٨٠]. فأخبر سبحانه بإخراج هذا العنصر، الذي هو في غاية الحرارة واليبوسة، من الشجر الأخضر الممتلئ بالرطوبة والبرودة.

في قدرة البشرِ الشجرِ الأخضرِ يُطفئُ النار؛ لأنّه مشتمل على رطوبة، ولو كسرت له لخرج منه ماء، والرطوبة ضد النار، والأصل أن الحياة فيها حرارة ورطوبة، فأخبر الله ﷻ في قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِّنْهُ تُوقَدُونَ﴾ أنّه أخرج من الشجر الأخضر الذي هو في غاية الرطوبة عنصر النار الذي هو في غاية الحرارة واليبوسة، فإحياؤه للعظام وهي رميم، مثل ذلك.

قد يقول قائل: إنَّه في حال كون الشجر أخضر لا يُوقد، وإنَّما يُوقد إذا يبس، فكيف تُفسَّر الآية؟ نقول: يحتملُ أن يكون وصفُ الشَّجر بالأخضر باعتبار ما كان، وأنَّه يوقد منه النار إذا يبس، ويحتملُ أن يكون المراد أنَّ هناك أنواعًا من الأشجار يوقد منها وهي خضراء رطبة، لكن المؤكَّد أنَّ هذه الآية في مساق الردِّ على من يستبعدُ إحياء العظام وهي رَمِيم، وإن كان ظاهرُ سياقها الامتنان، فلا بد أن نقول ﴿مَنْ﴾ هذه بيانية؛ لأن الامتنان يقتضي العموم^(١).

«فالذي يخرج الشيء من ضده، وتنقاد له موادُّ المخلوقات وعناصرها، ولا تستعصي عليه، هو الذي يفعل ما أنكره الملحد ودفعه، من إحياء العظام وهي رَمِيم.

ثمَّ أكَّد هذا بأخذ الدلالة من الشيء الأجلُّ الأعظم، على الأيسر الأصغر، فإنَّ كلَّ عاقل يعلم أنَّ مَنْ قدر على العظيم الجليل؛ فهو على ما دونه بكثير أقدِر وأقدر، فمن قدر على حمل قنطار؛ فهو على حمل أوقية أشدَّ اقتدارًا، فقال: ﴿أَوْلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس: ٨١]، فأخبر أنَّ الذي أبدع السموات والأرض، على جلالتهما، وعظم شأنهما، وكبر أجسامهما، وسعتهما، وعجيب خلقهما، أقدِر على أن يحيي عظامًا قد صارت رميمًا، فيردّها إلى حالتها الأولى، كما قال في موضع آخر: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧]. وقال: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الأحقاف: ٣٣].

ثمَّ أكَّد سبحانه ذلك وبيَّنه بيانٍ آخر، وهو أنَّه ليس فعله بمنزلة غيره الذي يفعل بالآلات والكلفة، والتعب والمشقة، ولا يمكنه الاستقلال بالفعل» فمثلاً،

(١) ينظر: الفوائد السنوية في شرح الألفية، ٣/ ٤٠٩، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ٢/ ٤١٦.

النَجَّارُ الَّذِي لَا أَدَوَاتَ عِنْدَهُ لَنْ يَسْتَطِيعَ أَنْ يُنْجِزَ «بَلْ لَا بَدَّ مَعَهُ مِنْ آلَةٍ وَمُعِينٍ؛ بَلْ يَكْفِي فِي خَلْقِهِ لِمَا يُرِيدُ أَنْ يَخْلُقَهُ وَيَكُونَهُ نَفْسُ إِرَادَتِهِ، وَقَوْلُهُ لِلْمُكُونِ: «كُنْ»، فَإِذَا هُوَ كَائِنٌ كَمَا شَاءَهُ وَأَرَادَهُ.

ثُمَّ خَتَمَ هَذِهِ الْحُجَّةَ بِإِخْبَارِهِ أَنَّ مَلَكُوتَ كُلِّ شَيْءٍ بِيَدِهِ، فَيَتَصَرَّفُ فِيهِ بِفِعْلِهِ وَقَوْلِهِ: ﴿وَالْيَهُ تَرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣].

وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (٣٦) أَلَتْرِكَ نُطْفَةً مِنْ مَيِّ يَمْنَى (٣٧) ثُمَّ كَانَ عِلْقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى (٣٨) فَعَمَلٌ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (٣٩) أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٣٦-٤٠]، فَاحْتَجَّ سُبْحَانَهُ عَلَيَّ أَنَّهُ لَا يَتْرَكُهُ مَهْمَلًا عَنِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَأَنَّ حِكْمَتَهُ وَقُدْرَتَهُ تَأْبَى ذَلِكَ أَشَدَّ الْإِبَاءِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥] إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، فَإِنَّ مِنْ نَقْلِهِ مِنَ النُّطْفَةِ إِلَى الْعِلْقَةِ، ثُمَّ إِلَى الْمُضْغَةِ، ثُمَّ شَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، وَرَكَّبَ فِيهِ الْحَوَاسَّ وَالْقُوَى، وَالْعِظَامَ وَالْمَنَافِعَ، وَالْأَعْصَابَ وَالرِّبَاطَاتِ الَّتِي هِيَ أَشَدُّهُ» الْمَرَادُ بِالرِّبَاطَاتِ مَا يَرْبِطُ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ مِنَ الْأَعْصَابِ وَغَيْرِهَا، «وَأَحْكَمَ خَلْقَهُ غَايَةَ الْإِحْكَامِ، وَأَخْرَجَهُ عَلَيَّ هَذَا الشَّكْلِ وَالصُّورَةَ الَّتِي هِيَ أَتْمُّ الصُّورِ وَأَحْسَنُ الْأَشْكَالِ، كَيْفَ يَعْجِزُ عَنِ إِعَادَتِهِ وَإِنْشَائِهِ مَرَّةً ثَانِيَةً؟! أَمْ كَيْفَ تَقْتَضِي حِكْمَتُهُ وَعِنَايَتُهُ بِهِ أَنْ يَتْرَكَهُ سُدًى؟! فَلَإِيْلِقُ ذَلِكَ بِحِكْمَتِهِ، وَلَا تَعْجِزُ عَنْهُ قُدْرَتُهُ».

لَوْ خَلَقَ الْخَلْقَ عَلَيَّ الْهَيْئَةَ الْمَوْجُودَةَ، ثُمَّ تَرَكَهُمْ سُدًى، بَلَا أَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ، وَلَا بَعَثَ وَلَا جِزَاءَ، وَلَا ثَوَابَ وَلَا عِقَابَ، وَلَا مَوَازِينًا لِلظَّالِمِ وَلَا إِنْصَافًا لِلْمَظْلُومِ؛ لَكَانَ خَلْقُهُمْ عَبَثًا، وَلَكَانَ مَالُ حَيَاتِهِمْ أَنْ يَأْكُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَكِنْ اللَّهُ ﷻ خَلَقَهُمْ، وَأَرْسَلَ إِلَيْهِمُ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ إِلَيْهِمُ الْكُتُبَ؛ لِتَضْبِطِ النَّظَامِ فِي الْحَيَاةِ، وَيُؤْخَذَ الْحَقُّ مِنَ الظَّالِمِ لِلْمَظْلُومِ، وَمَنْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ أَخْذِ حَقِّهِ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا، يَجِدُ حَقَّهُ فِي دَارِ الْجِزَاءِ.

«فانظر إلى هذا الاحتجاج العجيب، بالقول الوجيز، الذي لا يكون أوجز منه، والبيان الجليل، الذي لا يتوهم أوضح منه، ومأخذه القريب، الذي لا تقع الظنون على أقرب منه».

هذه طريقة القرآن في الردّ على المخالفين، بخلاف الطرق الكلامية والفلسفية التي تُبنى على مقدّمات، وهذه المقدمات تحتاج إلى إيضاحات، وضرربنا مثلاً لبعض كتب الكلام التي هي في نهايتها الحيرة، تُقرأ في السنين، وتُفنى فيها الأعمار، وفي النهاية لا يحصلون على شيء؛ بل يتمنى أحدهم أن يموت على عقيدة العجائز، ولو أن أحداً نظر في شرح «المواقف» مثلاً، وهي في ثمانية مجلدات كبار^(١)، عرّف أنّ تقرير مسائل الاعتقاد على طريقة المتكلمين تطويل وتوعير لا يخرج منه القارئ بشيء؛ بل إن آية واحدة من القرآن الكريم تنسف كلّ ما قالوه في باب من الأبواب.

«وكم في القرآن من مثل هذا الاحتجاج، كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [الحج: ٥] إلى أن قال: ﴿وَأَنبَأَ اللَّهُ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] إلى أن قال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦]، وذكر قصة أصحاب الكهف، وكيف أبقاهم موتى ثلاثمائة سنة شمسية، وهي ثلاثمائة وتسع سنين قمرية: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٢١].»

الاختلاف في مدة مكوث أصحاب الكهف بين السنة الشمسية والقمرية سببه أن السنة الشمسية تزيد على السنة القمرية عشرة أيام في كل سنة، وعلى هذا يكون الفرق بينهما سنة واحدة في كل ثلاث وثلاثين سنة، ويكون الفرق بينهما ثلاث

(١) تقدّم الحديث عنه، ١٤٩ / ٣.

سنوات في كل مائة سنة، فيكون الفرق بينهما في الثلاثمائة سنة تسع سنين^(١).

❖ [موقف الفلاسفة من المعاد والرد عليهم]

«والقائلون بأنَّ الأجسامَ مركَّبةٌ من الجواهر المفردة» يعني: لا تفنى ولا تعدم، وتُعاد كما هي، «لهم في المعاد خبطٌ واضطرابٌ، وهم فيه على قولين:

منهم من يقول: تُعدَّم الجواهر ثم تُعاد.

ومنهم من يقول: تُفَرَّقُ الأجزاء ثم تجتمع.

فأوردَ عليهم الإنسانُ الذي يأكله حيوانٌ، وذلك الحيوانُ أكله إنسانٌ، فإن أُعيدت تلك الأجزاء من هذا، لم تُعدَّ من هذا؟».

مقتضى كلام هؤلاء أنَّ الإنسان يُبعثُ كما كان، فالذي مات على هيئة طفل يبعث كما هو طفلاً، والشيخ الكبير الهرم يُبعث كما هو، والشاب القويُّ الفتى يبعث كما هو؛ لأنَّه يُعاد كما كان؛ لأنَّه لا يفنى عندهم، والله ﷻ يقول: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، والواقعُ يشهد بذلك، فلو أتيت إلى الإنسان المقبور بعد مائة سنة لا تجد منه شيئاً، لا يبقى منه إلا عجب الذنب^(٢)، وثبت في الأحاديث الصَّحيحة أنَّ الناس يُبعثون على صفة آدم، طولهم ستون ذراعاً، وهذا في الصَّحيحين^(٣)، والعرض سبعة

(١) ينظر: تفسير الماوردي، ٣/٣٠٠، تفسير البغوي، ٣/١٨٨.

(٢) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه، حيث قال، قال رسول الله ﷺ: «ليس من الإنسان شيء إلا يلبى، إلا عظماً واحداً وهو عَجَبُ الذنب، ومنه يركب الخلق يوم القيامة»، أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَأْوُنَ الْفُجَاةَ﴾ [النبا: ١٨]: زمرا، (٤٩٣٥)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ما بين الفختين، (٢٩٥٥)، وأبو داود، (٤٧٤٣)، والنسائي، (٢٠٧٧)، وابن ماجه، (٤٢٦٦)، واللفظ للبخاري.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم - صلوات الله عليه - وذريته، (٣٣٢٧)، =

أذرع وهو في المسند^(١)، والسبعة مناسبة للستين، وجاءت نصوصٌ في أوصاف من يدخلون الجنة وأوصاف من يدخلون النار، منها أن «أول زمرة تدخل الجنة على صورة قمر ليلة البدر»^(٢)، وجاء أن ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام، وأن ضرس الكافر مثل الجبل الكبير^(٣)، ونحو ذلك من النصوص، نسأل الله العافية.

لكن هؤلاء لما حادوا عن نصوص الكتاب والسنة؛ ضلوا وأضلوا من صدقهم واتبع قولهم، يؤوّلون البعث، فلا يقولون بالبعث الذي نعتقده وندين الله به، والأحاديث الصحيحة يتصلون منها بأنها أحاديث آحاد لا تثبت بها العقائد، يقولون هذا من أجل أن يأخذوا راحتهم في إلقاء ما يريدون من الشبه على غوغاء الناس.

= ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم، (٢٨٣٤)، وابن ماجه، (٤٣٣٣)، من طريق عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) أخرجه أحمد، (٧٩٣٣)، وابن أبي شيبة، (٣٤٠٠٦)، والطبراني في الأوسط، (٥٤٢٢)، وابن بشران في أماليه، (٤٤)، من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يدخل أهل الجنة الجنة جرّدا، مردا، بيضا، جعادا، مكحلين، أبناء ثلاث وثلاثين، على خلق آدم، ستون ذراعا في عرض سبع أذرع»، قال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، ٤/٢٠٢٠: «رواه علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وعلي ليس بشيء».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (٣٢٤٥، ٣٢٤٦)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم، (٢٨٣٤)، والترمذي، (٢٥٣٧)، وابن ماجه، (٤٣٣٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه حيث قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ضرس الكافر، أو ناب الكافر، مثل: أحد، وغلظ جلده مسيرة ثلاث»، أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، (٢٨٥١)، ومسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (٢٨٥١)، والترمذي، (٢٥٧٨)، واللفظ لمسلم، وفي لفظ البخاري: «وما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع».

«وأوردَ عليهم: أنَّ الإنسان يتحلَّلُ دائماً، فماذا الذي يُعاد؟ أهو الذي كان وقتَ الموت؟ فإن قيل بذلك؛ لزم أن يُعاد على صورة ضَعيفة؛ لأنه عند الموت يكون كبيراً هراماً في غاية الضعف، وقل مثل هذا لو مات في أول عمره وهو طفل ضعيف، فماذا عنه لو كان من أهل الجنة وهو على هذه الصورة الضعيفة، هل يتنعم؟ هل يتلذذ؟ هذا ينافي مقتضى إكرام أهل الجنة وما جاء فيها «وهو خلاف ما جاءت به النصوص».

وإن كان غير ذلك؛ فليس بعضُ الأبدانِ بأولى من بعضٍ! فادَّعى بعضهم أنَّ في الإنسانِ أجزاءً أصليَّةً لا تتحلَّلُ، ولا يكون فيها شيءٌ من ذلك الحيوانِ الذي أكله الثاني! والعُقلاء يعلمون أنَّ بدنَ الإنسانِ نفسه كُله يتحلَّلُ، ليس فيه شيء باقٍ، فصار ما ذكروه في المعاد ممَّا قَوَّى شُبُهَةَ المتفلسفة في إنكار معاد الأبدانِ».

صحيحٌ أنَّ كلامهم يُمثِّلُ درجةً يرتقي بها من يريدُ إنكارِ البعثِ، ويسهِّلُ الإنكارَ على من يقولُ بقولهم، مع أنَّه جاء في الحديثِ الصحيحُ أنَّه يبقى من الإنسانِ عجبُ الذنْبِ، وأنَّه لا يفنى^(١)، وذكره أهل العلم ضمن الثمانية التي تبقى ولا تفنى، نظمها بعضهم في قوله:

ثمانية حكمُ البقاءِ يعمُّها من الخلق والباقون في حيِّز العدم
هي العرشُ والكرسيُّ نارٌ وجنةٌ وعجب وأرواحٌ كذا اللوحُ والقلم^(٢)

«والقولُ الذي عليه السلفُ وجمهورُ العقلاء: أنَّ الأجسامَ تنقلبُ من حالٍ إلى حالٍ، فتستحيلُ تراباً، ثُمَّ يَنْشِئُها اللهُ نشأةً أُخرى، كما استحالَ في النشأةِ الأولى: فإنَّه

(١) تقدم تخريجه، ١٩/٣.

(٢) ينظر: فتح البيان لصديق حسن خان، ١٠/١٦٠، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، ١/٩٦، فقد نسبها إلى السيوطي.

كان نُظْفَةً، ثم صار علقَةً، ثُمَّ صار مضغَةً، ثم صار عظامًا ولحمًا، ثم أنشأه خلقًا سويًّا، كذلك الإعادة: يُعيدُه الله بعد أن يبلى كلُّه إلا عجب الذَّنْب، كما ثبت في الصَّحِيح عن النبي ﷺ، أنه قال: «كل ابنُ آدم يبلى إلا عجبُ الذَّنْب، منه خلق ابن آدم، وفيه يُرْكَب»^(١).

وفي حديث آخر: «إنَّ الأرضَ تُمطرُ مطرًا كمنيِّ الرِّجال، يَنْبُتون في القُبور كما يَنْبُتُ النَّباتُ»^(٢).

فالنَّشْأتانِ نوعان تحت جنسٍ، يَتَّفِقان ويَتماثلان من وجه، ويفترقان ويتنوعان من وجه، والمعاد هو الأوَّل بعينه» يعني: أن المعاد هو الجسم الأوَّل بعينه «وإن كان بين لوازم الإعادة ولوازم البداءة فرق، فعجب الذَّنْب هو الذي يبقى، وأما سائرُه فيستحيل، فيُعاد من المادَّة التي استحال إليها».

يعني: يكون عجب الذَّنْب بمنزلة البذرة، تُبذر فينبُت منها الشَّجر بأنواعه.

«ومعلومٌ أنَّ من رأى شخصًا وهو صغيرٌ، ثم رآه وقد صار شيخًا، علم أنَّ هذا هو ذلك، مع أنَّه دائمًا في تحلُّلٍ واستِحالة» الذي يرى الشخص وهو طفلٌ في المرحلة الابتدائية، ثم يراه بعد عشرين أو ثلاثين سنة، وقد تغيَّرَ تغيُّرًا كبيرًا، ثُمَّ يراه بعد خمسين سنة، وقد تغيَّرَ أكثر، سيقولُ في كلِّ ذلك: هذا الشخصُ هو ذلك، ولن يقول: هذا هو غيرُ ذلك.

«وكذلك سائرُ الحيوان والنَّبات، فمن رأى شجرةً وهي صغيرةٌ، ثُمَّ رآها كبيرةً،

(١) تقدم تخريجه، ١٩/٣.

(٢) هذا طرفٌ من حديث طويل، أخرجه نعيم بن حماد في الفتن، (١٦٥٧)، وابن أبي شيبة، (٣٧٦٣٧)، والطبراني في الكبير، (٩٧٦١)، والحاكم، (٨٥١٩)، والبيهقي في البعث والنشور، (٦٠٩)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وقال الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم».

قال: هذه تلك. وليست صفة تلك النشأة الثانية مماثلة لصفة هذه النشأة، حتى يُقال: إنَّ الصفات هي المغيرة، لاسيما أهل الجنة إذا دخلوها، فإنَّهم يدخلونها على صورة آدم، طوله ستون ذراعاً، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، وروي: أنَّ عرضَه سبعة أذرع. وتلك نشأة باقية غير معرَّضة للآفات، وهذه النشأة فاسدة معرَّضة للآفات.

وقوله: «وجزاء الأعمال»: قال تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، والدين: الجزاء، يقال: كما تدين تدان؛ أي: كما تُجازي تُجازي، وقال تعالى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وقال تعالى: ﴿جَزَاءُ وَفَاقًا﴾ [النبا: ٢٦]

والجزاء من جنس العمل ﴿وَلَا يظَلْمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

«وقال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]».

يقول أهل العلم: خاب وخسر من فاقت أحاده عشراته، يعني: فاقت سيئاته التي لا تضاعف على حسناته التي تضاعف، فالحسنة الواحدة بعشر أمثالها.

«وقال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ (٨١) وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٩ - ٩٠]، وقال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤]، وأمثال ذلك».

أقل مضاعفة للحسنات هي أن الحسنة تكون بعشر أمثالها، وتتضاعف إلى سبعمائة ضعف، ويضاعف الله لمن يشاء إلى أضعافٍ أكثر من ذلك، وجاء في

حديث، لكنه مضَعَّف عند أهل العلم: «إِنَّ اللَّهَ لِيُضَاعِفُ الْحَسَنَةَ لِبَعْضِ عِبَادِهِ إِلَى أَلْفِي أَلْفٍ ضَعْفٍ»^(١)، يعني: مليوني ضعفٍ، ولا يستكثر أحدٌ من الجوادِ الكريم أن يُضاعف إلى هذا الحد أو أكثر؛ لأن فضله ﷺ وجوده لا يُحدان، ولا يقدرهما أحد، لكنَّ العبرة بثبوت الخبر.

«وقال ﷺ فيما يروي عن ربه ﷻ، من حديث أبي ذرِّ الغفاريِّ ﷺ: «يا عبادي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوفِيكُمْ بِهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا؛ فليحمد الله، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»^(٢)، وسيأتي لذلك زيادة بيان عن قريب، -إن شاء الله تعالى-».

✦ [الإيمان بالعرض والحساب والكتاب]

«قوله: «وَالْعَرَضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ».

هذا كله معطوفٌ على مجرورٍ قبله، وهو البعثُ، فالعبارة الكاملة هي: «ونؤمنُ بالبعثِ وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرضِ والحساب...». والإيمان بالعرض والحساب من متطلِّبات الإيمان باليوم الآخر؛ لأنَّه لا فائدة من البعث إذا لم يكن هناك عرضٌ ومحاسبة للناس على أعمالهم ومجازاتهم عليها، إذن الثمرة من البعثِ مجازاةٌ كلِّ عاملٍ بعمله، المُحسنُ يجدُ ثوابَ عمله، والمسيءُ يجدُ جزاءَ عمله، إن لم يعفُ الله عنه.

(١) ذكره مقاتل بن سليمان في تفسيره، ١/ ٢٠٤، بدون إسناد، وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره، (٥٨٦)، عن معمر، عن أبان بن أبي عياش، عن أبي العالية، عن أبي هريرة ﷺ، وأبان أبي عياش من المتروكين، وأخرجه ابن عدي في الكامل، ١/ ٣٩٨، من حديث ابن عمر، وفي إسناده إبراهيم بن عطية متروك الحديث. ينظر: لسان الميزان، (٢٠٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، (٢٥٧٧)، والترمذي، (٢٤٩٥)، وابن ماجه، (٤٢٥٧)، وأحمد، (٢١٤٢٠)، من حديث أبي ذر الغفاري ﷺ.

«وَقَرَأَةَ الْكِتَابِ» يُعْطَى النَّاسَ كِتَابَهُمْ بِأَيْمَانِهِمْ وَشِمَائِلِهِمْ وَمِنْ وَرَاءِ ظُهُورِهِمْ فَيَقْرَؤُونَهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْفِيَ كِتَابَهُ، بِيَمِينِهِ ۗ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨]، مَنْ يُؤْتَى كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَهُوَ نَاجٍ، وَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْيَمِينِ، وَهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، بِخِلَافِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ، فَهَؤُلَاءِ يُعْطَوْنَ كِتَابَهُمْ بِشِمَائِلِهِمْ، أَمَّا الْفُسَّاقُ؛ فَرَأَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ الْكِتَابَ مِنْ وَرَاءِ ظُهُورِهِمْ ^(١)، وَلَا أَعْرَفُ أَحَدًا قَالَ بِذَلِكَ غَيْرَ ابْنِ حَزْمٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ بَعْدَ أَنْ يُهَدَّبُوا وَيُنْقَوُوا يُعْطَوْنَ كِتَابَهُمْ بِأَيْمَانِهِمْ، وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بَعْدَ أَنْ يُحَاسَبُوا عَلَى سَيِّئَاتِهِمْ وَمَا اقْتَرَفُوهُ مِنْ مُحَرَّمَاتٍ، فَيَنْجُونَ.

«وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ» الثَّوَابُ هُوَ ثَمْرَةُ عَامِلِ الْحَسَنَاتِ، وَالْعِقَابُ ثَمْرَةُ عَامِلِ السَّيِّئَاتِ.

ثم أورد الشَّارِحُ ﷺ الآيَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ:

﴿فِيَوْمٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۗ ﴿١٥﴾ وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فِيهِ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ۗ ﴿١٦﴾ وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَةٌ﴾؛ أَي: ثَمَانِيَةٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْعِظَامِ، بَعْضُهُمْ يَقُولُ: هُمْ أَوْعَالٌ، لَكِنْ حَدِيثُ الْأَوْعَالِ ضَعِيفٌ ^(٢)، وَالصَّوَابُ أَنَّهُمْ مَلَائِكَةُ شِدَادٍ كِرَامٍ، وَحَصَلَ مِنْ بَعْضِ الْغُلَاةِ مِنَ الطَّوَائِفِ مَنْ زَعَمَ ذَلِكَ لِمَتَّبِعِهِ؛ حَيْثُ ادَّعَتْ الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ أَنَّ ثَمَانِيَةَ مِنْهُمْ حَمَلُوا سَيِّدَهُمْ عَلَى عَرْشٍ، وَكَتَبُوا الْآيَةَ عَلَيْهِ، نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ، وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيَوْمٍ نَعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ ۗ ﴿١٨﴾﴾ [الْحَاقَّةُ: ١٥ - ١٨] إِلَى آخِرِ السُّورَةِ» وَهَذَا نَصٌّ قَطْعِيٌّ عَلَى ثُبُوتِ الْعَرَضِ، «وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدًّا فَلَمَلَيْتَهُ ۗ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوْفِيَ كِتَابَهُ، بِيَمِينِهِ ۗ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾» فِي الْآيَةِ

(١) ينظر: المحلى، ١/ ٣٧.

(٢) تقدّم تخريجه ٢/ ٤٦.

السابقة قال: ﴿تُعْرَضُونَ﴾ وهنا قال: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾، وأمُّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها استشكلت المناقشة والمُحَاسَبَةُ التي نتيجتها حتمًا العذاب في حديث: «مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ»؛ لَأَنَّهَا كَانَتْ تَقْرَأُ قَبْلَ ذَلِكَ قَوْلَ اللَّهِ ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۖ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨]، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال لها: «ذلك العرض»^(١)، يعني: المرادُ بالحساب في الآية المذكورة العرضُ، يعني تُعرض عليه أعماله عرضًا مجردًا ولا يناقش، وليس المرادُ مناقشة الحساب، فإنَّ من نوقش الحساب عُذِّبَ؛ لأنَّه مهما عمل وبذل من الحسنات، فإنَّ كلَّ الحسنات التي عملها في جميع عمره لا تعادل نعمةً من نعم الله ﷻ، فماذا عن باقي النعم إذا حُوسب ونُوقش بسببها، ستكون نتيجة المناقشة العذاب حتمًا.

﴿وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق: ٨-٩] فرحًا، لاشك أنه سوف يطلعهم على النتيجة، ومثل هذا مشاهدٌ في الأمور العادية اليسيرة، فالطالب المدرسي حين يأخذ درجات عالية يطير من الفرح، وتطوى له الأرض بحسب سرعته؛ ليصل إلى أهله؛ ليريهم نتيجته، ويقول: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُ وَأَكْنِيئَةٌ﴾ [الحاقة: ١٩]، بخلاف الضعيف الذي إذا قيل له: هات الشهادة؟ ربما قال: لم توزع الشهادات بعد! وإنما يكون قد مزَّقها وقطَّعها.

﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ۖ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا﴾ تقدَّم أنَّ ابن حزم يرى أنَّ هذا للعصاة لا للكُفَّار والمُنَافِقين، فهو يرى أنَّ ما وراء الظهر منزلة بين المنزلتين، بين اليمين والشِّمال ﴿وَيَصِلَ سَعِيرًا﴾؛ أي: نارًا شديدة الاشتعال والتوقُّد.

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من سمع شيئًا فلم يفهمه فراجع فيه حتى يعرفه، (١٠٣)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب، (٢٨٧٦)، وأبو داود، (٣٠٩٣)، والترمذي، (٢٤٢٦)، وأحمد، (٢٤٦٠٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

﴿إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١١-١٤]؛ أي: ظنَّ أن لن يرجع، ولن يُبعث، وهذا ليس في حقِّ العُصاة، وإنما في حقِّ الكُفَّار: ﴿بَلَّغْ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٥].

﴿وَعَرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف: ٤٨] «الشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿وَعَرِضُوا﴾».

﴿وَوَضَعَ الْكِتَابَ فَرَىٰ الْمُجْرِمِينَ مَشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ «يقولون هذا بعد قراءة الكتاب، فهذه الآية أتت بها المصنّف بعد أدلّة العرضِ والحسابِ للاستدلالِ بها على قراءة الكتاب: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظِلُّمُ مَثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠].

﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ عَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ ۖ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] إذا جاء الجبارُ لفصلِ القضاء.

﴿رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥] الآية، إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعٌ الْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧] «قد يُخيَّلُ للبعضِ أن الانتهاء من محاسبة الأعداد الهائلة من الخلائق ومناقشتهم يحتاجُ إلى وقتٍ طويل، يقول مثلاً: المدرس إذا أخذ كراسات الإجابة، قد تكون مائة أو تزيد أو تقلُّ عنها، وينتهي الأسبوعُ ولم يكمل التصحيح بعد، وهؤلاء الخلائقُ من أولهم إلى آخرهم، من وقت آدم إلى أن تقوم الساعة، والذين تبلغ أعدادهم المليارات، فكم المدة التي يستغرقها حسابهم؟

الجوابُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعٌ الْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧].

﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾

[البقرة: ٢٨١]، وروى البخاري رحمه الله في صحيحه عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس أحدٌ يحاسب يوم القيامة إلا هلك، فقلت: يا رسول الله! أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨]؟! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما ذلك العَرَضُ» بكسر الكاف في «ذلك»، وبضمّ ضاد «العرض» خبر «إن» المكفوفة عن العمل «وليس أحدٌ يناقش الحسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا عُذَّبَ».

قد يقول قائل: هل هذا الحديث عامٌّ؟ فلو أنّ رجلاً صالحاً يعمل الحسنات، ويجتنب السيئات منذ أن كلف إلى أن مات، هل سيعذب إذا نُوقِش؟

الجواب: أنه لا يدخل الجنة أحدٌ بعمله، وإنما يدخل الجنة برحمة أرحم الراحمين؛ لأنّه لو ناقشه وذكر له نعمة السَّمع والبصر وبقية النعم التي لا يقوم الإنسان بشكرها لم ينجح، فالإنسان مهما لهج بالحمد والثناء والشكر واستعمل جوارحه بما يرضي الله لا يكون قد شكر خالقه على الوجه المطلوب، ولهذا عليه أن يعترف بالتقصير ويستغفر عن الزلات، ويتوب من خطاياهِ وسيئاته، ثمّ تشملهُ رحمة أرحم الراحمين، وإلا فقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «ما من أحدٍ منكم يدخل الجنة بعمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمّدني الله برحمته»^(١).

قد يُقال: فماذا حينئذٍ عن قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]؛

حيث يفهم منها: أن المؤمنين سيدخلون الجنة بعملهم؟

وأجيب: بأنّ الدخول يكون برحمة أرحم الراحمين، وبلوغ المنازل في الجنة

(١) تقدّم تخريجه، ٢/٢٠٢.

يكون بحسب العمل.

«يعني: لو ناقش الله ﷻ في حسابهِ لعبيده؛ لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولكنه تعالى يعفو ويصفح، وسيأتي لذلك زيادة بيان - إن شاء الله تعالى -».

وفي الصحيح عن النبي ﷺ: أنه قال: «إِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى أَخَذَ بِقَائِمَةِ الْعَرْشِ، فَلَا أُدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُوزِي بِصَعْقَةِ يَوْمِ الطُّورِ؟»^(١) وهذا صعقٌ في موقف القيامة إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، فحينئذٍ يُصَعَقُ الْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ» يعني: أنه يحصل لهم حالة صعق؛ أي: يُغْمَى عليهم^(٢) و«الخلائق» نائب فاعل مرفوع.

«فإن قيل: كيف تصنعون بقوله في الحديث: «إِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنَشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ، فَأَجِدُ مُوسَى بَاطِشًا بِقَائِمَةِ الْعَرْشِ»^(٣) قيل:

(١) تقدم تخريجه، ١/٢٤٥.

(٢) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث، ٤/١٠٧٩، الفائق في غريب الحديث، ٢/٣٩٩.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود، (٢٤١٢)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ، (٢٣٧٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولفظ البخاري: «لا تخيروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق، أم حوسب بصعقة الأولى».

وأخرج مسلم، (٢٣٧٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، بلفظ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصور، فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، قال: ثم ينفخ فيه أخرى، فأكون أول من بعث، أو في أول من بعث، فإذا موسى رضي الله عنه أخذ بالعرش، فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور، أو بعث قبلي؟»، لكن البخاري أخرجه من مواضع من صحيحه، منها في كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾، (٧٤٧٢)، من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، والأعرج، ثلاثتهم عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «لا تخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله».

لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال، ولكنه دخل منه على الراوي حديث في حديث، فركب بين اللفظين، فجاء هذان الحديثان هكذا، أحدهما: «إنَّ النَّاسَ يُصَعَّقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ»^(١)، كما تقدّم، والثاني: «أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة»^(٢)، وممن نبه على هذا أبو الحجاج المزني^(٣)، وبعده الشيخ شمس الدين بن القيم^(٤)، وشيخنا الشيخ عماد

(١) تقدم تخريجه، ٢٤٥/١.

(٢) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل، (٣١٤٨)، من حديث علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وببيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر»، وفي إسناده ابن جدعان ضعيف، وأخرجه ابن حبان، (٦٢٤٢)، من حديث واثلة بن الأسقع مرفوعاً، ولفظه: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وأول من تنشق عنه الأرض، وأول شافع، وأول مشفع».

وأخرج مسلم، كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، (٢٢٧٨)، وأبو داود، (٤٦٧٣)، والترمذي، (٣٦١١)، وابن ماجه، (٤٣٠٨)، وأحمد، (١٠٩٧٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه قال: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع».

(٣) هو: أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، جمال الدين ابن الزكي الكلبّي المزني، محدث الديار الشامية في عصره، وعالم باللغة ومعرفة الرجال، (ت: ٧٤٢ هـ)، له مؤلفات، منها: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، والمنتقى من الأحاديث. ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر، ٥/٦٤٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ٣/٧٤.

(٤) نقله ابن القيم عن المزني ووافقه، قال ابن القيم: «فإن قيل: فكيف تصنعون بقوله في الحديث: «إنَّ النَّاسَ يُصَعَّقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ»، فأجد موسى باطشاً بقائمة العرش»، قيل: لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال، ولكنه دخل فيه على الرواي حديث في حديث، فركب بين اللفظين، فجاء هذا والحديثان هكذا:

أحدهما: «إنَّ النَّاسَ يُصَعَّقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ».

والثاني هكذا: «أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة»، ففي الترمذي وغيره من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وببيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي، وأنا أول من تنشق عنه الأرض =

الدِّين ابن كثير رحمه الله (١)، وكذلك اشتبه على بعض الرواة، فقال: فلا أدري أفاق قبلي أم كان ممن استثنى الله ﷻ؟».

يعني: هل صعق موسى كغيره وأفاق قبل النبي ﷺ أو لم يصعق أصلاً، وجوزي بصعقة الطور حينما تجلَّى الله ﻋﻠﻴﻪ للجبل ف ﴿جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وكون موسى له مزية الإفاقة قبل النبي ﷺ لا يعني أنه أفضل منه ﷺ، كما أن إبراهيم ﷺ كونه يُكسى قبله ﷺ مجازاةً له لما جرده الكفار لإلقائه في النار لا يعني أنه أفضل منه؛ فالدلائل القطعية تدلُّ على أن محمداً ﷺ أفضل الخلائق؛ ولأنَّ الفضيلة أو المنقبة الواحدة أو المناقب اليسيرة لا تُرَجَّحُ على المناقب الكثيرة التي ليس لأحدٍ منها أقلُّ القليل بالنسبة له ﷺ، وهذا أمرٌ معروف ومقرَّرٌ، فهناك فضائل ومزايا ومناقب رجح فيها عمر على أبي بكر رضي الله عنه، ومع ذلك فإنَّ أبا بكر رضي الله عنه أفضل منه؛ لكثرة فضائله بالنسبة لفضائل عمر رضي الله عنه، ويُقال مثل ذلك

= ولا فخر»، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

فدخل على الراوى هذا الحديث في الحديث الآخر، وكان شيخنا أبو الحجاج الحافظ يقول ذلك. فإن قيل: فما تصنعون بقوله: «فلا أدري أفاق قبلي أم كان ممن استثنى الله ﷻ» والذين استثناهم الله إنَّما هم مستثنون من صعقة النَّفْخَةِ لا من صعقة يوم القيامة، كما قال الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾، ولم يقع الاستثناء من صعقة الخلائق يوم القيامة؟ قيل: هذا - والله أعلم - غير محفوظ، وهو وهم من بعض الرواة، والمحمفوظ ما تواطت الروايات الصحيحة من قوله: «فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور»، فظنَّ بعض الرواة أنَّ هذه الصعقة هي صعقة النفخة، وأنَّ موسى داخل فيمن استثنى منها، وهذا لا يلتزم على مساق الحديث قطعاً؛ فإنَّ الإفاقة حينئذ هي إفاقة البعث، فكيف يقول: «فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور»، فتأمل، وهذا بخلاف الصعقة التي يصعقها الخلائق يوم القيامة إذا جاء الله سبحانه لفصل القضاء بين العباد وتجلَّى لهم؛ فإنهم يصعقون جميعاً، وأما موسى؛ فإن كان لم يصعق معهم، فيكون قد حوسب بصعقته يوم تجلَّى ربه للجبل فجعله دكاً، فجعلت صعقة هذا التجلي عوضاً من صعقة الخلائق لتجلي الرب يوم القيامة». الروح لابن القيم، (ص: ٣٧).

(١) ينظر: النهاية في الفتن والملاحم، ١/ ٣١٢.

فيمن دونهم.

قد يقول قائل: إنَّ الحديثَ الذي دخل فيه على راويه حديثٌ في حديثٍ،
أخرجه البخاريُّ في صحيحه؟!!

ويُجابُ بأنَّ البخاريَّ خرَّج ما هو صحيح إلى من نُسبَ إليه، كما قالوا في
حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تزَوَّج ميمونة وهو مُحْرَم»^(١)، قالوا: مقطوعٌ
بأنَّ ابن عباس قال هذا الكلام، لكن كون ابن عباس وهم في القصة، هذا لا يعني
البخاري، والأوهام توجد، ومن يعرئ عن الخطأ والنسيان؟! المقصود أنه وردَ
بسندٍ كالشمس على شرط البخاري.

«والمحفوظُ الذي تواطأت عليه الرواياتُ الصَّحيحةُ هو الأوَّل، وعليه المعنى
الصَّحيحُ؛ فَإِنَّ الصَّعَقَ يومَ القيامة لتجليَّ الله لعباده إذا جاء لفصل القضاء،
فموسى عليه السلام إن كان لم يُصعق معهم، فيكون قد جُوزي بصعقة يوم تجليَّ ربِّه
للجبل فجعله دكاً، فجعلت صعقةُ هذا التجليِّ عوضاً عن صعقة الخلائق لتجليَّ
الربِّ يوم القيامة، فتأمل هذا المعنى العظيم ولا تهمله»^(٢).

وروى الإمام أحمد، والترمذي، وأبو بكر بن أبي الدنيا^(٣) قال رسول الله ﷺ:
«يُعْرَضُ النَّاسُ يومَ القيامة ثلاثَ عَرَضَاتٍ، فَعَرَضَتَانِ جِدَالٌ وَمَعَاذِيرٌ، وَعَرْضَةٌ
تَطَائِرُ الصُّحُفِ، فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وَحُوسِبَ حَسَابًا يَسِيرًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ

(١) أخرجه البخاري، كتاب جزاء الصَّيد، باب تزويج المحرم، (١٨٣٧)، ومسلم، كتاب النكاح، باب
تحريم نكاح المحرم، (٤٦/١٤١٠)، وأبو داود، (١٨٤٤)، والترمذي، (٨٤٢)، والنسائي، (٢٨٣٧)،
وابن ماجه، (١٩٦٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: الروح لابن القيم، (ص: ٣٧).

(٣) هو: عبد الله بن محمد بن عبيد الأموي - مولاهم - أبو بكر بن أبي الدنيا البغدادي، قال الذهبي
: «المحدث العالم الصدوق... صاحب التصانيف»، (ت: ٢٨١هـ)، له تصانيف، منها: العقوبات،
وإصلاح المال، وذم الدنيا. ينظر: تاريخ بغداد، (٩٠/١٠)، تذكرة الحفاظ، (٢/٦٧٧).

أوتي كتابه بشماله دخل النار»^(١).

وقد روى ابن أبي الدنيا عن ابن المبارك: أنه أنشد في ذلك شعراً:

وطارت الصُّخْفُ في الأيدي منشرةً فيها السَّرائِرُ والأخبارُ تطلُّعُ
فكيف سهوك والأنباء واقعةً عمَّا قليلٍ، ولا تدري بما تقعُ
أفي الجنانِ وفوزٍ لا انقطاع له أم الجحيمِ فلا تبقي ولا تدع
تهوي ساكنها طورا وترفعهم إذا رجوا مخرجا من غمها قمعوا
طال البكاء فلم يرحم تضرعهم فيها، ولا رقة تغني ولا جزعُ
لينفع العلمُ قبل الموتِ عالمه قد سال قومٌ بها الرجعى فما رجعوا^(٢)

وقوله: «والصراط»؛ أي: ونؤمن بالصراط، وهو جسرٌ على جهنم، إذا انتهى النَّاسُ بعد مفارقتهم مكانَ الموقفِ إلى الظُّلْمة التي دُونَ الصِّراطِ، كما قالت عائشة رضي الله عنها: «إنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم سئل: أين النَّاسُ يومَ تُبدَلُ الأرضُ غيرَ الأرضِ والسمواتِ؟ فقال: «هُم في الظُّلْمة دُونَ الجِسرِ»^(٣)، وفي هذا الموضع يفترقُ المنافقون عن المؤمنين، ويتخلفون عنهم، ويسبقهم المؤمنون، ويحال بينهم بسورٍ يمنعهم من الوصول إليهم.

(١) أخرجه الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق، باب ما جاء في العرض، (٢٤٢٥)، وابن ماجه، أبواب الزهد، باب ذكر البعث، (٤٢٧٧)، وأحمد، (١٩٧١٥)، من حديث الحسن عن أبي موسى رضي الله عنه، قال الترمذي: «ولا يصحُّ هذا الحديث من قبل أن الحسن لم يسمع من أبي موسى».

(٢) تاريخ الإسلام، ٤/ ٨٨٢، وفيه في البيت الأول: «والجبار مُطلع»، والبيت الثالث جاء فيه:

«إما الجنان، وعيش لا انقضاء له أم الجحيم فلا تبقي ولا تدع».

(٣) هذا طرفٌ من حديث طويل، أخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب بيان صفة مني الرَّجُل، والمرأة وأنَّ الولد مخلوقٌ من مائهما، (٣١٥)، من حديث ثوبان رضي الله عنه.

وروى البيهقي بسنده عن مسروق عن عبد الله، قال: «يجمعُ الله النَّاسَ يوم القيامة، إلى أن قال: فيُعطونَ نورَهُم على قدرِ أعمالهم، وقال: فمنهُم من يُعطى نورَهُ مثل الجبل بين يديه، ومنهُم من يُعطى نورَهُ فوق ذلك، ومنهم من يُعطى نورَهُ مثل النَّخلة بيمينه، ومنهم من يُعطى دون ذلك بيمينه، حتَّى يكون آخرُ (ذلك) من يُعطى نورَهُ على إبهام قدمه، يضيءُ مرَّةً ويُطفأُ مرَّةً، إذا أضاء قدَّم قدمه، وإذا طفى قام.

قال: فيمُرُّ ويمرُّون على الصِّراط، والصرَّاط كحدِّ السيف، دَخَص، مَزَلَة، فيقال لهم: امضوا على قدرِ نورِكم، فمنهُم من يمرُّ كأنفضاضِ الكوكب، ومنهم من يمرُّ كالريح، ومنهم من يمرُّ كالطَّرف، ومنهم من يمرُّ كشدِّ الرَّحل، ويرمُل رَمَلاً، فيمرُّون على قدرِ أعمالهم، حتَّى يمرُّ الذي نورُهُ على إبهام قدمه، تُجرُّ يدُ، وتعلَّق يدُ، وتُجرُّ رجلُ، وتُصيبُ جوانبُه النَّارُ، فيخلُصون، فإذا خلَّصوا قالوا: الحمد لله الذي نجَّنا منك بعد أن أراناك، لقد أعطانا الله ما لم يُعْطِ أحداً^(١)، الحديث.

واختلف المفسِّرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مریم: ٧١]، ما هو؟ والأظهر والأقوى: أنَّه المرور على الصِّراط، قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا﴾ [مریم: ٧٢].

وفي الصَّحيح أنَّه ﷺ، قال: «والذي نَفسي بيده، لا يلبِغ النَّارَ أحدٌ بايع

(١) علَّقه ابن كثير في البداية والنهاية، ٨٢/٢٠، عن البيهقي، وأخرجه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة، (٢٧٨)، والحاكم، (٣٤٢٤)، والطبراني في الكبير، (٩٧٦٣)، من طريق مسروق، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذا اللفظ»، وقال الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم»، وقال الهيثمي في المجموع، ١٠/٣٤٠-٣٤٣: «رواه الطبراني من طرق، ورجال أحدهما رجال الصحيح، غير أبي خالد الدالاني، وهو ثقة».

تحت الشجرة، قالت حفصة: فقلت: يا رسول الله، أليس الله يقول: ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

الورود لا يعني الدخول، بدليل أن الإبل وسائر الدواب ترد المياه، ولا يلزم من ورودها دخولها.

«فقال: ألم تسمعيه قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ [مريم: ٧٢]»^(١)، أشار ﷺ إلى أن ورود النار لا يستلزم دخولها، وأن النجاة من الشر لا تستلزم حصوله؛ بل يستلزم انعقاد سببه، فمن طلبه عدوه؛ ليهلكوه ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه الله منهم» ولا يلزم أن يكونوا قد أمسكوه وأوثقوه وأقدموا على ضرب عنقه -مثلاً- ثم نجاه الله؛ بل إذا لم يتمكنوا منه وفاتهم إدراكه، صح أن يقال نجاه الله منهم.

«ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨]، ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾ [هود: ٦٦]، ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هود: ٩٤]، ولم يكن العذاب أصابهم، ولكن أصاب غيرهم، ولولا ما خصهم الله به من أسباب النجاة لأصابهم ما أصاب أولئك؛ لأن الأسباب قد انعقدت والعقوبة إذا حصلت عمّت الصالح والطالح، ثم بعد ذلك يبعثون على نياتهم، لكن هؤلاء الأنبياء خصهم الله ﷺ بأسباب خاصة من

(١) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان ﷺ، (٢٤٩٦)، وأحمد، (٢٧٣٦٢)، من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: أخبرتني أم مبشر، أنها سمعت النبي ﷺ، يقول عند حفصة: «لا يدخل النار -إن شاء الله- من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها» قالت: بلى، يا رسول الله، فانتهرها، فقالت حفصة: ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، فقال النبي ﷺ: قد قال الله ﷻ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ [مريم: ٧٢]، واللفظ لمسلم.

أسباب النجاة فنَجَّاهم، ولولا ما خصَّهم الله به من أسباب النجاة؛ لأصابهم ما أصاب أولئك، والعذاب لم يكن لهم، كما قال الشارح.

«وكذلك حال الوارد في النار، يمرُّون فوقها على الصَّراطِ، ثمَّ ينجي الله الذين اتقوا ويذرُّ الظَّالمين فيها جثياً^(١)، فقد بينَ ﷺ في حديث جابر المذكور: أنَّ الورود: هو المرور على الصَّراط^(٢).

وروى الحافظ أبو نصر الوائلي السَّجستاني من سجستان^(٣) «عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال ﷺ: «عَلِمَ النَّاسُ سُنَّتِي وَإِنْ كَرِهُوا ذَلِكَ، وَإِنْ أَحْبَبْتَ إِلَّا تُوقَفَ عَلَى الصَّراطِ طرفة عينٍ حتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فلا تُحَدِّثَنَّ في دين الله حدثاً برأيك» أورده القرطبي في التذكرة^(٤)، لكن ابن الجوزي أورده في الموضوعات^(٥).

«وروى أبو بكر بن أحمد بن سليمان النجَّاد^(٦)، عن يعلى بن مئنة، عن رسول الله ﷺ، قال: «تقولُ النارُ للمؤمن يوم القيامة: جُزْ يا مؤمن، فقد أطفأ نورك لهبي»^(٧). وهذا الحديث ضعيفٌ -أيضاً-.

(١) جثياً؛ أي: على الركب، لا يَسْتَطِيعُونَ القيامَ ممَّا هم فيه، واحدهم جاث. غريب القرآن للسجستاني، (ص: ١٧٩).

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ٧/ ٤٩-٥١.

(٣) هو: أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي، السَّجزي (نسبة إلى سجستان على غير القياس) الحنفي، إمام حافظ لُقَّبَ: شيخ السنة، توفي سنة (٤٤٤ هـ)، له مصنفات، منها: «الإبانة الكبرى في مسألة القرآن»، و«الرد على من أنكر الحرف والصوت». ينظر: السير، ١٧/ ٦٥٤، تذكرة الحفاظ، ٣/ ٢١١.

(٤) (ص: ٧٦٥)، وقال: «هذا غريب الإسناد، والمتن حسن».

(٥) ينظر: الموضوعات، ١/ ٢٦٤.

(٦) هو: أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل، أبو بكر النجَّاد البغدادي، إمام محدث حافظ فقيه، توفي سنة (٣٤٨ هـ)، له مصنفات، منها: السُّنن، والفوائد المنتقاة من أماليه، ومسند عمر بن الخطاب. ينظر: تذكرة الحفاظ، ٣/ ٥٧، سير أعلام النبلاء، ١٥/ ٥٠٢، المقصد الأرشد، ١/ ١١٠.

(٧) عزاه القرطبي في التذكرة، (ص: ٩٥٧)، إلى أبي بكر النجَّاد، أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية =

«وقوله: «والميزان»؛ أي: وتؤمنُ بالميزان، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَسِيبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقَلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [١٠٢] وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢ - ١٠٣].

جاء ذكر الميزان والموازن بالإفراد والجمع، ويختلف أهل العلم هل هو ميزانٌ واحد؟ أو موازينٌ متعددة للجمع؟ أو لكل واحدٍ عدد من موازين؟

قالوا: ورد جمع الموازين باعتبار تعدد الموزونات، كما يجمعُ الفقهاء المياه، فيقولون: باب المياه، والماء اسم جنسٍ يعمُّ القليل والكثير، فلا يحتاج إلى جمع، لكنهم جمعوا الماء نظرًا لتعدد أنواعه^(١)، ونحوه المشارق والمغرب؛ ولذا قال المؤلف الطحاوي: الميزان، ولم يقل: الموازين.

«قال القُرطبي^(٢): قال العلماء: إذا انقضى الحسابُ كان بعده وزنُ الأعمال؛ لأنَّ الوزنَ للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة، فإنَّ المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها؛ ليكون الجزاء بحسبها».

= الأولياء، ٣٢٩/٩، وأبو سعد الماليني الهروي في الأربعين، (ص: ١٥١)، وتمام الرازي في فوائده، (٩٦٠)، من طريق منصور بن عمار، عن بشير بن طلحة، عن خالد بن دريك، عن يعلى بن بن أمية، ومنية اسمُ أمه، وأعله الهيثمي في المجمع، ٣٦٠/١٠، بضعف سليم بن منصور بن عمار، راوي الحديث عن أبيه منصور، وقال البيهقي في الشعب، (٣٦٩): «منكر»، وقال ابن القيسراني في الذخيرة، (٢٤٧٥): «لم يروه عن بشير غير منصور، وهو مُنكر»، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة، (٣٤٤): «في سنده منصور بن عمار الواعظ الشهير، قال أبو حاتم: إنه ليس بالقوي، وقال ابن عدي: منكر الحديث، وأورد له هذا الحديث في كامله، وهو مع ذلك منقطع بين خالد ويعلى، وأرجو أن يكون صحيحا».

(١) ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع، (ص: ١٥).

(٢) ينظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، (ص: ٧١٥).

قال أهل السنة: إنه ميزانٌ حَسْبِي^(١)، له كِفْتَانٌ ولسان، كما سيأتي.

وأنكر بعض طوائف البدع كالمعتزلة وجُودَ الموازين، وقالوا: إنَّها موازين معنويَّة، وأن نتائج أعمال الخلائق تظهرُ وكأنها وُزنت وُقُرت وانتهت؛ فهو ميزان معنويٌّ لا حَسْبِي. وأولئك -نسأل الله العافية- حَكَّمُوا العقلَ، وقالوا: إنَّ الله ليس بحاجة إلى وزنٍ ليعرف النتيجة، ولكن فرقٌ بين أن تكون النتيجة غيباً وبين أن تكون في عالم الشهود، والله تعالى يقول: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٦٥]، ومثاله: أن من الناس من هم من أهل الخرص، يخرصون الزُّروعَ والثَّمارَ فلا تزيد ولا تنقص، وجُربَ فيهم ذلك في الخرص من أجل الزكاة وغيرها، فيصيَّبون من دون زيادة ولا نقصان، هم أهل خبرة، لكن لو أردت أن تشتري من أحدهم لن تكفي بخرصه، ولو كانت ثقتك به بالغة ما بلغت؛ بل تقول له: زِنْ لي، تريد أن ترى بعينك، فالخبرُ ليس كالمعاينة.

«قال: وقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ يحتمل أن يكون ثمَّ موازينٌ متعدِّدة تُوزنُ فيها الأعمال، ويحتملُ أن يكون المرادُ الموزُونات، فجمع باعتبار تنوع الأعمالِ الموزونة، والله أعلم.

والذي دلت عليه السنة: أن ميزان الأعمال له كِفْتَانِ حَسْبِيَّانِ مشاهدتان».

كِفْتَانٌ بكسر الكاف تثنية كِفَّة، يقول العلماء: «كل مستدير كِفَّة، وكل مستطيل كِفَّة»^(٢) بالضم، كِفَّة الميزان مستديرة، فهي كِفَّة، وكِفَّة الثوب مستطيلة فهي كِفَّة.

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين، (ص: ٤٧٢)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ٣/٧٢٠، درء تعارض العقل، ٥/٣٤٨.

(٢) عزاه الزجاجي في أخباره، (ص: ١٤٢)، للفرَّاء، وعزاه الخطابي في غريب الحديث، ٣/٤١، لأبي العباس ثعلب.

«روى الإمام أحمد، من حديث أبي عبد الرحمن الحبلي، قال: سمعتُ عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُنْشَرُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعِينَ سَجَلًا، كُلُّ سَجَلٍ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظْلَمَكَ كَتَبْتِي الْحَافِظُونَ؟ قَالَ: لَا، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، يَقُولُ: بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً وَاحِدَةً، لَا ظَلَمَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ، فَتُخْرَجُ لَهُ بَطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، يَقُولُ: أَحْضِرُوهُ، يَقُولُ: يَا رَبِّ، وَمَا هَذِهِ الْبَطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَلَاتِ؟ يَقُولُ: إِنَّكَ لَا تَظْلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السَّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبَطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، قَالَ: فَطَاشَتْ السَّجَلَاتُ، وَثُقِلَتِ الْبَطَاقَةُ، وَلَا يَثْقُلُ شَيْءٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(١).

يعني: أنه لا يرجح شيءٌ بشيءٍ فيه ذكر الله ﷻ، لا سيَّما كلمة التوحيد، وحديث البطاقة هذا معروف عند أهل العلم، وكلامهم فيه كثير، حسَّنه الترمذي وغيره^(٢).

وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَتَغَيَّرُ بِذَلِكَ وَجَهَ اللَّهُ تَعَالَى»، وفي لفظ: «صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ»^(٣)، فلا بد من الإخلاص، ولا بد من الإتيان بمتطلباتها، وألا ينقضها ما ينافيها.

«وهكذا رواه الترمذي، وابن ماجه، وابن أبي الدنيا من حديث الليث^(٤)، زاد

(١) أخرجه أحمد، (٦٩٩٤)، من طريق إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، عن ابن المبارك، عن ليث بن سعد، عن عامر بن يحيى، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المعافري الحبلي به، لكن قوله: «وَلَا يَثْقُلُ شَيْءٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» شاذ، فقد رواه غير أحمد من طريق الليث - كما سيأتي تخريجه - بلفظ: «فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ»، وهو كذلك في الزهد والرقائق لابن المبارك، ١١٠/٢.

(٢) سنن الترمذي كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، (٢٦٣٩).

(٣) تقدّم تخريجه ٢/٣٣٩.

(٤) أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، (٢٦٣٩)،

وقال: هذا «حديث حسن غريب»، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم =

الترمذي: «ولا يثقل مع اسم الله شيء» وفي سياق آخر: «توضع الموازين يوم القيامة، فيؤتى بالرجل فيوضع في كفة» الحديث^(١).

وفي هذا السياق فائدة جليّة، وهي أن العامل يُوزن مع عمله.

ويشهد له ما روى البخاري عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة، لا يزن عند الله جناح بعوضة»^(٢)، مما يدل على أن صاحب العمل -أيضا- يُوزن مثل عمله، «وقال: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]».

وروى الإمام أحمد، عن ابن مسعود: «أنه كان يجني سواكًا من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الرياح تكفؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: «مِمَّ تضحكون؟»، قالوا: يا نبي الله، من دقة ساقيه، فقال: «والذي نفسي بيده، لهما أثقل في الميزان من أحد»^(٣).

وقد وردت الأحاديث -أيضا- بوزن الأعمال أنفسيها، كما في صحيح مسلم

= القيامة، (٤٣٠٠)، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان، (٢٥٢٤)، والحاكم، (٥٢٩)، وفي ألفاظهم جميعا غير ابن ماجه: «فلا يثقل مع اسم الله شيء».

(١) وتمامه: «فيوضع ما أحصي عليه، فتمايل به الميزان، قال: فيبعث به إلى النار، فإذا أدبر به إذا صائح يصيح من عند الرحمن، يقول: لا تعجلوا، لا تعجلوا، فإنه قد بقي له، فيؤتى ببطاقة فيها: لا إله إلا الله، فتوضع مع الرجل في كفة، حتى يميل به الميزان»، أخرجه أحمد، (٧٠٦٦)، عن قتيبة، عن ابن لهيعة، عن عامر بن يحيى، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص به.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾، (٤٧٢٩)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، (٢٧٨٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد، (٣٩٩١)، من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبیش، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه الطيالسي، (٣٥٥)، والبخاري، (٢٦٧٨)، وأبو يعلى، (٥٣١٠)، والطبراني في الكبير، (٨٤٥٢)، من طريق عن حماد بن سلمة بالإسناد المذكور، وله شاهد حسن من حديث علي، وشاهد صحيح من حديث قرّة بن إياس رضي الله عنه.

عن أبي مالك الأشعريّ، قال: قال رسول الله ﷺ: «الطَّهْرُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ»^(١) الحديث «لا شكَّ أنَّ الأعمالَ معانٍ وليست أجسامًا، لكنَّ الله ﷻ قادرٌ على أن يحوِّلها إلى أجسامٍ توزن وتثقل في الميزان.

«وفي الصَّحيحين، وهو خاتمة كتاب البخاري، قوله ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سَبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سَبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»^(٢).

وروى الحافظُ أبو بكر البيهقيّ، عن أنسِ بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يُؤْتَى بَابَنِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُوقَفُ بَيْنَ كِفَّتَيْ الْمِيزَانِ، وَيُؤَكَّلُ بِهِ مَلَكٌ، فَإِنْ ثَقَلَ مِيزَانُهُ، نَادَى الْمَلَكُ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ الْخَلَائِقُ: سَعِدَ فُلَانٌ سَعَادَةً لَا يَشْقَى بَعْدَهَا أَبَدًا، وَإِنْ خَفَّ مِيزَانُهُ، نَادَى الْمَلَكُ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ الْخَلَائِقُ: شَقِيَ فُلَانٌ شَقَاوَةً لَا يَسْعُدُ بَعْدَهَا أَبَدًا»^(٣).

هذا الحديث من أحاديث كتاب «العقل» لابن المحبر، وهذا الكتاب جميع أحاديثه من الموضوعات^(٤)، لكن النتيجة المستخلصة من هذا الحديث صحيحة، فمن ثقلت موازينه لاشكَّ أنه سعيد، ومن خفت موازينه لا شكَّ أنه شقي.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، (٢٤٣)، والترمذي، (٣٥١٧)، وأحمد، (٢٢٩٠٢).

(٢) أخرجه البخاري كتاب الدعوات، باب فضل التسييح، (٦٤٠٦)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسييح والدعاء، (٢٦٩٤)، والترمذي، (٣٤٦٧)، وابن ماجه، (٣٨٠٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الحارث في مسنده، (زوائد الحارث للهيثمي ١١٢٥)، والبزار، (٦٣٤٢)، وأبو نعيم في الحلية، ١٧٤/٦، من طريق داود بن المحبر عن صالح المري، عن ثابت البناني، وجعفر بن زيد، ومنصور بن زاذان، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفي إسناده داود بن المحبر متروك، وقد تفرد بهذا الحديث، وصالح المري قال الهيثمي في المجمع، (١٨٣٩٤): «مجمع على ضعفه».

(٤) قال ابن حجر في المطالب العلية، ٧٢٥/١٣، مشيرًا إلى أحاديث من كتاب العقل: «هذه الأحاديث من كتاب العقل لداود بن المحبر، كلها موضوعة، ذكرها الحارث في مسنده عنه».

«فلا يلتفتُ إلى مُلحدٍ معانِدٍ يقول: الأعمالُ أعراضٌ لا تقبلُ الوزنَ، وإنما يقبلُ الوزنَ الأجسامُ! فإنَّ اللهَ يَقْلِبُ الأعراضَ أجسامًا، كما تقدَّم، وكما روى الإمامُ أحمدُ عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «يُوتَى بالموتِ كبشًا أُغْبِرَ»^(١)، فيُوقَفُ بين الجنَّةِ والنَّارِ، فيُقال: يا أهلَ الجنَّةِ، فيُشْرَبُونَ»^(٢) وينظُرُونَ، ويُقال: يا أهلَ النَّارِ، فيُشْرَبُونَ وينظُرُونَ، ويرون أنَّ قد جاءَ الفَرْجُ، فيُذْبِحُ، ويُقال: خلودٌ لا موتَ»^(٣).

يعني يقال لأهل الجنة: خلودٌ فلا موت، ويقال لأهل النار -أيضًا-: خلودٌ فلا موت.

«ورواه البخاريُّ بمعناه»^(٤)، وثبت وزنُ الأعمالِ والعاملِ وصحائفِ الأعمالِ، وثبت أنَّ الميزانَ له كِفَتان، والله تعالى أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات».

(١) الأغبِر: هو الذي فيه سوادٌ وبياض. ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ١١/١٦١، فتح الباري، ١٠/١٠.

(٢) يشربون: هو بالهمز؛ أي: يرفعون رؤوسهم إلى المنادي. ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ٢٢/٥٩٥.

(٣) تقدم تخريجه ١/١٥٥.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: «وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ»، (٤٧٣٠)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (٢٨٤٩)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة مريم، (٣١٥٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُوتَى بالموتِ كهيئةِ كبشٍ أُمْلَحُ، فينادي مناد: يا أهلَ الجنَّةِ، فيشربون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، ثم ينادي: يا أهلَ النارِ، فيشربون وينظرون، فيقول: وهل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، فيذبح، ثم يقول: يا أهلَ الجنةِ خلودٌ فلا موت، ويا أهلَ النارِ خلودٌ فلا موت، ثم قرأ: «وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ» [مريم: ٣٩]، وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا «وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» [مريم: ٣٩].»

يعني هذا الذي أثبتناه هو في حدود ما ورد عن الله ورسوله ﷺ، وما وراء ذلك من تفصيلات جاءت بها بعض الأخبار والأحاديث الموضوعية والآثار الإسرائيلية، هذه لا يلتفت إليها.

«فعلينا الإيمان بالغيب، كما أخبرنا الصادق ﷺ من غير زيادة ولا نقصان، ويا خيبة من ينفي وضع الموازين القسط ليوم القيامة كما أخبر الشارع، لخفاء الحكمة عليه، ويقدح في النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا البقال والفوال! وما أحراره بأن يكون من الذين لا يُقيم الله لهم يوم القيامة وزناً، ولو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهور عدله سبحانه لجميع عباده، فلا أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرُّسل مبشرين ومنذرين، فكيف ووراء ذلك من الحكم ما لا اطلاع لنا عليه، فتأمل قول الملائكة، لما قال الله لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وقد تقدّم عند ذكر الحوضِ كلامُ القرطبيّ رحمه الله، أنّ الحوضَ قبل الميزان، والصراطُ بعد الميزان، ففي الصحيحين: «أنّ المؤمنين إذا عبروا الصراط؛ وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونُقوا؛ أُذن لهم في دخول الجنة»^(١).

وجعل القرطبي في التذكرة هذه القنطرة صراطاً ثانياً للمؤمنين خاصة، وليس يسقط منه أحد في النار، والله تعالى أعلم^(٢).

(١) تقدم تخريجه ٢/ ٢١٩.

(٢) ينظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، (ص: ٧٦٧).

يعني بعد أن يجاوز المؤمنون الصّراط العام الذي يُنصب لجميع الخلائق يَتَفُ المؤمنونَ على هذه القنطرة يُهذَّبُونَ وَيُنقَّونَ وتُؤخذ المظالمُ من بعضهم لبعضٍ؛ ولذلك قال في كلام القرطبيّ: إنّ الحوضَ قبل الميزان، والصّراط بعد الميزان، يعني: أنهم يعبرون الصّراط بعد ظهور التّائج.

❖ [الإيمان بخلق الجنة والنار]

«قوله: «والجنة والنار مخلوقتان لا تفتيان أبداً ولا تبديدان؛ فإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً، فمن شاء منهم إلى الجنة خيراً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه، وكلُّ يعمل لما قد فرغ له، وصائرٌ إلى ما خلق له، والخيرُ والشرُّ مقدّران على العباد».

أما قوله: «إنّ الجنة والنار مخلوقتان» اتّفق أهلُ السّنة على أنّ الجنة والنار مخلوقتان، موجودتان الآن، ولم يزلْ على ذلك أهلُ السّنة حتّى نبغت نابعةٌ من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك، وقالت: بل يُنشئها الله يوم القيامة^(١)، وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعةً لما يفعلُه الله، وأنّه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا، وقاسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مشبهه في الأفعال، ودخل التجهّم فيهم فصاروا مع ذلك معطلّة، وقالوا: خلق الجنة قبل الجزاء عبثٌ؛ لأنّها تصيرُ معطلّة مدداً متطاولة، وردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للربّ تعالى، وحرفوا النصوص عن مواضعها، وضلّلوا وبدّعوا من خالف شريعتهم».

قول الإمام الطحاويّ: «والجنة والنار مخلوقتان» هذا محلُّ إجماع بين أهل السّنة، وخالفهم بعض طوائف البدع، كالجهمية والمعتزلة، ولم يوافقهم من

(١) ينظر: حادي الأرواح، (ص: ١١، ١٥)، وأورد ابن القيم في هذا الموضوع الأدلة الدالة على ذلك.

أهل السنة أحدٌ على هذا إلا ما يُذكر عن منذر بن سعيد البلوطي موافقته للجهمية في هذا^(١)، وهو محسوبٌ ومعدودٌ على أهل السنة، والعالم إذا حصلت له هفوة أو زلّة ووافق المبتدعة في رأيٍ، فإنه لا يُنسبُ إلى هذه البدعة بجملتها، وإنما يقال: فيه كذا، يعني ممّا يوافق فيه هؤلاء المبتدعة، مثلما يُقال: فيه شركٌ، فيه جاهليّةٌ، فيه تجهمٌ، فيه أشعريّةٌ، ولا يوصف بالأشعرية لكونه وافقهم في مسألةٍ أو مسائل معدودة، وكذلك لا يقال: جهمي حينما يوافق الجهمية، ولكنها طامّةٌ من الطّوام؛ لأنّها مخالفةٌ لنصوصٍ قطعيةٍ صريحةٍ أو كالصريحة، لكن مع ذلك لا يخرج من المذهب بمسألةٍ واحدة.

والجنة مخلوقة قبل الخلق، ففي حديث القبضتين المعروف، أن الله ﷻ لمّا خلق الخلق قبض قبضة فقال: «هؤلاء للجنة ولا أبالي، وهؤلاء للنار ولا أبالي»^(٢).

والمعتزلة إنما قالت بهذا القول لمذهبهم الفاسد، وهو إيجاب الأصلح على الله ﷻ^(٣)، فقالوا: الجنة والنار غير موجودتين في الدنيا، وإنما ينشئهما الله في الآخرة

(١) ينظر: تفسير ابن كثير، ٢٠٢/١، وتفسير القرطبي، ٢٣٦/١.

(٢) أخرجه أحمد، (١٧٥٩٣)، والبخاري، (٢١٤٢)، من طريق الجريري، عن أبي نصره: «أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يقول له: أبو عبد الله، دخل عليه أصحابه يعودونه وهو يبكي، فقالوا له: ما يبكيك؟ ألم يقل لك رسول الله ﷺ: «خذ من شاربك، ثم أقرّه حتى تلقاني»؟ قال: بلى، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله قبض بيمينه قبضة، وأخرى باليد الأخرى، وقال: هذه لهذه، وهذه لهذه، ولا أبالي»، فلا أدري في أي القبضتين أنا»، اللفظ لأحمد، وله شواهد من حديث عبد الرحمن بن قتادة، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وغيرهم ﷺ.

(٣) قال الشهرستاني: «قالت المعتزلة: الحكيم لا يفعل فعلاً إلا لحكمة وغرض، والفعل من غير غرض سفه وعبث، والحكيم من يفعل لأحد أمرين؛ إما أن ينتفع أو ينتفع غيره، ولما تقدس الرب تعالى عن الانتفاع تعين أنه إنما يفعل لينفع غيره، فلا يخلو فعل من أفعاله من صلاح، ثم الأصلح هل تجب رعايته، قال بعضهم: تجب كراية الصلاح، وقال بعضهم: لا تجب؛ إذ الأصلح لا نهاية له، فلا أصلح إلا وقوفه ما هو أصلح منه». نهاية الإقدام، (ص: ٣٩٧-٣٩٨).

لما يأتي موعد دخول أهل الجنة الجنة ودخول أهل النار النار؛ لأن وجودهما قبل ذلك ضربٌ من العبث، فليس من الأصلح الذي يُوجبونه على الله ﷻ أن تبقى النار أمداً طويلاً ومدداً متطاولةً يحطم بعضها بعضاً من دون أن يُجازى بها أحدٌ من أهلها، أو يبقى نعيم الجنة ملايين السنين بدون أن يُجازى به أحد، -تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً-.

فالنصوص القطعية من الكتاب والسنة دلّت على وجود الجنة والنار الآن، والنبي ﷺ رأى الجنة والنار^(١)، وثبت في السنة أن الميت إذا مات وكان من أهل الجنة فُتح له بابٌ إلى الجنة، وإذا كان من أهل النار فُتح له بابٌ إلى النار^(٢)، ممّا يدلُّ دلالةً قطعيةً على وجودهما قبل القيامة.

«فَمِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى عَنِ الْجَنَّةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٣٣]، وقوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١]، وعن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٣١] «أُعِدَّتْ» فعل ماضٍ، يدلُّ على أنه فرغ من إعداد الجنة للمتقين، ومن إعداد النار للكافرين.

«وقوله: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾ لِلظَّالِمِينَ مَبَابًا﴾ [النبا: ٢١، ٢٢]. وقال تعالى:

(١) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب كُفْران العشير، (٥١٩٧)، ومسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، (٩٠٧)، عن ابن عباس ؓ قال: «خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَكَعْتَ، قَالَ: «إِنِّي أُرِيتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنُقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتَهُ لِأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرْ كَالْيَوْمِ مِنْظَرًا قَطُّ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءِ...» وجاء -أيضاً- من حديث جابر، وأنس، وغيرهما ؓ.

(٢) تقدّم تخريجه من حديث البراء بن عازب ؓ، ١/ ١٥٥.

﴿وَلَقَدْ رَأَوْهُ نَزَلَ أُخْرَىٰ ۝١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾ [النجم: ١٣: ١٥] حصل هذا حين أسري بالنبي ﷺ.

«وقد رأى النبي ﷺ سِدْرَةَ الْمُنتَهَى، ورأى عندها جَنَّةَ الْمَأْوَى، كما في الصَّحِيحِينَ من حديث أنس رضي الله عنه في قِصَّةِ الْإِسْرَاءِ، وفي آخره: « ثُمَّ انْطَلَقَ بِي جِبْرَائِيلُ، حَتَّى أَتَى سِدْرَةَ الْمُنتَهَى، فغَشِيَهَا أَلْوَانٌ لَا أُدْرِي مَا هِيَ، قال: ثُمَّ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، فإِذَا هِيَ جَنَابُذُ^(١) اللَّوْلُو، وَإِذَا تَرَابُهَا الْمَسْكُ^(٢)».

يقول بعض أهل العلم: إذا كان تراب أهل الجنة المسك، والعادة أن الكنز يكون أئمن من التراب، فماذا يكون كنزها؟ وقد ورد أن «لا حول ولا قوة إلا بالله» كنز من كنوز الجنة^(٣).

«وفي الصَّحِيحِينَ من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، يُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤).

(١) الجنابذ: جمع جُنْبُذَة، وهي القبة. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ١/ ٣٠٥.

(٢) هذا طرفٌ من حديث الإسراء والمعراج الطويل، أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ذكر إدريس رضي الله عنه، (٣٣٤٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، وفرض الصلوات، (١٦٢)، من طريق الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب قول: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، (٦٤٠٩)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، (٢٧٠٤)، وأبو داود، (١٥٢٦)، وابن ماجه، (٣٨٢٤)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وجاء من حديث أبي هريرة، وأبي ذر، وزيد بن ثابت، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشى، (١٣٧٩)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، (٢٨٦٦).

وتقدّم حديث البراء بن عازب رضي الله عنه وفيه: «يُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وافتحُوا له بابا إلى الجنة، قال: فيأتيه من روحها وطيبها»^(١): «أفْرِشُوهُ» على وزن «أكرموه» من باب الإفعال، والمعنى: افْرِشُوا له. «وتقدّم حديث أنسٍ بمعنى حديث البراء»^(٢).

وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ، وفيه: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وُعِدْتُمْ بِهِ، حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَخْذُ قِطْفًا مِنَ الْجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي أُقَدِّمُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يُحَطَّمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ»^(٣).

وفي الصحيحين -واللفظ للبخاري- عن عبد الله بن عباسٍ قال: انخسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر الحديث، وفيه: فقالوا: يا رسول الله، رأيناك تناولت شيئا في مقامك، ثم رأيناك تكعكت^(٤)؟ فقال: «إني رأيت الجنة، فتناولت عنقودا، ولو أصبته؛ لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار، فلم أرَ منظرا كالיום قط أفظع، ورأيت أكثر أهلها النساء»، قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «يكفرون»، قيل: أيكفرون بالله؟ قال: «يكفرون العشير، ويكفرون الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأيت منك شيئا، قالت: ما رأيت خيرا قط»^(٥).

(١) تقدم تخريجه، ١/ ١٥٥.

(٢) ينظر: ٢/ ٤٣٩.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: «أما بعد»، (٩٢٢)، ومسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، (٩٠٥)، والنسائي، (١٤٧٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) تكعكت أي: أحجمت وتأخرت إلى وراء. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٤/ ١٨٠.

(٥) تقدم تخريجه قريبا، ٢/ ٢٦٨.

وفي صحيح مسلم من حديث أنس: «وايمُ الذي نفسي بيده، لو رأيتم ما رأيْتُ؛ لضحكتم قليلاً وبعيتم كثيراً»، قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «رأيْتُ الجنَّة والنَّار»^(١).

بعض الكُتَّاب يُرَدِّدُ في الصُّحُفِ ووسائل الاتِّصال أَنَّهُ لا داعي لتخويف النَّاسِ وتكدير الحياة عليهم بمثل هذه الأمور، وأنَّ الناس مع ضغوط الحياة بحاجة إلى أن يُنْفَسَ عنهم، فينبغي ألاَّ تلقى عليهم هذه المواعظ المؤثرة التي تجعل من في قلبه شيءٌ من الحياة يبكي!

وبعض النَّاس ينظر إلى مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]، ويُهمل قوله: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦]، ويرى أن هذا ينافي السَّعادة في الحياة، ولا يدري أنَّ الخوفَ من الله والوجلَّ الذي يبعثُ على العمل، وبعثُ على الانكفاف عن معاصي الله وما حرَّمه الله، هو الذي يقود إلى السَّعادة الحقيقيَّة.

«وفي الموطأ والسُّنن من حديث كعب بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَيْرٌ يَعْلُقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَرْجِعَهَا اللَّهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢)، وهذا صريحٌ في دخول الرُّوح الجنَّة قبل يوم القيامة» وقد تقدَّم الكلام

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب النهي عن سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما، (٤٢٦)، والنسائي، (١٣٦٣)، وأخرج بنحوه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾، (٤٦١)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ، وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه، أو لا يتعلق به تكليف وما لا يقع، ونحو ذلك، (٢٣٥٩)، والترمذي، (٢٣١٢)، من حديث أنس رض، قال: خطب رسول الله ﷺ خطبة ما سمعت مثلها قط، قال: «لو تعلمون ما أعلم؛ لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً»، قال: فغطى أصحاب رسول الله ﷺ وجوههم لهم خنين، فقال رجل: من أبي؟ قال: فلان، فنزلت هذه الآية: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، واللفظ للبخاري، وليس فيه: «رأيت الجنة والنار».

(٢) تقدم تخريجه ٤٢٦/٢.

على الأرواح ومستقرها^(١).

«وفي صحيح مسلمٍ والسُّننِ والمسندِ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، أَرْسَلَ جَبْرِيْلَ إِلَى الْجَنَّةِ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَانظُرْ إِلَيْهَا وَإِلَى مَا أَعَدَدْتُ لِأَهْلِهَا فِيهَا، فَذَهَبَ فَنظَرَ إِلَيْهَا وَإِلَى مَا أَعَدَّ اللهُ لِأَهْلِهَا فِيهَا، فَرَجَعَ، فَقَالَ: وَعِزَّتْكَ» هذا قسم «لا يسمعُ بها أحدٌ إلا دخلها، فأمر بالجنة، فحُفَّتْ بالمكاريه، فقال: ارجعْ فانظرْ إليها وإلى ما أَعَدَدْتُ لِأَهْلِهَا فِيهَا، قال: فنظر إليها، ثم رجع فقال: وَعِزَّتْكَ، لقد خشيتُ ألا يدخلها أحدٌ».

ولولا هذه المكاره التي حُفَّتْ بها الجنة لم يوجد شيءٌ يمنعُ المؤمن المصدق بكلام الله وكلام رسوله من العمل الصالح الذي رُتِبَ عليه الثواب العظيم، لكنّها حُفَّتْ بما تكرهه النفوسُ ويشقُّ عليها؛ ولذلك تجدُ من أهل الخير والفضل؛ بل من أهل العلم من يبقى حياته كلها في جهاد مع نفسه، ولا يصل إلى مرحلة وصل إليها أولياء الله من التلذُّذ بهذه العبادات، ممّا يؤكد مسألة المكاره التي حُفَّتْ بها الجنة، والله المستعان.

«قال: ثم أرسله إلى النار، قال: اذهب فانظر إليها وإلى ما أَعَدَدْتُ لِأَهْلِهَا فِيهَا، قال: فنظر إليها، فإذا هي يركبُ بعضها بعضاً، ثم رجع فقال: وَعِزَّتْكَ، لا يدخلها أحدٌ سمع بها، فأمر بها فحُفَّتْ بالشهوات، ثم قال: اذهب فانظر إليها ما أَعَدَدْتُ لِأَهْلِهَا فِيهَا، فذهب فنظر إليها، فرجع، فقال: وَعِزَّتْكَ، لقد خشيتُ ألا ينجو منها أحدٌ إلا دخلها»^(٢)، ونظائر ذلك في السنة كثيرة.

(١) ينظر: ٤٤٩/٢.

(٢) أخرجه بطوله أبو داود، أول كتاب السنة، باب في خلق الجنة والنار، (٤٧٤٤)، والترمذي، أبواب صفة الجنة، باب ما جاء حفت الجنة بالمكاريه وحفت النار بالشهوات، (٢٥٦٠)، والنسائي، كتاب الأيمان والندور، الحلف بعزة الله تعالى، (٣٧٦٣)، وأحمد، (٨٦٤٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما على قول من قال: إِنَّ الْجَنَّةَ الموعُودة بها هي الجنَّة التي كان فيها آدم ثُمَّ أُخْرِجَ منها؛ فالقول بوجودها الآن ظاهرٌ، والخلافُ في ذلك معروفٌ.

هل الجنة التي أُخْرِجَ منها آدم هي جنة الخلد؟ أم هي جنَّة في الدنيا أُعِدَّتْ في وقته ودخلها وتنعم بها ثُمَّ أَكَلَ من الشَّجرة فأُخْرِجَ منها؟ بسط ابن القيم الخلاف في هذه المسألة بإفاضة في «مفتاح دار السعادة» في كلام طويل جدا، ذكر فيه أدلَّةَ الفريقين (١).

❖ [شبهات القائلين: إن الجنة والنار لم تخلقا بعد، وردّها]

«وأما شبهة من قال: إنها لم تُخلق بعد، وهي أنّها لو كانت مخلوقة الآن؛ لوجب اضطرارا أن تفتنى يوم القيامة، وأن يهلك كلُّ من فيها ويموت؛ لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفَصِّص: ٨٨]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨٥]» يعني: أن الجنة والنار لو كانتا موجودتين وقت تنزيل الآيتين؛ لشملهما العموم الذي فيهما.

نقول: هي من الثمانية المعروفة التي لا يلحقها العدم، نظمها الشاعر في هذين البيتين:

ثمانية حكم البقاء يعمها من الخلق والباقون في حيز العدم
هي العرش والكرسي نارٌ وجنةٌ وعجب وأرواح كذا اللوح والقلم (٢)

= وأخرجه البخاري، كتاب الرقاق، حجت النار بالشهوات، (٦٤٨٧)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، (٢٨٢٢)، من حديث أبي هريرة مختصرا بلفظ: «حجت النار بالشهوات، وحجت الجنة بالمكاره»، واللفظ للبخاري، وأخرجه مسلم في الموضوع السابق مختصرا -أيضا-، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١) ينظر: حادي الأرواح، (ص: ٢١-٢٥).

(٢) تقدم عزو البيتين ٤١٨/٢.

«وقد روى الترمذي في جامعه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقيت إبراهيم ليلة أُسري بي، فقال: يا محمد، أقرئ أمّتك مني السّلام، وأخبرهم أنّ الجنّة طيبةُ التّربة، عذبةُ الماء، وأنّها قيعانٌ، وأنّ غراسها: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ^(١)».

وهذا ثوابٌ عظيم، وفضل من الله كبير، على هذه الكلمات التي لا يستغرق النطق بها إلا ثواني معدودات، واليوم لو أراد شخصٌ أن يغرّس شجرة وينتظر ثمرتها لاسيما النّخل، يحتاج إلى سنين طويلة، فالنّخل مثلاً بعد وضع البذرة يحتاج إلى خمس سنوات على أقل تقدير، وقد تزيد المدّة، وقل مثل هذا في سائر الأشجار، وقد يصل بعضها في مدّة أقل من ذلك.

لكن العبد إذا قال: سبحان الله، غرست له بهذه الكلمة شجرة في الجنّة، فإذا قال: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، غرست له أربع شجرات، وله أن يقول هذه الكلمات ما شاء من المرات، فتغرّس له أشجار بعدد ما قال، ولا يحتاج ذلك إلى وقت، كما هو شأن غرس الشجر في الدنيا.

يمكن المرء أن يقول: «سبحان الله وبحمده» مائة مرّة، في مدة لا تتجاوز الدّقيقة ونصف الدّقيقة، فتحطّ عنه ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر^(٢)؛ فالذّكر من أيسر الأمور وأفضل الأعمال، وفي الحديث: «سبق المفردون: الذّاكرون الله كثيراً والذّاكرات»^(٣).

(١) أخرجه الترمذي، أبواب الدعوات، باب، (٣٤٦٢)، وقال: «حسن غريب من هذا الوجه عن ابن مسعود»، وأخرج نحوه أحمد، (٢٣٥٥٢)، من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه، ١٨١/٢.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الذّكر والدّعاء والتّوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى، (٢٦٧٦)، والترمذي، (٣٥٩٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد حُرِّمَ كثيرٌ من النَّاسِ عن مثل هذا الذِّكْرِ اليسير السَّهْلِ الجليل، وعن الأجور العظيمة التي تترتَّبُ عليه، تجده مستعدًّا للتحدُّثِ بالنُّكْتِ والسوَالِيفِ والطرائفِ إلى منتصفِ الليلِ أو آخره، ثمَّ يَشُقُّ عليه أن يقولَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، والحمد لله، ولا إلهَ إلا اللهُ، والله أكبر، يَشُقُّ عليه أن يُزوِّدَ نفسه بالباقياتِ الصالحاتِ.

ومن الذِّكْرِ عظيم الأجر ما جاء في حديثِ النبي ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»^(١)، وقد أدركنا بعضُ الشُّيُوخِ يقولها، وهو يأكلُ أو يشرب، ويقولها مضطجِعًا وجالِسًا وماشِيًا، كما يقولها في أثناء كلامه، وهو جالسٌ يَعْلَمُ النَّاسَ العلم، لكنَّ الحرمانَ لا نهايةَ له، وهي عقوباتٌ، والله المستعان.

«وفيه -أيضًا- من حديثِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الْجَنَّةِ»، قال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ^(٢)» حسَّنه الترمذي على عادته؛ بل صحَّحه، وهو في هذا متساهل، ولعله اطَّلَعَ على طريقٍ فيه تصريحُ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنِ جَابِرٍ بِالتَّحْدِيثِ، وإلا فلعنعةُ أَبِي الزُّبَيْرِ غير مقبولةٍ إلا ما جاء منها في الصَّحِيحِ؛ لأنَّها محمولةٌ على الاتصال^(٣).

(١) تقدم تخريجه ١٥٦/١.

(٢) أخرجه الترمذي، أبواب الدعوات، باب (٣٤٦٤)، والحاكم، (١٨٤٧)، من طريق عن حجاج الصواف، عن أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث أَبِي الزُّبَيْرِ عَنِ جَابِرٍ»، وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم، ولم يخرِّجَاهُ».

(٣) قال ابن حجر: «في الصحيحين وغيرهما جملة كثيرة من أحاديث المدلسين بالعننة، وقد جزم المصنف في موضع آخر وتبعه النووي وغيره بأن ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين فهو محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى». النكت على كتاب ابن الصلاح، ٦٣٥/٢.

«قالوا: فلو كانت مخلوقة مفروغاً منها لم تكن قيعاناً» معنى كونها قيعاناً: أن فيها فراغات، وهي بحاجة إلى ملئها بالغراس، قالوا: فلو كانت مخلوقة مفروغاً منها؛ لكانت جاهزة لا تحتاج إلى مزيد.

لكن يُردُّ عليهم بأن هذا لا يصلح دليلاً لمدعائكم؛ لأنَّ كونها كذلك لا يعني أنَّها غيرُ موجودة؛ بل يعني أنَّها موجودة، وفيها فراغٌ يكمل بأعمال الناس.

«ولم يكن لهذا الغراس معنى، قالوا: وكذا قوله تعالى عن امرأة فرعون أنَّها قالت: ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ [التَّحْرِيمِ: ١١]، والجواب: إِنَّكُمْ إِنْ أَرَدْتُمْ بِقَوْلِكُمْ: إِنَّهَا الْآنَ مَعْدُومَةٌ بِمَنْزِلَةِ النَّفْخِ فِي الصُّورِ، وَقِيَامِ النَّاسِ مِنَ الْقُبُورِ» يعني: إِنْ أَرَدْتُمْ بِقَوْلِكُمْ، أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ لَمْ تُوجَدْ إِلَى الْآنَ كَمَا لَمْ يَوْجَدْ النَّفْخُ فِي الصُّورِ، وَقِيَامِ النَّاسِ مِنَ الْقُبُورِ إِلَى الْآنَ؛ «فهذا باطلٌ، يرُدُّه ما تقدَّم من الأدلَّة وأمثالها ممَّا لم يُذكر، وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنَّهَا لَمْ يَكْمَلْ خُلُقُ جَمِيعِ مَا أَعَدَّ اللَّهُ فِيهَا لِأَهْلِهَا، وَأَنَّهَا لَا يَزَالُ اللَّهُ يَحْدِثُ فِيهَا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، وَإِذَا دَخَلَهَا الْمُؤْمِنُونَ؛ أَحَدَثَ اللَّهُ لَهُمْ فِيهَا عِنْدَ دُخُولِهِمْ أُمُورًا أُخْرَى، فَهَذَا حَقٌّ لَا يُمَكِّنُ رُدَّهُ، وَأَدَلَّتْكُمْ هَذِهِ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ.

وَأَمَّا احْتِجَاجُكُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾؛ فَأَوْتَيْتُمْ مِنْ سُوءِ فَهْمِكُمْ مَعْنَى الْآيَةِ، وَاحْتِجَاجُكُمْ بِهَا عَلَى عَدَمِ وُجُودِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ الْآنَ نَظِيرِ احْتِجَاجِ إِخْوَانِكُمْ بِهَا عَلَى فَنَائِهِمَا وَخِرَابِهِمَا وَمَوْتِ أَهْلِهِمَا؛ فَلَمْ تُوفِّقُوا أَنْتُمْ وَلَا إِخْوَانُكُمْ لِفَهْمِ مَعْنَى الْآيَةِ، وَإِنَّمَا وَفَّقَ لَذَلِكَ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ؛ فَمِنْ كَلَامِهِمْ: أَنَّ الْمَرَادَ كُلُّ شَيْءٍ مِمَّا كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَنَاءَ وَالْهَلَاكَ هَالِكٌ، وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ خُلِقَتَا لِلْبَقَاءِ لَا لِلْفَنَاءِ»^(١).

(١) ممن قال بهذا الإمام أحمد. ينظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد، ١٣/٣، وانظر: حادي الأرواح، (ص: ٤٨).

ولذا ذُكرتَا من الثَّمَانِيَةِ الَّتِي لَا تَفْنَى.

«وكذلك العرش؛ فإنه سقف الجنة^(١)، وقيل: المراد إلا ملكه، وقيل: إلا ما أريد به وجهه، وقيل: إن الله - تعالى - أنزل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، فقالت الملائكة: هلك أهل الأرض، وطمعوا في البقاء، فأخبر تعالى عن أهل السماء والأرض أنهم يموتون، فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾؛ لأنه حي لا يموت، فأيقنت الملائكة عند ذلك بالموت^(٢).

قولهم في تفسير قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ أن المراد بالاستثناء ملكه، أو ما أريد به وجهه، هل يجوزُ التفسير بمثل هذا أو لا بدَّ من تفسيره على أنه يدلُّ على صفة الوجه لله تعالى؟ وهل هذا التفسير منهم يُعتبرُ تأويلاً أم معنًى صحيحاً للآية؟ نقول: إن قلنا: إنه معنًى صحيح للآية؛ فحينئذٍ لا تكون من آيات الصفات، لكن لا يقبل مثل هذا التفسير إلا إذا كان الآخذ به ممن يثبت الوجه لله ﷻ بأدلةٍ أخرى، وإن كان ممن ينفي الوجه، كما هو مذهب الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم؛ فهذا التفسير منه مردودٌ.

ومثل هذا يُقال في نظائرها من الأدلة، كقول النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده»^(٣)، فإن فُسر بـ«روحي في تصرفه» - وهو تفسيرٌ صحيحٌ؛ إذ لا أحد تخرُج نفسه وروحه عن تصرفِ الله ﷻ -، وكان صاحب هذا التفسير يتوصل بذلك إلى نفي اليد التي هي الصفة المجمع عليها عند أهل السنة والجماعة، فيقال: «أنت مبتدعٌ ضالٌّ مؤوّل»، أما الذي عُرِف بالإثبات، والتسليم بأنَّ لله يداً تليقُ بجلاله وعظمته، وأنَّ له

(١) قال الإمام أحمد. ينظر: حادي الأرواح، (ص: ٤٨).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) تقدم هذا اللفظ في أحاديث سابقة، ٣ / ٣٤.

وجهاً يليقُ بجلاله وعظمته، وأنَّ هذه الصِّفات ثابتةٌ بالنُّصوص القطعيَّة من القرآن والسُّنة؛ فمثل هذا يُقبل منه هذا التفسير؛ لأنه جاء باللائم.

«وإنَّما قالوا ذلك توفيقاً بينها وبين النُّصوصِ المُحكِّمة الدالَّة على بقاء الجنَّة وعلى بقاء النَّار -أيضاً-، على ما يُذكر عن قريب -إن شاء الله تعالى-».

يقرِّر بعضهم أنه لا يوجد في القرآنِ عمومٌ محفوظٌ من التَّخصيص إلا في أربع مواضع، وردَّ عليهم شيخ الإسلام، وأثبت في أوَّل ورقة من القرآن أكثر من عشرين عمومًا محفوظًا، فكيف في غيرها؟! (١).

✦ [الجنة والنار لا تفتيان ولا تبيدان]

«وقوله: «لا تفتيان أبداً ولا تبيدان» هذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف، وقال بقاء الجنَّة وفناء النَّار جماعةٌ، منهم من السلف والخلف، والقولان مذكوران في كثيرٍ من كتب التفسير وغيرها (٢)».

قوله: «لا تفتيان أبداً، ولا تبيدان» بمعنى: أنهما لا أمد لهما، ولا نهاية لهما، ولا تفتيان.

القولُ بفناء النَّار قولٌ معروفٌ عند أهل السنة، قال به البعض منهم، ونُسب لبعض الصحابة على ما سيأتي، كعمر، وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم (٣)، لكن هذا

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٦/٤٤٢-٤٤٤.

(٢) ينظر: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، (ص: ٣٦٤).

(٣) قال ابن جرير الطبري، ١٥/٤٨٣، عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾

١٦ خَلِيدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴿ [هود: ١٠٦-١٠٧]: «حدثت عن المسيب عمن

ذكره، عن ابن عباس: ﴿خَلِيدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾، لا يموتون، ولا هم منها يخرجون ما

دامت السموات والأرض، ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾، قال: استثناء الله. قال: يأمر النار أن تأكلهم. قال:

وقال ابن مسعود: ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها، ليس فيها أحد، وذلك بعد ما يلبثون فيها =

القول ضعيفٌ، غير مقبول؛ لضعف أدلته.

وللمناوي في تعليقه على حديث: «من يدخل الجنة ينعم فيها لا يبأس، لا تبلى ثيابه، ولا يفنى شبابه»^(١) كلامٌ حطَّ فيه على شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم من أجل ما نسبته إليهما من القول بفناء النار.

قال المناوي: «من يدخل الجنة ينعم» بفتح الياء والعين؛ أي: يصب نعمه، ويدوم نعيمه «فيها»، فكأنه مظنة أن يقال: كف^(٢)، فقال: «لا يبأس» بفتح الهمزة؛ أي: لا يفتر، وفي رواية بضمها؛ أي: لا يحزن ولا يرى بأساً، قيل: والصواب الأول وذا تأكيد لما قبله، وإنما جيء بالواو للتقرير على وزان: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦]، «لا تبلى» بفتح حرف المضارعة واللام «ثيابه»؛ لأنها غير مركبة من العناصر، «ولا يفنى شبابه» إذ لا هرم ثم ولا موت: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧]؛ أي: يبقون أبداً على شكل الولدان وحد الرصانة، وهذا صريح في أن الجنة أبدية لا تفنى، والنار مثلها، وزعم جهنم بن صفوان أنهما فانيتان؛ لأنهما حادثتان ولم يتابعه أحدٌ من الإسلاميين؛ بل كفرّوه به، وذهب بعضهم إلى إفناء النار

= أحقاباً. حدثنا ابن حميد قال، حدثنا جرير، عن بيان، عن الشعبي قال: جهنم أسرع الدارين عمراً، وأسرعهما خراباً.

وأورد الحافظ السيوطي هذه الأخبار في الدر المنثور، ٤/٤٧٨، وزاد عليها، قال: «وأخرج ابن المنذر عن الحسن عن عمر رضي الله عنه قال: «لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج، لكان لهم يوم على ذلك يخرجون فيه»، وأخرج إسحاق بن راهويه عن أبي هريرة قال: «سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد»، وقرأ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا﴾ الآية.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب في دوام نعيم أهل الجنة وقوله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةَ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، (٢٨٣٦)، وأحمد، (٨٨٢٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) هكذا في فيض القدير، ٦/٢٤١، وفي التيسير بشرح الجامع الصغير ٢/٤٤٨: «فكان مظنة أن يقال: كيف».

دون الجنة، وأطال ابن القيم كشيخه ابن تيمية في الانتصار له في عدة كراريس، وقد صار بذلك أقرب إلى الكفر منه إلى الإيمان؛ لمخالفته نص القرآن، وختم بذلك؛ أي: ختم ابن القيم بما نقله من القول بفناء النار «كتابَه الذي في وصف الجنان»؛ أي: كتاب «حادي الأرواح»، «فكان» ما فعل «من قبيل خبر: «إن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا قدر ذراع، فيسبقُ عليه الكتاب، فيعملُ بعمل أهل النار، فيدخل النار»^(١).

وما قاله المناوي في حق شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم كلامٌ قبيحٌ جداً، ما كان يجوزُ له أن يقوله، ثم إن نسبته إلى شيخ الإسلام القول بفناء النار فيها نظر، فقد ذكر ابن القيم في شفاء العليل أنه سأل شيخ الإسلام عن هذه المسألة فتوقف، ثم أطلع ابن القيم في تفسير عبد بن حميد على النصوص التي تدلُّ على بقاء النار، فعلم عليها، وبعث بها إلى الشيخ في آخر حياته، فقال ببقاء النار^(٢)، ثم إن رأيه القديم في المسألة سبقه إليه بعض الصحابة، فهي مسألة اجتهادية، ونحن نرى أن نصوص الجنة مقرونة بالتأييد بخلاف ما جاء في النار، فومًا جاء من ذلك في النار قوله تعالى: ﴿خَلْدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، قالوا: إن هذا الاستثناء يدلُّ على فناء النار، لكن حمله آخرون على النار التي يُعذب بها

(١) فيض القدير، ٦/٢٤١.

(٢) نقل ابن القيم في حادي الأرواح، (ص: ٣٥٢)، عن شيخ الإسلام أن في أبدية النار ودوامها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروفٌ عن التابعين، وقال ابن القيم في شفاء العليل، (ص: ٢٦٤): «وكنت سألت عنها شيخ الإسلام -قدس الله روحه-، فقال لي: هذه المسألة عظيمة كبيرة، ولم يجب فيها بشيء، فمضيتُ على ذلك زمن، حتى رأيت في تفسير عبد بن حميد الكشي بعض تلك الآثار التي ذكرت، فأرسلت إليه الكتاب وهو في مجلسه الأخير، وعلمت على ذلك الموضوع، وقلت للرسول: قل له: هذا الموضوع يشكل عليه ولا يدرى ما هو، فكتب فيها مصنفه المشهور -رحمة الله عليه-، فمن كان عنده فضل علم فليحدثه؛ فإن فوق كل ذي علم عليم».

الموحّدون، دون نار الكفار، فهي أبدية^(١).

لكنّ القولَ الراجح المعتمد عند أهل السنة أنّهما لا تفنيان^(٢)، ويبقى أن القول الآخر اجتهادٌ صادرٌ ممّن هو أهلٌ له، ولا يُظنُّ به سوء؛ لأنّه لم يبين اجتهاده على قواعد باطلة مثل الجهميّة وغيرهم، على أنّه يمكنُ تأويل ما ورد عن بعضهم ممّا يُستدلُّ به على فناء النار.

❖ [أقوال الناس في فناء الجنة والنار]

«وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطّلة^(٣)، وليس له سلفٌ قطُّ لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين ولا من أهل السنة، وأنكره عليه عامّة أهل السنة، وكفّروه به، وصاحوا به وباتباعه من أقطار الأرض، وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده، وهو: امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث».

يعني: أنّه يرى أنّ التسلسل في المستقبل ممتنعٌ كالتسلسل في الماضي، مع أنّ تسلسل الماضي محلٌّ خلاف؛ إذ ذكر شيخ الإسلام أنّه ممكن^(٤)، وأنّ الله ﷻ منذ

(١) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم، ٦/٢٠٨٨، تفسير الطبري، ١٥/٤٨١، تفسير السمرقندي، ٢/١٧١.

(٢) قال ابن حزم في الملل والنحل، ٤/٦٩: «اتفقت فرق الأمة كلها على أن لا فناء للجنة ولا لنعيمها، ولا للنار ولا لعذابها، إلا الجهم بن صفوان».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى، ١٨/٣٠٧: «وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية، كالجنة والنار والعرش وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين، كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع سلف الأمة وأئمتها».

(٣) ينظر: حادي الأرواح، (ص: ٣٤٨)، وانظر: الحاشية السابقة.

(٤) ينظر: الصفدية ١/١٠.

أن كان غير معطل عن الفعل، ولا يلزم من هذا أن تكون كلُّ المحدثات قديمة، لكن صفة الفعل أصلها قديم، والتسلسل في المستقبل لا يوجد ما يمنع منه -أيضا- (١).

«وهو عمدة أهل الكلام المذموم، التي استدلوا بها على حدوث الأجسام وحوادث ما لم يخل من الحوادث، وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم، فرأى الجهم أن ما يمنع من حوادث لا أول لها في الماضي يمنعه في المستقبل، فدوام الفعل عنده على الربِّ في المستقبل ممتنع، كما هو ممتنع عنده عليه في الماضي، وأبو الهذيل العلاف شيخ المعتزلة (٢) وافقه على هذا الأصل، لكن قال: إن هذا يقتضي فناء الحركات، فقال بفناء حركات أهل الجنة والنار، حتى يصيروا في سكون دائم، لا يقدر أحدٌ منهم على حركة» (٣).

على كلام أبي الهذيل العلاف: الأجسام باقية، لكن حركاتها تتعطل فجأة، كما تتعطل السيارة عن الحركة إذ انتهى فيها الوقود، والإنسان من أهل الجنة قد يرفع اللقمة فلا تصل إلى فمه، هكذا زعم، والقول بفناء الحركات نسبة إليه شيخ الإسلام وابن القيم في النونية وغيرهم، وكلامه في غاية البطلان؛ بل لا يليق بعاقل.

والتسلسل في الماضي يُمثّلون له بالنية، وأن مقتضى التسلسل في الماضي حاجة النية إلى نية، وهذه النية المحتاج إليها تحتاج إلى نية، وهذه النية تحتاج إلى

(١) تقدم الكلام على هذه المسألة، ١/ ١٦٨.

(٢) هو: محمد بن الهذيل بن عبيد الله، البصري، أبو الهذيل العلاف، شيخ المعتزلة، ومصنف الكتب في مذاهبهم، قال الخطيب: «كان خبيث القول، فارق إجماع المسلمين، ورد نص كتاب الله ﷻ؛ إذ زعم أن أهل الجنة تنقطع حركاتهم فيها؛ فلزمه القول بانقطاع نعيم الجنة عنهم، والله تعالى يقول: ﴿أَكُلُّهَا دَائِبٌ﴾، وجدد صفات الله التي وصف بها نفسه، وزعم أن علم الله هو الله، وقدرة الله هي الله، فجعل الله علما وقدرة، تعالى الله عما وصفه به علوا كبيرا»، (ت: ٢٣٢ هـ). ينظر: تاريخ بغداد، ٤/ ٥٨٢، مرآة الزمان، ١٤/ ٣٣٢.

(٣) ينظر: مقالات الإسلاميين، (ص: ١٦٣)، مجموع الفتاوى، ٣/ ٣٠٤، الكافية الشافية، (ص: ٣٥٠).

نية وهكذا، فيتسلسل الأمر في الماضي، وهذا ممنوع؛ لأنّ النية إذا احتاجت إلى نية، وهذه النية احتاجت إلى نية قبلها، لم تنته الأمور، بخلاف الشكر، فالشكر نعمة من نعم الله يُوفّق لها العبد، فالشكر يحتاج إلى شكرٍ، ولا مانع من أن لا يزال العبد شاكرًا لله في المستقبل، فيكون الشكر فعله على الدوام، لكن الذي قرره شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل - كما تقدّم - أنّه لا مانع من التسلسل في الماضي؛ لأنّ الله ﷻ منذ أن كان هو الأوّل بلا بداية، لم يكن بمعطلٍ عن الفعل^(١).

«وقد تقدّمت الإشارة إلى اختلاف الناس في تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، وهي مسألة دوامِ فاعليّةِ الربِّ تعالى، وهو لم يزل ربًّا قادرًا فعلاً لما يريد، فإنّه لم يزل حيًّا عليماً قديرًا، ومن المحال أن يكون الفعل ممتنعاً عليه لذاته، ثمّ ينقلب فيصير ممكناً لذاته من غير تجدد شيء، وليس للأوّل حدّ محدودٌ حتّى يصير الفعل ممكناً له عند ذلك الحدّ، ويكون قبله ممتنعاً عليه، فهذا القول تصوّره كافٍ في الجزم بفساده.

فأمّا أبدية الجنة، وأنها لا تفتنى ولا تبيد؛ فهذا مما يُعلم بالضرورة أنّ الرسول ﷺ أخبر به قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْدُوزٍ﴾ [هُود: ١٠٨]؛ أي: مقطوع، ولا ينافي ذلك قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾.

واختلف السلف في هذا الاستثناء:

فقيل: معناه إلا مدةً مكثهم في النار، وهذا يكون لمن دخل منهم إلى النار،

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/١٢١-١٢٢، ٩/١٤٢-١٤٤، الرد على المنطقيين، (ص: ٢٣٢، ٣٨١)، الصلفية، ١/٥٢، مجموع الفتاوى، ١٢/٢٢٦، منهاج السنة النبوية، ١/١٥٨-١٦١. وتحدث ابن القيم عن هذه المسألة -أيضاً- في حادي الأرواح، (ص: ٣٤٨-٣٥٢).

ثُمَّ أُخْرِجَ مِنْهَا، لَا لِكُلِّهِمْ.

وقيل: إلا مدة مقامهم في الموقف.

وقيل: إلا مدة مقامهم في القبور والموقف.

وقيل: هو استثناء استثناء الرب ولا يفعله، كما تقول: والله لأضربنك إلا أن أرى غير ذلك، وأنت لا تراه؛ بل تجزّم بضربه.

وقيل: إلا بمعنى الواو، وهذا على قول بعض النحاة، وهو ضعيف.

وسيويوه يجعل إلا بمعنى لكن، فيكون الاستثناء منقطعاً، ورجحه ابن جرير وقال: إن الله تعالى لا خلف لوعده، وقد وصل الاستثناء بقوله: ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوزٍ﴾ قالوا: هو نظيره أن تقول: أسكنتك داري حولاً إلا ما شئت؛ أي: سوى ما شئت، أو لكن ما شئت من الزيادة عليه.

وقيل: الاستثناء لإعلامهم بأنهم مع خلودهم في مشيئة الله، لا أنهم يخرجون عن مشيئته^(١).

نظير هذا من كتب له من العمر ثمانون عاماً، فهو مع هذه الكتابة المحددة في اللوح المحفوظ لا يخرج عن المشيئة، مع أن ما كتب عليه أمرٌ محددٌ ومقررٌ لا يتقدم ولا يتأخر؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

«ولا يُنَافِي ذَلِكَ»؛ أي: لا يُنَافِي كَوْنَهُمْ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ «عَزِيمَتَهُ وَجَزَمَهُ لَهُمْ بِالْخُلُودِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا

(١) ينظر: حادي الأرواح، (ص: ٣٤٥-٣٤٦).

وَكَيْلًا ﴿ [الإِسْرَاءُ: ٨٦] ﴾ ومع ذلك فإن حصول ما ذكر في الآية مجزومٌ مقطوعٌ بعدم حصوله، لكن ذلك لا يُخرجه عن المشيئة.

«وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَشَاءَ اللَّهُ يُخَيِّرْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشُّورَى: ٢٤]، وقوله: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَبْتُكُمْ بِهِ﴾ [يُونُسَ: ١٦]، ونظائرُه كثيرة، يُخبر عباده - سبحانه - أنَّ الأمورَ كُلَّها بمشيئته: ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.»

وقيل: إنَّ (ما) بمعنى (مَنْ) ؛ أي: إلا من شاء الله دخوله النار بذنوبه من السعداء، وقيل: غير ذلك^(١)، وعلى كل تقدير فهذا الاستثناء من المتشابه، وقوله: ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوزٍ﴾ محكمٌ «فيردُّ المتشابه إلى المحكم».

«وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لِرِزْقِنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾ [ص: ٥٤]، وقوله: ﴿أَكُلْهَا دَائِبٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرَّعْدُ: ٣٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الْحَجَرِ: ٤٨]، وقد أكد الله خُلُودَ أَهْلِ الْجَنَّةِ بالتأييد في عدَّة مواضع من القرآن، وأخبر أنَّهم: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدُّخَانِ: ٥٦]، وهذا الاستثناء منقطعٌ، وإذا ضمَّمته إلى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ تبين لك المراد من الآيتين.

واستثناء الوقت الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مُدَّة الخلود كاستثناء الموتة الأولى من جُملة الموت، فهذه موتة تقدَّمت على حياتهم الأبدية، وذاك مفارقة للجنة تقدَّمت على خلودهم فيها، والأدلة من السنة على أبدية الجنة ودوامها كثيرة،

(١) هذه الأقوال نقلها ابن القيم في حادي الأرواح، (ص: ٣٤٧)، وعلَّق عليها بقوله: «وهذه الأقوال متقاربة، ويمكن الجمع بينها بأن يقال: أخبر سبحانه عن خلودهم في الجنة كل وقت إلا وقتا يشاء ألا يكونوا فيها، وذلك يتناول وقت كونهم في الدنيا، وفي البرزخ، وفي موقف يوم القيامة، وعلى الصراط، وكون بعضهم في النَّار مدة، وعلى كل تقدير فهذه الآية من المتشابه، وقوله فيها: ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوزٍ﴾ محكمٌ...».

كقوله ﷺ: «مَنْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ يَنْعَمُ وَلَا يَبْأَسُ، وَيَخْلُدُ وَلَا يَمُوتُ»^(١).

وقوله: «يُنَادِي مُنَادٍ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، إِنَّ لَكُمْ أَنْ تَصِحُّوا فَلَا تَسْقَمُوا أَبَدًا، وَأَنْ تَشْبُوا فَلَا تَهْرَمُوا أَبَدًا، وَأَنْ تَحْيُوا فَلَا تَمُوتُوا أَبَدًا»^(٢).

وتقدّم ذكر ذبح الموت بين الجنة والنار، ويُقال: «يا أهل الجنة، خلودٌ فلا موت، ويا أهل النار، خلودٌ فلا موت»^(٣).

وأما أبدية النار ودوامها؛ فللناس في ذلك ثمانية أقوال:

أحدها: أن من دخلها لا يخرج منها أبد الآباد، وهذا قول الخوارج والمعتزلة.

لأن مرتكب الكبيرة الذي يدخل النار كافرٌ عند الخوارج ومخلدٌ في النار عند المعتزلة، فعلى هذا إذا دخلها لا يخرجون منها أبد الآباد، وأهل السنة مذهبهم معروفٌ أن مرتكب الكبيرة تحت المشيئة، إن شاء عذّبه، وإن شاء عفا عنه، ولكن لا يُخلدُ في النار إن دخله، والمؤمن إذا ترك الكبائر كُفِّرَتْ عنه الصغائر. ومكفّرات الصغائر كثيرة، منها: الصلوات الخمسة، ومنها رمضان إلى رمضان^(٤)، ومنها

(١) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي، أبواب صفة الجنة، باب ما جاء في صفة الجنة ونعيمها، (٢٥٢٦)، وأحمد (٨٠٤٣)، من حديث أبي هريرة، وأخرجه مسلم (٢٨٣٦) بلفظ: «مَنْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ يَنْعَمُ لَا يَبْأَسُ، لَا تَبْلَى ثِيَابَهُ وَلَا يَفْنَى شَبَابَهُ».

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب في دوام نعيم أهل الجنة، وقوله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكَمُ الْجَنَّةُ أَوْرَثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]، (٢٨٣٧)، والترمذي، (٣٢٤٦)، وأحمد، (٨٢٥٨)، (١١٣٣٢)، من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما.

(٣) ينظر: حادي الأرواح، (ص: ٣٤٧).

(٤) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: أنه قال: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفّرات ما بينهن إذا اجتنب الكبائر»، أخرجه مسلم كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفّرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر، (٢٣٣)، والترمذي، (٢١٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه -أيضاً- أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسا، ما تقول: ذلك يبقي من درنه»، قالوا: لا يبقي من درنه شيئا، قال: «فذلك =

العمرة إلى العمرة كفارات لما بينهما^(١) ما لم تغش كبيرة، ومنها غير ما ذكر، ومشية أرحم الراحمين فوق جميع المكفّرات.

وجاء عن النبي ﷺ قوله: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ؛ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(٢) وورد أنّ الله يَطَّلِعُ عَلَى أَهْلِ الْمَوْقِفِ، ويغفر لهم^(٣)، فالْحَجُّ يُكَفِّرُ الذُّنُوبَ، لكن شموليته للكبائر محلّ خلافٍ عند أهل العلم^(٤).

«والثاني: أنّ أهلها يُعَذَّبُونَ فيها، ثُمَّ تَنْقَلِبُ طَبِيعَتُهُمْ، ثُمَّ تَبْقَى طَبِيعَةً نَارِيَّةً يَتَلَذَّذُونَ بها؛ لموافقتها لطبعهم، وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربي الطائفي^(٥).

= مثل الصلوات الخمس، يمحو الله به الخطايا»، أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة (٥٢٨)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب المشي إلى الصلاة تمحى به الخطايا، وترفع به الدرجات، (٦٦٧)، والترمذي، (٢٨٦٨)، والنسائي، (٤٦٦).

(١) إشارة إلى حديث أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»، أخرجه البخاري كتاب الحج، باب وجوب العمرة وفضلها، (١٧٧٣)، ومسلم كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، (١٣٤٩)، والترمذي، (٩٣٣)، والنسائي، (٢٦٢٢)، وابن ماجه، (٢٨٨٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، (١٥٢١)، ومسلم، كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، (١٣٥٠)، والترمذي، (٨١١)، والنسائي، (٢٦٢٧)، وابن ماجه، (٢٨٨٩)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) إشارة إلى حديث عائشة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار، من يوم عرفة، وإنه ليدنو، ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟»، أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة، ويوم عرفة، (١٣٤٨).

(٤) نقل النووي في شرح الأحاديث المذكورة أعلاه عن القاضي عياض قوله: «هذا المذكور في الأحاديث من غفران الصغائر دون الكبائر هو مذهب أهل السنة، وأن الكبائر إنما تكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى». ينظر: المجموع شرح المذهب، ٦/٣٨٢.

(٥) هو: محمد بن علي بن محمد الطائي، شيخ أهل الوحدة، قال عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «هو شيخ سوء مقبوح كذاب»، توفي سنة (٦٣٨هـ)، صنف: «الفتوحات المكية»، و«فصوص الحكم»، وغيرهما. ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٣/٤٨، وفوات الوفيات، ٤/١٢٤. وكلامه هذا ذكره في كتاب «فصوص الحكم»، (ص: ٩٤)، بتحقيق: أبي العلاء عفيفي.

الثالث: أن أهلها يُعذَّبون فيها إلى وقتٍ محدَّد، ثمَّ يُخرجون منها ويخلفهم فيها قومٌ آخرون، وهذا القولُ حكاية اليهودِ للنبيِّ ﷺ. وذكرُوا أنَّهم يُعذَّبون في النَّارِ بقدر الأيَّام التي عبدوا فيها العجل، ثمَّ يُخرجون منها.

«وَأَكْذَبَهُمْ فِيهِ»؛ أي: النبيُّ ﷺ «وَقَدْ أَكْذَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ -عَزَّ مِنْ قَائِلٍ-: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۗ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة: ٨٠، ٨١].

الرابع: يُخرجون منها وتبقى على حالها ليس فيها أحدٌ.

الخامس: أنها تفتنى بنفسها؛ لأنها حادثة، وما ثبت حدوُّه استحاله بقاؤه، وهذا قول الجهم وشيعته، ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار، كما تقدَّم.

السادس: تفتنى حركات أهلها ويصيرون جمادًا، لا يحسُّون بألم، وهذا قول أبي الهذيل العلاف، كما تقدم.

السابع: أن الله يُخرج منها من يشاء، كما ورد في السنة، ثم يبقيا ما يشاء، ثم يفتنيها، فإنه جعل لها أمدًا تنتهي إليه.

الثامن: أن الله تعالى يُخرج منها من يشاء، كما ورد في السنة، ويبقى فيها الكفار بقاءً لا انقضاء له، كما قال الشيخ رحمه الله: «أي: المصنَّف الطحاوي رحمه الله».

«وما عدا هذين القولين الأخيرين ظاهر البطلان.

وهذان القولان لأهل السنة يُنظر في دليلهما.

فمن أدلة القول الأول منهما: قوله تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوًى لَكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِى النَّارِ لَهُمْ فِيهَا

زَفِيرٌ وَشَهِيْقٌ ﴿١٦﴾ خَلْدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوْتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿هـود: ١٠٦، ١٠٧﴾، ولم يأت بعد هذين الاستثناءين ما أتى بعد الاستثناء المذكور لأهل الجنة، وهو قوله: ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ﴾ ﴿هـود: ١٠٨﴾؛ أي: عطاءً مستمرًا دائمًا غير مقطوع، «وقوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبا: ٢٣]، وهذا القول - أعني القول بفناء النار دون الجنة - منقولٌ عن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وغيرهم.

وقد روى عبد بن حميد في تفسيره المشهور بسنده إلى عمر رضي الله عنه: أنه قال: لولبت أهل النار في النار كقدر رمل عالج؛ لكان لهم على ذلك وقت يخرجون فيه»^(١).

(١) أثر عمر رضي الله عنه أخرجه عبد بن حميد في تفسيره من رواية الحسن عن عمر، ذكره ابن حجر في الفتح، ٤٢٢/١١، ثم قال: «وهو منقطع، ولفظه: «لولبت أهل النار في النار عدد رمل عالج؛ لكان لهم يوم يخرجون فيه»، وعن ابن مسعود: «ليأتين عليها زمان ليس فيها أحد»، قال عبيد الله بن معاذ راويه: كان أصحابنا يقولون يعني به: الموحدون. قلت: وهذا الأثر عن عمر لو ثبت حُمل على الموحدين». وقال الصنعاني في رفع الأستار، (ص: ٦٥): «من حيث الرواية فإنه منقطع لنص شيخ الإسلام بأنه لم يسمعه الحسن من عمر، واعتذاره بأنه لو لم يصح للحسن عن عمر لما جزم به، يلزم أن يجري في كل مقطوع يجزم به راويه، ولا يقول: هذا أئمة الحديث، كما عرفت في قواعد أصول الحديث؛ بل الانقطاع عندهم علة، والجزم معه تدليس، وهو علة أخرى، ولا يقوم بمثل ذلك الاستدلال في مسألة فرعية، كيف في مسألة قيل: إنها أكبر من الدنيا بأضعاف مضاعفة»، أما تصحيح ابن القيم لإسناد الحديث في حادي الأرواح، (ص: ٣٥٥)، وقوله: «وحسبك بهذا الإسناد جلالته، والحسن وإن لم يسمع من عمر، وإنما رواه عن بعض التابعين، ولو لم يصح عنده ذلك عن عمر لما جزم به، وقال: «قال عمر بن الخطاب»، فأجاب عنه الشيخ الألباني في الضعيفة، (٦٠٦)، بقوله: «هذا كلام خطابي أستغرب صدوره من ابن القيم رضي الله عنه؛ لأنه خلاف ما هو مقرر عند أهل الحديث في تعريف الحديث الصحيح: أنه المسند المتصل برواية العدل الضابط، فإذا اعترف بانقطاعه بين الحسن وعمر، فهو مناف للصحة، بله الجلالة! وخلاف المعروف عندهم من ردهم لمراسيل الحسن البصري خاصة، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في أثر الحسن هذا نفسه: «فهو منقطع، ومراسيل الحسن عندهم واهية؛ لأنه كان يأخذ من كل أحد!» وقوله: «فإنما رواه عن بعض التابعين...»، =

يعني: لو حُدَّ لهم حدُّ مهما بلغ، ومهما تصوَّر المرء من الأرقام، لكان لهم يوم يخرجون به، لكن الواقع أنه لم يُحدَّ شيءٌ، فليس بالخبر ما يدلُّ على فناء النار.

«ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبا: ٢٣]، قالوا: والنار موجبٌ غضبه، والجنة موجبٌ رحمته، وقد قال ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللهُ الخلق، كتب كتابًا، فهو عنده فوق العرش: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»، وفي رواية: «تغلبُ غضبي» رواه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه^(١). قالوا: والله

= قلنا: نعم، فكان ماذا؟ أليس كذلك كل مرسل تابعي؟ إنما رواه عن تابعي إن لم يكن عن صحابي؟ فلماذا إذن اعتبر المحدثون الحديث المرسل أو المنقطع من قسم الحديث الضعيف؟ ذلك لاحتمال أن يكون الرجل الساقط من الإسناد مجهولاً أو ضعيفاً لا يحتج به لوعرف، وهذا بخلاف ما لو كان المرسل لا يروي إلا عن صحابي فإن حديثه حجة؛ لأن الصحابة كلهم عدول». أما أثر ابن مسعود رضي الله عنه؛ فعلقه ابن جرير، ٤٨٤/١٥، والشعلي، ١٩٠/٥، والبغوي، ٤٦٧/٢، وقال: «ومعناه عند أهل السنة إن ثبت: ألا يبقى فيها أحد من أهل الإيمان، وأما مواضع الكفار؛ فممتلئة أبدا».

أما أثر أبي هريرة رضي الله عنه؛ فأورده ابن القيم في حادي الأرواح، (ص: ٣٥٨)، من طريق عبيد الله، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن يحيى بن أيوب، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: «ما أنا بالذي لا أقول: إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد، وقرأ قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَيُفَى النَّارُ لَهُمْ فِيهَا ذَفِيرٌ وَسَهيقٌ﴾ الآية» قال عبيد الله: كان أصحابنا يقولون: يعني به: الموحدين، صحح إسناده الشيخ الألباني في تعليقه على «رفع الأستار»، (ص: ٧٥).

أما أثر أبي سعيد رضي الله عنه؛ فأخرجه الطبري في تفسيره، ٤٨٣/١٥، من طريق «الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: حدثنا ابن التيمي، عن أبيه، عن أبي نضرة، عن جابر أو أبي سعيد -يعني: الخدري-، أو عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، قال: هذه الآية تأتي على القرآن كله يقول: حيث كان في القرآن ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾، تأتي عليه، قال: وسمعت أبا مجلز يقول: هو جزاؤه، فإن شاء الله تجاوزَ عن عذابه»، قال ابن جرير بعد أن نقل أقوال أهل العلم في تفسير الآية المذكورة، ٤٨٤/١٥: «وأولى هذه الأقوال في تأويل هذه الآية بالصواب، القول الذي ذكرنا عن قتادة والضحاك: من أن ذلك استثناء في أهل التوحيد من أهل الكبائر أنه يدخلهم النار، خالدين فيها أبداً إلا ما شاء من تركهم فيها أقل من ذلك، ثم يخرجهم، فيدخلهم الجنة».

(١) تقدّم تخريجه ٥٩/٢.

- سبحانه - يخبرُ عن العذاب أنه: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]، و﴿الْيسْرِ﴾ [هود: ٢٦]، و﴿عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٥]، ولم يخبر ولا في موضع واحد عن النعيم أنه نعيم يوم، وقد قال تعالى: ﴿عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال تعالى حكاية عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، فلا بد أن تسع رحمته هؤلاء المعدبين، فلو بقوا في العذاب لا إلى غاية لم تسعهم رحمته، وقد ثبت في الصحيح تقدير يوم القيامة بخمسين ألف سنة^(١).

وأورد بعض المعترضين من أهل البدع على النصوص، فقال: لو عاش المرء مائة سنة وهو مشرك ومات على ذلك، هل من العدل أن يُعذب ملايين السنين؛ بل إلى ما لا نهاية؟

وأجيب: بأن هذا الذي أشرك مائة سنة في نيته أن يبقى على ما هو عليه من شرك وكفر ولو عمّر آلاف السنين.

«والمعدّبون فيها متفاوتون في مدّة لبّثهم في العذاب بحسب جرائمهم، وليس في حكمة أحكم الحاكمين ورحمة أرحم الراحمين أن يخلق خلقاً يُعذبهم أبد الآباد عذاباً سرمداً» العذاب السرمديّ، هو العذاب الدائم الذي لا نهاية له^(٢).

قد يقال: هل ظلم الإنسان اليوم بالشرك يوماً أو عمره كله ينافي أو يناسب عذاب يوم فيه من أهوال يوم القيامة التي ذكرت في النصوص الصحيحة التي منها حديث الرؤيا في صحيح البخاري، فقد جاء فيه:

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، (٩٨٧)، وأبو داود، (١٦٥٨)، والنسائي، (٢٤٤٢)،

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة، (ص: ٣٣٤)، غريب القرآن للسجستاني، (ص: ٢٦٦).

«أتينا على رجل مضطجع، وإذا آخر قائم عليه بصخرة، وإذا هو يهوي بالصخرة لرأسه فيثلغ رأسه، فيتدهده الحجر ها هنا، فيتبع الحجر فيأخذه، فلا يرجع إليه حتى يصح رأسه كما كان، ثم يعود عليه فيفعل به مثل ما فعل المرة الأولى»، ثم قال: «فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق لقفاه، وإذا آخر قائم عليه بكلوب من حديد، وإذا هو يأتي أحد شقي وجهه، فيشرشر شذقه إلى قفاه، ومنخره إلى قفاه، وعينه إلى قفاه.. ثم يتحول إلى الجانب الآخر فيفعل به مثل ما فعل بالجانب الأول، فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب كما كان، ثم يعود عليه فيفعل مثل ما فعل المرة الأولى» ثم جاء فيه: «أما إنا سنخبرك، أما الرجل الأول الذي أتيت عليه يثلغ رأسه بالحجر، فإنه الرجل يأخذ القرآن فيرفضه، وينام عن الصلاة المكتوبة، وأما الرجل الذي أتيت عليه، يشرشر شذقه إلى قفاه، ومنخره إلى قفاه، وعينه إلى قفاه، فإنه الرجل يغدو من بيته، فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق»^(١)؟

نقول: الله ﷻ لا يسأل عما يفعل، هم خلقه، أو جدهم من العدم، وأنعم عليهم بسائر النعم، وأمرهم ونهاهم فخالفوا؛ فهو ﷻ لا يسأل عما يفعل، ومع ذلك هو أرحم بالمرء من أمه التي حملته وولدتها؛ بل أرحم به من نفسه.

«وأما أنه يخلق خلقاً يُنعم عليهم ويحسن إليهم نعيماً سرمداً، فمن مقتضى الحكمة. والإحسان مراد لذاته، والانتقام مراد بالعرض.

قالوا: وما ورد من الخلود فيها، والتأييد وعدم الخروج، وأن عذابها مقيم، وأنه غرام كل حق مسلم، لا نزاع فيه، وذلك يقتضي الخلود في دار العذاب ما دامت باقية، وإنما يخرج منها في حال بقائها أهل التوحيد، ففرق بين من يخرج من الحبس وهو حبس على حاله، وبين من يبطل حبسه بخراب الحبس وانتقاضه.

(١) هذا طرف من حديث سمرة بن جندب، الطويل، تقدم تخريجه، ٤٥٤/٢.

ومن أدلة القائلين ببقائها وعدم فنائها: قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، وقوله: ﴿لَا يَفْتَرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]، وقوله: ﴿فَلَنْ نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠]، وقوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ﴾ [البينة: ٨]، وقوله: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]، وقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقوله: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، وقوله: ﴿لَا يُفَضِّلُ عَلَيْهِمْ فِيمَوْتُورًا وَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقوله: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]؛ أي: مقيما لازما.

والظاهر من القول بفناء النار أن أهلها ينفون تبعاً لذلك، أمّا دخولهم الجنة؛ فمستحيل، ولا شك أن فناءهم معها بالنسبة لهم نعيم.

ولو قال اليوم أحدٌ من أهل السنة بفناء النار، فإنه إذا كان من أهل الاجتهاد وأهل النظر في النصوص، ولديه الأهلية الكاملة مثل شيخ الإسلام وابن القيم، وينطلق من نصوص وفهم لنصوص الشريعة وقواعدها المهمة، فالقول بتبديعه صعب، وهو مسبوق بهذا القول على كل حال، لكنه قولٌ مرجوح، وأدلتته ضعيفة.

✦ [خروج الموحدين من النار]

«وقد دلّت السنة المستفيضة»؛ لورود أحاديث كثيرة في هذا الشأن، والأدلة المتكاثرة يقال عنها: إنها مُستفيضة، والمُستفيض عند أهل العلم من الحديث في مرتبة متوسطة بين الأحاد والمتواتر؛ بل منهم من يجعل المُستفيض أحد قسمي المتواتر^(١).

وعلى كل حال، لا شك أن الأدلة إذا تكاثرت كانت أقوى ممّا انفرد بها بعض الرواة، والحديث إذا صحّ، سواء كان بإسناد واحد، برواية ثقاتٍ مع الاتصال،

(١) ينظر: الباعث الحثيث، (ص: ١٦٥)، إسبال المطر على قصب السكر، (ص: ٢٠١).

أم كان بأسانيد مُتعدّدة؛ فإنَّ العملَ به يكون واجباً عند أهل العلم، ولو لم يستفصّل، ولم يبلغ حدَّ التواتر، وعند التعارض بين هذه الأحاديث، لا شك أنّ الأقوى يكون هو الرَّاجح عند أهل العلم.

«أنَّه يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: «لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ» يعني: خالصاً من قلبه، بأن يعرف معناها، ويعمل بمقتضاها، ولا يأتي بما يُناقضها، فإن أتى بما يُناقضها، لم تكن خالصةً من قلبه، وفي الحديث: «إن الله قد حرّم على النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، خالصةً من قلبه»^(١) ومقتضى الخُلوصِ ألاَّ يأتي بما ينقضها.

أما الذي يقولها بلسانه، ويأتي بما يُناقضها ويضادها من الشرك، فإن هذا لا تنفعه لا إله إلا الله؛ لأنَّه مُشرك، والله حرّم الجنّة على المُشركين، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

والقولُ بِخُروج من قال: لا إله إلا الله، من النَّارِ، وإن أتى شيئاً من الكبائر، هو قول أهل السُّنّة والجماعة، خلافاً للخوارج الذين يقولون بكفر مرتكب الكبيرة، ويرون تخليده في النار، وخلافاً للمعتزلة، الذين يرون أنّه في الدنيا يكون في منزلة بين المنزلتين، أما في الآخرة؛ فيكون خالداً مخلداً في النار، ولا يخرج منها.

«وأحاديث الشّفاة صريحةٌ في خُروجِ عصاة الموحّدين من النَّارِ» وأنهم لا يُخلّدون فيها، «وأنَّ هذا حكمٌ مُختصٌّ بهم» لا لكلِّ من دخل النار، والعصاة من الموحّدين يدخلون النار فيُعذبون على قدرِ ذُنُوبهم، ويهدَّبون وينقَّون، ثمَّ يُخرَجون منها، أمّا الكُفَّار والمنافقون؛ فيدخلونها دخول خلود؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا

بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨].

(١) تقدّم تخريجه، ٢/ ٢٣٨.

«فلو خرَجَ الكَفَّارُ منها لكانوا بمنزلتهم» يعني: لصاروا بمنزلة أصحاب الكبائر من الموحدين، الذين يدخلون النار، ويخرجون منها، وعلى هذا لا تبقى للتوحيد منزلة، ولا مزية.

«ولم يَخْتَصَّ الخُرُوجُ بأهل الإيمان» وقد دلت على خروجهم الأدلة المُستفيضة التي أشار إليها الشارح فيما تقدّم.

«وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما؛ بل بإبقاء الله لهما» فبقاؤهما لا يخرج عن مشيئته، وسرُّ بقائهما لا يرجع إلى المادة التي خلقتا منها، لكن الله هو الذي يُبقيهما، وبقاؤهما لحكمة، لا من عبث، إنما هو لنعيم من يُنعم بالجنة، وعذاب من يُعذَّب بالنار، والناسُ توقدُّ النار من أجل الانتفاع بها في إعداد طعام أو استدفاء أو غيره، ولو أن شخصا في مفازة في حرِّ الظهيرة أوقد نارا لا حاجة، لعدَّ فعله هذا من العبث.

✦ [مصير الأطفال]

«وقوله: «وخلق لهما أهلا» قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩] الآية، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: دُعي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنازة صبيٍّ من الأنصار، فقلت: يا رسول الله، طوبى لهذا، عصفورٌ من عصافير الجنة، لم يعمل السوء ولم يدركه. فقال: «أوغير ذلك يا عائشة، إنَّ الله خلق للجنة أهلا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم»، رواه مسلم وأبو داود والنسائي^(١).

(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، (٢٦٦٢)، وأبو داود، (٤٧١٣)، والنسائي، (١٩٤٧)، وابن ماجه، (٨٢).

وجاء في حديث القبضتين: قبض الله ﷺ قبضتين، فقال: هؤلاء إلى الجنة ولا أبالي، وهؤلاء للنار ولا أبالي (١).

«وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (٢) إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿﴾ [الإنسان: ٢-٣]، والمراد الهداية العامة، وأعمُّ منها الهداية المذكورة في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ، ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠].»

الهداية في الآية الأولى خاصة بالإنسان، وهي هداية الدلالة والرَّشاد، والهداية في الآية الثانية عامَّة في كلِّ شيء، وأخصُّ منهما: هداية التوفيق والقبول، وهي خاصة بالمؤمنين.

وحديث عائشة ؓ المذكور في أطفال المؤمنين، وقد بين النبي ﷺ بالنسبة لأطفال المسلمين أنَّهم في الجنة (٢)، وأما أطفال الكفار؛ فأهل العلم يختلفون فيهم على أقوال كثيرة، ذكرها ابن القيم في خواتيم «طريق الهجرتين» (٣)، وقد قال عنهم ﷺ: «الله أعلم بما كانوا عاملين» (٤).

(١) تقدم تخريجه، ٢/٣٩٥.

(٢) يدلُّ على هذا عدة أحاديث، منها ما أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه، (٢٦٣٥)، وأحمد، (١٠٣٢٥)، من حديث أبي السليل، عن أبي حسان قال: قلت لأبي هريرة ؓ إنه قد مات لي ابنان، فما أنت محدثي عن رسول الله ﷺ بحديث تطيب به أنفسنا عن موتانا؟ قال: قال: نعم، «صغارهم دعاميص الجنة يتلقى أحدهم أباه - أو قال أبويه -، فيأخذ بثوبه - أو قال بيده -، كما أخذ أنا بصنفة ثوبك هذا، فلا يتناهى - أو قال فلا ينتهي - حتى يدخله الله وأباه الجنة.»

ومنها: ما أخرجه أحمد، (٨٣٢٤)، واللفظ له، وابن حبان، (٧٤٤٦)، والحاكم، (٣٣٩٩)، وصححه، ووافقه: الذهبي من حديث أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: «ذراري المسلمين في الجنة، يكفلهم إبراهيم.»

(٣) ينظر: طريق الهجرتين، (ص: ٣٨٧).

(٤) تقدَّم تخريجه، ٢/٣٩٦.

﴿أنواع الموجودات﴾

«فالموجوداتُ نوعان: أحدهما مسخرٌ بطبعه، والثاني: متحركٌ بإرادته، فهديّ الأوّل لما سخره له طبيعةً، وهديّ الثاني هداية إراديّة تابعة لشعوره وعلمه بما ينفعه ويضرّه».

النوع الأوّل: المخلوقات التي لا عقول لها، لكنها مع ذلك مُسخرة، ومُدبّرة من الله ﷻ.

والنوع الثاني: من اتّصف بعقل يُميّزُ به، وله إرادة ناتجة عنه، لكن هذا العقل قد يستفيد منه، ويدلّه على الخير، ويكفّه عن الشرِّ، وقد لا يستفيدُ منه، قال تعالى: ﴿هُم قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩].

«ثمّ قسّم هذا النوع إلى ثلاثة أنواع:

نوع لا يريدُ إلا الخير، ولا يتأتّى منه إرادةٌ سواه، كالملائكة.

ونوع لا يريدُ إلا الشرِّ، ولا يتأتّى منه إرادةٌ سواه، كالشياطين».

الملائكة لا يريدون إلا الخير، ولا يأتي منهم إلا خير، والشياطين لا يريدون إلا الشر، وقد ينتج عن هذا الشر خير، هذا من باب أنه لا يوجد شرٌّ محض؛ بل قد ينتج عنه آثار حميدة، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه لما وجّه الشيطانُ إلى قراءة آية الكرسيّ، حيث قال له: اقرأ آية الكرسيّ، ولن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، فحكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: «صدقك وهو كذوب»^(١).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلاً، فترك الوكيل شيئاً، فأجازه الموكل؛ فهو جائز، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز، (٢٣١١).

قد يقال: كلامه كله خير، نقول: هو في الأصل ما أراد إلا الشرّ، وهو مجبولٌ على الشر، وجاء إلى هذا المكان لا يريد إلا الشر، لكن نتج عن فعله الخير.

«ونوعٌ يتأتّى منه إرادةُ القسّمين، كالإنسانِ» فإنه يأتي منه الخير ويأتي منه الشر.
«ثمّ جعله» الله الخالق «ثلاثة أصنافٍ:

صنفٌ يغلبُ إيمانهُ ومعرفتهُ وعقله هواه وشهوته، فيلتحقُ بالملائكة.
وصنفٌ عكسه، فيلتحقُ بالشياطين.

وصنفٌ تغلبُ شهوتهُ البهيميةُ عقله، فيلتحقُ بالبهائم».

والتقسيم الثلاثي بالنسبة للإنسان، لا شك أنّه مطابقٌ للواقع، فالواقع يشهد بأن هناك صنفًا من بني آدم الأصلُ فيهم والغالبُ عليهم الخيرُ، والشرُّ إنّما يأتي منهم على جهة التبعية أو جهة الغفلة أو غلبة النفس والشيطان وما أشبه ذلك، فهؤلاء أقرب إلى الملائكة منهم إلى الشياطين.

وعلى العكس منهم، يوجد ناسٌ أشرار، لا يأتي منهم في الغالب إلا الشرُّ، كأهل الجرائم والمُنكرات، وكأهل القتل والمخدرات، فهؤلاء في الغالب لا يصدر منهم إلا الشر، وإن كان قد يصدر منهم خير، وهؤلاء هم أقرب إلى الشياطين.

وصنفٌ ثالث، كالحرب سجال، خيرٌهم كثير، وشرُّهم كثير، فهم للأغلب. والصنف الذي قال: إنه الثالث ويمكن أن يكون رابعًا، لا يقصدُ لا خيرًا ولا شرًّا، وإنّما توجهه الغرائز، كغريزة الأكل، وغريزة الشهوة في الجنس، وغيرها من الغرائز، فهؤلاء أشبه بالحيوانات.

«والمقصودُ: أنّه سبحانه أعطى الوجودين: العيني والعلمي، فكما أنه لا موجود إلا بإيجاده، فلا هداية إلا بتعليمه، وذلك كله من الأدلّة على كمال قدرته، وثبوت وحدانيّته، وتحقيق ربوبيّته ﷻ».

أعطى الوجودين العيني والعلمي، الوجود العيني يكون في الأعيان بارزاً؛ بحيث يُرى، والوجود العلمي يكون في الأذهان، لا في الأعيان.

✽ [هل الإنسان مسيراً أو منحيراً؟]

«وقوله: «فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه» إلخ»: بعد أن بين لهم ما ينفعهم وما يضرهم، وهداهم النجدين، وبين لهم السبيلين: السبيل إلى الجنة، والسبيل إلى النار، وجعل فيهم إرادة ومشية وحرية تابعة لمشية الله وإرادته، لكن جعل لهم نوع اختيار، فبعض الناس اختار سبيل الجنة، وبعضهم بطوعه واختياره اختار السبيل الذي يؤدي إلى النار؛ نسأل الله العافية.

ونذكر لحرية اختيار العبد مثالا، فنقول: الشخصُ الجالس في بيته أو في استراحة أو في طريق الناس، والناس يمرُّون به، ويقولون له: صلِّ، يا فلان، صلِّ، يا فلان، وهو يستطيع أن يقوم فيتوضأ ويدخل المسجد مع الناس ويصلي معهم؛ إذ لا أحد يمنعه من القيام بذلك، ولا أحد أجبره على الجلوس، والله ﷻ ركب فيه القدرة على الذهاب والصلاة في المسجد، ولم يجبره على أن يعصيه، ولا جبره على أن يختار سبيل النار، ولا جبره على أن يترك الصلاة، لكن هو الذي اختار لنفسه ترك الصلاة، وسلوك سبيل النار.

✽ [العلم الإلهي السابق لا ينافي اختيار المكلف]

كونُ المرء كُتب عليه في القدر السابق أنه من أهل السعادة أو من أهل الشقاوة و﴿لَا بُدَّيْلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤] لا ينافي الاختيار الذي سيختاره فيما بعد بنفسه؛ إذ ليس هناك إجبارٌ من الله ﷻ للمخلوق على أن يسلك سبيل النار، إنما كتب له ذلك، لكنّه باختياره اختار الطريق الموصِّل إلى النار بعد أن بين الله ﷻ ذو الفضل

والعدل له الطريقتين، ومع ذلك لن يخرج عن إرادة الله، نسأل الله العافية.

«مَمَّا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَمْنَعُ الثَّوَابَ إِلَّا إِذَا مَنَعَ سَبَبَهُ، وَهُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ، فَإِنَّهُ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾^(١) [طه: ١١٤]. يعني: أن سبب دخول الجنة: الأعمال الصالحة، ويدل عليه -أيضا- قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإن كان السبب الرئيس والأصل هو رحمة أرحم الراحمين؛ ولذا يقول النبي ﷺ: «ما من أحدٍ منكم يدخل الجنة بعمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟، قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته»^(٢)، أمَّا الأعمال الصالحة؛ فهي سبب في نيل الدرجات والمنازل في الجنة.

﴿قول الجبرية في اختيار العبد، والرد عليهم﴾

«وكذلك لا يُعاقب أحداً إلا بعد حصول سبب العقاب، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

وهو سبحانه المُعطي المانع، لا مانع لما أعطى، ولا مُعطي لما منع، لكن إذا منَّ على الإنسان بالإيمان والعمل الصَّالح، لا يمنعه موجب ذلك أصلاً؛ بل يُعطيه من الثَّواب والقُرب ما لا عين رأت، ولا أُذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، وحيث منعه ذلك فلا تتفاء سببه، وهو العمل الصَّالح.

ولا ريبَ أنَّه يهدي من يشاء، ويُضِلُّ من يشاء، لكن ذلك كُلُّه حكمةٌ منه وعدلٌ، فمنعه للأسباب التي هي الأعمال الصَّالحة من حكمته وعدله».

(١) ولا هضمًا؛ أي: ولا يهضم فينقص من حسناته، يقال: هضمه واهتضمه إذا نقصه حقه. غريب

القرآن للسجستاني، (ص: ٤٩٣).

(٢) تقدّم تخريجه، ٢/٢٠٢.

لكن هل هذا المنع منع إلجاء وعدم قدرة، بمعنى: هل طلب منه أن يعمل ولم يُرَكَّب فيه القدرة على ذلك العمل؟ أو فيه قدرة وبيّن له وهُدِيَ إلى الحق وإلى الأعمال الصالحة فاختر غيرها؟

الجواب هو الأمر الثاني، خلافاً للجبرية^(١)؛ حيث قالوا: إن العبد مجبورٌ بجبر الله، وأعماله مجبورٌ عليها، وتعذبه ظلمٌ له؛ لأنَّ حركته كحركة ورقة الشجر في مهبِّ الريح، نسأل الله العافية.

ونقول: إذن كيف يُمنع من الشيء ويُعاقبُ عليه إذا كان مجبوراً عليه؟؛ بل الحقُّ أنَّ له إرادةً واختياراً، والله ﷻ قد بيّن له، وبعث له الرسل: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [النساء: ١٦٥]، وذكر السبب والحكمة من إرسال الرُّسل، فقال تعالى: ﴿لِيَأْتِيَ النَّاسَ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٦٥]، فبعد هذا لا يمكن لأحد أن يُعذَّب ويقول: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]؛ بل قد جاءهم من يُبيّن لهم، لكنَّه هو من اختار طريق الضلالة، فهذا بما كسبت يدها، والمصائب التي تُصيب الإنسان هي بما كسبته يدها -أيضاً-، قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥].

(١) الجبرية، وتسمّى القدرية المثبته: فرقة من أهل الأهواء، تقول: إن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله -تعالى- الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازاً. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١/ ٨٤-٨٥.

﴿ قول القدرية في اختيار العبد، والرد عليهم ﴾

خالفت القدرية^(١) الجبرية، فقالوا: إن العبد له الحرية الكاملة، يفعل ما يشاء، ويريد بإرادة ومشية ليست تابعة لمشيئة الله، قالوا هذا؛ لأنهم رأوا أنه يلزم من القول بالجبر أن العبد يُظلم.

«وَأَمَّا الْمَسِيَّاتُ بَعْدَ وُجُودِ أَسْبَابِهَا؛ فَلَا يَمْنَعُهَا بِحَالٍ، إِذَا لَمْ تَكُنْ أَسْبَابًا صَالِحَةً، إِذَا لَفْسَادٍ فِي الْعَمَلِ، وَإِمَّا لَسَبَبٍ يُعَارِضُ مُوجِبَهُ وَمَقْتَضَاهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لِعَدَمِ الْمَقْتَضِي، أَوْ لَوْجُودِ الْمَانِعِ.

وإذا كان منعه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح، وهو لم يُعط ذلك ابتداءً حكمةً منه وعدلاً، فله الحمد في الحالين، وهو المحمود على كل حال، كلُّ عطاء منه فضلٌ، وكلُّ عقوبة منه عدلٌ».

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء:٤٠]، فالذي يؤمن بالله ﷻ ربًّا، خالقًا، مُدبرًا، رازقًا، يُسَلَّمُ بمثل هذا، لكن الذي عنده نزعة إلحاد أو عناد، لا شك أنه سيُصْرَفُ ويُعَانِدُ، والنار - كما تقول العوام - موعودةٌ ملأى؛ لأنَّ بعضهم - لا سيَّما وأنَّ موجة الإلحاد في زماننا هذا صارت عارمة ومكشوفة - يناقشون، وكأنَّهم يرون المنَّة لهم إذا استجابوا، والله تعالى يقول: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات:١٧]، تراهم يتغطرسون من علوِّ، وإذا أبدى أحدٌ من أهل العلم مناقشةً، لطموه بكلامٍ مما أوحاه إليهم شياطينهم، ويظنون أنَّهم انتصروا، لكن: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحَبَنَّ لِلَّذِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠]، نسأل الله العافية والسلامة.

(١) القدرية، ويقال لها: القدرية النفاة؛ لأنَّها بالغت في نفي القدر، وجعلوا للعبد حرية وقدرة واختيارا مستقلا، لا ارتباط له بمشيئة الله. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١/٤٣.

ولما حصلت الردّة من بعض من ارتدّ من العرب، صار أبو بكرٍ - كما في «الموطأ» للإمام مالك - يقول في الركعة الثالثة من صلاة المغرب بعد الفاتحة:

﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] (١).

ونسمع من بعض أبناء جلدتنا اليوم - وهم ليسوا بالقليل مع الأسف - من ينزع بكلامٍ هو ردّة عن دين الله، ثمّ الذي يناقشهم، إن قال: حدُّ المرتد القتلى، انتهت المناقشة معهم، وأغلقوا الباب، فصاروا يذكرون على استحياء حد الردّة من بعد، وبعد مناقشاتٍ طويلة، لا يذكرونه في أوّل جلسة؛ كي لا تلغى المناقشات، والضعف لا ينتج معه حلٌّ إطلاقاً، ولا شكّ أنّ الحكمة والموعظة الحسنة مطلوبة، لكن ليس على حساب نصوص شرعية صحيحة ثبتت بها أحكام، فالنبي ﷺ يقول:

«من بدّل دينه فاقتلوه» (٢).

❖ [لا حياء في تبين الدين]

الدين لا حياء في بيانه، فينبغي أن لا تكون المناقشات والمحاورات على سبيل الاستحياء والضعف؛ بل يجب أن نعتزّ بديننا، ونرفع رؤوسنا به، ويجب أن نقول بما أوجبه الله علينا، مقتدين في ذلك بالرسول في بيانهم لأممهم، وممثلين أمر الله

(١) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب القراءة في المغرب والعشاء، (٢٥)، من رواية أبي عبد الله الصنابحي قال: قدمت المدينة في خلافة أبي بكر الصديق، فصليت وراءه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأمر القرآن، وسورة: سورة من قصار المفصل، ثم قام في الثالثة، فدنوت منه حتى إن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه، فسمعتة قرأ بأمر القرآن وهذه الآية: ﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، وأخرج عبد الرزاق، (٢٦٩٩)، من طريق مكحول، عن سهل بن سعد الساعدي أنّه «سمع أبا بكر قرأها في الركعة الثالثة، فقال له مكحول: «إنه لم يكن من أبي بكر قراءة، إنما كان دعاء منه». وانظر: التحرير والتنوير، ٣/ ١٦٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، (٣٠١٧)، وأبو داود، (٤٣٥١)، والنسائي، (٤٠٥٩)، وابن ماجه، (٢٥٣٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وأمر رسوله ﷺ، ويجب أن تكون دعوتنا بالحكمة والموعظة الحسنة والطيب من القول، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

والدعوة إلى الدين فيها من الثواب الجزيل والأجر العظيم، قال ﷺ: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من حُمُرِ النَّعَمِ»^(١)، فإن استجاب المدعو؛ فالحمد لله، وإن لم يستجب؛ فليس بواجب على الداعي أن يستجيب؛ لأن النتائج بيد الله، والرسول ﷺ لم يستطع أن يهدي عمه الذي خدم دعوته، وذبح عنه، وكان النبي ﷺ يقول له: «يا عم، قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله»، لكن آخر ما قاله قوله: «هو على ملة عبد المطلب»^(٢)، فصار «في ضحضاح من نار» ولولا النبي ﷺ؛ «لكان في الدرك الأسفل من النار» كما في الحديث الصحيح^(٣)، وفي رواية: «عليه شراكان من نار، يغلي منهما دماغه»^(٤)، والدرك الأسفل للمنافقين، لا للكفار، لكن أبا طالب علم الحق، وعرفه من قرب، واتضح له معالم الدين

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة، وألا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، (٢٩٤٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، (٢٤٠٤، ٢٤٠٦)، وأبو داود، (٣٦٦١)، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، (٣٨٨٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله، (٢٤)، والنسائي، (٢٠٣٥)، من حديث المسيب بن حزن رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، (٣٨٨٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، (٢٠٩)، من حديث العباس بن المطلب: أنه قال للنبي ﷺ: ما أغنيت عن عمك، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»، واللفظ للبخاري.

(٤) هذا الحديث جاء في حق أهون النار عذاباً، أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذاباً، (٢١٣)، من حديث النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أهون أهل النار عذاباً من له نعلان وشراكان من نار، يغلي منهما دماغه كما يغلي المرجل، ما يرى أن أحداً أشد منه عذاباً، وإنه لأهونهم عذاباً».

بوضوح، كما يُشير إلى ذلك بقوله:

ولقد علمت بأن دين محمدٍ
من خير أديان البرية دينًا
لولا المذمة أو حذار مسبِّةٍ
لوجدتني سمعًا بذاك مُبينًا^(١)

فهذه المعرفة من قُرب جعلته في حُكم المنافقين، فكان جزاؤه أن يكون في الدرك الأسفل من النار، لكن خُفِّف عنه بسبب شفاعة النبي ﷺ بما قدمه للإسلام وأهله من نفع، والله المُستعان.

«فإنَّ الله تعالى حكيمٌ يضعُ الأشياءَ في مواضعها التي تصلحُ لها، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَ تَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وكما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، ونحو ذلك، وسيأتي لهذا زيادة بيان، -إن شاء الله تعالى-».

❖ [الاستطاعة وأنواعها]

«قوله: «والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا يوصفُ المخلوق به تكون مع الفعل، وأمَّا الاستطاعة من جهة الصِّحة والوسع، والتمكين وسلامة الآلات؛ فهي قبل الفعل، وبها يتعلَّق الخطابُ، وهو كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]».

الاستطاعة والطاقة والقدرة والوسع، ألفاظٌ متقاربة، وتقسيم الاستطاعة إلى قسمين -كما ذكره الشيخ رحمه الله- هو قولُ عامَّة أهل السُّنة، وهو الوَسَطُ.

وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكون القدرة إلا قبل الفعل، وقابلهم طائفةٌ من

(١) ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، (ص: ٢٤٩)، تهذيب اللغة، ١٠/١١١.

أهل السنَّة، فقالوا: لا تكون إلا مع الفعل.

والذي قاله عامَّةُ أهل السنَّة: إنَّ للعبد قدرةً هي مناطُ الأمر والنَّهي، وهذه قد تكونُ قبله، لا يجبُ أن تكونَ معه، والقدرةُ التي يكونُ بها الفعل لا بُدَّ أن تكونَ مع الفعل، لا يجوز أن يُوجد الفعلُ بقدرةٍ معدومةٍ.

✦ [استطاعة الصَّحة والتمكُّن]

«وأما القدرة التي من جهة الصَّحة والوسَّع، والتمكُّن وسلامة الآلات؛ فقد تتقدَّم الأفعال، وهذه القدرة المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].»

هذه الاستطاعة -وهي القدرة- التي ذُكرت في الآية: يُحكى بها عمَّن لديه الاستطاعة، وهي ملك الزاد والراحلة مع قدرة البدن في أثناء الحجِّ؛ وهذا الخطابُ قبل الحجِّ؛ ولذلك تكون القدرة التي هي مناط التكليف قبل الفعل، والقدرة التي يُحتاج إليها في أثناء العمل يُطالب بها في أثناء العمل.

وفي حديث عمران بن حصين رضي الله عنه: «صلِّ قائمًا، فإن لم تستطع؛ فقاعدًا، فإن لم تستطع؛ فعلى جنبٍ»^(١) فهذه القدرة والاستطاعة يُخاطب بها قبل الشروع في الفعل؛ لأن الإنسان الذي لديه قدرة مأمور بالوضوء، والذهاب إلى المسجد، والصلاة مع الجماعة، ولديه قدرة على هذا كله قبل أن يُباشر هذه الأعمال هو الذي يُخاطب فيؤمر بالقيام بهذه الأعمال، لكن قد يعرض له في طريقه إلى المسجد ما ينقضُّ هذه القدرة، بأن يسقط وتنكسر رجله، فيُحمل مرةً ثانية إلى بيته، أو يكون غير مستطيع، ليست لديه القدرة للصلاة مع الجماعة، فالقدرة التي هي مناط

(١) أخرجه البخاري، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، (١١١٧)، وأبو داود، (٩٥٢)، والترمذي، (٣٧٢)، وابن ماجه، (١٢٢٣).

التكليف، موجودة في الأول، لكن قدرة الخطاب أثناء الفعل والمقارنة للفعل، حصل لها مانعٌ.

فهناك قدرتان:

الأولى: قدرة قبل الفعل، وهي مناط التَّكْلِيفِ، وهي متعلق الخطاب.

الثانية: قدرة مع الفعل.

وأهل السُّنَّة يُثَبِّتُونَ القدرتين، ومن المبتدعة من يثبت القدرة قبل الفعل دون غيرها، ومنهم من يثبت القدرة مع الفعل، ولا يُثَبِّتُ الأخرى، والسبب في ذلك سيأتي في كلام الشارح - إن شاء الله تعالى - قريباً.

«فأوجب الحجَّ على المُسْتَطِيعِ، فلو لم يستطع إلا من حجَّ، لم يكن الحجُّ قد وجب إلا على من حجَّ، ولم يعاقب أحدٌ على ترك الحجِّ! وهذا خلافُ المعلوم بالضرورة من دين الإسلام.»

يعني: أننا إذا قلنا إن القدرة التي هي مناط التكليف، هي القدرة المُقَارَنَةُ للفعل، فعلى هذا القول يكون المستطیع هو الذي حجَّ بالفعل؛ لأنَّ القدرة قبل غير مُعْتَبَرَةٌ، فلا قدرة ولا استطاعة إلا مع الفعل، وهذا معناه أننا لا نستطيع الجزم بأنَّ شخصاً معيناً لديه قدرة على الحجِّ إلا إذا حج، فإذا حجَّ عرفنا أنَّ لديه القدرة، أما قبل الحج؛ فلا قدرة عنده على هذا القول، فلا يُطَالَبُ بالحجِّ إلا من قد حجَّ، وهذا قولٌ باطلٌ عقلاً ونقلاً.

«وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، فأوجب التَّقْوَى بحسب

الاستطاعة، فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التَّقْوَى، لم يكن قد أوجب التَّقْوَى إلا على من اتَّقَى، ولم يُعاقب من لم يتق! وهذا معلوم الفساد بالفطرة والعقل والنص، فعلى قولهم: المخاطب بالتقوى هو المتَّقِي، وأما قبل حصول التقوى؛

فإنه غير مستطيع للتقوى، وهذا يعني أنه لا يمكن معرفة كونه مستطيعاً للتقوى إلا لما حصلت عنده التقوى، كما لم يمكن معرفة كونه مستطيعاً للحج، إلا لما حصل له الحج، أما قبل ذلك؛ فهو غير مستطيع.

«وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة:٤]، والمراد منه استطاعة الأسباب والآلات؛ فالاستطاعة في عتق الرقبة وجود القيمة، والرقبة تباع في السوق، لكن لو وجدت القيمة ولم توجد الرقبة، فالآلات ناقصة، فلم توجد الاستطاعة، لكن هؤلاء يقولون: حتى لو وجدت القيمة، ووجدت الرقبة؛ فالمكلف غير مُستطيع حتى يعتق، فإذا أعتق؛ عُرف أنه مستطيع، وهكذا في الصيام، ففي الخصلة الثانية في كفارة الظهار يقولون: لا يكون المرء مستطيعاً إلا إذا صام وفرغ من الصيام.

سبحان الله العظيم! كيف يعتنق هؤلاء بمثل هذه الآراء، وقد صفوا بالعقلاء الكبار؟! فهؤلاء المتكلمون عندهم ذكاء وبراعة ونظر، لكن إذا تجرّد العقل من النقل ضلّ، حكّموا عقولهم فتاهوا!

والقول الحق أنه إذا كان قادراً على الصيام، فإنه يُعتبر ذا قدرة مستطيعاً قبل الدخول في عبادة الصيام، ويتوجه إليه الخطاب، وهكذا إذا اكتملت لديه الآلات والأسباب للعتق؛ فهو قادرٌ مستطيع للعتق قبل أن يعتق، ويتوجه إليه الخطاب.

«وكذا ما حكاه سبحانه من قول المنافقين: ﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة:٤٢]، وكذبهم في ذلك القول».

كذب الله المنافقين في قولهم: ﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة:٤٢]، لكن هذا القول منهم صحيح على مذهب المتكلمين؛ لأنهم ما خرجوا؛ إذن لم يستطيعوا!

«ولو كانوا أرادوا الاستطاعة التي هي حقيقة قدرة الفعل، ما كانوا بنفسيهم عن أنفسهم كاذبين، وحيث كذبهم دلّ أنهم أرادوا بذلك المرض أو فقد المال، على ما بين تعالى بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ [التوبة: ٩١]»، يعني: لم يزعموا أنّ عدم استطاعتهم عدم خروجهم، إنّما أرادوا بـ: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ القدرة المادية والبدنية، التي هي معروفة لدى جميع العقلاء، ولكن الله كذبهم؛ لأنّهم كانوا يستطيعون، أمّا المريض، الضّعيف؛ فهذا لا يستطيع الخروج بالفعل.

«إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَعِذُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ [التوبة: ٩٣]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]»، إذا سلّم كلامهم في الإثبات، فلا يمكن أن يسلم في النفي، كما في آية النكاح؛ إذ كيف توجد عندهم الاستطاعة المقارنة للفعل المنفي؟! فهذا مستحيل؛ ولذا جاء بالنفي.

«والمراد: استطاعة الآلات والأسباب، ومن ذلك قوله ﷺ لعمران بن حصين: «صلّ قائماً، فإن لم تستطع؛ فقاعداً، فإن لم تستطع؛ فعلى جنبٍ»، وإنّما نفى استطاعة الفعل معها».

✦ [الاستطاعة التي يتهيأ بها الفعل]

«وأما دليل ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة؛ فقد ذكروا فيها قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، والمراد نفي حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات؛ لأنّها كانت ثابتة».

نفيت القدرة لوجود المانع من استعمالها، وإلا فالآلات والأسباب موجودة، فهم لديهم أبصار، ولديهم سمع، لكن لا يبصرون ولا يسمعون بها، فوجود هذه الآلات مثل عدمها، كما قال الله ﷻ عن الكفار: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾

[الأعراف: ١٧٩] أثبت لهم القلوب، لكن قلوبهم وجودها مثل عدمها.

«وسياتي لذلك زيادة بيان عند قوله: «وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كُفِّهِمْ»، -إن شاء الله تعالى-. وكذا قول صاحب موسى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]، وقوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥]، والمراد منه حقيقة قدرة الصبر، لا أسباب الصبر وآلاته، فإن تلك كانت ثابتة له، ألا ترى أنه عاتبه على ذلك؟ ولا يُلام من عدم آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل».

الإنسان قد تكون لديه آلات الصبر، لكن تأتيه مواقف، تجعل هذه الآلات تضعف عن تحقيقه، فتجد بعض الناس يتحمل المشاق، ويصبر على المصائب، لكن إذا مات له ولد مثلاً جزء، وعجز عن الصبر، مع أن آلات الصبر موجودة، لكن وجود مُعارض لهذه الآلات جعله يضعف، ومع ذلك هو مُكلف بالصبر ومُعاقب على عدمه؛ لوجود آلاته التي ركبها الله فيه، والتي يستطيع أن يصبر بها، فما صبر.

ولذلك يُلام موسى ﷺ بعدم الصبر على ما كان مع الخضر؛ ولذا قال النبي ﷺ: «وددنا أن موسى صبر...»^(١)، يعني: حتى يُقَصَّ من أخبار الخضر مزيداً مما حصل بينهما، لكنه ﷺ لم يصبر.

«وإنما يُلام من امتنع من الفعل لتضييع قدرة الفعل؛ لاشتغاله بغير ما أمر به، أو شغله إياها بضد ما أمر به».

(١) هذا طرف من حديث طويل في قصة موسى والخضر، أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ إِنَّا غَدَاءٌ نَأْ لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [٦٦] قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْتَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُورَةَ ﴿٤٧٢٧﴾، من طريق سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس ؓ، جاء في آخره: «فقال له موسى: إنا دخلنا هذه القرية فلم يضيفونا ولم يطعمونا، ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [٧٧] قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ سَأْنَيْتُكَ يَا أُبَيْلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٧-٧٨]، فقال رسول الله ﷺ: وددنا أن موسى صبر حتى يقص علينا من أمرهما الحديث.

﴿ بيان فساد قول القدرية في نفي الاستطاعة المقارنة للفعل ﴾

«ومن قال: إِنَّ القُدْرَةَ لا تَكُونُ إِلا حِينَ الفِعْلِ، يَقُولُونَ: إِنَّ القُدْرَةَ لا تَصْلُحُ لِلضُّدِّينَ»؛ يَقْصِدُونَ بِالضُّدِّينَ القَبْلِيَّةَ والبَعْدِيَّةَ، وَأَنَّ القُدْرَةَ لا تَصْلُحُ لِهَذَيْنِ الضُّدِّينَ، هَكَذَا قَالُوا، وَلا أَدْرِي مِنْ أَيْنَ أَتَوْا بِهَذَا الطَّرِيقِ الَّذِي أَلْزَمُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ، وَبنتيجته، وَإِلا فَالقُدْرَةُ عَلَى الصَّلَاةِ مِثْلًا بِأَنَّ يَقُومَ الْإِنْسَانُ وَيَتَوَضَّأُ وَيَذْهَبُ إِلَى المَسْجِدِ وَيَصَلِّي مَعَ المَسْلَمِينَ، هَذِهِ القُدْرَةُ مَوْجُودَةٌ قَبْلَ وَبَعْدَ، وَقَدْ يَعْرُضُ لَهُ مَا يَمْنَعُ القُدْرَةَ البَعْدِيَّةَ، مِنْ حُصُولِ حَادِثٍ مِثْلًا، لَكِنْ هَذَا خَارِجٌ عَنِ إِرَادَتِهِ، فَتَكُونُ آلَةُ القُدْرَةِ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ حِينَئِذٍ، فَلا يُعَاقَبُ عَلَى التَّرْكِ.

«فَإِنَّ القُدْرَةَ المَقَارِنَةَ لِلْفِعْلِ لا تَصْلُحُ إِلا لِذَلِكَ الفِعْلِ، وَهِيَ مُسْتَلْزِمَةٌ لَهُ، لا تَوْجَدُ بَدُونَهُ.

وما قالته القدرية - بناء على أصلهم الفاسد، وهو إقدارُ الله للمؤمن والكافر والبرِّ والفاجرِ سواء، فلا يقولون: إِنَّ الله خَصَّ المَوْمِنَ المَطِيعَ بِإِعَانَةٍ حَصَلَ بِهَا الإِيمَانُ؛ بَلْ هَذَا بِنَفْسِهِ رَجَّحَ الطَّاعَةَ، وَهَذَا بِنَفْسِهِ رَجَّحَ المَعْصِيَةَ!»، يَقُولُونَ: إِنَّ الله ﷻ سَاوَى بَيْنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فِي إِعْطَائِهِمُ الأَسْبَابَ، فَكُلُّ وَاحِدٍ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الأَخَرَ، فَرَجَّحَ هَذَا الإِيمَانَ، وَرَجَّحَ هَذَا الكُفْرَ، وَيُمَثِّلُونَ لِذَلِكَ يَقُولُونَ:

«كَالوَالِدِ الَّذِي أُعْطِيَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ بَنِيهِ سَيْفًا، فَهَذَا جَاهِدَ بِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَهَذَا قَطَعَ بِهِ الطَّرِيقَ»، يَعْنِي: لا فَرْقَ بَيْنَ السَّيْفَيْنِ، فَكِلَاهُمَا مِنْ مَصْنَعٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَفْرُقِ الأَبُ بَيْنَ الوَلَدَيْنِ فِي ذَلِكَ، لَكِنْ هَذَا جَاهِدَ بِهِ، وَهَذَا قَطَعَ بِهِ الطَّرِيقَ، وَهَكَذَا جَعَلَ اللهُ ﷻ فِي كِلَا السَّيْفَيْنِ القُدْرَةَ عَلَى فِعْلِ الخَيْرِ عَلَى حَدِّ سِوَاءٍ، وَجَعَلَ فِيهِمَا مِنَ القُدْرَةِ عَلَى فِعْلِ الشَّرِّ عَلَى حَدِّ سِوَاءٍ -أَيْضًا-، لَكِنْ أَحَدُ الوَلَدَيْنِ اخْتَارَ الخَيْرَ، وَاخْتَارَ الأَخَرَ الشَّرَّ.

والصَّواب أن كلتا القدرتين على الفعل مع الامتثال بتوفيق الله ﷻ، والفعل قد يوجد مع القدرة والإرادة، وقد توجد الإرادة ولا توجد القدرة، وقد توجد القدرة ولا توجد الإرادة، فلا يوجد الفعل، والله ﷻ يُوفِّق من ينقاد ويمتثل قبل الفعل وأثناءه، فالمصلِّي عندما يبذل للصلاة الأسباب من قيام ووضوء ونحوهما، هذه هدايةٌ توفيقٍ له من الله تعالى.

ومثل هذه المسائل لا حاجة إلى البحث فيها، ولولا أن هؤلاء أوردوها وطرقوها وبحثوها لم تكن هناك حاجة إلى بحثها للمسلم الباقي على فطرته، الذي ما اجتالته الشياطين، وكثير من الناس مات ولم يعرف قواعد المُتفلسفة والمُتكلِّمين.

«وهذا القول فاسدٌ باتِّفاق أهل السُّنَّة والجماعة المشيِّتين للقدر، فإنَّهم متَّفِقُونَ على أن الله على عبده المطيعِ نعمةً دينيَّةً، خصَّه بها دون الكافر، وأنَّه أعانه على الطَّاعة إعانةً لم يُعِنْ بها الكافر» لكنه بيَّن للكافر، ووضع فيه القُدرة والحُرِّيَّة والاختيار ما يمكنه من اختيارٍ ما ينفعُه، فاختر ما يضرُّه، وهكذا لو قيل لإنسان: لا تسلك هذا الطريق؛ لأن فيه وحوشًا كاسرة، ومخاطر مهلكة، فعاند وأصرَّ وسلكه، فأكلته الوحوش، هل يتجه أن يلام من مكَّنه من الذهاب في هذا الطريق بعد أن بيَّن له؟

الجواب: لا؛ لأنَّه بُدلت له النصيحة، وبيَّن له السبيل، وهذا إن لم يكن فاقده العقل، أو مجنونًا، أو صبيًّا ففي هذه الحال لا بد أن يمنع بالقوة، لكن بما أن معرفة السبيل تيسَّرت له، ووُجدت الحرية والاختيار والقدرة على الذهاب والامتناع لم تكن له حُجة.

«كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ

وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ [الحجرات:٧].

فالقدرية يقولون: إن هذا التحبيب والتزيين عامٌّ في كُلِّ الخلق، وهو بمعنى البيان وإظهار دلائل الحقّ ﴿٧﴾ فعلى قولهم: الكافر حُبِّب إليه الإيمان، وزُيِّن في قلبه، وكُرِّه إليه الكفر والفُسُوق والعِصْيَان، وأنَّ الله جعل فيه هذه الصِّفَات مثل ما جعلها في المؤمن، وأنَّ صفة الرِّشَاد تشملهم كما تشمل المؤمنين، هذا مقتضى كلامهم الباطل من كُلِّ وجه، وذكر الشَّارح وجه بطلانه، فقال:

«والآية تقتضي أن هذا خاصٌّ بالمؤمنين، ولهذا قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾، والكُفَّار ليسوا راشدين، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٢٥]، وأمثال هذه الآية في القرآن كثير، يبين أنه سبحانه هدى هذا وأضلَّ هذا، قال تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَحْدَاهُ، وَلِيَأْمُرُ شِدَا﴾ [الكهف:١٧]، وسيأتي لهذه المسألة زيادة بيان، - إن شاء الله تعالى -».

والمُعترض على هذا من الجبرية يرى أن الإنسان حاله كحال المذكور في قوله:

أَلْقَاهُ فِي السِّمِّ مَكْتُوفًا وَقَالَ لَهُ إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْتَلَ بِالْمَاءِ^(١)

أي: ألقاه في البحر مكتوفًا، وقال: لا تبتل بالماء فضلًا عن أن يقول له: لا تغرق، ولا شك أن من فعل هذا بآخر، فهو ظالمٌ له، فمقتضى قول الجبرية أن الله ظالمٌ لمن كلَّفه ولم يمتثل، فعذبه بمقتضى فعله، واختياره غير سبيل المؤمنين!

(١) هذا البيت نسبة ابن خلكان في الوفيات، ٢/١٤٣، إلى الصوفي الحلاج.

«و-أيضًا- فقول القائل: يُرَجِّحُ بلا مُرَجِّحٍ، إن كان لقوله: «يرجح» معنى زائد على الفعل، فذاك هو السبب المرجح، وإن لم يكن له معنى زائد، كان حال الفاعل قبل وجود الفعل كحالِه عند الفعل، ثُمَّ الفعل حصل في إحدى الحالتين دون الأخرى بلا مرجح! وهذا مكابرة للعقل، فلما كان أصل قول القدرية: إنَّ فاعل الطاعات وتاركها كلاهما في الإعانة والإقدار سواء، امتنع على أصلهم أن يكون مع الفعل قدرة تخصه؛ لأنَّ القدرة التي تخصُّ الفعل لا تكون للتارك، وإنما تكون للفاعل، ولا تكون القدرة إلا من الله تعالى»، يعني: لا تمشي قاعدتهم على النفي وترك الفعل؛ لأنَّ الترك وعدم الفعل لا يحتاج إلى قدرة أصلاً؛ ولا يوجد هناك من يعجز عن الترك، بخلاف الفعل، فهو يحتاج إلى قوة وقدرة.

قوله: «يُرَجِّحُ بلا مُرَجِّحٍ» أو «يُرَجِّحُ بلا مُرَجِّحٍ» يمثل شيخ الإسلام لهذا في بعض المواضع بسلوك أحد الطريقين المتساويين، والبدء بأحد الرغيفين، كأنَّ يقدم لك رغيفان متساويان، ولا تُرَجِّحُ لأحدهما على الآخر لتبدأ به أولاً، ثم إنَّك إذا أخذت واحداً، فقد قدمته ورَجَّحتَه على الآخر، فهل هناك سببٌ لترجيحك له عليه؟

نقول: مثل هذه الأمور العادية لا تدخل في الأمور التي فيها الأوامر والنواهي، لا سيما وقد يوجد هناك مُرَجِّحٌ حتى في الأمور العادية، فقد يكون أحد الرغيفين أكثر نضجاً من الآخر، وأنت تريدُ الاكتفاء برغيفٍ واحد، فلا تريدُ أن تبدأ بالأقلِّ، وهذا مرجح، ثم إنَّهما إذا استويا من كل وجه، وبدأت بالأيمن، فهذا مرجح - أيضاً-، لكن كونك تبدأ بالأيسر، فهذا من الترجيح الذي يكون بلا مُرَجِّحٍ، وهكذا كونك تسلك أحد الطريقين، وقد قيل لك عنهما: هذا يوصلك إلى المكان الفلاني بمسافةٍ قدرها كذا، وبمستوى من الجودة كذا، والثاني مثله تماماً، إن ذهبت يميناً؛ فهذا ترجيحٌ بمرجح، وإن ذهبت يساراً فهذا ترجيحٌ بلا مرجح.

«وَهُمْ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ الْفِعْلِ، قَالُوا: لَا تَكُونَ مَعَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ هِيَ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْفِعْلُ وَالتَّرْكُ، وَحَالُ وَجُودِ الْفِعْلِ يَمْتَنِعُ التَّرْكُ، فَلهَذَا قَالُوا: الْقُدْرَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا قَبْلَ الْفِعْلِ!»

وهذا باطل قطعاً، فإنَّ وجود الأمر مع عدم شروطه الوجودية ممتنع؛ بل لا بدَّ أن يكون جميع ما يتوقَّفُ عليه الفعل من الأمور الوجودية موجوداً عند الفعل، فنقيض قولهم حقٌّ، وهو: أنَّ الفعل لا بُدَّ أن يكون معه قدرة، يعني: أنه لا بُدَّ أن تكون معه قدرة مقارنة له، كما يدلُّ على ذلك حديث عمران رضي الله عنه، وتكون قبلها القدرة التي هي مناط التكليف، فالقدرة مع الفعل مناط الفعل نفسه، والقدرة قبله هي مناط التكليف والأمر بالفعل.

«لكن صار أهل الإثبات هنا حزينين: حزِبُ قَالُوا: لَا تَكُونُ الْقُدْرَةُ إِلَّا مَعَهُ، ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ نَوْعٌ وَاحِدٌ لَا يَصْلُحُ لِلضُّدِّينَ، وَظَنًّا مِنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَرَضٌ، فَلَا تَبْقَى زَمَانِينَ، فَيَمْتَنِعُ وَجُودُهَا قَبْلَ الْفِعْلِ.»

ونسأل فنقول: هذا الكلام الذي ذكروه وقعدوه، هل يقتضيه نقل أو عقل؟ لا شكَّ أنَّ الناس على اختلاف مستوياتهم وإيجادهم الأفعال على الصورة التي أمر الله بها لا يحتاجون في واقعهم إلى مثل هذا الكلام.

«والصَّوابُ: أَنَّ الْقُدْرَةَ نَوْعَانِ كَمَا تَقَدَّمَ: نَوْعٌ مَصْحُوحٌ لِلْفِعْلِ، يُمْكِنُ مَعَهُ الْفِعْلُ وَالتَّرْكُ، وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَهَذِهِ تَحْصُلُ لِلْمَطِيْعِ وَالْعَاصِي.»

فالمطيع قادرٌ، والعاصي قادرٌ، فكلاهما قادرٌ على أن يقوم ويتجه إلى مكان الوضوء؛ ليتوضأ، ويذهب إلى المسجد، فلديه القدرة والاستطاعة قبل الفعل.

«وتكون قبل الفعل، وهذه تبقى إلى حين الفعل، إمَّا بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإمَّا بتجدد أمثالها عند من يقول إنَّ الأعراض لا تبقى زَمَانِينَ.»

وهذه المسألة وما قيل فيها من الكلام الذي لا تدعو الحاجة إليه صدر من المبتدعة، وردَّ عليهم شيخُ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل»^(١) والرد على أمثالهم مُتعيّن، لكن ليس لأحد الطلاب وأوساط المُتعلّمين فعل ذلك، ولا ينبغي -أيضاً- إلقاؤه على العامّة أو على المُبتدئين من المُتعلّمين؛ إذ قد تقع الشبهة ثم يعجز عن إزالتها؛ لكونها كلاماً مبنياً على قواعد قد يكون في فهمها عُسْر، فإذا أخذت الشبهة موقعها، وأُشربت قلب أحد حبّها من أوساط المُتعلّمين، حينئذٍ يكون من الصّعب اجتثاثها وانتزاعها، لكن إذا وجدت فلا بُدَّ من الردّ عليها.

«وهذه قد تصلح للضدّين، وأمرُ الله مشروطٌ بهذه الطاقة، فلا يكلف الله من ليس معه هذه الطاقة، وضدُّ هذه العجز، كما تقدّم.

و-أيضاً-: فالاستطاعة المشروطة في الشّرع أخصّ من الاستطاعة التي يمتنعُ الفعل مع عدمها، فإنَّ الاستطاعة الشرعيّة قد تكون ما يُتصوّرُ الفعل مع عدمها وإن لم يعجز عنه»، يعني: أنه قد توجد القدرة الحقيقية مع العجز الحكمي، فمثلاً: شخص فيه نوع مرض، إن توضع تأخر برؤه أو زاد مرضه، فهو يستطيع الوضوء حقيقةً، لكنه عاجزٌ حكماً، فلا يُؤمر به؛ لعجزه الحكمي، وإن وجدت القدرة الحقيقية.

«فالشارعُ ييسرُ على عباده، ويُريد بهم اليسر ولا يُريد بهم العسر، وما جعل عليكم في الدين من حرج، والمريضُ قد يستطيع القيام مع زيادة المرض وتأخر برئه، فهذا في الشّرع غيرُ مستطيعٍ حكماً، وإن كان مُستطيعاً حقيقةً؛ «لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان قد يُسمّى مستطيعاً».

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/٦٠-٦٢، مجموع الفتاوى، ٨/١٣٠-١٣٢، ٨/٣٧٠-٣٧٦،

قد يوجد الماء، والْتِيْمُ مشروطٌ بعدم الماء، لكن هذا الماء قد يكون مغصوبًا، أو يوجد مانعٌ آخر من استعماله، كأن يكون المُستعمل مريضًا، ويزيد مرضه باستعماله، فيكون هذا الماء معدومًا حُكْمًا، وإن كان موجودًا حقيقةً؛ لوجود ما يَمْنَعُ من استعماله.

«فهذا في الشَّرْعِ غيرُ مستطیع؛ لأجل حُصُولِ الضَّررِ عليه، وإن كان قد يُسَمَّى مستطيعًا.

فالشَّارِعُ لا ينظرُ في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكانِ الفعل؛ بل ينظرُ إلى لوازم ذلك، فإن كان الفعلُ ممكنًا مع المفسدة الراجحة لم تكن هذه استطاعة شرعيةً، كالذي يقدرُ على الحجِّ مع ضرر يلحقه في بدنه أو ماله، أو يصلِّي قائمًا مع زيادة مرضه، أو يصوم الشهرين مع انقطاعه عن معيشته، ونحو ذلك. فإن كان الشَّارِعُ قد اعتبر في الممكنة عدم المفسدة الراجحة، فكيف يُكلِّف مع العجز؟!

ولكن هذه الاستطاعة - مع بقائها إلى حين الفعل - لا تكفي في وجود الفعل، ولو كانت كافية لكان التارك كالفاعل؛ بل لا بُدَّ من إحداثِ إعانةٍ أُخرى تقارنُ، مثل جعل الفاعل مُريدًا؛ فإنَّ الفعل لا يتم إلا بقُدرة وإرادة؛ لأنَّ المرء قد يكون قادرًا، لكنَّه غير مُريد، وهذا فعل الكُفَّار والعُصاة، فليدهم قدرة، لكنهم لا يريدون أن يفعلوا ما أمروا به، فلا يتأتَّى الفعلُ رغم وجود القدرة عليه.

وقد تُوجد الإرادة ولا توجد القدرة، وحينئذٍ يُعذَّر بالعجز، وقد توجد الإرادة مع القدرة، فيتحقَّق الفعل.

✦ [الإرادة الجازمة]

«والاستطاعةُ المقارنة يدخلُ فيها الإرادة الجازمة، بخلاف المشروطة في التَّكليف، فإنَّه لا يشترط فيها الإرادة، فالله تعالى يأمرُ بالفعل من لا يُريده،

لكن لا يأمر به من لو أراد له عجز عنه، وهكذا أمر النَّاس بعضهم لبعض».

يأمر الله العبد بما لا يريدُه العبد، لكن لا يأمر العبد بشيء لو أراد أن يقوم به لكان عاجزاً عنه، نظيرُ الأوَّل أن تُرسل الولد، وتأمره بأن يُحضر لك شيئاً، وقد يكون الولد لا يريد هذا، ونظيرُ الثاني أنك لا تأمر الولد بالذهاب إلى السوق ليحضر لك شيئاً، وأنت تعرفُ أنه عاجز عن ذلك لمرضٍ مُقعدٍ أو نحوه.

«فالإنسان يأمر عبده بما لا يريدُه العبد، لكن لا يأمره بما يعجز عنه العبد، وإذا اجتمعت الإرادة الجازمة والقوة التامة، لزم وجودُ الفعل.

وعلى هذا يَنْبني تكليفُ ما لا يُطاق، فإنَّ من قال: القدرة لا تكون إلا مع الفعل يقول: كلُّ كافرٍ وفاسقٍ قد كُلفَ ما لا يُطيق، وما لا يُطاق يفسَّر بشيئين: بما لا يُطاق للعجز عنه، فهذا لم يكلفه الله أحداً، ويُفسَّر بما لا يُطاق للاشتغالِ بضده، فهذا هو الذي وقع فيه التَّكليفُ، كما في أمر العباد بعضهم بعضاً، فإنَّهم يُفرِّقون بين هذا وهذا، فلا يأمر السيّد عبده الأعمى بنقطِ المصاحف! ويأمره إذا كان قاعداً أن يقوم، ويُعلم الفرقُ بين الأمرين بالضرورة».

ولشيخ الإسلام مزيدُ بيانٍ في هذه المسألة في الجزء الثامن من مجموع الفتاوى^(١).

✽ [أفعال العباد خلق الله وكسب من العباد]

«قوله: «وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد».

اختلف النَّاسُ في أفعال العباد الاختيارية^(٢)، فزعمت الجبرية ورئسهم الجهم بن صفوان الترمذي: أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهي كلها

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٨/ ٢٩٠-٣٠٢، ٤٦٨-٤٧٤.

(٢) ينظر: شفاء العليل، (ص: ٤٩-٥٢).

اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز، وهي على حسب ما يُضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى محصّله.

وقابلتهم المعتزلة، فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بخلق الله تعالى، واختلفوا فيما بينهم: أن الله تعالى يقدر على أفعال العباد أم لا؟»

قول المصنّف رحمه الله: «وأفعال العباد خلق الله» يدل عليه صريح قول الله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، فهم خلق الله، وأفعالهم خلق الله تعالى وللامام البخاري رحمه الله مصنّف مستقل في الباب، أسماء: «خلق أفعال العباد»، وعلى هذا السلف قاطبة، وأئمة الإسلام وقدواتهم كلهم من بعدهم على هذا -أيضا- إلى أن نبغ في الإسلام أهل الجبر الذين يقولون: إن العباد مجبورون على أفعالهم، وإنهم لا قدرة لهم، ولا إرادة لهم، وتصرفاتهم كتصرفات ورق الشجر في مهبّ الرّيح، أو كحركة المرتعش؛ ولذا لا يُنسب إليهم شيء^(١).

وقابلهم في ذلك المعتزلة، ومن يقول بقولهم من الرّوافض، وبعض الزيدية، وجمع من طوائف الضّلال^(٢)؛ حيث يقولون: إن العبد يستقل بفعله، ويخلق فعله بنفسه، وإنه يريد إرادة كاملة يتصرّف بها خارجاً عن إرادة الله ﷻ ومشيتته، نسأل الله العافية، مع خلاف فيما بينهم، هل يقدر الله ﷻ على أفعال العبد أم لا يقدر؟ فأثبتوا بقولهم ذلك خالقاً مع الله ﷻ.

وكلتا الطائفتين على طرفي نقيض، وتوسّط أهل الحق من أهل السنة والجماعة

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٨/٤٦٦-٤٦٨.

(٢) ينظر: شفاء العليل، (ص: ٥٠-٥١).

فقالوا: إن للعبد قدرةً، وحريةً، واختياراً، ومشيةً، لكن كل ذلك تابعٌ لقدرة الله ومشيئته، يدلُّ على ذلك قوله ﷺ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فالعبد قادرٌ حرٌّ مختارٌ غير مجبور، لكن ليس له الحرية التامة التي يستقل بها عن إرادة الله ومشيئته؛ بل كل ذلك تابع لإرادة الله، وأدلة الفريقين السابقين هي أدلة أهل السنة والجماعة، فما ينكره الجبرية يثبتونه بأدلة القدرية، وما ينكره القدرية يثبتونه بأدلة الجبرية؛ فهم بتوفيق الله وفقوا بين أدلة الفريقين، وعملوا بالنصوص التي استدلَّ بها هؤلاء وهؤلاء، وخرجوا بالرأي الوسط الذي هو الحق الموافق لجميع نصوص الكتاب والسنة، والشارح ﷺ سيعرض بعض الأدلة من هؤلاء وهؤلاء، ويستثمر هذه الأدلة من الفريقين لصالح المذهب الراجح الصحيح الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة.

«وقال أهلُ الحقِّ: أفعالُ العبادِ بها صاروا مُطيعينَ وعُصاةً» فهي منسوبةٌ إليهم حقيقةً لا مجازاً، كما يقول الجبرية^(١)، «وهي مخلوقةٌ لله تعالى» لا خارجة عن إرادته وقدرته، كما يقول القدرية.

«والحقُّ ﷺ منفردٌ بخَلْقِ المخلوقاتِ، لا خالقٍ لها سِواه، فالجبرية غلوا في إثبات القدر، فنفوا صنْعَ العبدِ أصلاً، كما عملت المشبهة في إثبات الصفات، فشبهوا، والقدرية نفاة القدر، جعلوا العباد خالقين مع الله تعالى؛ ولهذا كانوا مجوسَ هذه الأمة»^(٢)؛ لأنَّ المجوسَ أثبتوا خالقين: خالق الخير وخالق الشر،

(١) ينظر: العقيدة الواسطية، (ص: ١٠٨).

(٢) إشارة إلى ما روي مرفوعاً عن عدد من الصحابة أنَّهم مجوس هذه الأمة:

١ - ابن عمر ﷺ، أخرج حديثه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩١)، وأحمد في مسنده،

(٥٥٨٤)، الحاكم، ١/ ١٥٩، وقال: «صحيح على شرطهما؛ إن صحَّ لأبي حازم سماع من ابن عمر».

٢ - حذيفة ﷺ، أخرج حديثه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩٢)، وأحمد، (٢٣٤٥٦)،

من طريق مولى غفرة، عن رجل من الأنصار، عنه، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية، ١/ ١٥٧: =

أو خالق النور وخالق الظلمة، والقدرية أثبتوا خالقين -أيضاً-، فأثبتوا صفة الخلق لله تعالى - وهذا الحق - ولكل عبدٍ لديه من الأفعال ما يُنسب في ذلك «بل أردأ من المجوس من حيث إنَّ المجوس أثبتوا خالقين، وهم أثبتوا خالقين»؛ أي: أن القدرية زادوا على المجوس؛ لأن المجوس أثبتوا خالقين اثنين، أما القدرية؛ فجعلوا مع الله خالقين بعدد من يصحُّ أن يُنسب إليه فعلٌ، «وهدى الله المؤمنين أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحقِّ بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مُستقيم» ولذلك شُرع في الاستفتاح لصلاة الليل أن يقول المصلِّي: «اهدني لما اختلف فيه من الحقِّ بإذنك؛ إنك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مُستقيم»^(١)، ولما وجد أبو بكر رضي الله عنه ما وجد من ردة بعض قبائل العرب صار يقنُت في صلاة المغرب بقول الله ﷻ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]^(٢).

وما ذهب إليه الجبرية لا يتماشى مع عقل سويٍّ؛ إذ كيف يعتقد صاحب العقل السوي الذي له الحرية والاختيار، فيمدُّ يده متى شاء، ويكفها متى شاء، ويصلي متى ما أراد، وينام متى شاء، ويقوم أو يقعد متى ما أراد، فكيف يعتقد أنه مثل ورق

= «هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: مولى غفرة لا يحتج به، كان يقلب الأخبار، قال يحيى: أبو معشر ليس بشيء».

٣ - جابر رضي الله عنه، أخرج حديثه ابن ماجه، أبواب في السنة، باب في القدر، (٩٢)، وابن أبي عاصم، (ص: ١٤٤)، من طريق بقره بن الوليد، عن الأوزاعي، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عنه.

(١) هذا طرفٌ من حديث عائشة رضي الله عنها أنَّ أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف سألتها: «بأي شيء كان نبي الله ﷺ يفتح صلاته إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: «اللهم رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مستقيم»، أخرجه مسلمٌ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧٠)، وأبو داود، (٧٦٧)، والترمذي، (٣٤٢٠)، والنسائي، (١٦٢٥).

(٢) تقدم تخريجه، ٨١/٣.

الشجر في مهب الريح؟! أو أنه مثل المرتعش الذي يعجز عن التصرف في أطرافه؟! ومذهب الجبر هذا تكرر تقريره في مواضع لا تعد ولا تحصى من تفسير الرازي، وهو صاحب ذكاء ومن العباقرة؛ ولذا يتعين على كل مسلم لا سيما طالب العلم الذي يسمع مثل هذه الآراء أن يلهج بالدعاء بالثبات، فيقول: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ويقول: يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك^(١) وهكذا.

«فكل دليل صحيح يقيمه الجبري، فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء، وأنه على كل شيء قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مرید ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار. وكل دليل صحيح يقيمه القدري، فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة، وأنه مرید له مختار له حقيقة، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق، ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى، وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته».

تقرير هذه المسألة بهذه الطريقة هي طريقة شيخ الإسلام رحمه الله في إثبات وسطية أهل السنة والجماعة بين المذاهب والأهواء والفرق كلها، كما قرّر في الواسطية

(١) إشارة إلى حديث أنس رضي الله عنه، حيث قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول: «يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك»، فقلت: يا رسول الله، أمتنا بك وبما جئت به، فهل تخاف علينا؟ قال: «نعم، إن القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء»، أخرجه الترمذي، أبواب القدر، باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن، (٢١٤٠)، وابن ماجه، كتاب الدعاء، باب دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، (٣٨٣٤)، وأحمد في مسنده، (١٢١٠٧)، قال الترمذي: «وفي الباب عن النواس بن سمعان، وأم سلمة، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وأبي ذر، وهذا حديث حسن، وهكذا روى غير واحد، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، وروى بعضهم عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث أبي سفيان عن أنس أصح».

أنَّهم وسط في باب كذا بين كذا وكذا^(١)، فأهل السنة يستفيدون ويستدلون بأدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء، ولا يضربون بعضها ببعض، كما تفعل هذه الطوائف؛ بل يوفِّقون بين هذه الأدلة، ويحملون أدلة الفريق الأول على كذا، وأدلة الفريق الثاني على كذا، وبذلك تلتئم الأدلة وتجتمع.

ففي هذه المسألة عند كل من الجبرية والقدرية أدلة من الكتاب والسنة، فلا بد من التوفيق بينها؛ لأنها كلها من عند الله، أمّا إذا أخذنا أدلة هذا الطرف وتركنا أدلة الطرف الآخر؛ فهذا يعني أننا آمننا ببعض الكتاب وكفرنا ببعض، والواجب علينا الإيمان بهذا وهذا، فالطريق الوسط هو الجمع بين النصوص والتوفيق بينها، وعدم ضرب بعضها ببعض.

« فَإِذَا ضَمَمْتَ مَا مَعَ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمَا مِنَ الْحَقِّ إِلَى حَقِّ الْأُخْرَى، فَإِنَّمَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَسَائِرُ كُتُبِ اللَّهِ الْمَنْزَلَةِ، مِنْ عُمُومِ قُدْرَةِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ لِجَمِيعِ مَا فِي الْكُونِ مِنَ الْأَعْيَانِ وَالْأَفْعَالِ، وَأَنَّ الْعِبَادَ فَاعِلُونَ لِأَفْعَالِهِمْ حَقِيقَةً، وَأَنَّهُمْ يَسْتَوْجِبُونَ عَلَيْهَا الْمَدْحَ وَالذَّمَّ » بخلاف قول الجبرية الذين يرون أن إضافة الأعمال للعباد إنما هي على طريق المجاز، وأنهم مجبورون عليها، وأنهم لا بد أن يقوموا بها، ويُنكرونها أن يكون لهم أي دور في هذه الأفعال، فالكافر عندهم مجبور على الكفر، والمؤمن مجبور على الإيمان، ولا فرق بينهما من حيث الأصل^(٢).

(١) قال شيخ الإسلام رحمته الله: «بل هم الوسط في فرق الأمة؛ كما أن الأمة هي الوسط في الأمم؛ فهم وسط في باب صفات الله رحمته الله بين أهل التعطيل «الجهمية»، وبين أهل التمثيل «المشبهة»، وهم وسط في باب أفعال الله تعالى بين «القدرية»، و«الجبرية»، وفي باب وعيد الله بين «المرجئة»، وبين «الوعيدية» من «القدرية» وغيرهم، وفي باب الإيمان والدين بين «الحرورية»، و«المعتزلة»، وبين «المرجئة»، و«الجهمية»، وفي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بين «الروافض»، وبين «الخوارج». الواسطية، (ص: ٨٢).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٨/ ٤٤٤-٤٤٥، شفاء العليل، (ص: ٤٩).

«وهذا هو الواقع في نفس الأمر، فإن أدلة الحق لا تتعارض، والحق يُصدّق بعضه بعضاً، ويضيق هذا المختصر عن ذكر أدلة الفريقين، ولكنها تكافأ وتتساقط، ويُستفاد من دليل كل فريق بطلان قول الآخرين، ولكن أذكر شيئاً ممّا استدلّ به كل من الفريقين، ثمّ أبين أنّه لا يدلّ على ما استدلّ عليه من الباطل.

فمما استدلتّ به الجبريّة، قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فنفى الله عن نبيه الرمي، وأثبتته لنفسه سبحانه، فدلّ على أنّه لا صنّع للعبد. قالوا: والجزاء غير مرتّب على الأعمال، بدليل قوله ﷺ: «لن يدخل أحدٌ الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغمّدني الله برحمته منه وفضلٍ»^(١).

الذي يسمّع هذا القدر ولا يفهمه الفهم الصحيح، ولا يضمُّ إليه النصوص الأخرى قد ينخدع بكلامهم، لكن بالنظر إلى قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] نرى أنّه نفى الرمي وأثبتته في الوقت نفسه، والجمع بين النفي والإثبات يكون بحمل أحدهما على حالة، والآخر على حالة أخرى، نظيره قولك: «ما صليت إذ صليت» فهذا الكلام لا يصلح قوله إلا على حمل المنفيّ فيه على حالة، وحمل المثبت على حالة، وفي حديث النبي ﷺ: «ارجع فصلّ؛ فإنك لم تصل»^(٢)، فالصحابي المأمور صلّى في الظاهر، لكن النبي ﷺ نفى عنه الصلاة المجزئة المسقطه للطلب، وهنا نفى الرمي وأثبتته، فيحمل الرمي الأوّل على الإصابة، والرمي الثاني على الحذف، فالذي رمى الحجر هو الشخص، والإصابة من الله ﷻ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ وعلى هذا يكون تفسير الآية هكذا: وما أصبت إذا

(١) تقدم تخريجه، ٢/٢٠٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة (٧٩٣) ومسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (٣٩٧)، من حديث أبي هريرة ؓ.

حذفت الحجر، ولكن الله ﷻ أصاب^(١).

«ومما استدلل به القدرية، قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٤]»
قالوا: الله خالق، والعباد خالقون، لكن الله ﷻ هو أحسن هؤلاء الخالقين، وبهذا
أثبتوا مع الله خالقين.

«قالوا: والجزاء مرتب على الأعمال ترتيب العوض» قالوا عكس ما
قاله أولئك من أن الجزاء غير مرتب على الأعمال، بدليل: «لن يدخل أحد
الجنة بعمله».

«كما قال تعالى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ١٧]، [الأخفاب: ٦٤]، [الواقعة: ٢٤].
﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزُّخْرُفِ: ٧٢]، ونحو ذلك».

استدلت القدرية لما قالوه بهاتين الآيتين -أيضا-، مع أن الجمع ممكن بينهما
وبين الحديث الذي استدلل به الجبرية لقولهم، فالنفي في قوله: «لن يدخل أحد
الجنة بعمله» يُحمل على أنه لا يدخل الجنة بعمله ابتداءً واستحقاقاً؛ بل يدخلها
هذا بفضل الله ورحمته، وأما المنازل التي تُورث في الجنة؛ فإنها على حسب
الأعمال، وبسبب هذه الأعمال^(٢).

«فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَنْ يَكُنَّ اللَّهُ
رَحِيمًا﴾ [الأنفال: ١٧]؛ فهو دليل عليهم، لأنه تعالى أثبت لرسوله ﷺ رمياً بقوله: ﴿إِذْ
رَمَيْتَ﴾ أي بعد أن نفاه عنه: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾، وهؤلاء يقولون: لا رمي للمخلوق،
إنما هو يتحرك كما يتحرك لو كان مرتعشاً، لكن هل حركة المرتعش كحركة هذا

(١) ينظر: تأويلات أهل السنة، ٥/١٧٠، زاد المسير، ٢/١٩٦، تفسير القاسمي، ٥/٢٦٩.

(٢) ينظر: جامع الرسائل لابن تيمية، ١/١٥١، حادي الأرواح، (ص: ٨٨)، توضيح المقاصد وتصحيح
القواعد، ٢/٥٩٩.

الذي يقصد الهدف ويصبيه أو يقع قريباً منه؟! وهل إذا وُضع بيد المرتعش حجر استطاع تصويبه نحو الجهة المرادة كما يفعل غير المرتعش؟! هؤلاء لا يفرقون بين حركة هذا وهذا، وقولهم هذا لا يقبله عاقل؛ لأن هذه أمور مدرّكة عند الناس قاطبة كِبَارهم وصغارهم، عَقْلانهم ومجانينهم، ومع ذلك فإنَّ الرازي يقول مثل هذا الكلام^(١).

«فَعَلِمَ أَنَّ المَثْبِتَ غَيْرُ المَنْفِيِّ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّمِيَّ لَهُ ابْتِدَاءٌ وَانْتِهَاءٌ: فابْتِدَاؤُهُ الحِذْفُ، وَانْتِهَاؤُهُ الإِصَابَةُ، وَكُلُّ مَنَّهُمَا يُسَمَّى رَمِيًّا، فَالمَعْنَى حَيْثُ دَخَلَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ -: وَمَا أَصْبَتَ إِذْ حَذَفْتَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَصَابَ»^(٢).

وكذلك في قوله ﷺ: «كما يمرق السهم من الرمية»^(٣)، الرمية ما يرمى ويصاب

(١) قال في تفسيره مفاتيح الغيب، ٤٦٦/١٥، عند تفسيره هذه الآية: «قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ أثبت كونه رمياً، ونفى عنه كونه رامياً، فوجب حمله على أنه رماه كسبا وما رماه خلقاً، ومعنى الكسب عندهم كما في أم البراهين، (ص: ٤٥): «مقارنة القدرة للحدث للفعل من غير تأثير»، يعني: أنه لا مؤثر إلا الله وحده، ولا يوجد تأثير للأسباب في مسبباتها! وكلامهم هذا يُفضي إلى القول بتكليف العاجز، وأن الإنسان مضطّر في صورة مختار».

(٢) قال ابن القيم: «هذه الآية نزلت في شأن رميه ﷺ المشركين يوم بدر بقبضة من الحصباء، فلم تدع وجه أحد منهم إلا أصابته، ومعلوم أن تلك الرمية من البشر لا تبلغ هذا المبلغ، فكان منه ﷺ مبدأ الرمي، وهو الحذف، ومن الله ﷻ نهايته، وهو الإيصال، فأضاف إليه رمي الحذف الذي هو مبدؤه، ونفى عنه رمي الإيصال الذي هو نهايته، ونظير هذا: قوله في الآية نفسها: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ثم قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، فأخبره: أنه وحده هو الذي تغرد بقتلهم، ولم يكن ذلك بكم أنتم، كما تغرد بإيصال الحصى إلى أعينهم، ولم يكن ذلك من رسوله، ولكن وجه الإشارة بالآية: أنه سبحانه أقام أسباباً ظاهرة، كدفع المشركين، وتولى دفعهم، وإهلاكهم بأسباب باطنة غير الأسباب التي تظهر للناس، فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصرة مضافاً إليه وبه، وهو خير الناصرين». مدارج السالكين، ٣/٣٩٥.

(٣) هذا طرفٌ من الحديث الوارد في وصف الخوارج عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، أو صيامكم مع صيامهم، =

بالسهم، فالهدف الذي أُصيب رميةً بمعنى: مصابة، فكذلك هُنا الرمي في الموضع الثاني، بمعنى: الإصابة، وليس الحذف.

«وإلا فطرُد قولهم: وما صليت إذ صليت، ولكن الله صلّي! وما صُمت إذ صُمت! وما زنيت إذ زنيت! وما سرقت إذ سرقت! وفسادُ هذا ظاهرٌ؛ لأنّه على طرد قولهم أن كلّ الأعمال تُنسب إلى الله تعالى، حسنُها وقبيحُها، عبادتها وفواحشها، ويعتبر العبد مجرد آلة، وأنّ أفعاله كلّها في الحقيقة أفعال الله؛ والعياذ بالله من ذلك.

✦ [ترتيب الجزاء على الأعمال]

«وأما ترتّب الجزاء على الأعمال؛ فقد ضلّت فيه الجبريّة والقدريّة؛ لأن الجبرية تقول: إن الناس مثل الآلات، لا يلحقهم لومٌ بسبب أعمالهم، فلو أنّ شخصاً دهس إنساناً بسيارته، فإنّه على قولهم يمكنه أن يقول لأولياء المقتول: لم أفعل شيئاً، السيارة هي التي دهسته. لكن هل سيقبل منه هذا الاعتذار، وهل سيُصدّق فيما قال؟ لن يُصدّق؛ لأنّ السيارة ليست لها إرادة ولا حرية ولا اختيار؛ بل كلّ ذلك إلى قائدها، فقائدها هو الملموم، ثم هل يرضى هؤلاء بمثل هذا المنطق إذا كان المقتول منهم؟ بل لو ضُرب أحدهم، ثم قال له الضارب: هذا الضرب كان مكتوباً ومقدراً عليك، وأنا مجرد آلة، هل سيقبل منه هذا؟! قطعاً لا.

= أو أعمالكم مع أعمالهم، يقرؤون القرآن، ولا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين، كما يمرق السهم من الرمية، تنظر في النصل، فلا ترى شيئاً، وتنظر في القدح، فلا ترى شيئاً، وتنظر في الريش، فلا ترى شيئاً، وتتمارى في الفوق»، أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب قول الله ﷻ: ﴿وَأَمَّا عَادُ فَاتَّبَعُوا بَرِيحَ صَرْصَرٍ﴾، (٣٣٤٤)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، (١٠٦٤)، وأبو داود، (٤٧٦٤)، والنسائي، (٢٥٧٨)، وابن ماجه، (١٦٩). وجاء من حديث علي بن أبي طالب، وسهل بن حنيف، وابن مسعود رضي الله عنهم.

«وهدى الله أهل السنة، وله الحمد والمِنَّة، فإن الباء التي في النفي غير الباء التي في الإثبات، فالمنفي في قوله ﷺ: «لن يدخل الجنة أحد بعمله» بَاءُ الْعَوْضِ، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الرجل إلى الجنة، كما زعمت المعتزلة أن العامل يستحق دخول الجنة على ربه بعمله»، يعني: أن المعتزلة تُوجِبُ على الله ﷻ مجازاة المُحسنِ بإحسانه؛ لأنَّ الباء عندهم بَاءُ عَوْضٍ واستحقاق، مثل ما تستوجب السلعة إذا بذلت الثمن، وعندئذ لا يستطيع البائع أن يقول لك: ثمنك هذا ليس عوضاً عن السلعة؛ بل إعطائي لك إياها فضلٌ مني أتفضلُّ به عليك، وإن تبادلنا الثمن؛ بل ما جرى بينهما معاوضة.

ولكنَّ الله ﷻ خلق العباد، وله التصرفُ التَّامُّ في خلقه، وله الفضل عليهم، أغدق عليهم الخيرات، وأسبغ عليهم من سواغ النعم، ووعدهم بأن يثيب المطيع، ويعاقب العاصي من غير وجوب كما تقوله المعتزلة، فطردها لرأيهم الفاسد في الإيجاب على الله ﷻ قالوا: إن دخول الجنة معاوضة لعملهم.

«بل ذلك برحمة الله وفضله، والباء التي في قوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، ونحوها بَاءُ السَّبَبِ؛ أي: بسببِ عملكم، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات، فرجع الكلُّ إلى محض فضل الله ورحمته^(١).

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٤]؛ فمعنى الآية: أحسنُ المصوِّرين المقدرين، والخلقُ يذكر ويراد به: التقدير، وهو المراد هنا، بدليل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، [الزمر: ٦٢]؛ أي: الله خالقُ كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العباد في عموم: (كلُّ)».

قوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون ١٤]، الخلقُ هنا بمعنى التصوير

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/٢٥٦، جامع الرسائل، (ص: ١٤٦-١٥٢)، حادي الأرواح، (ص: ٦١).

والتقدير، فالخالق يصوّر ويُقدّر، وكذلك المخلوق، فمثلاً الصور التي لها ظلٌّ كالتمثيل، أو تلك التي تصور على الأوراق والجدران كالرُسوم ونحوها صوّرها وقدرها الإنسان، وفاعل مثل هذا يقال له: إنّه مصوّر، وإنّه خلّق هذه الصُّورة؛ وفي الحديث أنّه يُقال للمصوِّرين يوم القيامة: «أحيوا ما خلقتُم»^(١)، فهو من هذه الحيثية خالِقٌ ومقدِّرٌ ومصوِّرٌ، لكن هل خلقه كخلق الله ﷻ؟

كلا، لا يمكن أن يخلق كخلق الله، وما يصنعه لا روح فيه، كل ما في الأمر أنّه يُقدِّر ويصوِّر ويضبط بأدواتٍ هي من خلق الله، وقد يضاهاه خلق الله من وجه؛ لذا جاء التشديد في أمر التصوير؛ لأنّه مُضاهاةٌ ومُحاكاةٌ لخلق الله^(٢)، لكن العبرة بالروح؛ والمصوِّر لا يستطيع أن ينفخ الروح فيما صوّره وخلقّه.

❖ [تناقض المعتزلة في إخراج أفعال العباد من خلق الله]

«وما أفسد قولهم في إدخال كلام الله تعالى في عموم: (كل)، الذي هو صفة من صفاته، يستحيل عليه أن يكون مخلوقاً! وأخرجوا أفعالهم التي هي مخلوقة من عموم: (كل)!».

قالوا: كلام الله داخل في عموم «كل» في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]؛ لأنّ القرآن شيءٌ من الأشياء، فجعلوا كلام الله مخلوقاً كسائر المخلوقات، وعلى العكس من ذلك أخرجوا أفعالهم من عموم «كل»، فقالوا:

(١) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لسه للرجال والنساء، (٢١٠٥)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، (٢١٠٧)، والنسائي، (٥٣٦٢)، وابن ماجه، (٢١٥١)، من حديث أم المؤمنين عائشة ؓ.

(٢) إشارة إلى بعض ألفاظ حديث عائشة ؓ الذي تقدّم تخريجه قريبا، جاء في بعض ألفاظه: «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة، الذين يشبهون بخلق الله»، أخرجه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، (٢١٠٧)، والنسائي، (٥٣٥٧)، من حديثها.

أفعالنا نستقل بها ونفعلها ونخلقها، فجعلوها مخلوقة للإنسان، لا مخلوقة لله ﷻ، فهم أرادوا أن يفروا بمقالتهم من لوازم الجبر، فوقعوا في شر مما فرّوا منه.

«وهل يدخل في عموم: (كل) إلا ما هو مخلوق؟ فذاته المقدسة وصفاته غير داخله في هذا العموم، ودخل سائر المخلوقات في عمومها.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، ولا نقول؛ لأن «ما» مصدرية؛ أي: خلقكم وعملكم؛ إذ سياق الآية يأباه؛ لأن إبراهيم ﷺ إنما أنكر عليهم عبادة المنحوت، لا النحت، والآية تدل على أن المنحوت مخلوق لله تعالى، وهو ما صار منحوتاً إلا بفعلهم، فيكون ما هو من آثار فعلهم مخلوقاً لله تعالى، ولو لم يكن النحت مخلوقاً لله تعالى لم يكن المنحوت مخلوقاً له؛ بل الخشب أو الحجر لا غير».

نحت هذه الأوثان والأصنام من عملهم، ينحتونه إما من حجارة أو من خشب أو من ذهب، فهذه الأوثان والأصنام من عملهم، وهي داخله في قوله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، فإذا كان ما عملته أيديهم مخلوقاً لله تعالى، ففعلهم مخلوق لله تعالى -أيضاً-.

✦ [احتجاج المعتزلة والجبرية بالعلم الضروري]

«وذكر أبو الحسين البصريُّ إمام المتأخرين^(١) من المعتزلة: أن العلم بأنَّ العبد يحدث فعله ضروريُّ، وذكر الرازيُّ أنَّ افتقار الفعل المحدث الممكن إلى مرجح

(١) هو: محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسين البصري، شيخ المعتزلة وصاحب التصانيف الكلامية، توفي سنة (٤٣٦هـ)، من تصانيفه: «المعتمد في أصول الفقه»، و«تصفح الأدلة»، و«شرح الأصول الخمسة»، وغيرها. ينظر: تاريخ بغداد، ٣/١٠٠، ووفيات الأعيان، ٤/٢٧١، وسير أعلام النبلاء، ١٧/٥٨٧.

يَجِبُ وجودُه عنده، ويمتنعُ عند عدمه ضروريٌّ»^(١).

أبو الحسين البصري يمثل المعتزلة القدرية، والرازيُّ يمثل الجبرية، وقولاهما في المسألة متقابلان.

«وكلاهما صادقٌ فيما ذكره من العلمِ الضروريِّ، ثم ادَّعاءُ كلِّ منهما أن هذا العلمَ الضروريَّ يُبطل ما ادَّعاه الآخر من الضرورة غيرَ مسلمٍ».

هذا من تقابل الأدلة التي يستدلُّون بها، من حيثُ النظر، كلُّ واحدٍ منهما يستدلُّ بالعلمِ الضروريِّ الذي يجب تصديقه والالتزامُ بمفاده، وكل واحد يدعي أن علمه علمٌ ضروري، والعلمُ الضروريُّ هو العلمُ الذي تستسلمُ له النَّفسُ بمجرد سَماعه ولا تستطيعُ إنكاره ألبتَّة^(٢)، ونحن نستفيدُ من تقابل كلا النظريين كما استفدنا من تقابل النصوص التي استدلُّوا بها في الباب، فنستفيد من ادَّعاء أبي الحسين البصري في ردِّ ما يقابله من كلام الجبرية، ونستفيد من كلام أبي عبد الله الرازي في رد ما يقابله من كلام القدرية.

ويقرَّبُ من هذا الاستفادة من الأقوال الشاذة في تقرير الحق، وذلك بضرب بعضها ببعض، مثلاً، قال بعضهم: إنَّ التكبير المقيد^(٣) بدعة، وأشيع هذا

(١) الكلام في هذه الفقرة وما بعدها نقله عن شيخ الإسلام. ينظر: مجموع الفتاوى، ١٦/٢٣٦-٢٣٧.

(٢) قال في الورقات، (ص: ٩): «العلم الضروريُّ ما لم يقع عن نظرٍ واستدلالٍ، كالعلم الواقع بإحدى الحواس الخمس، التي هي: السَّمع، والبصر، والشَّم، والذَّوق، واللَّمس، أو التواتر»، وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى، ١٣/٧٠: «والضروري هو العلم الذي يلزم نفس المخلوق لزوماً لا يمكنه معه الانفكاكُ عنه، هذا حدُّ القاضي أبي بكر بن الطَّيِّب وغيره».

(٣) التكبير المقيد: هو التكبير الذي يُؤتى به في أدبار الصلوات، ويبدأ من صلاة الفجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق. قيل للإمام أحمد: «بأي حديث تذهب إلى التكبير من صلاة الفجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق؟ قال: لإجماع عمر، وعلي، وابن عباس» ﷺ. ينظر: الشرح الكبير على المقنع، ٥/٣٧٢، الروض المربع، (ص: ١٦٤)، منار السبيل، (١/١٥٤).

في الأيام الأخيرة.

وبالغ الحسن البصري فقال: المسبوق يكبر مع الإمام والمأمومين التكبير المقيد، ثم يأتي بما سبق به^(١).

فيضربُ هذا بهذا، والقول الوسط عند أهل العلم: أن التكبير المقيد ثابت عن سلف هذه الأمة، وهو عمل متوارث من السلف إلى الخلف^(٢).

وفي مسألة تجاوز الميقات بغير إحرام، يقول سعيد بن جبير: من تجاوز الميقات بغير إحرام فلا حجَّ له^(٣)، ويقابله قولُ عطاء والنخعي: من تجاوز الميقات لا شيء عليه^(٤).

وفيمن ترك الصلاة عمداً حتى خرج وقتها، يقول ابن حزم: إنه لا يقضي بالإجماع^(٥). لكن نُقل الإجماع على أن من ترك الصلاة حتى خرج وقتها أنه يجب عليه القضاء^(٦)، ومعنى هذا أن علينا ألا نُهدر الأقوال الأخرى، وقد ظهرت فتاوى

(١) أخرجه عبد الرزاق، (٣٥٣٧)، وابن أبي شيبه، (٥٨٢٤)، بإسنادٍ صحيح عن الحسن.

(٢) قال النووي في المجموع، ٣٢/٥: «وأما التكبير المقيد؛ فيشرع في عيد الأضحى بلا خلاف؛ لإجماع الأمة». وقال ابن رجب في الفتح ٢٢/٩: «اتفق العلماء على أنه يُشرع التكبير عقب الصلوات في هذه الأيام في الجملة، وليس فيه حديث مرفوع صحيح؛ بل إنما فيه آثارٌ عن الصحابة ومن بعدهم، وعمل المسلمين عليه. وهذا مما يدلُّ على أن بعض ما أجمعت الأمة عليه، لم ينقل إلينا فيه نص صريح عن النبي ﷺ؛ بل يكتفى بالعمل به».

(٣) ينظر: المحلى بالآثار، ٥/٥٧، المغني لابن قدامة، ٣/٢٥٥، الشرح الكبير، ٨/١٢٦.

(٤) أخرجه ابن حزم في المحلى ٥/٧٥، وينظر: التمهيد ١٥/١٤٩، وفتح الباري ٣/٣٨٧.

(٥) قال ﷺ: «والأمة -أيضا- كلها مجمعة على القول والحكم بأن الصلاة قد فاتت إذا خرج وقتها، فصح فوتها بإجماع متيقن، ولو أمكن قضاؤها وتأديتها؛ لكان القول بأنها فاتت كذبا وباطلا، فثبت يقينا أنه لا يمكن القضاء فيها أبداً». المحلى، ٢/١٢.

(٦) قال ابن قدامة: «ولا نعلم بين المسلمين خلافا في أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها، ولو كان مرتدا لم يجب عليه قضاء صلاة ولا صيام». المغني، ٢/٣٣٢.

تقول: من ضبط المنبّه على وقت الدوام وهو بعد خروج وقت صلاة الفجر؛ كفر، ولا يلزمه القضاء^(١).

والقول الوسط أنه آثم وعلى خطرٍ عظيم، لكن يلزمه القضاء؛ لأنه لم يخرج من الإسلام بهذا إلا على قول ابن حزم ومن يقول بقوله.

فهذه الأقوال الشاذة يستفاد منها التقريب، نلّم هذا إلى هذا، ونخرج بالقول الوسط، والغالب في أحكام الشريعة أن الحق مع الوسط، وصفة الشريعة أنها وسط، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة ١٤٣].

وهنا لما ادّعى أحدهما العلم الضروري الذي يؤيد مذهبه، والثاني ادّعى العلم الضروري الذي يؤيد مذهبه، فإننا نقول في دعواهم هذه مثل ما قلنا في استدلالهم بالآيات والأحاديث.

«ثم ادّعاء كل منهما أن هذا العلم الضروري يُبطل ما ادّعه الآخر من الضرورة غير مسلم»؛ لأنه لا يمكن أن يتقابل قطعياً؛ فالعلم الضروري ملزمٌ تصدّقه النفوس بمجرد سماعه، ولا يضاذه علم ضروري آخر بمستواه أبداً.

«بل كلاهما صادق فيما ادّعه من العلم الضروري» كلاهما صادق مع انفكاك الجهة، بحمل هذا على وجه، وحمل الآخر على وجهٍ مخالف له، أمّا مع اتحاد الجهة؛ فلا يمكن أن يكون كلاهما صادقين، ولهذا نظائر حين ترد الأدلة على مورد واحد وتتعارض، فلا يمكن أن تكون متعارضة من كل وجه؛ بل لا بد أن يُحمل بعضها على وجه، ويُحمل البعض الآخر على وجه آخر، فيكون هناك انفكاك في الجهة، فيصحّ التصوّر، بخلاف ما إذا تواردت على شيء واحد.

(١) أفتى به الشيخ ابن باز رحمته الله. ينظر: مجموع فتاوى ابن باز، ١٠/٣٧٤.

«وإنما وقع غلطه في إنكاره ما مع الآخر من الحق، فإنه لا منافاة بين كون العبد محدثاً لفعله، وكون هذا الإحداث واجب وجوده بمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس: ٧-٨]، فقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ إثباتٌ للقدر بقوله: فألهمها، وإثباتٌ لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه؛ ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية».

❖ [سبب اختلاف الناس في خلق أفعال العباد]

«وقوله بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴿١٠﴾﴾ [الشمس: ٩-١٠]، إثباتٌ -أيضاً- لفعل العبد، ونظائر ذلك كثيرة؛ لأنه أضيفت إليه التزكية، وأضيفت إليه التدسية.

«وهذه شبهة أخرى من شبه القوم التي فرقتهم؛ بل مزقتهم كل ممزق، وهي: أنهم قالوا: كيف يستقيم الحكم على قولكم بأن الله يُعذّب المكلفين على ذنوبهم وهو خلقها فيهم؟ فأين العدل في تعذيبهم على ما هو خالقه وفاعله فيهم؟

وهذا السؤال لم يزل مطروحاً في العالم على ألسنة الناس، وكلّ منهم يتكلم في جوابه بحسب علمه ومعرفته، وعنه تفرقت بهم الطرُق: فطائفةٌ أخرجت أفعالهم عن قدرة الله تعالى وهي القدرية والمعتزلة، «وطائفةٌ أنكرت الحكم والتعليل، وسدّت باب السؤال» وهي الجبرية، كما تقدّم، «وطائفةٌ أثبتت كسباً لا يعقل: جعلت الثواب والعقاب عليه، وطائفةٌ التزمت لأجله وقوع مقدور بين قادرين، ومفعولٍ بين فاعلين»^(١) يريدون بالقادرين والفاعلين الخالق والمخلوق، وأن القدرة كما تكون من الخالق تكون من المخلوق، والفعل كما يكون من الخالق

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلّة، (ص: ٢٤١-٢٤٤)، مجموع الفتاوى، ١٤/٣٣١-٣٣٧.

يكون من المخلوق

«وطائفة التزمت الجبر، وأن الله يُعذبهم على ما لا يقدرُونَ عليه.

وهذا السؤال هو الذي أوجب التفرُّق والاختلاف.

والجوابُ الصحيحُ عنه أن يُقال: إنَّ ما يُبتلى به العبدُ من الذُّنوبِ الوجودية، وإن كانت خلقاً لله تعالى، فهي عُقوبةٌ له على ذُنوبٍ قبلها، فالذنبُ يكسبُ الذَّنْبَ، ومن عقاب السيئة السيئة بعدها، فالذُّنوبُ كالأمراض التي يورثُ بعضها بعضاً.

يَبْقَى أن يُقال: فالكلامُ في الذَّنْبِ الأوَّلِ الجالِبِ لما بعده من الذُّنوبِ، يقال: هو عُقوبةٌ -أيضاً- على عدم فعل ما خُلِقَ له وفُطِرَ عليه».

جاء في الأثر عن بعضِ السلفِ أنَّ الحسنَةَ تدعو أختها، فيوفِّقُ عاملُ الحسنَةِ إلى حسنةٍ أخرى، ويجازيُ بحسنته بتيسيرِ حسنةٍ أخرى، والسيئةُ تدعو أختها كذلك، فالعاصي والمسيء على عكس المحسن، يُعاقبُ بمعصيةٍ أخرى إذا أصرَّ عليها ولم يتبَّ منها^(١).

«فإنَّ الله سبحانه خلقه لعبادته وحده لا شريك له، وفطره على محبته، وتألهه والإناية إليه، كما قال تعالى: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، فلما لم يفعل ما خُلِقَ له وفُطِرَ عليه، من محبة الله وعبوديته، والإناية إليه، عُوقب على ذلك بأن زَيَّنَ له الشَّيْطَانُ ما يفعلُه من الشُّرْكِ والمعاصي، فإنَّه صادف قلباً خالياً قابلاً للخير والشرِّ، ولو كان فيه الخيرُ الذي يمنعُ ضده لم يتمكَّنْ منه الشرُّ، كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ

(١) جاء هذا المعنى عن بعض السلف، قال ابن كثير في تفسيره، ٢/١٤٦: «قال بعض السلف: إن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وإن من جزاء السيئة السيئة بعدها».

عِبَادِنَا الْمُخْلِصِينَ ﴿ [يوسف: ٢٤]، ولذلك نجد المطيع من بداية عمره على وتيرة واحدة، نجده يحيا حياةً مستقرة، لا يكون يوماً فاسقاً ويوماً تقياً صالحاً، ويوماً هكذا ويوماً كذا، لا نجد مثل هذا النوع؛ بل نجد الصالح التقي على صراط الله المستقيم إلى أن يموت بتوفيق الله ﷻ، لا بقوته ولا بقدرته ولا بحيلته، إذ لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا نجد من في عقله خلل أن يكون يوماً من أتقى الناس ويوماً من أفسق الناس! فمثل هذا لا يحصل أبداً، فالذي يعمل الصالحات يوفق للصالحات، والذي يعلم الجرائم والمُنكرات يُعاقب بمثلها.

«وقال إبليسُ: ﴿ قَالَ فِعْرَنُكَ لَأُعْوِبَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلِصِينَ ﴾».

قد يقول قائل: إنّه قد يعمل العمل الصالح العقود والسنين الطويلة ثم يختم له بغير ذلك، أو العكس، كما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «وإنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة ثم ما يكون بينه وبينها إلا ذراعٌ، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها»^(١)، والجواب أن هذا الإطلاق قيّد في لفظ آخر للحديث بقيد يدفع هذا الإشكال، فقد جاء أنّه يعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس^(٢)، وهذا في الغالب حالة من يكون في نيته خلل، وفي قلبه دغل.

«وقال الله ﷻ: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤١﴾ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ [الحجر: ٤١ - ٤٢]. والإخلاص: خلوص القلب من تأله ما سوى الله تعالى وإرادته ومحبته، فخلص لله، فلم يتمكن منه الشيطان، وأمّا إذا صادفه فارغاً من ذلك، تمكن منه بحسب فراغه، فيكون جعله مذنباً مسيئاً في هذه الحال عقوبة له على عدم هذا الإخلاص، وهي محض العدل».

(١) تقدم تخريجه، ١/ ٤٤١.

(٢) تقدّم تخريجه، ١/ ٤٤٠.

[هل الترك فعل؟]

«فإن قلت: فذلك العدم من خلقه فيه؟ قيل: هذا سؤال فاسد، فإن العدم كاسمه، لا يفتقر إلى تعلق التكوين والإحداث به، فإن عدم الفعل ليس أمراً وجودياً حتى يُضاف إلى الفاعل؛ بل هو شرٌّ محض، والشرُّ ليس إلى الله سبحانه، كما قال ﷺ في حديث الاستفتاح: «لبيك وسعديك، والخير كله بيدك، والشرُّ ليس إليك»^(١)، وكذا في حديث الشفاعة يوم القيامة حين يقول له الله: يا محمد، فيقول: لبيك وسعديك، والخير في يديك، والشر ليس إليك»^(٢).

يختلف أهل العلم في الترك، هل هو من ضمن الأفعال والأعمال، فيدخل في حديث: «إنما الأعمال بالنيات»^(٣)، أو هو ليس بشيء، فلا يُحكم له ولا عليه بشيء، ولكن قول القائل من الصحابة وهم يبئون المسجد مع النبي ﷺ: **لأن قعدنا والنبي يعمل فذاك منّا العمل المضلل**^(٤)

- (١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧١)، وأبو داود، (٧٦٠)، والترمذي، (٣٤٢٢)، والنسائي، (٨٩٧)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
- (٢) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود الطيالسي، (٤١٤)، وابن أبي عاصم، (٧٨٩)، وابن أبي شيبة، (٣٤٨٠٠)، والبخاري، (٢٩٢٦)، والطبراني في الأوسط، (١٠٥٨)، والحاكم، (٣٣٨٤)، كلهم من طرق عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة رضي الله عنه قال: «يجمع الناس في صعيد واحد، ينفذهم البصر، ويسمعهم الداعي، فينادي مناد: يا محمد، على رؤوس الأولين والآخرين، فيقول ﷺ: «لبيك وسعديك، والخير بيدك، والشر ليس إليك، والمهدي من هديت، تباركت ربنا وتعاليت»، قال حذيفة: «فذلك المقام المحمود»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».
- (٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، (١)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، (١٩٠٧)، وأبو داود، (٢٢٠١)، والترمذي، (١٦٤٧)، والنسائي، (٧٥)، وابن ماجه، (٤٢٢٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
- (٤) البيت أنشده بعض الأنصار، ذكره في سيرة ابن هشام، ٢/١١٤، والبدء والتاريخ لابن طاهر، ٤/٨٦، والرووض الأنف للسهيلى، ٤/١٦٠، ونهاية الأرب للنويزي، ١٦/٣٤٤، وطبقات الشافعية للسبكي، ١/١٠٢، والبداية والنهاية لابن كثير، ٤/٥٣٥.

سَمَّى قائله التَّركَ عملاً، ولا شكَّ أنَّه عزيمةٌ وهمٌّ للقلب على عدم الفعل وعلى التَّرك، فمن هذه الحيثية لا شكَّ أنه يُضاف إليه، لكن -أيضاً- التَّرك هذا عقوبة كالفعل، فكما أنَّ فعل السيئة عقوبة على سيئة أخرى، كذلك التَّرك والقعود عن الحسنة عقوبة لسيئة أخرى ومعاقبةٌ لتَّرك قبله، فالذين قعدوا عن الجهاد في غزوة تبوك مثلاً، لا شكَّ أنهم عُوتبوا وهُجروا وتيب عليهم بعد ذلك^(١)، فالمقصود أنَّ التَّارك مؤاخذه؛ ولذلك فإن تارك الطاعات يُؤاخَذ على تركها، فترك العمل عُقوبة، وإن كان كلامُ الشَّارح له من يقول به، وأنَّ العدم لا يُنسب إليه من تعلق إرادة ولا غيرها، والمقصودُ العدم الذي هو في حالة ترك الخير، لا مطلق التَّرك.

«وقد أخبر الله تعالى أنَّ تسليط الشَّيطان إنما هو على الذين يتولَّونه والذين هم به مشركون، فلما تولَّوه دون الله وأشركوا به معه عُوقبوا على ذلك بتسليطه عليهم، وكانت هذه الولاية والإشراك عقوبةً خلَّو القلب وفراغه من الإخلاص، فالهائمُ البرِّ والتقوى ثمرةُ هذا الإخلاص ونتيجته، وإلهامُ الفُجور عقوبةٌ على خلَّوهِ من الإخلاص.

فإن قلت: إن كان هذا التَّركُ أمراً وجودياً عاد السُّؤال جَدْعاً، وإن كان أمراً عدمياً فكيف يُعاقب على العدم المحض؟

قيل: ليس هنا تركٌ هو كَفُّ النفس ومنعها عمَّا تريده وتُحبه، فهذا قد يقال: إنَّه أمر وجوديٌّ، وإنَّما هنا عدمٌ وخلَّوٌ من أسباب الخير، وهذا العدم هو محضُ خلَّوِّها ممَّا هو أنفع شيءٍ لها، والعُقوبة على الأمر العدمي هي بفعل السيئات،

(١) إشارة إلى قصة الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك، وهم: مرارة بن الربيع، وهلال بن أمية، وكعب بن مالك، وقد أخرج قصتهم البخاري، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، وقول الله تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾، (٤٤١٨)، ومسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، (٢٧٦٩).

لا بالعقوبات التي تناله بعد إقامة الحُجَّة عليه بالرُّسُل، فله فيه عُقوبتان:

إحداهما: جعله مذنبًا خاطئًا، وهذه عقوبةٌ عدم إخلاصه وإنابته وإقباله على الله، وهذه العقوبةُ قد لا يُحسُّ بألمها ومضرَّتها، لموافقَتِها شهوته وإرادته، وهي في الحقيقة من أعظم العُقوبات».

كثيرٌ من النَّاسِ معاقبٌ في قلبه ومعذبٌ في حياته وهو لا يشعر، ويظنُّ أنه من أحسنِ النَّاسِ حالًا، بينما مَنْ هُوَ دونه في المعيشة وفي أمور الحياة الظَّاهرة بكثيرٍ، هو في الحقيقة أسعدُ منه، وهذا مشاهد، نجدُ الطبقات الدُّنيا من النَّاسِ في الطرقات أكثرِ النَّاسِ ضحكًا، نراهم حين نذهب إلى المسجد الحرام، وحين نرجع يتسولون النَّاسِ في الطرقات ويتكففون، يجلسون في حرارة الشمس على قرطاسة أو نحوها، ويأكلون ويشربون من بقايا طعام الناس وشرابهم وهم ضاحكون مسرورون.

وحصل أن مرَّ أحدُ أثرياء العالم في الحج على شخص نائم بالشمس على كرتون ثلاجة وضعه على الأرض، ونام عليه نومًا عميقًا، فقال: «والله، ما أتمنى إلا مثل هذه النومة، أتقلب بالفراش وما يتيسر لي النوم»، وهو من الباذلين في وجوه الخير، فكيف بمن يبذلون في وجوه الشرِّ ويدعمون الشر؟ والله تعالى يقول: ﴿فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾ [الأنفال: ٣٦]، فالله حكيم عليم، ولولا ما منحه للفقير من الخصال لمات حسرة؛ فالفقير أعطي أمورًا لم يعطها الغني، والغني أُعطي أمورًا لم يُعطها الفقير، والله ﷻ وزَّع الأرزاق والأخلاق والقدرات، وأنواع الطيبات موزعة في الناس كلهم.

«والثانية: العقوبات المؤلمة بعد فعله للسيئات، وقد قرن الله تعالى بين هاتين

العُقوبتين في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، فهذه العقوبة الأولى، ثم قال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾

[الأنعام: ٤٤]، فهذه العُقوبة الثانية.

فإن قيل: فهل كان يمكنهم أن يأتوا بالإخلاص والإنابة والمحبة له وحده، من غير أن يخلق ذلك في قلوبهم ويجعلهم مخلصين له منيين إليه محبين له وحده، أم ذلك محض جعله في قلوبهم وإلقائه فيها؟ قيل: لا؛ بل هو محض منته وفضله، وهو من أعظم الخير الذي هو بيده، والخير كله في يديه، ولا يقدر أحد أن يأخذ من الخير إلا ما أعطاه، ولا يتقى من الشر إلا ما وقاه.

وليس لأحد حجة على الله ﷻ؛ لأنه أرسل من أجله الرسل، وأنزل الكتب، وهدى الناس إلى الصراط ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، المقصود أنه ما ترك لأحد حجة، لكن هذا اختار، وذاك اختار، ولا يوجد ما يمنعه هذا وهذا مما اختاره أو سيختره، وما كتب عليه وما قدر عليه في الأزل في السابق هو موافق لما سيمشي عليه في حياته، من غير جبر أو إكراه، فالله ﷻ عالم أنه سوف يختار، فقدّر عليه.

❖ [هل عدم التوفيق ظلم؟]

«فإن قيل: فإذا لم يخلق ذلك في قلوبهم ولم يُوفِّقوا له، ولا سبيل لهم إليه بأنفسهم، عاد السؤال؟ وكان منعهم منه ظلماً، ولزمكم القول بأن العدل هو تصرف المالك في ملكه بما يشاء، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

قيل: لا يكون سبحانه بمنعهم من ذلك ظالماً، وإنما يكون المانع ظالماً إذا منع غيره حقاً لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حرّمه الربّ على نفسه، وأوجب على نفسه خلافه».

نذكر لهذه المسألة مثالا تقريبا، وهو من جملة أمثلة تقريبيه من تصرفات البشر تُذكر للتقريب والتوضيح، فالخالق لا يشبه بالمخلوق بوجه من الوجوه، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

نقول: لو أن الشيخ مدح لطلابه كتاباً مناسباً ونافعاً وقال لهم: احرصوا على اقتنائه وعلى قراءته والإفادة منه، فخرج مجموعة من الطلاب قبل أن يُنهي الشيخ الكلام، وصاروا يتخبطون في المكتبات، فلم يجدوه، وبقيت مجموعة، فقال لهم الشيخ: الكتاب في المكتبة الفلانية، فذهبوا إلى المكتبة الفلانية واشتروه، وبقي من الطلاب تسعة أو عشرة عند الشيخ، فقال لهم الشيخ: عندي لكم نسخ، فهل يكون الشيخ ظالماً للأولين؟ لم يظلمهم، كل ما هنالك أنه تفضّل على النوع الثاني والثالث بزيادة فضل، مع بيانه للمجموعة الأولى ما كان عليه أن يُبينه لهم، من ذكر الكتاب، ومدحه وأهميته اقتنائه، ولو صبروا واختاروا البقاء؛ لأدركوا على أقل الأحوال المكان الذي يُباع فيه، ويمكن أن يكون في الطلاب جماعة يقولون: ما لنا حاجة بالكتاب، لا نريده ولا نحتاجه، فلم يبحثوا عنه ولا رفعوا به رأساً، وهؤلاء لم يُظلموا -أيضاً-، بخلاف ما إذا قال: اصبروا واتركوا هؤلاء يخرجون، ثم أعلمكم عن شيء عندي، فيعلم الباقي بالكتاب النافع المذكور، ويحرم الخارجين من الاستفادة، ويكون حينئذٍ ظالماً في حقهم، ولا يكون عادلاً بين طلابه.

«وأما إذا منع غيره ما ليس بحق له؛ بل هو محض فضله ومِنَّته عليه لم يكن ظالماً بمنعه، فمَنْعُ الْحَقِّ ظُلْمٌ، وَمَنْعُ الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ عَدْلٌ. وهو سبحانه العَدْلُ فِي مَنْعِهِ، كما هو الْمُحْسِنُ الْمَنَّانُ بِعَطَائِهِ.

فإن قيل: فإذا كان العطاء والتوفيق إحساناً ورحمةً؛ فهلاً كان العمل له والغلبة، كما أن رحمته تغلب غضبه؟»، الواقع أن أهل الجنة واحد من ألف، وفي هذا يقول ابن القيم:

يا سلعة الرحمن ليس ينالها في الألف إلا واحد لا اثنان^(١)

(١) ينظر: نونية ابن القيم، (ص: ٣٥٤).

وفي الحديث: «أخرج بعث جهنم من ذريتك. فيقول: يا رب، كم أخرج؟ فيقول: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين»^(١) فهل للألف إلا واحد حُجَّة على الله؟! هل ما بين لهم الحقّ مثل غيرهم؟!!

«قيل: المقصودُ في هذا المقام بيانُ أنّ هذه العقوبة المترتبة على هذا المنع، والمنع المستلزم للعقوبة ليس بظلم؛ بل هو محض العدل.

وهذا سؤالٌ عن الحكمة التي أوجبت تقديم العدل على الفضل في بعض المحالّ، وهلا سؤي بين العباد في الفضل، وهذا السؤال حاصله: لم تفضّل على هذا، ولم تفضّل على الآخر؟ وقد تولّى الله سبحانه الجواب عنه بقوله: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٩]، ولما سأله اليهود والنصارى عن تخصيص هذه الأمة بأجرين وإعطائهم هم أجرا أجرا، قال: هل ظلمتكم من حقكم شيئا؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي أوتيته من أشياء»^(٢).

ذكر حديث المؤاجرة قبل البداية بالعمل، قال النبي ﷺ: «إنما مثلكم ومثل من قبلكم كمثّل من استأجر أجيرا إلى منتصف النهار بدينار، ثم استأجر أجيرا إلى وقت العصر بدينار، ثم استأجر أجيرا من وقت العصر إلى غروب الشمس بدينارين، فاحتج أهل الكتاب وقالوا: نحن أكثر عملا وأقل أجرا» فهنا أخذ الأجير الأول الذي عمل إلى منتصف النهار دينارا، وأخذ الأجير الثاني الذي عمل إلى وقت العصر دينارا -أيضا-، لكن الأجير الذي عمل من العصر إلى المغرب أخذ

(١) تقدم تخريجه، ١٢٦/٢.

(٢) تقدم تخريجه، ١١١/٢.

دينارين، فهل ظلم المستأجرُ الأجير الأول والثاني؟ لا، لم يبخسهما من حقهما شيئاً؛ بل أعطى كل واحدٍ منهما ما يستحقُّ من أجره، فأدّأها لهما كاملة.

«قال: فذلك فضلي أوتيهِ من أشياء، وليس في الحكمة إطلاعُ كلِّ فردٍ من أفراد الناس على كمالِ حكيمته في عطائه ومنعه».

بل تقتضي الحكمة أحياناً حجبَ مثل هذه المعلومات عن كثيرٍ من الناس؛ لأنَّ القدر سرُّ الله في الخلق، وكثير من الناس لا يستوعب هذا الكلام، لكنه يستوعب الشبهة؛ لأنَّ الشبهة واضحة، ولا يستوعب الردَّ بالأدلة، ولذلك ضلَّ من ضلَّ وهم أصحاب ذكاءٍ خارقٍ وعقول كبيرة، لكن مع ذلك لم يكتب الله لهم الهداية.

«بل إذا كشفَ اللهُ عن بصيرة العبد، حتَّى أبصر طرفاً يسيراً من حكيمته في خلقه، وأمره وثوابه وعقابه، وتخصيصه وحرمانه، وتأمل أحوال محال ذلك، استدلَّ بما علمه على ما لم يعلمه».

ولما استشكل أعداؤه المشركون هذا التخصيص، قالوا: ﴿أَهْتُولَاءَ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾ قال تعالى: مجيباً لهم: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، فتأمل هذا الجواب، تر في ضمنه أنه سبحانه أعلم بالمحل الذي يصلح لغرس شجرة النعمة فتثمر بالشكر، من المحل الذي لا يصلح لغرسها، فلو غرست فيه لم تثمر، فكان غرسها هناك ضائعاً لا يليق بالحكمة، كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] (١).

اشتهر لشيخ الإسلام في مسألة القدر مؤلفٌ عُرف بـ: «تائية القدر»، وهي أصلها سؤال من ذمِّي يسأل شيخ الإسلام، فأجابه بنظم على زنة نظمه (٢)، وشرحها الشيخ

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسله، (ص: ٢٤٤).

(٢) الكتاب متداول ومطبوع مع الشرح وبدون الشرح.

عبد الرحمن بن السَّعدي^(١) شرحًا مختصرًا، وهو مطبوع ضمن مجموعات كتب ورسائل الشيخ، نقل هنا جزءًا من هذه التائية من الجزء الثامن لمجموع الفتاوى، يقول شيخ الإسلام:

«سؤال عن القدر:

أورده أحد علماء الذميين فقال:

أَيَا عُلَمَاءَ الدِّينِ ذِمِّي دِينِكُمْ تَحَيَّرَ ذُلُوهُ بِأَوْضَحِ حُجَّةٍ»^(٢)

ليس بغريب أن يتحير ذمي؛ لأن الأدلة الموضحة والمبينة التي عندنا في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ في هذه المسألة - خلت منها كتبهم السماوية بعد ما اعتدت عليها يد التحريف والتغيير والتبديل، فمتأخروهم الذين لم يطلعوا على الكتب المنزلة قبل تحريفها وتبديلها قد يحصل عندهم شيء مثل ما حصل للسائل من الحيرة، وإذا وجدت الحيرة فيمن ينتسب إلى محمد ﷺ وكتاب الله القرآن مصون من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان، فلأن توجد الحيرة في أهل الكتب الأخرى أولى.

يقول:

إِذَا مَا قَضَى رَبِّي بِكُفْرِي بِزَعْمِكُمْ وَلَمْ يَرْضَهُ مِنِّي فَمَا وَجْهُ حِيلَتِي

هذا الشاعر غير مُعترف بأنه كافر؛ لأنه -على حد زعمه- تابع لموسى أو عيسى ﷺ، لذا قال: «إِذَا مَا قَضَى رَبِّي بِكُفْرِي بِزَعْمِكُمْ»، ونحن نعتقد أن اليهود والنصارى كُفَّارٌ، وعلى هذا إجماع المسلمين، بدليل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١].

(١) شرح الشيخ ابن سعدي مطبوع باسم: «الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية».

(٢) ينظر: القصيدة التائية في القدر، (ص: ١٠١)، مجموع الفتاوى، ٨/ ٢٤٥.

قد يقول قائل: يحتمل أن تكون «من» تبعيضية، فيكون المعنى: بعض الذين كفروا من أهل الكتاب، لا كل أهل الكتاب.

نقول: لو كانت «من» داخلة على أهل الكتاب فقط، لأمكن أن يُقال هذا، لكنّه عَطِفَ عليهم المشركون، والمشركون كفار كلهم بالاتفاق، فتكون حينئذٍ «من» بيانية؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، ف«من» هنا بيانية قطعاً، وليست تبعيضية، مع وجود أدلة أخرى - أيضاً - تُصَرِّحُ بكفرهم، يقول:

«دَعَانِي وَسَدَّ الْبَابَ عَنِّي، فَهَلْ إِلَى
قَضَى بِضَلَالِي ثُمَّ قَالَ: اِرْضَ بِالْقَضَا
فَإِنْ كُنْتُ بِالْمَقْضَى يَا قَوْمَ رَاضِيًا
فَهَلْ لِي رِضًا مَا لَيْسَ يَرْضَاهُ سَيِّدِي
إِذَا شَاءَ رَبِّي الْكُفْرَ مِنِّي مَشِيئَةً
وَهَلْ لِي اخْتِيَارٌ أَنْ أَخَالَفَ حُكْمَهُ
دُخُولِي سَبِيلَ بَيْنُوَالِي قَضِيَّتِي
فَمَا أَنَا رَاضٍ بِالَّذِي فِيهِ شِقْوَتِي
فَرَبِّي لَا يَرْضَى بِشَوْمِ بَلِيَّتِي
فَقَدْ حَزْتُ دُلُونِي عَلَى كَشْفِ حِيرَتِي
فَهَلْ أَنَا عَاصٍ فِي اتِّبَاعِ الْمَشِيئَةِ
فَبِاللَّهِ فَاشْفُوا بِالْبَرَاهِينِ غَلَّتِي»

واليوم كثير من المثقفين الذين لا عناية ولا علاقة لهم بالعلوم الشرعية يقنعون بما يسمعون، فلو يسمعون مثل هذا الكلام لربما دخلت الشبهة على بعضهم كما دخلت على كثير من المُبتدعة.

«فأجاب شيخ الإسلام الشيخ الإمام العالم العلامة أحمد ابن تيمية مرتجلاً:

الحمد لله رب العالمين.

سُؤَالَكَ يَا هَذَا سُؤَالَ مُعَانِدٍ
فَهَذَا سُؤَالَ خَاصِمِ الْمَالِ الْعُلَا
مُخَاصِمِ رَبِّ الْعَرْشِ بَارِي الْبَرِيَّةِ
قَدِيمًا بِهِ إِيْلَيْسُ أَصْلُ الْبَلِيَّةِ»

ويقصد بالمال العلاماتكة.

«وَمَنْ يَكُ خَصْمًا لِلْمُهَيِّمِينَ يَرْجِعَنَّ عَلَيَّ أُمَّ رَأْسٍ هَاوِيًّا فِي الْحَفِيرَةِ»

إلى آخر القصيدة، وهي طويلة جدًا، تقع في عشر صفحات، وشرحها الشيخ ابن سعدي شرحًا مختصرًا مُيسرًا ينتفع به طالب العلم^(١).

وأوسع كتاب في القضاء والقدر هو: «شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لابن القيم^(٢).

وقد مر معنا في كلام شيخ الإسلام: «ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظام^(٣)، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري».

تحدّث الشهرستاني عن معنى طفرة النظام في المسألة السادسة من ضمن المسائل التي خالف النظم فيها أصحابه ووافق الفلاسفة، قال: «وافق الفلاسفة في نفي الجزء الذي لا يتجزأ، وأحدث القول بالطفرة لما ألزم مشي نملة على صخرة من طرف إلى طرف أنها قطعت ما لا يتناهي، فكيف يقطع ما يتناهي ما لا يتناهي؟ قال: تقطع بعضها بالمشي، وبعضها بالطفرة، وشبه ذلك بحبل شدّ على خشبة معترضة وسط البئر، وطوله خمسون ذراعًا، وعليه دلو معلق، وحبل طوله خمسون ذراعًا علق عليه معلاق، فيجر به الحبل المتوسط، فإنّ الدلو يصل إلى رأس البئر وقد قطع مائة ذراع بحبل طوله خمسون ذراعًا في زمان واحد، وليس ذلك إلا أنّ بعض القطع بالطفرة، ولم يعلم أنّ الطفرة قطع مسافة -أيضا- موازية لمسافة، فالإلزام لا يندفع عنه، وإنما الفرق بين المشي والطفرة يرجع إلى سرعة الزمان وبطئه»^(٤).

(١) تقع هذه القصيدة في (١٢٥) بيتا حسب المطبوع.

(٢) الكتاب محقق مطبوع متداول.

(٣) ينظر: الصفدية، (١/١٥١)، درء تعارض العقل والنقل، ٣/٤٤٤.

(٤) الملل والنحل، ١/٥٥-٥٦.

ولابن حزم كلام حول طفرة النظام -أيضا-، وما أوردناه يُغني عنه في بيان أن الطفرة المذكورة لا حقيقة لها، والحمد لله الذي عافانا ممّا ابتلاهم به^(١).

أما أحوال أبي هاشم^(٢)؛ فالمراد بها: المسألة التي تفرّد بها أبو هاشم دون سائر المعتزلة، من نفيه لصفات المعاني، فهو ينفي العلم والقدرة والإرادة، إلى آخر صفات المعاني، ثمّ يُثبت كونه عالماً قادراً ومُريداً، وفيه كلامٌ طويل^(٣).

أما كسبُ الأشعريّ؛ فالمراد به ما تذهبُ إليه الأشاعرة من إلغاء آثار السبب بالكلية، فهم يُنكرون الربط بين السبب والمسبب، وينكرون أن يكون شيء ما سبباً مؤثراً في شيء آخر، والتفسير المستقر للكسب عندهم الآن، هو: أن الكسب «مقارنة القدرة الحادثة للفعل من غير تأثير»^(٤).

✦ [أنواع أفعال العباد]

«فإن قيل: إذا حكمتُم باستحالة الإيجاد من العبد، فإذن لا فعل للعبد أصلاً؟ قيل: العبدُ فاعلٌ لفعله حقيقة، وله قدرة حقيقية. قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [هود: ١٢٤] وأمثال ذلك.

(١) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ٤١/٥.

(٢) هو: أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، متكلم مشهور، من كبار مشايخ المعتزلة، وتبعه جماعة عُرفوا بالبهشمية، توفي سنة (٣٢١ هـ)، له مصنفات، منها: «الشامل في الفقه»، و«كتاب الإنسان»، و«النقض على أرسطاطليس». ينظر: تاريخ بغداد، ٣٢٧/١٢، وفيات الأعيان، ١٨٣/٣.

(٣) ينظر: الملل والنحل، ١/٨٢-٨٤، نهاية الإقدام، (ص: ١٨٠)، الفرق بين الفرق، (ص: ١٨٠-١٨٣).

(٤) شرح أم البراهين، (ص: ٤٥).

وإذا ثبت كون العبدِ فاعلاً، فأفعاله نوعان:

نوعٌ يكون منه من غير اقتران قدرته وإرادته، فيكونُ صفةً له، ولا يكونُ فعلاً، كحركات المرْتَعِش،^(١) فهي تصدرُ منه بدون إرادته، فهي أفعال بدون إرادة الفاعل، وليست مثل حركات السليم المُختار، الذي له قدرة وله إرادة، يفعل ما يريد، ويتركه إن شاء، مع أن قدرته ومشيئته وإرادته تابعة لإرادة الله ومشيئته.

«ونوعٌ يكونُ منه مقارناً لإيجادِ قدرته واختياره، فيوصفُ بكونه صفةً وفعلاً وكسباً للعبد، كالحركات الاختيارية، والله تعالى هو الذي جعل العبدَ فاعلاً مختاراً، وهو الذي يقدر على ذلك وحده لا شريك له، ولهذا أنكر السلفُ الجبر، فإنَّ الجبر لا يكون إلا من عاجز، فلا يكونُ إلا مع الإكراه، يقال: للأب ولايةُ إجبار البكر الصَّغيرة على النكاح، وليس له إجبارُ الثيب البالغ^(١)؛ أي: ليس له أن يُزوَّجها مكرهة».

الجبر، كما ذكر الشارح رحمته لا يكون إلا من عاجز لا يملك التصرف في القلب، أما الذي يملك التصرف في القلب؛ فلا يحتاج إلى جبر، فالإنسان يُودَع فيه القدرة والحرية والاختيار، لكن لن يخرج عن إرادته وقدرته.

وهناك فرق بين من يُبين له الأخلاق النافعة والضارة، ثم يترك وله حرية واختيار ما يشاء منهما، وهذا يكون جبلاً، وبين من يجبر على أحدهما بالعصا والسيف وغيرهما من أدوات القوَّة، فهذا ليس جبلاً؛ بل إجبار.

ولو نظرنا إلى الحكام والسلاطين نرى أنهم يتولون البلدان بالقدرة والقهر والغلبة، والحاكم قد يكون بشخصه من أضعف الناس، لو برز له أقلُّ الناس، أو من أوساط الناس؛ لصرعه، لكنَّه يُجبرهم بغيره، ولا يستطيع إجبارهم بنفسه؛ ولذلك

(١) ينظر: المغني لابن قدامة، ٧/٤٠-٤٢، الممتع في شرح المقنع، ٣/٥٥٣-٥٥٤.

وُجِدَت الجيوش للدول، وإلا فالسلطان بمفرده لا يستطيع أن يصنع شيئاً أمام
الجُموع الغفيرة من الشُّعوب، لكنَّهُ يجبرهم بالجيش، وهذه طبيعة مُلك البشر.

فإنَّ جَبَرَهُمْ وَمَلَكَهُمْ وساسهم بالحقِّ والعدلِ والإنصافِ، وبما جاء عن الله
وعن رسوله؛ صارَ خيراً لهم ونعمة من الله ﷻ لهم، وإنَّ حكمهم بغير ذلك؛ صار
نقمة، والله ﷻ لا يحتاج إلى جيوش، ولا إلى أسلحة؛ لأنَّهُ ليس بعاجزٍ عن تصريف
مُلْكه بنفسِه كعجز المخلوق.

«والله تعالى لا يُوصفُ بالإجبار بهذا الاعتبار؛ لأنَّهُ سبحانه خالقُ الإرادة،
والمراد قادرٌ على أن يجعله مختاراً بخلاف غيره؛ ولهذا جاء في ألفاظ الشارع:
«الجبل» دون «الجبر»، كما قال ﷻ لأشجَّ عبدِ القيس: «إنَّ فيكَ خَلَّتَيْنِ يحبُّهما الله:
الحِلْمُ والأناة»، فقال: «أخْلَقْتِنِ تَخَلَّقْتِنِ بهما؟ أمْ خُلِقْتِنِ جُبِلْتِنِ عليهما؟ فقال: «بل
خُلِقَانِ جُبِلْتِنِ عليهما» ولا يجوز أن يُقال حينئذٍ: جُبرت عليهما.

«فقال: الحمد لله الذي جبلني على خُلُقَيْنِ يحبُّهما الله ورسوله^(١)، والله تعالى
إنَّما يُعَذِّبُ عبده على فعله الاختياريِّ، والفرقُ بين العقابِ على الفعل الاختياريِّ
وغير الاختياريِّ مستقرٌّ في الفِطْرِ والعُقُولِ.

وإذا قيل: خَلَقَ الفعل مع العقوبة عليه ظلم! كان بمنزلة أن يُقال: خلقَ أكلِ
السُّمِّ ثمَّ حصول الموت به ظلم! فكما أنَّ هذا سببٌ للموت، فهذا سببٌ للعقوبة،
ولا ظلم فيهما».

(١) هذا طرفٌ من حديث صحيح أخرجه أبو داود، أول كتاب الأدب، باب في قُبلة الرجل، (٥٢٢٥)،
والطبراني في الكبير، (٥٣١٣)، من طريق أم أبان بنت الوازع بن زارع، عن جدِّها زارع ﷺ، وأخرج
بنحوه مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، وشرائع الدين، والدعاء إليه، (١٧)،
والترمذي، (٢٠١١)، من حديث ابن عباس ﷺ، وجاء -أيضاً- من حديث أبي سعيد الخدري،
ومزينة العبدي ﷺ.

يعني: لو أنّ مصاباً بنوعٍ من المرض، وأمامه أكلٌ، وهو يعرف أن هذا الأكل يضرُّه؛ بل يؤدي إلى وفاته، ثم يأكل منه، هل يجوز له أن يحتجَّ بأنَّ الله جبره على ذلك؛ لأنَّه كتبه عليه؟ ليس له ذلك؛ لأنه مختار، ولديه عقلٌ يُميِّزُ به، وهو إن كان صاحب عقلٍ فسيُلوِّم نفسه بنفسه قبل الناس، وكذلك سيلومه أقربُ النَّاسِ إليه؛ لأنَّه يستطيع أن يترك، وله عقلٌ يُميِّزُ ويعرف ما يضره، فكان يجب عليه بهذه المعرفة أن يترك ما يضره، وقل مثل هذا فيما يضرُّه في دينه.

«فالحاصل: أنَّ فعلَ العبدِ فعلٌ له حقيقة، ولكنَّه مخلوقٌ لله تعالى، ومفعولٌ لله تعالى، ليس هو نفسُ فعلِ الله، ففرقٌ بين الفعلِ والمفعول، والخلقِ والمخلوق.

وإلى هذا المعنى أشارَ الشَّيْخُ رحمته الله بقوله: «وأفعال العباد خلقٌ لله، وكسبٌ من العباد» أثبت للعبادِ فعلاً وكسباً، وأضاف الخلقَ إلى الله تعالى. والكسبُ: هو الفعلُ الذي يُعوِّدُ على فاعله منه نفعٌ أو ضررٌ، كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

❖ [التكليف بما لا يطاق]

«قوله: «ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم»، الجملة الأولى: «ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون» منصوصٌ عليها في كتاب الله ﷻ، لكن قوله: «ولا يطيقون إلا ما كلفهم» ليست صحيحة، فمقتضاها أنَّ العبادَ لا يطيقون إلا هذا القدر الواجب عليهم، وهذا غيرٌ صحيح؛ بل يُطيقُ العبادُ أكثر مما كلفهم الله به، وفيما يلي بعض الأمثلة الدالة على هذا:

كَلَّفْنَا اللهَ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ، وَلَوْ كَلَّفْنَا بَعَشَرَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ كُنَّا قَادِرِينَ عَلَيْهَا، وَكَلَّفْنَا بِصِيَامِ شَهْرٍ، وَلَوْ كَلَّفْنَا بِصِيَامِ شَهْرَيْنِ، اسْتَطَعْنَا صِيَامَهُمَا، وَكَلَّفْنَا بِحُجَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْعَمْرِ، وَلَوْ كَلَّفْنَا بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، تَمَكَّنَّا مِنْ ذَلِكَ، وَيُوجَدُ فِي

المسلمين، لا سيّما في خلاصتهم من المؤمنين والصالحين والعبّاد - ناسٌ يُصلُّونَ
أضعاف أضعاف ما كلفوا به.

ومن ذلك على سبيل المثال، أنّه ذُكر عن الإمام أحمد أنه كان يصلي ثلاثمائة
ركعة في اليوم واللييلة^(١).

وذكر عن الحافظ عبد الغني المقدسي أنّه كان يصلي أعدادا كبيرة من
الركعات بين خروج وقت النهي بارتفاع الشمس إلى الزوال^(٢). وهذا في حدود ما
يستوعبه الزّمان، أما ما لا يستوعبه الزمان، فمثاله ما ذكره ابن المطهر في «منهاج
الكرامة» عن علي بن أبي طالب عليه السلام، أنّه كان يصلي في اليوم واللييلة ألف ركعة.

قال شيخ الإسلام: الزّمان لا يستوعب ألف ركعة في اليوم واللييلة؛ لأنّ أقلّ
ركعة مُجزئة تؤدّى بدقة، فيحتاج المصلي من غير فواصل إلى ألف دقيقة، ثم إنّ
المرء يكون مُكلّفاً بأمورٍ أُخرى، كالعبادات الأخرى، والواجبات الأخرى، ويحتاج
إلى راحة ونوم، وأكلٍ وشربٍ، وغير ذلك؛ ولأنّ عليّاً عليه السلام لم يكن إنساناً عادياً
ينطوي في بيته، ويعكف عند سجاداته ويصلي ليل نهار، وحتّى لو كان الأمر كذلك،
فإن الزمان لا يستوعب، كما قال شيخ الإسلام، والمقصود مما سردناه أنّ العباد

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء، ٩/١٨١، بإسناده إلى عبد الله بن أحمد قال: «كان أبي يصلي في كل
يوم ولييلة ثلاثمائة ركعة، فلما مرض من تلك الأسواط أضعفته، فكان يصلي في كل يوم ولييلة مائة
وخمسين ركعة، وكان قرب الثمانين».

(٢) نقل الذهبي في ترجمة الحافظ عبد الغني المقدسي عن ابن نجا أن الحافظ كان «لا يضع شيئاً
من زمانه، كان يصلي الفجر، ويلقن القرآن، وربما لقن الحديث، ثم يقوم فيتوضأ ويصلي ثلاثمائة
ركعة بالفاتحة والمعوذتين إلى قبيل الظهر، فينام نومة فيصلّي الظهر، ويشغل بالسميع أو النسخ
إلى المغرب، فيفطر إن كان صائماً، ويصلي إلى العشاء، ثم ينام إلى نصف الليل أو بعده، ثم
يتوضأ ويصلي، ثم يتوضأ ويصلي إلى قريب الفجر، وربما توضأ سبع مرات أو أكثر ويقول:
تطيب لي الصلاة ما دامت أعضائي رطبة، ثم ينام نومة يسيرة قبل الفجر، وهذا دأبه». تذكرة
الحفاظ، ٤/١١٣.

يُطِيقُونَ أَكْثَرَ مِمَّا كَلَّفَهُمُ اللَّهُ (١).

«وهو تفسير: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، نقول: لا حيلة لأحد، ولا تحوّل لأحد، ولا حركة لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله تعالى، وكلُّ شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره، غلبت مشيئته المشيئات كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها، يفعل ما يشاء، وهو غيرُ ظالمٍ أبداً: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

فقوله: «لم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون»، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا

إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٥].

وقال تعالى في آيةٍ أخرى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتِنَهَا﴾ [الطلاق: ٧]، فمثلاً: في رؤية الهلال، أناس مكلفون بالمناظير وغيرها مما يُقرب ويكبر الصورة أم أن هذا أمرٌ كمالي والأصل العين المجردة؟ الثاني هو الصواب؛ لأن الله ﷻ لا يكلف نفساً إلا ما آتاها، فلو تركوا المناظير لم يأنموا، لكن لو استعملوها، فإنها لا تُغيّر من الواقع شيئاً؛ لأن فائدتها مجرد توضيح.

✦ [مذهب الأشعري في التكليف بما لا يطاق]

«وعن أبي الحسن الأشعري: أن تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً» (٢)؛ أي: وإن لم يرد به شرع؛ لأن العبيد والخلق ملكٌ لله جميعاً، فله أن يكلفهم ما لا يطيقون،

(١) قال شيخ الإسلام: «وصلاة ألف ركعة في اليوم واللييلة مع القيام بسائر الواجبات غير ممكن، فإنه لا بد له من أكل ونوم، وقضاء حق أهل، وقضاء حقوق الرعية، وغير ذلك من الأمور التي تستوعب من الزمان إما النصف أو أقل أو أكثر، والساعة الواحدة لا تتسع لثمانين ركعة، وما يقارب ذلك، إلا أن يكون نقرا كنقر الغراب، وعلي أجل من أن يصلي صلاة المنافقين، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «تلك صلاة، تلك صلاة، تلك صلاة المنافق: يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان، قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً»، منهاج السنة النبوية، ٣١/٤.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٣/٣١٨-٣٢٦، درء تعارض العقل والنقل، ١/٦٠-٦٥.

ولا يُسأل عما يفعل، هذا من جهة العقل، وهو من جهة الشَّرْع ليس بحاصل، ولا واقع، والتجوز العقلي لا قيمة له؛ بل العبرة بالأحكام الشرعية.

«ثم تردّد أصحابه أنه: هل ورد به الشَّرْع أم لا؟»

واحتجّ من قال بوروده بأمر أبي لهب بالإيمان، فإنّ الله تعالى أخبر بأنّه لا يؤمن، وأنّه سيصلّي نارًا ذات لهب، فكان مأمورًا بأن يؤمن، وهذا تكليفٌ بالجمع بين الضدّين، وهو محال.

والجواب عن هذا بالمنع: فلا نسلم بأنّه مأمورٌ بأن يؤمنَ بأنّه لا يؤمن، والاستطاعة التي بها يقدرُ على الإيمان كانت حاصلةً، فهو غيرُ عاجزٍ عن تحصيل الإيمان، فما كُلفَ إلا ما يطيقه»، فهو كغيره في التكليف بالإيمان المطلوب، كُلفَ بالإيمان فلم يستجب، وكُلفَ غيره ممّن هو مثله بالإيمان فاستجاب وآمن، فهل تكليف أبي لهب بالإيمان تكليفٌ بما لا يطاق؟ الجواب: لا؛ بل هو تكليفٌ بما يُطاق، بدليل: إيمان غيره، «فما كُلفَ إلا ما يطيقه كما تقدّم في تفسير الاستطاعة، ولا يلزمُ قوله تعالى للملائكة: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، مع عدم علمهم بذلك، ولا للمصوِّرين يوم القيامة: «أحيوا ما خلقتم»^(١)، وأمثال ذلك؛ لأنّه ليس بتكليفٍ طلبٍ فعلٍ يثاب فاعله ويعاقب تاركه؛ بل هو خطابٌ تعجيزٌ».

(١) إشارة إلى حديث أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، (٢١٠٥)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، (٢١٠٧)، والنسائي، (٥٣٦٢)، وابن ماجه، (٢١٥١)، عن عائشة رضي الله عنها أنها: «اشتريت نمرقة فيها تصاوير، فلما رأها رسول الله ﷺ قام على الباب، فلم يدخله، فعرفت في وجهه الكراهية، فقلت: يا رسول الله أتوب إلى الله، وإلى رسوله ﷺ، ماذا أذنبت؟ فقال رسول الله ﷺ: «ما بال هذه النمرقة؟» قلت: اشتريتها لك لتقعد عليها وتوسدها، فقال رسول الله ﷺ: «إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة يعذبون، فيقال لهم أحيوا ما خلقتم» وقال: «إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة»، واللفظ للبخاري.

نظير قوله تعالى: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠]، فالأمر يأتي لمعانٍ كثيرة، كما بُيِّن بالأدلة والأمثلة في علوم البلاغة، ومنها أن يكون للتعجيز^(١)، من ذلك ما جاء في شأن المصوِّرين أنه يُقال لهم: «أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»، والتَّصْوِيرُ مع التَّشْدِيد الوارد فيه تساهل الناس اليوم فيه، وأصبحوا يُصوِّرون بكلِّ ارتياح، والله المستعان. وورد -أيضاً- أن من أرى عينيه ما لم تر، يعني: في النوم، بادِّعاء رؤية شيء لم يره، أنه يُكَلِّف أن يعقد بين شعيرتين، يعني: بين حَبَّتَي شعير^(٢)، فهذا الطلب والذي قبله للتعجيز.

«وكذا لا يَلْزَمُ دعاءُ المؤمنين في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ لأنَّ تحميلَ ما لا يُطاق ليس تكليفاً؛ بل يجوزُ أن يحمله جبلاً لا يُطيقه فيموت. وقال ابن الأنباري: أي: لا تحمّلنا ما يثقل علينا أدأؤه وإن كنا مُطيقين له على تجشّم وتحمّل مكروهه، قال: فخاطب العرب على حسب ما تعقل، فإنَّ الرجل منهم يقول للرجل يُبغِضُه: ما أُطيق النَّظْرَ إليك، وهو مُطيقٌ لذلك، لكنّه يثقلُ عليه. ولا يجوزُ في الحكمة أن يُكَلِّفه بحمل جبل بحيث لو فعل يثاب، ولو امتنع يُعاقب، كما أخبر سبحانه عن نفسه أنه لا يُكَلِّف نفساً إلا وسعها».

الطاقة المنفيّة التي في الآية واردةٌ في أساليب العرب، والمرادُ بها الشيء الذي يثقل على الإنسان، وإن كان ثقلاً نسبياً، كما تقول: لا أُطيقُ رؤيةَ فلان، لكن هل

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ٣/ ٨٤.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، (٧٠٤٢)، والترمذي، (٢٢٨٣)، وابن ماجه، (٣٩١٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين، ولن يفعل، ومن استمع إلى حديث قوم، وهم له كارهون، أو يفرون منه، صب في أذنه الآنك يوم القيامة، ومن صور صورة عذب، وكلف أن ينفخ فيها، وليس بنافخ»، واللفظ للبخاري.

هذا بالفعل مثل ما لو كلفك أحدُ برفع صخرةٍ تعجزُ عنها؟ لا، ليس الثاني كالأول، فلو رأيت الشخصَ الذي ذكرتَ أنك لا تطيق رؤيته، لا يحصلُ لك شيءٌ يضرُّك؛ بل يمكنكُ مع قولك هذا أن تجلسَ معه المدة الطويلةَ وجهًا لوجهٍ، وإن كانت نفسك تنفرُ منه.

«ومنهم من يقول: يجوزُ تكليفُ الممتنعِ عادةً، دون الممتنع لذاته؛ لأنَّ ذلك لا يُتصوَّر وجودُه، فلا يُعقلُ الأمرُ به، بخلاف هذا»: تكليفُ الممتنع لذاته كالجمع بين الضدين، مستحيلٌ، مُمتنعٌ لذاته، كعدم إمكانِ الجمعِ بين الوجود والعدم في آنٍ واحد.

«ومنهم من يقول: ما لا يُطاق للعجزِ عنه لا يجوزُ تكليفُه» هذا لن يستطيعه المُكلف؛ لأنه عاجزٌ عنه، فلا يُكلفُ به، لكن قد يُكلفُ العبدُ بأمرٍ هو مأمورٌ بغيره في الوقتِ نفسه، مثل ما تأتي الأوامر في النصوص المتعارضة، وحينئذٍ يكون الامتثال بالترجيح؛ ولذا قال: «بخلاف ما لا يُطاق للاشتغال بضدِّه، فإنه يجوزُ تكليفه».

ويقرب من هذا أنك إذا شغلتَ الوقتَ بشيءٍ، لا تستطيع أن تفعل شيئًا آخر في الوقتِ نفسه، لكنك مأمورٌ بالشيئين؛ لمجيء النصوص بهذا وهذا، حينئذٍ عليك أن تبذل الأسباب التي ذكرها أهل العلم من السعي إلى الجمع بين النصوص بوجوه الجمع المعتمدة، وإن لم يمكن الجمع، تلجأ إلى الترجيح^(١).

ونُقِلَ أنه قيل للإمام مالك: أمرني أبي ونهتني أمي، ماذا أفعل؟ قال: «أطع أباك، ولا تعصِ أمك»^(٢). أجابه بذلك؛ لأنَّ كليهما طاعتهما واجبة في الوقت نفسه.

(١) قال ابن رجب: «وإذا أمكن الجمع بينها والعمل بها كلها وجب ذلك، ولم يجز دعوى النسخ معاً»، فتح الباري لابن رجب، ٦/١٥٥، وقال الحافظ ابن حجر: «الجمع أولى من الترجيح، باتفاق أهل الأصول»، فتح الباري لابن حجر، ٩/٤٧٤.

(٢) ينظر: الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، (ص: ٢٠٠)، تفسير القرطبي، ١٠/٢٣٩.

ويقع مثل هذا حين تقع مشادة بين الأم والأب، أو يقع بينهما طلاق، أو ما أشبه ذلك، كأن يقول له أبوه: سافر إلى البلد الفلاني؛ لتجلب لي هذا الغرض منه، فتقول أمه: لا تسافر.

ومعنى قول إمام دار الهجرة الإمام مالك: «أطع أباك، ولا تعص أمك»: أن سدّد وقارب، وأقنع أحدهما بتأجيل طلبه مثلاً، إلى أن يرضى الثاني، وإلا فمعروف أن أمر الأم مُقدّم على أمر الأب، إذا كانا مُتساحنين، مُتفاصلين.

أمّا إذا كانت في ذمّته، فطاعته من طاعتها؛ لأنّها تابعة له، وهو الذي يأمر على الجميع، يأمر على الولد، ويأمر على الأم، وعلى كل حال، فإنّ كلام الإمام مالك دقيق، بخلاف من قال: إنّه بإجابته تلك لم يفعل شيئاً؛ لأنّ هذا القائل نظر إلى ظاهر كلام الإمام مالك، وظاهره مشتمل على أمرين متعارضين: طاعة الأب وعصيان الأم، لكنّه يحمل على ما بيّناه فلا يبقى فيه إشكال، ويمكن أن يُطبّق على ما ذكره الشارح رحمته الله.

«وهؤلاء موافقون للسلف والأئمة في المعنى، لكن كونهم جعلوا ما يتركه العبد لا يُطاق؛ لكونه تاركاً له مشتغلاً بصدّه بدعة في الشرع واللغة، فإنّ مضمونه أن فعل ما لا يفعله العبد لا يُطيقه» وهذا واضح.

وقد يترك الشخص صيام النوافل مثلاً، بسبب صعوبة الصّوم عليه، ولا يدلّ هذا على أنّه لا يُطبق الصيام؛ بل قد يكون من أسهل الأمور عليه إن جرب الصوم.

وبعض الناس لا يصلي النوافل، ولا يعتمر نافلة، ولا يحجّ نافلة، وإذا قيل له في ذلك؛ احجّ بصعوبة العبادة عليه، لكنّ العبادة لا تصعب ولا تشقّ إلا على النفس التي لم تتمرن على الطاعة ولم تتعوّد عليها، وبعض هؤلاء لو كلفته أشق الأعمال لتحملها، لكنه لا يصوم يوماً.

وبعضهم يسهل عليه أن يُجلد ألف جلدٍ من أن يُنفقَ درهمًا؛ لأنَّ الإنفاق شاقٌّ عليه.

وعلى عكس هؤلاء، ترى بعض الناس يبذل الأموال الطائلة بكل سهولة، ويصعب عليه أن يصلي ركعتين، لكن هذا الذي يتحجج بصعوبة الحج والعمرة عليه، وهذا الذي يصعب عليه الصوم، والأخير الذي يصعب عليه صلاة ركعتين، يستطيعون القيام بالعبادات المذكورة ويطبقونها.

فكون العبادات يسهل بعضها على بعض الناس، ويشقُّ بعضها على آخرين، هذا أمرٌ يشهد به الواقع، عرفنا من سهّل له تلاوة القرآن، يجلس الساعات يقرأ القرآن، فإذا جاءت سجدة التلاوة شقّت عليه؛ لأنّها من نوع الصلوات، ولا يُيسر له باب الصلاة، مثل هذا موجودٌ في الناس.

وتنوع العبادات من نعم الله ﷻ على عباده، قد يُفتح لك بابٌ ويُسهّل عليك، وتصل به إلى مرضات الله، وهذا الكلام في غير الواجبات من المستحبات والنوافل، أما الواجبات؛ فلا بُدَّ منها، ولشيخ الإسلام رحمه الله رسالة في تنوع العبادات^(١).

«وهم التزموا هذا، لقولهم: إنَّ الطَّاقة التي -هي الاستطاعة، وهي القُدرة- لا تكونُ إلا مع الفعل، فقالوا: كلُّ من لم يفعل فعلًا، فإنَّه لا يُطيقه. وهذا خلافُ الكتاب والسُّنة وإجماع السلف، وخلاف ما عليه عامَّة العُقلاء، كما تقدّمت الإشارة إليه عند ذكر الاستطاعة.

وأما ما لا يكون إلا مقارنًا للفعل» يعني: القُدرة التي لا تكون إلا مقارنة للفعل «فذلك ليس شرطًا في التَّكليف، مع أنَّه في الحقيقة إنَّما هناك إرادة الفعل.

(١) وتسمى -أيضا-: «المسائل الزرعية»، وهي موجودة في مجموع الفتاوى، والغالب أنها غير مرتبة.

وقد يحتجُّون بقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود:٢٠] وليس هذا خطاباً عن الصُّم؛ بل عن الذين يملكون آلة السمع؛ إذ لو كان خطاباً عن الصُّم؛ لكان استدلالهم صحيحاً، ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف:٦٧]، وليس في ذلك إرادة ما سَمَّوهُ استطاعةً، وهو ما لا يكون إلا مع الفعل، فإنَّ الله ذَمَّ هؤلاء على كونهم لا يستطيعون السَّمْعَ» معناه أنك لا تستطيع أن تسمع كلام شخص لم يتكلم بعد أصلاً، ولا تستطيع أن تسمع الكلام قبل حدوث الكلام، والناس كلُّهم لا يستطيعون السمع بهذا التأويل الذي ذكروه، «ولو أراد بذلك المقارن لكان جميع الخلق لا يستطيعون السَّمْعَ قبل السَّمْعِ! فلم يكن لتخصيص هؤلاء بذلك معنى، ولكن هؤلاء لبُغْضِهِمُ الحَقَّ وثِقَلِهِ عليهم إمَّا حسداً لصاحبه، وإمَّا اتباعاً للهوى لا يستطيعون السَّمْعَ» وقوم نوح ﴿جَعَلُوا أَصْنِعُهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [نوح:٧]، لما ذُكر لهم، فلم يُطبقوا سماع الكلام الحَقُّ من نبيِّهم نوح ﷺ، إمَّا حسداً له، وإمَّا لثقل الحق عليهم، ومعروف أن الذي يثقل عليه الشيء، يثقل عليه سماعه، وهذا مشاهد، فبعض من يعكف على الآلات من القنوات وغيرها، لا يُطبق سماع كلام غير الذي هو فيه، وبعض الناس يثقل عليه الخير، فإذا جاء القرآن، أمر ولده أن يغير القناة، إلى أن يأتي شيءٌ مما يطيقه ويحبُّه، والعكس موجودٌ -أيضاً-، فخير الناس يستمعون للقرآن، ولا يطيقون سماع أغاني، ولا مزامير، ولا كلام فحش.

«وموسى ﷺ لا يستطيع الصَّبْرَ لمخالفة ما يراه لظاهر الشرع، وليس عنده منه علم»؛ لأنَّ ما فعله الخضرُ، صاحبُ موسى، في ظاهره مُخالفٌ للشرع، حرق السفينة، وقتل الغلام، وأقام الجدار بعد أن رفضوا الضيافة، والأمران الأولان لا إشكال في مخالفتهما لظاهر الشرع؛ لكن عنده في ذلك علمٌ من الله ﷻ لم يؤتته

«وهذه لغة العرب وسائر الأمم، فمن يُبغض غيره يقال: إنّه لا يستطيع الإحسان إليه» كما حصل من أبي بكر رضي الله عنه؛ فإنه أبغض مسطحاً^(١)؛ لأنه وقع في الإفك، وهذا أمرٌ لا شك أنه شديدٌ على النفس، وزواله من القلب والنفس من أشقّ الأمور وأشدّها، ولكن لما سمع أبو بكر كلام الله صلى الله عليه وسلم: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، قال: «بلى، أحب أن يغفر الله لي»، وأعاد النفقة على مسطح^(٢)، وإن كان وقع في أمرٍ لا تتحمّله النفوس العادية.

«ومن يحبّه يقال: إنه لا يستطيع عقوبته لشدة محبته له، لا لعجزه عن عقوبته، فيقال ذلك للمبالغة، كما تقول: لأضربنه حتى يموت، والمراد الضرب الشديد، وليس هذا عذراً، فلو لم يأمر العباد إلا بما يهوونه لفسدت السموات والأرض، قال تعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧٨].

وقوله: «ولا يطيقون إلا ما كلفهم به»، إلى آخر كلامه؛ أي: ولا يطيقون إلا ما أقدرهم عليه، وهذه الطاقة هي التي من نحو التوفيق، لا التي من جهة الصّحة والوسع والتّمكين وسلامة الآلات، و«لا حول ولا قوّة إلا بالله» - دليل على إثبات القدر، وقد فسرها الشيخ بعدها «يريد بالشيخ الماتن الطحاوي» ولكن في كلام الشيخ إشكال، فإنّ التكليف لا يستعمل بمعنى الإقدار، وإنما يستعمل بمعنى الأمر

(١) هو الصحابي: مسطح بن أثانة بن عباد بن المطب بن عبد مناف بن قصي المطبّي، كان اسمه عوفاً، وأما مسطح؛ فلقبه، وكان أبو بكر يمونه لقربته منه، فلما خاض مع أهل الإفك في أمر عائشة، حلف أبو بكر ألا ينفعه، فنزلت: ﴿وَلَا يَأْتِلُ أَوْلُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةَ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ [النور: ٢٢]، الآية، فعاد أبو بكر إلى الإنفاق عليه، ثبت ذلك في الصّحاحين في حديث عائشة الطويل في الإفك، توفي سنة (٣٤هـ)، وقيل: بعد ذلك. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ٦/ ٧٤.

(٢) هذا جزء من حديث الإفك، أخرجه بطوله البخاري، كتاب الشّهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، (٢٦٦١)، ومسلم، كتاب التّوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، (٢٧٧٠)، والترمذي، (٣١٨٠)، عن عائشة رضي الله عنها، وله طرق عند أبي داود، وابن ماجه مختصرة.

والنهي، وهو قد قال: «لا يكلفهم إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم» وظاهره أنه يرجع إلى معنَى واحد، ولا يصحُّ ذلك؛ لأنَّهم يطيقون فوق ما كلفهم به، لكنَّه سبحانه يريد بعباده اليُسْر والتَّخْفِيف» فمثلاً: كلفهم في أوَّل الأمر بخمسين صلاة، فلو قلنا: إنَّ الصلاة الواحدة تحتاج إلى عشر دقائق مثلاً، فخمسون صلاة تحتاج إلى خمسمائة دقيقة، وهي تساوي ثماني ساعات ونصف الساعة؛ أي: ثلث الليل والنهار، وهذا يعني أنَّ القيام بهذه الصلوات ممكنٌ وفي مقدور العبد، لكن من رحمته ﷺ أن خَفَّف وجعل الخمسين خمساً، والأجر أجرُ الخمسين^(١).

وموسى ﷺ إنما قال للنبيِّ ﷺ: «سل ربك التخفيف»؛ لأنَّه جرَّب بني إسرائيل، فوجد أن هذا العدد من الصلوات يشقُّ عليهم مشقةً نسبيةً، والنفس حسب التعوُّد، وكما قال الشاعر:

والنفسُ راغِبَةٌ إذا رَغَبْتَهَا وإذا تُرِدُّ إلى قَلِيلٍ تَقْنَعُ^(٢)

واليوم نرى حياة النَّاس على هذا التَّرف الذي يعيشونه، ولو خفَّ الأمرُ قليلاً عن عيشهم، شقَّ عليهم، ثمَّ يخفُّ عليهم بعد ذلك مرةً أخرى فيشقُّ عليهم، إلى أن يصلوا إلى حدِّ يعوِّدون فيه إلى ما قبل خمسين أو ستين سنة، حيث كانوا يعيشون على البُلْغَة، لكن اليوم لو قلت لأحدهم: كُلُّ ثلاث تمراتٍ في اليوم مع كأس ماء لم يرضَ بذلك.

لكن أيُّ النَّاس أقوى بدنا على العبادة وأكثرهم تحملاً لها؟ لا شك أنَّ أبدان

(١) هذا طرف من حديث المعراج الطويل، أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء؟، (٣٤٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، وفرض الصلوات، (١٦٣)، من حديث أنس بن مالك، عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة طويلة، وهو أبدع بيت قالته العرب، كما قال الأصمعي. ينظر: المفضليات، (ص: ٤٢٢)، جمهرة أشعار العرب، (ص: ٥٣٧).

العَبَاد الصالحين من كبار السن هي الأقوى والأقدر على التحمُّل، ولذا نراهم يصلون الليل والنهار، ويصومون الأيام المتتابعة، في الأيام شديدة الحر، ويقومون الليالي الشاتية الطويلة شديدة البرد، وفي مقابل هؤلاء نرى شبابًا تترواح أعمارهم بين الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين يتحمَّلون الأثقال، ومع ذلك إذا أراد أن يقوم إلى صلاة الفريضة، فكأنه موثق أو مربوط إلى شيء.

وقد أدركتُ شيخا ناهز المائة، يصلي التهجد على عصا وراء الإمام، وكان الإمام يطيل في صلاته، فيقرأ جزءًا في تسليمه؛ أي: أنه يقرأ خمسة أجزاء في الليلة الواحدة، وصوته ليس من الأصوات التي تُشجِّع السامع وتنشِّطه، ومع هذا، حصل أن خَفَّفَ هذا الإمام في آخر تسليمه بنقص ورقة من الجزء؛ لأنَّه سمِعَ الأذان الأول من مؤذِّنٍ في مسجدٍ آخر، والعادة أنَّ الأذان الأول يدلُّ على الانتهاء من الصلاة، فلما سلَّم الإمام، توجه إليه هذا الشيخ الكبير وقال له: يا عبد الله، لما جاء وقت اللزوم خَفَّفْتَ؟!

وفي مقابل هذا نرى بعض شبابنا يصلون جالسين، وإذا خرجوا وقفوا بالشارع ساعات؛ بل ذُكِرَ أن شخصًا في بعض المناطق كان يُصَلِّي على الكرسيِّ جالسًا لمدة عشرين سنة، ويوم العيد رأوه وقف ساعتين يؤدي لعبة العرضة.

فالقدره تتبع القلب، والقلب هو الذي يستنهض البدن، وإذا عوَّد الإمام المأمومين على تخفيف الصلاة ثمَّ زادهم على ذلك آيةً ضاقت صدورهم، وكذلك لو عوَّدهم على التطويل ثمَّ خَفَّفَ ضاقت صدورهم -أيضًا-.

فمسألة الاستطاعة والقدره متعلِّقَةٌ بترغيب النفس، وتعويدها على الطاعة، وكلما تفتح لها مجالاً - وأبواب الخير كثيرة والله الحمد - قويت وتعودت، تبدأ فتقرأ اليوم جزءًا، وغدًا تزيد ورقة، وبعده ورقة، إلى أن تجد نفسك تقرأ عشرة

أجزاء باليوم وأنت مرتاح، ولو قلت لبعض الناس: إن فلاناً يقرأ عشرة أجزاء، استبعده؛ لأنه لم يتعوّد.

ورأينا من يترك أهله وماله وولده؛ ليجاور العشر الأواخر في المسجد الحرام، فيجلس أكثر الوقت في الحرم، ثمّ يفتح المصحف ويقرأ صفحة أو صفحتين، ثمّ يتلفت يبحث عن أحدٍ يتحدّث معه، فإذا لم يأتِه أحد قام؛ ليبحث عمّن يجلس إليه، وهو يفعل هذا؛ لأنّه لم يتعوّد قراءة القرآن، لكن لو تعوّد القراءة، وصارت ديدنه في حال الرخاء كان أشقّ ما يكون عليه أن يرى أحدًا يمكن أن يُشغله عن قراءته.

«كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]:

العبدُ مكلفٌ بالحد الأدنى الذي ينال به نعيم الجنة، وينجو به من النار، وهو سهلٌ يسير، لا مشقّة فيه، ثمّ ترك مجال المنافسة في الزيادة في المنازل، وأعطى العباد الاختيار والحرية في فعل ما زاد على الحد الأدنى، فلا إثم فيه على التارك، لكن بقدر ما تُعطي تأخذ.

«وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ

فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، فلو زاد فيما كلفنا به لأطقناه، ولكنه تفضّل علينا ورحمنا، وخفّف عنا، ولم يجعل علينا في الدين من حرج، ففي العبارة قلّ فتأمّله».

✦ [جريان كل شيء بالمشيئة الكونية]

«وقوله: «وكل شيء يجري بمشيئة الله وعلمه وقضائه وقدره» يريد بقضائه

القضاء الكوني لا الشرعي، فإن القضاء يكون كونياً وشرعياً، وكذلك الإرادة والأمر والإذن والكتاب والحكم والتّحريم والكلمات، ونحو ذلك^(١)».

(١) ينظر: شفاء العليل، (ص: ٢٨٠-٢٨٣).

ثم استدلل الشارح ﷺ بأدلة تدل على الألفاظ التي أوردها، سواء كانت كونيّة أو شرعيّة فقال:

«أما القضاء الكوني؛ ففي قوله تعالى: ﴿فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢].

والقضاء الدينيّ الشرعيّ، في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وأما الإرادة الكونيّة والدينيّة؛ فقد تقدّم ذكرها عند قول الشيخ: «ولا يكون إلا ما يريد».

وأما الأمر الكونيّ؛ ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْبَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]، في أحد الأقوال، وهو أقواها.

والأمر الشرعيّ، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] الآية.

الأمر الشرعيّ هو الذي يُرتّب عليه الثواب والعقاب، فالأمر ما يُطلب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، فهذه أمور مطلوبة من المُكلّفين، بخلاف الأمر الكونيّ.

«وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وأما الإذن الكونيّ، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ

اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

والإذن الشرعي، في قوله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [الحشر: ٥].

وأما الكتاب الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [فاطر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

والكتاب الشرعي الديني، في قوله تعالى: ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وأما الحكم الكوني؛ ففي قوله تعالى عن ابن يعقوب عليه السلام: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، والحكم الشرعي، في قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [المائدة: ١]، وقال تعالى: ﴿ ذَلِكَ كُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ﴾ [المتحنة: ١٠].

وأما التحريم الكوني؛ ففي قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحْرَمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرِيَّةٍ أَهْلَكْنَاهَا إِنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٥].

والتحريم الشرعي، في قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، الآية.

وأما الكلمات الكونية؛ ففي قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وفي قوله ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامات التي

لا يجاوزهنَّ برٌّ ولا فاجر»^(١).

والكلمات الشرعية الدينية، في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾

[البقرة: ١٢٤].

✦ [تنزه الله سبحانه عن الظلم]

«وقوله: «يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبدا» الذي دلَّ عليه القرآن من تنزيه الله نفسه عن ظلم العباد يقتضي قولاً وسطاً بين قولي القدرية والجبرية، فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقيحاً يكون منه ظلماً وقيحاً، كما تقوله القدرية والمعتزلة ونحوهم! فإنَّ ذلك تمثيلٌ لله بخلقه! وقياسٌ له عليهم! هو الربُّ الغنيُّ القادر، وهم العباد الفقراء المقهورون، وليس الظلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة، كما يقوله من يقوله من المتكلمين وغيرهم، يقولون: إنَّه يمتنع أن يكون في الممكن المقدور ظلمٌ!؛ أي: امتنع الظلم؛ لأنَّه غير مقدور له، تعالى الله عما يقولون، لو كان كذلك لم يكن لتحريمه الظلم على نفسه فائدة، وردَّ الشارحُ ما قالوه، فقال:

(١) هذا طرفٌ من حديثٍ أخرجه ابن أبي شيبه، (٢٣٦٠)، وأحمد، (١٥٤٦١)، وأبو يعلى، (٦٨٤٤)، وابن السني في عمل اليوم والليلة، (٦٣٧)، والبيهقي في الدعوات الكبير، (٥٩٩)، كلهم من طرق عن جعفر بن سليمان، عن أبي التياح قال: سألت رجل عبد الرحمن بن خنيس: كيف صنع رسول الله ﷺ حين كادته الشياطين؟ قال: جاءت الشياطين إلى رسول الله ﷺ من الأودية، وتحدرت عليه من الجبال، وفيهم شيطان معه شعلة من نار، يريد أن يحرق بها رسول الله ﷺ، قال: فرعب - قال جعفر: أحسبه قال: جعل يتأخر - قال: وجاء جبريل، فقال: يا محمد، قل، قال: «ما أقول؟» قال: قل: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهنَّ بر ولا فاجر، من شر ما خلق، وذرأ وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير، يا رحمن»، فطفئت نار الشياطين، وهزمهم الله ﷻ، واللفظ لأحمد، وجاء نحوه عن خالد بن الوليد.

«بل كلُّ ما كان ممكناً، فهو منه - لو فعله - عدلٌ؛ إذ الظُّلم لا يكون إلا من مأمورٍ من غيره منهيٍّ، والله ليس كذلك، فإنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَىٰ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف:٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَوَجِدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [غافر:١٧]، وذلك يدلُّ على نقيض هذا القول».

وقال تعالى -أيضاً-: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء:٤٠]؛ بل تعدى الأمر ذلك، فنفي إرادة الظلم، قال تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر:٣١]، نفى إرادة الظلم، فضلاً عن نفي الظلم نفسه.

«ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله ﷺ: «يا عبادي، إنِّي حرَّمتُ الظُّلمَ على نفسي، وجعلته بينكم محرَّماً، فلا تظالموا»^(١). فهذا دلٌّ على شيئين: أحدهما: أنَّه حرَّم على نفسه الظلم، والممتنع لا يوصف بذلك.

الثاني: أنَّه أخبر أنَّه حرَّمه على نفسه، كما أخبر أنَّه كتب على نفسه الرِّحمة، وهذا يبطل احتجاجهم بأنَّ الظُّلم لا يكون إلا من مأمورٍ منهيٍّ، والله ليس كذلك، فيقال لهم: هو سبحانه كتب على نفسه الرِّحمة، وحرَّم على نفسه الظُّلم، وإنَّما كتب على نفسه وحرَّم على نفسه ما هو قادرٌ عليه، لا ما هو ممتنعٌ عليه» ولو كتب وحرَّم الممتنع عليه؛ لم يكن بذلك مُستحقاً للمدح، إنَّما يُمدح الإنسان الممتنع عن النقائص، إذا كان قادراً على فعلها ولا يفعلها، فالمدح والذم إنَّما هو في الأفعال

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

الاختيارية، لا في الأمور الإجبارية.

مثلا: لا تستطيع أن تقول: إن زيدا أفضل من عمرو؛ لكون زيد أطول من عمرو؛ لأن الموصوف بالوصف الآخر الذي فُضِّل عليه غيره به، لا يستطيع تغييره؛ فلهذا لا يُمدح ولا يُذم بمثل هذا، والله ﷻ إنما حرم على نفسه ما يستطيع، وكتب على نفسه ما يستطيع، خلافاً لما قالوه: إنه حَرَّمَ الظلم على نفسه؛ لأنه عاجز عنه! وإنه كتب الإحسان والرحمة على نفسه؛ لأنها تجب عليه! هذا كلام المعتزلة^(١)، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

«و-أيضا-: فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] - قَدْ فَسَّرَهُ السَّلْفُ، بِأَنَّ الظُّلْمَ: أَنْ تُوضَعَ عَلَيْهِ سَيِّئَاتُ غَيْرِهِ، وَالْهَضْمُ: أَنْ يُنْقَصَ مِنْ حَسَنَاتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء: ١٥].

و-أيضا- فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخَافُ الْمَمْتَنِعَ الَّذِي لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقُدْرَةِ حَتَّى يُؤَمِّنَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُؤَمِّنُ مِمَّا يُمْكِنُ، فَلَمَّا آمَنَ مِنَ الظُّلْمِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾، عِلْمٌ أَنَّهُ مُمْكِنٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ».

مثلا، لو قيل لشخص في هذا البلد: «إن في الهند أسدا مستشريا وصائلا»، تجده لا يخاف من ذلك، ولا يذهب عنه نومه؛ لأنه آمن، لكن لو يذكر له أن الأسد عند جيرانه -مثلا- لم يأت نومه؛ لأنه يمكن أن يقفز الجدار أو يجد الباب مفتوحا فيدخل ويفاجئه على غرة؛ ولذا فإنه لا يستطيع أن ينام خوفا.

«وكذا قوله: ﴿لَا تَخْضَمُوا لَدَى﴾ [ق: ٢٨] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٨]، لَمْ يَعْزِ بِهَا نَفْسِي مَا لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ وَلَا يُمَكَّنُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا نَفْسِي مَا هُوَ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ مُمْكِنٌ،

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية، ٩٦/٥، رفع الشبهة والغرر عنم يحتج على فعل المعاصي بالقدر، (ص: ٥٣).

وهو أن يُجْزَوْا بغير أعمالهم، فعلى قول هؤلاء: ليس الله منزهاً عن شيءٍ من الأفعال أصلاً، ولا مقدساً عن أن يفعله؛ بل كلُّ ممكنٍ فإنه لا يُنزّه عن فعله؛ بل فعله حسنٌ، ولا حقيقةً للفعل السُّوء؛ بل ذلك ممتنعٌ، والممتنعُ لا حقيقة له!!

والقرآن يدل على نقيض هذا القول، في مواضع نزّه الله نفسه فيها عن فعل ما لا يصلح له ولا ينبغي له، فعلم أنه منزّه مقدّس عن فعل السُّوء والفعل المعيب المذموم، كما أنه منزّه مقدّس عن وصف السُّوء والوصف المعيب المذموم، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، فإنه نزّه نفسه عن خلق الخلق عبثاً، وأنكر على من حسب ذلك، وهذا فعلٌ.

وقوله تعالى: ﴿أَنزَجَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْجُرْمِينِ﴾ [القلم: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، إنكارٌ منه على من جوز أن يسوّي الله بين هذا وهذا.

وكذا قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُم كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، إنكارٌ على من حسب أنه يفعل هذا، وإخبار أن هذا حكمٌ سيءٌ قبيح، وهو ممّا ينزّه الربُّ عنه.

وروى أبو داود، والحاكم في المستدرک من حديث ابن عباس، وعبادة بن الصامت، وزيد بن ثابت، عن النبي ﷺ: «لو أن الله عذّب أهل سمواته وأرضه، لعذّبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم»^(١).

(١) هذا جزءٌ من حديث طويل أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩٩)، وابن ماجه، كتاب القدر، باب في القدر، (٧٧)، وأحمد، (٢١٥٨٩)، والطبراني في الكبير، (٤٩٤٠)، وابن حبان، (٧٢٧)، من حديث ابن الديلمى، قال: أتيت أبي بن كعب، فقلت له: وقع في نفسي شيءٌ من القدر، فحدّثني بشيء، لعل الله أن يذهبه من قلبي، قال: لو أن الله عذّب أهل سمواته وأهل أرضه... فذكره، قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت حذيفة بن اليمان، فقال مثل =

وهذا الحديث مما يحتجُّ به الجبريَّة، وأما القدريَّة؛ فلا يتأتَّى على أصولهم الفاسدة! ولهذا قابلوه إما بالتكذيب أو بالتأويل!« فالحديث لا يتأتَّى على أصول القدريَّة؛ لأنَّهم يرون أنَّ الله تعالى يلزمه أن يُعذَّب العاصي، ويلزمه أن يرحم المُطيع، فأوجبوا على الله بعقولهم، وإلا فالتَّصوص كُلُّها ضدَّهم، ومنها هذا الحديث، لكن قد يتمسَّك الجبريَّةُ بظاهر هذا الحديث.

«وأسعدُ النَّاسِ به أهلُ السُّنَّةِ الذين قابلوه بالتَّصديق^(١)، وعلموا من عظمة الله تعالى وجلاله قدرَ نعمِ الله على خلقه، وعدم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم، إما عجزاً، وإما جهلاً، وإما تفریطاً وإضاعةً، وإمَّا تقصيراً في المقدورِ من الشُّكر، ولو من بعض الوجوه؛ فإنَّ حقَّه على أهل السَّموات والأرض أن يُطاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا يُنسى، ويُشكر فلا يُكفر، وتكون: قوةُ الحبِّ، والإنابة، والتوكُّل، والخشية، والمراقبة، والخوف، والرَّجاء - جميعها متوجِّهة إليه، ومتعلِّقة به، بحيث يكون القلبُ عاكفاً على محبَّته وتألُّهه؛ بل على إفراذه بذلك، واللِّسان محبوباً على ذكره، والجوارح وقفاً على طاعته».

والأصلُ أن تكون هذه الأمور على أكمل الوجوه، بصرفِ هذه الأمور كُلِّها له ﷻ مقابلةً لنعمه بالشكر التام.

«ولا ريب أنَّ هذا مقدورٌ في الجُملة، ولكن النَّفوسُ تشحُّ به، وهي في الشُّحِّ على مراتبٍ لا يُحصيها إلا الله تعالى»؛ لأنَّها قد تكونُ بعدد الخلق، فشحُّ زيدٍ يختلف عن شحِّ عمرو، ولو بشيءٍ يسير، وقد يشحُّ عمرو في هذا ويجود في هذا، والعكس يحصل من زيد، فهذه الأمور لا يُحصيها إلا الله تعالى.

= ذلك، قال: ثم أتيتُ زيد بن ثابت، فحدَّثني عن النبي ﷺ مثل ذلك، واللفظ لأبي داود، وصححه ابن القيم في شفاء العليل، (ص: ١١٣).

(١) مختصر الصَّواعق المرسله، (ص: ٢٤٦).

«وأكثر المطيعين تشحُّ به نفسه من وجهه، وإن أتى به من وجهٍ آخر، فأين الذي لا تقع منه إرادةٌ تزاحمُ مرادَ الله وما يحبهُ منه؟ ومن ذا الذي لم يصدُرْ منه خلافٌ ما خلِقَ له، ولو في وقتٍ من الأوقات؟ فلو وضع الربُّ سبحانه عدله على أهل سمواته وأرضه، لعذبهم بعدله، ولم يكن ظالماً لهم.

وغايةُ ما يُقدَّرُ توبةُ العبد من ذلك واعترافه، وقبولُ التَّوبة محضُ فضله وإحسانه، وإلا فلو عذب عبده على جنايته؛ لم يكن ظالماً، ولو قدَّرَ أنه تاب منها، لكن أوجبَ على نفسه - بمقتضى فضله ورحمته - أنه لا يُعذب من تاب، وقد كتَبَ على نفسه الرَّحمة، فلا يسعُ الخلائقُ إلا رحمته وشفوه، ولا يبلغُ عملُ أحدٍ منهم أن ينجُو به من النَّار، أو يدخلُ به الجنَّة، كما قال أطوعُ النَّاس لربه، وأفضلهم عملاً، وأشدَّهم تعظيماً لربه وإجلالاً: «لن يُنجي أحداً منكم عمله»، قالوا: ولا أنت، يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمَّدني الله برحمته منه وفضل»^(١)، وسأله الصِّديقُ دعاءً يدعو به في صلاته، فقال: «قل: اللهم، إنِّي ظلمتُ نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفرُ الذُّنوبَ إلا أنت، فاغفرْ لي مغفرةً من عندك وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم»^(٢).

فإذا كان هذا حال الصِّديق، الذي هو أفضلُ النَّاس بعد الأنبياء والمرسلين، فما الظنُّ بسواه؟ بل إنَّما صار صديقاً بتوفيقه هذا المقام حقَّه، الذي يتضمَّنُ معرفة ربه، وحقَّه وعظمتَه، وما ينبغي له، وما يستحقُّه على عبده، ومعرفة تقصيره، فسحقاً وبعداً لمن زعم أن المخلوق يستغني عن مغفرة ربه، ولا يكونُ به حاجة إليها!

(١) تقدم تخريجه، ٢/٢٠٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، (٨٣٤)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، (٢٧٠٥)، والترمذي، (٣٥٣١)، والنسائي، (١٣٠٢)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

وليس وراء هذا الجهل بالله وحقه غاية! فإن لم يتسع فهمك لهذا، فانزل إلى وطأة النعم، وما عليها من الحقوق، ووازن بين شكرها وكفرها، فحينئذ تعلم أنه سبحانه لو عذب أهل سمواته وأرضه؛ لعذبهم وهو غير ظالم لهم».

وفي طلب الصديق عليه السلام دعاء يدعو به في آخر صلاته، وجواب النبي صلى الله عليه وسلم له بهذا الحديث فيه ما يمدح به الصديق؛ لأنه طلب من النبي صلى الله عليه وسلم دعاء، والنبي صلى الله عليه وسلم علمه ووجهه إلى هذا الدعاء: «اللهم، إنني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً»، والصحابة قالوا: «وأينا لم يظلم نفسه؟»^(١)، وورد في حديث آخر في المصلي إذا قرأ التشهد: «ليتخير من المسألة ما شاء»^(٢). وقد يقول المرء: مثل هذا بالنسبة للصديق عليه السلام وهو أفضل الناس بعد الأنبياء والمرسلين، فكيف بمن دونه؟

لكن الرافضي الخبيث صاحب كتاب «منهاج الكرامة» ذكر في كتابه هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر أبا بكر ولقنه أنه ظلم نفسه ظلماً كثيراً، أراد بهذا أن يقلب محاسنه عليه السلام إلى مساوئ، كما قالوا في قول عمر رضي الله عنه: «وددت أنني كنت كبشاً سمّني أهلي فأكلوني»^(٣)، والفرق بين هذا وبين قول الكافر يوم القيامة: ﴿يَلْتَقِنِي كُتُّ رَبِّبَا﴾

(١) إشارة إلى حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿يَبْنِي لِأَشْرِكٍ بِاللَّهِ إِنَّكَ أَشْرِكٌ لَظَلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]» أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، (٣٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، (١٢٤)، والترمذي، (٣٠٦٧)، والنسائي في الكبرى، (١١٥٠١).

(٢) ورد هذا في حديث عبد الله بن مسعود في التشهد، قال: علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بين كفيه، كما يعلمني السورة من القرآن: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ...» وفي آخره: «فَلْيَتَّخِرْ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ» أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، (٨٣٥)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، (٤٠٢)، وأبو داود، (٩٦٨)، والترمذي، (٢٨٩)، والنسائي، (١٢٩٨)، وابن ماجه، (١٨٩٢).

(٣) تقدم تخريجه، ١/٢٥٠.

[النبا:٤٠]: أن عمر رضي الله عنه قال هذا الكلام من شدة خوفه من الله ﷻ، مع ما قدم وفعل وبذل للإسلام وأهله، ومع شهادة النبي ﷺ له بالجنة.

وفعلهم هذا تحريفٌ للتُصوص، وتلبيسٌ على العامة والطعام والجُهال، وإلا فهذه في حقيقتها مناقب وليست مثالب، ولكنه الهوى، وليس بأيديهم إلا الفلَس بما يذمُّون به خيار الأُمَّة، فيتشَبِّثون بمثل هذه التَّأويلات: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر:١٠]، وعادة هؤلاء وديدنهم وشأنهم ذمُّ السلف وسبهم، نسأل الله العافية.

❖ [انتفاع الموتى بسعي الأحياء]

«وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعةٌ للأموال»، الدعاء والصدقة مما اتفق عليه أهل العلم من أنه يصل ثوابه إلى الميت^(١).

«اتفق أهل السنة أن الأموال يتتفعون من سعي الأحياء بأمرين^(٢):

أحدهما: ما تسبَّب إليه الميت في حياته.

والثاني: دعاء المسلمين واستغفارهم له، والصدقة والحج، على نزاع فيما يصلُّ إليه من ثواب الحج: فعن محمد بن الحسن رضي الله عنه: أنه إنَّما يصلُّ إلى الميت ثواب النَّفقة، والحجُّ للحاج، وعند عامة العلماء: ثوابُ الحجِّ للمحجُّوج عنه، وهو الصَّحيح».

(١) ينظر: المغني، ٢/٤٢٣، شرح مسلم للنووي، ٧/٩٠، مجموع الفتاوى، ٢٤/٣٠٩، ٣١٥، ٣٦٦،

تفسير ابن كثير، ٧/٤٦٥.

(٢) فصل شيخ الإسلام وابن القيم القول في هذه المسألة. ينظر: مجموع الفتاوى، ٢٤/٣٠٦-٣١٣،

الروح، (ص: ١٥٩-١٩٣).

وهذان الأمران مخصوصان من قوله ﷺ: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٩]؛ لأن هذين الأمرين من سعيه، أو فيهما من سعيه، وبيانها كما يلي:

الأمر الأول: ما تسبب إليه الميِّت في حياته، فالميِّت تسبب في تربية الولد، وتربية التلميذ وتعليمه، وتسبب في دلالة الناس على الخير وعلى الهدى، وفي الحديث: «من دلَّ على هدى كان له مثل أجر فاعله»^(١)؛ لأنه تسبب فيه، فهو في الحقيقة من سعيه، وإن كان العملُ المستمرُّ عملٌ غيره، فهذا محلُّ اتِّفاق.

الثاني: دعاء المسلمين واستغفارهم له، وفيه نوع تسبب -أيضاً-؛ لأنَّ السبب الذي من أجله يدعون له دُخوله في عموم المسلمين؛ لأنَّه أسلم وأتَّصف بهذا الوصف، وهو من سعيه، والمصلي يقول في التشهد: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»^(٢)، وهذا يشمل جميع الصَّالحين إلى قيام الساعة، فإذا كنت متصفاً بهذا الوصف شملك الوصف ودخلت في هذه الدَّعوة، وأنت متسببٌ وساعٍ في صلاح نفسك مع توفيق الله ﷻ، فهذا هو الأمر الثاني المتَّفَق عليه.

ويندرج في هذا الصدقة والحج، دلَّ عليه حديث: «حُجَّ عن أبيك واعتَمِر»^(٣)،

(١) إشارة إلى ما أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي، (٣/١٥٠٦)، (١٨٩٣)، من حديث أبي مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «من دلَّ على خير؛ فله مثل أجر فاعله».

(٢) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، (٨٣١)، ومسلم، كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، (٤٠٢)، وأبو داود، (٩٦٨)، والترمذي، (٢٨٩)، والنسائي، (١١٦٢)، وابن ماجه، (٨٩٩)، من حديث ابن مسعود، وفيه: «كنا نقول في الصلاة خلف رسول الله ﷺ: السلام على الله، السلام على فلان، فقال لنا رسول الله ﷺ ذات يوم: إنَّ الله هو السَّلام، فإذا قعد أحدكم في الصَّلاة؛ فليقل: التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك، أيها النبي، ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قالها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض»، وجاء نحوه من حديث ابن عباس، وأبي موسى الأشعري، وابن عمر، وجابر، وعائشة، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٣) أخرجه الترمذي، أبواب الحج، باب ما جاء في الحج عن الشَّيخ الكبير، والميت، باب منه، (٩٣٠)، والنسائي، كتاب مناسك الحج، باب وجوب العمرة، (٢٦٢١)، وأحمد، (١٦١٨٤)، عن أبي رَزِين =

وحديث: «أن امرأة قالت: يا رسول الله، إني تصدقت على أمي بجارية وأنها ماتت، قال: وجب أجرك وردها عليك الميراث. قالت: إنه كان عليها صوم شهر، أفأصوم عنها؟ قال صومي عنها. قالت: إنها لم تحج أفأحج عنها؟ قال: حجِّي عنها»^(١) فالحجُّ يقبل النيابة ويصل ثوابه إلى المحجوج عنه، خلافاً لما ذكره الشارح رحمته عن محمّد بن الحسن أنه إنّما يصل إليه ثوابُ النَّفَقَةِ فقط؛ لأنّها من جنس الصدقة، لا أصلُ الحج الذي هو عبادة بدنية، فهو أشبه ما يكون بالصَّلَاة.

وهذا التفريق لا دليل عليه، وقبول النيابة في الحج ثابت بالأدلة الصحيحة الصريحة، كما في الحديثين السابقين، والخلاف في هذه المسألة ضعيف.

«واختُلف في العبادات البدنيّة، كالصَّوم والصَّلَاة وقراءة القرآن والذِّكْر: فذهب أبو حنيفة وأحمد وجُمهور السَّلف إلى وُصولها، والمشهور من مذهب الشَّافعي ومالكٍ عدمُ وُصولها»^(٢)؛ أي: أن مذهبهما الاقتصار على ما ورد فيه النَّصُّ، مع أن الصَّوم ورد فيه النَّصُّ الصَّحيح: «مَن ماتَ وعليه صومٌ، صام عنه وليُّه»^(٣)، ولفظُه يشمل صوم النذر وغير النذر.

= العقبليّ، «أنّه أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله، إنَّ أبي شيخٌ كبيرٌ لا يستطيعُ الحجَّ، ولا العمرة، ولا الظَّعن، قال: حج عن أبيك واعتمر»، صحَّحه ابن المُلقن في شرح البخاريّ، ٣٠/٣٨٤، وجاء نحوه من حديث ابن عبَّاس، وأبي الغوث بن حصين رضي الله عنه.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، (١١٤٩)، والترمذي، (٦٦٧)، من حديث عبد الله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه.

(٢) ينظر: فتاوى العز بن عبد السلام، (٤٧)، شرح العقيدة الطحاوية، ٢/٦٦٤، المبدع في شرح المقنع، ٢/٢٨١، مغني المحتاج، ٤/١١١، مواهب الجليل، ٢/٥٤٣، حاشية ابن عابدين، ٢/٢٤٣.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (١٩٥٢)، ومسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (٨٠٣)، وأبو داود (٢٤٠٠)، والنسائي في الكبرى (٢٩٣١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

«وذهب بعض أهل البدع من أهل الكلام إلى عدم وصول شيء ألبتة».

فهم لا يرون وصول دعاء ولا صدقة ولا حج ولا غيره، لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وسيأتي الجواب عن استدلالهم بهذه الآية وغيرها «لا الدعاء ولا غيره، وقولهم مردودٌ بالكتاب والسنة، لكنهم استدلوا بالمتشابه من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]، وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]».

قالوا: إن قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، تفيد العموم، فتشمل كل ما تقدم وفات، فلا يصل إلى الإنسان شيء غير سعيه، لكن نقول: إذا أوردنا على هذه الآية النصوص المحكمة الصريحة في الموضوع المراد صارت تحتمل، والمحتمل متشابه.

«وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مات ابن آدم» ولفظ مسلم: «إذا مات الإنسان»، «انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم يُنتفع به من بعده»^(١)، فأخبر أنه إنما ينتفع بما كان تسبب فيه في الحياة، وما لم يكن تسبب فيه في الحياة، فهو منقطع عنه.

واستدل المقتضرون على وصول العبادات التي تدخلها النيابة، كالصدقة والحج، بأن النوع الذي لا تدخله النيابة بحال، كالإسلام والصلاة والصوم وقراءة القرآن يختص ثوابه بفاعله لا يتعداه، كما أنه في الحياة لا يفعله أحد عن أحد

(١) أخرجه مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، (١٦٣١)، وأبو داود، (٢٨٨٠)، والترمذي، (١٣٧٦)، والنسائي، (٣٦٥١)، وأحمد، (٨٨٤٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولا ينوب فيه عن فاعله غيره».

يعني: أن هؤلاء المقتصرين على الصدقة والحج، يرون عدم النيابة في العبادات البدنية بعد الممات، كما لا ينوب فيها شخص عن آخر في حال الحياة، فمثلاً: لا يصح أن يدخل اثنان المسجد، فيقول أحدهما لصاحبه: أنا متعب؛ صلّ عني تحية المسجد، فيأتي صاحبه بركعتين عن نفسه، ثم يأتي بركعتين عنه، لكن لو أنه صلى ركعتين وأهدى ثوابهما إلى من يحب ممن مات، فهذه مسألة أخرى، وهي التي يقصدها من أجاز إهداء الثواب من أهل العلم، أما الصورة الأولى؛ فلا يقول بها أحد.

«وقد روى النسائي بسنده، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: أنه قال: «لا يصلي أحدٌ عن أحدٍ، ولا يصوم أحدٌ عن أحدٍ، ولكن يطعمُ عنه مكان كلِّ يومٍ مُدًّا من حنطة» هذا الحديث لا يثبت مرفوعاً عن النبي ﷺ، والصواب وقفه على ابن عباس رضي الله عنه، فهو من رأيه واجتهاده^(١).

«والدليل على انتفاع الميت بغير ما تسبب فيه، الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح.

أما الكتاب؛ فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]، فأثني عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم، فدل على انتفاعهم باستغفار الأحياء، وقد دل على انتفاع الميت بالدعاء إجماع الأمة على الدعاء له في صلاة الجنازة، والأدعية التي وردت بها السنة في

(١) أخرجه النسائي في الكبرى، (٢٩١٨)، عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً، قال الحافظ: «بإسناد صحيح»، وأخرجه مالك في الموطأ بلاغاً، (١٠٦٩)، وعبد الرزق في المصنف، (١٦٣٤٦)، كلاهما عن ابن عمر رضي الله عنهما. وينظر: نصب الراية، ٢/٤٦٣، التلخيص الحبير، ٢/٤٥٤.

صلاة الجنائز مُستفيضة، وكذا الدعاء له بعد الدفن، ففي سنن أبي داود، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال: «استغفروا لأخيكم، واسألوا له التثبيت، فإنه الآن يُسأل»^(١).

ولو لم ينتفع بهذا الاستغفار؛ لكان كلامه صلى الله عليه وسلم لغواً، أو لكان يعني أن الرسول صلى الله عليه وسلم يخفى عليه عدم الانتفاع، وحاشاه صلى الله عليه وسلم من ذلك كله.

«وكذلك الدعاء لهم عند زيارة قبورهم، كما في صحيح مسلم، من حديث بريدة بن الحصيب قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: السَّلامُ عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لأحِقون، نسأل الله لنا ولكم العافية»^(٢).

وجاء السؤال للتثبيت بعد الدفن والوقوف عند قبر الميت بقدر ما يُنحر جزوراً كما في بعض الروايات^(٣)، ولا فرق بين الوقوف والجلوس من حيث الجواز.

(١) أخرجه أبو داود، أول كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، (٣٢٢١)، من طريق، هانئ مولى عثمان، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، ونقل ابن الملقن في البدر المنير، ٣٣١/٥، عن المنذري تحسينه للحديث. وجاء بنحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنائز بالمصلّى والمسجد، (١٣٢٧)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنائز، (٩٥١)، والنسائي، (١٨٧٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «نعى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم النجاشي صاحب الحبشة، يوم الذي مات فيه، فقال: «استغفروا لأخيكم».

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، (٩٧٥)، وأبو داود، (٣٢٣٧)، والنسائي، (٢٠٤٠)، وابن ماجه، (١٥٤٧)، وجاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، تقدّم تخريجه.

(٣) إشارة إلى ما أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله (١٩٢)، عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال في سياقة الموت، وهو يبكي: «أنا متّ فلا يصحّبي نائحة ولا نار، فإذا دفنتموني، فسنّوا علي التراب سنّاً، ثم أقيموا حول قبري قدر ما ينحر جزور، ويقسم لحمها حتى أستأنس بكم، وأنظر ماذا أراجع به رسل ربي».

«وفي الصحيح -أيضاً- عن عائشة رضي الله عنها: سألت النبي صلى الله عليه وسلم كيف تقول إذا استغفرت لأهل القبور؟ قال: «قولي: السّلام على أهل الديار، من المؤمنين والمسلمين، ويرحمُ الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم للاحِقون»^(١).

وأما وُصول ثوابِ الصّدقة؛ ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إن أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسُهَا، ولم توصِ، وأظنُّها لو تكلمت تصدّقت، أفلها أجرٌ إن تصدّقت عنها؟ قال: «نعم»^(٢).

و«افْتَلَتَتْ» يعني: ماتت فلتة؛ أي: فجأة، دون أن تنظّم أمورها وترتب أحوالها وتوصي بما تريد^(٣).

«وفي صحيح البخاريّ عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أن سعد بن عبادة تُوفيت أمّه وهو غائبٌ عنها، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إن أُمِّي تُوفيت وأنا غائب عنها، فهل ينفعها إن تصدّقت؟ قال: نعم، قال: فإنني أشهدك أن حائطي المخراف^(٤) صدقةٌ عنها^(٥)، وأمثال ذلك كثيرةٌ في السنّة.

(١) هذا جزءٌ من حديث طويل، أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، (٩٧٤)، والنسائي، (٢٠٣٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغته، (١٣٨٨)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، (١٠٠٤)، وأبو داود، (٢٨٨١)، والنسائي، (٣٦٤٩)، وابن ماجه، (٢٧١٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام، ٢/٢٣١.

(٤) المخراف والمخرف -بفتح الميم، وكسر الراء-: حائط النخل والبستان، فيه الفاكهة. ينظر: مشارق الأنوار، ١/٢٣٣.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي؛ فهو جائز، وإن لم يبين لمن ذلك، (٢٧٥٦)، ومسند أحمد، (٣٠٨٠)، من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

وأما وُصول ثواب الصَّوم ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من مات وعليه صيامٌ صامَ عنه وليُّه»^(١)، وله نظائرٌ في الصحيح.

ولكن أبو حنيفة رضي الله عنه قال بالإطعام عن الميت دون الصَّيام عنه؛ لحديث ابن عباس المتقدم^(٢).

أما حديث: «لا يُصلي أحدٌ عن أحد، ولا يصومُ أحدٌ عن أحدٍ»؛ فتقدّم أنه لا يصحُّ مرفوعاً، ولو صحَّ؛ لحمل على أنه يتولى الصَّيام عنه في حياته.

وحديث: «من مات وعليه صيام صامَ عنه وليُّه» حملة الحنابلة على النذر؛ لأنَّ السُّؤال فيه كان عن النذر^(٣)، ورجَّحه شيخ الإسلام وابن القيم^(٤)، والنذر هو ما أوجبه الإنسان على نفسه دون ما وجب بأصل الشَّرع، بخلاف ما وجب بأصل الشَّرع، كالصَّلاة الفريضة والصوم المفروض، فلا يشمل الحكم، ومن أهل العلم من قال: إنَّ العبرة بعموم اللفظ «من مات وعليه صومٌ صامَ عنه وليُّه».

«والكلامُ على ذلك معروفٌ في كتب الفروع.

وأما وُصول ثواب الحجِّ؛ ففي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أنَّ امرأةً من جُهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: إنَّ أمِّي نذرتُ أن تحجَّ فلم تحجَّ حتَّى ماتت، أفأحجُّ عنها؟ قال: «نعم حُجِّي عنها، رأيتَ لو كان على أمك دينٌ، أكنتِ قاضيته؟ اقضوا الله، فالله أحقُّ بالوفاء»^(٥)، ونظائرُه -أيضاً- كثيرة.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (١٩٥٢)، ومسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (١١٤٧)، وأبو داود (٢٤٠٠).

(٢) يعني حديث المخراف.

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة، ٣/١٥٣، الشرح الكبير على المقنع، ٧/٥٠٢، ٥٠٦ - ٥٠٧.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢٤/٣٠٩، منهاج السنة، ٥/٢٢٨، إعلام الموقعين، ٤/٢٩٦.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، والرجل يحج عن المرأة، =

وأجمع المسلمون على أن قضاء الدين يُسقطه من ذمّة الميت، ولو كان من أجنبي، ومن غير تركته^(١)، وقد دلّ على ذلك حديث أبي قتادة، حيث ضمن الدينارين عن الميت، فلما قضاهما قال النبي ﷺ: «الآن برّدت عليه جلدته»^(٢).

وكل ذلك جارٍ على قواعد الشرع، وهو محض القياس، فإن الثواب حقّ العامل، فإذا وهبه لأخيه المسلم؛ لم يُمنع من ذلك، كما لم يُمنع من هبة ماله في حياته، وإبرائه له منه بعد وفاته.

وقد نبّه الشارحُ بوصول ثواب الصوم على وصول ثواب القراءة ونحوها من العبادات البدنية، يوضحه: أن الصوم كفّ النفس عن المفطرات بالنية، وقد نصّ الشارحُ على وصول ثوابه إلى الميت، فكيف بالقراءة التي هي عملٌ ونية؟! استدل لوصول ثواب القراءة بقياسه على وصول ثواب الصوم، لا أنه منصوصٌ عليه.

«والجوابُ عمّا استدّلوا به من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾

[النجم: ٣٩]، قد أجاب العلماءُ بأجوبة^(٣): أصحّها جوابان :

= (١٨٥٢)، والنسائي، (٢٦٣٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) نقل الإجماع ابن القيم في الروح، (ص: ١٢١).

(٢) هذا طرف من حديث أخرجه الطيالسي، (١٧٧٨)، وأحمد، (١٤٥٣٦)، والطحاوي في مشكل الآثار،

(٤١٤٥)، والدارقطني، (٣٠٨٤)، والحاكم، (٢٣٤٦)، من حديث جابر رضي الله عنه قال: «توفي رجل فغسلناه،

وحنطناه، وكفناه، ثم أتينا به رسول الله ﷺ يصلي عليه، فقلنا: تصلي عليه؟ فخطا خطي، ثم قال:

«أعليه دين؟» قلنا: ديناران، فانصرف، فتحملهما أبو قتادة، فأتيناه، فقال أبو قتادة: الديناران علي، فقال

رسول الله ﷺ: «حق الغريم، وبرئ منهما الميت؟»، قال: نعم، فصلي عليه، ثم قال بعد ذلك بيوم:

«ما فعل الديناران؟»، فقال: إنهما مات أمس، قال: فعاد إليه من الغد، فقال: لقد قضيتهما، فقال رسول

الله ﷺ: «الآن برّدت عليه جلده»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه

الذهبي على التصحيح، وحسن النووي إسناده كما في خلاصة الأحكام، ٩٣١/٢.

(٣) ذكرها ابن القيم في الروح، (ص: ١٢٧-١٢٩)، ويبيّن ضعفها، ورجّح منها الجوابين اللذين ذكرهما

ابن أبي العز.

أحدهما: أَنَّ الإنسانَ بسعيه وحُسنِ عشرته اكتسبَ الأصدقاء، وأولَدَ الأولاد، ونكحَ الأزواج، وأسدَى الخير، وتودَّدَ إلى النَّاسِ، فترحَّموا عليه، ودعوا له، وأهدوا له ثوابَ الطَّاعات، فكانَ ذلكَ أثرَ سعيه»، فهو بهذا متسبِّبٌ في هذا الدعاء وهذا الإهداء، فإنه تسبَّبَ بِخُلُقِهِ الحسنِ في كسبِ الأصدقاء، وتسبَّبَ بزواجه وإنتاجه الذريَّةِ في كسبِ الأولاد الذين يدعون له.

«بل دُخُولُ المسلم مع جُملة المسلمين في عَقْدِ الإسلام من أعظم الأسباب في وُصُولِ نَفْعِ كُلِّ من المسلمين إلى صاحبه، في حياته وبعد مماته، ودعوة المسلمين تُحيطُ من ورائهم.

يُوضِّحه: أَنَّ الله تعالى جعلَ الإيمانَ سبباً لانتفاعِ صاحبه بدُعاءِ إخوانه من المؤمنين وسعيهم، فإذا أتى به؛ فقد سعى في السَّببِ الذي يُوصِلُ إليه ذلك.

الثاني - وهو أقوى منه -: أَنَّ القرآنَ لم يَنْفِ انتفاعَ الرَّجُلِ بسعي غيره، وإنما نفى ملكه لغير سعيه، وبينَ الأمرينِ مِنَ الفرقِ ما لا يخفى، فأخبر تعالى أَنَّهُ لا يملك إلا سعيه، وأما سعي غيره؛ فهو مُلْكٌ لساعيه، فإن شاء أن يبذله لغيره، وإن شاء أن يُبْقِيَهُ لِنَفْسِهِ».

يعني المرء لا يملك مال غيره، لكن قد ينتفع بمال غيره، إمَّا بطريق الهدية أو العطية أو الصدقة أو بأي وجه من وجوه الانتفاع الأخرى.

= وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى، ٣١٢/٢٤: «وأما الآية؛ فللناس عنها أجوبة متعددة كما قيل: إنها تختص بشرع من قبلنا، وقيل: إنها مخصوصة، وقيل: إنها منسوخة، وقيل: إنها تنال السعي مباشرة وسببا، والإيمان من سعيه الذي تسبب فيه، ولا يحتاج إلى شيء من ذلك؛ بل ظاهر الآية حق لا يخالف بقية النصوص، فإنه قال: ﴿لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وهذا حق؛ فإنه إنما يستحق سعيه، فهو الذي يملكه ويستحقه، كما أنه إنما يملك من المكاسب ما اكتسبه هو، وأما سعي غيره؛ فهو حق وملك لذلك الغير، لا له، لكن هذا لا يمنع أن ينتفع بسعي غيره، كما ينتفع الرجل بكسب غيره».

«وقوله سبحانه: ﴿أَلَا نَزَرُ وَأَزْرُهُ وَزَرَ أُخْرَىٰ ﴿٢٨﴾ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٨-٣٩]، آيتان محكمتان، تقتضيان عدل الربّ تعالى.

فالأولى تقتضي أنه لا يعاقب أحداً بجرم غيره، ولا يؤاخذ به بجريرة غيره، كما يفعل ملوك الدنيا.

والثانية تقتضي أنه لا يفلح إلا بعمله؛ ليقطع طمعه من نجاته بعمل آبائه وسلفه ومشايخه، كما عليه أصحاب الطمع الكاذب، وهو سبحانه لم يقل: لا ينتفع إلا بما سعى.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]، على أن سياق هذه الآية يدل على أن المنفي عقوبة العبد بعمل غيره، فإنه تعالى قال: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]، وأما استدلالهم بقوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله»، فاستدلال ساقط؛ فإنه لم يقل: انقطع انتفاعه، وإنما أخبر عن انقطاع عمله^(١).

أما انقطاع العمل؛ فلا يخالف فيه أحد؛ لأنه مات، ولا يستطيع أن يعمل، لكن يبقى الانتفاع بما تسبب فيه في حياته بأي نوع من أنواع التسبب على ما تقدم، ومنها الأمور الثلاثة المنصوص عليها في هذا الحديث، ووصلت في النصوص الأخرى إلى عشرة.

«وأما عمل غيره؛ فهو لعامله، فإن وهبه له؛ وصل إليه ثواب عمل العامل، لا ثواب عمله هو، وهذا كالدين يوفيه الإنسان عن غيره، فتبرأ ذمته، ولكن ليس له ما وفى به الدين».

(١) تقدم تخريجه، ٣/ ١٥٣.

يعني: أن الميت يوفى عنه من مال غيره، وتبراً بذلك ذمته مع أنه لا يملكه، ولا يمكن تملكه إياه؛ لأنه لا يستطيع أن يملك.

«وأما تفریق مَنْ فرَّق بين العبادات المالیة والبديئة؛ فقد شرع النبي ﷺ الصَّوم عن الميت كما تقدّم، مع أن الصَّوم لا تجزئ فيه النيابة، وكذلك حديث جابر رضي الله عنه، قال: صليتُ مع رسول الله ﷺ عيد الأضحى، فلما انصرف أتى بكبشٍ فذبحه، فقال: «بسم الله والله أكبر، اللهم هذا عني وعمن لم يُضحَّح من أمّتي»، رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي^(١)، وحديث الكبشين اللذين قال في أحدهما: «اللهم هذا عن أمّتي جميعاً، وفي الآخر: اللهم هذا عن محمّد وآل محمّد»، رواه أحمد^(٢)، والقربة في الأضحية إراقة الدّم، وقد جعلها لغيره.

وكذلك عبادة الحجّ بديئة، وليس المال ركنًا فيه، وإنما هو وسيلة، ألا ترى أن المكيّ يجب عليه الحجّ إذا قدر على المشي إلى عرفات، من غير شرط المال، وهذا هو الأظهر.

أي: أن المشترط في وجوب الحجّ الاستطاعة، لكن من لا يستطيع الحجّ إلا بمال، يكون المال شرطاً في حقه باعتباره جزءاً من أجزاء الاستطاعة، كما أن قدرة البدن وقوة البدن من الاستطاعة.

والتأكيد بـ«جميعاً» في قوله: «اللهم هذا عن أمّتي جميعاً» يدلُّ على أنه يشمل الماضي والمستقبل.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأضاحي، باب في الشاة يُضحّى بها عن جماعة، (٢٨١٠)، والترمذي، أبواب الأضاحي، باب، (١٥٢١)، وأحمد، (١٤٨٣٧)، من حديث جابر رضي الله عنه، وحسن إسناده الهيثمي في المجمع، (٥٩٦٩).

(٢) أخرجه أحمد، (٢٧١٩٠)، والطحاوي، (٦٢٢٥)، والطبراني في الكبير، (٩٢٠)، والحاكم، (٣٤٧٨)، من حديث أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، حسن إسناده الحاكم والهيثمي في المجمع، (٥٩٦٨).

«أعني أن الحجَّ غيرُ مركبٍ من مالٍ وبدنٍ؛ بل بدنيٌّ محضٌ، كما قد نصَّ عليه جماعةٌ من أصحاب أبي حنيفة المتأخرين».

هذا يتصوَّر في المكيِّ الذي لا يحتاجُ إلى مالٍ، وبإمكانه أن يحجَّ على قدميه بدون مالٍ، لكن إذا كان الحجُّ يتطلب مالاً، كان هذا المال شرطاً فيه علماً أن نفقة أحدٍ في بلده أكثر من النفقة اللازمة في الحج في ظروفنا التي نعيشها اليوم، فاليوم يتوسَّع في الصَّرف في البيوت أضعافاً؛ ولذا فإنَّ استئذان الدائن عند إرادته الحج لاسيَّما حجَّ الفريضة أصبح لا قيمة له من حيث المعنى؛ لأنَّ نفقته في حجِّه أقلُّ من نفقته في بيته ومن الدين الذي عليه بأضعاف.

«وانظر إلى فروض الكفایات: كيف قام فيها البعض عن الباقيين؟ ولأنَّ هذا إهداء ثوابٍ، وليس من باب النِّيابة، كما أن الأجير الخاصَّ ليس له أن يستنيب عنه، وله أن يُعطي أجرته لمن شاء».

وورد أن امرأة رفعت إلى النبي ﷺ صبيّاً، وقالت: ألهذا حجُّ يا رسول الله؟ قال: «نعم، ولك أجر»^(١)، وهذا الحديث يدلُّ على أن الحج يكون للصبيِّ، والثواب والثواب يكون لمن حجَّ به من أمٍّ أو أبٍ، وإنما يكون الثواب لمن حجَّ به؛ لأنَّه مكَّنه من الحجِّ وتعب عليه، وله أن يهدي أجر هذا التعب لمن يشاء، أمَّا ما اعتاده الناس - لا سيما العامة - أنهم إذا حجُّوا بصبيانهم أن يقولوا: حجَّ هذا الولد لوالدي، وحجَّ هذا الآخر لأمي، وحجَّ هذه لأختي وهكذا، بناءً على أنَّهم ثواب عنهم، هذا لا يصح ولا يصلح؛ لأنَّ حجَّ الطفل يكون للطفل، والثواب يكون لمن حجَّ به من أمٍّ أو أبٍ لما ذكِّر، وبإمكان الحاصل على الثواب من جراء تعب أن يهدي هذا الثواب لمن يشاء على هذه القاعدة التي ذكروها.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب صحة حج الصبي وأجر من حج به، (١٣٣٦)، وأبو داود، (١٧٣٦)، والترمذي، (٩٢٤)، والنسائي، (٢٦٤٥)، وابن ماجه، (٢٩١٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وتأتي هنا مسألة الشح بالحسنات والبذل والسخاء بها، فبعض هذه المعاني قد تغيب عن بعض الناس في الدنيا، ونرى أن المٌهدي له أجرٌ عند الله ﷻ بسبب هذا الإهداء والإيثار، لكن عند الحساب يوم القيامة لا يمكن لأحدٍ أن يهدي شيئاً، ولا حسنة واحدة، لا لأم ولا لأب ولا لغيرهما، لكن في الدنيا مع استبعاد الموازنة يوم القيامة، وأنه قد يحتاج أو لا يحتاج، فهو يهدي ويبدل الثواب، لكن من يستحضر هذا لن يفعل شيئاً؛ بل سيشرحُ بكل شيء.

«وأما استتجارُ قوم يقرؤون القرآن ويُهدونه للميت، فهذا لم يفعله أحدٌ من السلف، ولا أمر به أحدٌ من أئمة الدين، ولا رخص فيه، والاستتجارُ على نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف، وإنما اختلفوا في جواز الاستتجار على التعليم ونحوه، مما فيه منفعةٌ تصل إلى الغير، والثواب لا يصل إلى الميت إلا إذا كان العمل لله، وهذا لم يقع عبادة خالصة».

الأجبرُ على قراءة القرآن يكون آثماً إذا قرأ القرآن بنية طلب الأجرة عليها، ولا يُعطى على قراءته ثواباً، فكيف يُهدى ثوابُ قراءة آثمٍ لغيره؟! وفي الأمصار يستأجرون القراء في المآتم وعند القبور، رجاء ثواب قراءتهم، مع أنها مع الأجرة لا ثواب فيها.

«فلا يكونُ ثوابه مما يهدى إلى الموتى! ولهذا لم يقل أحدٌ: إنه يكتري من يصوم ويصلي ويهدي ثواب ذلك إلى الميت، لكن إذا أعطى لمن يقرأ القرآن ويُعلّمه ويتعلّمه معونةً لأهل القرآن على ذلك، كان هذا من جنس الصدقة عنه، فيجوز».

وفي الاختيار» يعني: كتاب «الاختيار لتعليق المختار» للموصلي^(١)،

(١) هو: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي، من كبار =

وهو كتاب في فقه المذهب الحنفي «لو أوصى بأن يُعطى شيءٌ من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره؛ فالوصية باطلة؛ لأنها في معنى الأجرة. انتهى»^(١).

وذكر الزاهدي^(٢) في «القنية»: أنه لو وقف على من يقرأ عند قبره فالتعيين باطل.

وأما قراءة القرآن وإهداؤها له تطوعاً بغير أجرة، فهذا يصل إليه، كما يصل ثواب الصوم والحج.

فإن قيل: هذا لم يكن معروفاً في السلف، ولا أرشدهم إليه النبي ﷺ.

فالجواب: إن كان مُورداً هذا السؤال معترفاً بوصول ثواب الحج والصيام والدعاء، قيل له: ما الفرق بين ذلك وبين وصول ثواب قراءة القرآن؟ وليس كون السلف لم يفعلوه حجةً في عدم الوصول، ومن أين لنا هذا النفي العام؟

فإن قيل: فرسول الله ﷺ أرشدهم إلى الصوم والحج والصدقة دون القراءة. قيل: هو ﷺ لم يبتدئهم بذلك؛ بل خرج ذلك منه مخرج الجواب لهم، فهذا سأل عن الحج عن ميته فأذن له فيه، وهذا سأل عن الصوم عنه، فأذن له فيه، ولم يمنعهم ممّا سوى ذلك، وأي فرق بين وصول ثواب الصوم الذي هو مجرد نية وإمساك وبين وصول ثواب القراءة والذكر؟.

= فقهاء المذهب الحنفي، توفي (٦٨٣هـ)، له مؤلفات، منها: «الاختيار لتعليل المختار»، وهو أحد الكتب الفقهية المعتمدة لدى المتأخرين من الحنفية، والمختار للفتوى. ينظر: الأعلام للزركلي، ١٣٥/٤، الفوائد البهية، (ص: ١٠٦).

(١) ينظر: الاختيار لتعليل المختار، ٨٤/٥.

(٢) هو: مختار بن محمود بن محمد، أبو الرجا، نجم الدين، الزاهدي الغزميني، من أكابر فقهاء الحنفية، توفي سنة (٦٥٨هـ)، له تصانيف، منها: «الحاوي في الفتاوى»، و«المجتبى»، شرح به مختصر القدوري في الفقه، و«قنية المنية لتتميم الغنية». ينظر: الأعلام للزركلي، ١٩٣/٧، الفوائد البهية، (ص: ٥٤، ٢١٢).

لكن لقائل أن يقول: إن مثل هذه الأمور عبادات، فهي توقيفية، فيقتصر فيها على موارد النصوص فقط ولا يُزاد عليها، وقد قال جمعٌ من أهل العلم بذلك، قالوا: العبادة التي لم يرد فيها نصٌّ لا يجوز فيها إهداء الثواب^(١)، وهذا أحوط.

لكن الجمهور على وصول الثواب مطلقاً؛ لأن هذه التي ذكرت في النصوص هي مجرد أمثلة، وموارد أسئلة سُئل عنها فأجاب ﷺ فهي تدلُّ على ما سواها^(٢).

«فإن قيل: ما تقولون في الإهداء إلى رسول الله ﷺ؟»

قيل: من المتأخرين من استحبّه، ومنهم من رآه بدعة؛ لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه ولأن النبي ﷺ له مثل أجر كل من عمل خيراً من أمته، من غير أن ينقص من أجر العامل شيء؛ لأنه هو الذي دلَّ أمته على كل خير، وأرشدهم إليه.

فالسؤال ﷺ ليس بحاجة إلى أن يُهدى إليه ثواب، لأن له مثل أجور أمته كلهم؛ لأنه دلهم على الخير والهدى، وفي الحديث: «من دلَّ على خير؛ فله مثل أجور من عمل به»^(٣).

(١) قال شيخ الإسلام: «أفضل العبادات ما وافق هدي رسول الله ﷺ وهدى الصحابة...، فإذا عرف هذا الأصل؛ فالأمر الذي كان معروفاً بين المسلمين في القرون المفضلة أنهم كانوا يعبدون الله بأنواع العبادات المشروعة، فرضها ونفلها، من الصلاة والصيام والقراءة والذكر وغير ذلك، وكانوا يدعون للمؤمنين والمؤمنات كما أمر الله بذلك لأحيائهم وأمواتهم، في صلاتهم على الجنائز، وعند زيارة القبور، وغير ذلك...، فلم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعاً وصاموا وحجوا أو قرؤوا القرآن يهدون ثواب ذلك لموتاهم المسلمين، ولا لخصوصهم؛ بل كان عادتهم كما تقدم، فلا ينبغي للناس أن يعدلوا عن طريق السلف، فإنه أفضل وأكمل». مجموع الفتاوى، ٢٤/٣٢١-٣٢٣.

(٢) ينظر: فتاوى العز بن عبد السلام، (٤٧)، المبدع في شرح المقنع، ٢/٢٨١، مغني المحتاج، ٤/١١١، مواهب الجليل، ٢/٥٤٣، حاشية ابن عابدين، ٢/٢٤٣.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي، (١٨٩٣)، وأبو داود، (٥١٢٩)، والترمذي، (٢٦٧١)، من حديث أبي مسعود ﷺ مرفوعاً.

«ومن قال: إِنَّ الْمَيِّتَ يَنْتَفِعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَهُ، بِاعْتِبَارِ سَمَاعِهِ كَلَامَ اللَّهِ، فَهَذَا لَمْ يَصَحَّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ الْمَشْهُورِينَ، وَلَا شَكَّ فِي سَمَاعِهِ، وَلَكِنْ انْتِفَاعَهُ بِالسَّمَاعِ لَا يَصَحُّ؛ فَإِنَّ ثَوَابَ الْإِسْتِمَاعِ مَشْرُوطٌ بِالْحَيَاةِ، فَإِنَّهُ عَمَلٌ اخْتِيَارِيٌّ، وَقَدْ انْقَطَعَ بِمَوْتِهِ؛ بَلْ رُبَّمَا يَتَضَرَّرُ وَيَتَأَلَّمُ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَمْتَثِلْ أَوْامِرَ اللَّهِ وَنَوَاهِيهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ لَمْ يَزِدْ مِنَ الْخَيْرِ».

يعني: أن استماع كلام الله عبادة، والتعبد من الميت قد انقطع وانتهى، والله تعالى يقول: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، والميت جاءه اليقين بموته، فليس له من أجر القراءة مثل ما للحَيِّ من أجر الاستماع.

الأمر الآخر: أن هذا الميت قد يتألم بقراءة بعض الآيات التي كان يخالفها، فقد تكون هذه الآيات تنصُّ على منكرات وجرائم وعقوبات، ويكون الميت قد فعل في حياته بعض هذه الأمور، فهو لا يستفيد من هذه القراءة؛ بل قد يتضرر.

وهذا بناء على أن الميت يسمع، لكن جاء في القرآن ما يدلُّ ظاهره على نفي سماع الميت، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، والمسألة فيها خلاف^(١).

«واختلف العلماء في قراءة القرآن عند القبور، على ثلاثة أقوال:

هل تكرهه، أم لا بأس بها وقت الدفن، وتكرهه بعده؟

فمن قال بكراهتها، كأبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية - قالوا: لأنه محدث،

(١) اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال، فذهب الجمهور إلى عدم سماعهم، وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى كونهم يسمعون في الجملة، ولا يسمعون في كل الأحوال، وذهب بعضهم إلى أنهم يسمعون في كل الأحوال، لكنهم لا يستطيعون الانتفاع بما يسمعون. ينظر: مجموع الفتاوى، ٣٦٤/٥، فتح الباري، ٣/٣٥٠.

لم ترد به السُّنَّة، والقراءة تُشبه الصَّلَاة، والصلاة عند القبور منهِّي عنها،
فكذلك القراءة^(١).

ومن قال: لا بأس بها، كمحمَّد بن الحسن وأحمد في رواية^(٢)، استدلوا بما نقل
عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أوصى أن يُقرأ على قبره وقت الدفن بفواتح سورة البقرة
وخواتمها، ونقل -أيضاً- عن بعض المهاجرين قراءة سورة البقرة^(٣)، لكن
لم يعرف هذا عن كبار الصحابة، كأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما وغيرهما من العشرة، لكن
ابن عمر رضي الله عنهما صاحب تحرٍّ وحرصٍ، وفعل أشياء لم يفعلها من هو أكبر منه كأبيه
وغيره، فإن صحَّ هذا عنه؛ فإنه يكون من مزيد تحرّيه، والله أعلم.

«ومن قال: لا بأس بها وقت الدفن فقط، وهو رواية عن أحمد - أخذ بما نُقل
عن ابن عمر وبعض المهاجرين.

وأما بعد ذلك، كالذين يتناوبون القبر للقراءة عنده؛ فهذا مكروهٌ، فإنه لم تأت
به السُّنَّة، ولم يُنقل عن أحد من السلف مثل ذلك أصلاً، وهذا القول لعله أقوى من
غيره؛ لما فيه من التّوفيق بين الدليلين^(٤)».

(١) وهو اختيارُ شيخ الإسلام ابن تيمية. ينظر: مجموع الفتاوى، ٢٤/٣١٧، المحيط البرهاني، ٥/٣١١،
الإنصاف للمرداوي، ٢/٣٩١، منح الجليل، /٥٠٩.

(٢) ولقول أحمد هذا قصة. ينظر: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، ١/٢١٤، المغني لابن
قدامة، ٢/٤٢٢، الروح، (ص: ١٠).

(٣) هذا الأثر عن ابن عمر، ذكره الزبيدي في شرح الإحياء، ٢/٢٨٥، قال الألباني: «هذا الأثر عن ابن
عمر لا يصح سنده إليه، ولو صح؛ فلا يدل إلا على القراءة عند الدفن، لا مطلقاً، كما هو ظاهر».
السلسلة الضعيفة، ١/١٢٨.

(٤) قال شيخ الإسلام: « وقد تنازع الناس في القراءة على القبر، فكرها أبو حنيفة ومالك وأحمد في
أكثر الروايات عنه، ورخص فيها في الرواية المتأخرة؛ لما بلغه أن عبد الله بن عمر أوصى أن يُقرأ
عند دفنه بفواتح البقرة وخواتمها، وقد نقل عن بعض الأنصار أنه أوصى عند قبره بالبقرة، وهذا إنما
كان عند الدفن، فأما بعد ذلك؛ فلم ينقل عنهم شيء من ذلك؛ ولهذا فرق في القول الثالث بين =

[استجابة الله للدعوات وقضائه للحاجات] ❁

«قوله: «والله تعالى يستجيبُ الدعوات، ويقضي الحاجات».

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٠]، ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦]، والذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم - أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع ودفع المضار، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مسهم الضر في البحر دعوا الله مخلصين له الدين، وأن الإنسان إذا مسه الضر دعاه لجنبه أو قاعدًا أو قائمًا، وإجابةُ الله لدعاء العبد، مسلمًا كان أو كافرًا، وإعطائه سُؤله: من جنس رزقه لهم، ونصره لهم، وهو مما توجبه الرُّبُوبية للعبد مطلقًا، ثم قد يكون ذلك فتنة في حقه ومضرة عليه؛ إذ كان كفره وفُسوقه يقتضي ذلك، وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ»^(١)، وقد نَظَم بعضهم هذا المعنى، فقال:

الرَّبُّ يَغْضَبُ إِنْ تَرَكْتَ سُؤَالَه وَبُنِيَّ آدَمَ حِينَ يُسْأَلُ يَغْضَبُ^(٢)

= القراءة حين الدفن والقراءة الراجعة بعد الدفن، فإن هذا بدعة لا يعرف لها أصل. مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٣١٧/٢٤.

(١) أخرجه الترمذي، أبواب الدعوات، باب منه (٣٣٧٣)، وابن ماجه، أبواب الدعاء، باب فضل الدعاء، (٣٨٢٧)، وأحمد، (٩٧١٩)، والحاكم، (١٨٠٧)، من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن أبي المليح الهذلي، عن أبي صالح الخوزي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال ابن حجر في التقريب، (٨١٧٢): «لین الحديث»، يعني: أبو صالح الخوزي، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، فإن أبا صالح الخوزي، وأبا المليح الفارسي لم يذكرهما بالجرح، إنما هما في عداد المجهولين؛ لقلة الحديث».

(٢) قال الخطابي في العزلة، (ص: ٦٦): «أنشدني الخزيمي» فذكر هذا البيت، ولعله الشاعر: إسحاق بن حسان بن قوهي أبو يعقوب الخزيمي، قال السمعاني: «من شعراء الدولة العباسية المجيدين القيمين بصناعة الشعر، هكذا ذكره الأمير أبو نصر بن ماکولا». ينظر: الأنساب، ١٠٩/٥.

وقال آخر:

ولو سأل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملأوا ويمنعوا

إذا كان هذه حالهم مع التراب فما بالهم مع شيء أثن من منه؟!

والله ﷻ يأمر بدعائه، ويعيد بإجابة الدعاء، والإنسان يدعو ربه عند الحاجة صغيرا كان أو كبيرا، وهذا من الفطرة، وهو أمر مستقر متفق عليه بين أهل الإسلام قاطبة، إلا من تلوث بالأفكار الوافدة من المتكلمين والفلاسفة وغيرهم.

وبعض المبتدعة الذين يقولون: إن الدعاء لا ينفع؛ لأن الأمر الذي تدعو به، إن كان مكتوباً لك؛ فسيحصل، ولا تحتاج أن تطلبه بالدعاء، وإن كان لم يكتب لك؛ لن يحصل، دعوت أو لم تدع.

وفي الجواب عن هذه الشبهة يُقال له: إذن لا تطلب الولد بالزواج، فهو إن كان مكتوباً لك لم تحتج للزواج، وإن لم يكن مكتوباً لك تزوجت أو لم تتزوج لن يأتيك.

وهكذا القول في جميع الأسباب، فالدعاء سبب؛ والأمر قد يتحقق لوجود السبب المقتضي وانتفاء المانع، وقد لا يتحقق؛ لوجود مانع أو لمعارض آخر، كادخاره ليوم القيامة، أو صرف عنه من السوء بقدره أو أكثر، كما جاء في ذلك النص^(١).

(١) إشارة إلى حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، حيث قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه إحدى ثلاث: إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يدفع عنه من السوء مثلها، قالوا: إذا نكث، قال: الله أكثر»، أخرجه البخاري في الأدب المفرد، (٧١٠)، وأحمد، (١١١٣٣)، والحاكم، (١٨١٦)، وصححه.

«قال ابن عقيل^(١): قد ندب الله تعالى إلى الدعاء، وفي ذلك معان:

أحدها: الوجودُ، فإنَّ مَنْ ليس بوجودٍ لا يُدعى.

الثاني: الغنى، فإنَّ الفقيرَ لا يُدعى.

الثالث: السَّمع، فإنَّ الأصمَّ لا يُدعى.

الرابع: الكرمُ، فإنَّ البخيلَ لا يُدعى.

الخامس: الرحمة، فإنَّ القاسيَ لا يُدعى.

السادس: القدرة، فإنَّ العاجزَ لا يُدعى.

ومن يقول بالطَّبائعِ يعلم أنَّ النَّارَ لا يُقال لها: كُفِّي! ولا النَّجمُ يقال له: أصلح مِزاجي! لأنَّ هذه عندهم مؤثِّرة طبعًا لا اختيارًا، فشرع الدعاء وصلاة الاستسقاء ليبيِّن كذب أهل الطَّبائعِ» لو أنَّ الطَّبائع مؤثِّرة والنُّجوم فاعلة - كما يقولون - ما احتاجوا إلى الاستسقاء؛ بل يدعون هذه الأفلاك والنجوم، ويحصلون على ما يريدون.

❖ [ردَّ شبهة المتفلسفة وغلاة المتصوفة في إنكار فوائد الدعاء]

«وذهب قومٌ من المتفلسفة وغالية المتصوفة إلى أنَّ الدعاء لا فائدة فيه! قالوا: لأنَّ المشيئة الإلهية إن اقتضت وجودَ المطلوب؛ فلا حاجة إلى الدعاء، وإن لم تقتضه؛ فلا فائدة في الدعاء، وقد يخصُّ بعضهم بذلك خواصَّ العارفين! ويجعل الدعاء علَّة في مقام الخواصَّ! وهذا من غلطات بعض الشيوخ، فكما أنَّه معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام، فهو معلوم الفساد بالضرورة العقلية،

(١) هو: علي بن عقيل بن محمد، أبو الوفاء، المشهور بابن عقيل، قال الذهبي: «الإمام، العلامة، البحر، شيخ الحنابلة...، المتكلم، صاحب التصانيف»، توفي سنة (٥١٣هـ)، له كتاب الفنون، ذكر الذهبي أنَّه في أكثر من أربعمئة مجلد. ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٩/٤٤٣-٤٤٧.

فإنَّ منفعة الدُّعاء أمرٌ اتَّفقت عليه تجاربُ الأمم، حتَّى إنَّ الفلاسفة تقول: ضَجِجُ الأصواتِ في هياكل العبادات، بِنُفون اللُّغات، يُحلِّل ما عقدته الأفلاكُ المؤثِّرات^(١)! هذا وهُم مشركون.

وجوابُ الشُّبهة بَمَنع المقدِّمتين: فإنَّ قولهم عن المشيئة الإلهية: إما أن تقتضيه أو لا، ثمَّ قسم ثالث، وهو: أن تقتضيه بشرطٍ لا تقتضيه مع عدمه، وقد يكونُ الدُّعاء من شرطه، كما تُوجب الثَّواب مع العمل الصَّالح، ولا توجبه مع عدمه، وكما توجب الشُّبَع والرِّيَّ بالأكل والشُّرب، ولا توجبه مع عدمها، وحصولُ الولدِ بالوطء، والزَّرع بالبذر^(٢).

قال: «بالوطء»، ولم يقل: «عند الوطاء»؛ لأنَّ الأسباب مؤثِّرة، وهي لا تؤثر بذاتها، إنما جعل الله التأثير فيها، خلافاً للمعتزلة الذين يزعمون أنها مؤثِّرة بذاتها، أما الأشعرية؛ فيرون سلب التأثير عن الأسباب، وأن وجودها مثل عدمها، وأن الشيء يوجد عند السَّبب لا به، فيقولون مثلاً: يحصل الرِّيُّ عند الشُّرب لا به، وعندما تأكل وتشبع، ويحصل الشبع عند الأكل لا به، ويحصل القطع عند القطع بالسكين لا به^(٣).

ولما قالوا: إنَّ البصر ليس له أثر في الإبصار؛ حيث يحصل المُبصر عنده لا به، أتوا بالمضحكات، ومن هذا الباب ما يذكرونه في كتبهم: أنَّه يجوز أن يرى أعمى الصين بقَّة الأندلس^(٤)، مع كون الصين واقعة في أقصى المشرق والأندلس في

(١) عزاه شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية، ٤٤٦/٥، إلى الفيلسوف بطليموس. وينظر: درء تعارض

العقل والنقل، ٣٨٣/١، الرد على المنطقيين، ٢٧٢/١.

(٢) ينظر: الداء والدواء، (ص: ١٧)، شفاء العليل، (ص: ٢٥).

(٣) تقدَّم بحث هذه المسألة، ٢٠/٢.

(٤) تقدم ٢٠/٢.

أقصى المغرب، والبُقُّ عظامُ البعوض^(١).

وقولهم هذا مخالف للعقل والحس والشرع، والقول الصحيح أن الولد يحصل بالوطء، والشبع يحصل بالأكل، والري يحصل بالشرب؛ لأنَّ هذه أسباب تترتب عليها آثارها.

لكن قد يحصل الشيء عند شيءٍ آخر لا به؛ لأنَّ الآخر ليس سبباً فيه، وإن ظنَّه سبباً من وقع له ذلك، والمثال الأظهر الجيد لمثل هذا، ما يحصل من التشاؤم من بعض الناس من الدابة والدار والزوجة، وفي الحديث: «إن كان الشؤم في شيء؛ ففي الدار والمرأة والفرس»^(٢).

فالمرء قد يشتري داراً للسكنى فيها، فتتكسر رجله عند دخولها لها في أول مرّة، وفي المرة الثانية يصطدمُ بعمودٍ من أعمدتها فيسيل الدم من وجهه، ثم يختبر أولاده وهم في هذه الدار، فلا ينجحون، فهل الشؤم بها أو عندها؟

نقول: يكون الشؤم وما حصل من أضرار عندها لا بها؛ لأنَّه لا أثر لها في هذا الباب، وربّما لو سكن داراً ثانية حصل له الشيء المقدّر عليه نفسه، فالمرأة والفرس والدار ليست أسباباً لها أثر، وإنما قد يحصل الشؤم والأضرار عندها لا بها، فالمرأة مثلاً، لا تكون سبباً في عمى الزوج أو إصابته بمرض، لكن حصل له هذا المرض عند اقترانه بهذه المرأة.

(١) ينظر: العين، ٣٠/٥، تهذيب اللغة، ٢٤٠/٨، فقه اللغة، (ص: ٤١).

(٢) هذا لفظ حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، (٥٠٩٥)، ومسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، (٢٢٢٥). وجاء لفظ: «الشؤم في ثلاثة»، أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يذكر من شؤم الفرس، (٢٨٥٨)، ومسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، (٢٢٢٥)، وأبو داود، (٣٩٢١)، والترمذي، (٢٨٢٤)، والنسائي، (٣٥٦٨)، وابن ماجه، (١٩٩٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ويقول أحدهم: منذ اليوم الذي اشتريت هذه السيارة إلا والحوادث تترى عليّ، وآخر يقول: كلما صليتُ وقع لي حادث سيارة، فلا يقال: الصلاة هي السبب؛ بل يقال: الشؤم بك وبأفعالك، وهذه آثار أفعالك السيئة.

وقد أجاب أهل العلم عن حديث: «إن كان الشؤم في شيء؛ ففي الدار والمرأة والفرس» بأجوبة كثيرة؛ لما فيه من إشكال، وطول ابن القيم في بيان أوجه الحديث المذكور من خلال ما نقله من كلام أهل العلم، ومما ذكره قولٌ لبعض الطوائف، ولعل ابن القيم ممن يقول به -أيضا-، وربما ظنَّ البعض مطردا مع قول الأشاعرة، لكنَّه في هذه المسألة صحيح؛ لأنَّ الأمور الثلاثة المذكورة في الحديث ليست أسبابا يترتب عليها آثارها.

قال ابن القيم: «وقالت طائفة أخرى: إضافة رسول الله ﷺ الشؤم إلى هذه الثلاثة مجازٌ واتساع؛ أي: قد يحصل مقارنا لها وعندها، لا أنَّها هي أنفسها ممَّا يُوجب الشؤم.

قالوا: وقد يكون الدارُ قد قضى الله -عزَّ وجلَّ- عليها أن يُميت فيها خلقاً من عباده، كما يُقدَّر ذلك في البلد الذي ينزل الطَّاعون به، وفي المكان الذي يكثُر الوباء به، فيضاف ذلك إلى المكان مجازاً، والله خلقه عنده وقدره فيه، كما يخلق الموت عند قتل القاتل، والشيع والري عند أكل الآكل وشرب الشارب؛ فالدار التي يهلك بها أكثر ساكنيها توصف بالشؤم؛ لأن الله ﷻ قد خصَّها بكثرة من قبض فيها، كتب الله عليه الموت في تلك الدار، حسن إليه سُكناها وحرَّكه إليها حتَّى يقبض روحه في المكان الذي كتب له، كما ساق الرَّجل من بلد إلى بلد للأثر والبُقعة التي قضى أنه يكون مدفنه بها. قالوا: وكذلك ما يوصف من طول أعمار بعض أهل البلدان، ليس ذلك من أجل صحَّة هواء، ولا طيب تربة، ولا طبع يزداد به الأجل، وينقص بفواته،

ولكنَّ الله سبحانه قد خلق ذلك المكان وقصَّي أن يسكنه أطول خلقه أعمارًا فيسوقهم إليه ويجمعهم فيه، ويحبُّه إليهم، قالوا: وإذا كان هذا على ما وصفنا في الدُّور والبِقاع جاز مثله في النساء والخيل، فتكون المرأة قد قدر الله عليها أن تتزوَّج عددًا من الرجال ويموتون معها، فلا بد من إنفاذ قضائه وقدره، حتَّى أن الرَّجُل ليقدم عليها من بعد علمه بكثرة من ماتَ عنها لوجه من الطَّمع يقودُه إليها حتَّى يتم قضاءه وقدره، فتوصف المرأة بالشؤم لذلك، وكذلك الفرس وإن لم يكن لشيء من ذلك فعل ولا تأثير»^(١).

«فإذا قُدِّر وقوع المدعوِّ به بالدُّعاء؛ لم يصح أن يُقال: لا فائدة في الدعاء، كما لا يُقال: لا فائدة في الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب، فقولُ هؤلاء كما أنَّه مخالف للشرع، فهو مخالفٌ للحسِّ والفِطرة».

❖ [الدعاء والالتفات للأسباب]

«ومما ينبغي أن يُعلم ما قاله طائفةٌ من العلماء، وهو: أنَّ الالتفات إلى الأسباب شركٌ في التَّوحيد! ومحوُ الأسبابِ أن تكون أسبابا نقصٌ في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدحٌ في الشرع، ومعنى التوكل والرجاء يتألَّف من وجوب التَّوحيد والعقل والشرع».

قاله طائفة من العلماء، ونص عليها الغزاليُّ في إحياء علوم الدِّين^(٢).

(١) مفتاح دار السعادة، ٢/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) قال: «فإن التوكل منزل من منازل الدين ومقام من مقامات الموقنين؛ بل هو من معالي درجات المقربين، وهو في نفسه غامض من حيث العلم، ثم هو شاق من حيث العمل، ووجه غموضه من حيث الفهم أن ملاحظة الأسباب والاعتماد عليها شرك في التوحيد، والتشاغل عنها بالكلية طعن في السنة، وقدح في الشرع، والاعتماد على الأسباب من غير أن ترى أسبابًا تغيير في وجه العقل، وانغماس في غمرة الجهل، وتحقيق معنى التوكل على وجه يتوافق فيه مقتضى التوحيد والنقل =

«وبيان ذلك: أَنَّ الالتفات إلى السَّبب هو اعتمادُ القلبِ عليه، ورجاؤه والاستناد إليه، وليس في المخلوقات ما يستحقُّ هذا؛ لأنَّه ليس بمستقلٍّ، ولا بُدَّ له من شركاء وأضداد مع هذا كله، فإن لم يسخره مُسبِّب الأسباب لم يسخره.

وقولهم: إن اقتضت المشيئة المطلوب؛ فلا حاجة إلى الدعاء. قلنا: بل قد تكونُ إليه حاجة، من تحصيلِ مصلحةٍ أخرى عاجلةٍ وآجلة، ودفعِ مضرةٍ أخرى عاجلةٍ وآجلة».

ولو لم يكن في الدعاء إذا لم يُجب إلا الثواب العظيم من الله ﷻ؛ لكان كافيًا؛ لأنَّ الدعاء عبادة، لحديث: «الدعاء هو العبادة»^(١)، وفي لفظ: «الدعاء معُّ العبادة»^(٢)، مع أنَّ الدَّاعي لن يُخيَّب ما لم يدعُ بإثمٍ أو قطعة رحم، أو يستحسر ويستعجل فيقول مثلاً: دعوتُ ودعوتُ، فلم يُستجب لي. فهناك موانع من إجابة الدعاء، يجبُ على الداعي اجتنابها.

«وكذلك قولهم: وإن لم تقتضه، فلا فائدة فيه. قلنا: بل فيه فوائدٌ عظيمة، من جلب منافع، ودفع مضار، كما نبه عليه النبي ﷺ؛ بل ما يُعجل للعبد، من معرفته

= والشرع في غاية الغموض والعسر، ولا يقوى على كشف هذا الغطاء مع شدة الخفاء إلا سمسارة العلماء، الذين اكتحلوا من فضل الله تعالى بأنوار الحقائق، فأبصروا وتحققوا، ثم نطقوا بالإعراب عما شاهدوه من حيث استنطقوا». إحياء علوم الدين، ٤/٢٤٣.

(١) أخرجه أبو داود، أبواب فضائل القرآن، باب الدعاء، (١٤٧٨)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة المؤمن، (٣٢٤٧)، وابن ماجه، أبواب الدعاء، باب فضل الدعاء، (٣٨٢٨)، وأحمد، (١٨٣٥٢)، وابن حبان، (٨٩٠)، والحاكم، (١٨٠٢)، من حديث النُّعمان بن بشير رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث صحيح»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٢) أخرج الترمذي، أبواب الدعوات، باب ما جاء في فضل الدعاء، (٣٣٧١)، والطبراني في الدعاء، (٨)، والأوسط، (٣١٩٦)، كلهم من طريق ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن أبان بن صالح، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً، قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة»، وقال الطبراني نحو ذلك.

بربه، وإقراره به، وبأنه سميعٌ قريبٌ قديرٌ عليمٌ رحيمٌ، وإقراره بفقره إليه واضطراره إليه، وما يتبع ذلك من العلوم العلية والأحوال الزكية، التي هي من أعظم المطالب.

فإن قيل: إذا كان إعطاء الله معللاً بفعل العبد، كما يُعقل من إعطاء المسؤول للسائل، كان السائل قد أثر في المسؤول حتى أعطاه؟!!

قلنا: الربُّ سبحانه هو الذي حرَّك العبدَ إلى دُعائه، فهذا الخيرُ منه، وتماؤه عليه، كما قال عمر رضي الله عنه: إني لا أحملُ همَّ الإجابة، وإنما أحملُ همَّ الدعاء، ولكن إذا أُلهِمْتُ الدعاءَ فإنَّ الإجابةَ معه ^(١)، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يُعْرِجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [فصلت: ٥]، فأخبر سبحانه أنه يتبدى بالتدبير، ثم يصعدُ إليه الأمرُ الذي دبره، فالله سبحانه هو الذي يقذفُ في قلب العبد حركة الدعاء، ويجعلها سبباً للخير الذي يُعطيه إياه، كما في العمل والثواب، فهو الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه، فما أثر فيه شيءٌ من المخلوقات؛ بل هو جعل ما يفعله سبباً لما يفعله.

أمَّا الذين أوردوا أنَّ السائل مؤثرٌ في المسؤول؛ فهؤلاء شبهوا الله تعالى بخلقه أولاً، وأنه يؤثرُ فيه المخلوق، وأسأوا الأدب معه تعالى ثانياً، ولا شك أنه لو لم يأت هذا السائل؛ ما حصل هذا الإعطاء وهذه الإجابة، لكن لا يعني ذلك أن المخلوق السائل يؤثرُ في الخالق المسؤول، فالبداية بالتشبيه، والنهاية في سوء الأدب مع الله.

وبعضُ المسؤولين إذا جاء من يسأله تضايق؛ ولذلك قد يعطي وهو كاره، والله تعالى هو الذي أمر عباده أن يسألوه، وحثهم على ذلك، قال تعالى: ﴿ادْعُونِي﴾

(١) ذكره شيخ الإسلام وابن القيم في مواضع من كتبهما. ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم، ٢/ ٢٢٩، مجموع الفتاوى، ٨/ ١٩٣، الجواب الكافي، (ص: ١٧).

أَسْتَجِبَ لَكُمْ ﴿ غَافِرٍ: ٦٠﴾، وجاء في الحديث أنه ينزل في ثلث الليل الآخر، ويسقط يده، ويقول: «هل من سائل فأعطيه؟»، «هل من مستغفر فأغفر له؟»، «هل من تائب فأتوب عليه؟»^(١).

«قال مطرف بن عبد الله بن الشَّخِير، أحدُ أئمَّة التابعين^(٢): نظرتُ في هذا الأمر، فوجدت مبدأه من الله، وتمامه على الله، ووجدتُ ملاك ذلك الدعاء».

❖ [استشكال عدم إجابة الدعاء أحياناً]

«وهنا سؤال معروف، وهو: أنَّ من النَّاس مَنْ قد يسأل الله شيئاً فلا يُعطي، أو يُعطي غيرَ ما سأل؟ وقد أُجيب عنه بأجوبة، فيها ثلاثة أجوبة محقَّقة:

أحدها: أن الآية لم تتضمن عطية السؤال مطلقاً، وإنما تضمنت إجابة الدَّاعي، والدَّاعي أعظم من السَّائل، وإجابة الدَّاعي أعظم من إعطاء السَّائل، ولهذا قال النبي ﷺ: «ينزل ربنا في كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفري فأغفر له؟»^(٣) أتى بالأعم، ثم الخاص، ثم الأخص، «ففرق بين الدَّاعي والسَّائل، وبين الإجابة والإعطاء، وهو فرق

(١) إشارة حديث أبي هريرة ؓ: أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا ﷻ كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني، فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفري فأغفر له»، أخرجه البخاري، كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، (١١٤٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأُمَّته، (١٩٩)، وأبو داود، (١٣١٥)، والترمذي، (٤٤٦)، وابن ماجه، (١٣٦٦).

(٢) هو: مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري، الحرشي، أبو عبد الله البصري، تابعي جليل، وثقة عابدٌ فاضل، توفي سنة (٩٥ هـ)، أخرج حديثه الجماعة. ينظر: سير أعلام النبلاء، ٤/١٨٧، تهذيب التهذيب، (٣٤٤)، التقريب، (٧٥٥٤).

(٣) تقدّم تخريجه آنفاً.

بالعموم والخصوص، كما أتبع ذلك بالمستغفر، وهو نوعٌ من السائل، فذكر العام ثم الخاص ثم الأخص، وإذا علم العباد أنه قريب، يجيب دعوة الداعي علموا قُربه منهم، وتمكّنهم من سؤاله، وعلموا علمه ورحمته وقدرته، فدعوه دعاء العبادة في حال، ودعاء المسألة في حال، وجمعوا بينهما في حال؛ إذ الدعاء اسمٌ يجمع العبادة والاستعانة، وقد فسّر قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، بالدعاء، الذي هو العبادة، والدعاء الذي هو الطلب، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْبُؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧]، قال ابن عباس: ﴿دُعَاؤُكُمْ﴾ إيمانكم^(١)، فالدعاء كما يُطلق على الطلب يُطلق -أيضاً- على العبادة البدنية وعلى الإيمان، وجميع ما يُقرب إلى الله.

«وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠]، يُؤيد المعنى الأول»، وهو كون الدعاء عبادةً.

«الجواب الثاني: أن إجابة دعاء السؤال أعم من إعطاء عين المسؤول، كما فسّره النبي ﷺ فيما رواه مسلم في صحيحه: أن النبي ﷺ قال: «ما من رجل يدعو الله بدعوةٍ ليس فيها إثم ولا قطيعةٌ رجمٍ إلا أعطاه بها إحدى ثلاث خصال: إما أن يُعجل له دعوته، أو يدخر له من الخير مثلها، أو يصرف عنه من الشر مثلها»، قالوا: يا رسول الله، إذا نكث، قال: «الله أكثر»^(٢) فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا بُدَّ في الدعوة الخالية عن العدوان من إعطاء السؤال معجلاً، أو مثله من الخير مؤجلاً، أو يُصرف عنه من السوء مثله.

(١) علقه البخاري جزماً عن ابن عباس في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام

على خمس»، ١٠/١.

(٢) أخرجه أحمد، (١١٣٣)، والحاكم، (١٨١٦)، وصححه.

الجواب الثالث: أنَّ الدُّعاء سببٌ مُقتَضٍ لِنيلِ المطلوب، والسببُ له شروطٌ وموانعٌ، فإذا حصلت شروطُه، وانتفت موانعُه؛ حصل المطلوبُ، وإلا فلا يحصلُ ذلك المطلوبُ؛ بل قد يحصلُ غيره، وهكذا سائرُ الكلمات الطيِّباتِ من الأذكارِ المأثورة المعلق عليها جلبُ منافعٍ أو دفعُ مضارٍّ، فإنَّ الكلمات بمنزلة الآلة في يدِ الفاعلِ، تختلفُ باختلاف قُوَّته وما يُعِينها، وقد يعارضُها مانعٌ من الموانع، ونصوصُ الوعدِ والوعيدِ المتعارضة في الظَّاهر من هذا الباب. وكثيراً ما تجدُ أدعيةً دعا بها قومٌ فاستُجيب لهم، ويكون قد اقترن بالدُّعاء ضرورةٌ صاحبه وإقباله على الله» يعني: أن الداعي اتَّصفُ بأمورٍ هي من آداب الدُّعاء وسبب القبول، وقد لا يكون سبباً واحداً؛ بل تكون أسباباً مجتمعة، وقد تجتمع في زيد، ولا تجتمع في عمرو، فيُستجاب لهذا ولا يستجاب لهذا، مع أنَّ المسألة المسؤول عنها واحدة «أو حسنةٌ تقدَّمت منه، جعل الله سبحانه إجابةَ دعوته شكراً لحسنته، أو صادفَ وقتَ إجابته، ونحو ذلك، فأجيبَ دعوته»، وربَّما يُستجاب لهذا استدراجاً وابتلاءً، ولا يستجاب لهذا امتحاناً، يمتحن إيمانه ويمتحن صبره وهكذا.

«فأجيبَ دعوته، فيظنُّ أنَّ السرَّ في ذلك الدُّعاء، فيأخذُه مجرداً عن تلك الأمور التي قارنته من ذلك الدَّاعي.

وهذا كما إذا استعمل رجلٌ دواءً نافِعاً في الوقت الذي ينبغي، فانتفع به، فظنَّ آخرُ أنَّ استعمالَ هذا الدواء بمجرده كافٍ في حصولِ المطلوب، فكان غالطاً.

وكذا قد يدعو باضطرارٍ عند قبر، فيُجاب، فيظنُّ أنَّ السرَّ للقبر، ولم يدِر أنَّ السرَّ للاضطرارِ وصدَّق اللجأ إلى الله تعالى، فإذا حصل ذلك في بيتٍ من بيوت الله تعالى كان أفضل وأحبَّ إلى الله تعالى».

وقد تكون الإجابة عند القبر من باب الابتلاء، وقد يسمع صوتاً من داخل القبر من شيطان، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام^(١)، فكلُّ هذا من باب الابتلاء لهذا العبد المسكين الذي ضل في سعيه، وظنَّ أنَّه يُحسنُ صنْعاً.

«فالأدعيةُ والتعوذاتُ والرُقَى بمنزلة السِّلَاحِ، والسِّلَاحِ بضاربه، لا بحدِّه فقط، فمتى كان السِّلَاحُ سلاحاً تامّاً والسَّاعِدُ ساعِداً قوياً، والمحلُّ قابلاً، والمانعُ مفقوداً، حصلتْ به النِّكايةُ في العدوِّ، ومتى تخلَّفَ واحدٌ من هذه الثلاثة تخلَّفَ التأثيرُ.

فإذا كان الدُّعاءُ في نفسه غيرَ صالحٍ، أو الدَّاعي لم يجمعْ بين قلبه ولسانه في الدُّعاء، أو كان ثمَّ مانعٌ من الإجابة، لم يحصلْ الأثر.

قوله: «ويملكُ كلَّ شيءٍ، ولا يملكُه شيءٌ، ولا غنى عن الله تعالى طرفَةٌ عَيْنٍ^(٢)، ومن استغنى عن الله طرفَةٌ عَيْنٍ؛ فقد كفر، وصار من أهل الحَيْنِ».

كلام حقٍّ ظاهرٌ لا خفاءَ فيه، والحَيْنُ، بالفتح: الهلاك^(٣)».

(١) قال شيخ الإسلام: «ولهذا يحصل عند القبور لبعض الناس من خطاب يسمعه، وشخص يراه، وتصرف عجيب ما يظن أنه من الميت، وقد يكون من الجن والشياطين؛ مثل: أن يرى القبر قد انشق وخرج منه الميت، وكلمه وعانقه، وهذا يرى عند قبور الأنبياء وغيرهم، وإنما هو شيطان؛ فإن الشيطان يتصور بصور الإنس، ويدعي أحدهم أنه النبي فلان، أو الشيخ فلان، ويكون كاذباً في ذلك، وفي هذا الباب من الوقائع ما يضيق هذا الموضع عن ذكره، وهي كثيرة جداً، والجاهل يظن أن ذلك - الذي رآه قد خرج من القبر، وعانقه، أو كلمه - هو المقبور، أو النبي، أو الصالح، وغيرهما، والمؤمن العظيم يعلم أنه شيطان». مجموع الفتاوى، ١/ ١٦٨.

(٢) ومما جاء في أن العبد لا غنى له عن ربِّه طرفَةٌ عَيْنٍ، دعاؤه ﷺ، فعن أبي بكره ؓ: أن النبي ﷺ كان يدعو دعاء المكروب فيقول: «اللهم رحمتك أرجو، ولا تكن لي إلى نفسي طرفَةٌ عَيْنٍ»، أخرجه البخاري في الأدب المفرد، (٧٠١)، وجاء نحوه من حديث أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وغيرهما ؓ.

(٣) ينظر: العين، ٣/ ٣٠٤، جمهرة اللغة، ١/ ٥٧٥.

[ثبوت صفتي الغضب والرضا]

«قوله: «والله يغضب ويرضى، لا كأحد من الورى».

فَرَّقَ الطَّحَاوِيُّ رحمته الكلامَ في الصِّفَاتِ في عَقِيدَتِهِ، ولو جَمَعَهَا في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؛ لكان أَنَسِبَ، لَكن وَقَعَ في مَخْتَصِرِهِ ما وَقَعَ؛ نَظراً لِتَقَدُّمِ المَوْلاَّفِ، ولِما كانَ عَلَيْهِ شَأْنُ التَّأليفِ في بَدائِهِ، وَجَرِيانِ العادَةِ عَلَيَّ أَنَّ المَتَقَدِّمَ يَتْرُكُ لِلْمَتَأَخِّرِ شَيْئاً، كما هُوَ شَأْنُ البَشَرِ الَّذينَ يُتَّقَدُّ صَنِيعُهُم لا سِيَّما في التَّرتيبِ وَالتَّنْظِيمِ، وَيأتي مَن يُكْمَلُ العَمَلَ وَيُرْتَّبُهُ وَيُهْدَبُهُ.

وذكرنا غير مرة أنَّ مَخْتَصِرَ الخِرْقِيِّ ^(١) أوردَ عَلَيْهِ مِثْلَ ذلك -أيضاً-، بَينما الكُتُبُ وَالمُتُونُ التي أُلِّفَتْ بَعْدُ اسْتُدْرِكَ فيها ما كانَ يُتَّقَدُّ بِهِ الأَوَّلُ، وَليسَ الانْتِقادُ في مَوْضِعِنَا هَذا في مَضْمُونِ هَذا الكِتابِ، وإِنَّمَا في التَّرتيبِ، فلو جَمَعَ المَصنِفُ النَظائِرَ وَتَكَلَّمَ عَلَيْها في مَقامٍ وَاحِدٍ؛ لكانَ أَوْلَى وَأَجْمَعَ لِلذَّهْنِ، وَالأمرُ سَهْلٌ إِذا عَرَفْنَا أَنَّ المَوْلاَّفَ رحمته عَلَيَّ الجادَّةَ، يُفَرِّزُ لِعَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ إِثباتِ ما أَثَبَتْهُ اللهُ لِنَفْسِهِ، وَعَلَيَّ ما يَلِيقُ بِجَلالَتِهِ وَعَظَمَتِهِ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ وَالصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ.

«قال الله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، [المجادلة: ٢٢]، [البينة: ٨]، وقال تعالى:

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقال تعالى: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]، ﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣]، ﴿وَبَاءُ وَبَعْضٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]، ونظائر ذلك كثيرة.

ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب، والرضا، والعداوة،

(١) متن فقهي مخدوم في المذهب الحنبلي، متداول ومطبوع، والخرقى هو: أبو القاسم، عمر بن الحسين بن عبد الله، فقيه حنبلي، صاحب المختصر، توفي سنة (٣٣٤ هـ)، بدمشق. ينظر: تاريخ بغداد، ١١/ ٢٣٤، طبقات الحنابلة، ٢/ ٧٥، سير أعلام النبلاء، ١١/ ٥٤٢.

والولاية، والحبِّ، والبُغْض، ونحو ذلك من الصِّفات التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنعُ التأويل الذي يصرفُها عن حقائقها اللَّائقة بالله تعالى، كما يقولون مثل ذلك في السَّمع والبصر والكلام وسائر الصِّفات، كما أشار إليه الشَّيْخُ فيما تقدَّم بقوله: إذ كان تأويلُ الرُّؤية وتأويل كلِّ معنى يُضاف إلى الرُّبوبة - ترك التأويل، ولزوم التَّسليم، وعليه دين المسلمين»^(١).

طريقة السلف في الأسماء والصفات أنَّهم يُثبتون ما أثبتته الله لنفسه، سالكين بذلك المنهج الوسط بين الإفراط والتفريط، وبين الجفاء والغلو، وبين التشبيه والتأويل، وهذا منهجهم في جميع أبواب الدين، فهم في هذا الباب وغيره من أبواب الدين وسطٌ بين الفرق، كما أن هذه الأمة وسطٌ بين الملل.

وما أحسن ما قرَّره شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة المباركة: «الواسطية»؛ حيث قرر وسطية السلف، ووسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق في جميع أبواب الاعتقاد، بطريقة محصورة لا تشتت ولا تفرق^(٢).

«وانظر إلى جواب الإمام مالك عليه السلام في صفة الاستواء كيف قال: الاستواء معلومٌ، والكيف مجهول^(٣)، وروي -أيضا- عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً عليها، ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم^(٤).

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٨٠-٣٨٢، الواسطية، (ص: ٨٢)

(٢) تقدم النقل عن شيخ الإسلام في ذلك. ينظر: (...:ص).

(٣) قول الإمام مالك عليه السلام أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية، (١٠٤)، (ص: ٦٦)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد، (٦٦٤)، ١/٣٩٨، وأبو نعيم في الحلية، ٦/٣٢٥، ٣٢٦، والبيهقي في الأسماء والصفات، (٨٦٧)، ٢/٣٠٥.

(٤) قول أم سلمة رضي الله عنها أخرجه ابن بطة في الإبانة، (١٢٠)، ٧/١٦٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد، (٦٦٣)، ١/٣٩٧، وأبو يعلى الفراء في إبطال التأويلات، (٥١)، ١/٧١، وابن قدامة في إثبات صفة العلو، (٦٧)، (ص: ١٥٨).

وكذلك قال الشيخ رحمه الله فيما تقدم: من لم يتوقَّ النَّفْيَ والتَّشْبِيهَ؛ زَلَّ ولم يُصِبِ التَّنْزِيهَ. ويأتي في كلامه أن الإسلام بين العُلُوِّ والتَّقْصِيرِ، وبين التَّشْبِيهِ والتَّعْطِيلِ.

فقولُ الشيخ رحمه الله: «لا كأحدٍ من الوَرَى»، نفي التَّشْبِيهِ، ولا يقال: إنَّ الرضا إرادةُ الإحسان، والغضبُ إرادةُ الانتقام؛ فإنَّ هذا نفيٌّ للصفة.

تأويلُ الصفة بذكر لازمها هروبٌ من إثباتِ الصفة، فإذا قيل: الرضا إرادةُ الإحسان، والغضبُ إرادةُ الانتقام، كان هذا هروباً من إثباتِ صفتي الرضا والغضب، وذكر اللّازم بالإرادة تأويلٌ مخالفٌ ومجانِبٌ لما عليه أئمةُ السلف من الصحابة ومن تبعهم بإحسان، فإنَّهم يُثبتون ما أثبتته الله لنفسه، وأثبتته له رسوله صلى الله عليه وآله.

«وقد اتَّفَقَ أهلُ السنة على أنَّ الله يأمرُ بما يحبه ويرضاه، وإن كان لا يريدُه ولا يشاءُه، وينهى عما يُسخطه ويكرهه ويُبغضه، ويغضبُ على فاعله، وإن كان قد شاءه وأرادَه»؛ أي: أنه لا تلازم بين الإرادة والمحبة، فالأمر يكون مع المحبة، والنهي يكون مع الكراهة، والمشية قد توجد مع ما يحبه، وقد توجد مع ما يكرهه ولا يرضاه، فالله يُريدُ من المؤمن أن يؤمن، ويُريدُ منه أن ياتِمِر وينتهي، ويحبُّ ذلك منه، فإن حصل فقد شاءه، وإن لم يحصل مع محبته إياه فإن الله لم يشأه؛ ولذلك فإن تعليق الأمور بالمشية يُخرج من لوازم كثيرة، منها الحنث في اليمين، وعدم لزوم النَّذْر وغير ذلك، فلو قال لك شخصٌ: بلغ سلامي فلاناً، فإن قلت له: نعم، فقد التزمت، ولا بد أن تبلغ سلامه، وإن قلت: إن شاء الله، فيكون حسب التيسير، إن بلغته فقد شاءه الله، وإن لم تبلغه فإن الله لم يشأه، وليس عليك عتاب.

«فقد يحبُّ عندهم ويرضَى ما لا يريدُه، ويكرهه ويسخط ويغضب لما أَرادَه.

ويقال لمن تأوَّل الغضبَ والرِّضا بإرادةِ الإحسان: لم تأوَّلَت ذلك؟ فلا بُدَّ أن يقول: لأنَّ الغضبَ غليانُ دم القلبِ، والرِّضا الميلُ والشَّهوة، وذلك لا يليقُ بالله

تعالى! فيقال له: غليان دم القلب في الأدمي أمرٌ ينشأ عن صفة الغضب، لا أنه الغضب».

هؤلاء أولوا الغضب بإرادة الانتقام؛ لأنَّ الغضب عندهم غليان دم القلب، لكن هذا الغليان الذي قد يصحبه ارتفاع الضَّغط -أيضاً-، هو شيء ناشئ عن الغضب، وليس هو الغضب، ثم إن هذا الغليان يكون بالنسبة للأدمي، فهؤلاء جمعوا في صنيعهم بين التشبيه أولاً؛ حيثُ شبَّهوا الخالق بالمخلوق في الغضب، ثم توصَّلوا بذلك إلى نفي ما أثبتته الله لنفسه بالتأويل.

«ويقال له -أيضاً-: وكذلك الإرادة والمشية فينا، فهي ميل الحي إلى الشيء أو إلى ما يلائمه ويُناسبه، فإنَّ الحيَّ منَّا لا يريدُ إلا ما يجلبُ له منفعةً أو يدفع عنه مضرةً» الإنسان السوي الذي على فطرته، لا يرضى ولا يحب ولا يميل إلا لما ينفعه، لكن نرى الناس اليوم يحبون ويميلون ويريدون أشياء تضرُّهم، وهذا من أعجب العجب؛ إذ من الغريب جداً أن يبحث العاقل بطوعه واختياره عما يضرُّه، والله المستعان.

«وهو محتاج إلى ما يريده ومفتقرٌ إليه ويزدادُ بوجوده، ويتنقَّصُ بعدمه، فالمعنى الذي صرفتَ إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفته عنه سواء، فإن جاز هذا جاز ذاك، وإن امتنع هذا امتنع ذاك.

فإن قال: الإرادة التي يُوصف الله بها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقةً. قيل له: فقل: إنَّ الغضبَ والرِّضا الذي يُوصف الله به مخالفٌ لما يُوصف به العبد، وإن كان كلُّ منهما حقيقةً، فإذا كان ما يقوله في الإرادة يمكن أن يُقال في هذه الصفات لم يتعيَّن التأويل؛ بل يجبُ تركه؛ لأنَّك تسلم من التناقض».

وإلا فما معنى أن تُثبت الإرادة من غير التزام بمشابهة المخلوق، ولا تُثبت

الغضب والرّضا؛ لأنّه يلزم من إثباتهما لديك مشابهة المخلوق؟ والحقُّ أنّ ما صنعته في هذا يجب عليك أن تمشي عليه في هذا؛ لثلاث تقع في التناقض، أمّا أن تفرّق بين المتماثلات وتقول: هذا يلزم منه، وهذا لا يلزم منه، فهذا عينُ التناقض^(١).

«وتسلّم -أيضا- من تعطيل معنى أسماء الله تعالى وصفاته بلا مُوجب، فإنّ صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير مُوجب حرام، ولا يكون الموجب للصرف ما دلّه عليه عقله؛ إذ العقولُ مختلفة، فكلُّ يقول: إنّ عقله دلّه على خلاف ما يقوله الآخر!»

يبتعدون عن النصوص، ويرجعون في تأويلاتهم إلى عقولهم؛ ولذلك تجدون طوائف البدع لا يتفقون؛ لتفاوت عقولهم، فهذا عقله يدلّه على كذا، وهذا عقله يدلّه على كذا، فاعتمدوا على عقولهم التي دخلها ما دخل من الدّخل، وعلى فطرهم التي اجتالّتها الشياطين وتغيرت، وتأثروا بما وفد إليهم من علوم الأولين من الفلاسفة وغيرهم، وقالوا عنها: إنّها هي الأدلة العقلية القطعية.

فأيّهم أنظف عقولاً وأولى بالاتباع هؤلاء أم الصحابة رضي الله عنهم الذين عاشوا مع النبي صلى الله عليه وآله واستمروا على فطرهم المستقيمة التي فطرهم الله عليها، وعاصروا التّنزيل ورأوا النبي صلى الله عليه وآله كيف يفعل، وكيف يُفسّر القرآن، وكيف يُطبّق ما أنزل إليه؟! لا شك أنّ الصحابة ومن تبعهم على نهجهم من التابعين أولى بالاتباع ممن جاء بعدهم، بعد قرون تغيرت فيه الفطر والفهوم بما وفد إليها من المؤثرات، والله المستعان.

وحتى لو اتفقت عقولهم على شيء واحد، كما يدعون ذلك في أئمتهم الذين

(١) قرر شيخ الإسلام أصلاً مهما في هذا المجال، وهو: «القول في بعض الصفات كالقول في بعض». ينظر: التدمرية، (ص ٣١).

يزعمون فيهم الإمامة، فإنه يُقال لهم: قد يكون بينهم نوعٌ اتفاق في بعض الأمور، لكن كفاهم عيباً تناقض أقوالهم، ولا يوجد فيهم أحدٌ أولى من الآخر بالاعتداء؛ لأنهم لا يأوون إلى نصٍّ من كتابٍ ولا سنةٍ، وإذا كان قدوتهم وإمامهم وهاديهم العقل والفطرُ الممسوخة، فهو لاء ليسوا بأهلٍ أن يُقتدى بهم.

كما أن علومهم المسطورة في كتبهم - كتب أهل الكلام - تكليفُ النَّاسِ بها لا يُطاق؛ لما تشتملُ عليها من المسائل المتناقضة المتضاربة البعيدة عن نصوص الشرع، وكلُّ له رأيه؛ ولذلك فإنَّ المسائل العقديَّة التي تُقرَّر في ورقاتٍ يكتبون حولها مجلِّدات؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ ينساق وراء عقله وما يُملِّيه عليه، ويذهب وراء الأوهام مع ضلال الأُفهام، وبعد ذلك لا ينتهي إلى شيءٍ، ويتمنى بعد ستين، أو سبعين سنة من هذا التعب والعناء أن يموت على عقيدة العجائز، فمثلاً «شرح المواقف» في ثمانية مجلِّدات كبار، لا تكادُ تخرجُ منه بفائدة، وقد أرداهم شيخُ الإسلام بسلاحهم، حيث ردَّ عليهم بمنطقهم، قال ابنُ القيم:

ومن العجائب أنه بسلاحهم أرداهم نحو الحضيض الداني^(١)

رد عليهم بمقدماتهم ونتائجهم؛ ولذلك تجد في كلام شيخ الإسلام الكلام الكثير الذي قد يبلغ مئات الصفحات وهو مما لا يحتاج إليه المسلم؛ ففي المجلد الثاني من «منهاج السنة» حوالي ثلاثمائة صفحة، لو أتلفت ما ضرر؛ لأنَّ طالب العلم لا يستفيد منها، إلا من وصل لمستوى شيخ الإسلام بفهم علومهم وأراد أن يرُدَّ عليهم بها.

وفي المجلد السادس كذلك كلام طويلٌ من جنس ذلك، وفي «درء تعارض العقل والنقل» كلامٌ يطوى ولا يُقرأ، كان شيوخنا عند قراءتنا الكتاب عليهم

(١) نونية ابن القيم، (ص: ٣٢٣).

يقولون: اتركوه؛ لأنَّه لا يستفيد منه طالب العلم، لكنَّ شيخ الإسلام اضطرَّ إلى سرد كلامهم في كتبه من أجل الردِّ عليهم، بعد أن قرأ في كتبهم وعرف علومهم، ولكن نجا منها، وكثيرٌ ممَّن اقتحمها وخاصَّ غمراتها لم يستطع أن يتخلَّص منها؛ ولذلك يُنهي طلاب العلم عن القراءة في مثل هذه الكتب التي لا طائل تحتها؛ بل يقتصر على نصوص الوحيين وما يُعينه على فهمها.

«وهذا الكلام يُقال لكلِّ من نفى صفةً من صفات الله تعالى؛ لامتناع مسمى ذلك في المخلوق، فإنَّه لا بُدَّ أن يُثبت شيئاً لله تعالى على خلاف ما يعهده حتى في صفة الوجود، فإنَّ وجود العبد كما يليق به، ووجود الباري تعالى كما يليق به، فوجوده تعالى يستحيل عليه العدم، ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم، وما سمى به الرب نفسه وسمى به مخلوقاته، مثل: الحيِّ والعليم والقدير، أو سمى به بعض صفاته، كالغضب والرضى، وسمى به بعض صفات عباده، فنحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حقِّ الله تعالى، وأنَّه حقُّ ثابتٌ موجودٌ، ونعقل -أيضاً- معاني هذه الأسماء في حقِّ المخلوق، ونعقل أن بين المعنيين قدرًا مشتركًا، لكن هذا المعنى لا يوجد في الخارج مشتركًا؛ إذ المعنى المشترك الكلِّي لا يوجد مشتركًا إلا في الأذهان، ولا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا مختصًّا، فيثبت في كل منهما كما يليق به.

بل لو قيل: غضبُ مالكٍ خازنِ النَّارِ وغضبُ غيره من الملائكة، لم يجب أن يكون مماثلاً لكيفية غضبِ آدميين؛ لأنَّ الملائكة ليسوا من الأخلاط الأربعة، حتى تغلي دماء قلوبهم، كما يغلي دمُّ قلبِ الإنسان عند غضبه، فغضب الله أولى».

نحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حقِّ الله تعالى، فمثلاً: الاستواء معلوم، ونعقل معناه، لكن كيف مجهول، ونعقل -أيضاً- معاني هذه الأسماء في حقِّ المخلوق -أيضاً-، وإذا اتحد اللفظُ نعقل أن هناك معنى مشتركًا، لكن معنى

هذا المشترك لا يقتضي التطابق والتماثل والتشابه، وإنما نعقل معاني هذه الأسماء في حق الله تعالى؛ لأنها بالكلام العربي الذي تطبق عليه قواعد وأصول العربية من حيث اللفظ، أما حقيقة الكيفية؛ فلا نعقلها؛ ولذا غالى بعضهم من أجل نفي المشابهة، فنفى المعنى عن الله ﷻ، أو فوّض فقال: لا نعقل معناه. والحقيقة أن كل واحدٍ منّا يُدرك الفرقَ بين الخالقِ والمخلوقِ، وأنه لا يمكن إدراك الكيفية بالنسبة للخالق؛ لأنه لم يره ولم ير نظيره؛ ولذا لا يمكن إدراكه، لكن المخلوق إذا رأيته أو رأيت نظيره أدركته، فتعرف كفيته، لكن الدقة في الكيفية قد تخفى عليك.

فلو قيل لك: إن بالمغرب عالماً يسمّى زيدا، أنت تعرف أن زيدا هذا مثل زيد الذي بالهند في كفيّات الصفات وفي معانيها في الجملة، لكن تفاصيل هذه الصفات وأنت لم تر واحداً منهما لا تدركها، فلا تدري هل هما متساويان في الطول أو لا، وهل أحدهما أضخم أو أشد بياضاً من الآخر؟ وغيرها من الصفات؛ لأنك لم ترهما، وفي الجملة مشابهة المخلوق للمخلوق كبيرة.

لكن أهل التفويض يقولون في مثل هذا: إذا لم نر زيدا، فلا فرق عندنا بين زيد وديز، ويقولون: لم نر صفات الله ﷻ، فما جاءنا عن الله ﷻ ممّا يتعلّق بصفاته، فهي بمنزلة ديز، يعني: لا معنى له ألبتة، هذا هو المراد بالتفويض.

وحصل في وسائل التواصل خلال العامين الماضين من بعض من يكتب فيها محاولة تلبيس على الأمة وعلى طلاب العلم؛ إذ قالوا: إن المقصود بقول السلف: أمروا الصفات كما جاءت^(١) نفي أن يكون للألفاظ الدالة على الصفات معانٍ.

وهذا غلط، فليس هذا مذهب السلف؛ بل هو مذهب أهل التفويض، أما السلف؛ فيرون أن لها معاني، لكن الكيفيات لا نفقهها؛ لأنها مجهولة بالنسبة لنا،

(١) ينظر: المراسيل لأبي داود، (٧٥)، الشريعة للأجري، ٣ / ١١٤.

كما قاله الإمام مالك وأم سلمة وغيرهم.

«وقد نفى الجهمُ ومن وافقه كلَّ ما وصفَ الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغبضه وحبه وبُغضه وأسفه ونحو ذلك، وقالوا: إنّما هي أمور مخلوقة منفصلة عنه، ليس هو في نفسه متّصفاً بشيءٍ من ذلك!»؛ لأن إثبات هذه الصفات يلزم منها على مذهبهم التشبيه، فشبّهوا أولاً، ثمّ عطّلوا ثانياً، فهم ترقّوا من التشبيه إلى التعطيل، ولو سلّموا الله ما وصف به نفسه على مراده مع الاعتراف بمعرفة المعاني وجهل الكيفيات، لسلموا من التشبيه والتعطيل جميعاً.

«وعارض هؤلاء من الصّفاتية ابنُ كلابٍ ومن وافقه، فقالوا: لا يُوصفُ الله بشيءٍ يتعلّق بمشيئته وقدرته أصلاً؛ بل جميعُ هذه الأمور صفاتٌ لازمةٌ لذاته، قديمةٌ أزليّةٌ».

وهذا يلزم منه التناقض؛ لأنّ مقتضى مذهبهم أنّه راضٍ أبداً، وغبضان أبداً، فلا يرضى في وقتٍ دون وقت، ولا يغضب في وقتٍ دون وقت؛ بل صفاته لازمة ذاتية ملازمة له، وفيها الصفات المتضادّة، مثل: الغضب والرضا، ومثل هذه لا يمكن اجتماعها.

«فلا يرضى في وقتٍ دون وقت، ولا يغضب في وقتٍ دون وقت، كما قال في حديث الشّفاعة: «إنّ ربّي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»^(١)، وفي الصّحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله: «إنّ الله تعالى يقول لأهل الجنّة: يا أهل الجنّة، فيقولون: لبيك ربنا وسعديك، والخير في

(١) هذا طرفٌ من حديث طويل في الشّفاعة، أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾... (٣٣٤٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنّة منزلة فيها، (١٩٤)، والترمذي، (٢٤٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يديك، فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى يا رب؟ وقد أعطيتنا ما لم تُعطِ أحداً من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم أفضل من ذلك؟ فيقولون: يا رب، وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أحلُّ عليكم رضواني، فلا أسخطُ عليكم بعده أبداً^(١).

فيستدلُّ به على أنه يُحلُّ رضوانه في وقتٍ دون وقتٍ وعلى قومٍ دون قومٍ، كما أنه يحل سخطه على قومٍ دون قومٍ، وفي وقتٍ دون وقتٍ.

«وأنه قد يُحلُّ رضوانه ثمَّ يسخطُ كما يُحلُّ السخطُ ثمَّ يرضى، لكن هؤلاء أحلَّ عليهم رضواناً لا يتعقبه سخطٌ.

وهم قالوا: لا يتكلَّم إذا شاء، ولا يضحك إذا شاء، ولا يغضب إذا شاء، ولا يرضى إذا شاء؛ بل إما أن يجعلوا الرضا والغضب والحبَّ والبغض هو الإرادة، أو يجعلوها صفاتٍ أخرى، وعلى التقديرين فلا يتعلَّق شيءٌ من ذلك لا بمشيئته ولا بقدرته، إذ لو تعلَّقت بذلك لكان محلاً للحوادث! فنفي هؤلاء الصِّفات الفعلية الذاتية بهذا الأصل، كما نفى أولئك الصِّفات مطلقاً بقولهم: ليس محلاً للأعراض. وقد يُقال: بل هي أفعال، ولا تُسمَّى حوادث، كما سُمِّيت تلك صفات، ولم تُسمَّ أعراضاً، وقد تقدَّمت الإشارة إلى هذا المعنى».

هذه الألفاظ ألفاظ اصطلاحية تلقفوها من قومٍ ربَّما كانوا لا يتدينون بدين، أو كانوا يتدينون بأديانٍ محرَّفة، والتزموها بتفسيراتها عند أولئك الأقوام، وطبقوها على نصوص الكتاب والسنة، والتزموا بلوازمها، فأوقعتهم هذه اللوازم فيما وقعوا

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، (٦٥٤٩)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إحلال الرضوان على أهل الجنة فلا يسخط عليهم أبداً، (٢٨٢٩)، والترمذي، (٢٥٥٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فيه، وأصول البدع إنما نشأت بسبب خلافات في أمورٍ يسيرة، لكن هؤلاء المبتدعة لما نوقشوا فيما خالفوا فيه وقيل لهم: يلزمُ على قولكم كذا، أخذتهم العزة بالإثم فلم يرجعوا، ومع أن هذه اللوازم تقود إلى الضلال، فهم التزموا بها، فوصلوا إلى النتيجة التي هي الضلال المبين، نسأل الله العافية.

«ولكن الشيخ رحمته لم يجمع الكلام في الصفات في المختصر في مكان واحد، وكذلك الكلام في القدر ونحو ذلك، ولم يعتن فيه بترتيب.

وأحسن ما يُرتب عليه كتاب أصول الدين ترتيبُ جوابِ النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل عليه السلام حين سأله عن الإيمان، فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر» الحديث^(١)، فيبدأ بالكلام على التوحيد والصفات وما يتعلق بذلك، ثم بالكلام على الملائكة، ثم وثم، إلى آخره؛ أي: إلى آخر الأركان الستة.

✽ [حب الصحابة وتوليهم]

«قوله: «ونحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نفرط في حب أحد منهم» والإفراط هو الغلو «ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكُرهم، ولا نذكُرهم إلا بخير، وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبغضُّهم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ».

يشير الشيخ رحمته إلى الردِّ على الرِّوافض والنَّواصب، وقد أثنى الله تعالى على الصَّحابة هو ورسوله، ورضي عنهم، ووعدهم الحُسنى^(٢).

(١) هذا طرف من حديث جبريل الطويل في سؤاله النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام والإيمان والإحسان، تقدم تخريجه، ١٩/١.

(٢) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية، ٤/٤٤٦-٤٤٧، مجموع الفتاوى، ٤/٤٣٠، ١١/٢٢١-٢٢٣، منهاج السنة النبوية، ٢/١٧-١٨.

كما قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢] إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِمْ وَكَذَلِكَ وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنًا نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ٨ - ١٠].

وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاؤوا من بعدهم، يستغفرون لهم، ويسألون الله ألا يجعل في قلوبهم غلا لهم، وتتضمن أن هؤلاء هم المستحقون للفيء، فمن كان في قلبه غل للذين آمنوا ولم يستغفر لهم لا يستحق في الفيء نصيباً، بنص القرآن.

استدلَّ بهذا شيخ الإسلام وغيره من أهل العلم على أن الروافض لا نصيب لهم في الفيء؛ لأنهم لم يتصفوا بالوصف الذي جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ١٠] (١)، والروافض لا يوجد فيهم من الوصف المذكور شيء، إلا ما يظهرُونه من الولاء لنفريسير من الصحابة.

«وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسبه خالد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أحداً من أصحابي، فإنَّ أحدكم لو أنفقَ مثلَ أُحُدٍ ذهباً، ما أدركَ مُدَّ أحدِهِم ولا نصيفه» انفراد مسلمٌ بذكر سبِّ خالدٍ لعبد الرحمن رضي الله عنه دون البخاري (٢).

هذا الحديثُ سيق لبيان فضل الصحابة، وأنهم لا يسبَّون؛ لأن خالدًا رضي الله عنه من الصحابة -أيضا-، وكونُ السابِّ من الصحابة رضي الله عنهم لا يخرجُه من كونه ممن نُهي عن سبهم؛ بل هو داخلٌ في النهي الوارد في الحديث، فلا يجوزُ سبُّه -أيضاً-؛ لأنَّه من جنس أصحابه رضي الله عنهم، وإن كانت الصُّحبة تتفاوت بسبب طولها وقصرها، فخالد بن الوليد ليس مثل عبد الرحمن بن عوف، وليس أيُّ واحد من الصحابة مثل أبي بكرٍ أو عمر؛ بل يختلفون ويتفاوتون في مقدار هذه الصُّحبة وشرفها وطولها، وإن كان الكلُّ يشملهم اسمُ الصُّحبة وشرفها، والجميع لا يجوزُ سبُّهم بحال.

وهناك جمعٌ من الصحابة تأخر إسلامهم، ولا يعني هذا نفي الصُّحبة عنهم،

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢٨/٥٦٤.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب أبي بكر، (٣٦٧٣)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، (٢٥٤١)، وأبو داود، (٤٦٥٨)، والترمذي، (٣٨٦١)، وأحمد، (١١٠٨٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.

فالصحابيُّ من لقي النبيَّ ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك، ولو تخلَّت رِدَّةٌ (١).

«فالنبيُّ ﷺ يقول لخالدٍ ونحوه: «لا تسبُّوا أصحابي» يعني: عبد الرحمن وأمثاله؛ لأنَّ عبد الرحمن ونحوه هم السَّابِقون الأوَّلون، وهم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهل بيعة الرِّضوان، فهم أفضلُّ وأخصُّ بصُحبته ممَّن أسلم بعد بيعة الرِّضوان، وهم الذين أسلموا بعد الحُدَيْبِيَّة، وبعد مصالحة النبيِّ ﷺ أهلَ مَكَّة، ومنهم خالد بن الوليد، وهؤلاء أسبقُ ممن تأخَّر إسلامهم إلى فتح مَكَّة، وسُمُّوا الطُّلُقَاء، منهم أبو سُفيان وابناه: يزيدٌ ومُعاوية، والمقصود أنَّه نهى من له صُحبة آخرا أن يسبَّ من له صُحبة أولاً» وفي الوقت نفسه لم ينفِ الصُحبة عن الآخر، لكن نهاه أن يسب السابِق، وكل من جاء بعدهم منهيون أن يسبوا الصُحابة المتقدِّمين والمتأخِّرين «لامتيازهم عنهم من الصُحبة بما لا يُمكن أن يشركوهم فيه، حتَّى لو أنفقَ أحدهم مثل أحدٍ ذهباً ما بلغ «مُدَّ أحدهم ولا نصيفه».

فإذا كان هذا حال الذين أسلموا بعد الحُدَيْبِيَّة، وإن كان قبل فتح مَكَّة، فكيف حال من ليس من الصُحابة بحالٍ مع الصُحابة؟! -رضي الله عنهم أجمعين-.

والسابقون الأوَّلون -من المهاجرين والأنصار- هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وأهل بيعة الرِّضوان كلُّهم منهم، وكانوا أكثرَ من ألفٍ وأربعمائة.

وقيل: إنَّ السَّابِقين الأوَّلين من صلَّى إلى القبلتين، وهذا ضعيفٌ، فإنَّ الصَّلَاة إلى القبلة المنسوخة ليس بمجرَّده فضيلةٌ؛ لأنَّ النَّسخَ ليس من فعلهم، ولم يدلَّ على التَّفضيل به دليلٌ شرعيٌّ، كما دلَّ على التَّفضيل بالسَّبق إلى الإنفاق والجِّهاد والمبايعة التي كانت تحت الشجرة.

(١) ينظر: نخبة الفكر، (ص: ٢٣٠)، نزهة النظر، (ص: ١١١)، تحقيق الرغبة للشارح، (ص: ٣٩-٤٠).

وأما ما يُروى عن النبي ﷺ أنه قال: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»؛ فهو حديثٌ ضعيفٌ؛ بل هو حديثٌ باطلٌ لا يثبت، ولا يصحُّ عن أهل العلم^(١).

«قال البزار: هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسولِ الله ﷺ، وليس هو في كُتب الحديث المعتمدة^(٢)».

وفي صحيح مسلمٍ عن جابر، قال: قيل لعائشة رضي الله عنها: إن ناسًا يتناولون أصحاب رسول الله ﷺ حتى أبا بكر وعمر! فقالت: «وما تعجبون من هذا! انقطع عنهم

(١) رُوي هذا الحديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم:

- عمر، رواه الخلال كما في المنتخب من علله، (ص: ١٤٣)، وابن بطة في الإبانة، (٧٠٠)، والبيهقي في الكبرى، ١/١٦٢، وفيه عبد الرحيم بن زيد العمي كذبه ابن معين وغيره، وأبوه ضعيف. ينظر: الضعفاء للعقيلي، ٣/٧٨، العلل المتناهية لابن الجوزي، ١/٢٨٣، تحفة الطالب لابن كثير، ١/١٣٨.

- ابن عمر، رواه ابن بطة، (٧٠١)، قال ابن عبد البر في الجامع، ٢/٩٢٤: «هذا إسناد لا يصح، ولا يرويه عن نافع من يحتج به».

- ابن عباس، رواه ابن بطة، (٧٠٢)، والبيهقي، (١/١٦٢)، وفيه حمزة بن أبي حمزة منكر الحديث، كما قال البخاري وغيره، وله شاهد عند البيهقي في المدخل، ١/١٦٢، وفيه جويبر متروك. ينظر: البدر المنير، ٩/٥٨٦.

- جابر، رواه عنه ابن عبد البر في الجامع، ٢/٩٢٥، وقال: «هذا إسناد لا تقومُ به حجة؛ لأنَّ الحارث بن غُصين مجهول».

قال الإمام أحمد عن الحديث، كما في المنتخب من علل الخلال، (ص: ١٤٣): «لا يصح».

وقال ابن حزم في الأحكام، ٥/٦٤: «باطل مكذوب».

وقال البيهقي، ١/١٦٣: «هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد، والله أعلم»، وقال ابن كثير في مسند الفاروق، ٢/١٠٧: «هذا الحديث مشهور على السنة الأصوليين وغيرهم من الفقهاء، يلهجون به كثيرًا محتجين به، وليس بحجة، والله أعلم».

وينظر: التمهيد لابن عبد البر، ٤/٢٦٣، الأحكام لابن حزم، ٦/٨٣، البدر المنير، ٩/٥٨٤، التلخيص الحبير، ٤/٣٥٠، تخريج أحاديث الكشاف للزليعي، ٢/٢٢٩، وقطر الولي، (ص: ٣١٨).

(٢) ينظر: جامع بيان العلم وفضله، ٢/٩٢٣، البدر المنير، ٩/٥٨٧.

العَمَل، فأحبَّ الله ألاَّ يَقْطَعَ عنهم الأجر»^(١).

عزاه الشَّارِحُ^(٢) إلى صحيح مسلم، ولم يُخرِّجه مسلمٌ فيه.

«وروى ابن بطة بإسناد صحيح، عن ابن عباس أنه قال: لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ، فلمقام أحدهم ساعة - يعني: مع النبي ﷺ خيرٌ من عمل أحدكم أربعين سنة. وفي رواية وكيع: خيرٌ من عبادة أحدكم عمره»^(٣).

لكن ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «إن من ورائكم أياماً الصبرُ فيهنَّ مثل قبضِ على الجمرِ، للعامل فيهنَّ مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عمله» فقالوا: يا رسول الله، أجر خمسين منهم؟ قال: «خمسين منكم»^(٤)، وهذا الحديث مخرَّج في السنن، وهو حديثٌ ثابتٌ لا ينزلُ عن درجة الحسن.

(١) أخرجه الأجرى في الشريعة، (١٩٩٩)، والخطيب في تاريخ بغداد، ١٣/١٥١، (٦٠٠٢)، وابن عساكر في

تاريخ دمشق، ٤٤/٣٨٧، من طريق ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ؓ.

(٢) وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية، ٢/٢٢، والشارح تبعه في ذلك.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في فضائل الصحابة، (٢٠)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٠٠٦)، من

طريق وكيع، عن سفيان، عن نسير بن ذعلوق قال: «سمعت ابن عمر، يقول: لا تسبوا أصحاب

محمد، فلمقام أحدهم ساعة خيرٌ من عمل أحدكم عمره»، صححه الألباني في تخريج شرح

الطحاوية، (٦٦٩).

وأخرج أحمد في فضائل الصحابة، (١٨)، والأجرى في الشريعة، (١٩٧٩)، واللالكائي في أصول

اعتقاد أهل السنة، (٢٣٣٩)، من طريق أبي معاوية، عن رجل، عن مجاهد، عنه قوله: «لا تسبوا

أصحاب محمد، فإن الله ﷻ قد أمر بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتلون»، هذا الأثر نسبه شيخ

الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية، ٢/٢٢، إلى ابن بطة، وصحح إسناده.

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، (٤٣٤١)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن،

باب ومن سورة المائدة، (٣٠٥٨)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب قوله - تعالى -: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا

عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾، (٤٠١٤)، والحاكم، (٧٩١٢)، من حديث أبي ثعلبة الخشني ؓ، قال

الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»،

ووافقه الذهبي.

واستدلَّ به ابن عبد البرِّ وغيره^(١)، بأنَّه قد يأتي من بعد الصحابة من يكون أفضل من بعض الصحابة، لكن عامة أهل العلم وأئمة الإسلام على خلاف هذا، وأنَّ أقلَّ الصحابة وأدناهم - وما فيهم دنيٌّ - لا ينال أحدٌ شرفَ صحبته، وعيشه مع رسول الله ﷺ ممَّن تأخر عنهم مهما بلغ من الأعمال.

وعند التفضيل بين أعمال الصحابة يُحذفُ أجر الصُّحبة من الموازنة، ويُفضَّل بعضها على بعضٍ بأمر، منها الفضلُ لمن سبق، فإذا تصدق أحدهم بمبلغ، وآخر بمبلغ، فمن أسباب التفضيل السابق، كما يدلُّ عليه قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِ﴾ [الحديد: ١٠]، الإنفاقان لا يستويان؛ لأنَّ المعين قبل الفتح قليل، والمال عسيرٌ، فالنفقة فيه عظيمة ولو كانت يسيرة، لكن بعد الفتح فُتحت عليهم الدنيا.

وقل مثل هذا في آخر الزمان، فإنفاق مائة ريال قبل خمسين سنة مثلاً، أفضل من إنفاق مائة ألف اليوم؛ لأنَّ الناس آنذاك لم يكونوا ليجدوا ما ينفقون، فلم تكن لديهم أموال، وكانت ثمرة واحدة تنقذُ إنساناً، واليوم تدخل على بيت فتجدُ فيه مائة كرتون تمر، فهل تقوم مقام التَّمرة التي أنقذت نفساً في ذلك الوقت؟

«وفي الصَّحَّاحِين من حديثِ عِمْرانِ بنِ حُصَيْنٍ وغيره: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «خيرُ النَّاسِ قرني، ثُمَّ الذين يُلُونهم، ثُمَّ الذين يُلُونهم» قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة، الحديث^(٢).

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر، ٦/٧.

(٢) حديث عمران بن حصين رضي الله عنه لم أقف عليه في الصحاحين، وأخرجه الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في القرن الثالث، (٢٢٢١)، وأحمد، (١٩٨٢٠)، وابن أبي عاصم، (١٤٧٠)، عنه. وفي الباب عن ابن مسعود، وأبي هريرة رضي الله عنه، وحديثهما مخرَّجٌ في الصحاح، أما حديث ابن مسعود؛ فأخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، (٣٦٥١)، ومسلم، =

وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»^(١).

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧]، الآيات.

ولقد صدق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في وصفهم، حيث قال: إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، وَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ رضي الله عنه، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْهُ سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ^(٢).

وفي رواية: وقد رأى أصحاب محمد جميعاً أن يستخلفوا أبا بكرٍ.

وتقدّم قول ابن مسعود: من كان منكم مستنًا فليستنّ بمن قد مات . . . إلخ عند قول الشيخ: «وتتبع السنة والجماعة»^(٣) تمام قول ابن مسعود: «فإنّ الحَيَّ لا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ»، وهذا أمرٌ مشاهد، يُصبح المرء على حال ويمسي على حال، قد تكون حاله اليوم أقلّ من حاله بالأمس، وهذا كثير، وقد تكون حاله اليوم أفضل

= كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، (٢٥٣٣)، والترمذي، (٣٨٥٩)، وابن ماجه، (٢٣٦٢).

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٥٣)، والترمذي، كتاب المناقب، باب في فضل من بايع تحت الشجرة، (٣٨٦٠)، قال: حسن صحيح. وأحمد في مسنده، (١٤٧٧٨)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطيالسي، (٢٤٣)، وأحمد، (٣٦٠٠)، والبخاري، (١٨١٦)، والطبراني في الكبير، (٨٥٨٣)، والحاكم، (٤٤٦٥)، من كلام ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٣) ينظر: ٣٨٨/٢.

من الأمس، وهذا للموقفين، وفي الحديث الذي جاء في فتن آخر الزمان: «يُصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً»^(١)، نسأل الله الثبات.

«فمن أضلُّ ممَّن يكون في قلبه غلُّ لخيارِ المؤمنين، وساداتِ أولياء الله تعالى بعد النبيِّ؛ بل قد فضلتهم اليهودُ والنصارى بخصلةٍ، قيل لليهود: مَنْ خيرُ أهلِ ملَّتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وقيل للنصارى: مَنْ خيرُ أهلِ ملَّتكم؟ قالوا: أصحاب عيسى، وقيل للرافضة: مَنْ شرُّ أهلِ ملَّتكم؟ قالوا: أصحابُ محمد!».

عند الروافضٍ ترتيبٌ لدركات النَّار، فيرون أنَّ الطبقة السُّفلى التي تلي النَّار مباشرةً يقبع فيها عمر، ثم أرفع منه يكون أبو بكر، ثم أرفع منه يكون إبليس؛ نعوذ بالله من الخذلان، ونسأل الله العافية، وقولهم هذا تألُّ على الله، إضافةً إلى أنَّه مصادمة لما ثبت عن النبي ﷺ في فضلهما، أمَّا الدرك الأسفل من النار؛ فهو للمنافقين: قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

والروافض يعتقدون أنَّ الصحابة كلَّهم ارتدُّوا، ولم يستثنوا منهم إلا سبعة أو ثمانية. قال بعضهم في الردِّ عليهم: لو أنَّ هناك معلماً عنده ألف طالب، ولم ينجح منهم إلا عشرة، أف يكون المعلم ناجحاً أم فاشلاً؟

الجواب: فاشل بلا شك، وقد حجَّ مع النبي ﷺ حجَّة الوداعِ أكثر من مائة ألف، وحسب معتقد الرافضة كلُّ هؤلاء ارتدوا إلا هؤلاء السبعة أو الثمانية الذي يستثنوهم، نسأل الله السلامة والعافية.

«لم يستثنوا منهم إلا القليل، وفيمن سبَّوهم من هو خير ممن استثنوهم بأضعاف مُضاعفة».

(١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان، باب الحث على المبادرة بالأعمال، (١١٨)، والترمذي، (٢١٩٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

هم سبوا الثلاثة: أبا بكر، وعمر، وعثمان، وبقية العشرة المبشرة، ولم يستثنوا من ذلك إلا علياً - رضي الله عن الجميع -، مع أن أبا بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، أفضل من علي رضي الله عنه مع اعتقادنا علو فضله ومكانته.

فدين هؤلاء غير دين الإسلام، بل إن هدفهم القضاء عليه، وما سبوا أبا بكر وعمر وطعنوا فيهما؛ إلا لأنهما أدخلتا بلاد الفرس في الإسلام، وهم يريدون بقاء دولتهم الوثنية واستمرارها، وعمر أشد عليهم؛ لأنه فتح من الفتوح في بلاد فارس أكثر مما فتح في عهد غيره؛ ولذا تجدهم يشتدون في سب كل من كان أكثر نفعاً للإسلام والمسلمين، كما يطعنون في الصحابة الأكثر رواية للسنة وحفظاً للإسلام.

«وقوله: «ولا نُضِرُّ في حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ»؛ أي: لا نتجاوز الحدَّ في حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، كما تفعل الشيعة، فنكون من المعتدين، قال تعالى: ﴿يَتَأَهَّلَ الْأَكْتَبِ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

وقوله: «ولا نتبرأ من أحدٍ منهم - كما فعلت الرافضة!» فعندهم لا ولاء إلا ببراءة؛ أي: لا يتولَّى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهم كأنهم في معتقدهم أضدادٌ لا يجتمعون، مع أنهم أصهارٌ وأحاب.

«وأهل السنة يُوالونهم كلهم، ويُنزِلونهم منازلهم التي يستحقونها، بالعدل والإنصاف، لا بالهوى والتعصب؛ فإن ذلك كله من البغي الذي هو مُجاوزة الحدِّ، كما قال تعالى: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الجاثية: ١٧]، وهذا معنى قول من قال من السلف: الشهادة بدعة، والبراءة بدعة»^(١).

(١) أخرجه الخلال في السنة، (١١٢٨)، من طريق الأوزاعي قال: كان ابن سعيد يقول: «الشهادة بدعة، والبراء بدعة، والإرجاء بدعة»، وأخرج في موضع آخر، (١٣٦٦)، من طريق سلمة بن كهيل قال: «اجتمعنا في الجماجم: أبو البخترى، وميسرة، وأبو صالح، والضحاك المشرقي، وبكير الطائي، =

يعني الشهادة بالجنة والنار لمن لم تثبت له الشهادة من النبي ﷺ هذه بدعة، فلا نشهد لأحد بجنة أو نار؛ بل نرجو للمحسن الثواب، ونخشى على المسيء العقاب.

«يُروى ذلك عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين، منهم: أبو سعيد الخدري، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، والضحاك، وغيرهم . ومعنى الشهادة: أن يشهد على معين من المسلمين أنه من أهل النار، أو أنه كافر، بدون العلم بما ختم الله له به .

وقوله: «وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ»؛ لأنه امتثالٌ لأمرِ الله فيما تقدّم من النصوص، وروى الترمذي عن عبد الله بن مغلّ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «اللهُ اللهُ في أصحابي، لا تتخذوهم غرضًا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيؤشك أن يأخذه»^(١).

هذا الحديث مخرّجٌ عند أحمد والترمذي، وفيه كلامٌ كثيرٌ لأهل العلم؛ بل هو مضعّف، لكن معناه صحيح، فنحن لا نحبُّ أبا بكرٍ وعمر لذواتهما؛ بل لمواقفهما مع النبي ﷺ ولنصرهم دينه.

«وتسميةُ حبِّ الصحابة إيمانًا مشكلٌ على الشيخ رحمه الله؛ لأنَّ الحُبَّ عملُ القلب، وليس هو التصديق، فيكون العملُ داخلًا في مسمّى الإيمان»، والذي قرّره المصنّف

= فأجمعوا على أن الإرجاء بدعة، والولاية بدعة، والبراء بدعة، والشهادة بدعة».

(١) أخرجه الترمذي، أبواب المناقب، باب فيمن سب أصحاب النبي ﷺ، (٣٨٦٢)، وأحمد في مسنده، (٢٠٥٤٩)، من حديث عبد الله بن مغلّ، قال الترمذي: «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وصححه ابن حبان، (٧٢٥٦).

الطحاوي في أوّل الكتاب أنّ العمل لا يدخل في مسمى الإيمان، وجماهير أهل السنة على أنّ العمل من مسمى الإيمان، وأنّ الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقاد.

«وقد تقدّم في كلامه: أنّ الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، ولم يجعل العمل داخلاً في مسمى الإيمان، وهذا هو المعروف من مذهب أهل السنة إلا أن تكون هذه التسمية مجازاً.

وقوله: «وبعضهم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ» تقدّم الكلام في تكفير أهل البدع، وهذا الكفر نظير الكفر المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقد تقدّم الكلام في ذلك».

مراده أنّ هذا التكفير كفرٌ دون كفرٍ، وليس بكفرٍ أكبرٍ مُخرجٍ عن الملة، مع أنّ في رؤوس البدع والمبتدعة من بدعته مكفرةٌ مُخرجةٌ من الملة، كما عرف ذلك في كتب الملل والنحل^(١).

والمبتدعة لا يُقاتلون إلا إذا أظهرُوا ما عندهم وحملوا السيِّف، وإلا فالعقائد لا يُنبش عنها، وقد طُلب بمنع الرافضة من الحج أو العمرة، لاسيما وقد تفرّرت عند بعضهم كفرهم أو خروجهم من الملة بسبهم للصّحابة، ويقولهم بنقص القرآن ووقوع التحريف فيه، وقذفهم لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وبنحو ذلك من الأمور الأخرى المكفرة، لكن يُجاب عن هذا بأنهم لم يُمنعوا على مر العصور، من عهد السلف إلى يومنا هذا، لكن من أظهر منهم منكره فإنّه يُوقف عند حدّه، وخطرهم لا شك أنّه أشدُّ من خطر غيرهم.

وسبهم للصّحابة تختلِفُ بواعثه عندهم، والحكم بكفرهم يكون بحسب

(١) ينظر: تفسير الطبري، ٣٥٥/١٠، تفسير الثعلبي، ٧٠/٤، الإيمان لابن تيمية، (ص: ٢٥٦)، التقديس في كشف شبهات ابن جرجيس، (ص: ٢٥٥).

السَّببُ الباعثُ لبُغْضِهِمْ، فمن أبغضَ عُمرَ رضي الله عنه؛ لأنَّه نصر الإسلام لم يُتردَّدْ في كُفْرِهِ، ومن أبغضَ أبا بكرٍ أو غيرهَ من الصحابةِ لأمرٍ يقبلُ التأويلَ، فهذا حكمُهُ يختلفُ عن الأولِ.

مع أنَّه في الجُملة لا يُسبُّ الصَّحابةَ من في قلبه مثقالُ ذرَّةٍ من الإيمانِ، والإمام مالك رضي الله عنه ذكر في تفسير آخر آية في سورة الفتح كفر الرافضة ^(١).

والإمامُ الشافعي يقول: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يشهدون بالزور لموافقهم ^(٢).

والتكفيرُ بالعموم غير تكفير الأشخاص، فنحن نقول على وجه العموم بكفر من يقول أو يفعل ما يخرج به من الملة، نقول مثلاً: من يقذف عائشة رضي الله عنها بعد أن برأها الله في كتابه؛ فهو كافرٌ، والذي يقول: إنَّ القرآن الذي أجمع عليه الصَّحابة ناقصٌ، فهو كافرٌ، والذي يدعو مع الله إلهاً آخر ويقول: يا علي أنقذني، يا حسين افعل لي، فهو كافر مشركٌ شركاً أكبر، والذي يطوف بالبيت ويقول: يا أبا عبد الله جئنا بيتك، وقصدنا حرمك، نرجو مغفرتك، هذا كافرٌ كُفراً مخرجاً عن الملة؛ لأنَّه

(١) يعني قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَنْ لُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرْزُجٌ أَخْرَجَ سَطَكَهُ، فَتَازَرَهُ، فَاسْتَعْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سَوْفِهِ، يُعْجِبُ الزَّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ الآية، قال ابن كثير: «ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك رضي الله عنه - في رواية عنه - بتكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة، قال: لأنهم يبغضونهم، ومن غاظ الصحابة؛ فهو كافر لهذه الآية، وواقفه طائفة من العلماء على ذلك، والأحاديث في فضائل الصحابة والنهي عن التعرض لهم بمساءة كثيرة، ويكفيهم ثناء الله عليهم، ورضاه عنهم». تفسير ابن كثير، ٧/ ٣٦٢.

(٢) ينظر: مختصر المزني، ٨/ ٤١٩، المجموع، ٤/ ٢٥٤.

والخطابية: فرقة من فرق الروافض الغالية تحتها فرق خمس، ينتسبون إلى أبي الخطاب الأسدي، يقولون بألوهية جعفر بن محمد وآبائه، ويرون جواز الشهادة لموافقهم على مخالفهم. ينظر: الملل والنحل، ١/ ١٧٩، الحاوي للماوردي، ١٣/ ١٣٦.

جعل علياً بمنزلة الإله.

هذه المسائل مقررة بالاعتقاد، ويؤتى بها على وجه العموم، ولا تنزل على الأشخاص، إلا إذا اجتمعت الأسباب، وانتفت الموانع، ثم يبقى بعد ذلك التطبيق لحد الردة، لكن هذا التطبيق ليس لكل أحد؛ بل لا بد أن يصدر به حكم حاكم معتبر، وينفذه ولي الأمر أو من يقوم مقامه ممن يكون بيده تنفيذ الحدود.

وبهذا انفصل عن الدعاوى التي تقول: إنكم تحثون على التكفير، والتكفير آثاره القتل والتفجير وغيرهما، فهؤلاء لا بد أن يعلموا أن الأمور النظرية تختلف عن التطبيق، التطبيقات لا بد فيها من توافر أسباب وانتفاء موانع، وليس كل شخص يقول كلمة يكون ملتزماً بها ويفهم معناها؛ بل لا بد أن يكون فاهماً لمعناها، ملتزماً بمقتضاها وهكذا؛ ولذا نحن نرى كتب أهل العلم مليئة بمسائل التكفير والخروج من الإسلام والحكم بالردة، وكتب الحنفية أكثر الكتب اشتمالاً من غيرها على هذه المسائل، فلم يحصل بذكر هذه المسائل سفك للدماء في شوارع المسلمين وبلدانهم؛ فالحنابلة -مثلاً- قالوا بكفر تارك الصلاة^(١)، فهل كان كل من معه سيف من أهل البلد إذا رأى من لا يصلي أبان رأسه؟ كلاً، لم يحصل من هذا ولا قضية واحدة؛ لأن ولي الأمر هو الذي كان يتولى التطبيق الذي لا بد له من توافر الأسباب وانتفاء الموانع.

ولما كان باب الولاء والبراء يهتم به بشدة في بلادنا، قبل أن يخوض البعض في مسائل التكفير ويفرّقوا الكلمة كما هو الحال اليوم، لم يحصل آنذاك بسبب الاهتمام بالباب المذكور شيء من الاعتداء، لا بالصّرب ولا غيره، نعم قد يحصل هجر، ولكن لم يتولد عنه أي من الآثار السلبية العملية؛ بل كان كل الناس

(١) المعتمد عند الحنابلة أنه يكفر إذا دُعي إلى الصلاة ولم يصل. ينظر: كشاف القناع، ١/٢٢٩،

مجتمعين منضوين تحت لواءٍ واحدٍ وتحت إمامٍ واحدٍ، كلمتهم مجتمعة، لا يستطيع أحدٌ أن يتكلم في ولي الأمر ولا بكلمة، مع أن باب الولاء والبراء كان على أشده، ترى الفاسق وتضبطه على منكر فتنكر فعله، وقد تهجره، وقد لا تجيب دعوته، لكن لم يحصل من ذلك آثار عملية خطيرة من جنس التكفير وتفريق الكلمة وسفك الدماء واستلاب الأموال، لكن اليوم الأمر عكس ذلك، خفَّ الدين عند الناس عمّا كانوا عليه في السابق، وخفَّ بابُ الولاء والبراء، لكن الدماء على أشدها، ونرى كيف يُفجّر بالناس في مساجدهم، نسأل الله العافية.

وسبق الكلام بالتفصيل عمّا تتعرّض له دعوة الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله من الطعون والانتقادات من قبل من في قلوبهم دخلٌ؛ حيث يقولون: إن دعوة الشيخ وكتبه هي التي أججت هذه المسائل، وهي التي بعثت على التكفير.

وهذا غير صحيح؛ بل لما كان الناس أشدّ تمسكاً بدعوة الشيخ، وكتبه، وكتب أئمة الدعوة، وأتباعهم من تلاميذهم، ولما كانت هذه الكتب تُقرأ في المساجد في كل الأوقات، ويحفظها من يحفظها من طلاب العلم، ما كان يحصل شيء ممّا يحصل اليوم، لكن لما زهدنا فيها، واستبدلنا غيرها بها حصل ما حصل من الخلل، والله المستعان.

✦ [ثبوت خلافة أبي بكر أولاً]

«وُنشِبَتِ الْخِلاَفَةُ بَعْدَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَوْلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه تَفْضِيلاً لَهُ وَتَقْدِيماً عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ».

«اِخْتَلَفَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي خِلاَفَةِ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه: هَلْ كَانَتْ بِالنَّصِّ، أَوْ بِالِاخْتِيَارِ؟ فَذَهَبَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّهَا ثَبَّتْ بِالنَّصِّ الْخَفِيِّ

والإشارة، ومنهم من قال بالنصّ الجليّ.

وزهب جماعةٌ من أهل الحديث والمعزلة والأشعرية إلى أنها ثبتت بالاختيار).

ذكر الشّارح رحمته الخلاف في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، هل هي ثابتة بالنصّ الخفيّ أو الجليّ، أو بالاختيار من دون نصّ من النبيّ صلى الله عليه وآله؟

والقول الأول هو المتعين، ولا شكّ أنّ النصوص التي يُستدلُّ بها على خلافته كثيرة، لكنّها ليست صريحةً معينةً بالاسم للخلافة؛ بل ظاهرُ النصوص الواردة دالّتها على إمامة أبي بكر رضي الله عنه، ولو كانت نصوصاً صريحةً ظاهرة جليّة كما في قول من يقول ذلك لما حصل ما حصل من الخلاف بين الصحابة في أول الأمر، ولما طلب الأنصار أن يكون منهم أميرٌ، ومن المهاجرين أميرٌ.

«والدليل على إثباتها بالنصّ أخبارٌ:

من ذلك ما أسنده البخاريّ عن جُبَيْر بن مطعم رضي الله عنه قال: أتت امرأة النبي صلى الله عليه وآله، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: رأيت إن جئتُ فلم أجدك؟ كأنها تريد الموت، قال: «إن لم تجدني فأتي أبا بكر»^(١)، وذكر له سياقاً آخر، وأحاديث أخرى، وذلك نص على إمامته.

وحديث حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»، رواه أهل السنن^(٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، باب قول النبي صلى الله عليه وآله: «لو كنت متخذاً خليلاً»، (٣٦٥٩)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (٢٣٨٦)، والترمذي، (٣٦٧٦)، من حديث محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال: «أتت امرأة...»، فذكر الحديث.

(٢) أخرجه الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة، (٢٦٧٦)، وابن ماجه، أبواب السنة، =

وفي الصحيحين عن عائشة -رضي الله عنها وعن أبيها- قالت: دخل علي رسول الله ﷺ في اليوم الذي بُدئ فيه؛ أي: في مرضه الأخير الذي توفي فيه ﷺ «فقال: «ادعي لي أباك وأحاك، حتى أكتب لأبي بكر كتاباً»، ثم قال: «يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر»^(١)، وفي رواية: «فلا يطمع في هذا الأمر طامع»^(٢).

ومثل هذه النصوص وإن لم تكن صريحة في الخلافة، بمعنى أنها تكون نصاً فيها إلا أنها ظاهرة فيها، وقريبة من الصريحة.

«وفي رواية: قال: «ادعي لي عبد الرحمن بن أبي بكر؛ لأكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه»، ثم قال: «معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر»^(٣).

وأحاديث تقديمه في الصلاة مشهورة معروفة، وهو يقول: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»^(٤)، وقد رُوجع في ذلك مرة بعد مرة، فصلى بهم مدة مرض النبي ﷺ؛ أي: رُوجع في توكيله لأبي بكر بالصلاة بالناس من قبل عائشة رضي الله عنها، حيث أمرت حفصة

= باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (٤٤)، وأحمد، (١٧١٤٢)، من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وصححه ابن حبان، (٥)، والحاكم، (٣٢٩)، ووافقه الذهبي، وابن الملتن في البدر المنير، (٥٨٢/٩).

(١) أخرجه البخاري، كتاب المرضى، باب ما رخص للمريض أن يقول: إني وجع...، (٥٦٦٦)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (٢٣٨٧)، من طريق القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) هذا اللفظ أخرجه ابن أبي عاصم، (١١٥٦)، من طريق ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله، كل هؤلاء عن عائشة رضي الله عنها، وأخرج نحوه أحمد، (٢٤٧٥١)، من طريق نافع، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) هذا اللفظ أخرجه الطيالسي، (١٦١١)، وأحمد في فضائل الصحابة، (١٦١١)، وابن أبي عاصم، (١١٦٣)، من طريق عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، (٦٧٨)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر، وغيرهما من يصلي بالناس...، (٤٢٠)، والترمذي، (٣٦٧٢)، والنسائي، (٨٣٣)، وابن ماجه، (١٢٣٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقالت لها: إِنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفٌ^(١)، إذا قام مقام النبي ﷺ فلن يُسمعَ الناس، فذهبت حفصةً إلى النبي ﷺ، فرفض ﷺ أن يوكلَ أو يستخلفَ غير أبي بكر، فلمَّا روجع في ذلك أكثر من مرة قال: «إِنَّكَ صَواحبُ يُوسف»^(٢)، قال ﷺ لهنَّ ذلك؛ لأنَّ العذر بأنه رجلٌ أسيفٌ لا يُسمعُ الناس، ليس بالعذر الحقيقي لعائشة ؓ؛ بل لأنَّ العادة جرت أن الناس يتشاءمون بمن يخلف من لا نظير له ولا قريب منه، فإذا كان الناس يسوسهم رجلٌ عظيم وإمام عادل، فإنَّه يُتعب من بعده، فإذا جاء بعده من هو أقل منه بكثير، تشاءم النَّاس به، فمن هذا الباب لم تُردِّ عائشة ؓ أن يرى الناس أباه في مقام النبي ﷺ، فترتبط وفاته ﷺ بإمامة أبي بكر، فيكرهه النَّاس.

«وفي الصَّحيحين عن أبي هريرة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «بيننا أنا نائمٌ رأيتني على قليبٍ، عليها دلوٌّ، فنزعتُ منها ما شاء الله، ثمَّ أخذها ابنُ أبي قحافة، فنزعَ منها ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعفٌ» وهذا فيه إشارةٌ إلى خلافته، وأنها تكون لمدة سنتين، ولأنه رجل رقيق كان في نزعه ضعف، فلم يكن بالشدة والبأس مثل عمر ؓ مع أن الرقة محمودة، والحلم الموجود في أبي بكر مطلوب شرعاً، لكن هذا تأويل الرؤيا؛ لأنَّ الرؤيا حكايةٌ واقع، بغضِّ النَّظر هل هذا الضَّعف محمودٌ أو مذموم.

«واللهُ يغفرُ له، ثم استَحالَتْ غَرَبًا» الدلوُّ حجمه معروفٌ، لكن الغرْبَ يُجمع فيه أكثر من جلد، فيكون كبيراً يحمل الكثير من الماء أضعاف ما يحمله الدلو،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة، (٦٦٤)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر، وغيرهما من يصلي بالناس...، (٤١٨)، والنسائي، (٨٣٣)، وابن ماجه، (١٢٣٢)، من حديث عائشة ؓ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، (٦٧٩)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر، وغيرهما من يصلي بالناس...، (٤١٨)، والترمذي، (٣٦٧٢)، والنسائي، (٨٣٣)، وابن ماجه، (١٢٣٢)، من حديث عائشة ؓ.

وما زال مستعملاً وهذا اسمه^(١) «فأخذها ابنُ الخطَّابِ، فلم أر عبقرياً من النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَهُ^(٢) حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بَعْطَنٍ^(٣)»^(٤).

وفي الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ عَلَى مَنْبَرِهِ: «لَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا؛ لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، لَا يَبْقَيْنَنَّ فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ^(٥) إِلَّا سُدَّتْ، إِلَّا خَوْخَةٌ أَبِي بَكْرٍ»^(٦).

وفي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ الْأَشْعَثِ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا؟» فَقَالَ رَجُلٌ أَنَا: رَأَيْتُ كَأَنَّ مِيزَانًا أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، فَوَزَنَتْ أَنْتَ وَأَبُو بَكْرٍ، فَرَجَحْتَ أَنْتَ بِأَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ وُزِنَ عَمْرٌ وَأَبُو بَكْرٍ، فَرَجَحَ أَبُو بَكْرٍ، وَوُزِنَ عَمْرٌ وَعِثْمَانُ، فَرَجَحَ عَمْرٌ، ثُمَّ رُفِعَ الْمِيزَانُ، فَرَأَيْتُ الْكِرَاهَةَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «خِلَافَةُ نَبْوَةٍ ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمَلِكَ مَنْ يَشَاءُ»^(٧).

(١) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة، ٣٨٨/١، الغريبين في القرآن والحديث، ١٣٦٣/٤، النهاية، ٣٤٩/٣.

(٢) يَفْرِي فَرِيَهُ؛ أي: يعمل مثل عمله، وقال الخطابي: «فلان يفرى الفري، وهو أن يبالغ في الأمر حتى يتعجب منه، والفري: الأمر العظيم، ومنه قوله ﷺ في عمر: «فلم أر عبقرياً يفرى فَرِيَهُ». ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام، ٢٢٣/١٤، غريب الحديث للخطابي، ٥٧١/٢.

(٣) العطن: واحد الأعطان، وهو مبرك الإبل حول الماء، ومعنى الحديث: رووا، وأرووا إبلهم، فأبركوها. ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي، ١٠٥/٢، النهاية، ٢٥٨/٣.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً»، (٣٦٦٤)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل عمر ﷺ، (٢٣٩٢)، من حديث أبي هريرة ﷺ، وجاء من حديث ابن عمر ﷺ عند البخاري، (٣٦٣٣)، والترمذي، (٢٢٨٩).

(٥) الخوخة: باب صغير كالنافذة الكبيرة، وتكون بين بيتين ينصب عليها باب. ينظر: النهاية، ٨٦/٢.

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، (٤٦٧)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل أبي بكر الصديق ﷺ، (٢٣٨٢)، والترمذي، (٣٦٦٠)، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٧) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٣٤)، والترمذي، أبواب الرؤيا، باب ما جاء =

فبين رسول الله ﷺ، أن ولاية هؤلاء خلافة نبوة، ثم بعد ذلك ملك، وليس فيه ذكر عليّ ﷺ؛ لأنه لم يجتمع الناس في زمانه؛ بل كانوا مختلفين، لم ينتظم فيه خلافة النبوة ولا الملك؛ أي: أن الخلافة لم تصف له من غير منازع، وإلا فهو الخليفة بعد عثمان ﷺ، باتفاق أهل السنة والجماعة، وقد تم اختياره ومبايعته من جلة الصحابة، لكن كان هناك من ينازعه الملك؛ ولذلك ما صفا له الملك مثل ما صفا للثلاثة.

«وروى أبو داود -أيضا- عن جابر ﷺ، أنه كان يحدث: أن رسول الله ﷺ قال: «رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط^(١) برسول الله ﷺ، ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر» قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا: أمّا الرجل الصالح؛ فرسول الله ﷺ، وأما المنوط بعضهم ببعض؛ فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه^(٢).

وورد عن النبي -أيضا- أن خلافة النبوة بعده ﷺ ثلاثون سنة^(٣)، ولا تكتمل

= في رؤيا النبي ﷺ الميزان والدلو، (٢٢٨٧)، والحاكم، (٤٤٣٧)، من طريق أشعث بن عبد الملك الحمراي، عن الحسن، عن أبي بكرة ﷺ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي على تصحيحه.

(١) نيط؛ أي: عُلق، يُقال: نُطت هذا الأمر به أنوطه، وقد نيط به فهو منوط. ينظر: النهاية، ١٢٩/٥.
(٢) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٣٦)، وأحمد، (١٤٨٢١)، من طريق ابن شهاب، عن عمرو بن أبان بن عثمان، عن جابر ﷺ، وعمرو بن أبان مجهول، لم يوثقه غير ابن حبان، الثقات، (٤٤٠٦)، وقال ابن حجر في التقريب، (٤٩٨٥): «مقبول»، وباقي رجال الإسناد ثقات.

قال الحاكم، (٤٥٥١): «الناس يحدثون به عن الزهري مرسلا، إنما هو عمرو بن أبان، ولم يكن لأبان ابن عثمان ابن يقال له: عمرو»، وقال الدارقطني في العلل، ٣٦٩/١٣: «يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه الزبيدي، عن الزهري، عن عمرو بن أبان، عن جابر، ورواه يونس، عن الزهري، عن جابر مرسلا، ويشبه أن يكون الزبيدي حفظ إسناده».

(٣) يأتي تخريجه قريبا من حديث سفينة ﷺ، ٣/٢١١.

الثلاثون إلا بخِلافة علي وابنه الحسن عليهما السلام.

«وروى أبو داود -أيضا- عن سُمرة بن جُنْدَب : أن رجلاً قال: يا رسول الله، رأيتُ كأنَّ دُلُومًا دُلِّي من السَّماء، فجاء أبو بكر فأخذ بعِراقِئِها، فشَرِبَ شُرْبًا ضَعِيفًا، ثُمَّ جاء عُمَرُ فَأَخَذَ بِعِراقِئِها فَشَرِبَ حَتَّى تَضَلَّعَ^(١)، ثُمَّ جاء عُثْمَانُ فَأَخَذَ بِعِراقِئِها فَشَرِبَ حَتَّى تَضَلَّعَ، ثُمَّ جاء عَلِيٌّ فَأَخَذَ بِعِراقِئِها، فانتَشِطَتْ منه^(٢)، فانتَضَحَ عليه منها شَيْءٌ»^(٣).

عراقي الدُّلُو واحدُها (عِراقَات) أو (عِرْقَوَة)، وهي ما زالت مستعملة، تكون من الخشب التي تُشبه الصَّلِيب، تثبت في أعلى الدُّلُو ليربط بها الحبل^(٤).

«وعن سَعِيدِ بْنِ جُمُهَانَ عَنْ سَفِينَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خِلافةُ النَّبِوةِ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ أَوْ الْمُلْكَ»^(٥).

(١) حتى تضلع؛ أي: أكثر من الشرب حتى تمدد جنبه وأضلعه. النهاية، ٩٧/٣.

(٢) انتشطت منه؛ أي: جذبت منه واختلست. ينظر: غريب الحديث لابن سلام، ٣٩٢/٤، الدلائل في غريب الحديث، ٨١٤/٢، المجموع المغيث، ٣٠١/٣.

(٣) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٣٧)، وأحمد، (٢٠٢٤٢)، وابن أبي عاصم، (١١٤١)، من طريق حماد بن سلمة، عن أشعث بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن سُمرة بن جُنْدَب. وعبد الرحمن والد الأشعث مجهول، قال الذهبي في الميزان، ٦٠٢/٢: «ما حدث عنه سوى ولده أشعث»، وضعف الألباني إسناده في ظلال الجنة، (١١٤١).

(٤) ينظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربي، ١٠١٢/٢، النهاية، ٢٢١/٣.

(٥) أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٤٧)، وأحمد، (٢١٩١٩)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٣٣٤٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرى، ٢٠٥/٨، عن سفينة، وفيه سعيد بن جمهان صدوق حسن الحديث، قال الحافظ في التقريب، (٢٢٧٩): «صدوق له أفراد»، وأثبت حديثه هذا الإمام أحمد -كما في السنة لأبي بكر بن الخلال، (٦٤٩)؛ حيث سئل عن ضعف حديث سفينة من قبل سعيد بن جمهان، فقال: «بئس القول هذا، سعيد بن جمهان رجل معروف، روى عنه حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والعوام، وعبد الوارث، وحشرج بن نباتة، هؤلاء خمسة أحفظ أنهم رَووا عنه» وقال: «سعيد بن جمهان روى عنه عدة».

وأما النصوص الدالة على فضله على غيره مُطلقاً؛ فهي صحيحةٌ وصريحةٌ وجليّةٌ وموجودةٌ في الصحيحين وغيرهما، وأفضليّته على جميع الصّحابة لا خلاف فيها^(١).

والخلاصةُ أن خلافته دلت عليها النصوص بالإشارة، ثم حصل الإجماع والاتفاق عليها من أهل الحلّ والعقد من الصّحابة -رضوان الله على الجميع-.

«واحتج من قال لم يستخلف بالخبر المأثور عن عبد الله بن عمر، عن عمر رضي الله عنه، أنه قال: إن أستخلف؛ فقد استخلف من هو خير مني، يعني: أبا بكر؛ لأن أبا بكر عين الخليفة من بعده، وهو عمر رضي الله عنه» «وإن لا أستخلف، فلم يستخلف من هو خير مني، يعني: رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٢) وهذا صحيحٌ من حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستخلف بالنص الصريح الناص على ذكر أبي بكر مقروناً بالخلافة.

«وبما روي عن عائشة رضي الله عنها: أنها سئلت من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخلفاً لو استخلف^(٣).

والظاهر -والله أعلم- أن المراد أنه لم يستخلف بعهد مكتوب، ولو كتب عهداً؛ لكتبه لأبي بكر؛ بل قد أراد كتابته ثم تركه، وقال: «يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر».

فكان هذا أبلغ من مجرد العهد، فإن النبي صلى الله عليه وسلم دلّ المسلمين على استخلاف

(١) قال النووي في شرحه على مسلم، ١٥/١٤٨: «واتفق أهل السنة على أن أفضلهم أبو بكر، ثم عمر، قال جمهورهم: ثم عثمان، ثم علي، وقال بعض أهل السنة من أهل الكوفة بتقديم علي على عثمان، والصحيح المشهور تقديم عثمان».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، (٧٢١٨)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب الاستخلاف وتركه، (١٨٢٣)، وأبو داود، (٢٩٣٩)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

أبي بكر، وأرشدَهم إليه بأمرٍ متعدّدة، من أقواله وأفعاله، وأخبرَ بخلافته إخباراً راضٍ بذلك، حامدٍ له، وعزمَ على أن يكتبَ بذلك عهداً، ثمَّ علمَ أن المسلمين يجتمعون عليه، فترك الكتابَ اكتفاءً بذلك، ثمَّ عزمَ على ذلك في مرضه يوم الخميس، ثمَّ لما حصل لبعضهم شكٌّ: هل ذلك القول من جهة المرض أو هو قولٌ يجبُ اتّباعه ترك الكتابة^(١)، اكتفاءً بما علمَ أن الله يختاره والمؤمنون من خلافة أبي بكر.

لا شكَّ أن التّنصيصَ والكتابةَ التي تقضي على الشقاق والخلاف مطلوبٌ، والنبِيُّ ﷺ يحسم المادّة في مثل هذه المسائل بالنصّ، لكن بلغه يقيناً أن الناس لن يختلفوا في هذا، فرأى أن لا داعي للكتابة حينئذٍ، إمّا بوحى أو بما عهده من حال المسلمين في ذلك الوقت وقناعتهم التامّة بأبي بكر ﷺ.

وعلى كل حال ما فعله النبيُّ ﷺ وهو المؤيّد بالوحي هو الأصل، وإلا فكلُّ شيءٍ يؤدّي إلى الخلاف والنزاع لا بُدَّ من حسمه، ولا شكَّ أن النزاع في الخلافة من أشدِّ أمور النزاع، لكن يبقى أنه ﷺ جزم يقيناً أن الأمة لن تختلف في ذلك، وأن الله اختاره، والمؤمنون سيختارونه ولا يختلفون فيه.

«فلو كان التعيين مما يشتهه على الأمة؛ لبيّنه بياناً قاطعاً للعذر، لكن لما دلّهم

(١) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم؟، (٣٠٥٣)، ومسلم، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، (١٦٣٧)، من طريق سعيد بن جبيرة قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: «يوم الخميس، وما يوم الخميس ثم بكى حتى بلّ دمه الحصى، فقلت: يا ابن عباس، وما يوم الخميس؟ قال: اشتد برسول الله ﷺ وجعه، فقال: «أتوني أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي»، فتنازعوا، وما ينبغي عند نبي تنازع، وقالوا: ما شأنه أهجر؟ استفهموه، قال: «دعوني، فالذي أنا فيه خير، أوصيكم بثلاث: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم»، قال: وسكت عن الثالثة، أو قالها فأنسيها»، واللفظ لمسلم.

دلالاتٍ متعدّدة على أنّ أبا بكر المتعيّن، وفهموا ذلك، حصل المقصودُ، ولهذا قال عمر رضي الله عنه في خطبته التي خطبها بمحضّرٍ من المهاجرين والأنصار: أنت خيرنا وسيّدنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم يُنكر ذلك منهم أحد، ولا قال أحدٌ من الصّحابة إنّ غير أبي بكر من المهاجرين أحقُّ بالخِلافة منه، ولم يَنازع أحدٌ في خلافته إلا بعضُ الأنصار، طمعاً في أن يكون من الأنصار أميراً، ومن المهاجرين أميراً^(١).

مع أنّ الأنصار رضي الله عنهم بايعوا النبي صلى الله عليه وآله على الأثرة، والأثرة مقتضيةٌ ألا تكون الخِلافةُ فيهم^(٢)؛ إذ تكونُ الأثرة في أمور الدنيا، وأعظمُ أمورِ الدُّنيا الخِلافة، فهي ليست لهم.

«طمعاً في أن يكونَ من الأنصار أميراً ومن المهاجرين أميراً، وهذا ممّا ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي صلى الله عليه وآله بطلانه».

ولهذا لا يجوز مبايعة خليفتين في وقتٍ واحد^(٣)؛ لأنَّ الأصل أن يكون الوالي على المسلمين واحداً، وقد كان الأمرُ على هذا في أوّل الأمر، كان الخليفة الواحد يضبط الأراضي المترامية لخلافته، ثم حينما توسعت البلدان وكثر الناس،

(١) إشارة إلى طرف من حديث طويل أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، باب قول النبي صلى الله عليه وآله: «لو كنت متخذاً خليلاً»، (٣٦٦٧)، وأخرجه الترمذي مختصراً، (٣٥٥٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) إشارة إلى حديث جنادة بن أمية، حيث قال: «دخلنا على عبادة بن الصامت، وهو مريض، قلنا: أصلحك الله، حدث بحديث ينفعك الله به، سمعته من النبي صلى الله عليه وآله، قال: دعانا النبي صلى الله عليه وآله فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا: «أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»، أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وآله: «سترون بعدي أموراً تنكرونها»، (٧٠٥٥، ٧٠٥٦)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، (١٧٠٩)، واللفظ للبخاري.

(٣) إشارة إلى حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما»، أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين، (١٨٥٣).

ووقعت النزاعات، ووجد الشُّح والشُّقاق بينهم، ورأوا أنَّ هذه المسافات الشَّاسعة قد لا تُضبطُ بخليفةٍ واحد صار على كل إقليم وإل خليفة أو ملك أو أمير، لكن هذا الأمر كان ولا يزال في أقطار متعدّدة، أمّا أن يكون في قطر واحد أميران، كما كان طلب الأنصار: «منا أميرٌ ومنكم أمير» وكلهم كانوا بالمدينة، فمثل هذا لا يجوزُ اتِّفاقاً.

«ثمَّ الأنصارُ كلُّهم بايعوا أبا بكرٍ إلا سعد بن عبادة؛ لكونه هو الذي كان يطلبُ الولاية، ولم يقل أحدٌ من الصحابة قطُّ إنَّ النبي ﷺ نصَّ على غير أبي بكر، لا عليّ، ولا العباس، ولا غيرهما، كما قد قال أهل البدع!».

تعتقد الرافضة أن الخلافة منصوب عليها بالوصاية من النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب؛ ولذا يسمونه الوصي، حتى إن هذه الوصية يُثبتها مثل الشوكاني^(١)، ومثل الصنعاني^(٢)، لكن المعتدلون منهم يقولون: إنَّ علياً تنازل لأبي بكر وما نازعه في الخلافة، وإلا فهو الوصيُّ مع أنَّه لم يثبت له ولا غيره أية وصاية بهذا الخصوص.

«وروى ابنُ بطةٍ بإسناده أنَّ عمر بن عبد العزيز بعث محمد بن الزُّبير الحنظليَّ إلى الحسن، فقال: هل كان النبي ﷺ استخلفَ أبا بكر؟ فقال: أو في شكِّ صاحبك؟ نعم، والله الذي لا إله إلا هو استخلفه، لهو كان أتقى لله من أن يتوثَّبَ عليها^(٣)».

(١) ألف الشوكاني في ذلك رسالة أسماها: «العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين»، وذكر فيها أن الوصية لعلي بن أبي طالب ثابتة، وأنها محمولة على العموم؛ أي: في الخلافة، وغيرها. ينظر: العقد الثمين، (ص: ٨-٩)، مطبوعٌ ضمن مجموعة الرسائل اليمنية.

(٢) أكثر الصنعاني من ذكر لفظ الوصي وإطلاقه على علي بن أبي طالب ﷺ. ينظر: التنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني، (٤١٣٢).

(٣) أحاله ابن أبي يعلى في المسائل التي حلف عليها أحمد بن حنبل، (٨٨)، على ابن بطة.

وفي الجملة: فجميع من نُقل عنه أنه طلب تولية غير أبي بكر، لم يذكر حُجَّة شرعية، ولا ذكر أن غير أبي بكر أفضل منه، أو أحقُّ بها، وإنما نشأ من حُبِّ قبيلته وقومه فقط؛ أي: مثل ما حصل للأنصار رضي الله عنهم «وقد كانوا يعلمون فضل أبي بكر رضي الله عنه، وحُبَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم له، ففي الصحيحين عن عمرو بن العاص: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته، فقلت: أيُّ النَّاسِ أحبُّ إليك؟ قال: «عائشة»، قلت: من الرجال؟ قال: «أبوها»، قلت: ثمَّ من؟ قال: «عمر»، وعدَّ رجالاً^(١).

وفيها -أيضاً- عن أبي الدرداء قال: كنتُ جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه حتى أبدى عن رُكبتيه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أما صاحبكم فقد غامر، فسلم، وقال: إنه كان بيني وبين ابن الخطَّاب شيءٌ فأسرعتُ إليه ثمَّ ندمت، فسألته أن يغفر لي فأبى علي، فأقبلتُ إليك، فقال: يغفرُ الله لك يا أبا بكر، ثلاثاً، ثم إنَّ عمر ندم، فأتى منزل أبي بكر، فسأل: أتمَّ هو؟ فقالوا: لا، فأتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فسلم عليه، فجعل وجه النبي صلى الله عليه وسلم يتمعر، حتى أشفق أبو بكر فجثا على ركبتيه، فقال: يا رسول الله، والله أنا كنتُ أظلم، مرَّتين قال هذا؛ ليخفف ما في نفس النبي صلى الله عليه وسلم على عمر؛ لأنَّ عمر محقٌّ في صنيعه، لكن من فضل أبي بكر ومنزلته عند النبي صلى الله عليه وسلم غضب النبي صلى الله عليه وسلم من أجله، فأراد أبو بكر أن يخفف ما في نفسه صلى الله عليه وسلم على عمر، فقال: «والله أنا كنتُ أظلم».

«فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنَّ الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟» مرَّتين، فما أُوذي بعدها^(٢).

(١) تقدم تخريجه، ٩١/٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذاً خليلاً»، (٣٦٦١)،

ولم يخرج له مسلم.

ومعنى: غامر: غاضب وخاصم^(١)، ويضيق هذا المختصر عن ذكر فضائله.

وفي الصحيحين -أيضاً- عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وأبو بكر بالسُّنْح -فذكرت الحديث- إلى أن قالت: واجتمع الأنصارُ إلى سعد بن عبادة، في سَقِيفَةِ بني سَاعِدَةَ، فقالوا: منَّا أميرٌ، ومنكم أميرٌ! فذهب إليهم أبو بكر، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح، فذهب عمر يتكلم، فأسكته أبو بكر، وكان عمر يقول: والله ما أردتُ بذلك إلا أنني هيأتُ في نفسي كلامًا قد أعجبتُ أَلَا يَلُغُهُ أبو بكر! ثم تكلم أبو بكر، فتكلم أبلغ النَّاسِ، فقال في كلامه: نحنُ الأمراء، وأنتمُ الوُزَرَاءُ، فقال حُبابُ ابن المنذر: لا والله لا نفعُ، منَّا أميرٌ ومنكم أميرٌ. فقال أبو بكر: لا، ولكنَّا الأمراء وأنتمُ الوُزَرَاءُ، هم أوسطُ العَرَبِ، وأعزُّهم أحساباً^(٢) يعني: قريشاً، وجاء في الحديث الصحيح: «الأئمة من قريش»^(٣) «فبايعوا عمر، أو أبا عبيدة بن الجراح، فقال عمر: بل نبايعك فأنت سيدنا، وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذ عمر بيده، فبايعه، وبايعه النَّاسُ، فقال قائل: قتلتم سعداً، فقال عمر: قتله الله»^(٤).

(١) ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي، ١٦٣/٢، النهاية، ٣٨٤/٣.

(٢) تقدم تخريجه، ٢١٤/٣.

(٣) جاء هذا الحديث عن عدد من الصحابة، منهم علي رضي الله عنه، أخرجه عنه الحاكم في المستدرک، (٦٩٦٢)، والطبراني في الأوسط، (٣٥٢١)، مرفوعاً: «الأئمة من قريش ...».

وأخرجه أحمد، (١٢٣٠٧)، والنسائي في الكبرى، (٥٩٠٩)، عن أنس رضي الله عنه، وأحمد، (١٩٧٧٧)، والطيالسي، (١٢٥/١)، عن أبي بَرزَةَ رضي الله عنه، وقد جاء معناه عن كثير من الصحابة منهم الصديق، فهو حديث متواتر، كما قال الحافظ في الفتح، (٢٠٣/١)، وقال في موضع آخر من الفتح، (٥٣٠/٦): «وقد جمعت في ذلك تأليفاً سميته: لذة العيش بطرق الأئمة من قريش»، وقال (٣٢/٧): «وقد جمعت طرقه عن نحو أربعين صحابياً»، ولذة العيش مطبوعٌ متداول .

(٤) هذا جزءٌ من الحديث الطويل المروي عن عائشة رضي الله عنها، تقدم تخريجه، ٢١٤/٣.

والسُّنْحُ: العالية، وهي حديقة من حدائق المدينة معروفة بها^(١).

✽ [ثبوت خلافة عمر بن الخطاب بعد أبي بكر ﷺ]

«قوله: «ثُمَّ لَعُمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ»؛ أي: وَنُثِبَتِ الْخِلاَفَةُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ لَعُمْرَ ﷺ، وذلك بتفويضِ أبي بكر الخِلافةَ إليه، واتِّفَاقِ الأُمَّةِ بَعْدَهُ عَلَيْهِ، وَفَضَائِلِهِ ﷺ: أَشْهُرُ مَنْ أَنْ تُنكَرَ، وَأَكْثَرُ مَنْ أَنْ تُذَكَرَ، فَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتَ، مَنْ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: يَا بَنِي، أَوْ مَا تَعْرِفُ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: عُمَرُ، وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ: ثُمَّ عُثْمَانُ! فَقُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(٢).

هذا ما قاله علي -رضي الله عنه، وأرضاه- في حقه وحقَّ أبي بكر، ومحمد بن الحنفية هو ابن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم جميعاً-، وكان عليُّ ﷺ قد تأخر عن بيعة أبي بكر أوَّل الأمر، لكنَّه بايع فيما بعد.

«وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٣).

وَفِي صَاحِبِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: وَضَعَ عُمَرُ عَلَى سَرِيرِهِ، فَتَكَنَّفَهُ^(٤) النَّاسُ يَدْعُونَ وَيُنْتُونَ وَيَصْلُونَ عَلَيْهِ، قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ، وَأَنَا فِيهِمْ، فَلَمْ يَرُعْنِي إِلَّا بِرَجُلٍ قَدْ أَخَذَ بِمَنْكَبِي مِنْ وَرَائِي، فَالْتَفَتُّ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ عَلِيٌّ، فَتَرَحَّمْ عَلَيَّ عُمَرُ، وَقَالَ: مَا خَلَفْتَ أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ مِنْكَ، وَإِيْمُ اللَّهِ، إِنْ كُنْتُ لِأُظَنُّ أَنْ

(١) قال ابن الأثير: السنح -بضم السين والنون، وقيل: بسكونها-: موضع بعوالي المدينة فيه منازل بني الحارث بن الخزرج. ينظر: النهاية، ٤٠٧/٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلاً»، (٣٦٧)، وأبو داود، (٤٦٢٩)، من طريق أبي يعلى عن محمد بن الحنفية.

(٣) تقدم تخريجه، ٢٠٦/٣.

(٤) تكنفه الناس؛ أي: أحاطوا به من جوانبه. ينظر: النهاية، ٢٠٥/٤.

يجعلك الله مع صاحبك، وذلك أنني كنت كثيرا ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، فإن كنت لأرجو، أو لأظن أن يجعلك الله معهما^(١).

وتقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه في رؤيا رسول الله ﷺ ونزعه من القلب ثم نزع أبي بكر، «ثم استحالت الدلو غربا، فأخذها ابن الخطاب، فلم أر عبقريا من الناس ينزع نزع عمر، حتى ضرب الناس بعطن»^(٢).

وفي الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: قال: استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله ﷺ، وعنده نساء من فريش يكلمنه، عالية أصواتهن - الحديث، وفيه - فقال رسول الله ﷺ: «إيها يا بن الخطاب! والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكا فجا^(٣) إلا سلك فجا غير فجا»^(٤).

وفي الصحيحين - أيضا - عن النبي ﷺ، أنه كان يقول: «قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد، فإن عمر بن الخطاب منهم».

قال ابن وهب: تفسير محدثون: ملهمون^(٥).

(١) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه، (٣٦٨٥)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، (٢٣٨٩)، وابن ماجه، (٩٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه، ٢٠٩/٣.

(٣) الفج: الطريق. ينظر: النهاية، ٤١٢/٣.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٣٢٩٤)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، (٢٣٦٩)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، (٣٤٦٩)، وفي كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه، (٣٦٨٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، (٢٣٩٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وتفسير ابن وهب في مسلم دون البخاري؛ فهو راوي حديث عائشة.

«إيَّها» بالكسر والتنوين؛ أي: تكلم، وزدنا من حديثك، في آخرها تنوينٌ، فإن كانت من حديثٍ معهود فبلا تنوين، وإن كانت من حديثٍ غير معهود فالتنوين فيها للتنكير؛ أي: زدنا حديثاً ما^(١).

✦ [ثبوت خلافة عثمان بعد عمر رضي الله عنه] ✦

«قوله: «ثُمَّ لِعُثْمَانَ رضي الله عنه» أي: وَنُتِبَ الْخِلاَفَةَ بَعْدَ عُمَرَ لِعُثْمَانَ رضي الله عنه، وقد ساق البخاريُّ رضي الله عنه قِصَّةَ قَتْلِ عُمَرَ رضي الله عنه عنه^(٢)، وأمر الشُّورَى والمبايعة لِعُثْمَانَ في صحيحه، فأحْبِبْتُ أَنْ أُسْرِدَهَا، كما رواها بسنده عن عمرو بن ميمون رضي الله عنه قال: رأيتُ عُمَرَ رضي الله عنه قَبْلَ أَنْ يُصَابَ بِالْمَدِينَةِ بِأَيَّامٍ، ووقف عليَّ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانَ وَعُثْمَانُ بْنُ حَنِيفٍ، فقال: كيف فعلتما؟ أتخافان أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تطيق؟ قالوا: حملناها أمراً هي له مُطِيقَةٌ، ما فيها كثيرٌ فضلٍ، قال: انظرا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق؟ قالوا: لا، فقال عمر: لئن سلَّمني اللهُ لأدعنَّ أرامِلَ أَهْلِ الْعِرَاقِ لَا يَحْتَجُّنَ إِلَى رَجُلٍ بَعْدِي أَبَدًا، قال: فما أتت عليه أربعةٌ حتَّى أُصِيبَ.

قال: إني لِقَائِمٌ، ما بيني وبينه إلا عبدُ اللهِ بن عَبَّاسٍ غَدَاةٌ أُصِيبَ، وكان إذا مرَّ بين الصَّفَّيْنِ قال: استووا حتَّى إذا لم ير فيهنَّ خللاً تقدَّم فكَبَّرَ، وربَّما قرأ سورة يُوسُفَ، أو النَّحْلَ، أو نحو ذلك في الرَّكْعَةِ الْأُولَى، حتَّى يجتمع النَّاسُ، فما هو إلا أن كَبَّرَ، فسمعتُه يقول: قتلني، أو أكلني الكلبُ، حين طعنه، فطار العِلْجُ^(٣) بسكين ذاتِ طَرَفَيْنِ، لا يُمَرُّ عليَّ أحدٍ يميناً وشمالاً إلا طعنه حتَّى طعن ثلاثة عشر رجلاً،

(١) ينظر: الصحاح، ٦/٢٢٢٦.

(٢) يأتي تخريجها عند نهايتها.

(٣) العِلْجُ: الرجل من كفار العجم، وخصه بعضهم بالرجل القوي الضخم من الكفار. ينظر: الصحاح،

١/٣٣٠، لسان العرب، ٢/٣٢٦.

ماتَ منهم سبعة، فلما رأى ذلك رجلٌ من المسلمين، طَرَحَ عليه بُرْنَسًا^(١)، فلما ظنَّ أنه مأخوذٌ نحرَ نفسه، وتناولَ عُمرَ يدَ عبدِ الرحمن بنِ عَوْفٍ، فقدمه، فمن يلي عُمرَ، فقد يرى الذي أَرَى، وأمَّا نواحي المسجد؛ فإنَّهم لا يدرون غيرَ أنَّهم قد فقدوا صوتَ عُمرَ، وهم يقولون: سبحان الله، سبحان الله، فصلَّى بهم عبدُ الرَّحمن صلاةً خفيفةً.

قصة قتل عمر رضي الله عنه قصة مشهورة مروية في الصَّحاح والسُّنن وغيرها من كُتُب التواريخ والسير^(٢)، والذي طعن عمرَ رضي الله عنه - كما هو معروف - أبو لؤلؤة، واسمه فيروز، مجوسيٌّ مقدَّسٌ ومقدَّمٌ عند الشيعة، وله ضريحٌ يُزار ويُطاف به، وتقدَّم له القرايين؛ لأنَّه فعل فعلاً لم يفعله أحدٌ، فقد قتل العدوَّ اللدودَ للمجوس المشركين، وفتح بلدانهم وأرغمهم على الدُّخول في الإسلام، فهو الذي مسح المجوسية، وقصَّى على الفرس، فهو أشدُّ عدوًّا لهم؛ ولذا كان في تصنيفهم في الدرك الأسفل من النار، فيقولون: إنَّ عمر يقبُعُ في الطبقة السفلى التي تلي النَّار مباشرةً، ثم أرفع منه أبو بكر، ثم أرفع منه إبليس، نسأل الله العافية؛ صنعوا بعمرَ رضي الله عنه ما صنعوا، وقالوا فيه ما قالوا، مع أنه أحسنَ إليهم وتفضَّلَ عليهم.

وبعد أن طعن أبو لؤلؤة المجوسيُّ الخبيثُ عمرَ رضي الله عنه طعن بضعة عشر من الصَّحابة، ثمَّ قتل نفسه، فاستخلف عُمرَ عبد الرحمن بن عوف في تكميل الصلاة، يقول ابن عباس: «وربَّما قرأ سورة يوسف، أو النَّحل، أو نحو ذلك في الرَّكعة الأولى» يعني: كانت هذه عادته رضي الله عنه؛ في أيَّام مضت، أما في هذه الصلاة؛ فبمجرد أن كبر طعنه الخبيث؛ ولعله كان يقرأ مثل هذه السُّور ليجتمع النَّاسُ في الرَّكعة الأولى.

(١) البرنُّس: كل ثوب رأسه منه ملتزق به، من دراعة أو جبة أو ممطر أو غيره. ينظر: النهاية، ١/١٢٢.

(٢) يُنظر على سبيل المثال: البدء والتاريخ، ٥/١٨٨، المختصر في أخبار البشر، ١/١٦٤.

واليوم لو قرأ إمامٌ من الأئمة وجهًا واحدًا؛ تضايق النَّاسُ وملُّوا وربما انتقلوا إلى غيره، وعُمَرُ يقرأ سورة يوسف، وهي جزء إلا ثلثًا، وسورة النحل، وهي جزء إلا ربعًا، يحتاج قارئها مع الهدْيُ إلى عشر دقائق، وبالترتيل لا يكفي لقراءتها ثلث ساعة، وهذا في الرَّكعة الأولى، ونصف هذا المقدار -تقريبًا- في الرَّكعة الثانية، والمقصود أنا لا نستطيع أن نقارن حالنا بحال السَّلف؛ لأنَّ الناس مع طول العهد دبَّ إليهم الملل، وثقلت عليهم العبادات؛ ولذا أوصى النبي ﷺ معاذًا أن يقول: «اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»^(١)، فالذي لا يُعان على الذكر وعلى الشُّكر وعلى حُسن العبادة تثقل عليه، وبدلًا من أن يقول كما قال النبي ﷺ: «أرْحَنَا يا بلال بالصَّلَاة»^(٢) كثيرٌ منا يقول بلسان حاله ولو لم ينطق بذلك: (أرْحَنَا مِنَ الصَّلَاة)، وسمِعْنَا من يقول: «صلُّوا يا إخوان، خلُّونا نرْمي همَّ الصَّلَاة»، يعني: أريحونا منها، والله المستعان.

صلَّى عبدُ الرَّحْمَنِ بن عوف بالنَّاس صلاةً خفيفةً لَمَّا استخلفه عُمر؛ لأنَّ الظرف لا يحتمل التطويل، النفوس مشغولة بالحدث، والقلوب غير حاضرة ولو طوَّل في صلاته؛ ولذا رأى أن يصلي صلاة خفيفة صحيحة مجزئة مسقطة للطلب، وأما التطويل؛ فله وقته إذا فرغ القلب، وارتاحت النَّفس، وأقبل الإنسان على صلاته، لكن مَنْ يملك القلب الذي يُقبل على صلاته وإمام المسلمين وأميرهم وولي أمرهم مطعون أمامهم؟! الذي يعرف الذي حدث هم القريبون منه في الصَّفِّ

(١) أخرجه أبو داود، أبواب فضائل القرآن، باب في الاستغفار، (١٥٢٢)، والنسائي، كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر، (١٣٠٣)، وأحمد، (٢٢١١٩)، وصحَّحه ابن خزيمة، (٧٥١)، وابن حبان، (٢٠٢٠)، والحاكم على شرطهما، (١٠١٠)، والنووي في الخلاصة، (١٥٤٨).

(٢) أخرجه أبو داود، أول كتاب الأدب، باب صلاة العتمة، (٤٩٨٥)، وأحمد، (٢٣٠٨٨)، والطبراني في الكبير، (٦٢١٤)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٥٥٤٩)، عن رجل من الصحابة من خزاعة، وفي سنده اختلاف كثير ذكره الدارقطني في العلل، ٤/١٢٠، وصحَّحه العراقي في تخريج الإحياء، ١/١٩٥.

الأول والثاني وما يليه، لكن البعيدون لا يعرفون ما حصل، فيسبحون؛ لأنَّ الصوت قد انقطع، فصاروا يقولون: سبحان الله سبحان الله، وهكذا يفعل المصلي إذا نابه شيء ينبه الإمام به: «سبحان الله»^(١).

والصلاة عند العموم لها شأن، لكن بعض الناس يطيش قلبه، ولا شك أنه إذا احتيج إليه في أمر كأن يوجد شخص مطعون واحتيج إليه في إسعافه، واقتضى ذلك تأخير صلاته، فلا مانع من تأخير الصلاة أو قطعها حينئذٍ من يُحتاج إليه، لا الناس كلهم.

«قال: يا بن عباس، انظر من قتلني؟ فجال ساعة، ثم جاء فقال: غلام المغيرة، قال: الصنع^(٢)؟ قال: نعم، قال: قاتله الله! لقد أمرت به معروفًا! الحمد لله الذي لم يجعل مني بيد رجل يدعي الإسلام» أبو لؤلؤة المجوسي لم يدع الإسلام، لكن ادّعت له الولاية، وعدّ من أعظم الأولياء عند الشيعة الرافضة الاثني عشرية، قاتلهم الله^(٣).

(١) لحديث سهل بن سعد الساعدي: أن رسول الله ﷺ قال: «مالي رأيتمكم أكثرتم من التصفيح، من نابه شيء في صلاته فليُسِّح، فإنه إذا سحَّ التفت إليه، وإنما التصفيح للنساء»، أخرجه البخاري، أبواب العمل في الصلاة، باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به، (١٢١٨)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم، (٤٢١)، وأبو داود، (٩٤٠)، والنسائي، (٧٩٣)، وابن ماجه مختصراً، (١٠٣٥).

(٢) الصنع: الحاذق في عمله، يقال: رجل صنع، وامرأة صنع، و ضد الصنع الأخرق. ينظر: جمهرة اللغة، ٢/ ٨٨٨.

(٣) قال شاه عبد العزيز الدهلوي في تعداد بدع الشيعة المحدثه: «الثاني: إحدائهم عيد أبيهم (بابا شجاع الدين)، الذي لقبوا به (أبا لؤلؤة المجوسي) القاتل لعمر بن الخطاب ﷺ في اليوم التاسع من ربيع الأول بزعمهم. روى علي بن مظاهر الواسطي عن أحمد بن إسحاق: أنه قال: هذا اليوم يوم العيد الأكبر، ويوم المفخرة، ويوم التجليل، ويوم الزكاة العظمى، ويوم البركة، ويوم التسلية. وهذا أحمد أول من أحدث في الإسلام هذا العيد وتبعه إخوانه، ثم نسبوا هذا العيد للأئمة كذبا وافتراء، كما هو دأبهم في كل المذهب». مختصر التحفة الاثني عشرية، ١/ ٢٠٩.

«قد كُنْتَ أنت وأبوك تُحِبَّان أَنْ تَكْثُرَ الْعُلُوجُ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ الْعَبَّاسُ أَكْثَرَهُمْ رَقِيقًا، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ فَعَلْتُ؟؛ أَي: إِنْ شِئْتَ قَتَلْنَا؟» يعني: أَنْ هُوَ لَاءَ الْعُلُوجِ مَا دَامَ يُخْشَى مِنْهُمْ الضَّرْرَ الْبَالِغَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَسَنَطَهَرَ الْبِلَادَ مِنْهُمْ إِنْ شِئْتَ «فَقَالَ: كَذَبْتَ! بَعْدَ مَا تَكَلَّمُوا بِلِسَانِكُمْ، وَصَلَّوْا قِبَلْتِكُمْ، وَحَجَّوْا حَجَّكُمْ»؛ أَي: أَنَّهُمْ بَعْدَ أَنْ أَسْلَمُوا صَارَ لَهُمْ أَحْكَامٌ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، «فَاحْتَمَلَ إِلَى بَيْتِهِ، فَانْطَلَقْنَا مَعَهُ، وَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ تُصَبِّهِمْ مَصِيبَةٌ قَبْلَ يَوْمِئِذٍ، فَقَائِلٌ يَقُولُ: لَا بَأْسَ عَلَيْهِ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: أَخَافُ عَلَيْهِ، فَأُتِيَ بَنِيذٍ فَشَرِبَهُ، فَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ، ثُمَّ أَتَى بَلْبِنٍ فَشَرِبَهُ، فَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ، فَعَرَفُوا أَنَّهُ مَيِّتٌ» فَإِذَا خَرَجَ الشَّرَابُ عَلَى صِفْتِهِ مِنَ الْجَوْفِ وَلَمْ يُتَدَارَكَ بِخِيَاظَةٍ وَنَحْوِهَا، فَمَعْنَاهُ أَنَّ الْمَصَابَ انْتَهَى أَمْرُهُ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ شَيْءٌ نَحْوَ ذَلِكَ، «فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، وَجَاءَ النَّاسُ يُثْنُونَ عَلَيْهِ، وَجَاءَ رَجُلٌ شَابٌّ، فَقَالَ: أَبْشِرْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِبُشْرَى اللَّهِ لَكَ، مِنْ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدِمَ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، ثُمَّ وُلِّيتَ فَعَدَلْتَ، ثُمَّ شَهِدْتَ».

حَكَمَ لَهُ بِالشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُ قُتِلَ لِدِفَاعِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَأَلْفَ بَعْضُهُمْ فِي وَفَاتِهِ ﷺ كِتَابًا أَسْمَاهُ: «شَهِيدَ الْمِحْرَابِ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ»^(١)، فَعَمَرَ ﷺ طَعْنٌ وَهُوَ فِي الْمِحْرَابِ، وَمَاتَ مِنْ هَذِهِ الطَّعْنَةِ، وَهَذِهِ شَهِادَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَهِيدَ مَعْرَكَةِ الَّذِي لَهُ أَحْكَامُهُ الْخَاصَّةُ الَّتِي مِنْهَا أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ وَلَا يَكْفَنُ وَيُدْفَنُ فِي ثَوْبِهِ.

قَالَ: ابْنُ حَجْرٍ ﷺ: «قَوْلُهُ: «ثُمَّ شَهِدْتَ» بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى مَا قَدْ عَلِمْتَ، وَبِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى صُحْبَةِ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَالْأَوَّلُ أَقْوَى، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ جَرِيرٍ: ثُمَّ الشَّهِادَةُ بَعْدَ هَذَا كَلِمَةً»^(٢).

(١) الكتاب من تأليف د. عبد السلام بن محسن آل عيسى، وهو مطبوع متداول.

(٢) فتح الباري، ٧/٦٥.

«قال: وَدِدْتُ أَنْ ذَلِكَ كَانَ كَفَافًا، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، فَلَمَّا أَدْبَرَ إِذَا إِزَارُهُ يَمَسُّ الْأَرْضَ، قَالَ: رُدُّوا عَلَيَّ الْغُلَامَ، قَالَ: يَا بْنَ أَخِي، ارْفَعْ ثَوْبَكَ، فَإِنَّهُ أَنْقَى لثَوْبِكَ، وَأَنْقَى لِرَبِّكَ».

لم يغفل عمر رضي الله عنه في هذه الحالة الصعبة عن الإنكار عليه؛ لإسباله، فمن عاش وشبَّ على شيء شابَّ عليه، ومن شابَّ على شيء مات عليه، ويُذكر عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه كان في السِّياق ^(١) فأشار إلى من حوله أنه يريد الوضوء، فحملوه إلى محلِّ الوضوء، فوضَّووه، فلما غسلوا رجله أشار بأصبعه يريد منهم تخليل أصابعه، يريد ذلك وهو في حالة الاحتضار ^(٢).

ويُحكى عن الشيخ ابن باز أنه كان في آخر حياته رضي الله عنه، لم يبق من بقائه في الدنيا إلا نصف ساعة أو أقل من ذلك، فأشار من عنده أنه يريد الوضوء، فألبسوه النعل اليسرى، ثم اليمنى، فخلع اليسرى؛ لتكون اليمنى هي التي تلبس أولاً، وهكذا من يعيِّش على السنَّة يموت عليها.

«يا عبدَ الله بنِ عمر، انظر ما علي من الدين، فحسبوه، فوجدوه ستَّة وثمانين ألفاً ونحوه».

سبحان الله، بيتُ المالِ بيده وتحت تصرُّفه ويموت مديوناً، وقبله أبو بكر كان تاجرًا قبل الخِلافة، فلما ولي الخِلافة كان عطاؤه من بيتِ المالِ يومياً نصفَ شاةٍ من هذه الوظيفة، والشاةُ كانت بدرهمٍ في ذلك الوقت ^(٣).

(١) في السِّياق؛ أي: في النزاع. ينظر: النهاية، ٤٢٤/٢.

(٢) ينظر: البداية والنهاية، ٣٧٥/١٠.

(٣) أخرج ابن سعد في الطبقات الكبرى، ١٣٧/٣، بإسناده إلى عطاء بن السائب قال: «لما استخلف أبو بكر أصبح غاديا إلى السوق، وعلى رقبته أثواب يتجر بها، فلقى عمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح، فقالا له: أين تريد يا خليفة رسول الله؟ قال: السوق. قالوا: تصنع ماذا، وقد وليت أمر =

«قال: إن وفَى له مال آلِ عُمَر، فأدّه من أموالهم، وإلا فسَل في بني عَدِيّ بن كعب، فإن لم تَفِ أموالهم، فسَل في قُرَيْشٍ، ولا تُعدّهم إلى غيرهم، فأدّ عني هذا المال.

انطلق إلى عائشة أمّ المؤمنين، فقل: يقرأ عليك عُمَر السّلام، ولا تُقل: أمير المؤمنين، فإنّي لست اليوم للمؤمنين أميرًا، وقل: يستأذن عُمَر بن الخطّاب أن يُدفن مع صاحبيه، فسَلّم واستأذن، ثمّ دخل عليها، فوجدّها قاعدةً تبكي، فقال: يقرأ عليك عُمَر بن الخطّاب السّلام، ويستأذن أن يُدفن مع صاحبيه، فقالت: كنتُ أريدُه لنفسِي، ولأوثرنَّ به اليومَ على نفسي، فلمّا أقبل، قيل: هذا عبدُ الله قد جاء، قال: ارفَعوني، فأسنده رجُلٌ إليه، قال: ما لديك؟ قال: الذي تُحبُّ يا أمير المؤمنين، أذنتُ، قال: الحمدُ لله، ما كان شيءٌ أحبَّ إليّ من ذلك، فإذا أنا قَضيتُ فاحملوني، ثمّ سلّم فقل: يستأذن عُمَر بن الخطّاب، فإن أذنتُ لي فأدخُلوني، وإن ردّتي فرُدوني إلى مقابر المسلمين، وجاءت أمّ المؤمنين حفصةُ والنّساء تَسرّبُ معها، فلما رأيناها قُمنّا، فوَلجّت عليه، فبكت عنده ساعةً».

كان المأذون به هو دمع العين وحُزن القلب، الذي قال عنه النبي ﷺ: «إِنَّ الْقَلْبَ لِيحْزَنَ، وَإِنَّ الْعَيْنَ لَتَدْمَعُ»^(١) هذا كان بكاءهم، لا كالصياح المعروف

= المسلمین؟ قال: فمن أين أطمع عيالي؟ قال له: انطلق حتى نفرض لك شيئًا. فانطلق معهما، ففرضوا له كل يوم شطر شاة...».

(١) إشارة إلى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، حيث قال: دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي سيف القين، وكان ظنرا لإبراهيم رضي الله عنه، فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم، فقبله، وشمه، ثم دخلنا عليه بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه، فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان، فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: وأنت يا رسول الله؟ فقال: «يا بن عوف، إنها رحمة»، ثم أتبعها بأخرى، فقال رضي الله عنه: «إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يُرضي ربنا، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون»، أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «إنا بك لمحزونون»، (١٣٠٣)، ومسلم، =

عند سفهاء النَّاسِ من صُراخٍ، وِنتفٍ للشعر، وضربٍ للحدِّ، وما أشبه ذلك من النِّياحة.

«واستأذَنَ الرَّجَالُ، فولجت داخلاً لهم، فسمعنا بكاءها من الدَّاخِلِ، فقالوا: أوصِ يا أميرَ المؤمنين، استخلف؟ قال: ما أجدُ أحقَّ بهذا الأمرِ من هؤلاء النِّفرِ أو الرَّهطِ^(١)، الذين تُوفِّي رسولُ الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فسَمِّيَ عليًّا، وعُثمانُ، والزُّبيرُ، وطلحةٌ، وسعدًا، وعبدُ الرحمن، وقال: يَشهدُكم عبدُ الله بنُ عمر، وليس له من الأمرِ شيءٌ، كهيئَةِ التَّعْزِيَةِ له، فإنَّ أصابتِ الإمرأةُ سعدًا فذاك، وإلا فليستعنْ به أيُّكم ما أمّر، فإنِّي لم أعزلهُ من عَجْزٍ ولا خِيَانَةٍ».

ووردَ أَنَّهُ جاء من يُقول: لعُمَرُ رضي الله عنه: «استخلفَ عبدَ الله بنُ عمر، فقال له: كذبتَ يا عدُوَّ الله، والله ما أردتَ بذلك وجهَ الله»^(٢).

«وقال: أوصي الخليفة من بعدي بالمُهَاجِرِينَ الأوَّلِينَ، أن يَعْرِفَ لهم حَقَّهُم، ويحفظَ لهم حُرْمَتَهُم، وأوصيه بالأنصارِ خَيْرًا، الذين تَبَوَّؤُوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم، أن يقبلَ من مُحْسِنِهِم، ويتجاوزَ عن مَسِيئِهِم، وأوصيه بأهلِ الأُمصارِ خَيْرًا، فإنَّهم رِدءٌ^(٣) الإسلام، وجُباةُ الأموال، وغيظُ العَدُوِّ، وألَّا يُؤخَذَ منهم إلا فضلَهُم، عن رضاهم، وأوصيه بالأعرابِ خَيْرًا، فإنَّهم أصلُ العَرَبِ، ومادَّةُ الإسلام، أن يُؤخَذَ من حواشي^(٤) أموالهم، وأن يُردَّ على فقرائهم، وأوصيه بِذِمَّةِ الله وذِمَّةِ رسوله،

= كتاب الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال، وتواضعه، وفضل ذلك، (٢٣١٥)، وأبو داود، (٣١٢٦)، واللفظ للبخاري.

(١) الرهط: هو من الرجال ما دون العشرة، ولا واحد له من لفظه. النهاية، ٢/٢٨٣.

(٢) أخرجه الطبري في تاريخه، ٤/٢٢٨.

(٣) الرَّدء: العون والناصر. النهاية، ٢/٢١٣.

(٤) حواشي أموالهم: هي صغار الإبل، كابن المخاض، وابن اللبون، واحداها حاشية، وحاشية كل شيء جانبه وطره. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ١/٣٩٢.

أَنْ يُوفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ» عَنِ بَهَذَا حِفْظِ حُقُوقِ أَهْلِ الذِّمَّةِ «وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَلَا يُكَلَّفُوا إِلَّا طَاقَتَهُمْ، فَلَمَّا قُبِضَ خَرَجْنَا بِهِ، فَاَنْطَلَقْنَا نَمْشِي، فَسَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَتْ: أَدْخُلُوهُ، فَأَدْخَلَ، فَوُضِعَ هُنَالِكَ مَعَ صَاحِبِيهِ، فَلَمَّا فُرِغَ مِنْ دَفْنِهِ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ الرَّهْطُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ إِلَى ثَلَاثَةِ مِنْكُمْ، قَالَ الزُّبَيْرُ: قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عَلِيٍّ، وَقَالَ طَلْحَةُ: قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عُثْمَانَ، وَقَالَ سَعْدٌ: قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَيُّكُمْ تَبَرَّأَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ فَجَعَلَهُ إِلَيْهِ؟ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَالْإِسْلَامَ لِيَنْظُرَنَّ أَفْضَلَهُمْ فِي نَفْسِهِ، فَاسْكَبَتِ الشَّيْخَانُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَفْتَجْعَلُونَهُ إِلَيَّ؟ وَاللَّهُ عَلَيَّ أَلَّا أَلُوَ عَنْ أَفْضَلِكُمْ؟ قَالَا: نَعَمْ، فَأَخَذَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا» وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «فَقَالَ: لَكَ قَرَابَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْقَدَمُ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، فَبِاللَّهِ عَلَيْكَ، لَنْ أَمَرْتُكَ لِتَعْدِلَنَ؟ وَلَنْ أَمَرْتُ عَلَيْكَ لِتَسْمَعَنَّ وَلْتَطِيعَنَّ؟ ثُمَّ خَلَا بِالْآخِرِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا أَخَذَ الْمِيثَاقَ، قَالَ: ارْفَعْ يَدَكَ يَا عُثْمَانُ، فَبَايَعَهُ، فَبَايَعَ لَهُ عَلِيٌّ، وَوَلَجَ أَهْلَ الدَّارِ فَبَايَعُوهُ^(١).

وَعَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ الْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الَّذِينَ وَلَّاهُمْ عُمَرَ اجْتَمَعُوا وَتَشَاوَرُوا، وَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَسْتُ الَّذِي أَنْفَسُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، وَلَكِنَّكُمْ إِنْ شِئْتُمْ اخْتَرْتُمْ لَكُمْ مِنْكُمْ؟ فَجَعَلُوا ذَلِكَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّا وَلَّوْا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَمْرَهُمْ، مَالَ النَّاسُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَتَّى مَا أَرَى أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يَتَّبِعُ أَوْلَتَكَ الرَّهْطَ وَلَا يَطَأُ عَقْبَهُ».

وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ تُوْفِيَ قَبْلَ هَذِهِ الْحَادِثَةِ؛ وَلِذَا يُذَكَّرُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) قصة مقتل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجها البخاري، كتاب أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب قصة البيعة، والاتفاق على عثمان بن عفان، وفيه مقتل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (٣٧٠٠)، من طريق أبي عوانة، عن حصين، عن عمرو بن ميمون، قال: «رأيت عمر بن الخطاب...»، فذكر القصة بطولها.

أنه قال: لو كان أبو عبدة حيًّا لولَّيته، فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «هو أمين هذه الأمة»^(١).

«ومال النَّاسُ إلى عبد الرَّحمن يُشاوِرُونه تلك اللَّيالي، حتَّى إذا كانت تلك اللَّيلة التي أصبحنا فيها فبايعنا عثمان.

قال المسورُ بن مخرمة: طرَّقني عبد الرَّحمن بعد هَجْع من اللَّيل، فضربَ الباب حتَّى استيقظتُ، فقال: أراك نائمًا؟! فوالله ما اكتحلَّت هذه الثلاث بكبير نوم» كيف تكتحل عينه بالنوم، وهم يبيتون ليالي بلا خليفة؟! «انطلق، فادع لي الزبير وسعدًا، فدعوتهما له، فشاوَرهما ثمَّ دعاني فقال: ادع لي عليًّا، فدعوته، فناجاه حتَّى ابهار^(٢) الليل، ثمَّ قام عليٌّ من عنده وهو على طَمَع، وقد كان عبد الرحمن يخشى من عليٍّ شيئًا، ثمَّ قال: ادع لي عثمان، فدعوته، فناجاه حتَّى فرق بينهما المؤذن بالصُّبح، فلما صلَّى النَّاس الصُّبح، واجتمع أولئك الرَّهط عند المنبر، وأرسل إلى من كان حاضرا من المهاجرين والأنصار، وأرسل إلى أمراء الأجناد، وكانوا وافقوا تلك الحجَّة مع عمر، فلما اجتمعوا تشهَّد عبد الرَّحمن، ثمَّ قال: أما بعد، يا عليُّ، إنِّي قد نظرتُ في أمرِ النَّاس، فلم أرهم يعدلون بعثمان، فلا تجعلنَّ عليَّ نفسك سيلا، فقال لعثمان: أبايعك على سنة الله وسنة رسوله والخليفتين من بعده، فبايعه عبد الرحمن، وبايعه النَّاس والمهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون^(٣).

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب قصة أهل نجران، (٤٣٨٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي عبيدة بن الجراح - رضي الله تعالى عنه -، (٢٤١٩)، والترمذي، (٣٧٩٠)، وابن ماجه، (١٥٤)، من حديث أنس بن مالك، وجاء من حديث عمر، وعبد الله بن مسعود، وحذيفة رضي الله عنه.

(٢) ابهار الليل: أي: انتصف، وبهرة كل شيء وسطه، وقيل: ابهار الليل إذا طلعت نجومه واستنارت، والأول أكثر. النهاية في غريب الحديث، ١/١٦٥.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس، (٧٢٠٧)، من طريق مالك، =

ومن فضائل عثمان رضي الله عنه الخاصة: كونه ختن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابنتيه ^(١).

وفي صحيح مسلم عن عائشة، قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مُضْطَجِعًا فِي بَيْتِهِ، كَاشِفًا عَن فَخْدِيهِ أَوْ سَاقِيهِ، فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ، فَأْذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ، فَتَحَدَّثَ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرَ، فَأْذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ، فَتَحَدَّثَ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانَ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَسَوَى ثِيَابِهِ، فَدَخَلَ فَتَحَدَّثَ، فَلَمَّا خَرَجَ قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ تَهَشَّ ^(٢) لَهُ وَلَمْ تُبَالِهْ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ فَلَمْ تَهَشَّ وَلَمْ تُبَالِهْ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ فَجَلَسَتْ وَسَوَّيْتُ ثِيَابَكَ؟ فَقَالَ: «أَلَا أَسْتَحِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ» ^(٣).

ومما يدل على فضيلة عثمان رضي الله عنه أنه مشهود له بالشهادة والجنة من النبي صلى الله عليه وسلم، فقد جاء من حديث أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَعَدَ أَحَدًا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَرَجَفَ بِهِمْ، فَقَالَ: «أَثْبُتْ أَحَدًا، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَان» ^(٤).

«وَفِي الصَّحِيحِ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، وَأَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه كَانَ قَدْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى مَكَّةَ، وَكَانَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ عُثْمَانُ إِلَى مَكَّةَ،

= عن الزهري: أن حميد بن عبد الرحمن أخبره، أن المسور أخبره: «أن الرهط الذين ولاهم عمر...» وذكر القصة.

(١) هما رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما، زوجة النبي صلى الله عليه وسلم رقية أولاً، فلما ماتت زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم أم كلثوم. ينظر: سيرة ابن إسحاق، (ص: ٢٤٥)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، ١/ ٣٩١.

(٢) تهش له: من هش لأمر يهش له هشاشة، إذا فرح به واستبشر وارتاح له وخف. ينظر: النهاية، ٥/ ٢٦٤.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -، باب من فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه، (٢٤٠١).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذًا خليلاً»، (٣٦٧٥)، وأبو داود، (٤٦٥١)، والترمذي، (٣٦٩٧).

فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: «هذه يدُ عثمان»، فضرب بها على يده، فقال: «هذه لعُثمان»^(١).

وتفضيلُ عثمان رضي الله عنه على علي رضي الله عنه، هو مذهب جماهير أهل السنة من سلف الأئمة وأئمتها حتى قيل: مَنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ؛ فَقَدْ أَرَزَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ^(٢)، فلا شك في تفضيل عثمان على علي، وفضل نفر يسير من أهل العلم المنتسبين لأهل السنة علياً على عثمان^(٣)، ولا شك أن علياً رضي الله عنه له من المواقف، والسابقة، والقدم في الإسلام والنصر للدين وأهله، والعلم والعمل، ومصاهرة للنبي ﷺ وغير ذلك من الفضائل الشيء الكثير، وقد أخبر النبي ﷺ أنه ﷺ «يحبُّ الله ورسوله ويحبهُ الله ورسوله»^(٤)، كما أخبر النبي ﷺ أنه منه بمنزلة هارون من موسى -عليهما السلام-، ورضي الله عنهم، وأرضاهم جميعاً-^(٥).

(١) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي رضي الله عنه، (٣٦٩٨)، والترمذي، (٣٧٠٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) قال الإمام الدراقطني، نقله عنه ابن كثير في البداية والنهاية، ١١/ ١٢٤، وقال: «وهذا الكلام حق وصدق وصحيح ومليح».

(٣) قال شيخ الإسلام: «إن سفيان الثوري وطائفة من أهل الكوفة رجحوا علياً على عثمان، ثم رجح عن ذلك سفيان وغيره، وبعض أهل المدينة توقّف في عثمان وعلي، وهي إحدى الروايتين عن مالك، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي، كما هو مذهب سائر الأئمة، كالشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابه، وأحمد، وأصحابه، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام». مجموع الفتاوى، ٤/ ٤٢٦.

(٤) هذا طرفٌ من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة، وألا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، (٢٩٤٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، (٢٤٠٤، ٢٤٠٦)، وأحمد، (١٦٠٨).

(٥) إشارة إلى حديث في الصحيح: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»، أخرجه البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، برقم: (٣٧٠٦)، ومسلم، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل علي بن أبي طالب، (٢٤٠٤)، والترمذي، (٣٧٢٤)، وابن ماجه، (١١٥)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

قال ابن أبي داود:

ورابعهم خير البرية بعدهم علي حليف الخير بالخير يمدح

ثم ذكر الستة الذين يأتون بعد الأربعة:

سعيد، وسعد، وابن عوف، وطلحة وعامر فهير، والزبير الممدح^(١)

✽ [ثبوت خلافة علي بن أبي طالب بعد عثمان] ✽

«قوله: «ثم لعلي بن أبي طالب عليه السلام»؛ أي: ونشبت الخلافة بعد عثمان لعلي عليه السلام، لما قتل عثمان وبايع الناس علياً صار إماماً حقاً واجب الطاعة».

ذكر الشارح قصة مقتل عمر عليه السلام، ولم يذكر قصة مقتل عثمان؛ لأنها فنن متراكمة وظلمات بعضها فوق بعض - والله المستعان -، حدث أمرٌ جليل لا يكاد أن يُصدق، فلا يخطر على البال أن يُقتل الخليفة -وله من المناقب والمآثر الكثير- بين ظهрани المهاجرين والأنصار ووفرتهم، ثم يُدفن خفية خارج البقيع، ويُنزل عليه في قبره، وتكسر أضلعه^(٢)، هذا شيءٌ يطيش له العقل، ويجعلنا لا نستغرب ولا نستكثر ما يحصل الآن من إبادة للمسلمين ومن تسلط عليهم.

وقد استشيرت عائشة عليها السلام كما في الصحيح بعد قتل عثمان، فأشارت بعلي عليه السلام، ولم يمنعها ما تجده في نفسها عليه بسبب قصة الإفك عندما قال للنبي صلى الله عليه وسلم: «النساء غيرها كثير»، فوجدت في نفسها^(٣)، وفي قصة مرضه صلى الله عليه وسلم قالت: «فخرج

(١) البيتان من المنظومة الحاثية في السنة لأبي بكر بن أبي داود السجستاني، رقمهما فيها: (١٦، ١٨)، وينظر: شرح المنظومة الحاثية لابن أبي داود، لعبد الكريم الخضير (ص: ٨٦-٩٣).

(٢) نقل ابن كثير في البداية والنهاية، ١٩١/٧، عن الواقدي أن عمير بن ضابع نزا على سريره، وهو موضوع للصلاة عليه، فكسر ضلعاً من أضلعه، وقال: أحبست ضابئاً حتى مات في السجن؟ وقد قتل الحجاج فيما بعد عمير بن ضابع هذا.

(٣) هذا طرفٌ من حديث الإفك الذي أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهم =

رسول الله ﷺ بين العباس وآخر»، والآخر كان عليًا، لكنها لم تسمه لما تجده في نفسها منه فيما يبدو^(١)، ومع ذلك لما استشيرت قالت: علي - رضي الله عن الجميع -^(٢)، فالذي يحكمهم ويسيرهم هو الدين لا الهوى.

«وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة، كما دلّ عليه حديث سفينة المقدّم ذكره، أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثمّ يؤتي الله ملكه من يشاء»^(٣).

وكانت خلافة أبي بكر الصديق سنتين وثلاثة أشهر، وخلافة عمر عشر سنين ونصفًا، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلافة عليّ أربع سنين وتسعة أشهر، وخلافة الحسن ابنه ستة أشهر.

وأول ملوك المسلمين معاوية رضي الله عنه، وهو خير ملوك المسلمين، لكنّه إنّما صار

= بعضا، (٢٦٦١)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، (٢٧٧٠)، وأحمد في مسنده، (٢٥٦٢٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) إشارة إلى الحديث الذي أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، (٤٤٤٢)، من طريق ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لما ثقل رسول الله ﷺ واشتد به وجعه، استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي، فأذن له، فخرج وهو بين الرجلين تخط رجلاه في الأرض، بين عباس بن عبد المطلب وبين رجل آخر، قال عبيد الله: فأخبرت عبد الله بالذي قالت عائشة: فقال لي عبد الله بن عباس: «هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة؟» قال: قلت: لا، قال ابن عباس: «هو علي بن أبي طالب» الحديث.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: «أخرج الطبري بسند صحيح عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن جاوان قال: قلت له: رأيت اعتزال الأحنف ما كان؟ قال: سمعت الأحنف قال: حججنا فإذا الناس مجتمعون في وسط المسجد - يعني: النبوي -، وفيهم علي والزبير وطلحة وسعد؛ إذ جاء عثمان فذكر قصة مناشدته لهم في ذكر مناقبه، قال الأحنف: فلقيت طلحة والزبير، فقلت: إني لا أرى هذا الرجل - يعني: عثمان - إلا مقتولا، فمن تأمراني به؟ قال: علي، فقدمنا مكة فلقيت عائشة، وقد بلغنا قتل عثمان، فقلت لها: من تأمريني به؟ قالت: علي. قال: فرجعنا إلى المدينة، فبايعت عليا، ورجعت إلى البصرة». فتح الباري، ١٣/٣٤-٣٥.

(٣) تقدم تخريجه، ٣/٢١١.

إمامًا حقًا لما فَوَّضَ إليه الحسنُ بن عليٍّ عليه السلام الخِلافةَ، فَإِنَّ الحسنَ عليه السلام بايعه أهلُ العراقِ بعد موت أبيه ثُمَّ بعد سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَوَّضَ الأمرُ إلى مُعاويةَ، وظهر صدقُ قولِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللهُ بِهِ بَيْنَ فِئْتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١)، والقِصَّةُ معروفةٌ في موضعها.

فَالخِلافةُ ثَبِتَتْ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بعد عُثْمَانَ عليه السلام بِمَبَايعةِ الصَّحَابَةِ، سِوَى مُعاويةَ مع أهلِ الشَّامِ.

ووجود المخالف لا ينفى أن تكون البيعة شرعية؛ لأنه ما دام بايعه أهل الحل والعقد من جمهور الصحابة وكبارهم، فلا تُضَرُّ مخالفة من خالف باجتهاد منه، ومع ذلك فالحقُّ مع عليٍّ عليه السلام ومن بايعه.

«والحقُّ مع عليٍّ عليه السلام؛ فَإِنَّ عُثْمَانَ عليه السلام لما قُتِلَ كَثُرَ الكَذِبُ والافتراء على عُثْمَانَ وعليٍّ من كان بالمدينة من أكابر الصحابة، كعليٍّ وطلحة والزبير، وعظمتِ الشُّبهَةُ عند من لم يعرف الحال، وقويتِ الشَّهوةُ في نفوس ذوي الأهواء والأغراض، ممَّنْ بعدتْ دائرُهُ من أهلِ الشَّامِ، ومحبي عُثْمَانَ تظنُّ بالأكابر ظنونَ سوءٍ»^(٢).

هذه عادة الأتباع، كلُّ ينتصرُ لمتبوعه، ويتعصبُ له، ثُمَّ يسمعُ من الطَّرَفِ الآخرِ كلامًا لا يُعجبه، فيقوئُ في نفسه ما لديه من شهوة، وهكذا هي عادة أتباع

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للحسن بن علي عليه السلام: «ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين»، (٢٧٠٤)، وأبو داود، كتاب السنة، باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة، (٤٦٦٢)، والترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام، (٣٧٧٣)، والنسائي، كتاب الجمعة، باب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر، (١٤٠٩)، ٣/ ١١٨، وأحمد في مسنده، (٢٠٣٩٢)، من حديث أبي بكره عليه السلام.

(٢) جاء في طبعة دار السلام، بتحقيق: جماعة من العلماء، وفي طبعة وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، بتحقيق: أحمد شاكر: «ويحمي الله عثمان، أن يظن بالأكابر ظنون سوء».

الأئمة في المسائل العلمية -أيضا-، فالأئمة لا عداوة بينهم كما أن الخلفاء لم يكن بينهم عداوة، لكن الأتباع هم الذين يستوشون هذه الأمور ويشيعونها ويزيدون وينقصون فيها، ثم تكون الفتن.

«وَبُلِّغَ عَنْهُمْ أَخْبَارًا، مِنْهَا مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُحَرَّفٌ، وَمِنْهَا مَا لَمْ يُعْرَفْ وَجْهُهُ، وَانضَمَّ إِلَى ذَلِكَ أَهْوَاءُ قَوْمٍ يُحِبُّونَ الْعُلُوَّ فِي الْأَرْضِ، وَكَانَ فِي عَسْكَرِ عَلِيٍّ عليه السلام مِنْ أَوْلِيَاءِ الطُّغَاةِ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ قَتَلُوا عُثْمَانَ مِنْ لَمْ يُعْرَفْ بِعَيْنِهِ، وَمَنْ تَنَصَّرَ لَهُ قَبِيلَتُهُ، وَمَنْ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ بِمَا فَعَلَهُ، وَمَنْ فِي قَلْبِهِ نِفَاقٌ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ إِظْهَارِهِ كُلِّهِ».

مدارُ الخلاف بين علي ومعاوية أنه لما بُويِعَ عَلِيٌّ عليه السلام طُوبِ بِدَمِ عُثْمَانَ، وَبِأَن يُقْتَصَّ مِنْ قَتْلَتِهِ، لَكِنْ هُوَ لَا الْقِتْلَةَ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُعْرَفْ بِعَيْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْشَى الشَّرَّ مِنْ انتصار قبيلته له، فتزادُ الفتنُ وإِراقَةُ الدَّماءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ لِيُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، فَأَرْجَأَ عَلِيٌّ عليه السلام النَّظْرَ فِي قِضِيَّةِ عُثْمَانَ عليه السلام حَتَّى يَسْتَتَبَّ الْأَمْرُ، وَالْآخَرُونَ كَانُوا يَرِيدُونَ مِنْهُ التَّعْجِيلَ بِذَلِكَ، فَوَجَدَ الشَّيْطَانَ مَدْخَلًا، وَوَجَدَ الْأَتْبَاعَ مَا يَوْشُونَ بِهِ وَيُثِيرُونَ بِهِ هَذِهِ الْفِتْنَةَ وَيَزِيدُونَ فِيهَا، فَوَقَعَ مَا كَانَ مَقْضِيًّا، وَكَانَ بَيْنَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم وَفِتْنَةِ مَقْتَلِ عُثْمَانَ عليه السلام خَمْسَ وَثَلَاثِينَ سَنَةً.

وَالْقَتْلُ حَصَلَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ فِي الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ، وَحَصَلَ بَعْدَهُ بِمَقْتَلِ عُمَرَ عليه السلام، ثُمَّ بِمَقْتَلِ عُثْمَانَ عليه السلام، فَلَا نَسْتَعْرَبُ وَلَا نَسْتَكْثِرُ أَنْ تَوْجَدَ فِتْنَةٌ وَحَوَادِثُ مُؤَسِّفَةٌ تَحْصِدُ فِي الْمُسْلِمِينَ وَتَبِيدُ خِضْرَاءَهُمْ وَتَفْرُقُهُمْ، وَتَصْدَهُمْ عَنِ دِينِهِمْ بِأَيْدِي مُسْلِمِينَ وَغَيْرِ مُسْلِمِينَ.

وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى حَالِنَا الْيَوْمَ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ، نَجِدُ أَنَّهَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا مَرَّ مِنَ التَّارِيخِ هِيَ مِنْ أَحْسَنِ الْأَحْوَالِ، فَبِلَادِنَا مِنْذُ أَكْثَرِ مِنْ ثَمَانِينَ سَنَةً وَالْأَمْنُ فِيهَا مُسْتَتَبٌّ،

والدين منصوراً، والتوحيد قائم، والعقيدة - والله الحمد - صافية، ولا يعني هذا أننا أفضل ممن سبقنا، أو أفضل من المسلمين في بعض القرون أو في بعض الجهات، لكن هذه النتيجة هي ثمرة تحقيق التوحيد، فالله ﷻ يقول: ﴿وَلَيْسَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْتًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥]. ويقول - جلَّ في علاه -: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

ويبقى علينا أن نحافظ على هذا السبب الذي وجد به هذا الأمن المستتب، فهو واجبنا وواجب جميع طوائف الناس من حكام ومحكومين، ومن علماء وعامة، ومن كبار وصغار، ومن رجال ونساء، وعلينا جميعاً أن نتكاتف على تحقيق السبب الذي يستمر به هذا الأمر، وهو تحقيق التوحيد.

«ورأى طلحة والزبير أنه إن لم ينتصر للشهيد المظلوم، ويُقمع أهل الفساد والعدوان، وإلا استوجبوا غضب الله وعقابه، فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من علي، ولا من طلحة والزبير، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيار السابقين، ثم جرت فتنة صفين لرأي، وهو أن أهل الشام لم يعدل عليهم، أو لا يتمكن من العدل عليهم وهم كافون، حتى يجتمع أمر الأمة، وأنهم يخافون طغيان من في العسكر كما طغوا على الشهيد المظلوم، وعلي ﷺ هو الخليفة الراشد المهدي الذي تجب طاعته، ويجب أن يكون الناس مجتمعين عليه اعتقد أن الطاعة والجماعة الواجبين عليهم تحصل بقتالهم، بطلب إمام أن لو أصر عليهم، بما اعتقد أنه يحصل به أداء الواجب».

أهل الشام انتظروا بالبيعة حتى يستتب الأمر، ويؤخذ للمظلوم حقه ثم يبايعون لكن أمير المؤمنين رأى أنهم تخلفوا عن البيعة، وفي هذا نوع عصيانٍ وشقٍّ لعصا الطاعة، فأراد أن يجبرهم ويرغمهم على الدخول في بيعته ﷺ، وهو محق في ذلك،

فالخليفة لو ترك بعض الناس بدون وإل يبايعونه ضاعت الأمور؛ ولأنه قد يوجد أناس آخرون لا يبايعون ويرون مثل رأيهم، فلا بُدَّ من إزعاج الجميع.

«ولم يعتقد أن التأليف لهم كتأليف المؤلفه قلوبهم على عهد النبي ﷺ والخليفتين من بعده ممَّا يسوع، فحمله ما رآه - من أن الدين إقامة الحد عليهم ومنعهم من الإثارة، دون تأليفهم - على القتال» لو أد الفتنة.

«وقعد عن القتال أكثر الأكاير» منهم سعد ﷺ^(١)؛ «لما سمعوه من النصوص في الأمر بالعود في الفتنة» وأن القعود في الفتن أفضل من القيام فيها^(٢) «ولما رآه من الفتنة التي تربو مفسدتها على مصلحتها.

ونقول في الجميع بالحسنى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

والفتن التي كانت في أيامه قد صان الله عنها أيدينا، فنسأل الله أن يصون عنها ألسنتنا، بمنه وكرمه».

وأهل الإسلام يتمنون أنه لم يُرق دمٌ في الإسلام، لكن الذي حصل بإرادة الله

(١) إشارة إلى ما رواه عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: كان سعد بن أبي وقاص في إبله، فجاءه ابنه عمر، فلما رآه سعد قال: أعود بالله من شر هذا الراكب، فنزل فقال له: أنزلت في إبلك وغنمك، وتركت الناس يتنازعون الملك بينهم؟ فضرب سعد في صدره، فقال: اسكت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله يحب العبد التقي، الغني، الخفي». أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرفاق، (٢٩٦٥).

(٢) لحديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ستكون فتن، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تستشرفه، فمن وجد منها ملجأ، أو معاذاً، فليعد به»، أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٣٦٠١)، ومسلم، كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب نزول الفتن كمواقع القطر، (٢٨٨٦). وجاء من حديث أبي بكر وأبي موسى الأشعري ﷺ.

ومشيئته الكونية، وإن لم تكن الإرادة الشرعية، وعثمان رضي الله عنه منع عن الدفاع عنه؛ ليحقق دماء المسلمين، وضحى بنفسه من أجلهم، وهذه من مناقبه رضي الله عنه.

أمّا ما نراه اليوم من الأمور القائمة الآن؛ فلا يمكن أن تُنزَل على نصوص؛ بل كلّها بسبب أهواءٍ وأطماعٍ دنيويّةٍ ومقاصدٍ ومآرب، ووراءها من وراءها من الأعداء والكفار، والله المستعان.

«ومن فضائل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: ما في الصّحّاحين عن سعد بن أبي وقاصٍ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله لعليّ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبيّ بعدي».

وقال صلى الله عليه وآله يوم خيبر: «لأعطين الراية غدا رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»، قال: فتناولنا لها، فقال: «ادعوا لي عليّاً»، فأتي به أرمد، فبصق في عينيه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه.

ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، دعا رسولُ الله صلى الله عليه وآله عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: «اللهم هؤلاء أهلي»^(١).

لما نزلت هذه الآية، دعا النبي صلى الله عليه وآله الأقربين المقربين إليه، عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً، وبعض متبعي الشهوات ممن في قلبه مرضٌ يقول: في الآية ما يدلُّ على جواز الاختلاط، لكن هذا الحديث يردُّ عليهم، فهو مفسرٌ للآية، ولا يوجد في تفسير الآية ما يدلُّ على وجود امرأة أجنبية مع رجلٍ أجنبيّ.

(١) الحديث بهذا السياق عن سعد أخرجه مسلم، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، باب فضائل علي بن أبي طالب، (٢٤٠٤)، والترمذي، (٢٩٩٩، ٣٧٢٤)، وتقدم نحوه عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

✦ [ترتيب الخلفاء الأربعة من حيث الأفضلية]

«قوله: «وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون» تقدّم الحديث الثابت في السنن، وصحّحه الترمذي، عن العرياض بن سارية، قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغةً، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأنّ هذه موعظةٌ مودّع، فماذا تعهدُ إلينا؟ فقال: «أوصيكم بالسَّمع والطّاعة، فإنّه من يعش منكم بعدي؛ فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنّ كلّ بدعة ضلالة»^(١).

وترتيب الخلفاء الراشدين -رضي الله عنهم أجمعين- في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما من المزية: أنّ النبي ﷺ أمرنا باتّباع سنة الخلفاء الراشدين، ولم يأمرنا في الاقتداء في الأفعال إلاّ بأبي بكر وعمر، فقال: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»^(٢)، وفرّق بين اتّباع سنتهم والاقتداء بهم، فحال أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلي -رضي الله عنهم أجمعين-.

وقد روي عن أبي حنيفة تقديم عليّ على عثمان^(٣)، ولكن ظاهر مذهبه تقديم

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، (٤٦٠٧)، والترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، (٢٦٧٦)، وابن ماجه، مقدمة السنن، باب اتّباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (٤٢، ٤٣، ٤٤)، وأحمد، (١٧١٤٤)، وابن حبان، (٥)، والحاكم، (٣٢٩)، من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم: «حديث صحيح ليس له علة».

(٢) تقدم تخريجه، ٢٠٦/٣.

(٣) أخذ بعضهم هذا عمّا جاء في السير الكبير، (شرح السير الكبير، ص: ١٥٧-١٥٨)، عن نوح بن أبي مريم: أنّه سأل أبا حنيفة عن مذهب أهل السنة، فقال: «أنّ تفضل أبا بكر وعمر، وتحب عليا وعثمان...» قال الشارح السرخسي تعليقا عليه: «ومن الناس من يقول: قبل الخلافة كان علي =

عُثمان، وعلى هذا عامة أهل السنة».

من أهل السنة من يقدم علياً على عثمان رضي الله عنهما، وهو معروف عن ابن خزيمة وجمع من أهل العلم^(١)، لكن جماهير أهل العلم من أهل السنة من المتقدمين والمتأخرين لا يعدلون بعثمان أحداً، فيجعلونه مقدماً على علي رضي الله عنهما.

«وقد تقدم قول عبد الرحمن بن عوف لعلي رضي الله عنهما: إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان.

وقال أيوب السختياني: من لم يقدم عثمان على علي؛ فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار^(٢).

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي: أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعده - أبو بكر ثم عمر ثم عثمان^(٣) - رضي الله عنهم، وأرضاهم أجمعين.

✦ [الشهادة بالجنة للصحاب المبشرين بها]

«وأن العشرة الذين سمأهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبشرهم بالجنة - نشهد لهم بالجنة على ما شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقوله الحق، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن

مقدما على عثمان، وبعد الخلافة عثمان أفضل من علي، فأما المذهب عندنا أن عثمان أفضل من علي رضي الله عنهما قبل الخلافة وبعدها».

(١) قال ابن كثير في الباعث الحثيث، (ص: ١٨٣): «والعجب أن ذهب بعض أهل الكوفة من أهل السنة إلى تقديم علي على عثمان، ويحكى عن سفيان الثوري، لكن يقال: إنه رجع عنه، ونقل مثله عن وكيع بن الجراح، ونصره ابن خزيمة والخطابي، وهو ضعيف مردود».

(٢) ينظر: منهاج السنة، ١/ ٥٣٤، وجاء مثله عن الإمام أحمد، والدارقطني وغيرهم.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب فضل أبي بكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم، (٣٦٥٥)، وأبو داود، كتاب السنة، باب في التفضيل، (٤٦٢٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

الجرّاح^(١)، وهو أمينُ هذه الأمة^(٢) -رضي الله عنهم أجمعين-».

من مُعتقِد أهلِ السنّة والجماعة أنهم لا يشهدون ولا يجزؤون ولا يقطعون لأحدٍ بجنّة أو نارٍ إلا من شهد له النبي ﷺ؛ كالعشرة الذين هم الخلفاء الأربعة الذين مر ذكرهم، والستّة الباقون هم:

سعيد وسعد وابن عوف وطلحة وعامر فهر والزبير الممدّح

هؤلاء العشرة نشهد لهم بالجنّة؛ لأنّ النبي ﷺ شهد لهم بها، ونشهد بالجنّة -أيضاً- لمن شهد له النبي ﷺ بها من سواهم؛ كالحسن، والحسين^(٣)، وثابت بن قيس^(٤)، وعكاشة بن محصن^(٥)، وغيرهم ممّن جاء فيهم النصُّ.

ومن عدا ذلك فلا نشهد ولا نجزم لأحدٍ بعينه بجنّة أو نارٍ، وإنّما نرجو للمُحسن، ونخاف على المسيء.

والماتنُ ﷺ أجمل العشرة هنا، وإن كان ذكُر الأربعة قد تقدّم بنوع من التفصيل، ثمّ أردفهم بالبقية.

(١) تقدم تخريجه من حديث سعيد بن زيد ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «عشرة في الجنة...» الحديث، ٢٠٣/٢.

(٢) تقدم تخريجه، ٢٢٩/٣.

(٣) تقدم تخريجه، ٢٠٣/٢.

(٤) تقدم تخريجه، ٢٠٣/٢.

(٥) إشارة إلى حديث عمران ﷺ عن النبي ﷺ: أنه قال: «دخل الجنة من أمّتي سبعون ألفاً بغير حساب، قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يكتونون، ولا يسترقون، وعلى ربهم يتوكلون، فقام عكاشة فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: أنت منهم، قال: فقام رجل، فقال: يا نبي الله، ادع الله أن يجعلني منهم، قال: سبقك بها عكاشة»، أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب من اكتوى، أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو، (٥٧٠٥)، مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، (٢١٨)، والترمذي، (٢٤٤٦).

أما الشَّهادة العامَّة في حقِّ الصَّحابة من أنَّهم كانوا على الهدى، وأنَّ الله ﷻ رضي عنهم ورضوا عنه، وأنَّ أهل بيعة الرِّضوان شهد لهم النبي ﷺ على سبيل الإجمال، حيث قال: «ولا يدخل النَّارَ أحدٌ بايعَ تحت الشَّجرة»^(١)، وأنَّ الله تعالى أطلع على أهل بدر فقال لهم: «اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم»^(٢)، وفي الآية: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]؛ فهذه الأمورُ محفوظةٌ في الصَّحابة، والقولُ بها لا ينافي قاعدة عدم الشَّهادة للأعيان غير المشهود لهم.

وذهب بعضُ أهل السنة إلى أنَّ من اتَّفقت ألسنة أهل الفضل على مدحه فإنَّه يُشهد له، واستدلوا لذلك بحديث: «مَرَّ على النبي ﷺ بجنائز فأتوا عليها خيرا فقال: «وجبتُ»، ومَرَّ عليه بجنائز أخرى فأتوا عليها شرًّا فقال النبي ﷺ: «وجبتُ»، فقال عمر: ما وجبت يا رسول الله؟ قال: «الأولُ أثنيتم عليه خيرا فوجبتُ له الجنَّة، والثاني أثنيتم عليه شرًّا فوجبتُ له النَّار، أنتم شهداء الله في أرضه»^(٣).

لكن هذا ليس على إطلاقه؛ لأنَّ المسألة تغيَّرت، والأهواء دخلت فيها وتعدَّدت، فتجد من تتوسم فيه الخير والفضل والصلاح قد يجمعون على ذمِّه، بينما أضعاف مضاعفة منهم يثنون عليه الخير، فالمسألة مضطربة، والشهادة اليوم ليست كالشهادات التي كانت قبل دخول الأهواء، وقبل وجود الفرق واختلاف الناس، والمرجَّح الأوَّل.

(١) تقدم تخريجه، ٣/ ١٩٨.

(٢) إشارة إلى حديث علي عليه السلام: «أنَّ النبي ﷺ قال لعمر بن الخطَّاب عليه السلام عن حاطب بن أبي بلتعة: «إنه شهد بدرا، وما يُدريك لعل الله أن يكون قد أطلع على أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم». أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس، (٣٠٠٧)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر، (٢٤٩٤)، وأبو داود، (٢٦٥٠)، والنسائي، (٣٣٠٥).

(٣) تقدم تخريجه، ٢/ ٢٣.

❖ [من فضائل بقية العشرة المبشرين بالجنة]

«تقدّم ذكر بعض فضائل الخلفاء الأربعة، ومن فضائل السّنة الباقيين من العشرة -رضي الله عنهم أجمعين- ما رواه مسلمٌ: عن عائشةَ رضي الله عنها: أرق رسول الله ﷺ ذات ليلة، فقال: ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرسني الليلة، قالت: وسمعنا صوت السلاح، فقال النبي ﷺ: من هذا؟ فقال سعد بن أبي وقاص: يا رسول الله، جئتُ أحرُسُك، وفي لفظٍ آخر: وقَعَ في نفسي خوفٌ على رسول الله ﷺ فجئتُ أحرُسُه، فدعا له رسول الله ﷺ ثم نام ^(١).

وفي الصحيحين أن رسول الله ﷺ جمع لسعد بن أبي وقاص أبويه يوم أحد، فقال: ازم، فذاك أبي وأمي ^(٢).

وفي صحيح مسلم، عن قيس بن أبي حازم، قال: رأيت يد طلحة التي وقى بها النبي ﷺ يوم أحدٍ قد شلت ^(٣).

وفيه -أيضاً- عن أبي عثمان النهدي، قال: لم يبق مع رسول الله ﷺ في تلك الأيام التي قاتل فيها النبي ﷺ غير طلحة وسعد ^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، (٢٨٨٥)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، (٢٤١٠)، والترمذي، (٣٧٥٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب المعجن ومن يترس بترس صاحبه، (٢٩٠٥)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل سعد بن أبي وقاص، (٢٤١١)، والترمذي، (٢٨٢٩)، من حديث علي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب ذكر طلحة بن عبيد الله، (٣٧٢٤)، وابن ماجه، (١٢٨). ولم يخرج مسلم.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب ذكر طلحة بن عبيد الله، (٣٧٢٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل طلحة، والزبير رضي الله عنهما، (٢٤١٤)، عن سليمان بن طرخان، عن أبي عثمان النهدي.

وفي الصَّحَّاحِينَ، واللفظ لمسلم، عن جابر بن عبد الله قال: ندب رسول الله ﷺ النَّاسَ يوم الخندق، فانتدب الزُّبَيْرَ، ثم ندبهم فانتدب الزُّبَيْرَ، ثم ندبهم، فانتدب الزُّبَيْرَ، فقال النبي ﷺ: «لكلِّ نبيِّ حوارِيٍّ، وحواريِّ الزُّبَيْرِ»^(١).

وفيهما -أيضاً- عن الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: «من يَأْتِي بَنِي قُرَيْظَةَ فَيَأْتِينِي بِخَبْرِهِمْ؟» فانطلقتُ، فلما رجعتُ جمع لي رسولُ الله ﷺ أبويه، فقال: «فذاك أبي وأمِّي»^(٢).

التفدية مفهومها: رفعُ شأنِ المُفدَّى، وحققتها غيرُ مرادة، وإلا فأبواه ﷺ قد ماتا، والميتُ لا يصلحُ فداءً لأحد، لكن المقصود ما يفهم من السياق وهو رفعُ الشَّانِ، وأنَّ الإنسانَ أعزُّ ما عنده أمُّه وأبوه، فإذا جمعهُما لشخصٍ دلَّ على أنه بلغ الغاية في التعظيم ورفع الشَّانِ.

«وفي صحيح مسلم عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ لكلَّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وإنَّ أَمِينَنَا أَيُّهَا الأُمَّةُ: أبو عبيدة بن الجراح»^(٣).

وفي الصَّحَّاحِينَ عن حذيفة بن اليمان، قال: جاء أهلُ نَجْرَانَ إلى النبي ﷺ فقالوا: يا رسولَ الله، ابعث إلينا رجلاً أمينًا، فقال: «لأبعثنَّ إليكم رجلاً أمينًا حقَّ أمين»^(٤)، قال: فاستشرفَ لها النَّاسُ، قال: فبعثَ أبا عبيدة بن الجراح»^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الطليعة، (٢٨٤٦)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل طلحة والزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، (٢٤١٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب الزبير بن العوام، (٣٧٢٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل طلحة، والزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، (٢٤١٦)، من طريق عروة، عن عبد الله بن الزبير.

(٣) تقدم تخريجه، ٢٢٩/٣.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب قصة أهل نجران، باب قصة أهل نجران، (٤٣٨٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، باب فضائل أبي عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، (٢٤٢٠)، وابن ماجه، (١٣٥).

وعن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال: أشهدُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني سمعته يقول: «عشرة في الجنة: النبي في الجنة وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وسعد بن مالك» بن أبي وقاص «في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، ولو شئتُ لسميت العاشر»، قال: فقالوا: من هو؟ قال: «سعيد بن زيد»؛ أي: راوي الحديث.

«وقال: لمشهد رجل منهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يغبرُ منه وجهه، خيرٌ من عمل أحدكم، ولو عمّر عمّر نُوح»، رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي وصحّحه^(١)، ورواه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف.

وبهذا الحديث يندفع الإشكال الوارد على حديث أبي داود: «للعامل في آخر الزمان أجر خمسين»، قالوا: منّا أو منهم يا رسول الله؟ قال: «منكم»^(٢) فهذا الحديث يستدل به ابن عبد البر وغيره على أنه قد يوجد بعد الصحابة من يفضل بعض الصحابة إذا كان يُعطى بعمله أجر خمسين من الصحابة^(٣).

وهذا الكلام غير صحيح؛ لدلالة الأثر الذي أورده الشارح من أن شهود أحد من الصحابة مشهداً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يغبرُ منه وجهه خيرٌ من عمل من جاء بعدهم طول عمره، ولو عمّر عمّر نُوح، فشرّف الصّحبة لا يناله أحد بعدهم، وهذا أمر مفروغ منه ومنتته، فلو وضع هذا الشرف في كفة، ووضعت أعمال الآخرين في كفة أخرى رجحت الكفة التي فيها الصّحبة.

(١) تقدم تخريجه من حديث سعيد بن زيد، وهذا اللفظ أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٤٩).

(٢) تقدم تخريجه، ٣/١٩٦.

(٣) تقدمت الإحالة إليه.

والإنسان قد يتصدق بصدقة وتكون أفضل من صدقة خمسين من الصحابة في وقت أو حال يختلف عن هذا الحال الذي تصدق فيه، قال تعالى: ﴿فَلَا أَقْنَمَ الْعَقَبَةَ﴾ (١١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُرْبَةَ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ [البلد: ١١-١٤]، يقول الإمام الشافعي: هذه أرجى آية في كتاب الله (١). وإنما جعلها أرجى آية؛ لأن العقبة -وهي الطريق الكؤود- قل من ينجو منها، لكن فضل الله واسع، وهذه الأهوال والعظائم التي تأتي في اليوم الآخر ينجو منها العبد ويتجاوزها مع رحمة أرحم الراحمين بشيء يسير: ﴿فَكُرْبَةَ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾.

«وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعلي في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة»، رواه الإمام أحمد في مسنده (٢)، ورواه أبو بكر بن أبي خيثمة، وقدم فيه عثمان على علي رضي الله عنه (٣).

وهذه الرواية هي الموافقة للحديث السابق: حديث سعيد بن زيد في تقديم عثمان.

«وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم على حراء، هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فتحرّكت الصخرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(١) هكذا قال الشارح، والذي وقفنا عليه أن الإمام الشافعي عنى بقوله هاتين الآيتين: ﴿بَيْنَمَا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾

أَوْ مَسْكِنًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٦﴾. ينظر: البرهان في علوم القرآن، ١/ ٤٤٧، الإتيان في علوم القرآن، ٤/ ١٥١.

(٢) أخرجه أحمد، (١٦٧٥).

(٣) لم نعره عليه في تاريخه، ولكن بتقديم عثمان على علي رضي الله عنه أخرجه الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري رضي الله عنه، (٣٧٤٧).

أهدأ، فما عليك إلا نبئني أو صدِّيقٌ أو شهيدٌ»، رواه مسلمٌ والترمذيٌ وغيرهما^(١)،
وروي من طرقٍ».

لم يكن ذهابهم إلى الجبل للتعبُد، والذهابُ إلى مثل هذه الأماكن لا بأس به إذا كان للاعتبارِ والاتِّعاضِ أو لمجرد معرفة موقعٍ تاريخيٍّ من دون ارتباط له بالعبادة، أو تعلق للقلب به، وإنما هو كما يخرج الإنسان إلى مكانٍ ما بغرض التنزه من دون تعلق لقلبه بالمكان.

وقد شهد النبي ﷺ لعمر بالشهادة في هذا الحديث، وقيل ﷺ غيلةً، والمقتول غيلة يحكم له بالشهادة، أمَّا القتل في مواجهة الكفار؛ فالأصل أنه شهيد المعركة في أحكام الدنيا، أما الآخرة؛ فالنيات يتولأها الله ﷻ.

«وقد اتَّفَقَ أهلُ السُّنَّةِ على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمتهم؛ لما اشتهر من فضائلهم ومناقبتهم. ومن أجهل ممَّن يكره التكلم بلفظ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرة!! لكونهم يُبغضون خيار الصحابة، وهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وهم يستثنون منهم علياً ﷺ! فمن العجب: أنهم يُوالون لفظ التسعة! وهم يُبغضون التسعة من العشرة^(٢)! ويُبغضون سائر المهاجرين والأنصار من السابقين الأولين الذين بايعوا رسولَ الله ﷺ تحت الشجرة، وكانوا ألفاً وأربعمائة، وقد رضي الله عنهم^(٣)، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾

(١) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل طلحة، والزيبر ﷺ، (٢٤١٧)، والترمذي، (٣٦٩٦)، من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ.

(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية، ٤١/١.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، (٤٨٤٠)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، وبيان بيعة الرضوان تحت الشجرة، (١٨٥٦)، عن جابر ﷺ.

[الفتح: ١٨]، وثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يدخل النَّارَ أحدٌ بايع تحت الشجرة»^(١).

وفي صحيح مسلم -أيضا- عن جابر: أَنَّ غلامَ حاطب بن أبي بلتعة قال: يا رسول الله: ليدخلنَّ حاطبُ النَّارِ، فقال رسول الله ﷺ: «كذبتَ، لا يدخلُها، فإنَّه شهد بدرًا والحُدَيْيية»^(٢)، قال غلامُه ذلك لما حصل منه من مخاطبة الكفار وإعلامهم بما عزم عليه النبي ﷺ من غزوهم، وهذا في ظاهره نوع مودَّة أو موالاة منه لهم، ونوعُ عطفٍ عليهم، لكن أهل بدر مستثنون لقوله ﷺ: «ما يُدريك لعلَّ الله أطلع على أهلِ بدرٍ فقال: اعملُوا ما شئتم، فقد غفرتُ لكم»^(٣) وحاطبٌ مؤمنٌ من أهل بدر، ولذا جاء افتتاحُ سورة الممتحنة بـ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وهو المقصودُ بها، فهو سببُ نزولها، ولمَّا كان حاطبٌ بصدد أن يُنتقد بسبب ما حصل منه أراد النبي ﷺ أن يرفع ما يتبادر إلى القلوب، فقال عنه ما قال لغلامه وغيره.

«والرافضةُ يبرؤون من جمهور هؤلاء؛ بل يبرؤون من سائر أصحاب رسول الله ﷺ، إلا من نفرٍ قليل، نحو بضعة عشر رجلا!! ومعلوم أنه لو فرض في العالم عشرةٌ من أكفر النَّاسِ، لم يجب هجرُ هذا الاسم لذلك، كما أنه سبحانه لمَّا قال: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: ٤٨]، لم يجب هجرُ اسم التَّسعة مطلقًا ولم يُكره؛ لأنَّ هذا العدد لا أثر له في أحوال المعدود «بل اسم العشرة قد مدح الله مسمَّاه في مواضع من القرآن: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

(١) تقدم تخريجه، ٣/ ١٩٨.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر ﷺ وقصة حاطب بن أبي بلتعة، (٢٤٩٥)، والترمذي، أبواب المناقب، باب فيمن سبَّ أصحاب النبي ﷺ، (٣٨٦٤).

(٣) تقدم تخريجه، ٣/ ٢٤٢.

﴿وَالْفَجْرِ ١﴾ وَلِكُلِّ عَشْرٍ ﴿الفجر: ١، ٢﴾، وكان ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان»^(١).

وهي أحياناً تكون عشراً وأحياناً تكون تسعاً، ولا شك أن كراهتهم لرقم عشرة من سفههم؛ فالأرقام لا أثر لها في المعدود، ولا علاقة لها بحسنه أو قبحه.

«وقال في ليلة القدر: «التمسوها في العشر الأواخر من رمضان»^(٢)، وقال: «ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر» يعني: عشر ذي الحجة^(٣).

✦ [نقض كلام الرافضة في ثبوت اثني عشر إماماً ومفالاتهم فيهم]

بعد أن بين الشارح فضائل العشرة المبشرين بالجنة، عرج على كلام الرافضة في تفضيل اثني عشر رجلاً، وادعاء كونهم أئمة الهدى دون غيرهم من الصحابة الذين حكموا بكفرهم، ولكي يخالفوا لفظ العشرة الوارد في حديث البشارة بالجنة.

«والرَّافِضَةُ توالي بدل العشرة المبشرين بالجنة الاثني عشر إماماً، وهم علي بن أبي طالب عليه السلام، ويدَّعون أنه وصيُّ النبي ﷺ، دعوةً مجردةً عن الدليل».

وبعض علماء السنَّة الذين عاشوا في بيئات شيعية وتأثروا بها يُثبتون الوصيَّة لعلي عليه السلام، منهم الشوكاني، والصنعاني، لكن الفرق بينهما وبين بقيَّة الشيعة أن أولئك يرون أن أبا بكر وعمر اغتصبا بالخلافة من علي، وأمثال هؤلاء الذين هم أقرب إلى أهل السنَّة لا يقدحون في الشيخين، ويرون أن علياً تنازل لهما

(١) أخرجه البخاري، كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر، (٢٠٢٦)، ومسلم، كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف العشر الأواخر، (١١٧٢)، وأبو داود، (٢٤٦٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر، (٢٠٢٧)، ومسلم، كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر، (١١٦٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، أبواب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق، (٩٦٩)، وأبو داود، (٢٤٣٨)، والترمذي، (٧٥٧)، وابن ماجه، (١٧٢٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، واللفظ للترمذي.

عن الخلافة^(١)، وقولهم مرجوح ولا دليل عليه، وعليّ ﷺ بايع بطوعه واختياره، ولم يغتصب منه الخلافة أحدٌ.

ولا شك أن الذي حصل بين الصحابة هو أنهم انفقوا وأجمعوا على إمامة أبي بكر وعمر، ولم يكن بينهم خلافٌ في هذا الأمر، وعائشة ﷺ مع ما كان بينها وبين علي ﷺ لما قُتل عثمان ﷺ قالت للناس في المسجد: بايعوا علياً^(٢)، وإن كان يصعب عليها أن تنطق باسمه؛ لما عرّف من موقفه ﷺ في قصة الإفك، لما استشاره النبي ﷺ فأشار عليه بأن يُطلقها، وقال له: «النساء غيرها كثير»^(٣).

«ثم الحسن ﷺ، ثم الحسين ﷺ، ثم علي بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن علي الباقر، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم علي بن موسى الرضى، ثم محمد بن علي الجواد، ثم علي بن محمد الهادي، ثم الحسن بن علي العسكري، ثم محمد بن الحسن».

محمد بن الحسن العسكري، هو الإمام الثاني عشر عند الرافضة والمهدي المنتظر عندهم، يدعون أنه دخل السرداب سنة مائتين وستين، وما زال فيه إلى يومنا هذا ينتظر الإذن؛ ليخرج على زعمهم، وهم يسرجون له فرساً في كل صباح عند باب السرداب، ينتظرون خروجه، نعوذ بالله من الضلال.

«ويتغالبون في محبتهم، ويتجاوزون الحدَّ» فقد وصل الحدُّ بهم إلى أن عبدوهم من دون الله تعالى، ودعوهم في الشدائد، وطلبوا منهم تفريج الكربات، وقضاء الحاجات، ينادون بأسمائهم في كل مكان: (يا علي، يا حسين، يا أبا عبد الله جئنا بيتك، وقصدنا حرمك، نرجو مغفرتك) لم يبق شيءٌ من مثل الضلال

(١) ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ٧٨/١.

(٢) ينظر: فتح الباري ١٣/٣٤.

(٣) تقدم تخريجه، ٣/٢٣٢.

هذا لم يتفوهوا به أو لم يفعلوه، ومع ذلك يغترُّ بهم من يغترُّ من سُدِّجِ أهل السنة وغيرهم، فيقولون: لا خلاف بيننا وبينهم إلا في شيءٍ يسير، ربما لا يتجاوز خمسة بالمئة!

والحقُّ أننا مختلفون معهم في أصل التوحيد وأصل الدين، فعقيدتهم تختلف عن عقيدتنا، وصلاتهم عن صلواتنا، وزكاتهم عن زكاتنا، وتختلفُ جميع أمورهم عن أمورنا اختلافاً جذرياً، فدينهم غير ديننا.

«ولم يأتِ ذكرُ الأئمة الاثني عشر إلا على صفةٍ تردُّ قولهم وتبطله، وهو ما خرَّجاه في الصحيحين عن جابر بن سمرة، قال: دخلتُ مع أبي على النبي ﷺ، فسمعتُه يقول: «لا يزالُ أمرُ النَّاسِ ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً»، ثمَّ تكلمَ النبي ﷺ بكلمة خفيتُ عني، فسألتُ أبي: ماذا قال النبي ﷺ؟ قال: كلُّهم من قُريش^(١).

وفي لفظ: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة»^(٢)، وفي لفظ: «لا يزال هذا الأمرُ عزيزاً إلى اثني عشر خليفة»^(٣).

وكان الأمر كما قال النبي ﷺ، والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأولاده الأربعة، وبينهم عُمر بن عبد العزيز، ثم أخذ الأمر في الانحلال».

هؤلاء الاثنا عشر باستثناء الأربعة ومعاوية لا يلزمُ أن يكونوا أفضل ممَّن جاء بعدهم مطلقاً، لكن الإسلام كان أعزَّ في الظرف والوقت الذي كانوا فيه، والإسلام

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، (٧٢٢٢)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب الناس

تبع لقريش، والخلافة في قريش، (١٨٢١)، وأبو داود، (٤٢٧٩، ٤٢٨٠)، والترمذي، (٢٢٢٣).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، (٧-١٨٢١).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، (٨-١٨٢١).

في الجملة عزيز، لكنّه كان في زمنهم أعز منه في العصور والدهور التي جاءت بعدهم، وإن كان من الخلفاء ممن جاء بعدهم من هو أفضل منهم؛ لأنه وجد في بعض بني أمية خلل كبير، لاسيّما في عهد يزيد بن معاوية مثلا، وكذا بعض من جاء من بني مروان حصل منهم خللٌ وضعف في الديانة، لكن المقصود هو الكلام عن حقبة زمنية كانوا فيها حُكَّامًا وكان الإسلام فيها عزيزا، وليست هذه شهادة لهؤلاء أنهم بأفرادهم وأعيانهم أفضل ممن أتوا بعدهم إذا استثنينا الصّحابة الخمسة الأوّل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع الطبعات لـ «نيل الأوطار» من طبعة بولاق إلى آخر طبعة في كلام الشوكاني عن قتال أهل البغي، وعمّا حصل من معاوية من الخروج على علي عليه السلام جاء: «فلما جاء معاوية وولده يزيد لعنهما الله»، لكن هذا اللّعن ليس من كلام الشوكاني؛ بل هو مُقحّم فيه، وطبعة ابن الجوزي التي حقّقها الحلاق - جزاه الله خيرا - صوّر هذا المقطع بخطّ الشوكاني، وليس فيه لعن، وصور من نسخة أخرى هي من أوثق النسخ بعد خط الشوكاني، وهي لأشهر طلاب الشوكاني بخطّه، وليس فيه هذا اللعن -أيضا-^(١).

والإسلام بعد خلافة الاثني عشر بدأ يضعف تدريجيًّا، وإن جاء في ثنايا تاريخ الأُمَّة من الحكام والولادة والملوك من هو صالح في نفسه، وساعٍ في الإصلاح، لكن كان الأمر فوق طاقته، ولم يكن باستطاعته إعادة الأُمَّة إلى مجدها السّابق، ولو استطاع أن يعيد مجد الإسلام في جهة أو في بلد أو في قطر أو في إقليم؛ فلن يستطيع أن يعيده كما كان في جميع الأرض في تلك الحِقبة.

«وعند الرّافضة أن أمر الأُمَّة لم يزل في أيّام هؤلاء فاسدًا منغصًا، يتولّى عليهم الظالمون المعتدّون؛ بل المنافقون الكافرون» يقصدون أبا بكر وعمر، «وأهل الحقّ

(١) طبع محمد صبحي نيل الأوطار سنة ١٤٢٧ في ١٦ مجلدا.

أذلُّ من اليهود! وقولهم ظاهرُ البُطلان؛ بل لم يزل الإسلامُ عزيزاً في ازديادٍ في أيام هؤلاء الاثني عشر.

قوله: «ومن أحسنَ القولِ في أصحابِ رسولِ الله ﷺ وأزواجه الطَّاهرات من كل دنسٍ، وذريَّاته المقدَّسين من كل رجسٍ، فقد برئ من النفاق.»

تقدَّم بعض ما ورد في الكتاب والسنة من فضائل الصَّحابة رضي الله عنهم، وفي صحيح مسلم، عن زيد بن أرقم قال: قام فينا رسولُ الله ﷺ خطيباً، بماءٍ يُدعى حُمًّا، بين مكة والمدينة، فقال: «أما بعد، أيُّها النَّاس، فإنَّما أنا بشرٌ، يُوشِكُ أن يأتي رسولُ ربِّي، فأجيبَ ربِّي، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين: أولهما كتابُ الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتابِ الله واستمسكوا به»، فحثَّ على كتابِ الله ورغَّبَ فيه، ثم قال: «وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» ثلاثاً^(١).

وخرج البخاريُّ عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال: ارقبوا محمداً في أهل بيته^(٢).

وجاء في حديثٍ آخر: «إني تاركٌ فيكم ما إن تمسَّكتم به لن تضلُّوا بعدي: كتاب الله وسنتي»^(٣) لكن في حديثٍ غدير حُم^(٤) خصَّ الوصية بأهل بيته، ولا شك أن لهم حقاً على الأمة لنسبهم من النبي ﷺ، فنحفظُ لهم حقَّهم بعد عرض أفعالهم على الكتاب والسنة؛ لما أمرنا من التمسُّك بهما في الحديث الآخر.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل علي بن أبي طالب، برقم (٢٤٠٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ، ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ، (٣٧١٣)، من طريق ابن عمر، عن أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، (٣)، بلاغاً، وأخرجه البزار، (٨٩٩٣)، والبيهقي في الغيلانيات، (٦٣٢)، والدارقطني، (٤٦٠٦)، والحاكم، (٣١٩)، والبيهقي، (٢٠٣٣٧)، من طريق صالح بن موسى، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، (٢٩٣٧).

(٤) حُم: ماء بين مكة والمدينة على ثلاثة أميال من الجحفة، وخم: هي الغيضة التي هناك، وبها غدير مشهور به شهرت، فيقال: غدير خم. مشارق الأنوار، ١/٤٥١، معجم البلدان، ٢/٣٨٩.

«وإنما قال الشيخ رحمته الله: فقد برئ من النفاق؛ لأن أصل الرِّفصِ إنما أحدثه منافقٌ زنديقٌ، قصده إبطال دين الإسلام، والقدح في الرسول صلى الله عليه وآله، كما ذكر ذلك العلماء؛ فإنَّ عبد الله بن سبأ^(١) لما أظهر الإسلام، أراد أن يُفسد دين الإسلام بمكره وخبيثه، كما فعل بولص^(٢) بدين النصرانية، فأظهر التنسك، ثم أظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى سعى في فتنة عثمان وقتله، ثم لما قدم علي الكوفة أظهر الغلو في علي والنصر له؛ ليتمكن بذلك من أغراضه، وبلغ ذلك علياً، فطلب قتله، فهرب منه إلى قرقيسيا^(٣). وخبره معروف في التاريخ، وتقدم أنه من فضله علي أبي بكر وعمر جلده المفتري^(٤) يعني أن علياً صلى الله عليه وآله كان يجلد من يفضله علي أبي بكر وعمر حدَّ الفرية ثمانين جلدة، «وبقيت في نفوس المبطلين خمائرٌ بدعة الخوارج، من الحرورية والشيعية».

(١) هو: عبد الله بن سبأ اليهودي من يهود صنعاء، كانت أمه سوداء، أظهر الإسلام زمن عثمان، قال الذهبي في الميزان، ٤٢٦/٢: «من غلاة الزنادقة، ضال مضل، أحسب أن علياً حرقه بالنار». ينظر: تاريخ الطبري، ٦٤٧/٢، البداية والنهاية، ١٦٧/٧.

(٢) هو: شاول الطرسوسي اليهودي الفريسي، كان يُذيق أتباع المسيح سوء العذاب، وأعلن إيمانه بالمسيح بعد زعمه رؤيته في المنام مؤنباً له على اضطهاده لأتباعه، أمر له بنشر تعاليمه بين الأمم، وبما يمتلكه من حدة ذكاء، وقوة حيلة، ووفرة نشاط، استطاع أن يأخذ مكاناً مرموقاً بين الحواريين، وتسمى ب (بولص)، وأفسد في الديانة النصرانية، وهو من أدخل التثليث فيها. ينظر: الموسوعة الميسرة، ٥٦٦-٥٦٧.

(٣) قرقيسيا: بالفتح ثم السكون، وقاف أخرى، وياء ساكنة، وسين مكسورة، وياء أخرى، وألف ممدودة، ويقال: بياء واحدة، بلدٌ على نهر الخابور، بين الحيرة والشام، وفي الجانب الشرقي من الفرات. ينظر: معجم البلدان، ٣٢٨/٤، الروض المعطار، (ص: ٤٥٥).

(٤) أخرجه ابن العشاري في فضائل أبي بكر الصديق، (٤٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ٣٦٥/٤٤، عن علي بن أبي طالب صلى الله عليه وآله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ويروى هذا عن علي بن أبي طالب من نحو ثمانين وجهاً، وأنه كان يقوله على منبر الكوفة؛ بل قال: لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلده حد المفترى. فمن فضله علي أبي بكر وعمر جلد بمقتضى قوله صلى الله عليه وآله ثمانين سوطاً». مجموع الفتاوى، ٤/٤٢٢.

نشأت هذه البدعُ والصَّحابة متوافرون، ومسألة الخروج على الأئمة بعد استتباب الأمر لهم معروفة، فإذا بويح الخليفة لم يجز الخروج عليه بحال إلا بمبررٍ شرعيٍّ، وهو إمَّا أن يترك الصَّلَاة؛ لحديث: «لا، ما صلوا»^(١)، أو يُرى منه الكُفْر البواح، ومع ذلك فإنَّ الأمر منوطٌ بالقُدرة، فلا يجوز تعريضُ دماء المسلمين أو أموالهم أو أعراضهم للإهدار، فإذا وُجدت القُدرة وأُمنت المفسدة الرَّاجِحة؛ فالغاية معروفة، فما دام الخليفة يُصَلِّي فلا مجالٌ للكلام عليه، ولو ظلمك، ولو أخذ مالك، وجلد ظهرك^(٢)، ما لم يرتكب مكفرًا ظاهرًا واضحًا، فيه من الله برهان قاطع ودليل صريح لا يقبل النقاش.

«ولهذا كان الرِّفْضُ بابَ الرِّندقة، كما حكاه القاضي أبو بكر بن الطَّيِّب^(٣) عن الباطنيَّة وكيفيَّة إفسادهم لدين الإسلام، قال: فقالوا للدَّاعي: يجب عليك إذا وجدتَ من تدعوه مسلمًا أن تجعلَ التشيعَ عنده دينك وشعارك، واجعل المدخلَ من جهة ظلم السَّلف لعلِّي وقتلهم الحُسين، والتبرِّي من تيمٍ وعديٍّ، وبني أميَّة وبني العبَّاس» خصَّصوا بالذكر تيمًا وعديًّا؛ لأنَّ أبا بكر تيميٍّ، وعمر عدويٍّ، رضي الله عنهما^(٤)

(١) أخرجه مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، (١٨٥٤)، وأبو

داود، (٤٧٦٢)، والترمذي، (٢٢٦٥)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) إشارة إلى حديث حذيفة المرفوع: «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدائي، ولا يستنون بستتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس»، قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله، إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمع وتطيع للأمر، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك، فاسمع وأطع»، أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، وتحذير الدعاة إلى الكفر، (١٨٤٧)، وأبو داود، (٤٢٤٤).

(٣) هو: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، أبو الطيب الطبري، الشافعي، فقيه بغداد، صنف في الخلاف والمذهب والأصول والجدل كتبًا كثيرة، توفي سنة (٤٥٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان، ٥١٢/٢، السير، ٦٦٨/١٧.

(٤) ينظر: الأنساب للسمعاني، ٢٥١/٩، تهذيب الأسماء واللغات، ١٨١/٢.

«وَأَنَّ عَلِيًّا يَعْلَمُ الْغَيْبَ! يُفَوِّضُ إِلَيْهِ خَلْقَ الْعَالَمِ! وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَعَاجِيبِ الشَّيْخَةِ وَجَهْلِهِمْ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَإِذَا أَنْسَتَ مِنْ بَعْضِ الشَّيْخَةِ عِنْدَ الدَّعْوَةِ إِجَابَةً وَرَشْدًا، أَوْ قَفْتَهُ عَلَى مِثَالِ عَلِيٍّ وَوَلَدِهِ، ﷺ. انْتَهَى».

أي: أنهم يتبرّؤون من عليٍّ وولده -أيضًا-؛ لأنَّ الهدف والقصد الأصليَّ هو هدمُ الإسلام، أمَّا حبُّ آل البيت والتشيع لهم؛ فإنَّما هو ذريعةٌ يتوصَّلون بها إلى ما يريدون، وقد وصل الأمر بهم إلى ما هو أعظم وأبعد من مسألة عليٍّ والحُسين، إذ وصل الأمر للذات الإلهية؛ حيث أوصلوا أئمَّتهم إلى مقام الألوهية، وادَّعوا لهم خصائصها؛ بل ادَّعوا أنَّ عليًّا هو الإله.

«وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَنْطَرِّقُ مِنْ سَبِّ الصَّحَابَةِ إِلَى سَبِّ أَهْلِ الْبَيْتِ، ثُمَّ إِلَى سَبِّ الرَّسُولِ ﷺ، إِذْ أَهْلُ بَيْتِهِ وَأَصْحَابِهِ مِثْلُ هَؤُلَاءِ الْفَاعِلِينَ الصَّانِعِينَ».

❖ [موقف المسلم من التابعين ومن بعدهم]

«قوله: «وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين - أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر - لا يُذكَرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَمِنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ» لما يترتب على الكلام فيهم من تقليل لشأنهم عند عموم الناس؛ فتضييع القدوات والافتدَاء العمليَّ بهؤلاء العلماء؛ فيضييع النَّاسِ، وما استطاع المغرِّضون الوُصول إلى أغراضهم حتَّى سحَبُوا البِساطَ -كما يقولون- من أهل العلم؛ لأنَّ أهل العلم إذا سحب البساط منهم ضاع العوام، واتخذوا رؤوسًا جهالًا فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلُّوا^(١)، كما هو حاصل الآن.

(١) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، (١٠٠)، ومسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن آخر الزمان، (٢٦٧٣)، والترمذي، (٢٦٥٢)، وابن ماجه، (٥٢)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ قال: «إن الله لا يقبض العلم =

«قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّئَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].»

هذه الآية تذكرها كتب الأصول كلها، وأن الشافعي استدل بها على حجية الإجماع، وكنت قد بحثت في جميع نسخ «الرسالة» للشافعي فلم أجد فيها استدلاله بها، ثم وجدت ذلك في «أحكام القرآن» للإمام الشافعي من جمع الإمام البيهقي، في قصة أثبتها البيهقي للإمام الشافعي بالسند، قال البيهقي: «أنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو عبد الله الزبير بن عبد الواحد الحافظ الأسترآبادي قال: سمعت أبا سعيد محمد بن عقيل الفاريابي، يقول: قال المزني والربيع: «كنا يوما عند الشافعي، إذ جاء شيخ، فقال له: أسأل؟ قال الشافعي: سل. قال: أيش الحجة في دين الله؟ فقال الشافعي: كتاب الله. قال: وماذا؟ قال: سنة رسول الله ﷺ. قال: وماذا؟ قال: اتفاق الأمة. قال: ومن أين قلت اتفاق الأمة، من كتاب الله؟ فتدبر الشافعي ﷺ ساعة. فقال الشيخ: أجلتك ثلاثة أيام. فتغير لون الشافعي ثم إنه ذهب فلم يخرج أياما، قال: فخرج من البيت في اليوم الثالث، فلم يكن بأسرع أن جاء الشيخ فسلم فجلس، فقال: حاجتي؟ فقال الشافعي ﷺ: نعم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، قال الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّئَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] لا يُصلية جهنم على خلاف سبيل المؤمنين إلا وهو فرض، قال: فقال: صدقت. وقام وذهب، قال الشافعي: قرأت القرآن في كل يوم وليلة ثلاث مرات حتى وقفت عليه»^(١).

= انتزاعاً ينتزعه من صدور الرجال، وإنما يقبض العلم بقبض العلماء، فإذا قبض العلماء؛ اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا، وأضلوا».

(١) أحكام القرآن للشافعي - جمع البيهقي، ١/٣٩.

الشافعي استدلَّ بهذه الآية على حُجَّة الإجماع، بعد أن كان معتقداً حجَّيتها قبلَ لدليل ضاع منه، ومثل هذا يقع، فالإنسان يقفُ أحياناً على آيات قرآنية، يتدبَّر فيها، ويستنبط منها أموراً وأحكاماً فقهية، وتتقرر في ذهنه، ثم بعد ذلك إذا طُلب منه الدليل على تلك الأحكام لم يهتدِ إليه؛ لأنَّه لم يُقيِّده، ولعلَّ هذا منه.

«فيجبُ على كلِّ مسلم بعد مِوَالاة الله ورسوله مِوَالاة المؤمنين، كما نطق به القرآن خصوصاً الذين هم ورثة الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يُهدى بهم في ظلمات البرِّ والبحرِ، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرائتهم؛ إذ كلُّ أُمَّة قبل مبعث محمد ﷺ علماؤها شرارها».

هذا الغالب، هذه صفة علماء الأمم من اليهود والنصارى وغيرهم، يتكسَّبون بالدين، ويضِلُّون النَّاسَ، ويحرِّفون من أجل الدنيا، فالتحريف الذي وقع في الكتب السماوية لم يأت من العامة، إنما جاء ممَّن كان ينتسب إلى العلم.

«إلا المسلمين، فإنَّ علماءهم خيارهم، فإنَّهم خلفاء الرسول من أمته، والمُحيون لما مات من سنته، بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلُّهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ﷺ، ولكن إذا وجد لواحدٍ منهم قولٌ قد جاء حديث صحيح بخلافه؛ فلا بُدَّ له في تركه من عذرٍ.

وجماعُ الأعدارِ ثلاثة أصنافٍ» ذكرت هذه الأعدار مفصلة في كتاب شيخ الإسلام: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»^(١).

«أحدها: عدمُ اعتقاده أنَّ النبي ﷺ قاله»؛ أي: أنه يوجد دليلٌ يدلُّ على حُكم معيَّن، لكن لا يقول العالم بذلك الحكم؛ لأنَّ دليله لم يثبت عنده.

(١) والكتاب مطبوع متداول.

«والثاني: عدم اعتقاده أنه أراد تلك المسألة بذلك القول».

يختلف أهل العلم في فهم النص والاستنباط منه، فقد يرى أحدهم أن الدليل يدل على حكم معين، ويرى آخر أنه لا يدل عليه، والعبرة في هذا المقام بأهل العلم الذين يقتدون بفهم الصحابة والتابعين الذي عاصروا النبي ﷺ وعاشروه، وعاصروا التنزيل، وأدركوا من خفايا النصوص ما لا يدركه بعضهم، وفي الحديث: «رُبَّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(١)، لكن هذا أقل، ولا عبرة بمن يتناول على النصوص ويتجاسر عليها ويقول: هذا فهمي وهذا فهمك.

«والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ».

إذا اختلف العلماء في مسألة، هذا يقول بجوازها، وهذا يقول بمنعها، فلعل أحدهم اعتمد على دليل، والآخر رأى أنه منسوخ.

«فلهم الفضل علينا والمنة بالسبق، وتبليغ ما أرسل به الرسول ﷺ إلينا، وإيضاح ما كان منه يخفى علينا، - فوضي الله عنهم وأرضاهم -: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].»

❖ [تفضيل الأنبياء على الأولياء]

«ولا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء».

النبي يفضل الولي من وجوه كثيرة، منها:

أن الولي حسنة من حسنات النبي؛ فهو الذي هدى الولي ودله إلى الصراط المستقيم، فلولا أن الله ﷻ بعث له هذا النبي، وأرسل إليه هذا الرسول لم يصل

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، (١٧٤١)، من حديث أبي بكره ؓ.

بنفسه إلى الهداية التي وصل إليها إن كان هناك هداية؛ لأنَّ بعض من يزعمون الولاية خرجوا من الإسلام، نسأل الله العافية، وأدَّعوا دعاوى كبيرة، وفضلوا أنفسهم على الأنبياء والرُّسل كما سمعنا ونسمع، وشاقُّوا الله ورسولَه، وأتوا بأقوالٍ مخالفة مناقضة مناقضة صريحة لما جاء عن الله وعن الرُّسول ﷺ، يقول أحدهم:

بذكر الله تزداد الذنوب وتنطمس البصائر والقلوب^(١)

والله ﷻ يقول: ﴿أَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَطْمِئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]، وقائل البيت المذكور تدعى له الولاية، فضل نفسه من غير أن يفعله أحد، فضل نفسه على الأنبياء فضلاً عن الرُّسل؛ لأنَّ النبيَّ عندهم فوق الرُّسول، والوليُّ فوق النبيِّ، وهو زعم فضل الولاية لنفسه، وذكر ذلك في كتابه «الفتوحات المكيَّة»، و«الفُصوص»^(٢).

وقد حكم بكفره جمعٌ غفيرٌ من أهل العلم، بسبب مقالاته الكفريَّة^(٣)؛ لأنَّه يزعم أنه لا فرق بين الخالق والمخلوق، وأنَّ الربَّ عبدٌ والعبدُ ربٌّ^(٤)، نسأل الله العافية.

(١) ابن عربي في ديوانه: ترجمان الأشواق، (ص: ٤). وينظر: جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبور، ١٠٦١/٢.

(٢) ومما قاله ابن عربي في هذا الباب، قوله:

مقام النبوة في برزخ فويشق الرسول ودون الولي.

ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٢٠٤، مجموع الفتاوى، ٢/٢١١، ٤/١٧١.

(٣) قال الملا علي القاري: «ثمَّ اعلم أنَّ من اعتقد حقيقة عقيدة ابن عربيِّ؛ فكافر بالإجماع من غير نزاع»، الرد على القائلين بوحدة الوجود، (ص: ١٥٤).

(٤) نُسب إلى ابن عربي أنَّه أنشد قوله:

العبد رب والعرب عبد فليت شعري من المكلف

ينظر: جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبور، ٣/١٣٤٤.

ومن المؤسف أن يوجد من يُدافع عنه، ويقول: سبُّ كلامكم في هذا الإمام هو عدمُ فهمكم لكلامه، ولو فهمتموه على وجهه لعرفتم حقه وقدره، ولم تقولوا فيه الذي تقولونه!

سبحان الله، شخصٌ يناقض القرآن مناقضة صريحة وتقولون: إننا لا نفهم كلامه؟!

ومن المؤسف أن تُروِّج بدعته المغلظة والمُخرجة عن الملة في كثير من أقطار المسلمين، ويكثر أتباعه، ويتبعه فئامٌ من الناس، وسبب ذلك الهوى مع الجهل واتباع هؤلاء من غير نظرٍ ولا رويّة، والقائد في ذلك كله أتباع الشيطان وأولياء الشيطان، وإلا لو حكّم الإنسان كتاب الله وسنة نبيه ﷺ لما انطلت عليه هذه الأمور.

وتطبعُ كتبُ هذا الشخص بأفخر أنواع الطباعات، وتباع بأعلى الأقيام لاسيما الطباعات الأصلية القديمة، وكتابه: «الفصوص» يُطبع مثل ما يطبع المصحف، ويوجد له رواجٌ في كثير من بقاع الأرض بين المسلمين، منها الشام وتركيا ومصر والمغرب واليمن، وكانت مقالته -وهي القول بوحدة الوجود- قد راجت في القرن الثامن، ممّا دعا الفيروزآبادي صاحب القاموس^(١) أن يدخل هذه المقالة في شرحه للبُخاري الذي كان قد أنجز منه عشرين مجلداً، أودع فيها كلام ابن عربي في كتابيه المذكورين «الفصوص» و«الفتوحات المكية»، وضخّم به الشرح، ومن ترجم للفيروزآبادي يقول: إنه لم يكن مقتنعاً بهذه المقالة، لكنه فعل ما فعل كي يروج هذا

(١) هو: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزآبادي، من أئمة اللغة والأدب، وُلد بكارزين من أعمال شيراز، توفي بزبيد سنة ٨١٧ هـ، له تصانيف، منها: «المغانم المطابة في معالم طابة»، «البلغة في تاريخ أئمة اللغة»، «سفر السعادة». ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٧٥٢)، الأعلام، ٧/١٤٦.

الشرح في بلاد اليمن الذي راجت فيه هذه الدَّعوة تلك الفترة، لكن النتيجة كانت أن أكلت الأرضة الكتابَ من أول صفحة إلى آخر صفحة، فلم يبقَ منه ولا حرف؛ والحمد لله.

وكذلك الحكيم الترمذي^(١) صوفيٌّ، وعنده ضلالٌ في كتابه «نوادر الأصول»، وله كتاب في الولاية، وقال أهل العلم عنه: ليس على الجادة^(٢).

ونحنُ نعرفُ بنصِّ القرآن أن الولي هو من تحقق فيه الشرطان المذكوران في هذه الآية: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿ [يونس: ٦٢، ٦٣]، وهما: الإيمان والتقوى، و﴿آمَنُوا﴾ في الآية بمعنى: صدَّقوا، وليس من يدَّعي أنه أفضلُ من النبيِّ مؤمنٌ مصدِّق؛ بل هو بمقالته هذه مناقضٌ لأركان الإيمان، فالتقوى فعلُ الأوامر واجتنابُ النَّواهي، ومن وصل إلى مرحلة الولاية عندهم لا يَأتمر بأوامر ولا ينتهي عن نواهٍ، وهذه الأمور -مع الأسف- صريحة عندهم في كتبهم، فمن ذلك ما جاء من طبقات الشعراني، في ترجمة أحد الأولياء على حدِّ زعمهم: وكان ﷺ لم يسجد لله سجدة، ولم يصم يوماً في سبيل الله، ولا ترك فاحشةً إلا ارتكبتها... إلخ^(٣).

فما كان من مالك هذا الكتاب قبلي إلا أن يكتب على ذلك معلقاً: «إذا كان هذا «رضي الله عنه»، فلعنة الله على من؟!» نسأل الله الثبات.

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر، الحكيم الترمذي الصوفيُّ، عالمٌ بالحديث وأصول الدين، توفي سنة (٣٢٠ هـ)، له تصانيف، منها: «الفروق»، «الصلاة ومقاصدها»، «الرياضة وأدب النفوس». ينظر: اللسان، (٧٢٢٤)، الأعلام، ٦/ ٢٧٢.

(٢) بين أحد المؤلفين المعاصرين عبد الرحمن عبد الخالق، ضلالاته في كتاب: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، (٢٤٩-٢٥٣).

(٣) ينظر على سبيل المثال: طبقات الشعراني، ٢/ ١٣٠.

والذِّكْرُ المعتمدُ عند هؤلاء الصوفية أن يقولوا: الله، الله، باللفظ المجرد، ويسوِّغون لذلك بالخوف من أن تُدرك المنيَّةُ الذَّاكِرَ وهو لم يذكر المستثنى، إذ قد يقول: «لا إله» ويموت قبل أن يقول «إلا الله»، ومما يستدلون به لهذا الذكر الآية القرآنية التي جاء فيها: «الله الله» مرتين: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى تُؤْتِيَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

فوصلوا المضاف إليه في الجملة الأولى (الله) مع المبتدأ (الله) في الجملة الثانية، وقالوا: إنَّ هذا دليلٌ على أنَّ لفظ الجلالة المجرَّد من الذِّكْر المشروع. وقولهم هذا لا يقبله عقلٌ ولا نقل، نسأل الله العافية، لكنَّ الهوى، يلتمسون أدنى شيء ليتمسكوا ويستدلُّوا به على ذكرهم المجرَّد: «الله الله». ثم زادوا فقالوا: النطق بلفظ الجلالة امتهانٌ وابتدالٌ؛ لذا ينبغي أن نعبّر عنه بالضمير «هو»؛ لأنَّه أعرفُ المعارف، كما قاله النُّحاة^(١).

لكن إمام النحاة سيبويه يقول: إن أعرف المعارف «الله»؛ ولذا يُذكر أنه رُوي في المنام بعد موته وقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: أدخلني الجنة بسبب قولي: «أعرف المعارف الله»^(٢).

فهؤلاء تركوا ما جاء عن الله وعن رسوله ﷺ، واعتبروه ازديادًا للذنوب، وانطَماسًا للبصائر والقلوب، نسأل الله العافية.

(١) ينظر: المقتضب للمبرد، ٤/٢٨١، همع الهوامع، ١/٢٢١.

(٢) وافق سيبويه النحاة في كون الضمير أعرف المعارف، ويجمع بينه وبين القصة السابقة أن الضمير عنده أعرف المعارف بعد اسم الله تعالى.

ينظر: أسرار العربية، (ص: ٢٤٣ - ٢٤٤)، اللباب في علوم الكتاب، ١/١٣٨، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، ١/١١، نهاية المحتاج، ١/٢١.

وعلى كل حال، فمثل هذه الأمور لا حاجة إلى الردّ عليها؛ لأنّها أمور واضحة ومكشوفة، لكن مع هذا خدع بهم جموعٌ غفيرة من الناس؛ ولذا تجدُ من يكفّر الذي يكفّر ابن عربي وأمثاله.

«يشيرُ الشيخُ - رحمه الله تعالى- إلى الردّ على الاتحاديّة وجهلة المتصوّفة، وإلا فأهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم ومتابعة الشّرع، فقد أوجب الله على الخلق كلّهم متابعة الرُّسل، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنْتُمْ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ جَاءُوكُمْ ﴾ [النساء: ٦٤] إلى أن قال: ﴿ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣١].»

قال أبو عثمان النيسابوري^(١): من أمر السنّة على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه نطق بالبدعة.

كلما قُرب الإنسان من النصّ تجلّت له الأمور، واتّضحت له، وتكلّم بالحكمة، ونطق بما يُوافق ما جاء عن الله وعن رسوله، وقَلَّ كلامه، وقَلَّ فضوله، بينما من أمر الهوى، وأخذ علمه من غير الوحيين، تجد كلامه معقداً لا يفهم، وغالبًا ما يكون كثيرًا جدًّا يدوّن في مجلدات، وفي النهاية ينتهي إلى لا شيء، هكذا حال النَّاس مع كُتب الكلام، ك«المواقف» و«شرحه»، و«شرح المقاصد»، فهذه الشروحات كُتبت في مجلدات كبار، لكنّها في النهاية تنتهي إلى لا شيء، لا يجني منها قارئها ودارسها غير الأوهام والحيرة والشكوك، ثم يندم في حالة احتضاره

(١) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل، أبو عثمان النيسابوري، العلامة القدوة المفسر المحدث، توفي سنة (٤٤٩هـ). ينظر: المنتخب من السياق، (ص: ٣٠٧)، السير، ٤٠/١٩، وطبقات الشافعية، ٤/٢٧١.

على ما ضيَّع من عمره فيها، ويتمنى الموت على عقيدة العجائز.

والواجبُ الأوَّلُ على المكلفِ عند هؤلاء الشكُّ والحيرةُ، يعني: لا بد أن تُشكَّ حتى في نفسك: مَنْ أنت ومن أين أنت؟، ثمَّ يشرعون في الاستدلال لهذا القول وذاك ويجلبون عليه، فبدايتهم شك، وفي النهاية لا يصلون إلى شيء سوى الحيرة؛ لأنَّ الذي يقوده الهوى، ولا يأخذ من المعدن الأصيل الذي هو كلام الله وكلام نبيه ﷺ، فسوف يضل ولا محالة.

فأنت لو تسلك طريقًا من بلد إلى بلد، إن أمسك بيدك شخصٌ خريّت يعرفُ الطُّرُقَ والمسالك؛ وصلت، لكن لو جعلت قائدك حمارًا -مثلًا- يمشي أمامك؛ فإنه سيُضلُّك حتمًا، ولن تصل إلى ما تُريد، وقُل مثل هذا في الذي لا يفهم شيئًا، لن يُوصلك إلى مُرادك، والعوامُّ يقولون: من دليله البُومُ عمي.

والمقصودُ أن من تنكَّبَ عن الكتاب والسنة لن يصل إلى ما يريدُه الله ورسوله، ولن يصل إلى النهاية المُوصلة إلى مرضاة الله وجنَّاته، وستكونُ بدايته الشكُّ ونهايته الحيرة.

«وقال بعضهم: ما ترك بعضهم شيئًا من السنة إلا لكبر في نفسه، والأمر كما قال، فإنه إذا لم يكن مُتَّبِعًا للأمر الذي جاء به الرسول كان يعمل بإرادة نفسه، فيكون مُتَّبِعًا لهواه، بغير هُدًى من الله، وهذا غشُّ النَّفس، وهو من الكبر» والإنسان لا بد أن يعمل، فإن لم يعمل على هُدًى وبيّنة واتباع للكتاب والسنة؛ عمل بالهوى.

«فإنه شبيهٌ بقول الذين قالوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ وكثيرٌ من هؤلاء يظنُّ أنه يصل برياسته واجتهاده في العبادة، وتصفيية نفسه، إلى ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم!» وبعض هؤلاء

يظنون أنَّ النبوة مكتسبة، تحصل بالرياضات من دون وحي، فيلتزمون أنواعاً من الرياضة، من ذلك أن يجوع أحدهم الأيام الطويلة، وينطق بأشياء تُستغرب منه، وهي في حقيقتها هَلُوسَةٌ بسبب الجوع، والبدوي^(١) الذي يزوره سنوياً أكثر من سبعة ملايين شخصاً، قالوا عنه: إنَّه جاء من المغرب، فصعد إلى سطح مسجد فصار ينظر إلى السماء أربعين يوماً، ما توضَّأ فيها ولا صلَّى، والله المستعان.

«ومنهم مَنْ يظنُّ أنه قد صار أفضل من الأنبياء!

ومنهم من يقول: إنَّ الأنبياء والرُّسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء! ويدَّعي لنفسه أنه خاتم الأولياء! ويكون ذلك العلم هو حقيقة قول فرعونَ، وهو أنَّ هذا الوجود المشهود واجبٌ بنفسه، ليس له صانعٌ مباينٌ له، لكن هذا يقول: هو الله! وفرعون أظهر الإنكار بالكلية، لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم، فإنه كان مثبِّتاً للصانع، وهؤلاء ظنوا أنَّ الوجود المخلوق هو الوجود الخالق، كابن عربيٍّ وأمثاله! وهو لما رأى أنَّ الشرع الظاهر لا سبيل إلى تغييره - قال: النبوة خُتِمت، لكن الولاية لم تُختم!».

الشعوب وعوام النَّاس لا يوافقون على تغيير الشرع، ولا يرضون أن يأتي كافرٌ ويمسح فطرهم، ويغير نسيجهم؛ لأنهم ربوا على الشرع ونشؤوا عليه، وسمعوا من كلام الله وكلام رسوله ما يُقنعهم، فمصادمتهم في ذلك وتحويلهم عنه صعب، فيتوصَّل أعداء الدين إلى ما يريدون بواسطة من يقتنع الناس بهم من علماء السوء، الذين يأتون إلى أصل من الأصول فيقلبون فهم العوامَّ له رأساً على عقب، ويضلُّونهم عن الحقِّ الذي كانوا عليه.

(١) هو: أحمد بن علي الحسيني البدوي، صوفي ولد بفاس، وطاف البلاد، وعظم شأنه في مصر، وله جمهور كبير، توفي سنة (٦٧٥هـ)، ودفن في طنطا. ينظر: معجم المؤلفين، ١/ ٣١٤.

«وَادَّعَى مِنَ الْوَلَايَةِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنَ النَّبُوَّةِ، وَمَا يَكُونُ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مُسْتَفِيدُونَ مِنْهَا! كَمَا قَالَ:

مَقَامُ النَّبُوَّةِ فِي بَرَزَخٍ فَوْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ!»^(١)

وعلى ترتيبهم هذا يكون الرسول أقل الثلاثة، ويكون فوقه النبي، وفوق النبي الولي، وما الولاية إلا ما أخذ من مشكاة نبوة، ولن تحصل الولاية لأحد إلا إذا كان متبعا لنبي، فالولي على هذا حسنة من حسنات هذا النبي، فكيف يكون فوقه؟!

«وهذا قلبٌ للشريعة؛ فإنَّ الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى:

﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٣].»

لكن الذي فضل نفسه على النبي، هل حقق من أركان الإيمان شيئاً؟
والجواب: أنه لم يحقق شيئاً؛ لأنه ما صدق الله ولا آمن به؛ لأنه يقول بخلاف ما قال الله.

وأما إيمانه بالرسول والأنبياء؛ فهذا مفروعٌ منه، فقد فضل نفسه عليهم، ويبقى معه الإشكال إلى آخر الأركان.

وأما التقوى؛ فلم يحقق منها شيئاً كذلك؛ لأنه يزعم أن التكاليف سقطت عنه، فلا يصلي ولا يصوم ولا يحج ولا يأتي غيرها من العبادات؛ إذ إن الولي باعتقادهم تسقط عنه التكاليف، كما يظهر ذلك من القصص التي أوردها الشعراني عن الأولياء، والتكاليف إنما تسقط عن المجانين، وما دام العقل ثابتاً

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٢٠٤، مجموع الفتاوى، ٢/٢١١، ٤/١٧١.

فالتكليف ثابت؛ فالعقل مناط التكليف، ولا تكليف بدون عقل، فارتفاع التكليف دليل على ارتفاع العقل.

ومن قرأ في طبقات الشعرائي وغيره عرف أن الجنون كثير في كثير ممن ترجم لهم، واليوم إذا وجد من تصدر عنه أشياء من مثل ذلك مما هي مخالفة للشرع ويُدان بها، يُحضر له تقرير طبي يدل على أنه مريض نفسي أو مجنون من أجل أن يبرأ من التبعة، لكن ما دام مناط التكليف الذي هو العقل ثابتاً، فلا بُدَّ أن يعبد الله حتى يأتيه اليقين.

وما دام المرء يدعي العقل، ويأتي بكلام مرتب لا يخالف العقل في الظاهر، فإنه يؤخذ بما يصدر عنه، وبعضهم يودُّ أن يُحكم عليه بالجنون ولا يحكم عليه بالكفر لمكفر ارتكبه، لكن البعض الآخر يرى الحكم عليه بالكفر لكلام قاله أسهل عليه من أن يُعذر بالجهل؛ لأنه يصعب عليه وصفه بالجهل، أو أن يُقال عنه: معذور بالجهل، والله المستعان.

«والنبوة أخص من الولاية، والرئاسة أخص من النبوة، كما تقدم التنبيه على ذلك.»

وقال ابن عربي -أيضاً- في فُصُوصه: ولما مثل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللبن، فراها قد كملت إلا موضع لبنة، فكان هو ﷺ موضع اللبنة.

وأما خاتم الأولياء فلا بُدَّ له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثله النبي ﷺ، ويرى نفسه في الحائط في موضع لبنتين! ويرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبتين، فيكمل الحائط! والسبب الموجب لكونه يراها لبنتين: أن الحائط لبنة من فضة ولبنة من ذهب، واللبنة الفضة هي ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله

في السِّرِّ ما هو في الصُّورة الظاهرة متَّبَع فيه؛ لأنَّه يرى الأمر على ما هو عليه، فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللَّبِنَةِ الذهبية في الباطن! فَإِنَّه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى إليه إلى الرسول، قال: فإن فهمت ما أشرنا إليه؛ فقد حصل لك العلم النافع^(١).

في هذا الكلام ما يُفَضَّلُ به ابن عربي نفسه على الرسول ﷺ، حيث لمح إلى أنه لبنة الذهب، والرسول لبنة الفضة. ولا توجد المقدمات التي أوصلته إلى هذا الحد ولا يوجد ما يُستدلُّ به على ما يقول، لا في العقل ولا في النقل، ولا في كتب المخالفين من كتب الملل الأخرى، لكنَّه الغاية في الضلال، نسأل الله السلامة والعافية.

قد يقول قائل: كيف يصل الأمر بشخص عاش في بيئة مُسلمة، وقرأ القرآن وتعلَّم العلم إلى أن يقول مثل هذا الكلام؟

والجواب: أنها مسألة استدراج، فالذي قال: «سبحان ربي الأسفل»^(٢)، لم يقلها في أوَّل أمره؛ بل قال قبلها كلامًا كثيرًا، فعُوقِبَ بسببه بعقوبات إلى أن قال ما قال؛ ولذا على طالب العلم أن يلزم الاحتياط والحذر من أيِّ كلام لا يتشبهه ولا يعرف له أصلًا من الشرع؛ لأنَّه قد يُستدرج، وعرفنا ناسًا من طُلاب العلم زاملونا في الدِّراسة، وبعضهم كانوا قبلنا، وبعد ما أطلقوا العنان لألسنتهم، وقالوا كلَّ ما يُريدون، ضاعوا، وقالوا كلامًا ما كُنَّا نتصوَّر، ولا تصوِّروا هم أنفسهم أنهم سيقولون مثله.

ويقول ابن عربي: إنَّ الرسول يأخذ عن المعدن بواسطة: يُرسل إليه ملك،

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢/٢٠٨-٢٠٩، منهاج السنة النبوية، ٥/٣٣٦-٣٣٨.

(٢) قائله بشر الميرسي، ينظر: العرش للذهبي، ٢/٣٠٨.

فيلقي إليه الوحي، لكنّ الولي لا يحتاج إلى واسطة؛ بل يأخذ من المعدن مباشرة. لكن هذا المعدن الذي أخذ منه هو الشيطان؛ أخذ منه ما أوحى به إليه ممّا أفرزه ووضعه في كُتبه.

«فَمَنْ أَكْفَرُ مِمَّنْ ضَرَبَ لِنَفْسِهِ الْمَثَلَ بِلَيْتِهِ ذَهَبٍ، وَلِلرُّسُلِ الْمَثَلَ بِلَيْتِهِ فِضَّةً، فَيَجْعَلُ نَفْسَهُ أَعْلَى وَأَفْضَلَ مِنَ الرُّسُلِ؟! تِلْكَ أَمَانِيهِمْ: ﴿إِنَّ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَلِّغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]، وكيف يخفى كُفْرُ مَنْ هَذَا كَلَامُهُ؟ وله من الكلام أمثال هذا، وفيه ما يخفى منه الكُفْرُ، ومنه ما يظهر؛ فلهذا يحتاج إلى ناقد جيّد، ليُظهر زيفه، فإنّ من الزَّغْل ما يَظْهَرُ لِكُلِّ نَاقِدٍ، ومنه ما لا يَظْهَرُ إِلَّا لِلنَّاقِدِ الْحَادِقِ الْبَصِيرِ، وَكُفْرِ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَأَمْثَالِهِ فَوْقَ كُفْرِ الْقَائِلِينَ: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ لَأَنَّهُ عَلَى حَدِّ زَعْمِهِ أُوتِيَ أَفْضَلَ مِمَّا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ «ولكن ابن عربيّ وأمثاله منافقون زنادقة اتحادية، في الدرك الأسفل من النار، والمنافقون يُعاملون معاملة المسلمين؛ لإظهارهم الإسلام، كما كان يُظهره المنافقون في حياة النبي ﷺ ويُبتغون الكُفْرَ، وهو يُعاملهم معاملة المسلمين لما يَظْهَرُ منهم، فلو أَنَّهُ ظَهَرَ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَا يُبْطِنُهُ مِنَ الْكُفْرِ، لَأَجْرَى عَلَيْهِ حُكْمُ الْمَرْتَدِّ، وَلَكِنْ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُ قَبُولِهَا؛ إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى صِحَّتِهَا فِي الظَّاهِرِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بَعْدَهَا بِكَلَامٍ مُخَالَفٍ، فَإِذَا أُخِذَ عَلَيْهِ أَجَابَ أَوْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَهُ حَالٌ لَا تَفْهَمُونَهُ، أَوْ أَنَّ مَفْهُومَهُ غَيْرَ الَّذِي فَهَمْتُمُوهُ.

«وهي رواية معلّى^(١) عن أبي حنيفة رضي الله عنه، والله المستعان».

(١) هو: معلّى بن منصور الرازي أبو يعلى الحنفي، العلامة الحافظ الفقيه، كان من كبار أصحاب أبي يوسف القاضي، صدوقاً ثقة في الحديث، وكان مفتي بغداد، توفي سنة (٢١١هـ)، روى حديثه الجماعة. ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٠/٣٦٥-٣٦٩.

[الإيمان بكرامات الأولياء] ❁

«قوله: «وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنْ النَّبَاتِ مِنْ رَوَايَاتِهِمْ».

المُعْجِزَةُ فِي اللُّغَةِ تَعُمُّ كُلَّ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ، وَفِي عُرْفِ أُمَّةٍ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُتَقَدِّمِينَ»

كالإمام أحمد بن حنبل وغيره. وَيُسَمُّونَهَا: الْآيَاتِ، «ولكن كثيراً من المتأخرين يُفَرِّقُونَ فِي اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا، فَيَجْعَلُونَ الْمُعْجِزَةَ لِلنَّبِيِّ، وَالْكَرَامَةَ لِلوَلِيِّ. وَجَمَاعُهُمَا الْأَمْرُ الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ»^(١).

الأمر الخارق للعادة هو الأمر الذي لا يجري على يد البشر عادة، فإذا صدر منه واقترن بدعوى النبوة كان معجزة. قد يقول قائل: ربما يأتي من يدعي النبوة وهو كاذب فيها، ويجري على يديه أمر خارق.

نقول: لن يمكنه الله ﷻ من ذلك، وسوف يُخَذَلُ، ولن يتمكن من إظهار دعوته للنبوة، وإلا اختلط الأمر على الناس، فلا يُعرف المحقُّ من المبطل، ولا يمكن أن تثبت المعجزة لشخص يدعي النبوة وهو كاذب.

وإذا كان الأمر الخارق للعادة غير مقرون بدعوى النبوة، فينظر حينئذٍ في عمل الشخص، إن كان موافقاً للكتاب والسنة؛ فهي كرامة، وإن كان مخالفاً للكتاب والسنة؛ فهي من تسويل الشيطان ومخاريقه، وهي فتنة له ولمن يقتنع به أو يتبعه، وقد يجري على أيدي أولياء الشيطان - كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» - قد يجري على أيديهم أمور خارقة للعادة، لكنها من أجل الزيادة في فتنته وفتنة من يتبعه، وهذه ليست كرامة، وإنما هي زيادة بلاء وفتنة عليه وعلى أتباعه.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/٣١١-٣١٢.

«فصفات الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنى، وهذه الثلاثة لا تصلح على وجه الكمال إلا لله وحده، فإنه الذي أحاط بكل شيء علماً، وهو على كل شيء قدير، وهو غني عن العالمين. ولهذا أمر النبي ﷺ أن يبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله: ﴿ قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وكذلك قال نوح ﷺ، فهذا أوّل أولي العزم، وأوّل رسول بعثه الله إلى أهل الأرض، وهذا خاتم الرسل، وخاتم أولي العزم، وكلاهما تبرأ من ذلك؛ وهذا لأنهم يطالبونهم:

تارة بعلم الغيب، كقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِنُهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وتارة بالتأثير، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِرَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبوعًا ﴾

[الإسراء: ٩٠].

وتارة يعيئون عليهم الحاجة البشريّة، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَا لِي هَذَا الرَّسُولِ

يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ ﴾ [الفرقان: ٧].

فأمر الرسول أن يُخبرهم بأنه لا يملك ذلك، وإنما ينال من تلك الثلاثة بقدر ما يُعطيه الله، فيعلم ما علمه الله إياه، ويقدر على ما أقدره عليه، ويستغني عما أغناه عنه من الأمور المخالفة للعادة المطردة، أو لعادة غالب الناس، فجميع المعجزات والكرامات ما تخرُج عن هذه الأنواع^(١).

لو قرأنا في أخبار المتنبئين رأينا أن مدّعي النبوة بدلاً من أن يحصل على يديه

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/٣١٢-٣١٣.

شيءٌ من المعجزات يحصل منه كثيرٌ من المضحكات، بحيث يسخرُ منه الصبيانُ، ويسخرُ منه الناسُ، وجاء فيما يُنسبُ إلى مُسيلمةَ من ذلك أشياءٌ كثيرة؛ بل صدر عنه ما هو نقيضُ المعجزات، من ذلك أنه قيل له: إنَّ محمداً بصقَ في بئرِ ففارت، ففعل مُسيلمةُ، فبصقَ في بئرِ فغارت^(١).

«ثمَّ الخارقُ إنَّ حصلَ به فائدةٌ مطلوبةٌ في الدين كان من الأعمال الصالحة المأمور بها ديناً وشرعاً، إمَّا واجبٌ أو مستحبٌّ، وإن حصل به أمرٌ مباحٌ، كان من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكرًا، وإن كان على وجه يتضمَّن ما هو منهِّي عنه نهيي تحريمٍ أو نهي تنزيهٍ كان سببًا للعذاب أو البُغضِ، كالذي أوتي الآياتِ فانسَلَخَ منها: بلعام بن باعورا^(٢)، لاجتهادٍ أو تقليدٍ، أو نقصِ عقلٍ أو علمٍ أو غلبةِ حالٍ أو عجزٍ أو ضرورة»^(٣).

والأمر الخارق للعادة قد يحصلُ لمن هو دون بعضِ أهل العلم والفضل، ولا يحصلُ لمن هو أعلم منه وأفضل، وأتقى وأورعُ، فليس في هذا ما يدُلُّ على زيادة فضل، وإنما المسألة ابتلاءٌ يُبتلى به الشخصُ، وقد يُبتلى به من يتبعه أو يقلِّده، وعلى كل حال، من ضمن الأمور التي يُستدلُّ بها على حُسنِ حال الإنسان الذي

(١) تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، ٢/١٥٨، ومما نقل -أيضا- أن بني حنيفة حفرت بئرا فاستعذبوها، فأتوا مسيلمة، وطلبوا أن يبارك فيها، فبصق فيها، فعدت ملحا أجاجا. ينظر: الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ والثلاثة الخلفاء، ٢/١١٥.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءآيِنَا فَٱنْسَلَخَ مِنْهَا فَٱتَّبَعَهُ الشَّيْطٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغٰوِيْنَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَنُكَلِّمُهُ ءَٓخِلًا إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱنَّبَعْ هُوَنُ فَشَلُّهُ كَمَثَلِ ٱلْكَذِبِ ۚ إِنَّ نَسِجَلَ عَلَيْهِ يَلْهَثٌ أَوْ تَرَكَهٗ يَلْهَثٌ ذَٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ بِآيٰتِنَا فَٱقْصِصْ ٱلْقَصَصَ لَهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦]، قال المفسرون: المراد به بلعام باعورا، وهو من عباد بني إسرائيل، وكان مستجاب الدعوة، أوتي علم بعض كتب الله فانسَلَخَ منها. ينظر: تفسير الطبري، ١٣/٢٥٧، تفسير السمرقندي، ١/٥٦٧، تفسير البغوي، ٣/٣٠١.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/٣١٩.

لديه خارق أن يكون معه مُتَّبِعًا للكتاب والسنة؛ لأنه قد يسخرُ له هذا الخارق ليزداد إيمانه ويقينه، فإن استفاد من الخارق بازدياد الإيمان واليقين وفي إقناع الأتباع بالحق، فهو خير، ويُمدح به.

لكن هذا لا يعني أن الذي لا يحصل له شيء من الخوارق، وهو أعلم وأتقى وأورع من الأول أنه دونه في المنزلة؛ بل لا ينبغي أن يقع في نفسه بسبب ذلك أنه أقل منه شأنًا عند الله ﷻ؛ فهذه الخوارق كالرؤى والمَنامات وما يرى للإنسان، فهي مبشّراتٌ في الجملة، لكن لا يعني أن الذي ليس لديه شيءٌ منها أنه لديه خللٌ أو نقصان.

❖ [أنواع خوارق العادات من حيث الحمد والذم]

«فالخارقُ ثلاثة أنواع: محمودٌ في الدين، ومذمومٌ، ومباحٌ، فإن كان المباح فيه منفعةً؛ كان نعمةً، وإلا فهو كسائر المباحات التي لا منفعة فيها، قال أبو علي الجوزجاني^(١): كُنْ طالبًا للاستقامة، لا طالبًا للكرامة، فإنَّ نفسك متحرّكةٌ في طلب الكرامة، وربُّك يطلبُ منك الاستقامة».

قال هذا لأنَّ بعض العباد يُجاهد نفسه من أجل أن يحصلَ له شيءٌ من الكرامات مع أنَّ العبد ليس مطالبًا بتحقيق الكرامة أو تحقُّقها، وإنما مطالب بالاستقامة، فإن حصلت كرامة تبعًا لهذه الاستقامة فيها ونعمت، وإلا فالأصل أن الإنسان مأمورٌ بالاستقامة، في قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتَ﴾، وما وراء ذلك فراجع إلى مشيئة الله ﷻ وإرادته.

(١) هو: الحسن بن علي الجوزجاني، أبو علي، من كبار مشايخ خراسان، ومن أعلام التصوف السني في القرن الرابع الهجري، له التصانيف في الرياضيات والمجاهدات، وربما تكلم -أيضا- في شيء من علوم المعارف والحكم. ينظر: طبقات الصوفية للسلمي، (٣٨)، طبقات الأولياء لابن الملقن، (ص: ٣٣٣).

«قال الشيخ الشُّهْرَوْرْدِيُّ^(١) في عوارفه^(٢): وهذا أصلٌ كبيرٌ في الباب؛ فإنَّ كثيرًا من المجتهدين المتعبِّدين سمعوا السلف الصالحين المتقدمين، وما مُنحوا به من الكرامات وخوارق العادات، فنفسهم لا تزال تتطلَّع إلى شيء من ذلك، ويحبُّون أن يُرَزَقوا شيئًا منه، ولعلَّ أحدهم يبقى منكبس القلب، متهمًا لنفسه في صحَّة عمله، حيث لم يحصل له خارق، ولو علموا بسرِّ ذلك؛ لهان عليهم الأمر، فيعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك بابًا، والحكمةُ فيه أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وأمازة القدرة - يقينًا، فيقوى عزمه على الزُّهد في الدُّنيا، والخروج عن دواعي الهوى»^(٣).

فسيبيلُ الصَّادقِ مطالبةُ النَّفسِ بالاستقامة، فهي كلُّ الكرامة.

ولا ريبَ أنَّ للقلوب من التأثير أعظم ممَّا للأبدان، لكن إن كانت صالحةً كان تأثيرها صالحًا، وإن كانت فاسدةً كان تأثيرها فاسدًا، فالأحوال يكون تأثيرها محبوبًا لله تعالى تارةً، ومكروهًا لله أخرى، وقد تكلم الفقهاء في وجوب القودِ على من يقتل غيره في الباطن

يعني: شخصًا دعا على آخر بالموت، فأجاب الله دعوته، فمات، هل يُقاد به أم لا، وإن كان لا شك أن الذي أماته هو الله ﷻ بأجله؟ وهذه المسألة غير مسألة العائن، فالعائن له أحكامه الخاصَّة في الفقه.

(١) هو: شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله السهروردي، قال الذهبي: «الشيخ، الإمام، العالم، القدوة، الزاهد، العارف، المحدث، شيخ الإسلام، وأحد الصوفية»، وقال ابن نقطة: «كان شيخ العراق في وقته، صاحب مجاهدة، وإيثار، وطريق حميدة، ومروءة تامة، وأوراد على كبر سنه»، توفي سنة (٦٣٢هـ)، صنف: «عوارف المعارف». ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٢/٣٧٣-٣٧٧.

(٢) ينظر: عوارف المعارف، (ص: ٢٥).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/٣٢٠-٣٢١.

وحصل أن مجموعة من طلاب العلم دعوا على شخصٍ لما حصل منه على الدين من ضرر بالغ، فحصل أن حلَّ أجله بسبب مرضٍ، فاستغلُّوا هذا من أجل تحذير من يأتي بعده في منصبه، فقالوا: دعونا على فلان ومات، بعد أن مكث سنين في المستشفى مريضاً، فجاء من يطالب بمحاكمة هؤلاء، ممَّن يؤيد ذلك الرَّجُل في أفعاله الفاسدة.

«وهؤلاء يشهدون ببواطنهم وقلوبهم الأمر الكونيَّ، ويعُدُّون مجردَ خرقِ العادة لأحدهم أنه كرامةٌ من الله له، ولا يعلمون أنه في الحقيقة إنما الكرامة لزوم الاستقامة، وأنَّ الله تعالى لم يُكرم عبداً بكرامةٍ أعظم من موافقته فيما يحبه ويرضاه، وهو طاعته وطاعة رسوله، وموالاته أوليائه، ومُعاداته أعدائه، وهؤلاء هم أولياء الله الذين قال فيهم: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

وأما ما يتلى الله تعالى به عبده من السراء بخرقِ العادة أو بغيرها أو بالضراء، فليس ذلك لأجل كرامة العبد على ربه ولا هوانه عليه؛ بل قد سعد بها قومٌ إذ أطاعوه، وشقي بها قومٌ إذ عصوه، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا ﴿﴾ [الفجر: ١٥ - ١٧]، ولهذا كان الناس في هذه الأمور ثلاثة أقسام:

◀ قسمٌ ترتفعُ درجاتهم بخرقِ العادة.

◀ وقسمٌ يتعرَّضون بها لعذاب الله.

◀ وقسمٌ يكونُ في حقهم بمنزلة المباحات كما تقدم (١).

فكون هذه الخوارق خيراً للإنسان أو شراً له متعلق بحسب ما يترتب عليها من

التَّائِج؛ لأنَّ بعضَ الناسِ تحصل له الكرامة فيزداد في الأعمال الصالحة، ويزدادُ علمُه و يقينُه وعملُه، وبعضُهم يحصلُ له شيءٌ من ذلك فيتكلَّم عليها ويظنُّ أنَّه فعل ما يجبُ عليه، ولا يلزمه أن يزيد في ذلك؛ لأنَّه وصل إلى حدٍّ أكثر مما وصل إليه شيخُه فلان الأكثرُ منه علمًا وعبادة، وقد تُسبَّبُ هذه الأمورُ انتكاسًا لبعضِ الناسِ، وتورثُه غرورًا في النَّفسِ، وإعجابًا بها، فهي على حسب ما يترتَّبُ عليها.

«وتنوع الكشف والتأثير باعتبار تنوع كلمات الله، وكلمات الله نوعان: كونيَّة، ودينيَّة: فكلماته الكونيَّة هي التي استعاذ بها النبي ﷺ في قوله: «أعوذُ بكلمات الله التامَّات التي لا يجاوزهن برٌّ ولا فاجر»^(١)، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥]. والكونُ كلُّه داخلٌ تحت هذه الكلمات، وسائرُ الخوارق.

والنوع الثاني: الكلمات الدينيَّة، وهي القرآنُ وشرعُ الله الذي بعثَ به رسوله ﷺ، وهي أمرُه ونهيه وخبرُه، وحظُّ العبدِ منها العلمُ بها، والعملُ، والأمرُ بما أمر الله به، كما أنَّ حظَّ العبادِ عموماً وخصوصاً العلمُ بالكونيَّاتِ والتأثير فيها؛ أي: بموجبها. فالأولى تديريَّة كونيَّة، والثانية: شرعيَّة دينيَّة، فكشفُ الأولى العلمُ بالحوادث الكونيَّة، وكشفُ الثانية العلمُ بالمأمورات الشرعيَّة.

وقدرةُ الأولى التأثيرُ في الكونيَّاتِ، إمَّا في نفسه، كمشيه على الماء، وطيرانه في الهواء، وجلوسه في النار، وإمَّا في غيره، بإصباح وإهلاك، وإغناء وإفقارٍ.

المشي على الماء، والطيران في الهواء ليس بالضرورية أن يكون خارقاً أو كرامةً؛ بل هو تابعٌ لعمل الإنسان، فإذا كان عمله موافقاً للشرع، وفي طاعة لله ﷻ كان كرامة؛ لأنَّ من هذه حاله لن يستعينَ بشياطين، أما إذا كان عمله مخالفاً لما جاء

عن الله وعن رسوله؛ فلا شك أنها حينئذ تكون من إعنات الشياطين، فهم الذين يحملونه في الهواء، وهم الذين يجرون به على الماء.

واليوم يدور في مجتمعات المسلمين وأوساطهم أشياء قريبة من هذا، يسمونها احترافاً وخفة، وقد يقال برمجة، ونحو ذلك: يجعلون الشخص يمشي على النار، ويمشي على الماء، ويمشي على الأشياء الحادة ولا تضره، وبعضهم وضع خيطاً - كالذي يخاط به الثوب - طويلاً جداً بين جبلين، فجاء شخص على دراجة نارية، ومشى على هذا الخيط بسرعة هائلة، حتى وصل إلى نهايته، ثم رجع إلى الوراء بالسرعة نفسها على هذا الخيط، وهذا ليس احترافاً كما يسمونه؛ بل هو سحرٌ.

وهذا المحترف يُجمع له الناس، وتؤخذ منهم الأموال بالتذاكر، ليطلعوا على مثل هذه الأعمال، ويسموننا أحياناً سيركاً، ويلتبس الأمر على بعض الناس، فلا يرى أنه سحرٌ، ويظنه احترافاً.

نقول: وعلى فرض أنه احترافٌ لا بد من منعه أيضاً حتى وإن لم يكن فيه استعانة بشياطين ولا بجن، ولا فيه تقديم ما يكفر به الإنسان لهؤلاء الشياطين، وإذا كانت الكلمة إذا أوهمت واحتملت معنى صحيحاً ومعنى فاسداً وجب منعها، وكفُّ الألسنة عن النطق بها، فكيف بالفعل الذي يضلُّ بسببه الناس؟! والله المستعان.

«وقدرةُ الثَّانِيَةِ التَّأثيرُ فِي الشَّرعيَّاتِ، إمَّا فِي نَفْسِهِ، بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالتَّمسُّكُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ، بِأَنْ يَأْمَرَ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَيُطَاعَ فِي ذَلِكَ طَاعَةً شَرعيَّةً.

فإذا تقرَّر ذلك؛ فاعلم أنَّ عدم الخوارق علمًا وقدرةً لا تضرُّ المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيءٌ من المغيِّبات، ولم يسخرَّ له شيءٌ من الكونيَّات - لا ينقُصُه

ذلك في مرتبته عند الله؛ بل قد يكون ذلك أنفع له، فإنه إن اقترن به الدين، وإلا هلك صاحبه في الدنيا والآخرة؛ فإن الخارق قد يكون مع الدين، وقد يكون مع عدمه، أو فساده، أو نقصه»^(١).

وقد يحمله على الغرور والإعجاب بالنفس، فيهلك.

«فالخوارق النافعة تابعة للدين، خادمة له، كما أن الرياسة النافعة هي التابعة للدين، وكذلك المال النافع، كما كان السلطان والمال النافع بيد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، فمن جعلها هي المقصودة، وجعل الدين تابعاً لها، ووسيلة إليها، لا لأجل الدين في الأصل: فهو شبيه بمن يأكل الدنيا بالدين، وليست حاله كحال من تدبّر خوف العذاب، أو رجاء الجنة؛ فإن ذلك مأمور به، وهو على سبيل نجاة، وشريعة صحيحة».

الإنسان قد يُبتلى بالمال، وقد يُبتلى بالرياسة والشرف، فإن كسب المال من وجهه المشروع، واستعمله فيما يرضي الله ويوصل إليه؛ كان هذا من باب قوله ﷺ: «نعم المال الصالح للرجل الصالح»^(٢)، وقل مثل هذا في الوظيفة والشرف والجاه، فإن استخدمها في نفع الإسلام والمسلمين، والدفاع عن الدين كان نعم الجاه، ونعم الشرف، وإلا كان ضرراً عليه؛ لقوله ﷺ: «وما ذئبان جائعان أرسلتا في زريبة غنم بأفسد لها من حُبِّ الشرف والمال لدين المسلم»^(٣)، فكثير من شيوخنا الذين تولوا

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/٣٢٢-٣٢٣.

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب البيوع، باب في المال الصالح للرجل الصالح، (١٠٨٩)، وأحمد، (١٧٧٦٣)، والحاكم، (٣/٢)، وصححه، جميعهم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب الزهد، باب منه، (٢٣٦٧)، والنسائي في الكبرى، (١١٧٩٦)، وأحمد، (١٥٧٨٤)، وابن حبان، (٣٢٢٨)، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، حسنه البغوي في شرح =

المناصب صرّحوا بأنهم ما لزموا هذه المناصب التي تعوقهم عن كثير من أعمالهم، وراحة أبدانهم، ورعاية مصالحهم الخاصة إلا الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والذب عن الدين وأهله، فالإنسان إذا استفاد من المناصب، أو الشرف أو الجاه أو المال ما ينصر به دينه وينفع به إخوانه كان خيراً، وإلا فهو على خطر.

«والعجب أن كثيراً ممن يزعم أن همّه قد ارتفع عن أن يكون خوفاً من النار أو طلباً للجنة يجعل همّه بدينه أدنى خارق من خوارق الدنيا^(١)».

ثم إن الدين إذا صح علماً وعملاً؛ فلا بد أن يوجب خرق العادة، إذا احتاج إلى ذلك صاحبه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣].

وقال تعالى: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ۖ ﴿٢٩﴾﴾ [الأنفال: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيئًا ۖ ﴿٦١﴾ وَإِذَا لَا تَجِدُهُمْ مِنْ دُنَا آجْرًا عَظِيمًا ۖ ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْتَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ۖ ﴿٦٦-٦٨﴾ [النساء: ٦٦-٦٨].

وقال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۖ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ۖ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤].

وقال رسول الله ﷺ: «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله، ثم قرأ قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]، رواه الترمذي من رواية أبي سعيد

= السنة، ٢٥٨/١٤، وجود المنذري أحد طرقه، كما في الترغيب، ٨٥/٤، وله شواهد عن أبي هريرة، وابن عمر، وغيرهما ﷺ.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/٣٣٤.

الخدري رضي الله عنه (١).

وقال تعالى فيما يرويه عنه رسول الله ﷺ: «من عادى لي ولياً؛ فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلي عبدي بمثل ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته؛ كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأكره مساءته، ولا بد له منه» (٢).

فظهر أن الاستقامة حظُّ الربِّ، وطلبُ الكرامة حظُّ النَّفسِ، وبالله التوفيق (٣).

﴿بطلان قول المعتزلة بإنكار الكرامات﴾

«وقول المعتزلة في إنكار الكرامة: ظاهرُ البطلان، فإنه بمنزلة إنكار المحسوسات. وقولهم: لو صحَّت لاشتبهت بالمعجزة، فيؤدي إلى التباس النبي بالولي، وذلك لا يجوز! وهذه الدَّعوى إنما تصحُّ إذا كان الوليُّ يأتي بالخارق ويدَّعي النبوة، وهذا لا يقع، ولو ادَّعى النبوة لم يكن ولياً؛ بل كان متنبئاً كذَّاباً،

(١) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحجر، (٣١٢٧)، والطبراني في الأوسط، (٧٨٤٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (١١٩٧)، من طريق عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه. وقد روي عن بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ﴾ قال: للمتفرسين»، وقال الهيثمي في المجمع، ١٠/٢٦٨: «رواه الطبراني، وإسناده حسن»، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، ٣/١٤٧: وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ»، وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة، (٧٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب التواضع، (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/٣٣١-٣٣٢.

وقد تقدم الكلام في الفرق بين النبي والمنتبىء، عند قول الشيخ: «وأنَّ محمداً عبده
المجتبى ونبيه المصطفى».

ومما ينبغي التنبية عليه ههنا: أنَّ الفِراسة ثلاثة أنواع^(١):

إيمانيَّة، وسببها نورٌ يقذفه الله في قلب عبده، وحققيَّتُها أنَّها خاطرٌ يهجم، على
القلب، يثب عليه كوثوب الأسد على الفريسة، ومنها اشتقاقها، وهذه الفِراسة على
حسب قوة الإيمان، فمن كان أقوى إيماناً؛ فهو أحدُّ فِراسة.

قال أبو سليمان الداراني^(٢) رحمه الله: الفِراسة مكاشفة النَّفس ومعاينة الغيب، وهي
من مقامات الإيمان. انتهى.

وفِراسةٌ رياضيَّة، وهي التي تحصل بالجُوع والسهر والتخلِّي «يعني الخلوة،
»فإنَّ النفس إذا تجرَّدت عن العوائق صار لها من الفِراسة والكشف بحسب
تجرُّدها، وهذه فِراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدلُّ على إيمان، ولا على
ولاية، ولا تكشف عن حقٍّ نافع، ولا عن طريق مُستقيم، بل كشفها من جنسِ فِراسة
الوُلاة وأصحاب عبارة الرُّؤيا والأطبَّاء ونحوهم.

وفِراسةٌ خلقيَّة، وهي التي صنَّف فيها الأطبَّاء وغيرهم، واستدلُّوا بالخلق على
الخلق، لما بينهما من الارتباط، الذي اقتضته حكمةُ الله، كالاستدلال بصغر الرأس
الخارج عن العادة على صغر العقل، وبكبره على كبره، وسعة الصدر على سعة
الخلق، وبضيقة على ضيقه، وبجمود العينين وكلال^(٣) نظرهما على بلادة

(١) ينظر: مدارج السالكين، ٢/٤٥٣-٤٥٤.

(٢) هو: عبد الرحمن بن أحمد أبو سليمان الداراني، صاحبُ زهدٍ وحكم، قال الذهبي: «الإمام، الكبير،
زاهد العصر»، توفي سنة (٢١٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٠/١٨٢-١٨٦.

(٣) الكلال: الإعياء، ثم استعمل في كل ضائع وأمر مثقل. يُنظر: مشارق الأنوار ١/٣٤١.

صاحبهما وضعف حرارة قلبه، ونحو ذلك»^(١).

هذا النوع من الفراسة يحتاج إلى شيء من الدقة في النظر، ولا يلزم أن يكون صاحبها مسلماً أو كافراً، فقد أُلّف فيها المسلمون والكفار كما أن الجميع أُلّفوا في الرؤى، ويرد على السنة عابر الرؤى ما يعجب منه ويذهل عنه.

يقول أحدهم: اتصل بي شخص في الرؤيا، ونسيت تفاصيله، ولم أتذكر منها إلا شماغه الذي كان من النوع الذي يسميه الناس الشماع الملكي، فذكرتها لعابر الرؤى، فقال لي: سوف يتصل بك في اليقظة شخص كبير من درجة كذا، فعليك به، واستفد منه بقدر الإمكان فيما ينفع الدين وأهل الدين.

ففي هذه الرؤيا نزع العابر من نوع الشماع أن الذي سيتصل به مسؤول كبير من درجة معينة، ما يعني أن هذه الفراسة يستخدم فيها الدقة والانتباه لأمر قد لا ينتبه لها الأشخاص العاديون، ومما نستفيدة أن العابر لم يوصه أن يستفيد لنفسه من الشخص المسؤول مالا أو دنيا، بل أوصاه بالدين وأهل الدين.

وسئل أحدهم عن شخص رأى في المنام أنه يلاعب غزالاً، تطرحه أحياناً ويطرحها أحياناً، فقال العابر: أحسن الله عزاءكم به، فليل لهذا العابر: هو الشخص الذي جئت تُعزّي به. فمثل هذه الرؤيا لو سمع بها أناس عاديون لقالوا: يتزوج ويأخذ ويفعل، لكن العابر عبّرها بأمر بعيد لإشارات تنبّه لها، ومثل هذه الوقائع كثيرة، ولا ترتبط بكون العابر من أعلم الناس، أو أدينهم.

والفراسة ليست من العلم بالغيب في شيء، بل هي مقدمات يُستدلُّ بها على نتائج، وكان الإمام الشافعي عنده شيء من هذا العلم، وذكر عنه في ذلك أشياء^(٢).

(١) ينظر: مدارج السالكين، ٢/ ٥٦٤.

(٢) ينظر: آداب الشافعي ومناقبه (ص: ٢٧)، مناقب الشافعي للبيهقي ٢/ ١٣٤.

وهذه الأمارات إذا كانت مطردة عند المختصين فيمكن أن يستدل بها، لكن إذا كانت مضطربة - وهذا هو الظاهر - لم يصح الاستدلال بها، فلا يُستدل بصغر الرأس على صغر العقل، وقد شاهدنا من هو صغير الرأس وهو من أذكى الناس، ورأينا من هو كبير الرأس وهو من أقلهم ذكاء!

✦ [الإيمان بأشراط الساعة]

«وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا».

قول الماتن عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ» هذا تبعٌ للإيمان بالرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبما جاء عنه وثبت، ومما ثبت عنه ما ذكر من الأشراط الأربعة التي اقتصر عليها المصنّف، وزاد الشارح وغيره عليها مما صحَّ وثبت في السنة من علامات أخرى. فالذي يرد به نصُّ صحيح يجب الإيمان به، والإيمان به من الإيمان بمن قاله؛ وهو إن كان من كتاب الله؛ فهو من الإيمان بالله، وإن كان من سنة نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فهو من الإيمان به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والأشراط لغة: جمعُ شَرَطٍ، والشَّرَطُ العلامة^(١)، والمرادُ هنا الأمارات التي تسبقُ قيام الساعة، ويدلُّ وقوعها على قرب قيام الساعة^(٢)، وهي الأمارات التي سأل عنها جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما سأله عن الساعة؟ فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»، فقال جبريل: ما أماراتها؟ فذكر له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أماراتها وأشراطها ما ذكر^(٣).

(١) ينظر: تهذيب اللغة، ١١/٢١١، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٣/١١٣٦، مقاييس اللغة، ٣/٢٦٠.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٢/٤٦٠.

(٣) هذا طرفٌ من حديث جبريل الطويل، تقدّم تخريجه، ١/١٩.

ومن هذه الأمارات خُرُوجُ الدَّجَالِ، فقد ثبتَ ذلك بأحاديث تبلغُ بمجموعِها حدَّ التَّواتُرِ، وأمُرنا بالاستِعاذَة منه ومن فتنتِه في كل صلاة^(١)، ولا ينكرُه إلا منافقُ زنديقٍ محادِّ لله ورسوله؛ لأنَّ ثبوته في السنة النبوية ثبوت قطعي.

وكذلك نزول عيسى عليه السلام ثبت بالنصِّ الصحيح الصريح عنه عليه السلام: «لينزلنَّ ابنُ مريمَ فيكم حكماً عدلاً»^(٢)، وأشار القرآن الكريم إلى نزوله: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ لِسَاعَةَ﴾ [الزخرف ٦١]، فهو ينزلُ بين يدي السَّاعة فيقتل الخنزير، ويكسر الصليب، ويضع الجزية؛ لعدم وجود أهلها؛ لأنَّه لا يقبل من أحدٍ ديناً غير الإسلام، فلا جزية يومئذٍ.

وقد أنكر نزولَ عيسى ابن مريم بعض المعاصرين ممن حكّموا عقولهم في النصوص، قالوا: إنّما جاء ذلك في خبر واحد، وهو مخالف للعقل، ومن المنكرين شلتوت شيخ الأزهر^(٣) وغيره من العقلانيين، وقد ردَّ عليه وعليهم، وصنف في ذلك مصنفات منها: «التصريح بما تواتر في نزول المسيح»^(٤)، وكذلك ردَّ الشَّيخ

(١) إشارة إلى الحديث الذي أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في صلاة، (٥٨٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا تشهد أحدكم؛ فليستعذ بالله من أربع يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى ابن مريم عليه السلام، (٣٤٤٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هو: محمود شلتوت، فقيه مفسر مصري، تخرج بالأزهر سنة (١٩١٨م)، ثم عين وكيلاً لكلية الشريعة في الأزهر، ثم صار من أعضاء كبار العلماء سنة (١٩٤١م)، ومن أعضاء مجمع اللغة العربية سنة (١٩٤٦م)، ثم شيخاً للأزهر سنة (١٩٥٨م) إلى وفاته سنة (١٩٦٣م)، له مصنفات منها: «التفسير»، و«حكم الشريعة في استبدال النقد بالهدي»، و«القرآن والمرأة». ينظر: الأعلام للزركلي، ٧/ ١٧٣.

(٤) التصريح بما تواتر في نزول المسيح، مطبوع متداول، وهو من تصنيف: محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ).

ابن يابس^(١) على شلتوت في كتاب أسماه: «إعلام الأنام بمخالفة شلتوت شيخ الأزهر للإسلام»^(٢)، ذكر إنكاره لمسائل كبرى منها: إنكاره لنزول المسيح ﷺ.

«وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا» الشَّمْسُ مِنْذُ خَلَقَهَا اللهُ ﷻ تَجْرِي فِي فَلَكِهَا، وَتَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ، فَإِذَا أَدْنَى اللهُ ﷻ بِقُرْبِ السَّاعَةِ وَزَوَالَ الدُّنْيَا؛ أَدْنَى لَهَا أَنْ تَطْلُعَ مِنَ الْمَغْرِبِ، وَهِيَ تَسْجُدُ كُلَّ لَيْلَةٍ تَحْتَ الْعَرْشِ، وَتَسْتَأْذِنُ فِي أَنْ تَطْلُعَ مِنَ الْمَغْرِبِ، فَلَا يُؤْذَنُ لَهَا، فَإِذَا جَاءَ الْأَجَلُ الَّذِي حُدِّدَ لَهَا أُذِنَ لَهَا أَنْ تَطْلُعَ مِنَ الْمَغْرِبِ^(٣).

وسجودها تحت العرش يكون مع جريانها في فلکها، والله أعلم بكيفية ذلك، فنحن لا ندرکه ولا نحيطُ به، قد يقول مناكف: الشمس لا تغرب عن الدنيا، فكيف تسجد تحت العرش؟ ونجيب بأننا نُؤْمِنُ بالله وبما جاء عن الله، وبما جاء عن رسوله ﷺ، وما دام ثبت ذلك في السنة فإننا نُؤْمِنُ به، ولا يسعنا إلا أن نقول: سمعنا وأطعنا. وقدم الإسلام لا تثبت إلا على قنطرة التسليم، والحديث فيه مخرج في الصحيح.

«وُخْرِجَ دَابَّةُ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا» تَخْرُجُ مِنْ مَوْضِعِهَا الَّذِي هِيَ فِيهِ فِي

(١) هو: عبد الله بن علي، ابن يابس، (ت: ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م)، متفقه حنبلي نجدى، من أهل القويعة، من قبيلة بني زيد، أقام في مصر نحو ٤٠ عاماً، ورحل إلى مدينة الرياض فتوفي بها، من تصانيفه: «إعلام الأنام في الرد على شيخ الأزهر شلتوت» مطبوع، و«الرد القويم على ملحد القصيم» مطبوع - أيضاً. ينظر: الأعلام للزركلي، ٤/١٠٨.

(٢) مطبوع متداول.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، (٣١٩٩)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «قال النبي ﷺ لأبي ذر حين غربت الشمس: «أتدري أين تذهب؟»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد، فلا يقبل منها، وتستأذن، فلا يؤذن لها، يقال لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [يس: ٣٨].»

الأرض، وتكتب على بعض جباه الناس: (ك ف ر)؛ أي: أن هذا كافر، تكتبها على من يستحقها، وأُشيع قبل عشر سنواتٍ أن الصِّفا انصدع وخرجت منه دابَّةٌ، وسجَّلوا الصَّوت الذي خرَج منها، وكثُر تداول النَّاس للخبر وتناقلوه وصدَّقوا به، ثُمَّ انتهى الأمر إلى لا شيء، وقبول النَّاس للإشاعات أمرٌ غريبٌ جدًّا.

«عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال: «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك، وهو في قُبَّة من آدم^(١)، فقال: اعدُّد سنًّا؛ أي: ستَّ علامات «بين يدي السَّاعة»؛ أي: أمامها وقبلها «موتي»؛ أي: موته صلى الله عليه وسلم، وقد مضى على وفاته صلى الله عليه وسلم ألفٌ وأربعمائة وست وعشرون سنة؛ أي: أربعة عشر قرنًا ورُبَّع قرن.

«ثم فتح بيت المقدس» وقد فتح بيت المقدس وصار من بلاد المسلمين إلى أن اغتصب في الأزمان الأخيرة، نَسأل الله صلى الله عليه وسلم أن يعجِّل بالفِرَج لتحريره من أيدي الغاصبين «ثم موتان^(٢)»؛ أي: موتٌ ذريعٌ يفتكُ بالنَّاس «يأخذُ فيكم كقَعاص^(٣) الغنم» القَعَصُ والوَقْصُ الموتُ، ومنه الحديث الذي جاء فيه أن شخصًا سقطَ عن دابَّته فوقصته ناقته فمات^(٤)، والقَعاصُ الدَّاءُ يصيبُ الغنم فتموت بكثرة، فشبَّه به موت النَّاس، ضبطها الحافظ ابن حجر بتقديم العين على القاف^(٥)، لكن العلماء

(١) الأدم: جمع أديم، وهو الجلد الذي تم دباغه. ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ٤٩٠/٢١.

(٢) الموتان، بوزن البطلان: الموت الكثير الوقوع. ينظر: النهاية، ٣٧٠/٤.

(٣) القعاص بالضم: داء يأخذ الغنم لا يلبثها أن تموت. النهاية، ٨٨/٤.

(٤) إشارة إلى حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: «بينما رجل واقف بعرفة إذ وقع عن راحته فوقصته، أو قال: فأوقصته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اغسلوه بماء وسدر، وكفوه في ثوبه، ولا تحنطوه، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا»، أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الكفن في ثوبين، (١٢٦٥)، ومسلم، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، (١٢٠٦)، وأبو داود، (٣٢٣٨)، والترمذي، (٩٥١)، والنسائي، (٢٨٥٣)، وابن ماجه، (٣٠٨٤).

(٥) ينظر: فتح الباري، ٦/٢٧٨.

خطوؤه في ذلك.

وقد وقعت الطواعين في المسلمين على مرّ السنين في فترات متعددة، فحصلت خلائق كثيرين، منها طاعون عمواس^(١)، وطواعين أخرى ذكرها النووي^(٢)، وأقربُه إلينا ما وقع سنة ألفٍ وثلاثمائة وسبعٍ وثلاثين، أي: قبل مائة عام بالضبط، ففي تلك السنة وقع الطاعون وفشى في الناس ففتك بهم، وحصل فيهم قتلٌ ذريعٌ، حتّى صار النَّاسُ يحملون الأموات على أبواب البيوت، وصاروا يصلُّون على النَّاسِ في بيوتهم، لا يقدرون أن يحملوهم إلى المسجد من كثرة الموت، وهذه السنّة معروفة ومشهورة، سمّاها الناس سنّة الرّحمة^(٣).

والميتُّ بالطاعون شهيد^(٤)؛ ولذلك يقول أهل العلم: إذا وقع بالمسلمين نازلة أو مصيبة سوى الطاعون؛ فإنَّ الإمام يقنت في الفرائض، واستثنوا الطاعون من القنوت؛ لأنّه رحمة، فلا يُطلب كشفه^(٥).

(١) طاعون عمواس: وباء وقع في بلاد الشام في أيام خلافة عمر بن الخطاب سنة ١٨هـ، بعد فتح بيت المقدس، ومات فيه خلق كثير، نسبة إلى بلدة صغيرة في فلسطين؛ وذلك لأن الطاعون نجم بها أولاً، ثم انتشر في بلاد الشام، فنُسب إليها. ينظر: فتوح البلدان، (ص: ١٤١)، شذرات الذهب، ١٦٦/١.

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم، ١٠٦/١، وذكرها قبله ابن قتيبة في المعارف، (ص: ٦٠١).

(٣) ينظر: تذكرة أولي النهى والعرفان بأيام الله الواحد الديان وذكر حوادث الزمان، ٢/٢٥٦.

(٤) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون، والغريق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله». أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب فضل التهجير إلى الظهر، (٦٢٤)، ومسلم كتاب الإمارة، باب بيان الشهداء، (١٩١٤).

(٥) مذهب الحنابلة أنه لا يقنت لرفع الطاعون؛ لعدم ثبوت القنوت في الطواعين التي وقعت في العهود الخيرة؛ ولأنَّ الطاعون شهادة، فلا يُسأل رفعه، وذَهبت الحنفية والشافعية إلى استحباب القنوت لصرف الطاعون؛ باعتباره من أشد النوازل. ينظر: الفروع وتصحيح الفروع، ٢/٣٦٧، المبدع في شرح المقنع، ٢/١٧، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ٢/٦٨. حاشية ابن عابدين، ٢/١١. وقد أطل الحافظ ابن حجر في بحث هذه المسألة في كتابه: «بذل الماعون في فضل الطاعون، ص: ٣١٥» -فما بعدها.

«ثُمَّ اسْتِفاضةُ المالِ حتَّى يُعطى الرَّجُلُ مائةَ دينارٍ فيظُلُّ ساخِطًا» واليوم تسعون بالمائة أو أكثر من تسعين بالمائة غير راضين عن رواتبهم وعن دخلهم، قليل من يرضى بدخله وبراتبه، تجد من راتبه عشرة آلاف، أو عشرون ألفاً، أو خمسون ألفاً، أو ستون ألفاً، ومع هذا تجدهم ساخطين إلا ما ندر، وكلما زاد الراتبُ وزادت النَّفقات زاد السخط، فما قاله ﷺ آنذاك نراه اليوم واقعاً ماثلاً أمام أعيننا.

والطمعُ موجودٌ في كثير من النفوس، وفي الحديث: «لو أن لابن آدم وادياً من ذهبٍ أحبَّ أن يكون له واديان، ولن يملأ فاه إلا التُّراب، ويتوب الله على من تاب»^(١)، وكم نسمعُ في المجالس حتَّى ممَّن عليهم سيما الصِّلاحِ مَنْ يتمنَّى الأموال الطَّائلة: المليار ومثل ذلك.

لكن يلزمه أن يخرج خمسةً وعشرين مليوناً زكاةً، ما أصعبها على النَّفس المُحبَّة للأموال! هل سيسهَّلُ على نفسه إخراج زكاة بهذا القدر؟ ثم ماذا يفعل بالمليار وهو ليس بحاجة إليه، والزيادة على الحاجة عذاب، إن نقص المبلغ سيقول: لماذا نقص؟ وإن لم يزد سيقول: لماذا زاد عند فلان، ولم يزد عندي؟

ولذا جاء عنه ﷺ الدُّعاء بأن يجعلَ رزقه كفافاً^(٢)، طلب الكفاف وهي الحالة الوسطُ بين الحاجة والغنى، والحاجة إلى الناس والاقتراض والاستدانة منهم

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال، (٦٤٣٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومسلم، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين، (١٠٤٨)، من حديث أنس رضي الله عنه، والترمذي، (٣٧٩٣)، من حديث أبي ابن كعب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى، (١١٨٠٩)، وابن حبان، (١١٨٠٩)، من طريق أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «اللهم اجعل رزق آل محمد كفافاً»، وأخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه، وتخليهم من الدنيا، (٦٤٦٠)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب في الكفاف والقناعة، (١٠٥٥)، والترمذي، (٢٣٦١)، وابن ماجه، (٤١٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «اللهم ارزق آل محمد قوتا».

لا شكَّ أنَّها مدلَّةٌ، لكن ما زاد عن الحاجة عذابٌ؛ لأنَّ الإنسانَ يتحوَّلُ إلى مجرد حارس لهذا المال حتَّى لا ينقُص، وحتَّى لا يزيد مألُّ صاحبه على ماله، وهذا العذابُ يُرى بجلاء في طبقة المعدودين في أثرياء العالم من كبار السنِّ، إذ يُرى في صورهم معاناتهم من أمراضٍ متعددة، فهم يطيلون السهر على أخبار البنوك والبورصات على الشاشات، فإذا ارتفع المؤشر تناول دواء لضغطه المرتفع، وإذا نزل تناول دواء من أجل سُكره الذي نزل، هل هذه حياة؟ والله إنها ليست بحياة، والله إنَّ الموت أفضل منها، ويشار إلى هؤلاء بالبنان، بأنَّهم الأثرياء وأنهم السعداء؛ بل هم الأشقياء.

وقوله: «حتَّى يُعطى الرَّجُلُ مائةَ دينارٍ» والمائة دينار تساوي اليوم سبعين ألف ريالٍ تقريباً، هذا المبلغ من المال لا يساوي شيئاً لدى كثيرٍ من الناس، فبعض السيارات الصغيرة تباع بمثل هذا المقدار من المال، والناس يتشفون إلى السيارات الفارهة التي تصل أقيامها إلى خمسمائة ألف أو مليون أو مليونين، وكلما رأى الإنسان شيئاً أفخم مما عنده ازدري نعمة الله عليه وحقرها، مع أنَّ الناس قديماً كانوا يغبطون الذي عنده حمار صحيحٌ يتنقل عليه يميناً ويسرة ويقضي حوائجه، لكنهم اليوم ما أبعدهم عن ذلك، والله المستعان.

والمرءُ ينبغي له أن ينظر إلى من دونه في الدنيا، فإنَّه أحرى - كما في الحديث الصحيح - ألا يزدرى نعمة الله عليه^(١)، لكن الناس اليوم ينظرون في أمور الدين إلى من دُونهم، لو قيل لأحدهم: أنت متراخٍ. قال: الحمد لله، أنا أحسن من غيري، انظر إلى البلدان الأخرى، الناس فيها لا يُصلون، وعندهم منكراتٌ وخمورٌ ونساء وكذا،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب لينظر إلى من هو أسفل منه، (٦٤٩٠)، ومسلم، كتاب الزهد والرفائق، (٢٩٦٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «انظروا إلى من هو أسفل منكم، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم، فهو أجدر ألا تزدروا نعمة الله عليكم»، واللفظ لمسلم.

وكذا، وأنا أصلي وأفعل وأفعل. وإذا كانت نظرة الإنسان وتصوره على هذا النحو فكيف ومتى يرجع إلى ربه؟

«ثُمَّ فَتْنَةٌ لَا يَبْقَى بَيْتٌ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا دَخَلَتْهُ» والله إِنَّهَا الْقَنَوَاتُ الَّتِي فِيهَا الانحلالُ والإباحية والشُّبُهَاتُ والشَّهَوَاتُ، وقد غزت الناس، وامتَلأت بِشَاشَاتِهَا بيوتُهُمْ، وبعضُهُمْ انتقل الآن إلى الجوّالات ووسائل التواصُل الحَدِيثَةِ الأخرى الَّتِي أَلغَتِ الْقَنَوَاتُ، ووصلت إلى كل أحد بمن فيهم الأطفال، والشيطان يعينهم على معرفتها، وسرعة التعلُّم عليها، وتجد أطفالاً لا تتجاوزُ أعمارُهُم السَّتين والثلاث يتفننون في إدارة هذه الوسائل، ويعرفون فيها أشياء لا يعرفها الكبار، رأينا طفلاً عُمَره سنَةٌ ونصف السنَّة، يضع الجوّال على الأرض، ويقبُّب فيه بإصبع رجله، ولو شغلت القرآن أو شيئاً نافِعاً أَقْفَلَه، لا استعداد عنده لسماعه، هذه فتنة عمّت وطمّت، لا أحد يضبط بيته وأولاده؛ فالناس عجزوا أن يضبطوا أنفسهم، فلا يوجد بيت يخلو من هذه الجوّالات؛ بل قد لا يكتفي الشخص الواحد بجوّال، فيستخدم اثنين أو ثلاثة؛ لثلاثه لثلاثه شيء، حتى إِنَّكَ ترى بعض الأئمة بمجرد ما ينحرف عن المأمومين يخرج الجوّال، والله المستعان، نسأل الله ﷻ أن يكشفَ هذه الفتنة عن المسلمين، فضبطها والسَّيطرة عليها ضربٌ من الخيالِ إلا من وفقه الله ﷻ وأعانَه.

«ثُمَّ هُدْنَةٌ تَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ»؛ أي: الرُّوم، «فِيغْدِرُونَ» وهم أهل غدِرٍ، يغدرون على مرِّ الزمان، واليوم بدأت بوادر الغدر تبدو من الكفار، ويظهرون أَنَّهُمْ مع الحقِّ والعدل، لكنَّهُمْ في الباطن مع الظالم الغاشم.

«فِيَأْتُونَكُمْ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةً، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا»؛ أي: يكون عددهم قريباً من المليون، والغاية هي الراية^(١) «وروي راية، بالراء والغين، وهما

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٣/ ٤٠٤.

بمعنى^(١) «كأنّ الرءاء هي الأصل، وبعضُ الرّواة يصير في لسانه لثغة فينطقها كأنّها غاء» رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والطبراني^(٢).

❖ [فتنة الدجال]

«وعن حذيفة بن أسيد، قال: «أطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر الساعة، فقال: ما تذكرون؟ قالوا: نذكر الساعة، فقال: إنّها لن تقوم حتى ترى عشر آيات: الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نارٌ تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم»^(٣)، رواه مسلم.

وفي الصحيحين، واللفظ للبخاري، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ذكر الدجال عند النبي ﷺ فقال: «إنّ الله لا يخفى عليكم، وإنّ الله ليس بأعور، وأشار بيده إلى عينه، وإنّ المسيح الدجال أعور عين اليمنى، كأنّ عينه عنبة طافية»^(٤).

(١) الغاية والراية سواء. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٣/ ٤٠٤.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجزية، باب ما يحذر من الغدر، (٣١٧٦)، وأبو داود، (٥٠٠٠)، وابن ماجه، (٤٠٤٢).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة، (٢٩٠١)، وأبو داود، (٤٣١١)، والترمذي، (٢١٨١)، وابن ماجه، (٤٠٤١).

(٤) العنبة الطافية: هي الحبة التي قد خرجت عن حد نبتة أخواتها، فظهرت من بينها وارتفعت. وقيل: أراد به الحبة الطافية على وجه الماء، شبه عينه بها. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ٣/ ١٣٠.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انبَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾، (٣٤٣٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، (١٦٩)، والترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في صفة الدجال، (٢٢٤١)، وأحمد، (٤٩٤٨)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من نبي إلا وأنذر قومه الأعرور الدجال، ألا إنه أعرور، وإن ربكم ليس بأعرور، ومكتوبٌ بين عينيه ك ف ر، فسره في رواية: أي: كافر»^(١).

ومع هذا البيان منه صلى الله عليه وسلم عن الدجال وعن أعماله وأفعاله وعلاماته إلا أنه يؤمنُ به فئامٌ من الناس إذا خرج؛ لأنه فتنة وأي فتنة! يأمر السماء فتمطر، ويأمر الأرض فتنبت، ويشقُّ الرجل نصفين ثم يأمره فيقوم^(٢)، نسأل الله الثبات.

✽ [نزول عيسى عليه السلام] ✽

«وروى البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة خيراً من الدنيا وما فيها».

ثم يقول أبو هريرة: واقروا إن شئتم: ﴿وإن من أهل الكناب إلا ليؤمننَّ به قبل

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، (٧١٣١)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، (٢٩٣٣)، وأبو داود، (٤٣١٦)، وجاء من حديث أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) إشارة إلى حديث أبي سعيد الخدري، قال: «حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً حديثاً طويلاً عن الدجال...»، وفيه: «فيخرج إليه يومئذ رجل، وهو خير الناس -أو من خيار الناس-، فيقول أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه، فيقول الدجال: أرأيتم إن قتلت هذا، ثم أحييته، هل تشكون في الأمر؟ فيقولون: لا، فيقتله ثم يحييه، فيقول: والله ما كنت فيك أشد بصيرة مني اليوم، ف يريد الدجال أن يقتله، فلا يسلط عليه» أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب لا يدخل الدجال المدينة، (٧١٣٢)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في صفة الدجال، وتحريم المدينة عليه وقتله المؤمن وإحيائه، (٢٩٣٨).

مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿ [النساء: ١٥٩] ^(١).

وأحاديث الدَّجَالِ، وعيسى ابن مريم عليه السلام، ينزل من السماء ويقتله، ويخرج يأجوج ومأجوج في أيامه بعد قتله الدَّجَالِ، فيهلكهم الله أجمعين في ليلة واحدة ببركة دعائه عليهم ^(٢)، يضيِّقُ هذا المختصر عن بسطها».

ذكر القرطبي في التذكرة أشياء من هذه العلامات، وكذلك السفاريني في كتاب له في أشراط الساعة، كتاب السفاريني ^(٣) مطبوع في مجلدين ^(٤)، وكتاب القرطبي في ثلاث ^(٥)، لكنه شامل -أيضاً- لأمر الآخرة، وللشيخ حمود التويجري ^(٦) «إتحاف»

(١) أخرجه البخاري كتاب البيوع، باب قتل الخنزير، (٢٢٢٢)، ومسلم كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا، (١٥٥)، وأبو داود، (٤٣٢٤)، والترمذي، (٢٢٣٣)، وابن ماجه، (٤٠٧٨)، وأحمد، (٧٢٦٩).

(٢) قصة الدجال، وخروج يأجوج ومأجوج وهلاكهم، ونزول عيسى عليه السلام، وقلته الدجال، كل ذلك جاء في الحديث الطويل الذي رواه النواس بن سمعان الكلابي، قال: «ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ذات غداة، فخفض فيه ورفع...» الحديث، أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، (٢٩٣٧)، والترمذي، (٢٢٤٠)، وابن ماجه، (٤٠٧٥).

(٣) هو: هو محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، شمس الدين، أبو العون، عالم بالحديث والأصول والأدب، من كتبه: «الدراري المصنوعات في اختصار الموضوعات»، و«لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية المضية في عقد أهل الفرقة المرضية». ينظر: سلك الدرر لمحمد خليل الحسيني، ٣١/٤، الأعلام للزركلي، ١٤/٦.

(٤) واسمه لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية.

(٥) واسمه: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة.

(٦) هو: حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن، التويجري، أبو عبد الله، ولد بالمجمعة سنة ١٣٣٤هـ، طلب علم الفقه والحديث، وعمل في سلك القضاء والتدريس، وبلغت مؤلفاته أكثر من خمسين مؤلفاً، منها: «إتحاف الجماعة»، و«الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر»، و«الرد على من أباح الربا الجاري في بعض البنوك»، توفي سنة (١٤١٣هـ) عن عمر يناهز ٧٨ عاماً، ودفن في مقبرة النسيم. ينظر: المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين (كتاب إلكتروني، مصدره: موقع ملتقى أهل الحديث الإلكتروني).

الجَماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأُشراط الساعة» في مجلّدين^(١)، وللحافظ ابن كثير: «النهاية»^(٢)، كلّها نافعةٌ في هذا الباب.

✽ [خروج الدابة وطلوع الشمس من المغرب]

«وَأَمَّا خُرُوجُ الدَّابَّةِ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنَ الْمَغْرِبِ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢].

وقال تعالى: ﴿هَلْ يُنظَرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا تَكُنَّ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلْ أَنْظِرُوا إِنَّا مُنظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

الإيمانُ النَّافعُ إنّما هو الإيمانُ بالغيب، فإذا ظهرت الأمورُ وتكشفت؛ لا يَنْفَعُ نفسًا إيمانُها؛ ولذا قال: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، فهذه العلاماتُ الثلاثُ إذا ظهرت لا يَنْفَعُ نفسًا إيمانُها، وهي: طُلُوعُ الشَّمْسِ من مغربها، والدجّال، والدابة، فإذا ظهرت؛ انتهى كلُّ شيء، وهل يلزمُ لعدمِ نفعِ النفسِ إيمانُها ظهورُ الثلاثِ مكتملة أو يكفي ظهورُ إحداها؟ نقول: يكفي ظهورُ إحداها، لكن لا يُعلمُ أيُّها تَظْهَرُ أوّلاً، وفيه دليلٌ على أنّها قَريبَةٌ من بعض، إذا ظهرت الأولى؛ فالثانيةُ تَظْهَرُ عقبها مباشرةً.

«وروى البخاريُّ عند تفسير الآية، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تقومُ السَّاعةُ حتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ من مغربها، فإذا رآها النَّاسُ آمنَ من عليها،

(١) مطبوع متداول.

(٢) مطبوع متداول.

فذلك حين لا ينفَعُ نفسًا إيمانها لم تكن آمنت من قبل (١)».

هذا الحديث تفسيرٌ لآية الأنعام، ذكره البخاري عند ذكر الآية، فيكون المراد بالآية في سورة الأنعام طلوع الشمس من مغربها.

«وروى مسلمٌ، عن عبد الله بن عمرو، قال: حفظتُ من رسول الله ﷺ حديثًا لم أنسه بعدُ، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ أَوَّلَ آيَاتِ خُرُوجِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ الدَّابَّةِ عَلَى النَّاسِ ضُحَى، وَأَيُّهُمَا مَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ الْأَوَّلُ مِنْهَا «فَالْآخِرَى عَلَى إِثْرِهَا قَرِيبًا» (٢)».

«أي: أول الآيات التي ليست مألوفةً، وإن كان الدجال ونزول عيسى عليه السلام من السماء قبل ذلك، وكذلك خروج يأجوج ومأجوج، كل ذلك أمورٌ مألوفة؛ لأنهم بشر، مشاهدةً مثلهم مألوفة، وأمَّا خروج الدابة بشكل غريب غير مألوف، ثم مخاطبتها الناس، ووسمها إيَّاهم بالإيمان أو الكفر؛ فأمراً خارجاً عن مجاري العادات، وذلك أول الآيات الأرضية، كما أن طلوع الشمس من مغربها، على خلاف عاداتها المألوفة أول الآيات السماوية.

وقد أفرد الناس أحاديثَ أشراطِ الساعة في مصنَّفات مشهورة، يضيِّقُ على بسطها هذا المختصر».

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب «لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا» [الأنعام: ١٥٨]، (٤٦٣٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، (١٥٧)، وأبو داود، (٤٣١٢)، وابن ماجه، (٤٠٦٨).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في خروج الدجال ومكته في الأرض، ونزول عيسى وقتله إيَّاه، وذهاب أهل الخير والإيمان، وبقاء شرار الناس وعبادتهم الأوثان، والنفخ في الصور، وبعث من في القبور، (٢٩٤١)، وأبو داود، (٤٣١٠)، وابن ماجه، (٤٠٦٩).

[عدم تصديق الكاهن والعراف] ❁

«قوله: «ولا نُصدِّقُ كاهنًا ولا عرافًا، ولا مَنْ يدَّعي شيئًا يُخالفُ الكتابَ والسُّنةَ وإجماعَ الأمةِ»، وروى مُسلمٌ والإمامُ أحمدٌ عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواجِ النَّبِيِّ ﷺ، عن النَّبِيِّ ﷺ، قال: «مَنْ أتى عَرَّافًا فسأله عن شيءٍ، لم تُقبل له صلاةُ أربعينَ ليلةً»^(١)، فالإنسان إذا سأل الكاهن مجرد سؤالٍ من غير تصديق كانت هذه عقوبته، فإذا قارن السؤال التصديق كان الأمرُ أشدَّ وأعظمَ، وفيه ورد قوله ﷺ: «فقد كفر بما أنزل على محمد»^(٢).

وقد عمَّت فتنةُ سؤالِ الكُهَّانِ لتيسر سؤالهم لعموم الناس من خلال القنوات التي تبثُّ برامج الكهانة التي يخرج فيها العرافُ والمنجمُ، فيتصل به الناس ويسألونه، وبعضهم يقول: سؤالي له لمجرد اختباره ورؤية ما عنده من دون تصديق جوابه. وفاعل هذا داخلٌ في حديث: «مَنْ أتى عَرَّافًا فسأله عن شيءٍ، لم تُقبل له صلاةُ أربعينَ ليلةً»، وعدمُ القبول يعني: عدمُ الثواب المرتب على الصلاة، وهذا لا يعني الرد؛ لأنَّ نفي القبول يطلق بإزاء عدم الصحة، ويطلق بإزاء عدم الثواب المرتب على العمل.

والكُهَّان وأضرابهم أصحاب فتنة، فقد يُسأل الكاهن فيجيب بجواب مطابق للواقع فيفتن السائل. ووقعت حادثةٌ لإمام جامع حافظ للقرآن، تزوج امرأة فدخل بها وعجز عنها، فقيل له: من المؤكَّد أنك مسحورٌ، فذهب ليحل السحر عند ساحر. وهذا سببه التساهل في بعض الفتاوى، نسأل الله العافية، فقال له الساحر من دون أن

(١) أخرجه مسلم كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (٢٢٣٠)، وأحمد، (١٦٦٣٨).

(٢) تقدم تخريجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ١/٢٢١، وفيه كلام كثير، ويأتي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قريبا، ٣/٢٩٨.

يسأله: أنت تزوّجت من امرأة هذا اسمها، وهذه صفتها، ودخلت عليكم امرأة معها طيبٌ في هذه القارورة، فأراه القارورة وكان فيها بقية باقية من ذلك الطيب، هكذا الشياطين يتعاونون فيما بينهم، ثم قال له: أليس هذا الذي حصل معك؟ فقال له: صدقت.

نسأل الله العافية، هذه فتنة عظيمة، وهكذا يُفتنُّ الناس، فعلى المسلم أن يحتاط لنفسه ولا يتساهل في هذه المسألة؛ لأنّها مسألة إسلام أو كفر، لا مجرد فسق يتوب منه العبد، فيتوب الله عليه، فليست المسألة بالهينة، وأيُّ فتنة أعظم من وقوع المسلم في الكفر تساهلاً منه في العمل بالفتاوى الشاذة!

«وروى الإمام أحمد في مسنده، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «من أتى عرافاً أو كاهناً، فصدقه بما يقول؛ فقد كفر بما أنزل على محمد»^(١).

والمُنَجَّم يدخل في اسم العراف عند بعض العلماء، وعند بعضهم هو في معناه، فإذا كانت هذه حال السائل؛ فكيف بالمسؤول؟

وفي الصحيحين ومسنده الإمام أحمد، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «سأل رسول الله ﷺ

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، برقم (١٣٥)، وابن ماجه، كتاب الطهارة، باب النهي عن إتيان الحائض، برقم (٦٣٩)، وأحمد في المسند، (١٠١٦٧)، والنسائي في الكبرى، برقم (٨٩٦٨)، والبخاري، (٩٥٠٢)، والخلال في السنة، (١٢٥١)، كلهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي تميمه الهجيمي، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفي إسناده حكيم الأثرم، فيه لين، قال الترمذي: «ضعف محمد -يعني: البخاري- هذا الحديث من قبل إسناده».

وأخرجه الحاكم في المستدرک، (١٥)، من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن روح بن عباد، حدثنا عوف، عن خِلاس، ومحمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: «هذا حديث صحيح على شرطهما جميعاً من حديث ابن سيرين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وجاء من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين رضي الله عنهما.

ناسٌ عن الكُهَّانِ؟ فقال: ليسوا بشيء، فقالوا: يا رسول الله، إنهم يحدثون أحيانا بالشيء فيكون حقًا. فقال رسول الله ﷺ: تلك الكلمة من الحقِّ يخطفها الجنِّي فيقرِّرها في أُذنٍ وليِّه، فيخلطون معها أكثر من مائة كذبة»^(١).

إذا سأل الكاهن فأجابه بجوابٍ مطابقٍ للواقع؛ فإنه يُسمَّى صدقًا عرفًا عند أهل اللُّغة، وهو عند أهل العلم كذلك -أيضا-^(٢)؛ ولذلك يحرم مجردُ السُّؤالِ من غير تصديق، لكن في الحقيقة الشرعيَّة يعتبرُ ما يُخبرُ به الكاهنُ كذبًا وإن كان مطابقًا للواقع، كما لو شهد ثلاثة على شخص أنهم رأوه يزني بامرأة، فهذه شهادة مطابقة للواقع، لكن بما أن النصاب لم يكتمل، يقول الله تعالى عند شهادة هؤلاء: ﴿فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكٰذِبُونَ﴾ [النور: ١٣] فخيرهم كذب، ولو طابق الواقع.

قد يقول قائل: إنَّ السَّاحِرَ قد يكتبُ الفاتحة أو آيةَ الكرسيِّ ويُعطيها المسحورَ وتعملُ فيه مثل الطَّلَاسِمِ، نقول: سببُ ذلك أنه كتبها بمادة نجسة، فقد يكتبها أو آيةَ الكرسي ببول مثلاً، نسأل الله العافية، فهو يلبس على الناس بمثل هذا، ويتقرَّب في الوقت نفسه إلى الشياطين، فينفذ إلى ما يريد من خلالها، والشياطين تعينه على ما يريد؛ لأنه أفسد.

وبعض الناس يحصل لهم إشكال كبير حيال هذا، يقولون لهم: انظروا في أوراقنا، ما نكتبُ غير القرآن، ويجهل الناس أنهم يتعاملون مع الشياطين بأسلوب كتابة الآيات بطريقة مهينة، وما دام كفروا بالقرآن، فإنَّ الشياطين تعينهم، وإن لم يكن الأمر ظاهرًا للطرف الثاني.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب قول الرجل للشيء: ليس بشيء، وهو ينوي أنه ليس بحق،

(٦٢١٣)، ومسلم، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (١٢٣/٢٢٢٨).

(٢) ينظر: العين، ٥٦/٥، تصحيح الفصيح، (ص: ١٥٣).

واليوم يمارسون نوعاً من السحر ويسمونه احترافاً، يُجلبُ في المتنزهات وفي الحدائق العامّة وفي أماكن الترفيه، لا سيما في الصيف وفي الإجازات، ويقال: المحترف فلان، وهو في حقيقته ساحر، وإلا فما معنى أن يُؤتَى بخيط رفيع من النوع الذي يخاط به الثياب، فيضعه بين شيئين متباعدين جدّاً قد يبلغ الكيلو أو أكثر، ثمّ يمشي عليه على دباب بسرعة فائقة، ثم يرجع بالسرعة نفسها، هذا ليس احترافاً ولا خفة؛ بل هي إعانة من الشياطين له، والمشكلة أنّه يحصل لدى بعض الناس لبس فيقبله ويقول: إنّهُ احتراف تولّد عن تمرين وتدريب، ويلتبس عند آخرين الكرامة بمخارق الشيطان، نسأل الله العافية، وعلى كل حال، يجبُ منعُ أيّ شيءٍ فيه لبسُ الحقِّ بالباطل، فكل ما يوهّم ويلبس على الناس فهو حرام، وإذا كانت يجب منع اللفظة الموهمة المحتملة للحق والباطل ولا يجوز التكلم بها، فكيف بمثل هذه الأعمال التي تُقام عند أناسٍ سُذّجٍ يُصدّقون كلّ شيءٍ، ويضلّون بسبب هذه الأعمال.

«وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «ثمنُ الكلبِ خبيثٌ، ومهرُ البغيِّ خبيثٌ، وحُلوان الكاهنِ خبيثٌ»^(١)، وحُلوانه: الذي تُسمّيه العامّة حلاوته»^(٢).

وتكونُ مقابل الأجرة في المنفعة المباحة، وثمان الكلب خبيث؛ لأنّ بيعه حرام، ومهر البغيِّ خبيث؛ لأنّ الزنا حرام، ويوجد اليوم من شياطين الإنس من يستدرجُ بعض النساء لاسيما مع الحاجة، ويبدل للواحدة منهن ما لا طائلاً لتوافق، فإذا قضى منها، امتنع تسليم المبلغ المتفق عليه بينهما معللاً أن مهر البغيِّ خبيثٌ لا يجوز له بذله، ويحرم عليها أخذه!

(١) أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب، (١٥٦٨)، وأبو داود، (٣٤٢١)، والترمذي،

(١٢٧٥)، من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

(٢) أي: ما يعطاه من الأجرة والرشوة على كهانته. ينظر: النهاية، ١/٤٣٥.

فهل له أن يسترجع ما أعطى، أو يمنع ما كان وعد به؟

ليس له ذلك؛ بل يُؤخذ منه؛ لأنه بذله بطوعه واختياره في مقابل فساد، ولا تعطاه المرأة؛ لأنه خبيث.

«ويدخل في هذا المعنى ما يعطاه المنجم وصاحب الأزام التي يستقسم بها، مثل الخشبة المكتوب عليها «أ ب ج د» والضارب بالحصي، والذي يُخطُّ في الرمل، وما يُعطاه هؤلاء حرام، وقد حكى الإجماع على تحريمه غير واحد من العلماء، كالبعثي والقاضي عياض وغيرهما.

وفي الصحيحين عن زيد بن خالد قال: «خطبنا رسول الله ﷺ بالحديبية على إثر سماء كانت من الليل، فقال: أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافرٌ بي، فمن قال: مُطِرنا بفضل الله ورحمته؛ فذلك مؤمنٌ بي، كافرٌ بالكوكب، وأما من قال: مُطِرنا بنوء كذا وكذا؛ فذلك كافرٌ بي، مؤمنٌ بالكوكب»^(١).

وفي صحيح مسلم ومسند الإمام أحمد عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «أربعٌ في أمّتي من أمر الجاهلية، لا يتركونهن: الفخرُ في الأحساب، والطعنُ في الأنساب، والاستسقاء بالأنواء، والنياحة»^(٢).

والنصوص عن النبي ﷺ وأصحابه وسائر الأئمة، بالنهي عن ذلك أكثر من أن يتسع هذا الموضع لذكرها.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، (٧١)، وأبو داود، (٣٩٠٦)، والترمذي، (١٠٠١)، والنسائي، (١٥٢٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، (٩٣٤)، وابن ماجه، (١٥٨١)، وأحمد، (٢٢٩٠٣).

وصناعة التَّنجيم التي مضمونها الإحكام والتأثير، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية أو التمزيج بين القرى الفلكية والغوائل^(١) الأرضية - صناعة محرمة بالكتاب والسنة؛ بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين، قال تعالى: ﴿وَلَا يَفْلِحُ السَّاحِرِ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره: الجبُّ السحر^(٢)، والرافضة يقولون: الجبُّ والطَّاغوتُ أبو بكر وعمر، نسأل الله العافية^(٣).

والطلاسم هي حروف مقطعة ومتعارضة ومتقاطعة، وهذا موجودٌ للأسف، حتى عند بعض من ينتسب إلى الفقه مثل الدميري، وهو فقيه شافعي كبير^(٤)، وشرحه للمنهاج من أفضل الشروح^(٥)، لكن في كتابه: «حياة الحيوان» طلاسُم وجداول فيها حروف، ووُجدَ عند السِّفاريّني وغيره أشياء من هذا، و«تذكرة داود في الطب»^(٦) لداود الأنطاكي^(٧) فيها بلاوٍ من هذا النوع، وهذا باطل بلا شك.

(١) الغوائل: جمع غائلة، المهالك والدواهي. ينظر: النهاية، ٣/٣٩٧، المصباح المنير، ٢/٤٥٧.

(٢) ينظر: تفسير مجاهد، (ص: ٢٨٤)، تفسير ابن المنذر، ٢/٧٤٥، المحرر الوجيز، ٢/٦٦.

(٣) ينظر: الانتصار للصحب والآل، (ص: ٢٢).

(٤) هو: محمد بن موسى بن عيسى الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الدميري، باحث أديب من فقهاء الشافعية من أهل دميرة بمصر، كان يتكسب بالخياطة، ثم أقبل على العلم وأفتى ودّرس، وكانت له في الأزهر حلقة خاصة، توفي سنة (٨٠٨هـ)، له مصنفاً منها: «حياة الحيوان»، و«الديباجة في شرح كتاب ابن ماجه»، و«النجم الوهاج في شرح منهاج النووي». ينظر: الأعلام، ٧/١١٧-١١٨.

(٥) مطبوع ومنتدول.

(٦) مطبوع ومنتدول.

(٧) هو: داود بن عمر الأنطاكي، عالم بالطب والأدب، كان ضريراً، ولد في أنطاكية، وحفظ القرآن، وقرأ المنطق والرياضيات وشيئا من الطبيعيات، ودرس اللغة اليونانية فأحكمها، توفي سنة (١٠٠٨هـ)، له مصنفاً منها: «تذكرة أولي الألباب» في الطب والحكمة، و«ترزين الأسواق» في الأدب، و«ألفية في الطب». ينظر: الأعلام، ٢/٣٣٣-٣٣٤.

ومنه -أيضا- ما نراه على الكتب التي تأتينا من مصر، والمغرب والشام وتركيا والهند، نرى عليها عبارة: «يا كبيكج احفظ الورق»، و(كبيكج) هذا من الشياطين، وهذه العبارة هي دعاء ونداء استغاثة بغير الله ﷻ، وهي موجودة على كتب أناسٍ ينتسبون إلى العلم، علّقوا عليها بتعليقات نفيسة تدل على قوتهم وتمكّنهم في العلم، وقد رأينا هذه الكتب وقرأناها، فنسأل الله العافية، ونحمده ونشكره على نعمة التوحيد.

وقال بعضهم في الاعتذار لهؤلاء: إنَّ (كبيكج) قد تكون ترجمتها: «الله» أو شيئاً من هذا. ونقول: هذا الاعتذار غير صحيح؛ لأنَّ كلمة «الله» لا يعجزُ عنها مسلم أيّاً كانت لغته، فهي كلمةٌ معروفةٌ وسهلةٌ على كلِّ لسان، ينطقُ بها العرب الذين في المشرق والمغرب، والعرب الذين في مصر وسوريا، وينطقُ بها من في الهند وتركيا، فلو كانت هذه الكلمة ترجمة لاسم من أسماء الله العربية؛ فلماذا قصّدت الترجمة وتُرك الاسم العربيُّ الثابت؟

وكتابة هذه اللفظة، مشكلتها عامّة وطامّة، وراها بكثرة على الكتب المستعملة التي تردنا من هذه الأقطار؛ نسأل الله العافية.

وأما الخط فقد ورد في السنة أنه ﷺ قال: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك»^(١)، وهذا كان في شرع من قبلنا، ودعوى الموافقة ليس عليها دليل، فنبقى على سد الباب.

«وفي صحيح البخاريّ، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان لأبي بكر غلامٌ يأكل من خراجه، فجاء يوماً بشيء، فأكل منه أبو بكر، فقال له الغلام: تدري مم هذا؟»

(١) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (١٢١)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

قال: وما هو؟ قال: كنتُ تكهنتُ لإنسانٍ في الجاهلية، وما أحسنُ الكهانة إلا أنني خدعته، فلقيني، فأعطاني بذلك، فهذا الذي أكلت منه، فأدخل أبو بكر يده ففأكل كل شيءٍ في بطنه»^(١).

والواجبُ على وليِّ الأمر وكلِّ قادر أن يسعَى في إزالة هؤلاء المنجِّمين والكُهَّان والعَرَّافين وأصحاب الضَّرْب بالرَّمْل والحَصَى والقِرْع والفالات» صاحبُ الفالات، هو الذي يخبرك عن فألك أكان حسناً أم سيئاً؟ وينظرُ في نجمك الذي ولدت فيه، فيخبرك هل ولدت في سعدٍ أم نحسٍ أم غير ذلك، وأصحاب الفالات هؤلاء موجودون اليوم علناً في قنوات مقدورٍ عليها، مع الأسف الشديد «ومنعهم من الجلوس في الحوانيت»^(٢) أو الطرقات، أو يدخلوا على الناس في منازلهم لذلك، ويكفي من يعلم تحريم ذلك، ولا يسعَى في إزالته، مع قدرته على ذلك - قوله تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٣) وأيُّ منكرٍ أعظمُ من هذا المنكر الذي يمسُّ جناب التَّوحيد، وأصل الدين، يمسُّ العقيدة التي هي رأس مال المسلم، ومع هذا ترى هؤلاء موجودين في الطُّرقات في كثير من بلاد المسلمين، لا يُنكر عليهم أحد، وإذا مرَّ بهم مارٌّ نادوه، فقالوا له: تريد أن ترى أهلك؟ وهم في بلده وهو آفاقي، فيقول: نعم، أو دُّ أن أراهم، فيجعله ينظر في كمِّه، فيراهم، يرى أمه تطحنُ بالقبه، وأختَه مشغولة بعملها، وولده يلعب مع أطفال الحي! نسأل الله العافية.

«وهؤلاء الملائع يُقولون الإثمَ ويأكلون السُّحتَ بإجماع المسلمين، وثبت في السنن عن النبي ﷺ برواية الصِّديق عنه، أنه قال: إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ

(١) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، (٣٨٤٢).

(٢) الحوانيت: كانت العرب تسمي بيوت الخمارين الحوانيت، وأهل العراق يسمونها المواخير، واحداها حانوت وماخور، والحانة أيضا مثله. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ١/ ٤٤٨.

فلم يغيروه؛ أو شكَّ أن يعُمَّهم الله بعقابٍ منه^(١)».

[أنواع من يفعلون أفعالاً خارجة عن الكتاب والسنة]

✽ النوع الأول: أهل تلبيس وكذب

«وهؤلاء الذين يفعلون هذه الأفعال الخارجة عن الكتاب والسنة، أنواع: نوعٌ منهم أهل تلبيسٍ وكذبٍ وخِداعٍ، الذين يُظهِرُ أحدهم طاعةَ الجنِّ له، أو يدَّعي الحالَ من أهل المحال، من المشايخِ النَّصَّابِينَ، والفُقَرَاءِ الكَذَّابِينَ، والطَّرْقِيَةِ المَكَّارِينَ، فهؤلاء يستحقُّون العقوبةَ البليغةَ التي تردُّعُهم وأمثالهم عن الكذبِ والتَّلْبِيسِ، وقد يكونُ في هؤلاء مَنْ يستحقُّ القتلَ، كَمَنْ يدَّعي النبوةَ بمثل هذه الخُرُجَاتِ، أو يطلُبُ تغييرَ شيءٍ من الشَّرِيعَةِ، ونحو ذلك».

✽ [النوع الثاني: السحرة]

«ونوعٌ: يتكلَّم في هذه الأمور على سبيلِ الجِدِّ والحقيقةِ بأنواعِ السِّحْرِ، وجُمهورُ العلماءِ يوجبون قتلَ السَّاحِرِ، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في المنصوصِ عنه، وهذا هو المأثور عن الصَّحابةِ، كعُمَرُ وابنه وعُثمان وغيرهم^(٢)».

ثمَّ اختلف هؤلاء: هل يُستتاب أم لا؟ وهل يكفِّر بالسِّحْرِ، أم يُقتل لسعيه في الأرضِ بالفساد؟ وقالت طائفة: إن قتلَ بالسِّحْرِ قُتِلَ، وإلا عُوِّبَ بدونَ القَتْلِ، إذا لم يكن في قوله وعمله كُفْرٌ، وهذا هو المنقول عن الشَّافعي، وهو قول في مذهبِ أحمد رحمته الله^(٣)».

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، (٤٣٣٨)، والترمذي كتاب الفتن، باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغير المنكر، (٢١٦٨)، والنسائي في الكبرى، كتاب التفسير، باب سورة المائدة، (١١١٥٧)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (٤٠٠٥).

(٢) ينظر: المغني، ٣٠/٩.

(٣) قال القرطبي: «واختلف الفقهاء في حكم الساحر المسلم والذمي، فذهب مالك إلى أن المسلم إذا =

[النزاع في حقيقة السحر]

«وقد تنازع العلماء في حقيقة السحر وأنواعه: والأكثرُون يقولون: إنَّه قد يؤثِّر في موت المسحور ومرضه من غير وصول شيء ظاهر إليه، وزعم بعضهم أنَّه مجرد تخييل»^(١).

والصواب أن منه ما هو حقيقة، ومنه ما هو تخييل وتلييس، وإليه يُشير قوله تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ نَسَعَى﴾ [طه: ٦٦] والتخييل أكثر ما يقع اليوم، ويكون فيه نوع تلييس على الناس.

ولكن الحقيقة موجودة، والواقع يشهد بذلك، حُكي لي أن أحد المشايخ كُفَّ بصره، فذكر له طبيبٌ عيونٍ ماهر في الفلبيين، فذهب إليه، وكان هذا الطبيب في محله، له بابٌ يدخل منه وآخر يخرج منه، والذي يدخل من الباب لا يرجع؛ لأنَّ الذين ينتظرون في الصفِّ هناك لا يعلمون ما الذي يحصل، يقول الشيخ: ذهبْتُ له على أنَّه طبيبٌ، فأجلسني وأتى معي مُصوِّر، وهذا يكشف أنَّ السحر منه ما هو حقيقة، يقول: فأخذ العين الأولى بإصبعيه ووضعها على الطاولة وغسلها ونظفها وردّها، ثم أخذ الثانية كذلك وردّها بدون عمليّات ولا آلات ولا شيء أبداً، كأنّه يركب مصباحاً، والمصوِّر يصوِّر كل الذي يحصل.

= سحر بنفسه بكلام يكون كفراً؛ يقتل، ولا يستتاب، ولا تقبل توبته؛ لأنه أمر يستسر به كالزنديق والزاني، ولأن الله تعالى سمى السحر كفراً بقوله: (وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنّة فلا تكفروا)، وهو قول أحمد بن حنبل، وأبي ثور، وإسحاق، والشافعي، وأبي حنيفة. تفسير القرطبي، ٢/ ٤٧-٤٨.

وقال ابن المنذر: «وإن كان الكلام الذي ذكر أنه سحر به ليس بكفر؛ لم يجز قتله، فإن كان أحدث في المسحور جنابة توجب القصاص؛ اقتصر منه؛ إن كان عمداً ذلك، وإن كان ذلك مما لا قصاص فيه؛ ففيه دية ذلك». الإقناع لابن المنذر، ٢/ ٦٨٥.

(١) ينظر: التفسير القيم لابن القيم، (ص: ٦٣٤).

وكنْتُ قلت له من قبل: عندي ألمٌ في ظهري، فبعد انتهائه من العيون رفع القميص الداخلي وقال بيده هكذا، فسأل الدمُ وصورَّ المشهد، ثمَّ مسحهُ وخرجتُ من عنده، يقول: لَمَّا رجعتُ كتبتُ عنه تقريراً في جريدة الجزيرة، وهذا الشيخُ توفيَّ ﷺ، وكان أحدُ الوزراء آنذاك قد عقد العزم على الذهاب إلى هذا الطَّيِّب، والوزير شيخٌ من آل الشيخ، فلما قرأ التقرير اتَّصل بالشيخ وشكره ورجع عن عزيمته، فالكاميرا صوّرت الذي حصل، وهذا النوعُ من السَّحر حقيقةٌ لا تخيلٌ.

«وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ دَعْوَةِ الْكَوَاكِبِ السَّبْعَةِ، أَوْ غَيْرِهَا، أَوْ خَطَابِهَا، أَوْ السُّجُودِ لَهَا، وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهَا بِمَا يُنَاسِبُهَا مِنَ اللَّبَاسِ وَالْخَوَاتِمِ وَالْبُخُورِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ كُفْرٌ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ أَبْوَابِ الشَّرْكِ، فَيَجِبُ عَلْقُهُ؛ بَلْ سَدُّهُ، وَهُوَ مِنْ جِنْسِ فِعْلِ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ؛ وَلِهَذَا قَالَ مَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ۝۸۸﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿[الصفوات: ٨٨ - ٨٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا ﴿[الأنعام: ٧٦] الْآيَاتِ، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]».

﴿حُكْمُ الرُّقِيَّةِ وَشُرُوطُهَا﴾

«وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ -أَيْضًا- عَلَى أَنَّ كُلَّ رُقِيَّةٍ وَتَعْزِيمٍ أَوْ قَسَمٍ فِيهِ شَرِكٌ بِاللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّكَلُّمُ بِهِ، وَإِنْ أَطَاعَتْهُ بِهِ الْجِنُّ أَوْ غَيْرُهُمْ، وَكَذَلِكَ كُلُّ كَلَامٍ فِيهِ كُفْرٌ لَا يَجُوزُ التَّكَلُّمُ بِهِ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ الَّذِي لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَرِكٌ لَا يَعْرِفُ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا بَأْسَ بِالرُّقِيِّ مَا لَمْ تَكُنْ شَرِكًا»^(١) وَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ الْعُلَمَاءُ لِصِحَّةِ الرُّقِيَّةِ أَنْ تَكُونَ بِالْكَلامِ الْعَرَبِيِّ،

(١) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك، (١٧٢٧)، وأبو داود، (٣٨٨٦)، من حديث عوف بن مالك ﷺ.

وما يفهم معناه^(١).

﴿ حكم الاستعانة بالجن ﴾

«ولا يجوز الاستعانة بالجن، فقد ذمَّ الله الكافرين على ذلك، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، قالوا: كان الإنسي إذا نزل بالوادي يقول: أعوذُ بعظيم هذا الوادي من سفهائه، فبيت في أمنٍ وجوارٍ حتى يُصبح، فزادوهم رهقاً يعني: الإنس للجن، باستعاذتهم بهم، رهقاً؛ أي: إثماً وطغياناً وجرأة وشرّاً، وذلك أنهم قالوا: قد سُدنا الجنَّ والإنس! فالجنُّ تعاضم في أنفسها وتزدادُ كُفراً إذا عاملتها الإنس بهذه المعاملة^(٢)، وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ أَهْوَلَاءِ إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُونَكَ ۖ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرَهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ - ٤١].

فهؤلاء الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة ويخاطبونهم بهذه العزائم، وأنها تنزل عليهم ضالون، وإنما تنزل عليهم الشياطين، وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا يَمَعَشِرَ الْجِنَّ قَدْ اسْتَكْرَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا ۖ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، فاستمتاع الإنسي بالجنّي: في قضاء حوائجه، وامتنال أوامره، وإخباره بشيءٍ من المغيبات، ونحو ذلك، واستمتاع الجنّ بالإنس: تعظيمه إياه،

(١) قال ابن حجر: «وقد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام الله تعالى، أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها؛ بل بذات الله تعالى، واختلفوا في كونها شرطاً، والراجح أنه لا بد من اعتبار الشروط المذكورة». فتح الباري، ١٠/١٩٥.

(٢) ينظر: تفسير ابن القيم، (ص: ٦٠٦).

واستعانتُه به، واستغاثتُه وخضوعه له»^(١).

ولذا تمنع الاستعانة بالجنّ مهما ادّعوا الصّلاح والصدق، ولا يُستفاد منهم بشيء؛ لأنّهم عالمٌ غيبيٌّ لا يُعرف مسلّمهم من كافرهم، ولا تقيهم من فاسقهم، وقد يستدرجون الإنسان فيقضون له بعض الحوائج بدون شركٍ، ثمّ لا يلبث أن يطلبوا منه ما يُعزّبه إليهم ولو قلّ، فيقع في الشّرك وهو لا يشعر.

وقد جاءنا في الرّياض شخصٌ من جدّة يزعم أنّه راقٍ، وأنّه يستعين بالجنّ ويستفيد منهم، وأنّه مشى على يديه مائة مُقعدٍ، وأنّه أحرق أكثر من سبعين من ممالك الشّياطين، وأن الجنّ يُخالطونه في بيته وينامون معه ومع أهله، والبيت مليءٌ بهم على ما ذكره، ويريد بذلك التّركية، لا شك أن عمله باطلٌ لا سيّما وقد سألناه عمّن أخذ هذه الرّقية؛ لأنّه قال: يضع المشطَ على رأس من يطلب الرّقية ويقول له: أغمض عينيك ثمّ اقرأ آية الكرسيّ، فيقول له ماذا رأيت؟ فإذا قال: رأيتُ نوراً قلنا: استعن بالله هذا ملكك، وإذا قال: رأيت ظلمة قلنا: هذا شيطانٌ. قلت: من أين أخذت هذه الطريقة؟ قال: علمنيها حاجٌ إفريقيّ.

وعلى كل حال، مبدأ الاستعانة بالجنّ محسومٌ؛ لأنّه من خواصّ سليمان ﷺ؛ لحديث أبي سعيد الخدري: «أن رسول الله ﷺ قام فصللي صلاة الصبح وهو خلفه، فقرأ، فالتبست عليه القراءة، فلما فرغ من صلاته قال: «لو رأيتموني وإبليس، فأهويت بيدي، فما زلت أخنقه حتى وجدت برد لعابه بين إصبعي هاتين: الإبهام والتي تليها، ولولا دعوة أخي سليمان؛ لأصبح مربوطاً بسارية من سواري المسجد، يتلاعب به صبيان المدينة، فمن استطاع منكم ألا يحول بينه وبين القبلة أحد؛ فليفعل»^(٢).

(١) ينظر: زاد المسير، ٧٧/٢، تفسير القرطبي، ٨٤/٧.

(٢) أخرجه أحمد، (١١٧٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ بإسناد حسن، وأخرجه =

وكم من شخص استُدرج واستعان على أسلوبيهم بشيء مُباح، وأخبروه على أماكن أشياء وسرقات ومخدرات، لكن إذا لم تكن المقدمة شرعية فالنتيجة لا محالة غير شرعية، وهذا شبيه بما نقول في المقدمات الشرعية في مسائل القضاء والوصول إلى الحقائق، فلا يشترط أن توصلنا هذه المقدمات إلى الحقائق فعلاً، فالرسول ﷺ يقول: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»^(١)، ويقول: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء؛ فلا يأخذ منه شيئاً، فإنما أقطع له قطعة من النار»^(٢) يقول هذا مع أنه ﷺ مؤيد بالوحي، وكان يمكنه طلب التأييد بالوحي فضلاً عن الاستعانة بمثل هذا أو نحوه، ففتح باب الاستعانة بالجن شر على المسلمين، وليس كل أحد يستطيع أن يحتاط لنفسه، فحسب المادّة هو الأصل، فلا تجوز الاستعانة بهم مطلقاً، وإن ذكره البعض عن أعضاء الحسبة وغيرهم أنهم يخبرونهم ويعلمونهم، فكل هذا ممنوع، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشُرُهُمْ

= أبو داود، (٦٩٩)، مختصراً بلفظ: «من استطاع منكم ألا يحول بينه وبين قبيلته أحدٌ فليفعل»، وله شاهد من حديث عائشة ؓ، أخرجه النسائي في الكبرى، (١١٣٧٥)، قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى، ١/١٧٠: «وإسناده على شرط البخاري، كما ذكر ذلك أبو عبد الله المقدسي في مختاره الذي هو خير من صحيح الحاكم».

(١) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في الكبرى، (٢١٧٣٣)، من حديث ابن عباس، وصححه الحافظ في البلوغ، (١٤٠٨)، وأصله في الصحيحين من حديث ابن عباس بلفظ: «لو يعطى الناس بدعواهم؛ لادّعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه» أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب اليمين على المدعى عليه، (٢٦٦٨)، ومسلم، كتاب الأفضية، باب اليمين على المدعى عليه، (١٧١١)، والنسائي، (٥٤٢٥)، وابن ماجه، (٢٣٢١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم، (٧١٦٨)، ومسلم، كتاب الأفضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة، (١٧١٣)، وأبو داود، (٤٣٦)، والترمذي، (١٣٣٩)، والنسائي، (٥٤٠١)، وابن ماجه، (٢٣١٧)، من حديث أم سلمة ؓ.

جَمِيعًا يَمَعُشَرُ الْجِنِّ فَدَّ اسْتَكْرَهْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا
بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا ﴿ [الأنعام: ١٢٨] نَصٌّ فِي هَذَا.

وبعضهم يرقى من تلبس به الجنّي، ثمّ يتبرّع هذا الجنّي بإخباره بأشياء إذا سأله
الراقي عنها، يقول له مثلاً: الشيء الفلاني في مكان كذا وكذا. ومثل هذا داخل في
الاستعانة المحرّمة بهم - أيضاً.

﴿ حكم التنويم المغناطيسي ﴾

والتنويم المغناطيسي داخل في أنواع السّحر، وإن كان بعضهم يستنكر هذا
ويقول: المسألة اختراع وتنويم. نقول: فما معنى أن المنوم يُخبر بأشياء ليس له
سابق علم بها، ولم يسمع بها قطُّ، ولا يعرف عنها شيئاً، فمن أين يأتيه خبرها إذا
لم تكن من الشياطين؟ ولذا ذكر الرازي المغناطيس في النوع السادس من أنواع
السحر^(١)، ونقله عنه الحافظ ابن كثير ولم يتعقبه^(٢)، ونصّت اللجنة الدائمة
للبحوث العلمية والإفتاء على أنه سحر^(٣).

(١) ينظر: تفسير الرازي، ٣/٦٢٥.

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير، ١/٣٧٠.

(٣) نصّ فتوى هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، رقم ١٧٧٩، في ١/٣٩٩، الطبعة
الثانية ١٤١٢هـ: «التنويم المغناطيسي ضرب من ضروب الكهانة باستخدام جنّي يسلطه المنوم
على المنوم، فيتكلم بلسانه، ويكسبه قوة على بعض الأعمال، بسيطرته عليه إن صدق مع المنوم
وكان طوعاً له، مقابل ما يتقرب به المنوم إليه، ويجعل ذلك الجنّي المنوم طوع إرادة المنوم، يقوم
بما يطلبه منه من الأعمال بمساعدة الجنّي له إن صدق ذلك الجنّي مع المنوم، وعلى ذلك يكون
استغلال التنويم المغناطيسي واتخاذ طريقاً أو وسيلة للدلالة على مكان سرقة أو ضالة
أو علاج مريض أو القيام بأي عمل آخر بواسطة المنوم غير جائز؛ بل هو شركٌ لما تقدم؛
ولأنه التجاء إلى غير الله فيما هو من وراء الأسباب العادية التي جعلها الله سبحانه إلى المخلوقات
وأباحها لهم».

✽ [النوع الثالث: المتكلمون بالأحوال الشيطانية والكشوف]

«ونوعٌ منهم يتكلم بالأحوال الشيطانية، والكشوف ومخاطبة رجال الغيب»؛ أي: الشياطين الذين يستعينون بهم، ويطيرونهم يميناً ويساراً، ويخفونهم ويغطون عليهم، أما مخاطبة الرجال من الإنس، فهي مع رجال شهادة لا غيب، «وأنَّ لهم خوارقَ تقتضي أنَّهم أولياء الله! وكان من هؤلاء مَنْ يُعين المشركين على المسلمين ويقول: إنَّ الرسول أمره بقتال المسلمين مع المشركين؛ لكون المسلمين قد عصوا»؛ أي: أن الملائكة تعين المسلمين، هؤلاء يعينون المشركين على المسلمين، وحجَّتهم أن المسلمين فيهم عصاة وفيهم كذا وكذا، وأنَّه لا بُدَّ من ردِّهم، نسأل الله العافية.

«وهؤلاء في الحقيقة إخوان المشركين.

والناس من أهل العلم فيهم على ثلاثة أحزاب:

حزبٌ يكذبون بوجود رجال الغيب، ولكن قد عاينهم النَّاسُ، وثبت عمَّن عاينهم أو حدَّته الثقات بما رأوه، وهؤلاء إذا رأوهم وتيقَّنوا وجودهم خضعوا لهم. وحزب عرفوهم، ورجعوا إلى القدر، واعتقدوا أنَّهم في الباطن طريقاً إلى الله غير طريقة الأنبياء! أي: جعلوا رجال الغيب من نوع البشر، واعتقدوا فيهم الولاية، وأنَّهم لم يصلوا إلى هذه المرتبة إلا بعد أن جاهدوا أنفسهم.

«وحزبٌ ما أمكنهم أن يجعلوا ولياً خارجاً عن دائرة الرسول، فقالوا: يكون الرسول هو مُمَدِّدًا للطائفتين، فهؤلاء معظَّمون للرَّسُول جاهلون بدينه وشرعه.

والحقُّ: أنَّ هؤلاء من أتباع الشياطين، وأنَّ رجال الغيب هم الجنُّ، ويُسمَّون رجالاً، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، وإلا فالإنس يُؤنسون؛ أي: يشهدون ويُروون، وإنما يحتجب الإنسي أحياناً، لا يكون

دائمًا محتجبًا عن أبصارِ الإنس، ومن ظنَّ أنَّهم من الإنس فمن غلظه وجهه، وسببُ الضلالِ فيهم، وافتراقُ هذه الأحزاب الثلاثة - عدَمُ الفرقانِ بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن».

لشيخ الإسلام رحمه الله كتاب أسماه: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» فرَّق بين هؤلاء وهؤلاء بدقة كأنك تشاهده^(١)، ورأيتُ في تاريخ من تواريخ سيناء فيه صورة مطبوعة لمقبرتين: أولاهما مقبرة الأولياء الصالحين. والثانية: مقبرة الأولياء الشياطين! وصل الأمر بعقول البشر إلى هذا الحد، كيف يكون من الشياطين وهو ولي؟!.

«ويقولُ بعضُ النَّاسِ: الفقراء يُسَلَّمُ إليهم حالهم! وهذا كلام باطلٌ؛ بل الواجبُ عرضُ أفعالهم وأحوالهم على الشريعة المحمدية، فما وافقها قُبِل! وما خالفها رُدَّ، كما قال النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ»، وفي رواية: «مَنْ أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

قول الشارح: «ويقولُ بعضُ النَّاسِ: الفقراء يُسَلَّمُ إليهم حالهم!» الفخر في اصطلاحهم يُطلق بإزاء الزهد؛ ولذا يقولون في ترجمة الإمام أحمد: إنَّه إمامٌ في السنة، وإمام في الفقه، وإمام في الفقر؛ أي: في الزهد^(٣)، فعلى هذا يكونُ المعنى: «الزُّهَادُ يُسَلَّمُ إليهم حالهم».

(١) الكتاب متداول مطبوع.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، (٢٦٩٧)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، (١٧١٨)، وأبو داود، (٤٦٠٦)، وابن ماجه، (١٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) جاء عن الإمام الشافعي قوله: «إمام في ثمان خصال، إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة». ينظر: مسائل الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، ١/٩٢.

وعامةُ النَّاسِ يُحْسِنُونَ الظَّنَّ بِمَنْ يَنْصَرِفُ عَنِ الدُّنْيَا، وَيَكْثُرُ مِنَ التَّعْبُدِ وَالزُّهْدِ، بِخِلَافٍ مِنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّعَلُّقِ بِالدُّنْيَا وَالْعَمَلِ مِنْ أَجْلِهَا؛ بَلْ إِنَّهُمْ يَثْقُونَ بِالعَالِمِ الزَّاهِدِ الْمُتَعَبِّدِ أَكْثَرَ مِنْ ثِقَتِهِمْ بِالعَالِمِ الأَقْلِّ زَهْدًا وَعِبَادَةً مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ أَكْثَرَ عِلْمًا؛ وَلِذَا لَمَّا جَاءَ السَّائِلُ إِلَى المَدِينَةِ اتَّجَهَ إِلَى ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه؛ لِمَا عَرَفَ عَنْهُ مِنَ الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: هَذَا رَجُلٌ مَالَتْ بِهِ الدُّنْيَا وَمَالَ بِهَا. فَهُوَ يَبْحَثُ عَنْ شَخْصٍ لَا صِلَةَ لَهُ بِالدُّنْيَا وَلَا عِلَاقَةَ لَهُ بِهَا^(١).

وَلَا شَكَّ أَنَّ الثِّقَةَ بِالعَالِمِ الزَّاهِدِ الْمُتَعَبِّدِ لَهَا أَصْلٌ، لَكِنْ أَصْلُ الأَصُولِ هُوَ العِلْمُ المُتَلَقَّى مِنَ الوَحِيِّينَ، فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي يَصَحِّحُ أُمُورَ الدِّينِ وَأُمُورَ الدُّنْيَا، وَالَّذِينَ ذَكَرَهُمُ الشَّارِحُ يَرُونَ أَنَّ الزُّهَادَ يُسَلِّمُ إِلَيْهِمْ حَالَهُمْ وَأَنَّهَمْ أَعْرَفُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَأَنَّ مَا يَدَّعُوهُ مَقْبُولٌ مِنْهُمْ! وَهَذَا الكَلَامُ مِنْهُمْ كَمَا - قَالَ الشَّارِحُ - بَاطِلٌ بِلَا شَكِّ؛ إِذْ لَوْ كَانَ زَاهِدًا عَلَيَّ طَرِيقَةً غَيْرَ مَرْضِيَّةٍ، وَغَيْرَ مُتَلَقَّاةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم، فَإِنَّ زُهْدَهُ هَذَا مُرَدُودٌ عَلَيْهِ، لِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

وَمِنْ غَرِيبٍ مَا يُحْكِي فِي الزُّهْدِ: أَنَّ الفَارَابِيَّ أَعْرَضَ عَنِ الدُّنْيَا فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَى الآخِرَةِ - كَمَا يَقُولُونَ فِي تَرْجُمَتِهِ -، وَلَزِمَ المَسْجِدَ الحَرَامَ، فَكَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ، وَيَصُومُ النَّهَارَ، وَيَفْطِرُ عَلَى الخَمْرِ المَعْتَقِ وَأَفْتِدَةَ الحِمْلَانِ^(٣)، أَهَذَا يُسَمَّى

(١) إشارة إلى حديث بيان عن وبرة، قال: «سأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما أطوف بالبيت وقد أحرمت بالحج؟ فقال: وما يمنعك؟ قال: إني رأيت ابن فلان يكرهه، وأنت أحب إلينا منه، رأيناه قد فتنته الدنيا، فقال: وأينا - أو أيكم - لم تفتنه الدنيا؟ ثم قال: «رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج، وطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة»، فسنة الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع من سنة فلان، إن كنت صادقًا»، أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب ما يلزم من أحرم بالحج، ثم قدم مكة من الطواف والسعي، (١٢٣٣).

(٢) تقدم تخريجه ٣/٣١٣.

(٣) ذكر صاحب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٩/٤٧، أن أبا نصر الفارابي: «لم يكن يتناول من سيف الدولة من جملة ما ينعم به عليه سوى أربعة دراهم فضة في اليوم، يخرجها فيما يحتاجه من =

زُهداً؟! مثل هذا العمل من صاحبه مردودٌ غير مقبول، نسأل الله العافية.

ومن ذلك -أيضاً- ما حكاه أحمد أمين^(١) في كتاب له كتبه عن حياته، يقول: درَّسنا شخصٌ في مدرسة القضاء الشرعي، فأعجبنا بعلمه وأخلاقه وزهده، ثم انقطع عنا فجأة، فبحثتُ عنه فلم أقف له على خبر، وبعد سنين ذهبْتُ إلى تركيا فرأيتُه وسألتُ عنه فقالوا: هو منقطع عن الدنيا ملازمٌ للصوم، يصوم الدهر، لكن العجيب أنه كان يبدأ صوم يومه من الساعة التاسعة صباحاً، ويُعلّل ذلك بأنه يسكنُ شقة تحتها ناس من اليهود أو النصارى، ويخشى أن يزعجهم إن هو قام للسُّحور!^(٢)، مثل هذا الزاهد لا تُقبل دعواه أبداً كما قال المؤلف، والقولُ بقبول ما يصدرُ منهم قولٌ باطلٌ حتّى ولو لم يصل عملهم الذي يرونه زهداً إلى الحد المذكور في الحكايتين.

❖ [لا يسع أحداً أن يعبد الله على غير مراده]

بعض الناس من العامة يُصبح زاهداً، فيعرض عن الدنيا ويُقبل على الآخرة، لكنّه يتعبّد أحياناً على جهل، ومثل هذا يُعرض عمله على الكتاب والسنة، فيُقبل منه ما وافق الكتاب والسنة، ويُردُّ العمل المخالف للكتاب والسنة منه ومن غيره، ولو كان من أهل العلم، «فلا طريقة إلا طريقة الرسول ﷺ، ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا شريعة إلا شريعته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحدٌ من الخلق بعده إلى الله

= ضروري عيشه، ولم يكن معتنياً بهيئة، ولا منزل ولا مكسب، ويذكر أنه كان يغتذي بماء قلوب الحملان مع الخمر الريحاني فقط».

(١) هو: أحمد أمين بن الشيخ إبراهيم الطباخ، عالم بالأدب، له اطلاع على التاريخ، من كبار الكتاب، توفي سنة (١٣٧٣هـ)، له مصنفات منها: «فجر الإسلام»، و«ضحى الإسلام»، و«ظهر الإسلام»، و«يوم الإسلام». ينظر: الأعلام للزركلي، ١/ ١٠١.

(٢) ينظر: حياتي، الفصل: الخامس والعشرون، (ص: ١٦٣).

وإلى رضوانه وحنّته وكرامته إلا بمتابعته باطنًا وظاهرًا».

لا يسع أحدًا أن يتعبّد أو يعبد الله على غير سنّته ﷺ، ولا يتلقّى أيّ شيءٍ مما يتعلق بدينه إلا عنه ﷺ، ولا يسع أحدًا الخروج عن شريعته، وقد ذكر الإمام المجدّد في نواقض الإسلام أنّ من زعم أنّه يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى؛ فهذا ناقض من نواقض الإسلام؛ أي: أنه يكفر بزعمه هذا^(١).

«ومن لم يكن له مصدّقًا فيما أخبر، ملتزمًا لطاعته فيما أمر، في الأمور الباطنة التي في القلوب، والأعمال الظاهرة التي على الأبدان - لم يكن مؤمنًا، فضلًا عن أن يكون وليًّا لله تعالى»؛ لأن مقتضى شهادة أنّ محمدًا رسول الله، طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر^(٢)، «ولو طار في الهواء، ومشى على الماء، وأنفق من الغيب، وأخرج الذهب من الجيب، ولو حصل له من الخوارق ماذا عسى أن يحصل! فإنّه لا يكون مع تركه الفعل المأمور وعزل المحظور، إلا من أهل الأحوال الشيطانية المبعّدة لصاحبها عن الله تعالى، المقربة إلى سخطه وعذابه، لكن من ليس يكلف من الأطفال والمجانين قد رُفع عنه القلم، فلا يُعاقبون، وليس لهم من الإيمان بالله والإقرار باطنًا وظاهرًا ما يكونون به من أولياء الله المقرّبين، وحزبه المفلّحين، وجنّده الغالبيين، لكن يدخّلون في الإسلام تبعًا لأبائهم، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ آلِهِنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]».

(١) هذا الناقض التاسع من النواقض العشرة التي جمعها الشيخ محمد بن عبد الوهاب ر. ينظر:

مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان، الجزء الأول، (ص: ٣٨٧).

(٢) ينظر: أصول الدين الإسلامي مع قواعده الأربع للإمام محمد بن عبد الوهاب، (ص: ١٣)، فتح المجيد، (ص: ٣٩)، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشرار الساعة، ٣/ ٦٣.

أي: ما نقصنا الآباء من عملهم شيئاً بسبب إلحاق الذراري بهم، والذي يحصل له شيء من الإكرام على طريق التبّع، لا يكون حاله ومنزلته كمن يُكرم أصالةً بسبب فعله لنفسه، وكثير من الأتباع من الخدم والسائقين نجدهم في عيشتهم أفضل من حال كثير من أوساط النَّاس؛ لأنَّهم تبعُ لكبار، لكن هل نقول هذا الخادم أفضل من فلان من أوساط النَّاس الذي كسبه بيده وإنفاقه على نفسه من نفسه؟
الجواب: لا.

«فمن اعتقدَ في بعض البُلّه أو المولعين، مع تركه لمتابعة الرَّسول في أقواله وأفعاله وأحواله - أنه من أولياء الله، ويُفضّله على متبّعي طريقة الرَّسول ﷺ؛ فهو ضالٌّ مبتدعٌ، مخطئٌ في اعتقاده؛ فإنَّ ذاك الأبله إمّا أن يكون شيطاناً زنديقاً، أو زوكارياً متحياً، أو مجنوناً معذوراً!»، والمولعون هم أصحاب الوع الذين تطير عقولهم ويصيبهم شيء من الطيش بسبب أمور ورياضات يفعلونها لأنفسهم، مثلاً يجوع أحياناً أربعين يوماً كما يدّعيه بعضهم لنفسه، ثم يحصل له من الأشياء التي يظنّها ويتوهّمها، ويظنّها من يُحسن الظنُّ به كرامات، وهي كما قال الذهبي وغيره هلوسةٌ بسبب الجوع^(١).

والزواكرة: من يتلبّس فيظهر النُّسك والعبادة، ويبطن الفسق والفساد^(٢).

«فكيف يُفضّل على من هو من أولياء الله المتبعين لرسوله؟! أو يساوى به؟! ولا يقال: يُمكن أن يكون هذا متبعا في الباطن، وإن كان تاركا للاتباع في الظاهر؟»؛ لأنَّ الأحكام في الإسلام إنّما هي على الظواهر، أما البواطن؛ فموكولة إلى الله ﷻ،

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء، ٩٠/١٢.

(٢) نقله الزبيدي في تاج العروس، ٤٣٩/١١، عن الفيروزآبادي.

فإن ظهر من أفعاله ما يدل على صلاح باطنه؛ استدللنا بهذا على هذا، وإلا فالأصل أن الباطن وما في القلوب لا يعلمه إلا علام الغيوب، والناس ليس لهم من الأحكام إلا ما كان مبنياً على الظاهر.

«فإن هذا خطأ -أيضا-؛ بل الواجب متابعة الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً، قال يونس بن عبد الأعلى الصدفي: قلت للشافعي: إن صاحبنا الليث كان يقول: إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء؛ فلا تعتبروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة.

فقال الشافعي: قصر الليث ﷺ؛ بل إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء، ويطير في الهواء؛ فلا تعتبروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة»^(١)، زاد الشافعي عليه «يطير في الهواء» وقرأت في بعض النسخ: «فلا تغتروا» بدل «فلا تعتبروا»، وكلتاها صحيحة.

«وأما ما يقوله بعض الناس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اطلعت على الجنة فرأيت أكثر أهلها البله»^(٢)، فهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا ينبغي نسبته إليه، فإن الجنة إنما خلقت لأولي الألباب، الذين أرشدتهم عقولهم وألبابهم إلى الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر»؛ أي: أرشدتهم عقولهم بعد توفيق الله ﷻ إلى ما ذكر.

«وقد ذكر الله أهل الجنة بأوصافهم في كتابه، فلم يذكر في أوصافهم

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/٤٦٧.

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل، ١/٣١٤ من طريق أحمد بن عيسى الخشاب، عن عمرو بن أبي سلمة، عن مصعب بن ماهان، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً، قال: «وهذا حديث باطل بهذا الإسناد مع أحاديث أخر يرويها عن عمرو بن أبي سلمة بواطيل»، وقال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، (٢٨٧٧): «باطل بهذا الإسناد، والحمل فيه على أحمد هذا»، وأبطله الذهبي في الميزان، (٥٠٨)، -أيضا- بسببه.

البَّله، الذي هو ضَعْفُ العقل، وإِنَّمَا قال النبي ﷺ: «اطلعتُ في الجنة فرأيتُ أكثرَ أهلها الفقراء»^(١)، ولم يقل البَّله!؛ لأنَّ الفقر في الغالب أقربُ للسَّلامة من الغنى وعدم الاستطاعة للوصول إلى الكثير من الأمور من شهوات الدُّنيا، لكن إن سخر الغني أمواله لنصر الإسلام ونفع المسلمين حينئذٍ يكون أفضل بكثير، لحديث: «ذهب أهل الدُّثور بالأجور» إلى أن قال: «ذلك فضلُ الله يُؤتيه من يشاء»^(٢).

[الطائفة الملامية] ❁

«والطائفةُ الملاميةُ، وهُمُ الذين يفعلون ما يُلامون عليه، ويقولون: نحن متَّبِعُونَ في الباطن، ويَقْصِدُونَ إخفاءَ المرائين! ردوا باطلهم بباطلٍ آخر! والصِّراط المستقيم بين ذلك.

وكذلك الذين يَصْعُقُونَ عند سَماع الأنعام الحسنة مبتدعون ضالون! وليس للإنسان أن يَسْتَدْعِي ما يكون سببَ زوالِ عقله!».

ويوجدُ اليومَ في بعضِ البلاد الإسلامية ممَّن يدعون التَّصوف والفقر والزُّهد - من دَيَدْنُهُم سماع الموسيقى والأغاني والتمايل والرقص عندها حتَّى في الميادين العامَّة، وأحياناً يصل بهم الأمر إلى حدِّ الشُّكر والصَّعق، هذا إضافةً إلى المقدمات المحرَّمة، ونتيجةُ كلِّ الخلل الذي يُصيبه، هو زوالُ العقل، وزواله ليس بمدح؛ ولذا لم يوجد في الصَّحابة من يُصعق عند سماع القرآن، ولا حصل له ﷺ، وإنما وُجد هذا فيمن بعدهم، على أن بعضهم يُنكر ذلك، قال ابن سيرين: قالوا فلان يُصعق إذا

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (٣٢٤١)، من حديث

عمران بن حصين رضي الله عنه، وجاء من حديث ابن عباس عند مسلم، (٢٧٣٧)، وغيره.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبين صفته، (٥٩٥).

سمع القرآن، قال: اجعلوه على جدار، فإن صعق وسقط فهو صادق، وإن لم يسقط فهو كاذب^(١).

لكن غيره يُثبتُ هذا الأمر، وممن يثبتُه شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢)، فهو يرى أن مثل هذا مع كونه لم يحصل للنبي ﷺ ولا لصحابته الكرام إلا أن ممَّا لاشكَّ فيه أن القرآن قويٌّ ثقیلٌ لا تحتمله إلا القلوبُ القويَّة، فنزل هذا القرآن على قلب محمد ﷺ، وفيه من قوة التحمُّل ما يستطيع المقاومة مع التأثير الواجب والانتفاع المطلوب، وهكذا كان الأمر في الصحابة.

ثم خلف الصحابة من جاء بعدهم، وفيهم من ضعف عقله وقلبه بالنسبة للصحابة مع قوَّة التأثير بالنازل القويِّ فلا يحصل التكافؤ، فتجده يصعق بسبب ذلك، مع أنه يوجد فيهم وفيمن بعدهم -أيضاً- من في قلبه ضعف، ولكن تأثره بالمسموع أضعف، فتجده لا يتأثر، وقلبه ضعيف، وسبب هذا عدم التأثير بما يسمع، وإلا فالقرآن كما قال تعالى: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَشِعًا مُتَصَدِّعًا﴾ [الحشر: ٢١]، فإذا كان سيؤثر في الجبل بهذه الصورة، فإن القلوب الضعيفة لاشكَّ أنها إن كانت تستشعر عظمة هذا المسموع؛ فإنها تتأثر تأثراً بالغاً قد يصل إلى حد ما نُقل عن بعض السلف أنهم كانوا يصعقون^(٣)، وإن كان تأثرها أقل؛ فلا يحصل ذلك بسبب ضعف التأثير إلى أن وصل الأمر إلى عصرنا الذي نسمع فيه القرآن ونقرؤه، وكأننا نسمع أو نقرأ صحيفة، وتردّد على المقابر، وننظر في الحفر والقبور وكأنها حفر غيار زيت ولا نحسُّ بأدنى تأثر، فالإله المشتكى، ومدحُ القوَّة

(١) ينظر: سير السلف الصالحين، (ص: ٩٢٠).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ١١/ ٧-٩.

(٣) منهم يحيى بن سعيد القطان، وعلي بن الفضيل بن عياض. ينظر: المرجع السابق.

في المقام إنما هو بمعنى استشعار قوة المؤثر، مع تحمُّله، وهذه القوة كانت في النبي ﷺ وصحابته الكرام، أمَّا استشعار قوة المؤثر مع ضعفٍ في التحمُّل، أو عدم استشعار قوة المؤثر أصلاً؛ فكلاهما ضعفٌ، ووجود القوة لا ينافي البكاء، فالبكاء حصل من النبي ﷺ^(١)، وهو معروفٌ في السلف، وكان في وجه عُمر بن الخطاب رضي الله عنه خطان أسودان من كثرة البكاء^(٢).

«ولم يكن في الصَّحابة والتابعين من يفعل ذلك»؛ بل وجد في التابعين من يُصعق^(٣) «ولو عند سماع القرآن؛ بل كانوا كما وصفهم الله تعالى: ﴿إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وكما قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].»

(١) ومما يدل على ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال لي النبي ﷺ: «اقرأ علي»، قلت: اقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: «فإني أحب أن أسمع من غيري»، فقرأت عليه سورة النساء، حتى بلغت: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، قال: «أمسك» فإذا عيناه تذر فان». أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾، (٤٥٨٣)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل استماع القرآن، وطلب القراءة من حافظه للاستماع والبكاء عند القراءة والتدبر، (٨٠٠)، وأبو داود، (٣٦٦٨)، والترمذي، (٣٠٢٥).

(٢) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة، (٣١٨)، والفاكهي في أخبار مكة، (١٥٨٥)، وابن أبي الدنيا في الرقة والبكاء، (٢١٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، ٥١/١.

(٣) كزرارة بن أوفى، فإنه قرأ في صلاة الفجر: ﴿وَإِذَا نُفِرَ فِي النَّفُورِ﴾ [المدثر: ٨]، فخرٌ ميتاً. ينظر: الطبقات الكبرى، ١١٠/٧.

✿ [من ذكرهم العلماء بخير من عقلاء المجانين]

ثم تكلم الشارح مبيّنًا شريحة عرفت بعقلاء المجانين، وهم فئة زالت عقولهم ولكن قد يجري على ألسنتهم بعض الخير، قال الشارح:

«وَأَمَّا الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ الْعُلَمَاءُ بِخَيْرٍ مِنْ عُقَلَاءِ الْمَجَانِينِ؛ فَأُولَئِكَ كَانَ فِيهِمْ خَيْرٌ، ثُمَّ زَالَتْ عَقُولُهُمْ، وَمِنْ عِلْمَانِ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ فِي جُنُونِهِمْ نَوْعٌ مِنَ الصَّحْوِ، تَكَلَّمُوا بِمَا كَانَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْإِيمَانِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ إِذَا حَصَلَ لَهُمْ نَوْعٌ مِنْ إِفَاقَةِ الْكُفْرِ وَالشَّرْكِ، وَيَهْذُونَ بِذَلِكَ فِي حَالِ زَوَالِ عَقْلِهِمْ، وَمَنْ كَانَ قَبْلَ جُنُونِهِ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا لَمْ يَكُنْ حُدُوثُ جُنُونِهِ مُزِيلًا؛ لِمَا ثَبَتَ مِنْ كُفْرِهِ أَوْ فِسْقِهِ، وَكَذَلِكَ مِنْ جُنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ، يَكُونُ مُحْشُورًا مَعَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ، وَزَوَالَ الْعَقْلِ بِجُنُونٍ أَوْ غَيْرِهِ سِوَاءِ سَمِّيَ صَاحِبَهُ مُؤَلَّهَا أَوْ مُتَوَلَّهَا لَا يُوجِبُ مَزِيدَ حَالِ صَاحِبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى؛ بَلْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ».

التكليف الذي ينبنى عليه زيادة في الحسنات أو السيئات منوطٌ بالعقل، فإذا زال العقل توقّف التكليف، وتوقّف تبعًا له الزيادة في الحسنات والسيئات، فيُختم له بما وقف عنده من عقل، ويُستصحب في حاله بعد زوال العقل ما ختم له به، فإن كان مختومًا له بخير، بأن كانت أعماله في العبادة والعلم والدين وغيرها من أعمال الخير، فهذا إذا حصل له نوع إفاقة بعد حصول ما حصل له وجدته يتكلّم بما كان في سابق حاله قبل زوال عقله.

وإذا كان من أهل الفجور والمعاصي وجدته يتكلّم بما يناسبه في حال إفاقته، ورأينا من هذا النوع ممن زالت عقولهم ممن حفظوا القرآن قبل وعنده شيء من العلم ومجالسة أهل العلم، يقرؤون القرآن في بعض الأحيان، والقرآن لا يزول مع زوال العقل، وقد سمعناهم يقرؤونه بوضوح، وبصوت طيب، ويفسرونه أحيانًا،

وأحياناً تدخل عليهم تفاسير مما يسترحوه بعد زوال العقل، فيأتون بالعجائب، وهؤلاء هم الذين سُموا بعُقلاء المجانين، فزوال العقل كما قال شارح: «لا يوجب مزيد حال صاحبه من الإيمان والتقوى؛ بل يبقى على ما كان عليه من خير وشر، لا أنه يزيده أو ينقصه، ولكن جنونه يحرمه الزيادة من الخير، كما أنه يمنع عقوبته على الشر، ولا يمحو عنه ما كان عليه قبله.

وما يحصل لبعضهم عند سماع الأنغام المطربة من الهديان، والتكلم ببعض اللغات المخالفة للسانه المعروف منه! فذلك شيطانٌ يتكلم على لسانه، كما يتكلم على لسان المصروع، وذلك كله من الأحوال الشيطانية! وكيف يكون زوال العقل سبباً أو شرطاً أو تقرّباً إلى ولاية الله، كما يظنه كثير من أهل الضلال؟! حتى قال قائلهم:

هم معشرٌ حلّوا النّظام وخرّقوا الـ سياجَ فلا فرضَ لديهم ولا نفلُ
مجانينُ إلا أنّ سرَّ جنونهم عزيزٌ على أبوابه يسجدُ العقلُ^(١)

وهذا كلام ضالّ، بل كافر، يظنُّ أنّ للجنون سرّاً يسجدُ العقلُ على بابه! لما رآه من بعض المجانين من نوع مُكاشفة، أو تصرفٍ عجيبٍ خارقٍ للعادة؛ ولذا جاء عن بعضهم مما هو متداول على الألسنة: خذ الحكمة من أفواه المجانين؛ لأنّ بعضهم يتكلم بحكم، لكن ليس هذا هو الأصل؛ بل هو خلاف الأصل، لكن وُجد.

«ويكون ذلك بسبب ما اقترن به من الشياطين، كما يكون للسحرة والكهّان، فيظنّ هذا الضالُّ أن كل من كاشف أو خرّق عادةً كان ولياً لله! ومن اعتقد

(١) ذكره شيخ الإسلام ولم ينسبه لشخص معين. ينظر: الجواب الصحيح، ٤/٤٠٤، مجموع الفتاوى، ٣/١٨٨.

هذا؛ فهو كافر^(١)، فقد قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٣٣﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢]، فكلُّ من تنزَّل عليه الشَّيَاطِينُ لا بدَّ أن يكون عنده كذبٌ وفجورٌ.

وأما الذين يتعبَّدون بالرياضاتِ والخَلواتِ ويتركونَ الجُمعَ والجماعاتِ كما ذكروا في ترجمة البدويِّ ممَّا ذكرناه سابقًا أَنَّهُ جاء من المغرب، وصعد إلى سطح مسجدٍ، فجلس فيه أربعين يومًا شاخصًا بصره إلى السَّماء، لم يتوضأ ولم يُصلِّ فيها، ولم يتناول أكلًا أو شرابًا، وصارت له مكاشفات وأحوال على ما يقولون، وهي كما ذكر الحافظ الذهبي هلوسة وجنون، ثم اعتقد فيه ما اعتقد، وصار وليًّا من أولياء الله على حدِّ زعمهم، وقبره مشهودٌ، يزوره كل سنة سبعة ملايين شخص، أكثر من عدد حجيج بيت الله الحرام، فعن أمثال هذا الرجل يقول الشارح: «فهم الذين ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أَنَّهُم يُحسِنون صنْعًا، قد طبع الله على قلوبهم، كما قد ثبت في الصَّحيح عن النبي ﷺ: أَنَّهُ قال: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوُنًا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ، طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ»^(٢)، وكلُّ مَنْ عدَلَ عن اتِّباعِ سُنَّةِ الرَّسُولِ، إن كان عالمًا بها؛ فهو مغضوبٌ عليه» كاليهود «وإلا فهو ضالٌّ» كالنصارى كما جاء في تفسير ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٣/ ١٨٨.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، تفريع أبواب الجمعة، باب كفارة من تركها، (١٠٥٢)، والترمذي، أبواب الجمعة، باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر، (٥٠٠)، والنسائي، كتاب الجمعة، باب التشديد في التخلف عن الجمعة، (١٣٦٩)، وابن ماجه، أبواب إقامة الصلوات، والسنة فيها، باب ما جاء فيمن ترك الجمعة من غير عذر، (١١٢٥)، وأحمد، (١٥٤٩٨)، من حديث أبي الجعد الضمري رضي الله عنه، قال الترمذي: «حديث حسن»، وصححه ابن خزيمة، (١٨٥٧)، وابن حبان، (٢٧٨٦)، والحاكم، (١٠٣٤)، وفي الباب عن ابن عمر، وابن عباس، وسمرة رضي الله عنه.

«ولهذا شرعَ اللهُ لنا أن نَسأله في كل صلاة أن يَهْدِينَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

❖ [دعوى الاستغناء بالعلم اللدني عن الوحي]

«وَأَمَّا مَنْ يَتَعَلَّقُ بِقَصَّةِ مُوسَى مَعَ الْخَضِرِ عليه السلام في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدني، الذي يدعيه بعض من عدم التوفيق؛ فهو ملحدٌ زنديقٌ، فإنَّ موسى عليه السلام لم يكن مبعوثاً إلى الخضر، ولم يكن الخضر مأموراً بمتابعته؛ ولهذا قال له: أنتَ موسى بنِي إسرائيل؟ قال: نعم.

ومحمدٌ عليه السلام مبعوثٌ إلى جميع الثقلين، ولو كان موسى وعيسى حيين؛ لكانا من أتباعه، وإذا نزل عيسى عليه السلام إلى الأرض إنما يحكم بشريعة محمد عليه السلام، فمن ادعى أنه مع محمد عليه السلام كالخضر مع موسى، أو جوز ذلك لأحدٍ من الأمة؛ فليجدد إسلامه، وليشهد شهادة الحق، فإنه مفارقٌ لدين الإسلام بالكلية»^(١) وعدَّ الإمام المجددُ الشيخُ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله هذا ناقضاً من نواقض الإسلام العشرة^(٢)، فضلاً عن أن يكون من أولياء الله، وإنما هو من أولياء الشيطان، وهذا الموضوعُ مفرقٌ بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة.

وقد نسب بعض أصحاب كتب الأصول إلى الجاحظ^(٣)

(١) ينظر: مدارج السالكين، ٤٤٦/٢.

(٢) إشارة إلى الناقض التاسع من نواقض الإسلام العشرة التي ذكرها الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله، حيث قال: «الناقض التاسع: من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد عليه السلام؛ فهو كافر؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥]. ينظر: مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان، (ص: ٣٨٧).

(٣) هو: عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان، الكناني بالولاء الليثي، الشهير بالجاحظ، كبير أئمة =

والعنبري^(١) أنهم يرون الاجتهاد في كل شيء حتى في الأصول^(٢)، فإذا اجتهد وأداه اجتهاده إلى صحّة اليهودية أو النصرانية أو أي مذهب آخر، فإنه يسعه اعتناقه، وهذا داخل في الكلام الذي قرّره الشارح.

«فحرّك تر» يعني: لا تكن مثل هؤلاء، حرّك عقلك، لترى الحقّ - إن شاء الله -.

«وكذا من يقول بأنّ الكعبة تطوف برجالٍ منهم حيث كانوا! فهلاًّ خرجت الكعبة إلى الحديبية فطافت برسول الله ﷺ حين أُحصِر عنها، وهو يودُّ منها نظرة؟! وهؤلاء لهم شبهة بالذين وصفهم الله تعالى حيث يقول: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنشُورَةً﴾ [المدثر: ٥٢] إلى آخر السورة».

= الأدب، ت/ ٢٥٥ هـ، له مصنّفات كثيرة، منها: «الحيوان»، و«البيان والتبيين»، و«أخلاق الملوك». ينظر: تاريخ بغداد، ١٤/ ١٢٤، نزهة الألباء، في، ١/ ١٤٨.

(١) هو: عبيد الله بن الحسن بن الحصين بن مالك بن الخشخاش العنبري، البصري، قاضي البصرة، ثقة فقيه، روى له مسلم في صحيحه، ومن غرائب أنه كان يجوز التقليد في العقائد والعقليات، قال النووي: «خالف في ذلك العلماء كافة»، توفي سنة (١٦٨هـ). ينظر: أخبار القضاة، ٢/ ٨٨-١٢٣، مشاهير علماء الأمصار، (١٢٦٠)، تهذيب الأسماء واللغات، ١/ ٣١١.

(٢) نُقل عن عبيد الله بن الحسن العنبري أنّه كان يقول: «إن القرآن يدل على الاختلاف، فالقول بالقدر صحيح، وله أصل في الكتاب، والقول بالإيجاب صحيح، وله أصل في الكتاب، ومن قال بهذا؛ فهو مصيب؛ لأن الآية الواحدة ربما دلت على وجهين مختلفين»، وسُئل يوماً عن أهل القدر وأهل الإيجاب، فقال: «كل مصيب، هؤلاء قوم عظموا الله، وهؤلاء قوم نزهوا الله». الاعتصام، ١/ ٢٥٥. أما الجاحظ؛ فنقل عنه الغزالي قوله: «إن مخالف ملة الإسلام من اليهود والنصارى والدهرية إن كان معانداً على خلاف اعتقاده؛ فهو آثم، وإن نظر فعجز عن درك الحق؛ فهو معذور غير آثم، وإن لم ينظر من حيث لم يعرف وجوب النظر؛ فهو -أيضاً- معذور، وإنما الآثم المعذب هو المعاند فقط؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها، وهؤلاء قد عجزوا عن درك الحق، ولزموا عقائدهم خوفاً من الله تعالى؛ إذ استدل عليهم طريق المعرفة»، ثم قال الغزالي عن مذهب العنبري: «فهذا المذهب شر من مذهب الجاحظ؛ فإنه أقر بأن المصيب واحد، ولكن جعل المخطئ معذوراً؛ بل هو شر من مذهب السوفسطائية؛ لأنهم نفوا حقائق الأشياء، وهذا قد أثبت الحقائق، ثم جعلها تابعة للاعتقادات، فهذا -أيضاً- لو ورد به الشرع؛ لكان محالاً، بخلاف مذهب الجاحظ» المستصفي، (ص: ٣٤٩-٣٥٠).

يعني كون الكعبة تطوف بهذا الولي أو ذاك، يمكن أن يتنصّل الواحد منهم من كلام المؤلف بما تقدم من زعمهم أنّ الوليَّ أفضل من النبيّ، وفيه قالوا:

مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي^(١)

فلا مانع أن تطوف الكعبة بالولي ولا تطوف بالنبي -عنده-، وأي ضلال أعظم من هذا؟! نسأل الله العافية.

﴿ وجوب الجماعة وحرمة الافتراق ﴾

قوله: «ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زياً وعداباً».

قال تعالى: ﴿ وَأَعَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

الأتباع الذين يتبعون ساداتهم وأئمتهم من غير نظرٍ في أدلتهم، سواء كان في الأصول والعقائد كما نسمع، أو في الفروع من باب: «إذا قالت حذام فصدّقوها»^(٢) - هؤلاء يعطلون عقولهم، فتجدهم يتبعون هذا الإمام أو هذا القائل من غير نظرٍ في دليل، وسبب وقوعهم في الأخطاء هو أنهم ألغوا عقولهم، وهناك من الأئمة الربانيّين المتبعين للكتاب والسنة، وهم على خير عظيم، ولكنهم ليسوا بمعصومين، تجد أحدهم إذا قال شيئاً لم ير طالب العلم إمكان مناقشة مقاله؛

(١) تقدمت هذه المسألة، وتقدّم أنّ هذا البيت من شعر الصوفي ابن عربي، ينظر: ١٢/٣.

(٢) هذا صدر بيت لوشيم بن طارق، ويقال للحيم بن صعب. وعجزه:

فإنّ القول ما قالت حذام. ينظر: لسان العرب، ٩٩/٢.

بل يستسلم ويسلم له كل شيء، ولذا بقوا على وضعهم، ولو أعملوا عقولهم وحركوها لرأوا أن الحق مع الدليل، لا مع فلان ولا فلان مهما كان.

والنظر في الأدلة يكون في الأصول والفروع، ويكون لمن لديه قدرة أهلية للنظر في النصوص والتعامل معها، أما العامي؛ ففرضه التقليد، وطالب العلم المبتدئ حكمه حكم العامي.

ولا إنكار في المسائل التي فيها مجالٌ للاجتهاد، أما إذا كان الدليل الواضح الصحيح الصريح مع أحد القولين؛ فالإنكار وارد عملاً بالدليل.

«وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ﴿ [هود: ١١٨ - ١١٩]، فجعل أهل الرحمة مُسْتَشِينِينَ من الاختلاف، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ٧٦].»

وقد تقدم قوله ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْكُتَابِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرُقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، يَعْنِي: الْأَهْوَاءَ، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»^(١).

وفي رواية: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»، فبين أن عامة المختلفين هالكون إلا أهل السنة والجماعة، وأن الاختلاف واقع لا محالة.

وألف أهل العلم في الملل والنحل والفرق والطوائف كتباً كثيرة جداً، مدارج كلها على هذا الحديث.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب شرح السنة، (٤٥٩٦)، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق الأمة، (٢٦٤٠)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، (٣٩٩١)، وأحمد في مسنده، (٨٣٩٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لأحمد، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وجاء من حديث أنس بن مالك، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عمرو، وآخرين رضي الله عنهم.

«وروى الإمام أحمد عن معاذ بن جبل: أن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ ذَنْبُ الْإِنْسَانِ، كَذَبَ الْغَنَمِ، يَأْخُذُ الشَّارِدَةَ الْقَاصِيَةَ، فَيَأْكُمُ وَالشُّعَابَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، وَالْعَامَّةِ، وَالْمَسْجِدِ»^(١).

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ: أَنَّهُ قَالَ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ قال: «أعوذ بوجهك» ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: أعوذ بوجهك ﴿أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال: هاتان أهون^(٢).

فدل على أنه لا بد أن يلبسهم شيعًا ويذيق بعضهم بأس بعض، مع براءة الرسول من هذه الحال، وهم فيها في جاهلية؛ ولهذا قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا على أن كل دم أو مال أو فرج أُصيب بتأويل القرآن، فهو هدر، أنزلوهم منزل الجاهلية^(٣)؛ لأن الذي أصابه من البُعاة

(١) أخرجه أحمد، (٢٢٠٢٨)، والحاثر بن أبي أسامة، (٦٠٦)، والطبراني في الكبير، (٣٤٤)، من طريق العلاء بن زياد، عن معاذ بن جبل ﷺ مرفوعاً، قال الهيثمي في المجمع، (٢٠٣٣): «العلاء بن زياد لم يسمع من معاذ».

وأخرجه أحمد، (٢٢١٠٧)، من طريق قتادة عن العلاء بن زياد، عن رجل حدثه يثق به، عن معاذ بن جبل، فذكره، وهذا الإسناد فيه مبهمة، وتابع العلاء، عن معاذ شهر بن حوشب عند عبد بن حميد، (١١٤)، وشهر ضعيف، ولم يثبت سماعه من معاذ.

لكن يشهد له حديث أبي الدرداء عند أحمد، (٢١٧١٠)، أخرجه من طريق معدان بن أبي طلحة اليعمرى، قال: قال لي أبو الدرداء: «أين مسكنك؟ قال: قلت: في قرية دون حمص، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من ثلاثة في قرية لا يؤذن ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة، فإن الذئب يأكل القاصية».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، الآية (٤٦٢٨)، وأبو داود، أبواب النوم، باب ما يُقال عند النوم، (٥٠٥٢)، والترمذي، (٣٠٦٥)، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٣) أخرجه أبو بكر بن الخلال في السنة، ١/١٥٢، والجصاص في شرح مختصر الطحاوي، ١٠٦/٦، وينظر: المبسوط، ٣٠/١٤٢، وبدائع والصنائع، ١٤١/٧.

الذين يُطالبون، ومعهم تأويلٌ سائغٌ، فإن رجعوا كُفَّ عنهم، وإن لم يرجعوا قُوتلوا. «وقد روى مالكٌ بإسناده الثَّابت عن عائشة رضي الله عنها: أنها كانت تقول: تركَ النَّاسُ العملَ بهذه الآية، يعني: قوله تعالى: ﴿وَلِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، فإنَّ المسلمين لما اقْتَتَلُوا كان الواجبُ الإِصلاحُ بينهم كما أمر الله تعالى، فلما لم يُعملْ بذلك صارت فتنةً وجاهليَّةً»^(١).

وهكذا مسائل النزاع التي تنازعَ فيها الأُمَّة، في الأصول والفروع إذا لم تُردَّ إلى الله والرسول لم يتبيَّن فيها الحقُّ؛ بل يصيرُ فيها المتنازِعون على غير بيِّنة من أمرهم، فإن رضي الله عنه أقرَّ بعضهم بعضاً، ولم يبغِ بعضهم على بعض، كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان، يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد، فيقرُّ بعضهم بعضاً، ولا يعتدي ولا يعتدى عليه»

جاء الذمُّ في القرآن لمن تفرقوا، واختلفوا، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، أما الذين يختلفون اختلافاً مع اتِّحاد قلوبهم، فهذا لا يضرُّ، ومثله حصل من الصحابة -رضوان الله عليهم-، لكن الإشكالُ في الخلاف الذي يؤثر في القلوب.

«وإن لم يرجعوا وقع بينهم الاختلاف المذموم، فبغى بعضهم على بعض، إمَّا بالقول، مثل: تكفيره وتفسيقه، وإمَّا بالفعل، مثل: حبسه وضربه وقتله، والذين امتحنوا النَّاسَ بخلقِ القرآن، كانوا من هؤلاء، ابتدعوا بدعةً، وكفروا من خالفهم

(١) هكذا عزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى، ٣١١/١٧، إلى الإمام مالك، وأخرج البيهقي، (١٦٧٠٧)، بإسناده إلى عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: «ما رأيت مثل ما رغبت عنه هذه الأمة من هذه الآية: ﴿وَلِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].»

فيها، واستحلُّوا منعَ حقِّه وعُقوبته.

فالنَّاسُ إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ بَعْضُ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ الرَّسُولَ: إِمَّا عَادِلُونَ وَإِمَّا ظَالِمُونَ».

من الفروق بين أهل السنة وأهل البدعة أن أهل السنة عادلون منصفون مع المخالف، أما أهل البدع؛ فعلى العكس من ذلك، مثلاً، من مشى وراء المأمون واقتنع برأيه وامتنح الناس أمر بضربهم وسجنهم؛ بل بقتل بعضهم، وهذه طريقة أهل البدع.

أما أهل السنة؛ فإمامهم أحمد بن حنبل لم يأمر بقتل أحد ولا بحبس أحد، لكن حكم بكفر من قامت عليه الحجّة، وعذر من عذر بالجهل، ولم يتعد ذلك إلى الفعل والبغي والعدوان ومنع الحق والتسلط على مخالفه بالحبس والضرب والقتل، وهذه طريقة أهل السنة، وكان الأمر على هذا في صدر الأمة في عهد الصحابة.

«فالعادلُ فيهم: الذي يعملُ بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلمُ غيره، والظالم: الذي يعتدي على غيره، وأكثرهم إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون، كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]، وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل، أقر بعضهم بعضاً، كالمقلِّدين لأئمة العلم، الذين يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول، وقالوا: هذه غاية ما قدرنا عليه، فالعادلُ منهم لا يظلمُ الآخر، ولا يعتدي عليه بقولٍ ولا فعلٍ، مثل أن يدعي أن قول مقلده هو الصحيح بلا حجة يبيدها، ويذم من يخالفه، مع

أَنَّهُ مَعْدُورٌ»^(١).

كبار الأتباع للأئمة هذا منهجهم، لا يلومون من يتبع غير إمامهم، ولا يثربون عليه، ويرون أَنَّهُم على خير وحق، وأنَّ الأئمة مجتهدون، وأنَّهُم مأجورون على كلِّ حال، أصابوا أم أخطؤوا، بدليل الخبر الذي جاء عن النبي ﷺ: «المجتهد إذا أصابَ فله أجران، وإذا أخطأ فله أجرٌ واحدٌ»^(٢).

وأما المقلد الذي لا يستطيع الوصول إلى الحكم بدليله، وليست لديه أهلية النظر في النصوص؛ فمثل هذا فرضه تقليد هؤلاء الأئمة، فالكبار يعذر بعضهم بعضاً، ثم يأتي من الأتباع من يتعصب لهؤلاء الأئمة؛ لضعفهم في الناحية العلمية، فهم في الأصل عوامٌّ مع ضعفٍ في عقولهم وشدَّة تعصبٍ لهؤلاء الذين يجزؤون ويعرفون أنهم غير معصومين؛ ولذا حصل بين أتباع الأئمة ما حصل من المشاكل، بعضهم يعتدي بيده، وبعضهم يصيغ بلسانه، والله المستعان.

✽ [أنواع الافتراق والاختلاف]

«ثُمَّ إِنَّ أَنْوَاعَ الْاِفْتِرَاقِ وَالْاِخْتِلَافِ فِي الْأَصْلِ قِسْمَانِ: اِخْتِلَافٌ تَنْوَعٌ، وَاِخْتِلَافٌ تَضَادٌّ»، وهذا التقسيم يذكره أهل العلم، والشارح هنا نقله من كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم» لشيخ الإسلام ابن تيمية^(٣)، والمراد باختلاف التضاد هو التناقض بخلاف التنوع الذي لا يكون بين القولين أو الأقوال تناف، كما سيأتي.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٧/٣١٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، (٧٣٥٢)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، (١٧١٦)، وأبو داود، (٣٥٧٤)، والترمذي، (١٣٢٦)، والنسائي، (٥٣١٨)، وابن ماجه، (٢٣١٤)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٣) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ١/١٤٩-١٦٢.

﴿أولاً: اختلاف التنوع﴾

«واختلافُ التَّنوعِ على وُجوه:

منه ما يكونُ كُلُّ واحدٍ من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً، كما في القراءات التي اختلفت فيها الصَّحابة رضي الله عنهم، حتَّى زجرهم النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: «كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ»^(١).

هذا هو النوع الأول، وهو اختلافُ التَّنوعِ، وذكر منه الشارح رضي الله عنه اختلاف القراءات؛ أي: كالاختلاف الذي في القراءات السبع المتواترة، وكلُّها صحيحة بيقين مقطوعٌ بثبوتها عن النبي صلى الله عليه وسلم، والاختلاف الذي بينها قد لا يكون له أثر في المعنى والحكم؛ بل هو اختلافٌ في اللَّفظ، والقراءة صحيحة مقبولة بهذه وهذه جميعاً، ما دامت على الحرف الذي اتفق عليه الصَّحابة في زمن عثمان رضي الله عنه، وقبل ذلك أقرَّ النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ بها في وقته، ثمَّ في العرضة الأخيرة بين جبريل عليه السلام وبين محمد صلى الله عليه وسلم، التي كانت في آخر رمضان في حياته صلى الله عليه وسلم^(٢)، استقرَّ الأمرُ على حرفٍ واحد من فاتحة الكتاب إلى خاتمته^(٣)، على أنَّ أهل العلم اختلفوا في المراد بالحرف والأحرف السبعة على أقوال، منها أنَّ المراد بالأحرف السبعة القراءات السبعة، لكن هذا غير صحيح؛ لأنَّ هناك قراءات أقرَّها النبي صلى الله عليه وسلم في عصره، ولا توجد في مُصحف عثمان، ومنهم من يقول: إنَّ ما يحتمله الرسم وإن اختلف

(١) تقدم تخريجه، ١٥٤/٢.

(٢) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كل عام مرة، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان يعتكف كل عام عشراً، فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه». أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، (٤٩٩٨)، وابن ماجه، (١٧٦٩)، واللفظ للبخاري.

(٣) ينظر: الانتصار للباقلاني، ٣٦٢/١، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ٦٩/١، مناهل العرفان في علوم القرآن، ٤٧٧/١.

اللفظ هو من القراءات السبع، والأحرف السبعة والقراءات السبع يتقاربون فيما بينهم من حيث المعنى^(١).

وعلى كل حال، فالقرآن الموجود بين الدفتين اليوم هو القرآن بجميع قراءاته السبعية القطعية المتواترة، وكله حق، وكلُّ قراءة من القراءات السبع يُقرأ بها ويُتعبَد بتلاوتها، والعلماء يُقرِّرون أنه بعد أن اتفق الصحابة على المصحف الإمام الذي كتبه عثمان، وأرسل به إلى الأمصار لا تجوز القراءة في الصلاة بقراءة خارجة عن مصحف عثمان، كالقراءات التي تُروى عن ابن مسعود وغيره، وكانت القراءة بها قبل الاتفاق على مصحف عثمان أمراً سائغاً، وأقرَّ النبي ﷺ من كان يقرأ بها، فقال لاثنتين اختلفت قراءتهما: «كلاكما مُحسِن»^(٢)، لكن كان عهده ﷺ يؤمَّن فيه الشقاق والنزاع؛ إذ كان الخلاف يُحسَّم من الوهلة الأولى، لكن بعد وفاته ﷺ لو بقيت الأحرف السبعة على ما كانت على عهده ﷺ؛ لوجد الخلاف الذي ينشأ عنه تنافر القلوب، ولوجد النزاع الذي حصل بين الأمم السابقة التي اختلفت على أنبيائهم، واختلفت في كتبهم؛ فالحمد لله على انجسام هذا الخلاف في عهد عثمان - رضي الله تعالى عنه وأرضاه - بجمع الصحابة للمصحف بما يوافق العرصة الأخيرة، فأمنت الفتنة التي كان يُخشى وقوعها من اختلاف الناس في أحرف القرآن.

(١) في المراد بالأحرف السبعة أقوال كثيرة، ذكر السيوطي أنها تبلغ أربعين قولاً، سرد منها خمسة وثلاثين قولاً، ثم قال في آخرها: «اختلف: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟ فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى ذلك، وبنوا عليه أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء منها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك. وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنها مشتملة على ما يحتمل رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرصة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، متضمنة لها لم تترك حرفاً منها، قال ابن الجزري: وهذا هو الذي يظهر صوابه» ينظر: الإتيان في علوم القرآن، ١/ ١٦٤-١٧٧.

(٢) تقدم تخريجه، ٢/ ١٥٤.

ولا يُقال: إن عثمان اجتهد ونسخ، ولم يفعل عثمان رضي الله عنه شيئاً من ذلك، إنما جمع المُتفرَّق في مصحفٍ واحد، وهذه من الشُّبه التي يُثيرها بعض المُغرضين، والحمد لله ليس لهم فيها مُسْتَمْسَك، ومن أعظم من يُثيرها ويُشيعُها الرِّوافض الذين يختلفون معنا حتَّى في القرآن، ويزعمون أنَّ القرآن الذي بين أيدينا ناقص، والقرآن مصونٌ من الزيادة والنقصان إجماعاً^(١)، وقد تكفَّل الله بحفظه، فصار محفوظاً إلى أن يُرفع في آخر الزَّمان، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

«ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، ومحلُّ سُجود السهو، والتشهد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، ممَّا قد شرع جميعه، وإن كان بعض أنواعه أرجح أو أفضل.»

روى الأذان عبداً لله بن زييد^(٢)، وسعد القرظ^(٣)،

(١) قال القرطبي: «ولا يتوهم متوهم من هذا وشبهه أن القرآن قد ضاع منه شيء؛ فإن ذلك باطل، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وبأن إجماع الصحابة ومن بعدهم انعقد على أن القرآن الذي تعبدنا بتلاوته وبأحكامه هو ما ثبت بين ذفتي المصحف من غير زيادة ولا نقصان، كما قررناه في أصول الفقه». المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، ٩٤/٣.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، (٤٩٩)، والترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في بدء الأذان، (١٨٩) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه، أبواب الأذان والسنة فيها، باب بدء الأذان، (٧٠٦)، ومالك في الموطأ، (١٤٧)، وأحمد، (١٦٤٧٦)، جاء عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه أنه قال: لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة، طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده، فقلت: يا عبد الله، أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ فقلت: ندعو به إلى الصلاة، قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ فقلت: بلى - وذكر الأذان والإقامة -، فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبرته بما رأيت، فقال: «إنها لروياً حق - إن شاء الله -، فقم مع بلال فألق عليه ما رأيت، فليؤذن به، فإنه أندى صوتاً منك». صححه ابن خزيمة، (٣٧١)، وابن حبان، (١٦٧٩).

(٣) أخرجه الدارقطني، (٩٠٦)، والحاكم، (٦٥٥٤)، والبيهقي، (١٨٤٩)، من طريق عمر بن سعد القرظ، عن أبيه سعد القرظ أنه سمعه يقول: «إن هذا الأذان أذان بلال الذي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم وإقامته، وهو: «الله أكبر الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله» ثم يرجع فيقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن =

وأبو محذورة رضي الله عنه ^(١)، وبينهم اختلافٌ في بعض الجمل، لكن جميع هذه الصيغ ثابتة وصحيحة، فمن أذن بهذا فقد أصاب، ومن أذن بهذا فقد أصاب، واختار كلُّ إمامٍ من الأئمة الأربعة صيغةً من صيغ الأذان التي أُشير إليها، وإذا كان أهل البلد الواحد سائرين على مذهبٍ واحد من الأئمة؛ فلا ينبغي التشويش عليهم برواياتٍ أخرى، بحيث لا تحتمله عقولُ العامة؛ لكن لو قُدِّر أن طلاب علمٍ يعرفون هذه الأمور، واجتمعوا في مكانٍ وأذّنوا على أذانٍ غير مألوفٍ في بلدٍهم، فلا مانع من ذلك؛ لزوال المفسدة.

والإقامةُ وردت على أكثر من وجهٍ -أيضا-، فقد وردت وترًا وشفعًا، وهي أذانٌ لقوله صلى الله عليه وسلم: «بين كل أذنين صلاة» ^(٢)، فيثبت لها جميع أحكام الأذان،

لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، حي على الصلاة حي على الصلاة، حي على الفلاح حي على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله» والإقامة واحدة واحدة... الحديث.

في إسناده عبد الله بن محمد بن عمّار ابن سعد القرظ، قال ابن معين، (تاريخ الدارمي ٦٠٦): «ليس بشيء»، وقال الذهبي في التفتيح، (٨٥): «حديث سعد القرظ لم يثبت»، وقال الهيثمي في المجمع، (١٨٥٤): «عبد الرحمن بن عمار بن سعد ضعفه ابن معين»، وقال عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى، ٣٠٨/١: «لم يذكر أبو أحمد -أي: ابن عدي- في عبد الرحمن هذا جرحًا ولا تعديلًا، أما ابن أبي حاتم؛ فذكر تضعيفه عن يحيى بن معين».

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، (٣٧٩)، وأبو داود، (٥٠٠)، والترمذي، (١٩١)، والنسائي، (٦٢٩)، وابن ماجه، (٧٠٨)، عن أبي محذورة رضي الله عنه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم علمه هذا الأذان: «الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا رسول الله» ثم يعود فيقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا رسول الله...».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب بين كل أذنين صلاة لمن شاء، (٦٢٧)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذنين صلاة، (٨٣٨)، وأبو داود، (١٢٨٣)، والترمذي، (١٨٥)، والنسائي، (٦٨١)، وابن ماجه، (١١٦٢)، من حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه مرفوعًا، وتمايم لفظه: «بين كل أذنين صلاة، بين كل أذنين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لمن شاء».

لكن لا يُردّد السامع وراء المقيم مثلما يُردّد وراء المؤذّن، هذا هو المرجّح عندي، وإن كان كثيرٌ من العلماء يرون الترديد^(١).

وورد دعاء الاستفتاح على صيغٍ مختلفة -أيضا-، فهناك استفتاح عمر^(٢)، وهناك استفتاح ابن مسعود^(٣)، وهناك استفتاح ابن عباس رضي الله عنهما^(٤)، فلو استفتح

(١) الترديد وراء المقيم قال به الشافعية والحنابلة، وجمهور الحنفية، وجماعة من أهل العلم المعاصرين. ينظر: الدر المختار، ١/٤٠٠، المجموع، ٣/١٢٢، المغني، ١/٣١٠.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، (٣٩٩)، من طريق الأوزاعي، عن عبدة أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات، يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك». قال الدراقطني في السنن، (١١٤٣): هذا صحيح عن عمر قوله.

(٣) أخرجه عبد الرزاق، (٢٥٥٨)، والطبراني في الكبير، (٩٣٠١)، عن ابن جريج قال: حدثني من أصدق، عن أبي بكر، وعن عمر، وعن عثمان، وعن ابن مسعود، أنهم كانوا إذا استفتحوا قالوا: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك».

وأخرج قوام السنة في الترغيب والترهيب، (٧٦٦)، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحب الكلام إلى الله ﷻ أن يقول العبد: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، وإن أبغض الكلام إلى الله ﷻ أن يقول الرجل للرجل: اتق الله، فيقول: عليك بنفسك».

قال الترمذي في السنن، ١/٣٢٤: «وحدث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب، وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث، وأما أكثر أهل العلم؛ فقالوا: إنما يروى عن النبي ﷺ أنه كان يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، وهكذا روي عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين، وغيرهم».

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا انتبه بالليل، (٦٣١٧)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٦٩)، وأبو داود، (٧٧١)، والترمذي، (٣٤١٨)، والنسائي، (١٦١٩)، وابن ماجه، (١٣٥٥)، ولفظ حديثه عند مسلم: كان رسول الله ﷺ يقول إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل: «اللهم لك الحمد، أنت نور السموات والأرض، ولك الحمد، أنت قيام السموات والأرض، ولك الحمد، أنت رب السموات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، =

مصلِّ باستفتاح في صلاة معينة، واستفتح بغيره في صلاة ثانية، فلا مانع من ذلك ما دام من أنواع الاستفتاح المأثورة عن النبي ﷺ ممَّا صحَّت بها الأسانيد؛ لأنَّ الاختلاف في هذا المقام اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، إذ إنَّ كل هذه الصيغ ثابتة عن النبي ﷺ^(١).

ومحل سُجود السَّهو فيه اختلافٌ -أيضاً-، فبعضهم يقول بالإطلاق، فيجعله قبل السلام أو بعده، ومنهم من يقول: إن الزيادة بعد السلام، والنقص قبل السلام، ومنهم من يقول: إن محله قبل السلام في كل حينٍ إلا في صورتين. والأمر في مثل هذا واسع^(٢).

وصلاة الخوف صحَّت على ستَّة أو سبعة أوجه عن النبي ﷺ^(٣)، ويُخَيَّر الإنسان بينها في جميع الحالات، لا أن تُفعل على حدٍ سواءٍ؛ بل إنَّما يفعل الصَّلَاة المناسبة للحالة^(٤)، وعلى الإمام أن يتحرَّى ما هو أحوط للصَّلَاة وأبلغ في الحراسة.

= اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاکمت، فاغفر لي ما قدمت وأخرت، وأسررت وأعلنت، أنت إلهي لا إله إلا أنت».

(١) ينظر: زاد المعاد، ١/ ١٩٧.

(٢) ذهب الحنفية إلى أن محل سجود السهو بعد السلام، ويجوز قبله، والأول هو الأولي.

وذهب المالكية أن محله حال الزيادة بعد السلام، وحال النقصان قبله.

وذهب الشافعية أن ذلك مسنون كله، ومن لم يسجد للسهو؛ فلا بأس عليه.

وذهب الحنابلة إلى أن محله قبل السلام وبعده.

ينظر: المغني، ٢/ ٢٨، المجموع، ٤/ ٦٨، ٦٩، التاج والإكليل، ٢/ ٢٨٥، شرح الخرشبي، ١/ ٣٠٧-

٣٠٩، مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي، (ص: ٤٥٩)، اللباب، (ص: ٤٧)، منار السبيل، (١/ ١٠٢).

(٣) ينظر: كشاف القناع، ٢/ ١١، وذكر ابن حبان في صحيحه تسع صور لصلاة الخوف. ينظر: باب صلاة

الخوف من صحيح ابن حبان، ٧/ ١١٩-١٤٤.

(٤) ينظر: الأحكام السلطانية، للمواردي، (ص: ١٨)، الأحكام السلطانية، لأبي يعلى، (ص: ٢٧)، زاد

المعاد، ١/ ٥١٠-٥١٣.

وتكبيرات العيد وردت على أكثر من وجهٍ -أيضا-، سواء تلك التي خارج الصلاة، أو التي داخلها، وقد صحَّت في صلاة العيد السبع والخمس^(١)، واختار الحنفية ثلاثا قبل القراءة في الركعة الأولى، وثلاثا بعد القراءة في الركعة الثانية من صلاة العيد، لكن الحديث الذي استدلُّوا به ضعيف^(٢)، فلا يكون هذا الاختلاف اختلافاً تنوعاً؛ لأنَّ الخبر لم يثبت.

«ثمَّ تجد لكثيرٍ من الأمَّة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال طوائف منهم على شفع الإقامة وإيتارها ونحو ذلك! وهذا عينُ المحرَّم، وكذا تجد كثيراً منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر والنهي عنه: - ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ».

هذا هو الاختلاف المذموم الذي يصل إلى القلوب، ويوغر الصدور، ويفرق الناس شيعاً، أما من عمل بهذا ولم يثرَب على الآخر، إذا ثبت عنده الخبر، والآخر عمل بغيره مع عدم التثريب، فهذا موجودٌ عند الصحابة، ولم يكن بينهم نزاعٌ

(١) أخرجه أبو داود، تفرع أبواب الجمعة، باب التكبير في العيدين، (١١٥١)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين، (١٢٧٨)، وأحمد، (٦٦٨٨)، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: «التكبير في الفطر سبع في الأولى، وخمس في الآخرة، والقراءة بعدهما كليهما»، صححه البخاري، كما في العلل الكبير للترمذي، (ص: ٩٣)، وجاء في مسند أحمد عقب هذا الحديث: «قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: وأنا أذهب إلى هذا».

وجاء عن عبد الله بن عمر أنه قال: «شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة، فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة»، أخرجه مالك، ١/١٨٠، وعبد الرزاق، (٥٦٨٠)، وابن أبي شيبة، (٥٧٠٣).

(٢) استدلوا بما ذكره السرخسي في المبسوط، ٢/٣٨، قال: «وفي الحديث أن النبي ﷺ كبر في صلاة العيد أربعاً، ثم قال: «أربع كأربع الجنائز، فلا يشبهه عليكم، وأشار بأصابعه، وحبس إبهامه»، ولم نقف عليه في كتب السنَّة ومصادر التخريج.

ولا شقاق. وقد وصل الأمر ببعض متعصبة المذهب أنه رأى مُصَلِّياً رَفَعَ أصبعه عند التشهُّد، فما كان منه إلا أن كسر أصبعه وهو في الصَّلَاة، هذا هو الاختلافُ المذموم، نسأل الله العافية.

«ومنه ما يكون كلُّ من القولين هو في المعنى القول الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثيرٌ من الناس في ألفاظ الحدود، وصوغ الأدلّة، والتعبير عن المسميات، ونحو ذلك».

يعني: قد تختلف الحقيقة العرفية لهذه الكلمة من طائفة إلى أخرى، ويكون الاصطلاح الخاص مختلفاً من فنٍّ إلى فنٍّ، أو من جهة إلى جهة، فيختلفون واللفظ واحد، ويحصل بهذا لا سيما عند العامة، اضطرابٌ كبير بسبب اختلاف الحقائق العرفية لكن الحقائق الشرعية - والله الحمد - محفوظة ولا تختلف، لكن قد يكون للفظ أكثر من حقيقة شرعية، كلفظ: المُفلس، ففي الحديث: «أندرون من المُفلس؟»، قالوا: من لا درهم له ولا متاع، فقال النبي ﷺ: «إنَّ المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة، وصيام، وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيُعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فئت حسناته قبل أن يقضى ما عليه؛ أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار»^(١).

فالمفلس بهذا المعنى حقيقة شرعية، أقرّها النبي ﷺ، لكن للمفلس - أيضاً - حقيقة شرعية أخرى في باب الحجر والتفليس، ينطبق عليها جواب الصحابة، هذا مفلسٌ وذاك مفلس، فلو قال أستاذُ الفقه في باب الحجر والتفليس للطالب: عَرَفْ

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، (٢٥٨١)، والترمذي، (٢٤١٨)، من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المُفلس؟ فقال الطالب: من يأتي بأعمالٍ من أمثال الجبال وقد ضرب هذا وشم هذا... إلخ، فإن هذا الجواب خطأ، كما خطأ النبي ﷺ الصحابة حينما أجابوا بالمعنى الآخر، وإن كان حقيقةً شرعية -أيضا-، فمثل هذا أمره واسع.

لكن هناك ألفاظٌ عُرْفِيَّةٌ يجب على المفتي أن يتحقق منها، فقد سُئِلَ أحدُ المشايخ عن حكم الزعابة، وهي عندنا استخراج الماء من البئر، فأجاب الشيخُ: لا بأس بها. فقال له المُذيع: يا شيخ، لو كانت المسألة استخراج ماء من بئر، لم يسأل السائل، لا بد أن نستثبت، فإذا به كما قال، كان سؤال المفتي عن ذبح يُعدُّ من الشرك الأكبر، نسأل الله العافية؛ وسبب وقوع هذا الإشكال أن الحقيقة اختلفت من عُرْفٍ إلى عُرْفٍ، فمثل هذه الأمور لا بد أن يكون المفتي على علمٍ بها، وأقلُّ الأحوال أن يوجد عنده شيء من الحذر والحيطه في مثل هذه الأمور؛ لأن السائل لا يسأله عن شيءٍ مُباح ظاهرٍ للناس كلها، فإذا جاء سؤال ورآه من هذا النوع فليوجد عنده وقفة يستثبت فيها من المُستفتي.

«ثُمَّ الْجَهْلُ أَوْ الظُّلْمُ يَحْمِلُ عَلَى حَمْدِ إِحْدَى الْمُقَالَتَيْنِ، وَذَمِّ الْأُخْرَى، وَالاعْتِدَاءُ عَلَى قَائِلِهَا! وَنَحْوُ ذَلِكَ».

❖ [ثَانِيًا: اِخْتِلَافُ التَّضَادِ]

بعد أن انتهى الشارح من بيان اختلاف التنوع شرع في بيان اختلاف التضاد فقال:

«وَأَمَّا اِخْتِلَافُ التَّضَادِ؛ فَهُوَ الْقَوْلَانِ الْمُتَنَافِيَانِ، إِمَّا فِي الْأَصُولِ، وَإِمَّا فِي الْفُرُوعِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ. وَالخَطْبُ فِي هَذَا أَشَدُّ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَيْنِ يَتَنَافِيَانِ» اختلاف التنوع أمره سهل، فسواء قلت بهذا أو قلت بذاك، كلاهما صواب، لكن المسائل التي يكون الاختلاف فيها اختلافًا تضادًا لا بد فيها من اعتماد القول

الصائب، ولا يجوز الجمع بين الأقوال أو التخيير بينهما؛ لأنَّ أحدهما خطأ إلا إذا اجتهد المُجتهد ولم يُوفَّق للصواب، فهذا له أجرٌ على اجتهداه، ويُحرَم من أجر الإصابة.

فمثلا حديث: «وعرفة كلها موقف، وارفعوا عن بطن عُرنة»^(١)، يستدلُّ به من يقول: إنَّ عُرنة ليست من الموقف، وهم الجمهور، وقال آخرون: إنها من الموقف، ويصحُّ الوقوف فيها، مع التَّحريم؛ معللا بأنه لو لم يصح الوقوف بها ما جاء الاستثناء، بدليل أن النبي ﷺ لم يستثن مزدلفة ولا منى ولا غيرها، وإنما استثنى بطن عُرنة؛ لأنها من الموقف، فيصح الوقوف بها مع الإثم. هذا اجتهد وهذا اجتهد، لكن لا شك أنَّ أحدهما صواب، والثاني خطأ؛ لأنه من اختلاف التضادِّ لا التنوع، ومن عمل بالقول الثاني باجتهدٍ فمعدور باجتهداه.

وقد يكون للقول المرجوح في صورة اختلاف التضادِّ حالٌ يُمكن حمله عليها، فيكون ردّه جُملةً وتفصيلاً ردًّا للحق في هذه الحال؛ لأنَّه قد يُقبَل القول في حال، ويُردُّ في بقية الأحوال، فرده مُطلقاً يقتضي ردَّ الحقِّ ولو في صورة من صوره.

«لكن نجد كثيرًا من هؤلاء قد يكونُ القولُ الباطلُ الذي مع منازعه في حقِّ ما،

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب المناسك، باب الموقف بعرفات، (٣٠١٢)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. ومالك في الموطأ، ١/٣٨٨، بلاغا. قال ابن حجر في التلخيص الحبير، ٢/٥٥٠: «في إسناده القاسم بن عبد الله بن عمر العمري، كذبه أحمد»، وله شواهد، منها شاهد عن جبير بن مطعم أخرجه أحمد، (١٦٧٥١)، وابن حبان في صحيحه، (٣٨٥٤)، وشاهد آخر عن ابن عباس، أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار، ٣/٢٢٩، وابن خزيمة، (٢٨١٦)، والحاكم في المستدرک، (١٦٩٧)، وصححه، وصححه ابن حزم.

وضعف ابن عبد البر الاستثناء، وقال: «أكثر الآثار ليس فيها استثناء بطن عُرنة من عرفة، ولا بطن محسر من المزدلفة، وكذلك نقلها الحفاظ الأثبات الثقات من أهل الحديث في حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر في الحديث الطويل في الحج ليس فيه استثناء عُرنة، ولا محسر». التمهيد، ٢٤/٤١٨.

أو معه دليل يقتضي حقاً ما، فيردُّ الحقَّ مع الباطل، حتَّى يبقى هذا مُبطلاً في البعض، كما كان الأوَّل مبطلاً في الأصل، وهذا يجري كثيراً لأهل السُّنة.

وأما أهل البدعة؛ فالأمرُ فيهم ظاهرٌ، ومن جعل الله له هدايةً ونوراً رأى من هذا ما يُبين له منفعة ما جاء في الكتابِ والسُّنة من النَّهي عن هذا وأشباهه، وإن كانت القلوب الصَّحيحة تُنكر هذا، لكن نور على نور.

القلوب الصَّحيحة تُنكر الباطل، هذا في الأصل، لكن إذا وُجدَ مع ذلك الدليل الصحيح الصريح الذي يُمكن أن يُردُّ به قول الخَصْم، لا شكَّ أنَّه نورٌ على نور.

✦ [الفرق بين اختلاف التنوع واختلاف التضاد]

بعد أن ذكر الشارح أمثلة على نوعي الاختلاف أوردتها بيان الفرق بينهما فقال:

«والاختلاف الأوَّل، الذي هو اختلافُ التَّنوع، الذمُّ فيه واقعٌ على من بَغَى على الآخر فيه. وقد دلَّ القرآن على حمدِ كلِّ واحدةٍ من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغيٌّ».

يعني: لو سَمِعَ شخصٌ آخرَ يُصلي بجواره ويستفتحُ بـ: «سبحانك اللهم وبحمدك...»^(١) إلى آخره، فخطأه وثرب عليه، وشدَّد عليه، وقال له: لِمَ لا تقول بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو في الصحيحين: «اللهمَّ باعد بيني وبينَ خطاياي...»^(٢)؛ لأن ما تستفتحُ به دليله حديثٌ مُختلفٌ في رفعه؟ ثم لم يقبل الآخرُ منه مقاله، فهجره الأوَّل من أجل ذلك، فهذا التصرفُ منه مذمومٌ؛ لأنَّ الاختلاف في هذه المسألة

(١) تقدم تخريجه، ٣/ ٣٣٧.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، (٧٤٤)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، (١٤٧/٥٩٨)، وأبو داود، (٧٨١)، والنسائي، (٦٠)، وابن ماجه، (٨٠٥)، وهو في دعاء الاستفتاح.

اختلافٌ تنوع، هذا يُقال في وقت، وهذا يُقال في وقت، وصلاة الليل يُقال فيها ما لا يُقال في صلاة النهار، وهكذا.

«كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْ هَا فَاقِمْهَا عَلَىٰ أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]، وقد كانوا اختلَفُوا في قطع الأشجار، فقطع قومٌ، وترك آخرون» والقطعُ والتركُ كلُّه بإذنِ الله.

«وكما في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۗ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩]، فخصَّ سليمانَ بالفهم، وأثنى عليهما بالحكم والعلم.

وكما في إقرار النبي ﷺ يوم بني قريظة لمن صلى العصرَ في وقتها، ولمن أخرها إلى أن وصلَ إلى بني قريظة^(١).

لَمَّا أمر النبي ﷺ بالأُتُصَلَّى العصرَ إلا في بني قريظة بادر الصحابة إلى الامتثال، وانطلقوا إلى بني قريظة، فمنهم من لاحظ الوقت، وأنَّه شرطٌ لصحة الصلاة، فصلَّى قبل الوصول إلى بني قريظة، ومنهم من التزم حرفية النص ولم يصلَّ إلا في بني قريظة بعد خروج وقتها، فلم يُثرب النبي ﷺ لا على هؤلاء ولا على هؤلاء.

«وكما في قوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب؛ فله أجران، وإذا اجتهد

(١) إشارة إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك، فذكر للنبي ﷺ، فلم يعنف واحدا منهم. أخرجه البخاري، أبواب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء، (٩٤٦)، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمرين المتعارضين، (١٧٧٠).

فأخطأ؛ فله أجرٌ»^(١)، ونظائر ذلك.

والاختلاف الثاني، هو ما حمد فيه إحدى الطائفتين، وذمَّت الأخرى».

الطائفةُ المحمودة في هذا النوع من الاختلاف هي التي عملت بالصواب، والمذمومة التي عملت بالقول الآخر، الذي هو الخطأ؛ لأنه اختلاف تضاداً، أحدُ القولين صواب والآخر خطأ، ولا يُمكن العمل بالقولين، فالطائفة العاملة بالصواب هي المحمودة والمُثابة، والعاملة بالخطأ إن كانت قلدت متبوعاً -ولو لم يُصب- برئت ذمتهم، إذا كان متبوعهم ممَّن تبرأ الذمَّة بتقليده.

أمَّا إذا تعمدوا العمل بالخطأ مع علمهم به، أو كان العاملُ مجتهداً يستطيع أن يصل إلى القول الصَّواب فلم يجتهد؛ بل عمل بالخطأ من غير نظر ولا اجتهاد؛ فلا شكَّ أنَّ الذم متوجهٌ إليهم.

«كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اٰخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله تعالى: ﴿هَذَانِ حَصْمَانِ اٰخْتَصِمُوا فِي رِيبِهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ نِيَابٌ مِنْ نَارٍ﴾ [الحج: ١٩] الآيات.

وأكثرُ الاختلاف الذي يؤول إلى الأهواء بين الأمة من القسم الأول، وكذلك إلى سَفْكِ الدِّماء واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء؛ لأنَّ إحدى الطائفتين لا تعترف للأخرى بما معها من الحقِّ، ولا تُنصِفُها؛ بل تزيدُ على ما مع نفسها من الحقِّ زياداتٍ من الباطل، والأخرى كذلك، ولذلك جعل الله مصدره البغي في قوله: ﴿وَمَا اٰخْتَلَفَ فِيهِ اِلَّا الَّذِيْنَ اُوْتُوْهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغِيًّا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]؛ لأنَّ

البغي مجاوزة الحدِّ، وذكر هذا في غير موضعٍ من القرآن ليكونَ عبرةً لهذه الأمة»^(١). وهذا موجود بين مُتعضِّبة المذاهب، الذين يحملهم الجهل مع التعصُّب لمتبوعهم على البغي والعدوان على غيرهم.

وكثيراً ما نقرأ في القصص التي يذكرها المؤرخون أنه حصل شجارٌ بين أتباع فلان وأتباع فلان من الأئمة بسبب جهلهم وتعصُّبهم؛ بل حصل ما هو أعظم من ذلك، ووجود ذلك لا يعني أنه ظاهرة غالبية في المذاهب، لكن العقول تختلف، والجهل يتفاوت، وحبُّ الإنسان لمتبوعه يتفاوت -أيضاً-، فمنهم من يحبه حباً يبلغ به إلى أن يُقدِّمه على النصِّ؛ حيث إنَّه لو قيل له: الدليل كذا، لقال هذا الغالي في حبه لمتبوعه غير المعصوم: «لست بأعرف من فلان، لو كان النص ثابتاً عنده لقال به»، مع أن النص قد يكون مُخرَجاً في الصحيح، ومع هذا لا ينقاد له.

وهذه المشكلة موجودة عند بعض أنصاف المُتعلِّمين، إذ تأتيه بالدليل، فيقول: «الإمام أحمد أعرف منك» أو «مالك أدرى منك»، ونحو هذا، والمرء إذا بُيِّن له الدليل الصحيح الصريح في المسألة، يجب عليه في أقل الأحوال ألا يُسارع في الإنكار والذم فضلاً عن أن يبغى أو يعتدي؛ بل ينتظر ويسأل من هو أعلم منه ويتثبت؛ لأنَّ النص قد يكون مع صحته وصراحته منسوخاً، وقد يكون مُخصَّصاً، وقد يكون مُقيداً، إلى غير ذلك من الأجوبة التي يجاب بها عن أهل العلم.

والمتعصِّبُ لشخصٍ أو مذهبٍ يحمله تعصُّبه على الأخذ بقول متبوعه وردَّ القول الآخر في المسائل التي فيها اختلاف تنوع، مع أن كلا القولين صحيح، ويتجُّ عن مثل هذا النزاع والشقاق، وتتسع الهوة، ويُلتزم بلوازم غير لازمة، وهذه طريقة نشوء البدع، فإن نشوءها إنما يكون بالخلاف، والأتباع هم الذين يستوشون هذا

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ١/١٥٦.

الخلاف، أو يُورَدُ الدليلُ على المتعصّب لرأي شيخه ومتبوعه فيردّه بتأويل غير سائغ، ثمّ يلزَم بعد ذلك بلوازم، فيلتزمُ بهذه اللوازم؛ تعصّباً لرأيه أو لمتبوعه، ثمّ يحصل ما يحصل، وهذا كثير.

«وقريبٌ من هذا الباب ما خرّجاه في الصحيحين، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء؛ فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر؛ فاتوا منه ما استطعتم»^(١).

فأمرهم بالإسك عمّا لم يؤمروا به، معللاً بأن سبب هلاك الأولين إنّما كان كثرة السؤال ثم الاختلاف على الرّسل بالمعصية^(٢).

✦ [اختلاف المسلمين في القرآن على نوعين]

«ثم الاختلاف في الكتاب من الذين يُقرّون به على نوعين^(٣):

أحدهما: اختلافٌ في تنزيله.

والثاني: اختلافٌ في تأويله.

وكلاهما فيه إيمانٌ ببعضٍ دون بعضٍ، فالأوّل كاختلافهم في تكلم الله بالقرآن وتنزيله، فطائفةٌ قالت: هذا الكلامُ حصل بقدرته ومشيئته، لكنّه مخلوقٌ في غيره لم يقم به.

وطائفةٌ قالت: بل هو صفةٌ له قائم بذاته ليس بمخلوق، لكنّه لا يتكلّم بمشيئته

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، (١٣٣٧)، وأحمد في مسنده، (١٠٦٠٧)،

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ١/١٥٧.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ٦/١٥.

وقدرته. وكل من الطائفتين جمعت في كلامها بين حق وباطل، فأمنت ببعض الحق، وكذبت بما تقوله الأخرى من الحق، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك».

بيان هذا أن الطائفة الأولى قالت: «هذا الكلام حصل بقدرته ومشيئته» وهذا الجزء من كلامها حق، ثم قالت: «لكنه مخلوق في غيره لم يقم به» وهذا الجزء باطل بلا شك.

والطائفة الثانية قالت: «بل هو صفة له، قائم بذاته، ليس بمخلوق» وهذا الجزء من كلامها حق، ثم قالت: «لكنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته»، وهذا الجزء باطل بلا شك.

والخلاف بين المعتزلة والأشاعرة من هذا النوع، فهؤلاء عندهم نوع حق وعندهم باطل، وهؤلاء عندهم نوع حق وعندهم باطل، والأشاعرة أقرب من المعتزلة، وإن كان القولان يتقاربان في النهاية.

«وأما الاختلاف في تأويله الذي يتضمّن الإيمان ببعضه دون بعض؛ فكثير، كما في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه ذات يوم وهم يختصمون في القدر، هذا ينزِعُ بآية وهذا ينزِعُ بآية، فكأنما فقي في وجهه حبُّ الرُّمَّان، فقال: «أبهذا أمرتُم؟ أم بهذا وكُلتُم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ انظروا ما أمرتُم به فاتبعوه، وما نهيتُم عنه فانتهاوا»^(١).

وفي رواية: «يا قوم، بهذا ضلَّت الأمم قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتاب بعضه ببعض، وإنَّ القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض، ولكن

(١) أخرجه ابن ماجه، أبواب السنة، باب في القدر، (٨٥)، وأحمد، (٦٦٦٨)، وابن أبي عاصم، (٤٠٦)، من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، قال البوصيري في مصباح الزجاجة، ١/ ١٤: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات».

نَزَلَ الْقُرْآنُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، مَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا تَشَابَهَ فَآمِنُوا بِهِ»^(١).

من ينظر في أدلة المبتدعة يجد أنهم يأتون إلى النصوص المتعلقة بموضوع واحد، فتمسك فئة منهم بطرف منها، وتمسك فئة أخرى بطرف آخر، فمن استمسك بالطرف الأول وضرب به دليل الطرف الثاني، والعكس، يكون قد ضرب بعض الكتاب ببعض، بمعنى أنهم ضربوا معاني الآيات بمعاني آيات أخرى.

وطريقة أهل السنة والجماعة التوفيق بين هذه النصوص، فهم يعملون بهذا وبهذا؛ فوفقوا للقول الصائب، وتقدم أن شيخ الإسلام ذكر في (الواسطية) عن أهل السنة أنهم وسط بين الطوائف، ومثل لهذا بوسطيتهم بين الخوارج والمرجئة التي تظهر عند النظر في استدلالات الفريقين، فالخوارج تمسكوا بأدلة من القرآن، وتركوا أدلة أخرى تمسك بها آخرون تركوا أدلة الخوارج، وأهل السنة ووفقوا فجمعوا بين أدلة الفريقين، وخرجوا بالقول الصائب، وهكذا في بقية مسائل العقائد؛ ولذا فهم وسط بين الطوائف كلها، كما أن المسلمين وسط بين الملل كلها^(٢).

«وفي رواية: «فإن الأمم قبلكم لم يلعنوا حتى اختلفوا، وإن المرء في القرآن كفر»، وهو حديث مشهور، منخرج في المساند والسُنن^(٣).

وقد روى أصل الحديث مسلم في صحيحه، من حديث عبد الله بن رباح الأنصاري، أن عبد الله بن عمرو قال: هجرت إلى رسول الله ﷺ يوماً، فسمع

(١) هذا اللفظ أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، (٨١٢).

(٢) ينظر: العقيدة الواسطية، (ص: ٨٢).

(٣) هذا اللفظ أخرجه ابن أبي شيبة، (٣٠١٦٦)، والآجري في الشريعة، (١٤٤)، وابن بطة في الإبانة الكبرى، (٧٩٣)، من طريق عبد الرحمن بن ثوبان، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وجاء نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أبو داود، أول كتاب السنة، باب النهي عن الجدل في القرآن، (٤٦٠٣)، وأحمد، (٧٩٨٩)، والنسائي في الكبرى، كتاب فضائل القرآن، باب المرء في القرآن، (٨٠٣٩)، وصححه ابن حبان، (٧٤).

أصواتَ رجلينِ اختلفَا في آية، فخرجَ علينا رسولُ الله ﷺ يُعرف في وجهه الغضب، فقال: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ»^(١).

وهذا النوع من الناس اليوم كثيرٌ، نراهم في الصَّحَفِيِّين، وفيمن يخرجون في القنوات فيفتون ويُفسِّرون القرآن، ويأتون بالغريب الذي لا أصل ولا مُستند له، ونرى أقواما يتكلمون في مسائل الشرع دون أن يأووا إلى علم أو رأي، ومع هذا تُتاح لكل هؤلاء الوسائل التي تعينهم على نشر جهلهم وغيهم!

«وَجَمِيعُ أَهْلِ الْبِدْعِ مُخْتَلِفُونَ فِي تَأْوِيلِهِ، مَوْمِنُونَ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ، يَقْرَأُونَ بِمَا يُوَافِقُ رَأْيَهُمْ مِنَ الْآيَاتِ، وَمَا يَخَالِفُهُ: إِمَّا أَنْ يَتَأْوَلُوهُ تَأْوِيلًا يُحَرِّفُونَ فِيهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَقُولُوا: هَذَا مُتَشَابِهٌ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهُ، فَيَجْحَدُونَ مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ مِنْ مَعَانِيهِ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْكُفْرِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّفْظِ بِلَا مَعْنَى هُوَ مِنْ جِنْسِ إِيْمَانِ أَهْلِ الْكِتَابِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حَمَلُوا النُّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥].»

وليس من هذا النوع المُتَشَابِه الذي أمرنا بالكفِّ عن الخوض في تأويله ومعانيه، مع الإيمان به، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ ۗ﴾ [آل عمران: ٧]، لكن أهل البدع أخلوا في المُتَشَابِه ما ليس منه، فجعلوا نصوص الصفات من المُتَشَابِه، وعلى هذا فإما أن يؤولوا أو يفوضوا ويصيروا مفوضة، ويقولوا: إن هذه كلمات وحروف لا معنى لها، نثبتها كما جاءت، بخلاف طريقة السلف الذين يُثبتون ما أثبتته الله لنفسه من غير تأويل ولا تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل

(١) أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، (٢٦٦٦)، وأحمد، (٦٨٠١)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

ولا تشبيهه، ويعتقدون أنَّ لها معاني، فالاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة^(١).

«وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨]؛ أي: إلا تلاوةً من غير فهمٍ معناه، وليس هذا كالمؤمن الذي فهم ما فهم من القرآن فعَمِلَ به، واشتبه عليه بعضه فوكل علمه إلى الله، كما أمره النبي ﷺ بقوله: «فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فرُدُّوه إلى عالمه»^(٢)، فامتثل أمر نبيه ﷺ^(٣).

❖ [الإسلام دين الأنبياء]

«قوله: «ودينُ الله في الأرضِ والسَّماءِ واحدٌ، وهو دينُ الإسلام، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].»

وهو بين العُلُوِّ والتَّقْصِيرِ، وبين التَّشْبِيهِ والتَّعْطِيلِ، وبين الجَبْرِ والقَدْرِ، وبين الأَمْنِ والإِيَّاسِ».

ثبت في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّا معاشرَ الأنبياءِ ديننا واحدٌ»^(٤)، وفي رواية: «الأنبياءُ أولادُ علاتٍ»^(٥)؛ أي: أمهاتٍ مختلفة، والأب واحد.

(١) جاء نحو هذا عن الإمام مالك بن أنس، وأم سلمة رضي الله عنهما، تقدم تخريجه، ٣/ ١٨٢.

(٢) هذا جزءٌ من حديث عبد الله بن عمرو، الذي تقدم تخريجه قريبا.

(٣) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ١/ ١٤٩-١٦٢.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾، (٣٤٤٣)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى رضي الله عنه، (٢٣٦٥)، وأبو داود، (٤٦٧٥)، ولفظه لدى البخاري: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم، في الأولى والآخرة» قالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: «الأنبياء إخوة من علات، وأمهاتهم شتى، ودينهم واحد، فليس بيننا نبي».

(٥) يُنظر التخرُّج السابق.

«وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، عامٌّ في كلِّ زمانٍ، ولكن الشرائع تتنوعُ، كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]» قال ابن عباس - كما في البخاري - في تفسير الآية: «سبيلاً وسُنَّةً»^(١). فالشريعة: السُنَّةُ، والمنهاج: السَّبيل، وهذا من باب اللَّفِّ والنشر غير المُرتَّب، الذي يُسميه بعضهم المشوَّش^(٢)، «فدينُ الإسلام هو ما شرَّعه اللهُ ﷻ لعباده على ألسنة رُسُلِهِ، وأصولُ هذا الدين وفروعه موروثَةٌ عن الرُّسل، وهو ظاهرٌ غاية الظُّهور، يمكنُ كلُّ مميّزٍ من صغيرٍ وكبيرٍ، وفصيحٍ وأعجمٍ، وذكيٍّ وبليدٍ أن يدخلَ فيه بأقصرِ زمانٍ، وإنَّه يقع الخُرُوجُ منه بأسرعٍ من ذلك، من إنكارِ كلمةٍ، أو تكذيبٍ، أو معارضةٍ، أو كذبٍ على اللهِ، أو ارتيابٍ في قولِ اللهِ تعالى، أو ردٌّ لما أنزلَ أو شكٌّ فيما نفى اللهُ عنه الشُّكَّ، أو غير ذلك ممَّا في معناه».

يقول اللهُ ﷻ: ﴿ذَلِكَ أَلِكْتَبُ لَارِيْبٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]؛ أي: لا شكَّ فيه، وبعضُ من يكتبُ من العقلايينَ - وهم مُبتدعة - يُشكِّكُ في بعض النُّصوص من القرآن، ولا يرى أيَّ مانعٍ أو تردُّدٍ عنده في أن ينتقدَ كتابَ اللهِ، ويقولُ بوجود الاختلاف فيه، ثم يستدلُّ بثبوت الاختلاف في القرآن على حدِّ رأيه على أنَّه من عند غيرِ اللهِ؛ لأنَّه جاء في القرآن: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، مع أنَّ هذا الاختلاف الذي يُشيرُ إليه هؤلاء لم يخف على أهل العلم؛ بل أزالوه بأنواع الجُمُوع المعروفة عندهم.

لكن هذا العقلاي الذي تلقَّى ثقافته من الغرب والشرق، وهو خالي الذهن من علوم الشريعة، يرى أنَّه يحقُّ له النظر في القرآن؛ لأنَّه ذو عقلٍ كما يقول، فيأتي إلى

(١) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب سورة المائدة، ٥٠/٦.

(٢) ينظر: عروس الأفراح، ٢/٢٤٩.

كتاب الله تعالى وينظر فيه، فيرى أن هذا يخالف هذا، فيتعجل ويتسرع في الحكم، ويقول: إنه من عند غير الله. وهذا كله من فتح باب النظر المطلق المرسل فيما سُدَّ فيه النظر إلا عن طريق محمد ﷺ، والله المُستعان.

وقد كثرت الزلات في هذه الأيام، ووصلت إلى أمور تُخرِج من دين الله إلى أنواع شتى من الإلحاد، وكثر من يخرج من دين الإسلام، نعم هم فئة قليلة وليسوا بالفئة الظاهرة، لكنهم موجودون ويكتبون فيما بيننا، ولهم في وسائل الاتصال صولة وجولة، يستمع إليهم الناس ويقرؤون لهم، مع أن أبا بكر ﷺ وهو من هو في قوّة الإيمان لما ارتدَّ بعض الناس عن دين الله في زمن الردّة كان يقنّت في صلاة المغرب بقوله ﷺ: ﴿رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، وهذا الذي يحصل اليوم زيغ، فنسأل الله العافية والثبات.

«فقد دلّ الكتاب والسنة على ظهور دين الإسلام، وسهولة تعلمه، وأنه يتعلمه الوافد ثم يولّي في وقته» فقد كان الرجل يأتي ويصلي مع النبي ﷺ فرضاً واحداً أو فرضين، أو يجلس يوماً أو يومين، وينصرف إلى قومه، يُعلمهم ما تعلم من النبي ﷺ.

«واختلاف تعليم النبي ﷺ في بعض الألفاظ بحسب من يتعلم، فإن كان بعيداً الوطن، كضمام بن ثعلبة^(١)،

(١) إشارة إلى حديث أنس بن مالك ﷺ، حيث قال: «بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد، دخل رجل على جمل، فأناخه في المسجد، ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبي ﷺ متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ. فقال له الرجل: يا بن عبد المطلب، فقال له النبي ﷺ: «قد أجبتك». فقال الرجل للنبي ﷺ: إني سألتك فمشدد عليك في المسألة، فلا تجد علي في نفسك؟ فقال: «سل عما بدا لك»، فقال: أسألك بربك ورب من قبلك، الله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: «اللهم نعم». قال: أنشدك بالله، الله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم واللييلة؟ قال: «اللهم نعم». قال: أنشدك بالله، الله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: «اللهم =

والنجدي^(١)، ووفد عبد القيس^(٢)، علمهم ما لا يسعهم جهله، مع علمه أن دينه سيتشتر في الآفاق، ويرسل إليهم من يفقههم في سائر ما يحتاجون إليه، ومن كان قريب الوطن يمكنه الإتيان كل وقت، بحيث يتعلم على التدرج، أو كان قد علم فيه أنه قد عرف ما لا بُدَّ منه، أجاب به بحسب حاله وحاجته على ما تدلُّ قرينته حال

= نعم. قال: أشدك بالله، الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي ﷺ: «اللهم نعم». فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر، أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾، (٦٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين، (١٢)، وأبو داود، (٤٨٦)، والترمذي، (٦١٩)، والنسائي، (٢٠٩١)، وابن ماجه، (١٤٠٢)،

(١) إشارة إلى حديث طلحة بن عبيد الله ؓ حيث قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد نائر الرأس، يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «خمس صلوات في اليوم والليله»، فقال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، قال رسول الله ﷺ: «وصيام رمضان»، قال: هل علي غيره؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، قال رسول الله ﷺ: «أفلاح إن صدق»، أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، (٤٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، (١١)، وأبو داود، (٣٩١)، والنسائي، (٤٥٨).

(٢) إشارة إلى حديث ابن عباس ؓ، حيث قال: «إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ قال: «من القوم؟ - أو من الوفد؟ - قالوا: ربيعة، قال: «مرحبا بالقوم، أو بالوفد، غير خزايا ولا ندامي»، فقالوا: يا رسول الله، إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، فمرنا بأمر فصل، نخبر به من وراءنا، وندخل به الجنة، وسألوه عن الأشربة: فأمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع، أمرهم: بالإيمان بالله وحده، قال: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس»، ونهاهم عن أربع: عن الحنتم، والدباء، والتقيير، والمزفت، وربما قال: «المقير»، وقال: «احفظوهن وأخبروا بهن من وراءكم»، أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، (٥٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، وشرائع الدين، والدعاء إليه، (١٧)، وأبو داود، كتاب الأشربة، باب في الأوعية، (٣٦٩٢)، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في إضافة الفرائض إلى الإيمان، (٢٦١١)، والنسائي في المجتبى، كتاب الإيمان وشرائعه، باب أداء الخمس، (٥٠٤٦)، من حديث عبد الله بن عباس ؓ.

السائل، كقوله: «قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْتَقَمْتُ»^(١).

كان النبي ﷺ لتمام نُصْحِهِ لِأُمَّتِهِ، مع شِدَّةِ حَرِصِهِ عَلَى تَبْلِيغِ مَا أُنزِلَ إِلَيْهِ، يُنَوِّعُ أسَالِبَ التَّعْلِيمِ بِحَسَبِ حَالِ الْمُحْتَاجِ إِلَى التَّعَلُّمِ، وَهَكَذَا كَانَتْ الْأَحْكَامُ تَبْلُغُ الْقَاصِي وَالِدَانِي حَسَبِ أَمَمِيَّتِهَا وَحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا.

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُ مَنْ يَأْتِيهِ بِأَبْلَغِ أُسْلُوبٍ وَأَقْصَرِ عِبَارَةٍ، وَكَانَ هَذَا الْأُسْلُوبُ مُنَاسِبًا لِحَالِ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ؛ لِأَنَّهِمْ عَرَبٌ يَفْهَمُونَ مَا يُقَالُ لَهُمْ، وَالْمُتَلَقِّي وَهُوَ الْمُسْلِمُ الْجَدِيدُ، مِنْ حَرِصِهِ وَدُخُولِهِ فِي الْإِسْلَامِ دُخُولًا قَوِيًّا، أُنِيَ لِتَعَلُّمِ أَحْكَامِهِ.

بِخِلَافِ حَالِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ، تَجَدَّه خَالِي الذَّهْنِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِالدِّينِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يَجْتَمِعُ فِيهَا تَقْصِيرٌ مِمَّنْ أُمِرَ بِتَعْلِيمِ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ الْمُحْتَاجُونَ إِلَى التَّعْلِيمِ مُقْصَرُونَ -أَيْضًا-؛ يَهْتَمُّونَ بِأُمُورِ دُنْيَاهُمْ، وَلَا يَرْفَعُونَ بِأُمُورِ الدِّينِ رَأْسًا، لَا يَهْمُهُمْ أَنْ يَتَعَلَّمُوا مِنْ دِينِهِمْ شَيْئًا أَوْ لَا يَتَعَلَّمُوا، وَبِاجْتِمَاعِ هَذِينَ الْأَمْرِينَ حَصَلَ الْجَهْلُ الْمُطْبِقُ، فَنَسْمَعُ بَعْضَ الْأُمُورِ مِنْ جِهَاتٍ قَرِيبَةٍ، غَيْرِ بَعِيدَةٍ، نَسْمَعُ عَمَّنْ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةِ كِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَيُرْكَعُ فِيهَا وَيَسْجُدُ، مَعَ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ مُتَلَقَّاتٌ بِالْعَمَلِ وَالتَّوَارِثِ، فَكُلُّ مَنْ يَرَى النَّاسَ يُصَلُّونَ عَلَى الْجَنَائِزِ، لَكِنْ هَذَا سَبَبُهُ تَقْصِيرٌ مِنْ يَقُومُ بِمَهْمَةِ تَعْلِيمِ هَؤُلَاءِ مِنْ جِهَةٍ، وَتَقْصِيرٌ هَؤُلَاءِ -أَيْضًا- لِعَدَمِ اهْتِمَامِهِمْ بِتَعَلُّمِ أَحْكَامِ دِينِهِمْ الَّتِي أَوْجَبَهَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

«وَأَمَّا مَنْ شَرَعَ دِينًا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ؛ فَمَعْلُومٌ أَنَّ أَصُولَهُ الْمَسْتَلْزِمَةَ لَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْقُولَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمُرْسَلِينَ؛ إِذْ هُوَ بَاطِلٌ، وَمَلْزُومٌ الْبَاطِلِ بَاطِلٌ»^(٢)، يَعْنِي: أَنَّ مَا يَلْزَمُ مِنَ الْبَاطِلِ بَاطِلٌ «كَمَا أَنَّ لِزَامَ الْحَقِّ حَقٌّ».

(١) تقدم تخريجه، ٢/٢٥٣.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٣/٣٠٦.

[وسطية الإسلام بين الأديان]

«وقوله: «بين الغلو والتقصير» قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧]»، وقد غلا أهل الكتاب في دينهم، وأهلوا بعض أنبيائهم، وقد نهينا أن نفعل ما فعلته النصارى، كغلوهم في عيسى عليه السلام^(١)، وفعل بعض من ينتسب إلى الإسلام مثلما فعله النصارى في عيسى، فغالوا في النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضهم غلا في عبادته إلى حدّ قد يُخرجه من روح الشريعة والعمل المطابق لفعله صلى الله عليه وسلم، وبعضهم زادوا فيها أو نقصوا، وبعضهم أفرطوا أو فرّطوا، وهذا كله من الغلو، وهو موجود مع الأسف، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ»^(٢).

«وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (٨٧) وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٨٧-٨٨].»

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَأَلُوا أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ» مع أنهم رأوه صلى الله عليه وسلم يأكل

(١) إشارة إلى حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم»، أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾، (٣٤٤٥)، وأحمد، (١٥٤، ١٦٤، ٣٣١).

(٢) أخرجه النسائي، كتاب المناسك، باب التقاط الحصى، (٣٠٥٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، (٣٠٢٩)، وأحمد، (١٨٥١، ٣٢٤٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال الحافظ ابن حجر في الفتح، ٢٧٨/١٣: «صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم من طريق أبي العالية، عن ابن عباس رضي الله عنهما».

اللَّحْمَ، ورأوه ﷺ يتزوّج النساء، ورأوه ينام، لكنهم تقالّوا عمله باعتبار أنه مغفور له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر، فيحتاجون هم إلى أن يزيدوا على عمله ﷺ ليصلوا إلى مرتبة المغفرة، لكنهم أخطؤوا في ذلك، وثرب عليهم النبي ﷺ، وبين لهم ما كان عليه ﷺ، وما ينبغي أن يكونوا عليه في تمام هذا الحديث.

«فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: «ما بأل أقوام يقول أحدهم كذا وكذا؟! لكنني أصوم وأفطر، وأنام وأقوم، وأكل اللحم، وأتزوّج النساء، فمن رغب عن سنّتي فليس منّي»^(١).

وفي غير الصّحيحين: «سألوا عن عبادته في السرّ، فكأنهم تقالّوها»^(٢).

وذكر في سبب نزول الآية الكريمة: عن ابن جريج، عن عكرمة أن عثمان بن مظعون، وعليّ بن أبي طالب، وابن مسعود، والمقداد بن الأسود، وسالما مولى أبي حذيفة، في أصحابه تبتّلوا، فجلسوا في البيوت، واعتزلوا النساء، ولبسوا المِسُوحَ، وحرّموا طيبات الطعام واللباس، إلا ما يأكل ويلبس أهل السّياحة من بني إسرائيل، وهموا بالاختصاص، وأجمعوا لقيام الليل وصيام النهار، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧].

يقول: لا تسيروا بغير سنّة المسلمين، يريد ما حرّموا من النساء والطعام واللباس، وما أجمعوا له من قيام الليل وصيام النهار، وما هموا به من الاختصاص، فنزلت فيهم، فبعث النبي ﷺ إليهم، فقال: «إنّ لأنفسكم عليكم حقاً، وإنّ لأعينكم

(١) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، (٥٠٦٣)، ومسلم، كتاب النكاح، باب

استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، (١٤٠١)، والنسائي، (٣٢١٧).

(٢) بل جاء هذا في الصحيح من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، (٥٠٦٣).

حقاً، صُومُوا وأفطَرُوا، وصلُّوا وناموا، فليس منَّا من تَرَكَ سَنَنَنَا، فقالوا: اللهم سلِّمنا
واتبعنا ما أنزلت»^(١)، سبب النزول هذا مذكورٌ عند الطبري وغيره، لكنه مُرسل.

«وقوله: «وبين التشبيه والتعطيل» تقدّم أنّ الله ﷻ يُحِبُّ» في بعض النسخ:
«يحبُّ» لكنَّ «يحبُّ» أصح بلا شكَّ «أنَّ يُوصَفَ بما وصفَ به نفسه» وهذا الحبُّ
لا يقصُر عن الوجوب؛ بل هو من أوجب الواجبات، «وبما وصفه به رسوله، من
غير تشبيه، فلا يقال: سمعُ كسمعنا، ولا بصرُ كبصرنا، ونحوه، ومن غير تعطيل،
فلا يُنفى عنه ما وصفَ به نفسه، أو وصفه به أعرفُ النَّاسِ به رسوله ﷺ؛ فإنَّ ذلك
تعطيلٌ، وقد تقدّم الكلامُ في هذا المعنى» هذه طريقة أهل السنَّة والجماعة، فهم
وسطٌ بين المُعطلَّة من الجهمية وغيرهم، وبين المُشبَّهة الذين شبهوا الله بخلقه.

«ونظيرُ هذا القولِ قوله فيما تقدّم: «ومن لم يتوقَّ النَّفْيَ والتَّشْبِيهَ زَلَّ ولم يُصِبِ
التَّنْزِيهَ». وهذا المعنى مستفادٌ من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ردٌّ على المُشبَّهة، وقوله: ﴿وَهُوَ
السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ردٌّ على المُعطلَّة.

وقوله: «وبين الجبر والقدر» تقدّم الكلام -أيضاً- على هذا المعنى، وأنَّ
العبد غيرُ مجبورٍ على أفعاله وأقواله، وأنَّها ليست بمنزلة حركات المرتعشِ
وحركات الأشجار بالرياح وغيرها، وليست مخلوقةً للعبد؛ بل هي فعلُ العبدِ
وكسبه وخلقُ الله تعالى».

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره، ٥١٩/١٠، من طريق حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد، قال:
«أراد رجالٌ منهم عثمان بن مظعون...» فذكره، قال ابن كثير في تفسيره، ١٧١/٣، بعد إيراد هذه
القصة: «وقد ذكر هذه القصة غير واحد من التابعين مرسله، ولها شاهد في الصحيحين من رواية
عائشة أم المؤمنين».

أهل السُّنَّة والجماعة وسطٌ بين الجبريَّة الذين ينفون عن العبد المشيئة والإرادة، وبين القدرية الذين يثبتون له مشيئة وإرادة مُستقلَّة، لا ارتباط لها بمشيئة الله ولا قدرته، وأهل السُّنَّة يرون أنَّ للعبد مشيئةً واختيارًا وحريةً وإرادة، لكنَّها تابعة لإرادة الله ومشيئته.

«وقوله: «وبين الأيمن والإيس» تقدّم الكلام -أيضاً- على هذا المعنى، وأنّه يجبُ أن يكون العبد خائفاً من عذاب ربه، راجياً رحمته، وأنَّ الخوف والرَّجاء بمنزلة الجناحين للعبد، في سيره إلى الله تعالى والدار الآخرة».

❖ [التعريف بأهم الفرق الإسلامية]

«قوله: «فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن بُراءٌ إلى الله تعالى من كلِّ من خالف الذي ذكرناه وبيّناه، ونسألُ الله تعالى أن يُثبِّتنا على الإيمان، ويختِمَ لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتضاربة، والمذاهب الرديئة، مثل المشبهة، والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، والقدرية، وغيرهم، من الذين خالفوا الجماعة، وحالفوا الضلالة، ونحن منهم بُراءٌ، وهم عندنا ضلالٌ وأردياء، وبالله العِصمة والتَّوفيقُ»، الإشارة بقوله: «فهذا» إلى كل ما تقدّم من أوّل الكتاب إلى هنا».

الإشارة هنا إلى موجود في الأعيان، والإشارة في الكتب عند أهل العلم إما أن تكون في المقدمة كأن يقول مثلاً: (أما بعد: فهذا كتابٌ)، أو تكون في نهاية الكتاب كما هنا، فإن كانت المقدمة قد كُتبت قبل التأليف كانت الإشارة إلى موجود في الأذهان لا في الأعيان، وإن كُتبت بعد التأليف كانت الإشارة إلى موجود في الأعيان كما هنا، فقوله: «هذا ديننا واعتقادنا» يعني: الذي تقدّم، وبإمكانه أن يُشير إليه؛ لأنّه حاضرٌ بين يديه.

«وبالله العِصمة» الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة يعصمُ المُسلمَ من الفتن، وليس معنى هذا أنّه لا يُزاولُ ذنباً ولا خطيئةً أو لا يصدرُ منه شيءٌ من ذلك؛ فليس المرادُ

بالعصمة هنا عصمة الأنبياء التي لا يحصل معها زللٌ.

✿ [التعريف بالمشبهة]

«والمشبهة: هم الذين شَبَّهوا الله سبحانه بالخلق في صفاته، وقولهم عكس قول النَّصارى؛ فإنَّ النَّصارى شَبَّهوا المخلوق - وهو عيسى ﷺ - بالخالق تعالى وجعلوه إلهًا، وهؤلاء شَبَّهوا الخالق بالمخلوق، كداود الجواربي^(١) وأشباهه».

المشبهة يقولون: لله سمع كأسماعنا، وعينٌ كأعيننا ويد كأيدينا وهكذا، فيشبهون الخالق بالمخلوق.

✿ [التعريف بالمعتزلة]

«والمعتزلة: هم عمرو بن عُبيد، وواصل بن عطاء الغزَّال^(٢) وأصحابهما، سُموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصريؒ في أوائل المائة الثانية».

عمرو بن عُبيد، وواصل بن عطاء الغزَّال من رؤوس المعتزلة، اختلفوا مع الحسن البصريؒ في القدر، فاعتزلوا حلقتَه، فسُموا معتزلة^(٣)، ومن الغرائب أنَّ القاضي عبد الجبار - وهو من رؤوس المعتزلة - ألَّف كتاب: «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة» ووضع الحسن البصريؒ على رأس الطبقة الثانية من طبقات المعتزلة^(٤)، ووضع في الطبقة الأولى أبا بكر

(١) داود الجواربي: رُمي بالرفض والتجسيم، ذكره الذهبي في الميزان، ٣٢/٢، وقال: «رأس في الرفض والتجسيم»، وزاد في السير: «من قرامى جهنم»، وقال في تاريخ الإسلام: «كان رافضيا مجسما كهشام بن الحكم» وفاته ما بين سنتي (٢٠١ و٢١٠هـ). ينظر: الميزان، ٣٢/٢، السير، ٣٢/٢، تاريخ الإسلام، ٤٧٦/١٦.

(٢) ينظر: المعارف، (ص: ٤٨٣).

(٣) تقدمت ترجمتهما، ٨٨/٢، ٨٩.

(٤) ينظر: «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة»، (ص: ٢١٤).

وعُمر^(١)، وهذا عجيب؛ إذ كيف يمكنُ أن يكون الحسن البصري الذي كان السببَ في تسميتهم بالمعتزلة واحداً منهم؟!

ثم إنَّه من المتقدمين، فقد توفي سنة (١١٠هـ)، وليس مثل الأئمة الحفاظ الستة الذين تأخرت وفاتهم وتنازعتهم المذاهب، فالحنابلة يقولون: هؤلاء حنابلة، والشافعية يقولون: هؤلاء أتباع للإمام الشافعي، والمالكية يقولون: هؤلاء يقلدون الإمام مالكا، والحنفية يقولون مثل ذلك، وهكذا، ولا شك أنه فخر لهذه المذاهب أن ينتسب إليها هؤلاء الكبار، والإمام البخاري تجدد في أقواله ما يوافق فيه الإمام أحمد فيدعيه الحنابلة، ويوافق في بعض أقواله الإمام الشافعي فيدعيه الشافعية، وتجد هؤلاء كلهم مترجماً لهم في طبقات الفقهاء الخاصة بأعلام هذه المذاهب، فهم مترجمون في طبقات الحنفية، وطبقات الشافعية، وطبقات المالكية، وطبقات الحنابلة.

المقصودُ أن مثل هذه الادعاءات يمكنُ أن يقبلها أو يستوعبها بعض الناس، لكن لا يمكن أن تستوعب عقولهم أن يُعدَّ الحسنُ البصريُّ معتزلياً، ويُترجم له في كتب المعتزلة، ويجعل على رأس الطبقة الثانية من طبقات المعتزلة! ما وجه الشبه بينه وبينهم؟! لو وضعوا في طبقاتهم الماوردي^(٢) فإنه وافقهم في مسألة أو مسألتين^(٣)، ولو وضعوا منذر بن سعيد فهو - مع أنه محسوب على أهل السنة - وافقهم بالقول بفناء الجنة والنار^(٤)، فنحن نجدُ في كلام هؤلاء وأمثالهم موافقة

(١) ينظر: المرجع السابق، (ص: ٢١٣).

(٢) هو: علي بن محمد بن محمد بن حبيب أبو الحسن، الماوردي، أفضى قضاة عصره، فقيه شافعي، توفي سنة (٤٥٠هـ)، له مصنفات، منها: «أدب الدنيا والدين»، و«الأحكام السلطانية». ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، ٢/ ٦٣٦، وفيات الأعيان، ٣/ ٢٨٢.

(٣) أشار إلى بعض ذلك ابن حجر في لسان الميزان، ٦/ ٢٤.

(٤) تقدمت ترجمته ومناقشة ما نسب إليه، ٢/ ١٨٩.

لبعض ما قالته المعتزلة، ولو كانت يسيرة جدا، لكن أن يجعل الحسن البصري على رأس الطبقة للمعتزلة، فهذا لا يُقبل إطلاقاً.

«وكانوا يجلسون معتزلين، فيقولُ قتادة وغيره: أولئك المعتزلة.

وقيل: إنَّ واصلَ بن عطاء هو الذي وضع أصولَ مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بن عبَّيد تلميذُ الحسن البصريِّ، فلما كان زمن هارون الرَّشيد صنَّف لهم أبو الهذيل كتابين» وهو الهذيل العلاف من رؤوس المعتزلة ومُنظِّريهم^(١)، «وبين مذهبهم، وبني مذهبهم على الأصول الخمسة، التي سمَّوها: العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! ولبسوا فيها الحقَّ بالباطل».

قد لا يُلبس بتسميتي: إنفاذ الوعيد والمنزلة بين المنزلتين، لكن يُلبس بالعدل والتوحيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن حقائقها عندهم تختلف عن الحقائق الشرعيَّة.

«إذ شأنُ البدعِ هذا، اشتمالها على حقِّ وباطل، وهم مُشبَّهةُ الأفعال؛ لأنَّهم قاسوا أفعالَ الله تعالى على أفعال عباده»؛ لأنَّهم مُعطلَّة في الصِّفات، «وجعلوا ما يحسُّن من العباد يحسُّن منه، وما يقبُح من العباد يقبُح منه! وقالوا: يجبُ عليه أن يفعلَ كذا، ولا يجوزَ له أن يفعلَ كذا، بمقتضى ذلك القياس الفاسد! فإنَّ السيِّد من بني آدم لو رأى عبيده تزيى بإمائه ولا يمنعهم من ذلك؛ لعدَّ إما مستحسناً للقيح، وإما عاجزاً، فكيف يصحُّ قياسُ أفعاله ﷺ على أفعال عباده؟! والكلامُ على هذا

(١) هو: أبو الهذيل العلاف محمد بن الهذيل البصري، كان رأس المعتزلة، صاحب التصانيف، وقد زعم أن نعيم الجنة وعذاب النار ينتهي، وأنكر غالب الصفات، وزعم أن للقدرة نهاية لو خرجت إلى الفعل، فإن خرجت، لم تقدر على خلق ذرة أصلاً، توفي سنة (٢٢٧هـ)، وقيل: بعد ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء، ١٠/١٠٠-١٠٤٢-٥٤٣.

المعنى مبسوطٌ في موضعه.

فَأَمَّا الْعَدْلُ، فَسْتَرَوْا تَحْتَهُ نَفْيَ الْقَدْرِ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلُقُ الشَّرَّ وَلَا يَقْضِي بِهِ؛ إِذْ لَوْ خَلَقَهُ ثُمَّ يُعَذِّبُهُمْ عَلَيْهِ يَكُونُ ذَلِكَ جَوْرًا!».

يقولون: إن قلنا إن الله تعالى كتب على الإنسان المكلف الذي خلقه ما يقوم به من الأقوال والأفعال، ثم بعد ذلك يُعَذِّبُهُ عَلَيْهَا فهذا جورٌ، فاضطُّروا إلى نفي مثل هذا؛ لئلا يصنفوا الله ﷻ بالجور، وقالوا: من لازم إثبات العدل نفي الجور.

لكن ما نفوه هو القدرُ في الحقيقة، مع أن الإيمان به ركنٌ من أركان الإيمان، هذا قولهم ومعتقدهم، وضلالهم، نسأل الله العافية.

«والله تعالى عادلٌ لا يجورُ» رتب المعتزلة النفاة قولهم هذا على أصل جعلوه، وهو حركة المخلوق، فهم لما نظروا إلى قول الجبرية القائلين بأن المخلوق حركته كحركة الشجر، وكحركة المرتعش، قالوا: المخلوق ليس كذلك، فإذا لم يكن مجبوراً؛ فهو مختارٌ اختياراً تاماً، ولم يوفقوا للتوفيق بين النصوص الواردة في هذا وهذا، ليجعلوا للمخلوق حرية واختياراً، لكنه لا يستقل بذلك؛ بل هي مشيئة مخلوقٍ تابعةٌ لمشيئة الله ﷻ.

«ويلزمهم على هذا الأصل الفاسد أن الله تعالى يكون في ملكه ما لا يريدُه، فيريدُ الشَّيءَ ولا يكون، ولازمُه وصفُه بالعجز! تعالى الله عن ذلك.

وأما التوحيد فسترُوا تَحْتَهُ الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، إِذْ لَوْ كَانَ غَيْرَ مَخْلُوقٍ لَزِمَ تَعَدُّ الْقُدَمَاءِ!» القدماء جمع قديم، والقديم الموجود الذي ليس لوجوده ابتداء، وهذا ينطبق على الخالق تعالى وحده، وضده المحدث المخلوق، يقولون: لو قلنا إن القرآن قديمٌ مثل الخالق لصار لدينا أكثر من قديم «ويلزمهم على هذا القول الفاسد أن علمه وقدرته وسائر صفاته مخلوقة أو التناقض!»

يعني إمّا أن يقولوا: القرآن مخلوقٌ فقط، وبقية الصفات غير مخلوقة، وهذا تناقضٌ ظاهرٌ، أو يقولوا باطراد القول بالخلق في جميع الصفات؛ لإبقاء القديم واحداً، وهم لا يقولون بهذا؛ بل يُفرِّقون بين الصفات، وهذا هو التوحيد عندهم، نسأل الله العافية، ولو قالوا باطراد القول بعدم الخلق في جميع الصفات، لم يُعطّلوا الصفات، ولم يتناقضوا.

ويترتبُ على القول بخلق القرآن عظامُ الأمور منها أن يصير القرآن كسائر المخلوقات، وألا يكون كلامَ الله ﷻ، كما يلزم منه تعطيل صفة الكلام وأموراً أخرى عظيمة، ولو قرأنا مسألة خلق القرآن في «الصواعق المرسلّة»^(١)؛ وجدنا أن المسألة مهولة جداً؛ ولذلك كفر من قال بخلق القرآن أكثر من خمسمائة عالم^(٢)، وابن أبي دؤاد ممّن كفره العلماء لقوله بخلق القرآن^(٣).

«وأما الوعيدُ، فقالوا: إذا أوعِدَ بعضُ عبيده وعيِّداً، فلا يجوزُ ألاّ يعذبهم ويُخلفَ وعيده؛ لأنّه لا يُخلفُ الميعاد، فلا يعفو عمّن يشاء، ولا يغفر لمن يريد، عندهم» ولذلك يحكمون بخلود أهل المعاصي في النار وإن لم يحكموا بكفرهم،

(١) ينظر: الصواعق المرسلّة، ٤/ ١٣٩٥-١٤١١.

(٢) قال ابن القيم في النونية، (ص: ٤٢):

ولقد تقلّد كفرهم خمسون في عشرين من العلماء في البلدان
والللكائي الإمام حكاه عنهم؛ بل حكاه قبله الطبراني
(٣) قال أبو بكر الخلال في السنة، (١٧٥٧): «أخبرني الحسن بن ثواب المخرمي، قال: قلت لأحمد بن حنبل: ابن أبي دؤاد؟ قال: «كافر بالله العظيم». وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٨٩: «وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه كفر به قوماً معينين، فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان؛ ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل، فيقال: من كفره بعينه؛ فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير، وانتفت موانعه، ومن لم يكفره بعينه؛ فلانتفاء ذلك في حقه هذه مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم، والدليل على هذا الأصل: الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار»، ثم فصل ﷻ في ذلك.

وقالوا: هم في منزلة بين منزلتين، لكنهم خالدون مخلدون في النار؛ لأنه لا يجوز أن يعفى عنهم.

«وأما المنزلة بين المنزلتين؛ فعندهم أن من ارتكب كبيرة يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر.

وأما الأمر بالمعروف، وهو أنهم قالوا: علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به، وأن نلزمه بما يلزمنا، وذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

يقولون على حدّ زعمهم: إنهم يقومون بهذه الشعيرة مهما ترتب عليها من آثار، وأدرجوا في ذلك الخروج على الأئمة، فإذا نقموا عليهم خرجوا عليهم، ومذهبهم المتمثل في الحكم على أهل المعاصي والكبائر بالنار والخلود فيها يجعلهم يثرون على أدنى شيء كالخوارج؛ لأنهم أدرجوا في أصلهم المذكور المعاصي التي تحصل من عامة الناس حتى من الأئمة والولاة، فإذا حصل منهم منكر؛ فلا بد أن ينكر عليهم، ويخرج عليهم ولو ترتب على ذلك ما يترتب من المفساد والمضار، وسموا هذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تليسياً يلبسون به على الناس.

والمقرر عند أهل العلم أن المنكر وإن كان يجب إنكاره؛ لقوله ﷺ «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(١)، إلا أنه إذا كان يترتب على تغيير المنكر منكر أعظم منه - كما هو مقتضى صنيعهم -؛ لم يجز إنكاره بأي حال؛ لأنّ درء المفساد مقدّم على جلب المصالح^(٢)، والسبيل في هذا أن درء أعظم المفسدتين بحصول أدناهما أمر مقرر في

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، (٤٩)، وأبو داود، (١١٤٠)،

والترمذي، (٢١٧٢)، والنسائي، (٥٠٠٨)، وابن ماجه، (١٢٧٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم، (٤/١٦٢)، الأشباه والنظائر للسبكي، (١/١٢١)، كشف القناع، (٤٩٦/١).

الشَّرع، كما هو شأن المصالح في تحصيل أعلاها بترك أدناها^(١).

«وَصَمَّنُوهُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَى الْأَثَمَةِ بِالْقِتَالِ إِذَا جَارُوا! وقد تقدّم جواب هذه الشُّبه الخمسِ في مواضعها^(٢)».

وعندهم أن التوحيد والعدل من الأصول العقلية التي لا يُعلم صحّة السَّمع إلا بعدها، وإذا استدلُّوا على ذلك بأدلة سمعية، إنّما يذكرونها للاعتضاد بها، لا للاعتماد عليها، فهم يقولون: لا تثبت هذه بالسَّمع؛ بل العلم بها متقدّم على العلم بصحّة النقل! فمنهم من لا يذكرها في الأصول، إذ لا فائدة فيها عندهم، ومنهم من يذكرها؛ لبيّن موافقة السَّمع للعقل، ولإيناس النَّاس بها، لا للاعتماد عليها!«.

يعني أنهم يُموِّهون على النَّاس أنّهم يستدلُّون بدليل سمعي، وهم في حقيقة أمرهم لا يُعولون على الدليل ولا يُعرجون عليه، فهم أهل عقل ونظر؛ ولذلك آل أمرٌ من اتبع هذا المنهج إلى الشك؛ بل جعلوا الشك أول واجب على الإنسان؛ بل منهم من عاش في الشك أربعين يومًا لا يدري من الخالق، ولا يدري من يعبد، ولا يدري إلى أين يتجه^(٣)، وممّا يبعث على الأسف الشديد أن تُطلَّ علينا بعض الصحف بمثل هذه الآراء.

«والقرآن والحديث فيه عندهم بمنزلة الشُّهود الزائدين على النِّصاب! والمددُ اللَّاحِقُ بعسكرٍ مُستغنٍ عنهم! وبمنزلة من يتبع هواه واتَّفَق أن الشَّرع ما يهواه!«.

(١) قال شيخ الإسلام في الاستقامة، ١/٤٣٩: «استقرت الشريعة بترجيح خير الخيرين، ودفع شر الشرين، وترجيح الراجح من الخير والشر المجتمعين»، وقال في مجموع الفتاوى، ٢٠/٥٤: «ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر، وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين، وشر الشرين».

(٢) تقدم، ٢/١٠٤.

(٣) وقع هذا للجهم بن صفوان بسبب مناظرته للسمنية. ينظر: الرد على الجهمية والزنادقة، (ص: ٩٤).

وبعض من يتصدَّر لإفتاء النَّاس تجده يُسأل عن مسألة، فيستعجلُ ويجيبُ وهو لا يستحضرُ جوابها بدليله بوضوح وبيان، ثمَّ إذا تبَيَّن له فيما بعد أن فتواه خطأ ذهب ليبحثَ عن الأقوال الموافقة لفتواه ليُصِرَّ عليها ويقرِّرها بدلاً من أن يقول: (أخطأت، والصواب كذا).

ومثل هذه الطائفة من الناس، وجودها في مجتمعاتنا واقعي لا افتراضي، والأصل أن يبحث قبل أن يفتي، ولا يفتي إلا إذا علم المسألة بدليلها، وكون المفتي يفتي بالشيء ثم يبحث عن تبريره، ولا يرجع عن قوله الذي يعلم قطعاً أنه خطأ فيه ضربٌ من الكبر؛ لأنَّ نفسه تحمله على ألا يتنازل عن قوله؛ بل يُصِرَّ عليه ويبحث عمَّن يدعّمه ويؤيِّده، والله تعالى يقول: ﴿الَّذِينَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّمُتَكَبِّرِينَ﴾، ويقول -جلَّ في علاه-: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٠]، نسأل الله السلامة والعافية.

«كما قال عمر بن عبد العزيز: لا تكن ممَّن يتبعُ الحق إذا وافق هواه، ويخالفه إذا خالف هواه، فإذا أنت لا تثاب على ما وافقته من الحق، وتُعاقب على ما تركته منه»^(١).

ونحوه حُكْم القاضي إذا حكم بغير علم، فهو آثمٌ في كلِّ حال ولو وافق الحق؛ لأنَّه تجرأ على الحكم بغير علم.

«لأنَّك إنما اتبعت هواك في الموضعين، وكما أن الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٢)، والعمل يتبع قصد صاحبه وإرادته، فالاعتقاد القوي يتبع -أيضاً-

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٠/٤٨٠.

(٢) إشارة إلى حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى ديارها، =

علمَ ذلك وتصديقه، فإذا كان ذلك تابعًا للإيمان كانَ من الإيمان، كما أنَّ العمل الصَّالح إذا كان عن نيَّةٍ صالحة كان صالحًا، وإلا فلا، فقولُ أهل الإيمان التَّابع لغير الإيمان، كعملِ أهل الصَّلاح التَّابع لغير قصدِ أهل الصَّلاح.

وفي المعتزلة زنادقة كثيرة، وفيهم من ضلَّ سعيُّهم في الحياة الدُّنيا وهم يحسبون أنَّهم يُحسنونُ صنعا».

✦ [التعريف بالجهمية]

«والجهمية: هم المنتسبون إلى جَهْم بن صَفْوان الترمذي، وهو الذي أظهر نفي الصفات والتعطيل».

الجهمية أشد من المعتزلة؛ لأنَّهم يُنفون الأسماء والصفات، بخلاف المعتزلة فهم ينفون الصفات فقط، فالمعتزلة معطلة في الصفات، والجهمية معطلة في الأسماء والصفات، نسأل الله العافية.

«وهو أخذ ذلك عن الجعد بن درهم، الذي ضحى به خالد بن عبد الله القسريُّ بواسط، فإنه خطب النَّاس في يوم عيد الأضحى وقال: أيُّها النَّاس، ضحوا، تقبَّل الله ضحاياكم، فإنِّي مضح بالجعد بن درهم؛ فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً! ثم نزل فذبحه، وكان ذلك بعد استفتاء علماء زمانه، وهم السلف الصَّالح -رحمهم الله تعالى-».

بعض من يكتب في قصة خالد بن عبد الله القسريُّ يلبس على الناس،

= أو امرأة يتزوجها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه»، أخرجه البخاري، كتاب الإيمان والنذور، باب النية في الإيمان، (٦٦٨٩)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنية، (١٩٠٧)، وأبو داود، (٢٢٠١)، والترمذي، (١٦٤٧)، والنسائي، (٧٥)، وابن ماجه، (٤٢٢٦)، من حديث عمر رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

ويجعل ما فعله خالدٌ وغيره من جنس ما يحصل من بعض الطُغاة، فيقول: هذا الرَّجُلُ لم يُعرف بعلم أو عمل، وقتله للجعدِ إنّما كان لظُروفٍ سياسيّة. والذي يظهر أنه ليس كذلك؛ لأنّه قال: لم يتخذ الله إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً. ويدل عليه أن الأئمة جلّهم تواطؤوا على ذكر هذه القصة، وربطوا ما حصل لخالد بن عبد الله من التّضحية به عند قوله: إنّ الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، والله المستعان.

«وكان جهمٌ بعده بخراسان، فأظهرَ مقالته هناك، وتبعه عليها ناسٌ، بعد أن تركَ الصّلاة أربعين يوماً شكاً في ربّه! وكان ذلك لمُناظرته قومًا من المشركين يقال لهم: السُّمْنِيَّة» وهم قوم يقولون بالتناسخ، وقدم العالم، ولا يؤمنون إلا بالحواس، والخبرُ الذي لا يصلُ إليهم عن طريق الحواس، لا قيمة له عندهم^(١) «من فلاسفة الهند، الذين يُنكرون من العلم ما سوى الحسيّات، قالوا له: هذا ربُّك الذي تعبده، هل يرى أو يُشمُّ أو يُذاقُ أو يلمسُ؟ فقال: لا، فقالوا: هو معدوم! فبقي أربعين يوماً لا يعبدُ شيئاً، ثمّ لمّا خلا قلبه من معبود يألهه، نقّس الشيطان اعتقادًا نحتّه فكره».

ماذا عنده من اليقين والعلم والإيمان بحيث تعرّض لشبهة وزال كل شيء؟!، نسأل الله الثّبات، لكنّه خلّو القلب من الكتاب والسنة، فإذا خلا القلبُ منهما صار عرضةً للسلبِ والنهبِ من قبل لُصوص القلوب.

«فقال: إنّهُ الوُجُودُ المطلقُ! ونفى جميع الصّفات، واتّصل بالجعد، وقد قيل: إنّ الجعدَ كان قد اتّصل بالصابئة الفلاسفة^(٢) من أهل

(١) وهم دهريون بوزيون، سموا بهذا الاسم نسبة إلى سومنات بلدة بالهند، وقيل إلى سومنات: صنم هناك. ينظر: اللسان، ٢٢٠/١٣، التوقيف على مهمات التعاريف، (ص: ١٩٧)، كشف اصطلاحات

الفنون والعلوم، ١٧٠٩/٢.

(٢) ينظر: الصفديّة، ١٦٦/٢.

حَرَّان^(١)، وأَنَّهُ -أَيْضًا- أَخَذَ شَيْئًا عَنْ بَعْضِ الْيَهُودِ الْمُحَرِّفِينَ لَدِينِهِمْ، الْمُتَّصِلِينَ بَلَيْدِ بْنِ الْأَعْصَمِ، السَّاحِرِ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ^(٢)» فهي سلسلة، الجهم أخذ عن الجعد، والجعد أخذ عن طالوت، وطالوت أخذ عن لبيد بن الأعصم اليهودي^(٣).

والمرءُ يعرف فكره من شيوخه، جاء إلينا أحدُ الرُّقاة، وعرض علينا رقيته وطريقته فيها، يقول: إنه يضع شيئًا على رأس المرقى، وينفث عليه بالفاتحة وآية الكرسي والمعوذتين، ثم يقول له: ماذا رأيت؟ فيقول: رأيت كذا وكذا، إما شبحًا أبيض أو أسود. قلت له: من أين تعلمت هذه الطريقة؟ قال من حاجِّ إفريقي. قلت له: هل من أهل العلم؟ قال: لا. والله المستعان!

فإذا كان الجهمُ يتصل بلبيد بن الأعصم اليهودي، ويتبعُ طريقته، وهذا الراقي يتصل بحاجِّ مجهول لا شيء عنده من العلم، ويأخذ عنه هذه الطَّريقة، من هنا تعرف أن الطريقتين ليستا على الجادة.

«فَقُتِلَ جَهْمٌ بِحُرَّاسَانَ، قَتَلَهُ سَلْمُ بْنُ أَحْوَزَ، وَلَكِنْ كَانَتْ قَدْ فَشَتْ مَقَالَتُهُ فِي النَّاسِ، وَتَقَلَّدَهَا بَعْدَهُ الْمُعْتَزَلَةُ، وَلَكِنْ كَانَ الْجَهْمُ أَدْخَلَ فِي التَّعْطِيلِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ يَنْكَرُ الْأَسْمَاءَ حَقِيقَةً، وَهَمٌّ»؛ أي: المعتزلة «لا ينكرون الأسماء؛ بل الصِّفَاتِ.

وقد تنازع العلماء في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ولهم في

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢١/٥، وحَرَّانُ: بتشديد الراء، وآخره نون، مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أפור، وهي قسبة ديار مضر، بينها وبين الرها يوم، وبين الرقة يومان، وهي على طريق الموصل والشام والروم. ينظر: معجم البلدان، ٢/٣٣٥.

(٢) إشارة إلى حديث عائشة ؓ، حيث قالت: «سحر النبي ﷺ، حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله...»، وفيه: «قال: ومن طبه؟ قال لبيد بن الأعصم...» الحديث، أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٣٢٦٨)، ومسلم، كتاب السلام، باب السحر، (٢١٨٩)، وابن ماجه، (٣٥٤٥).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢٠/٥.

ذلك قولان: وممن قال: إنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة، عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط^(١).

في لفظ حديث النبي ﷺ: «تفرق أمتي»^(٢) إشارة إلى أن هذه الفرق كلها من أمة الإسلام، فهل الجهمية فرقة من فرق هذه الأمة أم لا؟

بعض أهل العلم يرون أنهم ليسوا من الأمة باعتبار أن العلماء كفروهم، ويرى آخرون منهم أنهم داخلون في الثنتين والسبعين، وهم ينتسبون للإسلام، وكون الأمة تطلق على أمة الإجابة، فإنها تطلق على أمة الدعوة -أيضا-، ولا يلزم من ذلك دخول الملل الأخرى، فالذي يظهر أنه خاص بالمسلمين^(٣).

«وإنما اشتهرت مقالة الجهمية من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السنة، فإنه من إمارة المأمون^(٤) قوّوا وكثروا، فإنه كان قد أقام بخراسان مدة واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس^(٥) سنة ثمان عشرة» أو ثمان عشرة مبني على فتح الجزأين «ومائتين وفيها مات، وردوا الإمام أحمد إلى الحبس بيغداد إلى سنة عشرين، وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم بالكلام، فلما ردّ عليهم ما احتجوا به عليه، وبيّن أنه لا حجة لهم في شيء من ذلك، وأن طلبهم من الناس أن يوافقوهم وامتحانهم إياهم جهل وظلم، وأراد المعتصم إطلاقه، أشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربيه؛ لئلا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة!

(١) يوسف بن أسباط: قال الذهبي: «الزاهد، من سادات المشايخ، له مواعظ وحكم». السير، ٩/ ١٦٩.

(٢) تقدم تخريجه، ٢/ ٣٩٠.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ٣/ ٣٥٠-٣٥١.

(٤) هو: المأمون بن هارون الرشيد بن محمد المهدي، أبو العباس أو أبو جعفر، عبد الله أمير المؤمنين، قرأ العلم والأدب والأخبار، والعقليات وعلوم الأوائل، وأمر بتعريب كتبهم، توفي سنة (٢١٨) هـ.

ينظر: تاريخ بغداد، ١١/ ٤٣٠، السير، ١٠/ ٢٧٢.

(٥) طرسوس: بلدة بالشام، بين أنطاكية وحلب، وتقع اليوم في سوريا. ينظر: مراصد الاطلاع، ٢/ ٨٨٣.

فلما ضربوه قامت الشناعة في العامة، وخافوا فأطلقوه، وقصته مذكورة في كتب التاريخ^(١).

ومما انفرد به جهنم: أن الجنة والنار تفتيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل فقط»، ومقتضى كون الإيمان معرفة، أن إبليس وفرعون مؤمنان، وقد صنّف في إيمان فرعون وصنّف في إيمان أبي طالب بناءً على هذا القول، وهو أن المعرفة وحدها كافية.

«وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على سبيل المجاز، كما يقال: تحرّكت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس! ولقد أحسن القائل:

عَجِبْتُ لِشَيْطَانٍ دَعَا النَّاسَ جَهْرَةً إِلَى النَّارِ وَأَشْتَقُّ اسْمَهُ مِنْ جَهَنَّمَ^(٢)»
يعني: اشتق اسم الجهم من جهنم.

«وقد نُقل أن أبا حنيفة رضي الله عنه لما سُئل عن الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: لعن الله عمرو بن عبّيد، هو فتح على الناس الكلام في هذا^(٣)».

هكذا نقل الشارح عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، لكن في كتب السنة كلام شديد على أبي حنيفة وغيره، وهذه الكتب تنقل بالأسانيد، وإن كان فيها أشياء لا تثبت، وأخرى لا تزال بحاجة إلى تحقيق، ولعلّ الكلام الشديد على أبي حنيفة في كتب السنة أدخل فيها آنذاك مراعاة للظرف الذي ألفت فيه تلك الكتب، حيث كانت الفتن في طور النشوء والنمو، فوقت نشوء الفتن يحتاج الأمر إلى مزيد من التشديد

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء، ١١/٢٣٨، وما بعده.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٣/١٨٤.

(٣) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية، ٦/٨٦.

ما لا يحتاجه بعد ذلك، فمثلاً: لو طُوب بالاختلاط في المدارس اليوم، فهل سيكون إنكار النَّاس له مثل إنكارهم على الاختلاط في المستشفيات، الذي وُجد من خمسين سنة؟ وهل ستكون ثورة النَّاس وإنكارهم له على المستوى نفسه؟ الجواب: لا؛ بل ستكون ردّة فعلهم أشدّ في اختلاط المدارس؛ من أجل أن يُجثَّ الأمر من جذوره.

وهكذا كان أهل العلم يفعلون، كانوا يُشدّدون على أهل البدع في وقت نُشوء بدعهم؛ من أجل أن تُجثَّ من جذورها؛ ولذا لا نجد من يتكلم في الزمخشري الذي جاء بعد سنة خمسمائة، مثل ما تكلموا في عمرو بن عبّيد، مع أنّهم كلهم معترلة، لكن الأمر يختلف من بداية الشيء إلى أن يسري في الناس ويتوارثوه ويتواطؤوا عليه، ويُقلّد فيه بعضهم بعضاً، وكثير منهم في تقليدهم قد لا يكون له نظر ولا رويّة؛ ولذا هل يكون من المعقول أن يُعامل النوويّ مثلاً حينما أوّل الصّفات بمثل ما يُعامل به المنظرّون لمذهب الأشعريّة وغيرهم؟ الجواب: لا؛ لأنّ الناس يتفاوتون.

والإمام أبو حنيفة، استقرّ الأمر على أنّه إمام من أئمة المسلمين؛ بل في كثير من أقطار المسلمين يقال له: الإمام الأعظم، فالكلام الذي وُجد في كُتب السُّنة للإمام أحمد وغيره - هو من أجل ما ذكرنا من اجتثاث البدع في وقت نشوئها، وإلا فلا يستطيع أحد أن يطبق كتاب السنة للإمام أحمد على المتأخّرين من المبتدعة الذي فيهم شوب بدع.

وكثيرٌ ممّن ينتسب إلى العِلْم يترحم على الزمخشري، فهل نستطيعُ نقول: إنّ الزّمخشريّ قال بخلق القرآن، وقد أفتى الأئمة بكُفر من قال بخلق القرآن، إذن الزمخشريّ كافر؟ لا، لا أحد يستطيع أن يقوله.

وبالنسبة لطباعة الكتب التي فيها حطُّ على بعض أهل العلم الذين لهم قدرهم في الأمة، أو تعديل هذه الكتب، فنقول: صيانةُ كُتُب الناس من التغيير والتبديل والحذف والإضافة تقتضيه الأمانة العلمية، هذا أمرٌ، وما يترتب على هذه الكُتُب من ضرر كبير أمرٌ آخر، ولو أُفرد بعضُ الفُصول التي يُحتاج إليها من هذه الكتب، من غير أن يخرج الكتاب كاملاً، فيكون انتقاءً أو تهذيباً، هذا لا إشكال فيه.

أما إذا بقي الكتاب على اسمه واسم مؤلفه؛ فلا بد أن يُوجد كما هو، ومن الكتب التي فيها ردودٌ على أبي حنيفة: مصنّف ابن أبي شيبة، وكان الهنود بصدد طباعته قبل سبعين أو ثمانين سنة، فلمّا رأوا هذه الرّدود طبعوا من المصنّف خمسة مجلدات، ووقفوا.

وعلى كل حال، الكلام في الناس الذين لهم أثرهم حسنٌ في الأمّة، مثل: أبي حنيفة ونظرائه ليس كالكلام في الجهم والجعد، فهو لاء لا خير فيهم ألبتة، نسأل الله العافية.

✦ [التعريف بالجبرية]

«والجبريّة: أصلُ قولهم من الجهم بن صَفْوَان كما تقدّم، وأنَّ فعلَ العبد بمنزلة طُوله ولونه».

يعني: أن تأثير الإنسان في فعله كطوله ولونه، فكما أنّه وُجد على طولٍ ولونٍ معيّنين، وليس لها فيهما إرادة وتدبير، فهكذا حاله مع أفعاله، ويلزم من هذا أنّه إذا كان جالساً فأراد أن يقوم، فإنّه لا يقدرُ على القيام؛ إذ ليست إليه إرادة ولا حرية على حدّ زعمهم، نسأل الله العافية.

«وهم عكسُ القدريّة نفاة القدر، فإنَّ القدريّة إنّما نُسبوا إلى القدر لنفيهم إيّاه، كما سمّيت المرجئة لنفيهم الإرجاء، وأنّه لا أحدٌ مُرجأٌ لأمرِ الله إمّا يعذبهم

وإِمَّا يَتُوبَ عَلَيْهِمْ».

يعني: أن كلهم مجزومٌ عليهم، ومعروفٌ مصيرُهُ، لا أحدٌ مُرجأٌ فيهم، مع أنَّ الله ﷻ نصَّ في كتابه: ﴿وَأَخْرُوكَ مُرَجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]، فهُمْ مُؤَخَّرُونَ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ اللَّهُ فِيهِمْ مَا شَاءَ.

«وقد تُسَمَّى الجبريَّةُ «قدرية»؛ لأنَّهم عَلَوْا فِي إثْبَاتِ القَدْرِ، كما يَسَمَّى الذين لا يَجْزِمُونَ بشيءٍ من الوعدِ والوعيدِ؛ بل يَغْلُونَ فِي إِرْجَاءِ كُلِّ أَمْرٍ حَتَّى الأنواعِ» فيكون هناك قدرية غلاة وقدرية نفاة، وكلهم قدرية ينتسبون إلى القول في القدر بما يخالف السنة، سواء كان نفيًا أو إثباتًا، «فلا يَجْزِمُونَ بشوابٍ من تاب، كما لا يُجْزَمُ بِعقوبةٍ من لم يُتَبَّ، وكما لا يُجْزَمُ لمعيَّن، وكانت المرجئة الأولى يُرْجِئُونَ عثمانَ وعليًّا، ولا يشهدُونَ بإيمانٍ ولا كفرٍ!»

لا يَجْزِمُونَ بشيءٍ من الوعدِ والوعيدِ؛ ولذلك لا يشهدُونَ بإيمانٍ ولا كفرٍ، فهم لا يَجْزِمُونَ بشيءٍ، وكل ما عَرَضَ عليهم شيءٌ قالوا: مُرْجَأٌ؛ أي: مؤجل، حَتَّى إِنَّهُمْ يَرْجِئُونَ عليًّا وعثمانَ ﷺ، ويقولون: لا نَحْكُمُ عليهم بشيءٍ، أمرهم بيد الله ﷻ.

«وقد ورد في ذمِّ القَدَرِيَّةِ أحاديثٌ في السُّنَنِ: منها ما رَوَى أبو داود في سُنَنِهِ، من حديث عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن ابن عمر عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «القَدَرِيَّةُ مجوسٌ هذه الأُمَّة، إن مَرِضُوا فلا تَعُوذُوهُمْ، وإن ماتوا فلا تَشْهَدُوهُمْ»^(١).

وَرَوَى فِي ذَمِّ القَدَرِيَّةِ أحاديثٌ أُخْرُ كَثِيرَةً، تَكَلَّمَ أَهْلُ الحَدِيثِ فِي صِحَّةِ رَفْعِهَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ، بِخِلَافِ الأحاديثِ الوارِدةِ فِي ذَمِّ الخَوَارِجِ، فَإِنَّ فِيهِمْ فِي

(١) أخرج أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، (٤٦٩١)، وأحمد، (٥٥٨٤)، والحاكم، (٢٨٦)، وقال: «صحيح على شرطهما إن صحَّ لأبي حازم سماع من ابن عمر»، ووافقه الذهبي، وجاء من حديث حذيفة، وجابر ﷺ.

الصَّحِيحَ وَحَدَهُ عَشْرَةَ أَحَادِيثَ، أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْهَا ثَلَاثَةً، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ سَائِرَهَا». الخَوَارِجُ وَوُجِدَتْ أَصُولُهُمْ فِي عَهْدِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِخِلَافِ الطَّوَائِفِ الْآخَرَى كَالرَّافِضَةِ، فَهَمُّ وَوُجِدُوا فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ، وَالْقَدْرِيَّةَ وَوُجِدُوا فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ؛ بَلْ جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَمْ وَوُجِدُوا فِي عَهْدِ الصَّحَابِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١). «وَلَكِنَّ مِشَابَهَتَهُمْ لِلْمَجُوسِ ظَاهِرَةٌ؛ بَلْ قَوْلُهُمْ أَرْدَأُ مِنْ قَوْلِ الْمَجُوسِ؛ فَإِنَّ الْمَجُوسَ اعْتَقَدُوا وَجُودَ خَالِقِينَ، وَالْقَدْرِيَّةَ اعْتَقَدُوا خَالِقِينَ!».

❖ [البدع المتقابلة نتيجة الفتن المفرقة للأمة]

وهذه البدع المتقابلة حدثت من الفتن المفرقة بين الأمة، كما ذكر البخاري في صحيحه، عن سعيد بن المسيب قال: وقعت الفتنة الأولى، يعني: مقتل عثمان، فلم تُبق من أصحاب بدرٍ أحدًا. ثم وقعت الفتنة -يعني: الحرّة- فلم تُبق من أصحاب الحديبية أحدًا، ثم وقعت الثالثة ^(٢)، فلم ترتفع وللناس

(١) إشارة إلى ما أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، (٨)، من حديث يحيى بن يعمر قال: «كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين - أو معتمرين - فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوقف لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلًا المسجد، فاكتفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن، ويتفقرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: «إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني»، والذي يحلف به عبد الله بن عمر «لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا، أفنقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر...»، وذكر الحديث بطوله.

(٢) قال الحافظ ابن حجر تعليقًا على جملة: «ثم وقعت الثالثة»: «كذا في الأصول، ووقع في رواية أبي خيثمة: «ولو قد وقعت الثالثة»، ورجحها الدماطي بناء على أن يحيى بن سعيد قال ذلك قبل أن تقع الثالثة، ولم يفسر الثالثة كما فسر غيرها، وزعم الداودي أن المراد بها فتنة الأزارقة، وفيه نظر؛ لأن الذي يظهر أن يحيى بن سعيد أراد الفتن التي وقعت بالمدينة دون غيرها، وقد وقعت فتنة الأزارقة عقب موت يزيد بن معاوية، واستمرت أكثر من عشرين سنة، وذكر ابن التين أن مالكا روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: لم ترك الصلاة في مسجد النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا يوم قتل عثمان، ويوم =

طَبَاخٌ^(١)؛ أَي: عَقْلٌ وَقُوَّةٌ^(٢).

فالخوارج والشيعية حدثوا في الفتنة الأولى، والقدرية والمرجئة في الفتنة الثانية، والجهمية ونحوهم بعد الفتنة الثالثة، فصار هؤلاء الذين فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا يُقَابِلُونَ الْبِدْعَةَ بِالْبِدْعَةِ.

أُولَئِكَ غَلَّوْا فِي عَلَيٍّ، وَأُولَئِكَ كَفَّرُوهُ!

وَأُولَئِكَ غَلَّوْا فِي الْوَعِيدِ، حَتَّى خَلَّدُوا بَعْضَ الْمُؤْمِنِينَ، وَأُولَئِكَ غَلَّوْا فِي الْوَعْدِ حَتَّى نَفَّوْا بَعْضَ الْوَعِيدِ، أَعْنِي: الْمَرْجئة.

وَأُولَئِكَ غَلَّوْا فِي التَّنْزِيهِ حَتَّى نَفَّوْا الصِّفَاتِ، وَهَؤُلَاءِ غَلَّوْا فِي الْإِثْبَاتِ، حَتَّى وَقَعُوا فِي التَّشْبِيهِ!

وصاروا يتبدعون من الدلائل والمسائل ما ليس بمشروع، ويُعرضون عن الأمر المشروع، وفيهم من استعان على ذلك بشيء من كتب الأوائل: اليهود والنصارى والمجوس والصابئين، فإنهم قرؤوا كتبهم، فصار عندهم من ضلالتهم ما أدخلوه في مسائلهم ودلائلهم، وغيروه في اللَّفْظِ تارةً، وفي المعنى أخرى! فلبسوا الحقَّ

= الحرة، قال مالك: ونسيت الثالثة، قال ابن عبد الحكم: هو يوم خروج أبي حمزة الخارجي، قلت: كان ذلك في خلافة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم سنة ثلاثين ومائة، وكان ذلك قبل موت يحيى بن سعيد بمدة، ثم وجدت ما أخرجه الدارقطني في غرائب مالك بإسناد صحيح إليه، عن يحيى بن سعيد نحو هذا الأثر، وقال في آخره: «وإن وقعت الثالثة لم ترتفع وبالناس طباخ»، وأخرجه بن أبي خيثمة بلفظ: «ولو وقعت»، وهذا بخلاف الجزم بالثالثة في حديث الباب، ويمكن الجمع بأن يكون يحيى بن سعيد قال هذا أولاً، ثم وقعت الفتنة الثالثة المذكورة وهو حي، فقال ما نقله عنه الليث بن سعد. فتح الباري، ٣٤٥/٧.

(١) أخرجه البخاري تعليقا عقب حديث جبير بن مطعم في أسارى بدر، (٤٠٢٤)، قال: «وقال الليث، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: وقعت الفتنة...» فذكره.

(٢) ينظر: غريب الحديث للخطابي، ٣/٤١، الغريبيين في القرآن والحديث، ٤/١١٥٦.

بالباطل، وكنتموا حقاً جاء به نبيهم، ففترقوا واختلّفوا وتكلّموا حينئذ في الجسم والعرَض والتجسيم، نفيًا وإثباتًا.

وسبب ضلال هذه الفرق وأمثالهم عدولهم عن الصراط المستقيم، الذي أمرنا الله باتباعه، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، فوحد لفظ صراطه وسبيله، وجمع السبل المخالفة له.

لكن في قوله ﷺ: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]، ذكر سبل السلام، فجمعها، لكنّه وصفها بأنّها كلها موصلة إلى السلام، فهي فروع عن سبيله.

«وقال ابن مسعود رضي الله عنه: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا وَقَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، وَقَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَىٰ كُلِّ سَبِيلٍ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصْنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»^(١).

ومن هاهنا يُعلم أنّ اضطرار العبد إلى سؤال هداية الصراط المستقيم فوق كلّ ضرورة، لأنّه قد يهتدي في وقت، أو يكون ظاهره الهداية في وقت، ثمّ يزيغ قلبه بعد ذلك.

وفي مثل هذا الزمن الذي تكثرت فيه الفتن والانحراف والإلحاد والرّدّة عن الإسلام على العبد أن يلجأ إلى ربّه، فهو يشابه زمن أبي بكر رضي الله عنه حينما ارتد من

(١) أخرجه الطيالسي، (٢٤١)، وأحمد، (٤١٤٢)، والدارمي، (٢٠٨)، والبخاري، (١٦٧٧)، وابن حبان، (٦)، والحاكم، (٣٢٤١)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

ارتدَّ من العرب، وفي موطأ مالك أن أبا بكرٍ رضي الله عنه حينها كان يقنت في صلاة المغرب في الركعة الثالثة بقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] ^(١)، فيلهج الإنسان بمثل هذا.

«ولهذا شرع الله تعالى في الصلاة قراءة أم القرآن في كل ركعة، إما فرضاً أو إيجاباً، على حسب اختلاف العلماء في ذلك؛ لاحتياج العبد إلى هذا الدعاء العظيم القدر، المشتمل على أشرف المطالب وأجلها، فقد أمرنا الله تعالى أن نقول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ [الفاتحة: ٦-٧].

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اليهود مغضوبٌ عليهم، والنصارى ضالون» ^(٢).

وكل من ضلَّ من أهل العلم ففيه شبه باليهود، ومن ضلَّ من أهل العمل والعبادة ففيه شبه من النصارى، والتفسير بالفرد لا يقتضي التخصيص.

والمجوس لهم شبهة كتاب؛ ولذلك عوملوا معاملة أهل الكتاب في أخذ الجزية، والصابئة عطفٌ على الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين،

(١) لفظ الأثر في الموطأ، كتاب الصلاة، باب القراءة في المغرب والعشاء، (٢٥): «عن أبي عبد الله الصنابحي قال: قدمت المدينة في خلافة أبي بكر الصديق، فصليت وراءه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن، وسورة: سورة من قصار المفصل، ثم قام في الثالثة، فدنوت منه حتى إن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه، فسمعتة قرأ بأم القرآن، وهذه الآية ﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].»

(٢) هذا طرف من حديث طويل أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب، (٢٩٥٣، ٢٩٥٤)، وأحمد، (١٩٣٨١)، والطيالسي، (١١٣٥)، وابن حبان، (٧٢٠٦)، والطبراني في الكبير، (٢٣٦)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب».

وفرق شيخ الإسلام بين الصابئة الحرائية المشركة، والصابئة الذين لهم نوع كتاب ويختلفون عن الأولين^(١).

وفي ظل الظروف التي تعيشها الأمة، وفي ظل ما يسمونه بالتعايش السلمى، ارتفعت في بعض البلدان المنتسبة إلى الإسلام مطالباتٌ بمسح التفسير، وأن تُقرأ الآيات ولا تُفسَّر، وقالوا: لا داعي لتفسير المغضوب عليهم باليهود، أو تفسير النصارى بالصَّالِّين، وأنَّ الزَّمن الحالى لا يسمح بمثل هذا، وبالفعل أُزيل من بعض المناهج.

«وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لتبعنَّ سنن من كان قبلكم حدو القذة»^(٢) بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه، قالوا: يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟!«^(٣)؛ أي: فمن القوم إلا أولئك؟!»

«قال طائفة من السلف: من انحرف من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العباد ففيه شبه من النصارى. فلهذا تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام، من المعتزلة ونحوهم فيه شبه من اليهود، حتى إن علماء اليهود يقرؤون كتب شيوخ المعتزلة، ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخ المعتزلة يميلون إلى اليهود ويرجحونهم على النصارى.»

(١) ينظر: الرد على المنطقيين، ١/ ٢٨٧-٢٨٨، ٤٨٠.

(٢) القذة: واحدة القذذ، ريش السهم. ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين، (ص: ٨٤).

(٣) الحديث بهذا اللفظ ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى، ١٠/ ٥٥-٥٦، ولم نقف عليه في المصادر الحديثية الأصلية، وأخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (٣٤٥٦)، ومسلم، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر، وذراعا بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه»، قلنا يا رسول الله، اليهود، والنصارى، قال: «فمن»، واللفظ للبخاري، وجاء من حديث أبي هريرة، وحذيفة، وشداد بن أوس رضي الله عنه.

وأكثر المنحرفين من العبّاد، من المتصوّفة ونحوهم فيهم شبه من النصارى، ولهذا يميلون إلى نوع من الرهبانيّة والحلول والاتّحاد ونحو ذلك.

وشيوخ هؤلاء يذمّون الكلام وأهله، وشيوخ أولئك يعيّنون طريقة هؤلاء، ويصنّفون في ذمّ السماع والوجد، وكثير من الزهد والعبادة التي أحدثها هؤلاء.

كلّهم يجمعهم الانحراف، لكن هؤلاء مالوا إلى العقل وعظّموه، ونبذوا الأحكام التي جاء بها النقل، حتّى العبادة نبذوها وتخلّوا عنها وتشبّهوا باليهود، أمّا أولئك؛ فهم أهل زهد وعبادة، لكنهم ليسوا على الجادة، فأشبها النصارى من هذه الحيثية.

✦ [طريقتا فرق الضلال في الوحي]

قسم الشارح تبعاً لشيخ الإسلام^(١) طرق فرق الضلالة على طريقتين.

✦ [أولاً: طريقة التبديل]

«ولفرق الضلال في الوحي طريقتان^(٢): طريقة التبديل، وطريقة التجهيل. أمّا أهل التبديل؛ فهم نوعان: أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل.

فأهل الوهم والتخييل هم الذين يقولون: إنّ الأنبياء أخبروا عن الله واليوم الآخر والجنة والنار بأمر غير مطابقة للأمر في نفسه!».

أي: أنهم أخبروا عن أمور لا حقائق لها، فوعدوا الناس بالجنة؛ ليعملوا، وأوعدوا الناس بالنار؛ ليكفوا عن شرورهم وغييهم، وإلا فليس ثمة جنة أو نار، كذا زعموا، نسأل الله السلامة والعافية.

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ٨/١.

(٢) ينظر: السابق، ٨-٩/١.

«لكنهم خاطبُوهم بما يتخيَّلون به ويتوهَّمون به أن الله شيءٌ عظيمٌ كبيرٌ، وأنَّ الأبدان تُعادُ، وأنَّ لهم نعيمًا محسوسًا، وعقابًا محسوسًا، وإنَّ كان الأمرُ ليس كذلك».

مثل قولهم هذا كَأبٍ وضع خِزانةً ووضع فيها شيئًا، وقال لأولاده: اعملُوا في التِّجارة في المحلِّ والحراج وكذا، فإذا فعلتُم قسمتُ هذه الأموالَ عليكم، فهم يشتغلون ليلَ نهارٍ من أجل هذه الأموال، والحقيقة أنَّ الخزانة خاوية ليس فيها شيء، أو فيها حصيٌّ أو رمل أو غير ذلك، فالأب أو همهم بوجود المال في الخزانة من أجل أن يعملوا، أو أن يقول لهم مثلًا: الذي لا يفسد ولا يؤذي ولا يخرب نعطيهِ من هذه الأموال التي عندنا في مكان كذا، والحال أنَّ ليس عنده في ذاك المكان من شيء.

فأهل الوهم والتخييل يقولون: هذا مثل ما جاء به الأنبياء من عندهم، فكلُّ ما في كلام الله لا حقيقة له عندهم؛ بل هو في زعمهم توهيمٌ وتخييلٌ من أجل أن يكفَّ الناسُ شرورهم عن بعضهم البعض، وأن يعملوا شيئًا من الصالحات يتفعلون بها وينفعون بها، وإلا فلا حقيقة لجنة ولا نار، ولا لعذاب ولا لميعاد، ولا لبعث أو نشور، هكذا يقولون، نسأل الله السلامة والعافية.

وسمعنا ناسًا يقولون عن الأخبار القرآنية والغيبات الواردة في النصوص أنَّها مجرد تمويه، وإلا فما من شيء من ذلك هنالك، ومؤدَّى كلامهم أنَّ الرسل ضحكوا على الناس، وأشغلواهم، وما هنالك شيءٌ ممَّا قالوه وأخبروا به أقوامهم، -تعالى الله عما يقولون، ونسأل الله السلامة والعافية-.

«لأنَّ مصلحة الجمهور في ذلك، وإنَّ كان كذبًا فهو كذبٌ لمصلحة الجمهور! وقد وضع ابنُ سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل».

المقصود بقانونهم الإشارة إلى «القانون في الطب» لابن سينا، وله كتبٌ في الإلهيات، وكتبٌ في الفلسفة والحكمة كما يسمونها، لكن كتابه القانون هو في الطب، ومع ذلكم هو كتاب مظلم، حكى النووي رحمته الله أنه أدخل كتاب القانون إلى بيته؛ ليستفيد منه في الأدوية والعلاجات، يقول: فتأثر قلبي وأظلم، وأردتُ أن أحفظ شيئاً فلم أستطع حتى أخرجتُ الكتاب من بيتي ^(١).

هذا الكتابُ اليومَ موجودٌ في مكتبات الشيوخ والطلاب وفي البيوت وفي الجامعات، وفي كل مكان، ومع ذلك لا يحسُّ الإنسانُ بسببه ما أحسَّه صاحب القلب الطاهر الإمام النوويُّ من ظلمة أو تأثير، فنسأل الله السلامة والعافية.

«وأما أهل التحريف والتأويل ^(٢)؛ فهم الَّذِينَ يقولون: إِنَّ الأنبياءَ لم يقصدوا بهذه الأقوال ما هو الحقُّ في نفسِ الأمر، وإنَّ الحقَّ في نفسِ الأمر هو ما علمناه بعقولنا!»

على خلاف ما جاء به الأنبياءُ والرُّسل، فأهل التحريف والتأويل ينفون أموراً قطعيةً من الكتاب والسنة ومجمعاً عليها ممّا نفيها والشكُّ بها كفر.

أما أصحابُ الوهم والتخيل؛ فيقبلون ما جاء به الأنبياء والرسول وإن كانوا لا يعتقدونه، فيقولون للعامّة: سيروا على ما قيل لكم، وهم في قرارة أنفسهم يقولون: ليس هناك شيءٌ من ذلك، لكن من المصلحة أن ينشغل الناس بما جاؤوا، فهؤلاء مثل الذي يدعي رؤية هلال رمضان كذبا، فإذا قيل له في ذلك، قال: اتركهم يصومون، ماذا يحدث لو زادوا على الشهر يوماً واحداً؟! وهذا منهم جهلٌ كبير.

(١) ينظر: تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، (ص: ٥٠)، تاريخ الإسلام، ٢٤٩/٥٠.

(٢) ينظر: درة تعارض العقل والنقل، ١٢/١.

«ثمَّ يجتهدُونَ» يعني: أهل التَّأْوِيلِ والتَّحْرِيفِ «في تأويل هذه الأقوال إلى ما يُوافق رأيهم بأنواع التَّأْوِيلَاتِ؛ ولهذا كان أكثرهم لا يجزِّمُونَ بالتَّأْوِيلِ؛ بل يقولون: يجوزُ أن يُراد كذا، وغاية ما معهم إمكان احتمال اللَّفْظِ.

✦ [طريقة التجهيل والتضليل]

«وأما أهل التَّجْهِيلِ والتَّضْلِيلِ الذين حقيقة قولهم: إِنَّ الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالُّون، لا يَعْرِفُونَ ما أراد الله بما وَصَفَ به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء!.

ويقولون: يجوزُ أن يكون للنصِّ تأويلٌ لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه جبريل ولا محمد ولا غيره من الأنبياء، فضلاً عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأنَّ محمداً ﷺ كان يقرأ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر : ١٠]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص : ٧٥]، وهو لا يعرف معاني هذه الآيات!؛ بل معناها الذي دلَّت عليه لا يعرفه إلا الله تعالى! ويظنون أن هذه طريقة السلف^(١).

بعضهم يستدلُّ لهذا، وأشيع في الآونة الأخيرة أن مذهب السلف التفويض، وأن نصوص الصفات ليس لها معانٍ أصلاً، إنَّما نقرأ حروفها ونفوض معانيها إلى الله ﷻ، وليس هناك من شيء يُعرف وراء هذه الحروف، ويستدلُّون لنسبة مذهب التفويض إلى السلف بما جاء عنهم من قولهم في الصفات: «تمر كما جاءت»^(٢).

نقول: إنَّ جُمْلَةَ (تمر كما جاءت) يُمكن العملُ بها مع اعتقاد أنَّ لها معانٍ،

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٤-١٥.

(٢) تقدم التعليق على هذه العبارة، ٢/ ٥٤، ٥٥.

فلاستواء معلوم، والكيف مجهول^(١)، ولا يعني هذا نفي المعنى عنها.

ولتوضيح المسألة نذكرُ مثالاً فنقول: لو ذُكِرَ لك زيدٌ من الناس أنه يقطنُ في الشرق أو في الغرب، فهل تعرفُ من هو زيدٌ من الناس؟ أنتَ لم تره؛ ولا تعرفُ عنه شيئاً سوى أن هناك شخصاً يُسمَّى زيداً، لكن هل تقول: إنَّ زيداً مثل ديز؛ لأنِّي لا أعرفه؟

أو تعرفُ أن هذه الكلمة لها مدلولٌ خاصٌّ على شخصٍ معروفٍ في الجملة من معرفتك لُنظرائه من بني الإنس؟ الثاني هو الصواب، لأنَّ زيداً ليس حماراً ولا كلباً ولا حيواناً، إنما هو آدمي يمشي على رجلين مثل الناس، لكن تفصيلاته وحقائقه وكيفيات خلقه غائبة عنك فلا تعرفها، مع إدراكك للمعاني، فتعرفُ أنَّ له يداً، وتدرك معنى اليد، وأنَّ له رجلاً وتدرك معنى الرجل، وأنَّ له رأساً، وتدرك معنى الرأس.

وهكذا القولُ في صفات الله التي تتشابهُ في التسمية مع صفات المخلوقين، نعرفُ معناها، وإن لم نعرف كُنْهها وحقيقتها وكيفيتها، ولا نقول: إننا لم نرها، فلا نعرف منها إلا تسمياتها، وأن التسمية في صفاته تعالى لا يدلُّ على معنى، بخلاف كلمة (ديز) فنحنُ لا نعرفُ عنها ولا عن مدلولها شيئاً، وهذا المثالُ أتينا به من أجل تقريب فهم المسألة، تعالى الله الخالق عن مشابهة المخلوق، والله المثل الأعلى.

لكن أهل التفويض يقولون: لا فرق بين زيد وديز، وما دمت لا تعرف زيداً ولا رأيتَه، فليس هناك فرقٌ بين زيدٍ وديزٍ، وبما أننا لم نر الله ﷻ فنحنُ لا نعرفُ عن

(١) تقدم تخريج هذه العبارة، ٢/ ٥٤.

صفاته إلا تسمياتها، أما معانيها فلا نعرفها؛ بل نُفَوِّضُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

يقول أهل التفويض مثلاً: الرسول ﷺ يقرأ قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾ [ص:٧٥]، يقولون: لا يعرف الرسول ﷺ معاني هذه الآيات؛ بل يقرأها مجرد حروف، وفهمه لها فهم شخص يُلقِّن كلمة أعجمية، فهو يُرَدِّدُهَا ولا يدري معناها، فلا فرق عند أهل التفويض بين هذا وذاك، هكذا يزعمون، قاتلهم الله.

وكلام أهل التفويض لا يدلُّ عليه نقلٌ ولا يقبله عقلٌ؛ ولذلك شدَّد الأئمة على أهل التَّفْوِيضِ؛ لأنَّ مآلَ كلامهم هذا إلى التَّعْطِيلِ، تعالى الله عما يقولون^(١).
«ثم منهم من يقول: إنَّ المرادَ بها خلافٌ مدلولها الظَّاهر المفهُوم، ولا يعرفه أحدٌ، كما لا يُعلمُ وقتُ السَّاعة!»

ومنهم من يقول: بل تُجرى على ظاهرها وتحمَّل على ظاهرها! ومع هذا، فلا يعلم تأويلها إلا الله، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يُخالف ظاهرها، وقالوا مع هذا: إنَّها تحمَّل على ظاهرها.

وهؤلاء مشتركون في القول بأنَّ الرِّسُولَ لم يبيِّن المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلة أو متشابهة، ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نُصُوبِهِ غير ما يجعله الفريق الآخر مشكلاً، ثمَّ منهم من يقول: لم يعلم معانيها -أيضاً-! ومنهم من يقول: علمها ولم يبيِّنها^(٢).

(١) قال شيخ الإسلام بعد أن وضح فساد كلام أهل التفويض: «فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد». درء تعارض العقل والنقل، ٢٠٥/١.

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١٦/١.

كذا قالوا، ومن المعلوم قطعاً أن النبي ﷺ وظيفته البيان، فإذا لم يبين ما أرسل به؛ فمعناه أنه لم يبلغ من أرسل إليهم ما أرسل به، صحيح أن المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله مستثنى، ووجود المتشابه معروف، والتشابه نسبي، فمن أهل العلم من يعرفه، ومنهم من لا يعرفه، وكلام أهل العلم في الخلاف في الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ والواو في ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ [آل عمران: ٧] معروف^(١)، لكن حتى المتشابه الذي استأثر الله بعلمه هذا نوعٌ يُختبر به الناس، وليس هو الغالب من التشريع.

«بل أحال في بيانها على الأدلة العقلية، وعلى من يجتهد في العلم بتأويل تلك النصوص» يقولون مثل هذا تبريراً لأفعالهم، يدعون أن الرسول يعلم المعاني ولم يبينها، لكنه قال: ابحثوا عنها بعقولكم.

«فهم مشتركون في أن الرسول لم يعلم أو لم يعلم؛ بل نحن عرفنا الحق بعقولنا ثم اجتهدنا في حمل كلام الرسول على ما يوافق معقولنا، وأن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات! ولا يفهمون السمعيات! وكل ذلك ضلالٌ وتضليلٌ عن سواء السبيل»^(٢).

نسأل الله السلامة والعافية، من هذه الأقوال الواهية، المفضية بقائلها إلى الهاوية، سبحانه رب العزة عما يصفون وسلاماً على المرسلين، والحمد لله رب العالمين».

(١) ينظر: تفسير الطبري، ٢٠١/٦-٢٠٦، تفسير القرطبي، ١٦/٤-١٨، درء تعارض العقل والنقل،

٢٠٥/١-٢٠٨.

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ١٧/١، ٢٠.

بهذا يكون قد انتهى التعليقُ على هذا الكتاب بإيجازٍ شديد، وإلا فمباحث الكتاب عظيمة، وفي غاية الأهمية في أصول الدين، ولكن ما لا يُدرك كُله لا يترك جُلُّه.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



فهرس المصادر والمراجع

- (١) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمداني الجورقاني (٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ.
- (٢) الإبانة الكبرى لابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي المعروف بابن بَطَّة العكبري، ط دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- (٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، ابن بطة أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (٣٨٧ هـ)، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، ورضا بن نعيان معطي، و يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل، وحمد بن عبد الله التويجري، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.
- (٤) إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (٦٦٥ هـ)، المحقق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.
- (٥) إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨ هـ) المحقق: محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية - الكويت.
- (٦) الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٦ هـ.
- (٧) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري (١٤١٣ هـ)، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.
- (٨) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الحسيني

- الزيدي، المطبعة الميمنية، ١٣١١.
- (٩) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- (١٠) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهرير بالبناء (١١١٧ هـ) المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٧ هـ.
- (١١) الإتيقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ.
- (١٢) إثبات صفة العلو، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهرير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠ هـ) المحقق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- (١٣) اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ط دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ.
- (١٤) الإجماع، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ط دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م.
- (١٥) الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري، جمال الدين أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي المالكي (٤٦٣ هـ)، قرأه وعلق عليه: عبد الخالق بن محمد ماضي، وقف السلام الخيري، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- (١٦) الأحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (٢٨٧ هـ) المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١١.
- (١٧) الأحاديث الطوال، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (٣٦٠ هـ) المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء - الموصل الطبعة: الثانية، ١٤٠٤.
- (١٨) الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري

- ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٤٣ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ.
- (١٩) الأحكام السلطانية للفراء، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨ هـ) صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ.
- (٢٠) الأحكام السلطانية، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠ هـ)، دار الحديث - القاهرة.
- (٢١) أحكام القرآن للشافعي - جمع البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨ هـ) كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق قدم له: محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.
- (٢٢) أحكام القرآن، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (٥٤٣ هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.
- (٢٣) الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (٥٨١ هـ) تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية ١٤١٦ هـ.
- (٢٤) أحكام أهل الذمة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١ هـ) المحقق: يوسف بن أحمد البكري - شاكربن توفيق العاروري، رمادى للنشر - الدمام الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- (٢٥) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (٦٣١ هـ) المحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان.
- (٢٦) الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦ هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- (٢٧) إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ط دار المعرفة، بيروت.
- (٢٨) أخبار أبي القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ) تحقيق د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٤٠١هـ.
- (٢٩) إخبار العلماء بأخبار الحكماء، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي (٦٤٦ هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ.
- (٣٠) أخبار القضاة، أبو بكر محمد بن خلف بن حيّان بن صدقة الضبّي البغدادي، الملقّب بـوكيع (٣٠٦هـ) المحقق: صححه وعلق عليه وخرّج أحاديثه: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد الطبعة: الأولى، ١٣٦٦هـ.
- (٣١) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (حوالي ٢٧٢ هـ)، المحقق: عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- (٣٢) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) المحقق: عمر بن محمود أبو عمر، دار الراية الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ.
- (٣٣) الاختيار لتلليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي، ط دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، بدون طبعة، وتاريخ.
- (٣٤) الإخلاص والنية، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، حققه وعلق عليه: إياد خالد الطباع، دار البشائر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.
- (٣٥) أخلاق العلماء، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرّي البغدادي، ط رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - السعودية.
- (٣٦) آداب الشافعي ومناقبه، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

- (٣٧) الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي، ط عالم الكتب.
- (٣٨) أدب الدنيا والدين، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ)، دار مكتبة الحياة، الطبعة: بدون طبعة، ١٩٨٦م.
- (٣٩) أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) المحقق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- (٤٠) الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ط مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- (٤١) الأذكار، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- (٤٢) الأربعون النووية، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) عُنِيَ بِهِ: قصي محمد نورس الحلاق، أنور بن أبي بكر الشیخي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، لبنان - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- (٤٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- (٤٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك شهاب الدين القسطلاني (٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ.
- (٤٥) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ط دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م.
- (٤٦) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (٤٧٨هـ)، تحققت: أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ.
- (٤٧) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتخریج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

- (٤٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- (٤٩) إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسنبي، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (١١٨٢هـ) تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
- (٥٠) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والإختصار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق - دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- (٥١) الاستغاثة في الرد على البكري، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ط مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- (٥٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدين القرافي (٦٨٢هـ)، تحقيق: طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ.
- (٥٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ط دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- (٥٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.
- (٥٥) أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ.
- (٥٦) الأسماء والصفات للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.

- (٥٧) أسنى المطالب المطالب شرح روض الطالب، للشيخ: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، وما بعدها، ط: دار الكتاب الإسلامي.
- (٥٨) الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- (٥٩) الإشراف على مذاهب العلماء، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٩هـ)، المحقق: أبو حماد صغير أحمد الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- (٦٠) الإشراف على نكت مسائل الخلاف، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر القاضي البغدادي المالكي (٤٢٢هـ)، المحقق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- (٦١) أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، تركي ضاهر، دار الحسام، لبنان بيروت.
- (٦٢) الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ.
- (٦٣) إصلاح غلط المحدثين، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ) المحقق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة للطباعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ.
- (٦٤) الأصمعيات اختيار الأصمعي، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصم (٢١٦هـ) المحقق: احمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م.
- (٦٥) أصول الدين الإسلامي مع قواعده الأربع، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ) المحقق: رتبها محمد الطيب بن إسحاق الأنصاري، دار الحديث الخيرية بمكة المكرمة.
- (٦٦) أصول الدين، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي (٤٢٩ هـ)، إستانبول، مطبعة الدولة، ١٣٤٦ هـ.
- (٦٧) أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد الدكن.

- (٦٨) أصول السنة، ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَيْن المالكى (٣٩٩هـ) تحقيق وتعليق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- (٦٩) أصول الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي (٣٤٤هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت.
- (٧٠) أصول الفقه، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي، ط مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.
- (٧١) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- (٧٢) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- (٧٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، ط دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- (٧٤) إطراف المُسندِ المعْتَلِي بأطراف المُسندِ الحنبلي، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، (دار ابن كثير - دمشق، دار الكلم الطيب - بيروت).
- (٧٥) الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفَرْنَاطِي الشهير بالشاطبي (٧٩٠هـ) تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.
- (٧٦) الاعتقاد، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (٥٢٦هـ) المحقق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار أطلس الخضراء الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- (٧٧) إعراب لا إله إلا الله، حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: السنة الحادية والعشرون - العددان الواحد والثمانون والثاني والثمانون - المحرم - جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ.

- (٧٨) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨ هـ) المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- (٧٩) إعلم الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- (٨٠) الأعلم، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، ط دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢ م.
- (٨١) أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤ هـ) المحقق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عظمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- (٨٢) إغاثة اللهفان من مصاديد الشيطان، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- (٨٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (٧٠٢ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٨٤) الاقتصاد في الاعتقاد، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (٦٠٠ هـ) المحقق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.
- (٨٥) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨ هـ) المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان الطبعة: السابعة، ١٤١٩ هـ.
- (٨٦) الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان الفاسي (٦٢٨ هـ)، المحقق: حسن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.
- (٨٧) الإقناع لابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٩ هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، (بدون) الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

- (٨٨) إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (٦٢٩هـ) المحقق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤١٠.
- (٨٩) الأم، ومعه مختصر المزني، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ط: دار الفكر، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- (٩٠) أمالي ابن بشران (الجزء الثاني)، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي، ط دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- (٩١) أمالي أبي يعلى الفراء، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف المعروف بـ ابن الفراء (٤٥٨هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.
- (٩٢) الأمثال السائرة من شعر المتنبّي، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (٣٨٥هـ) المحقق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد الطبعة: الأولى، ١٣٨٥هـ.
- (٩٣) أمراض القلب وشفائوها، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، المطبعة السلفية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٩٩هـ.
- (٩٤) إنباء الغمر بأبناء العمر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) المحقق: د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر ١٣٨٩هـ.
- (٩٥) إنباء الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- (٩٦) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (٥٥٨هـ) المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- (٩٧) الانتصار لأهل الأثر المطبوع باسم «نقض المنطق»، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن

- حسن قائد، راجعه: سُعود بن عبد العزيز العُريفي - عمر بن سَعْدِي الجَزائري، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثالثة، ١٤٤٠ هـ.
- (٩٨) الانتصار للصحب والآل من اقتراءات السماوي الضال، إبراهيم بن عامر بن عليّ الرّحيلي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣ هـ.
- (٩٩) الانتصار للقرآن، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (٤٠٣هـ) تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح - عمّان، دار ابن حزم - بيروت الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ.
- (١٠٠) الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه، شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني الشافعي (٨٧١هـ) المحقق: عبد الكريم بن علي محمد بن النملة، مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الثالثة، ١٩٩٩ م.
- (١٠١) الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (٥٦٢هـ) المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ.
- (١٠٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ.
- (١٠٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، سليمان بن علي بن أحمد المرادوي، ط دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.
- (١٠٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (٦٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
- (١٠٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة.
- (١٠٦) الأولياء، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٣.
- (١٠٧) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن

- سعد الله بن جماعة الكفاني الحموي الشافعي، بدر الدين (٧٣٣هـ) المحقق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام للطباعة والنشر - مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- (١٠٨) الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (٧٣٩هـ) المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت الطبعة: الثالثة.
- (١٠٩) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، وعليه: الإفصاح على مسائل الإيضاح على مذاهب الأئمة الأربعة وغيرهم لـ عبد الفتاح حسين، دار البشائر الإسلامية، بيروت - المكتبة الأمدادية، مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.
- (١١٠) إيمان فرعون لجلال الدين الدواني والرد عليه للملا علي القاري، المطبعة المصرية ومكنتها، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ، تحقيق: ابن الخطيب.
- (١١١) الإيمان لابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي (٣٩٥هـ) المحقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
- (١١٢) الإيمان، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (٧٢٨هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الرابعة - ١٤١٣هـ.
- (١١٣) الإيمان، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.
- (١١٤) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (١١٥) الباعث على إنكار البدع والحوادث، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (٦٦٥هـ) المحقق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣٩٨.
- (١١٦) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.
- (١١٧) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم)، ط: دار الكتاب

الإسلامي، الطبعة الثانية.

(١١٨) بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (٣٧٣هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

(١١٩) بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

(١٢٠) البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ط دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(١٢١) بحر المذهب، الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (٥٠٢هـ)، المحقق: طارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.

(١٢٢) البدء والتاريخ، المطهر بن طاهر المقدسي (نحو ٣٥٥هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.

(١٢٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ)، دار الحديث - القاهرة الطبعة: بدون طبعة، ١٤٢٥هـ.

(١٢٤) البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ط دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(١٢٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

(١٢٦) بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

(١٢٧) البدر المنير في تخريج الأحاديث، والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، ط: دار الهجرة للنشر، والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(١٢٨) البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ط دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

- (١٢٩) البعث والنشور للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوَجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- (١٣٠) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (٢٨٢هـ)، المنتقى: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣.
- (١٣١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، المحقق: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ.
- (١٣٢) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٧م.
- (١٣٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- (١٣٤) بلوغ المرام من أدلة الأحكام، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤.
- (١٣٥) البناية شرح الهداية، للعلامة بدر الدين العيني، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- (١٣٦) البوذية وتأثيرها في الفكر والفرق الإسلامية المتطرفة، محمد علي الزعبي، علي زيعور، بيروت مطبعة الإنصاف، ١٩٦٤م.
- (١٣٧) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (٧٤٩هـ) المحقق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

- (١٣٨) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ) المحقق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- (١٣٩) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
- (١٤٠) بيان فضل علم السلف على علم الخلف، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ط دار الصمعي للنشر والتوزيع.
- (١٤١) البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، ط دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- (١٤٢) البيان والتحصيل، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الجد)، ط دار الغرب الإسلامي- الطبعة الثانية-١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (١٤٣) تاج العروس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الشهير بالمرتضى الزبيدي، ط دار الهداية.
- (١٤٤) التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (١٣٠٧هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
- (١٤٥) التاج والإكليل شرح مختصر خليل، محمد بن يوسف العبدري المواق، ط دار الكتب العلمية.
- (١٤٦) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.
- (١٤٧) تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- (١٤٨) تاريخ أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- (١٤٩) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
- (١٥٠) تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري (٩٦٦هـ)، دار صادر - بيروت.
- (١٥١) تاريخ الرسل والملوك، (تاريخ الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، ط دار التراث - بيروت، الطبعة الثانية - ١٣٨٧ هـ.
- (١٥٢) التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، ط دار الفكر.
- (١٥٣) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- (١٥٤) تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١٥٥) تاريخ خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (٢٤٠هـ) المحقق: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة - دمشق، بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧.
- (١٥٦) تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.
- (١٥٧) تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (١٥٨) تبصرة الأدلة في أصول الدين، أبو المعين ميمون بن محمد النسفي (٥٠٨هـ)، تحقيق: حسين آتاي، أنقره، ١٩٩٣م.
- (١٥٩) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (٤٧١هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- (١٦٠) التبيان في آداب حملة القرآن، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) حققه وعلق عليه: محمد الحجار الطبعة: الثالثة مزيدة ومنقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.

- (١٦١) التبيان في أقسام القرآن، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- (١٦٢) التبيان في أيمان القرآن، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١) المحقق: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ.
- (١٦٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي الزيلعي، ط دار الكتاب الإسلامي الطبعة الثانية.
- (١٦٤) التجريد لنفع العبيد = حاشية البجيرمي على شرح المنهج (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرِمِيّ المصري الشافعي (١٢٢١هـ)، مطبعة الحلبي الطبعة: بدون طبعة، ١٣٦٩هـ.
- (١٦٥) التجريد، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري، ط دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ.
- (١٦٦) تحبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣هـ) المحقق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان - الأردن / عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- (١٦٧) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٨٨٥هـ) المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- (١٦٨) التحرير في أصول الفقه، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي، الشهير: بابن همام الدين الحنفي (٨٦١هـ)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥١هـ.
- (١٦٩) التحرير والتتوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٤ هـ.
- (١٧٠) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

- (١٧١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، ط المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- (١٧٢) تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، دار ابن حزم الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.
- (١٧٣) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (٧٢٤هـ) ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان - الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
- (١٧٤) تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (نحو ٥٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.
- (١٧٥) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، ط دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة وتاريخ.
- (١٧٦) تحفة المرید علی جوهرة التوحيد، برهان الدين الباجوري بن الشيخ محمد الجيزاوي بن أحمد (١٢٧٦هـ)، تحقيق: علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٢.
- (١٧٧) تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (التدمرية)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- (١٧٨) تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- (١٧٩) تحقيق الفوائد الغيائية، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانی (٧٨٦هـ) تحقيق ودراسة: د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- (١٨٠) تحقيق القول في مسألة: عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: قسم التحقيق بدار النشر، دار الصحابة للتراث - طنطا (مصر) الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ.

- (١٨١) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (٧٦٢هـ) المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- (١٨٢) تخريج العقيدة الطحاوية، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ) شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.
- (١٨٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ط دار طيبة.
- (١٨٤) تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (٥٠٧هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- (١٨٥) تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَإِماز الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- (١٨٦) تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتّي (٩٨٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية الطبعة: الأولى، ١٣٤٣هـ.
- (١٨٧) تذكرة أولي النهى والعرفان بأيام الله الواحد الديان وذكر حوادث الزمان، إبراهيم بن عبيد آل عبد المحسن «من علماء أهل القصيم، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
- (١٨٨) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
- (١٨٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا الطبعة: الأولى.
- (١٩٠) التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدينة الإسلامية في المدينة المنورة العلمية، محمد عبد الحَيّ بن

- عبد الكبير ابن محمد الحسن بن الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (١٣٨٢هـ)،
المحقق: عبد الله الخالدي، دار الأرقام - بيروت.
- (١٩١) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- (١٩٢) الترغيب والترهيب، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (٥٣٥هـ) المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث - القاهرة الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ.
- (١٩٣) التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤١هـ) المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقام بن أبي الأرقام - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.
- (١٩٤) تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (٧٩٤هـ) دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- (١٩٥) تصحيح الفصيح وشرحه، أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسُوتَيَّه ابن المرزبان (٣٤٧هـ) المحقق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة] ١٤١٩ هـ.
- (١٩٦) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.
- (١٩٧) التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م) الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- (١٩٨) تعظيم قدر الصلاة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرَوَزي (٢٩٤هـ) المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- (١٩٩) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من

- محفوظه، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، ط دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- (٢٠٠) تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن.
- (٢٠١) تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (٢٠٢) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسن الحسني الإيجي الشافعي (٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- (٢٠٣) التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، ط عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- (٢٠٤) تفسير الثوري، أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (١٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ.
- (٢٠٥) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ م.
- (٢٠٦) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، ط مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة - ١٤١٩ هـ.
- (٢٠٧) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- (٢٠٨) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤ هـ)، تحقيق: عبد العزيز غنيم وآخرين، دار الشعب، القاهرة، ١٣٩٠ هـ.

- (٢٠٩) تفسير القرآن العظيم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- (٢١٠) تفسير القرآن الكريم (ابن القيم)، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٠هـ.
- (٢١١) تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (٤٨٩هـ) المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٢١٢) تفسير القرآن، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٩هـ)، تحقيق: سعد بن محمد السعد دار المآثر، المدينة النبوية الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- (٢١٣) تفسير القرآن، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي (٦٦٠هـ)، تحقيق ونشر: عبد الله بن إبراهيم الوهبي، الأحساء، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- (٢١٤) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري؛ محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، دار المعرفة، ١٤٣٠هـ.
- (٢١٥) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) المحقق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
- (٢١٦) تفسير الماوردي = النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ) المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- (٢١٧) تفسير آيات من القرآن الكريم (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الخامس)، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ)، المحقق: الدكتور محمد بلتاجي، جمعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: بدون.

- (٢١٨) تفسير عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، ط دار الكتب العلمية، بيروت،. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- (٢١٩) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (٤٨٨هـ) المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة - القاهرة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٥.
- (٢٢٠) تفسير مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي، ط دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- (٢٢١) تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (١٥٠هـ) المحقق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٣هـ.
- (٢٢٢) تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.
- (٢٢٣) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- (٢٢٤) تقويم النظر في مسائل خلافة ذائعة، ونبد مذهبية نافعة، محمد بن علي بن شعيب، أبو شجاع، فخر الدين، ابن الدهان (٥٩٢هـ) المحقق: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- (٢٢٥) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (٦٢٩هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ.
- (٢٢٦) تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دوزي (١٣٠٠هـ) نقله إلى العربية وعلق عليه: ج ١ - ٨: محمد سليم النعيمي ج ٩، ١٠: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠م.
- (٢٢٧) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

- (٢٢٨) تلخيص صحيح الإمام مسلم (ت: عبد الغني والخولي)، أحمد بن عمر القرطبي أبو العباس، المحقق: رفعت فوزي عبد الغني - أحمد محمود إبراهيم عثمان الخولي، حالة الفهرسة: مفهرس على العناوين الرئيسية، ١٤١٤.
- (٢٢٩) التمثيل والمحاضرة، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (٤٢٩هـ) المحقق: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ.
- (٢٣٠) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (٤٠٣هـ) المحقق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- (٢٣١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣ هـ)، المحقق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- (٢٣٢) التتبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين المَلْطِي العسقلاني (٣٧٧هـ) المحقق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - مصر.
- (٢٣٣) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز الذهبي (٧٤٨هـ) المحقق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار الوطن - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- (٢٣٤) التَّوْبِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمرير (١١٨٢هـ) المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ.
- (٢٣٥) تهافت التهافت، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد، ابن رشد القرطبي (٥٩٥هـ)، التعليق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤ م.
- (٢٣٦) تهافت الفلاسفة، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ) المحقق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة - مصر الطبعة: السادسة.
- (٢٣٧) تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.

- (٢٣٨) تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (٢٣٩) تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- (٢٤٠) تهذيب السنن، ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين، المحقق: إسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف، ١٤٢٨ هـ.
- (٢٤١) تهذيب الصحاح، محمود بن أحمد الزنجاني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، أحمد عبد الغفور عطار، دار المعارف، مصر.
- (٢٤٢) تهذيب الكمال، للعلامة يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
- (٢٤٣) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.
- (٢٤٤) التهذيب في فقه الإمام الشافعي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (٥١٦ هـ) المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- (٢٤٥) توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، ابن حجر العسقلاني؛ أحمد بن علي بن محمد الكتاني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر، المحقق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦ هـ.
- (٢٤٦) توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر أصل الكتاب: رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ.
- (٢٤٧) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣ م.

- (٢٤٨) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ) المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- (٢٤٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ.
- (٢٥٠) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم (٧٥١هـ)، أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى (١٣٢٧هـ) المحقق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦.
- (٢٥١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (٨٠٤هـ) المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ.
- (٢٥٢) توضيح مقاصد المصطلحات العلمية في الرسالة التدمرية، محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الصمعي، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
- (٢٥٣) التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٢٨ عبد الخالق ثروت - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- (٢٥٤) التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، ط مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (٢٥٥) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (يُنشر لأول مرة على نسخة خطية فريدة بخط الحافظ شمس الدين السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ)، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطُوبِغَا السُّودُونِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (٨٧٩هـ) دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

- (٢٥٦) الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ، ١٩٧٣.
- (٢٥٧) الجامع (مطبوع آخر مصنف عبد الرزاق)، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (١٥٣ هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- (٢٥٨) جامع الأحاديث الجامع الصغير وزوائده، الجلال السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي (٩١١ هـ)، المحقق: عباس أحمد صقر - أحمد عبد الجواد، ١٤١٤ هـ.
- (٢٥٩) جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦ هـ) تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان الطبعة: الأولى.
- (٢٦٠) جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- (٢٦١) جامع الرسائل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط دار العطاء، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- (٢٦٢) الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير - بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
- (٢٦٣) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ط مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- (٢٦٤) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (٧٩٥ هـ) المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة -

- بيروت الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ.
- (٢٦٥) جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سَنن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ط دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- (٢٦٦) جامع المسائل، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية (٧٢٨ هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ. اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، المطبعة الميمنية، ١٣١١ هـ، تصوير مؤسسة التاريخ العربي ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- (٢٦٧) جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.
- (٢٦٨) الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (المتوفى ٢٨٦ هـ) حققه وقدم له وعلق عليه: محمد أبو الأجنان - عثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة، بيروت - المكتبة العتيقة، تونس. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- (٢٦٩) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، ط دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- (٢٧٠) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، محمد عزيز بن شمس وعلي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد - مكة الطبعة: الثانية، شوال ١٤٢٢ هـ.
- (٢٧١) الجامع لشعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ)، المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.
- (٢٧٢) الجامع لعلوم الإمام أحمد - العقيدة، خالد الرباط، سيد عزت عيد، محمد أحمد عبد التواب، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- (٢٧٣) الجامع، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، (منشور كملحوق بمصنف عبد الرزاق)، ط المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

- (٢٧٤) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدرآباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ.
- (٢٧٥) جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، المحقق: أحمد بن علي الدمياطي، مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.
- (٢٧٦) جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط دار العروبة - الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
- (٢٧٧) الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) المحقق: د. فخر الدين قباوة الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.
- (٢٧٨) جمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري (٢٧٩هـ) تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- (٢٧٩) جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (١٧٠هـ) حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- (٢٨٠) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ط دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- (٢٨١) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، أبو عبد الله شمس الدين بن محمد بن أشرف بن قيصر الأفغاني (١٤٢٠هـ)، دار الصمعي (أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية) الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ.
- (٢٨٢) جهود علماء السلف في القرن السادس الهجري في الرد على الصوفي، محمد بن أحمد بن علي الجوير، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- (٢٨٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ.

- (٢٨٤) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط دار المعرفة - المغرب، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- (٢٨٥) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (١٣٦٢هـ) ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
- (٢٨٦) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانة - كراتشي.
- (٢٨٧) جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التجاني.
- (٢٨٨) الجوهرة النيرة، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليمني الحنفي (٨٠٠هـ)، المطبعة الخيرية الطبعة: الأولى، ١٣٢٢هـ.
- (٢٨٩) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط مطبعة المدني، القاهرة.
- (٢٩٠) حاشية ابن عابدين الموسومة ب (رد المحتار على الدر المختار) لمحمد بن أمين بن عمر الشهير بابن عابدين، دار الفكر-بيروت-الطبعة الثانية-١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- (٢٩١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ط دار الفكر بدون طبعة، وتاريخ.
- (٢٩٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)، محمد بن عرفة الدسوقي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.
- (٢٩٣) حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، (بدون ناشر)، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
- (٢٩٤) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي - توفي ١٢٣١ هـ المحقق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ.
- (٢٩٥) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- (٢٩٦) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي - مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي، المحقق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢.

- (٢٩٧) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ) المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.
- (٢٩٨) الحبايك في أخبار الملائك، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: خادم السنة المطهرة أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- (٢٩٩) حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (حوالي ٤٠٣هـ) محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني.
- (٣٠٠) الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (٣٧٠هـ) المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق - بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.
- (٣٠١) الحديث النبوي في المعجم العربي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ياسر الدرويش، العصر الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠١٤ م.
- (٣٠٢) الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي دمشقي (٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى.
- (٣٠٣) الحسنه والسيئة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي دمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: -، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: .
- (٣٠٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ط السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- (٣٠٥) حياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ.
- (٣٠٦) حياتي، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢ م.
- (٣٠٧) الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

- (٢٠٨) خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزرازي (٨٣٧هـ) المحقق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.
- (٢٠٩) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة.
- (٢١٠) خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- (٢١١) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، المحقق: حقه وخروج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٢١٢) خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَعَا السُّودُونِي الجمالي الحنفي (٨٧٩هـ) المحقق: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- (٢١٣) خلاصة البدر المنير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (٨٠٤هـ)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- (٢١٤) خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (٢٥٦هـ) المحقق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض.
- (٢١٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسَّمِين الحلبِي (٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- (٢١٦) الدر المنثور في طبقات ربات الخدور، زينب بنت علي بن حسين بن عبيد الله بن حسن بن إبراهيم بن محمد بن يوسف فواز العاملي (١٣٣٢هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر الطبعة: الأولى، ١٣١٢هـ.
- (٢١٧) الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الفكر - بيروت.
- (٢١٨) درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلِيم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي

- الدمشقي (٧٢٨هـ) تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ.
- (٣١٩) دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح (١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ.
- (٣٢٠) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة - بيروت.
- (٣٢١) الدرر البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدريّة، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (١٣٧٦هـ)، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الطبعة: الأولى: ١٤١٩هـ.
- (٣٢٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية، علماء نجد الأعلام، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ.
- (٣٢٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للشيخ العسقلاني ابن حجر، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- (٣٢٤) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول أحمد نكري (ق ١٢هـ) عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- (٣٢٥) الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (٣٦٠هـ) المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٣.
- (٣٢٦) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوَجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ.
- (٣٢٧) الدلائل في غريب الحديث، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (٣٠٢هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- (٣٢٨) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (١٠٥٧هـ) اعتنى بها: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥هـ.

- (٢٢٩) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، الطبعة الأولى، مكتبة الشباب.
- (٢٣٠) دولة الإسلام في الأندلس، محمد عبد الله عنان المؤرخ المصري (١٤٠٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: ج ١، ٢، ٥ / الرابعة، ١٤١٧ هـ.
- (٢٣١) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، ط دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- (٢٣٢) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، الجلال السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي، جلال الدين، المحقق: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان - الخبر، ١٤١٦ هـ.
- (٢٣٣) ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَإِمَاز الذهبي (٧٤٨هـ) المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ.
- (٢٣٤) ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (٥٤٥ م) اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ.
- (٢٣٥) الذخائر لشرح منظومة الكبائر، محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ)، المحقق: وليد بن محمد بن عبد الله العلي، دار البشائر الإسلامية، الرياض، ١٤٢٢ هـ.
- (٢٣٦) ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، دار السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- (٢٣٧) الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- (٢٣٨) ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (٤٨١هـ) المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- (٢٣٩) ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، جار الله الزمخشري، ط مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- (٢٤٠) رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنجُوِيَه (٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

- (٣٤١) الرد على الجهمية، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠هـ) المحقق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير - الكويت الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ.
- (٣٤٢) الرد على الشاذلي في حزيه، وما صنفه في آداب الطريق (يطبع كاملاً لأول مرة)، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، راجعه: سعود بن عبد العزيز العريفي - جديع بن محمد الجديع، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثالثة، ١٤٤٠هـ.
- (٣٤٣) الرد على القائلين بوحدة الوجود، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (١٠١٤هـ) المحقق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- (٣٤٤) الرد على المنطقيين، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: -، دار المعرفة، بيروت، لبنان الطبعة.
- (٣٤٥) الرسالة العرشية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.
- (٣٤٦) الرسالة القشيرية، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، ط دار المعارف، القاهرة.
- (٣٤٧) الرسالة، أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي، ط دار الفكر.
- (٣٤٨) الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القشيري المكي، ط مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ، ١٩٤٠م.
- (٣٤٩) رسائل وفتاوى الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد عبد الوهاب (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الثاني)، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٨٥هـ)، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، بمصر ١٣٤٩هـ.

- (٣٥٠) رغبة التيسير في شرح منظومة التفسير، عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ابن جوزي المملكة العربية السعودية/ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ.
- (٣٥١) رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمر (١١٨٢هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
- (٣٥٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) المحقق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب - لبنان / بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ.
- (٣٥٣) رفع الشبهة والغرر عن يحتج على فعل المعاصي بالقدر، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ) المحقق: أسعد محمد المغربي، دار حراء - مكة المكرمة - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- (٣٥٤) رفع الملام عن الأئمة الأعلام، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض - المملكة العربية السعودية ١٤٠٣ هـ.
- (٣٥٥) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلیم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (١٣٠٤هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- (٣٥٦) الرقة والبكاء، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) تحقيق: محمد خير رمضان يوسف دار ابن حزم، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ.
- (٣٥٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٢٧٠هـ) المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- (٣٥٨) الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

- (٢٥٩) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (٥٨١هـ)، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- (٢٦٠) الروض الباسم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسن بن القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- (٢٦١) الروض المربع بشرح زاد المستقنع، منصور البهوتي، ط مكتبة البيان، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- (٢٦٢) الروض المعطار في خبر الأقطار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري (٩٠٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م.
- (٢٦٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ.
- (٢٦٤) روضة المحبين ونزهة المشتاقين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: ١٤٠٣هـ.
- (٢٦٥) روضة الناظر وجنة المناظر، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، ط مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- (٢٦٦) رؤية الله، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن نعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (٣٨٥هـ) قدم له وحققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: إبراهيم محمد العلي، أحمد فخري الرفاعي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن سنة ١٤١١هـ.
- (٢٦٧) زاد المستقنع في اختصار المقنع، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجواوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا (٩٦٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكري، دار الوطن للنشر - الرياض.
- (٢٦٨) زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة:

الأولى - ١٤٢٢ هـ.

(٣٦٩) زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م.

(٣٧٠) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (٣٧٠ هـ) المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.

(٣٧١) الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (٣٢٨ هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

(٣٧٢) الزهد لأبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (٢٧٥ هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم وقدّم له وراجعته: فضيلة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.

(٣٧٣) الزهد والرفائق لابن المبارك (يليه «مَا رَوَاهُ نُعَيْمٌ بَنُ حَمَّادٍ فِي نُسُخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»)، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرّوزي (١٨١ هـ) المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣٧٤) الزهد، أبو السري هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق بن عمرو بن زرارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي (٢٤٣ هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

(٣٧٥) الزهد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(٣٧٦) زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحصري القيرواني (٤٥٣ هـ)، دار الجيل، بيروت.

(٣٧٧) الزهر النضر في حال الخضر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) المحقق: صلاح مقبول أحمد، مجمع البحوث الإسلامية - جوغابائي نيودلهي - الهند الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

- (٣٧٨) الزواجر عن اقتراف الكبائر، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (٩٧٤هـ)، دار الفكر الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- (٣٧٩) سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الصنعاني، أبو إبراهيم، ط دار الحديث، بدون طبعة وتاريخ.
- (٣٨٠) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.
- (٣٨١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، ط دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- (٣٨٢) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- (٣٨٣) سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧هـ) المحقق: محمود عبد القادر الأرنؤوط إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي تدقيق: صالح سعداوي صالح إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسیکا، إستانبول - تركيا ٢٠١٠م.
- (٣٨٤) السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، دار الكتب المصرية، مصر، الطبعة: الأولى: ١٤٢٢هـ.
- (٣٨٥) السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، شامي، مكّي، دار عمار، ١٩٩٩م.
- (٣٨٦) السنة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (٣١١هـ) المحقق: د. عطية الزهراني، دار الراية - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- (٣٨٧) السنة، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، ومعه ظلال الجنة للألباني، ط المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- (٣٨٨) السنة، أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (٢٩٠هـ) المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم - الدمام الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

- (٣٨٩) السنة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (٢٩٤هـ)، المحقق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.
- (٣٩٠) السنة، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (٣١١هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني الخلال، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، أبو بكر بن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٣٩١) سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
- (٣٩٢) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- (٣٩٣) سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
- (٣٩٤) السنن الكبرى للبيهقي، الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ط: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد الطبعة الأولى - ١٣٤٤هـ.
- (٣٩٥) السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، حققه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- (٣٩٦) السنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- (٣٩٧) سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- (٣٩٨) سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- (٣٩٩) سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن

الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (٥٣٥هـ) تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

(٤٠٠) سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)، محمد بن إسحاق بن يسار المطليبي بالولاء، المدني، ط دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

(٤٠١) السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، ط شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م.

(٤٠٢) سيكولوجية العنف، خالص جلبي، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٨/٠١/٠١.

(٤٠٣) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (٨٠٢هـ) المحقق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ.

(٤٠٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

(٤٠٥) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (٨٠٦هـ) المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

(٤٠٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ط دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

(٤٠٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، ط دار طيبة - السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

(٤٠٨) شرح الرسالة، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (٤٢٢هـ)، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

- (٤٠٩) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- (٤١٠) شرح الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (٧٧٢هـ)، دار العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- (٤١١) شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- (٤١٢) شرح العقيدة الأصفهانية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، المحقق: محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٥هـ.
- (٤١٣) شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذري الصالحي الدمشقي (٧٩٢هـ) تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد: الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.
- (٤١٤) شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، ط جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- (٤١٥) الشرح الكبير (المطبوع مع المقنع والإنصاف)، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٨٢هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- (٤١٦) شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي (٩٧٢هـ) المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان الطبعة: الثانية ١٤١٨هـ.
- (٤١٧) شرح المعلقات السبع، حسين بن أحمد بن حسين الزوّزني، أبو عبد الله (٤٨٦هـ)، دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

- (٤١٨) شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- (٤١٩) شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩ هـ) المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.
- (٤٢٠) شرح المنظومة الحائية لابن أبي داود، عبد الكريم بن عبد الله الخضير، دار طيبة الخضراء، المملكة العربية السعودية/ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ.
- (٤٢١) شرح المواقف، علي بن محمد الجرجاني (٨١٦ هـ)، الضبط والتصحيح: محمود بن عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- (٤٢٢) شرح أم البراهين، أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي، مطبعة الاستقامة، الطبعة الأولى، ١٣٥١ هـ.
- (٤٢٣) شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ).
- (٤٢٤) شرح ثلاثة الأصول، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١ هـ)، دار الثريا للنشر، الطبعة: الرابعة ١٤٢٤ هـ.
- (٤٢٥) شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ)، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (٥٠٢ هـ)، دار القلم - بيروت.
- (٤٢٦) شرح ديوان المتبني، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (٤٦٨ هـ)، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط١، ٢٠١٠ م.
- (٤٢٧) شرح سنن أبي داود، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (٨٤٤ هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ.
- (٤٢٨) شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ط لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

- (٤٢٩) شرح صحيح البخارى لابن بطلال، ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ.
- (٤٣٠) شرح صحيح مسلم (إكمال المعلم بفوائد مسلم)، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي (٥٤٤هـ)، المحقق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- (٤٣١) شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
- (٤٣٢) شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (٧١٦هـ) المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- (٤٣٣) شرح مختصر الطحاوي، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٧٠هـ) المحقق: د. عصمت الله عنايت الله محمد - أ. د. د. سائد بكداش - د محمد عبيد الله خان - د زينب محمد حسن فلاتة أعد الكتاب للطباعة وراجعوه وصححه: أ. د. د. سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية - ودار السراج الطبعة: الأولى ١٤٣١هـ.
- (٤٣٤) شرح مختصر خليل للخرشي، محمد بن عبد الله الخرخشي المالكي أبو عبد الله (١١٠١هـ)، دار الفكر للطباعة - بيروت الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- (٤٣٥) شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلامة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.
- (٤٣٦) شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلامة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ) حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، عالم الكتب الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ.
- (٤٣٧) الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي (٣٦٠هـ) المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن - الرياض / السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ.

- (٤٣٨) شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوَجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ط مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- (٤٣٩) الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣ هـ.
- (٤٤٠) الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، الحاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمني (٨٧٣هـ)، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩ هـ.
- (٤٤١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨ م.
- (٤٤٢) شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسن بن الفاسي (٨٣٢هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ.
- (٤٤٣) الشفاء في بديع الاكتفاء، محمد بن حسن بن علي بن عثمان النَوَّاجِي، شمس الدين (٨٥٩هـ) تحقيق ومراجعة: الدكتور محمود حسن أبو ناجي، دار مكتبة الحياة، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.
- (٤٤٤) الصارم المسلول على شاتم الرسول، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلِيم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.
- (٤٤٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ط دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- (٤٤٦) صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (٣٥٤ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
- (٤٤٧) صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري (٣١١ هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠ هـ.
- (٤٤٨) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، دار طوق النجاة، بيروت، طبعة مصورة من الطبعة الأميرية ببولاق (١٣١١هـ)، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

- (٤٤٩) صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي.
- (٤٥٠) صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ.
- (٤٥١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (٣٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٤٥٢) صفة الجنة لابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، مكتبة العلم، جدة - السعودية.
- (٤٥٣) الصفدية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- (٤٥٤) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (٥٧٨هـ) عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي الطبعة: الثانية، ١٣٧٤هـ.
- (٤٥٥) الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
- (٤٥٦) صيد الخاطر، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) بعناية: حسن المساحي سويدان، دار القلم - دمشق الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ.
- (٤٥٧) الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
- (٤٥٨) الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (٣٠٣هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- (٤٥٩) الضعفاء والمتروكين، للشيخ عبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٦هـ.

- (٤٦٠) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- (٤٦١) طبقات الأولياء، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (٨٠٤هـ) بتحقيق: نور الدين شريبه من علماء الأزهر، مكتبة الخانجي، بالقاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.
- (٤٦٢) طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (٥٢٦هـ) المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.
- (٤٦٣) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (١٠١٠هـ) المحقق: عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، ١٩٨٣ م.
- (٤٦٤) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ.
- (٤٦٥) طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (٨٥١هـ) المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- (٤٦٦) طبقات الشعراء، عبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي (٢٩٦هـ) المحقق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف - القاهرة الطبعة: الثالثة.
- (٤٦٧) طبقات الصوفية، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (٤١٢هـ) المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.
- (٤٦٨) طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ) المحقق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٢ م.
- (٤٦٩) طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ) هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور (٧١١هـ) المحقق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٩٧٠.
- (٤٧٠) الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري،

- البغدادى المعروف بابن سعد، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- (٤٧١) طبقات المفسرين العشرين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المحقق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣٩٦.
- (٤٧٢) طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، ط دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٤٧٣) طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (ق ١١هـ) المحقق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- (٤٧٤) طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠)، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (٣٧٩هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الثانية، دار المعارف.
- (٤٧٥) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (٢٣٢هـ) المحقق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة.
- (٤٧٦) الطرق الحكمية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط مكتبة دار البيان.
- (٤٧٧) طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ.
- (٤٧٨) عارضة الأحوزي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.
- (٤٧٩) العاقبة في ذكر الموت، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الإشبيلي، المعروف بابن الخراط (٥٨١هـ) المحقق: خضر محمد خضر، مكتبة دار الأقصى - الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.
- (٤٨٠) العبر في خبر من غير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَأيَماز الذهبي (٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٤٨١) العبودية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)

- المحقق: محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الطبعة السابعة
المجددة ١٤٢٦هـ.
- (٤٨٢) عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين
ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار ابن كثير، دمشق، بيروت/مكتبة دار التراث، المدينة
المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- (٤٨٣) العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن
الفراء (٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المبارك،
الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود
الإسلامية، بدون ناشر، الطبعة: الثانية ١٤١٠هـ.
- (٤٨٤) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن
سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (٧٢٤هـ) وقف على طبعه والعناية به:
نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت
- لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
- (٤٨٥) العرش وما رُوِي فيه، أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي، ط مكتبة
الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- (٤٨٦) العرش، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي
(٧٤٨هـ) المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة
الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.
- (٤٨٧) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد،
بهاء الدين السبكي (٧٧٣هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هندراوي، المكتبة
العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- (٤٨٨) العزلة، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف
بالخطابي (٣٨٨هـ)، المطبعة السلفية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٩٩هـ.
- (٤٨٩) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم،
أبو القاسم الرافي القزويني (٦٢٣هـ) المحقق: علي محمد عوض - عادل أحمد
عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- (٤٩٠) العشرات في غريب اللغة، محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد
المطرز الباوردي، المعروف بغلام ثعلب (٣٤٥هـ) المحقق: يحيى عبد الرؤوف جبر،
المطبعة الوطنية - عمان.

- (٤٩١) العظمة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (٢٦٩هـ)، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.
- (٤٩٢) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين محمد بن أحمد الحسنسي الفاسي المكي (٨٣٢هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى.
- (٤٩٣) العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- (٤٩٤) العقوبات، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) المتوفى ٢٨١ هـ تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.
- (٤٩٥) عقيدة السلف وأصحاب الحديث أو الرسالة في إعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني أبو عثمان، المحقق: ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، دار العاصمة، ١٤١٩.
- (٤٩٦) العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف - الرياض الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ.
- (٤٩٧) علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (٢٧٩هـ) رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
- (٤٩٨) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- (٤٩٩) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني، ط دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- (٥٠٠) العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) المحقق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ.
- (٥٠١) العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي، ط مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- (٥٠٢) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلبى (٧٥٦ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- (٥٠٣) عمدة الفقه، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) المحقق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية الطبعة: ١٤٢٥ هـ.
- (٥٠٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربى - بيروت.
- (٥٠٥) عمدة الكتاب، أبو جعفر النّحّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٢٨هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابى، دار ابن حزم - الجفان والجابى للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ.
- (٥٠٦) عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوريّ، المعروف بابن السنّي (٣٦٤ هـ)، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، جدة، بيروت.
- (٥٠٧) عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (٣٠٢هـ) المحقق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.
- (٥٠٨) عوارف المعارف، أبو حفص عمر السهروردي (٦٣٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم محمود، محمود بن الشريف، دار المعارف.
- (٥٠٩) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله مشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن،

- شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.
- (٥١٠) عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨ هـ.
- (٥١١) عيون الأنبياء في طبقات الأطباء، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة (٦٦٨هـ)، المحقق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت.
- (٥١٢) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ (١٢٩٣هـ) المحقق: حسين محمد بوا، مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى.
- (٥١٣) غاية المقصد في زوائد المسند، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (٨٠٧هـ) المحقق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- (٥١٤) غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (١٠٣٣ هـ)، اعتنى به: ياسر إبراهيم المزروعى، رائد يوسف الرومي، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- (٥١٥) غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٣٥١ هـ.
- (٥١٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء (نحو ٥٠٥هـ) دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
- (٥١٧) غرائب القرآن ورجائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (٨٥٠هـ) المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.
- (٥١٨) غرر الخصائص الواضحة، وعرر النقائض الفاضحة، أبو إسحق برهان الدين محمد بن إبراهيم بن يحيى بن علي المعروف بالوطواط (٧١٨هـ) ضبطه وصححه وعلق حواشيه ووضع فهرسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ.

- (٥١٩) غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق [١٩٨ - ٢٨٥] المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.
- (٥٢٠) غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٢٨٨ هـ) المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغياوي خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر - دمشق ١٤٠٢ هـ.
- (٥٢١) غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (٢٢٤ هـ) المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ.
- (٥٢٢) غريب الحديث، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧ هـ) المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.
- (٥٢٣) غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، محمد بن عزيز السجستاني، أبو بكر العزيري (٣٣٠ هـ) المحقق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.
- (٥٢٤) غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ط دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- (٥٢٥) الغربيين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى ٤٠١ هـ) تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي قدم له وراجعته: أ. د. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.
- (٥٢٦) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه، والنظائر، للشيخ: أحمد بن محمد الحموي الحنفي، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- (٥٢٧) الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل، عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن جنكي دوست الحسنی، أبو محمد، محيي الدين الجيلاني، أو الكيلاني، أو الجيلي (٥٦١ هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- (٥٢٨) الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨ هـ) المحقق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان الطبعة: الثانية.

- (٥٢٩) فتاوى ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ)، المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- (٥٣٠) فتاوى الإمام النووي = بالمسائل المنثورة، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، ترتيب: تلميذه الشيخ علاء الدين بن العطار، تحقيق وتعليق: محمد الحجّار، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ.
- (٥٣١) فتاوى السبكي، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦هـ)، دار المعارف.
- (٥٣٢) الفتاوى الكبرى، تقي الدين ابن تيمية، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى-١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- (٥٣٣) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- (٥٣٤) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣٨٩هـ)، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.
- (٥٣٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السّلامى، البغدادي، ثمّ الدمشقي، الحنبلي، ط مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ومكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- (٥٣٦) فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، ط دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- (٥٣٧) فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (١٣٠٧هـ)، عني بطبعه وقدّم له وراجعته: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، ١٤١٢هـ.
- (٥٣٨) فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير)، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، ط دار الفكر.

- (٥٣٩) فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار وعليه بعض حواشي البحراوي (ط. العلمية)، زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم الحنفي، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢.
- (٥٤٠) فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.
- (٥٤١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.
- (٥٤٢) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، ط مكتبة السنة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- (٥٤٣) فتوح البلدان، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَدَازِي (٢٧٩هـ)، دار ومكتبة الهلال - بيروت.
- (٥٤٤) فتوح مصر والمغرب، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري (٢٥٧هـ)، مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٥ هـ.
- (٥٤٥) الفتوحات المكية، المؤلف، محيي الدين ابن عربي، دار الكتب العلمية، تاريخ النشر ٢٠٠٦م.
- (٥٤٦) الفتوى الحموية الكبرى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط دار الصمعي - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- (٥٤٧) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور. ط دار الآفاق الجديدة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٧٧.
- (٥٤٨) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) حققه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق ١٤٠٥ هـ.
- (٥٤٩) الفروع، محمد بن مفلح المقدسي، ط عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- (٥٥٠) الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (٦٨٤هـ)، عالم الكتب الطبعة: بدون طبعة.
- (٥٥١) الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (نحو ٣٩٥هـ) حقه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
- (٥٥٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (٥٥٣) فصوص الحكم، محيي الدين ابن عربي، تحقيق: أبو العلا عفيفي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.
- (٥٥٤) فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، رقم الطبعة ٦، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٢٠هـ.
- (٥٥٥) فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) المحقق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.
- (٥٥٦) فضائل القرآن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، مكتبة ابن تيمية الطبعة: الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ.
- (٥٥٧) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، أبو القاسم البلخي (٣١٩هـ)، القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ)، الحاكم الجسمي (٤٩٤هـ)، تحقيق: فؤاد سيد، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، دار الفارابي، الطبعة الأولى: ١٤٣٩هـ..
- (٥٥٨) الفقه الأكبر، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن الزوطي التيمي (١٥٠هـ)، تحقيق: أبو شعبة السنبادي، مراجعة: عاصم بن سامي السعيد راشد.
- (٥٥٩) الفقه الأكبر، ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماء، (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهاء الأيسر والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)، ط مكتبة الفرقان - الإمارات العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- (٥٦٠) فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (٤٢٩هـ) المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- (٥٦١) الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي - السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ .
- (٥٦٢) الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، عبد الرحمن بن عبد الخالق اليوسف، مكتبة ابن تيمية، الكويت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦ هـ .
- (٥٦٣) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخ والمسلسلات، محمد عبد الحيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسنّي الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (١٣٨٢هـ) المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- (٥٦٤) الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (٤٣٨هـ) المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ .
- (٥٦٥) فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (٧٦٤هـ) المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت الطبعة: الأولى .
- (٥٦٦) الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، للشيخ أحمد بن سالم بن مهنا النفراوي، ط دار الفكر، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥ م .
- (٥٦٧) الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر - لصاحبها محمد إسماعيل، الطبعة: الأولى، ١٣٢٤ هـ ..
- (٥٦٨) الفوائد السنية في شرح الألفية، البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٧٦٣ - ٨٣١ هـ)، المحقق: عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة - مصر [طبعة خاصة بمكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية - السعودية]، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ ..
- (٥٦٩) الفوائد، تمام بن محمد الرازي أبو القاسم، ط مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢ .
- (٥٧٠) فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر الطبعة: الأولى، ١٣٥٦ .

- (٥٧١) قاعدة في المحبة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي دمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: محمد رشاد سالم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.
- (٥٧٢) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- (٥٧٣) قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة - مع بيان من أخطأ في المسألة من السابقين والمعاصرين، كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري راجعه وقدم له: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور سفر الحوالي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان الطبعة: الأولى.
- (٥٧٤) القرامطة، ابن الجوزي؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج، المحقق: محمد الصباغ، ١٤٠١.
- (٥٧٥) القصيدة الميمية في الوصايا والآداب العلمية، لحافظ بن أحمد الحكمي، (ضمن مجموع الرسائل والمنظومات العلمية للحكمي)، جمعها وحقق نصوصها وعلق عليها وخرج أحاديثها: محمد بن الصومعي البيضاني، طبعة مكتبة الكلم الطيب - الإمارات، سنة ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- (٥٧٦) قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، الجلال السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي، جلال الدين، المحقق: خليل محي الدين الميس، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥.
- (٥٧٧) قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف ب ابن الحنبلي (٩٧١هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ.
- (٥٧٨) قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (٤٨٩هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- (٥٧٩) القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البجلي الدمشقي الحنبلي (٨٠٣هـ) المحقق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

- (٥٨٠) القوانين الفقهية، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبى الغرناطى (٧٤١هـ).
- (٥٨١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، ط دار ابن الجوزى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، محرم ١٤٢٤هـ.
- (٥٨٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبى (٧٤٨هـ) المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- (٥٨٣) الكافي في فقه الإمام أحمد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلى المقدسى ثم الدمشقى الحنبلى، الشهير بابن قدامة المقدسى (٦٢٠هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- (٥٨٤) الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكرىم بن عبد الواحد الشيبانى الجزرى، عز الدين ابن الأثير، ط دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- (٥٨٥) الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (٢٨٥هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربى - القاهرة الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.
- (٥٨٦) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدى الجرجانى (٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٥٨٧) الكامل في ضعفاء الرجال، للعلامة عبد الله بن عدى أبو أحمد الجرجانى، تحقيق يحيى مختار غزاوى الناشر، ط: دار الفكر بيروت، ١٤٠٩ - ١٩٨٨.
- (٥٨٨) الكبائر (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول).
- (٥٨٩) الكبائر، تتسب لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبى (٧٤٨هـ)، دار الندوة الجديدة - بيروت.
- (٥٩٠) كتاب أصول الدين، جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوى الحنفى (٥٩٣هـ) المحقق: الدكتور عمر وفاق الداوق، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩.
- (٥٩١) كتاب الأذكياء، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزى (٥٩٧هـ)، مكتبة الغزالي.

- (٥٩٢) كتاب الأربعون حديثاً، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (٣٦٠هـ) حققه وخرج أحاديثه: بدر بن عبد الله البدر، أضواء السلف، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ.
- (٥٩٣) كتاب الأربعين في شيوخ الصوفية، أبو سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص بن خليل الأنصاري الهروي الماليني (٤١٢هـ) تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- (٥٩٤) كتاب الأيمان "ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته"، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (٢٢٤هـ)، المحقق: محمد نصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- (٥٩٥) كتاب التوبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، مصر.
- (٥٩٦) كتاب التوحيد (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول)، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ) المحقق: عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد وغيره، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- (٥٩٧) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمى النيسابوري، ط مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- (٥٩٨) كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (٣٢٤هـ) المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- (٥٩٩) كتاب الضعفاء، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (٢٥٦هـ) المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ.
- (٦٠٠) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- (٦٠١) كتاب الفتاوى، عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي (٦٦٠هـ)،
خرج أحاديثه: عبد الرحمن بن عبد الفتاح، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة
الأولى: ١٤٠٦هـ.
- (٦٠٢) كتاب الفتن، أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي
المرزوي (٢٢٨هـ) المحقق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد - القاهرة الطبعة:
الأولى، ١٤١٢.
- (٦٠٣) كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي، محمد بن
مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم
الصالح الحنبلي (٧٦٣هـ) المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة
الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ.
- (٦٠٤) كتاب القدر، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُستَفَاضِ الفِرْيَابِي (٣٠١هـ)
المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ.
- (٦٠٥) كتاب المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن
عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- (٦٠٦) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ)
المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ.
- (٦٠٧) كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، ط: دار الكتب العلمية.
- (٦٠٨) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،
الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- (٦٠٩) كشف الأسرار شرح المصنف على المنار مع شرح نور الأنوار على المنار، حافظ الدين
النسفي - ملاجيون، دار الكتب العلمية.
- (٦١٠) كشف الأسرار، وهو شرح لأصول فخر الإسلام أبي الحسن البزدوي شرح
عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، ط: دار الكتاب الإسلامي.
- (٦١١) كشف الشبهات، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ)،
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية
الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٦١٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جليبي
القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (١٠٦٧هـ)، مكتبة المثى -

- بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ١٩٤١م.
- (٦١٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض.
- (٦١٤) كَشَفُ الْمَنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمَصَابِيحِ، محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي ثم القاهري، الشافعي، صدر الدين، أبو المعالي (٨٠٣هـ) دِرَاسَةٌ وتحقيق: د. مُحَمَّدٌ إِسْحَاقُ مُحَمَّدٌ إِبْرَاهِيمَ تَقْدِيم: الشيخ صالح بن محمد اللحيان، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- (٦١٥) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي)، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢م.
- (٦١٦) الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، ط المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- (٦١٧) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٦١٨) كنز الدقائق، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (٧١٠هـ) المحقق: أ. د. سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية، دار السراج الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ الكنز اللغوي في اللسن العربي، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ) المحقق: أوغست هفنز، مكتبة المنتبي - القاهرة.
- (٦١٩) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى (٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م طبعة ثانية: ١٤٠١هـ.
- (٦٢٠) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (١٠٦١هـ) المحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- (٦٢١) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (المسمى: الكوكب الوهاج والروض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج) جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهَرَرِي الشافعي، نزيل مكة المكرمة والمجاور بها مراجعة: لجنة من العلماء

- برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي المستشار برابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة، دار المنهاج - دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- (٦٢٢) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- (٦٢٣) اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبّي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٣٦٣ - ٤٤٩ هـ) المحقق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ .
- (٦٢٤) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، جمال الدين أبو محمد علي بن يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي المنبجي (٦٨٦هـ) المحقق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، دار القلم - الدار الشامية - سوريا / دمشق - لبنان / بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.
- (٦٢٥) اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (٧٧٥هـ) المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.
- (٦٢٦) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي (ابن منظور)، ط دار صادر، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ.
- (٦٢٧) لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ، ١٩٧١ م.
- (٦٢٨) لفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ) المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- (٦٢٩) لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي أبو الفيض، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- (٦٣٠) اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (٧٢٠هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

- (٦٢١) اللع في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ.
- (٦٢٢) اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلني (٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
- (٦٢٣) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكبتها - دمشق الطبعة: الثانية - ١٤٠٢ هـ.
- (٦٢٤) لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية «شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية»، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- (٦٢٥) لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية «شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية»، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- (٦٢٦) المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطَّيِّب المُتَنَبِّي، أحمد بن علي بن معقل، أبو العباس، عز الدين الأزدي المُهَلَّبِي (٦٤٤هـ) المحقق: الدكتور عبد العزيز ناصر المناع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.
- (٦٢٧) المبدع في شرح المقنع، للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح، ط دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
- (٦٢٨) المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، ط: دار المعرفة-بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- (٦٢٩) المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلني (٣٩٢هـ)، قرأه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، شيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- (٦٤٠) المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح (ت: بن دهيش)، عبد المؤمن بن خلف الدمياطي أبو محمد شرف الدين، المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، ١٤١٤.

- (٦٤١) المتمعن، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن الدنيا (٢٨١هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٦٤٢) متن العقيدة الطحاوية، أبي جعفر الطحاوي، المكتب الإسلامي، الطبعة: ١، ١٣٩٧هـ.
- (٦٤٣) متن القصيدة النونية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.
- (٦٤٤) المتوارين الذين اختفوا خوفا من الحجاج بن يوسف الثقفي، أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري (٤٠٩هـ) المحقق: مشهور حسن محمود سلمان، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٠.
- (٦٤٥) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (٣٥٤هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- (٦٤٦) المجلد الأول والثاني: تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار المعارف - الطبعة الرابعة [سلسلة ذخائر العرب (٢٥)]، المجلد الثالث: تحقيق / د. عبد الله المحارب (رسالة دكتوراه) [قال المحقق في، آخره: الكتاب لا يزال ناقصا. ولعل الله يمن بالعثور على نسخة كاملة لهذا الكتاب النفيس.]. مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- (٦٤٧) المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنی للعلامة محمد صالح العثيمين، كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري، دار ابن حزم الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- (٦٤٨) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبی الحنفي (٩٥٦هـ)، المحقق: خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- (٦٤٩) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد شيخي زادة، ط: دار إحياء التراث العربي.
- (٦٥٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

- (٦٥١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- (٦٥٢) مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتنّي الكجراتي (٩٨٦هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧ هـ.
- (٦٥٣) مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ) دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.
- (٦٥٤) مجموع الفتاوى، تقي الدين ابن تيمية، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م.
- (٦٥٥) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبو موسى (٥٨١هـ) المحقق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى.
- (٦٥٦) المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الفكر (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي).
- (٦٥٧) المجموع شرح المهذب، يحيى بن شرف النووي، ط مكتبة الإرشاد بالسعودية.
- (٦٥٨) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله، عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠هـ) أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.
- (٦٥٩) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السلیمان، دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: الأخيرة - ١٤١٣ هـ.
- (٦٦٠) مجموعة أجزاء حديثية مسألة سبحان، أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب العتكي الأزدي الواسطي المعروف بنفطويه (٣٢٣هـ) قدم لها وعلق عليها وخرج أحاديثها: أبو عبدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار الخراز، السعودية، دار ابن حزم، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

- (٦٦١) مجموعة الرسائل والمسائل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرانی (٧٢٨هـ) علق علیه: السيد محمد رشید رضا، لجنة التراث العربي.
- (٦٦٢) مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول)، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ) المحقق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة:.
- (٦٦٣) محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (١٣٣٢هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميہ - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
- (٦٦٤) المحاسن والأضداد، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٤٢٣ هـ.
- (٦٦٥) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، ط شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- (٦٦٦) المحاضرات والمحاورات، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- (٦٦٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلی (٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ.
- (٦٦٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- (٦٦٩) المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد السلام بن عبد الله بن الخضربن محمد، ابن تیمیة الحرانی، أبو البركات، مجد الدين (٦٥٢هـ)، مكتبة المعارف- الرياض الطبعة: الثانية ١٤٠٤ هـ.
- (٦٧٠) المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ.

- (٦٧١) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- (٦٧٢) المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، دار الفكر - بيروت الطبعة: بدون طبعة.
- (٦٧٣) المحلى، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، ط دار الكتب العلمية بدون طبعة، وتاريخ.
- (٦٧٤) محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ.
- (٦٧٥) محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ)، المحقق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- (٦٧٦) المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (٦١٦هـ) المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- (٦٧٧) المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (٣٨٥هـ) [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع].
- (٦٧٨) المخارج في الحيل، محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ)، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: بدون، ١٤١٩ هـ.
- (٦٧٩) مختار الصحاح، زين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، ط المكتبة العصرية.
- (٦٨٠) مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن، دار العاصمة، الرياض.
- (٦٨١) مختصر التحفة الاثني عشرية ألف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي نقله من الفارسية إلى العربية: (سنة ١٢٢٧ هـ) الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي اختصره وهذبه: (سنة ١٣٠١ هـ) علامة العراق محمود شكري الأوسى حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٧٣ هـ.

- (٦٨٢) مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطله مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصللي (٧٧٤هـ) المحقق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- (٦٨٣) المختصر الفقهي لابن عرف، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (٨٠٣هـ) المحقق: د. حافظ عبد الرحمن محمد خير، مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ.
- (٦٨٤) مختصر القدوري في الفقه الحنفي، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (٤٢٨هـ) المحقق: كامل محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٦٨٥) مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأمر للشافعي)، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (٢٦٤هـ)، دار المعرفة - بيروت ١٤١٠هـ.
- (٦٨٦) مختصر سنن أبي داود، الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ) المحقق: محمد صبحي بن حسن حلاق (أبو مصعب)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ.
- (٦٨٧) مختصر سيرة الرسول ﷺ، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٢٠٦هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٦٨٨) مختصر في الطب = العلاج بالأغذية والأعشاب في بلاد المغرب، عبد الملك بن حبيب بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي الإلبيري القرطبي، أبو مروان (٢٣٨هـ)، المحقق: محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- (٦٨٩) المختصر في علم الأثر (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح)، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافيجي (٨٧٩هـ) المحقق: علي زوين، مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- (٦٩٠) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ) المحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- (٦٩١) المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخلص (٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار،

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ.
- (٦٩٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- (٦٩٣) المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ط دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
- (٦٩٤) المدخل إلى الصحيح، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (٤٠٥ هـ) المحقق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.
- (٦٩٥) المدخش، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧ هـ) المحقق: الدكتور مروان قباني، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ.
- (٦٩٦) المدونة، مالك بن أنس رواية بن القاسم، ط: دار الكتب العلمية-الطبعة لأولى- ١٤١٥ هـ-١٩٩٤ م.
- (٦٩٧) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قَزْأُوغْلِي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي» (٥٨١ - ٦٥٤ هـ) تحقيق وتعليق: [بأول كل جزء تفصيل أسماء محققيه] محمد بركات، كامل محمد الخراط، عمار ربحاوي، محمد رضوان عرقسوسي، أنور طالب، فادي المغربي، رضوان مامو، محمد معتز كريم الدين، زاهر إسحاق، محمد أنس الخن، إبراهيم الزبيق، دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.
- (٦٩٨) مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفي الدين (٧٣٩ هـ)، دار الجيل، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.
- (٦٩٩) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (٦٦٥ هـ) المحقق: طيار آلتى قولاج، دار صادر - بيروت ١٣٩٥ هـ.
- (٧٠٠) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن

- نور الدين الملا الهروي القاري، ط دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- (٧٠١) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٧٠٢) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (٧٤٩هـ)، المجمع الثقافي، أبو ظبي الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- (٧٠٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (٢٥١هـ)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
- (٧٠٤) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- (٧٠٥) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، القاضي أبو يعلى، المحقق: عبد الكريم بن محمد اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- (٧٠٦) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق ونشر: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.
- (٧٠٧) المستصفي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- (٧٠٨) مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (٢٠٤هـ) المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ .
- (٧٠٩) مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (٢٣٨هـ) المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- (٧١٠) مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

- (٧١١) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (٢٩٢هـ) المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقوق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقوق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقوق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- (٧١٢) مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (٢١٩هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
- (٧١٣) مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (٢٥٥هـ) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- (٧١٤) مسند الروياني، أبو بكر محمد بن هارون الروياني (٣٠٧هـ) المحقق: أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
- (٧١٥) مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيمون القضاعي المصري (٤٥٤هـ) المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.
- (٧١٦) مسند الطيالسي، أبو بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- (٧١٧) مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ) المحقق: عبد المعطي قلعي، دار الوفاء - المنصورة الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
- (٧١٨) المسند، لعبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، المعروف بابن أبي شيبه، (٢٣٥هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، الأولى، ١٩٩٧م.
- (٧١٩) المسودة في أصول الفقه، آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن تيمية (٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب: شهاب الدين عبد الحلیم بن تيمية (٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس

- أحمد بن تيمية (٧٢٨ هـ)، جمعها وبيضاها: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي (٧٤٥ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني (وصورته دار الكتاب العربي).
- (٧٢٠) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (٥٤٤ هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- (٧٢١) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (٣٥٤ هـ) حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ.
- (٧٢٢) مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، محمد محروس المدرس الأعظمي، ٢٠١٩/١٢/١٧، دار الكتب العلمية.
- (٧٢٣) مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (٧٤١ هـ) المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥.
- (٧٢٤) مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور = المقصد الأسمى في مطابقة اسم كل سورة للمسمى، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (٨٨٥ هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ.
- (٧٢٥) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي، ط دار العربية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- (٧٢٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، ط المكتبة العلمية.
- (٧٢٧) مصرع التصوف وهو كتابان: تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (٨٨٥ هـ)، المحقق: عبدالرحمن الوكيل، عباس أحمد الباز - مكة المكرمة.
- (٧٢٨) مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، ط مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- (٧٢٩) مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، ط المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

- (٧٢٠) المُصنّف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (٢٣٥هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- (٧٢١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- (٧٢٢) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى بن سعد بن عبدة الرحباني، ط المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- (٧٢٣) مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (٥٦٩هـ) تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ.
- (٧٢٤) المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين، ط مكتبة السوادى للتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- (٧٢٥) المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢م.
- (٧٢٦) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، أبو محمد محيي السنة الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- (٧٢٧) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ.
- (٧٢٨) معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- (٧٢٩) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة: الأولى.

- (٧٤٠) معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ.
- (٧٤١) المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (٤٣٦هـ) المحقق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.
- (٧٤٢) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- (٧٤٣) المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (٣٦٠هـ) المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.
- (٧٤٤) معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، ط: دار الفكر - بيروت.
- (٧٤٥) المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين (كتاب إلكتروني، مصدره: موقع ملتقى أهل الحديث الإلكتروني).
- (٧٤٦) معجم أفاض الصوفية، حسن الشرقاوي، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
- (٧٤٧) معجم أفاض العقيدة، أبو عبد الله عامر عبد الله فالح، تقديم: عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، مكتبة العبيكات، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- (٧٤٨) المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- (٧٤٩) معجم الكتب، يوسف بن حسن بن أحمد، المعروف بابن المبرد الحنبلي (٩٠٩ هـ)، تحقيق: يسرى عبد الغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، مصر.
- (٧٥٠) معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إيلان بن موسى سركيس (١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ.
- (٧٥١) معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد، ط دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

- (٧٥٢) معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (١٤٠٨ هـ)، مكتبة المثني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت. معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (٣٥٠ هـ) تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ١٤٢٤ هـ.
- (٧٥٣) المعجم لابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (٣٨١ هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.
- (٧٥٤) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- (٧٥٥) معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، دار قتيبة، دمشق- بيروت، دار الوعي، حلب- القاهرة، دار الوفاء، المنصورة- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م.
- (٧٥٦) معرفة الصحابة، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط: دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- (٧٥٧) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (٢٧٧ هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ.
- (٧٥٨) المُعَلِّم بفوائد مسلم، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمِي المازري المالكي، ط: الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨ م.
- (٧٥٩) المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس»، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (٤٢٢ هـ) المحقق: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة أصل الكتاب: رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

- (٧٦٠) معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ) المحقق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر ١٩٦١م.
- (٧٦١) المُعرب في ترتيب العرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرزي (٦١٠هـ)، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- (٧٦٢) مغنى اللبيب، عبد الله بن يوسف بن أحمد، المعروف بابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- (٧٦٣) مغنى المحتاج في شرح المنهاج، محمد بن أحمد الشربيني الخطيب، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- (٧٦٤) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
- (٧٦٥) المغني في الضعفاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
- (٧٦٦) المغني في ضبط أسماء الرجال، محمد طاهر بن علي الهندي (٩٨٦هـ)، الرحيم أكاديمي، باكستان، كراتشي.
- (٧٦٧) المغني، موفق الدين عبد الله بن أحمد الشهير بابن قدامة، ط مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- (٧٦٨) مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (٣٨٧هـ) المحقق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي الطبعة: الثانية.
- (٧٦٩) مفاتيح الغيب، (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (٧٧٠) مفتاح دار السعادة ومنتشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٧٧١) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ط: دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- (٧٧٢) المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (نحو ١٦٨هـ) تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة الطبعة: السادسة.
- (٧٧٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، ط (دار ابن كثير، دمشق - بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- (٧٧٤) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، المحقق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- (٧٧٥) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، ط دار فرانزشتايز، بمدينة فيسبادن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- (٧٧٦) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ.
- (٧٧٧) المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- (٧٧٨) المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (٨٨٤هـ)، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ.
- (٧٧٩) المقنع في علوم الحديث، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المعروف بابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- (٧٨٠) الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني (٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي.
- (٧٨١) منار السبيل في شرح الدليل، إبراهيم بن محمد بن سالم ابن ضويان (١٣٥٣هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة، ١٤٠٩ هـ.
- (٧٨٢) منازل السائرين، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (٤٨١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

- (٧٨٣) مناقب الإمام الشافعي، محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم، أبو الحسن الأبري السجستاني (٣٦٣هـ)، المحقق: جمال عزون، دار الأثرية، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ.
- (٧٨٤) مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (٤٥٨ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ.
- (٧٨٥) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧ هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
- (٧٨٦) المنتخب من علل الخلال، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراجحة للنشر والتوزيع.
- (٧٨٧) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لتقي بن محمد الصيرفيني (٦٤١ هـ)، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤ هـ.
- (٧٨٨) المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر الكسي، أبو محمد، ط عالم الكتب.
- (٧٨٩) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧ هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- (٧٩٠) المنتقى شرح الموطأ، للشيخ سليمان بن خلف الباجي، ط: دار الكتاب الإسلامي- القاهرة- الطبعة الثانية.
- (٧٩١) المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرافض والاعتزال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي.
- (٧٩٢) المنجّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي)، علي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (بعد ٣٠٩ هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م.
- (٧٩٣) منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن أحمد الشهير بعليش، ط دار الفكر ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.
- (٧٩٤) منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (٩٢٦ هـ)، اعنتى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد

- للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- (٧٩٥) منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، المحقق: د. أحمد عبد الرزاق الكبيسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- (٧٩٦) منزلة السنة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية، محمد سعيد منصور، مكتبة وهبة القاهرة، مصر، ١٩٩٣ م.
- (٧٩٧) منظومة الكبائر، أبو النجا، شرف الدين، موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي الدمشقي الحنبلي (ت: ٩٦٨)، المحقق: أبو عبدالرحمن، عمرو بن هيمان بن نصر الدين السلفي،.
- (٧٩٨) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ (١٢٩٣هـ)، دار الهداية للطبع والنشر والترجمة.
- (٧٩٩) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الدمشقي، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (٨٠٠) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المعروف بشرح النووي على مسلم، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ.
- (٨٠١) المنهاج في شعب الإيمان، الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحليمي (٤٠٣ هـ)، المحقق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ.
- (٨٠٢) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي (٣٧٠ هـ).
- (٨٠٣) الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي (٧٩٠ هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- (٨٠٤) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، حققه وعلق عليه: حمدي

- عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.
- (٨٠٥) مواهب الجليل شرح مختصر خليل، شمس الدين أبي عبد الله الحطاب المالكي، ط دار الفكر الطبعة الثالثة، ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م.
- (٨٠٦) المؤتلف والمختلف لابن القيسراني = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (٥٠٧ هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١.
- (٨٠٧) الموسوعة التاريخية الجغرافية، مسعود الخوند، دار رواد النهضة، بيروت، لبنان، طبعة عام ١٩٩٤ م.
- (٨٠٨) موسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠ م.
- (٨٠٩) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ).
- (٨١٠) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.
- (٨١١) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (بعد ١١٥٨ هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت الطبعة: الأولى - ١٩٩٦ م.
- (٨١٢) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (أكثر من ٩٠٠٠ موقف لأكثر من ١٠٠٠ عالم على مدى ١٥ قرناً)، أبو سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، النبلاء للكتاب، مراكش - المغرب، الطبعة: الأولى.
- (٨١٣) الموشى = الظرف والظرفاء، محمد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى، أبو الطيب، المعروف بالوشاء (٣٢٥ هـ) المحقق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، شارع عبد العزيز، مصر - مطبعة الاعتماد الطبعة: الثانية، ١٣٧١ هـ.

- (٨١٤) الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- (٨١٥) الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- (٨١٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي، ط دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- (٨١٧) النبوات، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.
- (٨١٨) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ابن حجر العسقلاني، ط دار ابن كثير، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.
- (٨١٩) النجم الوهاج في شرح المنهاج، محمد بن موسى بن عيسى الدميري (٨٠٨ هـ)، تحقيق: لجنة علمية، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- (٨٢٠) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (٨٧٤ هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- (٨٢١) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، دار إحياء التراث العرب - بيروت.
- (٨٢٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧ هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ.
- (٨٢٣) نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدير العلاني القاهري الملقب بابن دُقَمَاق (٨٠٩ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور سمير طيارة، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- (٨٢٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

- (٨٢٥) نصب الرابة لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- (٨٢٦) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي (٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- (٨٢٧) نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ)، تحقيق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة الثانية.
- (٨٢٨) نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
- (٨٢٩) نفة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، محمد بن أمين بن فضل الله المحبي، تحقيق: أحمد عناية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- (٨٣٠) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افتري على الله عز وجل من التوحيد، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠هـ) المحقق: رشيد بن حسن الألمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ.
- (٨٣١) النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- (٨٣٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، ط أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- (٨٣٣) نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري، ط دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- (٨٣٤) نهاية الإقدام في علم الكلام، أبو الفتح عبد الكريم الشهرستاني، تحرير وتصحيح: ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
- (٨٣٥) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

- (٨٣٦) نهاية المحتاج شرح المنهاج، محمد بن شهاب الدين الرملي، ط دار الفكر، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- (٨٣٧) النهاية في الفتن والملاحم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، المحقق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة: ١٤٠٨هـ.
- (٨٣٨) النهاية في غريب الحديث الدين أبو السعادات محمد بن محمد بن محمد، ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود.
- (٨٣٩) نوارد الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، لمحمد بن علي بن الحسن بن بشر، الحكيم الترمذي (نحو ٣٢٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.
- (٨٤٠) نواهد الأبرار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراة)، ١٤٢٤هـ.
- (٨٤١) النور اللامع والبرهان الساطع في شرح عقائد أهل السنة والجماعة، أبو الفضائل نجم الملة الحنفي، المحقق: علي محمد زينو، محمد طارق مغربية، الدار الشامية، تركيا، تاريخ الطبعة، ١٤٤٢هـ.
- (٨٤٢) نونية ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- (٨٤٣) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد، التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس (١٠٣٦هـ)، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس - ليبيا، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠م.
- (٨٤٤) نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد صبحي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- (٨٤٥) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي

- القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (٤٣٧هـ)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ.
- (٨٤٦) هدي الساري (مقدمة فتح الباري)، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ)، محمد الدين الخطيب، قصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية.
- (٨٤٧) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
- (٨٤٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- (٨٤٩) الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي (٥١٣هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. الاستقامة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) المحقق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.
- (٨٥٠) الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، ط دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- (٨٥١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- (٨٥٢) الورقات، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (٤٧٨هـ)، المحقق: د. عبد اللطيف محمد العبد.
- (٨٥٣) الوساطة بين المتبني وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (٣٩٢هـ)، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- (٨٥٤) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، أحمد محمد صيرة، أحمد عبد الغني الجمل، عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
- (٨٥٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (٦٨١هـ) المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.
- (٨٥٦) ولاية الله والطريق إليها، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، المحقق: إبراهيم إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة - مصر / القاهرة.
- (٨٥٧) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد، المطرز الباوردي، المعروف بغلام ثعلب (٣٤٥هـ)، المحقق: حقه وقدم له محمد بن يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم - السعودية/ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- (٨٥٨) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (٤٢٩هـ)، المحقق: د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- (٨٥٩) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩ م.



فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتويات |
|--------|--|
| ٥ | ✻ [الإيمان بالبعث والجزاء يوم القيامة]..... |
| ١٩ | ✻ [موقف الفلاسفة من المعاد والرد عليهم]..... |
| ٢٤ | ✻ [الإيمان بالعرض والحاسب والكتاب]..... |
| ٤٤ | ✻ [الإيمان بخلق الجنة والنار]..... |
| ٥١ | ✻ [شبهات القائلين: إن الجنة والنار لم تخلقا بعد، وردّها]..... |
| ٥٦ | ✻ [الجنة والنار لا تفنيان ولا تبدان]..... |
| ٥٩ | ✻ [أقوال الناس في فناء الجنة والنار]..... |
| ٧١ | ✻ [خروج الموحدين من النار]..... |
| ٧٣ | ✻ [مصير الأطفال]..... |
| ٧٥ | ✻ [أنواع الموجودات]..... |
| ٧٧ | ✻ [هل الإنسان مسير أو مخير؟]..... |
| ٧٧ | ✻ [العلم الإلهي السابق لا ينا في اختيار المكلف]..... |
| ٧٨ | ✻ [قول الجبرية في اختيار العبد، والردُّ عليهم]..... |
| ٨٠ | ✻ [قول القدرية في اختيار العبد، والرد عليهم]..... |
| ٨١ | ✻ [لا حياة في تبين الدين]..... |
| ٨٣ | ✻ [الاستطاعة وأنواعها]..... |
| ٨٤ | ✻ [استطاعة الصحة والتمكُّن]..... |
| ٨٧ | ✻ [الاستطاعة التي يتهاها بها الفعل]..... |
| ٨٩ | ✻ [بيان فساد قول القدرية في نفي الاستطاعة المقارنة للفعل]..... |

- ٩٥..... [الإرادة الجازمة]
- ٩٦..... [أفعال العباد خلق الله وكسب من العباد]
- ١٠٥..... [ترتيب الجزاء على الأعمال]
- ١٠٧..... [تناقض المعتزلة في إخراج أفعال العباد من خلق الله]
- ١٠٨..... [احتجاج المعتزلة والجبرية بالعلم الضروري]
- ١١٢..... [سبب اختلاف الناس في خلق أفعال العباد]
- ١١٥..... [هل الترك فعل؟]
- ١١٨..... [هل عدم التوفيق ظلم؟]
- ١٢٥..... [أنواع أفعال العباد]
- ١٢٨..... [التكليف بما لا يُطاق]
- ١٣٠..... [مذهب الأشعري في التكليف بما لا يطاق]
- ١٤٠..... [جريان كل شيء بالمشيئة الكونية]
- ١٤٣..... [تنزه الله سبحانه عن الظلم]
- ١٥٠..... [انتفاع الموتى بسعي الأحياء]
- ١٦٨..... [استجابة الله للدعوات وقضائه للحاجات]
- ١٧٠..... [رد شبهة المتفلسفة وغلاة المتصوفة في إنكار فوائد الدعاء]
- ١٧٤..... [الدعاء والاتفات للأسباب]
- ١٧٧..... [استشكال عدم إجابة الدعاء أحياناً]
- ١٨١..... [ثبوت صفتي الغضب والرضا]
- ١٩١..... [حب الصحابة وتوليهم]
- ٢٠٥..... [ثبوت خلافة أبي بكر أولاً]
- ٢١٨..... [ثبوت خلافة عمر بن الخطاب بعد أبي بكر رضي الله عنه]
- ٢٢٠..... [ثبوت خلافة عثمان بعد عمر رضي الله عنه]
- ٢٣٢..... [ثبوت خلافة علي بن أبي طالب بعد عثمان رضي الله عنه]
- ٢٣٩..... [ترتيب الخلفاء الأربعة من حيث الأفضلية]

- ٢٤٠..... [الشهادة بالجنة للصحابه المبشرين بها].
- ٢٤٣..... [من فضائل بقية العشرة المبشرين بالجنة].
- ٢٤٩..... [نقض كلام الرافضة في ثبوت اثني عشر إمامًا ومغالاتهم فيهم].
- ٢٥٦..... [موقف المسلم من التابعين ومن بعدهم].
- ٢٥٩..... [تفضيل الأنبياء على الأولياء].
- ٢٧١..... [الإيمان بكرامات الأولياء].
- ٢٧٤..... [أنواع خوارق العادات من حيث الحمد والذم].
- ٢٨١..... [بطلان قول المعتزلة بإنكار الكرامات].
- ٢٨٤..... [الإيمان بأشراط الساعة].
- ٢٩٢..... [فتنة الدجال].
- ٢٩٣..... [نزول عيسى ﷺ].
- ٢٩٥..... [خروج الدابة وطلوع الشمس من المغرب].
- ٢٩٧..... [عدم تصديق الكاهن والعراف].
- ٣٠٥..... [أنواع من يفعلون أفعالاً خارجة عن الكتاب والسنة].
- ٣٠٥..... [النوع الأول: أهل تليس وكذب].
- ٣٠٥..... [النوع الثاني: السحرة].
- ٣٠٦..... [النزاع في حقيقة السحر].
- ٣٠٧..... [حكم الرقية وشروطها].
- ٣٠٨..... [حكم الاستعانة بالجن].
- ٣١١..... [حكم التنويم المغناطيسي].
- ٣١٢..... [النوع الثالث: المتكلمون بالأحوال الشيطانية والكشوف].
- ٣١٥..... [لا يسع أحدًا أن يعبد الله على غير مراده].
- ٣١٩..... [الطائفة الملامية].
- ٣٢٢..... [من ذكرهم العلماء بخير من عقلاء المجانين].
- ٣٢٥..... [دعوى الاستغناء بالعلم اللدني عن الوحي!].

- ٣٢٧ [وجوب الجماعة وحرمة الافتراق]
- ٣٣٢ [أنواع الافتراق والاختلاف]
- ٣٣٣ [أولاً: اختلاف التنوع]
- ٣٤١ [ثانياً: اختلاف التضاد]
- ٣٤٣ [الفرق بين اختلاف التنوع واختلاف التضاد]
- ٣٤٧ [اختلاف المسلمين في القرآن على نوعين]
- ٣٥١ [الإسلام دين الأنبياء]
- ٣٥٦ [وسطية الإسلام بين الأديان]
- ٣٥٩ [التعريف بأهم الفرق الإسلامية]
- ٣٦٠ [التعريف بالمشبهة]
- ٣٦٠ [التعريف بالمعتزلة]
- ٣٦٨ [التعريف بالجهمية]
- ٣٧٤ [التعريف بالجبرية]
- ٣٧٦ [البدع المتقابلة نتيجة الفتن المفرقة للأمة]
- ٣٨١ [طريقتا فرق الضلال في الحي]
- ٣٨١ [أولاً: طريقة التبديل]
- ٣٨٤ [طريقة التجهيل والتضليل]
- ٣٨٩ **فهرس المصادر والمراجع**
- ٤٧٥ **فهرس المحتويات**